

فهرس الجزء الثالث من فتح الملهم شرح صحيح مسلم

صفحه

عنوان

الزكاة

١	تحقيق معنى لفظ الزكاة لغة وبيان مفهومه الشرعى
١	اختلاف العلماء فى اول وقت فرض الزكاة
٢	تحقيق المصالح والحكم المرعية فى فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب فى انواع المال
٣	اختلاف الائمة فى ان الصدقة تجب فى كل ما اخرجته الارض قليله وكثيره ولا تجب حتى يبلغ خمسة اوسق
٨	مسألة زكاة الخيل السائمة المتناسلة
١١	باب زكاة الفطر
١٢	اقوال العلماء فى ان صدقة الفطر فرض او واجب او سنة
١٣	اقوال الائمة فى ان صدقة الفطر تجب عن العبد الكافر ام لا
١٥	اقوال العلماء فى ان القدر الواجب فى صدقة الفطر من البز صاع او نصف صاع
١٤	باب اثبات نفع الزكاة
٢٢	باب ارضاء السعاة
٢٢	باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة
٢٨	باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلاف
٣٠	باب فضل النفقة على العيال والمملوك وانه من ضيعهم او حبس نفقتهم عنهم
٣٠	باب الابتداء فى النفقة بالنفس ثم اهله ثم القرابة
٣١	اختلاف العلماء فى المدبر هل يبايع ام لا وبيان انواعه عند الحنفية رحمهم الله
٣٣	باب فضل النفقة والصدقة على الاقربين والزوج والا اولاد والوالدين ولو كانوا مشركين
٣٧	هل تجب فى حلى النساء زكاة ام لا واقوال العلماء فى ذلك
٣٥	اختلاف العلماء هل يجوز للمرأة ان تعطى زكاتها الى زوجها الفقير
٣٨	باب وصول ثواب الصدقة عن الميت اليه
٣٨	هل للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غير هافيه اقول للعلماء
٤٠	باب بيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف
٤٦	باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر او كلمة طيبة وانها حجاب من النار
٤٨	باب الحمل اجرة يتصدق بها والتمنى الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل
٤٩	باب فضل المنية
٤٩	باب مثل المنفق والبخيل
٥١	باب ثبوت اجرا للمتصدق وان وقعت الصدقة فى يد فاسق ونحوه
٥١	باب اجرا الخازن الامين والمرأة اذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة باذنه الصريح والعرفى
٥٣	باب فضل من ضم الى الصدقة غيرها من انواع البر
٥٥	باب الحث على الانفاق وكرهه الاحصاء
٥٦	باب الحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاختقاره

صفحة	عنوان
٥٦	باب فضل اخفاء الصدقة ..
٥٨	باب بيان ان افضل الصدقة صدقة الصيغ الشحيح
٥٩	باب بيان ان اليد العليا خير من اليد السفلى وان اليد العليا هي المنفقة وان السفلى هي السائلة
٦١	باب النهي عن المسألة ..
٦٣	اقوال العلماء في معنى المسكين والفقر والاختلاف الواقع في تعيين القدر الذي لا يحل معه اخذ الزكاة وتحريم المسألة
٦٥	باب من تحل له المسألة ..
٦٦	باب جواز الاخذ بغير سؤال ولا تطلم
٦٨	باب كراهة الحرص على الدنيا ..
٦٩	باب فضل القناعة والبحث عليها ..
٧٠	باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها ..
٧٣	باب فصل التتبع والصبر والقناعة والبحث على كل ذلك ..
٧٤	باب اعطاء المؤلفات ومن يخاف على ايمانه ان لم يعط واحتمال من سأل بجفاً بحمله وبيان الخوارج واحكامهم ..
٧٧	اقوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفات هل يبقى بعده صلى الله عليه وسلم ام لا ..
٧٩	بحث شريف يتعلق بتكفير الخوارج وغيرهم من اهل الاهواء والمحدثين وهل يقاتلون ومنه يقاتلون ..
٨٠	سبب تسمية الخوارج بالخوارج وبالحردية وشرح حالهم وكيف كان بدء امرهم ..
٩٨	باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهو بنوهاشعروا مطلب دور غيرهم ..
٩٩	اختلاف العلماء في المراد بالآل الذين لا تحل لهم الصدقة ..
١٠٣	باب اباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم وآله وان كان المهدى ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محرمة عليه ..
١٠١	باب الدعاء لمن اتى بصدقة ..
١٠٢	باب ارضاء الساعي فالمر يطلب حراماً ..
١٠٢	اقوال العلماء في جواز الصدقة على غير الانبياء ..
١٠٥	كتاب الصوم
١٠٥	بيان معنى الصوم اللغوي والشرعي وذكر اقسام الصوم الشرعي ..
١٠٥	الدليل على فرضية صوم شهر رمضان ..
١٠٥	المعاني المعقولة في الصوم وشرح فوائده ومنافعه ..
١٠٦	باب فضل شهر رمضان ..
١٠٧	الدليل على جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وبيان سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان ..
١٠٨	باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ولانه اذا غم في اوله واخره انكملت على الشهر ثلاثين يوماً
١٠٨	مسألة يوم النسيء واقوال العلماء في صومه هل يجب امر لا وعلى الثاني هل يجوز امر لا ..
١٠٩	اقوال العلماء فيما يثبت به الصوم والفطر من الشهود وهل تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان ..
١١١	كراهة استقبال رمضان بصوم يوم او يومين فصاعداً ومذهب العلماء فيه ..
١١١	الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم او يومين ..
١١٣	باب بيان ان لكل بلد رؤيته واداءهم اذا راوا الهلال لا يثبت حكمه لما يدور عنهم ..

صفحة	عنوان
	هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم أم لا يعتبر باختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤية ومذاهب العلماء في ذلك وتحقيق ما هو المختار عند الحنفية ..
١١٢	باب بيان أنه لا اعتبار بذكر الهلال وصغره وإن الله تعالى قد أمد له للرؤية فإن عظم فليكمل الثلاثون ..
١١٣	أقول أئمتنا الحنفية فيما إذا صاموا بشهادة شاهد واحد هل يفطرون عند كمال العدد بحسب شهادته مع عدم الرؤية أم لا
١١٣	باب بيان معنى قوله صلى الله عليه وسلم شهر أعياد لا ينقصان ..
١١٥	باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وإن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر وبيان صفة الفجر الذي يتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وأنه لا أثر للفجر الأول في الإكسام وهو الفجر الكاذب المستطيل باللام كذب السرجان وهو الذئب ..
١١٥	مذاهب العلماء في مشروعية التأخير بل الفجر وهل يكفي بالأذان قبل الفجر أم لا ..
١١٤	باب فضل السجود وتأكيده استحبابه واستحباب تأخير وتجيل الفطر ..
١٢٠	باب بيان رقة انقضاء الصوم .. نودج النهار
١٢٣	باب النهي عن الإرسال ..
١٢٣	باب بيان أن القبرة في الصوم ليست بمنع على من لم تترك شهوته ..
١٢٥	باب نكاح صر .. من طام عليه الفجر وهو جنب ..
١٢٨	باب تغليب تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وانها تجب على الموسر المعسر ..
١٣٠	وإن ثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع ..
١٣٣	مذاهب العلماء في أن كفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة ..
١٣٣	هل يسقط الكفارة بالأعسار المفارن لوجوب الكفارة أم لا ..
١٣٣	مذاهب العلماء في سقوط قضاء اليوم الذي أفسده المجامع اكتفاء بالكفارة ..
١٣٣	مذاهب العلماء في إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان ..
١٣٥	باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر وإن لا يفضل لمن إطاقه بلا ضرا إن يصوم ولمن شق عليه أن يفطر ..
١٣٦	مذاهب العلماء فيما إذا أصبح المسافر صائماً هل يحل له الإفطار في أثناء النهار أم لا وفيما إذا أصبح مقيماً أينما ثم سافر فهل يحل له الإفطار في ذلك النهار أم لا
١٣٦	اختلاف العلماء في أجزاء الصوم في السفر عن الغرض وما هو الأفضل في حق المسافر للعلماء فيه مذاهب ..
١٣٦	باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة ..
١٣٦	باب صوم يوم عاشوراء ..
١٣٦	أقول العلماء في أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم واليوم التاسع ..
١٣٥	الدليل على صحة احتياط من لم ينو من الليل سواء كان يوماً أو ليلاً ..
١٣٤	باب تحريم صوم يوم العيدين ..
١٣٩	مذاهب العلماء في النذر بصوم يوم النحر والفطر هل ينعقد أم لا والاختلاف فيمن نذر صوم يوم فوافي يوم العيد هل ينعقد نذره أم لا ..
١٣٩	أقول العلماء في أن النهي عن الأفعال الشرعية هل يقتضي صحة المنهي عنه أم لا ..
١٥٠	باب تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل ..
١٥٣	

صفحة	عنوان
١٥٣	الدليل لمن قال لا يصوم أيام التشريق بحال خلافاً لمن رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدى ..
١٥٣	باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عادته ..
١٥٥	أقوال العلماء في صوم يوم الجمعة ..
١٥٦	باب بيان نسخ قول الله تعالى وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ..
١٥٤	باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجز رمضان آخر من أفطر بغيره من سفر وحض وحذالك ..
١٥٨	باب قضاء الصوم عن الميت ..
١٥٨	أقوال العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت أم لا ..
١٥٩	اختلف في أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم اختلفت بخلافه فالعبرة لما رواه أولاً ..
١٦٠	الدليل على أن القياس حجة وبيان شرائط القياس الصحيح ..
١٦١	باب ندب الصائم إذا ادعى إلى الطعام ولو يرد إلا فطار أو شوى أو قتل أن يقول انصائم وأنه يترك صومه عن الرث والجهل ونحوه ..
١٦٢	باب فضل الصيام ..
١٦٢	شرح حديث الصولي وأنا أجزى به ونقل أقوال العلماء في تفسيره ..
١٦٦	باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقويت حق ..
١٦٤	باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر ولا ولي اتسامه ..
١٦٤	أقوال العلماء في صوم النفل هل يجوز بنية في النهار أم لا بل يجب التبييت ..
١٦٨	هل يباح الإفطار من صوم التطوع بعد راولاً عذراً فيه أقوال للعلماء وإذا أفطر بعد الشرع فهل يلزم قضاؤه ..
١٦٩	الدليل على وجوب قضاء صوم التطوع إذا انسده بعد المشرع ..
١٤١	باب أكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر ..
١٤٢	باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحب أن لا يتخلل شهر من صوم ..
١٤٣	الحكمة في كثارة صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان ..
١٤٥	باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً ولم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم فطار ..
١٤٩	كرهية صوم الدهر وأقوال العلماء فيه ..
١٨٠	اختلاف العلماء في أن صوم الدهر أفضل أو صيام يوم وفطار يوم أفضل ..
١٨٢	باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم غرة وعاشوراء والاثنين والخميس ..
١٨٣	استحباب صيام أيام البيض ..
١٨٥	باب صوم سر شعبان ..
١٨٦	باب فضل صوم المحرم ..
١٨٤	باب استحباب صوم ستة من شوال اتباعاً لرمضان ..
١٨٤	باب فضل ليلة القدر طاعتها على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ..
١٩٣	اختلاف العلماء في ليلة القدر ..
١٩٥	كتاب الاعتكاف
١٩٥	بيان مفهوم الاعتكاف لغة وشرعاً وبيان أقسامه وهل يشترط له الصوم أم لا ..
١٩٩	باب الاجتهاد في العشر الاواخر ..
٢٠٠	باب صوم عشر ذي الحجة ..

صفحة	عنوان
٢٠١	كتاب الحج
٢٠١	باب ما يباح للمحرم بحج أو عمره لبسه وبالألباح وبيان تحريم الطيب عليه ..
٢٠١	بيان حقيقة الحج والحكمة في مشروعيته وذكر المصالح المبررة فيه ..
٢٠٢	اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج ..
٢٠٢	الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة غير مرة ..
٢٠٢	اختلاف أصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب على الفور أو على التراخي ..
٢٠٢	مآل لبس المحرم إذا اراد أن يحرم ..
٢٠٣	الحكمة في تحريم لبس المخيط على المحرم ..
٢٠٦	أقوال العلماء في لبس الثوب المصبوغ حالة الإحرام وتحريم الطيب على المحرم ..
٢٠٦	أقوال العلماء في وجوب الفدية على من لبس السراويل إذا لم يجد الأزار ..
٢٠٨	أقوال العلماء في استعمال الطيب عند الإحرام واستلامته بعده ..
٢٠٨	من أصابه طيب في إحرامه من غير قصد منه فإدراكه إلى أناته هل يجب عليه الكفارة أم لا ..
٢١٠	باب مواقيت الحج ..
٢١١	أقوال العلماء في أنه هل يجوز تأخير الإحرام إلى بعد الميقاتين أم لا ..
٢١١	اختلاف العلماء في أن المتردد إلى مكة بغية قصد الحج والعمره يلزمه الإحرام أم لا ..
٢١٢	بيان ميقات أهل مكة للحج والعمره ..
٢١٢	أقوال العلماء فيمن جاوز الميقات مريدًا للنسك بغية إحرام وفي تقديم الإحرام على المواقيت وعلى أشهر الحج ..
٢١٥	باب التلبية وصفاتها ووقتها ..
٢١٦	هل يستحب الزيادة في التلبية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢١٦	اختلاف العلماء في جواز تلبيد الشعر في الإحرام ..
٢١٨	باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة ..
٢١٨	باب بيان أن الفضل أن يحرم حين تنبعث به رحلته متوجهًا إلى مكة لأعقب الركعتين ..
٢٢٠	باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في الهدن واستحبابه بالمسك وأنه لا بأس ببقاءه وبيضه وهو بريقه ولمعانه ..
٢٢٠	أقوال العلماء في التطيب قبل الإحرام وجواز استدামته بعد الإحرام ..
٢٢٣	باب تحريم الصيد المأكول أو المبرئ أو ما أصله ذلك على المحرم بحج أو عمره أو بهما ..
٢٢٣	أقوال العلماء في أن المحرم يأكل من لحم الصيد أم لا والتفصيل فيما إذا صيد لأجله أو لم يصيد لأجله ..
٢٣٠	باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ..
٢٣١	بيان أنواع الغراب وتفصيل حكمها ..
٢٣٢	أقوال العلماء في إحقاق غير الخمس من السباع بالخمس المنصوصة في الحديث في جواز قتله في الحرم وفي حالة الإحرام ..
٢٣٣	بيان تعريف الصيد الذي منع منه المحرم ..
٢٣٣	باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها ..
٢٣٤	باب جواز الحجامه للمحرم ..
٢٣٨	تحقيق حديث افطر الحاجم والمحجوم وبيان نسخه ..
٢٤٠	باب جواز ملاواة المحرم عينيه ..

صفحة	عنوان
٢٢٠	باب جواز غسل المحرم يده ورأسه ..
٢٢١	باب ما يفعل بالمحرم اذا مات ..
٢٢١	اقوال العلماء في ان المحرم اذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحلال او يبقى على احرامه بعد الموت ..
٢٢٢	باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه ..
٢٢٢	تحقيق الاحصاء في الحج واقتوال العلماء في ان الاحصاء هل يكون بالمرض ام لا ..
٢٢٥	مسئلة الاشتراط في الحج واقتوال العلماء في مشروعيته ..
٢٢٦	باب صحة احرام النفساء واستحباب اغتسالها للاحرام وكذا الحائض ..
٢٢٧	باب بيان وجوه الاحرام انه يجوز افراد الحج والتمتع والقران وجواز ادخال الحج على العمرة ومتى يحل لقارن من نسكه ..
٢٢٨	الدليل على ان المرأة اذا اهلّت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل الطواف لها ان تترك العمرة وتكمل بالحج مفردة ولزمها دم لرفض العمرة ..
٢٢٩	اختلاف العلماء في انه هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ام لا ..
٢٥٠	اختلاف العلماء في ان القارن كيفية طواف واحد وسمي واحد ويلزمه طوافان وسعيان والدليل على ما هو المختار عند الحنفية من انه يطوف طوافين ويسعى سعيين ..
٢٥٢	الدليل على تعدد السعي على القارن ..
٢٥٥	بيان انواع الاحرام وبيان حد كل منها ..
٢٥٥	اختلاف العلماء في انواع الاحرام ايها افضل ..
٢٥٦	اختلاف العلماء في انه عليه السلام في حجة الوداع كان مفردا او متمتعا او قارنا وبيان دلائل كل وترجيح ما هو المختار عند الحنفية بغاية الانصاف ..
٢٦٣	حجة من جوز الاشتراك في هدي التمتع والقران ..
٢٦٢	اقوال العلماء في ان جواز فسخ الحج الى العمرة هل استمر بعد عام حجة الوداع ام لا ..
٢٦٥	الجواب عن احاديث الفسخ والدليل على انه كان رخصة في ذلك الوقت ..
٢٦٦	الاعتناء في اشهر الحج هل يكره ام لا للسكنى ..
٢٦٨	الانزول بالمحصب سنة ..
٢٦٣	اقوال العلماء في صحة حج الصبي وهل يترتب عليه احكام الحج ام لا ..
٢٦٥	اختلفت اقوال العلماء في المتعة التي نحو عنها عمر رضي الله عنه في الحج ..
٢٦٦	باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢٦٩	سنية طواف القدوم ولاضطباع والرمل ..
٢٦٩	الدليل على الركعتين بعد الطواف خلف المقام وهل هما واجبتان ام سنتان ..
٢٧٦	الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعزيمة بأذان واقامتين وهو نساك عند الحنفية ..
٢٨٤	الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد واقامة واحدة عند الامام الاعظم رحمه الله ..
٢٩٠	تكفير الكبار بالحج والكلام على حديث عباس بن مرداس ..
٢٩٢	اقوال العلماء هل يستحب الرمي لاكبيا او شيا ..
٢٩٤	باب جواز تقليق الاحرام وهو ان يحرم احرام كاحرام فلان فيصير محروما باحرام مثل احرام فلان ..
٢٩٨	باب جواز التمتع ..
٣٠١	باب وجوب الدم على المتمتع وانه اذا عدمه لزمه صوته ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله ..

صفحة	عنوان
٣٠٢	باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقت تحلل الحاج المفرد ..
٣٠٣	باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القارن واقتصار القارن على طواف واحد وسعى واحد ..
٣٠٤	باب في الافراد والقران ..
٣٠٥	باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده ..
٣٠٥	باب بيان ان المحرم بعدة لا يتحلل بالطواف قبل السعي وان المحرم يحل لا يتحلل بطواف القدوم وكذلك القارن ..
٣٠٨	باب جواز العمرة في اشهر الحج ..
٣٠٩	باب اشعار البدن وتقليد عند الاحرام ..
٣١٠	الدليل على مشروعية الاشعار وتحقيق ما روى عن ابي حنيفة من كراهته ..
٣١١	باب من طاف بالبيت حل ..
٣١٢	باب جواز تقصير المعتمر من شعره وانه لا يجب حلقه وانه يستحب كون حلقه او تقصيره عند المروة ..
٣١٣	باب جواز التمتع في الحج والقران ..
٣١٤	باب بيان عدم عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزناهن ..
٣١٤	أقوال العلماء في العمرة هل هي واجبة كالحج ام سنة مؤكدة ..
٣١٦	باب فضل العمرة في رمضان ..
٣١٦	باب استحباب دخول مكة من الثانية العليا والخروج منها من الثانية السفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها ..
٣١٤	باب استحباب المبيت بذي طوى عند ارادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها مخدرا ..
٣١٨	باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة وفي الطواف الاوّل في الحج ..
٣٢٠	باب استحباب استلام الركبتين اليمنيتين في الطواف دون الركبتين الآخرين ..
٣٢٢	باب استحباب تقبيل الحجر الاسود في الطواف ..
٣٢٣	باب جواز الطواف على بغير وغير واستلام الحجر بحجن ونحوه لراكب ..
٣٢٣	باب بيان ان السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج الا به ..
٣٢٤	باب بيان ان السعي لا يكره ..
٣٢٤	باب استحباب اعادة الحاج التلبية حتى يشعر في رمي جمره العقبة يوم التمر ..
٣٢٤	الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيها وخلاف الادل ..
٣٢٨	باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى الى عرفات في يوم عرفة ..
٣٢٩	باب الافاضة من عرفات الى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة ..
٣٣١	باب استحباب زيادة التغليس بصلاة العيم يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر ..
٣٣١	باب استحباب تقليد الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في اخر الليل قبل رحمة الناس و
٣٣٢	استحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة ..
٣٣٣	أقوال العلماء في الرمي هل يحرق قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الفجر اه لا ..
٣٣٣	أقوال السلف في الوقوف بالمزدلفة ..
٣٣٤	باب رمي جمره العقبة من بطن الوادي وتكرار قوله من يساره ويكبر مع كل حصاة ..
٣٣٥	باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر اكتفاء ببيان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم ..
٣٣٦	باب استحباب كون حصص الجمار بفرد حصص الخراف ..

صفحة	عنوان
٣٣١	باب بيان وقت استحباب الرمي ..
٣٣٢	باب بيان ان حصص الجمار سبع ..
٣٣٢	باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير ..
٣٣٩	باب بيان ان السنة يوم النحر ان يرمى ثم يخرق ثم يحلق ولا ابتداء في الحلق بالجانب الايمن من رأس المالحق ..
٣٣٠	باب جواز تقديم الذبح على الترمي والحلق على الذبح وعلى الترمي وتقدير الطواف عليها كلها ..
٣٣١	اقوال العلماء في وجوب الترتيب بين وظائف يوم النحر ..
٣٣٢	باب استحباب طواف الافاضة يوم النحر ..
٣٣٥	باب استحباب نزول المحصر يوم النفر وصلوة الظهر وما بعده ..
٣٣٨	باب وجوب المبیت بمضى ليالى ايام التشريق والترخيص في تركه لاهل التقاية ..
٣٣٨	باب فضل القيام بالسقاية والثناء على اهلها واستحباب الشرب منها ..
٣٣٩	باب الصدقة بلحوم الهدايا وجلودها وجلالها وان لا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستنابة في القيام عليها ..
٣٥٠	باب جواز الاشتراك في الهدى واجزاء البدنة والبقرة لكل واحدة منهما عن سبعة ..
٣٥١	باب استحباب نحر الابل قياماً معقولة ..
٣٥٢	باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل القلائد ان بلغته ..
٣٥٢	لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شئ بسبب ذلك ..
٣٥٢	باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج اليها ..
٣٥٥	باب ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق ..
٣٥٤	باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن المحائض ..
٣٥٩	باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها ..
٣٦٣	باب نقض الكعبة وبنائها ..
٣٦٩	باب الحج عن العاجز لمائة وهدم ونحوهما او للموت ..
٣٦٩	اقوال الائمة في جواز الحج عن الغير ..
٣٤١	اقوال العلماء في انه هل يجوز للرجل ان يحج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه ..
٣٤٢	باب صحة حج الصبي وأجر من حج به ..
٣٤٣	باب فرض الحج مرة في العمر ..
٣٤٥	باب سفر المرأة مع محرماً الى الحج وغيره ..
٣٤٤	اقوال العلماء في شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة ..
٣٨٠	باب استحباب الذكر اذا ركب دابته متوجهاً لسفريه او غيره وبيان الافضل من ذلك الذكر ..
٣٨١	باب ما يقال اذا رجع من سفر الحج وغيره ..
٣٨٢	باب استحباب النزول بطاء ذوالخليفة والصلوة بها اذا صدر من الحج والعمرة وغيرها فمربها ..
٣٨٣	باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الاكبر ..
٣٨٢	باب فضل يوم عرفة ..
٣٨٥	باب فضل الحج والعمره ..
٣٨٦	باب نزول الحاج بمكة وتورث دورها ..

صفحة	عنوان
٣٨٨	باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة ..
٣٨٨	باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلوها وشجرها ولقطتها ألا لمنشد على الدوام ..
٣٩٠	أقوال العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ إليه ..
٣٩٤	باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة ..
٣٩٤	باب جواز دخول مكة بغير إحرام ..
٣٩٤	باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها ..
٣٩٨	أقوال العلماء في أن المدينة لها حرم لا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها مثل حرم مكة وليس كذلك ..
٤٠٩	باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على أوائها وشذاتها ..
٤١٠	باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها ..
٤١١	باب المدينة تنفع خبيثها وتسمى طابة وطيبة ..
٤١٣	باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وان من أراد هرباً إذا به الله ..
٤١٣	باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار ..
٤١٣	باب إخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت ..
٤١٥	باب فضل ما بين قبره صلى الله عليه وسلم وقبره وفضل موضع منبره ..
٤١٤	باب فضل أحد ..
٤١٤	باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة ..
٤١٤	فضل الصلوة في المساجد الثلاثة منها في غيرها وتحقيق التفاضل بينها ..
٤١٨	فضل مكة والمدينة وأيهما أفضل من الآخر وأقوال العلماء في فضلية القبر الشريف ..
٤٢٣	باب فضل المساجد الثلاثة ..
٤٢٢	باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ..
٤٢٥	باب فضل مسجد قباء وفضل الصلوة فيه وزيارته ..
٤٢٦	كتاب النكاح - تحقيق لفظ النكاح ومعناه لغة وشرعاً ..
٤٢٦	بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وآفاته ..
٤٣٠	بيان آفات النكاح ..
٤٣١	باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤونة واشتغال من عجز عن المؤونة بالصوم ..
٤٣٣	ذكر أقسام الرجل في التزويج ومذاهب العلماء في أن من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقه ..
٤٣٨	باب نكاح نكاح من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها ..
٤٣٩	باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيم ثم نسيم ثم نسيم واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ..
٤٣٩	أقوال العلماء في النكاح الموقت أنه فاسد أو لا بل ينقضي صحيحاً ويبطل الشرط ..
٤٣٣	لبس الكلام في الدليل على تحريم المتعة والجواب عما تنسك به الشيعة ..
٤٣٤	تحقيق أن المتعة متى حرمت وهل وقع الإباحة والتحريم فيها مرة أو مرتين ..
٤٣٩	باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ..
٤٥١	باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ..
٤٥٦	باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك ..

صفحة	عنوان
٢٥٩	باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه ..
٢٦٠	باب الوفاء بالشروط في النكاح ..
٢٦١	باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق والبر بالسلوك ..
٢٦٢	بيان انواع الولاية واقوال العلماء في علة ثبوت الولاية وعلى من تثبت ..
٢٦٣	مذهب العلماء في ان النكاح هل ينقد اجابة النساء بغير ولي ام لا وبسط الكلام في الدليل لما هو المختار عند الحنفية ببيان
٢٦٤	الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد نكاح المرأة ..
٢٦٩	تحقيق حديث لا نكاح الا بولي وحديث ايها امرأة تكنت بغير اذن وليها الخ ..
٢٧٢	باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة ..
٢٧٥	باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه ..
٢٧٥	باب نذوب من اراد نكاح امرأة الى ان ينظر الى وجهها وكفيها قبل خطبتها ..
٢٧٦	باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغيره من قليل وكثير استحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحجب به ..
٢٧٨	اقوال العلماء في جواز اتخاذه خاتما لمحدد ..
٢٧٨	اقوال العلماء في ان اقل المهر هل هو موقت من الشارع ام لا بل مفوض الى رأى الزوجين ..
٢٨١	الدليل على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج ..
٢٨٢	هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقا ؟ اختلف العلماء في ذلك ..
٢٨٣	اقوال العلماء في جواز كون الاجارة صداقا ..
٢٨٥	مصالح الوليمة ..
٢٨٦	باب فضيلة اعتاقه امته ثم يتزوجها ..
٢٨٦	اقوال العلماء في الفخذ هل هو عورة ام لا ..
٢٨٩	اقوال العلماء في انه هل يصح جعل عتق الامه صداقا ام لا بل الواجب مهر مثلها اذا فعل ذلك ..
٢٩٣	باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واثبات وليمة العرس ..
٢٩٨	باب الامر باجابة الداعي الى دعوى ..
٢٩٨	اقوال العلماء في ان اجابة دعوة الوليمة واجيب او سئ ..
٥٠١	باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره ويطأها ثريفا رقا وتنفق على نفسها ..
٥٠٢	اقوال العلماء في عقد نكاح المحلل هل يصح ام لا وهل يثبت بالتخليل الاول او يشترط له النكاح الصادر عن رغبة ..
٥٠٤	باب ما يستحب ان يقوله عند الجماع ..
٥٠٨	باب جواز جماعه امراته في قبلها ومن وراها من غير تعرض للدير ..
٥٠٨	الدليل على حرمة الوطى في الدير ..
٥١١	باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ..
٥١٢	باب تخيير افشاء سراً المرأة ..
٥١٢	باب حكم العزل ..
٥١٦	باب تحريم وطى الحامل المسبية ..
٥١٤	باب جواز الغيلة وهي وطى الموضع وكراهة العزل ..
٥١٩	تقرير العلامة السيد الزاهد الكوثري ..

الجزء الثالث

من



فتح الملهم بشرح صحيح مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

هي لغة الطهارة والنماء أي الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة إذا بورك فيها، والمدح يقال زكى نفسه إذا مدحها، وآسناء
 البجمل يقال زكى الشاهد إذا أتى عليه وكلها توجد في المعنى الشرعي لأنها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل والمال بانفاق بعضه
 ولذا كان المدفوع مستقلاً محرم على آل البيت، **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَتُغْنِيهِمْ بِهَا** وتغنيهاً بالتحلف وما انفقتهم من شيء فهو
 يخلفه ويُرِي الصَّدَقَاتِ وبسببها يكثر الاجروهي شكر المال إذا شكر كل شيء بحسبه وقد قال الله تعالى **لَنْ يَشْكُرُوا لَكُمْ وَلَا يُزِيدُكُمْ شُكْرًا** بها تحصل
 البركة لا ينقص مال من صدقة ويمدح بها الدافع ويشي عليه بالجميل **وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ**، **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ شَرَىٰ** - وشرعاً على أي الحنفية
 عليك جز مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى كما في الدر المختار - قال المحافظ
 اختلف في أول وقت فرض الزكاة فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة فقبل كان في السنة الثامنة قبل فرض رمضان أشار إليه النووي في
 باب السير من الروضة وجرم من الأثير في التاخير بأن ذلك كان في التاسعة وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضامور ثعلبة وفي حديث وفد عبد
 القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة وكذا مخاطبة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يأمرنا بالزكاة لكن يمكن تأويل كل ذلك
 كما سيأتي في آخر الكلام وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة فيها لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي
 صلى الله عليه وسلم عاملاً فقال ما هذه الأجزية واخت الجزية والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة لكنه حديث ضعيف لا يخرجه
 به وأدعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة واحتجوا بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال
 للنجاشي في جملة ما أخبره به عن النبي صلى الله عليه وسلم **يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ** انتهى - وفي استدلاله بذلك نظر لأن الصلوات الخمس
 لم تكن فرضت بعد ولا صيام رمضان فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي وإنما أخبره بذلك بعد مدة - وقد وقع فيها
 ما ذكر من قصة الصلوة والصيام ويبلغ ذلك جعفر فقال **يَأْمُرُنَا بِمَعْنَى** أمر به أمته وهو بعيد جداً وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا أن سلم
 من قبح في أسناده أن المراد بقوله **يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ** أي في الجملة ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلوة الصلوات الخمس ولا
 بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب المحول والله أعلم - قال ابن كثير في تفسيره المزمحل تحت قوله تعالى
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وهذا يدل على أن فرض الزكاة نزل بمكة لكن مقادير النصب المخرج لمرتبين ألا بالمدينة والله أعلم -
 ثم قال المحافظ وما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث انس في قصة ضامور ثعلبة وقوله **نَشْكُكَ اللَّهُ** أمرك أن تأخذ
 هذه الصدقة من أغنيائنا فقمها على فقرائنا وكان قدوم ضامور سنة خمس كما تقدم وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات

تأليفه في سنة ثمان مائة وأربعين

تأليفه في سنة ثمان مائة وأربعين

وذلك يستدعي تقديم فرضية الزكاة قبل ذلك، وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأن الآية
 الملائكة على فرضيتهم مدنية بالأخلاق وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ثم نزلت فرضية الزكاة فلو يأمرنا ولم يهنا ونحن نفعله استناداً بصحيح رجاله الصحيح إلا أباها
 الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهمل المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل
 فرض الزكاة فيقتضيه وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب ووقع في تأييد الإسلام في السنة الأولى فرضت الزكاة وقد اخرج البيهقي
 في الدلائل حديثاً من طريق المغازي لابن اسحاق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن أبي عمير
 لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه وفي نسخة مقال والله أعلم - وقال النووي قال المازني رحمه الله قد أفهم الشرع أن الزكاة قد وجبت للمواساة
 والمواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو انصافاً حد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة ورتب مقداراً واجباً بحسب المؤنة والتعب في
 المال فاعلاها وأقلها تعباً الركا ز وفيه الخمس لعدم التعب فيه ويليهِ الزرع والتمرة فأن سقى بما راء السماء ونحوه ففيه العشر إلا نصفه و يليهِ الذهب
 الفضة والتجارة وفيها ربع العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ويليهِ الماشية فأن يد خالها إلا وقاص بخلاف الأنواع السابقة والله أعلم
 وقال الشيخ العارث المحقق والله الهادي قدس الله روحه أعلم أن عمدة ما دعى في الزكاة مسليحتان مصلحة ترجع إلى تهذيب النفس وهي أنها
 أحضرت الشكر والشكر أقيم الأخلاق ضارفاً في المعاد ومن كان شحيحاً فإنه إذا مات بقي قلبه متعلقاً بالمال وحذب بذلك ومن تمرن بانه زكاة وانزل
 الشكر من نفسه كان ذلك نافعا له والنفع الأخلاق في المعاد بعد الأخبات لله تعالى هو سخاوة النفس فكما أن الأخبات تبعاً للنفس هيئته التطلع
 إلى الجبروت فكذلك السخاوة تبعاً لها البراءة عن الهيئات الخسيسة الدنيوية وذلك لأن أصل السخاوة قهر الملكية البهيمية وإن يكن الملكية
 هي الغالبة وتكون البهيمية منصبة بصيغتها آخذة حكمها ومن المنهيات عليها بذل المال مع الحاجة إليه والعفو عن ظلم والصبر على الشدائد
 في الكرميات بأن يهون عليه ألم الدنيا لا يقاومه بالآخرة فامر النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وضبط أعظمها وهو بذل المال مجدداً وقرنت
 بالصلوة والإيمان في مواضع كثيرة من القرآن وقال تعالى عن أهل النار لئن كن من المصلين ولئن كن من تطيع المؤمنين وكنا نخوض مع الخاشعين
 وأيضاً فإنه إذا اعتنت المسكين حاجة شديدة واقتضى تدبير الله أن يسد خلته بأن يُلهم الانفاق عليه في قلب رجل فكان هو ذلك انبساط قلبه
 للإلهام وتحقق له بذلك انشراح روحاني وصار معدن الرحمة الله تعالى نافعا جداً في تهذيب نفسه وإلهام الحلي المتوجه إلى الناس لنوازلهم
 الاتصال في فوائد - وأيضاً فالزواج السليم محبوب على رقة الجنسية وهذا خصلة عليها يتوقف أكثر الأخلاق الراجعة إلى حسن المعاملة مع الناس
 فمن نقد لها ففيه ثمة يحب عليه سداً - وأيضاً فإن الصدقات تكفر الخطيئات وتزيد في البركات على ما بيننا فيما سبق - ومصلحة ترجع إلى المنية
 وهي أنها تجمع لأعمال الضعفاء وذوى الحاجة وتلك الحوادث تغل على قوم وتروح على آخرين فلو لم تكن السد بينهم ومواساة الفقراء وأهل الحاجة
 لهلكوا وما تواجروا - وأيضاً فظلم المدينة يتوقف على مال يكون له قوام معيشة الحفظة الذين يئنها والمدبرين الساسين لها ولما كانوا عاملين
 للمدينة عملاً نافعا مشغولين به عن اكتساب كفاهم ووجب أن يكون قوام معيشتهم عليها ولأنفاقات المشتركة لا تسهل على البعض أو لا يتحمل
 عليها البعض فوجب أن يكون جباية الأموال من الرعية سنة - ولما لم يكن أسهل ولا أدق بالمصلحة من أن يجعل إحدى المصلحتين مضروبة بالآخرى
 أدخل الشرع أحدهما في الأخرى ثم مست الحاجة إلى تعيين مقدار الزكاة إذ لو ألتقدير لفراط المفرط ولا اعتدى المعتدى ويجب أن يكون قدر
 يسيرة لا يجردن بها بالاً ولا ينبغي من غلهم ولا ثقلية يعسر عليهم أداؤها وإلى تعيين المدة التي تجب فيها الزكوات ويجب أن لا تكون قصيرة
 يسرع دورانها فيعسر أداؤها فيها وإن لا يبرن طويلة لا ينبغي من غلهم ولا يد على المحتاجين والحفظة ألا بعد انتظار شديد ولا أدق بالمصلحة
 من أن يجعل القانون في الجباية ما اعتاده الناس في جباية الملوك العادلة من رعاياهم لأن التكليف بما اعتاده العرب واليهام وصار
 كالضرف الذي لا يجدون في صدورهم حرجاً منه والمسلم الذي أذهبت الألفة عنه الكلفة أقرب من جباية القوم وأدق للرحمة بحمل الأثام
 التي اعتادها طوائف الملوك الصالحين من أهل الأقاليم الصالحة وهو غير ثقیل عليهم وقد تلتقها العقول بالقبول أربعة الأول أن تؤخذ
 من حواشي الأموال النامية فأنها أحوج الأموال إلى الذب عنها لأن الأموال لا يتم إلا بالتردد خارج البلاد ولأن إخراج الزكاة أخف عليهم
 لما يرون من التزايد كل حين فيكون التعمم بالغنم والأموال النامية ثلاثة أصناف الماشية المتناسلة السائمة والزرع والتجارة - والثاني
 أن تؤخذ من أهل الدثور والكنوز كما هو أحوج الناس إلى حفظ المال من السراق وقطاع الطريق وعليهم أنفاقات لا يسرع عليهم أن تدخل
 الزكاة في تضاعفها والثالث أن تؤخذ من الأموال النافعة التي ينالها الناس مرغيتهم كدقائن الجاهلية وجواهر العاديين فأنها بمنزلة

تتعلق بالصالح والمصلحة في فرض الزكاة واختلاف مقدارها وتعيين النصاب في أنواع المال

كتاب الزكاة

حدثني عمر بن محمد بن بكير الناقد قال تأسفني بن عبيدة قال سألت عمر بن يحيى بن عمارة فأخبرني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

البحان يخف عليها لا تفارق منه والرابع ان تلزم ضربايب على رؤس الكاسبين فانهم عامة الناس واكثرهم واذاجبي من كل منهم شيء يسير كان خفيفا عليهم عظيم الخطر في نفسه ولما كان دوران التجارات من البلدان النائية وحصاد الزروع وحمل الثمرات في كل سنة وهي اعظم انواع الزكاة قد راخول لها ولا تجمع فصلا مختلفة الطبائع وهي مظنة الفناء وهي مادة صالحة لمثل هذه التقديرات - والله سبحانه وتعالى اعلم بقوله سألت عمر بن يحيى بن عمارة الم قال لا في المسئول عنه مفهوم من السياق وهي اقدار النصب التي دل عليها الجواب بقوله ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة الى آخر ما ذكر قوله ليس فيما دون خمسة أوسق الخ جزم وسق فخر الواو ويجوز كسرها كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ وسق كحل واحمال وقد وقع كذلك في رواية مسلم وهو ستون صاعا بالاتفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البخاري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا واخرجه أبو داود أيضا لكن قال ستون مخموتا والدارقطني من حديث عائشة أيضا والوسق ستون صاعا ولم يقع في الحديث بيان المكيل بالوسق لكن في رواية مسلم ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة وفي رواية له ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق ولفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى اقل لا انه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله كذا في الفخر قوله صدقة الخ أخرج به الشافعي وابو يوسف ومحمد والجمهور ان ما اخرجته الارض اذا بلغ خمسة أوسق تجب فيها الصدقة وهي العشر وليس فيما دون ذلك شيء وقال ابو حنيفة في كل ما اخرجته الارض قليله وكثيره العشر سواء سقى سحيا أو سقته السماء الا القصب الفارسي والخطب الحشيش وقال النووي في هذا الحديث فائدتان احدهما وجوب الزكاة في هذه المحدودات والثانية انه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين الاما قال ابو حنيفة وبعض السلف انه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الاحاديث الصحيحة قال العيني وهذه عبارة سجيحة ولا يليق التلطف بها في حق امام متقدم علما وفصلا وهذا وقربا الى الصحابة والتابعين الكبار كما سيما ذلك من شخص موسوم بين الناس بالعلم الغريب والزهد الكثير والانصاف في مثل هذا المقام تحسين العبارة وهو اللائق لاهل الدين ولا يفحش العبارة الا من يتعصب بالباطل وليس هذا من الدين ولم ينسب النووي بطلان هذا المذهب ومنابذة الاحاديث الصحيحة لابي حنيفة وحده بل نسبها ايضا الى بعض السلف والسلف هم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم النخعي وقال ابو عمر هذا ايضا قول زفر رواية عن بعض التابعين فان مذهب هؤلاء مثل مذهب ابي حنيفة واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن سماء بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال فيما انبتت الارض من قليل او كثير العشر واخرج نحوه عن مجاهد وابراهيم النخعي واخرج ابن ابى شيبه ايضا عن هؤلاء نحوه وزاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة بقل، ام - وقد رواه ابن ابى شيبه عن حماد وعن الزهري فنقول حماد رواه عن منذر عن شعبة عنه قال في كل شيء اخرجت الارض من العشر ونصف العشر قول الزهري رواه عن عبد الله بن علي عن معمر انه كان لا يوقت في الثمرة شيئا وقال العشر ونصف العشر وروى عن عبد الله بن علي عن معمر قال كتب بذلك عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن قال ابن حزم وهو عن عمر بن عبد العزيز وابراهيم وحماد بن ابى سليمان في غاية الصحة - ام - قال العيني / واجتأ ابو حنيفة ومن معه بما رواه البخاري من حديث الزهري عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشرين او عشرين ما سقى بالغم نصف العشر وبما رواه مسلم عن ابى الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت الاثمار والغيث العشر فيما سقى بالسانية نصف العشر وبما رواه ابن ماجه عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني ان آخذ ما سقت السماء وما سقى بعلا العشر وما سقى بالدوالي نصف العشر وهذا الاحاديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاسواق وقيمة السوق اربعون درهما - ام - قال الشيخ ابو بكر الرازي المجتصا من ايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة فجائز ان يريد به زكاة التجارة بان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة أوسق طعام او تمر للتجارة فأخبر ان لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوي كما رواه النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار - ام - وهذا التأويل لا يخالف عن بعد ويرد ما اخرجناه بطحاوي والبيهقي من طريق سليمان بن داود حدثني الزهري عن ابى بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن ابيه عن جدنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الغنائم والسنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سحيا او بعلا فيه العشر اذا بلغ خمسة أوسق وولس بالرياء او بالدالية فيه نصف العشر اذا بلغ خمسة أوسق، واخرجه الحاكم في المستدرک ايضا بهذا الاسناد - ولكن قد تكرر الحديثون في اسناده كثيرا قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سليمان بن داود النخعي في الدمشقي وروى الحاكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابى

اختلاف الامامية في ان الصدقة تجب في كل ما اخرجته الارض قليله وكثيرا او لا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق

ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده حديث الصدقات بطوله وفيه الديات وغير ذلك قال أبو داود هذا وهم من الحكم ورواه محمد بن بكارة
 نيل عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري وكذا حكى غير واحد انه قرأه في اصل يحيى بن حمزة وقال النسائي هذا أشبه بالصواب سليمان بن ارقم
 مترك وقال أبو يعلى الموصلي عن ابن معين ليس يعرف وليس يصح هذا الحديث وقال أبو حاتم لا بأس به يقال انه سليمان بن ارقم وقال ابن المدني منكر
 الحديث وضعفه وقال غير واحد عن ابن معين ليس بشئ قال عثمان الدارمي ارجو انه ليس كما قال فان يحيى بن حمزة روى عنه احاديث حسنا كلها
 مستقيمة وقال البغوي سمعت احمد بن حنبل سئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة اصح هو فقال ارجو ان يكون صحيحا وقال ابن عدي
 الحديث اصل في بعض ما رواه عمر بن الزهري لكنه افسد اسناده ورواه سليمان بن داود هذا فجودا لاسناد وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم في جميع الكتب
 اصح من كتاب عمرو بن حمزة قال ابن حبان سليمان بن داود الخولاني من اهل دمشق ثقة مأمون وسليمان بن داود اليماني لا شئ وجهي يرويان عن الزهري
 وقال البيهقي وقد اثنى على سليمان بن داود ابو زرعة وابو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث الذي رواه في الصدقات
 موصول الاسناد حسنا، قلت اما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في انه صدوق لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة ان الحكم بن موسى
 غلط في اسم والد سليمان فقال سليمان بن داود وانما هو سليمان بن ارقم فمن اخذ بهذا ضعت الحديث ولا سيما مع قول من قال انه قرأه كذلك في اصل
 يحيى بن حمزة فقد قال صالح حمزة نظرت في اصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح كتبني
 مسلم بن الحجاج هذا الكلام وقال الحفاظ ابو عبد الله بن مندة قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري واما من صححه فآخذ به على
 ظاهره في انه سليمان بن داود وقوي عندهم ايضا بالمرسل الذي رواه عمر بن الزهري والله اعلم وذكر ابن حبان ان ابا اليمان روى عن شعيب عن الزهري
 بعض الحديث كذا في تعذيب التهذيب، وقال بعض الحفاظ من المتأخرين نسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الاربعة بالقبول وهي متواترة كنسخة عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده وهي دائرة على سليمان بن ارقم وسليمان بن داود الخولاني عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وكلاهما ضعيف
 بل المرجح في روايتهما سليمان بن ارقم وهو مترك لكن قال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة لم يقبلوه حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كذا في نصب الراية، وفي نيل الاوطار وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لتلقي الناس له
 بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم كتابا اصح من هذا الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم
 وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة ام - قلت وقد حكينا قريبا مذهب عمر بن عبد العزيز والزهري في المسألة انها
 كانا بوجيان العشر في قليل ما اخرجت الارض وكثيره - وكتب عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن بذلك مع ان الدارقطني روى في سننه والحاكم في
 مستدركه عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حازم لا تضاري التابعي الثقة ان عمر بن عبد العزيز حين استخلف ارسل الى المدينة يلتمس عمل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن حزم كتابا لبني عبد الله عليه السلام الى عمرو بن حزم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن
 الخطاب كتاب عمر بن الخطاب في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم فامر عمر بن عبد العزيز بحمله على الصدقات ان ياخذ واما في ذلك
 الكتابين، وهذا يقوي الظن بانه رضي الله عنه وكذا الزهري لم يجد تحديدا ولا وساق في كتاب عمرو بن حزم وكذا في غيره والله اعلم - والشيخ العلامة
 الانور رحمه الله قوت حديث عمرو بن حزم وحمل حديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة) على العشر لكنه صرح به الى العلما فان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد رخص في العرايا في هذا القدر فلم يوجب فيها صدقة لان الحرية نفسها صدقة وانما فائدة الخيدان ما تصدق به صاحب العشر
 يحتسب له ولا تجب فيها صدقة ترفع الى بيت المال ولا يضمنها كما قاله الجصاص في شرح ما روى عن ابي سعيد مرفوعا انه قال ليس في العرايا صدقة
 قلت ولا يستشكل هذا التوجيه بما رواه الدارقطني عن علي بن ابي طالب مرفوعا ليس في الخضراوات صدقة ولا في العرايا صدقة ولا فيما دون خمسة
 اوسق صدقة فان في اسناده الصقر بن حبيب واحمد بن الحارث وكلاهما ضعيفان نعم باباه ماسيا في عند المؤلف من حديث ابي سعيد ليس في حبلا
 تمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وما في بعض روايات جابر لا صدقة في شئ من الزرع او الكرم حتى يكون خمسة اوسق ولا حمل من حديث ابي هريرة
 ولا يحمل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة اوسق، فان الحرية انما تعرت في التمر والثمار لا في سائر الحبوب والزرع فكيف يستقيم حمل الحديث المشتل
 على جميع المعشلات على العرايا - وقد روى البيهقي باسناد عن الزهري قال سمعت ابا امامة بن سهل بن حنيف يحدث في مجلس سعيد بن المسيب
 السنة مضت ان لا تؤخذ صدقة من فحل حتى يبلغ خرصها خمسة اوسق - وهذا ظاهر في ان المقصود بيان نصاب الصدقة كما في قرينة من الزرع
 والا وافي لا بيان ما اسقط من الحساب والله سبحانه وتعالى اعلم - وقد اجماع الشيخ الانور رحمه الله لما اختاره من مسلك ابي حنيفة بما رواه الطحاوي
 في باب العرايا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

رخص في العربية في الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة وقال في كل عشرة اقناء قنوي صنع في المسجد للمساكين - قال وما تمسك به أحد منّا والحديث قوي واخرجه الحافظ في الفتح عن ابن خزيمة في الموضوعين ولم يخرج هذه القطعة (اي في كل عشرة اقناء قنوي) ولا اعلم باعث على اخراجه ^{هذه} القطعة ام - قلت اخبرني الطحاوي بالاستناد السابق ثم قال حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الوهي قال اخبرنا ابن اسحق فذكر ما سناوه مثله غير انه قال ثم قال الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة ولم يذكر قوله في كل عشرة اقناء ام - فتوقع الاختلاف في ذكر هذه الزيادة وحذفها وطريق الطحاوي المشتغل على هذه الزيادة فيه عن ابن اسحاق كما رأيت وقد اخرج هذا الحديث الشافعي واحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عه واسم بن حبان من جابر وهذا فيه رواية ابن اسحق بصيغة التحديث وليس فيه ذكر الزيادة وقد اخرج ابو داود في باب حقوق المال من طريق محمد بن سلمة عن ابن اسحق عن محمد بن يحيى وفيه أمر من كل جاذ عشرة اوسق من التمر بقنوي علق في المسجد للمساكين وهذا كما تراه يخالف ما روى الطحاوي من الزيادة قال الحافظ وفي الباب حديث آخر اخرجه ثابت في الدلائل بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم لما مر من كل حائط بقنوي علق في المسجد يعني للمساكين وفي رواية له وكان عليها معاذ بن جبل اي على حفظها او على قسمتها وآثار رايه البخاري في بعض تراجمه فهدا الاختلاف يورث التردد في قبول تلك الزيادة والله اعلم - قال الجصاص رحمه الله ويحتمل ان حنيفة في ذلك بقوله تعالى **وَأَوْفُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** - وذلك عائد الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان محملا في المقدار الواجب لان قوله **حَقَّهُ** يحمل مفتقر الى البيان وقد ورد البيان في مقدار الواجب وهو العشر او نصف العشر يحتمل فيه بقوله تعالى **أَنْفِقُوا مِنْ طِبَّتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ** وذلك عام في جميع الحاج ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يفصل بين القليل والكثير - ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط اعتبار الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كالركاز والغنائم واجبة معتبرا والمقدار بحديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة) والجواب عن هذا ان حنيفة من وجوه أحدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر ان أحدهما عام والآخر خاص واتفق الفقهاء على استعمال أحدهما وتلقاه الناس بالقبول واختلف في استعمال الآخر فالمتفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقاً على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومها أولى وكان قاضياً على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر منسوخاً او يكون تأويله عمومياً على معنى لا ينافي شيئاً من خبر العشر - وايضاً فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في ايجابه في الموسوق وغيره خبر الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بياناً للمقدار ما يجب فيه العشر لان حكم البيان ان يكون شاملاً للجميع ما اقتضه البيان فلما كان خبر الاوساق مقصوراً على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عمومياً في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر وايضاً فان ذلك يقتضي ان يكون لا يوسق يعتبر في ايجاب الحق بلوغ مقدار خمسة اوسق وليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وقد يوجب تخصيص مقدار لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط مردول لاتفاق السلف والخلف على خلافه وليس ذلك لقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون خمس اواق زكاة وذلك لانه لا شيء من الرقة الا وهو داخل في الوزن والاواق مذكورة للوزن فجاز ان يكون لمقدار جميع الرقة المذكورة في الخبر الآخر وايضاً فقد ذكرنا ان الله حقوقاً واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت بالزكاة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والصفاء قال انسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجاءت ان يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت واجبة فنسخت نحو قوله تعالى **فَلَا إِكْرَهَ لِلْإِسْلَامِ** واليتامى والمساكين فانه قنوم منه ونحو ما روى عن مجاهد اذا حصدت طرحت للمساكين واذنك ست واذنقت واذنك علمت كيله عزلت زكاته وهذا الحقوق غير واجبة اليوم فجائز ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبراً في تلك الحقوق واذا احتمل ذلك لم يحجز تخصيص الآية والاشتراف المتفق على نقله به ام قال الشيخ بدر الدين في الاحاديث التي تعلقت بها اهل المقالة الاولى (اي معتبرا المقدار) اخبار آحاد فلا تقبل في مقابلة الكتاب ام وقال ومن الاصحاب من جعل حديث الباب منسوخاً وله في تقريره قاعدة فقالوا انما ورد حديثان أحدهما عام والآخر خاص فان علم تقدير العام على الخاص خسر العام بالخاص كمن يقول لعبده لا تعط لأحد شيئاً ثم قال له اعط زيداً وادرها وان علم تقدير الخاص على العام ينيح الخاص بالعام كمن قال لعبده اعط زيداً وادرها ثم قال له لا تعط لأحد شيئاً فان هذا ناسخ للأول هذا مذهب عيسى بن ابيان وهذا هو المأخوذ به وقال محمد بن شعيب المثلجي هذا اذا علم التأخير اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخر لما فيه من الاحتياط وهذا لم يعلم التأخير فجعل العام آخر احتياطاً ام - وقال الشيخ ابن الهيثم في المحاصل انه تعارض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الاوساق ومن يقدم العام ويقول يتعارضان ويطلب الترجيح ان لم يعرف التأخير وان عرفت فالمتأخر ناسخ وان كان العام كقولنا يجب ان يقول بموجب هذا العام هنا لانه لما تعارض مع حاش الاوساق

صدقة ولا فيما دون خمسة اواق صدقة وحديثنا محمد بن ربح بن المهاجر قال انا الليث بن سعد بن عمرو بن
قال ناعبد الله بن ادريس كلاهما عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى بهذا الاسناد مثله وحديثنا محمد بن رافع
قال ناعبد الله بن ادريس قال انا ابن جريج قال اخبرني عمرو بن يحيى بن عمارة عن ابيه يحيى بن عمارة قال سمعت ابا سعيد الخدري
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وشار النبي صلى الله عليه وسلم بكفه خمس اصابعه ثم ذكر بمثل حديث
ابن عيينة وحديثنا ابو كامل فضيل بن حسين الجعفي قال نا بشر بن عمارة قال نا عمارة بن غزوية عن يحيى
ابن عمارة قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة
وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة حديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد
وزهير بن حرب قالوا نا وكيع عن سفيان عن اسمعيل بن امية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمارة عن ابي سعيد
الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة ولا حب صدقة وحديثنا
اسحق بن منصور قال نا عبد الرحمن يعني ابن مهدي قال نا سفيان عن اسمعيل بن امية عن محمد بن يحيى بن حبان
عن يحيى بن عمارة عن ابي سعيد الخدري نا النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ

المشهوره خمس ذود باضافة خمس الى ذود وروى بتووين خمس ويكون ذود ثمانية والمعروف الاول ونقله ابن عبد البر والفاخر عن الجمهور
قوله صدقة الخ قال العيني فيه بيان اقل الاصل التي يجب فيها الزكاة فيمن ان لا تجب الزكاة في اقل من خمس ذود من الاصل فاذا بلغت خمس اتمت
وحال عليها الحول ففيها شاة وهذا لا جمل ولا جمل وليس فيه خلاف، ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه، وانما قدر من الاصل خمس ذود
وجعل زكوته شاة وان كان الاصل ان لا تؤخذ الزكاة الا من جنس المال وان يجعل النصاب عددا له بالان لا من الاصل اعظم المواشي جثة واحدة
فان لم يمكن ان تدبر وتركب وتحلب يطلب منها النسل ويستند فأبوابها وجلودها وكان بعضهم يفتي بخائب قليلة يكفي كفاية الصرمة (هي من
عشرة الى عشرين) وكان البعيد يسيو في ذلك الزمان بعشر شياه وثمان شياه واثنى عشرة شاة كما ورد في كثير من الاحاديث فجعل خمس ذود في حكم
ادنى نصاب من الغنم وجعل فيها شاة - ام قوله ولا فيما دون خمسة اواق الخ زاد مالك من الورق واواق بالتووين وبأثبات التثنية مشددا
وخطفا جمع اوقية بضم الهزرة وتشديد التثنية وحكي بعضهم وقية بمحذوف الالف فتح الواو ومقدار الادوية في هذا الحديث اليعون درهما بالانفا
والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مصروبا او غير مضروب قال ابو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم المقدار حتى جاء عبد الملك
ابن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم احال نصاب الزكاة على امر مجهول
وهو مشكل والصواب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شيئا منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد ف عشرة مثاقيل وزن
عشرة وعشرة وزن ثمانية فاتفق الرأي على ان ينقش بكتابتها عربيه ويصير وزنا واحدا وقال غيره لم يتغير المثقال في جاهلية ولا اسلام واما الدرهم فاجمعوا
على ان كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم كذا في الفتح، وقال الشيخ بل الدين وحده الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل الموازنة فنصاب الفضة خمس اواق وهو ثمانية دراهم
بنقل الحديث والاجماع واما الذهب فبعض من مثاقيل والمعول فيه على الاجماع لا ما روى عن الحسن البصري والزهري الخ فالاصح ان لا يجزى اقل من اربعين مثقالا ولا اقل من ثمانين
الوجوب في عشرة مثقالا كما قال الجمهور وقال القاضي عياض وعن بعض السلف جوب الزكاة في الذهب ما بلغ قيمته مائتي درهم وان كان دون عشر مثقالا
قال هذا القائل ولا زكاة في العشر حتى يكون قيمتها مائتي درهم فان زاد الذهب الفضة على النصاب اختلفوا فيه فقال مالك والليث والثوري
والشافعي وابن ابي ليلى وابو يوسف وعامة اهل الحديث ان فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا نقص وروى لك
عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة وبعض السلف لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ اربعين درهما ولا فيما زاد على عشرين
دينارا حتى يبلغ اربعة دنانير فاذا زادت ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة دنانير درهم فجعل لهم اقصا كما لما شية، ام ثم ذكر الشيخ
احاديث المذهب ابي حنيفة ثم قال والعجب من النوردي مع وقوفه على هذه الاحاديث الصحيحة كيف يقول ولا في حنيفة حديث ضعيف : يذكر
الحديث المتكلم فيه ولم يذكر غيره من الاحاديث الصحيحة (تنبيه) ذكر القاضي ثناء الله الباني يرحمه الله ان نصاب الزكاة في الفضة
ثنتان وخمسون تولجة ونصفها وهو الصواب عند مشايخنا قوله صدقة الخ قال في حجة الله البالغة وانما قدر من الورق خمس اواق لانها مقدار
يكفي اقل اهل بيت سنة كاملة اذا كانت الاسعار موافقة في اكثر الاقطار واستقر عادات البلاد المعتدلة في الرخص والغلاء تجد ذلك، ام -
قوله ليس فيما دون خمسة اواق الخ هكذا هو في الاصول خمسة اوساق وهو صحيح جمع وسق بكسر الواو وكحل واحال قاله النوردي قوله من تمر كاحب الخ

خمس أوسق ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة وحديثي عبد بن حميد قال ثنا يحيى بن آدم قال ناسفان الثوري عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد مثل حديث ابن مهدي وحديثي محمد بن بافع قال ناعبد المزيق قال أنا الثوري ومعه عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد بمثل حديث ابن مهدي ويحيى بن آدم غير أنه قال بدل التمر ثمر حل شأهرون بن معرويت وهرون بن سعيد الأيلي قال أنا ابن وهب قال أخبرني عياض بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وحديثي أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن سرح وهرون بن سعيد الأيلي وعمر بن سواد والوليد بن شجاع كلهم عن ابن وهب قال أبو الطاهر أنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا الزبير حدثه أنه سمع جابر بن عبد الله يذكر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت الأثمار والغنم العشور وفيما سقت بالسانية نصف العشر وحديثي يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على فلان عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عيكة ولا في فرسه صدقة وحديثي عمرو الناقد زهير بن حرب قال أنا ناسفان بن عيينة قال أنا يوبن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال زهير يبلغ به ليس على المسلم في عيكة ولا فرسه صدقة وحديثي يحيى بن يحيى قال أنا سليمان بن بلال ح وحديثنا قتيبة قال أنا حماد بن زيد

تمر بفتح التاء المثناة واسكان الميم وفي رواية محمد بن رافع عن عبد المزيق ثم بفتح المثناة وفتح الميم قوله من الورق الخ قال أهل اللغة يقال ورق وورق بكسر الراء واسكانها والمراد به هنا الفضة كما مضى بها وغيره واختلف أهل اللغة في أصله فبفتح الميم يطلق في الأصل على جميع الفضة وقيل حقيقة للفضة بدرانهم ولا يطلق على غير الدارهم إلا مجازاً وهذا قول كثير من أهل اللغة وبالأول قال ابن قتيبة وغيره منه وهو مذهب الفقهاء ولوريات في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه أحاديث يتحد يد نصابه بعشرين مثقالاً وهي صناعات لكن اجمع من يعتد به في الإجماع على ذلك وكذا اتفقوا على اشتراط التحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون المعشرات كذا في الشرح قوله فيما سقت الأثمار والغنم الخ بفتح الغين المعجمة وهو المطر وجاء في غير مسلم الغيل باللام قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الأنهار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض كذا في الشرح - قوله العشور الخ قال النوزي ضبطناه العشور بضم العين جمع عشر وقال القاضى عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع وهو اسم للخروج من ذلك وقال صاحب مطالع الأنوار أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر قد اتفقوا على قوله عشور أهل الزمة بالضم وهو الصواب جمع عشر ولا فرق بين اللفظين، أم - قال الطبري والحكمة في فرض العشر أنه يكتب بعشر مثقاله فكان المخرج للعشر تصديق بكل ماله فافهم - قوله بالسانية الخ هو البحر الذي يسقى به الماء من المير ويقال له الناضح يقال منه ستايسنوا إذا أسقى به قال الحافظ وذكر البعير كالمثال والأفالبقر وغيرها كذا في الحكم قوله نصف العشر الخ بظاهر هذا الحديث أخذ أبو حنيفة رحمه الله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه مقداراً فدل على وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض قل أو كثر - قال ابن المنذر لا نعلم أحداً قاله غير نيمان وقال السريجي لقد كذب في ذلك فإنه لا يخفى عنه من قاله غيره وإنما عصبية تجله على أن كتاب مثله، قلت قول أبي حنيفة مذهب إبراهيم النخعي ومجاهد وحامد وزفر (والزهري) وعمر بن عبد العزيز ذكر أبو عمر وهو مروي عن ابن عباس وهو قول داود وأصحابه فيما لا يسق وقال القاضى أبو بكر بن العزم المالكى في عارضة الأحوزى وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً واحفظها للمساكين وأولها قايماً بشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وقد رام الجويني أن يخرج عموم الحديث من سبيل أبي حنيفة بأن قال إن هذا الحديث لم يأت للعموم وإنما جاء لتفصيل الفرق بين ما يقل ويكثر مؤنثه وأبداً في ذلك ما عاهد وليس يمتنع أن يقتضيه الحديث الوجهين العموم والتفصيل وذلك كحل في الدليل وأصح في التأويل انتهى - كذا في عمدة القارى وبهذا يظهر الجواب عن بعض ما نقلنا عن ابن القيم وغيره في أوائل الباب والله أعلم - قوله في عبدة ولا فرسه صدقة الخ استدلال بهذا الحديث سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول وعطاء والمشعبي والحكم وابن سيرين والثوري والزهري ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأهل الظاهر ما فهم قالوا لا زكاة في الخيل ومن قال بقولهم أبو يوسف ومحمد من أصحابنا وقال الترمذي والعمل عليه أى على حديث أبي هريرة المذكور في الباب عند أهل العلم أنه ليس في الخيل أسائمة صدقة ولا في الرقيق الخ كانوا الخدنة صدقة إلا أن يكونوا التجار فإذا كانوا التجار ونحوهم الزكاة إذا حال عليها الحول وقال إبراهيم النخعي وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة

وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حاتم بن اسمعيل كلهم عن خثيم بن عراك بن ملك عن أبيه عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحديثنا أبو الطاهر وهو من بن سعيد الأيلي واحد بن عيسى قالوا أنا ابن وهب قال أخبرني
 وزفر تجب الزكاة في الخيل المتناسلة - وفي فتاوى قاضين قالوا الفتوى على قولهما (أي الصاحبين) وكذا روي قولهما أبو زيد الدبوسي
 الأسرار والطحاوي في معاني الآثار وأما شمس الأئمة وصاحب التحفة فترجح قول أبي حنيفة رحمه الله واجمعوا على أن الأما لا يأخذ صدقة الخيل
 جبراً وفي البدائع الخيل إن كانت تعلق للركوب أو الحمل أو الجماد في سبيل الله فلا زكاة فيها إجماعاً وإن كانت للتجارة تجب إجماعاً وإن كانت
 قسام للدر والنسل وهي تذكور وإن كانت يجب عندها الزكاة قولاً واحداً وفي الذكور المنفردة والآثان المنفردة روايتان وفي المحيط المشهور
 عدم الوجوب فيها - وجه رواية الوجوب الاعتبار بسائر السواثر من الأبل والبقر والغنم أنه تجب الزكاة فيها وإن كان كلها إناثاً أو ذكراً كذا ههنا
 والصحيح أنه لا زكاة فيها لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي ولا غنم فيها بالدر والنسل ولا زيادة اللحم لأن لحمها غير يأكل عند اختلاف الأبل و
 البقر والغنم لأن لحمها يأكل فكان زيادة اللحم فيها بالسمن بمنزلة الزيادة بالدر والنسل والله أعلم - أما حديث الباب فقال الشيخ ابن المهمل كاشك
 أن هذه الأضاق للفرس المنفردة لصاحبها في قولنا فرسه وفرس زيل كذا وكذا يتبادر منه الفرس الملايس للإنسان ركوباً ذهاباً ومحيطاً عمر قات
 كان لغة أهم من ذلك والعرف أمك ويؤيد هذه الإرادة قوله في عبداً ولا شك أن العبد للتجارة تجب فيه الزكاة فعلمنا أنه لم يرد النسخ عن عموم العبد
 بل عبد الخدمية وقد روي ما يوجب جملة على هذا الحمل لو لم تكن هاتان القريبتان العرفية واللفظية وهو ما في الصحيحين في حديث ما نفي الزكاة بطله
 وفيه الخيل ثلاثة هي رجل أجزو لرجل ستر ورجل رز ورساق الحديث إلى قوله فاما التي هي له ستر فرجل ربطها تخنياً وتعففاً ولم ينس حق الله في
 رقابها ولا ظهورها فحق ذلك الرجل ستر الخيل فقوله ولا في رقابها بعد قوله ولم ينس حق الله في ظهورها يرد تأويل ذلك بالعارية لأن ذلك مما يمكن
 على بعد في ظهورها فغطت رقابها ينفذ إرادة ذلك الحق الثابت في رقاب الماشية ليس إلا الزكاة وهو في ظهورها حل منقطع الغزاة والحاج و
 غنم ذلك هذا الظاهر الذي يجب البقاء معه ولا يخفى أن تأويلنا في الفرس أقرب من هذا بكثير لما حقه من القريبتين ولأنه تخصيص العام
 وما من عام إلا وقد خص بخلاف حمل الحق الثابت لله في رقاب الماشية على العارية ولا يجوز جملة على زكاة التجارة لأنه عليه السلام سئل عن الحمار
 بعد الخيل فقال لم ينزل على فيها شيء فلو كان المراد في الخيل زكاة التجارة لم يصح نفيها في الحمار وأقبل أنه كان واجباً ثم نسخ بدليل ما روي الترمذي
 والنسائي عن أبي عوانة عن أبي اسحق عن عامر بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل الرفيقي فها أتوا
 صدقة الرقة وله طريق آخر عن أبي اسحق عن الخثر عن علي قال قال الترمذي سألت عملاً عن هذا الحديث فقال كلامها عندي عن أبي اسحق يحتل أن يكون
 روي عنهما والحق لا يكون إلا عن شيء لازم فيمنوع بل يصدق أيضاً مع ترك الأخذ من المبتداء تفضلاً مع القدرة عليه فمن قدر على الأخذ من أحد
 وكان محققاً في الأخذ غير ملوم فيه فتركه مع ذلك تركاً ورفقاً به صدق معه ذلك ويقدم ما في الصحيحين للقوة وقد رأينا هذا الأمر قد تقر في زمن
 عمر فكيف يكون منسوخاً قال ابن عبد البر روي فيه جوية عن مالك حديثاً صحيحاً أخرجه الدارقطني عن جوية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره
 قال رأيت أبي يقوّم الخيل ثريد فمصدقها إلى عمر وروي عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عمر بن دينار أن جابر بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أبيه
 يقول ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو يعلى بن أمية من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى بمائة قلو ص فندم البائع فحضر فقال غصني يعلى وأخوه فرسالي فكتب
 إلى يعلى أن الحق بي فاتاه فأخبره الخبر فقال أن الخيل لتبلغ هذا عندكم ما علمت أن فرساً يبلغ هذا فناخذ عن كل أربعين شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً
 خذ من كل فرس ديناراً فقرر على الخيل ديناراً ديناراً - وروي أيضاً عن ابن جريح أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق
 الخيل وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتى عمر بن الخطاب بصدقته الخيل قال ابن شهاب لا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة
 الخيل وقال محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها
 أن شئت في كل فرس ديناراً أو عشرة دراهم وإن شئت فالقيمة فيكون في كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكر أو أنثى فقد ثبت أصلها على
 الإجمال فلكية الواجب في حديث الصحيحين ثبتت الكمية وتحقق الأخذ في زمن الخلفيتين عمر وعثمان من غير تكثير بعد اعتراف عمر بأنه لم يفعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر على ما أخرج الدارقطني عن حارثة بن مضرب قال جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا إنا قد أصبنا أموالاً خيراً
 ورقياً وأنا نحب أن تزكاه فقال ما فعله صاحبناي قبل فأفعله أنا ثم استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا حسن وسكت على فساله
 فقال هو حسن لو لم تكن جزية راتبة يؤخذ من بها بعدك فأخذ من العرس عشرة دراهم ثم أعاده قريئاً منه بذلك السنن القصص وقال فيه فوضع
 على كل فرس ديناراً فحق هذا أنه استشارهم واستحسنوه وكذا استحسنه علي بشرط شرطه وهو أن لا يؤخذ منه به بعده وقد قلنا بمقتضاه اذ قلنا

مخرومة عن أبيه عن عراك بن مالك قال سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر وحل ثني زهير بن حرب قال نا على بن حفص قال نا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس ع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقيم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فاغناه الله وأما خالد فانكم تظلمون خالدًا قد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله وأما العباس

ليس للأمر أن يأخذ صدقة سائمة الخيل جيراً فإن أخذ الإمام هو المراد بقوله يؤخذون بما مبنياً للمفعول اذ يستحيل أن يكون استحسانه مشروعاً بأن لا يتبرعوا بما لمن بعد من الأئمة لأنه ما على المحسنين من سبيل وهذا حينئذ فوق الإجماع السكوتي فإن قيل استحسانهم إنما هو لقبولها منهم إذا تبرعوا بها وصرحوا إلى المستحقين لا للإيجاب قلنا رواية فوضع على كل فرس ديناراً مرتباً على استحسانهم وما قد مناه من قول عمر لعلي خذ من كل فرس ديناراً فقرر على كل ديناراً يرجب خلاف ما قلت وغاية ما في ذلك أن ذلك هو مبدأ اجتهادهم وكأهم والله أعلم وأما ما قد مناه من حديث مالك الزكاة يفيد الوجوب حيث اثبت في رقاها حائلاً لله ورتب على الخروج منه كونه له حينئذ سترًا يعني من النار هذا هو المذهب من كلام الشارع كقوله في عائل البنات كن له سترًا من النار وغيره ولأنه لا معنى لكون المراد سترًا في الدنيا معنًى ظهور النعمة اذ لا معنى لترتيب ذلك على عدم نسيان حق الله في رقاها فإنه ثابت وإن نسي فثبت الوجوب وعدم أخذه عليه السلام لأنه لم يكن في زمانه أصحاب الخيل السائمة من المسلمين بل أهل الأبل وما تقدم إذا أصحاب هذا إنما هم أهل الدائن والدست والترامة وإنما ففتح بلادهم في زمن عمر وعثمان - ا - قلت فلعل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والعبد الخيل المعتك للركوب الغزو - ب - دليل أنه قرن بين الخيل والريق والمراد منها عبيد الخيل والمراد عفوت عن أتياكم بها إلى ما لا في لواجبها عليكم رأساً كما في العبد ولا في ما كلفتموها يا حضارها عندي لقلة محالها بالغاية وإن كانت واجبة فيها كما في الخيل فلا تنسوا حق الله في رقاها بل أدوه فيما بينكم وبين الله تعالى ثم ما كثرت الخيل في زمن بعض الخلفاء أخذوا صدقاتها ولكن بعضهم في أخذها تضييقهم في الأبل والغنم إبقاءً للأمر على ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة - ج - قال ابن الهيثم ولعل لمخظهم في تقدير الواجب ما روى عن جابر من قوله عليه السلام في كل فرس ديناراً كذا ذكره في الأوامر عن الملقط بن بشار على أنه صحيح في نفس الأمر ولو لم يكن صحيحاً على طريقة الحديثين اذ لا يلزم من عدم الصحة على طريقهم إلا عدمها ظاهرًا ودون نفس الأمر على أن الفحص عن أخذهم لا يلزمنا اذ يكفي العلم بما اتفقوا عليه من ذلك - والله أعلم - قوله الصدقة الفطر الخ فيه وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبد السلام والخا ف إذا كان للخدمة فإن نفق الصدقة والمستثنى منه إنما هو عن عبيد الخدمة كعن عبيد التجارة باتفاق الجماهير والله أعلم - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ساعياً على الصدقة وهو مشعر بأنها صدقة الفرض لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة وقال ابن القصار لما لقي الأليق أنما صدقة التطوع لأنه لا يظن بمولاه الصباية أنهم منعوا الفرض وتعقب بانهم ما منعوه كلهم محمدًا ولا عتادًا أما ابن جميل فقد قيل أنه كان منافقًا ثواب بعد ذلك كذا حكاه المذهب وجزو القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلة وممنهم من عاهد الله الآية انتفى والشهور إنما نزلت في ثعلبة وأما خالد فكان منافقًا لا باجراً ما حبسه عن الزكاة وكذلك العباس لا اعتقاده ما سياتي التصريح به ولهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم خالدًا والعباس ولم يعيد ابن جميل قوله فقيل منع ابن جميل الخ قائل ذلك عمر رضي الله عنه قال المحافظ وابن جميل لم ارفع على اسمه في كتب الحديث قوله والعباس ع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزناد ابن الزناد عن أبيه عن عبد الله بن يعقوب الصدقة قال فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذنب عن اثنين العباس وخالد قوله ما ينقرو ابن جميل الخ بكسر القاف أي ما يتكروا ويكرهه إلا أنه كان فقيراً فاغناه الله وهذا مما لا يكره ولا يصح أن يكون علة لكفران النعمة فيكون المراد به المنع على حدسه ولا عيب فيه غير أن سيوفهم - ب - من قول من ضرب الكتاب - ج - قال المحافظ وهذا السياق من باب تأكيد المذهب بما يشبه الذي دللناه اذ لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله اغناه فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعمة وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الأحسان - ج - قال العيني ناقلًا عن بعضهم كان ابن جميل منافقًا فمنع الزكاة فاستتابه الله تعالى بقوله وما ننقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا إليك خيرًا لله فقل استتابني ربى فتاب وصليت - ج - قوله ناغناه الله الخ وفي البخاري ناغناه الله ورسوله قال المحافظ نا ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه نفسه لأنه كان سبيلًا لدخوله في الإسلام فاصبح غنياً بعد فقره بما آفاه الله على رسوله وأباح لأمته من الغنائم قوله قد احتبس الخ أي حبس قوله ادراعه الخ جمع درع قوله واعتاده الخ وفي البخاري وأعتاد الخ المحافظ يضم المثناة جمع عند يفتحين ووقع في رواية مسلو اعتاده وهو جمعة أيضاً قيل هو ما يعتد الرجل من الدواب السلاح وقيل الخيل خاصة يقال فرس عتيد أي صلب معد للركوب سريع الثوب أقوال قوله في سبيل الله الخ تؤول

صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير

من الفقهاء ومنهم من خالف هذا الترتيب فذكر عقيب الصوم اعتباراً لترتيبه الطبيعي اذ هي تكون عقيب الصوم وهو كحط صاحب البسوط من اعتنا ولكن ذكر هذا الباب هنا اولى اذ هي عبادة مالية كالزكاة قال الشيخ اكل الدين فصدقة الفطر مناسبة بالزكاة والصوم اما بالزكاة فلا من الوظائف المالية مع انحطاط درجتها عن الزكاة واما بالصوم فباعتبار الترتيب الوجودي فان شرطها الفطر وهو بعد الصوم وقال صاحب النهاية وانما رجع هذا الترتيب لما ان المقصود هو المضاف لا المضاف اليه خصوصاً اذا كان مضافاً الى شرطه والصدقة عطية يراد بها المثوبة من الله سميت بها لان بما يظهر صدق الرغبة في تلك المثوبة كالصدق تظهر به رغبة الرجل في المرأة - ا - قلت انما كانت درجة صدقة الفطر منسوبة عن درجة الزكاة لان الزكاة ثبتت بالكتاب وصدقة الفطر ثبتت بالسنة فثبتت بالكتاب اعلى درجة مما ثبتت بالسنة وقوله مضافاً الى شرطه يشير الى ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الشيء الى شرطه وفيه قول اخر انه من قبيل اضافة الشيء الى سببه والمختار الاول اذ لا شك ان الفطر ليس سبباً ولذا ذكر المحل ادى في الجوهري القول الثاني بصيغة التريض حيث قال هذا من اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسلام وقيل من اضافة الشيء الى سببه كما في حج البيت وصلوة الظهر وقال صاحب الجوهري ان نقل القول الاول وهو محال لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس بدليل التعدد بعد الرأس وجعلها في الاصول عبادة فيها معنى المؤنة لانها وجبت بسبب الخير كما تجب منه ولذا لو شرط لها محال الاهلية فوجبت في مال الصبي المجنون خلافاً لما في قول من ان نقل ابن المنذر الاجماع على فرضية زكاة الفطر لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لان ابراهيم بن علي بن ابي بكر بن كيسان الامام قالان وجوبها نسخ واستدل لها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عباد قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله وتلقب بان في اسناده راوياً مجهولاً وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ كاحتمال الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المالكية عن اشهب انما سنة مؤكدة وهو قول بعض اهل الظاهر ابن الملبأ من الشافعية واذا لو قوله فرض في الحديث يحسنه قدر قال ابن دقيق العيد هو اصله في اللغة لكن نقل في حرم الشرع الى الوجوب فالجواب عليه في انتهى - وقال ابو عمر قوله فرض يحتمل وجهين احدهما وهو الاظهر فرض بمعنى اوجب والاخر فرض بمعنى قدر كما تقول فرض القاضي نفقة اليتيم اى قدرها والذي اذهب اليه ان لا يزال قوله فرض عن معنى الايجاب الا بدليل الاجماع وذلك معدوم فان القول بانها غير واجبة شذوذ او في معنى الشذوذ - ا - قال الشيخ ابن الهمام وفي لفظ البخاري ومسلم في هذا الحديث انه عليه الصلوة والسلام امر بزكاة الفطر ومعنى لفظ فرض هو معنى امر ايجاب والامر الثابت بظني انما يفيد الوجوب فلا خلاف في المعنى فان الافتراض الذي يشبوهه ليس على وجه يكفر جاحداً فهو معنى الوجوب الذي نقول به غاية الامر ان الفرض في اصطلاحهم اعتراف من الواجب في عرفنا فاطلعه على أحد جزأيه ومنه ما في المستدرك وصححه عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام امر صاريحاً بطن مكة ينادى ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير او كبير حر او مملوك الحديث فان قلت ينبغي ان يراد بالفرض ما هو عرفنا للاجماع على الوجوب فالجواب ان ذلك اذا نقل الاجماع متواتراً ليكون اجماعاً قطعياً وان يكون من ضرديات الدين كالحس عند كثير فاما اذا كان انما يظن الاجماع ظناً فلا - ولذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا والله سبحانه وتعالى اعلم - ا - قوله زكاة الفطر هذا اللفظ يشير الى كون صدقة الفطر زكاة فيشترط لها التصاق اللفظ وثبت ان قوله تعالى قد افهم من شركي نزل في زكاة الفطر فهذا ايضا يؤيد ما قلنا بل ادعى المحافظ انها داخلة في عموم قوله تعالى واتوا الزكاة فبين صلى الله عليه وسلم تفصيل ذلك وقول قيس بن عباد المأثور قريباً (فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا) ايضاً يهوى الى المعادلة بين الزكاة وصدقة الفطر والله اعلم - قال المحافظ واستدل بقوله زكاة الفطر من رمضان على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلاً للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقية بالاكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري واحمد واسحق والشافعي في الجديد واحدى الرايتين عن مالك والثاني قول ابى حنيفة والليث والشافعي في القديم والراية الثانية عن مالك ويقويه قوله في بعض احاديث الباب امر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة قال المازني قيل الخلاف يستقضى على ان قوله الفطر من رمضان الفطر المعتاد في مائت الشهر فيكون الوجوب بالغروب والفطر الطارئ بعد فيكون بطلوع الفجر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب من آخره قوله صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ان تعقب صاعاً على التمييز او انه مفعول ثان ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على

اقوال العلماء وان صدقة الفطر فرض او واجب او سنة

على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين حدثنا ابن نمير قال نا إلى ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له
قال نا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر صغير أو كبير وحدثنا يحيى بن يحيى قال نا يزيد بن زريع
أيوب عن نافع عن ابن عمر قال فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان على الحر والعبد والذكر والأنثى صاعاً
هذين الشيئين أما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد الزبيب فاما السلت فهو يضمر
المهلة وسكون اللام بعد هاء مثناة نزع من الشعير واما الزبيب فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد واما حديث ابن عمر فقد حكم مسدود في كتاب التقييد
على عبد العزيز فيه بالوهم كذا في الفهم - أما الكلام في تقدير الصاع والمد فقد ربيطه في كتاب الطهارة من هذا الشرح واما الحكمة في تقدير الفطرة
بالصلع فقد كره في حجة الله البالغة وشرح الأحياء للزبيدي ناقلاً عن القفال الشاشي فيليراجع - قوله على كل حر أو عبد الخ قال الحافظ م ظاهر
أخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال يجب على السيد أن يملك العبد من الأكتساب لها كما يجب عليه أن يملكه من الصلوة وخالفه أصحابه
والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر أخرجه مسلم كما تقدم ومقتضاه أنها على السيد قال الطيبي جعل
وجوب الفطرة على السيد كما لو وجب على العبد قال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية وشرط الحرية ليتحقق التملك إذا يملك المالك والمالك
غير الحر فلا يتحقق منه الركن وقول الشافعي أنها على العبد وتحملة السيد ليس بذلك لأن المقصود الأصل من التكليف أن يصرف المكلف بنفس منفعة
لما لك وهو الرب تعالى ابتلاء له لتظهر طاعته من عيانه ولذا لا يتعلق ألا بفعل المكلف فإذا فرض كون المكلف لا يلزمه شرعاً صارت تلك المنفعة
التي هي فيما نحن فيه فعل الأعتاء وإنما يلزم شخصاً آخر لزوم انتفاء ابتلاء الذي هو مقصود التكليف في حق ذلك المكلف وثبت الفائدة بالنسبة
إلى ذلك الآخر لا توقف على الإيجاب على الأول لأن الذي له ولاية الإيجاد والأحكام يمكن أن يكلف ابتداء السيد بسبب عبده مكلفاً له من فضله
فوجب لهذا الدليل العقل وهو لزوم انتفاء مقصود التكليف الأول أن يحل ما ورد من لفظ "على" في نحو قوله "على كل حر وعبد" على معنى "عن" كقوله
س إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها - وهو كثير هذا ولم يحن شيء من ألفاظ الروايات بلفظ عن كيلا ينافيه الدليل العقلي فكيف
وفي بعض الروايات صرح به كما سيحكي في الباب - قوله ذكر أو أنثى الخ قال في الفهم ظاهر وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري
وابو حنيفة وابن المنذر - وقال مالك والشافعي والليث وأحمد واسحق قجب على زوجها الحائض بالنفقة وفيه نظر - قوله من المسلمين الخ ثم تكلم العلماء
فيه قال الشيخ في الأمان وقد اشتهرت هذه اللفظة من رواية مالك حتى قيل أنه تفرد بها قال أبو قلابة عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول فيه للمسلمين
غير مالك - وقال الترمذي بعد تحريجه له زاد مالك من المسلمين وقد مره غير واحد عن نافع عن ابن عمر ولم يقولوا فيه من المسلمين وتبعهما على ذلك
القول جماعة قال الشيخ وليس بصحيح فقد تابع مالكاً على هذه اللفظة من الثقات سبعة منهم عمر بن نافع عند البخاري والضمك بن عثمان عند مسلم
قال الحافظ وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك، وبهذا احتج مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور على أنه لا تجب صدقة الفطر على
أحد من عبدة الكافر وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ونسبه في الفهم إلى الجمهور وقال إسحق والثوري وأبو حنيفة وأصحابه عليه أن يؤدي صدقة الفطر
عن عبدة الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والنعمة وروى ذلك عن أبي هريرة وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق
قال حدثني نافع أن ابن عمر (راوى حديث الباب) كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبد هو صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم
من الرقيق وهما عرف بمروا رواه - وحمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعاً وهذا خلاف الظاهر واحتج الحنفية ومن وافقهم
بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبدة صدقة إلا صدقة الفطر قد تقدم وأجاب الآخرون بأن الخاص يقضي على العام فعموم قوله
في عبدة مخصوص بقوله من المسلمين - وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للفرجين لا للخروج عنهم أي فهو حال من قوله الناس في حديث الباب لا من
قوله كل حر أو عبد فهي صفة لمن تجب عليه الصدقة لا لمن تجب عنه - وعلى في قوله على كل حر أو عبد "محمولة على معنى" كما تقدم ولكن يأباه
رواية الضحاك الآتية في الباب بلفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير الحديث فان قوله على كل نفس من المسلمين لو
كان على ظاهره فلا معنى لوجوبها على العبد أو الصغير وإن كان بمعنى عن كل نفس فيصير من المسلمين صفة من تجب لامن تجب عليه إلا أن يقال
أنه على ظاهره والإسلام صفة من تجب عليه وجوباً على السيد والولي كالوجوب على العبد والصغير توسعاً كما أشار إليه الطيبي، قتال
القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة من تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه ممن يخرجها عن غيره بل شمل الجميع
ويؤيد حديث أبي سعيد الآتي فإنه قال على أحرارنا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه عن كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكون

تأويل الآية في أن صدقة الفطر تجب على العبد الكافر

من تمر أو صاعاً من شعير قال فعدل الناس به نصف صاع من بر حل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا لي حرو
حدثنا محمد بن ربح قال أنا الليث عن نافع بن عبد الله بن عمر قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر صاع
من تمر أو صاع من شعير قال ابن عمر فجعل الناس عدله مدين من خنطة وحل ثنا محمد بن رافع قال نا ابن أبي
قديك قال أنا الضحاك عن نافع بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل
نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير حل ثنا يحيى بن يحيى
قال قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا
نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب،

بين الفخرج وبين الخير ملاسة كما بين الصغير ووليه والعبد وسيد والمرأة وذوها وقال الطيبي قوله من المسلمين حال من العبد ما عطف عليه
وتزليلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين وأما كونها
فيم وجبت على من وجبت فيعلم من نصوص أخر انتهى وقال العيني في المحقق جواب آخر أن في صدقة الفطر نعتان أحدهما جعل الرأس المطلق سبباً
وهو الرواية التي ليس فيها من المسلمين ولا يخرج من الرأس المسلم سبباً ولا تنافي في الأسباب كما عرفت كمالك ثبت بالشراء والهبة والوصية والصدقة
والأرث فإذا امتنعت الزاحمة وجب النجم بأجزاء كل واحد من المطلق والمقيد على سنته من غير حمل أحدهما على الآخر فيجاء بصدقة الفطر
عن العبد الكافر بالنص المطلق وعن المسلم بالمقيد فان قلت إذا لم يحمل المطلق على المقيد أدى إلى إلغاء المقيد فان حكمه يفهم من المطلق فان
حكم العبد المسلم يستفاد من إطلاق اسم العبد فلم يبق لذكر المقيد فائدة قلت ليس كذلك بل فيه فوائد وهي أن يكون المقيد دليلاً على الاستيعاب
والفضل أو على أنه عزيمية والمطلق رخصة أو على أنه أهم واشترط حيث نص عليه بعد دخوله تحت الاسم المطلق كتخصيص صلوة الوسط وجنيل
وميكايل عليهما السلام ودخولهما في مطلق الصلوات وفي مطلق اسم الملائكة وقد أمكن العمل بما إذا احتال الفائدة قائم فلا يجوز إبطال صفة الإطلاق
أم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه والحاصل أن قوله من المسلمين لا يعتبر مفهومه المخالف عندنا وأما النكتة في ذكر القيد في ما ذكره من
التنبية على أنهم ولا شرف - والله أعلم قوله فعدل الناس نصف صاع من برام قال المحافظم أشار ابن عمر بقوله الناس إلى معاوية ومن
تبعه وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ونقطة صدقة الفطر صاع من
شعير أو صاع من تمر قال ابن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر
عن سفيان وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد ألاقي بعداً وهو أصح منه وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رقاد عن نافع
قال فيه فلما كان عمر كثر الخنطة فجعل عمر نصف صاع خنطة مكان صاع من بر من تلك الأشياء فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد الله
فيه بالوهم وأوضح الرد عليه وقال ابن عبد البر قول ابن عيينة عندي أولى وزعم الطحاوي أن الذي عدل عن ذلك عمر ثور عثمان وغيرهما فأخرج
عن يسار بن نعيم أن عمر قال له أنا جعلت لأعطى قوماً ثريد ولي فافعل فإذا رأيتني فعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع
من خنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ومن طريق أبي الأشعث قال خطبنا عثمان فقال أدوا زكاة الفطر مدين من خنطة - وسيأتي بقية
الحكم على ذلك في شرح حديث أبي سعيد أن شاء الله - قوله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير الخ قال المحافظ هذا يقتضيه المغايرة بين الطعام
وبين ما ذكره بعد وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الخنطة وأنه اسم خاص به قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والخنطة
أعلاها فلولاً أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بجرث أو الفاصلة وقال هو وغيره
وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الخنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح وإذا غلب الثمر نزل اللفظ
عليه لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطره عند الإطلاق أقرب انتهى وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد
صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من طعام خنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم شرع ثم أورد طريق حفص بن ميسرة
المذكورة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيما قال ونقطة كنا نخرج صاعاً من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وأخير الطحاوي
نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه ولا يخرج غيره قال وفيه قوله فلما جاء معاوية وجاءت السمراء دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا فدل
على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنها أخرجوا ما لم يكن مبرجواً انتهى كلامه - قوله أرصاعاً من أقط الخ يفهم الخنطة وكسر القات في آخره طاء
وهو ابن محببت يابن سحر يطبخ به وربما يسكن قاته في الشرع يقال بالهندية (يبيز) قوله أرصاعاً من زبيب الخ قال صاحب الهداية الفطرة نصف صاع

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نادى ديعن بن قيس عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حراً ومملوك صاعاً من طعام او صاعاً من اقيط او صاعاً من شعير او صاعاً من تمر او صاعاً من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية بن ابي سفيان حاجاً او معتمراً فكلّم الناس على المنبر فكان فيما كلمه الناس ان قال اني اري ان مدين من سمراء الشام تغل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك قال ابو سعيد فاما انا فلا ازال أخرجه كما كنت أخرجه ابداً ما عشت وحدثني

من براود قتيق او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير وقاله ابو يوسف ومحمد الزبيد بمنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والاول رواية محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وهي رواية الجامع الصغير وفي الدر المختار وحالة ابي ابو يوسف ومحمد كالتمر وهو رواية عن الامام وصحها المحقق غيره وفي الحقائق والشرح لبلاية عن البرهان وبه يفتى ام - وفي رد المحتار قال في البحر ومحها ابو اليسر وبها المحقق في فتح المقدس من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة ام - اى بان يكون نصف الصاع منه يساوى قيمة نصف صاع بسير حتى اذا وزع من حيث القدر يصح من حيث القيمة البركن فيه ان الصاع من الزبيب منصرف عليه في الحديث الصحيح فلا تقدر فيه القيمة انتهى ما في رد المحتار - قوله حتى قدم علينا معاوية الخ زاد ابن خزيمة وهو يوشد خليفة قوله ان مدين من سمراء الشام الخ اى القم الشامي الحافظ ولا يخفى

وكان ذلك اول ما ذكر الناس المدين وهذا يدل على ومن ما تقدم عن عمر عثمان الا ان يحمل على انه كان لم يطعم على ذلك من قصته ما قوله فأخذ الناس بذلك الخ اعلم ان مذهبنا في هذا ما سمعنا من ابي حنيفة في تقديره بالصاع في الزكاة لا ذراعاً يوزن في كل انسان مدين من تمر بعد اهل بلده وقال الليث مدين من تمر بمشاورا ربيعة امداد من التمر والشعير ولا قط - وقال ابو حنيفة من نصف صاع من تمر او دقيقه وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين

رضي الله عنهم كما فصل اسماء هو في عمدة القاري قال الشيخ ابن الهمام وحدثني الباب دليل لنا فانه صريح في موافقة الناس لمعاوية والناس اذ ذاك الصحابة والتابعون فلو كان عند احد من رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدير الحنطة بصاع لم يكت ولم يقول على رايه احد اذ لا يقول على الراى مع معارضة النص له فدل انه لم يحفظ احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضر خلافه ويلزمه ان ما ذكر ابو سعيد من قوله مع بعضهم من اخراج صاع من طعام لم يكن امر النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولا مع علمه انه واجب بل امام مع علمه او مع وجوده وعلمه

بان فعل البعض ذلك من باب الزيادة تطوعاً هذا بعد تسليم انهم كانوا يخرجون الحنطة في زبانه عليه السلام وهو ممنوع نقد روى ابن خزيمة في مختصر المسند الصحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال لو تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والزبيب والشعير ولو تكن الحنطة ام - قال الحافظ ومسلم من وجه اخر عن عياض عن ابي سعيد كنا نخرج من ثلثة اصناف صاعاً من تمر او صاعاً من اقيط او صاعاً من شعير وكانه سكت عن الزبيب في هذه الرأية لقلة بالنسبة الى الثلاثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في

حديث ابي سعيد غير الحنطة فيحتمل ان تكون الذرة فانه المعروف عند اهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث ابي سعيد صاعاً من تمر صاعاً من سلت او ذرة ام - وقد تقدم ما عند البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقيط والتمر فلو كانت الحنطة من طعامهم لزم ان يخرج لبادر الى ذكره قبل الكل اذ فيه صريح مستند في خلاف معاوية - وعسى هذا يلزم كون الطعام في حديثه الاول مراداً به الذرة او الكرم

لا الحنطة بخصوصها فيكون قوله صاعاً من شعير الخ بعد قوله صاعاً من طعام من باب عطف الخاص على العام دعاء اليه وان كان خلاف الظاهر هذا الصريح عنه ويلزمه كون المراد بقوله لا ازال أخرجه الخ لا ازال اخرج الصاع اى كنا نخرج ما ذكرته صاعاً وحين كثر هذا القوت الاخر فاما اخرج منه ايضاً ذلك القدر وحاصله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقييم بل ان الواجب صاع غيراته اتفق ان مائة الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير الحنطة وانه لو وقع الاخراج منها لخرج صاع قال ابن المنذر لا تلحق في القم خبراً ثانياً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البر

بالمدينة في ذلك الوقت الا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الائمة فغير جائز ان يعدل عن قوله الا الى قول مثلهم ثم اسند عن عثمان وعلي وابي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وائمة اسماء بنت ابي بكر باسانيد صحيحة انه رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قم - انتهى - وهذا مذهبنا ذهب اليه الحنفية - قال الحافظ وكان الاشياء التي ثبتت ذكرها في حديث ابي سعيد لما كانت متساوية في مقدارها يخرج منها مع ما يتفاوتها في القيمة دل على ان المراد اخرج هذا المقدار من اى جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها هذه حجة الشافعي ومن تبعه واما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه

انما الحكم في ان القدر الواجب في صدقة الفطر من التمر صاع او نصف صاع

عجل بن رافع قال نا عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية قال أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا عن كل صغير وكبير حر ومملوك من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر صاعاً من اقط صاعاً من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى كان مغوية فرأى أن مدين من بُر تعدل صاعاً من تمر على أن قيم ما عدل الحنطة متساوية وكانت الحنطة اذ ذاك غالية الثمن لكن لا يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضبط ودرع الزم في بعض الأحيان اخراج أصع من حنطة ويدل على انه لم يخطأ ذلك ما روى جعفر الفريابي في كتاب صدقة الفطران ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم باخراج زكاة الفطر وبين لهم انها صاع من تمر الى ان قال او نصف صاع من بُر قال فلما جاء على ورأى رخص اسعارهم قال اجعلوها صاعاً من كل نذل على انه كان ينظر الى القيمة في ذلك ونظر ابو سعيد الى الكيل، ام - ثريق بعد ذلك كله ما رواه ابو داود والدارقطني في سننهما وعبد الرزاق في مسنده من حديث ثعلبة بن صعير العدوي وقد اختلف فيه في الاسم والنسبة والمكان فالاول أهو ثعلبة بن ابي صعير وهو ثعلبة بن عبد الله بن ابي صعير وعبد الله بن ثعلبة بن صعير عن ابيه والثاني أهو العدوي او العدري قيل العدوي نسبة الى جد ابي كبر عدري وقيل العدري وهو الصحيح ذكره في المغرب وغيره وقال ابو علي النسائي في تقييد المهمل العدري بضم الدال المعجمة وبالراء هو عبد الله بن ثعلبة بن صعير ابو محمد حليف بني زهر رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير والعدوي تصحيف احمد بن صالح والثالث أهو أدوا صدقة الفطر صاعاً من تمر واقير عن كل رأس وهو صدقة الفطر صاع من بُر واقير على كل اثنين قال في الامام ويمكن ان يحرف لفظ رأس الى اثنين ام - لكن تبعد رواية بين اثنين وهي من طريقه الصحيحة التي لا ريب فيها - طريق عبد الرزاق اخبرنا ابن جريم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر بيومين فقال أدوا صاعاً من بُر واقير بين اثنين او صاعاً من تمر وشعير عن كل حر وعبد صغير وكبير وهذا سند صحيح - وما رواه الترمذي عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادي في فجاج مكة الا ان صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر وانثى حر وعبد صغير وكبير مدين من قير او صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب - ام وهو مرسل فان ابن جريم فيه عن عمر بن شعيب ولم يسمع منه وهو حجة عندنا بعد ثبوت العدالة والامانة في المرسل - وما روى الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريم عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صائحا فصاح ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدين من قير او صاع من شعير او تمر وعلال ابن الجوزي له بعل بن صالح قال ضعفه قال صاحب الشقيم هذا خطا منه لا نعلم احداً ضعفه لكنه غير مشهور الحال عند اهل حاتو وذكر غيره انه مكي معروف احمداً للعباد وكنيته ابو الحسن وذكر جماعة رواعنه منهم الثوري ومعتز بن سليمان وذكر ابن جبان في كتاب الثقات وقال يعرف ام - فليقتضيه في الاصل وهو حجة بانفراده عند جمهور العلماء وعند الشافعي اذا اعتضد برسل آخر يروى من غير شيخوخ الاخر كان حجة وقد اعتضد بما قد مثاه من حديث الترمذي وما رواه ابو داود والنسائي عن الحسن بن عمار انه خطب في آخر رمضان بالبصرة الى ان قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر وشعير او نصف صاع قير الحديث رواه ثقات مشهورون الا ان الحسن لم يسمع من ابن عباس فهو مرسل فانه بعثت اهل الاصول يعلم فحو هذا - وما رواه ابو داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدين من حنطة ورواه الطحاوي قال حدثنا المزني حدثنا الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدين من حنطة قال في الشقيم اسناد صحيح كالشمس وكونه مرسل لا يضر فانه مرسل سعيد ومراسيله حجة ام - وقيل الشافعي حديث مدين خطأ حمله اليه في معنى ان الاخبار الثابتة تدل على ان التعديل بمدين كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصله انه ربح غيره وان كان هو صحيحاً وهو ليس بل لا زمر بل القدر اللازم ان من قال ذلك مغوية او حكمة لم يفتقر الى كونها عند علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عدم علمه او شكه عنه عليه السلام عدمه في الواقع نعم قد يكون مغلطه ذلك لكن ليس بالضرورة ابته بل يجب البقاء مع عدمه ناله ينقل وجوده منه عليه السلام على وجه الصحة فيجب قبوله على انه لا يبعد فان الاخبار تثبت ان فرضه في الحنطة كان بركة مرسال المنادي به وذلك انما يكون بعد النعم ومن الجائز غيبته في وقت النداء واشغله عند خصوصاً وهم لما كانوا في حال سفر اخذوا في أهله وما روى فيه ما يعلم الا انه انما وجد في مسند من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كنا نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قير بالمد الذي يقتاتون به وحديث ابن لهيعة صالح ثبتاً بآيات من كتابه وهو من رواية ائمة عنه وهو ابن المبارك لو تنزلنا الى ثبوت الكفا في السميات كان ثبوت الزيادة على مدين منقياً اذ لا يمكن بالوجوب مع الشك والله اعلم قوله عن معمر بن اسمعيل بن أمية الخ قال النووي هذا

قال أبو سعيد فاما انا فلا ازال اخرجه كذلك وحل شئ محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق قال انا ابن جريج عن الحرث
ابن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن عياض بن عبد الله بن ابى سرح عن ابى سعيد قال كنا نخرج زكوة الفطر من ثلاثة اصناف
الاقط والتمر والشعير وحل شئ عمر الناقد قال نا خاتون اسمعيل عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن ابى
سرح عن ابى سعيد النخعي ان معاوية لما جعل نصف الصائم من الحنطة عدل صاع من تمر انكر ذلك ابو سعيد قال
لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من
شعير او صاعا من اقط وحل شئ يعي بن يحيى قال انا ابو خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر بركاة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة وحل شئ محمد بن رافع قال نا ابن ابي قتيبة
قال انا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ياخراج زكوة الفطر ان تؤدى قبل
خروج الناس الى الصلوة حل شئ سويد بن سعيد قال نا حفص يعني ابن ميسرة الصنعاني عن زيد بن اسلم ان ابا صالح
ذكوان اخبره انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها
الا اذا كان يوم القيامة صُفِّت له صفاة من نار

هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال خالف سعيد بن مسleme محمداً في فرواده عن اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب
عن عياض قال الدارقطني والحديث محفوظ عن الحارث قلت وهذا الاستدراك ليس بلازم فإن اسمعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله أعلم
قوله عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب الخ بعضهم الذال الجملة وبالماء الموحدة قاله النووي قوله لا يخرج فيها إلا الذي كنت أخرج في غير
فيه دلالة على أنه لو كان في الفطر إلا التمر والشحير ولا قط والزبيب في بعض روايات الطحاوي قال ولا يخرج غيره فظهر أنه إنما أنكر على معاوية
على إخراج المدين من التمر لأنه ما كان يعرف التمر - قال الحافظ طبراني وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما عن طريق ابن إسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان
عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكر ما عندنا صدقة رمضان فقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصناف تمر وأصناف
حنطة وأصناف شعير وأصناف أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من تميم فتأني لا تلك قيمة معاوية مطوية لا قبلها ولا عمل بها قال ابن خزيمة ذكر
الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدى عن الوهم وقوله فقال رجل الخ ذال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبرهم
كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصنافاً ما كان الرجل يقول له أو مدين من تميم وقد أشار أبو داود إلى رواية ابن إسحق هذه وقال
أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ قوله أن تؤذى قبل خروج الناس إلى الصلوة الخ ظاهر يقتضيه وجوب الأداء قبل صلوة العيد ولكنه محمول على الاستحباب
وذلك ليحصل الغناء للفقراء في هذا اليوم ويستريحون عن الطرات ووقع في حديث أخرجه ابن سعد عن ابن عمر قال أفتنوم بعني المساكين عن طوع وهذا اليوم
وحمل الخطأ إلى الإجماع على هذا الاستحباب في معالمة الناس لم يحك الترمذي فيه خلافاً لما جاز نقد بما عليه وتأخير ما عنه فغلب الخلاف قال الشيخ بدر الدين العيني
وقد ذكرنا فيما مضى أن وقت وجوب صلاة الفطر عند أبي حنيفة بطول فجر يوم الفطر وهو قول الليث بن سعد مالك في رواية ابن القاسم بن وهب وغيرهما في رواية عند
تجب بأخر جزء من ليلة الفطر أول جزء من يوم الفطر في رواية أشهب تجب بغروب الشمس ليلة الفطر وهو قول الأوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في الجديد كان قال في
القديم بعد الداء إنما تجب بطول فجر يوم الفطر وبهم قال أبو ثور ومع هذا كله يستحب أن يخرج ما قبل ذهابه المصلحة العيد دل عليه حديث الباب **باب**
أثم مانع الزكوة - قوله لا يؤذى منها حقها الخ حجة في وجوب الزكوة في المذكورات لأن العقاب إنما يكون على ترك واجب، وفي المرقاة قال
التوربشتي الضمير لمعنى الذهب والفضة دون لفظها إذ لم يرد بهما الشيء التحقير بل وافية من الدنانير والمد والراهم وأما على تأويل الأموال الخ ما عوداً
إلى الفضة فإنها أقرب ويعلم حال الذهب منها أيضاً وقيل أراد كل واحدة منهما والذهب مؤنث لأنه بمعنى العاير، وقد جاء الحديث على وفق المنزلة
وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ واكتفى ببيان صاحبها عن بيان حال صاحب الذهب لأن
الفضة أكثر انتفاعاً في المعاملات من الذهب وأشهر في ثمان الأجناس ولذا اكتفى به في قوله عليه السلام ولبس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة
كذا في المرقاة - قوله صفحت له الخ بتشديد الفاء أي جعلت الفضة ونحوها لصاحبها صفائح - قوله صفائح الخ جمع صفيحة قال السيد جمال الدين
وهي ما طبع عر أيضاً وترتبت مرفوعاً على أنه مفعول بالمر يتم فاعله لقوله صفحت ومنصوباً على أنه مفعول ثان وفي الفعل ضمير الذهب والفضة
وأنت إما بان أول السابقي وأما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو هو انتهى وهو كذا في الطيبي بعينه قوله من نار الخ أي يجعل له
صفائح من نار أي يجعل الذهب والفضة صفائح من نار أي يجعل صفائح كأنها نار أو كأنها مأخوذة من نار يعني كأن صفائح الذهب والفضة لفطر

باب انقطاع النكاح

فَأُحْسِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَكُونُ بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِيْنُهُ وَظَهْرُهُ كُلَّمَا رُذِّتْ أَعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ

أجماعاً وشدّة حرارتها صفة النار فكروى بها وهذا التأويل يوافق ما في التنازل حيث قال تعالى يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَانَ قَدَرُهُ لَكُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ فِيهَا نَكَبٌ مِّثْلُ نَقِصَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَنُفَخَةٌ فِيهَا مِثْلُ نَفْخَةِ الصُّورِ مَخَالٍ كَثِيرٌ وَكَانَ فِي جَهَنَّمَ شِجَارٌ أَلَمْ تَرَ يَتْلُو فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَشْيَةً مِنْ قَوْلِهِ تَتَذَكَّرُ أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّارَ تُحْمَى عَلَيْهَا أَيْ تَوْقِدُ ذَاتُ حَمِيٍّ وَحَرِّشْدِيلٌ مِنْ قَوْلِهِ نَارٌ حَامِيَةٌ وَلَوْ قِيلَ يَوْمَ يُحْمَى لَمْ يَعْطَ هَذَا الْمَعْنَى وَذَكَرَ يَحْمَى لَأَنَّهُ مُسْتَدَلٌّ بِالْمَجْرُورِ وَاصْلُهُ يَوْمَ يُحْمَى النَّارُ عَلَيْهَا فَاتَّقِلْ الْأَسْنَادَ عَنْ النَّارِ إِلَى عَلَيْهَا أَيْ إِلَى النَّارِ مَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ نَارٍ فِي حَامِيَةٍ أَشَادَةٌ إِلَى الْمَبَالِغَةِ فِي تَنَاهِي حَرِّ هَذِهِ النَّارِ الَّتِي تَجْعَلُ فِيهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ وَالْغَرَضُ أَنَّ نَارَ الدُّنْيَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا كَأَنَّهَا مَاءٌ بَارِدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَكَانَ وَصْفُ نَارِ الْآخِرَةِ بِأَنَّهَا نَارٌ حَامِيَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «تَكُونُ نَارًا حَامِيَةً» وَصِفَتْ تَخْصِيصُ الْمَبَالِغَةِ لِأَوْصَفَ تَأْكِيدُ بِلِ تَقْبِضَةِ عِبَارَةِ حَمِيٍّ عَلَيْهَا النَّارُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَحَدٍ تِلْكَ الصِّفَاتُ بِحَرِّ نَارِ جَهَنَّمَ الَّذِي كَانَ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ وَنِسْبَةِ نَارِ الدُّنْيَا إِلَيْهِ كَلَأَشْيٍ بِلِ حَمِيٍّ تِلْكَ النَّارُ ثَابِتًا وَزَيْدٌ فِي إِيقَادِهَا عَلَى تِلْكَ الصِّفَاتُ الْمَكْوَى بِهَا وَلَوْ قِيلَ حَمِيٍّ الصِّفَاتُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ لَفَاتَ هَذِهِ الْمَبَالِغَةُ الْعَظِيمَةُ أَذْ لَا يُؤْخَذُ مِنَ اللَّفْظِ حِينَئِذٍ أَنَّ الصِّفَاتُ كَانَتْ بَارِدَةً وَاجْتِثَ فِي هَذِهِ النَّارِ وَذَلِكَ مَنَاتٌ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ النَّارُ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَلَمْ يَلَيْتَنَّ صَاحِبُ الْكُتُبِ حِكْمَةَ الدَّلِيلِ عَنْ أَسْنَادِ الْأَحْكَامِ إِلَى النَّارِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ إِلَى أَسْنَادِهِ إِلَى الْمَجْرُورِ وَحِكْمَتُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِزِيَادَةِ مَبَالِغَةِ هَذِهِ الْأَسْنَادِ لِأَنَّهُ جَعَلَ ذَرِيْعَةً إِلَى ادْخَالِ فِي الظَّرْفِيَّةِ عَلَى النَّارِ فَصَلَتْ بِذَلِكَ مَبَالِغَةُ شَدِيدَةٍ فِي أَحْكَامِ تِلْكَ الصِّفَاتُ لِأَمْرٍ عَلَى فَوْقِهَا وَذَلِكَ بِأَنَّ جَعَلَ النَّارَ كَبِيَّتٍ وَظَرَفَ الْأَحْكَامِ تَدْخُلُ فِيهِ الصِّفَاتُ وَتَوْقِدُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ نَارًا أُخْرَى وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَيْتَ النَّارِ لَيْسَ بِجَارٍ فِي ذَاتِهِ وَأَنَّهَا كَيْدُ شَبَابِ الْحَرَارَةِ مِنَ النَّارِ الَّتِي تَوْقِدُ فِيهِ فَتَكُونُ نِسْبَةُ حَرِّ نَارِ جَهَنَّمَ إِلَى هَذِهِ النَّارِ الْمَوْقِدَةِ عَلَى الصِّفَاتُ كَنِسْبَةِ بَيْتِ النَّارِ إِلَى نَارِهِ فَاعْظُمَ حَرُّ نَارِ بَيْتِهَا فَتَكُونُ نَارُ جَهَنَّمَ حَمِيٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا بَارِدَةً كَمَا تَبَيَّنَ بِبُيُوتِ النَّارِ عِنْدَ مَفَارِقَةِ نِيرَانِهَا وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ نِسْبَتُهَا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ فَكَيْفَ تَكُونُ نِسْبَتُهَا مِنْ نَارِ الدُّنْيَا نِسَالَهُ سَبْحَانَهُ الْأَمْنُ دُنْيَا وَآخِرَى مِنْ غَضَبِهِ وَالْيَمُّ عَقَابُهُ وَيَأْشُدُّ هَذَا الْوَعْدُ عَلَى آيَاتِ الْأَمْوَالِ الْمُقَصَّرِينَ فِي الْحَقِّقِ لَوْ عَقَلُوا مَضْمُونَهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ بِاللَّهِ وَالْعَاقِلُ مَنْ لَا يَعْجَلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا وَإِذَا كَانَتْ الْأَجْسَامُ وَالنُّفُوسُ تَضَعُ عَنْ مَقَاسَةِ حَرِّ الشَّمْسِ فَكَيْفَ بِنَارِ الدُّنْيَا فَكَيْفَ جَهَنَّمَ فَكَيْفَ بِعَظِيمِ غَضَبِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا، اللَّهُمَّ الْمَنَازِلُ أَنْفُسًا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ - كَذَا قَالَ السُّنُوسِيُّ فِي الشَّرْحِ - قَوْلُهُ فَيَكُونُ بِهَا جَنْبُهُ أَيْ تِلْكَ الْقَضَةُ أَوْ تِلْكَ الصِّفَاتُ - قَوْلُهُ جَنْبُهُ وَجَبِيْنُهُ وَظَهْرُهُ أَيْ قِيلَ خَصَّتْ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْبَدَنِ لِأَنَّهَا اشْرَفُ الْأَعْضَاءِ انْظَارًا لِأَنَّهَا عَلَى الْأَعْضَاءِ الرَّئِيسَةِ الَّتِي فِي الدِّمَاغِ وَالْقَلْبِ الْكَبْدِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْأَرْبَعِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَقَادِيرِ الْبَدَنِ وَتَوَخَّرَ وَجَنَابُهُ وَقِيلَ إِنَّ الْكُلَّ فِي الْوَجْهِ أَشْبَعُ وَأَشْهُرُ فِي الظَّاهِرِ وَالْجَنَابِ أَشْرُ وَأَوْجَعُ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ قَدْ بَسَّسَ فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا قَالَ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الزَّكَاةِ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ الزَّكَاةَ عَلَى عِبَادِهِ الثَّرَمِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ وَظَهَرَ نَفْسُهُمْ إِذَا عَظُمَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَطْلُقَ عَلَيْهِمْ لِمَنْ يَخْلُصُ لَهُمْ مَا أَوْجِبَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ فَرَضَ الْعَذَابَ الْإِلِيمَ بِمَا هُوَ الْحَالُ عَلَيْهِ فَقَالَ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّ السَّائِلَ إِذَا رَأَى صَاحِبَ الْمَالِ مُقْبِلًا عَلَيْهِ انْتَصَبَتْ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ وَهِيَ الْخَطِيطُ الَّتِي فِي جَهَةِ الْإِنْسَانِ وَقُطْبُ وَهُوَ الْمُضَادُّ لِلْإِنْسَانِ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ دَفِئَتْهُ فَكَوَى اللَّهُ بِذَلِكَ الْمَالِ جَهَنَّمَ فَانْزَعَتْ السَّائِلُ يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ فَيَجِدُ فِي قَلْبِهِ أَلَّا لَذَلِكَ ثُمَّ قَالَ وَجُوبُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَأَى السَّائِلَ قَدْ أَقْبَلَ تَعَرَّجَ وَجْهَهُ وَأَعْطَاهُ جَانِبَهُ وَتَعَاوَلُ عَنْهُ عَسَى يَرْجِعُ عَنْهُ وَلَا يَوَاجِهُهُ بِالسُّؤَالِ فَكَوَى اللَّهُ جَنْبَهُ فَإِذَا عَلِمَ مِنَ السَّائِلِ أَنَّهُ يَقْصِدُ وَلَا يَدْرِي عَطَاهُ ظَهْرَهُ وَسَارِعَ كَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ لِيَفْعَلَ شَيْئًا لَعَرَضَ لَهُ وَلَا يَخْشَى ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ فَيَرْجِعُ السَّائِلُ مَحْزُونًا فَكَوَى اللَّهُ ظَهْرَهُ فَلَمَّا اخْضَرَّ الْجَنَابُ وَالْجَنُوبُ وَالظَّهْرُ بِالْكَفِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَرَادَةِ - قَوْلُهُ كُلَّمَا بَرِدَتْ أَعِيدَتْ لَهُ أَيْ قَالَ النَّوَوِيُّ هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِرَدِّهَا بِالْبَاءِ فِي بَعْضِهَا رَدَّتْ بِحَذْفِ الْبَاءِ وَبِصَمِّ الرَّاءِ وَذَكَرَ الْقَاضِي الرَّادِيَيْنِ وَقَالَ الْأَوَّلِيُّ فِي الصَّوَابِ قَالَ وَالثَّانِيَةُ رَوَايَةُ الْجُمْهُورِ، وَفِي الْمَرْفَاقَةِ كُلُّهُ رُدَّتْ أَيْ عَنْ يَدِهِ إِلَى النَّارِ أَعِيدَتْ أَيْ أَشْدَّ مَا كَانَتْ قَالَ الطَّبْرِيُّ أَيْ كُلَّمَا بَرِدَتْ رُدَّتْ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ لِيَحْمَى عَلَيْهَا وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْأَسْتِمْلَاءُ وَقَالَ ابْنُ الْمَلِكِ بَعْضُ أَهْلِ الْأَوَّلِ إِذَا وَصَلَ كَيْ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا أَعِيدَ الْكُلُّ إِلَى أَوَّلِهَا حَتَّى وَصَلَ إِلَى آخِرِهَا، أَيْ - وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الضَّمُّ فِي رَدَّتْ لِأَجْعَالِ الْأَعْضَاءِ أَيْ كُلَّمَا رَدَّتْ الْأَعْضَاءُ بِالتَّحْدِيدِ بَعْدَ الْأَحْرَاقِ وَالْقَرَبِ مِنَ الْإِفْتَاءِ أَعِيدَتْ الصِّفَاتُ عَلَيْهَا فَيَكُونُ مُوَافَقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى كُلَّمَا نَفِثَتْ جُلُودُهُمْ نَبْدًا تَأْتِيهِمْ جُلُودُهُمْ بِئْسَ مَا يُجْزَوْنَ أَعْيُنُهُمْ لَيْدٌ وَتَوَارَى الْعَذَابُ قَوْلُهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ أَيْ عَلَى الْكَافِرِينَ

ويطول على بقية العاصيان بقدر ذنوبهم وأما المؤمنون الكاملون فهم على بعضهم كحق الفجر وأشار إليه بقوله عز وجل يَوْمَ نَبَيُّونَ
الْكَافِرِينَ غير مبينين كذا في المرقاة قوله حتى يقتضى بين العباد الخ على بناء المفعول أى يحكم قال القارى وفيه إشارة الى أنه في العذاب بقية
المخلق في الحساب أم قال العراقى في شرح الترمذى يمكن أن يؤخذ منه أن مانع الزكاة آخر من يقتضى فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ من القضاء
بين الناس فيقتضى فيه بالنار والجنة ويحتل أن المراد حتى يشترط في القضاء بين الناس ويحبى القضاء فيه لما في أوائلهم وأواسطهم وآخرهم
على ما يريد الله وهذا أظهر أم قال ولله في شرح الترمذى قد يشير الى الأول قوله في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ويقال إنما ذكر في
محرض استيعاب ذلك اليوم بتعذيبه لجواز أن يكون القضاء فيه في آخر الناس وإن احتمل أن يكون فصل مرة في وسطها وأوله والله أعلم
قوله فيرى الخ على صيغة المجهول من الرؤية أو الأراءة وقوله سبيله مرفوع على الأول ومنصوب بالمفعول الثانى على الثانى وفى
نسخة فيرى بالمعلوم من الرؤية أى هو سبيله قال النووى رحمه الله ضبطاء بضم الميم وفحتها ورفع لام سبيله ونصبها وفيه إشارة الى
أنه مسلوب الاختيار يومئذ مقهور لا يقدر أن يروح الى النار فضلاً عن الجنة حتى يعين له أحد السبلين قوله أما الى الجنة الخ أن لم يكن
له ذنب سواء وكان العذاب تكفيراً له قوله وأما الى النار الخ أن كان على خلاف ذلك وفيه رد على من يقول أن الآية مختصة بأهل الكتاب
ويؤيده القاعدة الأصولية أن العبارة بعلم اللفظ لا بخصوص السبب مع أنه كالدلالة في الحديث على خلوه في النار قال شارح الأحياء وفى دخول المسلم
في هذا الوعيد رد على المرجئة حيث يقولون أنه لا يضرب مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة والكتاب السنة مشحونتان بما يخالف قولهم
اعتدوا عن ذلك بأن المراد بما تحتين لينزجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو باطل ولو صح قولهم لا تقع الوثوق عما جاء به
الشرائع واحتمل في كل منها ذلك وهذا يؤدى الى هدم الشرائع وسقوط فائدتها - والله أعلم - قوله قيل يا رسول الله فالأبل الخ أى هذا حكم النحر
فالأبل ما حكمها قوله لا يؤدى منها حقها الخ أى الواجب عليه فيها - قوله ومن حقها الخ أى المندوب ومن تعبيضية قال القارى وأعلم أن ذكره
وقع استطراداً وبإيضا لما ينبغى أن يعتنى به من له مروة لا تكون التعذيب يترتب عليه أيضاً ما هو مقرر من أن العذاب لا يكون إلا على ترك واجب
فعل محرر الله لا أن يصل على وقت القحط أو حالة الاضطراب أو على وجوب صيانة العمال قوله حلها الخ قال النووى بنعم الله على المشرك
وحكى سكونها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس قوله يوم ردها الخ قيل الورد الأتيان الى الماء ونوبة الأتيان الى الماء فان الأبل تاتي للماء
في كل ثلاثة أو أربعة وربما تاتي في ثمانية قال الطيبي ومجنى حلها يوم ردها أن يسقى أباها المارة وهذا مثل فيه عليه الصلاة والسلام عن
الجناد بالليل إذا دأب يصوم بالنهار ليحضرها الفقراء قال ابن بطال يريد حتى الكرم والمواساة وشريف الأخلاق لا أن ذلك فرض وقال أيضاً كانت
عادة العرب التصديق بالليل على الماء فكان الضعفاء يرصدون ذلك منهم قال وأحق حقان فرض عين وغيره فالجلب من الحقوق التى هي من مقام
الأخلاق وقال اسماعيل القاضى الحق المفترض هو الموصوف المحمود وقد تحدث أمور لا تصح فنجب فيها المواساة للضرورة التى تنزل من ضعيف
مصنطراً وجائع أو عاراً وميت ليس له من يواريه فيجب حينئذ على من يمكنه المواساة التى تنزل بها هذه الضرورات قال ابن التين وقيل كان هذا
قبل فرض الزكاة - قال الحافظم ووقع عند لبي داود من حديث ابى هريرة قلنا يا رسول الله ما حقها قال اطرق فحلها وإعارة دلوها ومخبتها وحلبها
على الماء وحمل عليها في سبيل الله - قوله بطرها الخ أى التقي ذلك صاحب على وجه تلك الأبل قال القاضى قد جادى رواية للبخارى بخط وجهه
باخفافها قال وهذا يقتضى أنه ليس بشرط بل كونه على الوجه وإنما هو اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره ومنه
سميت بطها مكة لأنبساطها قوله بقاع قرقار الخ القاع الأرض الواسعة المستوية يعبرها ماء السماء والقرقرى بفتح القافين الأملس وقيل المستوى
أيضاً من الأرض الواسعة فيكون صفة مؤكدة قوله وأفرما كانت الخ أى أكثر عددًا وأعظم سمناً وأقوى قوة فى شرح السنة يريد كمال حال الأبل
التي وطئت صاحبها في القوة والسمن ليكون أثقل لوطئها - قال الحافظ لا لأنها تكون عند على حالات مختلفة فتأتى على أحملها ليكون ذلك أنكى
له لشة ثقلها قوله فصلاً واحداً الخ أى ولد الأبل قوله تطأه بأخفافها الخ أى تضربه وتدوسه الأبل بأرجلها - قوله وتعضه بأفواهها الخ بنعم
العين أى تفرغه وتقطع جلده بأسنانها - قوله كلما مر عليه أو لاهأرده عليه أخرها الخ كذا فى اصل مسلوكلما مرّت عليه أو لاهأرده عليه
أخرها، قال عياض قالوا هو تغيير وتصحيح وصوابه ما فى الرواية التى بعد من طريق سهيل عن أبيه كلما مر عليه أخرها رده عليه أو لاهأردها

في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله قال بقرها الغنم قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة يطعم بها بقاها قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عضباء تنطه بقرنها ونظوة باطلاؤها كلها مرق عليه أولها ردة عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل اجر فاما التي هي له وزر فرجل ربطها رياءً وفخراً ونواء على اهل الاسلام فهي له وزر واما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقاها فهي له ستر واما التي هي له اجر فرجل

ينتظم الكلام وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضاً وأقره النووي على هذا وحكاة القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه انما يرد الاول الذي قدم قبل واما الآخر فلم يرد بعد فلا يقال فيه رد - ثم اجاب بأنه يحتمل ان المعنى ان اول الماشية اذا وصلت الى آخرها تمسك عليه تلاحت بها آخرها ثم اذا ارادت الاول الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى اول حتى تنتهي الى آخرها ولي وكذا وجهه الطيب فقال ان المعنى ان اولها اذا صارت على التتابع الى ان تنتهي الى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها الى ان تنتهي ايضاً الى الاولى والله اعلم كذا في الفقه فتأمل، قوله قال بقرها الغنم انما كيف حال صاحبها قوله لا يفقد منها انما من خفاها وصفاتها شيئاً وقال الطيب اي قرونها سليمة قوله ليس فيها عقصاء انما اي ملتوية القرنين وقوله جلعاء اي التي لا قرن لها وقوله عضباء اي مكسورة القرن ونفي الثلاثة عبارة عن سلامة قرونها ليكون اجرهم المستطوع وظاهر الحديث ان هذه الصفات فيها معدومة في الحقيقة وان كانت موجودة لها في الدنيا وظاهر البحث ان يعيد الله تعالى الاشياء على ما كانت عليه في الحالة الاولى كما هو مفهوم من الكتاب والسنة ولعله يخلقها او كما كانت ثم يعطيها القرن ليكون سبباً للعدل به على وجه الشدة والله اعلم - قوله تنطه انما بفقر الطاء وتكرر في القاموس خطه كمنعه وضربه اصابه بقرنه فقوله بقرها اما تأكيد واما تجريد قوله ونظوة باطلاؤها انما جمع ظلت قال النووي انظف للبقر والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم والحفت للبيور والقدر للادى والحافر للفرس وابغل والحمار قوله الخيل ثلاثة انما قال الطيب جواب على اسلوب الحكم - وله توجيهان فعلى مذهب الشافعي معناه دع السؤال عن الرجوع اذ ليس فيه حق واجب ولكن اسئل عما يرجع من اقتنائها على صاحبها من المضرة والمنفعة وعلى مذهب ابى حنيفة معناه لانه انما عاوجب فيها من الحقوق وحل بل اسئل عنه وعما يتصل بها من المنفعة والمضرة الى صاحبها فان قيل كيف يستدل بهذا الحديث على الوجوب قلت بعطفت الرقاب على الظهور لان المراد بالرقاب الذوات اذ ليس في الرقاب منفعة للغير كما في الظهور وبمفهوم الجواب الآتي في الخبر من قوله عليه الصلوة والسلام ما نزل على في الخبر شيء كذا في المرقاة - قوله هي لرجل وزر انما اي ثقل واثر - قوله وهي لرجل ستر انما اي لحاله في معيشته لحفظه عن الاحتياج والسؤال قاله اكثر اوستر له من النار كجانية عليه ابن المماز في تفسيره الماز في مسألة زكاة الخيل والله اعلم - قوله وهي لرجل اجر انما اي ثواب عظيم قوله فاما التي هي له وزر فرجل انما قال النووي هكذا هو في اكثر النسخ التي وقعت في بعضها الذي وهو واضح وظهر وعلى النسخة المشهورة لا يظهر ان يكون التقدير فخير لرجل ربطها قوله ربطها رياءً اي يري الناس عظمتها في ركوبه وحشمتها ويفخر باللسان على من دونه من الانسان يقال انه يربى خيل كذا وكذا قوله ونواء على اهل الاسلام انما بكسر النون والمد اي منازعة ومعاداة لهم والواو عطف او كما هو الظاهر فان هذه الاشياء قد تفرقت في الاشخاص وكل واحد منها مذكور على حدة قوله فهي له فندرج اي على ذلك القصد والنية في جملة مؤكدة مشعرة باهتمام الشارع والتدوير عنه قوله ولما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله انما قال ابن الملك ليجاهد والصواب ما قاله الطيب من انه لم يرد به الجهاد بل النية الصالحة اذ يلزم التكرار - وايضاً اذا الادب الجهاد فتكون له اجراً كيف يقال انها له ستر وقال الطيب يعصداً رواية غيره ورجل ربطها تنقياً وتعففاً - قوله حق الله في ظهورها انما اي بالعبادة للركوب والفعل والحمل عليها في سبيل الله مثلاً - قوله ولا رقاها انما الظاهر ان الحق الثابت في رقاها ليس الا الزكوة واوله المانعون فقال الحافظ ابن حجر قيل المراد حسن ملكها وتعهد شيعها وريقها والشفقة عليها في الركوب وانما خص رقاها بالذكر لانها تستعار كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى فتخير رقية وهذا جواب من لم يوجب الزكوة في الخيل وهو قول الجمهور وقيل المراد بالحق الزكوة وهو قول حماد وابى حنيفة وخالفه صاحباه وفقها الامصار قال ابو عمر لا اعلم احداً سبقه الى ذلك مام - قلت ويؤيد القول الاول ما ساقى من طريق سهيل ولا ينس حق ظهورها وبطونها والله اعلم وقد تقدمت تحقيق زكاة الخيل في شرح قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة من اوائل كتاب الزكاة فليراجع واول السند في حديث الباب بان المراد لم ينس شكر الله لاجل اباحة ظهورها وتقليد

ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام في مخرج اوروضه فما اكلت من ذلك المخرج او الموضه من شئ الا كتب له عدل ما اكلت
 حسناً وكتب له عدل اذواثها وابوالها حسناً ولا تقطع طولها فاستثنت شرفاً او شرفين الا كتب الله له عدة اثارها
 وارواثها حسناً ولا مخرجاً صاحبها على نهر فشربت منه ولا يريد ان يسقيها الا كتب الله له عدل ما شربت حسناً قيل
 يرسل الله فالحكم قال ما انزل على في الحرم شئ الا هذه الآية الفاذه الجامعة فمن يحتمل مثقال ذرة خيراً يرف ومن
 يحتمل مثقال ذرة شراً يرف وحديثي يونس بن عبد الاعلى الصدقي قال اتنا عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سفيان
 عن زيد بن اسلم في هذا الاسناد بمعني حديث حفص بن ميسرة الى آخره غير انه قال ما من صاحب بل لا يؤدى حقها ولو قيل
 منها حقها وذكر فيه لا يقدر منها فصلاً واحداً وقال يكوى بها جنباه وجهته وظهره وحديثي محمد بن عبد الملك الاموي
 قال اتنا عبد العزيز بن المختار قال ناسهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب
 كنز لا يؤدى زكوة الا احمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عباد في يوم كان
 مقداره خمسين الف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب بل لا يؤدى زكوة الا يبط لها بقاع قرقر
 رقبها وذلك الشكر بتأدي بالعارية والله اعلم قوله ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام فيه اشارة الى ان المراد به الجهاد فان نفعه متعل
 الى اهل الاسلام قوله في مخرج اوروضه ان يفهم الميم وسكون الراءى مرعى في النهاية هو الارض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيها الدواب اي تخرج
 واجار متعلق بربط وروضه عطف تفسير او الموضه اخض من السرى وفي نسخة المصايير بلفظ او قال ابن الملك شك من الراوى قوله من شئ انى من
 العلف والارهاق اقل واكثر قوله حسناً انى بالرفع نائب الفاعل ونصب عدل على نزع الخافض اي بعد ما ذكرنا وروى ابن ماجه من حديث عقيم الدار
 مرفوعاً من ان يبط فربها في سبيل الله ثم عليه علفه سيد كان له بكل حبة حسنة قوله بعد اذواثها وابوالها حسناً انى لان بقاء حياتها مع ان صلتها
 قبل الاستحالة غالباً من مال صاحبها قوله ولا يقطع طولها انى بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بالياء كذا جاء في الموطا والطول والطيل حبلها
 الطويل الذى شد احد طرفيه في يد الفرس والاخرى في يد او غيره لتدور فيه وترعى من جواربها ولا تنهض لوجها قوله فاستثنت انى قال ابو عبد
 الا ستنان ان يحضر الفرس وليس عليه فارس وقال غيره يستثنى في طوله يمرح فيه من النشاط وقال الجوهري هو ان يرفع يديه ويظهرهما معاً وقال غيره
 ان يلم في عدوه مقبلاً او مدبراً قوله شرفاً او شرفين انى بفتح الشين المعجمة والراء وهو العالى من الارض وقيل المراد هنا طلقاً وطلقين وفي المراجعة
 وانما سمي شرفاً لان الدابة تعدو حتى تبلغ شرفاً من الارض اي مرتفعاً فتقف عند ذلك وقفة ثم تعدو ما بدا لها قوله عدة اثارها وارواثها انى بعد
 خطاها وارواثها في تلك الحالة ولعله اراد بالروث هنا ما يشمل البول واسقطه للعلم به منه قوله على غيرها انى بفتح الهاء وسكونها قوله ولا يريد
 ان يسقيها انى اي شرب الخيل منه والحال ان صاحبها لا ينوى ذلك قوله عدل ما شربت حسناً انى قال الطبري فيه مبالغة في اعتداد الثواب لانه
 اذا اعتبرا ما تستقذره النفوس وتنفر عنه الطباع فكيف بغيرها وكذا اذا احتسب مالا لانه في وقته وقد ورد انما لكل امرئ ما نوى فما بال ما اذا
 احتساب فيه قال ابن الملك فالحاصل انه يجعل لما لكها جميع حركاتها وسكناتها وفضلاتها حسناً قال الحافظ وفيه ان الانسان يؤجر على
 التفاصيل التي تقوم في فعل الطلعة اذا قصد اصلها وان لم يقصد تلك التفاصيل قوله الا هذه الآية الفاذه انى بالفاء وتشديد المعجمة ستمها
 جامعة لشمولها لجميع الانواع من طاعة ومعصية وسماها فاذه لانفرادها في معناها قال النووي وفيه اشارة الى التمسك بالعموم ومعني الحديث ان
 على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتمل به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم وانما كان يحكم بالوحى ويجاب للجمهور
 القائلين بجواز الاجتهاد بانه لم يظهر له فيها شئ قوله فمن يحتمل مثقال ذرة انى مقدار غلة او ذرة من الهباء الطائر في الهواء قوله شراً يرف
 فلو اعان احد اعلى بتركها ثياب ولو استعان بركوبها على فعل معصية يعاقب قوله ما من صاحب كنز انى قال العيني قال ابن سيدة الكنز اسم
 للمال ولما يجر فيه وجهه كنز كنز يكثر كنزاً واكثره وكثر الشئ في الوعاء او الارض يكثره كنزاً غنمه في يده وفي المغنث الكنز اسم للمال المدفون
 وقيل هو الذي لا يدري من مكانه وقال الطبري هو كل شئ مجموع بعضه الى بعض في بطن الارض كان او ظهرها وقال القرطبي اصله الضم الجمع
 ولا يختص ذلك بالذهب والفضة الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخير ما يكثره المرء المرأة الصالحة اي يضمه لنفسه ويجمعه واعلم
 ان الكنز المستحق عليه الوعيد كل مال لم تؤد زكوة وكل مال ادت زكوة فليس بكنز وان كان تحت سبع ارضين رواه نافع عن ابن عمر وروى نحوه
 عن ابن عباس وجابر وابى هريرة مرفوعاً ومرفوعاً عن عمر بن الخطاب اي مال ادت زكوة فليس بكنز وان كان مدفوناً في الارض واى مال لم تؤد
 زكوة فهو كنز يكوى به صاحبه وان كان على وجه الارض وقال الثوري عن ابى حصين عن ابى الضحى عن جعد بن هبيرة عن علي بن ابي رضى الله عنه قال

كأوفر ما كانت تسكن عليه كلما مضى عليه آخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
الف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدى زكوتها إلا يطرح لها بقاع قرقر كأوفر ما كانت تخطو
بأظلالها وتنطى بقرونها ليس فيها عصفاء ولا جملاء كلما مضى عليه آخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين
عباده في يوم كان مقداره خمسين الف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قال سهل ولا أدري
أذكر البقر أم لا قالوا فالحيل يرسل الله قال الحيل في نواصيها أو قال الحيل معقود في نواصيها قال سهل أنا أشك الخبير
إلى يوم القيامة الحيل ثلاثة فمن رجل أجره لرجل ستر ورجل وزر فاما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
ويعدّها له فلا تغيب شيئا في بطونها إلا كتب الله له أجره ولو رعاها في مرجها أكلت من شيء إلا كتب الله له بها أجرًا ولو
سقاها من نهر كان له بكل قطرة ثعبتها في بطونها أجر حتى ذكر الأجر في أموالها وأولادها ولو استنثت شرفا أو شرفا فبكر كتب
له بكل خطوة تخطوها أجر واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكميلا ولا ينسى حق ظهورها وبطونها في عسرها
ويسرها واما الذي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشرا وبطرا وبذخا ويرياء الناس فذلك الذي هي عليه وزر قالوا فالجمل
يرسل الله قال ما أنزل الله على فيها شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفادة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يره حل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن أبي رزق عن سهل هذا الإسناد وساق الحديث
وحل ثنيه محمد بن عبد الله بن بزيع قال نا يزيد بن زريع قال نا روح بن القاسم قال نا سهل بن أبي صالح هذا الإسناد
وقال بدل عصفاء عصفاء وقال أفكوى بها جنبه وظهره ولم يذكر جبينه حل ثنا مروان بن سعيد الأيلي قال نا ابن وهب
قال أخبرني عمر بن الحرث ان بكرا حدثه عن ذكوان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لم يؤد المردح والجر

اربعة آلاف فما دونها نفقة فما كان أكثر من ذلك فهو كثر وهذا غريب وقيل هو ما فضل من المال عن حاجة صاحبه اليه قال النووي وانفق ائمة
النفق على القول الاول وهو صحيح بقوله صلى الله عليه وسلم من حبس كثر لا يؤدى زكوته وذكر عقابه وفي الحديث الآخر من كان عند مال فلم يؤد زكوته مثل
له شجلا أقصر وفي آخره يقول أنا أكثر وقال ابن عبد البر والجهم يروى ان أكثر المذموم ما لم يؤد زكوته وقال ولم يخلف في ذلك الا طائفة من أهل الزهد
كل ذر - وسيأتي ما ذهب اليه من ذلك بعد باب ان شاء الله تعالى قوله تستر عليه ثم تقدم تفسير الاستئذان في شرح أول حاشية الباب قوله وتنطى
بقرونها ثم قال الحافظ وفي الحديث ان الله يحوي إليها ثلعا ثوبا بها ما نفع الزكاة وفي ذلك معاملة له بنقيض قصد لانه قصد منع حق الله منها وهو لا يرتفع
ولا يتقلع بما يمنع منها فكان ما قصد الانتفاع به أضرا لأشياء عليه والحكمة في كونها تعاد كلها مع ان حق الله فيها انما هو في بعضها لان الحق في جميع المال
غير متاخر وكان المال لما لم يخرج زكوته غير مطهر قوله الحيل معقود في نواصيها ثم قال العيني قوله معقود مرعوم على انه خبر المبتدئ المورخ وهو قوله الخبير
والحكمة خبر المبتدئ الاول ومعنى قوله معقود لا زرع كما أنه معقود فيها وهو من باب الاستعارة المكنية لان الخير ليس بحسوس حتى تعتد عليه الناصية
ولكنه يرد خلون المعقول في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكمون على المحسوس مماثلة في اللزوم والنواميس جميع ناصية وهي قصاص الشعر وهو الشعر
المسترسل على الجهة وخص النواصي بالذكر لان العرب تقول غاليا فلان مبارك الناصية فيكون بها عز الانسان وقوله الحيل الى آخره لفظه عام و
المراد به الخصوص لانه لا يريد الا بعض الخيل بدليل قوله الخيل الثلاثة، ام فقد روى احمد من حديث اسماء بنت زيد مرفوعا الخيل في نواصيها
الخبر معقود ابدا الى يوم القيامة فمن ربطها عدة في سبيل الله وانفق عليها احتسابا كان شبيها وجوعها ورجا وظلها وارواها وابوالها فلا حيا
في موازينه يوم القيامة الحديث وقد جاء تفسير الخير في الحديث الآخر الصميم الاجر والمغنم فبين انما اراد الخيل الغازية في سبيل الله لانها على كل
وجوهها ويحتمل ان يكون المراد هنا جنس الخيل اي انما يصدق ان يكون فيها الخير فاما من ان ربطها لعل غير صليم فحصول ان لا يربط بغير ذلك الا ما لم يربط
قال عياض رم في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والعدوية ما لا مزيد عليه في الحسن مع الجنس السهل الذي بين الخيل والخير
قال الخطابي وفيه اشارة الى ان المال الذي يكتب بانها الخيل من خير وجوه الاموال والطيبات والعرب تسمى المال خيرا كما في قوله تعالى
ان ترك خيرا نصيبه وقال ابن عبد البر فيه اشارة الى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شيء غيرها
مثل هذا القول وفي النسائي عن انس بن مالك لو كان شيء أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل قال النووي وفيه دليل على بقاء الاموال
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة بغير اى حق تأتى الريم الطيبة من قبل اليمين تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح
قوله يتخذها أشرا وبطرا ثم الاشراف المهنق والشين هو المرح والجاج واما البطرا الطغيان عند الحق واما البذر فيبغى الباء والذال المعجمة

او الصدقة في ابله وساق الحديث بنحو حديث سهيل عن ابيه حدثنا اسحق بن ابراهيم قال اتانا عبد الرزاق وحدثني محمد بن رافع واللفظ له قال اتانا ابن جريح قال اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب ابل لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قط وقعد لها بقايم قرقرت سنن عليه بقوائمها واتخافوها ولا صاحب بقرا لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قعد لها بقايم قرقرت سنن بقراتها وتطوها بقوائمها ولا صاحب غنم لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قعد لها بقايم قرقرت سنن بقراتها وتطوها باطلاقها ليس فيها جثاء ولا منكسر قرنها ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقها الا جاء كنزه يوم القيمة شجاعا اقرع يتبعه فاتحاه فاذا اتاه فرمته فيناديه خذ كنزك الذي خبأته فاناعه غنى فاذا رأى ان لا يلب منه سلك يد في فيه فيقضمها قضم الفحل قال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثرسا لنا جابر بن عبد الله عز ذلك فقال مثل قول عبيد بن عمير وقال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال رجل لرسول الله ما حق ابل قال حلبها على الماء واعارة دلوها واعارة فحلها ومنحتها وحمل عليها في سبيل الله حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابني قال نا عبد الملك عن ابني الزبير عن

وهو عبيد الاشتر والبطر قوله اكثر ما كانت قطا من معنى قط الدهر اي في ما مضى من الزمان قال النورى وفي قط لغات حكاهن الجوهري في الفصحى المشهورة قط مفتوحة القاف مشددة الطاء قال الكسائي كانت قطط بضم الحروف الثلاثة فاسكن الثاني ثرا دغم والثانية قط بضم القاف تتبع الضمة الضمة كقولك مديا هذا والثالثة قط بضم القاف وتخفيف الطاء والرابعة قط بضم القاف الطاء المخففة وهي قليلة هذا اذا كانت بمعنى الدهر فاما التي بمعنى حسب وهو لا كلفه فمفتوحة ساكنة الطاء تقول رايته مرة فقط فان اضفت قلت قطك هذا الشيء اي حسبك وقطى وقطى وقطه وقطاه قوله وقعد لها اي بقى القاف والعين والضمير للصاحب قوله ليس فيها جثاء اي بغيرها جثاء وتشديد الميم هي التي لا قرن لها، قوله شجاعا اقرع اي صير ماله على صورة شجاع وهو بضم الجيم ثرجيم الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويواش الفارس ولا قرع الذي تفرع رأسه اي تمتط لكثرة ستمه وفي كتاب ابى عبيد متى اقرع لان شعر رأسه يتميط بجمعه السم فيه وتعبه القراز بان الحية لا تشعر برأسها فلعله يلعب جلد رأسه وفي تهذيب الازهر سمي اقرع لانه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تمتط فروة رأسه وقال القرطبي الاقرع من الحيات الذي ابيض رأسه من السم ومن الناس الذي لا شعر برأسه كذا في الفهرست وقال السدي ولعل ذلك اي مثله شجاعا في بعض الاحوال وما سبق من قوله صفت له صفا في حال اخرى فلا منافاة، ام - وقال الشيخ العارث ولي الله الدهلوي قدس الله روحه السبب الباعث على كون جزاء مانع الزكاة على هذه الصفة شيئا من احداهما اصل والثاني كالمؤكد له وذلك انه كما ان الصورة الذهنية تجلب صورة اخرى كسلسلة اثار النفس الحالب بعضها بعضا وكما ان حضور صورة متضائف في الذهب يستدعي حضور صورة متضائف اخرى كالبؤة والابوة وكما ان امتلاء اوتار المعنى به ولوران بخاره في القوى الفكرية يميز النفس لمشاهدة صور النساء في الحلم وكما ان امتلاء الاوعية بمخاطا يميز في النفس صور الاشياء المؤدية الهائلة كالليل مثلاً فكذاك المدارك تقتضيه بطبيعتها اذا افيضت قوة مثالية على النفس ان يمثّل بخلها بالاموال ظاهرها سا بها وان يجلب ذلك تمثّل ما بخل به وتعلّق في حفظه وامتثلت قواه الفكرية به ايضا ظاهرها اسافيا يتألم منه حسب ما جرت سنة الله ان يتألم منها بذلك فمن الذهب والفضة الكنى ومن الابل والوطأ والعرض على هذا القياس ولما كانت الملا الا على علمت ذلك وانعقد فيهم وجوب الزكاة عليهم وتمثّل عند هم تأذي النفوس البشرية بما كان ذلك مبعدا لقيضان هذه الصورة في وسط الحشر والفرق بين تمثله شجاعا وتمثله صفاغرات الاول فيما يغلب عليه حب المال اجمالا فيتمثّل في نفسه صورة المال شيئا واحدا ويتمثّل احاطتها بالنفس تطوقا وتأذي النفس بها بلسم الحياة البقية في السمع قصه الغايات والثاني فيما يغلب عليه حب الدار والدار والنيران بآبائها ويتعاني في حفظها وتمتلا قواه الفكرية بصورها فتمثّل تلك الصور كاملة تامة مؤلمة انتهى قوله خذ كنزك الذي اقرع فائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفعه الندم قال الطبري وفيه نوع من الحكم لمزيد غرضته وهمه لانه شرراته من حيث كان يروج خيرا قوله سلك يدا اقرع ادخل قوله فيقضمها قضم الفحل اي بضم الصاد يقال قضمته الدابة شعيرها بكر الصاد تقضمه بفتحها اذا اكلته وانما خضر اليد بالقضم لان المانع الكاثر يكتسب المال بيديه قوله ومنحتها اي قال اهل اللغة المنيحة ضربان احدهما ان يعطى الانسان آخر شيئا هبة وهذا النوع يكون في الحيوان والارض والاشياء وغير ذلك الثاني ان المنيحة ناقة او بقرة او شاة ينتفع بلبنها ووبرها وصوفها وشعرها زمانا ثم يردّها ويقال منحه يمنحه بضم النون في المضارع وكسر ها فاما حلبها يوم وودها ففيه رفق بالماشية وبالمساكين لانه أهون على الماشية وارفق بها ووسع عليها من حلبها في المنازل وهو اسهل على المساكين وامكن في وصولهم

جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من حنّاب ولا بقر ولا غنم لا يؤدى حقها الا أقيّد لها يوم القيامة بقليق قرقر قطوة ذات الظلف بظلفها وتنطى ذات القرن بقرنها ليس فيها يومئذ جئاء ولا مكسورة القرن قلنا يا رسول الله وما حقها قال اطراق فحلها واعارة دولها ومنيعتها وحلبها على الماء وتخل عليها في سبيل الله ولا من صاحب كل لا يؤدى زكوة الا تحول يوم القيامة شجاعة اقرع يتبع صاحبته حيثما ذهب وهو يقر منه ويقال هذا مالك الذي كنت تبخل به فاذا رأى انه لا بد منه ادخل يده فيه فجعل يفضمها كما يفضم الغنم لحنّابنا ابو كامل فضيل بن حسين الجحدري قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا محمد بن ابي اسمعيل قال نا عبد الرحمن بن هلال العبسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان انا ساء من المصلدين يا توننا فيظلمونا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا مصدقيكم قال جابر ما صدر عنى مصلدق منذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هو عنى راض حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الرحيم بن سليمان ح وحدثنا محمد بن بشار قال نا يحيى بن سعيد ح وحدثنا اسحق قال نا ابو اسامة كاهن عن محمد بن ابي اسمعيل بهذا الاسناد نحوه وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا وكيع قال نا الاحمش عن المعرور ابن سويد عن ابي ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما رأى انى قال هم الاخسرون ورب الكعبة قال فحدثت حتى جلست فلما اتقار ان قمت فقلت يا رسول الله فداك ابى وأقى من هم قال هم الاكثرون

أموال الامن وسال

الى موضع الحلب ليواسوا والله اعلم كذا في الشرح - قال المازرى يحتمل ان يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه الموازنة قال القاضى هذا الاطلاق صريح في ان هذا الحق غير الزكوة قال ولعل هذا كان قبل وجوب الزكوة وقد اختلفت السلف في معنى قول الله تعالى وفي آموالهم حتى ليستأيل في التحرير فقال الجمهور المراد به الزكوة وانه ليس في المال حق سوى الزكوة واما ما جاء غير ذلك فعلى وجه التنبه ومكارم الاخلاق وكان الآية اخبار عن وصف قوم اثنى عليهم على صال كرمية فلا يفتقر الوجوب كما لا يفتقر قوله تعالى كانوا قليلين من الليل ما يهجعون وقال بعضهم منسوخة بالزكوة وان كان لفظه لفظ خير فعناء امر قال وذم جماعة منهم الشعبي والحنن وطاوس وعطاء ومسروق وغيرهم الى انما محكمة وان في المال حق سوى الزكوة من فك الاسير واطعام المضطر والموازنة في العشرة وصلة القرابة والله اعلم باب ارضاء السعاة - قوله ان انا ساء من المصلدين الخ تخفيف الصاد هو السعاة العالمون على الصدقات قوله فيظلمونا الخ اي في زعم القائلين كما سيأتى قوله ارضوا مصدقيكم اي ببذل الوجوب وملاطفتهم وتلقينهم بالترحيب وترك مشاقهم - ناد في رواية ابي داود قالوا يا رسول الله وان ظلمونا قال ارضوا مصدقيكم وان ظلمكم على بنا الجاهل اي وان اعتقدتوا انكم مظلومون بسبب حكم اموالكم ولم يرد انهم وان كانوا مظلومين حقيقة يجب ارضاء وهو بل المراد انتم يستحب ارضاءهم وان كانوا مظلومين لقوله صلى الله عليه وسلم فان تماركوا تروا ورضاء هو قال الطبري لان لفظة ان الشرطية هنا تدل على الغرض من التماس الاعلى الحقيقة فانهم كانوا اعمال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم لا يستعمل ظالماً قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس سره روحه ثومت الحاجة الى وصية الناس ان يؤدوا الصدقة الى المصطفى بخافة نفس وفيها قوله صلى الله عليه وسلم اذا تاكر المصداق فليصدتكم وهو عنكم راض، وذلك لتحقيق المصلحة الراجعة الى النفس اراد ان يثبت باب اعتذارهم في المنع بالجور وهو قوله صلى الله عليه وسلم فان عدوا فلا تنفهم وان ظلموا فعليها ولا اختلاف بين هذا الحديث وبين قوله صلى الله عليه وسلم من سئل فقهها فلا يعط اذا الجور نعم ان نعم اظهر المنع حكمه وفيه لا يعط ونعم فيه للاجتهاد مسانغ وللظنون تعارض وفيه سبب باب الاعتذار ومست الحاجة ايضا الى وصية المصداق ان لا يعطى في اخذ الصدقة وان يتيق كراؤهم وان لا يغفل ليتحقق الانصاف وتتوفر المقاصد باب تخليط عقوبة من لا يؤدى الزكوة - قوله عن المعرور بن سفيان بالعين الملهمة قوله انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم الخ او وصلت اليه قوله هم الاخسرون الخ اي الاكثرون في المال هم الاكثرون وخسارة في امال قال ابن الملك هم ضير عن غير من كره لكن يأتي تفسيره وهو قوله هم الاكثرون - قوله ورب الكعبة الخ تسمية سب المقام وفيه جواز الحلف بغير تخليف بل هو مستحب اذا كان فيه مصلحة كتوكيد امر وتحقيقه زبني المجاز عنه وقد كثرت الاحاديث العجيبة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى قوله فلما اتقار الخ اي لم يكن القرار والثبات حتى قمت وسأته قوله فداك ابى واملى قال القارى بغير الفاء لانه ما من خبر بغير الدعاء ويحتمل كسر الفاء والقصر لكثرة الاستعمال اي يفديك ابى أى وهما اخر الاشياء عندى قوله الامن قال ابو الطيب يقال قال بيده اي اشار وقال بيده اي اخذ وقال برجله اي ضرب وقال بالماء على يده اي صبّه وقال بثوبه اي رفعه فيطلق القول على جميع الافعال اتساعاً وقال في

باب ارضاء السعاة

باب تخليط عقوبة من لا يؤدى الزكوة

هكذا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم من صاحب بل ولا بقروا غم لا يؤدى زكوتها الا جاءت يوم القيمة اعظم ما كانت واسمته تنطه بقرنها وتطوه باطلاقها كلما نفدت اخرها عادت عليه اولها حتى يقضى بين الناس حل ثناء ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو معاوية عن الاعمش عن المعمر عن ابي ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فذكر نحو حديث وكيع غير انه قال والذي نفسي بيده ما على الارض رجل يموت فيدع ابلا او بقرا او غنما لم يؤد زكوتها حل ثناء عبد الرحمن بن سلام الجمحي قال نا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن زياد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يسرني ان لي احدا ذهباً تأتى على ثلاثة وعندي منه دينار الا دينار ارصده لدين علي حل ثناء محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بثله وحل ثناء ابو بكر بن ابي شيبة ويحيى بن يحيى و ابن نمير وابو كريب كلهم عن ابي معاوية قال يحيى انا ابو معاوية عن الاعمش عن زيد بن وهب عن ابي ذر قال كنت

الحديث بمجئ اشار بيده اشارة مثل هذه الاشارة ومن بيان الاشارة قوله هكذا وهكذا ثم ثلاث مرات والمراد بالثلاث الجمع لانه اقل مراتب الجمع قال النووي في الحديث على الصدقة في وجه الخير وانه لا يقتصر على توزيع من وجه البر بل ينفع في كل وجه من وجه الخير كخصه قوله من بين يديه ومن خلفه ثم بيان للاشارة واشتملت هذه الرواية على الجهات الاربع وتبين من الجماعات في واسفل والاعطاء من قبل كل منهما ممكن لكن حذف لندوره وقد فسر بعضهم الانفاق من وراء بالوصية وليس قيداً فيه بل قد يقصد الصحيح الاخفاء فيدفع لمن وراءه ما لا يعطيه من هو امامه قوله وقليل ما هم من مبتدأ وقيل خبره وما زائدة مؤكدة للقلية اي المستثنون قليل او من يفعل ذلك قليل وهو مقتبس من قوله تعالى اذ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وايضا الى قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور واشارة الى افضلية الفقراء لانه طريق اسلم والله اعلم قوله كلما نفدت ثم قال النووي هكذا ضبطناه نفدت بالدال المهملة ونفدت بالذال المهملة وفتح الفاء وكلاهما صحيح قوله ما يسرني ثم اي ما يحبني ولا يحصل لي سرره قوله ان لي احداً ثم احد بصفتين جبل معروف بالمدينة وفي رواية ابي شهاب عن الاعمش عن البخاري في الاستيذان فلما ابصر احداً قال ما احب انه تحول لي ذهباً يمكث عندي منه دينار ففرق ثلاث وفي بعض الروايات مثل احد ذهباً قال الحافظ ويمكن الجمع بين قوله مثل احد وبين قوله تحول لي احد يحمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب وزن احد والتحويل على انه اذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه ايضاً - قوله تأتى على ثلاثة ثم اي ليلة ثلاثة قيل وانما قيد بالثلاث لانه لا يتهاى تقريظ قدرا احد من الدنيا في اتل منها غالباً ويعكر عليه روايته يوم ليلة فالاولى ان يقال الثلاثة اقصى ما يحتاج اليه في تفرقة مثل ذلك والواحدة اقل ما يمكن قوله الا ديناراً ثم بالرفع - والنصب الرفع جائز لان المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب وتوجيه الرفع على ما قاله الطيبي ان المستثنى منه في حيز النفي اي كسرتي ان لا يبقى منه دينار الا ديناراً قوله ارصده لدين ثم اي اعله واحفظه وهذا الارصاد اعمر من ان يكون لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذ او لاجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفي - ووقع في رواية الاحنف ما احب ان لي مثل احد ذهباً أنفقه كله الا ثلاثة دنائير فظاهره نفي محبة حصول المال ولو مع الانفاق وليس مراداً وانما المعنى نفي انفاق البعض مقتصر عليه فهو يجب انفاق الكل الا ما استثنى وسائر الطرق تدل على ذلك ويؤيده ان في رواية سليمان ابن يساد عن ابي هريرة عن احمد ما يسرني ان احدكم هذا اذهباً انفق منه كل يوم في سبيل الله فيمضي ثلاثة ايام وعندي منه شيء الا شيء ارصده لدين ويحتمل ان يكون على ظاهره والمراد بالكراهة الانفاق في خاصة نفسه لاني سبيل الله فهو محبوب وفي الحديث الحث على الانفاق في وجه الخير وان النبي صلى الله عليه وسلم كان في اعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث انه لا يحب ان يبقى بيده شيء من الدنيا الا لانفاقه فيمن يستحقه واما الارصاد فمن له حق وفيه تعديم الدين على صدقة التطوع وفيه جواز الاستقراض وقيل ابن بطال باليسير اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الا ديناراً قال ولو كان عليه اكثر من ذلك لم يرصد لادائه ديناراً واحداً لانه كان احسن الناس قضاء قال ويؤخذ من هذا انه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يجد له وفاء فيعجز عن ادائه وتعقب بان الذي فهمه من لفظ الدينار من الوحدة ليس كما فهمه بل انما المراد به الجنس واما قوله في الرواية الاخرى ثلاثة دنائير فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للمثال او لضرة الواقع وقد قيل ان المراد بالثلاثة انها كانت كفايته فيما يحتاج الى اخراجه في ذلك اليوم وقيل بل هي دينار للدين كما في الرواية الاخرى ودينار للانفاق على اهل ودينار للانفاق على الضيف ثم المراد بدينار الدين الجنس ويؤيده تغييره في اكثر الطرق بالشيء

امشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرة المدينة عشاء ونحن ننظر الى أحد فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر قال قلت لبيك يا رسول الله قال ما احب ان احدا ذاك عندي ذهباً أمسى ثالثة عندي منه ديتاراً لا ديناراً اربعة لدين الا ان اقول به في عباد الله هكذا حشابين يديه وهكذا عن يمينه وهكذا عن شماله قال ثم مشيتنا فقال يا ابا ذر قال قلت لبيك يا رسول الله قال ان الاكثرين هم الاقلون يوم القيمة الا من قال هكذا وهكذا مثل ما صنع في المرة الاولى قال ثم مشيتنا قال يا ابا ذر كما انت حتى اتيتك قال فانطلق حتى توارى عني قال سمعت لغطاً وسمعت صوتاً قال فقلت لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض له قال فسمعت ان اتبعه قال ثم ذكرت قوله لا تبرح حتى اتيتك قال فانتظرت له فلما جاء ذكرت له الذي سمعت قال فقال ذاك جبريل عليه السلام اتاني فقال من مات من ائمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قال قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق حل ثنا قتيبة بن سعيد قال ناجير عن عبد العزيز وهو ابن ربيع عن يزيد ابن وهب عن ابي ذر قال خرجت ليلة من الليالي فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم عيشي وحده ليس معه انسان قال فظننت

على الابهام في تناول القليل والكثير - كذا في الفقه قوله في حرة المدينة في الحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمالي منها وكانت به الوقعة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية وقيل الحرة الارض التي حجارها أسود وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا عماره فيها وهذا يدل على ان قوله في رواية المعمر بن سويد عن ابي ذر انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة وهو يقول هم الاخيرون ورب الكعبة فذكر قصة المكثرون هي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسيات كذا في الفقه قوله الا ان اقول به في عباد الله هو استثناء بعد استثناء فيفيد الاستثناء فيؤخذ منه ان نفى محبة المال حقيقة بعدم الاتفاق فيلزم محبة وجوده مع الاتفاق فما دام الاتفاق مستمر لا يكره وجود المال واذا انتهى الاتفاق ثبتت كراهية وجود المال ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قد راخذوا اكثر مع استمرار الاتفاق قوله هكذا حشابين يديه والمراد بهذه الحشبات ما سبق انه جميع وجوه المكابر والخير - قوله ان الاكثرين هم الاقلون والمراد الاكثر من المال والافلال من شراب الآخرة وهذا في حق من كان ثكلاً او ثقل بماد عليه الاستثناء بعد من الاتفاق قوله كما انت ان اى الزمر مكانك ولا تبرح حتى اتيتك قوله حتى توارى عني ما عني غاب شخصه قوله سمعت لغطاً وسمعت صوتاً ان هو يفتح الغين واسكانها لختان اى جليلة وصوتاً غير مفهم قوله عرض له ان يضم اول عرض على البناء للجهول وفي بعض الروايات فتخوفت ان يكون احد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم اى تعرض له بسوء قوله فسمعت ان اتبعه ان اى اردت ان اذهب اليه وفيه ادب اى ذر مع النبي صلى الله عليه وسلم وتربيته احواله وشقيقته عليه حتى لا يدخل عليه اذى شيء ما يتأذى به قوله ثم ذكرت قوله لا تبرح ان فيه ان امتثال امر الكبير والوقوف عند أولى من الحجاب ما يغالفه بالرأى ولو كان فيما يقتضيه الرأى توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى - قوله ذكرته الذي سمعت ان اى سأله عنه وفيه استفهام التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية او علمية او غير ذلك قوله ذاك

جبريل ان اى الذي كنت اخاطبه او ذلك صوت جبريل قوله دخل الجنة ان رتب دخول الجنة على الموت بغير اشارة بالله وقد ثبت الوعيد بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر وبعد دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستفهام قوله وان زني وان سرق ان فيه المراجعة في العلم بما تقر عند الطالب في مقابلة ما يسمعه مما يخالف ذلك لانه تقر عند ابي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد اهل الكبائر بالنار وبالاعذاب فلما سمع ان من مات لا يشرك دخل الجنة استفهم عن ذلك بقوله وان زني وان سرق واقصر على هاتين الكبيرتين لانهما كالمثالين فيما يتعلق بحج الله وحقوقه وقد حمل البخارى هذا الحديث على من تاب عند الموت وحمله غيره على ان المراد بدخول الجنة اعم من ان يكون ابتداء او بعد المجازاة على المحصية وقد تقدم الكلام في وجوه تأويله في ابواب الايمان فليراجع من مظانه، قال الطبري قال بعض المحققين قد يتخذ من امثال هذه الاحاديث المبطلات ذريعة الى طرح الكاليف وابطال العمل فلما ان ترك الشرك كاف وهذا يستلزم طمى بساطا الشريعة وابطال الحدود ودوان الترغيب في الطاعة والتحذير عن المحصية لا تأثير له بل يقتضيه الاغلاخ من الدين والانحلال عن قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوح في الخبط وترك الناس سداً محملين وذلك يفضى الى خراب الدنيا بعد ان يفضى الى خراب الآخرة مع ان قوله في بعض طرق الحديث ان يعبد الله يتضمن جميع انواع الكاليف الشرعية وقوله ولا يشركوا به شيئاً يشمل معنى الشرك الجلى والخبى فلا راحة للتمسك به في ترك العمل لان الاحاديث اذا ثبتت وجبتم بعضها الى بعض فانما في حكم الحديث الواحد فيعمل مطلقاً على مقتضى ما يحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق قوله وهو ابن ربيع ان بقاء ومصلحة مصغر وعبد العزيز هذا على سكن الكوفة وهو من صغار التابعين لقي بعض الصحابة كائن قوله وحده ليس معه انسان ان تأكيد بقوله وحده ويحتمل ان يكون لرفع توهم ان يكون معه احد من غير جنس الانسان من ملك او جنى، وفيه حسن الادب مع الاكابر وان الصغير اذا رأى الكبير منفرداً لا يتصور عليه ولا يجلس معه

انه يكره ان يمشي معه احد قال فجعلت امشي في ظل القمرفالتفت فرأيت فقال من هذا فقلت ابو ذر جعلني الله فداك قال يا ابا ذر تعاله قال فمشيت معه ساعة فقال ان المكثرين هم المقلون يوم القيمة الا من اعطاه الله خيرا فنم في يمينه وشماله وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيرا قال فمشيت معه ساعة فقال اجلس ههنا قال فاجلسني في قاع حوله حجارة فقال لي اجلس ههنا حتى ارجع اليك قال فانطلق في الحرة حتى لا اراه فلبث عني فاطال اللبث ثم اني سمعته وهو مقبل وهو يقول وان سرق ان زني قال فلما جاء لم اصبر فقلت يا بنى الله جعلني الله فداك من ثكل في جانب الحرة فاسمعت احلا يرجع اليك شيئا قال ذاك جبريل عليه السلام عرض لي في جانب الحرة فقال بئس امتك انه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة فقلت يا جبريل وان سرق وان زني قال نعم قال قلت وان سرق وان زني قال نعم قال قلت وان سرق وان زني قال نعم وان شرب الخمر حل شي زهير بن حرب قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن الجريري عن ابى العلاء عن الاحنف بن قيس قال قدمت المدينة فبينما انا في حلقة فيها ملا من قريش اذ جاء رجل اخشن الثياب اخشن الجسد اخشن الوجه فقام عليهم فقال

بشر الكافرين برضعت

ولا يلزمه الا باذن منه وهذا بخلاف ما اذا كان في مجمع المسجد السوق فيكون جلوسه معه بحسب ما يليق به قوله امشي في ظل القمرفان في المكان الذي ليس للقمر فيه صنوء ليخفي شخصه وانما استمر يمشي لاحتمال ان يخطئ النبي صلى الله عليه وسلم حاجته فتكون قريبا منه قوله من هذا ان كانه رأى شخصه ولم يميزه قوله فقلت ابو ذر اني انا ابو ذر وفيه جواز تكتية المرء نفسه لغير وجه صحيح كأن يكون شهر من اسمه ولا سيما ان كان اسمه مشتركا بغيره وكنتيه فردة قوله فنم فيه ان بنون دفاء ومهملة اى اعطى كثيرا بغير تكتية بنينا وشمالا وبين يديه ووراءه قال النووي التتبع الذي والضرب اى ضرب يديه فيه بالبطاء قوله وعمل فيه خيرا ان اى حسنة وفيه جناس تام في قوله اعطاه الله خيرا وفي قوله وعمل فيه خيرا فمعنى الخير الاول المال كما في قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية وقوله تعالى ولله الحيت الخيرات كشدائد ومعنى الخير الثاني المحنة وطاعة الله تعالى قوله فاجلسني في قاع ان اى ارض مسطحة مطنة قوله عرض لي ان اى ظهر لي قوله فقلت يا جبريل وان سرق وان زني ان هذا صحيح في ان القائل ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم والمقول له الملك المبشر الذي بشر به وسائر الروايات تدل على ان القائل هو ابو ذر والمقول له هو النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله مستوطنا وابو ذر قاله مستبعدا والله اعلم وقد تقدم ما الكلام فيه في ابواب الايمان فراجع قوله وان شرب الخمر ان فيه اشارة الى فحش تلك الكهيرة لاغما تؤدي الى خلل العقل الذي شرب به الانسان على الهالك وبوقوع الخلل فيه قد يزيل الموتى الذي يجزع عن التجاب بقية الكبار قوله عن الجريري انهم بنهم الجيم هوسعيد وابو العلاء هو يزيد ابو عبد الله الثميري قوله عن الاحنف بن قيس ان هو ابو جبر البصري اسمه الضحاك ولا اخنف لقب احدك النبي صلى الله عليه وسلم ولويسلم ويرى بسند لين ان النبي صلى الله عليه وسلم دعاه قوله في حلقة ان باسكان اللام وحكى الجمهور لغة ردية في فتحها قوله ملا من قريش ان الملا الاشراف ويقال ايضا للجماعة قوله اخشن الثياب والاشين المعجنتين في الالفاظ الثلاثة ونقله القاضي هكذا عن الجمهور وهو من الخثونة قال عند ابن الخزاز في الاخير خاتمة من الوجه من الحسن ورواه القاسمي في البخاري حسن الشعر والثياب الهيئة من الحسن وغيره خشن من الخثونة وهو صوب لانه هو اللان بزى الى ذر وطريقته وفي رواية يعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الاحنف قدمت المدينة فدخلت مسجدا اذ دخل رجل آدم طوال ابصر الرأس والهيئة يشبه بعضه بعضا فقالوا هذا ابو ذر قوله فقام عليهم اي وقف عليهم قوله بشر الكافرين ان بالنون والنزاي من كنز كنز وفي رواية الاسماعيلى بشر الكافرين بتشديد النون جمع كذا ميا لغة كاذر وقال ابن قزول وعند الطبري والهرودي الكافرين بالثمة المثلثة والراء من الكثرة والمعروف هو الاول وقوله يشر من باب الحكم كما في قوله تعالى فبشرهم بعد اب اليهم وقد تقدم تفسير الكثر في باب اثبات نفع الزكاة فلما اجمع قال ابن عبد البر وحدث عن ابى ذر آثار كثيرة تدل على انه كان يذهب الى ان كل ما في مجموع يفضل عن القوت سداد العيش فهو كنز يديم فاعله وان آية الوعيد نزلت في ذلك وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على ان نفع الزكاة واجه ما تسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الاعرابي حيث قال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع - انتهى وانظروا ان ذلك كان في اول الامر كما هو مروي عن ابن عمر وقد استدل به ابراهيم بقوله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوَةُ اى ما فضل من الكفاية فكان ذلك واجبا في اول الامر ثم نسخ والله اعلم وفي المسند من طريق يعلى بن شداد ابن اوس عن ابيه قال كان ابو ذر يسمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشدة ثم يخرج الى قومه ثم يوصيهم في النبي صلى الله عليه وسلم فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالامر الاول قال الحافظ والاصح ان البخاري في ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لا تشبهه ولا ينفقونه في وجهه وتعقبه النووي بالباطل ان السلاطين حينئذ كانوا مثل ابى بكر وعمر وعثمان وهؤلاء لم يخزنوا قلت لقوله عمل كذا كذا ان لا يروى جليل من فعله كذا كذا - قوله برضعت ان ينفق

يحيى عليه في نار جهنم فيوضع على حكمة ثديي احدهم حتى يخرج من نفض كتفيه ويوضع على نفض كتفيه حتى يخرج من حيلة ثدييه ينزل قال فوضع القوم رؤوسهم فما رأيت احدا منهم رجع اليه شيئا قال فاذنوا بترواتبعته حتى جلس الى سارية فقلت ما رأيت هؤلاء الا كرهوا ما قلت لهم فقال ان هؤلاء لا يعقلون شيئا ان خليلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم وعاني فاجبته فقا اترى احدا فنظرت ما على من الشمس وانا اظن انه يعثنى في حاجة له فقلت اراه فقال لا يسرني ان لي مثله ذهباً النفقة كلة الاثلافة دنائير ثم هؤلاء يجعون الدنيا لا يعقلون شيئا قال قلت مالك ولا خوتك من قرشي لا تعارجهو تصيب منهم قال لا وربك لا اسألهم عن دنيا ولا استفتيهم عن دين حتى الحق بالله ورسوله وحل شنا شيبان بن فروخ قال نا ابو الاشهب قال نا خليل العصرى عن الاحنف بن قيس قال كنت في نفر من قرشي فمرا بوذرا وهو يقول كشر الكانزين بكى في ظهورهم يخرج من جنوبهم وبكى من قبل اقفائهم فخرج من جياهم قال ثم تمنى فقعد قال قلت من هذا قالوا هذا ابو ذر قال فقمت اليه فقلت ما شئ سمعتك تقول قبيل قال ما قلت الا شيئا قد سمعته من نبيهم صلى الله عليه وسلم قال قلت ما تقول في هذا العطاء قال خذ فان فيه اليوم معونة فاذا كان ثمتا ليدريك فدعته حل شي زهير بن حرب سمع ابن عبد الله بن نمير قال لا ناسفان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى يا ابن ادم

الماء وسكون المعجمة بعد ما فانه في الحجارة المحمأة واحدة رصفة قوله يحيى عليه الخ اي يوقد عليه قوله فيوضع على حيلة ثديي احدهم الخ الحيلة بفتح الحاء المهملة واللام هو ما نشر من الثدي وطال ويقال لها قراد الصد وفي المحرك طالت الثديين طرفاهما وعن الاصمعي هو رأس الثدي من السرة والرجل وفي هذا الحديث جواز استعمال الثدي للرجال وهو الصحيح قوله من نفض كتفيه الخ بضم النون وسكون المعجمة بعد ما ضا ومجمة العظم الدقيق الذي على طرف الكتف او على اعلى الكتف قال الخطابي هو الشاخص منه واصل النفض الحركة فمضى ذلك الموضع نفضا لانه يتحرك بحركة الانسان قوله ينزل الخ اي يتحرك ويضطرب الرصف من نفض كتفه حتى يخرج من حيلة ثدييه وفي رواية الاسماعيلي فيجبل بجميدين هو عينا الاول قوله فما رأيت احدا منهم رجع اليه شيئا الخ اي ما اجابه احد شيى قوله اخلا يعقلون شيئا الخ فتر ذلك في الاخير بقوله انما يجعون الدنيا فالذين يجعون الدنيا لا يفهمون كلام من ينههم عن الكوز قوله ان خليلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو حديث مستقل تقدم الكلام عليه قريبا قال الحافظ انما اورد ابو ذر الاحنف لتقوية ما ذهب اليه من ذلك المال وهو ظاهر في ذلك الا انه ليس على الوجوب ومن ثم عقبه البخاري بالترجمة التي تليه فقال باب انفاق المال في حقه واورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك وهو من ادل دليل على ان احاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدى الزكاة وما حديث ما احب لوان لي احدا ذهباً فحول على الاولوية لان جمع المال وان كان مباحا لكره الجمع مستول عنه وفي المحاسبة خطر وان كان الترك اسلم وما ورد من الترغيب في تحصيله وانفاقه في حقه فمحمول على من وثق بانه يجعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه فانه اذا النفقة حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئا كما تقدم شاهد في حديث ذهب اهل الدثور بالاجور والله اعلم - كذا في الفقه - قوله اترى احدا الخ هو الجبل المعروف قوله فنظرت ما على من الشمس قال السدي اي تأملت ما على من التيب بواسطة حرارة الشمس على تقدير الذهاب الى احد على ما فهمت من كلامه قال العيني وفيه ما يشعر انه صلى الله عليه وسلم كان يرسل اتصل اصحابه في حاجة يفضلهم بذلك لانه يصير رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الاثلافة دنائير الخ تقدم بعض ما يتعلق به قريبا وقال القرطبي الدناير الثلاثة المتوخرة واحد كاهله واخر لحن ربة واخر لدين وقال الكرماني يحتمل ان هذا المقدار كان ديناً او مقدارا كفاية اخراجات تلك الليلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لا تعارجهو وتصيب منهم الخ اي تأتيتهم وتطلب منهم يقال عرته واعترته واعترته اذا اتيتهم تطلب منه حاجة قوله لا اسألهم عن دنيا الخ قال النووي وفي رواية البخاري لا اسألهم دنيا يجدون عن وهو الوجود اي لا اسألهم شيئا من متاعها فاني لا اطعم فيه قوله ولا استفتيهم عن دين الخ اي لا اسألهم عن احكام الدين اي اتق بالهبة من الدنيا وارضى بالبير ما سمعت من العلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم - قوله حدثنا ابو الاشهب الخ هو جعفر بن حيان السدي ابو الاشهب العطاردي البصري الخراز الاعلى روى عن ابي رجاء العطاردي في الجوزاء الربيعي خليل العصرى وجماعة وكان حماد بن زيد يقول لم يسمع ابو الاشهب من ابي الجوزاء وقد وقع في صحيح البخاري في تفسير سورة النجم حدثنا مسلم ثنا ابو الاشهب ثنا ابو الجوزاء فذكر حديثنا فانه اعلم كذا في تهذيب التهذيب قوله حدثنا خليل العصرى الخ بضم الصاد المعجمة وفتح اللام واسكان الياء والعصرى بفتح العين والصاد المهملة منسوب الى بني عصر قوله قلت من هذا قالوا الخ ولا احمد من طريق الباهلي عن الاحنف كنت بالمدينة فاذا برجل يفر منه الناس حين يرونه قلت من انت قال ابو ذر قلت ما نعرف الناس عنك قال اني انما هو عن الكوز التي كان ينههم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم يا سب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف

أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ وَقَالَ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأْنِي وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ سَحَاءً لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حُلَّ شَأْنِ مُحَمَّدٍ بِإِفْعٍ
 قَالَ لَعَلَّ الرِّزَاقَ بَرَهُمَا قَالَ نَامِعٌ عَنْ رَأْسِهِ عَنْ هَبِيبِ بْنِ مَسْبُوحٍ قَالَ هَذَا مَا حُثْنَا بِهِ هَريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كَرَاهَا
 مِنْهَا وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَأْنِي لَا يَغِيضُهَا سَحَاءُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
 أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبَيْتُهُ الْآخَرُ الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفَضُ
 قَوْلُهُ أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ الْخَرْقُ الْأَوَّلِيُّ بَفَتْهُ الْأَوَّلَى وَسُكُونُ الْقَاتِ بِصِنْعَةِ الْأَمْرِ بِالْأَقَاتِ وَالثَّانِيَةُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونُ الْقَاتِ عَلَى الْجَوَابِ بِصِنْعَةِ
 الْمَضَارِعِ وَهُوَ وَعَدٌ بِالْخَلْفِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَفِي تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمَقْفَعَةِ شَيْءٌ مَعِينٌ مَا يَرْتَدُّ إِلَى أَنْ الْحَثَّ عَلَى الْأَنْفَاقِ
 يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ - قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ الْخَرْقُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ يَدُ اللَّهِ قَالَ الْعَيْنِيُّ هِيَ حَقِيقَةُ لَكُمَا لَا كَالْيَدِ الَّتِي هِيَ الْجَوَارِحُ وَقَالَ الْمَازَرِيُّ
 قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ مَا يَتَأَوَّلُ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا كَانَتْ بِحُجَّةٍ الْمُنَاسِبَةِ لِلشَّمَالِ لَا يُوصَفُ بِهَا الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا تَهْتَكُ أَثْبَاتُ الشَّمَالِ وَهَذَا يَتَضَمَّنُ
 التَّحْدِيدَ وَيَقْدَسُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنِ التَّجْسِيمِ وَالْحَدِّ وَأَمَّا خَاطِبُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَقْرَهُونَهُ وَإِرَادَةُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْقُصُهُ
 الْأَنْفَاقُ وَلَا يَمَسُّهُ خَشْيَةُ الْأَمْلَاقِ جَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَعَبَّرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَوَلَّى النِّعَمَ بِسَمِّ الْيَمِينِ لِأَنَّ الْإِبْذَالَ مَنَافِعُ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ قَالَ وَحَقُّ
 أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ مُنْعَقًا وَقُوَّةً وَإِنْ الْمَقْدُورَاتُ تَقَعُ بِهَا عَلَى حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَخْتَلِفُ
 قُوَّةً وَضَعْفًا كَمَا يَخْتَلِفُ فَعَلُنَا بِالْيَمِينِ وَالشَّمَالِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَمِثْلُهَا الْحَدِيثُ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّايَةِ الثَّانِيَةِ
 وَبَيْتِهِ الْآخَرُ الْقَبْضُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهَا الْمُخْتَلِفَاتِ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَيُنَازِلُ الْبَيْدَيْنِ عَنِ
 قُدْرَتِهِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي ذَلِكَ بِالْيَدَيْنِ لِيَفْهَمَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِمَا اعْتَادَ وَهُوَ مِنَ الْخُطَابِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ الْمَازَرِيُّ كَذَا فِي الشَّرْحِ قَوْلُهُ مَلَأْنِي
 بَفَتْهُ الْمِيدَةُ وَسُكُونُ الْأَمْرِ وَهَنَرَةٌ مَعَ الْقَصْرِ تَأْنِيثٌ مَلَأْنِي وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ - قِيلَ وَغُلَطٌ وَلَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْيَمِينَ تَذَكُّرٌ وَتَوْثِيحٌ وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ
 مَلَأْنِي أَوْ مَلَأَنَ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ وَهُوَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْغِنَى وَعِنْدَهُ مِنَ الرِّزْقِ مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ فِي عِلْمِ الْخَلَائِقِ قَوْلُهُ سَحَاءُ الْخَرْقُ الْحَاقِظُ بَفَتْهُ الْمَهْمَلَتَيْنِ مُثْقَلٌ مِنْ رَدِّ
 أَيْ دَائِمَةِ الصَّبِّ يَقَالُ سَحَاءُ بَفَتْهُ أَوَّلُهُ مُثْقَلٌ بِسَمِّ الْمُسِيرِ فِي الْمَضَارِعِ وَيُجَوِّزُ صَمْتَهَا وَضَبُّهَا فِي مَسْلَمَةَ سَحَاءُ بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ قَالَهُ الْحَاقِظُ فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ
 لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ الْخَرْقُ بِالْمَجْهُدَيْنِ بَفَتْهُ أَوَّلُهُ أَيْ لَا يَنْقُصُهَا يَقَالُ غَاضَ الْمَاءُ يَغِيضُ إِذَا انْقَضَ وَغَاضَهُ اللَّهُ لَزِمَ وَمَتَدَّ - قَوْلُهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الْخَرْقُ بِالنَّصْبِ
 عَلَى الظَّرْفِ الْفَتْحِ قَوْلُهُ لَا يَغِيضُهَا سَحَاءُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الْخَرْقُ قَالَ النَّوَوِيُّ رَدَّ ضَبُّهَا بِوَجْهَيْنِ نَصْبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَرَفْعُهَا النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ
 وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ الْخَرْقُ تَبْيِيهِ عَلَى وَضُوحٍ ذَلِكَ لِمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ الْخَرْقُ أَيْ لَمْ يَنْقُصْ قَالَ الطَّبْرِيُّ
 بِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ اسْتَعْنَاءً فِيهِ مَعْنَى التَّرْقِي كَانَ لَهُ مَا قِيلَ مَلَأْنِي أَوْ هُوَ جَوَازُ النِّقْصَانِ فَازِيلُ بِقَوْلِهِ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ وَقَدْ يَمْتَلِئُ الشَّيْءُ وَلَا يَنْفِيضُ
 فَعَلِيلُ سَحَاءُ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَيْضِ وَقَرْنُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَافٍ عَلَى ذِي بَصَرٍ وَبَصِيرَةٍ
 بَعْدَ أَنْ اشْتَمَلَ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِقَوْلِهِ أَرَأَيْتُمْ عَلَى تَطَاوُلِ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ خُطَابٌ عَامٌّ وَالْمَهْمَلَةُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ قَالَ وَهَذَا الْكَلَامُ إِذَا اخْتَلَفَتْ بِجُمْلَةٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
 إِلَى مَفْرُودَاتِهِ إِبَانَةَ زِيَادَةِ الْغِنَى وَكَمَالِ السَّعَةِ وَالنَّهَايَةِ فِي الْجُودِ وَالْبَسْطِ فِي الْعَطَاءِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ الْخَرْقُ الْحَاقِظُ فِي الْفَتْحِ مَنَاسِبَةٌ
 ذِكْرُ الْعَرْشِ هُنَا أَنَّ السَّامِعَ يَتَطَلَّعُ مِنْ قَوْلِهِ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَرْشَهُ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
 كَانَ عَلَى الْمَاءِ كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْمَاضِي فِي بَيْتِهِ الْخَلْقُ بِلَفْظِ كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ
 أَمْ - ثُمَّ قَالَ بَعْدَ عِلَّةِ الْإِبَانَةِ وَظَاهَرُ قَوْلِهِ وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ أَنَّهُ كَذَلِكَ حِينَ التَّحْدِيثِ بِذَلِكَ وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ
 خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَيَجْمَعُ بَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَلَى الْمَاءِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَاءِ مَاءُ الْبَحْرِ بَلْ هُوَ مَاءٌ تَحْتَ الْعَرْشِ كَمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي
 حَدِيثٍ - قَوْلُهُ وَبَيْتُهُ الْآخَرُ الْقَبْضُ الْخَرْقُ قَالَ النَّوَوِيُّ ضَبُّهُ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا الْفَيْضُ بِالْفَاءِ وَالْيَاءِ الْمُتَشَابِهَةُ تَحْتَ وَالثَّانِي الْقَبْضُ
 بِالْقَاتِ وَالْيَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ بِالْقَاتِ وَهُوَ الوجود لَا كَثْرَةَ الرَّقَاةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْهُرُ وَالْمَعْرُوفُ قَالَ وَمَعْنَى الْقَبْضِ
 الْمَوْتُ وَأَمَّا الْفَيْضُ بِالْفَاءِ فَالْإِحْسَانُ وَالْعَطَاءُ وَالرِّزْقُ الْوَاسِعُ قَالَ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْقَبْضِ بِالْقَاتِ أَيْ الْمَوْتُ قَالَ الْبُكْرَاوِيُّ الْفَيْضُ
 الْمَوْتُ قَالَ الْقَاضِي قَيْسٌ يَقُولُونَ فَاضَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ إِذَا مَاتَ وَطَيُّ يَقُولُونَ فَاطَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ وَقِيلَ إِذَا ذُكِرَتْ النَّفْسُ فَبِالضَّادِ
 وَإِذَا قِيلَ فَاطَتْ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ النَّفْسِ فَبِالضَّادِ وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى وَبَيْتُهُ الْمِيزَانُ يَخْفَضُ وَيَرْفَعُ فَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الرِّزْقِ وَمُقَادِيرِهِ وَقَدْ يَكُونُ
 عِبَارَةً عَنْ جَمَلَةِ الْمُقَادِيرِ وَمَعْنَى يَخْفَضُ وَيَرْفَعُ قِيلَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَقْدِيرِ الرِّزْقِ يَقْتَرَعُ عَلَى مِنْ لِيَشَاءَ وَيُوسِعُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ
 تَصَرُّفِ الْمُقَادِيرِ بِالْخَلْقِ بِالْعَزِّ وَالذَّلِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْحَاقِظُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَبْضِ الْمَنَحُ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قَدْ ذُكِرَ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ سَحَاءُ اللَّيْلِ

باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبسهم

حدثنا أبو الربيع الزهراني وقيتية بن سعيد كلاهما عن حماد بن زيد قال أبو الربيع نا حماد بن زيد قال قال أيوب عن أبي قلابة عن أبي اسحاق السجستاني عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل دينار ينفق على عياله دينار ينفق الرجل على دابته في سبيل الله ودينار ينفق على أصحابه في سبيل الله قال أبو قلابة وبدلاً بالعيال ثم قال أبو قلابة واتي رجل اعظم أجراً من رجل ينفق على عياله صدقاً يعقهم وينفقهم الله به ويغنيهم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبو كريب واللفظ لأبي كريب قالوا أنا وكيع عن سفيان عن مزاحم بن زفر عن عباد بن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في رقة ودينار تصدقت به على مسكين ودينار أنفقته على أهلك أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك حدثنا سعيد بن محمد الجرمي قال نا عبد الرحمن بن عبد الملك بن أنس بن مالك عن أبيه عن طلحة بن مصرف عن خيثمة قال كنا جلوساً مع عبد الله بن عمر إذ جاءه قمران له فدخل فقال أعطيت الرقيق قوتهم قال لا قال فانطلق فأعطهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء أثماً أن يجلس عن من يملك قوته حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا ليث بن سعد حدثنا محمد بن ربح قال نا الليث عن أبي الزبير عن جابر أنه قال اعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الك مال غيره فقال لا فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي

والنهار فيكون مثل قوله تعالى والله يفتن ويثبت باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبسهم عنهم قوله على دابته في سبيل الله أي على دابته المروطة في سبيل الله من غرابته قوله ينفق على أصحابه في سبيل الله أي حال كونه محارباً في سبيل الله كذا في المروقة والمراد أن أنفقه عليهم يكون في سبيل الله لا في سبيل النفس والشيطان والله أعلم قوله وبدلاً بالعيال أي يعني أن أنفق على هؤلاء الثلاثة على الترتيب أفضل من أن أنفق على غيرهم ذكره ابن الملك ولا دلالة في الحديث على الترتيب لأن الواو ملحق بالجمع إلا أن يقال للترتيب الذكرى الصادر من الحكيم لا يخلو عن حكمة فالأفضل لك إلا أن يوجد محض ولو قال عليه الصلوة والسلام وبدلاً الله تعالى به إن الصفا والكرامة من شعائر الله كذا في المروقة قال الأبي وعيال الرجل من نفقته كالاب والابن والزوجة والمملوك ومن دخل في العيال قوله يعقهم أي يجعلهم عفاً أغنياء ويمنعهم من السؤال قوله أنفقته في سبيل الله أي في الجهاد وأما طلب العلم قوله في رقة أي في قفاه وأما قوله أعظمها أجراً الذي أنفقته على العيال وبما عظم الثواب فيه لأن منهم من يجب نفقته بالقراءة ومنهم من تكون مندوبة وتكون صدقة وصله ومنهم من تكون واجبة عليك المكاتب أو ملك الإيمن وهذا كله فاضل محثوث عليه وهو أفضل من صدقة المطعم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في رواية ابن أبي شيبة أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك مع أنه ذكر قبله النفقة في سبيل الله وفي الحق والصدقة وترجع النفقة على العيال على هذا كله لما ذكرناه قوله سعيد بن محمد الجرمي هو الجرمي قوله أذ جاءه قمران أي قمران بفتح القاف واسكان الماء وفتح الراء هو الخازن القاصر بخواتم الإنسان وهو عينا الوكيل وهوليان الفرس قوله أعطيت الرقيق أي حررت الاستفهام والرقيق المملوك قوله كفى بالمرء أثماً أن يجلس عن من يملك قوته أي يمنع قوله قوته لفعل يجلس وفي بعض النسخ كفى أثماً أن يجلس عن من يملك بصفة الخطاب قال ابن الملك وهذا يدل على أنه لا يتصدق بما لا يفضل عن قوت الأهل يكتسب به الثواب لأنه ينقلب أثماً وقال الأبي والحديث يدل على أن المراد بالنفقة النفقة في الضروريات لأنها التي تجب وأما النفقة في التوسعة عليهم فإما مندوبة والذي يظهر أن الصدقة أفضل منها كما لو كان لرجل ديناران دينار يكتفي ضرره وآخر يوسع عليهم به كانت الصدقة به أفضل ولا يشترط في العيال أن يكونوا صغاراً ولفظ صدقاً في الحديث خرج مخرج الغالب وعن بعض أصحاب أيوب السخيتي قال كنت مع أيوب على جبل كذا فادركني عطش فشكوت إليه فقال رضي الله عنه إن سترتني سقيتك فقلت سأسترفق لا حتى تقسم لي فاقسمت فضرب برجله صخرة وقال اسقنا ماء بأذن الله فانفجرت عيناً قال وما كنت أعلم له كبير عبادة أحسن النفقة على العيال باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة قوله اعتق رجل أن هو بوزن كور رضي الله عنه كما سيأتي قوله عبداً له أي اسمه يعقوب كما في الرواية الآتية قوله عن دبر أن قال أنت حر بعد موتى قوله من يشتريه مني أي الغلام قوله فاشتره نعيم بن عبد الله الخمار وورد في بعض الروايات نعيم بن النخاش قال حافظهم هو نعيم بن عبد الله الخمار والنخاش بالنون والحاء المهملة الشيلة عند الجهم ووضبطه ابن الكلبي بضم النون وتخفيف الحاء ومنعه الصغاني وهو لقب نعيم وظاهر الرواية أنه لقب أبيه قال الزودي وهو غلط لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم انتهى هكذا قال ابن العربي وعياض غير ذلك

بثمان مائة درهم فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم قال ابدأ بنفسك فصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن اهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك **حدثني يعقوب بن ابراهيم الدورقي قال نا اسمعيل يعني ابن عليته عن ايوب عن ابي الزبير**

لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا تروى الروايات الصحيحة بمثل هذا فعل اباه ايضا كان يقال له انما النخلة والخمعة بفتح النون واسكان المهملة الصوت وتيل السعلة وتيل النخلة وتيم المذكور هو ابن عبد الله بن اسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عويم بن عدي بن كعب ابن لؤي واسيد وعبيد وعويم في نسبه مفتوح اول كل منها قرشي عدي اسلم قديما قبل عشر فكمته اسلامه واراد الهجرة فسأله بنو عدي ان يقيم على ائق دين شاء لانه كان يتفق على راملهم وائتامهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية ومعه اربعون من اهل بيته واستشهد في فتوح الشام من ابي بكر وعمر وروى المحرث في مسند باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما - **قوله** بثمان مائة درهم قال الخافظم اتفقت الطرق على ان ثمان مائة درهم الا ما اخرج ابو داود من طريق هشير عن اسمعيل قال سبع مائة او تسع مائة - **قوله** فدفعها اليه الخ اي الى مولاه - قال الخافظم اتفقت الروايات على ان بيع المديتر كان في حياة الذي دبره الا ما رواه شريك عن سلمة ابن كهيل عن ابنا الاستاذ ان رجلا مات وترك مديترا ودينا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم اخرجوه الدار قطني ونقل عن شيخه ابي بكر النيسابوري ان شريكا اخطأ فيه والصحيح ما رواه الاعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسمعيل بن ابي خالد ودفع ثمنه الى مولاه قال وقد اتفقت طرق رواية عمر بن دينار عن جابر ايضا على ان البيع وقع في حياة السيد الا ما اخرج الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره الحديث وقد اعله الشافعي بانه سمعه من ابن عيينة ملاما لم يذكر قوله فمات، وكذلك رواه الائمة احمد واسحاق وابن المديني والحميدي وابن ابي شيبة عن ابي نعيم ووجه البيهقي في الرواية المذكورة بان اصلها ان رجلا من الانصار اعتق مملوكه ان حدث به حادث فمات فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر قال البيهقي نقوله فمات من بقية الشرط اي فمات من ذلك الحديث وليس اخبارا عن ان المديترات تخت من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حادث فوقع القلط بسبب ذلك والله اعلم - **قوله** فلذي قرابتك الخ اي اما وجوبا واما استحبابا - **قوله** فهكذا وهكذا الخ قال الطيبي كناية عن التقريب اشتاكا على من جاءه عن يمينه وشماله وامامه **قوله** وعن شمالك الخ قال النووي في هذا الحديث فوائد منها الابتداء بالنفقة بالمذكور على هذا الترتيب ومنها ان الحقوق والفضائل اذا تراحت قدرا لا وكذا لا وكذا ومنها ان الافضل في صدقة التطوع ان ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب المصلحة ولا يخصص في جهة بعينها ومنها دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في جواز بيع المديترام قال الشيخ بدر الدين العيني ومما روى الترمذي حديث جابر قال والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ليرى ببيع المديترام باسا وهو قول الشافعي واجل الحق وكذا قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ببيع المديتر وهو قول سفيان الثوري ومالك والاوزاعي، ام ونسبه النووي الى جمهور العلماء والسلف من المجازين والشاميين والكونيين رحمهم الله قال العيني وفي التلويح مختلف العلماء هل المديتر يباع ام لا فذهب ابو حنيفة ومالك وجماعة من اهل الكوفة الى انه ليس للسيد ان يبيع مديتره واجازه الشافعي واجل وابو ثور واسحاق واهل الظاهر وهو قول عائشة ومجاهد الحسن وطاوس وكرهه ابن عمر زيد بن ثابت ومحمد بن سيرين وابن المسيب والزهري والشعبي الخنخعي وابن ابي ليلى والليث بن سعد وعز الاوزاعي لا يباع الا من رجل يريد عتقه وجوز احمد يبيعه بشرط ان يكون على السيد دين وعن مالك يجوز بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة وكذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكي مالك اجماع اهل المدينة على بيع المديتر او هبته وعند ثمتنا الحنفية المديتر على نوعين مديتر مطلق نحو ما اذا قال لعبد اذامث فانت حرا وانت حر يوم اموت وانت حرة عن دبر منى او انت مديتر او دبرتك فحكوا هذا انه لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويجوز توطأ المديتره وتنكح وبنت المولى يعتق المديتر من ثلث ماله ويسعى في تكتليه اي ثلثه قيمته ان كان المولى فقيرا ولو كان مال غيره ويسعى في كل قيمته لو كان مديترا بدين مستغرق جميع ماله، النوع الثاني مديتر مقيد نحو قوله ان مت من مرضي هذا او سفرى هذا فانت حرا وقال ان مت الى عشر سنين او بعد موت فلان ويعتق ان وجدا للشرط ولا يفوز بعيه - **واجم** المجوزون بحديث الباب فانه صريح في بيع المديتر واجاب عنه شيخنا المحمود قدس الله روحه بان الثابت من حديث الباب ليس الا ببيع النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم عبدا دبره سيدا لا ببيع السيد مديتر نفسه وهذا يحتمل ان يكون باعه مع ابقائه مديترا او دعه على مالكه تدبيره لسفقه ولكونه مديترا محتاجا ليس له مال غيره كما ثبت في الروايات فلما رآه انفق جميع ماله وانه تعرض للهلكة نقض عليه فعله فباعه رقيقا غير مديتر وحيث فلا مأساة له بمحل النزاع واشتال هذا المتصرفات

اجازة الشافعي في المديتر يباع ام لا فذهب ابو حنيفة ومالك وجماعة من اهل الكوفة الى انه ليس للسيد ان يبيع مديتره واجازه الشافعي واجل وابو ثور واسحاق واهل الظاهر وهو قول عائشة ومجاهد الحسن وطاوس وكرهه ابن عمر زيد بن ثابت ومحمد بن سيرين وابن المسيب والزهري والشعبي الخنخعي وابن ابي ليلى والليث بن سعد وعز الاوزاعي لا يباع الا من رجل يريد عتقه وجوز احمد يبيعه بشرط ان يكون على السيد دين وعن مالك يجوز بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة وكذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكي مالك اجماع اهل المدينة على بيع المديتر او هبته وعند ثمتنا الحنفية المديتر على نوعين مديتر مطلق نحو ما اذا قال لعبد اذامث فانت حرا وانت حر يوم اموت وانت حرة عن دبر منى او انت مديتر او دبرتك فحكوا هذا انه لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويجوز توطأ المديتره وتنكح وبنت المولى يعتق المديتر من ثلث ماله ويسعى في تكتليه اي ثلثه قيمته ان كان المولى فقيرا ولو كان مال غيره ويسعى في كل قيمته لو كان مديترا بدين مستغرق جميع ماله، النوع الثاني مديتر مقيد نحو قوله ان مت من مرضي هذا او سفرى هذا فانت حرا وقال ان مت الى عشر سنين او بعد موت فلان ويعتق ان وجدا للشرط ولا يفوز بعيه - **واجم** المجوزون بحديث الباب فانه صريح في بيع المديتر واجاب عنه شيخنا المحمود قدس الله روحه بان الثابت من حديث الباب ليس الا ببيع النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم عبدا دبره سيدا لا ببيع السيد مديتر نفسه وهذا يحتمل ان يكون باعه مع ابقائه مديترا او دعه على مالكه تدبيره لسفقه ولكونه مديترا محتاجا ليس له مال غيره كما ثبت في الروايات فلما رآه انفق جميع ماله وانه تعرض للهلكة نقض عليه فعله فباعه رقيقا غير مديتر وحيث فلا مأساة له بمحل النزاع واشتال هذا المتصرفات

عن جابر بن جهم عن الانصار يقال له ابو ذر كور اعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب وساق الحديث بعنه

من الحقوق التي تختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ليس لغيره فيها نصيب فانه صلى الله عليه وسلم اولى بالثؤمنين من انفسهم واثق بان يتصرف فيهم وفي اموالهم ما يملكونه وما لا يملكونه في حق انفسهم تصح الهبة والمنة ونظيره ما في السان من اعتاقه صلى الله عليه وسلم عبدا اتاه يشكو اينذام مولاة وضربه وما في الطحاوي من بيعه صلى الله عليه وسلم في دينه وهو حر والله اعلم كذا قال شيخنا، وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله والجواب انه لا شك ان الحر كان يباع في ابتداء الاسلام على ما روى انه صلى الله عليه وسلم باع رجلا يقال له سراق في دينه ثم نسخ ذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسر او غنظ فالى ميسر في ذكره في النسخ والمنسوخ فلم يكن فيه دلالة على جواز بيعه الآن بعد النسخ وانما يفيد استحباب ما كان ثابتا من جواز بيعه قبل التدبير اذ لم يوجب التدبير زوال الرق عنه ثم رأينا انه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يبيع المدبر ولا يوهب وهو حر من ثلث المال وقد رفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن ضعف الدارقطني رفعه وصح وقفه واخرج الدارقطني ايضا عن علي بن ظبيان بسند عن ابن عمر قال المدبر من الثلث وضعف ابن ظبيان والماصلان وقفه صحيح وضعف رفعه فعل تقدير الرق لا اشكال وعلى تقدير الوقت فقول الصحابي جيند لا يباع منه النسخ البتة لانه واقعة حال لا عموم لها وانما يباع منه لو قال صلى الله عليه وسلم يبيع المدبر اياه وجوز الحفاظ جمال الدين الزيلعي رحل حديث جابر على المدبر المقيد قال الا ان يشبوا كونه مدبرا مطلقا وهو لا يقدر من على ذلك ام قلت لكن رواية البيهقي ان حدث به حادث فما كالصريح في كونه مدبرا مطلقا فان فقها تنازعوا فيهم الله قد عدل واهل الصيغة وامثالها من التدبير المطلق والله اعلم قال الشيخ ابن الهمام ايضا ثبت عن ابي جعفر انه ذكر عندنا ان عطاء وطاوسا يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عتقه عن دبر فامره ان يبيعه فيقتضيه دينه الحديث فقال ابو جعفر شهدت الحديث عن جابر انما اذن في بيعه من روى الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم كوفي عن ابي جعفر قال ابو جعفر هذا وان كان من الثقات الاثبات ولكن حديثه هذا مرسل وقال ابن القطان هو مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابي سليمان العزري وهو ثقة عن ابي جعفر انتهى فلو لم تضعيف عبد الغفار لم يصرفه جعفر وهو محل الباقى الا ما مر عن علي بن زين العابدين بانه شهد حديث جابر وانه انما اذن في بيعه من روى الدارقطني وقال ابن العربي قول من قال بجمل الحديث على المدبر المقيد وان المراد انه باع خدمة العبد من باب دفع الصائل لانه لما اعتقد ان التدبير عقد لا رضى في تأويل ما يخالف اعتقاده من السنة على خلاف تأويله والنص مطلق فيجب العمل به لا المعارضة نص آخر يمنع من العمل باطلاقه وانت اذا علمت ان الحر كان يباع للدين لم ينسخ وان قوله في الحديث باع مدبر ليس الا حكاية الراوى فلا جزيي الا عموم لها وان قوله اعتق عن دبر اذ هو من المطلق والمقيد اذ يصدق على الذي دبر مقيدا انه اعتق عن دبر منه وان ما عن ابن عمر موقوف صحيح وحديث ابي جعفر مرسل تابعي ثقة وقد اقمنا الدلائل على وجوب العمل بالمرسل بل وتقديمه على المسند بعد انه قول جمهور السلف علمت قطعا ان المرسل حجة موجهة بل سألته عن المعارض وكذا قول ابن عمر ان لم يصح رفعه يعضده ام وفي عمدة القارى قال ابو الوليد الباجي (المالك) ان عمر رضي الله عنه رد بيع المدبر في ملاخي القرون وهو حضور متوافرن، ام فظهر لك تحامل ابن العربي او غلطه قال العلامة ابن الترمذي في الجوهر النقي ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر اذا احتاج ثم ذكر عن الدارقطني انه خطا من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابي جعفر مرسلا قلت اعترض ابن القطان على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولت فيه ولا يجد ان يكون عند عبد الملك حديثان احدهما عن ابي جعفر مرسلا انه عليه السلام بلع خذ من المدبر هكذا امر فعله عليه السلام والاخر عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر فرواه عبد الملك كذلك مرسلا ومنه اوليس من قصر به فلم يسند حجة على من حفظه واسند اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل صدوقا مشهوران من اهل العلم فلا ينبغي ان يخطأ واحدهما الاخرجه البيهقي من وجهين احدهما من طريق عبد الملك والثاني من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسلا ثم ذكر ان الشافعي اجابته بما ملخصه انه لم يرو عنه الى جعفر فيما علموا الشافعي من ثبت حديثه ولورواه من ثبت حديثه فهو منقطع بخلاف المتصل انما قلت قد تقدم مراده روى عنه الحكم وهو من اخرج له الجماعة ورواه ايضا عبد الملك وهو من اخرج لهم لم يقدموا من حيث حدثه وتقديم ايضا انه روى ايضا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه والظاهر ان مراد الشافعي بالمتصل الثابت حديث جابر في بيع المدبر وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابي جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكر الشافعي فيما بعد ويحتمل ان يراد ببيع الخدمة الاجارة كما روى عن جابر قال عليه السلام من كان له ارض فليزرعها او يزارعها ولا يبيعها قلت له يعني انكره قال نعم ويمكن ان يحل بيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان، ام فخصناه في حديث جابر اى بخدمته ومنعته بان اجرة ولا اجارة تمنى بعبادة اهل اليمن لان فيها بيع المنفعة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ان رجالا من الانصار يقال ابو ذر

الليث حل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن عتيق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع ابن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا وكان أحب أمواله إليه يترجأ وكانت مستقبلة المسجد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال نس فلما نزلت هذه الآية كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون قام أبو طلحة رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الله عز وجل يقول في كتابه كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وإن أحب أموالي إلي يترجأ وأما صدقة لله أرجرها ودخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج ذلك مال ربح وتلسمعت ما قلت فيها

تقدم في الطريق الأولى أنه كان من بني عذرة فلهذا كان من بني عذرة وحالف الأنصار قاله الحافظ - باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين قوله أكثر أنصاري أي أكثر كل واحد من أنصاره وإضافة إلى المنزلة عند زيادة التفضيل سائق كذا في الفهم - قوله مالا أي من الخلل كما ورد في بعض الروايات قال العيني فيه اتخاذ البساتين والعقار وقال ابن عبد البر وفيه رد لما يروى عن ابن مسعود أنه قال لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا - قوله وكان أحب أمواله إليه أي قال الحافظ فيه جواز إضافة حب المال إلى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الإنسان فدلته يحب الخير لشدها والخير هنا المال اتفاقا - قوله يترجأ أي يفتح الموحدة وسكون التختانية وفتح الراء وبالمهلة والمد وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال يروى بفتح الباء وبكسر الراء وبفتح الراء وبضمها وبالمدة والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة بفتح الراء وتقدمها على التختانية ثرحاء مهلة وفتح هذا صاحب الفائق وقال عز وجل في بلاد من البراح وهو الأرض الظاهرة المنكشفة وعند أبي داود بفتح الراء وهو باب شباع الموحدة والباء في مثله ووههم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهززة فان أربحاء من الأرض المقدسة ويحتمل أن كان محفوظا أن تكون سميت باسمها - قال الباجي أفصحها بفتح الباء وسكون الراء وفتح الراء وهو وكذا جرهم الصغاني وقال أنه فيجلى عن البراح قل ومن ذكر بكسر الموحدة وفتح الراء من أهل المدينة فقد صحف نقل أبو علي الصدفي عن أبي ذر الهذلي أنه جزموا بحركة من كلمتين بتركلة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة واختل في حاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيفت إليها وهي كلمة تسمى للابل كأن الابل كانت تسمى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت إليها اللفظة المذكورة كذا في الفهم - قوله مستقبلة المسجد أي أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم قوله يدخلها أي وفي بعض الروايات ويستظل فيها - قال الحافظ فيه دخول أهل العلم والفضل في الحوائط والبساتين والاستقلال بطلها والأكل من ثمرها والراحة والشارع فيها وقد يكون ذلك مستحباً يترتب عليه الأجر إذا قصد به إجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة قوله من ماء فيها طيب أي يعني العذب ولذا ترجم عليه البخاري استعذاب الماء أي طلب الماء العذب وقد ورد في خصوص هذا اللفظ وهو استعذاب الماء أحاديث عديدة ذكرها الحافظ في الفهم ثم قال قال ابن بطال استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم بخلاف تطيب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من السرف وأما شرب الماء العلو وطلبه فباح فقد فعله الصالحون وليس في شرب الماء الملم فضيلة قال وفيه دلالة على أن استطابة الأطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير وقد ثبت أن قوله تعالى يأتينها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم نزل في الذين أرادوا الامتناع من لذائذ المطاعم قال ولو كانت مما لا يريد الله تناولها ما امتن بها على عباده بل نهيهم عن تحريمها يدل على أنه أراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها وإن كانت نعمة لا يكافئها شكرهم وقال ابن المنير ما أن استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فوجه ما الاستدلال بذلك على لذيذ الأطعمة فيعيد - قوله إن الله عز وجل يقول في كتابه أي ومن عمل بالآية ابن عمر فقد روى البخاري من طريقه أنه قرأها قال فلم أجده شيئاً أحب إلي من مرجانة جارية لي رومية فقلت هي حرة لوجه الله فلو لا أني لا أعود في شيء جعلته لله لتزوجتها - كذا في الفهم - ولعله في الله عنه لو طلع على حديث تضعيف الأجر لثلاثة كما سبق في كتاب الإيمان والله أعلم - قوله وإن أحب أموالي إلي أي فيه فضيلة لأبي طلحة لأن الآية تضمنت الحث على الانفاق من المحبوب فترقى إلى انفاق أحب المحبوب فصوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عز ربه فعلة ثم أمره أن يخص بها أهله وكفى عن رضاه بذلك بقوله بخ - قوله أرجو بسرهما أي البراسم جامع لأنواع الخيرات والطاعات ويقال أرجو ثواب برها قوله ودخرها أي أقدمها فادخرها لأجد لها مكاناً وعن ابن مسعود البر في الآية المحبة والتقدير على هذا أبواب البر قوله فضعها أي أصرفها حيث شئت قوله بخ أي بفتح الموحدة وسكون التختانية وقد تنون مع التثنية والتحفيف بالكسر والرفع ويحد من المتنون لغات ولو كررت فالاختيار أن تنون الألف وتسكن الثانية وقد يسكنان جميعاً ومعناها تخيير الأمر في الإعجاب وتظهيرها في الهندية كلمة تراه واه - قوله ذلك مال ربح أي من الربح أي ذبح كلابين وتأمير وقيل هو فاعل يحسن مفعول أي هو مال مر بوجه فيه وفي بعض روايات البخاري لاخر يعني بالتختانية فمعناها ربح عليه أجره قال ابن بطال

باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين
الزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين

واني اري ان تجعلها في الاقربين فقسمها ابو طلحة في اقاربه وبنى عمه حشني محمد بن حاتم قال نا بخر قال احمد بن حنبل
قال نا ثابت عن انس قال لما نزلت هذه الآية كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون قال ابو طلحة اري رينا يسئلنا من
اموالنا فاشهد لرسول الله اني قد جعلت ارضي بتركها لله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلها في قرابتك
قال فجعلها في حسان بن ثابت وابي بن كعب وحشني مروان بن سعيد الايلي قال نا ابن وهب قال اخبرني عمر عن
بكير عن كريب عن ميمونة بنت الحارث انها اعتقت وليدة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام فقال لو اعطيتها اخوالك كان اعظم لاجرك حل ثنا حسن بن الربيع قال نا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي
وائل عن عمر بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقن يا معشر النساء ولو من
حليكن قالت فرجعت الى عبد الله فقلت انك رجل

والله ان مساندة قريبة وذلك انفس الاموال وقيل معناه يروح بالاجر ويغديه واكتفى بالرواح عن الخندق وادعى الاسماعيلى ان من رواها
بالتحتمانية فقد صحف والله اعلم قوله ان تجعلها في الاقربين الخ فيه ان الصدقة على الاقارب افضل من الاقارب اذا كانوا محتاجين قوله
في اقاربه وبنى عمه الخ وفي بعض الروايات فجعلها ابو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حسان وابي بن كعب وفي مرسل ابي بكر بن حزم فرده على اقاربه
ابن كعب وحسان بن ثابت واخيه وابن اخيه شلاد بن اوس ونبيط بن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة الف درهم قال
الحافظ وهذا يدل على ان ابو طلحة ملكهم الحديث المذكورة ولم ينفقها عليهم اذ لو وقفها فاساغ حسان ان يبيعها فيعكر على من استدل بشئ من قصة
ابو طلحة في مسائل الوقت الا فيما لا يخالف فيه الصدقة الوقت ويحتمل ان يقال شرط ابو طلحة عليها لما دفعها عليهم من احتياج الى بيع حصته منهم
جازه يبعها وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله اعلم قوله يسئلنا من اموالنا الخ اي يطلب منا الا نفان في سبيله قوله في حسان
بن ثابت وابي بن كعب الخ قال الحافظ فيه انه لا يعتبر في القرابة من يحبه والواقف اب معين لا رابع ولا غيره لان ابنا انما يجمع مع ابو طلحة في
الاب السادس وانه لا يجب تقدير القربى على القربى الا بعد لان حسان واخاه اقرب الى ابو طلحة من ابني ونبيط ومع ذلك فقد شاركهما ابنا ونبيط
ابن جابر وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان في حرام الذي اجتمع فيه ابو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمر بن مالك الذي يجمع ابو طلحة
وابنا ام قوله اعتقت وليدة الخ امة وفي رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة انها كانت لها جارية سوداء قوله لو اعطيتها
اخوالك الخ بالله جمع خال واخوالها كانوا من بني هلال ايضا واسم امها هند بنت عرفت بن زهير بن الحارث ووقع في البخاري من رواية الاصبغ اخوالك
بالقاء قال عياض ولعله اصح من رواية اخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ فلو اعطيتها اخيك وقال لنووي الجميع صحيح ولا تعارض ويكون النبي صلى
عليه وسلم قال ذلك كله قوله كان اعظم لاجرك الخ قال ابن بطال فيه ان هبة ذوالرحم افضل من العتق ويؤيد ما رواه الترمذي والنسائي واحد
وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم
من ذلك ان تكون هبة ذي الرحم افضل مطلقا لاحتمال ان يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا والاخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي
فقال ائلا فديت بها بنت اخيك من رعاية الغنم فبين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث ايضا حجة
على ان صلة الرحم افضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما قرنته كذلك الفهم قوله عن عمر بن الحارث
هو ابن ابي ضرار بكسر الجيم الخراعي اخو جارية بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة وروى هنا عن صحابة في الاسناد تابعي عن تابعي
الاعمش عن ابي وائل وصحابي عن عمر بن زينب قوله عن زينب امرأة عبد الله الخ وهي بنت معاوية ويقال بنت عبد الله بن معاوية بن
عتاب الثقفية ويقال لها ايضا ربيعة ورائطة قيل بل اسمها زينب فرائطة لقب وقيل هما اثنتان قوله ولو من حليكن الخ يضم الحاء واللام
وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام وهو ما يزين به من مصوغ المعدنيات او الحجارة وروى مفردة اجمعا وقد تقدم مرنا في ابواب العيد
ان هذه اللفظة ولو من حليكن لا تدل على وجوب الزكاة في الحلى نعم لنا دلائل اخرى تدل على الوجوب قال الشيخ بيد الدين الحيني اما مسألة الحلى
ففيها خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصحابه والثوري تجب فيها الزكاة وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر
وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن رطل بن سيرين وجابر بن زيد وجاهد والنزهدي و
طاووس وميمون بن مهران والضحاك وعلقمة والاسود وعمر بن عبد العزيز وذراهمذاني والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن حي وقال ابن ابي شيبة
ابن حزم الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة وقال مالك واجل وصحوق والثاني في ظاهر قوله لا تجب الزكاة فيها وروى ذلك عن ابن عمر وجابر بن

واحوال العلماء في ذلك
على تجب في كل سنة زكاة احلا

خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امرنا بالصدقة فأنه فأسأله فان كان ذلك يجزى عنى الأصغر فتأ
الى غيركم قالت فقال لي عبد الله بل ائتيه انت قالت فانطلقت فاذا امرأة من الانصار يباب رسول الله صلى الله عليه وسلم
حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ائقيت عليه المهابة قالت فخرج علينا بلال فقلنا له ائتي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاخبره ان امرأتين بالباب تسألك ان تجزى الصدقة عنهما على ازواجهما وعلى ايتام في حجورهما ولا تخبره من غيرنا
فدخل بلال على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من هما فقال امرأة من الانصار وزينب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ائتي الزينب قال امرأة عبد الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما اجرا لاجل القرابة اجرا للصدقة
وعائشة والقاسم بن محجل والشعبي وكان الشافعي يقول بهذا في العراق وتوقف بمصر قال هذا ما استخير الله فيه وقال الليث ما كان من تحلى يلبس
يعارف لا زكاة فيه وان اتخذ للتحريم الزكاة فيه الزكاة وقال الشافعي في عام واحد لا غير واجتمعت من رأى فيها الزكاة بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
ان امرأة انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومها بنت لها وفي يديها سكتا زعفران من ذهب فقال لهما ائطيني زكاة هذا قالت لا قال ايسترك ان
يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار قالت ففجعتهما بالقيتتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله رواه ابو داود والنسائي وقال
وكا يصح في هذا الباب شيء قلت قال ابن القتيبي في كنه اسناده صحيح وقال الحافظ المنذري اسناده لا مقال فيه فان ابادا ودروا عن ابي كامل الجحدي و
حميد بن مسعدة وهما من الثقات اجتمعا مسلم وخالد بن الحارث ائتمن فقيه اجتمعا به البخاري ومسلم وكذلك حسين بن ذكوان الملعون احتجابه في الصحيح
ووثقه ابن المديني وابن معين وابو حاتم وعمر بن شعيب ممن قد علم وهذا اسناد يقوم به الحجة ان شاء الله تعالى فان قلت اخرج الترمذي من حديث
ابن طهيرة عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال انت امرأتان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ايديهما سواران من ذهب فقال لهما اتوذيان زكاة هذا
قالتا لا فقال اتحبان ان يسور الله يسورين من نار قالت لا قال فأتيا زكوته وقال الترمذي ورواه ابن المشي بن الصباح عن عمرو بن شعيب نحوه هذا
وابن طهيرة وابن الصباح يثبتان في الحديث ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قلت قال المنذري لعل الترمذي قصد الطريقين
الذين ذكرهما في الاطريق ابو داود لا مقال فيه واجتمعا ايضا بحديث عائشة رضي الله عنها رواه ابو داود ومن حديث عبد الله بن شداد بن الهاد انه قال دخلنا
على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات مزودة فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتهم
أتزين لك يا رسول الله قال أتوذين زكوتن قلت لا او ما شاء الله قال هو حبيبك من النار واخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه
قلت الحديث على شرط مسند ولا يلزم من قول الترمذي لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ان لا يصح عند غيره فافهم ام - قوله خفيف
ذات اليد الخ اي قليلها وهركناية عن الفقر - قوله فان كان ذلك يجزى عنى الأصغر الخ يجزى بفتح الياء وكسر الزايعني ويقضى قال القاري في شرح المشكاة وفي نسخة
بضم الياء واهتز في آخرها اي يكفي والمعنى ان كان التصديق عليك يلغى عنى تصدقت عليك واديتها اليكم قوله بل ائتيه انت الخ ولعل امتناعه لان
سواءه ينبغي عن الطمع قوله فاذا امرأة من الانصار الخ قال الحافظ في رواية الطيالسي فاذا امرأة من الانصار يقال لها زينب وكذا اخرجها النسائي من طريق
ابي معاوية عن الاعمش وزاد من وبه آخر عن علقمة عن عبد الله قال انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة الى مسعود يعني عقبته بن عمرو
الانصاري قلت لم يذكر ابن سعد كذا امرأة انصارية سوى هنيلة بنت ثابت بن شعبة الخ مخرجة فلعل لها اسمين او هو من سمها زينب
انتها لا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها قوله قد ائقيت عليه المهابة الخ بفتح الميم اي اعطى الله رسوله هبة وعظمة يهابها به الناس ويخطوبه ولذا ما كان
احد يجترئ على الدخول عليه قال الطبري كان دل على الاستمرار ومن شر كان اصحابه في مجلسه كان على رؤسهم الطير وذلك عزة منه عليه الصلوة والسلام
الاكبر وسوء خلق وان تلك العزة ألبسها الله تعالى اياه صلى الله عليه وسلم لان تلقاء نفسه - قوله وعلى ايتام في حجورهما الخ بضم الحاء جمع حجور بفتح الجيم والكسر يقال
فلان في حجور فلان اي في كنفه ومنعه والمعنى في تربيتهما قوله ولا تخبره من غيرنا الخ ارادة الاخفاء مبالغة في نفى الرياء اورعاية للافضل وهذا ايضا
يصلح ان يكون وجه عدم دخولها قاله القاري في المرقاة قوله امرأة من الانصار وزينب الخ قال القرطبي ليس اخبار بلال باسم المرأتين بعد ان استكتمتا
باذاعة سر ولا كتمان امانة لو جهن احداهما انها لتلزمها بذلك وانما علموا انها رايتا ان لا ضرورة تخرج الى كتمانها ثانياً انه اخبر بذلك جواباً لسؤال
النبي صلى الله عليه وسلم لكون اجابته واجب من التمسك بما أمرتاه به من الكتمان وهذا كله بناء على انه لم يزل لهما بذلك ويحتمل ان تكونا سألته لاجب
اسعاف كل سائل قوله ائتي الزينب الخ اي آتية زينب من الزينب وتقرئ المنة والجمع من الاعلام انما هو بالالف واللام وفي المرقاة قال ابن الملك
ولم يقل آية لانه يجوز التذكير والتأنيث قال الله تعالى وما تكرر في نفس يأتي أرض تنموت ام ببل قيل التأنيث اقصر - قوله اجرا القرابة و
اجرا الصدقة الخ قال العيني اجتمعت بهذا الحديث الشافعي واحمد في رواية ابو ثور وابو عبيد واشهب من المالكية وابن المنذر وابو يوسف ومحمد اهل الظاهر

اختلف العلماء هل يجزى للمرأة ان تعطى زكوة قالوا لا

وقالوا يجوز للمرأة ان تعطى زوجها الفقير وقال القرافي رحمه الشافعي واشهب وقال الحسن البصري والثوري وابو حنيفة ومالك واحمد في رواية وابو بكر من الحنابلة لا يجوز للمرأة ان تعطى زوجها من زكاة مالها ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الحافظ وحمل لا لون الصدقة في الحول على الواجبة لقولها تجزئ عني به جزء المازري وتعقبه عياض بان قوله ولو من خلتك وكون صدقتها كانت من صنعائها يدل على التطوع وبه جزء الثوري وتأولوا قوله تجزئ عني اي في الوقاية من النار كما تخاف ان صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود امام - قال ابن الهيثم قوله وهل تجزئ وان كان في عرفت الفقهاء والحادث لا يستعمل غالباً الا في الواجب لكن كان في الغالب هو انما هو اعم من النفل لانه لغة الكفاية فالمنع هل يكفي التصديق عليه في تحقيق مسمى الصدقة وتحقيق مقصودها من التقرب الى الله تعالى ام - قال الحافظ وما اشكر اليه عياض من الصناعة احتج به الطحاوي لقول الحنفية فأخرج من طريق رابعة امرأة ابن مسعود انها كانت امرأة صنعاء اليدين فكانت تنفق عليه وعلى ولدها قال فهذا يدل على انها صدقة تطوع واما الحنفية فيحتج به على من لا يوجب قبل الزكاة واما من يوجب فلا - وقد روى الثوري عن حماد بن ابراهيم عن علقمة قال قال ابن مسعود لا ملأته في حليها اذا بلغ ما نبي دهم ففيه الزكاة - واحتجوا ايضا بان ظاهر قوله في حديث ابن مسعود المخرج في البخاري زوجك وولده احق من تصدقت به عليه من مال على انها صدقة تطوع لا ولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالاجماع كما نقلها ابن المنذر وغيره وفي هذا الاحتجاج نظر لان الذي يمتنع اعطاء من الصدقة الواجبة من يلزم المحل نفقة والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود ابويه وقال ابن التيمي قوله وولدك محمول على ان الاضافة للترية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها ام - وفي رواية للطبراني باسناد جيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اجران التصديق على ولد عبد الله من غيري قال الحافظ والذي يظهر لي انها قضيتان احدهما في سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولده والاخرى في سؤالها عن النفقة والله اعلم ام - وتعقبه العيني بان ما يظهر من الحديث خلاف ما ظهر له لان في الحديث سؤالها عن الصدقة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم لمن بها واجابها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان زوجها وولده احق من تصدقت به عليه من مال ابن السواكن فيه ومن ابن الجوابان عنهما ام قال العبد الضعيف عفا الله عنه ان ههنا حديثين احدهما مسند في سيد الخدري خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ارضه او فطر الى المصلي ثم انصرف فوعظ الناس وامرهم بالصدقة فقال ايها الناس تصدقوا فصر على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن اكثر اهل النار فقلن وبر ذلك يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحاد من احدكن يا معشر النساء ثم انصرف فلما صار الى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستاذن عليه فقبل يا رسول الله هذه زينب فقال اي الزينب فقيل لمرأة ابن مسعود قال نعم انزلنا لها فاذن لها قالت يا نبي الله انك امرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي فاردت ان تصدق به ففرغ من مسجده انه وولده احق من تصدقت به عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود زوجك وولده احق من تصدقت به عليه اخرجه البخاري في باب الزكوة على الاقارب والثاني مسند زينب امرأة عبد الله بن مسعود اخرجه البخاري في باب الزكوة على الزوج ولا ياتر في الحجر وهو حديث الباب الذي تصدينا لشرحه والانصاف عندي ان الظاهر من اختلاف السياقين كونهما قضيتين كما ادعاه الحافظ وميشعل له ان الامر بالتصدق في حديث ابن مسعود انما كان بالمصلي وفي حديث زينب تصريح بانها كانت في المسجد فرأت النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالصدقة والظاهر عند الاطلاق انه المسجد النبوي والحجب من العيني وكيف لم يمتنبه لتغاير السياقين وتقدم الحديثين مع وضوحه ثم نقول ان الشافعي وموافقيه هو المحققون بهذين الحديثين فعليهم ان يبرهنوا على ان الصدقة فيها بمعنا زكاة الواجبة واما المانعون فيكفي لهم احتمال كونها نافلة كما هو الظاهر من سياق الحديثين من غير تأويل والله اعلم قوله قال فذكرت لابي ابراهيم الخليل القائل هو الامام ابراهيم بن يزيد النخعي وابو عبيدة مصغرا هو ابن عبد الله بن مسعود ففي هذا الطريق ثلاثة من التابعين قوله فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري فرأى النبي صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما - قوله عن هشام بن عروة عن ابيه في الاسناد تابعي عن تابعي اي هشام بن عروة وصحابية عن صحابية اي زينب عن أمها - قوله في بني ابي سلمة الخ اي ابن عبد الاسد وكان زوج ام سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها النبي صلى الله عليه وسلم ولها من ابي سلمة عمر وعبد محمد وزينب ودرة وليس في حديث ام سلمة تصريح بان الذي كانت تنفقه عليهم من الزكاة فكان القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الايتام والله اعلم قوله وستبتار كتمهم هكذا وهكذا الخ تضي عن حاجز

انما هم بنو نبي فقال نعم لك فيهما جريا انفق عليهم **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قال انا عبد المولى قال انا مع جميعا عن هشام بن عروة في هذا الاسناد بمثله **وحدثنا** عبد الله بن معاذ العبدي قال نا ابي قال نا شعبة عن عدي وهو ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن ابي مسعود البدي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المسلم اذا انفق على اهله نفقة وهو محتسبها كانت له صدقة **وحدثنا** محمد بن بشار وابو بكر بن نافع كلاهما عن محمد بن جعفر **وحدثنا** ابو كريب قال نا وكيع جميعا عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الله بن ادريس عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسماء قالت قلت لرسول الله ان اتي قد صمت علي وهي راغبة او راهبة افاصلها قال نعم **وحدثنا** ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر قالت قلت لرسول الله قد صمت علي اتي وهي مشركة

قوله انما هم بنو نبي اعم اصله بنون فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت فون الجمع فصار بنو فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون فادغمت الواو في الياء فصار بنو يضم النون وتشديد الياء ثوابت من ضمة النون كسرة لاجل الياء فصار بنو والله اعلم بحقيقة الحال كذا في عمدة القاري، قوله لك فيهما جريا انفق عليهم الخ قال المحفوظ رواته الاكثر بالاضافة على ان تكون ماموصولة وخذ ابو جعفر القزطبي نزول تنوين اجر على ان تكون ماظرفية ذكره في الثغرة الشيم برهان الدين المحرث بحلب قوله عن عبد الله بن يزيد الخ هو الخطي بفتح المعجمة وسكون الطاء الممثلة وهو صحابي انصاري روى عن صحابي انصاري قوله عن ابي مسعود البدي الخ هو عتبة بن عمرو رضي الله تعالى عنه قوله على اهله الخ يحتل ان يشمل الزوجة والاقرار ويحتل ان يختص بالزوجة ويحتل به من عداها بطريق الاولى لان الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب اولى - قوله وهو محتسبها الخ قال النووي معناه اراد بها وجهه الله تعالى فلا يدخل فيه من انفقها ذاهلا ولكن يدخل المحتسب طريقه في الاحتساب ان يتذكر انه يجب عليه الاتفاق على الزوجة واطفال اولاده واهلوك وغيرهم من يجب نفقته على حسب احوالهم واختلاف العلماء فيهم وان غيرهم ممن ينفق عليه مندوب الى الاتفاق عليهم فينفق بنية ادا ما امر به وقد امر بالاحسان اليهم والله اعلم، وقال القزطبي افاد منطوقه ان الاجر في الاتفاق انما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة او مباحة وافاد مفهومه ان من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبادر منه من النفقة الواجبة لا بما معقولة المعنى واطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الاجر والقرية الصادرة عن الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهامة التي حرمت عليه الصدقة وهو من مجاز التشبيه والمراد به اصل الثواب لا في كميته ولا كيفيته قوله كانت له صدقة الخ قال الطبري ما ملخصه الاتفاق على اهل واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة بل هي افضل من صدقة التطوع وقال الملب النفقة على اهل واجبة بالاجماع وانما سماها الشارع صدقة خشية ان يظن ان قيامها واجب لاجل هو فيه وقد عرفنا ما في الصدقة من الاجر فعرفنا انها لم تصدقة حتى لا يخرجوها الى غير اهل الابدان فيكفهم ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق غلظة فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجها اليها في اللذة والتأني والتحصين وطلب الولد كان الاصل ان لا يجب لها عليه شيء الا ان الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة فمن ثوبا اطلق الغلظة على الصداق والصدقة على النفقة - قوله قد صمت علي اتي الخ اسمها قتيبة بالقاف والمثناة مصرفة بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك ابن حنشل بكسر الحاء وسكون السين المهملين وكان ابو بكر طلقها في الجاهلية وقيل اسمها قيلة بسكون التحتانية وقيل قتلة بسكون المثناة من فوق والمراجع هو الاول - قوله وهي راغبة او راهبة الخ بالشك والطبراني من طريق عبد الله بن ادريس المذكور راغبة وراهبة وفي حديث عائشة عند ابن حبان جاء تني راغبة وراهبة وهو يؤول رواية الطبراني والمخبر انها قدمت طالبة في برايتها لها خائفة من ردها اياها خائفة هكذا فسر الجمهور ونقل المستغفر ان بعضهم اوله فقال وهي راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة ورده ابو موسى بانه لم يقع في شيء من الرمايات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة اي في شيء تأخذ وهي على شركها ولهذا استأذنت اسماء في ان تصليها ولو كانت راغبة في الاسلام لم تحج الى اذن لشيوخ التألف على الاسلام من نعل النبي صلى الله عليه وسلم وامر فلا يحتاج الى استيذانه في ذلك قوله قال نعم الخ وفي الطريق الاخرى نعم صلى املك زاد البخاري في الادب عقب حديثه عن الحميد بن عيسى قال ابن عيينة فانزل الله فيها لا يهكم الله عن الذين كانوا يتلوكم في الميثاق وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن ابي حاتم عن السدي انها نزلت في ناس من المشركين كانوا آلفين شيء جانبيا للمسلمين واحسنه اخلاقا قلت ولا منافاة بينهما فان السبب خاص الملقظ علم فتيقنوا كل من كان في معنى والدقة اسماء

عن ذلك فقال أما إني قد صدقت وتصدق عنه نفعه ذلك وما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله
عليه السلام إن أقمي ثوبتي أثبتتها إن تصدقت عنها قال نعم قال إن لي ثوباً فأنصت عني قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل قال سقي اهداء قال الحسن فبتك
سقاية آل سعد بالمدينة وما روى الدارقطني أن رجلاً قال يا رسول الله إنه كان لي إبرة في حال حياتي فكيف لي ببرها بعد موتي فقال صلى الله
عليه وسلم إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلواتك وأن تصوم لهما مع صيامك فهذا الآثار وما قبلها وما في السنة أيضاً من غيرها كثير قد تركناه
لحال الطول يبلغ القدر المشترك بين الكل وهو أن من جعل شيئاً من الصالحات لغيره نفعه الله به مبلغ التواتر وكذلك ما في كتاب الله من الأوامر والدعوات
في قوله تعالى وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتُمَا فِي صِغَرٍ وَمِنَ الْإِبْرَةِ بِاسْتِغْفَارِ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَاسْتَغْفَارِ الْمُؤْمِنِينَ لِأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ سَبَقَهُم بِالْإِيمَانِ
وَكَلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ قُطِعَ فِي حُصُولِ الْإِتِّفَاعِ بِجَل
الغير فيجاءت ظاهر الآية التي استدواها إذا ظهرها أنه لا ينفع استغفار أحد لأحد بوجه من الوجوه لأنه ليس من سعيه فلا يكون له منه شيء فتطعننا
بانتفاء إرادة ظاهرها على صراحتها فتعقيداً بالمرحبة العامل وهو أولى من النعم، قلت والذي يجبث المؤمن على إهداء الثواب لأخيه المؤمن إذا أحسن
المهدي له إلى المهدى في دينه أو دنياه وأما مجرد عظمتها وعجبت في القلوب لما عليم من اتصافه بمحالي الأمور ومكارم الأخلاق وكونه ذريعة للغير
وسيلة للهداية والفلاح ولا أقل من اتصافه بالإيمان وما يتبعه من الأعمال حسب ما وفق له فليس منشأ إهداء الثواب في جميع هذه الصور إلا عمل
أعمال المهدى له القلبية أو القابلية فانه هو الباعث عليه والمحرك لدواعي الإهداء في قلب المهدى ولو لا إيمان المهدى له لما اجترأ مؤمن على إهداء
الثواب إليه فالإهداء إنما يتسبب من إيمانه وحسناته ولا شبهة في أن أعمال المهدى له كلها داخلية في نفسه فلم يتجاوز ما وصل إليه من الثواب عن
سعيه في آخره من كل ثواب يصل إليه من بركات إيمانه وثمرات حسناته بالحقيقة والكاف لما كان صغيراً بين من الإيمان ولم يكن له سعي فيه وفيما
يتبعه من الإيمان لم يبق مسلخ لوصول الثواب إليه ولو أهدى أحداً إليه بمجمله وسفقه كما تقدم في حديث عبد الله بن عمر بن العاص - والله أعلم -
وقد ثبت في ضمن إبطال القول المعتزلة انتفاء قول الشافعي ومالك رحمهما الله في العبادات البدنية بما في الآثار وسجائده هو الموفق - وقال
العلامة ابن عابدين رحمه الله عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حذر المتأخرون من إتشافعية وصول القراءة للميت إذا كانت بحضرته أو دعى له
عقبها ولو غاباً لأن محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها أرغب للقبول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوابها له وهذا
اختاروا في الدعاء اللهم وصل مثل ثواب ما قرأته إلى فلان وأما عندنا فالواصل إليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صام أو تصدق وجعل ثوابه لغيره
من السموات والأحياء جاز ويصل ثوابها إليه عند أهل السنة والجماعة كذلك في البدائع ثم قال وبهذا علم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتاً أو حياً
والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعل لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والنفل
وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض - وفي كتاب المرح الحافظ أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي الشهير بابن تيمية المجزية ما حاصله أنه اختلف
في إهداء الثواب إلى الحي فقل يصح لا إطلاق قول أحمد يفعل الخير ويحجل نصفه لآبيه أو أمه وقيل لا لكونه غير محتاج لأنه يمكنه العمل بنفسه وكذلك اختلف
في اشتراطية ذلك عند الفعل فقل لا لكون الثواب له فله التبرع به وإهداء لمن أراد كأهداء شيء من ماله وقيل نعم لأنه إذا وقع له لا يقبل انتفاعه
عنه وهو الأول وعلى القول الأول لا يصح إهداء الواجبات لأن العامل ينوي القرية بما عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجزى عن الفاعل وقد نقل عن
جماعة أنهم جعلوا الثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نلق الله تعالى بالفقر والأفلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه بلفظه كما
لوا عطي فقيراً بنية الزكاة لأن السنة لو تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير وغره نعم أنا فعله بنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يركب كما نوى أن
يجب أو يفتق أو يتصدق ويصم إهداء نصف الثواب أو ربعه كما نص عليه أحمد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل منهم
رُبعه فكذلك لو أهدى الربع الواحد والربع الباقي لنفسه، أم بلغة - قلت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ أهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم
يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كمالاً فأجاب بأنه أفتى بجمع الثاني وهو اللائق بسعة الفضل (تمت) ذكر ابن حجر في الفتاوى والفقهية أن الحافظ
ابن تيمية زعم منع إهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لأن جنابه الرفيع لا يجزأ عليه إلا بما أذن فيه وهو الصلوة عليه وسؤال الوسيلة له
قال وبأنه السبكي وغيره في الرواية بأن مثل ذلك لا يحتاج لأذن خاص إلا ترى أن ابن عمر كان يعتمر عنه صلى الله عليه وسلم عمراً بعد موته من غير وصية
وحج ابن الموفق وهو في طبقة الجنيد عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف حجة وضحى عنه مثل ذلك، أم قلت
وأنيت نحو ذلك بخط ميفة الحنفية الشهاب أحمد بن الشبلبي شيخ صاحب البحر نقلاً عن شرح إسطية للزوري ومن جملة ما نقله أن ابن عقيل من الحنابلة

بيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

ابن بشر ولم يقل ذلك الباقر **وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نا ابو عوانة حم وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عباد**
ابن عوام كلاهما عن ابي مالك الاشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة في حديث قتيبة قال قال نبيكم صلى الله عليه وسلم قال
ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل معروف صدقة وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي قال نا ممدق
ابن ميمون قال نا واصل مولى ابي عينة عن يحيى بن عقتيل عن يحيى بن يعمر عن ابي الاسود الدؤلي عن ابي ذر ان ناسا
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم ان الله ذهاب لئلا تور بالاجور تصلون كما نصلي وتصومون
كما نصوم ويتصدقون بفضول اموالهم قال وليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ان بكل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة
وكل تحميدة صدقة وكل تهيلة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وفي بضع احدكم صدقة
من الخبايا قال يستحب اهداء هاله صلى الله عليه وسلم ام - قلت وقول علماء اله ان يجعل ثواب علمه لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فانه
احتجوا بذلك حيث انفذنا من الضلالة ففي ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدرك به بعض المانعين من انه تحصيل
الحاصل لان جميع اعماله في ميزانه يحاب عنه بانه لا مانع من ذلك فان الله تعالى اخبرنا ان الله صلى الله عليه وسلم ثوابنا بالصلوة عليه بان نقول اللهم صل على
محمد - والله تعالى اعلم - **يا ببيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف قوله كل معروف صدقة** ثم وقد اخرج
الدارقطني والحاكم من حديث جابر وزاد في آخره وما تلقى الرجل على اهله كتب به صدقة وما وقى به المرأ عرضة فهو صدقة واخرجه البخاري في الادب
المفرد وزاد ومن المعروف ان تلقى اخاك بوجه طلق وان تلقى من دلوك في انك اخاك قال للراغب المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرع والعقل معا
ويطلق على الاقصاء لثبوت النية عن السرور وقال ابن ابي جريرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع انه من اعمال البر سواء جرت به العادة
او لا - قال والمراد بالصدقة الثواب فان قارنته النية اجر صاحبه جزوا ولا فيه احتمال قال وفي هذا الكلام اشارة الى ان الصدقة لا تخص في
الامر المحسوس منه فلا تختص باهل اليسار مثلاً بل كل واحد قادر على ان يفعلها في اكثر الاحوال بغير مشقة وقال ابن بطال دل هذا الحديث على ان
كل شيء يفعله المرء او يقوله من الخير يكتب له به صدقة قوله ان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض الاحاديث جاء الفقراء وقد تقي
منهم في بعض روايات ابي داود ابو ذر الغفاري راوى حديث الباب وسمى منهم ابا ذر داود عند النساء وغيره ويشعر سياق بعض الروايات ان ابا هريرة
منهم والله اعلم كذا قاله الحافظ رحمه الله قوله اهل الدنيا بعضهم الهمة والمثلية جمع دثر نعم ثورسكون هو المال الكثير قوله بالاجور وفي
حديث ابي هريرة بالدرجات العلى والنعيم المقيم فمقصود الفقراء تحصيل الدرجات العلى والنعيم المقيم لهم ايضا لان زيادة الاغنياء مطلقا
قوله بفضول اموالهم انما يفاضل من حاجتهم من الاموال قوله ما تصدقون به ان قال النووي الرأية فيه بتشديد الصاد والدال جميعا
ويجوز في اللغة تخفيف الصاد قوله ان بكل تسبيحة صدقة ان قال الحافظ اختلافت الروايات حال على ان لا ترتيب في هذه الادكار ويستأنس
لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضر ك ما يمن بدأت لكن يمكن ان يقال الاولى البداءة بالتسبيح لانه يتضمن نفى النقص عن الباقيات
سبحانه وتعالى ثم التحميد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يوزن من نفى النقص اثبات الكمال ثم التكبير اذ لا يوزن من نفى النقص اثبات الكمال
ان لا يكون هناك كبير آخر ثم يختم بالتهليل الدال على انفراده سبحانه وتعالى بجميع ذلك - قوله وكل تكبيرة صدقة ان قال النووي رويناه بوجهين
رفع صدقة ونصبه فالرفع على الاستئناف والنصب عطف على ان بكل تسبيحة صدقة قال القاضي يحتمل تعميها صدقة ان لها اجرا كما للصدقة
اجروا هذه الطاعات تماثل الصدقات في الاجور وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام وقيل معناه انما صدقة على نفسه قوله وامر
بالمعروف صدقة انما على صاحبك بالضيعة والارادة المنفعة سواء قبلها ام لا قوله ونهى عن منكر صدقة ان فيه اشارة الى ثبوت حكم الصدقة
في كل فرد من افراد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا نكره والثواب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اكثر منه في التسبيح والتحميد والتهليل لان
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية وقد يتعين ولا يتصور وقوعه فلهذا والتسبيح والتحميد والتلهيل نوافل ومعلوم ان اجر الفرض اكثر من اجر النفل
لقوله عز وجل وما تقرب الى عبدي بشئ احب الى من اداء ما افترضت عليه رواها البخاري من رواية ابي هريرة وقد قال امام الحرمين من اصحابنا
عن بعض العلماء ان ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة واستأنسوا فيه بحديث كذا قال النووي رحمه الله قوله وفي بضع احدكم
هو بضم الباء ويطلق على الجماع ويطلق على الفرع نفسه وكلاهما تصح الاداة هنا وفي هذا دليل على ان المباحات تصير طاعات بالنيات الصادقات
فالجماع يكون عبادة اذا نوى به قضاء حق الزوجية ومعاشرتها بالمعروف الذي امر الله تعالى به او طلب له صالحة او اعفان نفسه او اعفان الزوجة
ومنهما جميعا من النظر الى حرام والفكر فيه او الهرج فيه او غير ذلك من المقاصد الصالحة قال الطيبي الباء في قوله ان بكل تسبيحة صدقة بمعنى في

قالوا رسول الله آياتي احداثا شهوته ويكون له فيها اجر قال ارايت لو وضعها في حراما كان عليه فيها وزر فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له اجر وحل ثنا حسن بن علي الحلواني قال نا ابو توبة السبع بن نافع قال نا مغوية يعني ابن سلام عن زيد انه سمع ابا سلام يقول حدثني عبد الله بن فرخ انه سمع عائشة تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه خلق كل انسان من بني آدم على ستين وثلاث مائة مفصل فمن كبر الله وحمل الله وهلك الله وسبى الله واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق النار او شوكا او عظما عن طريق النار امر معروف او نهي عن منكر عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي فانه يمشی يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قال ابو توبة وربما قال عيسى حل ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال نا يحيى بن حسان قال نا مغوية قال خبرني اخي زيد بهذا الاسناد مثله غير انه قال او امر معروف وقال فانه عيسى يومئذ وحل ثنا ابو بكر بن نافع الجدي قال نا يحيى بن كثير قال نا علي بن ابي المبارك نا يحيى عن زيد بن سلام عن حماد بن ابي سلام قال حدثني عبد الله بن فرخ انه سمع عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كل انسان بنحو حديث معاوية عن زيد وقال فانه يمشی يومئذ وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو اسامة عن شعبة عن سعيد بن ابي بردة عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل صدقة قيل ارايت ان لم يجد قال يحتمل بيده فينفع نفسه ويتصدق قال ارايت ان لو استطاع قال يعين ذا الحاجة الملهوف قال قيل له ارايت ان لم يستطع قال يا امر بالمعروف والنهي عن المنكر

وانما اعيدت في قوله وفي بضع احدكم لان هذا النوع من الصدقة أغرب قوله آياتي احداثا شهوته أي يقضيها ويفعلها. قوله اكان عليه فيها وزر أي قال الطبيب أقوه هرة الاستغفار على سبيل التفرير بين تو وجاها تأكيد في الاستخبار في ارايت. قوله اذا وضعها في الحلال أي وعدت الحرام مع ان النفس تميل اليه وتستلذ به أكثر من الحلال فان لكل جديد لذة والنفس بالطبع ايها أميل والشيطان الى مساعدتها اقبل والموتة فيها عاقبة اقل قوله كان له اجر الخ قال القاري فالاجر ليس في نفس قضاء الشهوة بل في وضعها موضعها كالمبادرة الى الافطار في العيد وكما كل سجدة وغيرها من الشهادات النفسية المرافقة للأموال الشرعية ولذا قيل للهوى اذا صادف الهدى فهو كالتوب مع العسل ويشير اليه قوله تعالى ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله هذا ما سنحلى وخطري الى والله اعلم. ام. قوله على ستين وثلاث مائة مفصل الخ بالاضافة والمفصل بفتح الميم وكسر الصاد ملتقى العظمين في البدن قوله عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي الخ أي بعدد تلك المفاصل. قال الطبيب اضيف الثلاث وهي معرفة الى مائة وهي نكوة واعتذر بان الامور اربعة فلا اعتداد بها ولو ذهب الى ان التعريف بعد الاضافة كما في الخمسة عشر بعدا لتركيب لكان وجهها حسنا. ام وقال الحافظ لم يحتمل ان يكون ضمن السلاهي مغنا العظم او المفصل فالعامة انصير عليه كذلك يعني في الرواية الآتية بلفظ كل سلاهي من الناس عليه صدقة والمغنى على كل مسلم مكلف بعد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بان جعل عظامه مفصل يمكن بها من القبض والبسط وخضت بالذكر لما في التصريح بها من دقائق الصنائع التي اختص بها الآدمي قوله يمشی يومئذ الخ أي وقت اذ فعل ذلك قوله وقد زخر نفسه الخ أي أبعدها ونجها. قوله قال ابو توبة وربما قال عيسى الخ من الامساك من المشي. قال النووي وقع لاكثر رواية كتاب مسلم الاول يمشی بفتح الياء وبالشين المجهمة والثاني بضمها وبالسین المجهلة ولبعضهم عكسه وكلاهما صحيح واما قوله بعده في روايت الدارمي وقال انه عيسى فبالجملة لا غير واما قوله بعده في حديث ابي بكر بن نافع وقال فانه يمشی يومئذ فبالجملة باتفاقهم قوله على كل مسلم صدقة الخ أي على سبيل الاستحباب المتأكد او على ما هو اعظم من ذلك والعبارة صالحة للايجاب والاستحباب كقوله عليه الصلوة والسلام على المسلم مستخصال فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا فحديث الباب من تعليم مكارم الاخلاق وليس ذلك بفرض اجاعا قال ابن بطال واصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به وقد يطلق على الواجب ليجري صاحبه الصدق بفعله ويقال لكل ما يجابى به المرء من حقه صدقة لانه تصدق بذلك على نفسه. قوله ان لم يجد الخ أي ما يتصدق به كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فساواهم ليس عند شيء فبين لمرءان المراد بالصدقة ما هو اعظم من ذلك ولو باعائة الملهوف والامر بالمعروف وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوما لقيامه من الفرض الذي اخل به فيه نظر الذي يظهر انها غير لما بين من حديث عائشة المذكور انها شرعت بسبب عتق المفاصل حيث قال في آخر هذا الحديث فانه عيسى يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قوله يحتمل بيده الخ قال ابن بطال فيه التنبيه على العمل والتكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويغنيه عن ذل السؤال وفيه الحث على فعل الخير مما امكن وان من قصد شيئا منها فتعسر فلينتقل الى غيره قوله يعين ذا الحاجة الخ يحتمل ان تكون الاعانة بالفعل او بالمال او بالجاء او بالدلالة او النصيحة او الدعاء. قوله الملهوف الخ أي المستغيث وهو اعظم من ان يكون مظلوما او عاجزا قوله بالمعروف والخير الخ شك من الراي

قال أريت أن لم يفعل قال يمسك عن الشرفا صدقة وحل شاة محمد بن المثنى قال ناعبد الرحمن بن مهدي قال
 ناشعة بهذا الأسنا حل شاة محمد بن رافع قال ناعبد المراق بن همام قال ناعمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
 ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرنا حديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلاطع من الناس
 عليه صدقة كل يوم تطلع الشمس قال يعبد بين الاثنين صدقة وتعين الرجل في دابته فيحمله عليها او يرفع له عليها ماعدا
 صدقة قال والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يمشيها الى الصلوة صدقة وتيمط الاذى عن الطريق صدقة
 وحل شاة القسمين ذكرنا قال ناعبد محمد بن ناسلين وهو ابن بلال قال حدثني مغوية بن ابي مزيار عن سعيد
 ابن يسار عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصير العباد فيه الا ملكان ينزلان فيقول احدهما
 اللهم اعط منفقًا خلفًا ويقول الآخر اللهم

قوله أريت أن لم يفعل الخ اي عجز او كسل قوله فاعط صدقة الخ كذا وقع هنا بضمير المؤنث وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الامساك قال الربيع
 ابن المنير انما يحصل ذلك للممسك عن الشراء الذي بالامساك القربة بخلاف محض التمسك والامساك اعم من ان يكون عن غيره فكا أنه تصدق عليه
 بالسلامة من غير ان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بان منعها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخير من قوله فان لم يجد ترتيبا وانما هو
 للايضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى فمن امكنه ان يعمل بيده فيتصدق وان يخشى الملهو وان يأت
 بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك الشرف فيفعل الجميع ومقصود هذا الباب ان اعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الاجر ولا سيما في حق من لا يتقيد
 عليها ويفهم منها ان الصدقة في حق القادر عليها افضل من الاعمال القاصرة ومحصل ما ذكر في حديث الباب انه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي اما
 بالمال او غيره والمال اما حاصل او مكتسب وغير المال اما فعل وهو الاغاثة واما ترك وهو الامساك ، ام وقع في آخر حديث ابي ذر عند المؤلف ويجزئ
 عن ذلك كله ركنتا الضم وهو يؤيد ما قدمناه ان هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض لان الزكاة لا تكمل الصلوة ولا العكس فدل على
 افتراق الصدقتين واستشكل الحديث مع ما تقدم ذكر الامر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلوة الضم وهي من التطوعات قال
 الحافظ والمؤيد يظهر ان المراد ان صلوة الضم تقوم مقام الثلاث مائة وستين حسنة التي يستحب للمسلم ان يسع في تحصيلها كل يوم ليتحقق منها عمله
 التي هي بعد هذا لان المراد ان صلوة الضم تغني عن الامر بالمعروف وما ذكر معه وانما كان كذلك لان الصلوة عمل بجميع الجسد فتشترك المفاسل كلها
 فيها بالعبادة وكان صلوة الضم خصت بالذكر لكونها اول تطوعات النهار بعد الفرض ورايته وقد اشار في حديث ابي ذر الى ان صدقة السلاطع
 بخارية لقوله يصير على كل سلاطع من احدكم وفي حديث ابي هريرة كل يوم تطلع فيه الشمس وفي حديث عائشة فيسمى وقد خرج نفسه عن النار قوله كل
 سلاطع من الناس الخ بضم المهملة وتخفيف اللام المفصل قاله النووي وفي الفهرست اي اعملة وقيل كل عظم محجوف صغير وقيل هو في الاصل عظم يكن
 في فرض البعير واحدة وجمعه سواء وقيل جمعه سلاميات قوله عليه صدقة الخ اي على كل سلاطع والمعنى على كل واحد من الناس بعد كل مفصل
 من اعضائه فاجب الصدقة على السلاطع مجازا وفي الحقيقة على صاحبه قوله كل يوم الخ بالنصب على الظرفية اي في كل يوم قوله تطلع الشمس الخ اي
 على صاحب السلاطع والعائد الى اليوم محدث وفيه توصيف اليوم بذلك لفائدة التخصيص على التعميم كما قالوا في قوله تعالى ما من دابة في الارض
 ولا طائر يطير بجناحه والحاصل ان الشئ اذا وصفت بوصف يعم جميع افراده يصير نصفا في التعميم ، قاله السدي رحمه الله قوله يعبد بين
 الاثنين الخ فعل بعينه المصدر مبتدأ خبره صدقة على وزن فمن آياته يتركوا البرق ، قوله وتعين الرجل في دابته الخ قال ابن بطال واذا
 اجر من فعل ذلك بدابة غيره فاذا حمل غيره على دابة نفسه احتسابا كان اعظم اجرا قوله وبكل خطوة الخ بفتح الخاء المرة الواحدة وبالضم ما بين
 القدمين قوله وتيمط الاذى الخ اي تزيله عن الطريق كالشوكا والعظم والقذر - قوله حدثني معاوية بن مرزوق الخ بضم الميم وفتح الزاي تشديد
 الراء الثقيلة المكسورة وهم ابي مرزوق عبد الرحمن - قوله ما من يوم الا ما نانية ومن زائلا لنا حيدا لاستخراق - قوله الا ملكان ينزلان الخ قال السني
 لا يقال لا فائدة في هذا القول على تقدير عدم سماع الناس ذلك اذ لا يحصل به ترغيب ولا ترهيب بدون السماع لانا نقول تبليغ الصادق يقوم مقام
 السماع فينبغي للعاقل ان يلاحظ كل يوم هذا الدعاء بحيث كأنه يسمعه من الملكين فيفعل بسبب ذلك ما يسمع من الملكين لفعل وهذا هو فائدة اجبا
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك على ان المقصود بالذات الدعاء لهذا وعلى هذا سواء علموا به ام لا والله اعلم - قوله اللهم اعط منفقًا الخ اي منفق
 من عمله فعمله قوله خلقا الخ اي عوضا عظيما وهو العوض الصالح او عوضا في الدنيا ويدا في العقب لقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه
 وهو خيرا لآزقيته قال الحافظ اما الخلف فأجنامه اولي ليشا ول المال والثواب وغيرها وكم من منفق مات قبل ان يقع له الخلف المالي فيكون

اعطى مسكاً ثلثاً حلثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير قالنا وكيع قال ناشبة حم وحدثنا محمد بن المثنى واللفظ له قالنا
محمد بن جعفر قال ناشبة عن معبد بن خالد قال سمعت حارث بن وهب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تصدقوا
فيوشك الرجل بمشي بصدقة فيقول الذي اعطىها لوجنتها بما بالامس قبلتها فاما الاك ان فلا حاجة لي بها فلا يجدها من يقبلها
حلثنا عبد الله بن براد الاشعري وابو كريب محمد بن العلاء قالنا ابواسامة عن يزيد عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ويرى
الرجل الواحد يتبعه اربعون امرأة يكذبن به من قلة الرجال وكثرة النساء وفي رواية ابن براد وتري الرجل حلثنا
قتيبة بن سعيد قال نايعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويقبض حتى يخرج الرجل بركته ماله فلا يجد أحداً يقبلها منه وحتى تعوض الأرض العرب جوارها
وحدثنا ابو الطاهر قال نا ابن وهب عن عمر بن الحرث عن ابي يونس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

خلفه الثواب المحدث له في الآخرة او يمنع عنه من السوء ما يقابل ذلك قوله اعطى مسكاً ثم اي من مسك عن غيره والقبير بالعطية في هذا
للمسألة لان التملك ليس بعطية قوله ثلثاً ثم يحتل تلك ذلك المال بعينه او تملك نفس صاحب المال او المراد به فوات اعمال اليد بالتشاغل بغيرها
قال النووي الاتفاق الممدوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيقات والمنطوعات وقال القرطبي وهو يعم الواجبات المندوبات لكن المسك عن
المندوبات لا يستحق هذا الدعاء الا ان يغلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذي عليه ولو اخرجه - قوله تصدقوا ثم اي
اغتنوا المصدق عند وجود المال وعند حصول من يقبله واقبلوا منه الفقير في اخذ مسك فالحق تصدقوا قبل ان لا تصدقوا فان قيل ومن اخذ من مسك
مثاب على نيته وان لم يجد من يقبلها فبالجواب ان الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل والثواب ثواب الفضل فقط والاول ابرم والله اعلم
كذا في الفقه - قوله فيقول الذي اعطىها ثم والمغنى كل رجل عرضت عليه وكان من قبل مستحقاً لها - قوله فلا يجد من يقبلها ثم قال الحافظ يحتمل ان
يكون ذلك قد وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز وبه جزو البيهقي فلا يكون من اشراط الساعة وهو ظيرون ما وقع في حديث عدي بن حاتم وفيه لمن
طالت بك حياة لترين الرجل يخرج مبالاً كفه ذهباً يمس من يقبله فلا يجد واخره يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن اسيد بن عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب بسند جيد قال لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتيها بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما
يرحم حتى يرجع بماله يتدن كرم من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به قد اغنى عمر بن عبد العزيز الناس - وهذا بخلاف حديث ابي هريرة الذي سيأتي في الباب
فظاهره يشعر بانه يقع في آخر الزمان عند قيام الساعة فيحتمل ان يكون هو المراد في حديث حارث بن وهب هذا قال الحافظ والاول ابرم لا والله اعلم
عدي ثلاث اشياء من الطرق والاستيلاء على كنوز كسرى وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء فذكر عدي ان الاولين وقعوا وشاهدوا وان الثاني
سيقع فكان كذلك لكن بعد موت عدي في زمن عمر بن عبد العزيز وسببه بسط عمر العدل وايصال الحقوق لاهلها حتى استغنوا واما فيض المال الذي
يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستشعارهم قيام الساعة ام وسيأتي بيان ذلك في حديث ابي هريرة - والله اعلم -
قوله بالصدقة من الذهب الخ حصة بالذكر مبالغة في عدم من يقبلها وكذا قوله يطوف ثوباً لا يجد من يقبلها قوله اربعون امرأة الخ الظاهر انه
اريد بهذا العدد الكثرة ويؤيد ما في حديث انس وتكثر النساء وفيه الرجال حتى يكون خمسين امرأة اقيم الواحد اي من يوم بأمرهن والاول للعهد اشعاراً
بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء قال القرطبي في التذكرة يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطآت ام لا ويحتمل ان يكون ذلك
يقع في الزمان الذي لا يقع فيه من يقول الله الله فيتردد الواحد بغير عمل جهلاً بالحكم الشرعي قال الحافظ وقد جحدك من امراء التركان من
اهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان - قوله يادن به الخ قال النووي اي يتمين اليه ليقوم بجوارحه ويذب عنهم كقبيلة بني
رجل لها واحد فقط وبقيت نساءها فيلذن بذلك الرجل ليزنات ستمن ويقوم بجوارحه ولا يطمع فيهن احد بسببه قوله من قلة الرجال وكثرة
النساء الخ قال النووي سببه كثرة الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحم كما قال صلى الله عليه وسلم ويكثر الهرج اي القتل وقال الحافظ
الظاهر انها علامة محضة لا سبب آخر بل يقدرها الله في آخر الزمان ان يقل من يولد من النكاح ويكثر من يولد من النساء - قوله وهو ابن عبد الرحمن
القاري الخ بتشديد الياء منسوبة الى القارة القليلة المحرفة قوله ويقبض الخ بفتح الياء اي يسيل من كثرة من كل جانب كالسيل يسيل الى الخلق اليه
كل الميل قوله مردجاً الخ بضم الميم جمع مردج وفي النهاية المرح الأرض الواسعة ذات نبات كثير تخرج فيه الدواب وتخلل تسج مختلفة كيفيات
قوله وانما را الخ اي مياها كثيرة جارية في انهارها قال النووي معناه والله اعلم انهم يتكلمون ويعرضون عنها فينبغي مسملة لا تزرع ولا تسقى من

لا تقوم الساعة حتى يكثركم المال فيفيض حتى يُجئكم رب المال من يقبله منه صدقة ويدعى اليه الرجل فيقول لا أرب لي فيه
وحل ثنا واصل بن عبد الأعلى وأبو كريب ومحمد بن يزيد الرفاعي واللفظ لواصل قالوا أنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل من الأرض أفلاذ كبد ها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة فيجئ القاتل
فيقول في هذا قتلتي ويجئ القاطع فيقول في هذا قطعت رجلي ويجئ السارق فيقول في هذا قطعت يدي ثم يكذبه فلا يأخذ
منه شيئاً حل ثنا قتيبة بن سعيد قال نايلث عن سعيد بن زكريا عن سعيد بن سعيد بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه
مياها وذلك لقلة الرجال وكثرة الحروب وتراكم الفتن وقرب الساعة وقلة الأموال وعدد الفراغ لذلك ولا هتمام به قوله حتى كثر
فيكم المال الخ قال الحافظ والتقييد بقوله فيكم يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتن واقتسام أموال الغنائم
ويكون قوله فيفيض حتى يجرب المال إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد قلده مناه ووقع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجلب
من يقبل صدقة ويكون قوله وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي به إشارة إلى ما سيقع في زمن عيسى بن مريم فيكون في هذا الحديث إشارة
إلى ثلاثة أحوال الأولى كثرة المال فقط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه يكثركم المال الحالة الثانية الإشارة إلى فيض من الكثرة بحيث
أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل يجرب المال وذلك ينطبق على ما وقع في
زمن عمر بن عبد العزيز الحالة الثالثة في الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يحتم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقة و
يزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان من لا يستحق الصدقة فيأبى أخذه فيقول لا حاجة لي فيه وهذا في زمن عيسى عليه السلام وأما ما وقع في موضع آخر
ويحتمل أن يكون هذا الأخير لاستغناء كل منهن بنفسه عند طرق الفتن فلا يلزم على أهل فضل المال وذلك في زمن الدجال وأما حصول
الأمن المظهر والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عند عما في يد غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم وأما عند خروج النار التي تسوقهم إلى
الحشر فيخرج حينئذ الظهور وتباع الحد يقة بالبعير الواحد ولا يلتفت أحد حينئذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولد
وأهله وهذا أظهر الاحتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلو عند الله تعالى قوله حتى يجرب المال من يقبله الخ قال الحافظ لم يبق
أوله وضم الهاء ورب المال منصوب على المفعولية وفاعله قوله من يقبله يقال ختمه الشيء أخرجه ويروى بضم أوله يقال أهمله ألا مراقلقه وقال
النوع في شرح مسطور بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يخرجته والثاني بفتح أوله وضم الهاء ورب
فاعل ومن مفعول أي يقصد الله أعلم - قوله لا أرب لي فيه الخ بفتح الهاء والراء أي لا حاجة لي به لاستغنائني عنه قوله محمد بن يزيد الرفاعي الخ منسوخ
إلى جملته وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاع بن سماعة أبو هشام الرفاعي قاضي بغداد - قوله تقى الأرض الخ مضارع من التقى أي تقى الأرض
قوله أفلاذ كبد ها الخ بفتح الهاء جمع الغلظة وهي القطعة المقطوعة طوكاً ومسمى ما في الأرض كبداً تشبیهاً بالكبد التي في بطن البعير لأنها أحب ما هو
محباً فيها كما أن الكبد أطيب ما في بطن الجوز وأحبته إلى العرب وإنما قلنا في بطن البعير لأن ابن الأعرابي قال أفلاذ كبد لا يكون إلا للبعير والمخز تظهر كنوزها
وتخرجها من بطونها إلى ظهورها قوله أمثال الأسطوان الخ بضم الهاء والطاء وهو جنس الأسطوانة واحد وهو السارية والعمود وشبهه بالأسطوان
لعظمه وكثرته - قوله من الذهب والفضة الخ قيل معناه أن الأرض تطف من بطنها ما فيه من الكنوز وقيل ما نسخ فيها من العروق المعدنية قوله
في هذا قتلتي الخ أي في طلب هذا الغرض ولاجل تحصيل هذا المقصود قتلتي من قتلتي من النفس قوله ويجئ القاطع الخ أي قاطع الرحم لشدة الحرص
على المال قوله قطعت يدي الخ بصيغة المحمول ولولوى معلوماً كان له وجه أي تسبب لتقطع يدي قوله ثم يكذبه الخ بفتح الدال أي يتركز ما
قاه الأرض من الكنز والمعدن لاستغناءه عنه قوله ولا يقبل الله إلا الطيب الخ جملة معارضة بين الشرط والجزاء وفيه إشارة إلى أن غير الحلال
غير مقبول وإن الحلال المكتسب يقع بمحل عظيم قال القرطبي وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرمان لأنه غير ملوك للمصدق وهو ممنوع من التصرف فيه
والمصدق به متصرف فيه فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأمولاً منهياً من وجه واحد وهو محال قوله إلا أخذها الرحمن الخ وأصل ذكر الرحمن
للاشعار بأن هذا من فضل رحمته وسعة كرمه قوله بيمينه الخ قال المازني قد ذكرنا استحالة الجارحة على الله سبحانه وتعالى وإن هذا الحديث
وشبهه إنما يترتب على ما اعتادوا في خطابهم لغيرهم وأمكن هنا من قبول الصدقة بأخذها في الكف وعن تضعيف أجرها بالترسية قال القاضى عياض
لما كان الشيء الذي يرتضى ويخرجه إلى يمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعير لقبول والرضا كما قال الشاعر إذا ما راية رفعت لمجد
تلقاها عرابية ياليمين - قال وقيل عير ياليمين هنا عن جهة القبول والرضا إذا التمس بصدقة في هذا قال وقيل المراد بكفت الرحمن هنا وبيمينه كفاً

باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كبره طيبة وانما حجاب النار

يأرب يأرب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأني يستجاب لذلك **حل ثنا** عون بن سلام الكوفي قال نازهي بن مغيرة الجعفي عن أبي اسحق عن عبد الله بن معقل عن عدي بن حاتم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من استطاع منكم ان يستتر من النار ولو بشق تمره فليفعل **حل ثنا** علي بن حجر السعدي عن اسحق بن ابراهيم وعلي بن خشرم قال ابن حجر ناو قال الاخران انا عيسى بن يونس قال نا الاعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من احد الا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر ايمن منه فلا يرى الا ما قدم وينظر اشم منه فلا يرى الا ما قدم وينظر بين يديه فلا يرى الا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار ولو بشق تمره زاد ابن حجر قال الاعمش **حل ثنا** عمر بن مرة عن خيثمة مثله وزاد فيه ولو بكلمة طيبة وقال اسحاق قال الاعمش عن عمر بن مرة عن خيثمة قوله يا رب يا رب انما اى قائلا مكررا يا رب وفيه اشارة الى ان الدعا بلفظ الرب مؤثر في الاجابة لا يذ انبه بالاعتراض بان وجوده فاقص عن تربيته واحسانه وجوده وامتنانه قوله وقذى بالحرام في بعض النسخ المحجمة المحقة كذا ضبطه النووي رحمه الله وفي نسخ المصايير وقعت مقيدة بالتشديد كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو كذلك في بعض نسخ المأثورة والمعنى رقي قوله بالحرام انما اى رقي بالحرام من صغره الى كبره قال الاشرت رحمه الله وذكر قوله وغذى بالحرام بعد قوله ومطعمه حرام اما لانه لا يلزم من كون المطعم حراما التقذية به واما تنبيهها به على استواء حاله اعني كونه منقفا في حال كبره ومنقفا عليه في حال صغره في وصول الحرام الى باطنه فاشار بقوله مطعمه حرام الى حال كبره وبقوله غذى بالحرام الى حال صغره وهذا دل على ان لا ترتيب في الواو وذهب المظهر الى الوجه الثاني ورجح الطيبي الوجه الاول ولا يمنع من الجمع فيكون اشارة الى ان عدم اجابة الدعوة انما هو لكونه مضرا على تلبس الحرام والله تعالى اعلم بالمرام قوله فاني يستجاب لذلك انما اى من اين يستجاب لمن هذه وكيف يستجاب له قال الاشرت رحمه الله وفيه ايدان بان حل المطعم والمشرب مما تنوقت عليه اجابة الدعاء ولذا قيل ان للدعاء جناحين أصل الحلان وصدق المقال قال التورثي رحمه الله تعالى اراد بالرجل الحرج الذي اثر فيه السفر اخذ منه الجهد واصابه الشعث وعلاه الغبرة فطفق يدعوا الله على هذه الحالة وعند انهما من مظان الاجابة فلا يستجاب له ولا يصابؤسهم وشقائهم لانه ملتبس بالحرام صارت النفقة من خير حلها قال الطيبي رحمه الله فاذا كان حال الحاج الذي هو في سبيل الله هذا فما بال غيره وفي معناه امر المجاهد في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وسلم طوبى لبيد اخذ بعنان فرسه في سبيل الله اشعث رأسه مغبرة قدماه ام - قال وكل هذه الحالات حالة على غاية استحقاق الداعي للاجابة ودلت تلك الحجة على ان الصاروق والماجز مانع شديد قال الا تي رحمه الله قوله فاني يستجاب لذلك الاظهر انه استبعاد لا اياس وعلى كل تقدير فلا استبعاد في حق من جمع بين الثلاث **باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وانما حجاب من النار - قوله** ان يستتر من النار انما يجعلها سترا وحجابا من النار قوله عن خيثمة ان بغير المعجمة وسكون التثنية بعد ما مثلثة هو ابن عبد الرحمن الجعفي قوله عن عدي بن حاتم هو الطائي المشهور قوله ما منكم من احد انما ظاهر الخطاب للصحابة ويلحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصودهم اشار الى ذلك ابن جرير قوله ليس بينه وبينه ترجمان ان بغير اوله وضم الجيم ويضمان ويفتحان وهو الذي يترجموا الكلام اي ينقله من لغة الى اخرى والمراد ان الله سبحانه وتعالى يكلم ويخاطب العبد بلا واسطة ولم يذكر في هذه الرواية ما يقول له لكن بينه وبينه في رواية اخرى ثم يقولون له المرأ وتكألا فليقولن بل ثم يقولون انما ارسل اليك رسولا فليقولن بل - قوله فلا يرى الا ما قدم انما قد مر انما اى ما قدمه من اعماله السيئة وفي رواية تحمل بن خليفة فينظر عن يمينه فلا يرى الا النار وينظر عن شماله فلا يرى الا النار ورواية خيثمة هي المعتقدة في ذلك وقوله ايمن واشتم بالنصب فيها على النظرية والمراد بها اليمين والشمال قال ابن خبيرة نظر اليمين والشمال هنا كالمثل لان الانسان من شأله اذا دهم امران يلتفت يمينه وشماله لا يطلب الغوث قلت ويحتمل ان يكون سبب الالتفات انه يترجم ان يجد طريقا يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى الا ما يفضيه الى النار كما وقع في رواية محل بن خليفة - كذا في الفهم - قوله فلا يرى الا النار تلقاء وجهه انما قال ابن خبيرة والسبب في ذلك ان النار تكون في منتهى فلا يمكنه ان يجيد عنها اذا بدا له من المخرج والضراط وفيه دليل على قرب النار من اهل الموقف وقتل اخراج اليه في وقت البعث من مرسل عبد الله بن باباه بسند رجاله ثقا رفعه كما في انما كبر بالكم جنى من دون جهنم وقوله جنى بضم الجيم بعدها مثلثة مقصورة جمع جات والكم بفتح الكاف والواو الساكنة المكان المسالى الذي تكون عليه امة محمد صلى الله عليه وسلم كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم وغيره يكونون يوم القيامة على تل عال قوله ولو بشق تمره انما بكسر المعجمة نصفها او جانبها اي اجعلوا بينكم وبينها وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشق يسير وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جعل وان لا يحتقر ما يتصدق به وان اليسير من الصدقة يسائر المتصدق من النار قوله ولو بكلمة طيبة انما قال ابن خبيرة المراد بالكلمة الطيبة هنا

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم النار فأعرض واشاح ثم قال اتقوا النار ثم أعرض واشاح حتى ظنننا أنه كأنما ينظر إليها ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة ولم يذكر أبو كريب كأنما وقالنا أبو معاوية قالنا الأعمش **وحدثنا** محمد بن المنثري وابن بشار قالنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر النار فتعوذ منها واشاح بوجهه ثلاث مرات ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فان لم تجد فبكلمة طيبة **وحدثنا** محمد بن الحسن العنزي قال أنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جدير عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر النهار قال فجاءه قوم حفاة عراة مجتأى التمار والعباء متقلدي السيوف عامتهم من مضرب كلهم من مضرب فتمترو وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة فدخل ثم خرج فأمر بلاء فأذن وأقام فصلى ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى آخر الآية إن الله كان عليكم رقيباً والآية التي في الحشر يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولستم تعلمون ما قد أعيد تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بريرة ما يدل على هدي أو يرد عن ردي أو يصلح بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلاً أو يكشف غامضاً أو يدفع ناراً أو يسكن غضباً والله سبحانه وتعالى أعلم وقال ابن بطال وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرح به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه وكذلك الكلام الطيب فاشتبهت من هذه الحيثية قوله حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا معاوية عن الأعمش الخ قال النوري هذا الإسناد كله كوفيون وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض الأعمش وعمرو وخيثمة - قوله فأعرض واشاح الخ قال النوري هو بالسين المعجمة والحاء المهملة ومعناه قال الخليل وغيره ضاه وعدل به وقال الأمازيغي المشيخ الحذر والجاذب الأمر وقيل المقبل وقيل الهارب وقيل المقبل اليك المانع لما وراء ظهره فأشاح هنا جعل هذه المعاني أي حد النار كأنه ينظر إليها أو جذاً في الأيضاح بآياتها أو أقبل اليك خطاباً أو أعرض كالهارب قوله حتى ظنننا أنه كأنما ينظر إليها الخ أي من كثرة ما رأينا من تغيره من حالة إلى حالة وعدم ثباته على حالة واحدة لما فيه من الدلالة على الاضطراب والتخبط والتدهش قوله عن المنذر بن جدير عن أبيه وأبو هو جدير بن عبد الله أبو عمرو أسلم في السنة التي تولى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جدير أسلمت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً ونزل الكوفة وسكنها زماناً ثم انتقل إلى فرقيسية ومات بها سنة إحدى وخمسين روى عنه خلق كثير قوله في صدر النهار الخ أي أوله قوله حفاة عراة الخ أي يخلب عليهم العري قوله مجتأى التمار الخ قال عياض التمار كسب النون ثياب الصوف واحد هامرة بفتح النون وكسر الميم وفتح الراء والاحتياج بتعريف أو ساطعاً ومنه وتعود الذين جابوا القصور بالراي لقبوا وخرقوا قوله أو العباء الخ الظاهر أنه شك من الراوي أو للتوبيخ والعبد بالمد وبفتح العين جمع عبادة وعباية لغتان وفي القاموس أنه كسبه معروف قوله عامتهم من مضرب الخ كسر قبله عظمة أي أكثرهم منها بل كلهم من مضرب لقوله فتمترو وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة الخ أو الفقر الشديد يعني لما لم يكن عنده من المال ما يجبر كسرهم ويغني فقرهم ويكسوهم ويعطيهم ما يعينهم وهذا من كمال دأته ورحمته خصوصاً في حق أمته قوله فدخل الخ أي في بيته لعله يلقي شيئاً من زيادة النفقة أو لتجديد الطهارة والتهيئة للموعظة قاله القاري - قوله ثم خطب الخ فيراستجاب جمع الناس للأمور المهمة وعظمهم وحسنهم على مصالحهم وتحذيرهم من القبايح قوله فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الخ قال عياض قراءة صلى الله عليه وسلم اتقوا الله الذي تسمعون به والآيات الخ قال النوري يريد كأنهم أخوة وقال الأبي يعني من قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة وهو تنبيه على سبب التواصل قوله ولستم تعلمون ما قد أعيد تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بريرة الخ أي لستم تعلمون ما قد أعيد تصدق رجل من ديناره من درهمه وهو جذاً ومن في من ديناره أما تبعضية الظاهر ليتصدق رجل ولا امرئ للغائب محدوف وجوزة ابن الأنباري ولو حمل تصدق على الفعل الماضي لم يسعد قوله حتى قال ولو بشق تمرة إذا لم يكن ليتصدق رجل ولو بشق تمرة وكذا قوله فجاء رجل الخ لأنه بيان لا مثقال أمر عليه الصلوة والسلام عقيب الحق على الصدقة ولن يجريه على الأخبار وجه لكن فيه تعسف غير خاف - قال الأمازيغي ويأتي عن الحمل على حدث اللام عند حرف المضارعة أم فيتعين جملة على أنه خبر لفظاً وأمر معني واثبات الأخبار ببعضه الانشاء كثير في الكلام فليس فيه شك ففضلاً عن تعسف - قوله رجل من ديناره الخ قال الطيبي رجل ككرة وضعت موضع الجمع المعرف لا فائدة الاستعراق في الأفراد وإن لم تكن في سياق التنف كشيخة في قوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام فإن شجرة وقمت موضع الأشجار ومن ثم كرر في الحديث مراراً بلا عطف أي ليتصدق رجل من ديناره ورجل من درهمه وهو جذاً ومن في من ديناره أما تبعضية

من صاع تمر حتى قال ولو بشق تمر قال فجاء رجل من الانصار بصرة كادت كفه تجز عنها بل قد عجزت قال ثم تبع الناس حتى رأيت كومي من طعام وثياب حتى رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقلب كأنه مذهبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها بعد من غير ان ينقص من اجورهم شيء ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعد من غير ان ينقص من اوزارهم شيء **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو اسامة حماد** حدثنا عبد الله بن معاذ قال نا ابي قال اجمعنا شعبة قال حدثني عون بن ابي جحيفة قال سمعت المنذر بن ابي جابر عن ابيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم صدر النهار بمثل حديث ابن جعفر في حديث معاذ من الزيادة قال ثم صلى الظهر ثم خطب **حدثنا** عبد الله بن عمر القواريري وابو كامل ومحمد بن عبد الملك الاموي قالوا نا ابو عوانة عن عبد الملك بن عمار عن المنذر بن جابر عن ابيه قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه قوم مجتبي ليلتنا وساقوا الحديث بقصتهم وفيه فصل الظهر ثم صعد منبراً صغيراً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بعد فان الله انزل في كتابه يا أيها الناس اتقوا ربكم الآية **وحدثنا** زهير بن حرب قال نا جابر عن الاعمش عن موسى بن عبد الله بن يزيد وابي الضحى عن عبد الرحمن بن هلال العباسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم اصفوف فرأى سوء حالهم وقد اصابتهم حاجة فذكرهم بحديثهم **حدثنا** يحيى بن معين قال نا عندنا قال نا شعبة حماد حدثنا بشر بن خالد اللفظ له قال نا محمد بن ابي جعفر عن شعبة عن سليمان عن ابي واثل عن ابي مسعود قال امرنا بالصدقة قال كنا نحامل قال فتصدق ابو عقييل بنصف صاع قال وجاء انسان بشئ اكثر منه فقال المنافقون ان الله لغني عن صدقة هذا وما فعل هذا الاخر ارياء فنزلت الذين يلبسون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون الا جهدهم

باب الحجارة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل

اي ليتصدق مما عند من هذا الجنس واما ابتداءه متعلقة بالفعل فالاضافة بعن الاخرى ليتصدق بما هو مختص به وهو مقتضى اليه على نحو قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم وكان لهم خصاصة قوله من صاع تمر الخ اعادة العامل تفيد الاستقلال وتدل على ان يكون الصاع منها قوله بصر الخ بالضم اي ربطة من الدراهم والدينار قوله تجز عنها الخ اي عن حمل الصرة ثقلها لكثرة ما فيها قوله ثم تبع الناس الخ اي توالوا في اعطاء الخيرات واتيان المبرات قوله حتى رأيت كومي الخ ثنية كومي بالغم الصبرة قوله من طعام الخ الظاهر انه هنا جوب ولعل الاقتصار عليه من غير ذكر النفود لغلبته قوله يتقلب الخ اي يسنير ويظهر عليه امارات السرور قوله كأنه مذهبة الخ بضم الميم وسكون المعجمة وفجر الهاء بعد موحدة وهي مائرة بالذهب في نسخة بالمهمله وضم الهاء والنون وهما يجعل ذبا الدهن قال النفوذ هو بالذال المعجمة وفجر الهاء والباء الموحدة وقال القاضي عياض وغيره صفه بعضهم فقال مدهنة بلال مهمله وضم الهاء والنون وكذا ضبطه الحميدي والصحيح المشهور هو الاول والمراد به على الوجهين الصفاء والاستنارة كذا ذكره السيد جمال الدين قوله من سن في الاسلام سنة حسنة الخ اي في بطريقه مرضية يقتدى به فيها قوله فله اجرها الخ اي اجر تلك السنة اي ثواب العمل بها والاضافة لادنى ملازمة لان السنة سبب ثبوت الاجر مجازات الاضافة قوله واجر من عمل بها من بعد الخ اي من سنه قال الكوفي وظاهره وان لو ينو المتبدئ ان يتبع فيه ثبوت الاجر على ما لم ينو الفاعل فيكون مختصاً بالحديث انما الاعمال بالنيات قال النووي فيه الحث على الابتداء بالخيرات وسن السن الحسنات والتحذير من اختراع الاباطيل والمستفحاشات وسبب هذا الكلام في هذا الحديث انه قال في قوله فجاء رجل بصرة كادت كفه تجز عنها فتابع الناس وكان الفضل العظيم للبدي بهذا الخير والفاخر لباب هذا الاحسان قوله عن عبد الله بن ابي هلال العباسي الخ هو بالباء الموحدة **باب** الحجارة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل قوله كنا نحامل الخ اي نحمل على ظهورنا بالاجرة يقال حاملت محضت كسافرت وقال الخطابي يريد تكلفت الحمل بالاجرة لتكسب ما نتصدق به ويؤثرون ما ورد في بعض الروايات انطلق احدنا الى السوق فيحامل اي يطلب الحمل بالاجرة والحاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد هنا ان الحمل من احدهما والاجرة من الآخر كالمساقات والمزارعة قوله فتصدق ابو عقييل الخ بفتح العين اسمه جحاب بمهملتين بينهما موحدة ساكنة واخره مثلاً قوله هذا وجه انسان الخ هو عبد الرحمن بن عوف جاء بثمانية آلاف درهم كما هو الاصح مع اختلاف الروايات قوله ان الله لغني عن صدقة هذا الخ اي الذي اعطى الاقل وقوله وما فعل هذا الاخر اي الذي اعطى الاكثر فتكلموا في الكل لان مرادهم ان لا يتصدق احد قوله الذين يلبسون المطوعين الخ اي يعبدون قوله المطوعين الخ قراوة الجمهور بتشديد الطاء والواو واصله المتطوعين فادغمت التاء في الطاء وهذا الذين يغزون بغير استعانة برزق من سلطان او غيره - قوله والذين لا يجدون الا جهدهم قال الحافظ الحق انه معطوف على المطوعين ويكون من عطفت الخاص على العام

جنتان أو جنتين من لذنن تديهما إلى تراقيهما فإذا أراد المنفق وقال لا أخرفا إذا أراد المتصدق أن يتصدق سبغت عليه
أومرت وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى يحن بنانه وتعفو أثره قال فقال أبو هريرة
فقال يوسعها ولا تشع حل شئ سليمان بن عبد الله أبو أيوب الخيلاني قال نا أبو عامر يعني العقدي قال نا إبراهيم بن نافع
عن الحسن بن مسلم عن طاووس عن أبي هريرة قال ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما
جنتان من حديد قد اضطرت أيديهما إلى تديهما وتراقيهما فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى
تغشى أنامله وتعفو أثره وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة مكانها قال فأنارت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام يقول يا صبيعه في جيبه فلورأيته يوسعها ولا توسع وحل شئنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أحمد بن اسحق الحضرمي
عن وهيب قال نا عبد الله بن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق
بنانه ويعفو أثره قال فقال أبو هريرة يوسعها فلا تشع وفي هذا الكلام اختلال كثير لأن قوله يحن بنانه ويعفو أثره اغما جاء في المتصدق كما في البخيل
وهو على صفة ما هو وصف البخيل من قوله قلصت كل حلقة موضعها وقوله يوسعها فلا تشع وهذا من وصف البخيل فأدخله في وصف المتصدق فاختل
الكلام وتناقض وقد كثر في الأحاديث على الصواب ومنه رواية بعضهم تحزيبه بالحاء والنون وهو وهم الصواب رواية الجمهور تحزن بالجيم والنون
أي تستر ومنه رواية بعضهم تحزيبه بالثاء المثلثة وهو وهم الصواب بنانه بالنون وهو رواية الجمهور كما قال في الحديث الآخر أنامله كذا في الشرح
قوله جنتان أو جنتين أي بالشك وصوابه جنتان بالنون والجنة في الأصل الحصن وسميت بها الدرع لأنها تحزن صاحبها أي تحصنه والجنة
بالموحدة ثوب محضروس وكما منع من اطلاقه على الدرع وهي ما قطع من الثياب شتمرا قاله في المطالع كذا في الفتح - **قوله** من لذنن شديهما أي بضم
الذاء وسكون الدال جمع ثدي بفتح الثاء ويكسر تشديد الباء والثدي خاص بالمرأة أو عام كذا في القاموس يعني بهما جنبى الصدر كذا في المرقاة **قوله**
إلى تراقيهما أي بفتح التاء جمع الترقوة وهو أسفل الكتف وفوق الصدر **قوله** سبغت عليه أي امتدت وغطت وتوسعت جنته **قوله** قلصت
بفتح اللام أي انضمت وانصفت جنته عليه **قوله** وأخذت كل حلقة أي اشتدت وانصفت الحلق بعضها ببعض أي ضاقت غاية التضيق
قوله حتى يحن بنانه أي بضم الناء وكسر الجيم وتشديد النون يحن يحنى وينانه بفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة الأصبع **قوله** وتعفو أثره أي بالنسب
أي تستر أثره يقال عفا الشيء وعفوته أنا لا ذرو متعد ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب والمعنى أن الصدقة تستر خطاياها كما يغط الثوب الذي
يجر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى عبره والذيل عليه **قوله** فقال أبو هريرة فقال يوسعها أي قال أبو هريرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوسعها فهو ليس بمدح بل هو مفرح كما صرح برفعه في طريق أخرى - **قوله** قد اضطرت أيديهما أي بضم الطاء أي شدت وعصرت وضمت ألصقت
قوله حتى تغشى أنامله أي تغشى بجمعين أي تسترها، قال الخطابي وغيره وهذا مثل ضربه النبي صلى الله عليه وسلم للبخیل والمتصدق فشبههما
برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستتر به من سلاح عدوه فصبا على رأسه ليلبسها والدرع أول ما تقع على الصدر والثدين إلى أن
يدخل الإنسان يديه في كميتها فجعل المنفق كمن لبس درعا ساذجة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وهو معنى قوله حتى تعفو أثره أي تستر جميع
بدنه وجعل البخيل كمثل رجل غلت يده إلى عنقه كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته وهو معنى قوله قلصت أي تضمت واجتمعت
والمراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انفتح لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الانفاق والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحنت نفسه فضاقت صدقته
وانقبضت يده ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون، وقال المحلب المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة بخلاف البخيل فإنه يفضحه
ومعنى تعفو أثره تحو خطاياها وتعقبه عياض بان الخبر جاء على التثنية لا على الخبر عن كائن قال وقيل هو تمثيل لنمل المال بالصدقة والبخل بضدا
وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل وإن المعطى إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك وإذا أمسك صار ذلك عادة وقال الطبري قبيد المشبه به بالخيل
اعلاما بأن القبض الشدة من جبلة الإنسان وأوقع المتصدق موقع الخي كونه جعل في مقابلة البخيل اشعارا بأن السخاء هو أمر به السار ونادب
إليه عن الانفاق لا ما ينه - **قوله** يقول يا صبيعه في جيبه أي الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة هو ما يفتح من الثوب
ليخرج منه الرأس أو اليد وغير ذلك **قوله** فلورأيته أي بفتح التاء قال النووي وفي هذا دليل على لباس القميص وكذا ترجيح عليه البخيل بأجيب القميص
من عند الصدر لأنه المفهوم من لباس النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة مع أحاديث صحيحة جاءت به والله أعلم - قال الحافظ نا قلا عن ابن بطا
وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق عليها وهو الثدي والتراقي وذلك في الصدر قال فبان أن جيبه
في صدره لأنه لو كان في يده لارتبط يده إلى ثديه وتراقيه والله أعلم **قوله** ولا توسع أي بفتح التاء واصله تتوسع باب ثبوت أجر المتصدق

مثل رجلين عليهما جنتان من حديد اذا هم المتصدق بصدقة استعت عليه حتى تعفى اثره واذا هم بالبخل بصدقة تقلصت عليه وانضمت يداها الى تراقيه وانقبضت كل حلقة الى صاحبها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيجهد ان يؤسعه فلا يستطيع **وحلثني** سويد بن سعيد قال حدثني حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد زانية فاصبحوا يتحدثن تصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد على زانية لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدثن تصدق على غني قال اللهم لك الحمد على غني لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدثن تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد على سارق وعلى غني وعلى سارق فأتى فقيل له اما صدقتك فقد قبلت اما الزانية فلعلها تستحيى بها عن زناها ولعل الغني يتعبر فينفق ما اعطاه الله ولعل السارق يستحيى بها عن سرقته **وحلثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو عامر الاشعري وابن نمير وابو كريب كلهم عن ابي اسامة قال ابو عامرنا وابو اسامة قال حدثني بريد عن جدي ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخازن المسلم الامين الذي ينفق وربما قال يعطي امر به فيعطيه كاملاً مؤثراً طيبة به نفسه فيدفعه الى الذي امر له به أحد المتصدقين **وحلثنا** يحيى بن يحيى وزهير ابن حرب واسحق بن ابراهيم جميعاً عن جرير قال يحيى انا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله وان وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه قوله قال قال رجل ان وقع عند احد من طريق ابن طيبة عن الاعرج في هذا الحديث انه كان من بني اسرائيل قوله لا تصدقن ان هو من باب الالتزام كالنذر مثلاً والقسم فيه مقدراً كما قال والله لا تصدقن - كذلك في الفقه قوله الليلة فيه فضل صدقة السر وفضل الاخلاص قوله في يد زانية ان هو لا يعلم انها زانية قوله تصدق الليلة انهم اوله على البناء للمفعول وفي الحديث دلالة على ان الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا تجوز من الصدقة على المصنف الثلاثة **قوله** اللهم لك الحمد على زانية ان قال المحافظ المراد اللهم لك الحمد اي كالي لان صدقتي وقعت بيد من لا يستحقها فك الحمد حيث كان ذلك باذنه اي باذني فان ارادة الله كلها جميلة قال الطيبي لما عزم على ان يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حمد الله على انه لم يبق ران يتصدق على من هو أشوأ جألاً منها او اجري الحمد مجرى التسليم في استحالة عند مشاهدته ما يتوجب منه تعظيماً لله فلما تعجبوا من فعله تعجب هو ايضاً فقال اللهم لك الحمد على زانية اي التي تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى - ولا يخفى بعد هذا الوجه وما الذي قبله فابعد منه والذي يظهر الاول وانه سلو وقوض ورضى بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال لانه المحمود على جميع الحال لا يجد على المكروه سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى ما لا يعجبه قال اللهم لك الحمد على كل حال - **قوله** لا تصدقن بصدقة اخرى اعلمها تقع في محلها وفيه استحباب إعادة الصدقة اذا لم تقع الموقع **قوله** فاني في رواية الطبراني في مسند الشاميين فساء ذلك فاني في منامه **قوله** اما صدقتك فقد قبلت ان اي صدقاتك كلها مقبولة فلا تخاف من مشورة متضمنة لحكمة وفيه ان نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء اذا كان ذلك في ركعة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا على المنع والمسئلة عندنا انه لو دفع الزكاة بجزء من يظنه مضمراً فبان انه غني او ابوه وابنه لا يبطل لانه اتي بما وسعه حتى لو دفع بلا تخير لم يجز ان اخطأ وتفصيل الفروع وتحقيق الادلة في فتح القدير وغيره من كتب الفقه وفي الحديث بركة التسليم والرضا وذكر المتخير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدو لا تقبل قوله ولعل الغني يعتبر ان اي يتعظ ويتذكر قوله يستعفت بها عن سرقة ان اي اماماً طاهراً او ملأه الاكتفاء وفيه ايماء الى ان الغالب في السارق والزانية انهما يرتكبان المعصية للحاجة وهو احد معاني ما ورد كاد الفقر ان يكون كفراً - **باب** اجر الخازن الامين والمرأة اذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرفي **قوله** ان الخازن المسلم الامين قال المحافظ وقد قيد الخازن فيه بكونه مسلماً فاخرج الكافر لانه لانية له وبكونه أميناً فاخرج الخائن لانه ما زور ورتب الاجر على اعطائه ما يؤمر به غير ناقص بكونه خائناً ايضاً وبكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعلم النية فيفقد الاجر وهي قيود لا بد منها ام - **قوله** الذي ينفق ان يفاء مكسورة مثقلة وخفيفة **قوله** موثراً انهم بفتح الفاء المشددة اي تأثراً فهو تأكيد وبكسرهما حال من الفعل اي مكثراً اعطاه **قوله** طيبة به نفسه ان اي راضية غير شحيحة بالاعطاء **قوله** فيدفعه الى الذي امر به ان قال القاري فيه شرط اربعة شرط الاذن لقوله ما أمر به وعدم نقصان ما أمر به لقوله كاملاً موثراً وطيباً النفس بالمتصدق اذ بعض الخزان والخدام لا يرضون بما أمر به من التصديق واعطاه من أمره لا اني مسكين آخر - **قوله** احد المتصدقين ان ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية كما يقال القدر احد الساتين مبالغة اي الخادم والمتصدق بنفسه متصدقان لا ترجيح لاحدهما على الآخر

باب ثبوت اجر المتصدق وان
ثبت الصدقة في فاسق ونحوه
باب اجر الخازن الامين والمرأة اذا تصدقت
من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرفي

صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها أجره بما كسب للخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً **وحديثنا** ابن أبي عمير قال نا فضيل بن عياض عن منصور بهذا الاستاد وقال من طعام زوجها **حديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما أكسب لها بما انفقت للخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً **وحديثنا** ابن نمير قال نا إلى أبو معاوية عن الأعمش بهذا الاستاد نحوه **حديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعاً عن حفص بن غياث قال ابن نمير **حديثنا** حفص عن محمد

في أصل الأجر قالوا ولا يلزم منه أن يكون مقدار ثوابهما سواء لأن الأجر فضل من الله يؤتيه من يشاء ذكر القرطبي أنه لم يرو إلا بالتثنية ويصح أن يقال على الجمع ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين ونحوه ذكر ابن التين وغيره - قوله من طعام بيتها الخ أي من طعام زوجها الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الأخرى - قوله وللخازن مثل ذلك الخ أي بالشرط طالما ذكره في حديث أبي موسى - قوله لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً الخ المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم كذا في الفتح، قال النووي محققاً **الباب** أن المشارك في الطلعة مشارك في الأجر ومعنى المشاركة أن له أجراً كما لصاحبه أجر وليس معناه أن يزاوجه في أجره والمراد المشاركة في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب وهذا ثواب في أن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فإذا أعطى المالك لخازنه أو امرأته أو غيرهما مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره أو نحوها فأجر المالك أكثر وإن أعطاه رمانة أو غنيفة أو نحوها مما ليس له كثير قيمة ليلزم به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذاهب إليه بأجرة تزيد على الرمانة والغرير فأجر الوكيل أكثر وقد يكون عمله قد رغب في مثلاً فيكون مقدار الأجر سواء وأما قوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما نصفان فمعناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر إذا مك كان الناس نصفان بيننا وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون سواء لأن الأجر فضل من الله تعالى يؤتيه من يشاء ولا يدرى بقياس ولا هو بحسب الأعمال بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء واختار الأول وقوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما ليس معناه أن الأجر الذي لأحدهما يزدهما في بل معناه أن هذه النفقة والصدقة التي أخرجها الخازن أو المرأة أو المملوك ونحوهم بأذن المالك يترتب على جعلها ثواب على قدر المال والعمل فيكون ذلك مقسوماً بينهما لهذا نصيب بماله ولهذا نصيب بعمله فلا يزاوج صاحب المال العامل في نصيب عمله ولا يزاوج العامل صاحب المال في نصيب ماله وأعلم أنه لا بد للعامل وهو الخازن والزوجة والمملوك من أذن المالك في ذلك فإن لم يكن أذن أصلاً فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم رزق تبصرهم في مال غيرهم بغير إذنه والأذن ضربان أحدهما الأذن الصريح في النفقة والصدقة والثاني الأذن المفهوم من أطراد العرف والعادة كأعطاه السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به وأطرد العرف فيه وعلموا بعرف رضاه الزوج والمالك به فأذنه في ذلك حاصل وإن لم يتكلم وهذا إذا علم رضاه لأطرد العرف وعلم أن نفسه كفوس غالب الناس في السكينة بذلك الرضا به فإن اضطرب العرف وشك في رضاه أو كان شخصاً يشك بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح أذنه وأما قوله صلى الله عليه وسلم وما انفقت من كسبه من غير امرأته فإن نصف أجره له فمعناه من غير امرأة الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها أذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الأذن الذي قد بيناه سابقاً بالصريح وأما بالعرف ولا بد من هذا التأويل لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الأجر مناصفة وفي رواية أبي داود فلها نصف أجره ومعلوم أنها إذا انفقت من غير أذن صريح ولم يعرف من العرف فلا أجر لها بل وفيه تعين تأويله وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فإن زاد على المتعارف لم يجز وهذا معناه قوله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فأشار صلى الله عليه وسلم إلى أنه قد يعلم رضا الزوج به في العادة ونسبه بالطعام أيضاً على ذلك، فإنه يسخر به في العادة بخلاف الدرهم والدنانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال وأعلم أن المراد بنفقة المرأة وأصل الخازن النفقة على عيال صاحب المال وعلمائه ومصالحه وقاصديه من ضعيف وابن سبيل ونحوها وكذلك صدقهم المأذون فيها بالصريح أو العرف والله أعلم - انتهى كلام النووي رحمه الله وقال الشيخ بديل الدين العيني أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وبأختلاف أحوال الزوج من مساحته ورضاه بذلك أو كراهته لذلك وبأختلاف الحال في الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتساهل به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج فيجمل بمثله وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فساده أو أن يخرق ويبرأ أن يكون يتي خرولاً يخشى عليه الفساد **قوله** مثله الخ أي للزوج مثلاً أجرها قوله من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً الخ هكذا وقع في جميع النسخ شيئاً بالنصب قال العلامة السدي أي من غير أن ينقص ذلك وهو ثبوت الأجر لكل مثل ما للآخر من أجرهم أي أجور الثلاثة الذين هم المرأة والنزج

باب فضل من ضم المال الصالح لغيره من الزكاة

ابن زيد عن عمار مولى أبي الحكم قال كنت ملوكاً فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق من مال مولاتي بشئ قال نعم والأجر بينكما نصفان **وحل ثنا** قتية بن سعيد قال ناخا تويعني ابن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت عميراً مولى أبي الحكم قال امرني مولاى ان اقلد لحماً فجاءني مسكين فأطعمته منه فعلم بذلك مولاى فصرختي فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال لم ضربته قال ليظي طعماي بغير ان امره فقال الاجر بينكما حل ثنا محمد بن رافع قال تابعنا المرافق قال تامر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد الا بأذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد كالأبائهم وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له **حل ثنا** ابو الطاهر وحمله بن يحيى التميمي في اللفظ لا في الظاهر قال ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين

والخازن شيئاً ولعل هذا اقرب مما ذكره النووي رحمه الله تعالى اعلم قوله عن عمار مولى أبي الحكم أي مملوكة سمي به لانه كان لا يأكل اللحم وقيل كان لا يأكل ما ذبح على الأصنام وكان اسمه عبد الله ذكره الطبري والأظهر ان وجه تسميته انه أبى الحكم يعطيه مولاة الى المسكين كما يدل عليه الرواية الآتية كذا قال القاري في المراجعة قوله مولاتي ثم يتشديد لئلا ياء قوله نعمان هذا محمول على ما سبق انه استأذن في الصدقة بقدر يعجزه رضاء سيده به - قوله ان اقلد لحماً ثم يتشديد لئلا من القدر وهو الشق طولا قوله بغير ان امره ثم أي بغير اذني اياه قوله الاجر بينكما ثم قال النووي هذا محمول على ان عمار تصدق بشئ يظن ان مولاة يرضى به ولو يرضى به مولاة فليغير أجره لانه فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ولمولاة أجر لان ماله تلفت عليه وحتى الاجر بينكما أي لكل منكما أجر وليس المراد ان أجره من المال يتقاسمانه وقد سبق بيان هذا قريباً فهذا الذي ذكرته من تأويله هو المعتمد وقد وقع في كلام بعضهم فلا يرضى من تفسيره، وقال الطبري لو يريده اطلاقاً يبدل العبد بكم صنيع مولاة في ضربها على أمرين رتبة فيه فحث السيد على اغتنام أجره والصغر عنه فهذا تعليم وارشاد لا في الحكم لا تقرير لفعل العبد قوله وبعلمها شاهد ثم أي حاضرة وفي بعض الروايات وزوجها شاهد قال الحافظ في رواية وبعلمها أفيد لان ابن حزم نقل عن اهل اللغة ان البعل اسم للزوج والسيد فان ثبت ذلك لاحت السيد بالزوج للاشتراك في المعنى يعني يلحق به السيد بالنسبة لانه التي يحل له وطبها قوله الا بأذنه ثم قال النووي هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذي ليس له زمن معين وهذا انتهى للتحریم صرح به اصحابنا وسببه ان الزوج له حق الاستمتاع بما في كل الايام وحقه فيه واجب على الفور فلا يفوته بتطوع ولا واجب على التراخي فان قيل فينبغي ان يجوز لها الصوم بغير اذنه فان اراد الاستمتاع بما كان له ذلك وبفسد صومها فالجواب ان صومها يمنع من الاستمتاع في العادة لانه يحاب انتهاك الصوم بالفساد، ام - وفي معنى الغيبة ان يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع - قال الحافظ وفي الحديث ان حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لان حقها واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع، ام - وفي رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق لا تصوم المرأة غير رمضان واخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في اثناء حديث ومن حق الزوج على زوجته ان لا تصوم تطوعاً الا بأذنه فان فعلت لم يقبل منها - قوله ولا تأذن في بيته ثم أي لا تأذن احدًا بالدخول في بيت الزوج قوله وهو شاهد ثم قال الحافظ وهذا القيد كما نفهم له بل خرج فخرج الغالب والا فغيبه الزوج لا تقتضيه الا باحة للمرأة ان تأذن لمن يدخل ببيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع لبشئ الاحاديث الواردة في المنع عن الدخول على المغيبات أي من غاب عنها زوجها ويحتمل ان يكون له مفهوم وذلك انه اذا حضر تيسر استئذنه واذا غاب تعدى فلو عدت الضرورة الى الدخول عليها لم تقتصر الى استئذنه لتعدى - قوله الا بأذنه ثم قال النووي في هذا الحديث اشارة الى انه لا يفتات على الزوج بالاذن في بيته الا بأذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به اما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادتة بالدخول الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً غائباً فلا يفتقر ادخالهم الى اذن خاص لذلك وحاصله انه لا بد من اعتباره اذنه تفصيلاً او جماً كذا في الفقه - قوله فان نصف أجره له ثم تقدم معناه قال الحافظ ويحتمل ان يكون المراد بالتصنيف في حديث الباب الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة فاذا انفقت منه بغير علمه كان الاجر بينهما للرجل لكونه الاصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على اهله كما ثبت من حديث سعد بن ابى وقاص وغيره وللرأة لكونه من النفقة التي تختص بما يؤيد هذا الحمل ما أخرجه ابو داود وعقب حديث ابى هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الا من قوتها والاجر بينهما ولا يعمل لهما ان تصدق من مال زوجها الا بأذنه - **باب فضل من ضم الى الصدقة غيرهما من** **الواضع البز** قوله من أنفق زوجين ثم قال القاضي قال المهرود في تفسير هذا الحديث قيل وما زوجان قال فرسان او عبدان او بعيران

من ماله فسيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دُعي من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دُعي من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دُعي من باب الريان قال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على احد يدعى من تلك الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

وقال ابن عرفة كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج يقال زوجت بين الابل اذا قرنت بعيراً بغير وقيل درهم ودينار درهم وثوب قال والنزوح يقع على الاثنين ويقع على الواحد وقيل انما يقع على الواحد اذا كان معه آخر ويقع الزوج ايضا على الصنف ونسب بقوله تعالى وَكُنْتُمْ اَزْوَاجًا كَثَّةً والمطلوب تشفيص صدقة بأخرى والتنبيه على فضل الصدقة والمنفعة في الطاعة ولا استكثار منها - قوله من ماله الخ هكذا وقع في بعض النسخ المصرية والهندية اي زيادة من ماله وهي ثابتة في رواية اسماعيل القاضي عن ابي مصعب عن مالك كما في الفتح - ووقع في المناقب عند البخاري من طريق شعيب عن الزهري من انفق زوجين من شيء من الاشياء في سبيل الله قوله في سبيل الله الخ قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير وقيل هو مخصوص بالجهاد والاول اصح وظهر كذا قال القاضي عياض **قوله** نودي في الجنة الخ وفي رواية مالك عند البخاري نودي من ابواب الجنة - **قوله** يا عبد الله وفي الرواية الآتية في الباب اي قل فيمنونه بأسمه - **قوله** هذا خير الخ قيل مضاه لك هنا خير وثواب غبطة وقيل معناه هذا الباب فيما نعتقد خير لك من غيره من الابواب لكثرة ثوابه ونعيمه فتعال فأدخل منه ولا بد من تقدير ما ذكرناه ان كل من ادعى يعتقد ذلك الباب افضل من غيره وكذا في الشرح وقال الحافظ وقوله هذا خير ليس اعم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتشويق فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة - يعني ان لفظ خير بمعنى فاضل لا بمعنى افضل وان كان اللفظ قد يؤسم ذلك فقلدت زيادة ترغيب السامع في طلب الدخول من ذلك الباب **قوله** فمن كان من اهل الصلوة الخ قال العلامة السدي في الظاهر من هذه الرواية ان من انفق زوجين يتنادى في الجنة من باب واحد وهو الباب الذي غلب على المنفق عمل اهله ففائدة الانفاق هو تركه بالمناداة الكدائية ولا فهو يدخل الجنة من ذلك الباب بناء على انه من اهله وهذا هو الذي يدل عليه التفصيل وهو قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ وهو الذي يوافق سؤال ابي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الرواية واما حمل قوله نودي على النداء من جميع الابواب جعل قوله فمن كان من اهل الصلوة منقطعاً عن ذكر المنفق زوجين بل هو بيان لا ابواب الجنة واهليها فذاك بعيد جداً في نفسه ومع ذلك لا يناسب سؤال ابي بكر في هذه الرواية المذكورة في هذه الرواية لا ان يتكلم فيه ويقال معناه وهل يدعى احد من تلك الابواب كلها اي غير المنفق زوجين وهو مع بعد يستلزم مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم ان ابابكم ليس من المنفقين زوجين بل من غيرهم فوجب حمل هذه الرواية على المناداة من باب واحد وحشذ يظهر التنافي بحسب الظاهر بين هذه الرواية وبين الآتية فاحتجنا ان المناداة من جميع الابواب وتفيد ان ابابكم ما سأل ان احداً يتنادى من تمام الابواب او لا بل مدح الذي يتنادى من تمام الابواب وهذه الرواية تخالف تلك في الامرين كما لا يخفى فالحال انما هو من بعض الروايات وهو الظاهر في مثل هذا انما هو على ما وافقنا في المجلسين **قوله** صلى الله عليه وسلم اوصي الى اولي المناداة من باب واحد ثانياً بالمناداة من تمام الابواب فخير لكل مجلس بما اوصي اليه سأل ابو بكر في المجلس الاول عن يتنادى من تمام الابواب وفي المجلس الثاني مدح ذلك المتنادي على ما هو اللائق بكل مجلس بشرة النبي صلى الله عليه وسلم في المجلسين بان يتنادى من تمام الابواب **قوله** دعي من باب الصلوة الخ وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام قال العلماء معناه من كان الغالب عليه في علمه طاعة ذلك **قوله** من باب الريان الخ قال العلماء سمي باب الريان تيمناً على العطشان بالصوفى وهو جرس يدعى عاقبته اليه هو مشتق من الري **قوله** ما على احد يدعى الخ ما نافية ومن لا تدعى وما هي اسم ما ليس ضرورة واحتياج على من دعي من باب واحد من تلك الابواب ان لا يدعى من باب اخر للحصول المقصود وهو دخول الجنة وهذا نوع تمهيد لقاعدة السؤال في قوله فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها او سأل عن ذلك بعد معرفتي بان لا ضرورة ولا احتياج لمن يدعى من باب واحد الى الدعاء من سائر الابواب فيحصل مراده بدخول الجنة **قوله** نعم الخ اي يكون جماعة يدعون من جميع الابواب تعظيماً وتكرماً للمهر لكثرة صلواتهم وجهادهم وصيامهم وغير ذلك من ابواب الخير - قال الحافظ وفي الحديث اشعار بقلة من يدعى من تلك الابواب كلها وفيه اشارة الى ان المراد ما يتطوع به من الاعمال المذكورة لا واجباتها لكثرة من يجتمع له العمل بالواجبات كلها بخلاف التطوعات فقل من يجتمع له العمل بجميع انواع التطوعات ثم من يجتمع له ذلك انما يدعى من جميع الابواب على سبيل التكريم له ولا قد خوله انما يكون من باب واحد ولعله باب العمل الذي يكون اغلب عليه والله اعلم واما ما اخرجه مسلم عن عمر من توصاً قال اشهد ان لا اله الا الله الحديث وفيه ففتح له ابواب الجنة يدخل من ايها شاء فلا ينافي ما تقدم وان كان ظاهرة انه يعارضه لانه يحمل على انما تفتح له على سبيل التكريم ثم عند دخوله لا يدخل الا من باب العمل الذي يكون اغلب عليه كما تقدم وليس فيه ذكر المناداة والله اعلم - (تتمية) قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم من باب كذا ومن باب كذا

فيومئذ الله عليك حل ثنا ابن نمير ثنا محمد بن بشر ثنا هشام عن عباد بن حمزة عن أسماء ابنة النبي صلى الله عليه وسلم قال لها فوحدتني وحديثي
محمد بن جابر وهو من عبد الله قال لا ناجح بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابن ابي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير اخبره عن أسماء بنت أبي بكر
انها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا نبي الله ليس لي من شيء الا ما دخل علي الزبير فعمل علي جناح ان ارضع مما يدخل علي فقال ارضعي ما
استطعت لا توغي فيومي الله عليك وحديثنا يحيى بن يحيى قال انا الليث بن سعد وحديثنا قتيبة بن سعيد قال انا الليث عن سعيد بن ابى
سعيد عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة **حل ثنا** زهير
ابن حرب عن محمد بن المثنى جميعا عن يحيى القطان قال زهير بن يحيى بن سعيد عن عبد الله قال اخبرني جبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم
عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله

الاول من اجاز عن الامام قال فيومي الله عليك ان بالنصب لكونه جوابا للنهي وكذا قوله في الرواية الاولى فيحصى الله عليك قال النووي هو من باب مقابلة
اللفظ باللفظ للتخصيص كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله ام - والمعنى لا تجمع في الوفاء وتحتل بالنفقة فتجاري بمثل ذلك قول الامام ادخل علي في التثنية
والزبير هو ابن العوام كان زوجها قول ارضعي ام اي اعطى يقال رضى عنه اعطاء عطاء غير كثير او قليلا من كثير قال النووي هذا المحمول علي ما اعطاه الزبير
لنفسه بسبب نفقة وغيرها او ما هو ملك الزبير ولا يكره الصدقة منه بل رضى بها على عادة قائل الناس وقد سبق بيان هذه المسئلة قريبا **قوله** ما استطعت
معناه ما ارضى به الزبير وتقديره انك في الرضخ مراتب مباحة بعضها فوق وكلها يرضاهما الزبير فافعل اعلاها او يكون معناه ما استطعت مما هو ملك لك
كذا في الشرح - **باب** البحث على الصل ولو بالقليل ولا تمنع من القليل لاحتماله **قوله** يا نساء المسلمات ان قال النووي في ذكر القاض في اعرابه ثلاثة اوجه
احتمالها واشهرها نصب النساء وجر المسلمات على الاضافة قال الباجي بهذا رويته عن جميع شيوخنا بالمشرق وهو من باب اضافة الشيء الى نفسه والموصو الى صفة
والاخر الى الاخض كسجد الجامع جانب الغربى للدار الآخرة وهو عند الكوفيين جائز على ظاهره وعند البصريين يقدح فيه محذورا اي مسجد المكان الجامع بجانب
المكان الغربى والدار الحياه الآخرة وتقديره هنا يا نساء المسلمات او الجماعات المؤمنات قيل تقديره يا فاضلات المؤمنات كما يقال هؤلاء رجال القوم اي
ساكنهم وفاضلهم والوجه الثاني رفع النساء ورفع المسلمات ايضا على معنى النداء والصفة اي يا نساء المسلمات قال الباجي وهكذا يرويه اهل بلدنا والوجه
الثالث رفع نساء وكسر التاء من المسلمات على انه منصوب على الصفة على الموضع كما يقال يا زيد العاقل يرفع زيد ونصب العاقل والله اعلم **قوله** لا تحقرن الا بغير
حرف المضارعة والبنون الثقيلة اي لا تستحقن هذا شيء **قوله** لجاراتكم اي هدية هداية جاراتكم **قوله** ولو فرسن شاة ان بكسر الفاء والمهمل بينهما راء
ساكنة وآخرة نون هو معظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للفرس ويطلق على الشاة مجازا ونونه نائدة وتبيل اصلية واشير بذلك الى المبالغة في اهدائه الشيء
اليسير وقوله لا الى حقيقة الفرس لانه لو تجر العادة باهلا ثم اي لا تمنع جارة من الهدية جاراتها الموجد عند الاستقلاله بل ينبغي ان تجود لها بما تيسر وان كان
قليلاً فهو خير من العدم وذكر الفرس على سبيل المبالغة ويحتمل ان يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانما لا تحقر ما يهدي اليها ولو كان قليلا وحمله على الاعمال
ذلك اولى وفي حديث عائشة يا نساء المؤمنات تهادوا ولو فرسن شاة فانه ينبت المودة ويذهب الضغائن وفي الحديث الحضر على التهادي ولو باليسير لان
الكثير قد لا يتيسر كل وقت اذا تواصل اليسير صار كثيرا وفيه رغب بالموودة واسقاط التكلف كذا قال الحافظ في ابواب الهبة وقال في الادب ويحتمل ان يكون
الحديث من باب النهي عن الشيء امر بضده وهو كناية عن التحابب التوادف كانه قال لتوادوا لجاراتكم جاراتكم بلية ولو حقرت في تساوى في ذكر الغنى والفقير وخص
النهي بالنساء لانهن مواردة البغضاء ولا تمن اسهرن انفعالات في كل منها وقال الكرماني يحتمل ان يكون النهي للمعطية ويحتمل ان يكون للمهدي اليها قلت
ولا يتم حمله على المهدي اليها الا جعل الامر في قول لجاراتكم بمعنى من ولا يمنع حمله على المعنيين انتم يا فضل اخفاء الصدقة **قوله** اخبرني زهير بن عبد الرحمن
خبيب بضم الخاء المججمة وهو خال عبد الله الراوى عنه وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب هو جد عبد الله المذكور **قوله** سبعة ام العدد لا مفهومة له اذ
قد ورد ما يدل على الزيادة وقد بسطها الحافظ في الفهم ثم قال وقد اوردت الجميع في الامال وقد اوردت في جزء سميت معرفة الخصال الموصلة الى اللطال
قوله في ظله ام قال في الفهم قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل فهو ملكه كذا قال وكان حقه ان يقول اضافة تشريف ليحصل امتياز هذا
على غيره كما قيل للكعبة بيت الله مع ان المساجد كلها ملكه وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه
عياض وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور باسناد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث واذا كان المراد ظل
العرش استلزم ما ذكر من كونه في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو راجع به جزاء القرطبي ويؤيد ايضا تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح به ابن الميار
في روايته عن عبد الله بن عمر وهو عند البخاري في كتاب الحديث ام - قال القاري في شرح المشكوة وفيه اشكال لما ورد من دون الشمس من الروس المستلزم لكونها
تحت العرش المستلزم لعدم الظل اذ لا يظهره الا الشمس واجاب ابن حجر بمنع دعوى انه لا يظهره الا هي وقال لا ترى ان الجنة لا شمس فيها مع قوله عليه السلام

باب البحث على الصل ولو بالقليل ولا تمنع من القليل لاحتماله

الامام العادل شارب عباد الله ورجل قلبه معلق في المساجد رجالان تحابا في الله اجتماعا عليه وتفرقا عليه رجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال اني اخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم عينه ما تنفق شماله

ان في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها كذا فلما جاز للشجرة ظل مع عدم الشمس فكذلك العرش ام - وحاصله ان الظل غير مختص بما يحجب عن نور الشمس بل عام في كل نور كذا في الدنيا والجنة في الحقيقة لكن لا خفاء في عدم ظهور الجواب يمكن ان يقال ان المراد به ان يرتفع الظل العرش من حضيض الفرض او ظل العرش يغلب على الشمس بالنسبة اليه فلا يتقبلها تأثير الحرارة ومنه خبر جزي يثمن فان ترك اطفالا لهيبا ام والله سبحانه وتعالى اعلم قوله الامام العادل الم اسم فاعل من العدل وذكر ابن عبد البر ان بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ العدل قال وهو بلغ لانه جعل المستثنى نفسه عدلا والمراد به صفة الولاية العظمى ويتحقق به كل من ولي شيئا من امور المسلمين فعدل فيه ويؤثر رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم اهلهما وتولوا واحسن ما فسر به العادل عنه الذي يتبع امر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير افراط ولا تفريط وقوله في الذكر لعموم النفع به وروى الترمذي وحسنه من حديث ابن سعيد مرفوعا احب الناس الى الله يوم القيامة واقر بهم منه مجلسا اما عادل قوله وشاب الخ خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى فان لازمة العبادة مع ذلك اشد وادل على غلبة التقوى قوله نشأ بعبادة الله الخ اي نما وترقى في عبادته زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر حتى توفي على ذلك اخرجه الجوزقي وفي حديث سلمان افنى شبابه ونشاطه في عبادة الله قوله معلق في المساجد الخ هكذا في الصحيحين وظاهر انه من التعليق كانه شبيه بالشئ المعلق في المسجد كالتقديس مثلا اشارة الى طول الملازمة بقلبه اركان جسده خارجا عنه ويدل عليه رواية الجوزقي كانه معلق في المسجد ويحتمل ان يكون من العلاقة ومحشة الحب ويدل عليه ايضا حديث معلق بالمساجد قوله تحابا في الله الخ بتشديد الباء واصله تعابا اي اشتهر في جنس المحبة واحب كل منهما الآخر حقيقة لا ظاهرا فقط قوله في الله الخ اي في مرضاته قوله اجتماعا عليه وتفرقا عليه الخ اي على الحب المذكور المراد انهما دائما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بفارص فيرى سواء اجتماعا حقيقة ام لا حتى فرق بينهما الموت قال القاري يعني يحفظان الحب في الحضور والغيبة وقال الطيبي تفرقا عليه من مجلسهما وقيل التفرق بالموت ام قال الحافظ ومعدت هذه الخصلة واحدة مع ان متعاطيا اثنان لان المحبة لا تنقطع بالانفصال او لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عدل أحدهما مغنيا عن عدل الآخر لان الغرض من الخصال لا هو جميع من اتصفت بما قوله ذات منصب وجمال الخ قال الحافظ المراد بالمنصب الشرف في رواية مالك دعته ذات منصب وجمال الخ اي على المال ايضا وقد وصفها بأكل الاوصاف التي تجر العادة بزيادة الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الحجة المال مع الجمال وقيل من يجتمع ذلك فيها من النساء زاد ابن المبارك النفساء واليهن في الشعب من طريق ابى صالح عن ابى هريرة فعرضت نفسها عليه الظاهر انما دعته الى الفاحشة وجرى القرطبي ولو يحكى فيروا الصابر عن الموصوف بما ذكر من اجل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد اغتت من مشاق التوصل اليها بما رودة ونحوها وقال يلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالزوجة شابة جميلة لان يزوج ابنة له جميلة كثيرة الجمال والبنال منها الفاحشة نعت الشاب عن ذلك وترك المال في الحال وقوله شاهد ذلك قوله فقال اني اخاف الله والظاهر انه يقول ذلك بلسانه اما ليزجرها عن الفاحشة او ليعتد بها لها ويحتمل ان يقول بقلبه قاله عياض قال القرطبي لغاير ذلك عن شدته خوف من الله تعالى ومتين تقوى حياء قوله تصدق بصدقة الخ فكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ظاهره ايضا يشمل المندوبة والمفروضة قوله فأخفاها الخ هو اقوى الدالة على افضلية اخفاء الصدقات والاية ان تبدوا الصدقات فينعما هي وان تحقوها وثروها الفقراء فهو خير لكثر فظاهرة في تفضيل صدقة السر ايضا ولكن ذهب الجمهور الى انها نزلت في صدقة التطوع ونقل الطبري وغيره الاجماع على ان الاعلان في صدقة التطوع افضل من الاخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك ونقل براسحاق الزجاج ان اخفاء الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان افضل فاما بعده فان الظن يساء بمن اخفاها فلما كان اظهار الزكاة المفروضة افضل قال ابن عطية ويشبه في زماننا ان يكون الاخفاء بصدقة الفرض افضل فقد كثر المانع لها وصار اخراجها عرضة للرياء انتق - وايضا فكان السلف يعطون كاهنهم للسعاة وكان من اخفاها اتهم بجدل الخراج واما اليوم فصار كل احد يخرج زكوة بنفسه فصار اخفاؤها افضل والله اعلم وقال الزين بن المنير لو قيل ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال لما كان بعيدا فاذا كان الامام مثلاً جازاً ومال من وجبت عليه مخفياً فالاسرار أولى وان كان المتطوع ممن يقتدى به ويتبع تنبث المهم على التطوع بالانفاق وسلم قصد فلاظهار أولى - والله اعلم

قوله حتى لا تعلم عينه الخ وقع في معظم الروايات في البخاري وغيره حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه قال عياض قوله حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله هكذا في جميع النسخ التي وصلت اليها من صحيح مسلم وهو مقلوب الصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المعهودة في الصدقة اعطاها باليمين وقد ترجع عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال يشبه ان يكون الوجه فيه عن دون مسلم بليل قوله في رواية مالك لها اوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة لبيتها كما نبه على الزيادة في قوله ورجل

بيان أن أفضل الصدقة صدقة الفقير

ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه وحديثه يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد الخدري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث عبيد الله وقال رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه **حلال** ثنا زهير بن حرب قال نا جري عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله أي الصدقة أعظم فقال أن تصدق وانت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا

قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه انتهى وليس الوهم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو شيخ شيخه يحيى القطان وقد تحلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة وليس بجيد لأن الخرج متقدم لم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه وإنما استدلال عياض على أن الوهم فيه من دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فعند عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونها ليست متساويتين والذي يظهر أن مسلما لا يقصر لفظ المثل على المساوي في جميع اللفظ الترتيب بل هو في المعطوف إذا تساوى في المعنى والمفعول المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم وفي مسند أحمد من حديث أنس بأسنه حسن مرفوعا أن الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم من تصدق به يمينه فيخفيها عن شماله ثم إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث أن شماله مع قربها من يمينه وتلازمها لو تصور أنها تعلم لما علمت ما فعلت باليمين لشدة إخفاؤها فهو على هذا من عجائز التشبيه ويؤيد رواية حماد بن زيد عند الجوزي تصدق بصدقة كأنما أخفى يمينه من شماله ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله وقيل غير ذلك هذا كله من الغم قوله ذكر الله تعالى أي بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر وخاليا أي من الخلق لأنه يكون حينئذ بعد من الرياء والمراد خاليا من الالتفات إلى غير الله ولو كان فملا ويؤيد رواية البيهقي ذكر الله بين يديه ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد ذكر الله في خلأ أي في موضع خال وهي أصح قوله ففاضت عيناه أي فاضت الدموع من عينيه وأسند الفيض إلى العين مبالغة كأنها هي التي فاضت قال القرطبي وفيض العين بحسب حال الذكر وبحسب ما يكشف له ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من الشوق إليه قلت قد خص في بعض الروايات بالأول ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزي ففاضت عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعا من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصلي الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة وقد ورد في البكاء من خشية الله حديث أبي ربيعة رفعه حرمت النار على عين بكت من خشية الله الحديث أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم والترمذي نحوه عن ابن عباس ولفظه لا تمتها النار وقال حسن غريب وعن أنس نحوه عند أبي يعلى وعن أبي هريرة بلفظ لا يلبس النار رجل بكى من خشية الله الحديث وصححه الترمذي والحاكم **باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الصحيح قوله** أن تصدق أي تخفيف الصاع على حذفت إحدى التائين وأصله أن تصدق بالتشديد على إدغامها قوله وانت صحيح أي والمراد بالصحيح في الحديث من لم يدخل في مرض مخوف فيتصدق عند انقضاء أجله من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قوله صحيح أي وعند البخاري في الوصايا وانت صحيح حريص قال صاحب المنتقى التمس بخل مع حرص وقال صاحب الحكم التمس مثلك الشين والضم على وقال صاحب الجامع كان الفهم في المصدر والضم في الاسم وقال الخطابي فيه أن المرض يقصر به المالك عن بعض ملكه وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تنحو عنه سمة البخل فلذلك شرط صحة البدن والشتم بالمال لأنه في الحالين عبد للمال وتغافل قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر وقال ابن بطال وغيره لنا كان الشتم غالبا في الصحة فالتمس فيه بالصدقة صدق في النية وأعظم للأجر بجلالات من ليس من الحياة ورأى مصداق المال لغيره قال الخطابي ولما كانت هذه النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشتم دالا على صحة القصد وقوة الرغبة في القربة كان ذلك أفضل من غيره وليس المراد أن نفس الشتم هو السبب في هذه الافضلية والله أعلم قوله تخشى الفقر أي تقول في نفسك لا تتلف مالك كيلا تضير فقيرا فاحتاج إلى الناس - قوله وتأمل الغنى أي بضم الميم بمعنى تطمع وترجو أي وتقول اترك مالك في بيتك لتكون غنيا ويكون لك عز عند الناس بسبب غناك قوله ولا تمهل أي بالاسكان على أنه غنى وبالرفع على أنه نفق ويجوز أن نصب عطفا على أن تصدق قوله حتى إذا بلغت الحلقوم أي المروج والمراد تأذ بلوغه إذا بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته ولم يجز للروح ذكر اعتناء بدلالة السياق والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة قوله قلت لفلان كذا أي في الغم قال الخطابي فلان الأول والثاني الموصى له وفلان الأخير الوارث لا تمان شاء أبطله إن شاء أجازة وقال غيره يحتمل

عن يحيى القطان قال ابن بشار نا يحيى قال ناعم بن عثمان قال سمعت موسى بن طلحة يحدث ان حكيوم بن خزام حدثه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة او خير الصدقة عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى ولابد من قول
 وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد قالانا سفيان عن الزهري عن عروة وسعيد عن حكيوم بن خزام قال سألت النبي صلى
 الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم سألته فأعطاني

يد المعطى وقد تضافت الاخبار بانها عليا ثانيا يد السائل وقد تضافت بانها سفلى سواء اخذت اولاً وهذا موافق لكيفية الاعطاء والاخذ
 غالباً وللتقابلة بين العلو والسفل المشتق منهما ثانياً ليد المتعطف عن الاخذ ولو بعد ان تم اليه يد المعطى مثلاً وهذه توصف بكونها عليا علواً معنوياً
 رابعها يد الاخذ بغير سؤال وهذه قد اختلفت فيها فذهب جمع الى انها سفلى وهذه بالنظر الى الامر المحسوس واما المعنوي فلا يطرأ فقد تكون عليا
 في بعض الصور وعليه يحمل كلام من اطلق كونها عليا قال ابن حبان اليد المتصدقة افضل من السائلة لا الآخرة بغير سؤال اذ محال ان تكرار اليد
 التي ايجز لها استئصال فعل باستعماله دون من فرض عليه اثبات شيء فاقى به او تقرب الى ربه متغلاً فربما كان الاخذ لما أيسر له افضل وأوسع
 من الذي يخطى انتهى وعن الحسن البصري اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه قال الحافظ ومحصل ما في الآثار المتقدمه ان
 اعطى لا يدي المنفقة ثم المتعطف عن الاخذ بغير سؤال واسئل الايدي السائلة والمانعة والله اعلم وفيه تفضيل الغنى مع القيام
 بحقوقه على الفقر لان العطاء انما يكون مع الغنى وقد وقع الخلاف فيه وليس هذا موضع البسط وفي المرقاة قال الشيخ ابو الجيب السهمي روى في آداب
 المريدين واجمعوا الى الصوفية على ان الفقر افضل من الغنى اذ كان مفرقاً بالرضا فان اجمعهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد
 السفلى وقال اليد العليا هي المعطية واليد السفلى هي السائلة قيل له اليد العليا تنالها الفضيلة بأخراج ما فيها واليد السفلى تنالها المنقصة بحصول
 الشيء فيها ام - وتوضيحه ان الغنى باعطائه بعض المال تقرب الى الله باختياره الفقر والفقر يأخذ بعض المال مال الى الغنى فتتقص حاله ويخشى
 ما لا (تسببه) قال القرطبي وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا وهو نص برفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله
 ذلك انتهى لكن ادعى ابو الجاس الداني في اطراف الموطأ ان التفسير المذكور مخرج في الحديث ولم يذكر مستند ذلك ثم وجدت في كتاب العسكري
 في الصحابة بأسنا وله فيه انقطاع عن ابن عمر انه كتب الى بشر بن مهران اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليد العليا خير من اليد السفلى
 ولا احسب اليد السفلى الا السائلة ولا العليا الا المعطية فهذا يشعر بان التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة من طريق عبد الله
 ابن دينار عن ابن عمر قال كنا نتحدث ان العليا هي المنفقة - كذا في الفقه قوله عن ظهر غنى ثم قال الحافظ رحمه الله ان افضل الصدقة
 ما وقع من خير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه او لمن تلزمه نفقته قال الخطابي لفظ الظهير في مثل هذا اشباعاً للكلام والمعنى افضل الصدقة
 ما خرج من الانسان من ماله بعد ان يستيقظ منه قلب الكفاية ولذلك قال بعد وابداً بمن تقول وقال البغوي المراد غنى يستظهر به على النواشب التي
 تنويه ونحو قوله موكب من السلامة والتكثير في قوله غنى للتعظيم هذا هو المعنى في معنى الحديث وقيل المراد خير الصدقة ما أغنت به عن غيره
 عن المسألة وقيل عن السببية والظهور ان اي خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق وقال النووي من ههنا ان المتصدق بجميع المال مستحب
 لمزكدين عليه ولا له عيال لا يصبرون ويكرهون من يصبر على الاضاعة والفقر فان لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه وقال القرطبي في المفهم موكب على
 على تأويل الخطابي بالآيات والا حاديث الواردة في فضل التوثرين على انفسهم ومنها حديث ابى ذر افضل الصدقة جمد من مقل والمختار ان
 معنى الحديث افضل الصدقة ما وقع بعد قيام بحق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته الى احد فيعنه الغنى في هذا
 الحديث حصول ما تنفع به الحاجة الضرورية كالاكل عند الجوع المشوش الذي لا يصبر عليه وسر العورة والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الأذى
 وما هذا سبيله فلا يجوز الاثارة بل يحرم وذلك انه اذا أثر غيره به أدى الى اهلاك نفسه او الاضرار بها او كشف عورته فمراعاة حقه اولى على كل
 حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الايثار وكانت صدقته هي افضل لاجل ما يتجمله من مفضض الفقر وشدة مشقته في هذا يندفع التعارض
 بين الأدلة ان شاء الله تعالى ام - وقال القاري المراد اما غنى مالي فضلاً عما أعطاه واما غنى قلبي مثلي على فضل موكاه ولهذا لما تصدق ابو بكر
 بجميع ماله قرءه صلى الله عليه وسلم ما عرفت من كمال حاله ام - واراد غيره من الصحابة ذلك فأمروهم بأمسك بعض ماله والله اعلم قوله وابدأ بغيره
 قال الحافظ ام اي بمن يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله اذا ما عداى قاموا يحتاجون اليه من قوت وكسوة وهو أمر بتقديم ما يجب
 على ما لا يجب قال ابن المنذر اختلفت في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد واطفاً كالنوااو
 بالغين انا وذكرا اذا لم يكن لهم مال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان الواجب ان ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر او تزوج الانثى ثم لا نفقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثم قال ان هذا المال خضرة حلوة فمن اخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن اخذه يا شراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذي
ياكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثلثا نصري على الجهمضتي وزهير بن حرب وعبد بن حميد قالوا انا
عمر بن يوسف قال ناعك مرة بن عمار قال ناشدك قال سمعت ابا امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن آدم انك انت بئذ
الفضل خير لك وان تمسكه شريك ولا تلامر على كفاف ابدلهم تعول واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثلثا بغير
ابن ابي شيبة قال لا يزيد بن الحباب قال خبرني مغوية بن صالح قال حدثني ربيعة بن يزيد بن لحيث عن عبد الله بن عامر الجصبي
قال سمعت مغوية يقول اياكم واحاديث الاحاديث كان في عهد عمر فان عمر كان يحث الناس في الله سمعت رسول الله صلى الله
على الالب الا ان كانوا زعمى فان كانت لهم اموال فلا وجوب على الالب - قوله خضرة حلوة الخ خضرة بفتح الخاء كسر الصاد اجمعين قال الحافظ ومناه
ان صورة الدنيا حسنة مرفقة والعرب تسمى كل شيء مشرقا فاصرا خضرة قال ابن ابي شيبة قوله المال خضرة حلوة ليس هو صفة المال وانما هو التشبيه
كأنه قال المال كالبقلة الخضراء الحلوة او التلخ في قوله خضرة وحلوة باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهرة الدنيا او على معنى فائدة المال اى ان الحياة
به او العيشة او ان المراد بالمال هنا الدنيا لانه من زينتها قال الله تعالى الكمال والبنون زينته الحيوة الدنيا وقد وقع في حديث ابن سعيد ايضا
المخرج في السنن الدنيا خضرة حلوة فيتوافق الحديثان ويحتمل ان يكون التلخ فيها للدلالة والحاصل انه صلى الله عليه وسلم شبهه بالبركة فيه
والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضر المستلذة فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة الى الالبس والحلو مرغوب فيه على انفراده
بالنسبة الى الحامض فالاعجاب بما اذا اجتمعا اشد قوله فمن اخذه بطيب نفس الخ وفي بعض الروايات بسخاوة نفس اى بغير شرة ولا حاجة اى
من اخذه بغير سؤال وهذا بالنسبة الى الاخذ ويحتمل ان يكون بالنسبة الى المعطى اى بسخاوة نفس المعطى اى انشراحه بما يعطيه قوله يا شراف نفس
المراد يا شراف النفس تطلعها اليه وتعرضها له وطعمها فيه قوله وكان كالذي ياكل الخ اى كان هذا السائل الاخذ الصدقة في هذه الصورة
لما يسلط عليه من عدم البركة وكثرة الشر والهمزة كذا آفة يزاد مقاما لا اكل وهو معتبر عنه بحرج البقر في معناه مرضا لا يستسقاء. وقيل ان
التشبيه بالجمجمة الراعية وفي هذا الحديث وما قبله وما بعد الحث على التعفف والقناعة والرضا بما تيسر في عفاف وان كان قليلا والاجال والكسب
وانه لا يغتر الانسان بكثرة ما يحصل له يا شراف ونحوه فانه لا يبارك له فيه وهو قريب من قول الله تعالى يحق الله الربوا ويرى الصدقات ه
وقال ابن ابي جرة في حديث حكيم فرائد منها انه قد يقع الزهد مع الاخذ فان سخاوة النفس هو زهدا تقول سخط بكذا اى جادت وسخط عنك لى
لم تلتفت اليه ومنها ان الاخذ مع سخاوة النفس يحصل اجر الزهد والبركة في الرزق فبتين ان الزهد يحصل خيرا في الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل
لما لا يعقله السامع من الامثلة لان الغالب من الناس لا يعرف البركة الا في الشيء الكثير فباتين بالمثل المذكور ان البركة هي خلق من خلق الله تعالى
وضرب لهم المثل بما يعهدون فالاكل انما ياكل لشبع فاذا اكل ولم يشبع كان عنه في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وانما هي لما
يتمتع به من المنافع فاذا اكثر عند الحرا بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم وفيه انه ينبغي للائمان لا يبيت للطالب ما في مسأله من المفسدة الا
بعد قضاء حاجته لتقع موعظته له الموقع ثلاثا لا يتخيل ان ذلك سبب لمنعه من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة والله اعلم
وفي الحديث ايضا ان سؤال الالب ليس بعار وان رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه وفي مسند الشيخ بن راهويه زيادة من ان النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى حكيم بن حزام دون ما اعطى اصحابه فقال حكيم يا رسول الله ما كنت اظن ان تقصر بي دون احد من الناس فزاده ثوابا فزاده حتى رضى فذكر نحو
الحديث قوله ان تبذل الفضل خير لك الخ هو بفتح هـ وان ومناه ان بذلت الفضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه وان
امسكته فهو شر لك لانه ان امسك عن الواجب استحق العقاب عليه وازامسك عن المندوب فقد نقص ثوابه وفوت مصلحة نفسه في آخرته وهذا كله
شر - قوله ولا تلامر على كفاف الخ بالفتح وهو من الرنق القوت وهو ما كفت عن الناس واغنى عنهم ومعنى قوله لا تلامر على كفاف ان قد لا حاجة لالوم
على صاحبك في حفظه وامساكه وهذا اذا لم يتوجه في الكفاف حتى شرعى كن كان له نصيب كوى ووجبت الزكاة بشرطها وهو محتاج الى ذلك النصيب
لكفائه وجب عليه اخراج الزكاة ويحصل كفايته من جهة مباحة كذا قال النووي رحمه الله قوله وابن عمر يقول الخ اى ابتدئ في اعطاك الزكاة على قدر
الكفاف بمن توفقه ويلزمك تفقذ والغرض ان الصيال والقربة احق من الجانب وقد سبق باب النسخ عن المسألة قوله عن عبد الله بن عامر
الجصبي الخ هو احد القراء السبعة وهو بضم الصاد وفتحها منسوب الى بنى بجصب قوله اياكم واحاديث الخ وفي بعض النسخ واحاديث ومراد
معاوية النهي عن الاحاديث بغير تثبت لما شاع في زمنه من الخرافات عن اهل الكتاب وما وجد في كتبهم من فحش بلدا فنهواهم
بالرجوع في الاحاديث الى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه لضبطه الامر دشا ته فيه وخوف الناس من سطوته ومنعه الناس من المسارعة الى الاحاديث

حللتنا فتية بن سعيد قال نا المعيرة
 وطلبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الأحاديث واشتهرت السنن قوله **يَفْقَهُهُ** الخ أي يفهمه وهو ساحة الهاء لا هنا جواب الشرط يقال
 فقهه بالضم إذا صار الفقه له سجية وفقه بالفهم إذا سبق غيره إلى الفهم وفقه بالكسر إذا فهم قال العيني **م** قوله يفقهه أي يجعله فقيرًا في الدين
 والفقه لغة الفهم وعرفنا العلم بالحكام الشرعية الشرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال ولا يناسب هنا إلا المعنى اللغوي ليتناول فهم كل علم
 من علوم الدين، أم فقد مرى للمارعي عن عمران قال قلت للحسن يومًا في شيء قاله يا أبا سعيد هكذا يقول الفقهاء قال ويحك هل رأيت فقيرًا قط أنها
 الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر بينه وبين الله وعلى عبادة ربه وفي رواية إنما الفقيه من انفق عينا قلبه فنظر إلى ربه كذا في المرتبة
 ويؤيده ما في رواية من يريد الله به خيرا يفقهه في الدين يلهمه رشد رواه أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود - **وكرر خيرا** على أن التأكيد للتعظيم لأن
 المقام يقتضيه أي خيرا عظيما، قال السدي على أنه يمكن حمل الخير على الإطلاق واعتبار تنزيل غير الفقه في الدين منزلة العلم بالنسبة إلى الفقه
 في الدين والحاصل أن الكلام مبني على المبالغة وإن لم يعط الفقه في الدين كأنه ما أريد به الخير - **م** - وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه
 آخر ضعيف زاد في آخره ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به والمعنى صحيح لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيها ولا طالبا لغيره فيصير أن يوصف بأنه
 ما أريد به الخير وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم قوله **ومن اعطيته عن مسئلة** وشره الخ
 قال النووي غرضه النهي عن السؤال واتفق العلماء عليه إذا لم تكن ضرورية واختلت اصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين أحدهما أنها حرام
 لظاهر الأحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاث شرط أن لا يذل نفسه ولا يلزم في السؤال ولا يؤدي السؤال فان فقد أحد هذه الشرط فهو حرام
 بالاتفاق والله أعلم قوله **لا تحفوا في المسئلة** الخ أي لا تبالغوا ولا تلجأوا من الحف في المسئلة إذا ألح فيها، واشتقاق الحف من الخاف لأن شتمه
 على وجه الطلب كاشتمال الخاف في الخطية وقيل معنى الخاف في المسئلة ما خرد من قوله لم الحف الرجل إذا مشى في الخف الجبل وهو أصله كأنه يستعمل
 الخشونة في الطلب قوله **فوالله لا يسألني أحدكم** أي بالاحكام قوله **فتخرج له** الخ قال في المرتبة بالتأنيث والتذكير منصوبا ومر فوعا والنسبة
 مجازية سببية في الإخراج - قوله **واناله كاره** الخ أي لذلك الشيء يعني لخطاؤه ولذلك الإخراج الدال عليه يخرج - قوله **فببارك له** الخ بالنصب مجازا
 قال الطيبي نصبه على معنى الجمعية أي لا يجتمع عطائي كاره ما مع البركة، **م** - وفي نسخة بالرفع فيقد وهو فيكون كقوله تعالى **وَلَا يُؤْذُنُ لَهُمْ فَيُحْثَلِ**
قَالَ الغزالي **م** من أخذ شيئا مع العلم بأن باع المعطى الحياء منه ومن الحاضرين ولو لا ذلك لما أعطاه فهو حرام إجماعا ويلزمه رده أو رد بدل له
 إليه أو إلى ورثته - قوله **فاطحنني من جرة** الخ الجوز ثم معروث وشجر الجوز كثير بأرض العرب من بلاد اليمن قوله **وانما أنا قاسم** الخ قال النووي معناه
 أن المعطى حقيقة هو الله تعالى ولست أنا معطيا وانما أنا خازن على ما عندي ثم أقسموا أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به فالأمر كلها بمشيئة الله
 تعالى وتقديره والإنسان مصرف مرئوب وقال التوريشي أعلم أن النبي عليه الصلوة والسلام أعلم اصحابه أنه لم يفضل وقسمة ما أوحى الله إليه
 أحدا من أمة بل سوى في البلاغ وعدل في القسمة وانما التفاوت في الفهم وهو واقع من طريق الخطاء ولقد كان لبعض الصحابة رضي الله عنهم يسمع
 الحديث فلا يفهم منه إلا الظاهر الجلي ويسمعه آخر منه أو من بعدهم فيستنبط منه مسائل كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال الشيخ
 قطب الدين في شرحه انما أنا قاسم يعني أنه لم يستأثر بشيء من مال الله وقال النبي عليه الصلوة والسلام مالي بما آفأ الله عليكم إلا الخمس وهو مودة
 عليكم وانما قال انما أنا قاسم تطييبا لنفوسهم لمغالاة في العطاء فالمال لله والعبادة لله وانما أنا قاسم يأذن الله ما له بين عبادة قلت بين الكلايين يكون
 لأن الكلام الأول يشعر بأن القسمة في تبليغ الوحي وبيان الشريعة وهذا الكلام صريح في قسمة المال وكل منهما وجه، كذا في عمدة القاري يؤيد المعنى

عليه السلام قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين
يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ولا يسأل الناس شيئا **حل** شأجي بن أيوب قتيبة
الثاني ما مر في الطريق الماضية من قوله ومن أعطيته من مسألة وشراءه ثم والله أعلم قوله ليس المسكين ثم والمسكين مفيد من السكون قاله
القرطبي قال فكأنه من قلة المال سكنت حر كانه ولذا قال تعالى **أَوْسِكُنَا ذِمَّةً** أي لا تصق بالتراب فهو بمنزلة الميت قوله يطوف على
الناس ثم أي يدور ويتردد على الأبواب قوله فترده اللقمة ثم أي ليس المسكين من يتردد على الأبواب ويأخذ لقمة فان من فعل هذا
ليس بمسكين لانه يقدر على تحصيل قوته والمراد ذكر من هذا فعلة اذ المرء ليس مضطرا - قوله لا يجد غنى يغنيه ثم أي لا يجد شيئا او مالا يغنيه
عن غيره وكيفيه قال الحافظ في دلالته لمن يقول ان الفقير اسوء حالا من المسكين وان المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء
له ويؤثره قوله تعالى **أَمَّا السَّقِينَةُ** فكانت يسألكين **يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ** فسماء مساكين مع ان لهم سفينة يعملون فيها وهذا قول الشافعي
وجهم واهل الحديث والفقه وعكس آخرون فقالوا المسكين اسوأ حالا من الفقير وقال آخرون هما سواء وهذا قول ابن القاسم صاحب مالك
وقيل للفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال في ظاهره ايضا ان المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الحاجة في السؤال لكن
قال ابن بطال معناه المسكين الكامل وليس المراد نفى اصل المسكنة عن الطواف بل هي كقوله أتدرون من المفلس الحديث وقوله تعالى **لَيْسَ الْبِرُّ**
بِالْأَلَةِ وكذا قرأه القرطبي وغير واحد الله أعلم - وقال أصحابنا الحنفية رحمهم الله الفقير من له دون نصاب هكذا هو في النقاية لصدر الشريعة
وتبعه صاحب الدرر وقال صاحب الهداية الفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وهذا مروي عن ابي حنيفة وقد قيل على العكس وكل وجه
والاول أصح وهو المذهب كما في الكافي وقال ابن الهيثم الفقير من له مال دون نصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمسكين من لا شيء
له فيحتاج للمسئلة لقوته او ما يوارى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول فانه لا يحل لمن يملك قوت يومه بعد ستره بدنه وعند بعضهم لا يحل
لمن كان كسوبا او يملك خمسين درهما ويجوز صرف الزكوة لمن لا تحل له المسئلة بعد كونه فقيرا ولا يخرج من الفقر ملك نصاب كثيرة غير نامة اذا
كانت مستغرقة في الحاجة ولذا قلنا يجوز للعالم وان كانت له كتب تساوي نصابا كثيرة على تفصيل ما ذكرنا فيما اذا كان محتاجا اليها للتدريس او
الحفظ او التصحيح لو كانت تلك على وليس له نصاب تام لا يحل دفع الزكوة له لانها غير مستغرقة في حاجته فلم تكن ككتاب البذلة وعلى هذا جميع
آلات المحترفين اذا ملكها صاحب تلك الحرفة والحاصل ان النصاب ثلاثة نصاب يوجب الزكاة على ماله وهو النافي خلة او اعدا وهو سائر
من الدين ونصاب لا يوجبها وهو ليس احدهما فان كان مستغرقا في الحاجة ماله حل له اخذها والاحرم عليه ككتاب تساوي نصابا لا يحتاج
الى ملكها او اثبات لا يحتاج الى استعماله كله في بيته وعبد من لا يحتاج الى خدمته وركوبه ودرا لا يحتاج الى سكنها فان كان محتاجا الى ما ذكرنا
حاجة اصلية فهو فقير يحل دفع الزكوة له وتحرر عليه المسئلة ونصاب يجر المسئلة وهو ملك قوت يومه او لا يملك لكنه يقدر على الكسب او يملك
خمسين درهما على الخلاف في ذلك ام - ولا خلاف في انهما صفتان لان العطف في الآية يقتضي المغايرة بينهما وانما اختلفوا في انهما صنفان او صنف
واحد في غير الزكوة كالوصية والوقف والنذر فقال ابو حنيفة بالاول وهو الصحيح وقال ابو يوسف والثاني فلما وصى بثلاث ماله لفلان وللفقراء
المساكين فعلى قول ابي حنيفة لفلان ثلث الثلث ولكل من الفريقين ثلثه وعلى قول ابي يوسف لفلان نصف الثلث وللغيرتين النصف الآخر
وكذا الوقف والنذر ذكر في فخر الاسلام ان الصحيح قول ابي حنيفة ثم قال القاري في المرواة واما ما ذكره بعض الشافعية من انه عليه الصلوة والسلام
تعوذ من الفقر في حديث الصحيحين وسأل المسكنة في حديث الترمذي فمد فرج لان حديث الترمذي قيل ضعيف بل قال البيهقي روى انه عليه
الصلوة والسلام تعوذ من المسكنة ايضا ثم حمل ذلك على انه استعاذ من فتنة الفقر والمسكنة الذين يرجع معناها الى غاية القلة المؤدية الى ما ورد
كما قال الفقهاء ان يكون كفرا او اراد به فقر القلب والحاصل انه استعاذ من فتنة الفقر دون حال الفقر كما انه استعاذ في الصحيحين من فتنة الغنى
لامن حال الغنى وقد تحمل المسكنة التي سألها على التواضع اللازمة لاهلها بان لا يحشر في زمرة الاغنياء المتكبرين ام - قال الترمذي واما الآية
أي **أَمَّا السَّقِينَةُ** فكانت يسألكين فلادلالة فيها على ان المسكين احسن حالا من الفقير فانها لو تكن لهم وانما كانوا فيها اجراء وكانت عارية لهم
ويدل على ذلك قراءة من قرأ المساكين بالتشديد او قيل لهم مساكين ترخما على حالهم كما يقال لمن ابتلى ببيلة مسكين وهذا فاش في لغة عربيين
او لا فهم كانوا مقهورين بفقر الملك وقد يقال للذليل المقهور مسكين كما قال تعالى **صَبْرٌ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ** والمسكنة نقله صاحب المصباح قوله
ولا يفطن له ثم بصيغة مجهول أي لا يعلم باحتياجه قوله فيتصدق عليه ثم بالرفع والنصب مجعولا قوله ولا يسأل الناس شيئا ثم بل بجفى
حال نفسه وفيه ان المسكنة انما تجتمع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة وفيه استحباب الجفاء في كل الاحوال وحسن الارشاد بوضع الصدقة

انواع العلم في صفات المساكين والفقير والاختلاف في المسئلة
فان قيل ان العلم الذي لا يحل معه أخذ الزكاة وتحرم المسئلة

ابن سعيد قال ابن ايوب نا اسمعيل وهو ابن جعفر قال اخبرني شريك عن عطاء بن يسار مولى ميمونة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بالذي ترده التمرة والتمران ولا اللقمة واللقمتان ان المسكين المتعفف اقربوا واشبهوا لايسألون الناس الخافا وحديثه ابو بكر بن اسحاق قال الانا ابن ابي مريم قال الانا محمد بن جعفر قال اخبرني شريك قال اخبرني عطاء بن يسار وعبد الرحمن بن ابي عمرة انهما سمعا ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث اسمعيل وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال ناعبد الا على ابن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن مسعود اخي الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال المسئلة بأحدكم حتى يلتقي الله وليس في وجهه مزرعة نحو وحديثه عن ابن عباس قال حدثني اسمعيل بن ابراهيم قال نا معمر عن اخي الزهري بهذا الاسناد مثله ولم يذكر مزرعة وحديثه ابو الطاهر قال نا عبد الله بن وهب قال اخبرني الليث عن عبيد الله بن ابي جعفر عن حمزة بن عبد الله بن عمر امة سمع اباة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيمة ليس في وجهه مزرعة نحو وحديثه عن ابن عباس قال نا ابن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن ابي زرعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل الناس لم يهرم تكثرا فاشيا سأل حجرا فليستقل اوليستقل وحديثه عن ابي حنيفة قال نا ابو الاحوص عن بيان ابي بشر عن قيس بن ابي حازم عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كان يغدو واحدكم فيحط على ظهره فيصدق به ويستغنى به من الناس خيرا من ان يسأل رجلا اعطاه او منعه ذلك فان اليد العليا افضل من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وحديثه عن محمد بن حاتم قال حدثني يحيى بن سعيد عن اسمعيل قال حدثني قيس بن ابي حازم قال نا ابا هريرة فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم والله لان يغدو واحدكم فيحط على ظهره فيبيعه ثم ذكر بمثل حديث بيان وحديثه ابو الطاهر ويونس بن عبد الله بن ابي حازم قال نا ابن وهب قال اخبرني عمر بن الخطاب عن ابن شهاب عن ابي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان يغتزو واحدكم

وان يمتري ومنعها فمن صفته التعفف دون الحاجة قوله لا يسألون الناس الخافا لا تفكر معناه قريبا - وروى احمد وابوداود والنسائي ومحمد بن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه مرفوعا من سأل وله قيمة أو قيمة فقد ألحق في رواية ابن خزيمة فهو ملحوظ والواقية اربعون رها ولا احمد من حديث عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد رفعه من سأل وله أو قيمة او عدلها فقد سأل الخافا ولا احمد والنسائي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه من سأل وله اربعون درهما فهو ملحوظ قوله مزرعة الحوائج يضم الميم مع سكوت الزاي بعد هاءين محملة او قطعة يسيرة من اللحم قال الطبري م اي يأتي يوم القيامة ولا جاء له ولا قدم من قوله لفلان وجه في الناس اي قد ومزلة او يأتي فيه وليس على وجهه حراما اما عقوبة له واما اعلا ما بعله، ام وذلك بان يكون علامة له يعرفه الناس بتلك العلامة انه كان يسأل الناس في الدنيا فيكون تفضيلا له في الدنيا لما له واذ لا له كما اذك نفسه في الدنيا وازا ق ماء وجهه بالسؤال ومن دعاء الامام احمد الملهم كما صلت وحي عن سجود غيرك فغن وحي عن مسئلة غيرك، قال الخافظم ولا اول صفت الحديث عن ظاهره قد يوثق ما اخرج الطبراني واليزار من حديث مسعود بن عمرو مرفوعا لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه وقال ابن ابي جرة معناه انه ليس في وجهه من الحسن شيء لان حسن الوجه هو بما فيه من اللحم قال المصنف الى جملة على ظاهره والى ان السر فيه ان الشمس تدنو يوم القيامة فاذا جاء لالحمر بوجه كانت اذية الشمس له اكثر من غيره قال والمراد به من سأل تكثرا وهو غنى لا تحل له الصدقة واما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه ما انتهى، قوله تكثرا اي يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج اليه - قوله فانما يسأل جريرا اي قطعة من نار جهنم يعني ما أخذ سبب للعقاب بالنار وجعله جريرا للبهالة فهذا كقولهم ان الذين ياكلون أموال اليتيم ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا اي ما يوجب نارا في العقاب وعادا في الدنيا ويجوز ان يكون جريرا حقيقة يعذب به كما ثبت لما نهي الزكاة قوله فليستقل اوليستقل اي يطلب قليلا او كثيرا ولا ينظر في عاقبة امره، قال السدي الامم للتوبيخ والتهمة مثله في قوله تعالى ومن شكك فليكثر ام - قوله فيحط على ظهره اي يبيع الحطب ويتصدق ببعض ثمنه ويستغنى به عن السؤال قوله خير له من ان يسأل في الحظ على التعفف عن المسئلة والتزود عنها ولو امتتن المراتب في طلب الرزق واركتب المشقة في ذلك ولو لا قبح المسئلة في نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدرج على السائل من ذم السؤال ومن ذل المرء اذا لم يعط ولم يدر على المستول من الضيق في ماله ان اعطى كل سائل واما قوله خيرا فليست يجزأ فعل التفضيل اذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب، ويجوز ان يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطيه خيرا وهو في الحقيقة شر - والله اعلم، وقال السدي قوله خير من ان يسأل رجلا اي

بجواز الأخذ بغير سؤال ولا نقالة

من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يُصَيَّبَ قواماً من عيش أو قال سداً من عيش فما سواه من المسألة يا قبيصة سحتاً يا كلها صاحبها سحتاً وحل ثنا هرون بن معروف قال ناعبد الله بن وهب حم وحديث حمولة بن يحيى قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعْطِي العطاء فأقول أَعْطَاهُ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي حَتَّى اعْطَانِي مَرَّةً مَا لَا أَفْقَلْتُ أَعْطَاهُ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خذْ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ **وحدثني** أبو الطاهر قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول له عمر أعطيه يا رسول الله أفقر إليه مني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذْ فتممَّله أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يترد شيئاً **وحدثني** أبو الطاهر

بين قومه قوله من ذوى الحجى الخ بكسر الحاء وفتح الجيم أى العقل الكامل، قال النووى فيه تنبيه على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا يقبل من منفل قوله لقد أصابت فلانا فاقة الخ أى يقوم ثلاثة على رؤس الأشهاد فالتين هذا القول والمراد بالمبالغة في ثبوت الفاقة، قال السدي وهذا كناية عن كون تلك الفاقة محققة لا محيلة حتى لو استشهد عقلاء قومه بتلك الفاقة لشهدوا بها والله تعالى أعلم والفرق بين هذا القسم والقسم السابق أن الفاقة في القسم الأول ظاهرة بين غالب الناس وفي هذا القسم خفية عنهم، وقال ابن الملك وهذا على سبيل الاستحباب ولا يجب أن يكون أدل على براءة السائل عن التهمة في ادعائه وأدعى للناس إلى سرعة اجابته وخص بكونه من قومه لا غيرهم العالمون بحاله وهذا من باب التبيين والتعريف إذ لا يدخل بعد الثلاث من الرجال في شيء من الشهادات عند أحد من الأئمة قيل إن الأعداء لا يثبت عند البعض إلا بثلاث لا شاهدة على النفي فثلثت على خلاف ما اعتيد في الإثبات للحاجة وقال السيد جمال الدين نقلاً عن التحريم أخذ بظاهر الحديث بعض أصحابنا وقال الجمهور يقبل من عدلين وحملوا الحديث على الاستحباب وهذا محمول على من عرف له مال فلا يقبل قوله في تلفه والأعداء لا يثبتونه، وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال - كذا في المرقاة - قوله ما سواه الخ أى هذه الأقسام الثلاثة من المسألة قوله سحتاً الخ قال النووى هكذا هو في جميع النسخ سحتاً ورواية غير مسلم سحت وهذا واضح ورواية مسلم صحيحة وفيه ضمنا رأى اعتقده سحتاً أو يؤكل سحتاً، أم - والصحت بضمينين ويسكون الثاني وهو الأكثر هو الحرمان الذى لا يعمل كسبه لأنه يبعث البركة أى يذهبها - واختلف فيمن تحل له الزكوة والمسألة قال الترمذى في حديث ابن مسعود (قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب) والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالنورى وابن المبارك واحد واستحق قال وسمع قومى ذلك فقالوا إذا كان عند خمسون درهماً أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكوة وهو قول الشيخ وغيره من أهل العلم انتهى وقال الشافعى قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه إلا لف مع ضعفه ونفسه وكثرة عياله وفي المسألة هذا آخرى لا تطيل بذكرها وقد تقدم من تفصيل ما عند أصحابنا في الباب السابق تحت قوله لا يجد غنى يغنيه فليراجع - **باب جواز الأخذ** بغير سؤال ولا تطلع، قوله أفقر إليه مني الخ أى أخرج قوله وأنت غير مشرب الخ أى غير مستطعم إليه وحريص عليه قال أبو داود سألت أحمد عن أشراف النفس فقال بالقلب قال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبحث إلى فلان بكذا وقال لا شرب يضيق عليه أن يردّه إذا كان كذلك - قوله وما لا فلا تتبعه نفسك الخ من الاستلزام بالتخفيف أى وما لا يكون كذلك بأن لا يجيئك هناك إلا بمطعم إليه استشرى عليه فلا تجعل نفسك تابعة له ولا توصل المشقة إليها في طلبه حتى أن الإمام أحمد بن حنبل اشترى شيئاً من السوق فجعله بنان المحال فلما دخل البيت وكان الخبز منشوراً ليبرد أمره أن يعطى قرصاً لبنان فخرض عليه فامتنع ولم يأخذ فلما خرج أمره أن يلحقه ويعطيه فأخذ فتعجب الولد من امتناعه أو لا وأخذ ثانياً فسأل الأمام فقال نعم لتدخل ورأى العيش وقع منه أشراف على مقتضى الطبع البشري فامتنع لك ولما خرج وجاءه الخبز من غير أشراف في تلك الحالة أخذ قوله فتممَّله أو تصدق به الخ أى أدخله في مالك أن كنت محتاجاً أو تصدق به أى على أفقر منك أن كان فاضلاً عنك عما لا بد لك منه، قال ابن بطال أشار صلى الله عليه وسلم على عمر بكراً أفضل لأنه وإن كان مأجوراً بإيثاره لعطائه عن نفسه من هو أفقر إليه منه فإن أخذ للعطاء ومباشرة الصدقة بنفسه أعظم لأجره وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمول لما في النفوس من الشغ على المال - قوله ولا يرد شيئاً أعطيه الخ قال الحافظ وهذا يعرّفه ظاهره في أنه كان لا يرد ما فيه شبهة وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختارين إلى عبيد الشافعى وهو أخو صفية زوج ابن عمر بنت ابى عبيد وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها مدة في غير طاعة خليفة

باب كراهة الحرص على الدنيا

إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل فكل وتصديق وحديثي هرون بن سعيد لا يلي قال ثابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن ابن السعدى أنه قال استعملني عمر بن الخطاب على الصدقة بمثل حديث الليث بن سعد ثنا زهير بن حرب قال تأسفين بن عينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال قلب الشيخ شاب على حُب اشتين حُب العيش والمال وحديثي أبو الطاهر حولة قال أنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلب الشيخ شاب على حُب اثنتين طول الحياة وحُب المال وحديثي بن يحيى وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد كلهم عن أبي عوانة قال يحيى أنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يهرم ابن آدم ويشت منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وحديثي أبو غسان المسمعي وحديثي بن المثنى قال أنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن أنس أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال قلب الشيخ شاب على حُب اثنتين طول الحياة وحُب المال وحديثي بن يحيى وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد قال يحيى أنا وقال الآخرون أنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واديان من مال لا يستغنى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف

وكذا لابن السعدى فقد طابق فعله فعل عمره سواء، قوله فكل وتصديق أي خذ ولا ترده - قال الطبري اختلفوا فيه بعد إجماعهم على أنه أمر نذير فقبل هرون بن كل من أعطى عطية إلى قبولها كما ثاب من كان وهذا هو الأصل يعني بشرط عدم السؤال واشراف النفس وتبيل هو مخصوص بالسلطان ويؤيده حديث سمرق في السنان ألا أن يسأل في السلطان وكان بعضهم يقول يحرم قبول العطية من السلطان وبعضهم يقول يكره وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر والكرهية محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف وأما علموا التحقيق في المسئلة أن من علم كون ماله حلالاً فلا تزور عطيته ومن علم كون ماله حراماً فحرم عطيته ومن شك فيه فالاحتياط تركه وهو الورع ومن لم يأخذه بالأصل - كذا في الفهم - وقال النووي والصحيح أنه إن غلب الحرام حرمت وكذا إن كان مع عدم الاستحقاق وإن لم يغلب الحرام وكان الأخذ مستحقاً فيباح وقيل يندب في عطية السلطان دون غيره والله أعلم - قال ابن المنذر وأجتمعت من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسَّخَةِ وَقَدْ هَمَّ الشَّارِعُ دَرَعَهُ عِنْدَ يَهُودٍ مَعَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ مَعَ الْعُلُوبَانِ أَكْثَرُ أَمْوَالِهِمْ مِنْ ثَمَنِ الْخَمْرِ الْخَزِيرِ وَالْمَعَامَلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وفي حديث الباب أن للامم أن يُعْطِيَ بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه وإن رُدَّ عطية الامم ليس من الأدب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى مَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ آيَةً، قال ابن المير والوجه في تحليل الفضلية (أي أفضلية أخذ العمالة) أن الأخذ أعون في العمل والكرم للنصيحة من التارك لأنهم لو أخذوا كان عند نفسه متطوعاً بالعمل فقد لا يجد جده من أخذ ركوناً إلى أنه غير ملتزم بخلاف الذي يأخذ فانه يكون مستشعراً بان العمل واجب عليه فيجد جده فيها وذهب بعض الصوفية إلى أن المال إذا جاء بغير سؤال فله قبضه فان الراقله يعاقب بحرمات العطاء وقال القرطبي في المنهجه في دفع التطلح إلى ما في أيدي الأغنياء والمنتشرون إلى فضوله وأخذ منهم وهو حالة مذمومة تدل على شدة الرغبة في الدنيا والركون إلى التوسع فيها فهي الشارع عن الأخذ بهذه الصورة المذمومة تمناً للنفس ومخالفة لها في هواها - انتهى باب كراهة الحرص على الدنيا قوله قلب الشيخ شاب أي وأخرج البيهقي من وجه آخر عن أبي هريرة بزيادة في أدله قال أن ابن آدم يضعف جسمه ويخلج له وقلبه شاب، قال النووي هذا مجاز واستعارة ومعناه أن قلب الشيخ كامل الحب للمال متحكم في ذلك كحكم قوة الشاب في شابه هذا صوابه وقيل في تفسيره غير هذا ما لا يرتضى وكأنه أشار إلى قول عياض هذا الحديث فيه من المطابقة وبدل الكلام الغاية وذلك أن الشيخ من شأنه أن يكون آماله وحرصه على الدنيا قد بليت على بلاد جسمه إذا انقضى عمره ولم يبق له إلا انتظار الموت فلما كان الأمر بضده ذم قال والتعبير بالشاب إشارة إلى كثرة الحرص وتبيل الأمل الذي هو في الشباب أكثر ويحرم اليقظة لكثرة الرجاء عادة عندهم في طول أعمارهم ورواد استمتاعهم لذتهم في الدنيا قال القرطبي في هذا الحديث كراهة الحرص على طول العمر كثرة المال وإن ذلك ليس محمود وقال غيره الحكمة في التخصيص بحديثين الأمرين أن أحب الأشياء إلى ابن آدم نفسه فمراعى بقاها فأحب لذلك طول العمر وأحب للمال لأنه من أعظم الأسباب دوام الصحة التي ينشأ عنها غالباً طول العمر فكما أحسن بقرب نقاد ذلك اشتد حبه له ورغبته في دوامه قوله يهرم ابن آدم أي يهرم المرء أي يثيب - قوله ويشت منه أي يثيب منه الخ بكسر الشين المعجمة وتشديد الموحدة أي يثيب ويغنى من أخلاقه وخصاله اثنتان قوله الحرص على المال أي على جمعه ومنعه قوله والحرص على العمر أي بتطويل أماله وتسويق عمله وتبجيل أجله قوله لا يستغنى وادياً ثالثاً أي بالدين المعجمة وهو انقل بمفعول الطلب قوله ولا يملأ جوف ابن آدم الخ وفي بعض الروايات الآية ولن يملأ جوف

ابن آدم التراب ويتوب الله على من تاب **وحدثنا** ابن المشي بن بشر قال قال ابن المشي نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فلا أدري أشئ أنزل أم شئ كان يقوله بمثل حديث أبي عوانة **وحدثني** حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال نا خير بن يونس عن ابن شهاب عن ابن عباس عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لو كان لابن آدم واد من ذهب أحب أن له وادياً آخر ولن يملأه إلا التراب والله يتوب على من تاب **وحدثني** زهير بن حرب وهرون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو أن لابن آدم واد من ذهب أحب أن يكون اليه مثله ولا يملأ نفسه إلا التراب والله يتوب على من تاب قال ابن عباس فلا أدري أمن القرآن هو أم لا وفي رواية زهير قال فلا أدري أمن القرآن لم ينكر ابن عباس **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر عن داود عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاث مائة رجل قد قرأوا القرآن فقال أنت خير أهل البصرة وقراءهم فاتلوا ولا يطولن عليكم الأمد فتشروا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم وإننا كنا نقرأ سورة كنا نسيئها غير أني قد حفظت منها لو كان لابن آدم واديان من مال لا يتغنى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب كنا نقرأ سورة كنا نسيئها بأحدى المستحبات فأنسيئها غير أني قد حفظت منها يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فكتب شهادة في أعناقكم فتسولون عنها يوم القيمة **وحدثنا** زهير بن حرب نا ابن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

وفي أخرى ولا يملأ نفسه ابن آدم قال الكرمانى ليس المراد الحقيقة في عضول عينيه بقرينة عدمه إلا خصار في التراب إذ غيره يملأه أيضاً بل هو كناية عن الموت لأنه مستلزم للامتلاء فكأنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت فالعرض من العبارات كلها واحد وهي من التفات في العبارة وثبت هذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث وأما إذا اتحدت فهو من تصحيف الرواة، كذا في الفقه **قولنا** إلا التراب أي تراب القبر ففيه تنبيه نبه على أن الجمل المورث المحرص مركز في جملة الإنسان كما أخبر الله تعالى سبحانه عنه في القرآن حيث قال بلغ من هذا الحديث والمقال قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا أمسكتكم بحسيه أو نفاق وكان الإنسان نتورا قال المحافظ ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره أن المراد لا ينقص طمعه حتى يموت فإذا مات كان من شأنه أن يدين فاذا دفن صب عليه التراب فلا جوفه وفاه وعينه ولم يبق منه موضع يحتج إلى تراب غيره أما النسبة إلى الفرفلونه الطريق إلى الوصول للجوف **قولنا** ويتوب الله على من تاب أي أن الله يقبل التوبة من المحرص كما يقبلها من غيره قيل فيه إشارة إلى ذكر الاستكثار من جمع المال وتمنى ذلك والمحرص عليه للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تاب فيحتمل أن يكون تاب بالمعنى اللغوي وهو مطلق الرجوع أي رجوع عن ذلك الفعل باليقين وقال الطبري يمكن أن يكون معناه أن الأدي مجبول على حب المال وأنه لا يشبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووفقه لازالة هذه الجبلة عن نفسه وقيل متأخر موضع ويتوب موضعه اشعاراً بأن هذه الجبلة مذمومة جارية مجرى الذنب وإن أزالها ممكنة بتوفيق الله تعالى وتسديده وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ومن يؤق شع نفسه فأولئك هم المفلحون ففي إضافة الشئ إلى النفس لالة على أنه غريزة فيها وفي قوله ومن يؤق شع نفسه فأولئك هم المفلحون على ذلك قال وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب فإن فيه إشارة إلى أن الأدي خلق من التراب ومن طمعه القبض واليأس وإن أزالته ممكنة بأن يعط الله عليه ما يصلحه حتى يتم التحلل الزكية والحصل المرضية قال تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي حبس لا يحز في أحد لا يكذب فوقع قوله ويتوب الله موقوع الاستدراك أي أن ذلك العصر الصب يمكن أن يكون شيئاً على من يستر الله تعالى عليه **قولنا** أم شئ كان يقوله بمثل حديث أبي عوانة أي المتقدم في حديث مير ابن آدم ويشب منه اثنان فهو الذي شك فيه ابن عباس فهما وياق العذر عن كونه ليس على أسلوب القرآن، قاله الأبي **قولنا** سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه فإنه أحد المكثرين وسمع ذلك فتملأه كان أكثره عز كبار الصحابة **قولنا** فلا أدري أمن القرآن هذا الذي شك فيه ابن عباس من غير الذي شك فيه أنشأه الأبي وفي أحاديث الباب ذكر المحرص الشره ومن ثرا ثرا أكثر السلف التقليل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف **قولنا** فأنسيئها غير أني قد حفظت منها أي قال القرطبي يحتمل أنها إحدى السور المتلوة الآن أنسيئها ولقب منها في حفظه الآية المنسوخة وقال عياض النسخ في القرآن على ثلاثة أقسام ما نسيئ حكمه وبقي لفظه وهو أكثر المنسوخ وما نسيئ لفظه وحكمه كالثلاث رضعات يحرم من

فضل التنازع والحديث عليها

قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخوف ما اخاف عليكم ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا قالوا وما زهرة الدنيا يا رسول الله قال بركات الارض قالوا يا رسول الله وهل ياتي الخير بالشتر قال لا ياتي الخير الا بالخير لا ياتي الخير الا بالخير لا ياتي الخير الا بالخير ان كل ما انبت الربيع يقتل او يئلم الا آكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتدت خاضرها استقبلت الشمس ثم اجترت وبالت وتلطت ثم عادت تأكلت ان هذا المال خضر خلوقة فمن اخذه بحقه ووضع في حقه فعم المعونة هو ومن اخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع **وحل ثني** علي بن حجر قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن هشام صاحب الدستواقي عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وجلسنا حوله فقال ان متنا اخاف عليكم بعدى ما يفتر عليكم من زهرة الدنيا وزينتها فقال رجل اوياتي الخير بالشتر يا رسول الله قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكلمك قال ورأينا انه ينزل عليه فافان يسمع عنه الرخصاء وقال ائي هذا السائل وكأنه حملة فقال انه لا ياتي الخير بالشتر وان متنا يئمت الربيع يقتل او يئلم الا آكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتلأت خاضرها استقبلت عين الشمس فتلطت وبالت ثم رعت وان هذا المال خضر خلو ونعم صاحب المسلم هو لمن اعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذ بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ويكون عليه شهيد يوم القيمة

وجوه من التشبيهات بدعية اولها تشبيه المال ونموه بالنبات وظهور ثائتها تشبيه المنهك في الاكتساب باللبها ثم المنهكة في الاعتناء وثالثها تشبيه الاستكثار منه والادخار له بالشتر في الاكل والامتناع منه ولا يبعث تشبيه الخراج من المال مع عظمتها في النفوس حتى ادى الى المبالغة في الجمل به بما تفرحه البريمة من السلم ففيه اشارة بدعية الى استقلا رة شرعا وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة اذا استراح وحط جانبها مستقبله عين الشمس فانها من احسن حالها سكونا وسكينة وفيه اشارة الى ادراكها لمصالحها وسادسها تشبيه موت الجاهل المانع بموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها وسابعها تشبيه المال بالصدح الذي لا يؤمن ان ينقلب عدو فان المال من شأنه ان يحزن ويشد وثاقه محباله وذلك يقتضيه من مقتضيه فيكون سببا لعقاب مقتنيه وثامنها تشبيه اخذه بغير حق بالذي يأكل ولا يشبع - وقال الغزالي م مثل المال مثل الحية التي فيها ترياق نافع وسر نافع فان اصابها العارفة الذي يحترق عن شرها ويعرف استخراج ترياقها كان نفعه وان اصابها الغبي فقد القى البلاء المهلك وتوضيحه ما قال الخواجه عبد الله النقشبندى رحمه الله از الدنيا كالحيمة فكل من يعرف رقيتها يجوز له اخذها والا فلا فليل وما رقيتها فقال ان يعرف من اين يأخذها وفي اين يصرفها قوله ان هذا المال خضر حلوة لم تعد مشرحة قبل ابواب قوله فنعم المعونة هو الاي ما يعان به على الطاعة ويدفع به ضررات المونة اذا المراد بالمعونة الوصف مبالغة اي فنعم المعين على الدين - وضيف هو راجع الى المال قال الحافظ وفيه اشارة الى عكسه وهو يشد الرقيق هو من على فيه بغير الحق وقوله كالذي يأكل ولا يشبع ذكر في مقابلة فنعم المعونة هو قوله عيم عنه الرخصاء الخ بضم الراء ونعم المجهلة ثم المعجزة والمذ هو العرق وقيل الكثير وقيل عرق الحمى واصل الرخص بفتح ثم سكون الغسل ولهذا فسر الخطابي انه عرق يرحض الجبل لكثرة قوله ان هذا السائل الخ قال النووي هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها اين وفي بعضها اي وكله صحيح فمن قال اي او اين فهم اجمعون ومن قال ان فمعناه والله اعلم ان هذا هو السائل الممدوح الخاذق الفطن ولهذا قال وكأنه حملة ومن قال اي فمعناه اتيكم فخذوا الكاف والميم والله اعلم قوله وكأنه حملة والحاصل انه لا مؤنة الا حيث راوا سكوت النبي صلى الله عليه وسلم فظنوا انه اغضبته ثم حمدوه آخر المار او امسئلته سببا لاستغفاره ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم واما قوله وكأنه حملة فاعذوه من قرينة الحال - قوله وان متنا يئمت الربيع الخ قال الحافظ ومن متنا نية للتكثير وليست من التبعيض لتوافق رواية كلتا انبت وهذا الكلام كله وقع كالمثل للدنيا وقد وقع التصريح بذلك في مرسل سعيد المقبري قوله ونعم صاحب المسلم هو الخ اي نعم رفيقه هو قوله لمن اعطى منه المسكين الخ فيه فضيلة المال لمن اخذه بحقه وصرفه في وجوه الخير وفيه حجة لمن يرجح الغني على الفقير والله اعلم - قوله او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذ بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ويكون عليه شهيد يوم القيمة الخ اي حجة عليه يوم يشهد على حرصه واسرافه وانه انفق فيما لا يرضاه الله تعالى ولم يؤد حقه من مال الله لعباده الله قال الحافظ يحتمل ان يشهد عليه حقيقة

حل ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم حتى اذا نفذ ما عنده قال ما يكن عندي من خير فلن اذخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنيه الله ومن يصبر يصبره الله وما اعطى احد من عطاء خير ووسع من الصبر **وحل ثنا** عبد بن حميد قال قالنا عبد الرزاق قال انا معمر بن الزهري بهذا الاسناد نحوه **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن ابي ايوب قال حدثني شرحبيل وهو ابن شريك عن ابي عبد الرحمن الجلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد افلم من اسلم وزريق كفاقا وقنعه الله بما آتاه **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر بن الناقض الوسيدي لا يخرجه قالوا نا وكيع قال نا الاعمش **وحل ثنا** زهير بن حرب قال نا عبد بن فضال عن ابيه كلاهما عن عمارة بن القعقل عن ابي ذرعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم

بان ينطقه الله تعالى ويجوز ان يكون مجازا والمراد شهادة الملك المؤكل به **باب فضل التعفف والصبر والقناعة والحث على كل ذلك** قوله فقد ما عنده الخ بكسر الفاء اي فرغ قوله ما يكن عندي من خير الخ اي مال وما شرطية وفي بعض الروايات ما يكون فما حينئذ موصولة متضمنة معنى الشرط قوله فلن اذخره عنكم الخ اي اجمعه ذخيرة لغيركم معرضا عنكم وداله همة وقيل مجمة وفيه ما كان عليه من السخا الفاذ امر الله قوله ومن يستعفف الخ قال القرطبي اي يتنوع عن السؤال قوله يعفه الله الخ بتشديد الفاء المفتوحة اي آتاه بما يجزيه على استغفائه بصيا وجهه ودفع فقره وقال ابن التين معناه اما ان يرزقه من المال ما يستغني به عن السؤال واما ان يرزقه القناعة والله اعلم - قوله ومن يستغن الخ اي بالله عن سواه قوله يغنيه الله الخ اي فانه يعطيه ما يستغني به عن السؤال ويخلق فؤاده الغنى فان الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره قوله ومن يصبر وفي بعض الروايات ومن يتصبر اي يعالج نفسه على ترك السؤال ويصبر الى ان يحصل له الرزق قوله يصبره الله الخ اي فانه يقويه ويمكنه من نفسه حتى تنفذ دلة وتذعن لثقل الشدة فعند ذلك يكون الله معه فيظفر بمطلوبه قوله خير واسمع من الصبر الخ قال النووي كل من سأل مسلما خيرا بالرفع وهو صحيح والتقدير هو خير كما في رواية البخاري يعني من طريق مالك وفي الحديث الحث على الاستغناء عن الناس التعفف عن سؤالهم بالصبر المؤكل على الله وانتظار ما يرزقه الله وان الصبر افضل ما يعطاه المرأ لكون الجزاء عليه غير مقدرا ولا محروجا وقال ابن الجوزي لما كان التعفف يقتضي ستر الحال عن الخلق واظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاملا لله في الباطن فيقع له الرزق على قدر الصدق في ذلك وانما جعل الصبر خيرا ليعطاء لانه حبس النفس عن فعل ما تحبه والزامها بفعل ما تكره في العاجل مما يوفعه او تركه لتأذي به في الآجل وقال الطبري معنى قوله من يستعفف يعفه الله اي ان عفا عن السؤال ولولم يظهر الاستغناء عن الناس لكنه ان اعطى شيئا لم يتركه يملأ الله قلبه غنى بحيث لا يحتاج الى سؤال ومن زاد على ذلك فاظهر الاستغناء فتصبر ولو اعطى لم يقبل فذلك ارفع درجة فالصبر جامع لمكارم الاخلاق - قوله عن ابي عبد الرحمن الجلي هو منسوب الى بنى الجلي والمشهور في استعمال الحديثين ضم الباء منه والمشهور عند اهل العربية فتحها ومنهم من سكنها قاله النووي رحمه الله قوله ورزق كفاقا الخ قال النووي فيه فضيلة هذه الاوصاف والكفافة الكفاية بلا زيادة ولا نقصان وقال القرطبي هو ما يكفي عن الحاجات ويدفع الضررات ولا يلحق باهل الترفهات ومعنى الحديث ان من انصف بتلك الصفات حصل على مطلوبه وظفر به غريبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي من غير قوتاي اكفرهم من القوت بما لا يرهقهم الى ذل المسئلة ولا يكون فيه فضول تبث على الترفه والتبسط في الدنيا وفيه حجة لمن فضل الكفافة لانه انما يدع نفسه وآله بأفضل الاحوال وقد قال خير الامور وساطتها انقى ويؤتى ما اخرجه ابن المبارك في الزهد بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن ابي بكر عن ابن عباس انه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب افضل او رجل كثير العمل كثير الذنوب فقال لا اعدل بالسلامة شيئا فمن حصل له ما يكفيه واقتنع به آمن من افات الغنى وافات الفقر وقد ورد حديث لوصح لكان زعما في المسئلة وهو ما اخرجه ابن ماجه من طريق تميم وهو ضعيف عن انس بن مالك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا قوتان وقد تحلوا من بطل على مسئلة التفضيل بين الغنى والفقر كلاهما طويل حاصله ان الفقير والغني متقابلان لما يعرض لكل منهما من فقر وغنى من العوارض فيمدح او يذم والفضل كله في الكفافة لقوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي من غير قوتاي وسياق قريبا وعليه يحمل قوله اسالك غناي وغنا هؤلاء واما الحديث الذي اخرجه الترمذي اللهم اجني مسكينا وامتنى مسكينا الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به ان لا يجاوز به الكفافة انتهى لمختصا ومن جزم الى تفضيل الكفافة القرطبي في المفهم فقال جمع الله سبحانه وتعالى لنبيه الحالات الثلاث الفقر والغنى والكفافة فكان الاول اول حالاته فقام بواجب ذلك من جمل هذه

فصل في بيان فضل الصبر والصبر على الفقر والصبر على الغنى والصبر على الفقر والغنى

اجعل رزق آل محمد قوتا محل شأ عثمان بن أبي شيبة وزهير بن حرب واسحاق بن ابراهيم الحنظلي قال اسحق انا وقال
الآخران ناجرين عن الاعشى عن ابي واثل عن سليمان بن ربيعة قال قال عمر بن الخطاب قس رسول الله صلى الله عليه وسلم قسما
فقلت والله يرسل الله غير هؤلاء كان احق به منهم قال فهو خير وربي بين ان يستلوني بالفضح او يستلوني فلست ببا خيل

النفس ثم فتحت عليه الفتوح نصار بذلك في حلا الاعنياء فقاموا واجب ذلك من بذله المستحقه والمواساة به والايشاد مع اقتصاره منه على ما يستد
ضرورة عياله وفي صورة الكفاف التي مات عليها قال وفي حالة سلبية من الغنى المظن والفقير المؤلم وايضا فصاح بها معدود في الفقراء لانه لا يتركه
في طبقات الدنيا بل يجاهد نفسه والصبر عن القل الزائد على الكفاف فلم يفته من حال الفقر الا السلامة من قهر الحاجة وذل المسئلة، انتهى،
ويؤيد ما تقدم من الترغيب في غنى النفس وما أخرجه الترمذي عن ابي هريرة رفعه وارض بما قسم لك تكن اغنى الناس، كذلك في الفهم - قوله
رزق آل محمد قوتا الخ قال النووي والقوت ما يستد الرمن وفيه فضيلة التقلل من الدنيا والاقتصار على القوت منها والدعاء بذلك وقال
ابن بطال في دليل على فضل الكفاف واخذ البلغة من الدنيا والزهد فيما فوق ذلك رغبة في توفيق نعيم الآخرة واشاراً لما يليق على ما ينبغي فينبغي
ان تقتدي به أمته في ذلك، ام قال القاري في حكم الكفاف يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فمنهم من يعتاد قلة الأكل حتى انه يأكل
في كل اسبوع مرة فلكفاه وقوته تلك المرة في اسبوع ومنهم من يعتاد الأكل في كل يوم مرة أو مرتين فلكفاه ذلك ايضا لانه ان تركه أضرب ذلك
ولم يقو على الطاعة ومنهم من يكون كثير العيال فلكفاه ما يستد رمن عياله ومنهم من يقل عياله فلا يحتاج الى طلب الزيادة وكثرة الاشتغال
فاذا قل الكفاية غير مقدرة ومقداره غير معين الا ان المحمود ما به القوة على الطاعة والاشتغال به على قدر الحاجة **باب اعطاء المؤلفة**
ومن يخاف على ايمانه ان لم يعط واحتمل من سأل بجفاء لجملة وبيان الخوارج واحكامهم، قوله لغير هؤلاء كان احق
هو تنبيه لظنه ان الايشاد بالاعطاء هو بحسب الفضيلة والسابقة في الدين فبين له صلى الله عليه وسلم وجه ايشاده بقوله انهم خير وربي
قوله انهم خير وربي الخ قال الا بلى الاظهر انه بلسان الحال قال عياض في المعنى انهم اشتطوا على في السؤال على وجه يقتضيه انه ان اجابهم
ايها حباهم وان منعهم آذوه وبخاؤه فاختار ان يعطى اذ ليس الخجل من خلقه صلى الله عليه وسلم ومداراة وتأنفا كما قال صلى الله عليه وسلم
ان من شر الناس من اتفقه الناس لشدة وكما أمر الله سبحانه باعطاء المؤلفة قلوبهم، ام - كذلك في احوال الحال للمعلم - قال النووي ففيه مداراة اهل
الجمالة والقسوة وتألفهم اذا كان فيهم مصلحة وجواز دفع المال اليهم لهذه المصلحة، ام - وقد وقع الخلاف في اعطاء المؤلفة وحاصل ما ذكره
الشوافع على ما يخصه الزبلي في شرح الاحكام ان هذا الصنف اما كفارا او مسلمون والكفار اما ان يرجح خيرهم ويكفي شرهم وكان النبي صلى الله
عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعدد على قولين احدهما نعم والمسلمون على اربعة اضرب شرفاء يعطون ليرغب نظرهم في الاسلام وآخرون لا يعطون
نباهم على الاسلام ولعل الصيغ ليتقوا شياهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعدد قولان احدهما لا والثاني نعم وعلى هذا
فن ابن يعطون قولان احدهما من الزكاة والثاني من خمس النخس والضرب الثالث قوم مسلمون يديهم قوم من الكفار ان اعطوا قاتلوه وقوم يديهم
قوم من اهل الصدقات ان اعطوا او جوا الصدقات لعل جابوا الصدقات اي من الجباية) فعمد (اي عن الشافعي) فيه اربعة اقوال احدها
انهم يعطون من سهم المصالح والثاني من سهم المؤلفة والثالث من سهم الغزاة من الزكاة والرابع وهو الذي عليه اصحابه انه من السهمين
الغزاة والمؤلفة وقال احمد حكم المؤلفة باق لم ينسخ ومضى وجل الامام قوما من المشركين يخاف الضرب منهم ويعلم باسلامهم مصلحة جازات
يتألفهم على الزكاة وعنه رواية اخرى حكمه منصوص وهو مذهب ابي حنيفة وم قال مالك لم يبق للمؤلفة سهم لغنى المسلمين عنهم هذا
هو المشهور عنه وعنه رواية اخرى انهم ان احتاج اليهم بليل من الليلان او ثغر من الثغور استألفهم الامام لوجود العلة هذا على وجه الاجمال
وقد روى ابن جرير في تفسيره باسناده الى يحيى بن ابي كثير قال قال المؤلفة قلوبهم جماعة من عدة قبائل ثمود هرثمة قال اعطى النبي صلى الله عليه وسلم
كل رجل منهم مائة ناقة الاعراب من بن يربوع وحريط بن عبد العزى فانه اعطى لكل رجل منهم خمسين واسبغ ايضا قال عمر بن الخطاب
حين جاءه عيينة بن الحصن الحق من يكره من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر يعني ليس اليوم مؤلفة واخرج ابن ابي شيبة عن الشعبي انما كانت
المؤلفة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فليأول ابو بكر انقطعت وفي اسناده جابر الجعفي وفي شرح الكنز هو اصناف ثلاثة كان النبي صلى الله
عليه وسلم يوفهم على الاسلام لاعلاء كلمة الله فكان يعطيهم كثيرا حتى اعطى ابا سفيان وصفوان والاقهر وعيينة وعباس بن مرداس كل واحد
منهم مائة من الجبل وقال صفوان لقد اعطاني ما اعطاني وهو انقض الناس الي فما زال يعطيني حتى صار احب الناس الي - وفي مجمع الزوائد عن
انس بن مالك قال ان كان الرجل ليا في رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم للشئ من الدنيا لا يسلم الا له فما يسمى حتى يكون الاسلام احب اليه من الدنيا

باب اعطاء المؤلفة ومن يخاف على ايمانه ان لم يعط واحتمل
من سأل بجفاء لجملة وبيان الخوارج واحكامهم

أحوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفة هل يبق
بعدد صلى الله عليه وسلم أم لا -

أنا عبد الله بن وهب قال حدثني مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك قال كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء نجراني غليظ الخاشية فأدركه أعرابي فجذبه بردائه جذبة شديدة نظرت إلى صفحة عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جذبه ثم قال يا محمد مر لي من مال الله الذي عندك فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك ثم أمره أن يعطاه **حل شاة** زهير بن حرب قال نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا همام بن وحيد بن زهير بن حرب قال نا عمر بن يونس قال نا عكرمة بن عمار وحديثي سلمة بن شبيب قال نا أبو المغيرة قال نا الأوزاعي كلهم عن اسحق بن عبد الله عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وفي حديث عكرمة بن عمار من الزيادة قال **شتر جذبة** إليه جذبة رجع نبي الله صلى الله عليه وسلم في نجر الأعرابي وفي حديث همام فجاذبه حتى انشق الرداء

ان مستند الإجماع قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذة في آخر الأمر تؤخذ من أغنياء هوفرة على فقرهم وضيء فقرهم للمسلمين فلا تدفع إلى من كان من المؤلفة كافر أو غنياً قال ابن عابدين وم فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعته أهل الإجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعاً بالنسبة إليهم فيصنع نسخته للكتاب، أم كذا في رق المحتار - وفيه ان الزكاة تدفع إلى العامل عليها ولو كان غنياً فلما لم يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذة على الاقتصار على الفقراء لم يدل على اختصاصها بالمسلمين أيضاً والله اعلم - ثم قال الزبيدي ومنهم من قال هو من قبل أن يهلك الحكم بانتهاء علمه وقد تفق أنها وما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم والمراد بالعلّة الخفية أو الدفع لهم هو العلّة للاعزاز لما أنه يحصل به فائتي ترتيب الحكم وهو الاعزاز عن الدفع الذي هو علمته لأن الله تعالى أعزاه لاسلامه وأغنى عنهم وعن هذا قال صاحب الغاية عدم الدفع لهم لأن تقرير لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لا نسخ لأنه كان للاعزاز وهو الآن في عدمه وتعقبه الشيخ ابن الهيثم في فتح القدير ان هذا لا ينفي النسخ لأن الحاجة للدفع حكماً شرعياً كان ثابتاً وقد ارتفع وفاية الأمر أنه نسخ لروايت علمته، أم - وقال صاحب الكشف سقوطه تقرير لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من حيث المعنى لأن الدفع إليهم في ذلك الوقت كان اعزازاً لأهل الإسلام لكثرة أهل الكفر والاعزاز بعد ذلك في عدم الدفع لكثرة أهل الإسلام ونظير ذلك العلة في زمنه صلى الله عليه وسلم كانت العشيرة وبعد أهل الديوان كان الجواب على العاقلة بسبب النصرة والنصرة في زمنه صلى الله عليه وسلم بالعبودية وبالله اعلم، أم - لكن ناقش فيه ابن قدامة في المغني بقوله قال الزمري لا علم شيئاً نسخ حكم المؤلفة على أن ما ذكره من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب السنة فان العفو عنهم لا يوجب رفع حكمهم وإنما يمنع عطيتهم حال العفو عنهم فتدعت الحاجة إلى إعطائهم أعطوا فذلك جميع الأصناف إذا عدم منهم صنف في بعض الزمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة فإذا وجد عاد حكمه كذا ههنا، أم - وقال الشوكاني والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقبلوا على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والطلب فله أن يثقلهم ولا يكون لنشوء الإسلام تأثير لانه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي أسماء المؤلفة قلوبهم في جزم مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفساً، أم - ومن الغريب ما نقله ابن رشد في بداية المجتهد عن أبي حنيفة ان حق المؤلفة باق إلى اليوم إذا رأى الإمام ذلك، أم - قلت لم أجد هذا النقل عن أبي حنيفة رحمه الله في كتبنا المألآن وليته ثبت والله المؤلف قوله كنت أمشي الخ قال الحافظ في رواية الأوزاعي ادخل المسجد قوله وعليه رداء الخ وفي بعض الروايات برداء ثوب مخطط على ما في النهاية - قوله نجراني الخ بقوم النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز والشام وابن كافي النهاية وغليظ الخاشية أي الطرقت قوله فأدركه أعرابي الخ في رواية الأوزاعي فجاء أعرابي من خلفه قوله فجذبه الخ بقوم الجيم الموحدة بعدها ذال مجة وفي رواية الأوزاعي فجذب وهي بمعنى جاذب قوله وقد أثرت بها الخ أي في صفحته قوله من شدة جذبه الخ قال القارئ وصدق الله تعالى في قوله **الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ مَا اقْتُلُوا رَسُولَ اللَّهِ وَكَرِهُوا مَا أُتْرِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُهُ** قال الحافظ وم زاد في رواية همام ان ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى حجرته وجميع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكلّمه وامسك بثوبه لما دخل فلما كاد يدخل الحجره نسي ان يفوته فجذبه، قوله مر لي الخ أي مر بك لاءك ان يعطوا لي - قوله من مال الله الذي عندك الخ أي من غير صنيع لك في إعطائك كما صرح به في رواية حيث قال لا من مالك ولا من مال لبيك قيل المراد به مال الزكاة فإنه كان يصرف بعضه إلى المؤلفة قوله فالتفت إليه الخ أي نظراً إليه تعجباً ثم ضحك تلطفاً - قوله فضحك الخ وفي رواية الأوزاعي فتبسم قال الحافظ وفي هذا الحديث بيان حمله صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز عن جفاء من يريد تألقه على الإسلام وليتأشبهه الزكاة بحث في خلقه الجليل من الصغر والأغصاء والدفع بالتي هي أحسن قال النووي وفيه العفو عن مرتكب كبيرة لاحت فيها بجمله قوله في نجر الأعرابي الخ أي فصد به ومقابلته من شدة جذبه قال الطبري أي استقبل صلى الله عليه وسلم بحره استقبلاً لآثاماً وهو مغن قومه وإذا التفت التفت معاً وهذا يدل على أنه لم يتغير ولم يتأثر من سوء أدبه، قوله فجاذبه الخ هو بمعنى جذبه

وحتى بقيت حاشيته في عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد قال نايلث عن ابن ابي مليكة عن
المسور بن محزمة انه قال قسر رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبية ولم يعط محزمة شيئا فقال محزمة يا بنى انطلق بنا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانطلقت معه قال ادخل فادعني الى قال فدعوت له فخرج اليه وعليه قباء منها فقال خبات هذا لك
قال فنظر اليه فقال رضي محزمة **وحدثني** ابو الخطاب زياد بن يحيى الحساني قال نايلث عن ابوصالح قال نايلث عن
السختياني عن عبد الله بن ابي مليكة عن المسور بن محزمة قال قد منيت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية فقال لي ابي محزمة
انطلق بنا اليه عسى ان يعطينا منها شيئا قال فقاموا الى الباب فتكلم ففزع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء
وهو يزيه محاسنه وهو يقول خبات هذا لك خبات هذا لك **وحدثنا** الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قال نايلث
يعقوب هو ابن ابراهيم بن سعد قال نايلث عن صالح بن عمار عن ابن شهاب قال اخبرني عامر بن سعد عن ابيه سعد انه اعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم رهطا وانا جالس فيهم قال فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم رجلا لم يعطه وهو اعجبهم هو ابي

في الرواية السابقة فيقال جذب وجذب لغتان مشهورتان قوله وحتى بقيت حاشيته الخ قال القاضي في احتمال انه على ظاهره وان الحاشية
انقطعت وبقيت في العنق ويحتمل ان يكون معناه بقي اثرها لقوله في الرواية الاخرى اثرت بها حاشية الرداء - قوله اقبية الخ جمع قباء بفهم
القاف بالوحدة مدود فارسي معرب وفيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الضم قوله ولم يعط محزمة الخ في حال تلك القصة والافقد وقع في
رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من اصحابه وعزل منها واحدا المحزمة ومحزمة هو والد المسور هو ابن نوفل الزهري كان من رؤساء قريش ومن العادة
بالنسب انساب الحرم وتأخر اسلامه الى الفجر وشهد حنيناً واعطى من تلك الغنمة مع المؤلفات ومات سنين وخمسين وهو ابن مائة وخمسة عشرة
سنة ذكر ابن سعد كذا في الفجر قوله وعليه قباء منها الخ قال الحافظ طاهر استعمل الحبر قليل ويجوز ان يكون قبل النبي ويحتمل ان يكون المراد انه
نشر على اكتافه ليراه محزمة كله ولم يقصد لبسه قلت ولا يتعين كونه على اكتافه بل يكفي ان يكون منشوراً على يديه فيكون قوله عليه من اطلاق
الكل على البعض وقد وقع في رواية حاتم فخرج ومعه قباء وهو يزيه محاسنه وفي رواية حماد فتلقاه به واستقبله بأزاره قوله خبات هذا لك الخ
هو من باب التأييد قوله فقال رضي محزمة الخ قال الداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام اى هل رضيت قال
ابن التين يحتمل ان يكون من قول محزمة قلت وهو المتبادر للذهن - كذا في الفجر والله اعلم - قوله قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية
وفي بعض الروايات اهديت له قال ابن بطال نالهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين فخلال له اخذ لانه في وله ان يحب من شاء
ويؤثر به من شاء كالنبي واما من بعد فلا يجوز له ان يختص به لانه انما اهدى اليه لكونه اميرهم - قوله ففزع النبي صلى الله عليه وسلم صوته الخ
قال السدي ولعله اجتمع المعرفة مع دعوة الولد فصار سببا للخروج اذ لا منافاة بينهما - قوله خبات هذا لك الخ زاد في رواية حماد اياها المسور
هكذا ادعاء ابا المسور وكأنه على سبيل التأييد له بذكر ولد الذي جاء صحبته والا فكنيته في الاصل ابو صفوان وهو اكبر اولاده ذكر ذلك
ابن سعد وزاد حماد ايضا في آخر الحديث وكان في خلقه شدة قال ابن بطال يستفاد منه استئذان اهل اللسان ومن في معناه هو العطية والكلام
الطيب قوله عن ابيه سعد الخ هو ابن ابي وقاص احد العشرة المبشرة واسم ابي وقاص مالك قوله انه اعطى الخ وتقديره انه قال اعطى
قال ومعنى هذا الحديث على ما قاله النووي ان سعد راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى ناسا ويترك من هو افضل منهم في الدين وظن
ان العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين وظن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم حال هذا الانسان المتروك فاعلم به وحلف انه يعلمه ومنا
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم او مسلما فلم يفهم منه النبي عن الشفاعة فيه مرة اخرى فسكت ثم رآه يعطى من هو دونه بكثر فغلبه ما يعلم من حسن
حال ذلك الانسان فقال يرسول الله مالك عن فلان تذكيرا وجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعطاه من الترقا لاوى ثم نسيه فأراد
تذكيره وهكذا المرة الثالثة الى ان اعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين فقال صلى الله عليه وسلم ابي
لاعطى الرجل وغيره احب الي منه مخافة ان يكره الله في التار معناه اني اعطى ناسا مؤلفة في ايمانهم ضعفت لولم اعطهم كغنا فيكم هو الله في
النار وترك اقواما هم احب الي من الذين اعطيتهم ولا اتركهموا احتقارا لهم لا لنقص دينهم ولا اهلها لا لجانبيهم بل اكلهموا الى ما جعل الله في قلوبهم
من النور الايمان التار واثق بأهم لا ينزل ايمانهم لكما له وقد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي
بدال اوسى فغضب فاعطى رجلا ورجلا فبلغه ان الذين ترك عبقوا فحمد الله تعالى ثوابا على شوقه اياهم فوالله في لا عطى الرجل وأدع الرجل
والذي ادع احب الي من الذي اعطى ولكني اعطى اقواما ما اري في قلوبهم من الخير والهم واكل اقواما ما جعل الله في قلوبهم من الخير فوالله في لا عطى الرجل وأدع الرجل

فمكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقلت مالك عن فلان والله أني لأراه مؤمناً قال ومسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فقلت يرسل الله مالك عن فلان فوالله أني لأراه مؤمناً قال ومسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت يرسل الله مالك عن فلان فوالله أني لأراه مؤمناً قال ومسلماً قال لي لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه خشية أن يكتب في النار على وجهه وفي حديث الحلواني تكرار القول مرتين حل ثنا ابن أبي عمر قال ناسفان ح وحديثه زهير بن حرب قال يعقوب بن إبراهيم قال نا بن أخي ابن شهاب ح وحديثه اسحق بن إبراهيم وعبد بن محمد قال النعبد الرقاق قال نا مع كلهم عن الزهري بهذا الإسناد على معنى حديث صالح عن الزهري حل ثنا الحسن بن علي الحلواني قال نا يعقوب قال نا أبي عن صالح عن أبي جعفر بن محمد بن سعد قال سمعت محمد بن سعد يحدث هذا يعني حديث الزهري الذي ذكرنا فقال في حديثه فصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده بين عنق وكفى ثم قال أفتألاي سعد إلى لأعطي الرجل حل ثنا حولة بن يحيى التميمي قال نا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك أن ناساً من الأنصار قالوا يوم حنين حين أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من أموال هوازن ما أفاء فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي رجالاً من قريش المائة من الأبل فقالوا يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم قال أنس بن مالك فحدثت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أرضاً هدمت عندي قوله فمكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ليتوجه إلي وهذا مسلك أدب قوله فسأله في كتاب مع الكبار وأهم يسارون بما كان من باب التذكير لهم والتنبية ونحوه ولا يجاهرون به فقد يكون في الجاهة به منسدة قوله مالك عن فلان أي سبب لعدم ذلك عنه إلى غيره ولفظ فلان كناية عن اسم مجهول ذكرنا في الحديث جواز الشفاعة عند الأمام فيما يعتقدا الشافع جواره وتنبية الصغير للكبير على أن لا يظن أنه ذهل عنه ومراجعة للمشروع إليه وأمر إذا لم يؤد إلى منسدة قوله أو مسلمنا في أسكان الواو - تلقين له بالأحسن وهو الجزم بالاسلام الظاهر من الإيمان الباطن وكان سعداً لكما اشتغال قلبه بما كان فيه لم يفتن لهذا التلقين فلذلك تكرر منه في المرة الثانية والثالثة الجزم بالإيمان والله تعالى أعلم وفي الحديث من الفوائد التفرقة بين حقيقتي الإيمان والاسلام وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينض عليه قال الرغبة والاسلام في الشرع على ضربين أحدهما دون الإيمان وهو الاعتراف باللسان وبهم يحقق الذر حصل معه الاعتقاد ولو حصل وإياه قصد بقوله تعالى قالت الأعراب أمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والثاني فوق الإيمان وهو أن يكون مع الاعتراف اعتقاداً بالقلب وفاء بالفعل واستسلام الله تعالى في جميع ما قضى وقد ذكرنا من إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى إذ قال له ربك أسلم قال أسلمت لرب العالمين قوله أني لأعطي الرجل أي فيه أن من أشير عليه بما يعتقده المشير مصلحة لا ينكر عليه بل يبين له وجه الصواب فيه الاعتقاد إلى الشافع إذا كانت المصلحة في ترك إجابته وإن لا يعيب على الشافع إذا ردت شفاعته لذلك قوله خشية أن يكتب أي قال لأبي يعني لذمة وتخييله النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يعطيه فيكفره قيل غير ذلك قوله أفتألاي سعداً قد تقدم ضبطه واشتباع الكلام على هذا الحديث وما يتعلق به من البحث في كتاب الإيمان في باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضغفه والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع فليراجع - قوله قالوا يوم حنين أي قال السهيلي حنين الذي عرف به المكان هو حنين بن قانية ويقال لغزوة حنين غزوة أو طاس تسمية لها بالموضع الذي كانت فيه الواقعة - قوله حين أفاء الله على رسوله أي قال الحافظ أي أعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين وأصل النفي الرد والرجوع ومنه سمي الظل بعد الزوال فينا لأنه رجع من جانب إلى جانب فكانت أموال الكفار سميت فينا لأنها كانت في الأصل للمؤمنين إذا إيمان هو الأصل والكفر طارئ عليه فإذا غلب الكفر على شيء من المال فهو بطريق التعدي فاذا غنمها مسلمون منهم فكانت رجع إليهم فكان لهم قوله من أموال هوازن أي قبيلة شهيرة - وبلغ السبي يومئذ ستة آلاف نفس من النساء والأطفال وكانت الأبل أربعة وعشرين ألفاً وانعم أربعين الفشة كما في الفقه - قوله يغفر الله لرسول الله أي قال الطيبي هذا القول طنة وتهيب لما يرد بعد من العتاب كقوله تعالى عفا الله عنه لم أذنت لهم أم قال لأبي والعدو لهم في قولهم ذلك ما ذكر من أنه حديثه استأنهم قوله وسيوفنا تقطر من دمائهم أي قال الطيبي هذا من باب قول العرب عرضت الناقة على الحوض أم فهو من القلب الأصل ودمائهم تقطر من سيوفنا ويحتمل أن يكون من يغيث الباء الموحدة وبالغ في جعل الدم قطر السيوف قال الأبي يعنون أنهم ليس لهم سابقة ولا قدر في الاسلام وقال القارئ ولا يجعل الله سيوفنا باعتبار ما عليها تقطر من دمائهم وهو أشعار يقرب قتلهم كقار قريش وإيماء إلى أنهم إلى زيادة البر بالجملة حال مقربة للجهة الاشكال - قوله فحدثت ذلك أي على صيغة المجهول من التحديث أي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمقالهم وقال ابن إسحاق عن أبي سعيد الخدري أن الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمقالهم سعد بن عباد ولفظه لما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطى من تلك العطايا

من قولهم فأرسلوا الانصار فجمعهم في قبة من ادم قلنا اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما حدث بلغني عنكم فقال له فقهاء الانصار انا ذوؤرأينا يزورنا رسول الله فلم يبقوا شيئا واما اناس منا حديثه اسناهم فقالوا يغفر الله لرسوله صلى الله عليه وسلم الخطي قرشنا ويتركنا وسيدونا تقطر من دمائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اعطى رجلا الحديث عهد بكفر انا لافهم ترصون ان يذهب الناس بآل اموال وترجعون الى رجالكم برسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله لما تتقلبون به خير مما يتقلبون به فقالوا بلى يزورنا الله قد رضينا قال فانكم ستجدون اثره شديدا فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فاني علم الحوض قالوا اسنصير **حل ثنا الحسن الحلواني وعبد بن حميد قال** انا يعقوب بن ابراهيم بن سعد قال نا ابي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني انس ابن مالك انه قال لما افاء الله على رسوله ما افاء من اموال هوازن واقطعت الحديث بمثله غير انه قال قال انس فلم يصبر وقال فاما اناس حديثه اسناهم **وحل ثنا** زهير بن حرب قال نا يعقوب بن ابراهيم قال نا ابن اخي ابن شهاب عن عمه قال اخبرني انس ابن مالك وساق الحديث بمثله الا انه قال قال انس قالوا انصيركم رواية لونس عن الزهري **حل ثنا** محمد بن المثنى وابن يشار قال ابن المثنى نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن انس بن مالك قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار فقال افيكم احد من غيركم قالوا لا الا ابن اخت لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابن اخت القوم منهم فقال ان قرشنا حديث عهد بجاهلية ومصيبة واني اردت ان اجبرهم وانا لافهم اما ترصون ان يرجع الناس بالدنيا وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيوتكم لوسلك الناس واديا وسلك الانصار شعبا سلكت شعب الانصار

في قرش وفي قبائل العرب ولم يكن في الانصار منها شيء وجد هذا الحديث من الانصار في انفسهم حتى كثرت منهم المقالة فدخل عليه سعد بن عباد فذكر له ذلك فقال له فاني انت من فلك يا سعد قال ما انا الا من قومي قال فاجمع قومي فخرج فجمعهم الحديث واخرجه احمد من هذا الوجه وهذا يعكر على النهاية التي فيها اما رؤساؤنا فلم يبقوا شيئا لان سعد بن عباد من رؤساء الانصار بلايب الا ان يحمل على الاغلب الاكثروا الذي خاطبه بذلك سعد بن عباد ولم يريد ادخال نفسه في النقي وانه لم يقل لفظا وان كان رضى بالقول المذكور فقال ما انا الا من قومي وهذا الوجه والله اعلم **قوله** في قبة من ادم **الحل** يفتحان جمع ادير وهو الجلد الذي تودبنا به **قوله** فقال له فقهاء الانصار **الحل** اي علماءهم وعقلاؤهم **قوله** اما ذوؤرأينا **الحل** اي اصحاب عقولنا وذهومنا **قوله** حديثه اسناهم **الحل** جمع السن بمعنى العزم المراد منهم الشبان **قوله** انا لافهم **الحل** اي اطلب انفسهم بالاسلام باعطاء المال لا يكونهم من قرش او لغرض آخر من الاحوال **قوله** الى رجالكم **الحل** اي بالجماع المملة اي بيوتكم **قوله** قد رضينا **الحل** قال في الحاشية وذكر الواقدي انه حينئذ دعاهم ليكتب لهم ما يكون لهم خاصة بعدة دون الناس وهي يومئذ افضل ما فتح عليه من الارض فابوا وقالوا لا حاجة لنا بالدنيا **قوله** فانكم ستجدون اثره شديدا **الحل** اي في لغتان احدهما ضم الهنقة واسكان الشاء واصحهما واظهرهما بفتحهما جميعا اي يستأثر عليكم امرؤكم بالذي يمازى الغانر والغنى وخوفا ويفضل عليكم غيركم نفسه او من هو ادناكم والاثره الاستثارة بالمشارك قال الحافظ وفيه علم من اعلام النبوة لقوله ستلقون بعدى اثره فكان كما قال وقد قال الزهري في روايته الآية قال انس فلم يصبر **قوله** فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله **الحل** اي يوم القيمة **قوله** فاني علم الحوض **الحل** اي فحينئذ يحصل جبر خاطرهم المتعطش الى لغاتي بسقيكم بشربة لا تظنون بعدها ابدا ويحصل لكم الانتصاف من ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر **قوله** الا ابن اخت لنا **الحل** هو النعمان بن مقرن المزني كما اخرج احمد عن معاوية بن قرة في حديث انس هذا **قوله** ان ابن اخت القوم منهم **الحل** قال النووي احتج به ابو حنيفة واحمد على توريث ذوي الارحام ومنعه مالك والشافعي واجابوا عن الحديث بانه ليس فيه ذكر التوريث وانما المعنى ان بينهم وصلة وقرابة وانه كما لو احدهم في اقشاء السرى بجزيرة ونحو ذلك **الحل** ام قال العيني **الحل** والحنفية في توريث ذوي الارحام حديث عائشة الخال وارث من لا وارث له وغيره من الاحاديث **قوله** حديث عهد بجاهلية ومصيبة **الحل** اي من غرق في امارهم وفهم بلادهم **قوله** ان اجبرهم **الحل** بفتح الهنقة وسكون الجيم وبالباء الموحدة وبالراء من الجبر ضد الكسر **قوله** لوسلك الناس واديا **الحل** هو المكان المنخفض وقيل الذي فيمساء **قوله** وسلك الانصار شعبا **الحل** بكسر الشين المعجمة وهو اسم لما انفرد بين جبلين وقيل الطريق في الجبل **قوله** لسلك شعب الانصار **الحل** اي وتركت سلوك وادي سائر الناس قال الحافظ **الحل** اراد به التنبه على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصر والقناعة بالله ورسوله عن الدنيا ومن هذا وصفه فحقه ان يسلك طريقه ويتبع حاله ام قال الخطابي **الحل** اراد ان ارض الحجاز كثيرة الاودية والشعاب فاذا ضايق الطريق عن الجميع فسلك رئيس شعبا تتبعه قومه حتى يفضوا الى الجادة وفيه وجه آخر وهو انه اراد بالوادي الرأي والمذهب كما يقال فلان في وادي وانا في وادي وقيل اراد صلى الله عليه وسلم بذلك حسن موافقتهم

وحدثنا محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن أبي التياح قال سمعت انس بن مالك قال لما فتحت مكة قسم الغنائم في قرين فقال لا نصار ان هذا هو العجب ان ميئونا تقطر من عاتقهم وان غنائمنا ترد عليهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعهم فقال ما الذي بلغني عنكم قالوا هو الذي بلغك وكانوا لا يكذبون قال اما ترصون ان يرجع الناس بالدين الى بيوتهم وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيوتكم لو سلك الناس اديا او شعبيا وسلك الانصار واديا او شعبيا لسلك اديا لا نصار وشعبا لا نصار **حدثنا محمد بن المشني وابراهيم بن محمد بن عروة يزيد حدهما على الاخر الحرف بعد الحرف قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عون عن هشام بن زيد بن انس عن انس بن مالك قال لما كان يوم حنين اقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بذرارهم ونعمهم ومع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ عشرة آلاف ومعه المظلقاء فادبروا عنه حتى بقي وحده قال فنادى يومئذ نادين لم يخطب بينهما شيئا قال لتفت عن يمينه فقال يا معشر الانصار فقالوا البئيك يا رسول الله ابشر نحن معك قال وهو على بخله ابشر نحن معك قال ثم التفت عزيسارة فقال يا معشر الانصار قالوا البئيك يا رسول الله ابشر نحن معك قال وهو على بخله يكفينا فنزل فقال لنا عبد الله ورسوله فانهزم المشركون واصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم كثيرة فقسم في المهاجرين والطلقاء ولعطى الانصار شيئا فقالت الانصار اذا كانت الشدة فحن ندعى ويعطى الغنائم غيرنا فبلغه ذلك فجمعهم في قبة فقال**

يا اهل بدر ورجلهم في ذلك على غير ما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذاد بذلك وجوب متابعتهم اياهم فان متابعتهم حتى على كل مؤمن لانه صلى الله عليه وسلم هو المتبوع المطاع لا التابع المطيع قوله قسم الغنائم في قرين المراد بهم من فتحت مكة وهم فيها والغنائم المشاء اليها كانت غنائم حنين وكان ذلك بعد الفتح بشهرين قوله قالوا هو الذي بلغك اخ اى قال فقها وهو الذي قاله ناس من اهل مكة اسناهم فلا منافاة بينه وبين ما سبق ولعل ذلك كان منهم بعد ان سكتوا اول مرة فلا ينافيه ما سياتى انهم سكتوا والله تعالى اعلم بالصواب قوله وابراهيم بن محمد بن عروة اخرايعينين مهملين مفتوحين قوله هوازن وغطفان وغيرهم اخ اى انضافت اليها ثقيف وناس من هلال قوله بذرارهم ونعمهم اخ وكان خروجهم بالاموال والنساء والاطفال بأمر رئيسهم مالك بن عوف النضري وكان ديد بن الصمة الجشمي قد اشار عليه بخلافه فلم يقبل منه مشورة وسيأتي ما فيه من الحكمة الالهية التكوينية قوله عشرة آلاف اخ اى من الصحابة الذين فتحهم مكة والطلقاء كانوا اربعين من اهل مكة ومن انضاف اليهم قال القاضي وقوله في الرواية الآتية قد بلغنا ستة آلاف وهو من الراوى عن انس والله اعلم قوله ومعه المظلقاء جمع طليق والمراد به من حصل من النبي صلى الله عليه وسلم المظلق عليه يوم فتح مكة من قرين واتبعهم قال العيني الطليق هو الاسير الذي اطلق عنه اسرا وخلى سبيله ويراد به اهل مكة فانه صلى الله عليه وسلم اطلق عنهم وقال لهم اقول لكم ما قال يوسف لا تتريب عليكم ايوام قوله ولوعيط الانصار شيئا اخ قال الحافظ ثم ظهر في ان العطية المذكورة كانت من جميع الغنيمة وقال القرطبي في المفهوم الاجراء على اصول الشريعة ان العطاء المذكور كان من الخمس ومنه كان اكثر عطاياهم وقد قال في هذه الغزوة للاعرابي مالى مما افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مرد وقد فيكم اخرجهم ابو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمر وعلى الاول فيكون ذلك محصورا بهذه الواقعة وقد ذكر السبب في ذلك في رواية قتادة عن انس في الباب حيث قال ان قرينا حدثني عن ابي جهميل ومصيبة واتى اردت ان اجبرهم واتالفهم قلت الاول هو المعمل سياتى ما يؤكد ام يعنى ما سبق من قولهم وان غنائمنا ترد عليهم وما يأتى في هذه الرواية من قولهم ويعطى الغنائم غيرنا ثم قال الحافظ والذي رجحه القرطبي جزمه الروايدى ولكنه ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا خالف وقيل انها كان تصرفا في الغنيمة لان الانصار كانوا انهزموا فلو يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار فرد الله امر الغنيمة لنبيه وهذا معنى القول السابق بانه خاص بهذه الواقعة واختار ابو عبيد انه كان من الخمس وقال ابن القتيوب اقتضت حكمة الله ان فتح مكة كان سببا لدخول كثير من قبائل العرب في الاسلام وكانوا يقولون عمن وقومه فان غلبهم دخلنا في دينه وان غلبوه كفونا امره فلما فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلاله فجمعوهم وتاهبوا بحريمه وكان من الحكمة وذلك ان يظهر ان الله نصر رسوله لا بكثرة من دخل في دينه من القبائل ولا بانكشاف قومه عن قتاله ثم لما قد الله عليه من غلبته اياهم قد وقع هزيمة المسلمين مع كثرة عددهم وقوة عددهم ليستبين لهم ان النصر الحق انما هو من عند الله لا بقوتهم ولو قد ان يغلبوا الكفار ابتداء لرجح من رجع منهم وشاء من الراس متعاطفا فقد رهنهم ثم اعقهم النصر ليدخلوا مكة كما دخلها صلى الله عليه وسلم يوم الفتح متواضعا متخشعا واقتضت حكمته ايضا ان غنائم الكفار لما حصلت ثوبت على من لم يتمكن الايمان من قلبه لما بقى فيه من الطبع البشري في محبة المال فقصمه فيهم ليطمئن قلوبهم ويجمع على محبته لاهاجبت على حب من احسن اليها ومنع اهل الجهاد من اكابر المهاجرين وروساء الانصار مع ظهور استحقاقهم جميعها لانه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصودا عليهم

يا معشر الانصار ما حديث بلغني عنكم فسكتوا فقال يا معشر الانصار اما ترضون ان يذهب الناس بالدينار وتذهبون بحجر عذرة
الي يوتكم قالوا بلى يا رسول الله رضيانا قال فقال لو سلك الناس واديا وسلكت الانصار شعبا الاخذت شعبا الانصار قال هشام فقلت
يا ابا حمزة انت شاهد هذا قال ابن ابي عمير حدثنا عبد الله بن معاذ وحامد بن محمد وعبد الله بن علي قال ابن معاذ نا
المعتمر بن سليمان عن ابيه قال حدثني الشميطة عن اس بن مالك قال افتحنا مكة ثم انا غزونا حينئذ قال فجاء المشركون بأحسن
صفوف رأيت قال فصفت الخيل ثم صفت المقاتلة ثم صفت النساء من وراء ذلك ثم صفت الغنم ثم صفت النعم قال و
نحن بشر كثير قد بلغنا ستة آلاف وعلى مجنبة خيلنا خالد بن الوليد قال فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا فلم نلبث ان انكشفت
خيلنا وفرت الاعداء من نعلم من الناس قال فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا آل المهاجرين يا آل المهاجرين ثم قال يا آل الانصار
يا آل الانصار قال قال اس هذا حديث عمية قال قلنا لبيك يا رسول الله قال فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأيما الله
ما أتينا هزمهم والله قال فقبضنا ذلك المال ثم انطلقنا الى الطائف فحاصرنا هراير بعين ليلة ثم رجعنا الى مكة قال
فنزلتنا قال فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي الرجل المائة ثم ذكر باقي الحديث كخو حديث قتادة وابي السباع وهشام بن زيد
حدثنا محمد بن ابي عمر المكي قال ناسفان عن عمر بن سعيد بن المسروق عن ابيه عن عباية بن رفاعه عن رافع بن خديج قال
أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب صفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقهر بن حابس كل انسان منهم

بجلافت قسمته على المؤلفة لان فيه استحلاب قلوب اتباعهم الذين كانوا يرضون اذا رضى رئيسهم فلتا كان ذلك العطاء سبباً لدخولهم في
الاسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعهم ومن دونه في الدخول فكان ذلك عظيم المصلحة ولذلك لم يقسم فيهم من اهل مكة عند فتحها
قليلاً ولا كثيراً مع احتياج الجيوش الى المال الذي يعينه على ما هم فيه فحرك الله قلوب المشركين لغزوهم فرأى كثيرهم ان يخرجوا معهم يا اهلهم ونسأهم
وابناءهم هم فكانوا غنيمة للمسلمين ولولم تقبذت الله في قلبه يسهم ان سوته معه هو الصواب لكان الرأي ما اشار اليه دريد فخالفه فكان ذلك سبباً
لتصييرهم غنيمة للمسلمين ثم اقتضت تلك الحكمة ان تقسم تلك الغنائم في المؤلفة ويؤكل من قلبه فتمتلى بالايمان الى ايمانه ثم كان من تمام التأليف رد
من سبي منهم اليهم وان شرت صدورهم للاسلام فدخلوا طائعين راغبين وجبر ذلك قلوب اهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة عما حصل لهم من الكسر
والترغب فصرفت عنهم شر من كان يحاورهم من اشد العرب من هوازن وثقيف بما وقع لهم من الكسر وما قبض لهم من الدخول في الاسلام ولولا ذلك
ما كان اهل مكة يطبقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها واما فضة الانصار وقول من قال منهم فقد اعتدس رؤساً ثم كان ذلك من بعض
اتباعهم ولما شرح لهم صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجوا من عينين ورأوا ان الغنيمة العظمى ما حصل لهم من عود رسول الله الى بلادهم
فسلوا عن المشاة والبعير والسبايل من الانثى والصغير بما حازوه من الفوز العظيم ومجاورة النبي الكريم لهم حياً وميتاً وهذا دأب الحكيم يعطي كل احد
ما يناسبه انتهى المختصاً قوله فسكتوا الخ يحمل على ان بعضهم سكوت وبعضهم اجاب قاله الحافظ - قوله تحوزونه الى بيوتكم الخ اي تجمعونه
بالحاء المهملة والزاي من الحوز قوله فقلت يا ابا حمزة الخ هو انس بن مالك رضى الله عنه قوله وابن اعينب الخ هو استفهام انكار يقرب راءه ما كان ينبغي له
ان يظن ان انسا يغيب عن ذلك قوله حدثني السميطة عن انس الخ بضم السين المهملة تصغير سمط قوله وعلى محبته خيلنا الخ بضم الميم وفتح الجيم كسر
النون قال شمر الجلبة هي الكتيبة من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الايمن وهما محبتتان ميمنة وميسرة بجانب الطريق والقلب بينهما كذا في الشرح -
قوله تلوي خلف ظهورنا الخ قال في مجمع البحار اي تلوي من لوى عليه اذا عطف ويروى بالتخفيف فيروى تلوز بالذال وهو قرينه قوله يال المهاجرين الخ
قال النووي هكذا في جميع النسخ في المواضع الاربعة يال بلا م مفصولة مفتوحة والمعروف وصلها بلا م التعريف التي بعدها قوله هذا حديث عمية الخ
قال النووي هذه اللفظة ضبطوها في صحيح مسلم على اوجه احد عامية بكسر العين والميم وتشديد الميم والياء قال القاضى كذا روينا هذا الحرف عن عامة شيوخنا
قال وفسر بالشدّة والثاني عمية كذلك الا انه بضم العين والثالث عمية بفتح العين وكسر الميم الشدّة وتخفيف الياء وبعدها هاء السكت اي حدثني به عمي
وقال القاضى على هذا الوجه معناه عندي جماعتى اي هذا حديثهم قال صاحب العين العلم للجماعة وانشد عليه ابن دريد في الجمهرة افنيت عمّا وجاريت
قال القاضى هذا اشبه بالحديث والوجه الرابع كذلك الا انه بتشديد الياء وهو الذي ذكره الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين وفسره بعموتى اي
هذا حديث فضل اعمامى وهذا الحديث الذي حدثني به اعمامى كانه حدث باؤل الحديث عن مشاهدته ثم لعله لم يضبط هذا الموضع لتفرق فحدثه
به من شهد من اعمامه او جماعته الذين شهدوه ولهذا قال بعد قال قلنا لبيك يا رسول الله والله اعلم - قوله ثم انطلقنا الى الطائف الخ كان
سبب سيره صلى الله عليه وسلم الى الطائف انه لما فرغ من حنين واقبل دل ثقيف الى الطائف لجأ اليه مالك بن عوف رئيس هوازن وتحصن الجميع

أَتَجْعَلُ نُحْبَى وَنَحْبَ الْعُلَيدِ
فَمَا كَانَ بَدْرًا وَلَا حَابِسَ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِئٍ مِنْهَا
بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَمْرِئِ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْجَمْعِ
وَمَنْ يُخَفِّضُ الْيَوْمَ لَا يَرْفَعُ

واغلقوا عليهم ابواب مدنيهم سائر اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاصروهم وقتلهم قتلا شديدا ورمواهم بالمجنيق وهو اول من رمى به
في الاسلام ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يدرك فيها ما يريد ولو يكن اذن له في قتالها فأمر عمر بن الخطاب في الناس بالرحيل واستشهد من اصحابه
صلى الله عليه وسلم اثنا عشر سبعة من قریش واربعة من الانصار ورجل من بني سليم ثوانصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجحرانة وكان قد مر اليها
سبي هو اذن نفسه بين الناس وقال له رجل من اصحابه يوم طعن عز ثقيت يا رسول الله ادع عليهم فقال اللهم اهد ثقيفا واثبت بهم فأتاه الله
سبحانه بهم واسلوا هذا كله من شرح الأبى مختصرا - قوله وغب العبيد الخ العبيد اسم فرسه قال الكوفي ثقل ما انه اعطى الاشراف مائة مائة واعطى
لمن دونهم تسعين خمسين واعطى العباس ابا عمر فخطها فقال قصيده التي منها هذه الابيات وحين فرغ من انشادها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ هو اباه فاقطعوا عني لسانه فاعطاه حتى رضى فكان ذلك قطع لسانه قوله فما كان بد الخ لم تختلف الرواية في البيت انه بدل وانما اختلفت
في غير البيت فقال مرة عيينة بن حصن ومرة عيينة بن بل ومرة عيينة بن بل لانه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بل قوله
يفوقان مرام الخ الرواية في مرام اسعد الصرث وهو حجة لمن منع الصرث بعللة واحدة واجاب الجمهور بانه في ضرورة الشعر قوله وما كنت دون

أمرني عنهما أن يعنى كافي النسب ولا في الجحد أما في النسب فلان الجميع من مضر أما في الجحد فلان كلاً من الثلاثة رئيس عشيرتهم قوله ومن يخفص
اليوم أم يخفص بصيغة المجهول وفي النسخة المصرية الجديدة تخفص بصيغة الخطاب قوله حدثنا محمد بن خالد الشيعري أن قال النورى هو نفع أشير
المعجزة وكسر العين منسوب إلى الشيعر الحب المعروف وهو محمد بن خالد بن يزيد أبو محمد بن خادى سكن طبرس روى عن عبد المولى بن همام
إبراهيم بن خالد الصغاني ومن يان روى عنه مسلم وإبو داود وابن عوف البزدي وابنه أحمد بن أبي عوف المند بن شاذان قال أبو داود
وهو ثقة وذكره في جملة من أحسن حاله الخطيب عبد الغنى المقدسى وذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصراً وذكره الحافظ أبو
محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسى في كتابه رجال الصحيحين فقال محمد بن خالد الشيعري سمع سفيان بن عيينة في الزكوة - قوله فأعطى المؤلفة قلوبهم
قال الحافظ المراد بالمؤلفة ناس من قرش أسلموا يوم الفتح أسلاماً صحيحاً وقيل كان فيهم من لو سلبوا بعد كصفوان بن أمية وقد اختلفت في المراد
بالمؤلفة قلوبهم الذين هم أحد المستحقين للزكوة فقيل كفار يعطون ترغيباً في الإسلام وقيل مسلمون لهم اتباع كفار ليتألفوهم وقيل مسلمون أولاً
دخلوا في الإسلام لم يتمكن الإسلام من قلوبهم وأما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الأخير لقوله في رواية الزهري في الباب فأنى أعطى رجلاً حديثي عهد بكفر ألفهم
أم - قال العيني وشرح أصحاب السير أسماءهم ما يتيف على الأربعين منهم أبو سفيان وابناء معاوية ويزيد - قوله الواجد كمن ضللاً لا أن بالضم والتشديد
جمع ضلال والمراد هنا ضلالة الشرك وبالهداية الإيمان قوله وعالة أن بالمهمل جمع لعائل أي فقراء كمال لهم والعيلة الفقر قوله فجمعكم الله بنى
أن قد كانت الأنصار قبل الهجرة في غاية التنافر والتقاطع لما وقع بينهم من حرب بعات وغيرها فزال ذلك كله بالإسلام كما قال الله تعالى لو أنفقت مافي
الأرض جميعاً ما أكفكت بيني فأوحى ولكن الله أكف ببيتهم قوله الله ورسوله آمن أن بغير الهمة والميم والتشديد أفعل تفضل من المن وفي حديث
أبي سعيد فقالوا ما ذا أنجييك يا رسول الله ورسوله المن والفضل قوله أن تقولوا كذا وكذا أن كناية عما يقال جئتكم مكدّاً فأصدقناك وعند ولا

الاشياء عندها زعم عمران لا يحفظها فقال لا اترضون ان يذهب الناس بالشاء والابل وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى رحلكم الانصار شعاروا الناس دثارا ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولوسلك الناس اوتيا وشعبا السكك ادى الى الانصار وشعبهم انكم ستلقون بعدي اثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض **حل** ثنا زهير بن حرب عثمان بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم قال اسقني انا وقال الآخران ناجري عن منصور عن ابي ابل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين اثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة فأعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى ناسا من اشراف العرب اثرة يومئذ في القسمة فقال رجل ان هذه لقسمة فاعل فيها وما اريد فيها وجه الله قال فقلت والله لا خيرت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيت فآخبرته بما قال، قال فتغير وجهه

فمنه ناك وطريقا فأوتيتك وعائلا فواسيتك وصرح بذلك في حديث ابي سعيد وروى احمد من حديث ابن ابي عدي عن حميد عن انس بلفظ اقل تقولوا جئتنا خائفا فأمناك وطريقا فأوتيتك وعخذولا فتصناك قالوا بل المن علينا الله ورسوله انتهى وانما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تواضعا منه وانصافا ولا في الحقيقة المحبة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم فانه لولا هجرة اليهم وسكناء عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق نبه الله عليهم على ذلك بقوله اترضون الخ ويري الا ترضون فيه تنبيه لهم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اختصوا به بالنسبة الى اخوتهم به غيرهم من عرض الدنيا الفانية. كذا في عمدة القاري - **قوله** زعم عمران لا يحفظها الخ في هذا رد على من قال ان الراوي كفى عن ذلك عمدا على طريق التأديب **قوله** الانصار شعارا الخ الشعار بكسر الشين بعد هاء مهمله خفيفة الثوب الذي يلي الجلد من الجسد والشار بكسر الشين ومثله خفيفة الذي فوقه وهي استعارة لطيفة لفرط قبحهم منه واراد ايضا انه بطائفة وخصته وانهم الصق به واقرب اليه من غيرهم زاد في حديث ابي سعيد اللهم ارحم الانصار وابناء الانصار وابناء ابناء الانصار قال فبكي القوم حتى اخضوا الحاضر وقالوا رضينا برسول الله قسما وحقا **قوله** ونولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار الخ قال الخطابي اراد بهذا الكلام تألف الانصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضوا ان يكون واحدا منهم لولا ما يمنعه من الهجرة التي لا يجوز تبديلها ونسبة الانسان تقع على وجه منها الولادة والبلادية والاعتقادية والنسابة ولا شك انه لو رد الانتقال عن نسب آبائه لانه ممنوع قطعاً واما الاعتقادي فلا معنى للانتقال فيه فتميزت الا القسمان الاخيران وكانت المدينة دار الانصار والهجرة اليها امراً واجباً اي لولا ان النسبة الحجزية لا يسع تركها لا نسبته الى داركم قال ويحتمل انه لما كانوا اخواله لكون اوصيل المطلب منهم اذ ادان ينتسب اليهم بهذا الولادة لولا ما منع الهجرة وقال ابن الجوزي لو رد صلى الله عليه وسلم تغير نسبه ولا محو هجرته وانما اراد انه لولا ما سبق من كونه هاجرا لا نسبته الى المدينة والى نصرة الدين فالتقدير لولا ان النسبة الى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لا نسبته الى داركم وقال القرطبي معناه لتبنت باسمكم وانتسب اليكم كما ينتسبون الى الجلف نكح صبيته الهجرة وتربيتها سبقت فمنعت من ذلك وهي اعلى واشرف فلا تتبدل بغيرها وقيل معناه لكنت من الانصار في الاحكام والعداد **قوله** فقال رجل ان هذه لقسمة الخ قال المحافظ في رواية الاعمش (عند البخاري) فقال رجل من الانصار وفي رواية الواقدي انه معتب بن قشير بن عمرو بن عوف وكان من المنافقين وفيه تعقب على مغلطائي حيث قال لراي احدا قال انه من الانصار الا ما وقع هنا وجوزم بانه حرقوس بن زهير السعدي وتبعه ابن الملقن واخطأ في ذلك فان قصته حرقوس غير هذه كما سيأتي قريبا من حديث ابي سعيد الخدري **قوله** وما اريد فيها وجه الله الخ اي الاخلاص له - قال القاضي عياض رحمه الله حكر الشرع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقتل ولو يكفر في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسبته الى ترك العدل في القسمة وانما صهرها بذكرها وصغار فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من الكبار بالاجماع واختلفوا في امكان وقوع الصغار ومن يجوزها منع من ائمة فترى الى الانبياء على طريق التنقيص وحينئذ قلله صلى الله عليه وسلم لوعايب هذا القائل لانه لم يثبت عليه ذلك وانما نقله عنه واحد وهذا الواح لا يراق بما اندم قال القاضي هذا التأويل باطل بل نعه قوله اعدل يا محمد واتق الله يا محمد وخاطبه خطاب الدراجة بحضرة الملائكة استأذنه ثم وخالد النبي صلى الله عليه وسلم في قتله فقال معاذ الله ان يتحدث الناس ان محمداً يقتل أصحابه فهذه هي العلة وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آذوه وسمع منهم في غير موطن ما كرهه لكنه صبر واستبقا لانقيادهم وتأييداً لغيرهم لئلا يتحدث الناس انه يقتل اصحابه فينفر او قد رأى الناس هذا الصنف في جماعتهم وعدوه من جملتهم ام - وانما هذا الرجل المنافق من الانصار كما في رواية الاعمش فلكونه من قبائهم والله اعلم - **قوله** فاخبرته بما قال الخ فيه جواز اخبار الامام واهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليحذروا القائل وفيه بيان ما يباح من الغيبة والتمية لان صورتهما موجودة في صحيح ابن مسعود هذا ولو ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ان قصداً ابن مسعود كان نصراً للنبي

معاذ الله ان يتحدث الناس الى ائمتنا اصحابنا ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يحيا وزحنا جرهم كيمر قون منه كما
يسرق السهم من الرمية حل شناه محمد بن المثنى قال ناعبد الوهاب المثنى قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني ابو الزبير
انه سمع جابر بن عبد الله ح وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نازيد بن الحباب قال حدثني قرقم بن خالد قال حدثني ابو الزبير
عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم مغنا ورساق الحديث حل شناه محمد بن المثنى قال ناعبد الوهاب المثنى
عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث علي وهو باليمن بذهبية في تربتها الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اربعة نفر الاقرع بن حابس الحنظلي وعيينة بن بدر
الفزاري وعلقمة بن علاثة العامري ثم احدثني كلاب وزيد الخير الطائي ثم احدثني نبهان قال فخصيت

من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسند فيه فقام عمر بن الخطاب فقال لرسول الله ألا اضرب عنقه قال لا ثم احدثني فقام اليه خالد بن الوليد
سيف الله فقال لرسول الله ألا اضرب عنقه قال لا فهذا نص في ان كلامهما سأل - قوله معاذا الله ان يتحدث الناس الى ائمتنا اصحابنا
انما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتل المذكور لانه لم يكن اظهر ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام امر الاسلام
ورسوخه في القلوب لنفهم عن الدخول في الاسلام وما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم اذا اظهر اظهروا رايمهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة
مع القدر على قتالهم وقد ذكر ابن بطلال عن المجلد قال التالت انما كان في اول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرة قهر فاما اذا
اعلا الله الاسلام فلا يجب التالت الا ان تنزل بالناس حاجة لذلك فلاما مر الوقت ذلك، وقال الأبي ناقلا عن عياض ولم يحكي فيه هو (اي
المتنافيين) عليه الصلوة والسلام بطله بنفا قهر لانه كان اشتهر في العرب انهم من جملة المؤمنين والصحابه والحكم للظاهر فلو قتلهم بطله بسا
استروء من النفاق لوجد المنفر من الدخول في الاسلام ويقول وارتاب الشارح وارجعت المعاند وارتاع عن الدخول في الاسلام غير واحد - لذا كان
يقول صلى الله عليه وسلم لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فينفر عن الاسلام وقد قال ابن الموارز ابن القصار لو اظهروا النفاق لقتلهم
قوله لا يحيا وزحنا جرهم الخ قال القاضي فيه تأويلان احدهما معناه لا تقبضه قلوبهم ولا ينفعون بما تلومونه ولا لهم حظ سوى تلاوة الفروع والحجوة
والخلق اذ يحا تقطيع الحروف والثاني معناه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل قوله يمرقون منه الخ قال ابن بطلال المروق الخروج عن اهل
اللمعة يقال مرق السهم من الغرض اذا اصابه ثوب فذ منه فهو يمرق منه مرقا ومرقا وان غرق منه وأمرقه الرامي اذا فعل ذلك به ومنه قيل مرق
البرق لخروجه بسرعة، قوله من الرمية الخ بكسر الميم وتشديد التثنية هي الصيد المرمي فعيلة بمعنى مفعولة فادخلت فيها الهاء وان كانت
فعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور المؤث للاشارة لنقلها من الوصفية الى الاسمية وقيل ان شرط استواء المذكور المؤث ان يكون الموصوف مذكورا
معه وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤث قبل وقوع الوصف تقول خذ ذبيحتك اي الشاة التي تريد ذبحها فاذا ذبحتها قيل لها حنث ذبيح، والمعنى
يخرجون من الاسلام خروج السهم من الرمية اذا دخل من جهة ونفذ من أخرى ولم يتعلق به شيء من الرمي وسيأتي ايضا ح في الروايات الآتية -
قوله عن عبد الرحمن بن ابي نعم الخ عبد الرحمن هو ابن زياد ونعم بضم النون وسكون المهملة قوله بذهبية الخ في معظم النسخ بفتحين بغير تصغير
وفي بعضها بذهبية على التصغير، قال الحافظ وكأنة انتبهت على معنى الطائفة او الجملة وقد يؤث الذهب في بعض اللغات (تسمية) هذه القصة
غير القصة المتقدمة في غزوة خيبر وهو من خلطها بها واختلت في هذه الذهبية ففعل كانت خمس الخمس وفيه نظر وقيل من الخمس وكان ذلك
من خصائصه انه يضعه في صنف من الاصناف للصحة وقيل من اصل التسمية وهو بعيد كذا في الفتح - قوله في تربتها الخ اي لم تحصل من تربتها
كما سيأتي قوله بين اربعة الخ كانوا من المؤلفه وكان كل منهم رئيس قومه قوله الاقرع بن حابس الحنظلي الخ ثم احدثني مجاشع مجيم خفيفة و
شين بحجة مكسورة، قال الأبي وتقدم انه قيمي وليس باختلاف لان حنظلة من بني قيس قوله وعيينة بن بدر الفزاري الخ نسب الى جد ابيه وهو
عينية بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وكان رئيس قيس في اول الاسلام وكنيته ابومالك وسماه النبي صلى الله عليه وسلم الاحمق المطمع وارتل
مع طلحة ثمر عاد الى الاسلام - قوله وعلقمة بن علاثة العامري الخ كان رئيس بني كلاب مع عامر بن الطفيل وكانا يتنازعان الشرف فيهم وتيقا خزان
ولهما في ذلك اخبار شهيرة، كذا في الفتح - قوله ثم احدثني كلاب الخ بنو كلاب بطن من بني عامر لانه كلاب بن ربيعة بن عامر قوله وزيد الخير
الطائي الخ قال النووي كذا هو في جميع النسخ الخير بالراء وفي الرواية التي بعد هازيد الخيل باللام وكلاهما صحيح، وقيل له زيد الخيل لعنايته بهما، و
يقال لم يكن في العرب اكثر خيلا منه وكان شاعرا خطيبا شجاعا جوادا وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء بدل اللام لما كان فيه من الخير
وقد ظهر اثر ذلك فانه مات على الاسلام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويقال بل توفي في خلافة عمر قوله ثم احدثني نبهان الخ قال الأبي بنو نبهان

قرش فقالوا أيعطى صناديد نجد ويدعونا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم فجاء رجل كثر الحج
 مشرف الوجنتين غائر العينين ناتي الجبين مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فمن يطع الله ان عصيته أيا مني على اهل الارض ولا تأمنوني قال ثم ادبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يرون
 انه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من خنثى هذا قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون
 اهل الاسلام ويكفون اهل الاوثان يقرءون من الاسلام كما يقرءون من الرمية لأن أدركتهم لا قتلتهم هو قتل عاد
 حل شتا قتية بن سعيد قال تابعوا الواحد عن عمارة بن القعقاع قال تابعنا المرزبان بن ابي نعيم قال سمعت ابا سعيد
 الخدري يقول بعث علي بن ابي طالب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهبية في أدبر مفرط لم تحصل من تراجمها
 قال فقسما بين اربعة نفر بين عينة بن بلال والاقرع بن حابس وزيد الخيل والرازي اما علقمة بن علاثة واما عامر بن
 الطفيل فقال رجل من اصحابه كنا نحن احق بهذا من هؤلاء قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألا تأمنوني
 بطن من طي قوله صناديد نجد الخ بالمهمل والنون جمع الصناديد وهو الزئير - قوله فجاء رجل الخ هو ذو الخويصرة القمي كما سيجي من رواية
 الى سلمة وغيره وعند ابي داود اسمه نافع ورثه السهيل قوله كف اللحية الخ لفتح الكاف اي كثير اللحية قوله مشرت الوجنتين الخ بشين مجمدة
 وفاء اي بارزها والوجنتان العظمان المشرفان على الخدين كذا في الفتح - وفي شرح مسند الوجنة حمد الخ وفي واوها الحركات الثلاث ويقال اجنة
 اجتم المهرقة قوله فاير العينين الخ بالغين المعجمة والتحتانية وزن فاعل من الغور والمراد ان عينيه داخلتان في عجايرهما لا صفتين بقعر الخدفة
 وهو عند الجحوظ قوله ناتي الجبين الخ بنون ومثناة على وزن فاعل من النوء اي انه يرتفع على ما حوله قوله مخلوق الرأس الخ سياقي في بعض روايات
 الباب سيد امر الخالق وكان السلف يوفون شعورهم ولا يحلقونها وكانت طريقتا الخوارج حتى جميع رؤسهم قوله فمن يطع الله ان عصيته الخ
 ذكارة الى عصية نفسه صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات اولست احق اهل الارض ان يتبع الله قوله ان من خنثى هذا الخ بضاديتين
 سكوتين بينهما تحتانية مهززة ساكنة وفي آخره تحتانية مهززة ايضا وفي بعض النسخ بضادين مهملتين فلما بالضاد المعجمة والمراد به النسل و
 العقب وزعمون الاثير ان الذي بالمهمل بمعنىء وحكي اس الاثير انه روى بالمد بوزن قنديل قوله يقتلون اهل الاسلام الخ قال الحافظ
 وهو ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من المعنيات فوقع كما قال وقال الآتي ومن عجيب امره ما ياتي اخبر حين خرجوا من الكوفة منابذين لعلي رضي
 الله عنه لقوا في طريقهم مسلما وكافرا فقتلوا المسلم وقالوا احفظوا ذمة نبيكم في الذمي - قوله لا قتلة هو قتل عاد الخ اي قتلا عامما متصلا
 بحيث لا يبقى منه من احد كما قال تعالى قتلتموني باقية ولم يرد انه يقتلهم بالآلة التي قتلت بها عاد بعينها ويحتمل ان يكون من الاضافة
 الى الفاعل ويراد به القتل الشديد بالقيء اشارة الى انه موصوفون بالشدة والقوة ويريد انه وقع في طريق أخرى قتل ثمود كذا في الفتح - قوله
 في أدبر مفرط الخ بظا مجمدة اي مدبوغ بالقرظ قوله لم تحصل من تراجمها الخ لم يخلص من تراب المعدن فكأنها كانت تبرا وتخلصها بالسبك
 قاله الحافظ قوله اما علقمة بن علاثة واما عامر الخ قال العلماء ذكر عامر هنا غلط ظاهر لانه توفي قبل هذا بسنين والصواب الجزم بانه علقمة بن
 علاثة كما هو مجزوم ياتي الرايات والله اعلم قال الحافظ وكان علقمة حليما عاقلا لكن كان عامرا اكثر منه عطاء وارتد علقمة مع من ارتد ثم عاد ومات
 في خلافة عمر بن الخطاب ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية قوله فقال رجل من اصحابه الخ قال الحافظ لم أفت على اسمه قوله
 كنا نحن احق بهذا الخ كانت تعرض بالعدل عن الحق الى غيره ويريد باضافة عدم العدل اليه صلى الله عليه وسلم انه انما وقع على وجه الغلط في
 الرأي وامور الدنيا والاجتهاد فيها بمصلح اهلها وانه من الامرالذي يجوز له الصفح عنه لانه اضاف اليه عدم العدل في القسم على وجه التهمة له
 كذا قال الآتي في حديث عبد الله المتقدم قلت قريبا يتكلم الانسان بكلمة ويتكلم الآخر بمثلا او بما يقاربها ومع ذلك يختلف مرادها باختلاف
 الاعتقاد والنية واللمحة وخصوصيات الاحوال فيخرج كلامهما على عملين متباعدين لما يعلم من تباين احوالهما من خارج - وهذا كما قال اهل العربية
 في قولهم اثبت الربيع البقل انه مجاز اذا صدر من مؤيد وحقيقة اذا صدر من دهرقي ألا ترى ان المحب قد يشكو حبيبه فيخطب به بما يخطب
 العدو والعدو لكن الحبيب يسأله عن محبة ويصفح عنه بل ربما ينسب بشكواه ويتبسم ويضاد حبا له واستثناء منه ولا يتم للعدو البغض
 بمثل ذلك الكلام ابدل يزداد تغنيظا وتغضبا منه فقول رجل من اصحابه صلى الله عليه وسلم كما خرج حتى بهذا من هؤلاء وقوله اذا كانت الشدة
 فنحن ندعى ويخط الغنا ثم غيرنا وقوله يعطى صناديد نجد ويكفونا وهكذا كلمة ان نساءك ينشدنك العدل انما كان من باب شكوى الحبيب الى
 الحبيب طلب التسوية منه مع كمال حسن الحقيقة في البطن وامتلأ القلب من المحبة والتعظيم لا النسبة الى الجور عن الحق والعياذ بالله كما زعمه

وانا أمين من في السماء يا ليتني خيرا السماء صبا حيا ومساء قال فقار رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة
كث اللحية مخلوق الراس مشير الاذان فقال يرسل الله اتق الله فقال ويك اولست احن اهل الارض ان يتقى الله قال
ثم ولي الرجل فقال خالدين الوليد يرسل الله الا اضرب عنقه فقال لا لعله ان يكون يصلي قال خالد وكوم من مصلي يقول
بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لم اؤمر ان انقب عن قلوب الناس ولا اشق بظهورهم
ذوا الخوصرة المغطوب المطرد في قوله اعدل واتق الله يا محمد وحاشا جنا به الرفيع صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهو امام العادلين والمتقين
وقد قال في حقه صلى الله عليه وسلم اني لا اشهد على جرو ووقع في بعض الروايات التي نقلها في الفقه فجعل يقسم بين اصحابه ورجل جالس فلم يعطه شيئا
فقال يا عمل ما اراك تعدل فدن على ان الحمل المقاتل على ما قال من الكلام الجاني واقد عليه من الخطاب السني كونه لم يعط من تلك العطيّة
وانه لو اعطى لم يقل شيئا من ذلك - قوله وانا امين من في السماء ثم قد حكى البيهقي عن ابي بكر الصبي قال العرب تضغ في موضع على نقوله فيسبحوا
في الارض وقوله ولا صليبتك في جذوع النخل فكان ذلك قوله من في السماء اي على العرش فوق السماء كما صحت الاخبار بذلك ام - واجهة التي يصعد
عليها انها سماء والجهة التي يصعد عليها انها عرش كل منهما مخلوق مريب محدث وقد كان الله قبل ذلك وغيره فحدثت هذه الامكنة وقد مره يحيل وصفه
بالتحيز فيها والله اعلم وكذا في الفقه - قوله لا لعله ان يكون يصلي ثم فيه استعمال لعل استعمال عسى تنبه عليه ابن مالك وتوهم يصلي قيل فيه دلالة من
طريق المفهوم على ان تارك الصلوة يقتل وفيه نظر كذا في الفقه ووضح وجهه في نظرية العلامة العيني في شرح البخاري فيدراج قوله ان انقب عن
قلوب الناس ثم بنون وقاف تقبله بغيرها صوحا اي انما امرت ان اخذ بظواهر امورهم قال القرطبي انما منع قتله وان كان قد استوجب القتل لئلا
يتحدث الناس انه يقتل اصحابه ولا سيما من ص - قال انما اخذ في الحديث الكف عن قتل من يقتل الخروج على الامام وانما نصب لذلك حربا او يستعد
لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلوهم وحكي الطبري الا جاز على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده واسند عن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الخوارج بالكف
عنهم ما لم يسفكوا دما حراما او ياخذوا مالا فان فعلوا فقتلواهم ولا كانوا ولدي ومن طرقي ابن جرير قلت لعطاء ما يحل لي قتال الخوارج قال اذا قطعوا
السبيل واخافوا الامن واسند الطبري عن الحسن انه مثل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج فقال لعل املك باناس من الرأى قال الطبري
ويؤيد ان النبي صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بأهم يقولون الحق بأه - منهم ثوابا خبر ان قوله ذلك وان كان حقا من جهة القول فانه قول لا يجاوز
حقوقهم ومنه قوله تعاد ايكية يصعد الكبر الطيب والصل الصالح برزعة فآخبر ان اهل السالم الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع
القول الطيب قال وفيه انه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد اقامة الحجّة عليهم بعد عاظم الى الرجوع الى الحق والاعانة اليهم والى ذلك أشار
البخاري في الترجمة بأهية المذكورة فيها واسند ان ذلك تكدير الخوارج وهو مقصود - نعيم البخاري حيث قرعهم بالمخاريق وافرد عنهم الملتأولين بالترجمة
وبذلك صرح القاضي ابوبكر بن العربي في شرح الزمري فقال الصحيح انه كفر لقوله صلى الله عليه وسلم يمر قون من الاسلام والله لا يقتلهم قتل عاد وفي
لفظ ثمود وكل منهما انما هلك بالكفر بقوله هو شر الخلق ولا يوصف بذلك الا الكفار ولقوله انهم انقض الخلق الى الله تعالى وحكمهم على كل من خالف
معقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم احق بالامم منهم ومن جنم الى ذلك من ائمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاواه اخرج من
كفر الخوارج وغلاة الرافض بكفيرهم اعلام الصبابة لمضمته تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم بالجنة قال وهو عندي احتجاج صحيح
ومن جنم الى بعض هذا البحث الطبري في تحذيره فقال بعد ان سرح احاديث الباب فيه الرد على قول من قال لا يخرج احد من الاسلام من اهل القبلة
بعد استحقاقه حكمة الا ببقاء هذا الخروج منه عالما فانه مبطل لقوله في الحديث يقولون الحق ويعقرون القرآن ويمر قون من الاسلام ولا يتعلقون منه بشئ
ومن المعنوم لهم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين واموالهم لا يحفظ منهم فيما تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه ثم اخرج بسند صحيح عن ابن عباس
وذكر عند الخوارج وما يلقون عند قوله القرآن فقال يؤمنون بحكمه ويهلكون عند متشابهه ويؤيد القول المذكور الامر بقتلهم مع ما تقدم من
حديث ابن مسعود لا يحل قتل امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث وفيه التارك لدين المفاخر للجماعة وورد في بعض الروايات الصحيحة المارقي من الدين
التارك للجماعة قال الشيخ الانور رحمه الله والمارقي من الدين جعل الحافظ مصلحا قد لا ولي هو المرتد ونقل فيه شواهد من الاحاديث وهذا الخوفا
اي المروق من الدين والاسلام هو الوارد في الخوارج في الاحاديث المشهورة فكان حكمهم كذلك ام - قال القرطبي في المفهم يثبت القول بكفيرهم التثليل
المذكور في حديث ابى سعيد ثمان ظاهر مقصوده انه خرجوا من الاسلام ولو تعلقوا منه بشئ كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميها بحيث
لو تعلق من الرمية بشئ وقد اشار الى ذلك بقوله سبق الفرث والدم وقال صاحب الشافعية وكذا تقطع بكفر كل من قال قولا يتوصل به الى تضليل
الامة او تكفير الصحابة وحكام صاحب الرضا في كتاب الردة عنه واقره قال الشيخ الانور رحمه الله والحق ان حديث المروق يدل على ان المارقة

والله اعلم بالصواب وتكثير الخوارج وغيرهم من اهل الاموال
وتكثير من دخل في المروق به حتى يقال المروق

أقرب إلى الكفر من الإيمان ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً قلت يا أبا أمامة هذا شيء نقوله قال بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ محمد بن إبراهيم النعماني في إظهار الحق مسلماً واستاد حسن أم وحسنه الترتي محضراً قال الحافظ طبري وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكمهم لا سلام يجري عليهم لتعلقهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا لتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجزمهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي في إجماع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وإجازوا منا تحتهم وأكل ذبايحهم وأغمر لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام وقال عياض كادت هذه المسئلة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن ما دخل كافر في الملة وأخرج مسلم عنها عظيم في الدين قال وقد توقفت قبله القاضي أبو بكر النعماني قال لم يصح القول بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الأيمان والزندقة الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتحديد خطأ والخطأ في ترك الكافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دمه مسلم واحد، ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في بعض أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كروق السهم في نظر الراعي إلى إهمهم إلى أن قال فيتماري في الفوق هل علي بما شئ قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله يتماري في الفوق لأن التماري من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام لأن من ثبت له عقده الإسلام يبقين لم يخرجهم من الأبيقين قال وقد سئل علي عن أهل النهروان هل كفروا فقال من الكفر فزروا، قال الحافظ طبري هذا ان ثبت عن علي يحمل على أنه لو يكن أطلع على معتقد هو الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم وفي احتج به بقوله يتماري في الفوق نظر فإن في بعض طرق الحديث كما ذكر لم يعلق منه شيء وفي بعضها سبق الفرث والدم وفي بعضها وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة كما سيأتي عند مسلم في الباب وطريق الجمع بينهما أنه تردده في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي شيء ويمكن أن يحيل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ويكون في قوله يتماري إشارة إلى أن بعضهم قد بقي معه من الإسلام شيء قال القرطبي في المفهم والقول بتكفيرهم ظاهر في الحديث قال فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتسمى أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلماً أهل البيت إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب فاما من استسرى منهم بيلة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد يد عنه اختلفت فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم قال وباب التكفير باب خطر ولا تعدل بالسلامة شيئاً، وقال النعماني الأجل ولي الله الدهلي قدس الله روحه في المسوى قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن قوماً اظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجماعات كفرهم ولم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن علياً لم يسمع رجلاً يقول لا حكم إلا لله في ناحية المسجد فقال علي بكلمة حتى أريد بها باطل لكرهنا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكر فيها اسم الله ولا نمنعكم الفقه ما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نبداً لكم بقتال، وقال أهل الحديث من الحنابلة يجوز قتلهم وأقول الظاهر هدي حذائية ورواية قول أهل السنة أما رواية قوله صلى الله عليه وسلم فإين لقيتموهم فاقتلوهم وأما قول علي بن أبي طالب فمعناه أن الكفار على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطاعة فيكون باغياً أو قاطع الطريق وإذا أنكروا ضرراً من ضرر ريات الدين يقتل لذلك لا لأنكاره على الإمام بيان ذلك أن الحق إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر فلهذا لم يظهر هذا الرجل عند آل النكار في مسألة التكفير حسب ما اظهروا وأنه اظهر أنكار الشفاعة يوم القيامة أو أنكار الحوض الكثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت بالدين بالضرورة لحكم الكفر وأما حديث أولئك الذين نهى الله عنهم ففي المنافقين دون الزنادقة بيان ذلك أن المخالفة للدين الحق أن لم يعتر به ولم يذعن له لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر وإن اعترف بلسانه عليه على الكفر فهو المنافق وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفتر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فتر الصابية والتابعون واجتعت عليه لامة فهو الزنديق كما إذا اعترف بأن القرآن حق وما فيه من ذكر الخبيثة الناف حتى لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار التلذذ التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخراج جنة ولا نار فهو زنديق، وقوله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة، وأما رواية فلان الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجراً للزنادقين وذبا عن الملة التي انقضت فكل ذلك نصب القتل في هذا الحديث وأما له جزاء للزنادقين ليكون مزجراً للزنادقة وذبا عن تأويل فاسد في الذين لا يصح القول به ثم التأويل تأويل لا يخالفت قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يصادح ما ثبت بالقاطع فذلك الزنادقة لكل من أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال المنكر والكبير

قال ثم نظر اليه وهو مقف فقال انه يخرج من ضيضي هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجا وزحنا جرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية قال اظنه قال لأن أدركتهم لاقتلهم قتل ثوم وحل شاة عثمان بن أبي شيبة ناجير عن

أو أنكر الصراط والحساب سواء قال لا أثق بمؤلا المراهة أو قال أثق بغير لكن الحديث مأثور لا يذكرنا ويلا فاسداً لم يجمع من قبله فهو الرديق وكذلك من قال في الشيعين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مثلاً ليسا من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتها أو قال إن النبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعد أحد النبي وأما معنى النبوة وهو كون الإنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوماً من الذنوب ومن المقيام على الخطأ في ما يرى فهو موجود في الأمة بعد ذلك الرديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا الجري والله تعالى أعلم بالصواب، أم قال الشيخ الأئمة بعد نقل هذه العبارة واستفيد منه تفسير الزندقة وحكمها وإن التأويل في النص ريات لا يدفع الكفر، أم وقال في موضع آخر من رسالته بعد سر من الأحاديث فخرج من هذه الأحاديث بهذا الوجه وجه من كفرهم من أهل الحديث كما مر عن المستوي وقد نسب السند إلى عبد الله بن النسيان اليهم وهو قول فحل وكذا نسب في فتح القدير اليهم وخرج عدل الفرق بين الجور والتأويل في القطعيات والله سبحانه وتعالى أعلم وخرج أن الكفر قد يلزم من حيث لا يدري مع ما يحفظ أحد كروا صلياً وصلياً مع صلاتهم وصيامهم وأعمالهم مع أعمالهم وليست قراءته إلى قراءتهم شيئاً فخذ هذه الجملة النبوية أصلاً في مسألة التكفير في كآحوت القرآن كلها شات كانت وإنما اختلفت العبارات في أهل الأهواء أما الاختلاف حالاً متغلو، وعدم غلو، وأما الاختلاف أصحاب التصانيف فمنهم من بلي بأهل الأهواء واختبر حالهم ورأى صنمهم على الذين فشلوا التكفير عليهم بحيث لا يتبع ولا تدر ومنهم من له بيتل بهم ولم يسير غورهم فهو يحذر عن التكفير شيئاً على الأصل وهو المراد بقولهم لا يكفر أهل القبلة أي الأصل في هذا ذلك لا بناء على خصوص الحال، وقد احتطنا في هذه المقالة ما رأينا احتياطاً فإن له مقاماً فقد يحتمل الرجل نظراً لجانح هو خارج منه من، بانب آخر فيقع في عدم الاحتياط من حيث لا يدرك فافهمنا أعلنا ههنا ما ندين الله به واحتطنا ما رأينا حقه والله على ما نقول وكيل وله الحمد على كل حال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه الإمام البيهقي في المدخل يحمل هذا العلم من كل صنفت عدله ينفون عنه تحريف الغالين وإتباع المبطلين وتأويل الجاهلين وهو كلام خرج من مشكاة النبوة ومصاييح السنة وحسبنا الله ونعم الوكيل انتهى كلامه في رسالته أكتاف المحدثين وهي رسالة نافعة جداً وحيدة في بابها محققة على علوم غزيرة يجب مطالعتها لمن يريد الخوض في مسألة التكفير فأت المسئلة مهمة والأقوال فيها مضطربة ومادفاً متشعبة ومطافها متكثرة ولهذا وقع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضاً في الخلط والشك والتردد فجري الله الشيخ العلامة مؤلف الرسالة عنا وعن سائر المستفيدين فإنه قد كشفت الحجاب عن وجه الحق والصلوب وقطع عرق الالتباس والارتباب وحقق قاعدة عدم تكفير أهل القبلة ونقمة بطة من أكتاف المتأول بما لا مزيد عليه حتى بين الصريح لدى عينين وكفى وشق حتى لم يتبق مجال للشبهة والاختلاف من شرح الله صدره للإسلام وكان له تدبير لم يلقى الجمع وهو حميد لله الجمل أولاً وأخيراً باطناً وظاهراً فإنه حميد مجيد - قوله وهو مقف الخ أي مولى قد أعطانا قفاه قوله يتلون كتاب الله رطباً لا يجا قيل المراد الحزق في التلاوة أي يأتون به على أحسن أحواله وقيل المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزلزال استهوا رطبة به وقيل هو أن يه عن ن الصوت به كطها القرطبي ويرجم الأول ما وقع في رواية أبي الوثاك عن أبي سعيد عند مسند يقرن القرآن كاحسن ما يقرئه ابنه ويؤيد الآخر قوله في رواية مسعود عن أبي بكر عن أبيه قوم أشدرا حلاء ذنقة استهوا بالقرآن أخرجه الطبري قوله لاقتلهم قتل ثوم الخ وفي رواية سعيد بن مسروق المتقدمة لاقتلهم قتل غل ولم يرد فيه قال الحافظ وهو الأرجح ويستشكل قوله لأن أدركتهم لاقتلهم مع أنه على خالد عن قتل أصابعهم وأجيب بأنه أراد أدراك خروجهم واعتراضهم المسلمين بالسيوف ولم يكن ظهر ذلك في زمانه وأول ما ظهر في زمان علي بن أبي طالب هو مشهور وفي الحديث أن كون الرجل مصلياً لا يمنع قتله مطلقاً كما يرويه قوله فيما قبل لعلة أن يكون يصلي فاز قوله لاقتلهم قد ورد في حق قوم يحرقون أحد كروا صلياً ومحيضاً وصياماً مع صيامهم قال ابن هبيرة وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه أن قتلهم حفظ رأس مال الإسلام وفي قتال أهل الشرك طلب المريم وحفظ رأس المال أولى، قال الشيخ الأئمة رحمه الله وليس ذلك أكرهاً من موبائل هراكره على الحق الذي وضعت حقيقته فهو عين العدل وعين الصواب قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن في قوله تعالى لا أكره في الدين الآية المسئلة الثانية قوله تعالى لا أكره عموم في نفى أكره الباطل فاما أكره باحق فانه من الدين وهل يقتل الكافر أو على الدين قال حب الله عليه صل أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهو ما أخذ من قوله تعالى وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونََ الدِّينُ لِلَّهِ، أم وأعادة في المختنة وقال في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم عج ربك من قوم ينادون إلى الجنة بالسلاسل، أم - وأحق أن أكره على الحق الذي كان وفتره بدعيها ليس بأكره

عمارة بن القعقاع بهذا الاسناد وقال وعلمته بن علاثة ولم يذكرها من الطيفيل وقال ثاقب الجبهة ولم يقل ناشرو زاده
 فقام اليه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله لا أضرب عنقه قال لا ثم ادبر فقام اليه خالد سيف الله فقال يا رسول الله لا اضرب
 عنقه قال لا قال انه سيخرج من ضيقي هذا قوم يتلون كتاب الله ليتنا رطبنا وقال قال عمارة حبسته قال لئن ادركتهم
 لا قتلتهم قتل ثمود **وحل** ثنا ابن غير قال نا بن فضيل عن عمارة بن القعقاع بهذا الاسناد وقال بين اربعة نفر زيد الخيل
 والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلمته بن علاثة وعامر بن الطيفيل وقال ناشرو الجبهة كرواية عبد الواحد قال انه سيخرج من
 ضيقي هذا قوم ولم يذكر لئن ادركتهم لا قتلتهم قتل ثمود **وحل** ثنا محمد بن المثني قال نا عبد الوهاب قال سمعت
 يحيى بن سعيد يقول اخبرني محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة وعطاء بن يسار انهما اتيا ابا سعيد الخدري فسالاه عن الحروب التي هلك
 واختاره في روح المعاني ايضا قال ولم أر في هذه الآية (ولا اكره في الدين) كلاما احسن مما في فتح البيان ولعله نقله عن فتح القدير للشوكاني
 على ما هو عادته لتبنييه من الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى جاء عن ابي سعيد الخدري قصة اخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية
 وذلك فيما أخرجه احمد بسند جيّد عن ابي سعيد قال جاء ابو بكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني مررت بوادي كذا فاذا رجل حسن
 الهيئة متخضع يصلي فيه فقال اذهب اليه فاقتله قال فذهب اليه ابو بكر فلما رآه يصلي كره ان يقتله فرجع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر اذهب فاقتله
 فذهب فراه على تلك الحالة فرجع فقال يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب علي بن ابي طالب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهما ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز
 تراقيمهم يقون من الدين كما يقرء السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوه هو هو ثم البرية وله شاهد من حديث جابر اخبرني ابو يعلى ورجاله ثقات
 ويمكن الجمع بان يكون هذا الرجل هو الاول وكانت قصته هذه الثانية متراخية عن الاولى وادّعى صلى الله عليه وسلم في قتله بطلان منع منه لزوال
 علة المنع وهو التآلف فكانت استغفنه عنه بعد انتشار الاسلام كما في عن الصلوة على من ينسب الى النفاق بعد ان كان يجري عليهم احكام الاسلام قبل ذلك
 وكان ابا بكر وعمر تمسكا بالنهاية الاولى عن قتل المصلين وحل الامر هنا على قيد ان يكون لا يصلي فلذلك عكس عدم القتل بوجود الصلوة او عليها فحارب
 النهي ثم وجدت في معاني الاموي من مرسل الشعبي في نحو اصل القصة ثروا رجلا فاعطاهم فقام رجل فقال انك لتتسوم ما نرى عدلا قال اذن
 لا يعمل احد بعدى ثروا ابا بكر فقال اذهب فاقتله فذهب فلما وجد فقال لو قتله لرجوت ان يكون اولهم وآخرهم فهاذا يؤيد الجمع الذي ذكرته
 لما يدل عليه "ثم" من التراخي والله اعلم قوله ليتنا رطبنا الخ قال النوى هكذا هو في اكثر النسخ ليتنا بالنون اي محملا وفي كثير من النسخ ليتنا
 بحدوث النون واثار القاصي الى انه رواية اكثر شيوعا وقال ومعه سبلا لكثرة حفظهم وقال وقيل لي اي يلوون استهزأ به اي يحترقون معانيه
 وتأويله قال قد يكون من التي في الشهادة وهو المثل قاله ابن قتيبة قوله عن الحواريين الخ هو الخوارج جمع خارجة اي طائفة وهو قوم مبتدعون
 بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على جوار المسلمين ، واصل ذلك ان بعض اهل العراق انكروا سيرة بعض اقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك
 وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة الا انهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتطعون في
 في الزهد والخشوع وغير ذلك فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي بن ابي طالب واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا امامة علي بن ابي طالب وكفر من قاتله من اهل البيت
 الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فاعما خرجا الى مكة بعد ان بايعا عليا بن ابي طالب فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فانفقوا على طلب قتلة عثمان وخرجوا
 الى البصرة يدعون الناس الى ذلك فبلغ عليا بن ابي طالب فخرج اليهم فوقع بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر علي بن ابي طالب وقاتل طلحة والزبير بعد
 ان انصرف من الرقعة فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب يد عثمان بالا اتفاق ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان امير الشام اذ ذاك وكان
 علي بن ابي طالب يبايع له اهل الشام فاعتل بان عثمان قتل مظلوما ويحب المباداة الى الاقتصار من قتله وانه اقوى الناس على الطلب بذلك
 ويلتزم من علي بن ابي طالب ان يملكه منهم ثوب يبايع له بعد ذلك وعلي يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم الى احكم فيهم بالحق فلما طال الامر خرج علي
 في اهل العراق طالبا قتال اهل الشام فخرج معاوية في اهل الشام قاصدا الى قتاله فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما شهرا وكاد اهل الشام
 ان ينكسر افرحوا المصاحف على الرياح ونادوا ندعوكم الى كتاب الله تعالى وكان ذلك باشارة عمر بن العاص وهو مع معاوية فترك جمع كثير
 ممن كان مع علي بن ابي طالب وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدبيرا واجتبا بقوله تعالى اوتوا الى الدين اوتوا نصيبا من الكتاب بيد عون الى كتاب
 الله ليحكم بينكم الآية فراسلوا اهل الشام في ذلك فقالوا ابغوا حكما منك وحكما منا ويحضر معهما من لم يباشر القتال فمن راوا الحق معا طاعة
 فاجاب علي بن ابي طالب ومن معه الى ذلك واكثر في تلك الطائفة التي صادوا خوارجا وكتب علي بن ابي طالب بينه وبين معاوية كتابا بالحكومة بين اهل العراق والشام
 هذا ما تصفى عليه امير المؤمنين على معاوية فاستمع اهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم اميه فاجاب علي بن ابي طالب الى ذلك فانكره عليه الخوارج ايضا

سبب تسمية الخوارج بالخوارج والحواريين
 وشرح حالهم وكيف كان بدأ أمرهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرها قال لا ادرى من الحواريين ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها قوم تحمرون صلاتكم مع صلواتهم فيقرؤون القرآن لا يحيا وزحلوقهم وحناجهم ثم انفصل الفريقان على ان يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عيثرهما في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع السكان الى بلادهم الى ان يقع الحكم فرجع معا وتيا الى الشام ورجع علي رضي الله عنه الى الكوفة ففارقها الخوارج وهو ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكانا يقال له حرولاء بفقر المهمله واليهاين الاولى مضمومة ومن ثم قيل لهم الحواريون وكان كبيرهم عبد الله بن الكواجر بفقر الكاف وتشديد اللواو مع المد اليشكري وشبث بفقر المعجمة والموحدة بعد هاتين الهمزة التيمية فأرسل اليهم علي رضي الله عنه فخرج اليهم علي رضي الله عنه فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسا هو المذكور ان ثراشعوا ان عليا تاب من الحكومة ولذلك رجوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب انكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم الا لله فقال كلمة حتى يرا دجها باطل ينقلهم لكره عليا ثلاثة ان لا تمتنعكم من الساجد ولا من رزقكم من الفخ ولا يندكم بقتال ما لم تحذوا نسا دا وخرجوا شيئا بعد شيء الى ان اجتمعوا بالمدائن فراسلهم فخرجوا فاصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتكليم ويتوب ثم راسلهم ايضا فأرادوا اتل رسوله ثم اجتمعوا على ان من لا يعتقد معتقدا هو كافر ويباح دمه وماله واهله وانتقلوا الى الفعل فاستخرجوا الناس فقتلوا من اجاز بهم من المسلمين ومريم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا على رة على بعض تلك البلاد ومعه ثيابة وهي حامل فقتلوه وبقرها بطن سريته عن ولد فبلغ عساكرا فخرج اليهم في الجيش الذي كان هياها للخروج الى الشام فوقع بهم بالنهر وان وليهم منهم الا دون العشرة ولا قتل من معه الا نحو العشرة فهذا المختص اول امرهم ثم انضم الي من بقي منهم من مال الى رأيهم فكانوا مختلفين في خلافة علي رضي الله عنه حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا رضي الله عنه بعد ان دخل علي رضي الله عنه في صلوة الصبح ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فوقع بهم عسكرا الشامي كان يقال له النخيلة وكانوا متجمعين في امانة زياد وابنه عبد الله على العراق طول مدة معاوية وولد يزيد وظفر زياد وابنه منهم بجاعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولي الخلافة عبد الله بن الزبير واطاعه اهل الامصار الا بعض اهل الشام ثم ارموا ان فادى الخلافة وغلب على جميع الشام الى مصر فنظر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الازرق ويا ليمامة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقدا الخوارج ان من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدا هو وعظم البلاد بهم وتوسعوا في معتقدا هو الفاسد فأبطلوا رجرا المحصن وقطعوا يد السارق من الابطوا وادجوا الصلوة على الخائض في حال حيضها وكفر من ترك الامس بالمعروف والنهي عن المنكر ان كان قادرا وان لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عند حكم الكافر وكفوا عن اموال اهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وقتلوا من ينسب الي الاسلام بالقتل والسبي والنهب فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ومنهم من يدعوا ولا ثم يفتك ولم يزل البلاد بهم يزيد الى ان اتمر المهلب بن ابي صفرة على صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الاموية وصدرا الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقال ابو منصور البغدادي في المقالات عدة فرق الخوارج عشرون فرقة وقال ابن حرز ما قرههم الى قول اهل الحق الاباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب - قوله لا ادرى من الحواريين الخ هذا يغير قوله في الرواية التي تليها واشهد ان علي بن ابي طالب قاتلهم وانا معه فان مقتضى الاول انه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحواريين او لا ومقتضى الثاني انه ورد فيه ويمكن الجمع بان مراده بالنفي هاتان لم يحفظ فيهم نصا بلفظ الحواريين وانما سمع قصته هو التي دل وجود علامتهم في الحواريين باخهم قولهم ولم يقل منها الخ قال الحافظ لم تختلف الطرق الصحيحة على ابي سعيد في ذلك واما ما أخرجه الطبري من جهة آخر عن ابي سعيد بلفظ من امي فسنده ضعيف لكن وقع عند مسلم من حديث ابي ذر بلفظ سيكون بعدى من امي قوم وله من طريق زيد بن ثابت عن علي يخرج قوم من امي ويجمع بينه وبين حديث ابي سعيد بان المراد بالامة في حديث ابي سعيد امة الاجابة وفي رواية غيره امة الدخوق قال النووي وفيه دلالة على فقه الصحابة وتغيرهم ههنا لفاظ وفيه اشارة من ابي سعيد الى تكفير الخوارج وانهم من غير هذه الامة قوله تحمرون صلاتكم الخ بفقر اوله اي تستقلون قوله صلاتكم مع صلواتهم الخ قال الحافظ ووصف عاصم اصحاب نجدة الحواريين بأنهم يصومون النهار ويقومون الليل يأخذون الصدقات على السنة اخرج الطبري - وعند من طريق سليمان التيمي عن انس ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فيكم قوما يدايون ويعلمون حتى يعجبوا الناس وتجبهم انفسهم ومن طريق حفص بن اخي انس عن عمه بلفظ يتعمقون في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرة الخوارج قال فاتيتموه فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهادا منهم رايد بهم كاتفا ثفن الابل ووجههم معلمة من آثار السجود واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس انه ذكر عند الخوارج واجتها دهم في العبادة فقال ليسوا

يكرهون من الدين مرق السهم من الرمية فينظر الراي الى نصله الى رصا فينظر الراي في القوة هل علق بها
 من الدم شيء حل شي أبو الطاهر قال اتعبد الله بن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو سلمة
 ابن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري ح وحديث حملة بن يحيى واحمد بن عبد الرحمن القهري قال انا ابن وهب قال اخبرني
 يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك الهذلي ان ابا سعيد الخدري قال بينا نحن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسما انا وذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويحك ومن يعدل اذ لم يعدل قد خبت وخسرت ان لم اعدل فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله انك انما اعدلت في
 عنقه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا يحقر احدكم صلوة مع صلته وصيام مع صيامه وقراءة القرآن لا يجوز تراقيم
 اشده اجتهادا من الرهبان قوله مرق السهم من الرمية ثم شبهه مرقهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه
 ومن شدة خروجه لقوة الراي لا يعان من جسد الصيد شي فهو لا ينتفعون بالدين بل يخرجون منه بسرعة ويخرجونه قوله فينظر الراي في نصله
 قوله الى نصله بدل من قوله الى سهم اي ينظر اليه جملة ثم تفصيلا والنصل حديدة السهم (يعني يركبها) قوله الى رصا فاما بكسر اراء
 ثم جملة ثم فاء اي عصبه الذي يكون فوق مدخل النصل الرصات جمع واحد رصة بركات يعني يركبها قوله فينظر الراي في القوة ثم اخبرني
 في نصله ورصانه شيئا من اثر الدم ثم ينظر الراي القوة فيتشكك هل بقي فيها شيء من الدم والقوة موضع الترمز السهم قال ابن التباري الفوق يذكر
 ويؤتى وقد يقال قوة بالهاء (يعني يركبها) قوله هل علق بها من الدم شي ثم قال لا في التباري في القوة فيه مجزئة لانه اشارة الى ما وقع فيهم
 من الخلاف بين الامة في تكفيرهم ام - وقد تقدم منا قريبا تفصيل الخلاف وجواب المكفرين عن هذا القاري في القوة فراجع، والذي ينظم للسهم
 الضيف والله اعلم ان قوله صلى الله عليه وسلم فينظر الراي في القوة مؤيد بظاهر ما اختاره شيخنا قاسم العلوم والحجرات نور الله ضريحه واحتاط به
 في حق بعض اهل البدع لما شغل عنهم فقال اني لا اسميهم كفارا ولا مؤمنين بل لهم عندى منزلة بين المنزلتين ثوبته على ان المراد بالمنزلة عندى
 ليس ما هو مراد المعتزلة خذلهم الله فاهم من عموز الفاسق متركب الكبيرة ليس مؤمنا ولا كافرا في الواقع بل هو نوع مستقل برزخى بينهما كما ان الخنثى
 نوع مستقل بين الذكر والانثى في نفس الامر وانما اردت بالمنزلة بين المنزلتين ان هؤلاء المبتدعين الضالين لا يسعنا ان نحكم عليهم بالنبوة بأفهم
 كفار او مسلمون لتعارض الأدلة وتجادب وجوه الكفر واللامع وان كانوا داخلين حتما في احد الشقين بحسب الواقع وعلو الله سبحانه وتعالى فأمهم
 عندنا على الشك بحيث لا نقطع بدخولهم في هؤلاء ولا هؤلاء وهو في الواقع لا يخرجون عن احد المقامين الايمان او الكفر وهذا كما ان المال الشكوك عند الفقهاء
 لا يسمى طاهرا ولا نجسا بل هو منزلة بين المنزلتين بحسب حكمهم واجتهادهم في الواقع لا يخرجون عن احد من ابا طاهر اما نجس لا يحتل سوى
 ذلك والله اعلم هكذا افاد رحمه الله في بعض مكاتيبه وعلى هذا التقدير فالنفي عن الفوق الذي ورد في بعض الروايات يراد به نفي التيقن لا تيقن
 النفي والله اعلم قوله والضحاك الهذلي ان اخوه ابن شرجيل المشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء منسوب الى بطن من همدان قوله اناه
 ذو الخويصرة ثم كذا اوردته البخاري في علامات النبوة من طريق شعيب عن الزهري اناه ذو الخويصرة واورد في قتل الخوارج والمحدثين من طريق
 معمر بن جندب عن عبد الله بن ذوالخويصرة بزيادة ابن قال الشيخ بد الدين العيني رح ذو الخويصرة بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون الميم آخر الحروف و
 كسر الصاد المهملة وبالراء مصغر الخاصصة وفي تفسير الثعلبي بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنائم هوازن جادة ذو الخويصرة التميمي اصل
 الخوارج فقال اعدل قال هذا غير ذي الخويصرة التميمي الذي بال في المسجد وقال ابن الاثير في كتاب الادواء ذو الخويصرة رجل صحابي من بني تميم وهو
 الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في قسم قسمه اعدل انتهى ولما ذكر السهيلي عقيه بقوله ويذكر عن الواقدي انه حرقوص بن زهير الكعبي من سعد تميم
 وكان حرقوص هذا مشاهدا كثيرة مشهورة محمودة في حرب العراق مع الفرس ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم صار خارجيا قال وليس ذو الخويصرة هذا هو
 ذو الشدبة الذي قتله على رضي الله عنه بالنهر وان ذاك اسمه نافع ذكره ابو داود وقيل المعرف ان ذاك الشدبة اسمه حرقوص وهو الذي حمل على رضي
 الله عنه ليقطعه فقتله على رضي الله عنه قوله وهو رجل من بني تميم وفي حديث عبد الله بن عمر عن ابي الزار والطبري رجل من اهل البادية حدث
 محمد بن ابي له دعه فان له اصحابا انا اي لم يبق وقت الحكر ليقطعه ويحج اذا ظهر له اصحاب على الهياة التي ذكرت ووقع في رواية الفلم سينجز انا
 يقولون مثل قوله قال الحارظ قوله صلى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا انا ظاهر ان ترك الامر بقتله بسبب ان له اصحابا بالصفة المذكورة و
 هذا لا يقتض ترك قتله مع ما اظهره من موافقة النبي صلى الله عليه وسلم باوجه فيحتمل ان يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخاري لانه وصفهم بالمباغة
 في العبادة مع اظها كالا سلام فلو اذن وقتله لمكان ذلك تنفيذا عن دخول غيرهم في الاسلام قوله لا يجوز تراقيمهم ثم ثبته وقام جمع ترقق

يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى انضله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى تضيقه فلا يوجد فيه شيء وهو القدر ثم ينظر الى قنذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرت والذم آيتهم رجل اسود احدى عضديه مثل ثدى المرأة ومثل البضعة تكدر يخرجون على حين فرقة من الناس قال ابو سعيد فاشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهد ان علي بن ابي طالب قاتلهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتبس فوجد فاني به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت وحديث محمد بن المثنى قال نا ابن ابي عدي عن سليمان بن ابي نصر عن ابن سبيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قومًا يكونون في أمتهم يخرجون

بفتح أوله وسكون الراء وضمة القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بين نقرة الفخذ والعاتق وانعضان قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها وقيل لا يعنون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم الأجر وقال النووي المراد أنهم ليس لهم فيه حظ الأمر به على سائرهم لا يصل الى حلوقهم فضلاً ان يصل الى قلوبهم لان المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب قلت وهو مثل قوله فيهم ايضاً لا يجاوز ما يمتدحجهم اي ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم **قوله** يمرقون من الاسلام كما يمرق الخ قال الحافظ رحمه الله يخرجون من الاسلام بجنة كخروج السهم اذا ما به داء قوي الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يحق بالستهم ولا شيء منه من المرمى شيء فاذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل أصاب او اخطأ فاذا المرمي عاق فيه شيء من الذم ولا غيره ظن انه لم يصبه والغرض انه أصابه والى ذلك أشار بقوله سبق الفرت والذم الذي مر في جازم وهو يتعلق فيه من شيء بل خرجا بعد **قوله** كما يمرق السهم من الرمية الخ وفي حديث ابن سبيد عن احمد بن ابي اؤد الطبري لا يخرجون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقه **قوله** ثم ينظر الى تضيقه الخ بفتح النون وكسر الصاد معجمة وتشديد الباء آخر الحروف وهو عود السهم بلا ملاحظة ان يكون له فصل وریش وفي التوضيح وحكى فيه كسر النون - **قوله** وهو القدر الخ اي عوده **قوله** الى قنذه الخ بضم القاف ومجتمعين الاولى مفتوحة جمع قنذة وهي ريش السهم يقال لكل واحدة قنذة ويقال هو اشبه به من القنذة بالقنذة لا تخفى جعل على مثال واحد يعني تير كائنه **قوله** سبق الفرت والذم الخ يعني جازمهما الفرت وهو السرجين مادم في الكرش وحاصل المعنى انه من سرياً في الرمية وخرج لم يتعلق به من الفرت والذم شيء فشيء خرجهم من الدين ويوتعلقوا منه بشيء يخرج ذلك السهم **قوله** آيتهم الخ اي علامتهم **قوله** او مثل البضعة الخ بفتح الباء الموحدة وسكون المعجمة اي القطعة من اللحم **قوله** تكدر الخ يعني تضطرب تجي وتذهب واصلة تكدر من باب التقليل فحذفت احدى التائين والذم كدرة صوت اذا اندفع سمع له اختلاط **قوله** على حين فرقة من الناس الخ قال النووي ضبطوه في الصحيح بوجهين احدهما حين فرقة بجاء معجمة مكسورة ونون وفرقة بضم الغامى في وقت افتراق الناس اي افتراق يقع بين المسلمين وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما والثاني خير فرقة بخاء معجمة مفتوحة وباء وفرقة بكسر الفاء اي افضل الفرقتين والاول اكثر واشهر ويؤيد الروايات التي بعد هذه يخرجون في فرقة من الناس فانه بضم الفاء بالاختلاف ومعناه ظاهر وقال القاسمي على رواية الخاء المعجمة المراد خير الفرقين وهم الصديق الاول قال او يكون المراد علياً و واصحابه فعليه كان خروجهم حقيقة لانه كان الامام حينئذ وفيه حجة لاهل السنة ان علياً كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم يقتلهم اولي الطائفتين بالحق وعلي واصحابه الذين قتلهم وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اخبر بهذا وجرى كله كفلن الصبح ويتضمن بقاء الامم بعد صلى الله عليه وسلم وان لهم شوكاة وقوة خلافت ما كان المبطون يثيرونه وانهم يفترون فرقتين وانه يخرج عليه طائفة مارقة وانهم تشددون في الدين في غير موضع التشديد ويبالغون في الصلوة والقراءة ولا يقيمون بحقوق الاسلام بل يمرقون منه وانهم يقتلون اهل الحق وازاهل الحق يقتلوه وان فيهم رجلاً صفة به كذا وكذا فهذه انواع من المعجزات جرت كلها والله الحمد **قوله** ان علي بن ابي طالب قاتلهم الخ في رواية فلم يبن عبد الله وحضرت مع علي يوم قتلهم بالنهر وان نسبة قتلهم لعلي لم تكن في ذلك **قوله** فامر بذلك الرجل الخ اي بالرجل الذي قال صلى الله عليه وسلم رجل اسود احدى عضديه الخ وقد علم ان الشكوة اذا اعيدت معرفة تكون عين الاول وهو ذو الشئ بفتح التاء المشددة مكبرا وبضمها مصغرا كذا قال العيني **قوله** فالتبس الخ على صيغة المجهول اي فطلب **قوله** فاني به الخ اي بذلك الرجل الذي يقال له ذو الشئ وذو الشئ في علامات النبوة فاني به اي بندي الخوصية ثم ذكر في باب قتل الخوارج ما يشتم بخلاف ذلك فانه أعلم بصواب **قوله** على نعت رسول الله الذي نعت الخ اي على وصفه الذي وصفه والفرق بين الصفة والنعت هو ان النعت يكون بالحلية نحو الطويل والقصير والصفة بالافعال نحو خارج وصارب وقيل النعت ما كان لشيء خاص كالخرج والعجم والعور لان ذلك ينخص موضعاً من الحمد والصفة ما لم تكن لشيء مخصوص كالعظيم والكبير

في فرقة من الناس سيماهم الخلق قال هو شر الخلق او من اشر الخلق يقتلهم اذنى الطائفتين الى الحق قال فضرب النبي
 صلى الله عليه وسلم مثلاً او قال قولا الرجل يرى الرمية او قال الغرض فينظر في النصل فلا يرى بصيرة وينظر في النضج
 فلا يرى بصيرة وينظر في الفرق فلا يرى بصيرة قال قال ابو سعيد انتم قتلتهم يا اهل العراق حل شئنا شيان بن
 فروخ قال نا القسوه بن الفضل الحداني قال نا ابو نصر عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرق
 مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها اولى الطائفتين بالحق حل شئنا ابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد قال قتيبة نا
 ابو عوانة عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون في امتي فرقتان فيخرج من
 بينهما مارقة يلقى قتلهم او لا هو بالحق حل شئنا محمد بن المنجد ثنا عبد الله بن علي حدثنا داود عن ابي نصر عن ابي سعيد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تمرق مارقة في فرقة من الناس فيلقتلهم اولى الطائفتين بالحق حل شئنا عبد الله

قلت فلذلك قال ابو سعيد هنا على لسان النبي صلى الله عليه وسلم فافهموا فيه دقة، كذا في عدة القاري قوله في فرقة من الناس ثم بضم الفاء
 اي في وقت افتراق يقع بين المسلمين قوله سيماهم الخلق الخ قال النووي سيما العلامة وفيها ثلاث لغات القصر هو الاضعف وبه جاء القرآن
 والمد والثالثة السيماء بزيادة ياء مع المد كما غير والمراد بالخلق خلق الرأس وفي الرواية الاخرى الخلق واستدل به بعض الناس على كراهة خلق
 الرأس ولا دلالة فيه وانما هو علامة لهم والعلامة قد تكون بحرام وقد تكون بمباح كما قال صلى الله عليه وسلم ايتهم رجل اسود احد عضديه مثل
 ثدي المرأة ومعلوم ان هذا ليس بحرام وقد ثبت في سنن باي اود باسناد على شرط البخاري ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد خلق
 بعض رأسه فقال احلق كله او اتركه كله وهذا صريح في اباحة خلق الرأس لا يحتمل تأويله قال صاحبنا خلق الرأس جائز بكل حال لكن ان شق عليه قعد
 بالدهن والتسريح استحب حلقه وان لم يشق استحب تركه، ام - وقد ورد في كتاب التوحيد من صحيح البخاري سيماهم الخلق او قال التسييد وهو بالهمزة
 والموحدة يحن الخلق وقيل ابلغ منه وهو بمنزلة الاستيصال قل الكرواني فيه اشكال وهو انه يلزم من وجود العلامة وجود ذى العلامة فيستلزم
 ان كل من كان مخلوق الرأس فهو من الخوارج والامر بخلاف ذلك اتفاقاً ثانياً السلف كانوا لا يحلقون رؤسهم الا للنسك او في الحاجة والخروج
 اتخذوه ديدناً فصارت شعاراً لهم وعرفوا به يعني المبالغة في الخلق قوله هو شر الخلق او من اشر الخلق هو في كل النسخ او من اشر
 بالالف وهي لغة قليلة والمشهور شر بخير الف وفي هذا اللفظ دلالة لمن قال بتكفيرهم وقوله الجمهور اي شر المسلمين ونحو ذلك علم - كذا
 قال النووي - وفي صحيح البخاري وكان ابن عمر يراه هو شر خلق الله وقال انهم انطلقوا الى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين وفي حديث
 عبد الله بن خطاب يعني عن ابيه عند الطبراني شر قتلى اظلمت السماء واطلمت الارض وفي حديث ابي ذر الآتي في الباب شر الخلق والخلق
 قال الحافظم وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم قوله يقتلهم اذنى الطائفتين الى الحق الخ اي اقربهما اليه وفي رواية اولى الطائفتين بالحق
 قال النووي هذه الروايات صريحة في ان علياً رضي الله عنه كان هو المصيب بالحق والطائفة الاخرى اصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا
 بغاة متأولين وفيه التصريح بان الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الايمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا ومذهب موافقينا، ام -
 وقال الآبي كان الشيخ يقول الصيحة حصنت على معاوية يعني في حروب التأويل عندنا انه مجتهد وذكر الغزالي عن بعض رواة انه رأى في منامه القيا
 قد قامت واحضر على معاوية ثم بعد زمان انصرف علي بن ابي طالب وهو يقول حكلي ورب الكعبة ثم انصرف بعد معاوية وهو يقول غفر لي ورب الكعبة
 وقد اخرج ابن عساکر في ترجمة معاوية من طريق ابن مندة ثم من طريق ابي القاسم ابن اخي ابي ذر عن الرازي قال جاء رجل الى عتي فقال له اني
 ابغض معاوية قال له لا قال لانه قاتل علياً بخير حق فقال له ابوزرعة رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخلك بينهما
 قوله فلا يرى بصيرة الخ يفهم الباء الموحدة وكسر الصاد الموحدة وهو الشئ من الدم اي لا يرى شيئا من الدم يستدل به على اصابه الرمية
 وتقدم تفسير النصل والنضج والفرق عرق قريب - قوله وهو ابن الفضل الحداني الخ هو بضم الحاء الموحدة وتشديد الدال بعد الالف لون
 قوله تمرق مارقة الخ تقدمنا تفصيل هذا المروق في شرح الحدودية فلا حاجة الى اعادته قوله يكون في امتي فرقتان الخ اشارة الى فرقة
 علي ومعاوية رضي الله عنهما قوله فيخرج من بينهما مارقة الخ فان قلت قوله فرقتان يقتضيان تكون المارقة خارجة منهما معاً قلت هو كقوله ثم
 يخرج من بينهما اللؤلؤ والمرجان قال الكشاف لنا التقيا وصارا كالشئ الواحد جازان يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان
 من جميع البحر ولكن من بعضه وتقول خرجت من البلدة وانما خرجت من محلة من محلاتها بل من دار واحدة من دورها قوله تلى قتلهم الخ اي تولى
 وتباشروا قوله اولاهم بالحق الخ اي اولى امتي واقربهم بالصواب وهو اشارة الى علي كرم الله وجهه فانه الذي قتلهم حتى تفرقوا ببلاد حضر

التواريخ قال نافع بن عبد الله بن الزبير قال ناسفان عن حبيب بن ابي ثابت عن الضحاك المشرقي عن ابي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكر فيه قوم يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم ارباب الطائفتين من الحق
 حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعبد الله بن سعيد الاشجعي عن وكيع قال الاشجعي ثنا وكيع قال ثنا الاعمش عن خزيمة
 عن سويد بن غفلة قال قال علي اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تن آخرة من السماء احب الي من ان اقول
 عليه ما لم يقل واذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج في آخر الزمان قوم
 والجرين ذكره ابن الملك قوله عن الضحاك المشرقي ان قال النوى هو بكسر الميم وفقر الراء وكسر الالف وهذا هو الضحاك
 الذي ذكره جميع اصحاب المؤلفات المختلفة واصحاب الاسماء والتواريخ ونقل القاضي عياض عن بعضهم انه ضبطه بفقر الميم وكسر الراء قال
 وهو تصحيف كما قالوا اتفقوا على انه منسوب الى مشرق بكسر الميم وفقر الراء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة
 من رواية حرولة واحمد بن عبد الرحمن قوله على فرقة مختلفة اخر ضبطه بكسر الميم وفقر الراء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة
 ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن ابي سبرة بفقر المهلة وسكون الواو الحقة لابي له ولجدة صحبة قوله عن سويد بن غفلة ان بفقر المهلة والفاء مخضرم
 لمسمع من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين نفضت ايدي
 من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه ادى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ابو نعيم مات سنة ثمانين وقال ابو عبيد سنة احدى وقال عمر بن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو حجة يكتفي ابا اسية نزل الكوفة
 ومات بها قوله قال علي ان قال الدارقطني لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع الا هذا قوله اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظون بين
 له ان الله اذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره ولا يورث واذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليحل بذلك من يجاربه ولذلك استدل بقوله
 الحرب خدعة ام قال القاضي فيه جواز التورية والتعريض في الحرب قوله فلا تن آخرة من السماء اي اسقط قوله من السماء زاد
 ابو معاوية والثوري في روايتهما الى الارض أخرجه احمد عنهما ووقع في رواية يحيى بن عيسى آخر من السماء فتخطى الطير او تحوى في الريح فيكون صحيح
 قوله فان الحرب خدعة ام قال الحافظون الحرب خدعة حديث مرفوع وخدعة بفقر المهلة وبضمها مع سكون المهلة فيهما وبضم اوله
 وفقر ثانيه قال النوى لم اتفقوا على ان الاول افسح حتى قال ثعلب بلغنا انما لغة النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى خدعة بالاسكان انما تخدع
 اهلها من وصف الفاعل باسم المصدا او انما وصف المفعول كما يقال هذا الداهية ضرب الاميراي مضربه وقال الخطابي معناه انما امر واحد
 اي اذا خدع مرة واحدة لم تقل عثرته وقيل الحكمة في التسمية للدلالة على الوحدة فان الخداع ان كان من المسلمين فكأنه حصمهم على ذلك
 لومرة واحدة وان كان من الكفار فكأنه حذرهم من مكرهم ولو وقع مرة واحدة فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسدة ولوقل وفي اللغات
 صيغة المبالغة كهمزة وكسرة وحكى المنذري لغة رابعة بالفتح فيهما قال وهو جمع خادع اي ان اهلها بهذه الصفة وكأنه قال اهل الحرب خدعة
 قلت وحكى مكى ومحمد بن عبد الواحد لغة خامسة كسر اوله مع الاسكان قرأت ذلك بخط مغلطى واصل الخدع اظهر امر واصمار خلافة وفيه
 التعريض على اخذ الخدع في الحرب والندب الى خداع الكفار وان لم يتيقظ لذلك لم يأمن ان يعكس الامر عليه قال النوى واتفقوا على جواز
 خداع الكفار في الحرب كيفما امكن الا ان يكون فيه نقض عهد او امان فلا يجوز قال ابن العربي الخداع في الحرب يقع بالتعريض وبالكتمان بخلاف
 وفي الحديث الاشارة الى استعمال المرأى في الحرب بل الاحتياج اليه اكمل من الشجاعة ولهذا وقع لاقتصار على يشير اليه بهذا الحديث وهو كقولهم
 الحج عرفة قال ابن المنير معنى الحرب خدعة اي الحرب الجيدة لصاحبها الكلمة في مقصودها انما هي الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر المواجهة و
 حصول الظفر مع المخادعة بخلاف خطر (تكميل) ذكر الواقدي ان اول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة في غزوة الخندق قوله
 سيخرج في آخر الزمان ان قال الحافظون وهذا قد يخاله حديث ابي سعيد المذكور في الباب فان مقتضاه انهم خرجوا في خلافة علي بن ابي طالب وكان اكثر
 الاحاديث الواردة في امرهم واجاب ابن التين بان المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهو قد خرجوا
 قبل ذلك بالقرن من ستين سنة ويمكن الجمع بان المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان في حديث سفيانة الخوارج في السان وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا
 الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالهروان في اواخر خلافة علي بن ابي طالب سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم بدون الثلاثين بخمسين سنة ام - والذي يظهر للعبد الضعيف والله اعلم ان هذا الحديث الذي رواه سويد بن غفلة عن علي بن ابي طالب ليس
 مضمونه مقتضاه على فرقة الخوارج التي ظهرت في عهد رضى الله عنه بل هو اخبار عن اقوام واناس يخرجون على الصفة المذكورة ولا سيما في

أحداث الأسنان سفها ما لا حلام يقولون من خير قول البرية يقرئون القرآن لا يجاوز حناجرهم ثم قون من الذين كما يرق
 السهم من الرمية فاذا قيمتهم فاقتلوه فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم عند الله يوم القيمة **حدثنا** اسحق بن ابراهيم بن عيسى بن
 يوسف **حدثنا** محمد بن ابي بكر الملقى وابو بكر بن نافع قالنا ناعبد الرحمن بن مهدي قال ناسفان كلاهما عن الاعمش بهذا
 الاسناد مثله **حدثنا** عثمان بن ابي شيبة قال ناعبد الرحمن بن مهدي **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب زهير بن حرب قالوا نا ابو معاوية
 كلاهما عن الاعمش بهذا الاسناد وليس في حديثهما يرقون من الذين كما يرق السهم من الرمية **حدثنا** محمد بن ابي بكر
 المقدي قال نا ابن علي بن حماد بن زيد **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال نا حماد بن زيد **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة
 وزهير بن حرب واللفظ لهما قالنا اسمعيل بن علي بن ابي عن محمد بن عبيدة عن علي قال ذكر الخوارج فقال
 فيهم رجل يخرج اليد او مؤذرا اليد او مشدرا اليد

آخر الزمان، ونحن نشاهد اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في اتباع المتبعين القاديين الملايين وغيرهم من شيان المتقورين المحدثين الذين
 ونرى اتصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانطباقها عليهم حرقا من غير شك ولا اعتراء ولا يسع المؤمنين اذا رأوا جمعهم وكثرهم وهذا
 الزمان الاخير الا ان يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما يزيد هؤلاء الا ايمانا وتسليما، لعمركم انكم تدخلون الخوارج الذين خرجوا على
 علي رضي الله عنه تحت عموم الفاظ الحديث مع غضن البصر عن قيد آخر الزمان او تأويله لسبق اتصافهم بالصفات المذكورة كما يشعر به قول علي رضي الله
 عنه في رواية عبيد الله بن ابي رافع عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف نكسرا في لآخرت صفته في هؤلاء فكان اولئك البغاة الساقطين
 قدوة لهؤلاء الطغاة اللاحقين وهو كالمهر شر الخلائق اجمعين كما ورد في احاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى اعلم
 ثم رأيت في عمدة القاري قلت يسقط السؤال من الاول ان قلنا بعد خروج الخوارج وقد وقع خروجهم مرارا قوله احداث الأسنان المبهمة
 ثم مثلثة جمع حدث بفتحين والحدث هو الصغير السن هكذا في احاديث الرهايات ووقع في بعضها حدث بضم اوله وتشديد الال قال في المطالع
 معناه شباب جمع حدث السن او جمع حدث قال ابن النين حدثنا جمع حديث مثل كرام جمع كبر وكبار جمع كبير والحدث الجديد من كل شيء ويطلق
 على الصغير بهذا الاعتبار ولا سنان جمع سن والمراد به العمر والمراد انهم شباب قوله سفها ما لا حلام اجمع حلو بكسر اوله والمراد به العقل
 والمعنى ان عقولهم رديئة والسفها في الاصل الخفة والطيش وسفه فلا رايه اذا كان مضطربا لا استقامة فيه قوله يقولون من خير
 قول البرية اجماع هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية اجماع من قول الله قال الحافظ لم يحتل ان يكون على ظاهرة والمراد القول الحسن في الظاهر
 وباطنه على خلاف ذلك كقولهم احكم الله في جواب علي رضي الله عنه كما سيأتي وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع
 علي بن ابي طالب في كل الحديث وفيه يخرج قومه تكلمون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم وفي حديث انس بن مالك عن ابي سبيد عن ابي داود والطبراني يحسنون القول
 ويسبون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن علي بن ابي طالب في حلقه قوله لا يجاوز حناجرهم
 نقد وشرحه والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حجرة بوزن تسورة وهو الحاقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرء
 ما يلي الفم قوله فان في قتلهم اجرا اجماعا عظيما، قال النوري في هذا نصير بوجوب قتال الخوارج والابغاة وهو اجماع العلماء، والاقاضي
 اجمع العلماء على ان الخوارج واشباههم من اهل البدع والبعث متى خرجوا على الامام وخالفوا راي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد ثلث
 والا عند ابيهم قال الله تعالى "فقاتلوا الذين يبعثون حتى تفي الى امر الله" لكن لا يجزى على جريحهم ولا يتبع منهزمهم ولا يقتل اسيرهم ولا تباع اموالهم
 والمخرجون من الطاعة وينتصروا للحرب لا يقتلون بل يؤعقون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لم يكفر بايديهم فان كانت
 ما يكفرون به جرت عليهم احكام المرتدين قوله عن عبيدة عن علي بن عبيدة بن نفع العيني هو عبيدة بن عمر السلماني قوله ذكر الخوارج الخ
 نقد مناقريه وجه تسميتهم بهذا الاسم وبيان اصلهم ومبدأ أمرهم فليراجع قوله رجل يخرج اليد الخ قال عياض محدثه هو بضم الميم سكن
 الخاء فتح الدال صائفة قصر اليد، وهو بضم الميم وسكون الواو ويمن ولا يهمن ومعناه ناقص اليد ايضا ويقال فيه وبين ايدينا مشد
 هو بضم الميم وسكون الثاء وفتح الدال ومعناه صغير اليد مجتمعا كشدوة الشدي وهو في رواية العذري مشد بضم الدال ويجدها وادو
 اصله مشد ومشتود فقدم الدال على النون كما قالوا جاذب وجذوعات وعشي في الارض وقيل معناه مشد كثير اللحم مسترخيه، قال
 ابن دريد ثدن الرجل ثدا اذا كثر لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يوافق قوله كالبضعة تدرأ والاول يوافق ما يأتي من
 قوله كطبي شاة قلت انما كان يوافق لان الثدن اذا فس بقصير اليد وافق رواية كطبي شاة وان فس بكثرة اللحم استرخائه وافق قوله

لولا ان تبطل الحجة فكيفما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال قلت انت سمعته من محمد صلى الله عليه وسلم قال اي ربه الكعبة اي ربه الكعبة **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** ابن ابي عدي عن ابن عون عن محمد بن عتيبة قال لا احد شكك الا ما سمعت منه فذكر عن علي بن خنيس عن ابي حنيفة **حدثنا** عبد بن حميد قال **حدثنا** عبد الرزاق بن همام قال **حدثنا** عبد الملك بن ابي سليمان قال **حدثنا** ناسلة بن كهيل قال **حدثنا** زيد بن وهب الجعفي انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرءون القرآن ليس قراءتهم الى قراءتهم بشئ ولا صلواتهم الى صلواتهم بشئ ولا صياهم الى صياهم بشئ يقرءون القرآن كأنهم لم يقرءوا وهو عليهم لا تجاوز صلواتهم ترانيمهم يقرءون من الاسلام كما يقرء السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لا تخلوا عن العمل في آية ذلك ان فيهم رجلا لعله قال له عضد ليس له ذراع على راس عضده مثل حلة الشدي عليه شعرات بيض فتذهبون الى معاوية واهل الشام وتكون هؤلاء يخلفونكم في ذرايعكم اموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدماء الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال سلمة ابن كهيل فنزلني زيد بن وهب منزلا حتى قال مرنا على قنطرة فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم القوا الرماح وسلكوا سيوفكم من جفونها فاني اخاف ان ينشدكم كما نشدكم يوم حرورية فرجوا فوخشوا برماحهم سلكوا السيوف وشجرهم الناس برماحهم قال قتل بعضهم على بعض ما اصاب الناس يومئذ الا رجلا ن قال علي التمسوا فيه لم تجدوا فالتسوا فلم يجدوا فقام على نفسه حتى اتى ناسا قتل بعضهم على بعض قال اخروهم فوجدوا ما يمل الارض فكثر ثوبه قال صدق الله وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليه عبيدة السلماني

كالصنعة فلما دُرِلَ ان البضعة فيها كثرة واسترخاء قوله لولا ان تبطل الخباط التجرد وشدة النشاط - قوله يحسبون انه لهم اثم اي هم يحسبون ان القرآن حجة لهم في اثبات دعائهم الباطلة وليس كذلك بل هو حجة عليهم عند الله تعالى وفيه اشارة الى ان من المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يقصد الخروج منه ومن غير ان يختار دينه على دين الاسلام قال الحافظ ابن تيمية في الصادر المسلول ٣٢٦ والفرع هنا انه كما ان الردة تجرد عن السب فكذا لا تجرد عن قصد تبديل الدين واداة التكذيب بالرسالة كما تجرد كفر ابليل عن قصد التكذيب بالربوبية وان كان عدم هذا القصد لا ينفعه كما لا ينفع من قال الكفران لا يقصد ان يكفر وقال الشيخ الانور المرقى هو الخروج من حيث لا يدري وهو مؤذى هذا اللفظ وحقه ام - قوله الجيش الذين يصيبونهم اي ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لا تخلوا عن العمل في آية ذلك ان فيهم رجلا لعله قال له عضد ليس له ذراع على راس عضده مثل حلة الشدي عليه شعرات بيض فتذهبون الى معاوية واهل الشام وتكون هؤلاء يخلفونكم في ذرايعكم اموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدماء الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال سلمة ابن كهيل فنزلني زيد بن وهب منزلا حتى قال مرنا على قنطرة فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم القوا الرماح وسلكوا سيوفكم من جفونها فاني اخاف ان ينشدكم كما نشدكم يوم حرورية فرجوا فوخشوا برماحهم سلكوا السيوف وشجرهم الناس برماحهم قال قتل بعضهم على بعض ما اصاب الناس يومئذ الا رجلا ن قال علي التمسوا فيه لم تجدوا فالتسوا فلم يجدوا فقام على نفسه حتى اتى ناسا قتل بعضهم على بعض قال اخروهم فوجدوا ما يمل الارض فكثر ثوبه قال صدق الله وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليه عبيدة السلماني

قوله عليه شعرات بيض الخ قال الحافظ المرقى وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي في يد شعرات سود والاول اقوى قوله قد سفكوا الدماء الحرام الخ اي دماء المسلمين كعبد الله بن خباب وسريته قوله واغاروا في سرح الناس الخ في مجمع البحار اذ غاروا على سرحه اي مواشيه السائمة والمراد هنا اموال المسلمين قوله فنزلني زيد بن وهب منزلا الخ قال المنزوي هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة وفي نادر منها من ذكرها مرتين وكذا ذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام اي ذكر لي مراحلهم بالجيش منزلا منزلا حتى بلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبرجان كما جاء مبينا في سنن الترمذي وهناك خطيبهم علي رضي الله عنه وررر لهم هذه الاحاديث والقنطرة بفتح القاف هو الجسر الذي يعبر عليه قوله من جفونها الخ اي اغمارها جمع جفن بفتح جيم وسكون فاء وبنون معناه الغد - قوله فاني اخاف ان ينشدكم كما نشدكم اي يطلبوكم بالصبر بالايان لو تقابلون بالرغم من بعيد فالقوا الرماح وادخلوا فيهم بالسيوف حتى لا يجدوا فرصة فديروا تدبيرا قاده الى التدمير قوله فوخشوا برماحهم الخ وخشوا بتشديد حاء مفتوحة اي رماحها عن بعد وتخلوا عنها واعتنق بعضهم بعضا بالسيوف قوله وشجرهم الناس الخ بفتح الشين المعجمة والجيم المخففة اي داخلهم بها وطاعوهم وقيل مدوها اليهم قال ابن دريد تشاجر القوم بالرماح اذا طاعنوا بها ومنه التشاجر في الخصومة والناس هم اصحاب علي رضي الله عنه قوله وما اصاب من الناس يومئذ الا رجلا ن اي يعني من اصحاب علي واما الخوارج فقتلوا بعضهم على بعض وقد نقلت مرينما نقلنا من كلام المؤرخين منها ذكره الحافظ المرقى في الفهرست انه لم يسم منهم الا في الخوارج الا دون العشرة ولا قتل من معه الا علي رضي الله عنه الا نحو العشرة - وما في الصحيح أصح والله تعالى اعلم بالصواب قوله فقام اليه عبيدة السلماني الخ منسوب الى سلمان باسكان اللام جند قبيلة معروفة وهو بطن من مراد قاله ابن ابي ابي السجستاني أسلم عبيدة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بنسبتين ولم يرعه ومع عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

فقال يا امير المؤمنين الله الذي لا اله الا هو سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اي والله الذي لا اله الا هو حتى استخلفه ثلاثا وهو يحلف له **حاشي** ابو الطاهر يونس بن عبد الاعلى قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحرث عن بكير بن الاشج عن بسر بن سعيد عن عبيد الله بن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحارث بن ابي رافع قال قال ابو الحكم لا اله الا الله قال على كلمة حتى اريد بها بطلان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفتنا منا اني لا اعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم لا يجوز هذا منهم واشاروا الى خلقه من ابغض خلق الله اليه منهم اسود احدى يديه طئي شاة او حلة ثدي فلما قتلهم على بن ابي طالب قال انظروا انظروا فلو وجدوا شيئا فقال ارجوا فوالله ما كذب ولا كذبت مرتين او ثلاثا ثم وجدته في خربة فأتوا به حتى وضع بين يديه قال عبيد الله انا حاضر ذلك من امرهم قول على فيهم زاد يونس في روايته قال بكير وحدثني رجل عن ابن حنين انه قال رأيت ذلك الاسود **حاشي** شيان بن فروخ قال نا سليمان ابن المغيرة قال نا حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بعدى من امتي اوسيون بعدى من امتي قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حلقهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعود وزنه هم شر الخلق والخلق فقال ابن الصامت فلقيت رافع بن عمر الغفاري اخا الحكم الغفاري قلت ما حدث سمعته من ابي ذر كذا وكذا فذكرت له هذا الحديث فقال انا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا على بن شخير عن الشيباني عن يسير بن عمر قال سألت سهل بن حنيف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الخوارج فقال سمعته واشار يسير نحو المشرق قوم يقرءون القرآن بالسنتهم لا يعد تراقيمهم يقرءون من الدين كما يرمى السهم من الرمية **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الواحد قال نا سليمان الشيباني بهذا الاسناد وقال يخرج منه اقوام **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق جميعا عن يزيد قال ابو بكر نا يزيد بن هرون عن العوام بن حوشب قال نا ابو يحيى الشيباني عن اسير بن عمر عن سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يتيه قوم قبل المشرق حلقة رؤسهم **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابي قال نا شعبة عن محمد وهو ابن زياد سمع ابا هريرة يقول اخذ الحسن بن علي تمره من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر كثر قوله حتى استخلفه ثلاثا ثم قال النوى انما استخلفه ليؤكد الامر عند السامعين وتظهر معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وان عليا ومن معه على الحق قلت وليطهر قلبه استخلف لانه لا اله الا الله توهما اشار اليه على ان الحرب خدعة فخشي ان يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوبا كذا في الفهم قوله كلمة حتى اريد بها بطلان انما قال النوى معناه ان الكلمة اصلها صدق قال الله تعالى ان الحكم الا لله لكم امرادوا بها الاسرار على علي رضي الله عنه في حكمه وهو باطل قوله طئي شاة الخ هو بطاء محلة مضومة ثياب موحلة ساكنة والمراد به ضرب الشاة وهو فيها عجاز واستعادة انما اصله للكلبة والسباع كذا في الشرح قوله او حلة ثدي الخ اي سرستان بالفارسية قوله عن يسير بن عمر الخ وفي الرواية الاخرى اسير بن عمر وهو بضم الياء المثناة من تحت وفتح السين المحلة والثاني مثله الا انه بضمزة مضومة وكلاهما يصح يقال يسير واسير وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال له صحبة وذكر ابو نعيم في تاريخه حديثا قيس بن عمر بن يسير بن عمر قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرين سنين ويقال له اسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية ابي نصر عن اسير بن جابر عن عبيد بن فضيلة اويس القرني وقيل هو اسير بن عمرو بن جابر بن جندب الجذلي قوله نحو المشرق الخ وفي رواية البخاري واهوى بيده قبل العراق قوله يتيه قوم الخ اي يذهبون عن الصواب وعن طريق الحق يقال تاه اذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق والله اعلم وفي هذا الحديث ان سهل بن حنيف صرح بان الخوارج الحارثية هم المراد بالقوم المذكورين في احاديث الباب فيقوى ما تقدم من انما اسميد توقفت في الاسم والنسبة لا في كونه المراد وقد عدا الحافظهم اسماء من روى هذا الحديث في الخوارج ثم قال فيهم خمسة وعشرون نفسا من الصحابة والطرق الى كثرهم متعددة كعلي وابي سعيد وعبد الله بن عمر وابو بكر والبرزة وابي ذر فيفيد مجموع خبرها القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب** تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آل الله عليه وسلم **حاشي** اخذ الحسن ابن علي الخ وفي رواية معمر بن محمد بن زياد انه سمع ابا هريرة قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم تمرنا من تمر الصدقة والحسن في حجرة اخرجنا اجل قوله كخ الخ يفهم الكاف وكسرهما وسكون المعجمة مثقلا ومخففا وبكسر الخاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات والثانية توكيد للاولى وهي كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقذر قيل عربية وقيل اعجمية وزعموا لا وى انها معربة وقد اوردتها البخاري في باب من تكلم بالفارسية ونازع الكرماني في كونها اعجمية وقال انها من اسماء الاصوات فلا يناسب الترجمة واجاب ابن المنير عنه فقال وجه مناسبتها

باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آل الله
وهو منوها عن من يطلب دون غيرهم

أرضها أما علمت أنا لا ناكل الصدقة حل ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع
عن شعبة بهذا الاسناد وقال أنا لا ناكل لنا الصدقة وحل ثنا محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر وحل ثنا ابن مثنى
قال نا ابن أبي عدي كلاهما عن شعبة في هذا الاسناد كما قال ابن معاذ أنا لا ناكل الصدقة حل ثنا هرون بن سعيد
أنه صلى الله عليه وسلم خطابه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل مع الرجل فهو مخاطبة العجمي بما يفهمه من لغته قوله أرضها الخ وفي رواية حماد بن
سليمة عن محمد بن زياد عن جندب بن جندب عن أبيه فاذا هو يرك تمرة فحرك خذره وقال ألقها يا بني ويجمع بين هذا وبين قوله كخ يانه كلبه أو لا بهذا فلنا
تماماً قال له كخ كخ إشارة إلى استقذار ذلك له ويحتمل العكس بأن يكون محله أو لا بذلك فلنا تماماً من فيه وفي الحديث تأديب الأطفال بما
ينفعهم وه. نعم ما يضرهم ومن تناول الحريات وإن كانا غير مكلفين ليتدبروا بذلك قوله أما علمت نا هو شئ يقال عند الأمر الواضح وإن لو كان
المخاطب بذلك عالم أي كيف خفي عليك هذا مع ظهوره وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل وفيه مخاطبة من لا يميز لقصد السماع من يميز لأن الحسن
إذا كان طفلاً قوله أنا لا ناكل لنا الصدقة الخ وفي رواية معمر بن الصلابة لا ناكل لآل محمد وهكذا عندنا حماد بن الطحاوي من حديث الحسن بن علي
نفسه بإسناد قوي أنا آل محمد لا ناكل لنا الصدقة، ففيه تحريم الزكاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله - وأختلف المراد بالآل هنا فقال الشافعي
وجماعة من العلماء أنهم بنوها شمر بنو المطلب استدلل الشافعي على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك بنو المطلب مع بني هاشم في سهم ذوق القربى
ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم وتلك العقيقة عوض عوضه بل لا عطاء حرموه من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جابر بن مطعم قال مشيت
أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنو المطلب من خمس خيبر وتركتمنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بنو المطلب بنوها شمر شئ واحد وأجيب عن ذلك بأنه إنما أعطاهم ذلك لموا لا عطاء عن الصدقة وقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في رواية هم بنوها شمر فقط وأما بنو المطلب فيجوز لهم الأخذ من الزكاة لا عطاء دخلوا في عموم قوله تعالى إنا الصداقات للفقراء والمساكين
آية لكن خرج بنوها شمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم أن الصدقة لا تنبغي لآل محمد فيجب أن يختص المنع بهم ولا يصح قياس بنو المطلب على بني هاشم
لأن بني هاشم أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشراف وهو آل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ورد في حديث جابر بن مطعم المذكور من رواية ابن إسحاق
فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنوها شمر لا نكده فضلهم للموضع الذي وضعك الله منهم فما بال إخواننا بنو المطلب قال ابن قدامة رحمه الله ومشاركة
بنو المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بنجر القرابة بل ليل أن بني عبد شمس وبني نوفل يسأونهم في القرابة ولم يعطوا شيئاً وإنما شاركوه بالنصرة أو
بجانب جميعاً والنصرة لا تقتضي منع الزكاة، أم - وهكذا روى عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أنه غزا بني هاشم خاصة وبه قال زيد بن أرقم كما سألني
وقال ابن هبيرة في الإفصاح أنفقوا على أن الصدقة المفروضة حرام على بني هاشم وهو خمس بطون آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث
ابن عبد المطلب قال العلامة ابن عابد بن رماعلوان عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة وهو هاشم والمطلب ونوفل
وعبد شمس ثم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تبصر من الزكاة إلى أولاد كل إذا كانوا مسلمين فقراء إلا أولاد
عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل، قهستان، وبه علم أن إطلاق بنو هاشم لا ينبغي إذا لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم وهذا
قال في الحواشي السعدية أن آل أبي طهب ينسبون أيضاً إلى هاشم وتخل لهم الصدقة، أم - أي لمن أسلم منهم وفي جامع الأصول أنه أسلم
عتبة ومعتب ابنا أبي طهب عام الفتح وسرته صلى الله عليه وسلم بأسلامها وأدعاهما وشهدا معه حنيناً والطائف ولهما عقب عند أهل النسب قل في تع
في حديث زيد بن أرقم عن مسروق في المناقب في قصة طيلة فقال له حصين ومن أهل بيته يازيد ألبس نساء من أهل بيته قال نساء من أهله
ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعد قال ومثله قال هزال علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس قال كل هؤلاء حرم الصدقة قال نعم وقد ألقى
يقولاء الأربعة بنو الحارث بن عبد المطلب بأثقاق العلماء كما نقلنا عن ابن هبيرة ولما هو منصوص في حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن
أعاديث الباب وفي كنز العمال عن ابن عباس مرفوعاً أصبروا على أنفسكم يا بني هاشم فإذا الصدقات غسالات الناس رواه الطبراني. ولوا تف
سنة أسناده كيف هو والله تعالى أعلم بالصواب، قال ابن قدامة لم لا ناكل خلافاً في أن بنو هاشم لا تقل لهم الصدقة المنرفة وكذا حكى الإجماع
ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوق القربى حكاه الطحاوي، وفي عمدة القاري قال الطحاوي
هذه الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشهورة ونقله بعض المالكية عن الأعمش، منهم قال في الفقه وهو وجه بعض الشافعية وحكي فيه أيضاً عن أبي يونس
أنما ناكل من بعضهم لبعض من غيرهم وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز، المنع، جواز التطوع دون الغرض، عكسه، قال الشوكاني
والأحد في الدلالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل أنها متواترة متواترة معنوياً ويؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أجر إلا التوراة

أما علمت أنا لا ناكل لنا الصدقة

الايلى قال تابين وهب قال خبرني عن ابن ابي ايونس مولى ابي هريرة حدثه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انى لا نقبل الى اهلى فاجد التمرة ساقطة على فراشي ثم ارفعها لاكلها ثم اخشى ان تكون صدقة فالتقيها حل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد المولى بن همام قال نا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكر احاديث منها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله انى لا نقبل الى اهلى فاجد التمرة ساقطة على فراشي او في بيتي فارقها لاكلها ثم اخشى ان تكون صدقة فالتقيها حل ثنا يحيى بن يحيى قال انا وكيع عن سفيان عن منصور عن طلحة بن مصرف عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل تمره فقال لولا ان تكون من الصدقة لاكلها وحل ثنا ابو كريب قال نا ابو اسامة عن زائدة عن منصور عن طلحة بن مصرف قال نا انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بتمر بالطريق فقال لولا ان تكون من الصدقة لاكلها حل ثنا محمد بن مشي و ابن بشار قال نا معاذ بن هشام قال حدثني ابي عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل تمره فقال لولا ان تكون صدقة لاكلها حل ثنا عبد الله بن محمد بن اسماء الضبيعي قال نا جويرية عن ملك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثه ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث حدثه قال اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقال والله لو بعثنا هذين الغلامين قال لي وللفضل بن عباس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلما فامرهما على هذه الصدقات فاديا ما يؤدى الناس واصبا ما يصيب الناس قال فبينما هما في ذلك جاء علي بن ابي طالب فوقف عليهما فذكر له ذلك فقال علي

في القري و قوله قل ما استغلو عليكم من اجر ولو احلها لاله اوشك ان يطعنوا فيه و لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بما وثبت عنه صلى الله عليه وسلم ان الصدقة او ساخ الناس كما رواه مسلم واعلم ان ظاهر قوله لا تحل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد نقل جماعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وسلم وتعب بانه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولا وكذا في رواية عن احمد وقال ابن قدامة ليس مانقل عنه من ذلك بواضح الدلالة واما آل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اكثر الحنفية وهو الصحيح عن الشافعية والحنابلة انها تجوز لهم صدقة التطوع وقال الفرض لان المحرم عليهم انما هو اوساخ الناس و ذلك هو الزكاة لا صدقة التطوع وقال ابو يوسف انها تحرم عليهم كصدقة الفرض لان الدليل لو يفصل، وفي شرح الكنز لا فرق بين الصدقة الواجبة والتطوع ثم قال وقال بعض يجعل لهم التطوع، ام قال الشيخ ابن المهرامون فقد اثبت الخلاف على وجه يشعر بتحريم حرمة النافلة وهو الموافق للعمومات فوجب اعتباره فلا بد فعليه النافلة الا على وجه الهبة مع الادب وخفض الجناح تكملة لاهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرب الاشياء اليك حديث لحم بسرية الذي تصدق به عليها لولا كنه حتى اعتبره هدية منها فقال هو عليها صدقة ولنا منها هدية وانما كانت صدقة نافلة وايضا لا تخصيص للعمومات الا بدليل، ام قال الطحاوي في شرح معاني الآثار والنظر ايضا يدل على استواء حكم الفرائض والتطوع في ذلك (اي في التحريم) وهو قول ابي حنيفة و ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وقد اختلف عن ابي حنيفة في ذلك فروى عنه انه قال لا بأس بالصدقات كلها عني هاشم وذهب في ذلك عندنا الى ان الصدقات انما كانت حرمت عليهم من اجل ما جعل لهم في الخمس من محمد ذوق القربى فلما انقطع ذلك عنهم رجع الى غير هديوت رسول الله صلى الله عليه وسلم حل لهم بذلك ما قد كان محررا عليهم من اجل ما قد كان احل لهم وقد حدثني سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة في ذلك مثل قول ابي يوسف في هذا انخذ، ام - وهذا صريح في ان الطحاوي ما اختار رواية الحل عن ابي حنيفة بل اخذ بالمر ايتا التي وافقت قول ابي يوسف وهي ظاهر المر ايتا التي ذكرها او لا من استواء حكم التحريم في الفريضة والتطوع، والله اعلم قوله فالتقيها ان قال الحافظم وقد روى احمد من طريق عمر بن شعيب عن ابيه عن حماد قال تصور النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقيل له ما اسهرتك قال اني وجدت تمر ساقطة فاكلتها ثم ذكرت تمرا كان عننا من تمر الصدقة فما ادرى امن فذلك كانت التمرة او من تهر اهلى فذلك اسهرني وهو محمول على التمتع وانه لما اتفق له اكل التمرة كما في هذا الحديث واقلقه ذلك صار بعد ذلك اذا وجد مثلها ما يدخل التردد تركه احتياطا ويحتمل ان يكون في حالة اكلها اياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال المطلب انما تركها صلى الله عليه وسلم تورعا وليس بواجب لان الاصل ان كل شئ في بيت الانسا على الاباحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب الاولى، ام قوله لولا ان تكون من الصدقة انى لولا خشية ان تكون منها - قوله بمر في الطريق ان ظاهره جواز اكل ما يوجد من الحفقات ملقة في الطرقات لانه صلى الله عليه وسلم ذكر انه لم يمنع من اكلها الا تورقا خشية ان تكون من الصدقة التي حرمت عليه لا كونها مرمية في الطريق فقط وقد اوضح ذلك

لا تفعلوا فوالله ما هو بفاعل فانتحاه ربيعة بن الحرث فقال والله ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا فوالله لقد نلت صحرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فما نفسته عليك قال على ارسلوها فانطلقا واضطجع على قال فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر سبقاه إلى الحجرة فقمنا عندها حتى جاء فأخذ بأذناننا ثم قال أخرجا ما تصهران ثم دخل ودخلنا عليه وهو يوشد عند زينب بنت جحش قال فتواكلنا الكلام ثم تكلم أحدنا فقال يا رسول الله انت ابرأ الناس وأوصل الناس وقد بلغنا السكاح فحجنا لتؤميرنا على بعض هذه الصدقات فتوذى إليك كما يؤذى الناس ونصيب كما يصيبون قال فسكت طويلا حتى اردنا أن نكلمه قال وجعلت زينب تليع الينا من وراء الحجاب أن لا تكلماه قال ثم قال ان الصدقة لا تنبغ لآل محمد انما هي أو ساخ الناس ادعوا إلى محبة وكان على الخمس ونوفل بن الحرث بن عبد المطلب قال فجاءه فقال بالحكمة أنكم هذا الغلام ابتنتك للفضل بن عباس فأنتحاه وقال لنوفل بن الحرث أنكم هذا الغلام ابتنتك لي فأنتحيتي وقال بالحكمة أصديق عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري ولم يستمه لي حل شأهمون بن معروف قال نا ابن وهب قال اخبرني يونس بن يزيد

قوله في أول الحاديث الباب على فراشي فانه ظاهر في أنه ترك أخذها تؤدعاً للحشية ان تكون صدقة فلو لم يحش ذلك لأكلها ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف كقولهم يقال اغنا نقطة رخص في ترك تعريفها وليست نقطة لأن اللقطة ما من شأنه ان يملك دون ما لا قيمة له وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم التمرة في الطريق مع ان الامام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال ان يكون أخذها كذلك لانه ليس في الحديث ما ينفيه او تركها عمداً لئلا يتبع بها من يجد هامن تحمل له الصدقة وانما يجب على الامام حفظ المال الذي يعلم تطوع صاحبه له لا ما جرت به العادة بالأعراض عنه لحقارته والله اعلم قوله فوالله ما هو بفاعل الخ قال الأبي الاظهر في حلقه انه مستند فيه لقضية الحسن بن علي رضي الله عنهما قوله فانتحاه ربيعة بن الحرث الخ هو بالحاء ومعناه عرض له وقصد - قوله إلا نفاسة منك علينا الخ معناه حسداً منك لنا قوله فما نفسته عليك اي ما حسدناك ذلك قوله أخرجا ما تصهران الخ قال النووي هكذا هو في معظم الأصول ببلادنا ووالذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل القطر تصهران بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وبعدها اء أخرى ومعناه تجعانه في صدر ركام من الكلام وكل شيء جمعه فقد صهرته وتقع في بعض النسخ تسهران بالسین من السراى ما تقولانه لي سراً وذكر القاضى عياض فيه اربع روايات هاتين الثنتين والثالثة تصهران بأسكان الصاد وبعدها دال مهيمة معناه ما ذا ترفعان الي قال وهذه رواية السمرقندى الرابعة تصوران بفتح الصاد وبواو مكسورة قال هكذا اضبطه الحميدى قال القاضى وروايتان عن أكثر شيوخنا بالسین واستبعد رواية الدال والصحيح ما قدمناه عن معظم نسخ بلادنا ورجمه ايضاً صاحب المطالع فقال الأصوب تصهران بالصاد والمراءين قوله فتواكلنا الكلام الخ اي اتحل كل واحد منا على الآخر من استعنت القوم فتواكلوا اي وكل بعضهم الى بعض قوله وقد بلغنا السكاح الخ اي المحل كقوله تعالى حتى إذا بلغوا النكاح قوله حتى اردنا أن نكلمه الخ اي نكلمه ثانياً - قوله تليع الينا الخ هو بضم التاء وأسكان اللام وكسر الميم ويجوز فتح التاء والميم يقال للمع ولمع اذا اشار بثوبه او ببعده - قوله ان الصدقة لا تنبغ لآل محمد الخ قال النووي دليل على انها محرمة عليهم سواء كانت بسبب العمل او بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من الاسباب الثمانية وهذا هو الصحيح عند اصحابنا ام وأجازها الطحاوى وغيره للعاملين منهم لانهما لا يجرى في بلادك الملاءة على انما هي وهذا يسمى عندنا بالوجود التشبيهي فتدرك بعض النفوس العالية ان فيها ظلمة وايضاً فان المال الذي يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين او نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة ومهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرم ان التكتب بهذا النوع شر وجوه المكاسب لا يليق بالمطهرين والمنزهة بهم في الملة وفي هذا الحكم سر آخر وهو انه صلى الله عليه وسلم ان أخذها لنفسه وجوز أخذها لخاصته والذين يكون نفعهم بمنزلة نفعه كان مظنة ان يظن الظان ونقول القائلون فحقه ما ليس بحق فأراد ان يستدل هذا الباب بالكلية ويحجج بأن منافعها راجعة اليهم وانما تؤخذ من اغنياءهم وترد على فقراءهم رحمة بهم وحداً اليهم تقريباً لهم من الخير وانفاذاً لهم من الشر ام - قال السنوى لما كانت الصدقات أو ساخ الناس ولهذا حرمت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله فكيف أباحها لبعض أمته ومن كمال إيمان المرء ان يحب أخيه ما يحب لنفسه قلت ما أباحها لهم عن يمينه بل اضطربنا وذكرنا حديث تراها ناهية عن السؤال فخطا الحازم ان يراها كالميتة فمن اضطرب غير باغ ولا عاد فلا أثر عليه قوله ادعوا إلى محبة الخ ساء في ضبطه ونسبه في آخر الباب قوله ما صدق عنهما من الخمس الخ قال النووي

عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحرث بن نوفل الهاشمي ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب اخبره ان اباة ربيعة بن الحرث والعباس بن عبد المطلب قال لا لعبد المطلب بن ربيعة وللفضل بن عباس اثنتا عشرة الف درهم لله عليه السلام وساق الحديث بنحو حديث مالك وقال فيه فالتقى علي رداءه ثم ضجع عليه وقال انا ابو حسن القرم والله لا اري مكانا حتى يرجع اليكم ابنا كما يجوز ما بعثنا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في الحديث ثم قال لنا ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس وانما لا تحل لمحمد ولا آل محمد صلى الله عليه وسلم وقال ايضا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى محمية بن جزء وهو رجل من بني اسد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعمله على الاغصان ثم قال قتبية بن سعيد قال نالني شح وحدثنا محمد بن زحر قال انا الليث عن ابن شهاب ان عبيد بن السباق قال ان جويرية زوجة نوح النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقال هل من طعام قالت لا والله يا رسول الله ما عندنا طعام الا عظم فمن شاة اعطيت مولاتي من الصدقة فقال قريته فقد بلغت محلها حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقدي واسحق بن ابراهيم جميعا عن ابن عيينة عن الزهري بهذا الاسناد نحوه وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالنا وكيع حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالنا محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال اهدت بريدة الى النبي صلى الله عليه وسلم لحما تصدق به عليها فقال هولها صدقة قالنا شعبة عن قتادة سمع انس بن مالك قال اهدت بريدة الى النبي صلى الله عليه وسلم لحما تصدق به عليها فقال هولها صدقة ولنا هدية حدثنا عبيد الله بن معاذ قال قالنا بن شهاب عن انس بن مالك قال اهدت بريدة الى النبي صلى الله عليه وسلم لحما تصدق به عليها فقال هولها صدقة

يحتل ان يريد من سهم ذوى القربى من الخمس لا فاما من ذوى القربى ويحتل ان يريد من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس قوله عن عبد الله بن الحرث بن نوفل الهاشمي قال قال النورى سبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن نوفل كذا صحيح ولا اصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس الى جده ولا يمنع ذلك قال النسائي ولا نعلم احدا روى هذا الحديث عن مالك الا جويرية بن اسماء قوله انا ابو حسن القرم قال النورى هو بنون حسن واما القرم في الرواء مرفوع وهو السيد واصله نحل الابل قال الخطابي معناه المقدم في المعرفة بالامور والرأى كالفعل هذا اصح الاوجه وضبطه وهو المعروف ونسب بلادنا والثاني حكمه القاضي ابو حسن القرم بالواو باضافة حسن الى القوم ومعناه عالم القوم وذو رأيهم والثالث حكمه القاضي ايضا ابو حسن بالتون والقوم بالواو مرفوع اي انا من علمت رأيي ايها القوم وهذا ضعيف لان حروف النداء لا تحذف في نداء القوم ونحوه قوله لا اري مكانا في النورى قوله يرجع اليكم ابنا كما ان قال النورى هكذا ضبطناه ابنا كما بالاشنية وقع في بعض الاصول ابنا وكما بالواو على الجمع وحكاها القاضي ايضا قال وهو وهم والصواب الاول وقال وقد يصح الثاني على مذهب من جمع الاثنين قوله يجوز ما بعثنا به ان هو بفتح الحاء المهملة اي يجوز ان يكون ذلك قال الزهري في تفسيره يقال كلمته فما رده على حرد ولا حوراي اي جوابا قال ويجوز ان يكون معناه الخيبة اي يرجع بالخيبة واصل الحوراء الرجوع الى النقص قال القاضي هذا شبه بساق الحديث كذا في الشرح - قوله محمية بن جزء انما محمية فميم مفتوحة ثماء محلة ساكنة ثم ميم اخرى مكسورة ثم اياء مخففة واما جزء فميم مفتوحة ثم اياء ساكنة ثم همزة هذا هو الاصح قال القاضي هكذا تقوله عامة الحفاظ واهل الاتقان ومعظم الرواة وقال عبد الغنى بن سعيد يقال جزى بكب الزاى يعني فبالا وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا قال القاضي وقال ابو عبيد هو عندنا جزء مشد الزاى واما قوله وهو رجل من بني اسد فقال القاضي كذا وقع والمحمول انه من بني زبيد لا من بني اسد يا ابا حرة الهدي للنبي صلى الله عليه وسلم وكاله ان كان المحدي ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محرقة عليه قوله اعطيت مولاتي من الصدقة ان فيه جواز الصدق لمواي ارجع اليه صلى الله عليه وسلم واما ارجعه صلى الله عليه وسلم فقد نقل بن بطلان انهم لا يخلون في ذلك اي عدل الصدقة باتفاق الفقهاء وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة ان الخلال اخرج من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة قالت انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة قال وهذا يدل على تحريمها قلت اسأله اني انا شعبة حسن اخبره بان ابي شيبة ايضا وهذا لا يقدم فيما نقلنا بن بطلان كذا في الفقه قوله فقد بلغت محلها ان قال الحافظ فحدث امر عطية من باب الزكوة اي انما لها نصرت فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت تحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصدقة كما سيأتي في الهبة وهذا تقرير ابن بطلان بعد ان ضبط محلها بفتح الحاء وضبطه بعضهم بكسر هاء من الحول اي بلغت مستقرها والاول اولى ثم قال في ابواب الهبة محلها بكسر الهاء يقع على الزمان والمكان اي نال عنها حكم الصدقة المحرقة على وصارت حللا لا وفي الحديث ان الصدقة يجوز فيها تصدق الفقير الذي اعطيا بالبيع الهدية وغير قوله عن قتادة سمع انس بن مالك ان في التنبية على التمسك بقتادة لانه عن في الرواية الاولى وصرح بالسمع في الثانية قوله ولنا هدية ان قال النورى فارت

باب ابا حرة الهدي للنبي صلى الله عليه وسلم وكاله ان كان المحدي ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محرقة عليه -

قالوا فعمل بن جعفر قال ناشئة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة والى النبي صلى الله عليه وسلم بلحمة فبقيل هذا ما تصدق به
على بريدة فقال هو لها صدقة ولنا هدية **حدثنا** زهير بن حرب ابو كريب قالنا ابو مطية ناهشام بن عمرو عن عبد الرحمن بن
القاسم عن ابيه عن عائشة قالت كانت في بريدة ثلاث قضيات كان الناس يتصلقون عليها وتهدى لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال هو عليها صدقة ولكم هدية فكلوه **وحدثنا** ابو بكر بن الاشبة قالنا حسين بن علي عن زائدة عن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم
عن ابيه عن عائشة سمع **وحدثنا** محمد بن مثنى قالنا محمد بن جعفر قالنا ناشئة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يحدث عن
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك **وحدثنا** ابو الطاهر قالنا ابن وهب قال قال خبرني مالك بن انس عن ربيعة عن القاسم عن
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك غير انه قال وهو لنا منها هدية **حدثنا** زهير بن حرب قالنا اسمعيل بن ابراهيم عن
خالد عن حفصة عن ام عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بشى فلتا جرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عائشة قال هل عندكم شئ قالت لا الا ان نسيبته بعثت اليها من الشاة التي بعثتم بها اليها قال فما
قد بلغت فعملها **حدثنا** عبد الرحمن بن سلام الجعفي قالنا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن وهبان عن زياد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا اتي بطعام سأل عنه فان قبل هدية اكل منها وان قيل صدقة لم يأكل منها **حدثنا** يحيى بن يحيى ابو بكر بن الاشبة
وعمر بن الناقدا عن ابي ابراهيم قال يحيى انا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى **وحدثنا** عبد الله بن معاذ
والافضل قالنا ابو عن شعبة عن عمرو بن مرة قالنا عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اناه قوم فبصل قال اللهم صل عليهم
الصدقة الهدية حيث حرمت عليه تلك وحلت له هذه باز الصدقة من الصدقة ثواب الآخرة وذلك ينفي عن عمر الخطي وذلك الاخذ واحتياجه الى
الترحم عليه والرفق اليه ومن الهدية التقرب الى المحمدى اليه واكرامه بعرضها عليه فيها غاية العزة والرفعة لديه وايضا فنشأن الهدية مكانها في الدنيا
ولذا كان عليه الصلوة والسلام ياخذ الهدية ويشب عنها عوضها فلا منتهى البتة فيما بل لمجرد المحبة كما يدل عليه حديث تمادوا عابوا واثابوا جزاء الصلوة
ففي العقبى لا يجازيها الا المولى ام قال لا يقي بل لا يقال كون الصدقة او سخر الناس وانها مطهرة لئلا هو صنف لا يزيله عنها الهدية بها لاننا نقول كونها
وسعى ليس وصفا ذاتيا لها حتى يقال انه لا يزول وانما هو وصف حكمي جعل بالشرع والشرع قائم برؤاه عنها واستنبط البخاري وكذا الطحاوي من
فضة بريدة وامر عطية ان لها شئ ان ياخذ من سهم العالمين اذا عمل على الزكاة وذلك انه انما ياخذ على علم قال فلما حل بها شئ ان ياخذ ما يملكه بالهدية
ما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يجعل له اخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة واستدل به ايضا على جواز صدقة التطوع لا الزواج النبي صلى الله عليه وسلم
لا غفره قوا بين انفسهم وبينه صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه ذلك بل اخبرهم ان تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليهم
فيها كما تقدم تقريره والله اعلم قوله بلحمة فبقيل في هذا الحافظ روى عن رواية مسلمة حيث قال واللحمة المذكورة وقع في بعض الشرح انه كان يلحمة
وفيه نظر بل جاء عن عائشة تصديق على مولا في بشاة من الصدقة فعملوا ولي ان يؤخذ به - والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ثلاث قضيات
اي سنن واحكام فذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة ولنا هدية ولم يذكر هنا الثانية والثالثة وهما الولاء لمن اعنت وتخييرها في منع النكاح
حين اعتقت تحت عبد سياقي بيان الثلاث مشروحة ان شاء الله تعالى في كتاب النكاح قوله هل عندكم شئ ايم من الطعام قوله الا ان نسيبته
بالنون والمهمل والموحدة مصغر اسم امر عطية قال الحافظ وفيه اشارة الى ان الزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة كحرمت عليه
لان عائشة قبلت هدية بريدة وامر عطية مع علمها بانها كانت صدقة عليها وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقل ما للنبي صلى الله عليه وسلم
لعلمها انه لا تحل له الصدقة واقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك الفهم ولكنه يات لها از حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم ايضا
ثم قال استشكلت قصة عائشة في حديث امر عطية مع حديثها في قصة بريدة لان شأهما واحد وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهما بما حاصله
ان الصدقة اذا قبضها من رجل له اخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه ان يتناولها اذا اهديت له او بيعت فلو تقدمت
القضيتان على الأخرى لأغنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ويوجد ان تقع القضيتان دفعة واحدة قوله اذا اتي بطعام زاد احمدا بن جابر من
طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن غير اهلهم قوله سأل عندهم فيه استعمال الوبر والفحص عن ل المأكول والمشارب باب اللعالمين
أتى بصدقته قوله عن عمرو بن مرة الخ اي ابن عبد الله بن طارق المرادي الكوفي تابعي صغير يروي عن الصحابة اكابر ابن ابي اوفى قال شعبة
كان لا يئأس - قوله اللهم صل عليهم الخ قال النوري في هذا الدعاء وهو الصلوة امتثال لقول الله عز وجل وصل على هيرم ام واستدل به
على استحباب دعاء آخذ الزكوة لمعطيا وأوجه بعض اهل الظاهر وحكاها الحنابلة ونجما لبعض الشافعية وتعقب بأنه لو كان واجبا للعدا النبي صلى الله

باب الصدقة من الصدقة

باب أرضاء الساعي مالم يطلب حراماً

أقول العلماء في جواز الصلوة على غير الأنبياء

فأتاه إلى أباؤ في بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وحل شأنا ابن غير قال ناعيل الله بن أدريس عن شعبة بهذا الأسناد غير أنه قال صل عليه وحل شأني بن يحيى قال الناهشليم وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال تاحفص بن غياث وأبو خالد الأحمر وحديثنا محمد بن مثنى قال ناعيل الوهاب بن أبي عدي وعبد الله بن علي كلهم عن داود وحديثنا زهير بن حرب واللفظ قال ناسم بن إبراهيم قال الناد داود عن الشعبي عن جوير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاكم المصدق فليصدقكم عنكم وهو عنكم راض

عليهم السعاة ولأن سائر ما يأخذ الإمام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصاً به لكون صلاته مكناً لهم بخلاف غيره وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى وصلى عليهم قال ادع لهم فخرج النساء في من حديث وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم قال في رجل بحث بناقته حسنة في الزكاة اللهم يارك فيه وفي أهله، واستحب الشافعي في صفة الدعاء أن أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك ظهوراً وبارك لك فيما أبقيت قوله اللهم صل على آل أبي أوفى إني أريد بأبائهم وأبائهم لأنهم يطلعون على ذلك الشيء كقوله في قصة أبي موسى لقد أتوني من مائة من مزماري آل داود وقيل لا يقال ذلك لأن في حق الرجل الجليل القدر وقيل عليه وعلى أتباعه، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسدي شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين وأستدل به على جواز الصلوة على غير الأنبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن النين وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعون أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث قال عياض والذي أميل إليه قول مالك ومثنيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقههاء قالوا لا يكره غير الأنبياء بالرضا والغفران والصلوة على غير الأنبياء يعني استقلالاً لا تكون من الأم المأخوذة وإنما أحدثت في دولة بني هاشم وأما المملوك فلا أمرت فيه حديثاً نصاً وإنما يؤخذ ذلك من الذي قبله أن ثبت (أي حديث فصلوا على أنبياء الله) لأن الله تعالى شامهم رسلاً وأما المؤمنين فاختلف فيه فقيل لا تجوز إلا على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكي عن مالك كما تقدم وقالت طائفة لا تجوز مطلقاً استقلالاً ولا تجوز تبعاً فيما ورد به النص أو الحق به لقوله تعالى لا تجحكوا دعاء الرسول بنبينا كدعائهم بعضكم لبعض ولا نه لما علمهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمهم الصلوة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم والوالعالي من الخبائله وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين وقالت طائفة تجوز تبعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً وهذا قول أبي حنيفة وجماعة وقالت طائفة تكره استقلالاً لا تبعاً وهي رواية عن أحمد وقال النووي هو خلاف الأولى وقالت طائفة تجوز مطلقاً وهو مقتضى صنيع البخاري وأجاب المانعون عن حديث الباب نظائره بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يختصا من شاء أباشاً وليس ذلك لأحد غيرهما قال الحافظ والحجة فيه أنه صار شعاراً للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشتركه غيره فيه فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه صحيحاً ويقال صلى الله على النبي وعلى صديقته وخليفته ونحو ذلك وقريب من هذا أنه لا يقال قال محمد بن عمرو وإن كان معناه صحيحاً لأن هذا الشئ صار شعاراً لله سبحانه فلا يشراكه غيره فيه ولا حجة لمن أجاز ذلك منفرداً فيما وقع من قوله تعالى وصلى عليهم ولا في قوله اللهم صل على آل أبي أوفى ولا في قول امرأة جابر صل على وعلى زوجي فقال اللهم صل عليها فإن ذلك كله وقع من النبي صلى الله عليه وسلم ولما أحب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء وليس لغيره أن يتصرف إلا بأذنه ولم يشيت عنه إذن وذلك ويقوى المنع بأن الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وسلم صار شعاراً للأهل الأهواء يصلون على من يعظونهم من أهل البيت وغيرهم وهل المنع في ذلك حراماً ومكروه أو خلاف الأولى حكى الأوجه الثلاثة النووي في الأذكار وصح الثاني وقد روى اسماعيل بن إسحاق في كتاب أحكام القرآن له بأسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أنا بعد فإن ناساً من الناس التمسوا عمل الدنيا بجل الآخرة وإن ناساً من القصاص أحدثوا في الصلوة على خلفائهم وأمرهم عبد الصلوة على النبي فإذا جاء كتابي هذا فمهرهم أن تكون صلواتهم على النبيين ودعائهم للمسلمين ويدعوا ما سوى ذلك ثم أخرج عن ابن عباس بأسناد صحيح قال لا تصلم الصلوة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ولكن للمسلمين والمسلمات الاستغفار، أم وقد تقدم نقل كلام ابن القيم في هذا المسألة في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الصلوة فراجع

باب أرضاء الساعي مالم يطلب حراماً قوله إذا أتاكم المصدق فليصدقكم عنكم وهو عنكم راض في جملة الدال على رجوع قوله وهو عنكم راض في الجملة حال قال الطيبي ذكر المسبب أراد السبب لأنه أمر للعامل وفي الحقيقة أمر للمزكي والمعنى تلقوه بالترحيب وأداء زكاة أموالكم ليرجع عنكم راضياً وانما عدل إلى هذه الصيغة مبالغة في استرضاء المصدق وإن ظلم كما في سنن أبي داود قال أرضوا مصدقكم وإن ظلمتم أي وإن اعتقدتم أنكم مظلومون بسبب حبكم أموالكم وليريد أئمتهم وإن كانوا مظلومين حقيقة يجب أرضائهم قال عياض في هذا المحض على طاعة الأمراء وترك مخالفتهم وكل ذلك حص

على الألفة واجتماع الكلمة التي جعلها الله سبحانه وتعالى أصلاً للصالح الكافة وعارة هذا الدار ونظام أمر الدنيا والآخرة - ام - ولا يصح
النظام إلا بانتظام الطرفين ففي طرف زجر المصدقين بقوله صلى الله عليه وسلم أتت دعوى المظلوم فانه ليس بيننا وبين الله حجاب وفي طرف
آخر خوض المتصدقين على أن لا يصل المصدق عنهم إلا وهو عنهم راض وإن ظلمهم فرضاً وتقديراً، قال النووي وهذا كله مالم يطل المصدق
جوراً فاذا طلب جوراً فلا موافقة له ولا طاعة لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس في صحيح البخاري فمن سئلها على وجهها فليعطها ومثل فوقها فلا يعط
واختلف أصحابنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يعط فقال أكثرهم لا يعط الزيادة بل يعط الواجب وقال بعضهم لا يعطيه شيئاً أصلاً لا يعط
يفسق بطلب الزيادة وينعزل فلا يعط شيئاً، والله أعلم

كتاب الصوم

قال في الأيضاح أعلام الصوم من أعظم أركان الدين وأوثق قوانين الشرع المتين به قهر النفس المارة بالسوء وأنه مركب من أعمال
القلب ومن المنع عن المأكول والمشرب والمنكح عامة يومه وهو أجل الخصال غير أنه أشق التكالييف على النفوس فاقتضت الحكمة ألا تهية أن يبدأ
في التكالييف بالأخت وهو الصلوة تهيئة للمكلف ورياضة له ثم شق بالوسط وهو الزكاة ويشق بالأشق وهو الصوم واليه وقعت الإشارة
في مقام المدح والترتيب والتخاشيع والتخشعات والمقتصد قاتل الصائمين والصائمات وفي ذكر مباني الإسلام وتمام
الصلوة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتدت أئمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك أم كذا في شرح ابن الشلبى، وقال صاحب البیان من أصحنا
الصوم لغوى وشرعى أما اللغوى فهو الإمساك المطلق وهو الإمساك عن أي شيء كان فيسمى الإمساك عن الكلام وهو الصامت صائماً، قال الله تعالى
لما أتت نذرت للرّحمن صوماً أي صمتاً ويسمى الفرس الإمساك عن العلف صائماً قال الشاعر عرس خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى
تعلك الجحما أي تمسكة عن العلف وغير تمسكة وأما الشرعى فهو الإمساك عن أشياء مخصوصة وهي الأكل والشرب والجماع بشرائط مخصوصة
ذكرت في مواضعها ثم الشرعى ينقسم إلى فرض وواجب وتطوع والفرض ينقسم إلى عين ودين فالعين ماله وقت معين أما بتعيين الله تعالى كصوم
رمضان وصوم التطوع خارج رمضان كان خارج رمضان متعين للنقل شرعاً وأما بتعيين العبد كالصوم المنذور به في وقت بعينه والدليل على
فرضية صوم شهر رمضان الكتاب والسنة والاجماع والمعقول أما الكتاب فقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وقوله كُتِبَ عَلَيْكُمُ أَيُ فَرَضَ وقوله تعالى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ "وأما السنة فنقول النبي صلى الله عليه وسلم
بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً
وقوله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع أيها الناس أعبداً وركبوا صلاتكم وصوموا شهركم وحجوا بيتكم وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها
أنفسكم تدخلوا الجنة وركبوا وأما الاجماع فان الأمة اجمعت على فرضية شهر رمضان لا يجدها إلا الكافر وأما المعقول فمن وجوه أحدها أن الصوم
وسيلة إلى شكر النعمة إذ هو كفت النفس عن الأكل والشرب والجماع وانما من أجل النعم وأعلامها والامتناع عنها زماناً معتبراً يعرف قدرها
إذا النعم محمولة فاذا فقدت عرفت فيجمل ذلك على قضاء حقها بالشكر وشكر المنعم فرض عقلاً وشرعاً واليه أشار الرب تعالى في قوله في أيها الصائم
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ والثاني انه وسيلة إلى التقوى لانه اذا انقادت نفسه للامتناع عن الحلال طمأن في مرضات الله تعالى وخوفاً من اليم عقابه
فأولى أن تنقاد للامتناع عن الحرام فكان الصوم سبباً للإلتقاء عن محارم الله تعالى وانه فرض واليه وقعت الإشارة بقوله تعالى في آية الصوم
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، والثالث ان في الصوم قهر الطبع وكسر الشهوة لار النفس اذا شبعت تمت الشهوات اذا جاعت امتنعت عما تهوى ولذا قال
النبي صلى الله عليه وسلم من خشي منكراً الباءة فليصم فإن الصوم له وجله فكان الصوم ذريعة إلى الامتناع عن المعاصي وانه فرض - ام - قال الشيخ
ابن المهائم والناسي عن هذا صفاً القلب الكدر وبصفائه تماط المصالح والدرجات، ومن فوائد الصوم كونه موجباً للرحمة والعطف على
المساكين فانه لما ذاق ألم الجوع في بعض الاوقات ذكر من هذا حاله في عموم الساعات فتسارع اليه الرقة عليه ورحمة حقيقة في حق الانسان
نوع ألم باطن فيسارع لدفعه عنه بالأحسان اليه فينال بذلك ما عند الله من حسن الجزاء ومنها موافقة الفقراء بتجمل ما يتجملون أحياناً وفي ذلك
رفع حاله عند الله كما حكى عن بشر الحافي انه دخل عليه رجل في الشتاء فوجد جالساً بعد وثوبه معان على المشجب فقال له في مثل هذا الوقت
تنزع الثوب او معناه فقال يا أباي الفقراء كثير وليس لي طاقة من أساءتهم بالثياب فأواسيهم بتجمل البرد كما يتجملون - ام - قال العارف الكبير الشيخ
الأجل ولي الله الدهلوي قدس الله روحه واذا وقع التصدي لتشرع عام واصلاح جماهير الناس طوائف العرب والعجم وجبان لا يخير في ذلك
الشهر ليختار كل واحد شهراً يسهل عليه صومه لان في ذلك فتحاً لآبائ الاعتذار والتسلل وسداً لآبائ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحلالاً

بيان معنى الصوم اللغوي والشرعي وذكر انقسام الصوم الشرعي

الربط على فرضية صوم شهر رمضان

الجماع في المعقولة في الصوم
وشرح فوائد وصفاً

باب فضل شهر رمضان

الذي يخرج از قول رمضان من غير ذكر الشهر
وبأن سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان

حدثنا يحيى بن ايتوب وقتيبة وابن حجر قالوا حدثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن ابي عبيد عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء رمضان فتحت ابواب الجنة وغلقت ابواب النار وصفت الشياطين وحللت حرمته

من اعظم طاعات الاسلام وايضا فان اجتماع طوائف عظيمة من المسلمين على شيء واحد في زمان واحد يرى بعضهم بعضا معونة لهم على الفعل ميثر عليهم وشجيع اياهم وايضا فان اجتماعهم هذا سبب لنزول البركات الملكية على خاتمهم وعامة مؤدنى ان يتفكس انوار كرمهم على من دونهم ويحيط دعوتهم من وراءهم واذا وجب تعيين ذلك الشهر فلا احق من شهر نزل فيه القرآن وارتخت فيه الملة المصطفوية وهو مظنة ليلة القدر، ام قال الشيخ بطل الدين العيني، واختلفوا في اى صوم وجب في الاسلام ولا قليل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة ايام من كل شهر لا تسعة صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعل يصوم من كل شهر ثلاثة ايام رواته البيهقي ولما فرض رمضان خير بنيه وبين الاطعام ثم نسخ الجميع بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ونزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان قوله عن ابي عبيد عن ابيه الخ قال حافظ ابو عبيد هو نافع بن مالك بن ابي عامر بن عمرو بن الحارث بن ابي عيمان بالغين المعجمة والتخانية لا يحيى عمرو مالك بن ابي بن مالك واليونى كبر ادرك عمر رضى الله عنه قوله اذا جاء رمضان الخ فيه دليل بجواز ان يقال رمضان من غير ذكر الشهر بلا كراهة ونقل عن اصحاب مالك الكراهية وعن ابن ابي قلا في منعه وكثير من الشافعية ان كان هناك قرينة تصرفه الى الشهر فلا يكره والجهميون على الجواز وتمسك الماتعون بحديث ضعيف عن ابي هريرة مرفوعا لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من اسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان اخرجه ابن عدى في الكامل وضغفه، قال النووي واسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت الا بدليل صحيح ولو ثبت انه اسم لم يلزم منه كراهة، ام قال ابن عابدين وعامة المشايخ على انه لا يكره بل يجيئه في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولو ثبت في المشايخ كونه من اسماء الله تعالى ولان ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحيكم كذا في الدراية واعلموا انهم اطبقوا على ان العلوي ثلاثة اشهر هو مجموع المضات المضات اليه شهر رمضان وربع الاول والاخر فحذف شهر هنا من قبل حذف بعض الكلمة الا انهم جوزوه لا فخر أجروا مثل هذا العلم بحرى المضات المضات اليه حيث أعربوا الجزئين كذا في شرح الكشاف للسعد (فهر) ومقتضاها ان رجب ليس منها خلافاً للصالح الصفدي وتبعه من قال شعري ولا تصنف شهراً للفظ شهر، الا الذي اوله الرء فادر - ولذا زاد بعضهم قوله شعري واستثنى من قال رجباً فيمنع - لانه فيما روى ما سمع - وفي المواهب وشرحه اعلم ان لفظ رمضان مشتق من الرمض بفتح الميم قال في المصباح يقال رمض يومنا رمض رمضان من باب تعب وهو شدة الحر لان العرب لما ارادوا ان يضعوا اسماء الشهور وافقوا ان الشهر المذكور شديد الحر فسموه بذلك لمرافقة الوضع الازمنة فقالوا رمضان ذكرنا حتى استعملوها في الاهلة وان لم توافق ذلك الزمان كما سمي الربيعان لموافقتهم زمان الربيع وذلك حين اربعت الارض او لانه يرمض بفتح الميم الذوب اي يخرقها وهو ضعيف لان التسمية به ثابتة قبل الشرع الذي عرفت منه انه يرمض الذوب، قال القاري ورمضان ان صح انه من اسماء الله تعالى فغير مشتق او راجع الى معنى الغافر اي يمحو الذنوب ويحرقها، قوله فتحت الخ قال القاري بالتخفيف وهو اكثر مما في التزويل وبالتشديد لكثر المفعول قال السدي فتحت ابواب الجنة اي تقريباً للرحمة الى العباد وهذا يدل على ان ابواب الجنة كانت مغلقة ولا ينافيه قوله تعالى جنت عدن مفتحة لهم الابواب اذ ذلك لا يقتضيه دلالته كونه مفتحة لهم الابواب قوله غلقت ابواب النار الخ قال القاري غلقت بالتشديد اكثر قال السدي غلقت اي تباعد العقاب عن العباد وهذا يقتضيه ان ابواب النار كانت مفتوحة ولا ينافيه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فتيحت ابوابها بخوازان هناك غلق قبل ذلك، وغلق ابواب النار لا ينافي موت الكفرة في رمضان وتعذيبهم بالنار فيه اذ يكفى في عدل جهم فتح باب صغير من القبر الى النار غير ان ابواب المعمودة الكبار - قوله وصفت الشياطين الخ بالمرحلة المضومة لبعثها فاء تشبيلة مكسورة اي شلت بالاصفاد وهي الاعلال وهو يعني سلسلت في الرأية الاخرى وفي الفهم قال عياض يحتمل ان الحديث على ظاهره وحقيقته وان ذلك كله علامة لدخول الشهر و تعظيم حرمته ومنع الشياطين من اذى المؤمنين ويحتمل ان يكون إشارة الى كثرة الثواب والعفو وان الشياطين يقل اغواءهم في صيرون كالمصطفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم فتحت ابواب الرحمة قال ويحتمل ان يكون فتح ابواب الجنة عياناً وعمياً فيفتح الله لعباده من الطاعات ذلك اسباب لدخول الجنة وغلق ابواب النار رغبة عن صرمت الهيم عن المعاصي لا لئلا يصحبا بها الى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجيزهم عن الغواء وتزيين الشهوات قال الزين بن المنير والاول اوجه ولا ضرورة تدعو الى صرمت اللفظ عن ظاهره واما الرأية التي فيها ابواب الرحمة وابواب السماء فمن تصحح الرأية والاصل ابواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق ابواب النار واستدل به على ان الجنة في السماء لا قامة هذا مقام هذه في الرأية وفيه نظر وجزء التوريشي شارح المصايح بالاحتمال الاخير وعبارته فتح ابواب السماء كناية عن نزل الرحمة وازالة الغلق

ابن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن ابي النضر ان ابا هذيل قال سمع ابا هريرة يقول يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان رمضان فتحت ابواب الرحمة وغلقت ابواب جهنم وسُلبت الشياطين وحل شئ من محمد بن حاتم والحلواني قال لا حديثنا يعقوب حدثنا ابي عن صالح عن ابن شهاب حدثني نافع بن ابي نضر ان ابا هذيل قال سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بمثله **حل شئ** من يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر رمضان فقال لا تصوموا

عن مصاعده اعمال العباد تارة يبذل بالتوفيق واخرى بحسن القبول وغلقت ابواب جهنم كناية عن تنزه النفس الصواعق عن رجس الفواحش لما تخلص من البواعث على المعاصي بجمع الشهوات وقال الطيبي فائدة فتح ابواب السماء توقيف الملائكة على استعانة فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة وفيه اذا علموا المكلف ذلك باخبار الصادق ما يزيد في نشاطه ويتلقاه باريحية وقال المقرئ بعد ان ربح حمله على ظاهره فان قيل كيف نرى الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثيرًا فلو صدقت الشياطين لربق ذلك في جواب انها انما تقل عز الصائمين الصوم الذي حوفظ على شئ وطه رويت آدابه او المصنف بعض الشياطين وهو المرحه لا كمالهم كما ورد في بعض الروايات او المقصود تقليل الشر فيه وهذا امر محسوس فان وقوع ذلك فيه أقل من غيره اذ لا يلزم من تصفد جميعهم ان لا يقع شر ولا معصية لان ذلك اسبابا باغيا للشياطين كتنفس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية ام قال ابن العربي لا يتعين في مخالفة والمعاصي ان تكون من وسوس الشيطان اذ قد تكون من النفس وشهواتها سلمنا انها من الشيطان فانه ليس من شرطه وسوسته التي يجدها الانسان في نفسه اتصالها بالنفس اذ قد تكون مع بعد عنها لانها من فعل الله تعالى فكما يوجد الاول في جسد السحور والمعين عند سحر السحرة والعائن كذلك توجد وسوسته من خارج ام وقال الشيخ الاجل ولي الله الدهلوي قدس الله روحه آخرا ان هذا الفضل (الوارد في احكامه الباب) انما هو بالنسبة الى جماعة المسلمين فان الكفار في رمضان أشد عمها ولا كثر ضلالا منهم في غيره لتمامهم في هتك شعائر الله ولكن المسلمين اذا صاموا وقاموا وخاص كلهم في لحظة الانوار وحاطت دعوتهم من نورهم وانعكست اضواءهم على من هم وشملت بركاتهم جميع فتقربوا وتقرب كل حسب استعداد من المنجيات وتباعدوا من المهلكات صدق ان ابواب الجنة تفتح عليهم وان ابواب جهنم تغلق لان اصلها الرحمة واللحمة ولان اتفاق اهل الارض في صفة تجلب ما يناسبها من جود الله كما ذكرنا في الاستسقاء والحج وصدق ان الشياطين تسلسل عنهم وان الملائكة تنتشر فيهم لانتشار الشيطان لا يثر الا في من استعدت نفسه لشره وانما استعدادها له لخلوها بهيمية وقبل ان تقهر وان الملك لا يقرب الا ممن استعد له وانما استعدادها بظهور الملكية وقد ظهرت وايضا فومضان مظنة الليلة التي يفرق فيها كل امر حكيم فلا حرم ان الانوار المثالية والملكية تنتشر حينئذ وان اضدادها تنقبض ام والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** عن ابن ابي النضر ان ابا هذيل قال سمع ابا هريرة يقول يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بمثله **حل شئ** من يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر رمضان فقال لا تصوموا

ابن جعفر هذا الاسناد يعد من رواية الاقران وقد تأخر ابراهيم في الوفاة عن الزهري **باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال في الفطر لرؤية الهلال** وانما اذا غمر في اوله واخره اكملت عدة الشهر ثلاثين يوما **قوله** لا تصوموا حتى ان قال الحافظ طاهر ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجلت ليلا او نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقب وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال وما بعده وخالف الشيعة الاجماع فوجبوه مطلقا وهو ظاهر في النبي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة كفى ذلك لمن تمتك به لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة اوقع للغة شبهة وهو قوله فان غم عليكم فاوعدوا له فاحتمل ان يكون المراد التفرقة بين حكم الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤية مستتبنا بالصوم وانما انعيم فله حكم آخر ويحتمل ان لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا للاول ام قلت في تاج العروس غمرا الهلال على الناس غمرا اذا حال دونه غم رقيق او غيره فلم يزل ومنه الحديث فان غم عليكم فاوعدوا اعدوا وغم الشيء غمما غطاء اي ساره وهذا اصل المعنى ام وهذا لا يدل على ان قوله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم معناه عدم الرؤية وكونه مستورا لا في سبب كان فلا يلزم ان يكون هناك غيم مقابل للصوم نافعهم - والى الاول ذهب اكثر الحنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله فاوعدوا اي النظر في اول الشهر وحسب تمام الثلاثين ويرجح هذا تاويل الروايات الاخرى المصترحة بالمراد هي ما سأتى من قوله فاكملوا العدة ثلاثين ونحوها واول ما فسر الحديث باحدثه ربع النسخة بحال شعبان خاصة في صورة الغيم في بعض الاحاد التي ذكرها الحافظ في الفقه قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد هذه المسئلة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم او قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثه اقوال احدها يجب صومه على انه من رمضان ثانيا لا يجوز فرضه ولا تفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونقلا بوافق عادة وقبل الاشياء

باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال في الفطر
رواية الجمهور وانما اذا غمر في اوله واخره
اكملت عدة الشهر ثلاثين يوما

مسئلة يوم الثلاثاء واقوال العلماء في صومه
هل يجب ام لا وسطر الثاني هل يجوز ام لا

وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجح الى رأى الامام فى الصوم والفطر واجتمعا الاول بانه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث قال احمد حدثنا اسمعيل حدثنا ايوب عن نافع عن ابن عمر نذكر الحديث بلفظ فاقد رآه قال نافع فكان ابن عمر اذا مضى من شعبان تسع وعشرين يبحث من ينظر فان رأى ذلك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا وان حال أصبح صائما ولما ما روى الثوري فى جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو سمعت السنة كلها لا فطرت اليوم الذى يشك فيه فالجمع بينهما انه فى الصورة التى اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن احمد انه خص يوم الشك بما اذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال او شهد بثبوته من لا يقبل الحكم شهادة فاما اذا حال دون منظره شئ فلا يسمى شك واختار كثير من المحققين من اصحابه ام - وهذا تخصيص من غير مخصص وتحكم من غير دليل ، قال ابن عبد الهادى فى تقييده الذى دللت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه اثنى شهر غرة اكمل ثلاثين سواء فى ذلك شعبان ورمضان وغيرهما فحله هذا فقوله فأكملوا العدة بربح فى الجنتين وهو قوله صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا العدة اى غم عليكم فى صومكم وافطروكم ببقية الاحاديث تدل عليه قال فى قوله فأكملوا العدة للشهر اى عدة الشهر ولو يخص صلى الله عليه وسلم شهر الاكمال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره فى ذلك اذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الاكمال لبيته فلا يكون رواية من روى فأكملوا عدة شعبان غنى لفظة بل قال فأكملوا العدة بل مبينة لها ويؤيد ذلك قوله فى الرواية الاخرى فان حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا اخرجه احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى النسائي من حديث ابن عباس فأكملوا العدة عدة شعبان ، فظهر مما قلنا ان صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه انما ادار حكم الصوم والفطر كليهما على الرؤية اذا كان الشهر تسعة وعشرين واكمل العدة اذا جاوزها وقطع ذنا نفع لا وهما والوساوس الناشئة من غير دليل شرعى بقوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون قال فى المواهب وشرحه وفيه راي فى حديث الباب) ديس علمانه لا يجوز صوم يوم الشك) هو ما يتحدث الناس انه من رمضان ولم ير او شهد به من لا تقبل شهادته (ولا يوم الاثنين) وان لم يقع شك بالمخبر المذكور (من شعبان عن رمضان اذا كانت ليلة الاثنين ليلة غيم) لاها من شعبان من قبل الحديث ولذا عيب على من فسر الشك بذلك ، ام - قال ابن عبد البر ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب وعمار بن مسعود وحذيفة بن اسيد وابو هريرة روى عنه ابن عباس ومن روى عنه جماعة من الصحابة الى صومه ، قال الشوكاني والحاصل ان الصحابة مختلفون فى ذلك وليس قول بعضهم بحجة على احد والحقبة ما جاء ناعن الشارع وقد عرفت ، واما حديث تقدم رمضان بيوم او يومين وحديث التسلم من شعبان فسياق الكلام عليه عن قريب ان شاء الله تعالى قال صاحب البدائع من اصحابنا اختلف المشايخ فى ان افضل ان يصوم فيه تطوعا او يفطر وينتظر قال بعضهم لا افضل ان يصوم لما روى عن عائشة وعلى رضى الله عنهما انها كانا يصومان يوم الشك بنية التطوع ويقولان لان نصوم يوما من شعبان احب اليانا من ان نفطر يوما من رمضان فقد صاما ونبها على المعنى وهو انه يحتمل ان يكون هذا اليوم من رمضان ويحتمل ان يكون من شعبان فلو صام لدا الصوم بين ان يكون من رمضان وبين ان يكون من شعبان ولو افطر لدا الفطر بين ان يكون فى رمضان وبين ان يكون فى شعبان فكان الاحتياط فى الصوم وقال بعضهم الا فطار افضل وبه كان يفتى محمد بن سلمة وكان يضع كوزا له بين يديه يوم الشك فاذا جاءه مستفت عن صوم يوم الشك افتاه بالافطار وشرب من الكوز بين يديه المستفتى وانما كان يفعل كذلك لانه لو افتى بالصوم لا اعتاده الناس فيحتاج ان يلجئ بالفريضة وقال بعضهم يصام سرا ولا يفتى به العوام لئلا يظنه الجاهل زيادة على صوم رمضان هكذا روى عن ابى يوسف انه استفتى عن صوم يوم الشك فافتى بالفطر ثم قال للمستفتى فقال فلما دنى منه اخبره سرا فقال انى صائم وقال بعضهم ينتظر فلا يصوم ولا يفطر فان تبين قبل الزوال انه من رمضان غم على الصوم وان لم يتبين افطر ام - وفى الخطاوى على الدر المختار اختلفت فى افضلية صومه وفطره واختارنا فى المصنف من التفصيل كما فى الهندية والبحر نقل صاحب النهر عن السراج ان المفتي به التلوم شر الافطار وان كان من الخواص فراجعه متاملا وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب خطب فى اليوم الذى شك فيه فقال ألا انى جائت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سألتهم وانهم حدثوني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فاستوا ثلاثين يوما فان شهد شاهدان مسلمان فصوما وافطروا لم يقل النسائي مسلمان ذكر الحديث الحافظ فى التلخيص لم يذكر نبيده قدحا وسادة لا بأس به على اختلاف فيه كذا فى نيل الاوطار وعن عمار بن ياسر من صام اليوم الذى يشك فيه فقد صام ابا القاسم عجل الله عليه قال فى المصنف اخرجنا خمسة الاحمد وصححه الترمذى هو للنجاشي تعليفا قال الحافظ استدله على تحريم صوم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رايه فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مستند

الاختلاف والنزاع عنهم وقد ذهب قوم الى المرجح الى اهل التسير فذلك وهو المرافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقته قال الباجي اجماع السلف الصالح حجة عليهم هي انه لو ارتبط الامر بها لصاق اذا لا يعرفها الا القليل قوله وما يدريك ان الليلة النصف الخ معناه انك لا تدري ان الليلة النصف ام لا لان التهور قد يكون تسعاً وعشرين وانت اردت ان الليلة ليلة اليوم الذي يتماه يتم النصف في هذا انما يصح على تقدير تمامه ولا تدري ان تامة ام لا.

قوله حبل وخش الخ على الشك وخش بالخاء المعجمة والنون اي عطفاً لوتيركه وهو احسن من رواية حبس بالخاء المعجمة الباء الموحدة كذا في شرح الابي قوله فان غمي عليكم الخ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا إِلَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرِ الرُّؤُوسِ فَإِنَّ عُثْمَانَ عَلَيْهِمُ الشَّهْرُ فَعَدَّ اثْنَتَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَمَلُ بْنُ بَشَّارٍ الْعُبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهِلَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعَدُّوا ثَلَاثِينَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُوكَرِيبُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا وَكَعْبٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِثْرَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ

لِضَمِّ الْغَيْنِ وَكَسْرِ الْيَمِيمِ مُشَدَّدةً وَمُخَفَّفَةً قَوْلُهُ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنْهُ الْحَدِيثُ لَا تَسْتَقْبِلُوا رَمَضَانَ بِصِيَامِ يَوْمٍ نِسْبَةٍ الْأَحْتِيَاظُ لِرَمَضَانَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ مَا أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا أَنْ يَتَجَلَّ الرَّجُلُ بِصِيَامٍ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ بِحُجَّةِ رَمَضَانَ أَنْتَهَى - وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِيمَنْ يَقْصِدُ ذَلِكَ وَفِي كَثَرِ الْعَمَالِ عَنْ ابْنِ عِيَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِ الْهِلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ فَإِنَّ عُثْمَانَ عَلَيْهِمُ الشَّهْرُ فَعَدَّ ثَلَاثِينَ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْدُمُ عَلَيْهِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ نَعُصِبُ قَالَ لَا ابْنَ الْبَنَاءِ فَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ الْأَقْصَارَ عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِنَّمَا وَقَعَ لِاتِّصَارِ السَّائِلِينَ عَلَى ذِكْرِ هَذَا الْعَدَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا قَطَعَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ مُنْعَمٌ مِنَ تِلْكَ السَّادَةِ مِنْ شُعْبَانَ وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِذَا انْتَصَفَ شُعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ اسْتَنْ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَقَالَ الرَّمْيَانِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ يَحْرُمُ التَّقْدِيمُ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لِحَدِيثِ الْبَابِ وَيَكْرَهُ التَّقْدِيمُ مِنْ نِصْفِ شُعْبَانَ لِلْحَدِيثِ الْأَخْرَجَ قَالَ جَمْعُ الْعُلَمَاءُ بِحُجُوزِ الصَّوْمِ تَطَوُّقًا بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شُعْبَانَ وَضَعُفُوا الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي النَّهْيِ وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ابْنُ مَعِينٍ أَنَّهُ مَكْرُوكٌ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَكَذَلِكَ صَنَعَ قَبْلَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الْمُقْنَعِ وَقَدْ جُلَّ هَذَا الْحَدِيثُ (أَيَّ حَدِيثِ الْبَابِ) بِمَفْهُومِهِ عَلَى جَوَارِ التَّقْدِيمِ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمَيْنِ وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شُعْبَانَ فَأَمْسِكُوا عَنِ الصِّيَامِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانَ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فَيَحِلُّ الْأَوَّلُ عَلَى الْجَوَازِ وَهَذَا عَلَى نَفْيِ الْفَضِيلَةِ جَمْعًا بَيْنَهُمَا وَقَدْ جَمَعَ الطَّحَاوِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ النَّبِيِّ وَحَدِيثِ الْعَلَاءِ بِأَنَّهُ حَدِيثُ الْعَلَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَضَعُهُ الصَّوْمَ وَحَدِيثُ الْبَابِ مُخْتَصَرٌ بِمَنْ يَحْتَاطُ بِرُجْعِهِ لِرَمَضَانَ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقِيلَ هُوَ التَّقْوَى بِالْفَطْرِ لِرَمَضَانَ لِيَدْخُلَ فِيهِ بِهَقْوَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَبَاهُ جَازٌ وَقِيلَ الْحِكْمَةُ خَشْيَةُ اخْتِلَاطِ النِّفْلِ بِغَيْرِ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ لَهُ عَادَةٌ كَمَا تَقْدُمُ وَقِيلَ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَعْلُوقٌ بِالرُّؤْيَى فَمَنْ تَقَدَّمَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَدْ حَاوَلَ الطَّعْنَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَقَدْ فِي الْفَتْحِ وَهَذَا هُوَ الْمَقْصِدُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ صَوْمُ مَنْ اعْتَادَ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لِنَفْسِهِ وَلَيْسَ مِنَ الْأَسْتِقْبَالِ فِي شَيْءٍ - وَقَالَ صَاحِبُ الْمَبْلُغِ مِنْ أَصْحَابِنَا مَا نَالَهُ يَوْمًا فِي الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الشَّهْرَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ بِأَنَّهُ تَعَلَّى ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَقْبَلَ الشَّهْرَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ يَوْمَهُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّهْرِ وَلَا كَذَلِكَ إِذَا وَافَقَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ قَبْلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الشَّهْرَ وَيَسْ فِيهِ هُمُ الزِّيَادَةُ وَقَدْ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شُعْبَانَ بِرَمَضَانَ - م - وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَزُوفِيُّ الْكَبِيرُ وَلِيَ اللَّهُ أَمْرًا هَلَوِي قَدَّرَ اللَّهُ رُوحَهُ وَأَعْلَمَ أَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الْمَهْمَةِ فِي بَابِ الصَّوْمِ سَدُّ ذُرَايِعِ التَّعَمُّقِ وَرَدُّ - أَحَدُهُ فِيهِ التَّعَمُّقُونَ فَإِنَّ هَذِهِ طَاعَةٌ كَانَتْ ثَلَاثَةً فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَتَحَاثَّى الْعَرَبُ وَنَارًا وَأَنَّ أَعْلَى الصَّوْمِ هُوَ تَهَرُّقُ النَّفْسِ لِمَقَرِّ وَأَتَدَعُوا شَيْئًا فِيهَا زِيَادَةُ الْفَتْرِ وَفِي ذَلِكَ تَحْبِيبُ دِينِ اللَّهِ وَهُوَ مَا بَزَادَةِ الْكُفْرِ وَكَانَتْ فَمَنْ أَنْكَرَ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَقَدَّمُ مِنْ أَحَدٍ كَرَمَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا كَانَ صَوْمُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَلْيَصِمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَخِيَامَهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَلِيَوْمَ ثَلَاثَةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ رَمَضَانَ فَصَلَّ فَلَمَّا هَذَا أَنْ أَخَذَ ذَلِكَ الْمُتَعَمِّقُونَ سَدِّ تَفْسِيرِهِمْ أَنَّهُ مِنْهُمْ الطَّبَقَةُ سَائِرُهَا وَفِيهِ جَزَاءٌ بِكَ تَحْوِيلًا وَصَلَّ التَّعَمُّقُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَوْضِعِ الْأَحْتِيَاظِ لَزَمًا وَمِنْهُ يَوْمُ الشُّكِّ وَمِنْ الْكَيْفِ أَنْتَهَى عَنِ الْوَصَالِ وَتَرْغِيبُ فِي التَّحْوِيلِ وَالْأَمْرُ بِتَأْخِيرِهِ وَتَقْدِيرُهُ بِالنَّظَرِ فَكُلُّ ذَلِكَ تَشْدِيدٌ وَتَعَمُّقٌ مِنْ صَنَعِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْتَصَفَ شُعْبَانُ فَذَرِّصُوا رَمَضَانَ وَحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ يَوْمٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ الْأَشْجَانِ وَرَمَضَانَ وَرَأَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ كَلَامًا بِهِ الْقَوْلُ وَكَثَرُ ذَلِكَ بِأَهْلِ النَّهْرِ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ وَضَرْبِ مَظَنَّنَاتِ كَلِمَةٍ فَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَأْثُورٌ مَنْ يَسْتَعْلِ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ أَوْ يُجَاوِزُ أَعْدَاءَ الَّذِي أَمَرَهُ بِالِاجْتِنَافِ الْخُرُوجِ وَمَلَالِ الْخَاصِرِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِبَأْثُورٍ فَيَحْتَاجُونَ إِلَى ضَرْبِ تَشْرِيعِ رَسَدٍ تَعَمُّقٍ - م - دَقِ كَمَا لِبَعْلُونَا قَلْبًا عَنْ عِيَّاسٍ بِهِ وَكَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَمْرٍ بِالْفَصْلِ بَيْنَ شُعْبَانَ وَرَمَضَانَ بِفَطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ - م - وَآلَتُهُ يَخْطُرُ بِأَبَالِ اللَّهِ سَجِيَّةً وَيَقَالُ أَعْلَمُ مَا ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَ شُعْبَانَ بِرَمَضَانَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي بَيَانِ الْقُرْبِ كَمَا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ فِي حَدِيثٍ بِأَنَّهَا كَانَ يَصُومُ فِي شَهْرِ كَانِ يَصُومُ شُعْبَانَ كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا لَبَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ، فَأَرَادَتْ بِالْكُلِّ دَامَةً إِلَّا كَثْرَ مَبَالَغَةِ وَعَلَى التَّسْلِيلِ الَّذِي كَانَ يَتْرَكُهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ

دراهم استقبال رمضان بصوم يومين أو يومين
وقد سئل: هل يذهب العلم بغيره

الاستقبال في استقبال رمضان
بصوم يومين أو يومين

بَابُ بَيَانِ مَا لَمْ يَلِدْ وَيُكْفَرُ وَأَقْرَبُ خَدَائِكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ

بالأسبق رؤية وفلاهب العالم في ذلك ويحقق فأهوا المتشارشنا الحنفية
هل ينبغي على كل قوم اعتبارنا صطدام أم لا يتغير اختلافا فيما بل يتجيب العلم

يكون يوماً أو يومين من آخر الشهر والله تعالى أعلم بالصواب - قوله الأرجل كان يصوم صوماً آخر أي أن يوافق صوماً يعتاده كما لو كان عادة أن يصوم يوماً الخميس الجمعة فوافق ذلك يومين من آخر شعبان أو كان يصوم صيام شعبان فوصله إلى آخر أيام الشهر وكان عادته صيامه ثلاثة أيام من آخر كل شهر مثلاً فمثل شعبان أيضاً كما يأتي في حديث السري - قوله أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهراً آخر سياتي تفصيله أن شاء الله تعالى في الإيلان - قوله لما مضت تسع وعشرون ليلة الخ قال النورثي وفي رواية فخرج الينا في تسعة وعشرين فقلنا له انما اليوم تسعة وعشرون وفي رواية فخرج الينا صباح تسع وعشرين فقال ان الشهر يكون تسعاً وعشرين وفي رواية فلما مضت تسع وعشرون يوماً عندنا عليهم ارواح قال القاضي رحمه الله تعالى معناه كونه بعد تمام تسعة وعشرين يوماً يدل عليه رواية فلما مضت تسع وعشرون يوماً وقوله صباح تسع وعشرين أي صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يوماً وهي صبيحة ثلاثين ومضى الشهر تسعة وعشرون انه قد يكون تسعة وعشرين كما مر به في بعض هذه الروايات والله أعلم واما ذلك الشهر كان كذلك كما في بعض الروايات -
باب بيان ان لكل بلد من بلدانهم واما دارنا والاهلال ببلد لا يثبت حكمنا بعد عنهم قوله واستهل على رمضان الخ بضم الناء من استهل قوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ الحديث ظاهر الدلالة للترجمة قال الحافظ وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب

أحد أهل كل بلد برؤيته هو في صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكاية ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق وحكاية الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه وحكاية الماوردي وحكاية الشافعية ثانياً مقابلته إذا روي ببلدة لزم أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكاه ابن عبد البر الإجماع على خلافه وقال إجماعاً على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بوضع ثقل إلى غير هو بشهادة اثنين لزمهم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الأئمة الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كبلد الواحد إذا حكمه فافق في الجميع وقال بعض المشافعية أن تقارب البلاد كان الحكم واحداً وإن تباعدت فوجب أن لا يحجب عن ذلك أكثر واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاية البيهقي عن الشافعي وفي ضبط البعد وجه عند الشافعية، أم - وقال في المختار واختلاف المطالع غير معتبر على ظاهر المذهب عليه أكثر المشافعية وعليه الفتوى فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب إذا ثبت عندهم رؤية أو تلك بصري موجب وقال الزيلعي لا شبهة أنه يعتبر، أم - وهو مختار صاحب التجريد وغيره من المشافعية، لكن قال الشيخ ابن المهام الأخذ بظاهر الرواية لحوط - قال في المختار وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة، أم - وإليه ذهب الليث ابن سعد وأما مصر كما في المغني، قال الشوكاني ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف إجماع أي في البلاد المتباعدة كما مر نقله في كلامه المحفوظ لأن الإجماع لا يتم والمخالفة مثل هؤلاء الجماعة، أم - قلت ونقل ابن رشد أيضاً الإجماع في بلاد المجتهد وهو مقلد لابن عبد البر في نقل المذهب والذي يظهر عندي من سياق الفتح وكذا من سياق ابن رشد أنهم يريدون بالإجماع إجماع الأمة بل اتفاق أصحاب مالك رحمه الله على اعتبار اختلاف المطالع في البلاد النائية والله سبحانه وتعالى أعلم قال العلامة ابن عبد بن رم أعلن نفس اختلاف المطالع لا تراعى فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في إحدى البلدتين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لظهور الشمس لأخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كما في الزيلعي وأما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحداً العزم بطلوع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤية فاعمل بالأول لأن كل قوم متى طعن بما عندهم كما في أوقات الصلوة ويؤيده في ذلك بعد وجوب العشاء والوتر على فاق وقتها وقيل بالثاني وهو ظاهر الرواية لمعنى الخطاب عاماً بطلون الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات الصلوات، أم - فأخلاف المطالع وإن كان أمراً واقعياً إلا أن الشارع لم يجزئه كما لم يجزئ محاسبات المنيحين لقوله عليه الصلوة والسلام أنا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب لم يعتد بحجة القبلة الواقعية عند التحوي في دار حكم الصوم وإنما نظر على الرؤية والشهادة بما حكاهما من حديث النسائي وإن شهد شاهدان فصروا وأفطروا أو كمال العدة ودفع كل ما يختم في الصلوة من أنسأوس الناشئة من عدم اعتبار اختلاف المطالع بقوله الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون ولا تخفى يوم تصومون نعم ينبغي أن يعتبر اختلافها إن لزم منها التفتت بين البلدين بأكثر من يوم واحد لأن النصوص صريحة بكون الشهر تسعة وعشرين أو ثلاثين فلا تقبل الشهادة ولا يعمل بما ينماد أقل العدة ولا في أزيد من أحسنه - والله سبحانه وتعالى أعلم - وحجة من يعتبر اختلاف المطالع في الصوم والفطر حديث كريب هذا - حاكم في الباب قال الشوكاني وجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر حديثه أن هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر وأما ما علم أن الحق في المخرج من رواية ابن عباس في اجتماعه الذي ذكره عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نأكل ثلاثين يوماً إلا ما أنزل الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما أخذ به النبيان وغيرهما من ذلك في ما احتجوا به من أن لا تفطروا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا الهلال فافهم من رواية ابن عباس العدة ثلاثين يوماً لا يختص بأهل ناحية على جهة الاحتجاج لا تفاديل هو مع ما يحل من يصلي من المسلمين فالأصل أن لا يدل به على لزوم رؤية أهل بلد يذبح يوم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عام الزم لزمه إذا أراد أهل بلد فقد لاه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم ولو لم توجبه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لاهل بلد آخر كان عدم الزم - ومقيداً بديل العقل وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم العمل بذلك من غير المسلمين بالاعتقاد وليس بحجة - أم - وقال عياض وعدم اعتداده برؤية سحابة يحتمل أنه بناء على مذهبه أن لكل قوم رؤيته هو ولا يند لم يقبل خبر الواحد أو لا مكان يعتقد في ذلك أو اختلاف أقوالهم وقيل لأن السماء كانت بالمدنية - حجة فلما لم يروا أثباتوا في خبرهم - وأما ما قاله بعض علماءنا أن كرم الله وجهه برؤية نفسه فمراد بقوله في حديث الباب نعم، ولا يعتبر عندنا في هلال رمضان صيغة الشهادة بل يكفي في الخيار بالرؤية حكماً هو مصرح في كتبنا

[illegible]

قال القمنا الحنفية فيما اذا صاروا بشاوة شاة واحدة
هل ينظر عند ذلك الى الحد في تحديد ما يقع عليه من الزرية او لا.

في تكفي او تكفي حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن حصين عن عمر بن مرة عن ابي البخاري قال خرجنا
 للحج فقلنا نزلنا بطن نخلة قال ثراء بن الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث وقال بعض القوم هو ابن ليلتين قال فلقينا
 ابن عتاس فقلنا انما راينا الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث وقال بعض القوم هو ابن ليلتين فقال أي ليلة رأيتموه
 قال قلنا ليلة كذا وكذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم له للرؤية فهو لليلة رأيتموه حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة
 حدثنا غندر عن شعبة عن واصل بن بشر قال احدثنا محمد بن جعفر اخيرا شعبة عن عمر بن مرة قال سمعت ابا البخاري
 قال اهلنا رخصنا ونحن بنات عرق فارسلنا رجلا الى ابن عباس يسأله فقال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد أمم

[illegible]

مناخاة بين هذه الرواية والرواية الآتية والله اعلم قوله ليلة كذا وكذا الخ لم يظهر لي وجه التكرار قوله ان رسول الله صلى الله عليه وآله للرواية
مدة فهذه الطريق من دون العن في جميع النسخ وفي الرواية الآتية ان الله أمده بالتشديد من الامداد قال القاضي معناه اطل مدته الى الرواية
يقال منه مدد أمدا قال الله تعالى ولا تحزوا هم يومئذ وهم قري بالوجهين اي يطيلون لهم وقال وقد يكون أمدا من المدة التي جعلت له قال حبا
الافعال أمدا تكلم اي أعطيتكما وفي المرافاة اي جعل مدة رمضان زمان رؤية الهلال ذكره الطيبي قوله ليلة رأيتوه الخ والمفعول مضاف حاصل
لاجل رؤية الهلال في تلك الليلة ولا عبارة بكبريل ورد ان استخرج الأهل من علامات الساعة كذا في المرافاة قوله أهملنا رمضان الخ معناه رأينا
هلال رمضان قوله ونحن بذات عرق الخ بكسر العين سكوت الرءاء قال ابن حجر فوقي بطن نخلة بخويوم اذهى على مرحلتين من مكة وبطن نخلة على من
قوله يساله الخ اي عمارت بيننا متا سبق قوله ان الله قد أمده الخ من الامد قد مر معناه قال الباقي الهاء في أمدا عائد على الشهر بمعناه ان الله قد حكم به

لرؤيته فان أغشى عليكم فأحلقوا العدة **حدثنا يحيى بن يحيى** قال أخبرنا يزيد بن زريع عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهر عيدين لا ينقصان رمضان وذو الحجة **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** معتمر بن سليمان عن إسحاق بن سويد عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهر عيدين لا ينقصان في حديث خالد شهر عيدين رمضان وذو الحجة **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** عبد الله بن إدريس عن حبان عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اجعل تحت سادتي عقلا لئن عقلا أبيض وعقلا أسود

الشهر الأول الى رؤيته هلال الشهر الثاني والظاهر عوده على الهلال اشارة الى كبر جرمه وهو الذي يدل عليه سياق جواب ابن عباس اي ان الله يخلق كبريا ليكون لأظفر الابصار ويخلقه صغيرا فقدرى وقد يرى تفكك العدة ثلاثين كما تكمل في العيم قوله فان أغشى عليكم فاجعل تحت سادتي عقلا لئن عقلا أبيض وعقلا أسود **باب** بيان قول الله عليه وسلم شهر عيدين لا ينقصان قوله شهر عيدين لا ينقصان انما قد اختلف الناس في تأويل هذا الحديث على اقوال قال الزين بن المنير لا يخلو شيء منها عن الاعتراض اقربها ان المراد ان النقص الحسى باعتبار العدد بخبر بان كلا منها شهر عيدين عظيم فلا ينبغي ونسبها بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهر وحاصله يرجع الى تأييد قول إسحاق وقال أبو الحسن كان إسحق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين او ثلاثين وهذا مراد من قال لا ينقصان في ثواب العمل فيها وقيل لا ينقصان معان جاء احدهما تسعا وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد وهذا القول مشهور ان عن السلف وقيل لا ينقصان معاني سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وان ندر وقوع ذلك قال الحافظ وهذا أصل مما تقدم ذكره وما وجد وقوعه ووقوع كل منهما تسعة وعشرين وعن الخطابي قيل لا ينقص أجر ذى الحجة عن أجر رمضان لفضل العمل في العشر والاخر عند أكثره هو المفضل الاول الذي ذهب اليه إسحق رحمه الله فان قلت ذى الحجة انما يقع الحج في الشهر الاول منه فلا دخل لنقصان الشهر وقامه فيدخل رمضان فانه يصام كله مرة فيكون تاما ومرة يكون ناقصا قلت قد يكون أيام الحج من الأضواء والنقصان مثل ما يكون في آخر رمضان بان يغى هلال ذى القعدة ويقع فيه الغلط بزيادة يوم نقصانه فيقع عزمة في اليوم الثالث من او العاشر منه فانه انما أجر الواتين بعزمة فمشكوك لا ينقص عما لا غلط فيه وقال ابن بطال قالت طائفة من بعرفة بخط شامل لجميع اهل الموقف في يوم قبل يوم عزمة تراصد انه يحرق عنه لانها لا ينقصان عن الله من أجر المتقين بالاجتهاد كما لا ينقص أجر رمضان الناقص وهو قول عطاء بن الحسن رابى حنيفة والشافعى رحمه الله وفي العزلة الشدى واما صدقا، علوى ذى الحجة فبان في نص الحديث ان عشر أيام ذى الحجة افضل من سائر الايام واحال ان صوم اليوم العاشر مكروه تحريما فالمراد ان صوم اليوم العاشر انما هو الى الضحا فان الامساك الى الضحى ثابت بالحديث وليس منى الا تسميته بالصوم فيقول حيث الباب ان صيام عشرة ذى الحجة ليست الا تسعة أيام وبعض العاشر لكن بعض العاشر انقص ايضا امر اجزا والله تعالى اعلم وعلمه اتم قال لعيني رحمه الله وفي الحديث حجة لمن قال ان الثواب ليس متنا على وجود المشقة دائما بل الله ان يتفضل بأحق الناقص بالتام في الثواب منه استدلال بعضهم لما لا يرد في اكتفاء رمضان بنية واحدة قال لانه جعل الشهر بجلته عبادة واحدة فاكفاه بالنية وما يستفاد من هذا الحديث انه يقتضى التسوية في الثواب بين الشهر الكامل وبين الشهر الناقص فافهم **قوله** رمضان وذو الحجة انما اطلق على رمضان انه شهر عيدين لقرهم من العيب ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم المغرب وترانها أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر - وصلاة المغرب ليلة جبرية وأطلق كونها وترانها لقرهما منه وفيه اشارة ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس كذا في الفجر **باب** بيان ان الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر اذ لا اكمل غيره حتى يطلع الفجر بيان صفة الفجر الذي تتعاقب به الاحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاته اذ لا يغير ذلك وهو الفجر الثاني بين الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الا ان كان هو الفجر الكاذب المستطير باللائحة انما انما هو الذي انزلت حتى يبين لكم ان قال حافظم ظاهر ان عدنا كانت صا ازلت هذه الآية وهو يقتضى تمامه لا يبرك لنا لان نزول فخرنا الضوم كان متقدما في اول الهجرة واسلامه في كان في التاسعة او العاشرة كما ذكر ابن اسحاق وغيره من اهل المنأرى فاما ان يقال الآية التي في حديث ابن عمر تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جدا واما ان تقول قول عدنا هذا علوان المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على من لا يملك من الاية او في السياق حديثه نقله لما نزلت الآية ثم قلت فأسلمت وتعلت الشرائع عدت وقد ترى اجملا حديثه من طريق مجالد بن علقمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال فاعتزت نعيم بن الجهم **قوله** عقلا لئن عقلا أبيض وعقلا أسود في رواية مجالد فاخذت

بأنه بيان ان الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر اذ لا اكمل غيره حتى يطلع الفجر بيان صفة الفجر الذي تتعاقب به الاحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاته اذ لا يغير ذلك وهو الفجر الثاني بين الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الا ان كان هو الفجر الكاذب المستطير باللائحة انما انما هو الذي انزلت حتى يبين لكم ان قال حافظم ظاهر ان عدنا كانت صا ازلت هذه الآية وهو يقتضى تمامه لا يبرك لنا لان نزول فخرنا الضوم كان متقدما في اول الهجرة واسلامه في كان في التاسعة او العاشرة كما ذكر ابن اسحاق وغيره من اهل المنأرى فاما ان يقال الآية التي في حديث ابن عمر تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جدا واما ان تقول قول عدنا هذا علوان المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على من لا يملك من الاية او في السياق حديثه نقله لما نزلت الآية ثم قلت فأسلمت وتعلت الشرائع عدت وقد ترى اجملا حديثه من طريق مجالد بن علقمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال فاعتزت نعيم بن الجهم **قوله** عقلا لئن عقلا أبيض وعقلا أسود في رواية مجالد فاخذت

أعربت الليل من النهار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وسادك لعريض فما هو سواد الليل؟ بياض النهار حدثني عبد الله بن عمر القواريري حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم عن سهل بن سعد قال لما نزلت هذه الآية وكُلُوا واشربُوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال كان الرجل يأخذ خيطاً أبيض خيطاً أسود فيأكل حتى يستبينهما حتى أنزل الله عز وجل من الفجر فيبين ذلك حدثني محمد بن سهل التميمي أبو بكر بن إسحاق قال حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا أبو غسان حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال لما نزلت هذه الآية وكُلُوا واشربُوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض قال فكان الرجل إذا أراد الصوم ربط أحد يديه في رجله الخيط الأسود والخيط الأبيض فلا يزال يأكل ويشرب

خيطين من شعر قوله أعربت الليل من النهار وفي صحيح البخاري فجعلت انظر في الليل فلا استبين لي وفي رواية مجالد فلا استبين الأبيض من الأسود قوله أن وسادك لعريض وفي بعض الروايات فضحك وقال إن كان وسادك إذا لعريضاً وفي بعضها زيادة أن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك وفي بعضها أنك لعريض القفا قال الخطابي في المعالم في قوله أن وسادك لعريض قولان أحدهما يريد أن نومك لكثير وكفى بالوسادة عن النحر لأن النائم يتوسد أو أراد أن ليلك بطول إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقاقير القول الآخر أنه كفى بالوسادة عن الموضع الذي يضع من رأسه وغنقه على الوسادة إذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة وقد مر في هذا الحديث من طريق أخرى أنك عريض القفا، وجرم الزمخشري بالتأويل الثاني فقال إنما عرض النبي صلى الله عليه وسلم قفاً على لأنه غفل عن البيان وعرض القفا ما يستدل به على قلة الفطنة أشد في ذلك شعراً وقد أنكر ذلك كثير منهم القريظي فقال حمله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم وكأنهم فهموا أنه نسيه إلى الجمل والجفاء وعدم الفقه وعصده ذلك بقوله أنك عريض القفا وليس الأمر على ما قالوه لأن من حصل اللفظ على حقيقة النسائية التي هي الأصل أن لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذمها ولا ينسب إلى جمل وإنما عني والله أعلم أن وسادك إن كان يغطي الخيطين الذين أراد الله فهو إذا عريض واسع ولهذا قال في أثر ذلك إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار فكأنه قال فكيف يدخلان تحت وسادتك وقوله أنك لعريض القفا أي أن الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفاً عريضاً للنسائية، وقال ابن المنير في حديث عدي جواز التوزيع بالكلام النادر الذي يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد وجود الشرط غداً من الغلو في ذلك فإنه مزلة القدم إلا لمن عصمه الله تعالى - قوله إنما هو سواد الليل وبياض النهار ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل وهذه البيان يحصل بطول الفجر الصادق فغيبه لالة على أن ما بعد الفجر من النهار وقال أبو عبيد المراد بالخيط الأسود الليل وبخيط الأبيض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالابيض أول ما يبدى من الفجر المعترض في الأفق كالحيط الممدود وبالأسود ما يمتد معه من غيش الليل شبهتها بالخيط قاله الزمخشري قال وقوله من الفجر بيان للخيط الأبيض كتبه عن بيان الخيط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر قال ويجوز أن تكون من التبعيض لأنه بعض الفجر وقد أخرجه قوله من الفجر من الاستعارة إلى التشبيه كما أن قولهم رأيت اسداً مجازاً فإذا زدت فيه من فلان رجح تشبيهاً قوله كان الرجل يأخذ خيطاً أبيض وفي البخاري فكان رجال إذا أرادوا الصواحب حدث قال الحافظ لم أرقف على تسمية أحد منهم ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لأن قصته عدي متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي، قوله حتى أنزل الله عز وجل من الفجر قال القريظي حديث عدي يقتضيه أن قوله من الفجر نزل متصلاً بقوله من الخيط الأسود بخلاف حديث همل فإنه ظاهر في أن قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الإشكال، قال الحافظ لم قصته عدي متأخرة لتأخر إسلامه كما قد مرته وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجالد في حديث عدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما أخبره بما صنع يا ابن حاتم ألق لك من الفجر وللطبراني من وجه آخر عن مجالد وغيره فقال عدي يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود أني ببت البأرحة معي خيطان أنظر إلى هذا وإلى هذا قال إنما هو الذي في السماء فتبين أن قصته عدي مغايرة لقصة همل فاما من ذكر في حديث همل فحملوا الخيط على ظاهره فلتا نزل من الفجر علواً المراد بذلك قال همل في حديثه فعملوا إنما يعني الليل والنهار وأما عدي فكأنه لم يكن في لغة قومه استعارة الخيط الصحيح وحمل قوله من الفجر على السببية فظن أن الغاية تنتهي إلى أن يظهر تمييز أحدهما الخيطين من الآخر بوضاء الفجر أو حتى قوله من الفجر حتى ذكره بما النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب عام قال الشاعر ولما اضاءت لنا ظلمة + ولاج من الصبح خيط أنارا + وقال آخر في الخيط الأسود + قد كاد يبدى أو بدت تباشع + وسدت الخيط البهيم سائرته - قوله فبين ذلك الخيط قال ابن بري في شرح الأحكام ليس هذا من باب تأخير بيان الجملات لأن الصحابة (أي بعضهم) عملوا أو ألقوا ما سبق إلى أفهامهم بمقتضى اللسان ففعل هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر أريد به خلاف ظاهره ١٠ - قال النووي تبيناً لحياض وإنما حمل الخيط الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا يفقه عند من الأعراب كالرجال الذين حكى عنهم همل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الصبح كعدي ١٠ - وادعى الطحاوي والدارودي أنه من باب النسخ وإن الحكم كان أولاً على ظاهره المفهوم من الخيطين

يقول ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم **حدثنا** ابن ثمر **حدثنا** ابي حنيفة **حدثنا** عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن ام مكتوم الاعشى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم قال ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا **حدثنا** ابن ثمر **حدثنا** ابي حنيفة **حدثنا** عبد الله عن عائشة عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** ابو اسامة كان في رمضان خاصة كما في الفجر وكذا جزمه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كما في تحريم الزلعي ويشعر بهذا التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا واشربوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدكم اذان بلال عن محوره فيحمل التناوب المذكور سابقا بين بلال وابن ام مكتوم على مضانات متعددة وحديث الا ان العبد قد نام الذي صححه كثير من اهل العلم كما قال ابن رشد في البداية واما مثاله على غير رمضان من سائر ايام السنة والله تعالى اعلم واما مسألة التأذين قبل الفجر فقال شيخنا المحمود قدس الله روحه انه لو ثبت من الاحاديث الا التأذين بالليل وهل كان هذا التأذين للفجر كما هو موضع النزاع او لغرض آخر من التسمير او التذكير او غيرها فلا دلالة فيها على كونه للفجر اصلا نعم ورد في الصحيحين من حديث ابن مسعود ليرجع قائما ويوقظنا ثم يركع وهو دال على التذكير ولفظ كلوا واشربوا على التسمير وليس في شيء من الآثار ما شارة الى كونه لصلوة الفجر بل التوارث وعامة احاد الباب المؤذنة بتكرار الاذان وعدمه لا كقضاء بل لا دلالة في شيء يكون التأذين الاول لا لصلوة الفجر ومن ادعى جواز التأذين للفجر قبل الوقت مع الاجماع على عدم جوازه في سائر الاوقات فليأت ببرهانه واضحه على ان التأذين الاول من بلال او ابن ام مكتوم على اختلاف الرهيات انما كان لصلوة الفجر وفي الكبريت الاحمر للشعراني ناقلا عن الشيخ الاكبر صاحب الفتوحات مذهبى ان الاذان قبل الفجر ليس بأمر ان حقيقة وانما هو ذكر الله عز وجل بصورة الاذان تحريضا للناس على الانتباه لذكر الله تعالى فاذا طلع الفجر فهناك الاذان المشرع اعلاما بدخول وقت الصلوة قال وبهذا ابتدع السلف الصالح للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواعظ وانشاد الشعر الحاث على قيام الليل وعلى الزهد في الدنيا ليعلموا الناس ان الاذان الاول ما كان الا لغرض الايقاظ للنائمين لا لدخول الوقت وقال الشيخ محمد بن اسمعيل الامير اليمان في شرح باوند المرام وفي الحديث شرعية الاذان قبل الفجر لما شرع له الاذان فان الاذان شرع كما سلف للاعلام بدخول الوقت وللدعاء السامعين بحضور الصلوة وهذا الاذان الذي قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجده شرعيته بقوله ليوقظنا ثم يركع قائما ثم روى الجماعة الا الترمذي والناظر هو الذي يصلي صلوة الليل ورجوعه عوده الى نومها وعوده عن صلواتها انما سمع الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا حضور الصلوة وانما هو للتسوية الاخيرة التي تفعل في غنى الاعصار لاي في بلاد اليمن غابته انه كان بالفاظ الاذان قال فذكر الخلاف في المسئلة والاستدلال للمانع والمجيز لا يفتت اليه من ههنا العمل بما ثبت ثم قال ان بلالا لو كان يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحدا وهو ابن ام مكتوم ام - وايضا قوله ان بلالا يؤذن بليل يحتمل على بعد ان يراد بالتأذين محض الاعلام لا الكلمات الخصص كما نقل عن السرخسي الحنفى في فتح الباري وحينئذ هذا الكلام (ان بلالا يؤذن بليل) افا صدر منه صلى الله عليه وسلم للاعلام بما وضع له الاذان الاول لا لرفع الالتباس والاشتباه الواقع بين الاذنين والمقصود التنبيه على ان التأذين الاول ما وضع للنوم عن السجود بل للاعلام ببقاء الوقت الصالح للتسود والتقوى وان هذا الوقت ينتهى الى التأذين الثاني والله اعلم والتأذين والاذان قد اطلق في غير موضع على الاعلام المجرد قال الله تعالى **وَإِذَا نَادَىٰ مِّنَ اللَّيْلِ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ لِيُؤْمِنُوا بِالْكَبِيرِ وَقَالَ أَذُنٌ فِي النَّاسِ** وقال **قَدْ أَفْؤَدَنَ مَوْذُنٌ بَيْنَهُمْ** قوله حق يؤذن ابن ام مكتوم الخ وفي صحيح البخارى من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه وكان رجلا اعشى لا ينادى حتى يقال له اصبحت اصبحت وفي بعض الروايات حتى يقول له الناس حين ينظرون الى يزوغ الفجر اذن قال الحافظ رحمه الله ما يتألم فيه ان اذانه جعل علامة لتحريم الاكل والشرب وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون اذانه مقارنا لابتداء طرغ الفجر وهو المد يد باليزوغ وعند اخره في الاذان يعتر من الفجر في افاق ثم ظهر له انه لا يلزم من كون المراد بقوله اصبحت اى قاربت الصبح وقوع اذانه قبل الفجر لاحتمال ان يكون قوله ذلك يقع في آخر جزء من الليل واذانه يقع في اول جزء من طلوع الفجر وهذا وان كان مستبعدا في العادة لتيسر مستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم امويين بالملكية فلا يثار في فيه من لم يكن بتلك الصفة وقد روى ابو قرة مزوجا آخر عن ابن عمر حديث عائشة ولو ثبت هذه الزيادة في حديث ابن عمر قال فيه حجة لمن ذهب الى ان الوقت الذي يقع فيه الاذان قبل الفجر هو وقت السجود هو احل وجهه في المذهب واختاره الشافعي في شرح المنتهك وحتى يصحبه عن القاضى حسين والمتولى وقطع به البغوى وكلاهما بن دقيق العيد يشعر به فانه قال بعد ان حكاه مروج هذا بان قوله ان بلالا ينادى بليل جبر يتعلق به فائدة للسامعين قطعاً وذلك اذا كان وقت الاذان مشتملا على ان يكون عند طلوع الفجر فينبى صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع الاكل والشرب بل الذي يمنعه

ح وحدثنا اسحاق اخبرنا عبد **ح** وحدثنا ابن مثنى حدثنا حماد بن مسعدة كلهم عن عبيد الله بالاسنادين كليهما نحو حديث ابن نمير **ح** حدثنا اسحق بن زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن سليمان التيمي عن ابي عثمان عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدكم اذا نزل بلال الا ان يقول نداء بلال من سجود فانه يؤذن او قال ينادي ليخرج قائمكم ويوقظ نائمكم وقال ليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب يده ورفعها حتى يقول هكذا وفتح بين اصبعيه **ح** حدثنا ابن نمير حدثنا ابو خالد يعني الاحمر عن سليمان التيمي بهذا الاسناد غير ان قال ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجميع اصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومثله **ح** حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا معمر بن سليمان **ح** وحدثنا اسحاق بن ابراهيم اخبرنا جابر المعتمر بن سليمان كلاهما عن سليمان التيمي بهذا الاسناد وانتهى حديث المعتمر عند قوله يثبته نائمكم ويرجع قائمكم وقال اسحاق قال جابر في حديثه وليس ان يقول هكذا ولكن يقول هكذا يعني الفجر هو المعترض وليس المستطيل **ح** حدثنا شيكان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن عبد الله بن سودة القشيري حدثني والدي انه سمع عمرو ابن جندب يقول سمعت محمدا صلى الله عليه وسلم يقول لا يغتر احدكم نداء بلال من السجود ولا هذا البياض حتى يستطيل **ح** حدثنا زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن علقمة حدثني عبد الله بن سودة عن ابيه عن سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغترنكم اذا نزل بلال ولا هذا البياض لعمري حتى يستطيل **ح** حدثني ابو الربيع الزهراني حدثنا حماد يعني ابن زيد حدثنا عبد الله بن سودة القشيري عن ابيه عن سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغترنكم من سجودكم اذا نزل بلال ولا بياضه فاق المستطيل هكذا حتى يستطيل هكذا وحكاة حماد بيده قال يعني معترضاً **ح** حدثنا عبيد الله بن محاذ حدثنا ابي حدثنا شعبة عن سودة قال سمعت عمر بن جندب وهو يخطب يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يغترنكم نداء بلال ولا هذا البياض حتى يبدو الفجر او قال حتى ينفجر الفجر **ح** حدثنا ابن مثنى حدثنا ابو داود اخبرنا شعبة اخبرني سودة

طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت اذان بلال من الفجر انتهى ويقرب ايضا ما تقدم من ان الحكمة في مشروعيته التأهب لأداء الصلوة في اول وقتها وصحح النووي في اكثر كتبه ان مبدئه من نصف الليل الثاني واجاب عن الحديث في شرح مسلم فقال قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن ويتربص ببلاده للقاء نوحه فاذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فبدأت بالظاهرة فغيرها ثم ردت ويشهر في الاذان مع اول طلوع الفجر وهذا مع وضوح مخالفة سياق الحديث يحتاج الى دليل خاص لما صححه حتى يسرخ له التاويل وروا ذلك اقوال اخرى معروفة في الفقهيات وقال السدي قوله لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ان كناية عن قلة التفاوت بينهما وقرب احدهما من الآخر لا التحديد فلا بد ان كيف يستقيم حيث ان يقول فكلوا وكيف يصح ان يقال انه ينادي ليخرج قائمكم فان هذا يقتضيه وجود قدر من الليل فيه الاكل وغيره والله تعالى اعلم قوله من سجودكم بفتح اوله اسم لما يوكل في السجود ويجوز ان ضم وهو اسم الفعل قوله ليخرج قائمكم بفتح اياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هكذا لازماً ومتعدداً يقال رجوع زيد رجعت زيدا ولا يقال في المعتدي بالثقل (وقامكم بالنصب على المفعولية) فعمل هذا من روعاه بالضم والثقل اخطأ فانه يصير من الترجيع وهو التردد وليس مراداً ههنا وانما معناه يرد انقائم على المتجه الى الواجبة ليقوم الى صلوة الصبح نشيطاً ويكون له حاجة الى الصيام فيتسحر ويوقظ الناس ليتأهبوا لها بالغسل ونحوه وليفتحن من لم يتجهز كذا في الفقه مع زيادة يسيرة - قوله وليس ان يقول هكذا في اطلاق القول على الفعل اي يظهر قوله وصوب يده ورفعها في البخاري ورفعها الى فوق وطأ الى اسفل قوله وفتح بين اصبعيه ثم نكسها ليعلم صفة الفجر الصادق لانه يطالع معترضاً ثم يغير الاقن ذاهباً عينا وشمالاً لجلالات الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب ذنب السرجان فانه يظهر في اعلى السماء ثم ينخفض قوله حتى يستطيل في حديث طلق بن علي عند الترمذي وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر قال الخطابي معنى الاحمر ههنا ان يستبطن البياض المعترض اوائل حمرة ولا بن ابي شيبة عن ثوبان مرفوعاً الفجر فجران فاما الذي كانه ذنب السرجان فانه لا يحل شيئاً ولا يحرمه ولكن المستطيل اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا هو موافق الآية الماضية اي قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر قال الجصاص ولا خلاف بين المسلمين ان الفجر لا ينفجر المعترض في الاقن قبل ظهور الحمرة يحرم به الطعام والشراب على الصائت وقال عليه السلام لعدي بن حاتم انما هو بياض النهار وسواد الليل ولم يذكر الحمرة والتبين في الآية انما هو حصول العلم الحقيقي بطول الفجر قال الجصاص وذهب جماعة من الصحابة وقالوا لا اعش من التابعين وصاحبه ابو بكر بن هياش الى جواز السجود الى ان يتغير الفجر فروى سعيد بن منصور عن ابو الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير ان الشمس لم تطلع وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه وروى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابن حفظة القشيري قال سمعت سمره بن جندب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذا **حل** ثنا يحيى بن يحيى قال
اخبرنا هشيم عن عبد العزيز بن مهيب عن انس **ح** وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب عن ابن علية عن عبد العزيز
عن انس **ح** وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابو عوانة عن قتادة وعبد العزيز بن مهيب عن انس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة **حل** ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن موسى بن علي عن ابيه عن ابي قيس
مولى عمر بن العاص عن عمر بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل بين صيامنا وصيام اهل الكتاب اكلة
السحر **و** حدثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة جميعا عن وكيع **ح** وحدثني ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب كلاهما
عن موسى بن علي بهذا الاسناد **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** وكيع عن هشام عن قتادة عن انس عن زيد

ابن ابي شيبة وعبد المراق ذلك عن حذيفة عن طارق صحيحه وروى سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وابن المنذر عن طارق عن ابي بكر انه امر بخلق البيا حتى لا يرى الفجر وروى ابن المنذر باسناد صحيح عن علي انه صلى الصبح ثم قال ان كان حين تبين الخيط الابيض من الخيط الاسود قال ابن المنذر وذهب بعضهم الى ان المراد بتبين بياض النهار من سواد الليل ان ينتشر البياض في الطرقات والسكك والبورت ثم حكي ما تقدم عن ابي بكر وغيره وروى باسناد صحيح عن سالم بن عبد الله لا يتجسس وله صحبة ان ابا بكر قال اخرج فانظر هل طلع الفجر قال فنظرت ثم اريتته فقلت قد ابيض وسطع ثم قال اخرج فانظر هل طلع فنظرت فقلت قد ابيض فقال اكن ابلغني شرابي وروى من طريق وكيع عن الاعمش انه قال لو كانت الشهوة لصليت الغلاة ثم سحرت قال سحى هؤلاء راوا جوار الاكل والصلوة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل قال السحى وبالنقل الاول اقول لكن لا اطعن على من تأول الرخصة كما لقول الثاني ولا ارى عليه قضاء ولا كفارة قلت وفي هذا تعقيب على المخوف وغيره حيث نقلوا الاجماع على خلاف ما ذهب اليه الاعمش والله اعلم قال ابن عابد بن رم اليوم الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب وعمل المراد اول زمان الطلوع او انتشار الضياء فيه خلاف كالحلاف في الصلوة والاول صواب والثاني اوسع كما قال الحارثي كما في المحيط باب فضل السحور وتاكيد استحبابه استحباب تأخيرها وتجيل الفطر قوله تسحروا ثم امرنا بكم اجمعوا عليه وفي الفقه وقد نقل ابن المنذر الاجماع على نية السحور ومعه تسحروا اي تناولوا شيئاً ما وقت السحور وفي القاموس السحور هو قبيل الصبح وفي الكشاف هو سُدُس الاخير من الليل وقيل يدخل وقته منه في الليل، قال شمس لامة السحور ثواب الله تعالى ابقى لهذه الامة الاكلتين جميعاً وجعل معنى التقرب في تقديم الغداء عن وقته كما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في السحور انه الغداء المبارك والتقرب بالصوم من حيث مجاهدة النفس والمجاهدة في هذا من وجهين احدهما بمنع النفس من الطعام وقت الاشتها والثاني بالقيام وقت مجئها المنام قوله فان في السحور بركة انما هو لفتح السان وبضربها لان المراد بالبركة الاجر والثواب فينا سبب الضم لانه مصدر يعني التسحر او البركة لكونه يعزى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه فينا سبب لانه ما يتحرره وقيل البركة ما يتفطن من الاستيقاظ والدعاء في السحور والاولى ان البركة في السحور تحصل بمجاهدة متعللة وهي اتباع السنة ومخالفة اهل الكتاب التقوى به على العبادة والزيادة في النشاط ومدا فة سوء الخلق الذي يثيره الجوع والتسبب بالصدقة على من سأل اذ ذاك او يجتمع معه على الاكل والتسبب للذكر الدعاء وقت منظة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن اغفلها قبل ان ينما، قاله الحافظ في الفقه قوله بركة ان في محبة الله بالغة اقول فيه بركتان احدهما راجعة الى اصلاح البدن ان لا ينقه ولا يضيغ اذ الامساك يوماً كاملاً انصاف فلا يضاعف والثانية راجعة الى تدبير الله ان لا يمتنع فيها ولا يدخلها تحريف او تغيير - ا - وقال ابن دقيق العيد وقع للمتصوفة في مسألة السحور كلام من جهة اعتبار الحكمة الصواب هي كسر شهوة البطن والفرج والسحور قد يبين ذلك قال والصواب ان يقال زاد في المقتر حتى تعد هذه الحكمة بالحكمة فليس يستحب كالدعاء ببعده المنة من التأني في المأكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك تختلف مراتبه (تكميل) يحصل السحور ما قل ما يتناول الماء زنا كول ستر وبه قد اخرج هذا الحديث احمد بن حنبل في حديث ابي سعيد الخدري بلفظ السحور بركة فلا تنكحوه ولو ان يجزى احكمه جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين وسعيد بن منصور من طريق اخر في مسئلة تسحروا اولي لمة قوله عن موسى بن علي ان هو بضم الحين صنف على المشهور وقيل بفتحها قوله فصل ما بين صيامنا ان ما زائدة اضيف اليها الفصل بمعنى الفرق قال التوربشتي هو بالصاد المهملة والمجعية تصحيف، قوله احلة السحرام قال النووي هي بفتح الهزة هكذا ضبطناه وهكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور في روايات بلادنا وهي عبارة عن المرة الواحدة من الاكل كالندوة والعشوة وان كثرت المأكول فيها واما الاكلة بالضم فهي اللقمة وادعى القاضي عياض ان الرواية فيه بالضم ولعله اراد رواية اهل بلادهم فيها بالضم قال والصواب الفقه لانه المقصود منها قال التوربشتي والمخاض السحور هو الفارق بين صيامنا وصيام اهل الكتاب لان الله تعالى اباحه لنا الى الصبح بعد ما كان حراماً علينا ايضاً في دين الاسلام وحرمة عليهم بعد ان يناسوا او مطلقاً ومخالفتنا ايامهم

الصلوة قالت أيهما الذي يعجل الإفطار ويعجل الصلوة قال قلنا عبد الله يعني ابن مسعود قالت كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بوكر بياض وأخرا بومئى **وحدثنا أبو كريب** أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة فقال لها مسروق رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يالو عن الخير أحدهما يعجل المغرب الإفطار والآخر يؤخر المغرب الإفطار فقالت من يعجل المغرب الإفطار قال عبد الله فقالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع **وحدثنا يحيى بن يحيى** أبو كريب وابن نمير واثنان في اللفظ قال يحيى أخبرنا أبو نمير وقال ابن نمير حدثنا أبي وقال أبو كريب حدثنا أبو أسامة جميعا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمار عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم ولم يذكر ابن نمير فقد **وحدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا هشيم عن أبي اسحق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا قال يا رسول الله انزل فاجد لنا فنزل فوجد فأتاه به فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بیده اذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد افطر الصائم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا علي بن مسهر وعبيد بن العوام عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل أنزل فاجد لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال أنزل فاجد لنا قال أن علينا نهارا فنزل فوجد له فشرب ثم قال إذا رأت في الليل قد قبل من ههنا وأشار بيده نحو المشرق فقد افطر الصائم **وحدثنا أبو كامل** حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا مثل حديث ابن مسهر وعبيد بن العوام **وحدثنا ابن أبي عمير** أخبرنا سفيان **وحدثنا أسحق** أخبرنا جوير كلاهما عن الشيباني عن ابن أبي أوفى **وحدثنا عبد الله بن معاذ** نا أبي **وحدثنا ابن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر **وحدثنا شعبة** عن الشيباني عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حذيل ابن مسهر عباد وعبد الواحد وليس في حديث أحد منهم في شهر رمضان ولا قوله وجاء الليل من ههنا إلا في رواية هشيم **وحدثنا**

وابن سعد والودود وذكر ابن حبان في الثقات قوله والأخرا بومئى **وحدثنا أبو كريب** أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة فقال لها مسروق رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يالو عن الخير أحدهما يعجل المغرب الإفطار والآخر يؤخر المغرب الإفطار فقالت من يعجل المغرب الإفطار قال عبد الله فقالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع **وحدثنا يحيى بن يحيى** أبو كريب وابن نمير واثنان في اللفظ قال يحيى أخبرنا أبو نمير وقال ابن نمير حدثنا أبي وقال أبو كريب حدثنا أبو أسامة جميعا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمار عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم ولم يذكر ابن نمير فقد **وحدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا هشيم عن أبي اسحق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا قال يا رسول الله انزل فاجد لنا فنزل فوجد فأتاه به فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بیده اذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد افطر الصائم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا علي بن مسهر وعبيد بن العوام عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل أنزل فاجد لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال أنزل فاجد لنا قال أن علينا نهارا فنزل فوجد له فشرب ثم قال إذا رأت في الليل قد قبل من ههنا وأشار بيده نحو المشرق فقد افطر الصائم **وحدثنا أبو كامل** حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا مثل حديث ابن مسهر وعبيد بن العوام **وحدثنا ابن أبي عمير** أخبرنا سفيان **وحدثنا أسحق** أخبرنا جوير كلاهما عن الشيباني عن ابن أبي أوفى **وحدثنا عبد الله بن معاذ** نا أبي **وحدثنا ابن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر **وحدثنا شعبة** عن الشيباني عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حذيل ابن مسهر عباد وعبد الواحد وليس في حديث أحد منهم في شهر رمضان ولا قوله وجاء الليل من ههنا إلا في رواية هشيم **وحدثنا**

وابن سعد والودود وذكر ابن حبان في الثقات قوله والأخرا بومئى **وحدثنا أبو كريب** أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة فقال لها مسروق رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يالو عن الخير أحدهما يعجل المغرب الإفطار والآخر يؤخر المغرب الإفطار فقالت من يعجل المغرب الإفطار قال عبد الله فقالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع **وحدثنا يحيى بن يحيى** أبو كريب وابن نمير واثنان في اللفظ قال يحيى أخبرنا أبو نمير وقال ابن نمير حدثنا أبي وقال أبو كريب حدثنا أبو أسامة جميعا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمار عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم ولم يذكر ابن نمير فقد **وحدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا هشيم عن أبي اسحق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا قال يا رسول الله انزل فاجد لنا فنزل فوجد فأتاه به فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بیده اذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد افطر الصائم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا علي بن مسهر وعبيد بن العوام عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل أنزل فاجد لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال أنزل فاجد لنا قال أن علينا نهارا فنزل فوجد له فشرب ثم قال إذا رأت في الليل قد قبل من ههنا وأشار بيده نحو المشرق فقد افطر الصائم **وحدثنا أبو كامل** حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا مثل حديث ابن مسهر وعبيد بن العوام **وحدثنا ابن أبي عمير** أخبرنا سفيان **وحدثنا أسحق** أخبرنا جوير كلاهما عن الشيباني عن ابن أبي أوفى **وحدثنا عبد الله بن معاذ** نا أبي **وحدثنا ابن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر **وحدثنا شعبة** عن الشيباني عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حذيل ابن مسهر عباد وعبد الواحد وليس في حديث أحد منهم في شهر رمضان ولا قوله وجاء الليل من ههنا إلا في رواية هشيم **وحدثنا**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حدثنا يحيى بن يحيى قال قرات على ملك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحي عن الوصال قالوا انك تواصل
 قال اني لست كهيتكم اني اطعم واسقى **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** عبد الله بن غيرح **وحدثنا** ابن غيرح **حدثنا**
 ابي **حدثنا** عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل في رمضان فواصل الناس فنهاهم قيل له انت
 تواصل قال اني لست مثلكم اني اطعم واسقى **وحدثنا** عبد الوارث بن عبد الصمد **حدثنا** ابي عن جدتي عن ابي عن
 نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل في رمضان **حدثنا** حرمة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني ابو
 عن ابن شهاب **حدثنا** ابو سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل من المسلمين
 فانك يا رسول الله تواصل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وايمو مثل اني ابيت يطعمني ربي ويستقيني فلما ابوا ان ينهوا عن
 الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال لونا اخر الهلال لزدتكم كما لم تنكحل لهم حين ابوا ان ينهوا **وحدثنا**
 زهير بن حرب واسحق قال زهير **حدثنا** جرير عن عمارة عن ابي زرعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم
 والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال انكم لستم في ذلك مثلي اني ابيت يطعمني ربي ويستقيني فاكلوا من افعال
 ما تطيقون **حدثنا** قتيبة **حدثنا** المغيرة عن ابي الزناد عن الاعرج بن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله
 غير انه قال فاكلوا ما لكم به **وحدثنا** ابن غيرح **حدثنا** ابي حنيفة **حدثنا** الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي

وان الافضل بعد الفطر على الماء وقد جاء هذا الترتيب في الحديث الآخر في سنن ابى داود وغيره في الأمر بالفطر على تمر فان لم يجد فعلى الملوقة
 ظهور كذا في الشرح باب المذبح عن الوصال قوله في عن ابى صال الخ قال الخطاطونى هو ان يصوم ولا يفطر بعد المغرب اصلاً حتى يتصل
 صوماً لغداً بالامس كما في نور الايضاح - ام - وقال الحافظ هو الترك في ليالى الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد فيخرج من امسك اتفاقاً ويدخل من
 امسك جميع الليل او بعضه - ام - وقد ورد في النهى عن الوصال منبهاً على علة انه ما اخرج به احد والطبرانى وسعيد بن منصور وعبد بن حميد
 وابن ابى حاتم في تفسيرهما باسناد صحيح الى ليله امرأة بشير بن النخاص فيلت اذ ان اصويوين مواصلة فمنعني بشير وقال ان النبى صلى الله عليه
 في عن هذا وقال يفعل ذلك النصارى ولكن صوموا كما امركم الله تعالى آتيتوا الدنيا الى الليل فاذا كان الليل فافطروا لفظ ابن ابى حاتم
 قوله انى اطعموا واستقى الخ بجمعهم فيها قوله فقال رجل من المسلمين الخ وكان القائل واحد ونسب القول الى الجميع في الرواية الماضية
 لرواه به قوله وايكم مثلى الخ على صفة او منزلة من ربي وهذا الاستغفار لم يفيد التوبخ المشعر بالاستبعاد قوله داصل بجمع يومنا
 ثريوماً الخ ظاهرة ان قدر المواصلة بهم كانت يومين قوله نونا آخر الهلال الخ اي هل لازل ثمان قوله نزلتموا الخ اي في الوصال الى ان تعجزوا
 عنه فقساوا التخفيف عنكم بتركه وهذا كما اشار عليه بن يرجو من حصار الطائف فله يعجزهم فامرهم بذاكرة القتال من الغد فاحصايتهم جراح
 وشدة واجتوا الرجوع فاصبح راجعاً بهم فاعجبهم ذلك قوله كالمشكك لهم من التكيل وهو المعاقبة قوله اياكم والوصال الخ وفي حديث ابى سعيد
 عند البخارى لا تواصلوا فانيكم اراوان يواصل فليواصل حتى السحر فالوا فانك تواصل يا رسول الله الحديث قال الحافظ ووقع عند ابن خزيمة في حديث
 ابى صالح عن ابى هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الاعمش عنه تقيد وصال النبى صلى الله عليه وآله بأنه الى السحر ونظفه كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله يواصل الى السحر يفعل بعض اصحابه ذلك فنهاه فقال يا رسول الله انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث ابى سعيد هذا فان مقتضى
 حديث ابى صالح النهى عن الوصال الى السحر وصريح حديث ابى سعيد الاذن بالوصال الى السحر والمحافظة في حديث ابى صالح اطلاق النهى عن الوصال
 بغير تقيد بالسحر ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن ابى هريرة فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة وقد خالفها ابو معاوية وهو واضبط اصحاب الاعمش
 فلم يذكر ذلك اخرجه عنه وغيره عن ابى معاوية وثابته عبد الله بن غير عن الاعمش كما تقدم وعلى تقدير ان تكون رواية عبيدة بن حميد مخفوفة
 فقد اشار ابن خزيمة الى الجمع بينهما بأنه يحتمل ان يكون في صلى الله عليه وآله عن الوصال او لمطلقاً سواء جميع الليل او بعضه على هذا الحمل - ام -
 ابى صالح ثم خفف النهى بجمع الليل فأباح الوصال الى السحر وعلى هذا يحمل حديث ابى سعيد او يحمل النهى في حديث ابى مسعود على كراهة التزيد في النهى
 في حديث ابى سعيد على ما فرق السحر على كراهة التحريم والله اعلم - ام - قلت سياق حديث ابى سعيد واسلوبه يدل على الاباحة المرجوحة في الوصال
 الى السحر والذي يتحصل من مجموع الروايات والله اعلم هو كون الوصال مطلقاً غير مرضى ولا يستحسن عند الشارح لكن عدم الاستحسان له مراتب
 بعضها اشد من بعض وقد عد بها حب الدنيا المختار اشياء من الضوم والمكروه تنزهاً عنها الوصال فان محطاً في ظاهره ان هذا الاشبه
 مكروهة تنزيهاً وفي بعضها نظم - ام - يعنى والله اعلم ان الكراهة في بعضها تبلغ الى كراهة التحريم قوله فاكلوا من الايمان الخ يفهم الامر اى خذوا

صلى الله عليه وسلم انه نهي عن الوصال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة حل في زهير بن حرب حدثنا ابو النضر هاشم بن القاسم حدثنا سليمان عن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحجبت فقمت الى جنبه وجاء رجل فقام ايضا حتى كنا رهطاً فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه جعل يتجوز في الصلوة ثم دخل رحله فصلى صلوة لا يصليها عندنا قال قلنا له حين اصبحتنا افطنت لنا الليلة قال فقال نعم ذلك الذي حملني على الذي صنعت قال فاخذ يواصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في آخر الشهر فاخذ رجال من اصحابه يواصلون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يواصلون انكم لستم مثلي انا والله لو نماذلي لشهر لو اواصلت وصلا لا يكف المتعمقون تعمقهم حل ثنا عاصم بن النضر التيمي حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا حميد عن ثابت عن انس قال واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول شهر رمضان فواصل ناس من المسلمين فباخه ذلك فقال لومد لنا الشهر لو اواصلنا وصلا لا يكف المتعمقون تعمقهم انكم لستم مثلي او قال لي لستم مثلكم

وتحتملوا - قوله بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة الخ قال الحافظ وقع لسلفه شيء غريب فانه اخرجه عن ابن غير عن ابيه فقال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة ولفظ عمارة المذكور عند ابي ببيت يطعن ربي وسيفني وقد عرفت ان روايته ابن غير عند احمد فيهما عند ابي وليس لك في شيء من الطرق عن ابي هريرة الا في رواية ابي مدارج ولم يتفردهما الا عيش فقد اخرجنا احمد ايضا من طريق عاصم بن ابي الجود عن ابي صالح - قوله فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه في جميع النسخ حتى بغير الف ويقع في طرق بعض النسخ احس بالالف هذا هو الفصح الذي جاء به القرآن واتاحس بحذت الالف قلعة قليلة وهذه الرواية نصح على هذه اللغة قوله يتجوز في الصلوة الخ اي يخفف ويقتصر على الحائز المجزئ مع بعض المندوبات ويتجوز هذا الصلوة قوله ثم دخل رحله الخ اي منزله قال لا يهرى رجل الرجل عند العرب هو منزله سواء كان من حجر او صل او وبر او شعر وغيرها قوله لومد الى الشهر الخ وفي بعض النسخ تمارى وكلاهما صحيح وهو بمنزلة في الرواية الاخرى قوله يدع المتعمقون الخ هو المشدودون في الامور المجاوزة الحدود في قول او فعل والتعمق المبالغة في تكلف ما لم يكلف به وعق الوادي قعره - قوله في اول شهر رمضان الخ قال لنزوي كذا هري في كل النسخ ببلادنا وكذا نقله القاضي عن اكثر النسخ قال وهو من الراوي وصوابه آخر شهر رمضان وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم وهو الموافق للحديث الذي قبله ولبق الاحاديث ام قال الزرقاني في شرح المواهب يمكن تصحيح هذه الرواية بانه واصل في اوله يومين وثلاثا وفي آخره كذلك فحكى الراوي صا على اوله وهو لا يدل على ان ناسا تبعه لاحتمال انهم انظروا واصلوا ثانيا - قوله انكم لستم مثلي الخ قال الحافظ واسند صحيح هذه الاحاديث على ان الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر ثم اختلف في المنع المذكور ففيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يثق عليه وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما وذهب اليه من الصحابة ايضا اخت ابي سعيد ومن التابعين بعين عبد الرحمن بن ابي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن زيد التيمي وابراهم بن الجوزي كما نقله ابو نعيم في ترجمته في الحلية وغيره ورواه الطبري وغيره ومن اتهم ما تقدم في الباب انه صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النسي فلو كان النسي للتحريم لما اقره على فعله فعلم انه اراد بالهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما هو عز قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه انه فعله من لم يثق عليه سيأتى نظير ذلك في صيام الدهر من لم يثق عليه ولم يقصد موافقة اهل الكتاب لا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال صرح ابن خزيمة بخبره وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث ابي سعيد المذکور وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء ما يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائت له في اليوم والليلة اكله فاذا اكلها في السحر كان قد نقلها من اول الليل الى آخره وكان اخف لجسمه في قيام الليل ولا يخفى ان محل ذلك ما لم يثق على الصائت والا فلا يكون قرينه وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر اخرجه احمد وغيره واحتمل التحريم بقوله في الحديث المتقدم انا اقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائت اذا لم يجعل الليل محلا لسوى الفطر بالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم الفطر واجابوا ايضا بان قوله رحمة لهم لا يمنع التحريم فان من اتهم لهم ان حرمه يلزمه اما موصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن تقريرا بل تقريرا وتكليلا فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النسي في تأكيد زجرهم لا فقه اذا باشره ظهرت لهم حكمة النسي وكان ذلك ادعى الى التوجه لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصر فيما هو اهم منه ارجح من وظائف الصلوة والقراءة وغير ذلك والجور الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال يختص به لقوله لست في ذلك مثلكم وقوله لست كهيتكم وهذا مع ما انضم الى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابها قلت ويدل على انه ليس بمجزم حديث ابي داود الذي يأتي التنبيه عليه في اواخر الباب فان الصحابي

باب بيان ان القبلة في الصوم ليست تحركاً على من لم تحرك شهرته

إِنِّي أَظُنُّ يَطْعُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي وَحَلَّ شَأْنِي أَخْبَرَنَا
عبد بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت فما هو النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا
انك تواصل قال اني لست كهيئتكم اني يطعنني ربِّي ويسقيني حللني على بن حجر حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل أحد نسائه وهو صائم ثم تضحك حللني على بن حجر السعدي
وابن أبي عمير قال حدثنا سفيان قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم سمعت أباك يحدث عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
صحيح فبأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الوصال وروى الزور والحداد من حديث سمرة غي النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال ليس بعزيمة
ومن أدلة الجواز اقدم الصحابة على الوصال بعد النبي فدل على انه لم يمتنع ولا للتحريم إلا ما أفردوا عليه ويتبدل انه ليس بمحرم الجنا
انه صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الخصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في عهد النبي بان وصال بين تأخير الفطر حيث قال في كل
منهما انه فعل اهل الكتاب ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من هال الظاهر من حيث المعنى ما فيه من فطم النفس شهوة
وقمعها عن مدتها ذاتها فهذا استمر على القول جوزه مطلقاً ومقتداً من تقدم ذكره والله اعلم - **قوله** اني اظن اني بفتح الهاء والطاء المجرمة
مضارع ظلت اذا علمت بالنهار وهي محمولة على معنى مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان المتحدث عنه هو الامساك ليلاً لا نهاراً واكثر الروايات
انما هي أبوت وكان بعض الرواة عبر عنها بأظن نظراً الى اشتراكها في مطلق الكون يقولون كثيراً اظن فلان كذا مثلاً ولا يريدون تخصيص ذلك
بوقت الضحى ومنه قوله تعالى ولما ابشرا حالاً هو بالانثى ظل وجهه مسوداً فان المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل - **قوله**
يطعنني ربِّي ويسقيني اني اظن اني بفتح الهاء والطاء المجرمة - **قوله** اني اظن اني بفتح الهاء والطاء المجرمة
وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن موافقاً لروايات قوله اظن يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائماً
واجيب بان الراي من الروايات لفظاً أبوت دون اظن وعلى تقدير اثباته فليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولى له من حمل لفظ اظن على المجاز
وعلمنا ان نزل فلا يضرب شيء من ذلك لأن ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا تجزى عليه احكام المكلفين فيه كما غسل صائماً
صلى الله عليه وسلم في طست الذهب مع ان استعمال أوالي الذهب الذرية حرام لكن نوقش في هذا المنظر بأن الذهب لو يكن حرمه الميراث وقال
ابن المنبر في الحاشية الذي يفطر شرعاً انه هو الطعام المعتاد والنفار للعادة كما يحضر من الجنة فلهذا المعنى وليس تعاطي من جنس الاعمال
وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة وانكرامة لا تبطل العبادة وقال الزين بن المنير - يجوز على ان اكله وشربه في تلك الحالة كحال التام
الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله انه يحل في ذلك
على حاله استعراقه صلى الله عليه وسلم في احواله الشرفية حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الاحوال البشرية وقال الجمهور قوله يطعنني ويسقيني مجاز عن
لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يطعنني قوة الاكل والشراب فيفيض على ما يستسد الطعام والشراب يقوى على انواع الطاعة
من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس - المعنى ان الله يمن فيه من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش في القرن
بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع ولا ري مع الجوع والظما وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري وبخ الأول بأن الثاني
ينافي حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها قال الفرغبي ويعد ايضاً النظر الى حاله صلى الله
عليه وسلم فانه كان يجوع أكثر ما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع - ويحتمل ان يكون المراد بقوله يطعنني ويسقيني اي يشغلني بالتفكير وعظمت
والتفكير عيشاً هديراً والتعدي بمعارفه وقرة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جزم ابن القيم وقال
قد يكون هذا الغذاء اعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم عن هذه القلب المخرج عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما
الفرج المسرور بطوبى ان الذي قرئت عينه بمجوبه كما قيل (شعر) لها احاديث في ذكراك تشغركم عن اشرب وتلهيها عن انود
لها بوجعك ندر يستغنى به ومن حد بذك في احنا بما حادى - **قوله** رحمة لهم اني لا أفد به وابعاء عليهم كما اخرج اودود وغيره من
طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رجل من الصحابة قال غي النبي صلى الله عليه وسلم عن المجامد وامواصا - **قوله** رحمة لهم اني لا أفد به وابعاء عليهم كما اخرج اودود وغيره من
باب بيان ان القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهرته **قوله** رحمة لهم اني لا أفد به وابعاء عليهم كما اخرج اودود وغيره من
في هذا الحديث فصحت فظننا انها هي قال الحافظ لم يحتل فتحكمها التعجب من خالفت في هذا وتيل تعجبت من نفسه بما اذ تحدث بمنزل هذا ما ينبغي من
ذكر النساء مثله للرجال ولكنها أبحاثها الضرورة في تبيين العلم الى ذكر ذلك وقد يكون الضحك نجلاً لاخبارها عن نفسها بذلك او تنبيهها على انها صائبة

كان يُقْبَلُهَا وهو صائر فسكت ساعة ثم قال نعم **حل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن عبد الله بن عمر عن
 القسم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقْبَلُني وهو صائر وأكرم ملك أريه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يملك أريه **حل ثنا** يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو مغوية عن الأعمش
 عن إبراهيم عن الأسود وعقبة عن عائشة **ح** وحدثنا شجاع بن مخلد حدثنا يحيى بن أبي زائدة حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق
 عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقْبَلُ وهو صائر ويأبى وهو صائر ولكنته أملككم لأريه **حل ثنا**
 علي بن حجر وزهير بن حرب قال حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عقبة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقْبَلُ
 وهو صائر وكان أملككم لأريه **حل ثنا** محمد بن شاذان بن بشير قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور عن إبراهيم

ليكون أبلغ في الثقة بها أو سرورا بما كانها من النبي صلى الله عليه وسلم وعزها منه ومحبة لها وقد روي النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن
 عائشة قالت أهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليُقْبَلُني فقلت اني صائمة فقال وأنا صائم فقبلي وهذا يؤيد ما قدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر
 بالمباشرة والتقبيل كاللترقة بين الشاب الشيخ لأن عائشة لم كانت شابة نعلما كان الشاب مظنة ليجان الشهوة فترقى من فترقى وقال المازني
 ينبغي ان يعتبر حال المقبل فان أثارت منه القبلة انزال حرميت عليه لان الانزال يمنع منه الصائر فكذلك ما أدى إليه وان كان عنها المذي فمن
 رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لا قضاء قال يكره وان لم تؤد القبلة إلى شيء فلا يمنع للمنع منها إلا على القول بسد الذريعة
 قال ومن بداه ما روي في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها أرايت لتوضعت فأشار إلى فقهه بديع وذلك ان الموضعة لا تنقض الصوم وهي أول
 الشرب ومفتاحه كما ان القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع وكما ثبت عند هؤلاء أوائل الشرب لا يفسد الصيام
 فكذلك أوائل الجماع، ام- والحدث الذي أشار إليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكرو صححة ابن خزيمة وابن حبان والحاكو-
 (تنبية) روى أبو داود وحده عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويص لسأها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على من لم يتبع
 ريقه الذي خالط ريقها والله اعلم، كذا في القم- **قوله** فسكت ساعة الخ ليتذكر قولها، قاله النووي والله اعلم **قوله** يملك أريه الخ نعم الهنزة و
 الرأ على المشهور وهو الحاجة تربد به الشهوة وقد يروى بكسر الهنزة وسكون الراء ويفسر تارة بأنه الحاجة وتارة بأنه العقل وتارة بأنه العضو وأريد
 ههنا العضو المخصوص كذا ذكر في شرح السنة والفائق ورد في التور شتى بأنه خارج عن سنن الأدب قال الطيبي ولعل ذلك مستقيم لان الصدقية
 رضى الله عنها ذكرت انواع الشهوة مترقية من الأدنى إلى الأعلى فبدأت بمقدتها التي هي القبلة ثم ثبتت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعانقة
 وادارت ان تعبر عن الجماعة فكنيت عنها بالأرب وأتى عبارة احسن منها، ام- وفيه ان المستحسن اذا ان الأرب يعنى الحاجة كناية عن الجماعة
 وأما ذكر الذكر فغير لازم لأنني كما لا يخفى لا سيما في حضور الرجال ثم المعضنة كان أغلبكم وأقربكم على منع النفس مما لا ينبغي ان يفعل قال ابن الملك
 أرادت بملكه عليه حاجته معه الشهوة فلا يخاف الانزال بخلاف غيره وعلى هذا فيكره لغيره القبلة والملاسة باليد كذا في المرقاة- **قوله**
 وبأشرف هو صائر الخ التقبيل اخص من المباشرة فهو من ذكر العام وجل الخاص واصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج
 وليس الجماع مراداً هنا- قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلما ان كمال الصوم انما هو تزكية عن الأفعال والأقوال الشهوية والسبعية
 والشيطنية فأما تذكر النفس الأخلاق الخبيثة وتهيجها لهيئات فاسدة والأحاراز عما يُفَضُّ إلى الفطر يدين عواليه فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم
 فلا يرفث ولا يصغف أن سابه أحد أو قتله فليقل اني صائر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يكع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يكع طعمه
 وشابه والمراد بالتقي نفى الكمال ومن الثاني أفطر الحاجم والمحجوم فإن المحجوم تعرض للأفطار من الضعف والحاجة لانه لا يأمن من ان يصل شيء إلى جوفه
 بمض اللزوم والتقبيل والمباشرة- وكان الناس قد أفرطوا ونعتقوا وكادوا ان يجلبوه من مرتبة الركن فبين النبي صلى الله عليه وسلم قولاً ونعلاً
 انه ليس مفطراً ولا منقصة للصوم وأشهر بأنه ترك الأولى في حق غيره بلفظ الرخصة وأما هو فكان مأثوراً ببيان الشريعة فكان هو الأولى في
 حقه وكذا سائر ما نزل فيه عن درجة المحسنين إلى درجة عامة المؤمنين- والله اعلم قال الحافظ رحمه الله وقد اختلفت في القبلة والمباشرة للصائم
 فكرها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم
 تحريمها واسحبوا بقوله تعالى قال الآن بأشرف من آية فمنع من المباشرة في هذه الآية غمراً واجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الملبين عن
 الله تعالى وفلا أح المباشرة غمراً فدل على ان الراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها، والله اعلم- ومن أنقأ بأفطار من قبيل
 وهو صائر عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقل الطحاري عن قوم لو يستعمل وباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيح عن أبي هريرة وقيل

عن علقمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يباشر وهو صائم **وحدثنا محمد بن مثنى حدثنا أبو عاصم قال سمعت**
ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال انطلقت أنا ومسروق إلى عائشة فقلنا لها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو
صائم قالت نعم ولكنه كان أملاًكم لأبيه أو من أملككم لأبيه شك أبو عاصم وحدثنا يعقوب الدؤوبي حدثنا اسمعيل عن
ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ومسروق أنهما دخلا على أم المؤمنين ليستأجبا فذكر نحوه **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا**
الحسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة
أم المؤمنين أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم **وحدثنا يحيى بن بشر الحري حدثنا معوية**
يعنى ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مثله **وحدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد واد بكر بن أبي شيبة قال يحيى**
أخبرنا وقال الآخران حدثنا أبو الأحوص عن زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقبل في شهر الصوم **وحدثنا محمد بن حاتم حدثنا يونس بن أسيد حدثنا أبو بكر النهشلي حدثنا زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون**
عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل في رمضان وهو صائم **وحدثنا محمد بن بشر حدثنا عبد الرحمن حدثنا**

سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبوا وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرهها للشاب وأباحها للشيخ وهو
مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان مرفوعان فيها ضعف أخرجهما أبو داود ومن حديث أبي هريرة
والآخر أحسن من حديث عبد الله بن عمر بن العاص (لكن قال ابن الهمام في الحديث الأول أسنده جيل) وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن
لا يملك كما أشارت إليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الخائف في كتاب الحيض وقال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا دخلت نفسه
أن يقبل ولا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والثانفي، أم - قال في الدلائل المختار ذكره فبذم ومثروا معانقة ومباشرة فحشة أن لو أيسر من المقسد
(أي الانزال أو الجماع) وأن أسن لا بأس وقال العلامة ابن عابد بن جزمي السراج بأن القبلة الفاحشة بأن يضع شفتيهما تتركه على الإطلاق إلى قوله
أمن أو لا قال في التمهيد والمعاينة على التفصيل في المشهور كذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقاً وهو رواية الحسن قيل وهو صحيح
أم - واختار الكراهة في الفحمة وجزم بها في الولو الجمية بلا ذكر خلاف وهي أن يذنتها وهما متجردان ويمت فرجه فرجاً بل قال في الذخيرة أن هذا مكروه
بلا خلاف لأنه يفضي إلى الجماع غالباً - أم - وبه علم أن روايته محمد بن بيان يكون في ظاهر الرواية من كراهتها المباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة
ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها المباشرة الفاحشة أم - وبه ظهران مأمراً عن التمهيد من اجراء الخلاف في الفاحشة
ليس مما ينبغي ثواباً في التنازع من المحيط التصريح بما ذكرته من التفرقة بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله أعلم، أم وفي رواية حماد عن عائشة
قال لا سود قلت لعائشة أيها شارحاً ثم قالت لا قلت أليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم ثم قالت أنه كان أملاًكم لأبيه وظاهر هذا
أنها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهد منها وقد روى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن مسروق سألت عائشة
ما يحل للرجل من أمراته صائماً قالت كل شيء إلا الجماع وهذا صحيح في باباحة المباشرة قال الحافظ ثم يجمع بين هذا وقولها المتقدم يحل النكاح على كل هيئة
التنزيه فأما لائنا في الأباحتين وقد رويها في كتاب الصيام ليس شفع القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عائشة عن المباشرة للصائم
فكرهتها - أم - قلت ويمكن أن يكون المراد بقوله صلى الله عليه وسلم أنها إذا كانت سبياً غاباً لا تنزل سبياً فقلت الأمور لزوم الكراهة من غير ملاحظة
المباشرة الفاحشة في عدم الأباحتين قال ابن الهمام والأوجه الكراهة لأنها إذا كانت سبياً غاباً لا تنزل سبياً فقلت الأمور لزوم الكراهة من غير ملاحظة
تحقق الخوف بالفعل كما هو قواعد الشرع - أم - قال الحافظ ثم واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر أو نزل أو أمرى فقال الكوفيون والثانفي يقضه إذا أنزل
في غير النظر ولا قضاء في الأملاء وقال مالك وأصحابه يقضه في كل ذلك ويكفر إلا في الأملاء فيقضي فقط واجتبه له بأن الانزال أقصاه ما يطلب بالجماع فلا ينال
في كل ذلك وتحقق بأن الأحكام علق بالجماع ولو لم يكن أنزال فافتقاراً وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل
فأعظم دليل على ذلك ولا أنزل وإنكره غيره عن مالك وبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق أمراته وهو صائم بطل صومه لكن أسنده ضعيف
وقال ابن قدامة أن قبل فأنزل أنظر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر لو أنزل وقوى ذلك وذهب إليه قوله ليس إلا هذا الخ
قال النووي كذا هو كثير من الأصول ليس إلا غاباً باللام والنون وهي لغة قليلة في كثير من الأصول يسألونها بحذف اللام وهذا وضوح وهو الجاري على المشهور
في العربية قوله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز وعروة
رضي الله عنهم قوله حدثنا يحيى بن بشر الحري الخ بفتح الحاء المهملة - قوله في شهر الصوم الخ أي في رمضان كما في رواية أخرى فأشارت بذلك

باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

سُفِيلٌ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى
وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مَسْلُومٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ عَنْ حَفْصَةَ
قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
شَيْبَةَ وَاسْتَوْحِشَ بِنِ ابْنِ أَبِي رَاهِمٍ عَنْ جَرِيرٍ كَلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مَسْلُومٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ
حَدَّثَنَا هُرَيْرٌ بْنُ سَعِيدٍ أَيْلَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عُمَرَ وَهَابٍ ابْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الْجَدَلِيِّ
عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الْقَبُولِ أَصَابَهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْأَمْرُ سَلَمَةٌ
فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فَقَالَ يُرْسِلُ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَرُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ فَقَالَ اللَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَتَقَاكُمُ اللَّهُ وَأَخْشَاكُمْ لَهُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ لَافِعٍ
وَالْفُظْلَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ بْنُ هَتَمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ
يَقُولُ يَقُولُ فِي قِصَصِهِ مَزَادُكَ الْفَجْرُ جُنْبًا فَلَا يَصُومُ قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ لِأَبِيهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
وَانْطَلَقْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَآمَرْنَاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ قَالَتْ فَكَلَّمْتَاهُمَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِيحُ جُنْبًا مَنْ غَيْرَ حَلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ قَالَ فَانْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ مَرْوَانُ عَزَمْتُ عَلَيْكَ
إِلَى عِدَّةٍ انْتَفَاقَةٍ بَيْنَ صَوْمِ الْفَرَسِ وَالنَّقْلِ **قَوْلُهُ** عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ **إِنْ قَالَ** فِي الشَّرْحِ أَمَّا شُعْبَةُ فَهَشِينٌ مَجْمُوعٌ مَصْفُومَةٌ ثُمَّ مَشْنَاءُ مِنْ فَوْقِ مَفْتُوحَةٍ وَأَمَّا شَكْلُ
فَهَشِينٌ بِمَجْمُوعِ ثَرَكَاتٍ مَفْتُوحَتَيْنِ وَمِنْهُمَنْ مَسَكَ الْخَوَافَ الشُّهُورَ فَخَفَا **قَوْلُهُ** أَيْ قَبِلَ الصَّائِمُ قَالَ الْحَافِظُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الشَّابِّ وَالشَّيْخِ سَوَاءٌ كَانَ
عُمَرُ حِينَئِذٍ كَانَ شَابًّا وَلَعَلَّهُ كَانَ أَوَّلَ بَالِغٍ أَمْ لَكِنْ لَا سَدَلَ لِي بِمَعْنَى بَوَاضِعٍ عِنْدِي **قَوْلُهُ** سَلَّ هَذِهِ **إِنْ قَالَ** ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَمَّا أَحَالُهُ فِي السُّؤَالِ عَلَى أُمِّهِ وَكَانَ
أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَرْضَوْنَ أَحَدًا هُوَ لَوْلَا النِّزَاجُ وَلَا الْإِخِيَانَةُ يَقْبَلُهَا وَيَخَالُطُهَا وَقَدْ رَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّنْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ أَرْفَعُ وَلَكِنْ أَرَادَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنْ تَنْزِيهِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ رَعُونَهُ لَيْسَتْ مِنَ الشَّرِيعَةِ فَأَحَالَهُ عَلَى أُمِّهِ **قَوْلُهُ** وَأَخْشَاكُمْ لَهُ **إِنْ قَالَ** عِيَانُ
جَاءَ فِي غَيْرِ سُلْسُلَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضِبَ لِقَوْلِ السَّائِلِ ذَلِكَ وَغَضِبَهُ لِمَا ظَاهَرَ أَنَّ السَّائِلَ جَوَّزَ وَقَعَ الْمَنِيَّ عَنْهُ مِنْهُ وَلَكِنْ لَا حَرَجَ لَكَ أَنْ تَحْفَرَهُ
مَا تَقْدَرُ مِنْ ذَنْبِهِمْ فَأَنْكَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ وَقَالَ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ فَكَيْفَ تَجْزُونَ وَقَعَ الْمَنِيَّ حَتَّى قُلْتُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ غَضِبَ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ
لِأَنَّ السَّائِلَ اسْتَدَانَ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ **بَابُ** صِحَّةِ صَوْمِ مَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنْبٌ
قَوْلُهُ فِي قِصَصِهِ **إِنْ بَقِيَ الْقَاتُ** وَكَسَرَهَا قَالَ فِي جَمْعِ الْبَحَارِ الْقِصَصِ الْبَيَانِ وَالْقِصَصُ بِالْفَتْحِ الْأَسْمُ وَبِالْكَسْرِ جَمْعُ قِصَّةٍ أَمْ **قَوْلُهُ** فَلَا يَصُومُ **إِنْ قَالَ** فِي
بَعْضِ الْمَرَاتِمَاتِ أَقْطَرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ **قَوْلُهُ** لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ لِأَبِيهِ **إِنْ مَعْنَاهُ** ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ لِأَبِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَوْلُهُ لِأَبِيهِ بَدَلَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بِأَعْدَةِ حُرُوفٍ مُجَرَّدَةٍ كَذَا قَالَ الشَّارِحُونَ **قَوْلُهُ** فَكَلَّمْتَاهُمَا قَالَتْ **إِنْ قَالَ** الْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَمَّا سَلَمَةُ فِي ذَلِكَ جَاءَ عَنْهُمَا مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ جَلَّالٌ يَعْنِي
وَاحِدٌ حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ صَحِيحٌ وَتَوَاتَرَ **قَوْلُهُ** جُنْبًا مَنْ غَيْرَ حَلُمٍ **إِنْ بَقِيَ الْحَاوِثُ** بِضَمِّ الْحَاوِثِ وَاللَّامُ رَأْسُهَا قَالَتِ الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذَا فَائِدَتَانِ أَحَدَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ
يُجَامَعُ فِي مَضَانَ وَيُؤَخَّرُ الْغَسْلُ إِلَى بَعْدِ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِمَا تَأَلَّاهُ الْجَوَازُ وَالثَّانِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ جَمْعٍ لَا مِنْ احْتِلَامٍ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَحْتَلِمُ إِذَا احْتَلَامَ مِنَ الشَّيْطَانِ
وَهُوَ مَعَهُ مِنْهُ وَقَالَ غَيْرُهُ فِي قَوْلِهِمَا مَنْ غَيْرَ احْتِلَامٍ أَشَارَ إِلَى جَوَازِ احْتِلَامِهِ عَلَيْهِ وَالْأَمَّا كَانَ لَا اسْتِثْنَاءَ عَنْهُ وَدَّ بَانَ احْتِلَامُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهُوَ مَعَهُ
مِنْهُ وَأَجِيبُ بَانَ احْتِلَامُ يَطْلُقُ عَلَى الْأَنْزَالِ وَقَدْ نَفَعَ الْأَنْزَالُ بِغَيْرِ رُؤْيَيْ شَيْءٍ فِي الْمَنَامِ وَأَرَادَتْ بِالتَّقْيِيدِ بِالْجَمَاعِ الْمُبَالَاغَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَاعِلَ
ذَلِكَ عَمَلٌ لَا يَفْطُرُ وَإِذَا كَانَ فَاعِلُ ذَلِكَ عَمَلًا لَا يَنْطُرُ فَالَّذِي يَنْتَهَى لَاحْتِسَالِ أَوْ يَنْتَهَى عَنْهُ أَوَّلُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَمَّا كَانَ احْتِلَامُ يَأْتِي لِلْمَرْءِ عَلَى
غَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَقَدْ يَمْسُكُ بِهِ مِنْ بَرِّ خُصٍّ لَغَيْرِ الْمُتَعَدِّ الْجَمَاعَ فَبَيَّنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ جَمَاعٍ لَا رَأْيَ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ **قَوْلُهُ** حَتَّى دَخَلْنَا
عَلَى مَرْوَانَ **إِنْ قَالَ** مَرْوَانُ يَوْمَئِذٍ عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ جَمْعَةٍ مُعَاوِيَةَ **قَوْلُهُ** عَزَمْتُ عَلَيْكَ **إِنْ قَالَ** أَيْ أَمَرْتُكَ أَمْراً جَازِماً عَزِيمَةً مُتَحَقَّةً وَأَمْرٌ
وَلَاةٌ أَمْوَرٌ تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَيَتَنَبَّهُ ابْنُ بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ سَبَبَ تَشْدِيدِ مَرْوَانَ فِي ذَلِكَ فَهَذَا النَّسَائِيُّ
مِنْ هَذَا الْوَجْهِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ مَرْوَانَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَذَكَرُوا قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ أَذْهَبُ فَاسْأَلُ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ فَذَهَبْنَا
إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ ثَوَاتِنَا أَمَّا سَلَمَةُ كَذَا ثَوَاتِنَا مَرْوَانَ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ اخْتِلَافُهُمْ
تَحَوُّنًا أَنْ يَكُونَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدِّثُ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَرْوَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا أَتَيْتَهُ فَحَدَّثْتَهُ
قَالَ الْحَافِظُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَرَائِدِ دُخُولُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأَمْرَاءِ وَمِثْلُكَ تَعْدَايَا هُمَا بِالْعِلْمِ وَفِيهِ فَضِيلَةٌ لِمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ

الا ما ذهبت الى ابي هريرة فرددت عليه ما يقول قال فحدثنا ابا هريرة وابوبكر حاضرا ذلك كله قال فذكر له عبد الرحمن فقال ابو هريرة انها قالت له قال نعم قال فما علم ثور ابو هريرة ما كان يقول في ذلك الى الفضل بن عباس فقال ابو هريرة سمعت ذلك من الفضل ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال فرجع ابو هريرة عما يقول في ذلك الحديث قلت لعبد الملك انا في رمضان قال كذلك يصح جنتا من غير حلو ثم يصوم وحل ثني حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وابي بكر بن عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلكه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلو فيغتسل ويصوم وحل ثني حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن كعب الجعفي ان ابا بكر حدثه ان مرثان ارسله الى امرأته يسأل عن التجل يصوم جنتا أي صوم فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنتا من جماع لا حلو ثم لا يفطر ولا يقضي وحل ثني يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنتا من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم حل ثني يحيى بن ابي الربيع قتيبة وابن حجر قال ابن ابي الربيع حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن وهو ابن عمر بن حزم الانصاري

من اهتمامه بالعلوم ومسائل الدين قوله سمعت ذلك من الفضل الخ وفي رواية النسائي انما كان أسامة بن زيد حدثني فجهل على انه كان حدثا عن كل منهما ويؤيد رواية أخرى عند النسائي انما حدثني فلان وفلان والظاهر ان هذا من تصريف الرواة منهم من أجهم الرجلين ومنهم من اقتصر على احدهما ومنهم من لو ذكر من ابي هريرة احدا كما في بعض روايات النسائي فقال ابو هريرة هكذا كنت احسب وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الأرسالي عن العلل من غير تكبير بينهما لان ابا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه عنه بلا واسطة وانما بينهما ما وقع من الاختلاف قاله الحافظ فتأمل - قوله فرجع ابو هريرة عما كان يقول الخ قال العلماء رجوعه الى ما كان يروي من روايات المؤمنين في جواز ذلك صريحا على رواية غير صحيح ما في رواية غيرهما من احتمال ان يحل له ما من ذلك على الاستحباب في غير الفرض وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم وانما الاعتقاد ان يكون خبر آخر المؤمنين ناسخا لخبر غيرها وقد بقي على مقالة ابي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي واما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعا وكالا لجماع - وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء لو هدر ان ابا هريرة غلط في هذا الحديث ثور عليه بانه لم يغسل بل احال على رواية صادق الا ان الخبر منسوخ لان الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من كل الشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثورا باح الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان للجماع ان يستمر الى طلوعه فيلزم ان يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على ان حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا ابا هريرة النسخ فاستمر ابو هريرة على الفتيا به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه قلت ويقويه ان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد الحديث لقرنه فيها قد غفر الله لك ما تقدمت يا آخر واشاء الى آية الفجر وهو انما نزلت عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر الخطابي وغير واحد قرة ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائك لم يقتض اباحة الوطئ في ليلة الصوم ومن جملتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضمهم ربه ان يصوم فاعل ذلك جنتا ولا يفسد صومه فان اباحة التسبب للشيء اباحة لذلك الشيء قلت وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما اشار اليه البخاري بقوله والاول أسند وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة أرجح لموافقه امرأته لما على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد لا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولان روايتهما توافق المنقول وهما تقدم من مدلول الآية والمنقول وهو ان الفضل شيء وجب بالأنزال وليس في فعله شيء يجرم على صائر فقد يحتلوا بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يجرم عليه بل يتوصوه اجماعا فذلك اذا احتلوا لابل هو من باب الأولى وانما يمنع الصائم من تعد الجماع غائبا وهو شبهه بن يمنع من التطيب وهو محرم لكن تطيب وهو حلال ثم احرز فيبقى عليه لونه اودعه لم يجرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الامر في حديث ابي هريرة امر ارشاد الى الفضل فان الفضل ان يغتسل قبل الفجر لو خالف جاز ويحل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن اصحابنا في وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويكر على جملة على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث ابي هريرة بالامس بالفطر والنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان - وفي الحديث فضيلة لأبي هريرة لا اعترافه بالحي ورجوعه اليه كذا في الفقه قوله ثم لا يفطر ولا يقضي الخ وفي معنى الجنب الحائض والنفساء اذا انقطع دمها لا يشرط طلع الفجر قبل اغتسالها - قال النووي في شرح مسلم من كتب العلماء

شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجدا تطعم مسكينين قال لا

قوله شهرين متتابعين قال لا الخ وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت ما لقيت الا من الصيام قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الانتقال من الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه انتقضت ان عدم استطاعته لشدة شيقه وعدم صبره عن الوقاع فنشأ الشافعية نظره هل يكون ذلك عند راي شدة الشيق حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم او لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك ولتحتج به من يجد رغبة لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجب واما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن ابراهيم بن عامر عن حيد بن المسيب في هذا القصة ^{مسند} انه قال في جواب هل تستطيع ان تصوم اني لا ادفع الطعام ساعة فما اطيع ذلك في اسناده مقال وعلى تقدير صحته فلعله اعتل بالامرين ونصر العيني رحمه الله في كلام ابن دقيق العيد فلا يراجع - قوله ما تطعم مسكينين مسكينين اذ فيه ان الواجب اطعام مسكينين مسكينين خلافا لما روى عن الحسن ^{مسند} راي ان يطعم اربعين مسكينين صائغا حكاه ابن التين عنه وحكوا عن ابي حنيفة انه قال يحزبه ان يدفع طعام مسكينين مسكينين الى مسكين واحد قالوا والحديث حجة عليه قلت الذي حكى مذهب ابي حنيفة لم يعرف مذهبه فيه وحكي من غير معرفة ومذهبه انه اذا دفع الى مسكين واحد في شهرين ^{مسند} فلا يكون الحديث حجة عليه لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الايام فكان في اليوم الثاني كسكين آخر حتى لو اعطى مسكيناً واحداً كله في يوم واحد لا يصح الا في يومه ذلك لان الواجب عليه التفريق ولو يوجد كذا في عمدة القاري - وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد اهلك نفسه بالمعصية فاسب ان يعتق رقبة فيفدى نفسه وقد صرح ان من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار واما الصيام فمنا سبته ظاهرة لانه كالمقاصاة بحسن الجنابة واما كونه شهرين فلانه لما أمر بصبر النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على اولاد فلما اقل منه يوماً كان كمن افسد الشهر كله بحيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلفت بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقيض قصد واما الاطعام فمنا سبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين، ثوان هذه الخصال جامعة لاشتمالها على حق الله وهو الصوم وحق الارواح بالاطعام وحق الارتقاء بالاعتقاد وحق الجاني بثواب الامتثال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافاً لمن شذ فقالت لا تجب مستند الى انه لو كان واجباً لما سقط بالاعسار وتعقب بمنع الاستقاط كما سيأتي البحث فيه - وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المداونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعنق ولا يصير قال ابن دقيق العيد وهي معضلة لا يعتدى الى توجيهها مع مصداق الحديث الثابت غير ان بعض المحققين من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأولوه على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال، وسأل الأمير عبد الرحمن بن معاذية اول ملوك بني أمية بالاندلس عن وطئه جارية له في رمضان الفقهاء فبادر يحيى بن يعلى وانما بالصوم سكنت المحاضرون ثم سأله بعد خروجه ليم نفعته بالتحجير في الثلاث فقال لو خيخته وطئ في كل يوم واعتق فلم ينكر واعليه، وفي الحديث ايضاً ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي ^{مسند} لان النبي صلى الله عليه وسلم نقله من امر بعد علمه لا امر آخر وليس هذا شأن التغيير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التحجير وقرره ابن المنير في الحاشية بان شخصاً لو حدث فاستغف فقال له المفق اعترق رقبة فقال لا أحد فقال صم ثلاثة ايام الى آخره لم يكن مخالفاً لحقيقة التحجير بل يحل على ان ارشاده الى العتق لكونه اقرب لتخفيف الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالفاء على فقد الاول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني يدل على عدم التحجير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بان الذين رَوَوْا الترتيب عن الزهري اكثر من روى التحجير قال الحافظ لم يروى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً او ازيد - ويخرج الترتيب بان ناويه حكى لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التحجير حكى لفظ راوى الحديث فدل على انه من تصرفت بعض الرواة اما المقصد الاختصارا وغير ذلك - ويترجم الترتيب ايضاً بانه احوط لان الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتحجير او لا بخلاف العكس وجمع بعضهم بين الروايتين كالمهذب القرطبي بالحمل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتحجير على الجواز وعكسه بعضهم فقال آو في الرواية الاخرى ليست للتحجير وانما هي للتفسير والتقدير امر رجلاً ان يعتق رقبة او يصوم ان عجز عن العتق او يطعم ان عجز عنها وذكر الطحاوي ان سبب بعض الرواة بالتحجير ان الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة الى عتق رقبة او صيام شهرين او الاطعام قال فرواه بعضهم مختصراً مقتضراً على ما ذكر الزهري انه آل اليه الامر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب الى قوله اطعمه اهلك قال فصارت الكفارة الى عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكينين مسكينين قلت وكذلك رواه الدارقطني في العمل من طريق صالح بن ابي الأخضر عن الزهري قال في آخره فصارت سنة عتق رقبة

قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعراقي فيه تهرق قال تصدق بهذا قال أفقر منا فما بين لبيتها أهل بيت
أخرج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنفاه ثم قال اذهب

أوصياهم شهرين أو أطعموا ستين مسكينا قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بالبحرول قوله يعرق الخ بفتح الميم والضم
بعدها قالت قال ابن التين كذا كذا المرأة وفي رواية ابن الحسن يعني القاسم بأسكان الراء قال عياض والصواب الفتح وقال الحافظ المزي
حيث المرأة الفتح ومن حيث اللغة أيضا أن الأسكان ليس بمتكرر بل أثبت بعض أهل اللغة كالقزاز - زاد في البخاري والعرق المكتل بكسر الميم وسكون
الكاف وفيه المثناة بعدها الأمر زاد ابن عيينة عندها لاسما على وابن خزيمة المكتل الفتح قال الأضخ سمي المكتل عرقا لأنه يضفر عرقه عرقه فالعرق
جمع عرقه كلعن وعلقه والعرق الضفيرة من الخوص وقوله العرق المكتل تفسير من أحل ثوبه وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عجيبة
ما يشعر بأنه الزهري قال الحافظ والمزني في هذه الرواية مقارنا بالمكتل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ووقع في رواية
ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا ويؤيد حديث علي بن عبد الله القطي قال وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من القمح ثلاثون صاعا ومن غيره
ستون صاعا أو قال العيني لم يثبت شعري كيف فيه رد على الكوفيين وهو قد احتجوا بما رواه مسلم نجاؤه عرقان فيهما طعام وقد ذكرنا فيما مضى أن العرقين
يكون ثلاثين صاعا فيعطى لكل مسكين نصف صاع بل الرد على أئمتهم حيث احتجوا بما ذهبوا إليه بالرايات المضطربة وفي بعضها الشك فالعجب منه
أنه يرد على الكوفيين مع علمه أن احتجاجهم قوي صحيح، أم قلت والانصاف أن الاحتجاج بحديث العرقين يتوقف على إثبات أن المراد بلفظ الطعام
الوارد فيه القمح وهو غير ظاهر بل الظاهر أنه التمر كما صرح به في حديث أبي هريرة ولا يكف منه ثلاثون صاعا عند الكوفيين أيضا، اللهم إلا أن يقال
بتعمد القصة في حديث أبي هريرة وعائشة - نعم ووقع في قصة المظاهر عند أبي داود قوله صلى الله عليه وسلم فاطموسقا من تسعين مسكينا وأول
ستون صاعا وكفارة الظهار هي كفارة الصوم فهذا ينحصر الاستدلال للكوفيين والله أعلم وقال العلامة ابن رشد في البداية وسبب اختلافهم في
القياس للأثر أما القياس فتشبيه هذه الفدية بفدية الأذى المنصوص عليها وأما الأثر فيأروى في بعض طرق حديث الكفارة أن الفرق كان في خمسة عشر
صاعا لكن ليس يدل كونه فيه خمسة عشر صاعا على الواجب من ذلك لكل مسكين الأدلة ضعيفة وانما يدل على أن بدل الصيام في هذه الكفارة هو هذا

قوله تصدق بهذا الخ قال في الفتح استدلال بأفراد بذلك على أن الكفارة عليه وحد دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد خير
ذلك وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور أبو بريد وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف تفصيل لهم في
الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها واستدل الشافعية بسكوتها عليه الصلوة والسلام عن أعمال المرأة بوجود الكفارة
مع الحاجة واجب منع وجوب الحاجة إذا كانت تعترف ولرسالة واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكمها لتعترف وبأنها قضية حال
فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لا احتمال أن تكون المرأة لو تكن صائمة لعدم الاعتناء، ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكها في تحريم
الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما أمر بالفسل التخصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كما عرفت في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت
عن حكم المرأة ما عرفه من كراهة زوجها أو أنها لا قدرت لها على شيء وقال القرطبي اختلفا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليها وحدها أو
عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر فاحتمل
أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلك وهذا زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي
في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولو كان ذلك لو كان مملكا لها قلت ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله أهلكك إيجاب الكفارة عليها
بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أعتقت وأهلكك أي كنت سبيبا في تأميم من طاعتها وعنتى فواتعتها أو لا ريب في حصول التأميم على المطوعة ولا يلزم من ذلك أن
الكفارة ولا نفيا أو لمعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا قدرت على كفارتها وأهلكك أي نفسي يفعل الذي جرت على الأثر وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة
وقد ذكر البيهقي أن الحاكم في ثلاثه أجزاء - أم - ثم ذكر الحافظ معصما وتعقب ابن الترمذي في الجملة النسخ بعض ما ذكره البيهقي ناظرا عن الحاكم

قوله أفقر منا الخ قال عياض هو بالنصب على إحصاء فعل أي أجمع أفقر منا ويجوز رفعه خبر مبتدأ مضمر أو هل أحد أفقر منا - قوله فما بين لبيتها أهل بيتها
الضمير للمدينة واللاية الحرة والحرة أرض ذات حجارة سود والمدينة بين حرتين ويقال لابة ولوبة ونوبة بالنون ومنه قيل للأسلوب ونوب قوله حتى
بدت أنفاه الخ وفي بعض الروايات ثنياه قال الحافظ لعلمها تصحيف من أنفاه فان الثنياه تبين بالتبسيط غالبا وظاهر السياق الزيادة على التبعيد
ويجمل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم أن فضله كان تبسما على غالب أحواله وورد في بعض الروايات حتى بدت فاجزه وهي جمع ناجزة بالنون والجيم
والجمجمة هي الأضراس ولا تحاد تظهر إلا عند المبالغة في الضحك ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة ما رأيت صلى الله عليه وسلم مستجسما قاطضا حكا

وهذا هو الأصل في الكفارة الصوم يجب على الرجل والمرأة

فأطعمه أهله وحديثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا جريح عن منصور عن محمد بن مسلم الزهري بهذا الاسناد مثل رواية ابن عيينة وقال بعرف فيه ثم هو الزميل ولم يذكر فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها **ح** ثنا يحيى بن يحيى و محمد بن زحر قال اخبرنا الليث **ح** وحدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رجلاً وقع بأمراته في رمضان فاستغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال هل تجد رقية قال لا قال وهل تستطيع صيام شهرين قال لا قال فأطعموا ستين مسكيناً **و** حدثنا محمد بن رافع حدثنا اسحق بن عيسى اخبرنا مالك عن الزهري بهذا الاسناد ان رجلاً أظفر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفر بعنت رقية ثم ذكر بمثل حديث ابن عيينة **ح** ثنا يحيى بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح حدثنا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ان ابا هريرة حدثه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أظفر في رمضان ان يعتق رقية او يطعم ستين مسكيناً **ح** ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن حبان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأكلوا من ثمره ان الذي نفقته غير الذي أنبتة ابو هريرة ويحتمل ان يريد بالنواجذ الانياب مجازاً فغير النواجذ مرة وبالانياب مرة قال الحافظم والذي يظهر من مجموع الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان في معظم احواله لا يزيد على التيسر وما زاد على ذلك فضحك والمكروه من ذلك انما هو الاكثار منه والافراط فيه لانه يذهب الوتر قال ابن بطلان والذي ينبغي ان يقتدى به من فعله ما واظب عليه من ذلك فقد روي البخاري في الادب المفرد وابن ماجه من وجهين عن ابي هريرة رفته لا تكثر الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب - **قوله** فأطعمه أهله **ح** قال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذاهب فقيل انه دل على سقوط الكفارة بالاعسا والمقارن لجوبها لان الكفارة لا تنص الى النفس ولا الى العيال ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم استقرارها في وقتها الى حين يساره وهو احد قول الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال الا وراعي يستغفر الله ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسا والذي اذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل والى هذا لما اوردنا في الاموال من وجهين ورد بان الاصل عدم الخصوصية قال الشيخ تقي الدين **و** واقوى من ذلك ان يجعل الاعطاء على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى اهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في وقتها مأخوذاً من هذا الحديث وامامنا اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لان العلم بالجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على اسقاط لانها اخبره بعجزه ثم أمره باخراج القدر دل ان لا يسقط عن العاجز ولعله أخر البيان الى وقت الحاجة وهو القدر **و** ام - قال الحافظ واستدل بالحديث على سقوط قضاء اليوم الذي اقبل المجامع الكفارة بالكفارة اذ لم يقع التصريح بالصحيحين بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضه ان كفر بغير الصوم وهو وجه للشافعية ايضا قال ابن العربي اسقاط القضاء لا يشبه منسحب الشافعي اذ لا كلام في القضاء لكونه أفسد العبادة واما الكفارة فانما هي لما اقرت من الاشياء قال واما كلام الاوزاعي فليس بشئ قلت وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية ابي اويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري واخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحدثنا ابراهيم بن سعد عن الصحيحين عن الزهري نفسه بغير هذا الزيادة وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدو كما وقعت الزيادة ايضا في مسند سعيد بن المسيب نافع بن جبير والحسن وعبد بن كعب في مجموع هذه الطرق تعرف ان لهذه الزيادة أصلاً **و** وقوله القضاء هو قول مالك والى حنيفة واصحابه والثوري والى ثوردا حملوا اسحق بن عيسى عن مالك في عدة القارى - **قوله** وهو الزميل **ح** قال النووي ويقال للعرقي الزميل بفهم الزاي من غير نون والزميل بكسر الزاي وزيادة نون قل ابن ديد بن زبيل لانه يحمل فيه الزيل **قوله** بمثل حديث ابن عيينة **ح** قال عياض تعقب على مسلم فقيل ليس حديث مالك مثل حديث ابن عيينة لان حديث مالك باو على التخيير وذكر الفطر وحديث ابن عيينة على الترتيب يحمل وتعيين الجماع ومسلم اشرح صلاً ان يخفى عليه هذا فان حديث مالك وان كان أشهر روايته باو على التخيير ولم تختلف رواية الموطأ عنه في ذلك فقد نقله الوليد بن مسلم وابراهيم بن طهمان وغيرهما عنه بمثل حديث ابن عيينة فلعل اسحق بن عيسى الذي رواه عنه مسلم رواه كذلك عن مالك فلا تعقب على مسلم **قوله** امر رجلاً أظفر في رمضان **ح** قال الحافظم استدله على ايجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً باق شئ كان وهو قول المالكية الحنفية والجمهور وجعلوا قوله أظفر هنا على المقيد في الرملة الاخرى وهو قوله وقعت على اهلي وكأنه قال أظفر بجماع وهو اولى من دعوى القنطري وغيره تعدد القصة واجتمعت من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس لا كل على الجماع بجماع ما بينهما من اشتراك حرمة الصوم قال وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث ابي هريرة فيحظر الرليات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم اسنادها وساق ابو حنيفة في مستخرجها منها انه قال أظفرت في رمضان والعقصة واحدة ونحوها متحد فيحمل على انه اراد أظفرت في رمضان بجماع **و** ام - قال الشيخ ابن الهمام في قوله امر رجلاً أظفر في رمضان الحديث على الكفارة بالافطار فان قيل لا يفيد المطلوب لانه كناية واقعة حال لا عموم لما فيجب كون ذلك المقطع بامر خاص لا بالاعتدال فيه انه بالجماع او بغيره

كل يسقط الكفارة بالاعسا والمقارن لجوبها لان الكفارة لا تنص الى النفس ولا الى العيال

منها الجواب في سقوط قضاء اليوم الذي اقبل المجامع الكفارة

منها الجواب العلماء في ايجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً باق شئ كان

فلا متسك به لأحد بل قائل الدليل على أنه أريد جماع الرجل وهو السائل لجنيته مفسراً كذلك برواية من نحو عشر بن رجلاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا وجه الاستدلال به تعليقها بالأفطار في عبارة الراوي أعني أبا هريرة إذا قاده أنه فهم من خصوص الأحوال التي يشاهد هاتفي قضائه عليه الصلوة والسلام وسمع ما يفيد أن إيجابها عليه باعتبار أنه أفطار لا باعتبار خصوص الإفطار فيصير التمسك وهذا كما قالوه في أصولهم في مسألة ما إذا نقل المراهي بلفظ ظاهرة العموم فأنهم اختاروا اعتباره وشكوه بقول الراوي قضى بالشقعة للجارية ذكرنا من المعنى فهذا مثله بل تفاوتت لمن تأمل، قال وأخرج الدارقطني أيضاً في كتاب العلل في حديث الذي وقع على امرأته عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أفطرت في رمضان متعمداً الحديث وهذا من سهل سعيد وهو مقبول عند كثير من لا يقبل المرسل وعندنا هو حجة مطلقاً، أم قلت وفي مجمع الروايات عن ابن عباس قال جلد رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني أفطرت يوماً من رمضان قال من غير عذر ولا سفر قال نعم قال بش ما صنعت قال فمات أمرني قال المعتز رقية الحديث قال الهيثمي رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير ولا وسط ورجاله ثقات، أم - وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أكل في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق الحديث وأعلمه بأبي معشر وعن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أفطروا يوماً من رمضان بكفارة الظهار أخرجه الدارقطني في سننه وقال المحفوظ عن هشيم عن إسماعيل عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، أم - وهشيم مدلس كثير التدليس فلا يقبل عن غرضه كما صرحوا به، والحق أن هذه الأدلة لا تخلو عن ضعف أسناد أو ضعف دلالة على المطلوب فلا تصح أن تكون دالة لإثبات المسئلة وأسأله، نعم تعتبر في معرزال استشهاده والتأييد بعد ثبوت أصل المسئلة، أما ثبوته فقال صاحب البدائع من الحنفية رحمهم الله لنا الاستدلال بالمواقعة والقياس عليها، أما الاستدلال بما فهموا من الكفارة في الواقعة وجبت لكونها أفساداً لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر على ما ينطق به الحديث والأكل والشرب إفساد لصوم رمضان متعمداً من غير عذر ولا سفر فكان إيجاب الكفارة هناك إيجاباً بآهنا دلالة والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا وجهاً أحدهما جمل والآخراً مفسراً أما الجمل فالاستدلال بحديث الأعرابي ووجهه ما ذكرناه في الخلافات وأما المقتر فلأن أفساد صوم رمضان ذنب ورفع الذنب واجب عقلاً وشرعاً لكونه قبيحاً والكفارة تصليح رافعة له لأفهام حسنة وقد جاء الشرع بكون الحسنات من التوبة والإيمان والأعمال الصالحة رافعة للسيئات إلا أن الذنوب مختلفة المقادير وكذا الروافع لها لا يعلم مقاديرها إلا الشارع لا الحكماء وهو الله تعالى فنتي ورد الشرع في ذنب خاص بإيجاب رافع خاص ووجد مثل ذلك الذنب في موضع آخر كان ذلك إيجاباً لذلك الرافع فيه ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعليل والقياس والله أعلم، أم - قال الشيخ ابن الهمام دالة نص الكفارة بالجماع تفيد وجوباً بالأكل والشرب للعامة لأن من علم استواء الجماع والأكل والشرب في أن ركن الصوم الكف عن كل شيء لزوم عقوبة على من قوت الكف عن بعضها جزم يلزمها على من قوت الكف عن البعض الآخر حكماً للعلم بذلك الاستواء غير متوقف فيه على اهلية الاجتهاد أي بعد حصول العلمين يحصل العلم الثالث ويفهم كل عالٍ بهما أن المؤثر في لزومها تقويت الركن لأخصوص ركن، أم ثروقال صاحب البدائع أما وجه القياس على الواقعة فهموا من الكفارة هناك وجبت للزجر عن أفساد صوم رمضان صيانة لوقت الشريفة لأنها تصليح زاجرة والحاجة مست إلى التزاجراً الصلاحية فلان من تأمل أنه لو أفطروا يوماً من رمضان لزمه اعتناق رقية فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فأن لم يستطع فأطعمهم ستين مسكيناً لا تمتنع منه وأما الحاجة إلى الزجر فلوجود الداعي الطبع إلى الأكل والشرب والجوع وهو شهوة الأكل والشرب والجماع وهذا في الأكل والشرب أكثر لأن الجوع والعطش يقلل الشهوة فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر فكان شرع الزجر هناك شرعاً ههنا من طريق الأولى وعلى هذه الطريقة يمنع عدم جواز إيجاب الكفارة بالقياس لأن الدلائل المنقضية لكون القياس حجة لا يفصل بين الكفارة وغيرها، أم ولكن يتجمل في قلب الجدل الضعيف أن النوصف المؤثر الذي هو مناط الحكم في المنصوص هل هو أفساد الصوم بالجماع خاصة أو أفساده بالمفطر الكامل مطلقاً والظاهر من إيجاب التكفير بكفارة الظهار هو الأول فإن المظاهر يحرم أمره على نفسه تحريماً غليظاً بأفحامش القول فيه ثم يعود لما قاله فيجب عليه كفارة الظهار وهكذا الصائم في رمضان لما حرم على نفسه الجماع تحريماً غليظاً بنيتة ومصادفة ذلك الوقت الشريفة المبارك ثم وقع فيه صار مثل المظاهر صار حكماً واحداً وليس كل من حرم على نفسه أكل شيء أو شربه بأغظ الأقوال وأنحشها ثم حدث فيه يجب عليه ما يجب على المظاهر فافترق الجماع والأكل ضرورة فكيف يكون المفطر بالأكل ملحقاً بالمظاهر في وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، بقى تحقيق وجوب الكفارة بالأكل عند الحنفية ماذا أرادوا به فقال ابن عابدين مذكروا أن الكفارة لا تجب إلا بالفطر صورة ومعنى ففى الأكل الفطر صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البذل من غنن إيلود وإي فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لو جرد الصورة فقط ولا في فتح الاحتنان لو جرد المعنى فقط كما علمه في الهداية وغيرها، أم وفي المحيط أن الأصل أن الكفارة تجب متى أفطرت بما يتغذى به لأنها للزجر وانما يحتاج للزجر بما يؤكل عادة بخلاف غير ذلك لأن الامتناع عنه ثابت

عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة **حل ثنا محمد بن زهير بن المهاجر** اخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة انها قالت جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل وطئت امرأتى في رمضان فها قال تصدق تصدق قال ما عندى شئ فامرته ان يجلس فحجاءه عرقان فيها طعام فامرته رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتصدق به **وحل ثنا محمد بن مثنى** اخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني عبد الرحمن بن القاسم ان محمد بن جعفر بن الزبير اخبره ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة تقول اتي رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وليس في اول الحديث تصدق تصدق وكذا قوله **حاشا حل ثنا** ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني عمر بن الحارث ان عبد الرحمن بن القاسم حدثه ان محمد بن جعفر بن الزبير حدثه ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول اتي رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احترقت احترقت فساله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأنه فقال اصببت اهلى قال تصدق فقال الله يا نبي الله مالي شئ وما اقدر عليه قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك اقبل رجل يشوق حمارا عليه طعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين المحرق انفا فقام الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق هذا فقال يا رسول الله اغيظنا فوالله انا لحياء ما لنا شئ قال فكلوه **حل ثنا يحيى بن يحيى** وعبد بن ربيع قالوا اخبرنا الليث **وحل ثنا قتيبة** حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس انه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم افطر قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الاحدث فالأحدث من امره **حل ثنا يحيى بن يحيى** وابو بكر بن ابي شيبة وعمر بن الناقض اسحق بن ابراهيم

طبيعة كشرها لغيره في هذه الحدة لانه يحتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثكل ما يוכל عادة مقصودا او بقيا لغيره فهو ما يتغذى به ولما غيره فملحى بما لا يتغذى به ان كان في نفسه مغذيا والدم ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن - والله اعلم - **قوله** عن يحيى بن سعيد هو الانصاري **قوله** عن عبد الرحمن بن القاسم الخ في اسناده هذا اربعة من التابعين في ينسب كلهم من اهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تاجان صغيران من طبقة واحدة وفوقهما قليلا محمد بن جعفر اما ابن محمد بن عبد بن اوساط التابعين - **قوله** احترقت الخ وكأنه لما اعتقد ان مركب الاثم بعد ذلك اطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال اين المحرق اشارة الى انه لو اصر على ذلك لاستحق ذلك وفيد ذلك على ان كان عامدا كحاسبين، قال النووي وفيه استعمال المجاز وانه لا انكار على مستعمله، **قوله** تصدق تصدق الخ قال حافظ وقد استدلل به لما لك حيث جوف في كفارة الجماع في رمضان بالا طعام ووقت غيره من الصيام والعنق ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة اشار الى هذا الجواب الطحاوي والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد مفسرا ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل فارع يعني بالقمار والمحلة فجاء رجل من بني بياضة فقال احترقت وقعت بامرأتى في رمضان قال عتق رقبة قال لا اجدها قال اطعوا ستين مسكينا قال ليس عندى فذكر الحديث اخرجه ابو داود ولويس لفظه **قوله** ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولو يقع في هذا المراتي ايضا ذكر صيغته ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، **باب** جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية اذا كان سفره مرحلتين فاكثروا ان الافضل لمن اطاقه بلا ضربة ان يصوم وليس شق عليه ان يفطر **قوله** عن ابن عباس انه اخبره الخ قال القاسم هذا الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة سقيا مع ابويه بمكة فله شاهد هذه القصة فكانه سمعهم من غيره من الصحابة **قوله** علم الفهم الخ في فخر مكة، **قوله** حتى بلغ الكديد الخ فغير الكا وكسر اللال المحملة مكان معدود وقع تفسيره في نفس الحديث بانه باين عسفان وقديديني بضم القاف على التصغير وفي بعض الروايات الآتية حتى بلغ عسفان بدل الكديد وفيه مجاز القرب لان الكديد اقرب الى المدينة من عسفان وبين الكديد ومكة مرحلتان قال المبكرى هو بين ابي بنجيتين وحيم وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير وقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكاف الغميم بفتح الميمته وهو اسم واد امام عسفان قال عياض اختلفت الروايات في الموضع الذي افطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان ام - **قوله** يتبعون الاحدث فالأحدث الخ قال النووي من هذا المحمول على ما علموا منذ النسخ او رجحان الثاني مع جوازها والا فقد طاف صلى الله عليه وسلم على بعيده وتوضعا مرة مرة ونظائر ذلك من الجائزات التي عملها مرة او مرات قليلة لبيان جوازها

باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية اذا كان سفره مرحلتين
فأكثروا أن الأفضل لمن أطاقه بلا ضربة أن يصوم وليس شق عليه أن يفطر

عن سفيان عن الزهري بهذا الاسناد مثله قال يحيى قال سفيان لا أدري من قول من هو كان يعني يؤخذ بالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد قال الزهري وكان الفطر آخر الأمرين وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر فالآخر قال الزهري فصبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ثلاث عشرة خلت من رمضان وحل شئ حرمة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثل مثل حديث الليث قال ابن شهاب فكانوا يتبعون الأحاديث فالأحدث من أمره ويروونه النافع المحكم وحل شئنا نحن بن إبراهيم أخبرنا جري عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام حتى بلغ عسقلان ثم دعا بأبناء فيه شرابه فمأرا ليراه الناس ثم أفطر حتى دخل مكة قال ابن عباس فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ على الفضل منها - قوله لا أدري من قول من هو الم قال عياض بن قديم في حديث ابن رافع انه من قول ابن شهاب فهو تفسير لنا بغير هذا الطريق ولذا أتى به مسلم بعد حديث ابن حبان وهو دليل احسانه في صنعة التأليف قوله قال الزهري وكان الفطر آخر الخ ذهب الى ان الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً - واستدل بالحديث على ان السفر ان يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز اذا خلافت انه صلى الله عليه وسلم استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه قوله ثلاث عشرة خلت من رمضان ان هذا كما تراه من قول الزهري وقد لدرجة بعض الرواة قال المحافظ وروى باسناد صحيح من طريق قزعة بن يحيى عن ابن سعيد قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ليلتين خلتا من شهر رمضان وهذا يعني يوم الخروج وقول الزهري يعني يوم الدخول ويعطى انه أقام في الطريق اثني عشر يوماً لما قال الواقدي انه خرج لعشر خلت من رمضان فليس بقوى لحاقه ما هو اجمع منه وفي تعيين هذا التاريخ اقوال أخرى منها عند مسلم ست عشرة ولاجل اثبات عشرة وفي أخرى اثني عشرة والجمع بين هاتين محل خلافهما على ما مضى والأخرى على ما بقي والذي في المغازي دخل المشع عشرة مضت وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر ووقع في أخرى بالشك في تسع عشرة او سبع عشرة وروى يعقوب بن سفيان من رواية ابن اسحاق عن جماعة من مشايخه ان الفتح كان في عشرين من رمضان فان ثبت حمل على ان مراده انه وقع في العشرة الاوسط قبل ان يدخل العشرة الاخيرة كذا قال في الفتح من الفتح ولا يخلو بعد عن انغلاق قوله فشربه فمأرا ليراه الناس الخ سياق الاحاديث ظاهر في انه كان اصبر صائماً ثم أفطر قال المحافظ واستدل به علي بن النعمان ان يفطر ولو نوى الصيام من الليل واصبح صائماً فله ان يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وهذا فيما لو نوى السفر فاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له ان يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور قال احمد واسحاق بالجواز ام وذهب الحنفية الى عدم الجواز في الصورتين ولهذا استشكل ابن الهمام احاديث الباب ثواب عنه بما لا يقبله ابو جلدان السليم ثم نقل الشيخ الا نور رحمه الله تعالى عن التتارخانية انه يحل الفطر للغزاة عند سير الحاجة اليه مطلقاً للتقوى على الجهاد والتأقرب له وحل حديث الباب على تلك الحالة - وهكذا حققه المحافظ ابن القيم في الهدى حيث قال وسافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام وأفطر وخير الصحابة بيارك امين وكان يأمرهم بالفطر اذا كانوا من عدوه ليتقوا علف قتاله فلو اتفق مثل هذا في الحضر وكان في الفطر قوة لهم على لقاء عدوه فهل لهم الفطر فيه قولان اجمعان دليلان له ذلك وهو اختيار ابن تيمية وبه اتفق العساكر الاسلامية لما لقوا العدو بظاهر دمشق ولا ريب ان الفطر لذلك اولى من الفطر لغيره والسفر بل اباحه الفطر للمساقر فتنبه على اباحته في هذه الحالة فاعلم ان جوازها لان القوة هناك تنقص بالمساقر والقوة هناك وللسمين ولا تشقة الجهاد اعظم من تشقة السفر ولا ان المصلحة الحاصلة بالفطر للجهاد اعظم من المصلحة لفطر المسافر ولا ان الله تعالى قال واعبدوا الله وما استعظمتم من قوة والفطر عند اللقاء من اعظم اسباب القوة والنبي صلى الله عليه وسلم قد سار القوة بالرقي هو ليم ولا يحصل به مقصوده الا بما يقوى ويعين عليه من الفطر والغذاء وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابة لتأدون من عدوه وانكروا قد دونتم من عدوه فافطروا اقوى لكم وكان رخصة ثوروا منكم لا آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر اقوى لكم فافطروا افكحت عزيمة فعلل بدوهم من عدوهم واحتياجهم الى القوة التي يلقون بها العدو وهذا سبب آخر غير السفر والسفر مستعمل بنفسه ولم يذكر في تعليله ولا أشارة اليه بالتعليل به اعتباراً لما ألتاه الشارع في هذا الفطر الخاص والغذاء وصف القوق التي يقاوم بها العدو واعتبار السفر الجرد الغلاء لما اعتبره الشارع وعلل به وبالجلة فتنبه الشارع وحكمته يقتضي ان الفطر لأجل الجهاد اولى منه لغيره والسفر فكيف وقد أشار الى العلة وتنبه عليها وصرح بحكمها وعزم عليهم بان يفطروا لأجلها ويدل عليه ما رواه عيسى بن يونس عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة يوم فطر مكة انه يوم قتال فافطروا تابعه سعيد بن الربيع من شعبة فعلل بالقتال ورتب عليه الأمر بالفطر بغير الفاء وكل احد يفهم من هذا اللفظ ان الفطر لأجل القتال واما انما تورد السفر عن الجهاد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الفطر انه رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم

من هذا الحديث انما اصبح المسافر صائماً هل يحل له الا فطر في أثناء النهار ام لا وفيه اذا اصبح صائماً ثم سافر فهل يحل له الا فطر في أثناء النهار ام لا - هاهنا الثامن

وأفطر من شاء صام ومن شاء أفطر وحديثنا أبو بكر بن حنبل عن سفيان عن عبد الكريم عن طاووس عن ابن عباس قال لا تعب على من صام ولا على من أفطر قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وأفطر وحديثنا عبد الوهاب يعني ابن عبد المجيد حدثنا جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقبل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة وحديثنا سعيد بن سعيد حدثنا عبد العزيز يعني الدراوردي عن جعفر بن عبد الاستاذ وزاد فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن محمد بن بشر جميعاً عن محمد بن جعفر قال أبو بكر حدثنا غندر عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد عن محمد بن عمر بن الحسن عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال ماله قالوا رجل صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر

فلا جناح عليه - انتهى كلامه - وهذا حسن جداً أيديان الصحابة رضي الله عنهم قد حملوا بهذا الأحاديث في معرض رخصة السفر كما يظهر من سياق حديث ابن عباس وابن سبيل الخدي رضي الله عنهما فكأنهم فرغوا من الرخصة إنما حصلت بالحقيقة مشقة السفر ثم تأيدت بخوف لقلة العدو وفصايل العمل بما تأخذ أو تخشى والله سبحانه وتعالى أعلم - قوله ليرواه الناس إنما فيه إشعار بان افضلية الفطر لا تحق بن اجماع الصوم اذ حثي العجب والرياء ووطن به الرغبة عن الرخصة بل يلحق بذلك من يقتدي به ليتابعه من وقع له شيء من الامور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة افضل لفضيلة البيان - قوله من شاء صام ومن شاء أفطر فيهما ابن عباس رضي الله عنهما من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه لبيان الجواز لا للامروية وساقى في حديث جابر وابي سعيد ما يوضح المراد والله أعلم قوله حتى بلغ كراع الغميم ثم بضم الكاف وفتح الغين المعجمة واد بالجار منها قريب من عسفان سمي ذلك المنة كراعاً لانه يشبه كراع الغنم وهو ما دون الركبة من الساق ذكره ابن حجر وفي النهاية هو اسم موضع بين مكة والمدينة والكراع جانب مستطيل من الحرة تشبيهاً بالكراع والغنم بالفم واد بالجار قوله أولئك العصاة إنما قال عياض وصفهم بذلك لانه أمرهم بالفطر لمصلحة التقوى على فعل الخير في لواحظ عزهم بعد ما قال النووي او يحل على من تضر بالصوم قال غيره او عتبه مبالغة في حثهم على الفطر رفقا بمرو وقال الطيبي التعرف في العصاة للجنس أي أولئك الكاملون في العصيان المتجاوزون حدة لانه صلى الله عليه وسلم إنما بالغ في الإفطار حتى رفع قدر الماء بحيث يراه كل الناس لكي يتبعوه ويقبلوا رخصة الله فمن ابى فقد بالغ في العصيان كذا قال ولا ينبغي هذا في حق الصحابة وقد أمكن غيره كذا في شرح المواهب - قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إنما قال الحافظ تبيين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الفخم قوله فرأى رجلاً إنما قال الحافظ لواقف على اسم ولولا ما قدمته من ان عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لا يمكن ان يفسر به لقول ابى الدرداء انه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة كما غيره وزعم مغلطان انه ابراهيم بن عيسى ذلك لمبهمات الخطيب لم يقل الخطيب لك في هذه القصة قوله وقد ظل عليه إنما جعل عليه ظل انقاع الشمس قبل غير ذلك قوله ليس البر أن تصوموا في السفر إنما السباقي يشعر بأن سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر هو ما ذكر من المشقة ومن روى الحديث مجرداً اقتل اختصر القصة وبذكرنا من اعتبار مشقة المشقة يجمع بين الأحاديث المختلفة في هذا الباب فالحاصل ان الصوم لمن قوى عليه افضل من الفطر والفطر لمن شق عليه الصوم او عرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم ان من لم ينجح المشقة يختار بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفطر بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضرة ظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومقابلة البر الأثر وإذا كان أشد بصومه لم يجزئه وإذا قل بعض أهل الظاهر وحكى عن عمر بن عبد الله بن هريرة والزهرى وابراهيم النخعي وغيرهم واجتزأ بقوله تعالى فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهر فعله عدة او لواجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فأنظر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال ان الفطر في السفر لا يجوز الا لخوف على نفسه الهلاك او لشدة المشقة كحكاية الطبري عن قوم وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولو شق عليه وقال كثير منهم الفطر افضل عملاً بالرخصة وهو قول الاو ولا واحد واسحاق وقال الآخرون هو غير مطلقاً وقال الآخرون افضلها أيسرها لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر فان كان الفطر أيسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام أيسر كن يسره عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختار الجمهور والمبني والذي يترجم قول الجمهور ولكن تدليكون الفطر افضل لمن اشتد عليه الصوم وتصر به وكذلك من ظن به الاعراض عن قبول الرخصة

اختار العلماء في جزاء الصوم في السفر في الفطر
وهو لا فصل فيمن لم يمسك فطما فيه ما ذهب

هذا الحديث زيادة وأنه لما تلقى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سألته عنها فلم يحفظها وحديث يحيى بن الزبير قد أخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله قال قال النسائي هذا خطأ وشاهد هذه الزيادة التي ذكرها شعبة عن يحيى بن أبي كثير وأبي جعفر الزوائد عن عماد ابن ياسر قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة فسرنا في يوم شديد الحر فنزلنا في بعض الطريق فانطلق رجل منا فدخل تحت شجرة فاذا اصحفاً يلودون به وهو مضطجع كهنية الوجه فلما راهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بال صاحبكم قالوا صام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من البر أن تصوموا في السفر عليكم بالرخصة التي أرحس الله لكم فاقبلوها رواه الطبراني في الكبير واسناده حسن ولعل مراده فاقبلوها في مثل تلك الحالة التي عرضت لذلك الرجل الصائم والله أعلم قوله فلم يجب الصائم أن يفتح اليد وكسر العين أي لم يكلف قوله فلا يجب الصائم أن أي لا يفيض ولا يعترض قوله فان ذلك حسن الخ هذا التفصيل هو المعتمد وهو نص يافع للأثر قوله فضرر الأبنية الخ أي قلم المفطرون ونصبوا الغيام قوله وسقوا الركاب الخ أي الأبل التي يسار عليها قوله ذهب المفطرون اليوم بالأجر الخ أي بالثواب الأجل لأن الإفطار كان في حقه حينئذ بفضل وفي ذكر اليوم إشارة إلى عدم إطلاق هذا الحكم وقال الطبيب أي أنه مضى واستصحب الأجر ولا يتركوا لغيره شيئاً منه على طريقة المبالغة يقال ذهب إذا استصعب ومضيه معه، أم يعنى بالأجر كله أو بكل الأجر مبالغة قوله فتحرم المفطرون الخ قال النووي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا فتحرم بالجملة والمبالغة والزيادة وكذا نقله القاضى عن أكثر من أمة صحيح مسلم قال ووقع لبعضهم فتحرم بالجملة المعجمة والدال المهملة قال وأدعوا أنه صواب الكلام لأنه كانوا يأخذون قال القاضى والأول صحيح أيضاً ولصحته ثلاثة أوجه أحدها معناه شدة أو ساطع الخدمة والثاني أنه استعارة للاجتماع في الخدمة ومنه إذا دخل العشر اجتمعوا وشد المنزلة الثالث أنه من الحزم وهو الاحتياط والأخذ بالقوة والاهتمام بالمصلحة قوله وهو مكشور عليه الخ أي عند كثير من الناس،

انكم مصتوعد وكم والفطر أقوى لكم فأفطرنا وكانت عزمة فأفطرنا ثم قال لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر **حل ثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت سألت حمزة بن عمرو الأسلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيام في السفر فقال انشئت فصم وانشئت فأفطر **وحدثنا** أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد وهو ابن زيد حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى رجل أسره الصور فأصوم في السفر قال صوم ان شئت وأفطر ان شئت **وحدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام بهذا الاسناد مثل حديث حماد بن زيد اني رجل أسره الصور **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال لا حدثنا ابن غير وقال أبو بكر حدثنا عبد الرحيم بن سليمان كلاهما عن هشام بهذا الاسناد أن حمزة قال اني رجل أصوم فأصوم في السفر **وحدثنا** أبو الطاهر هارون بن سعيد الأيلي قال هارون حدثنا وقال أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابى الأسود عن عروة بن الزبير عن ابى مرازم عن حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال يا رسول الله أجدي قوتك على الصيام في السفر فهل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم فلا جناح عليه قال هرون في حديثه هي رخصة ولم يذكر من الله **وحدثنا** داود بن رشيد حدثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن اسحق بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد حتى ان كان احدا منا يضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة **وحدثنا** عبد الله بن مسleme القعقي حدثنا هشام بن سعد عن عثمان بن حيان التميمي عن أم الدرداء قالت قال أبو الدرداء لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في يوم شديد الحر حتى ان الرجل يضع يده على رأسه من شدة الحر وما منا احد صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابى النضر عن عمار مولى عبد الله بن عباس

باب استحباب الفطر للحاج بعرفات وعرفة

قوله وكانت عزمة الخ وجه قوله وكانت عزمة ما ذكر من انه مصتوعد وهو تفسير للاحد في الحديث الاخر وان قوله فكانت رخصة كان في موضع كونه عزمة وأفطر في موضع آخر بعد منه وان توقفهما فاما كان ليأخذ وابا افضل لما رواه حافظ علي بن قتيبة في الحديث اني كنت في مكة في سنة ١٢٠ هـ فافطر فقام بصرى وكان بالمؤمنين رؤفا رحما وقال المصنف في قوله فأفطر ايحتمل ان يكون في يوم هو بعد تبيته بالصوم ويحتمل انه فيما يستقبلون بعد يوم هو ويبيتون فطره قوله اسم الصوم الخ اي أتابعه واستدل به على ان الكراهية في صيام الدرء دلالة فيه لان التتابع يصدق بدون صوم الدرء فان ثبت النهي عن صوم الدرء لم يعارضه هذا الاذن بالسهر بل الجمع بينهما واضح، وكذا في الفقه قوله عن ابى مرازم الخ بضم الميم وكسر الواو وبالحاء المحملة واسمه وهذا يدل على ان لعنة فيعطي طريقين سمعه من عائشة كما تقدم وسمعه من ابى مرازم عن حمزة - قوله هي رخصة من الله الخ هذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة وذلك ان الرخصة اما تطلق في مقابلة ما هو واجب اصح من ذلك ما أخرجه ابو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه انه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر أعاجبه أسافر عليه وأكرهه وانه رعا صا في هذا الشهر يعني رمضان وانا أجد القوة وأجدني ان أصوم أهون علي من ان أؤخره فيكون حينا على فقال ان ذلك شئت يا حمزة - قوله فلا جناح عليه الخ اجابه من جعل الفطر افضل لقوله فيه فحسن وقال في الصور لا جناح ولا حجة فيه لان قوله لا جناح انما هو جواب لقوله هل على جناح ولا يدل على ان الصوم ليس بحسن وقد وصفها معا في آخرها الحسن قلت وانما لم يدل على ان الصوم ليس بحسن لان نفى الجناح اعتراف بالوجوب والندب والاباحة والكراهة كذا قال الآتي في شرحه قوله عن امر الدرء الخ هي الصغرى التابعة قوله في شهر رمضان الخ قال الحافظ رحمه الله وقد كنت ظننت ان هذه السفر غزوة الفتح لكنني رجعت عن ذلك وعرفت انه ليس بصواب لان عبد الله بن رواحة استشهد بموته قبل غزوة الفتح بلا خلاف وان كانت جميعا في سنة واحدة وقد استشهد ابو الدرداء في هذه السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم فصحاها كانت سفره الخ وايضا فان في سياق الحديث ان الذين استمروا من الصحابة صياما كانوا جماعة وفي هذا انه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان يوم يدر ويوم الفتح الحديث ولا يصح حمله ايضا على بدر لان ابا الدرداء لم يكن حينئذ أسير والله تعالى اعلم، قوله لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة الخ فيه دليل على ان الكراهية في الصوم في السفر من قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة

باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة قوله عن عمار مولى عبد الله بن عباس الخ وفي الرواية الآتية مولى امر الفضل، نقل الترمذي عن البخاري وغيره من الأئمة انه مولى امر الفضل حقيقة ويقال له مولى ابن عباس لملازمته وأخذه عنه وانتمائه اليه وقال الحافظ من قال مولى امر الفضل فباعتبار اصله ومن قال مولى ابن عباس فباعتبار مال اليه حاله لان امر الفضل

عن امر الفضل بنت الحارث ان ناساً تماروا عند هيا يومعرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقل بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت اليه بقدر لبن وهو واقف على بعيرة بعرفة فشربه **حدثنا** اسحاق بن ابراهيم وابن ابي عمر عن سفيان عن ابي النضر بهذا الاسناد ولم يذكر وهو واقف على بعيرة وقال عن عيم مولى امر الفضل **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن سالم بن ابي النضر بهذا الاسناد نحو حديث ابن عبيدة وقال عن عيم مولى امر الفضل **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن عباس ان ابا النضر حدثه ان عيم مولى ابن عباس حدثه انه سمع امر الفضل تقول شكك ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صيام يومعرفة ونحن بجامع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت اليه فقبض فيه لبن وهو بعرفة فشربه **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن عباس عن بكير بن الاشتر عن كريب مولى ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ان الناس شكوا في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يومعرفة فأرسلت اليه ميمونة بجلاب اللبن وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون اليه **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا جسر بن عمار عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قرش تصوم عاشوراء في الجاهلية

هي والدة ابن عباس وقد انتقل الى ابن عباس ولا مولى امه قوله تماروا عند هيا اي اختلفوا قوله في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بشعر بأن صوم يومعرفة كان محرماً فاعتادوا في المحضر وكان من جرمياته صائم استند الى ما ألفه من العبادة ومن جرمياته غير صائم قاتل عند قريظة كونه مساقراً وقد عرفت نفيه عن صوم الفرض في السفر فضلاً عن النفل قوله فأرسلت اليه اي سألت في الحديث الذي يليه ان ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت فيحمل القدر ويحمل انها مما أرسلت فنسب لك الى كل منهما لانهما كانتا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال امر الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس وستأتي الإشارة الى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الارسال وليس من الرجل في طرق حديث امر الفضل لكن روي النسائي من طريق سعد بن جبيل عن ابن عباس ما يدل على انه كان الرجل بذلك ويقوى ذلك انه كان من جملته انه ارسل امه واماً خالته، كذا في فقه ابائنا - قوله بقدر لبن فيه فطنة امر الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال لان ذلك كان في يوم حرجب الظهيرة قوله وهو واقف على بعيرة اي اختلف اهل العلم في أفعال الركوب وتركه بعرفة فذهب الجمهور الى ان افضل الركوب على صلى الله عليه وسلم وقت ركبا ومن حيث النظر فان الركوب عتياً على الاجتهاد في الدلالة والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكرنا مثله في الفطر وذهب آخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليم منه وعن الشافعي قولهما سواء واستدل به على ان الوقوف على ظهر الدواب مباح والنجي الوارد في ذلك محمول على ما اذا اجتمع بالدابة قوله فشربه اي في حديث ميمونة والناس ينظرون، وفيه ان العيان قطع للحجة وانه فوق الخبر وان اكل والشرب في المحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة قوله بقعب اي هرقح من خشب كما في مجمع البحار قوله بجلاب اللبن اي بكبر المحملة هو الاناء الذي يجعل فيه اللبن وقيل الجلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الاناء ولو لم يكن فيه لبن - قال الحافظ رحمه الله واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يومعرفة بعرفة وفيه نظر لان فعله المجرد لا يدل على نفي الاستحباب اذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التبليغ نعم روي ابو داود والنسائي وصحاح بن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة ان ابا هريرة حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يومعرفة بعرفة وأخذ يطأهم بعض السلف وقال الطبري انما افطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدلالة والذكر المطلوب يومعرفة ام - وقد عتد صاحب الدلائل المختار من الصيام المنسوب صومعرفة ولو لحاج لضعفه، قال ابن عدي اي ان كان لا يضعفه عن الوقوف بعرفات ولا يخل بالدعوات فلا تضعفه كره - والله اعلم - باب صوم يوم عاشوراء قوله كانت قرش تصوم ام قال الحافظ في ابواب الصيام ما صيام قرش لعاشوراء فلما هم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجي الس الباغدي الكبير عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنبت قرش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك هذا او معناه - ام - ثم قال الحافظ في باب ايام الجاهلية فقد مر شرح الحديث في كتاب الصيام وذكرت هناك احتمالا انهم أخذوا ذلك عن اهل الكتاب ثم وجدت في بعض الاخبار انهم كانوا اصابعهم قحط ثم رفع عنهم فصاموه شكرا - قوله عاشوراء اي بالمد على المشهور وحكي في الفص قال الزركشي وزنه فاعولاه والمهزة فيه للتأنيث وهو معدول عن عاشر للمبالغة والتعظيم ام - اي عاشر واثني عشر كذا في المرقاة - وقال الفرطبي عاشر معدول عن عاشر للمبالغة والتعظيم وهو في الاصل صفة ليلة العاشرة فكانت قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر قوله في الجاهلية اي يطلق غالباً على ما قبل البعثة،

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه فلما قرئ شهر رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال أحدهما** ثنا ابن نمير عن هشام بهذا الأسناد ولم يذكر في أول الحديث وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه وقال في آخر الحديث وترك عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه ولم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم كرواية جرير **وحدثني** عمر الناقح حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن يوم عاشوراء كان يصام في الجاهلية فلما جاء الإسلام من شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا** حمزة بن عيسى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصام به قبل أن يفرض رمضان فلما فرض رمضان كان من شاء صام يوم عاشوراء ومن شاء أفطر **وحدثنا** قتيبة بن سعيد عن محمد بن زعمج عن أبي الليث بن سعد قال ابن زعمج أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي جيب أن عراكا أخبرنا عروة أخبرنا عائشة أخبرته أن قرشيا كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليصمه ومن شاء فليفطر **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير **وحدثنا** ابن نمير واللفظ له حدثنا ابن أبي حنيفة عن عبد الله بن نافع أخبرني عبد الله بن عمر أن أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه والمسلمون قبل أن يفرض رمضان فلما افترض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا** محمد بن عيسى بن زهير بن حرب قال أحدهما ثنا يحيى وهو القطان **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة كلاهما عن عبيد الله بن عبد الله بن عمار قال أحدهما ثنا الليث **وحدثنا** ابن زعمج أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يومًا يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كره فليدعه **وحدثنا** أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن الوليد يعني ابن كثير حدثني نافع أن عبد الله بن عمر حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عاشوراء إن هذا يوم كان يصومه أهل الجاهلية فمن أحب أن

وأما جزء النووي في عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أتى ففيه نظر فإن هذا اللفظ وهو الجاهلية يطلق على ما مضى والمراد ما قبل الإسلام وضابط آخره غالبًا فتملكه ومنه قول مسلم في مقالة صحيحه أن أبا عثمان وأبا رافع أدركا الجاهلية وقول أبي رجا العطاردي رايته في الجاهلية قردة زنت وقول ابن عباس سمعت أبي يقول في الجاهلية استنكاسا دهانًا وابن عباس إنما ولد بعد البعثة وأما قول عمر بن الخطاب في الجاهلية فحتمل وقد نبه على ذلك شيخنا العراقي في البحر على المختصرين من علوم الحديث - كما قال الحافظ في الفتح - **قوله** وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه الخ وفي رواية البخاري يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة **قوله** فلما هاجر إلى المدينة الخ أفادت هذه الرواية تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قومه المدينة ولا شك أن قومه كان في ربيع الأول فيحتمل أن كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فجعل هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فرض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع فعلى تقدير صحة قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نفي عن هذه الأحاديث الصحيحة ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصداً بالصوم ثم انقرض القول بذلك كذا في الفتح - قال النووي اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب اختلفوا في حكمه في أول الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان فقال أبو حنيفة كان واجباً واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين شهرين شهرهما عندنا أنه لم يزل سنة من حين شرع ولو يكن واجباً قط في هذه الأمة ولكنه كان متأكداً للاستحباب فلما نزل صوم رمضان صار مستحباً دون ذلك الاستحباب والثاني كان واجباً كقول أبي حنيفة ونظير فائت الخلف في اشتراطية الصوم الواجب من الليل فأبو حنيفة لا يشترطها ويقول كان الناس مفطرين أول يوم عاشوراء ثم أصروا بصيامه بنية من النهار ولم يؤصروا بقضائهم بعد صومه وأصحاب الشافعي يقولون كان مستحباً فصحة بنية من النهار ويمتسك أبو حنيفة بقوله أمر بصيامه والأمر للوجوب ويقول فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه ويحتمل الشافعية بقوله هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليه صيامه، أم وسياق الكلام عليه - **قوله** فلما جاء الإسلام الخ أي وما هجروا إلى المدينة وفرض رمضان خيّر في صومه وتركه كما تقدم من رواية هشام ويأتي من طريق الزهري نفسه **قوله** ثم أمر رسول الله الخ ضبطوا أمرنا برجمين أظهرهما بفتح الهزرة والميم والثاني بضمة الهزرة وكسر الميم ولم يذكر القاضي عياض غيره - قال الحافظ والمظاهر أن صيامه عاشوراء ما كان إلا عن توقيف ولا يصح نافي هذه المسألة اختلافاً فهو هل كان صومه

يُصُومُهُ فليُصُومُهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ فَلْيَتْرَكَهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ حَدَّثَنَا رُوْحٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْطَرِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ سِوَاهُ **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مَحْمُودٍ عَنْ زَيْدِ الْعَسْتَلَانِيِّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ذَلِكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَعَدَّى فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنِ إِلَى الْغَدَاءِ فَقَالَ أَلَيْسَ الْيَوْمُ يَوْمُ عَاشُورَاءَ قَالَ وَهَلْ تَدْرِي مَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ قَالَ إِنَّمَا هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا السَّانِدِ وَقَالَ الْفَلَّاحُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي زَيْدُ الْيَامِيُّ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكَنٍ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنِ فَكُلْ قَالَ إِنِّي صَائِمٌ قَالَ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا الْحَقُّ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلُقَةَ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ قَدْ كَانَ يَصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَهُ فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمْ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَحْتَفِلُنَا عَلَيْهِ وَيَتَعَاهَدُنَا عَنْهُ فَلَمَّا قَرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَحْتَفِلْنَا عَنْهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنا عَنْهُ **وَحَدَّثَنِي** حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْرُوفَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ يَعْزِي فِي قَدَمَةٍ قَدْ مَهَا خَطِيبٌ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ إِنْ عَلِمْنَا وَكُنَّا أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكِكُمْ أَنْ يَصُومَ فليُصُومَ وَمَنْ أَحَبَّ مَنَاسِكَكُمْ أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي هَذَا السَّانِدِ بِمِثْلِهِمْ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا السَّانِدِ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكِكُمْ أَنْ يَصُومَ فليُصُومَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ بَاقِي حَدِيثِ مَالِكٍ وَتُونِسٍ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي شَرِيحَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْتَمَلٍ أَنْ يَبْرَحَ حَيْفَةُ يَقْدَرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَالشَّافِعِيُّ يَقْدَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْتَمَلٍ كَلَّا أَكْمَلَ التَّائِيدَ وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فَهَرَسَتْهُ مُسْتَحْتَبَةٌ الْآنَ مِنْ حِينَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكَلَامُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ كَانَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ فَرْضًا وَهُوَ يَأْتِي عَلَى فَرْضِيَّتِهِ لَمْ يَنْفَعْ قَالَ وَانْقَرَضَ الْقَائِلُونَ بِهَذَا وَحَصَلَ الْجَمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَحْتَبٌ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَسَى كِرَاهَةً قَصْدُ صَوْمٍ وَتَحْيِينُهُ بِالْصَوْمِ وَالْعِلْمُ بِمَجْرُؤِهِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ نَعْيُهُ لِلْأَحَادِيثِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَرِيقْ كَمَا كَانَ مِنَ الْوَجوبِ وَتَأَكَّدَ النَّدْبُ - قَوْلُهُ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ أَيَّ تَرَكَهُ صَوْمَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَجوبِ كَمَا مَرَّ - قَوْلُهُ وَيَحْتَفِلُنَا عَلَيْهِ أَيَّ يَرْغَبُنَا إِلَيْهِ ، قَوْلُهُ وَيَتَعَاهَدُنَا عَنْهُ أَيَّ يَحْفَظُنَا وَيُرَاعِي حَالَنَا وَيَتَفَقَّصُ عَنْ صَوْمِنَا قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنا عَنْهُ أَيَّ وَلَمْ يَتَفَقَّصْنا - قَوْلُهُ فِي قَدَمَةٍ قَدْ مَهَا أَيَّ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَمْرُجٌ - ذِكْرُ أَنَّ تَأْخِيرَ عَمَلٍ أَوْ الْمَدِينَةَ فِي حُجَّتِهِ إِلَى يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَذِكْرُ ابْنِ جَعْفَرٍ الطَّبْرِيِّ أَنَّ أَوَّلَ حُجَّةٍ حَجَّهَا مُعَاوِيَةُ بَعْدَ أَنْ اسْتَخْلَفَ كَانَتْ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ وَآخِرُ حُجَّةٍ حَجَّهَا سَنَةُ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ **قَوْلُهُ** ابْنُ عَلِيٍّ ذَكَرَ أَنَّهُ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْقِصَّةِ اشْعَارُ بَانَ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَرِ لَهُ اهْتِمَامٌ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ فَلَمَّا سَأَلَ عَنْ عِلْمِ أَهْلِهِ وَبَلَغَهُ عَنْ بَكْرِ صِيَامَهُ أَوْ يَوْجِبُهُ قَالَ عِيَّاضُ وَاسْتَدْعَاؤُهُ لِلْعُلَمَاءِ تَنْبِيهُ لَهُمْ عَلَى الْحُكْمِ أَوْ اسْتِعَانَةً بِمَعْنَى هُوَ عَلَى مَا عِنْدَ أَوْ تَوْجِيحٌ - **قَوْلُهُ** وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ أَيَّ قَالَ الْحَافِظُ هُوَ كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي رِوَايَتِهِ وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرْضًا قَطُّ وَلَا دَلَالَةً فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ عَلَى الدَّوَامِ كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ عَامٌّ خُصَّ بِالْأَدَلَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى تَقْدِيرِ وَجوبِهِ أَوْ الْمُرَادِ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ فَرَسَهُ بِأَنَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَا يَنْتَهِى قَضَى هَذَا الْأَمْرَ السَّابِقَ بِصِيَامِهِ الَّذِي صَارَ مَسْئُورًا وَيُؤْتَى ذَلِكَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَفْضَحَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَنَةِ الْفَتْحِ وَالَّذِينَ شَهِدُوا أَمْرَهُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ النَّدَاءَ

عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسئلوا عن ذلك فقالوا هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى وبني اسرائيل على فرعون فخص نصومه تعظيماً له فقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن أولى بموسى منكم فأمر يصومه **وحديثنا** ابن بشار وابو بكر بن تاجع جميعاً عن محمد بن جعفر عن شعبة عن ابي بشر بهذا الاسناد وقال فسأله عن ذلك **وحديثنا** ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن ابي بن عبد الله بن سعيد بن جابر عن ابيه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا اليوم الذي تصومونه قالوا هذا يوم عظيم انجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً لخص نصومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن باحق وأولى بموسى منكم فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم حدثنا عبد المزيق حدثنا جعفر عن ابي بشار بهذا الاسناد الا انه قال عن ابن سعيد بن جابر لم يسمه **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو عبد الله قالوا حدثنا ابو اسامة عن ابي عمير عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان يوم عاشوراء يوماً يعظمه اليهود

بذلك شهده في السنة الاولى اوائل العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجباً لثبوت الامر بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالثناء العام ثم زيادة تأمر من اكل بالامساك ثم زيادة تأمر الامتثال ان لا يرضخ فيه الاطفال ويقول ابن سعد الثابت في مسنده لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه واما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لمن عشت لأصوم من الناس والعاشر لغيره في صومه وانه يكفر سنة واثني تأكيد ابلغ من هذا انتهى كلام الحافظ رحمه الله وهذا صريح في اختياره ان صوم عاشوراء كان واجباً في مبدأ الامر ثم نسخ كما زعمه الحنفية مع انه كان قبل ذلك قد نسخ من اقوال العلماء انه لم يكن فرضاً وبهذا رد على الحنفية في مسألة التبييت ولكن ظهر له وجه الصواب بعد والله الحمد (تنبيه) قال على القاري في شرح المشكاة هذا كله على تقدير صحة رواية النسائي قوله ولو كتب الله عليكم صيامه من كلامه ولا فالحق اتفقوا على انه من كلام معاوية مخرج ام - قوله فوجد اليهود يصومون ام قال الحافظ واستشكل ظاهر الخبر لاقتضاء انه صلى الله عليه وسلم قدومه المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول والحجاب عن ذلك ان المراد ان اول علمه بذلك وسواله عن مكان بعد از قدوم المدينة لا انه قبل ان يقام به علم ذلك وغايته ان في الكلام حذفاً تقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فاقبل اليه يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً فالحاصل ان علمه بذلك تأخر الى ان دخل السنة الثانية قال بعض المتأخرين يحتمل ان يكون صيامهم على حسب الاشهر الشمسية فلا يمتنع ان يقع عاشوراء في ربيع الاول فيقع الاشكال بالجملة هكذا قرر ابن القيم في الهدى قال صيام اهل الكتاب ما هو بحسب سيرة الشمس، فلك ما ادعاه من دفع الاشكال عجيب لانه يلزم منه اشكال آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المسلمين ان يصوموا عاشوراء بحسب المعروف من حال المسلمين في كل عصر فصيام عاشوراء انه في الحرم لا في غيره من الشهور نعم وجد في الطبراني باسناد جيد عن زيد بن ثابت قال ليس يبرع عاشوراء باليوم الذي يقول الناس ان كان يوم تستر فيه الكعبة وتقدس فيه الحبيشة وكان يدر في السنة وكان الناس يأتون فلا نال اليهودي يسألونه فلما مات اتوا زيد بن ثابت فسألوه وسند حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسانية لا ادري ما معنى هذا قلت ظفرت بمعناه في كتاب الآثار القديمة لابي الريحان البيروني فذكر ما حاصله ان جملة اليهود يعتمدون في صيامهم على اعيادهم بحسب ما يسمونه بالنسبة عندهم شمسية لا هلالية قلت فمن ثم احتاجوا الى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه وذلك فعل هذا فطريق الجمع ان تقول كان الاصل فيه ذلك فلما امر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء رده الى حكم شرعه وهو الاعتبار بالاهلة فآخذ اهل الاسلام بذلك لكن في الذي ادعاه ان اهل الكتاب يبنون صومهم على حساب الشمس نظر فان اليهود لا يعتبرون في صومهم الا بالاهلة هذا الذي شاهدناه منهم فيحتمل ان يكون فيهم من كان يعتبر بالشهور بحسب حساب الشمس لكن لا وجود له الآن كما انقرض الذين اخبر الله عنهم انهم يقولون عزيز بن الله تعالى الله عن ذلك قوله هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى ام ولا حمل من حديث ابي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً - قوله نحن أولى بموسى منكم ام اي نحن اقرب بمتابعته منكم فانما موافقون له في اصول الدين ومصدقون لكتابه في تبيين اليقين وانتم مخالفون لهما في التخيير والتحريف والمتعلق بالامر المشوب بالترفيف - قوله نحن باحق وأولى بموسى منكم ام لا موسى ام لقوله تعالى فيهم هذا هم اقرب منه وعلم من هذا ان المطلوب منه الموافقة لموسى لا الموافقة لليهود فلا يشكل بانه يجب مخالفة اليهود لا موافقتهم قاله السدي - وقال الحافظ واستشكل رجوعه اليهم في ذلك واجاب المازري باحتمال ان يكون اوحى اليه بصدقهم او اتوا ترعه الخبر بذلك زاد عياض او اخبره به من اسلم منهم كان سلاماً ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الامر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بانه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحدث له يقول اليهود تجديدهم حكم وانما هي صفة حال وجواب سؤال ولو تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك

وتخذه عيداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنت وحل ثنا احمد بن المنذر حدثنا احمد بن أسامة حدثنا
 ابو العباس قال اخبرني قيس فذكر بهذا الاسناد مثله وزاد قال ابو أسامة فحدثني صدقة بن ابي عمران عن قيس بن مسلم عن
 طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان اهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه خيلهم وشارتهم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنت وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد جميعاً عن سفيان قال ابو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن عبيد الله بن ابي يزيد سمع ابن عباس وسئل عن صيام يوم عاشوراء فقال يا عبيد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صام يوماً يطلب فضله على الأيام الا هذا اليوم ولا شهراً الا هذا الشهر يعني رمضان وحل ثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق
 اخبرنا ابن جريج اخبرني عبيد الله بن ابي يزيد في هذا الاسناد مثله حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع بن الجراح عن جابر
 ابن عمر عن الحكم بن الاعرج قال انتهيت الى ابن عباس وهو متوسل رداءه في زمرة فقلت له اخبرني عن صوم عاشوراء فقال
 ان رأيت هلال المحرم فاعدوا وصبر يوم التاسع صاماً قلت هكذا كان عمل محمد صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وحل ثنا
 محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن معوية بن عمر وحل ثنا الحكم بن الاعرج قال سألت ابن عباس وهو متوسل رداءه
 عند زمرة عن صوم عاشوراء بمثل حدث حاجب بن عمر حل ثنا الحسن بن علي الحلواني حدثنا ابن ابي مريم حدثنا يحيى بن
 ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان اهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم اذ لا مانع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب
 في ذلك قال القرطبي لعل قريشاً كانوا يستندون في صومهم الى شرع من مضى كابراهيم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتل ان يكون بحكم الموافقة
 لهم كما في الحج واذن الله له في صيامه على انه فعل خيراً فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأم بصيامه احتل ذلك ان يكون ذلك
 استئلاً قال لليهود كما استألفهم باستقبال قبنته ويحتل غير ذلك وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في
 الوقت الذي يجب فيه موافقة اهل الكتاب فيما لوئيه عنه، ام قال القرطبي مع انهما من شرعه تعظيم الايام التي اظهر الله سبحانه فيها
 الرسل فاستحسن فيها الصوم قوله صوموه اختراخ ظاهر ان الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصلموا فيظفروا فيه لان يوم
 لا يصلم وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامهم موافقة على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له
 واعتقادهم بانه عيد انهم كانوا لا يصومونه فلعلمهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحاً في حديث ابي موسى هذا
 فيما أخرجه البخاري في الحجارة بلفظ اذا اناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسعود بأساده قال كان اهل خيبر
 يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه خيلهم وشارتهم قوله وشارتهم بالثنية بالهبة وهي الهيئة الحسنة
 والجمال اي يلبسونها لباسهم الحسن الجميل ويقال لها الشارة والشورة بضم الشين واما الحلبي فقال اهل اللغة هو بفتح الحاء واسكان اللام مفرد و
 جمعه حل بضم الحاء كسرهما والضم اكثر واشهر وقد قرئ بهما في اسبع واكثرهم على الضم واللام مكسورة والماء مشددة فيها قوله حدثنا ابن عيينة
 عن عبيد الله بن ابي يزيد اخ و قد رآه احمد بن ابي عبيدة قال اخبرني عبيد الله بن ابي يزيد منذ سبعين سنة قوله الا هذا اليوم الاشارة الى
 نوع اليوم كما الى شخصه ومثله قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره، قال الحافظ وهذا يقتضيه ان يوم عاشوراء افضل
 الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس اسند ذلك الى علمه فليس فيه ما يرتد عليه غيره وقد روى مسلم من حديث ابي قتادة مرفوعاً ان صوم عاشوراء
 يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهر ان صيام يوم عرفة افضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء منسوب
 الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم قلنا كان افضل قوله يعني رمضان ام واما جمع ابن عباس بين عاشوراء و
 رمضان وان كان احدهما واجباً والاخر مندوباً لا اشتراكهما في حصول الثواب والفضل قوله اخبرني عن صوم عاشوراء وفي رواية الترمذي من
 طريق هناد بن ابراهيم عن وكيع اخبرني عن يوم عاشوراء اي يوم اصومه وهذا ظاهر في ان مقصوده السؤال عن كيفية صوم عاشوراء لا تعيين
 يوم عاشوراء اي يوم هو قوله واصبح يوم التاسع صائماً وفي رواية الترمذي ثم اصبح من يوم التاسع صائماً وفيه تنبيه لمن يريد صوم عاشوراء
 ان يتبدل من يوم التاسع فيصومه على وجه التوطئة وان يتبدل يوم عاشوراء ولا ينبغي ان يقتصر على صوم العاشر فقط وقد روى عن ابن عباس ما يدل
 على هذا المعنى، قال الطحاوي حدثنا ابن مرزوق قال ثارده قال ثنا ابن جريج قال اخبرني عطاء انه سمع ابن عباس يقول خالفوا اليهود وصوموا يوم
 التاسع والعاشر فهذا ظاهر مراد ابن عباس بحديث الباب نبه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه، قال الزين بن المنير الا كما روي عن ابن عباس ان عاشوراء
 هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشئنة والتمية وقيل هو اليوم التاسع فعمل الاول اليوم وضاف الليلة للماضية وعلى الثاني

أحوال العلماء في أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم واليوم العاشر

حدثني اسمعيل بن أمية أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري يقول سمعت عبد الله بن عباس يقول حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله أنه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب** قالوا حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن بقيت القابل لأصوم من التاسع في رواية أبي بكر قال يعني يوم عاشوراء **وحدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا حاتم يعني ابن اسمعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم يوم عاشوراء فأمره أن يؤذن في الناس من كان لم يصوم فليصوم ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل **وحدثني أبو بكر بن نافع**

هو مضافات الليلة الآتية وقيل انما سمى يوم التاسع عاشوراء اخذاً من اول ابل كانوا اذا رعدوا الابل ثمانية ايام ثم اوردوها في التاسع قالوا وردنا
عشر ابل كسر العين، قال النووي وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم من قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري
مالك واصلح واسحاق وخلائق قال وهذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ واما تقدير اخذ من الاظلام فبعد انتي، وقد روى البزار عن عائشة ان النبي صلى
الله عليه وسلم اصيام عاشوراء يوم العاشر قال الهيثمي رجاله صحيح، اما حديث الباب فظاهر يومه ان يوم عاشوراء هو التاسع وقد تأول قول ابن عباس
هذا الزين بن المنذر بان معناه انه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة للتاسع وقوة الحافظ محمد بن عيسى بن عباس الآتي انه صلى الله عليه وسلم قال اذا كان القيل
ان شاء الله صمتنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فانه ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهو بصوم التاسع فمات قبل ذلك،
قال الشوكاني الاول ان يقال ان ابن عباس ارشد السائل له الى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولو يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء انه اليوم العاشر
لان ذلك مما لا يستل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة فابن عباس لما فهم من السائل ان مقتضوه تعيين اليوم الذي يصام فيه اجاب عليه بانه التاسع
اهـ وهذا كما بينا آنفاً واضح من سياق الترمذي ومتأيد بما رواه الطحاوي عن ابن عباس موقوفاً كما قال شيخنا رحمه الله وقوله نعم بعد قول السائل هكذا
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم بعبارة نعم هكذا كان يصوم لولا انه قد اخبر بذلك ولا بد من هذا لانه صلى الله عليه وسلم مات قبل صوم التاسع تأويل من المنذر غاية البعد
لان قوله واصبح يوم التاسع صائماً لا يحتمل قوله انه سمع غطفان بن طريق الغطفان بفخر المعجمة ثم الهمة بعد هاء طريق بهمة ووزعظيم قوله تعظم اليه والنصارى
الان قال القائل واستشكل بان التعديل بنجاة موسى فغرق فمحق بموسى واليهود واجيد باحتمال ان يكون عيسى كان يصوم وهو المسمى من شريعة موسى لان كثير انما
ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولاجل لكونك تفضل الذي حرمت عليكم ويقال ان اكثر الاحكام الشرعية انما تتلها النصارى من التوراة وقد اخرج احمد من وجه
عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها ان السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكراً وقد تقدمت الاشارة لذلك فسريراً
وكان ذكر موسى دون غيره هنا لما شاركته لنوح في النجاة وغرق اعدائهما - قوله صمتنا اليوم التاسع الخ قال الحافظ ثم ما ههنا من صوم التاسع يحتل
معناه انه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر ما احتيا طاله واما مخالفة لليهود والنصارى وهو الاربح وبه يشعر بعض روايات مسلم ولاجل
من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا يوماً قبله او يوماً بعده، اهـ وفي أسناده ابن ابي ليلى وقد تخلفه
وقد اخرج البيهقي بمثل اللفظ الذي رواه احمد ذكره الحافظ في التخصيص سكت عنه، قال الحافظ ثم وهذا كان في آخر الامر قد كان صلى الله
عليه وسلم يحب موافقة اهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولا سيما انا كان فيما خالف فيه اهل الاوثان فلما فتحت مكة واشتهر امر الاسلام احب مخالفة
اهل الكتاب ايضاً كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقه ما رواه وقال نحن احق بموسى منك ثم احب مخالفتهم فامراً بان يضاف اليه يوم قبله
يوم بعد خلافاً له في رواية الترمذي من طريق اخرى بلفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر قال بعض اهل العلم
قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم لئن عشت الى قابل لاصوم التاسع يحتل امر من احدها انه اراد نقل العاشر الى التاسع والثاني اراد ان يضيفه
اليه في الصوم فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب ادناها ان يصام
وحده وفوقه ان يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والحادي عشر في الله اعلم - اهـ قال في الخاتمة ويستحب ان يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله
او يوم بعده ليكون مخالفاً لاهل الكتاب، وقد عد في الاختار صوم عاشوراء وحده من المكروه تنزيهاً اي صفر عن التاسع وعن الحادي عشر ولكن
قال صاحب البدائع ذكر بعضهم صوم عاشوراء وحده لمكان التشبه باليهود ولم يكرهه عاصمهم لانه من الامام الفاضلة فيستحب استدراك فضيلتها
بالصوم - قوله يعني يوم عاشوراء الخ لا أدري من هذا التفسير - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من اسم هذا الرجل هذيل بن اسامة بن حارثة
وكأبيه ولعمرة صحة ويظهر من بعض الروايات ان الرجل المسمى هو اسامة بن حارثة ابو هذيل فيجوز ان يكون كل منهما اسامة بن حارثة قال الحافظ، قوله من كان يوم عاشوراء

الليل على صحة الصيام لمن لم يؤمن بالليل سواء كان رمضان أو غيره

قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله تعالى قد اجمعت اصحابنا بهذا الحديث على صحة الصيام لمن لم يؤمن بالليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين الصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وقال بعضهم أجيب بأن ذلك يتوقف على أن يصوم يوم عاشوراء كان واجباً والذي يتوهم من أقوال العلماء أنه لو كان فرضاً - انتهى - قلت أراد بهذا البعض الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد تقدمت في شرح حديث معاوية في الباب نقل كلامهم ونبهنا هناك أنه رحمه الله قد ثبت الوجوب بآل في أثباته بعدما كان يريجه عدمه فلا حاجة إلى اطالة البحث معه في مسألة الوجوب مع أن الأحاديث تنادي بأعلى صحتها أن صوم عاشوراء كان فرضاً وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة أن صوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل أن يفرض رمضان فلما فرض رمضان فمن شاء صام ومن شاء ترك ذكره ابن شداد في أحكامه، وقال الحافظ أبو جعفر الطحاوي بعد نقل الآثار نفى هذه الآثار وجوب صوم عاشوراء وفي أمره صلى الله عليه وسلم بصومه بعدما أصبح: أمر بالأمساك بعدما أكلوا ديل على وجوبه إذا لم يصم صلى الله عليه وسلم في النقل بالأمساك إلى آخر النهار جداً كل ولا يصوم لمن لم يصمه وفيه دليل أيضاً على أن من كان عليه صوم يوم بعينه ولو لم يكن نوى صومه من الليل تجزئ به النية بعدما أصبح والأكثر أن على أنه كان فرضاً ونسخ بصوم رمضان، قال الحافظ رحمه الله تعالى فقد يراعى أنه كان فرضاً فالأمر بالأمساك لا يستلزم إلا جزءاً فيحتل أن يكون أمر بالأمساك لحرمته الوقت كما يوم من قدر من سفر في رمضان ثم إذا وكما يؤمن من أن يوم الشك ثوراً في الهلال وكل ذلك لا ينافي أمره بالقضاء بل ورد ذلك صريحاً في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمة أن أسلمت أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمت يومك هذا قالوا قال فأنتم أبقية يومكم وقضوه وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء - أم - قلت حمل الصوم على معنى الأمساك عدول عن حقيقة الشرعية إلى المعنى اللغوي بلا ضرورة ولا احتمال إذا كان ناشئاً من غير دليل لا يعتبر به، نعم لفظ الصيام في حق الأكلين كما ورد في بعض الروايات يحمل على معناه اللغوي والحديث قد فرق صريحاً بين الأكلين ومن لم يأكل فأمر الأكلين بالأمساك ببقية اليوم والذين لم يأكلوا بالصوم ولو كان المراد في كلا الشقين الأمساك دون الصوم الشرعي فأي فائدة كانت في ذلك التشقيق، أما الحديث الذي ذكره وفيه الأمر بالقضاء فقد أخرجه الطحاوي أيضاً بأسناده عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاز عن عمة قال غدتنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيعة يوم عاشوراء وقد تقدمنا فقال أصمت هذا اليوم فقلنا قد تغلينا فقال أتموا ببقية يومكم والحديث واحد ومخرجه متحد فهذا كما ترى كالصريح في أن الأمر بالقضاء في مثل أبي داود والنسائي إنما كان للأكلين دون غيرهم وأن المراد بقوله "لا" في جواب قوله صلى الله عليه وسلم "صمت يومكم هذا" نفى الصوم لأجل التقدي لا نفى النية فقط وقد سلم الحافظ بنقه في أبواب عاشوراء أن عند أبي داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بالأمساك فالحديث على تقدير صحته لنا لا عليه فأنه دل على التفريق بين الأكلين وغيره من حيث أن الأكلين أمر بالفضله وسائرهم لم يؤمر أبداً مع استواءهم في ترك التبديت ودل أيضاً على فرضية صوم عاشوراء إذا ذاك والأما معنى الأمر بالقضاء - قال الشيخ أبو بكر الرازي فإن قيل أفما ترك النية له (أي صومه) من الليل لأن الفرض لم يكن قد مضى قبل ذلك الوقت وإنما هو فرض من قبل ذلك الوقت فليس له ترك النية من الليل ولما بعد ثبوت فرض الصوم فجزأ أن لا يوجد له نية من الليل قيل له لو كان إيجاب النية من الليل من شرائط صحته لوجب أن يكون عدمها مانعاً صحته كما أنه لما كان ترك الأكل من شرائط صحته الصوم كان وجوده مانعاً منه وان لا يختلف في ذلك حكم الفرض المبدئ في بعض النهار وحكمه ما تقدم فرضه فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأكلين بالأمساك وأمرهم بذلك بالقضاء لأن ترك الأكل من شرط صحته ولم يأمر تارك النية من الليل بالقضاء وحكم لهم بصحة صومهم إذا ابتدأوه في بعض النهار ثبت بذلك أن إيجاب النية من الليل ليس بشرط في الصوم المستحق العين وصار ذلك أصلاً في نظائره مما يوجب الإنسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه أنه يصح بنية محدثها بالتهار قبل الزوال فأن قيل فرض صوم عاشوراء منسوخ بربطه فكيف يستدل بالمنسوخ على صورة ثبات الحكم من قبل قيل له أنه وإن نسخ فرضه فلم ينسخ دلالته فيما دلت عليه من نظائره، ألا ترى أن فرض الحجج إلى بيت المقدس قد نسخ ولم ينسخ بذلك سائر أحكام الصلاة وكذلك قد نسخ فرض صلاة الليل ولم ينسخ سائر أحكام الصلوة ولم ينسخ نسخها من الأسناد لال بقوله تعالى "فأفروا ما تيسر من القرآن" في إثبات التخيير في إيجاب القراءة بما شاء منه أن كان ذلك نزل في شأن صلاة الليل، أم - قال الحافظ رحمه الله تعالى وأما ما ذكرنا من أن النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه زاً من ... في الصيام من الليل فلا يصح له لفظ النسائي ولا يروى في الترمذي من لو جمع الصيام قبل الفجر فلا يصح له واختلف في رفعه ورواه ... قال أبو جعفر الطحاوي في رفعه وقال الترمذي في رفعه وقال أبو جعفر الطحاوي في رفعه وقال أبو جعفر الطحاوي في رفعه وقال أبو جعفر الطحاوي في رفعه ...

العبدى حدثنا بشر بن المفضل بن لاحق حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان اصبح صائماً فليتم صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتم بقية يومه فكننا بعد ذلك نصومه ونصوم صبياننا الصغار منهم ان شاء الله ونذهب الى المسجد

صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرج صحيح على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفاً، قال الحافظ في التلخيص وعمل نظامه لا سيما جماعة من الائمة فصحا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً أخرى وقال رجالها ثقات، ام - ونظر في هذه الأقوال وعرفت مقادير قائلها يترجح عند الوقت ولكن على تقدير صحة رفعه يمكن ان يقال ان قوله صلى الله عليه وسلم فلا يصيام له محمول على نفي الفضيلة الكمال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد للأدلة الدالة على نفي وجوب التقييد كما سبق - قال صاحب البدائع اما الثالث وهو وقت النية فالأفضل في الصيامات كلها ان ينوى وقت طلوع الفجر لمكانه ذلك او من الليل لأن النية عند طلوع الفجر تقارن اول جزء من العبادات حقيقة ومن الليل تقارنه تقديراً وان نوى بعد طلوع الفجر فان كان الصوم ديناً لا يجوز بالاجماع وان كان عيناً وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان والمندوب والمعين يجوز وقال زهير ان كان مسافراً لا يجوز صومه من رمضان بنية من النهار وقال الشافعي لا يجوز بنية من النهار الا التطوع وقال مالك لا يجوز التطوع ايضاً، ولا يجوز صوم التطوع بنية من النهار بعد الزوال عندنا وللشافعي فيه قولان، ثم قال بعد بيان أدلة الخصوم ولنا قوله تعالى اجعل لكوثر ليلة الصيام الرزق الى قوله تعالى ثم آتوا الصيام الى الليل اباح للمؤمنين الأكل والشرب والجمل في ليالي رمضان الى طلوع الفجر وأمر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخر عنه لأن كلمة ثم للتعقيب مع التراخي فكان هذا أمراً بالصوم متأخراً عن اول النهار والأم بالصوم أمر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعاً بدون النية فكان أمراً بالصوم بنية متأخرة عن اول النهار وقد أتى به فقد أتى بالمأصوبه فيخرج عن العادة وفيه دلالة ان الأمسك في اول النهار يقع صوماً وجدت فيه النية اوله وتوجد لان اتمام الشيء يقتضيه سابقية وجود بعض منه ولأنه صام رمضان في وقت متعين شرعاً لصوم رمضان لوجود ركن الصوم مع شرائطه التي ترجع الى الأهلية والمحلية ولا كلام في سائر الشرائط وانما الكلام في النية ووقتها وقت وجود الركن وهو الامسك وقت الغداء المتعارف الامسك في اول النهار شرط وليس بركن لأن ركن العبادة ما يكون شاملاً على البدن مخالفاً للعادة والنفس وذلك هو الامسك وقت الغداء المتعارف فاما الامسك في اول النهار فمتعارف فلا يكون ركناً بل يكون شرطاً لانه وسيلة الى تحقيق معنى الركن الا انه لا يعرف كونه وسيلة للحال يجوز ان لا ينوى وقت الركن فاذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده والنية تشترط لصيرورة الامسك الذي هو ركن عبادة كما لما يصير عبادة بطريق الوسيلة على ما قررنا في الخلافات واما الحديث فهو من الآحاد فلا يصح ناسخاً للكتاب لكنه يصح كملا له فيعمل على نفي الكمال كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ليكون عملاً بالدليلين بقوله لا مكان واما صيام الفضل والندوب والكفارات فما صامها في وقت متعين بها شرعاً لان خارج رمضان متعين للنقل موضوع له شرعاً الا ان يعتنه لغيره فاذا لم ينو من الليل صوماً آخر بقي الوقت متعيناً للتطوع شرعاً فلا يملك تغييره فاما ههنا فالوقت متعين لصوم رمضان وقد ساءه لوجود ركن الصوم وشرائطه على ما بينا - قوله حدثنا خالد بن ذكوان اخ هو ابو الحسين المديني نزيل بصرة وهو تابعي صغير وليس من الصحابة سمع من سوا الربيع بنت معوذ وهي من صغار الصحابة قوله عن الربيع بنت معوذ بن عفراء اخ الربيع بتشديد الياء مصغر وابوها معوذ بكسر الواو والتشديد بوزن معلم وعفراء هي أم معوذ قوله صبياننا الصغار منهم ان شاء الله الخ وقع لمسلم شك في تقييد الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدل على من باب الأولى، والمغ من ذلك ما رواه ابن خزيمة من حديث ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر برصعاً في عاشوراء ورضعاً فاطمة فيقول في افواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وريضة بفتح الراء وكسر الزاي كذا ضبطوا بعضهم اي الحافظ ابن حجر، قال العيني وضبطه شيخنا بضم الراء، أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به واستدل بحالنا على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان كما تقدم بسط الكلام في ذلك وفي الحديث سجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام لأن من كان في مثل الشن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وانما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعل النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بذلك ويعلم ان يكون أمرين لك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة وما قد مضاه من حديث ربيعة يرد عليه مع ان الصحيح عند أهل الحديث واهل الأصول ان الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكماً لرفع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقديرهم عليه مع توفره واعيمهم على سؤالهم اياه عن الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فما فعلوه الا بتوقيف، والله اعلم، وقال ابن بطال اجمع العلماء انه لا يلزم العبادات والقرآن الا عند البلوغ الا ان اكثر العلماء استحسنوا تدريب الصبيان على العبادات رجاء البركة وانهم يعادونها

في وقت بعينه ومعلوم أنها لو كانت في يوم من رمضان لزمها قضاء فكلنا هذا كما في شرح المحلادى غير وجهه بالنسبة الى ما نحن فيه وأوجه منه ما قيل لانه أضيف الى اليوم وهو محله واعتراض الحيض منع الادلة لا الوجوب عند صلواتنا والندم وصار كندرها صوم غد فجنبت يجب القضاء بعد الافاقة او صوم غد وهي حائض يجب القضاء لنقص انقطاع الدم والمستلذان في الفتاوى الظهيرية بخلاف يوم حيض لا فاعلم تصفه الى محله شرعا انتهى - قال الحافظ واصل الخلاف في هذه المسئلة أن النوى هل يقتضيه صحة المنى عنه، قال لا كثيرا - وعن محمد بن الحسن نعم قال لا ما لم يخرج الاصلاح البزدوى في رسالته النوى المطلق نوعان، نوى عن الافعال الحسية مثل الزنا والقتل وشرب الخمر ونوى عن التصرفات الشرعية مثل الصلوة والصوم وما شبه ذلك فالنوى عن الافعال الحسية دلالة على كونها قبيحة في انفسها بخلاف نوى في اعيانها بخلاف اذا قام الدليل على خلافه واما النوى المطلق عن التصرفات الشرعية فيقتضيه قبحا بلعنى في غير المنى عنه لكن متصلا به حتى يقع المنى مشرعا مع اطلاق النوى وحقيقته وقال الشافعى بل يقتضيه هذا القسم قبحا في عينه حتى لا يقع مشرعا ما اصلا بمنزلة القسم الاول الا ان يقوم الدليل فيجب اثبات ما احتمله النوى وادو حقيقته على اختلاف الاصول ام قال صاحب الكشف في شرح هذا الكلام فحقيقة النوى وموجبه عندنا في الافعال الشرعية ان يثبت القبح في غير المنى عنه وان بقي المنى عنه مشروعا ليتصور امتناع المكلف عند اختياره ومحملة ان يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يقع مشرعا ما اصلا ويصير النوى مجازا عن النسخ فالنوى المطلق يحل على حقيقته وهي ان يكون المنى عنه قبيحا لغيره مشرعا ما اصلا الا ان يقوم الدليل على خلافه فيجب اثبات محتمله وهو ان يكون قبيحا لعيته غير مشروع اصلا كما في قوله تعالى ولا تذكروا ما كنتم اباؤكم ولا تذكروا - وحقيقته عند الشافعى ان يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يقع مشرعا ما اصلا كما في الفعل المحتى ومحملة ان يثبت القبح في غير المنى عنه فيبقى المنى عنه مشرعا كما كان فالنوى المطلق يحل على حقيقته وهي ان يكون المنى عنه قبيحا لعيته غير مشروع اصلا الا ان يقوم دليل يصرفه عن هذه الحقيقة فيحل على محتمله وهو ان يكون قبيحا لغيره كالنوى عن الصلوة في الارض المغطىة والبيع وقت النداء والطلاق في حالة الحيض، قال وحاصل المسئلة ان النوى المطلق عن الافعال الشرعية يدل على بطلانها عند اكثر اصحاب الشافعى وهذا هو الظاهر من مذهبه واليه ذهب بعض المتكلمين وعند اصحابنا لا يدل على ذلك واليه ذهب المحققون من اصحاب الشافعى كالغزالي وابى بكر القفال الشافعى وهو قول عامة المتكلمين وذهب بعضهم الى انه يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات وهذا هو مختار ابن الصبابة في التحريم ثم لا بد من تفسير الصحة والبطلان والفساد توضيحا لهذه الاقوال فنقول الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كوز الفعل مسقطا للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة أمر الشرع وجب القضاء ولو يجب فصوله من ظن انه متطهر وليس كذلك صحيحة عند المتكلمين لموافقة أمر الشرع بالصلوة وحسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها غير مسقطا للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كون العقد سببا لترتب ثمراته المطلوبة عليه شرعا كالبيع للمالك وانا البطلان فمخاها في العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات تختلف الاحكام عنها وخروجها عن كونها اسبابا مفيدة للاحكام على مقابلة الصحة ولما الفساد في ايراد البطلان عند اصحاب الشافعى وكلاهما عبارة عن معنى واحد وعندنا هو قسم ثالث مغاير للصحة والبطلان وهو ما كان مشرعا ما اصلا غير مشروع بوصفه، وذكر صاحب الميزانية ان الصحيح ما استجمع اركانه وشرايطه بحيث يكون معتبرا شرعا في حق الحاكم فيقال صلوة صحيحة وصحيح ويصح اذا وجد اركانه وشرايطه قال وتبين بهذا ان الصحة ليست بمعنى زائد على التصرف بل انما يرجع الى ذاته من وجود اركانه وشرايطه الموضوع له شرعا، والفساد ما كان مشروعا في نفسه فانت المعنى من وجهه للملازمة ما ليس بمشروع اياه يحكم الحال مع قصره الى انفصال في الجملة والباطل ما كان فانت المعنى من كل وجه مع وجود الصلوة اما لانعدام معنى التصرف كبيع الميئة والدوا ولا غلام اهلية للتصرف كبيع الجنون والصبي الذي لا يعقل - واعلم ان الصحة عندنا قد يطلق لفظا على مقابلة الفاعل كما يطلق على مقابلة الماثل فاذا حكمنا على شيء بالصحة فمعناه انه مشروع باصله ووصفه جميعا بخلاف الباطل فانه ليس بمشروع اصلا وبخلاف الفساد فانه مشروع باصله دون وصفه فالنوى عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الاول عندنا من حيث ان المنى عنه يصح لاستقاط القضاء في العبادات كما اذا نذر صوم يوم اخر واذا فيه لا يجب عليه القضاء ولترتب الاحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لانه ليس بمشروع بوصفه وان كان مشرعا ما اصلا ثم القائلون بالفساد لغة تمسكوا بان السلف فهموا الفساد من النواهي وهو ارباب اللسان فدل ان ذلك ثابت لغة واجاب الآخرون باننا لا نسلو ان الضميمة تمسكوا بالفساد بل التحريم والمنع ونحن نقول به - قال الحنفية ولنا ما اخرج به محمد في كتاب الطلاق في باب الرد على من قال اذا طلق لغير السنة لا يقع ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم النحر فقال انما نهي ان يكون او لا يكون والنهى عما لا يكون لغو لا يقال للاصمى لا تبصر للاحق لا تظروا بانه ان الله تعالى ابتلى عباده بالامر بالمنى بناء على اختياره من اطاعة بالايثار بما أمر ولا انتهاء عما نهي باختياره نال الجنة بفضلهم ومن عصاه بترك الايتار والانتفاء استحق النار بعد له ولا يتلوا بالنهى انما يتحقق اذا كان المنى عنه متصورا لوجود بحيث لو اقدم عليه يوجب حتى يفي

اقوال العلماء في ان النوى عن الافعال الشرعية هل يقتضيه صحة المنى عنه ام لا -

قرأت على مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الاثنين ويوم الفطر وحل ثلثا قتيبة بن سعيد حل ثنا جابر عن عبد الملك وهو ابن عمار عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت منه حل ثلثا فأعجبني فقلت له أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحل ثلثا أبو كامل المحدثي حدثنا عبد العزيز بن المختار

العبد متبلي بين أن يقدم على الفعل فيعاقب أو يكف عنه فيثاب بامتناعه فختار عن تحقيق الفعل للنهي فيكون عدم الفعل مضافا إلى كسبه اختيارا هذا موجب حقيقة النهي وأما النسخ فليبان أن الفعل لم يبق متصورا لوجود شرعا كما لتوجه البيت المقدس وحل الأخوات لم يبق مشروعا أصلا وصلا باطلا شرعا فامتناع العبد عن ذلك بناء على عدمه في نفسه لا تعلق له بأختياره ولهذا لا يثاب عن الامتناع في المنسوخ قال صاحب القواطع في الجواب عما ذكرنا أن الفعل المشرع وجوده بأمري بفعل العبد وإطلاق الشرع بالنهي أنه إطلاقي فلو بقي مشروعا فاما تصور الفعل من العبد فعلى حاله فيصح النهي بناء عليه ببينة أن العبد مأذون بالصوم بأمره وليس في وسعه إلا النية والامساك فاما اعتباره وصيرورة عبادة فمفوض إلى الشرع لا إلى العبد فبالنهي خرج الفعل عن الاعتبار وصيرورة صوما كزوال إذن الشرع وإطلاقه فلو كان الفعل صوما نظرا إلى زوال إطلاق الشرع وكان صوما نظرا إلى فعل العبد وإذا بقي تصور الفعل من العبد صح النهي وتحقق ولهذا الواركة كان عاصيا مستحقا للعقاب لا يحكم بالمنع عنه وأتينا به بما في وسعه وطاقته من فعل الصوم إذ ليس في وسعه في جميع الأحوال ألا هذا القدر الذي وجد منه قال وهذا لأن الصحة والفساد معنيان متعلقان من الشرع وليس إلى العبد ذلك إنما إليه إيقاع الفعل بأختياره فان وقع على وفق أمر الشرع وإطلاقه صح وألا فلا قال ولهذا أبطلنا صوما الليل وصوما الحائض مع تحقق الامساك حشا وصوما لا نه لما لم يوافق أمر الشرع لم يثبت له الحقيقة الشرعية قلت وحاصله يؤول إلى أن النهي راجع إلى الفعل المتصور من العبد حشا لشرعا، والجواب عنه أنا لا نسلو أن فعل العبد يدل على اعتبار الشرع أي لا يسمى بالاسم الشرعي حقيقة فأما الصوم واسم لفعل معلوم معتبر في الشرع فبدون اعتبار الشرع لا يسمى صوما حقيقة ألا ترى أن الامساك في الليل لا يسمى صوما وإن وجدت النية لعدم اعتبار الشرع آياه وإذا كان كذلك كان صوما النهي إليه محجازا لا حقيقة والنهي ورد عن مطلق الصوم فيجمل على حقيقة التبدل يوضحه أن الصوما إنما صار صوما بصورته ومعناه وكذا البيع ومغناه الصوما كونه صوما في حكم الله تعالى ومعنى البيع كونه مبيعاً للمالك فأذا لم يوجد المانع لم يبق للصورة عبارة فلا يسمى صوما ومبيعا إلا بحجازا كتمية صورة الأسد أسدا، اهـ - والذي يظهر للعبد الضميمة المذنب والله أعلم أن النهي عن التصرفات الشرعية بنفسه لا يدل على كون المنهي عنه قبيحا عينه ولا على كونه مشروعا بأصله بل مقتضاها إنما هو قبح المنهي عنه فقط أعرف من أن يكون عينه أو لوصفه وكيف لتصحح النهي إذا كان الكلام على حقيقة الشرعية مكان مشروعه قبل النهي حتى لا يكون شبهة بقول من يقول للأدعي لا تطر ولا أعني لا تبصر كجانبه عليه السلام محمد رحمه الله واعتق بالمكان أن كان في نذر العبد إيقاع الفعل على وجه يعتبره الشارع قبل ورود هذا النهي فالنهي عن صوم يوم العيد لسانا يزيد بلفظ الصوفية لا حقيقة الشرعية ولا شك أنه كان ممكنا بالمكان العقلي الشرعي كليهما ما لم يأت النهي عنه كما في سائر الأيام وهذا القدر من إمكان الشرع عتيق تصحيح ورود النهي عليه - ففي الكلام في أن تلك الشرعية هل بنبت قائمة أم بطلت بعد النهي فليس هذا من مقتضى دلالة النهي وإنما يحصل العبرة من قرآن ودلائل خارجة عن قول النهي فتارة يترجم عند المجتهدين بطلان المنهي عنه وتارة يقوى عند مشروعيته فوجدناه ومقتضى النهي في كلتي صورتين هو عدم المنهي عنه من قبل النهي فيما كان أمكنه إيجادا في المستقبل وسر المسئلة أن إيجاب الفعل المشرع لا يتحقق إلا بأمري بفعل العبد المحسوس وإيقاعه بحيث يعتبره الشرع وأما عدمه فلا يحتاج إلى إعدام الأمرين جميعا بل ينعدم المركب بانعدام بعض أجزائه فالنهي عن فعل شرعي إنما يستلزم كون ذلك الفعل مقدرا ولو ببعض أجزائه لا أن المطلوب إعدامه من قبل العبد المنهي بأي طريق أمكن فأما أن النهي عن فعله حصل المراد وإن لم ينه فلهل ليعتبر الشرع فعله أمره فلهذا أمر سكوت عنه مفوض إلى الشرع لا إلى العبد وحينئذ فالنهي بحتم أن يكون لأبطال شرعية الفعل المنهي عنه بأصله كما في ولا تسيكروا ما كنتم آباءا ولا تباغوا في أنفسه مع إبطالها بوصفه كما في البيع عند النداء والله سبحانه وتعالى أعلم ثم جرد ذلك كله نقول أنه ورد في مسألة الباب لفظ عند المؤلف هو كما نص على بطلان صوم العيد وإن يوم العيد ليس بجلبين للصوم شرعا وهو قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحقيقة التحريم فهو محمول على حقيقة ما لم يصرف عنها صارت فاقصنا ذلك الخبرا من النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذين اليومين لا يصلم فيهما الصيام فلو بقي صاغما مع إيقاعه الامساك فيها لما كان قبل صلح الصيام فيها من وجه ثبت بذلك أن ما وقع من الامساك ولو بنية الصوم من العبد في اليومين المذكورين فليس بصيام عند الشرع ليكون مخيرة خيرا مبرجدا في سائر أخباره وبمثل هذا قد قرر الشيخ الإمام أبو بكر الرازي في حديث معاوية بن الحكم السلمي أن صلاتنا هذه لا يصلم فيها شيء من كلام الناس كما سبق في موضعه فتسوله عن صوم يومين الخ أي أصالة وعن بقية أيام التشريق تبعا - قاله السندى

حدثنا عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ابن عون عن زياد بن جابر قال جاء رجل إلى ابن عمر فقال اني نذرت ان اصوم
يومًا فوافق يومًا ففطر فقال ابن عمر والله تعالى بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذا اليوم
وحدثنا ابن نمير حدثنا ابى حدثنا سعد بن سعيد اخبرني حمزة عن عائشة قالت نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم
قوله جاء رجل إلى ابن عمر قال قال الم حافظ في أبواب الأيمان والنذر ذكرت في أواخر الصيام الاختلاف في تعيين اليوم الذي نذر الرجل وهل في
يوم الفطر والنحر والى لو اوقف على اسمهم مع بيان الكثير من طرقه ثم وجدت في ثقات ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين انها سالت ابن عمر فقالت جئت
على نفسي ان اصوم كل اربعاء واليوم يوم اربعاء وهو يوم النحر فقال ام لا الله بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم النحر ورواته ثقات
فلولا توارد الرواة بان اسألك رجل لفسدت اليهم بكريمة **قوله** امر الله تعالى بوفاء النذر الم قال الخطابي تودع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه واما قطعها
الامصار فاختلفوا قلت وقد تقدم شرح اختلافهم قريبًا وامر ابن عمر في التورع عن ترك الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزبير بن المنير يحتل
ان يكون ابن عمر اذ ان كلا من الليلين يعمل به فيصوم يومًا مكان يوم النذر ويترك صوم يوم العيد فيكون فيه سلت من قال بوجوب القضاء وزعم اخوه ابن
المنير في الحاشية ان ابن عمر نهي عن ان الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص فكأنه أقصاه انه يقضي بالخاص على العام وتقصيه بخلافه بان النهي عن
صوم يوم العيد أيضًا عموم للمخاطبين ولكل عيد فلا يكون من حل الخاص على العام ويحتل ان يكون ابن عمر اشار إلى قاعدة أخرى وهي ان الأمر النهي اذا التقيا
في محل واحد يقدّم الواجب يقدم النهي فكأنه قال لا تصوم وقال ابو عبد الملك توقف ابن عمر بشعر بان النهي عن صيامه ليس لعينه وقال الدارودي المفهوم
من كلام ابن عمر تعديم النهي لانه قد مضى أمر من نذر ان يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمر بالركوب قال الحافظ وليس فيما اجاب ابن عمر
أولاً وآخرًا ما يصرح بالمنع في خصوص هذه القصة قال ووقع عند الاسماعيل من الزيادة في آخره قال يونس بن عُبيد ذكرت ذلك للحسن فقال يصوم يومًا مكانه
آخره من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذي اخرجه البخاري من طريقه ام لا بأس بان نقلنا قرأه الشيخ ابو المعين رحمه الله على مذاق الحنفية
في هذه المسئلة بعدما رد على طريقة فخر الاسلام وغيره فقال والذي اظن فيه الشفاء لن يتوصل اليه الا بعرفه بمقدّمات ومنها ان الترك ضد للمترك
ويتعلق به ثواب وعقاب فمن ترك الصلوة فقد باشر ضدّها يعاقب على مخالفة ذلك الضد المنهي لا لانعدام الصلوة من قبله لان العبد لا يعاقب من غير
فعل منهي باشره أو أشركه ومنها ما يتنازل الفعل اذا كان له ضد واحد يكون كل واحد منهما تركًا للآخر الى آخر ما بيننا ومنها ان ما كان له اضداد وهو
ترك للاضداد كلها ويجوز ان يختلف وصفه في الحكم باعتبار الاضافة الى المتروك كمن أمر بالتحرك الى اليمن ونهى عن التحرك الى اليسار فترك امامه كان
هذا التحرك تركًا للتحرك الى اليمن الذي هو واجب ترك الواجب حرام وتركًا للتحرك الى اليسار الذي نهي عنه وترك المنهي عنه واجب هذا الترك فعل واحد
في محالته وصفه بالوجوب بالنسبة الى ضد وبالحرمه بالنسبة الى ضد آخر ومنها ان ما كان متحدًا حقيقة يلحق في الحكم بالمتعدد لعارضا وجب ذلك من
مصادفه المحال المتعددة او تعلق الاحكام المختلفة به فان الراي الى انسان فلهذا الواجب اليهم المقصود اليه ونفذه واصاب آخر لم يقصده اخذ في حق
الاول باحكام العمل في حق الثاني باحكام الخطأ والفعل في نفسه واحد وجعل متعددًا تعدد محال اثره واختلاف الاحكام المتعلقة به ومنها ان العارض
مع الاصل اذا اجتمعا وامكن اعتبارهما وجب الاعتبار ويجعل الاصل متبوعًا والعارض تابعًا لاجاله لاستحالة القلب وتعدد التسوية وبعد الوقوف على هذه
المقدمات نخوض في البصياح ما رتبنا ايضا حقه فنقول الصوفي هذه الايام ترك للأكل والشرب والجماع واجابة دعوة الله تعالى لعباده بالقرابين التي هي
خالص اموال الله تعالى فانما اموال خالصة لله تعالى جعلت محالًا لا قاسمة القرب الى الله سبحانه بأراقة دماء الانعام قد شرب الله تعالى محلا صلى
الله عليه وسلم وأسته بمكة الضيافة فوجب عليهم اجابة دعوتهم والمساواة الى قبول اكرامه فكان الصو تركًا لاجابة الدعوة والأكل والشرب والجماع وهو
في نفسه شيء واحد غير انه بالاضافة الى الاكل والشرب والجماع كان عبادة ما دونها فيها لما تعلق به من الحكم والمصالح التي بينا (في مشرعية الصو) بالاضافة
الى اجابة الدعوة كان منهيا عنه باعتبار انه في حقه ترك الواجب فيكون منهيا عنه وهو في ذاته متحد وهذا الاضداد متعدد بلا شك فان اجابة الدعوة
غير الأكل والشرب لتصور وجودها بكون اجابة الدعوة وتغليب الأكل والشرب والجماع في انفسها مما لا يشكل فكان الصو الذي هو متحد ونفسه باعتبار
الاضافة الى الاضداد المتعددة بمنزلة المتعدد وهو باعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة منهيا عنه وباعتبار الاضافة الى الأكل والشرب والجماع عبادة
مستحسنة فكان النهي باعتبار الحقيقة راجعًا الى الذات وباعتبار الحكم راجعًا الى غير ما هو صوم مستحسن على حسب ما ذكرت من المثال في المقدمات، ثم
اجابة الدعوة ليست بضدّ أصلي للصوم فان الصو في غير هذه الايام ليس بترك اجابة الدعوة وهو في جميع الاوقات ترك للأكل والشرب والجماع
لكونها اضدادًا له اصلية فكان الصو باعتبار الاضافة الى هذه الاضداد بمنزلة الأصل وباعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة بمنزلة المتابع

يوم الفطر ويوم الاضحية وحل ثنا سريح بن يونس حدثنا هشيم اخبرنا خالد عن ابي ليح عن ثبينة الهذلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام التشريق ايام اكل وشرب وحل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا اسمعيل بن ابي ابي عن علي بن خالد الحذاء حدثني ابو قتادة عن ابي ليح عن ثبينة قال خالد فليقت ابا ليح فساأته فحدثني به فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حل ثنا هشيم وزاد وذكر الله وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا محمد بن سابق حدثنا ابراهيم بن طهمان عن ابي الزبير عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه واوس بن الحذافان ايام التشريق فنادى انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وايام منى ايام اكل وشرب وحل ثنا عبد بن حميد حدثنا ابو عامر عبد الملك بن عمرو حدثنا ابراهيم بن طهمان بهذا الاسناد فترك اجابة الدعوة في الصوم جعل كانه وصفت له وترك الاكل والشرب والجماع جعل كانه موصوف متبوع فبقى الصوم مشرقا وبقى فيه فرغ خلل فامكن اجابته بالقول لان بالقول يمكن التمييز بين المشرع منه وبين المتهنى عنه ولوصف من واجب آخر لا يجوز لحصوله فمختلفا في نفسه لاستحالة التمييز في الفعل بين ترك الاكل والشرب والجماع وبين ترك اجابة الدعوة وهذا كما يجوز علما ونا سيع الحسن الذائب الذي ماتت فيه الفارة لا مكان ايراد البيع على السمن دون صفة النجاسة ومنعوا من اكله لاستحالة التمييز بينهما ثم لو صام في هذه الايام يخرج عن عهد النذر لانه لما أضنا النذر الى هذه الايام اوجب على نفسه قدما يتحقق فيها وقد أتى بذلك القدر كمن نذر ان يعتق هذه الرقبة وهي عياله خرج عن نذره بأعتاقها وان كان لا يتأدى شيء من الواجبات بها ولا فاض ان يصور في وقت آخر يكون مؤديا أكمل ما وجب عليه مع التخلص من ارتكاب المنهي عنه كمن نذر ان يصلي عند طلوع الشمس فعليه ان يصلي في وقت آخر وان صلى في ذلك الوقت خرج عن موجب نذره ولا يقال ان النبي لو كان لتترك الاجابة لكان ينبغي ان يأثم من لم يأكل بدون النية لانا نقول من لم يأكل بدون النية لعدم الطعام والحمية لا يأثر لانه ترك اجابة عن عذر اما من لم يأكل مع القدرة على الطعام وانعدام العذر فلا تسلم انه لا يأثر وهذا بخلاف الصلوة في ارض مفضوعة لان المنهي عنه هو الغصب دون الصلوة والصلوة فعل معلوم يتأدى بأركان وشروط معلومة والغصب ايضا شيء معلوم لا اتحاد بينهما بوجه كذا وكشف الاسرار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب تحريم صوم ايام التشريق وبيان انها ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل قوله عن نبشة الهذلي انهم يفتنون** النون وفتح الباء الموحدة والشين المعجمة هو نبشة بن عمرو بن عوف بن سلمة والهذلي بضم الهاء وفتح الذال المعجمة قوله ايام التشريق ان هي ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لان الحوم لا يذبح فيها اي تشرق في الشمس وقيل غيرة لك قوله ايام اكل وشرب ان اي لان الناس اذ ذبحوا الله فيها قوله ولاد وذكر الله انهم قالوا اشرف وانما عقب اكل والشرب يذكر الله مثلا يستغرق العبد في حظوظ نفسه وينسى في هذه الايام حتى الله تعالى قال النووي وفي الحديث استحباب الاكثار من الذكر في هذه الايام عن التكبير وغيره قوله وايام منى ايام اكل وشرب ان قال النووي في احاديث الباب دليل من قال لا يصوم صوما بجال وهو اظهر القولين في مذهب الشافعي وبه قال ابو حنيفة وابن المنذر وغيرهما وقال جماعة من العلماء يجوز صيامها بكل احد تطوعا وغيره حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام عن ابن عمر عن ابن سيرين قال مالك ولا ذبح واسحاق والشافعي في احد قوليه يجوز صومها للمتمتع اذا لم يجز له احدى ولا يجوز لغيره واجمعه هؤلاء بحدوث بخاري في صحيحه عن ابن عمر عاتشة قال لا يرضى في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الهدي قال الحافظ في شرحه اب شعبة بضم او له على البناء لغير معين ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عن ابي الدارقطني واللفظ له والطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع اذا لم يجد الهدي ان يصوم ايام التشريق وقال الزبيدي بن سلام ليس بالقوي ولم يذكر طريق عائشة وخرجه من وجه آخر ضعيف عزاد شري عن عروة عن عائشة واذا لم يصوم هذه الطرق مستحجة بالرفع في الامر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي امرنا بكذا ونهينا عن كذا هل له حكم الرفع على اقوال الثابتين اضافة الى محمد النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع والا فلا واختلف الترجيح فيما اذا لم يصفه وانه رخص لنا في كذا وعزم علينا ان لا نعمل كذا اكل في الحكم سواء فمن يقول ان له حكم الرفع فنأية ما وقع في رواية يحيى بن سلام انه روى بالعبارة ان الطحاوي ان قول ابن عمر وعائشة لم يرضى اخذاه من عموم قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج لان قوله في الحج يعبر ما قبله من النحر وما بعده فيدخل ايام التشريق فلهذا فليترك رفع بل هو بطريق الاستنباط منها عتافا فمما من عموم الآية ام وقد اخرج البخاري من حديث ابن شهاب عن ابن عمر عن ابن عمر موقوفا قال الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صام ايام منى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله ثوقا تابعه ابراهيم ابن سعد عن ابن شهاب قال الحافظ وصلة الشافعي قال اخبرني ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في المتمتع اذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم ايام منى وعن سالم عن ابيه مثله ووصلة الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلفظ انها كانتا يرضى

باب تحريم صوم ايام التشريق وبيان انها ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل

الانبياء من قاتل ابيهم صوم ايام التشريق بجان خالفا لمن رخص في صومها مستفتح اذا لم يجد الهدي

غير انه قال فتأديا وحل ثنا عن النافذ حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الحميد بن جابر عن محمد بن عباد بن جعفر بن جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة فقال نعم ورب هذا البيت حل ثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرني عبد الحميد بن جابر بن شيبه انه اخبره محمد بن عباد بن جعفر انه سأل جابر ابن عبد الله بن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبه قال حدثنا حفص ابو مغوية عن الاعمش عن حماد بن عيسى بن يحيى واللفظ له اخبرنا ابو مغوية عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله او يصوم بعده وحل ثنا ابو كريب حدثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة المتقن فذكر مثله لكن قال ايام التثنية وهذا يرجح كونه موقوفاً بالنسبة الى ما فانه يقوى احداً لا احتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وأبهم الفاعل فاحتمل ان يكون مرادها من لها الشرع فيكون مرفوعاً ومن له مقام الفتوى في الجملة فيجوز الوقت وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وابراهيم بن سعد بنسبة ذلك الى ابن عمر عائشة ويحيى بن ضيف ابراهيم بن الحافظ فكانت روايته أرجح ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ اصحاب الزهري فانه مجزوم عنه بكونه موقوفاً والله اعلم، ام قلت وما وقع عند الطحاوي من حديث يزيد بن سنان قال (اي عائشة وابن عمر) لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم ايام التثنية الا المحصر او متقن فالظاهر انه خطأ من النسخين فان الطحاوي لما تكلم عليه في آخر الباب اعاده قال ومن ذلك حديث يزيد بن سنان الذي ذكرناه من بعد ابن عمر عائشة انهما قال لا يؤرخص لأحد في صوم ايام التثنية الا المحصر او متقن فقولهما ذلك يجوز ان يكونا الى آخر ما قال وهذا صريح في خطأ من كتبه بصيغة الرفع الصريح والله اعلم فثبت بما ذكرنا ان الاحاديث المرفوعة ليس فيها استثناء او متقن او غيره بل هي عامة شاملة لكل أحد قال الطحاوي بعد اخراج الاحاديث الكثيرة فلما ثبت هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنى عن صيام ايام التثنية وكان نهيًا عن ذلك بمعنى والحاج مقيمون بها وفيها المتقنون والقارون ولو استثنى منهم متمتعاً ولا قارناً دخل المتقنون والقارون وذلك النهي ايضاً، ام وقال الشيخ الامام ابو بكر الرازي الجصاص قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن صوم يوم الفطر يوم النحر وايام التثنية في اخبار متواترة مستفيضة وافق الفقهاء على استعمالها وانه غير جائز لأحد ان يصوم هذه الايام عن غير صوم المتعة كما من فرض ولا من نفل فله يحجز صومها عن المتعة لعدم النهي عن الجميع ولما اتفقوا على انه لا يجوز ان يصوم يوم النحر وهو من ايام الحج للنهي الوارد فيه كذلك لا يجوز الصوم ايام منى ولما لم يجز ان يصوم من عن قصده رمضان لقوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" وكان الخطر المذكور في هذه الاخبار قاضياً على اطلاق الآية موجباً لتخصيص القضاء في غيرها وجب ان يكون ذلك حكماً صوم المتع وان يكون قوله تعالى فصيماً ثلثة ايام في الحج في غير هذه الايام قال ابو بكر وايضاً لما قال فصيماً ثلثة ايام في الحج ولم يكن صوم هذه الايام في الحج لان الحج فائت في هذا الوقت لم يجز ان يصومها فان قيل لما قال فصيماً ثلثة ايام في الحج وهذا من ايام الحج وجب ان يجوز صومها فيها قيل له لا يجب ذلك من جهة احدها ان نهي النبي عليه السلام عن صوم هذه الايام قاضٍ عليه ومختص له كما خص قوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" نهيًا عن صيام هذه الايام والثاني انه لو كان جائزاً لانه من ايام الحج لوجب ان يكون صوم يوم النحر أجوز لانه اخص بأفعال الحج من هذه الايام والثالث ان النبي صلى الله عليه وسلم خص يوم عرفة بالحج بقوله الحج عرفة فقوله فصيماً ثلثة ايام في الحج يقتضيه ان يكون آخرها يوم عرفة، والرابع انه روى ان يوم الحج الأكبر يوم عرفة وروى انه يوم النحر وقد اتفقوا انه لا يصوم يوم النحر مع انه يوم الحج فمال يوم الحج فمال يوم الحج من الايام المنهي عن صومها أخرى ان لا يصومها وايضاً فان الذي يبيح بعد يوم النحر انما هو من توابع الحج وهو روى الحمار فلا اعتبار به وذلك فليس هو ايام الحج فلا يكون صومها صوماً في الحج واما القول في صومها بعد ايام منى فان اصحابنا لم يجزوه لقوله تعالى "فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ" فبجعل اصل الفرض هو الهدى ونقله الى صوم مقيد بصفة وقد فات فوجب ان يكون الواجب هو الهدى كقوله تعالى "فَصِيَامٌ ثَلَاثِينَ يَوْمًا" وقوله تعالى "فَحَرِّزْ مُرَاقَبَةً مُّؤَمِّنَةً" فغير جائز وقوعها عن الكفارة الا على الصفة المشروطة، ام - باب كراهة افرااد يوم الجمعة بصوم لا يؤتى عاتق دته قوله اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة اثنى يعني ان ينفرد بصومه لما أخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد والنضر بن شميل وحفص بن غياث ولفظ يحيى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاي ان ينفرد يوم الجمعة بصوم قال اي ورب الكلمة ولفظ حفص نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة مفرداً ولفظ النضر ان جابراً سئل عن صوم يوم الجمعة فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله نعم ورب هذا البيت اثنى فيه جواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الأمر إضافة الربوبية الى المخلوقات المعظمة تنويعاً بتعظيمها قوله الا ان يصوم قبله او يصوم بعده اثنى قال الحافظ هذا الحديث وما بعده يقيد النهي المطلق في حديث جابر ويؤيد الزيادة التي تقدمت من تقيد

عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام

الاطلاق بالأفراد يؤخذ من الاستثناء جواز لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيامه عادة بصومه كمن يصوم أيام البيض ومن لمادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قد نذر مثلاً أو يوم شفعه فلان قوله لا تختصوا الخ قال النووي هكذا وقع في الأصول تختصوا ليلة الجمعة ولا تختصوا يوم الجمعة بأثبات ثمة في الأول بين الحاد والصاد وجدها في الثاني وهما صحيحان قوله ليلة الجمعة بقيام الخ فيه دليل على كراهة تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلوة وقراءة غير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور أخرى وردت بها أحاديث فيها مقال وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من حيث ولو ثبت حلها لكان مخصصاً لها من عموم النهي لكن حديثها تحكم العلم عليه وحكموا بأنه موضوع - كذا في شرح بلوغ المرام قوله بصيام من بين الأيام الخ واستدل بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد بن المنذر وبعض الشافعية وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد الجمعة بان الاجتماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد لو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجتماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده ونقل ابن المنذر ابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان بن داود قال ابن حزم لا تغلظ لهم مخالفاً للصحابة وهذا الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره - بل عدة صاحب الدلائل المختار من الصوم المنذوب ولو منفرداً قال ابن عبد بن حزم به في النهي كذا في البحر فقال أن صومه بأفراطه مستحب عند العامة كالأشهر والتحسين كره الكل بعضهم - أم - ومثله في المحيط معلل بأن لهذه الأيام فضيلة ولو يكن في صومها تشبه بقراءات المقبلات فما في الأشياء وتبعه في قولنا لا يصح من كراهة أفراد بالصوم قول البعض في الحاشية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر - أم - وظاهر الاستشهاد بذلك أن المراد بالأس الاستحباب وفي التجنيس قال أبو يوسف جاء حديث في كراهته أن يصوم قبله أو بعده فكان الاحتياط أن يضم إليه يوماً آخر - أم - قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والآخرة منها النهي كما أوضحه شرح الجامع الصغير لأن فيه وظائف فعله إذا صام ضعف عن فعلها - أم - وقال مالك في الموطأ لم يصح أحد من أهل العلم والعقيدة من يقتدى بنهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يحجوا - قال النووي فهذا الذي قاله هو الذي رآه وقد رأى غير خلاف ما رأى هو السنة مقيدة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذوف عنه لم يبلغه قال اللؤلؤي من أصحاب مالك لم يبلغ مالك هذا الحديث ولم يبلغه لم يخالفه - واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثاً أياماً قلما كان يفطر يوم الجمعة حسنة الترمذي ورواه النسائي أيضاً وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم قال الحافظ لم يسن فيه حجة لأنه يحتل أن يريد كان لا يتم فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها وهذا خلاف الظاهر وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوماً جمعة قط وروى عن ابن عباس نحوه فالظاهر أنها مطلقة من غير كراهة وهو قول أبي حنيفة ومحمد كما نقله عنهما العيني في شرح البخاري ولكن لا ينبغي إفراجه لما سبق من الأدلة نعم حديث جويرية في البخاري يدل على أن الأفراد لا يخلو عن شيء من الكراهة والله أعلم واختلف في سبب النهي عنه على أقوال أقواها وأولها بالصواب عند الحافظ لكونه يوم عيد والعيد لا يصام واستشكل ذلك مع الأذن بصيامه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استناده معه من كل جهة ومن صام معه غيره انتفعت عنه صورة التحري بالصوم قال الحافظ وقد ورد فيه صريحاً أحاديثان أحدهما رواه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بأسناد حسن عن علي وقال من كان منك متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب ذكرناه ولكن لا يظهر على هذا الترجيح سبب النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي كما في حديث الباب وقال النووي قال العلماء والحكمة في النهي عن أن يوم الجمعة يوم دعاء وذكر وعبادة من الغفل والتبكير إلى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة واكتثار الذكر بعد القول الله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابغوا من فضل الله وأذكروا الله كثيراً وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب الفطر فيه فيكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط وانشراح لها والتذاذ بها من غير ملل ولا سامة وهو ظاهر الحاج يوم عرفة بعرفة فان السنة لها لفظ كجاء سابق تقريره لهذه الحكمة فاقبل لو كان كذلك لم ينزل النهي والكراهة بصوم قبله أو بعده بل قبله المعنى فالجواب أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبره وقد يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه فهذا هو المحتمل قال الحافظ وفيه نظر فإن الجهران لا يخسر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز إفراجه لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلاً ولا قاتل بذلك وقال الشيخ رضي الله

إلا أن يكون في صوم يوم واحد كروحل ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن عبيد بن عمر بن الحارث عن بكر بن
 يزيد بن مولى سلمة عن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر فيقول
 الدهلوي قدس الله روحه السر فيه شيان أحدهما سد النقص لأن الشارع لما خصه (من بين الأيام) بطاعات وبيان فضله كان مظنة أن
 يتعمق المتمتعون فيلحقون بها صوم ذلك اليوم أم قلت وكذا قيام ليلة أي فمنعوا أن يفتخروا بالابتداء ويخصوا يومها أو ليلتها بأفعال تعبدية
 من تلقاء أنفسهم فوق ما عينه الشارع من عبادة وبيته لهم ولا أفراد بصومه أيضا لما كان موها بصورته التخصيص فلهذا سئل لذر الخ الخخص
 والتحرى ولا فهو مباح من الأصل، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، قال وثانيهما تحقيق معنى الصيام فإن العيد يشعر بالفرح واستيفاء اللذة والسرور
 فيجعله عيداً أن يتصور عندهم أنها من الاجتماعات التي يرغبون فيها من طبا ثم من غير قسراً، أم - وقال الشيخ التوريشي رحمه الله تعالى إن النبي صلى الله عليه
 وسلم لما وجد الله تعالى قد استأثر الجمعة بفضائل لم يستأثر بها غيرها من الأيام على ما ورد في الأحاديث الصحيحة وجعل الاجتماع فيه للصلاة فنهى
 منعه صلاته على العباد في البلاد ثم غفر لهم ما اجترأوا من الآثام من الجمعة إلى الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام ولم يترك باب فضيلة الأيام من غير أن
 ما خص الله به الجمعة فلم يترك أن يخصه بشئ من الأعمال سوى ما خصه به، أم قال القاري وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق، قوله إلا أن يكون
 في صوم يوم أي إلا أن يكون يوم الجمعة واقفاً في يوم صوم يصومه أحدكم من نذرا أو ورد - **باب بيان نسخ قول الله تعالى وعلى الذين**
يطيقونه فدية طعام مسكين قوله كان من أراد أن يفطر فيقول فدية طعام مسكين أي يعني كان في رمضان التخيير بين الصوم والفدية كما صرح به في
 الطريق الآتي في الباب وهكذا صرح بكون التخيير في رمضان حديث ابن أبي ليلى فيما أخرجه أبو داود من إرباب الأذان من طريق شعبة وفيه قال حدثنا
 أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أمرهم بصيام ثلاثة أيام ثم نزل رمضان وكانوا قوماً لم يتعودوا الصوم وكان الصيام
 عليهم شديداً فكان من لم يصم أطعم مسكيناً ونزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه، الحديث - وهكذا وقع التصريح بمرضان في علقه
 البخاري عن ابن عمر قال حدثنا الأعشى حدثنا ابن عمر بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من
 أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم عن يمينه ورخص لهم في ذلك فنفختها وأن تصوموا خير لكم فأمروا بالصوم، قال الحافظ رحمه الله تعالى هذا التعليق وصله
 أبو يعيم في تفرج والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم المدينة رآه وهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل
 شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام عن يمينه ورخص لهم في ذلك ثم نسخ ذلك وأن
 تصوموا خير لكم فأمروا بالصيام وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعشى سوطاً في الأذان والقبلة والصيام اختلف
 في أسناده اختلافاً كثيراً وطريق ابن عمر هذه أرجحها، فما وقع في حديث ابن أبي ليلى عند أبي داود من طريق المسعودي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم يوم عاشوراء فأنزل الله كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية فكان من شاء أن يصوم
 صام ومن شاء أن يفطر فليطعم كل يوم مسكيناً أجزاء ذلك الحديث - فقلنا اختصر المروي به فيهم بظاهرة أن نزل كتب عليكم الصيام والتخيير
 بين الصوم والفدية إنما هو في صيام ثلاثة أيام وعاشوراء وليس كذلك بل هو متعلق بمرضان كما وقع مصرحاً في سائر الروايات التي ذكرناها
 نعم حكى عن بعض السلف أن قوله تعالى كتب عليكم الصيام نزل في صوم ثلاثة أيام ولا كثر على أنه في رمضان قال الجصاص رحمه الله
 والصحيح هو القول الثاني لاستفادته من الآية عن السلف بأن التخيير بين الصوم والفدية كان في شهر رمضان وأنه نسخ بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 الشهر فليصمه، وأخرج البخاري عن ابن عمر قراً فدية طعام مسكين قال هو منسوخة لكن لم يجزئ الناس وقد استرجعنا الطبري من طريق جابر
 عن عبيد الله عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكيناً التي بعد ما فمن شهد منكم الشهر فليصمه فثبت بما روي من أحاديث طلبة
 ابن الأكوع وابن عمر وابن أبي ليلى من طريق المسعودي أن الناس قولهم عن رجل فدية طعام مسكيناً الله فليصمه لا قوله وأن تصوموا
 خير لكم كما وقع في رواية ابن أبي ليلى من طريق الأعشى، قال الحافظ رحمه الله وإذا تقررت أن الإفطار والأطعام كان رخصة ثم نسخ ثم إن يصير الصيام
 حتماً واجباً فكيف يلتزم قولهم تعالى وأن تصوموا خير لكم والخيرية لا تلحق على الوجوب بل المشاركة في أصل الخير واجب الكوفاً بان المعنى فالصوم
 خير من التطوع ما لفايته والتطوع بما كان سنة والخير من السنة لا يكون إلا واجباً أي لا يكون شئ خيراً من السنة إلا الواجب كذا قال ولا يخفى بعد ذلك
 ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو واجب غير منشاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فنصت الآية على أن الصوم أفضل
 وكون بعض الواجب الخيرة أفضل من بعض الأشكال نريد وأنفقت هذه الأخبار على أن قوله وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكيناً منسوخ وخالف في ذلك ابن عمر
 فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه فقلنا خرج البخاري عن عطاء بن عبيد بن عباس يقول وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكيناً

باب بيان نسخ قول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين

حتى نزلت الآية التي بعد ما فسختها **وحديث** عن عمر بن سواد العامري أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد بن مولى الكوع عن سلمة بن الأكوع أنه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر فأتى بطعام مسكين حتى نزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه **وحديث** أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير بن حنين عن أبي سعيد عن أبي سلمة قال سمعت عائشة تقول كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديث** أسحق بن إبراهيم أخبرنا بشر بن عمر الزهراني حدثني سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد بهذا الأسناد غير أنه قال وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديث** محمد بن رافع حدثنا عبد المطلب أخبرنا ابن جريح حدثنا قال ابن عباس ليست بنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا قال الحافظ لم يوطئ في هذه القراءة نفي الطاء وتشديد الواو مبيها للدفع عن غلط من طوى بضم أوله بوزن قطع وهذه قراءة ابن مسعود أيضا وفي النساء عن عمرو بن دينار يوطئونه يكفونه وهو تفسير حسن أي يكفون أطاقتهم قال وهذه القراءة تضعف تأويل من زعم أن الحذف من القراءة المشهورة وإن المعنى وعلى الذين لا يطيقونه فدية وأنه كقول الشاعر فقد عيدين الله ابرح قاعدا أي لا ابرح قاعدا ورد بدل لالة القسم على النفي بخلاف الآية وشيبت هذا التأويل أن لا أثر على أن الضير في قوله يطيقونه للصيام فيصير تقديرا الكلام وعلى الذين يطيقون الصيام فدية والقضية لا تجب على المطيق وإنما تجب على غيره والجواب عن ذلك أن الكلام حذف فاقديره وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أفطر فدية وكان هذا في أول الأمر عندنا كثر نسخ وصار الفدية للعاجز إذا أفطر لما على قراءة ابن عباس فلا نفي لأنه يجعل الفدية على من ترك الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر ويكفره هذا الحكم باق قال الشيخ أبو بكر الرازي الآن القراءة الأولى وهي قوله وعلى الذين يطيقونه لا عالة منسوخة ما ذكره من رويناه عنه من الصحابة وأخبارهم عن كيفية الفرض وصفته بدوا وانما المطيق للصوم منهم كان غير ابن الصيام والأفطار والفدية وليس هذا من طريق الرازي وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ من النبي صلى الله عليه وسلم أيهم عليها أم - وأما إيجاب الفدية على الشيخ الكبير وقوة ثبوتها بالإجماع قال أبو بكر الرازي وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف أحد من نظرهم فصار ذلك إجماعا لا يسمع خلافاً أم وقد نقل العيني عن اختلاف العلماء فيه فليراجع والمخالف محجوج بأجل من قبله أن ثبت - قوله حتى نزلت الآية التي بعد ما أن - وهي قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه كما هو المصريح في الرواية والآية - **قوله** فسختها المصريح في دعوى الشيخ ورجه ابن المنذر من جهة قوله **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** مع أنه لا يطيق الصيام **باب** جواز تأخير قضاء رمضان والمريضي رمضان آخر لم أفطر بعد كمرض سفر حيض ونحو ذلك **قوله** حدثنا يحيى بن سعيد الخزاز قال الحافظ محمد بن يحيى بن سعيد هذا هو الأنصاري وذهل مغلطى فنقل عن الحافظ الضياء أنه انقطان وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال أنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يذكر أبداً سلمة وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وإنما هو يروي عن زهير **قوله** كان يكون على الصوم قال العيني وفائدة اجتماع كان مع يكون بل كما أحلها بصيغة الماضي والآخرة بصيغة المستقبل تحقيق القضية وتعظيمها وتقديره كان الشأن يكون كذا وأما تغيير الأسلوب فلا رادة الاستمرار وتكرار الفعل وقيل لفظة يكون نائبة كما قال الشاعر وجيران لنا كانوا كراما **قوله** الأفي شعبان الخ قال العيني وما استفاد من الحديث أن القضاء موسع ويصير في شعبان مضيقاً ويتخذ من حيث يشاء **قوله** أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان فان دخل فالقضاء واجب أيضاً فلا يسقط وأما الإفطار فليس في الحديث له ذكر بالنفي ولا بالإشبات وقد وقع فيه الخلاف قال البخاري ولو يذكر الله تعالى الإفطار لما قال فعلا من أيها أخر قال الحافظ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء في جملة من الصحابة فيقول الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال وجريد عن سبعة من الصحابة لا أعلم منهم فيه مخالفاً انتهى وهو قول الجمهور وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه والطحطاوي أي قول جمهورهم في ذلك ومن قال بالإفطار من غير كنهه بأن في ذلك فقال يطعم ولا يصوم قال الطحاوي تفرد بذلك ابن عمر **قوله** الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ارتفاع الشغل يجوز أن يكون على أنه ما زال فعل محذوف تقديره قالت تينعني الشغل ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أي قال في الشغل هو المانع لها والمراد من الشغل أفعال كانت محيطة بنفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم متصلة لا تستمتع به في جميع أوقاتها إن أراد ذلك وأما في شعبان فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصومه فتدبر عائشة لقضاء صومها قال الكرماني ثم قال قلت شغل منه يعني فرغ عنه وهو عكس المقصود إذ الفرض أن لا يشتغل برسول الله صلى الله عليه وسلم هو المانع من القضاء لا الفرائض منه قلت المراد الشغل الحاصل من

جواز تأخير قضاء رمضان المريضي رمضان آخر
من أن أفطر بعد ما كان مرضاً ويصوم ويحضر ذلك

باب قضاء الصوم عن الميت

أقول العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت

يحيى بن سعيد بهذا الإسناد قال فظننت أن ذلك لما كان من النبي صلى الله عليه وسلم يحيى يقول **وحدثنا محمد بن مثنى حدثنا**
عبد الوهاب بن محمد حدثنا عن الناقض حدثنا سفيان كلاهما عن يحيى بن عبد الله الأسناد ولم يذكر في الحديث الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم
وحدثني محمد بن أبي عمير حدثنا عبد العزيز بن محمد الدارودي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبيه
 ابن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت إن كانت أحدا من الأنبياء في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت قبل أن تقضى مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان **وحدثني** هرون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرنا
 عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من مات وعليه صيام صام عنه وليه **وحدثنا** اسحق بن إبراهيم أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الأعمش

جده رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقوله الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من كلام عائشة بل مخرج من قول يحيى بن سعيد الراوي كالمخرج
 به ابن جرير في روايته الآتية في الباب - وقد أخرج المؤلف من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي تليدة بن هذه الزيادة كما سياتي في الباب لكن فيه ما يشعر
 بما وهو قولها فماتت قبل أن تقضى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ رحمه الله تعالى أن يكون المراد بالبيعة الزمان أي أن ذلك كل خاصا بزمانه
 وروى الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الله بن أبي عن عائشة ما قضيت شيئا ما يكون علي من رمضان إلا في شعبان حتى يقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قيل مما يدل على ضعف الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرن نسائه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نيتها فيقبل وليس من غير جماع فليس في
 شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصور المأهولة أن يقال كانت لا تصوم إلا بأذن زوجها لأن احتمال حاجته إليها فامتناع الوقت أذن لها وكان صلى الله
 عليه وسلم يكثر الصوم في شعبان فلذلك كانت لا يهتم لها القضاء إلا في شعبان قلت وكانت كل واحدة من نسائه صلى الله عليه وسلم محبته نفسها لرسول
 صلى الله عليه وسلم لا تمتنع من جميع أوقانه أن أراد ذلك ولا تدهى متى يريد ولا تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن وقد يكون له حاجة فيها فيفوتها عليه
 وهذا من عادته وقد اتفق العلماء على أن المرأة يحرم عليها صوم التطوع ويعلمها حاضرا بأذنه لحديث أبي هريرة الثابت في مسنده ولا تصوم إلا بأذنه وقال
 الباغي والظاهر أنه ليس للزوج جبر على تأخير القضاء إلى شعبان بخلاف صوم التطوع ونقل القرطبي عن بعض أشياخه أن لها أن تقضى بخير أذنه
 لأنه واجب ويحل الحديث على التطوع كذا في عمدة القاري - **باب قضاء الصوم عن الميت** - قوله من مات وعليه صيام الإجماع
 في المكلفين لقربة وعليه صيام قوله صام عنه وليه الخبر يعني الأمر بتقديره فليصم عنه وليه وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور وبأنه
 إمام المؤمنين ومن تبعه فادعوا الإجماع على ذلك وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أوجبوا فعله لم يثبت بخلافه على قاعدته وقد اختلف السلف
 في هذه المسألة فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلى الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثوبان
 وجماعة من محدثي الشافعية وقال البيهقي في الخلافات هذه المسألة ثابتة لأهل خلافتي أبي اهل الحديث في صحتها فوجب العمل بما ثبوتها ويستدل
 إلى الشافعي قال كل ما قلت وحم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الشافعي في الجلب يد مالك وأبو حنيفة لا يصلم عن
 الميت وقال الليث وأحمد وأبو عبيد لا يصلم عنه إلا النذر رجلا للعموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس إمام رمضان
 فيطعم عنه قال الحافظ وليس بين الحديثين تعارض حتى يجمع بينهما فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة
 فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله الحق أن يقضى يعني أن العلة مشتركة
 بين النذر وقضاء رمضان بل القضاء ما قرئ وجوب الكرم واجبا من الله تعالى بخلاف النذر كونه واجبا من العبد ابتداء بالترامه نصا وصيام رمضان
 ديناً بطريق الأولى فاما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى علي أهل المدينة كما دهم حلال مالك رحمه الله ولم يسمع عن أحد من الصحابة ولا من
 التابعين رضي الله عنهم بالمدينة أن أحدا منهم أمرا أحدا أن يصوم عن أحد ولا يصلم عن أحد - أم - ولما ذكر البخاري في أبواب النذر معلقا
 عن ابن عمر أنه جعلت أمها على نفسها صلوة بقباء فقال صلى عنها ثم قال البخاري وقال ابن عباس نحوه فاجابوا عنه أنه صم عن ابن عمر كذا
 عن ابن عباس خلاص ذلك فقال مالك في الموطأ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقول لا يصلم أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد
 وروى النسائي في سننه الكوفي بأساده عن ابن عباس قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد وجمع الحافظ بينهما بأن الأثبات في حق من مات
 والتقي في حق الحي قال العيني النقل عنه في هذا مضطرب فلا يقوم به حجة لأحد وهكذا ادعى ابن عبد البر الاضطراب فيه كما في الفقه قلت ولا يصلم
 أن يقال أن ابن عمر وكذا ابن عباس إنما أرادوا بالصلوة عن الميت في جانب الأثبات أنه لا بأس بأن يصلي الحي عن الميت متبرعا بطريق أهل الأئمة
 فتقع الصلوة عن الحي ويصل ثوابها إلى الميت فينبغي في الجملة وأما قولها في جانب النفي فيجمل على نفي النيابة عن الغير بحيث تقع عن الميت ويقضى عنها

عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال أرايت لو كان عليها دين أكنت تقضيته

يعنى لأجل المتظنون قلنا المتظنون الذى يستند به هذا القائل هو المتظنون عند الصالحين الذى افتى بخلاف ما روى لأن حاله يقتضى أن لا يترك الحديث الذى رواه مجرد الظن والله اعلم انتهى - قلت وقد تقدم مرنا البحث فى أن على الصالحين وقتواه بخلاف ما رواه دليل على شهر روايته فى مقدمه هذا الشرح وفى باب ولو فتح الحبيب من كتب الطهارة فليراجع (تنبيه) حديث عائشة فى الباب قد اتفق عليه الشيخان ولكن نقل العيني فى شرح البخارى عن محمد بن أحمد عن حديث عبد الله بن ابى جعفر عن محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام فقال ابوعبد الله ليس يحفظ وهذا من قبل عبد الله بن ابى جعفر وهو منكر الأحاديث وكان فقيهاً ولما الحديث فليس هو فيه بذلك، أم والله اعلم قوله عن مسلم البطين الذى يقيم المروحة وكسر الملهة ثم تحتانية ساكنة ثم زون - قوله أن امرأة أتت الخ وفى رواية زائدة الآتية عن سليمان الأعمش جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال فظفرت وأتقت من عذراتك وعيائرك القاسم على أن السائل امرأة وزاد ابو حريز فى روايته أنها خفمية - قوله أن أمي ماتت الخ خالف ابو خالد جميع من رواه فقال أن اختي واختك على ابى بشر عن سعيد بن جبير فقال هشيم عنه ذات قرابة لها وقال شعبة عنه أن اختها أخرجها أحد قال جاعده ذات قرابة لها أما اختها وأما بنتها وهذا يشعر بان التردد فيه من سعيد بن جبير كذا فى الفهرست - قوله وعليها صوم شهر الخ هكذا فى أكثر الروايات وفى رواية ابى حريز خمسة عشر يوماً وفى رواية ابى خالد شهرين متتابعين وكذا فى حديث بريدة من طريق ابن غير عند مسلم وصوم شهرين، قال الحافظ ورواية ابى خالد ثقة تنهى أن لا يكون الذى عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فأنما محتملة الرواية زيد بن ابى انيسة فقال أن عليها صوم نذر وهذا واضح فى أنه غير رمضان وبين ابى بشر فى روايته سبب النذر فروى احمد من طريق شعبة عن ابى بشر أن امرأة ركب البحر فذات ان تصوم شهرًا فماتت قبل ان تصوم فأتت اختها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ورواه ايضاً عن هشيم عن ابى بشر نحوه وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة وقيل لأحد من بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواية عن سعيد بن جبير فمنهم من قال أن السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال أن السؤال وقع عن نذر فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من قدر بالبحر لها فقد عفى أو أخرج (من صحيح البخارى) والذي يظهر أنما قصتان ويتبين أن السائلة فى نذر الصوم خفمية كما فى رواية ابى حريز المعلقة والسائلة عن نذر البحر جهنية كما تقدم فى موضعه - انتهى كلامه، قال العيني ورواه عليه بقوله ايضاً وقد قد عفى أو أخرج أن مسلماً روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن أختي وعن الصوم معاً فهنا يدل على اتحاد القضية والحق أن الحديث مضطرب للاختلاف الشديد فى كون السائل رجلاً أو امرأة والمسئول عنه أختاً أو أمّاً وكون السؤال عن حج أو صوم ثم فى عدد الصوم مع اتحاد المخرج والجمع بينهما لا يمكن إلا بتصف شديد كما يظهر من مراجعة الفهرست وهذا قال ابن عبد الملك فيه اضطراب عظيم يدل على وهو المرأة وبدون هذا يقبل الحديث وقال بعضهم بما استقصاه أن الاضطراب لا يقدح فى موضع الاستدلال من الحديث وذهبانه كيف لا يقدح والحال أن الاضطراب لا يكون إلا من الوهم كما مر وهو ما يضعف الحديث، كذا فى عمدة القارى والله اعلم قوله قال أرايت لو كان عليها الخ فبه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح ووقع فى نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب المنفى التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتى وأدعى لأفعاله وفيه أن وفاء الدين المالى عن الميت كان معلوماً عند مقرر أو لهذا حسن إلحاقه به، قال العيني وم قوله لو كان على أمك دين أكنت قاضيته شعراً بذلك على التذنب أن طاعت به نفسه لأنه لا يجب عفو والميت أن يؤدى من ماله عن الميت ديناً بالاتفاق لكن من تبرع به انتفع به الميت وبرئت ذمته وقال ابن حزم من مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان أو نذر أو كفارة واجبة فرض على أوليائه أن يصوموه عنه هم أو بعضهم ولا أطعام وذلك أصلاً أو معنى بذلك أو ليرى به وقال ابن بطال التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب وقد أخرج المزي فى بحر المصاب وغيره على من أنكر القياس قال وأول من أنكر القياس إبراهيم النخعي وبعده بعض المعتزلة ومن ينسب الى الفقه داود بن علي وما اتفق عليه الجماعة هو المحجة فقد قاس الصحابة بعدهم من التابعين وفقهاء المصاير بالله التوفيق وتعقب بعضهم الأقلية التى أذهابها ابن بطال بأن انكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة - قال والقياس على نوعين صحيح وهو المشتغل على جميع الشرائع وفاسد وهو بخلاف ذلك فالمدعى هو الفاسد وأما الصحيح فالمدعى فيه بل هو ما أمر به انتهى مختصراً - وقد ذكر الشافعى أنه طعن له أن يقيس فقال يشترط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى وبناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه ويستدل على ما احتل التأويل السنة وبالإجماع فإن لو كان قيا لقياس على ما فى الكتاب فإن لو كان قيا لقياس على ما فى السنة فإن لو كان قيا لقياس على ما اتفق عليه السلف واجماع الناس ولم يعرف له مخالفت قال ولا يجوز القول فى شيء من العلوم إلا من هذه الأوجه ولا يكون لاحدا ان يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من سنن وأقوال السلف واجماع الناس

الدليل على أن القياس حجة ومبدأ لشرائط القياس

قالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء **وحدثني** احمد بن عمر الوكيعي حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن سليمان عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان اُتي ما أتت عليها صوم شهر أفأقضيه عنها فقال لو كان على أمك دين اُكنت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله احق ان يقضى قال سليمان فقال الحكم وسلمة بن كهيل جميعا ونحن جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث فقالا سمعنا مجاهدا يذكر هذا عن ابن عباس **وحدثنا** ابو سعيد الاشجعي حدثنا ابو خالد الاحمر حدثنا الاعشى عن سلمة بن كهيل والحكم بن عتيبة ومسلم البطين عن سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث **وحدثنا** اسحق بن منصور وابن ابي خلف عن عبد ابن حميد جميعا عن زكريا بن عدوي قال عبد الله بن محمد حدثني زكريا بن عبد الله بن محمد بن عمرو عن زيد بن ابي أنيسة حدثنا الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان اُتي ما أتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها قال اُريت لو كان على أمك دين فقضيته اُكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصوم عن أمك **وحدثنا** علي بن حجر السعكي حدثنا علي بن مسهر ابو الحسن عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال بينا انا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ أتته امرأة فقالت اني تصدقت على اُتي بجارية وانها ماتت قال فقال وجبت جرك وردها عليك الميراث قالت يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم تجز قط أفأخرج عنها قال جئ عنها **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن مسهر غير انه قال صوم شهرين **وحدثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريدة عن ابيه قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ثلثة قال صوم شهرين **وحدثني** اسحق بن منصور اخبرنا عبد الله بن موسى عن سفيان بهذا الاسناد وقال صوم شهرين **وحدثني** ابن ابي خلف حدثنا اسحق بن يوسف حدثنا عبد الملك بن ابي سليمان عن عبد الله بن عطاء الملكي عن سليمان بن بريدة عن ابيه قال أتت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديثه وقال صوم شهر **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال ابو بكر رواه وقال عمر يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم

واختلاف العلماء ولسان الحرب ويكون صحيح العقل لينفرد بين المشتبهات ولا يعجل ويستمع ممن خالفه ليتثبت بذلك على غفلة ان كانت ان
يلتزم غاية جهد وينصف من نفسه حتى يعرف من اين قال ما قال والاختلاف على وجهين فما كان منصوصا لم يحل فيه الاختلاف عليه وما كان يحتمل
التأويل او يدل على قيا سا فذهب المتأول او القائل الى معنى يحفل وخالفه غيره لم يقل انه يضيق عليه ضيق المخالف للنص وذا قاس من له القياس
فاختلفوا وسع كلا ان يقول ببلوغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما اراه اليه اجتهاده وقال ابن عبد البر في بيان العلم ببلدان ما قال هذا الفصل قد
أتى الشافعي رحمه الله في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء والله الموفق قوله فذلك الله احق بالقضاء ما قال العيني وفيه قضاء الدين عن الميت وقد
اجمعت الائمة عليه فان مات عليه دين لله ودين لآدمي قد مرين الله لقوله فدين الله حق وفيه ثلاثة اقوال للشافعي الاول اصحتها تقديم دين الله تعالى
الثاني تقديم دين الآدمي الثالث هما سواء فيقسم بينهما قوله عن سليمان بن مسلم الخ سليمان هو الاعمش قوله قال سليمان فقال الحكم وملة الخ والحاصل ان
الاعمش تجمع هذا الحديث من ثلاثة انفس في مجلس واحد من مسلم البطين او لا عن سعيد بن جبير ثم من الحكم وملة عن مجاهد قد خالف زائدة في ذلك
ابو خالد الاحمر كما سيأتي قوله حدثنا ابو خالد الاحمر حدثنا الاعمش عن مسلمة الخ محصله ان ابا خالد جمع بين شيخ الاعمش الثلاثة فحدث به عنه
عنهم عن شيخ الثلاثة وظاهره انه عند كل منهم عن كل منهم فيحتمل ان يكون الادي له اللف والنشر بغير ترتيب فيكون شيخ الحكم عطاء وشيخ البطين سعيد
ابن جبير وشيخ مسلمة مجاهد ويؤيد ان النسائي اخرج من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الاعمش مفصلا هكذا وهو ما يقوى رواية ابو خالد كذا
في الفتح قوله بهذا الحديث الخ قال الحافظ لم يسبق الماتن بل احوال به على رواية زائدة وهو معارض لان بينهما مخالفة قوله عن زيد بن ابي انسية
حدثنا الحكم الخ هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث ان شيخ الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخ سعيد ويحتمل ان يكون سمعه من كل منهما
قاله الحافظ ولا نضاف عندى ما اشار اليه عياض من ان الحديث لا يخلو عن اضطراب في الاسناد وفي الماتن فسقط الاحتجاج به والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله وردتها عليا ان الميراث الخ قال النووي فيه ان من تصدق بشئ ثور وشاة لم يكره له اخذها والتصرف فيها بخلاف ما اذا اراد شراءه فانه يكره له الحديث
فمن عمره رضي الله عنه قوله حجى عنها الخ قال النووي فيه دالة ظاهرة لمذهب الشافعي والحكم هو ان النيابة في الحج جائزة عن الميت سيأتي تمام البصحة

باب نواب الصائفة إذا تخرج إلى الحاحم أو لم يركب الفطار أو سجد أو قتل أو أن يقول أنا صائفة وأنه يذوق حكمه عن الزنى والجمل وغيره

باب فضل الصيام

وقال زهير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام وهو صائم فليقل اني صائم وحل ثني زهير بن حرب
 حدثنا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رواية اذا اصبح احدكم يوما صائما فلا يرنث ولا يجهل فان امر
 شامته او قتله فليقل اني صائم وحل ثني حرمله بن يحيى الجعفي اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب
 اخبرني سعيد بن المسيب سمع ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الا الصيام هو
 فيه في موطنه ان شاء الله تعالى - **باب نذيب الصائم اذا دعى الى طعام ولم يرد الا فطارا وشوتما وقوتل ان يقول اني صائم**
 وانه يانزه صلو عن الرفث والجمل ونحوه قوله وهو صائم فليقل اني صائم اي نذبا كما في المرقاة قال عياض هذا محمول على انه يقول ذلك
 اعتد ان لا يجرح بتخلفه شحنا وتباغضا والا فافشاء النقل مستحب قال الآتي ثم انه لا يلزمه الحضور قال النووي فاذا اعتد بذلك فان سوغ في
 التخلت سقط عنه الحضور وان لم يسأله لانه لا يمتنع معه الحضور ولا يلزمه الاكل لان الصوم مانع الا ان يشق على صائم الطعام عدم اكله
 فيستحب له الاكل ويشهد للزوم الحضور حدث مسلم في ارباب الويلية اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل
 في رواية الطبراني عن ابن مسعود وان كان صائما فليدع بالبركة كذا في الجامع الصغير للسيوطي قال ابن العربي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب
 كل مسلم فلما قسدت مكاسب الناس والنيات كره العلماء لذي المنصب ان يتسرع للإجابة الا على شئ ط والحديث حجة في انه لا يأكل اذ لو كان الاكل باحا
 ابتداء لم يرشد الى الاعتدال بالصوت قلت ويأتي الكلام على جواز الاكل وفي الحديث الحضر على حسن العشرة ومراعاة الكلفة وفي الدر المختار ولا يفتقر الشايع
 في نقل بلا عذر الى ان قال والضيافة عند المضيف المضيف ان كان صاحبها ممن يرضى فجرد حضوره ويتأذى بترك الاطعام والا لا هو الصحيح من المذهب
 قال ابن عابد بن كذا اذا كان الضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وحده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء دفعا للادوي عن
 اخيه مسلم ولا فلا قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب ويشهد لكونه عذرا قصة سلمان مع ابي الدرداء رضي الله عنهما في صحيح البخاري
 قوله فلا يرنث الخ بضم الفاء وكسرها ويجوز في معاضيه التثليث والمراد بالرفث هنا وهو نفق البراء والفاء ثم التثنية الكلام الفاحش وهو يطلق على هذا
 وعلى الجاح وعلى مقتداته وعلى ذكره مع النساء ومطلقا ويحتمل ان يكون لما هو اعلم منها قوله ولا يجهل الخ اي لا يفعل شيئا من افعال اهل الجمل كالصياح
 والسفه ونحو ذلك ولسميد بن منصور من طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه فلا يرنث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا ان غير يوم الصوم يباح فيه
 ما ذكره نعم المراد ان المنع من ذلك يتأكد بالصوم قوله شامته او قتله الخ اي نازعه قال الحافظ ودوله قاتله يمكن حمله على ظاهره ويمكن ان يراد
 بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل قاتله وشامته على المفاعلة لان الصائم لم يورث ان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وانما
 المعنى اذا جاءه متعصفا لمقاتلته او مشامته كان يبداه بقتل او شتم اقتضت العادة ان يكافئه عليه فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم ذلك ان
 الصائم وقد نطق بالمفاعلة على التهيئ لها ولو وقع الفعل من واحد وقد وقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الامر وعافاه الله - قوله
 فليقل اني صائم الخ قال العيني قال شيخنا زين الدين اختلف العلماء في هذا على ثلاث اشكال اولها ان يقول ذلك بلسانه اني صائم حتى يعلم من يجمل
 انه مقصم بالصيام عن اللغو والرفث والجمل والثاني ان يقول ذلك لنفسه اي واذا كنت صائما فلا ينبغي ان اخذش صومي بالجمل ونحوه فيزجر
 نفسه بذلك والقول الثالث التفرقة بين صيام الغرض والنقل فيقول ذلك بلسانه في الغرض ويقول لنفسه في التطوع ام - وادعى ابن العربي ان
 موضع الخلاف في التطوع اما في الغرض فيقول بلسانه قطعا - وقال النووي في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان اقوى ولو جمعما كان
 قوله اني صائم اني صائم الخ فائدة قوله اني صائم انه يمكن ان يكف عنه بذلك فان اصر دفعه بالاختف فالأخت كالصائم هذا فيمن يروى مقابلة
 حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله شامته فالمراد من الحديث انه لا يعمل بمثل عمله بل يقتصر على قوله اني صائم واما تكرير قوله اني صائم فليقل
 الا انزجار منه او من مخاطبه بذلك ونقل الزركشي ان المراد بقوله فليقل اني صائم مرتين يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كفت
 لسانه عن خصمه ويقول بلسانه كفت خصمه عنه وتعقب بان القول حقيقة باللسان واجيب بانه لا يمنع الجواز - **باب فضل الصيام**
 قوله الا الصيام هو الخ اتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولا وفعلًا - تراخى العلماء في المراد بقوله تعالى
 الصيام لي وانا اجزي به مع ان الاعمال الصالحة كلها له وهو الذي يجزي بها على احوال احوالها ان الصوم من حيث انه صوم لا يقع فيه الرياء كما
 يقع في غيره وليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان له فيه حظا لثناء الناس عليه لعبادته قال ابو عبيد بن غريبه قد علمنا ان اعمال البركات
 لله وهو الذي يجزي بها فترى والله اعلم انه انما خسر الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم فعله وانما هو شئ في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله
 عليه وسلم ليس في الصيام رياء حدثني شيبة عن عقيل عن الزهري فذكر يعني مرارا قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركات الا الصوام فانما هو بالنية

فتح حديث الصيام وانا اجزي به
 ونقل احوال العلماء في تفسيره

التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى - قال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه مجرد فعله الا الله فأضاف الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدعى شهوته من اجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقل ان يسلم بان يظهر شرب بخلاف الصوم وارضى هذا الجواب المازي وقوله القرطبي بان اعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها اضيفت اليهم بخلاف الصوم فان حال المسلم شبعاً مثل حال المسلم تقرباً يا يعنى في الصورة الظاهر، قال الحافظ رحمه الله معنى في قوله لا رياء في الصوم انه لا يدخله الرياء بفعله وان كان قد يدخله الرياء بالقول كما يصوم ثم يخبر بانه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية قد خول الرياء في الصوم انما يقع من جهة الاحسان بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها مجرد فعلها، ثانياً معنى قوله الصوم الى اى انه أحب العبادات الى والمقدم عندى وقد تقدم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم الى فضلاً للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث ابى امامة مرفوعاً عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن يعبر على هذا الحديث الصحيح واعلموا ان خير اعمالكم الصلوة - والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلوة، وفي الكشاف عن ابى حنيفة م انه كان يفضل بين العبادات قبل ان يخرج فلما خرج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخصائص واماماً ومعنى حديث ابى امامة عند النسائي عليك بالصوم فانه لا مثل له فمحمول على ما قاله الشيخ ولي الله الدهلوي ان الصوم حسنة عظيمة يقوى الملكية ويضعف البهيمية ولا شيء مثله في صفة وجه الروح وقهر الطبيعة ولذلك قال الله تعالى الصوم لي - ثالثاً الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال ^{الله} الله وان كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف، قلت وهذا هو المراد عندى فقول الله تعالى الصوم لي تنويه بشأن الصوم والصائم وحاصله ان الصائم انما يترك معظم ما لو فاته الطبيعية والدرغيات النفسية لمحض ابتغاء وجهي الى زمان يعتد به يدل عليه قوله في الروايات الاخرى مع طعامه وشرابه شهوته لا جلى فهذه الجملة كأنها تفسير لقوله الصوم لي وفيه تسليمة عظيمة للصائمين المتجربين كمال حب الاكل الطارحين اكبر مستلذاً لهم في جنب محبوبهم الحقيقي فوالله لا يقدر قد تولى سبجاً الصوم الى الا من ذاق طعم المهوى وخلط له جيبه مرارة العذاب بجلالة الخطاب وجبر قلبه المنكسر بتشريف اضافة فعله الى نفسه والاعتراف بان ما يتجمل من الشوائب ليس له غاية غير تحصيل مرضاته - رابعاً ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم اليه بما يوافق صفاته اضافه اليه وقال القرطبي معناه ان اعمال العبد مناسبة لاجالهم الا الصيام فانه مناسب لصفته من صفات الحق كانه يقول ان الصائم يتقرب الى بامر هو متعلق بصفة من صفاتي - خامساً ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملائكة لان ذلك من صفاته قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والانسان اذا سعى في قهر النفس وازالة رذائلها كانت لعمله صورة تفديسية في المثال ومن اذكياء العارفين من يتوجه الى هذه الصورة فيعلم من الغيب في علمه فيصل الى الذات من قبل التنزيه التقديس ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الصوم لي انا اجزي به قال ويحصل لى بالصوم تشبه عظيم بالملائكة فيحبونه - سادساً سبب اضافة الله الى الله ان الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلوة والصدقة والطواف ونحو ذلك قال القاري في شرح المشكوك وصوم المستخدين لنحو الجن او الجنوم ليس تعبداً لذواتهم بل ليتخلوا عن الكدورات الجسمانية حتى يقدر على ملاقات الصواب الرحمانية والله اعلم - سابعاً ان جميع العبادات توفى منها مظالم العباد الا الصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحاق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيقبل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسننت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفلس الذي ياتي يوم القيامة بصلوة وصدقة وصيام ويأتي قد شتر هذا وضرب هذا وكل حال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته فاذا فنيت حسناته قبل ان يقضى ما عليه اخذ من سيئاته فطرحت عليه ثم طرح في النار فظاهر ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك - قلت ان ثبت قول ابن عيينة امكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل به بما رواه احمد بن حنبل عن سلمة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة رفعه كل العمل كفارة الا الصوم الصلوة وانا اجزي به وكذا رواه ابوداود والطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه قال ركبوا بركة وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن اصبغ من طريق اخرى عن شعبة بلفظ كل ما يعمل ابن آدم كفارة له الا الصوم وقد اخرج البخاري في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه عن ركبوا قال لكل عمل كفارة والصوم لي وانا اجزي به فخذت الاستثناء وكذا رواه احمد عن غيره عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لان معناها ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية عند كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بين الاسماعيل الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق عند ركبوا كذا الاستثناء فاختلف فيه

وأنا أجزى به فالذي نفس محل بيده خلفه فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحديثنا** عبد الله بن مسleme
 ابن قعنب قتيبة بن سعيد قال حدثنا المغيرة وهو الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الصيام حجة **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه
 أيضًا على غندر الاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عيينة لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنم الرجل في أهله
 وماله وولده يكفرها الصلوة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة
 قال الحافظ قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد لا الصيام فانه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه
 ما وقع خالصًا سالمًا من الرياء والشوائب كما تقدم والله أعلم وقد جمع بعض العلماء بين الحديثين بأن الصوم كفارة للذنوب لا لمظاهر العباد لله
 قوله وأنا أجزى به الخ أي أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته وما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه
 أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وإنما تضاعت من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله إلا الصيام فإن الله يشيب عليه بغير تقدير وهذا قوله
 تعالى إني أنزلنا القرآن أنزلنا بآيات مبينات وأنزلنا القرآن أنزلنا بآيات مبينات وأنزلنا القرآن أنزلنا بآيات مبينات
 غير ما حدث أن صوم اليوم بعشرة أيام وهي نص في أظهرها التضعيف فيبطل هذا الجواب قال الحافظ لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده
 أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى ويؤيد أيضًا الحرف المستفاد من قوله أنا أجزى به لأن
 الكريم إذا قال أنا أتولى الأعطاء بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفخيمه قوله فالذي نفس محل بيده الخ أقسم على ذلك تأكيدًا
 قوله خلفه فم الصائم الخ بضم الخاء وفي رواية تخلو بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض
 الشيوخ يقوله بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكي القابسي الوجين وبالغ النووي في شرح المذهب نقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بأن
 المصادر التي جاءت على فعل بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها وانفقوا على أن المراد به تغاير راحة فوالصائم بسبب الصيام
 قوله فوالصائم الخ فيه رد على من قال لا تثبت الميم في النعم عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره قوله أطيب
 الله من ريح المسك الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره إن أثر الطاعة محبوب لحب الطاعة متمثل في عالم المثال مقام الطاعة
 فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الملائكة بسببه ورضا الله عنه في كفة وأنشراح نفوس بني آدم عند استنشاق رائحة المسك في كفة ليرحمهم
 الغيبي رأى عين، أم - وفي شرح الأحياء اختلف في معنى كون هذا الخلوت أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه منزلة عز استطابته الزواجر
 الطيبة واستنقار الرائحة الكريهة فان ذلك من صفات الحيوان الذي له طبائع ميل إلى شيء فيستطيبه وينفر من شيء فيستقذر على أقوال أهلها
 أنه مجاز واستعارة لأنه جرت عادتنا بتقريب الرائحة الطيبة من الاستعارة في الصوم لتقريبه من الله تعالى قال المازري فيكون المعنى أن خلوت
 فوالصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقرب المسك اليكم وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني أن معناه أن الله
 تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكحته أطيب من ريح المسك كما قال في المكموم في سبيل الله الريح ريح مسك حكاة القاض عياض الثالث أن المعنى
 أن صاحب الخلوت ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا لا سيما بالإضافة إلى الخلوت وهما ضدان حكاة القاض عياض أيضًا
 الرابع أن المعنى أنه يعتقد براحة الخلوت ويدخر على ما هي عليه أكثر مما يعتقد بريح المسك وإن كانت عندنا نحن بخلافه حكاة القاض أيضًا الخامس
 أن الخلوت أكثر ثوابًا من المسك حيث ندب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير قاله الداودي وأبو بكر بن العربي والله
 وقال النووي وهو الأصح السادس قال صاحب المفهرم يحتمل أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيبون ريح الخلوت أكثر مما يستطيبون ريح المسك
 قوله الصيام حجة الخ زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد حجة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله ولا حمل من
 حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام حجة ما لم يخرقها زاد الدارمي بالغيبة والجنة بضم الجيم الوقاية والستر وقد بين بهاء الرمايات متعلق
 هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معناه حجة أي يقى صاحبه ما يؤذيه من الشهوات قال القرطبي
 حجة أي سارة يعني بحسب مشرعيته فينبغي للصائم أن يصونه ما يفسده وينقص ثوابه وإلى الإشارة بقوله فإذا كان يوم صوم واحد كفلا فيك
 إلى آخره ويصح أن يراد أنه سارة بحسب قائلته وهو ضعف شهوات النفس إلى الإشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره وقال ابن العربي أصابع
 كان الصوم حجة من النار لأنه إمساك عن الشهوات في النار محفوفة بالشهوات فالحاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك
 سائرًا له من النار في الآخرة قال الشيخ ولي الله الدهلوي قوله الصيام حجة ذلك لأنه يقى شر الشيطان والنفس ويباعد الإنسان من تأثيرها

سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فان له وانا اجزي به والصيام حجة فاذا كان يوم صوم واحد فلا يرقث يومئذ ولا يصيب فان سابه احل او قاله فليقل او امر صائم ان يصائم والذي نفس محمد بيده تخلو فمر الصائم اطيب عند الله يوم القيامة من يوم المسك وللصائم فرحتان يفرحهما اذا افطر فرح بفطره واذا لقى ربه فرح بصومه **وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا ابو معوية وكيع عن الاعمش **وحديثنا** زهير بن حرب **وحديثنا** جرير عن الاعمش **وحديثنا** ابو سعيد الاشج واللفظ له **وحديثنا** وكيع **وحديثنا** الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشرة امثالها الى سبع مائة ضعت قال الله عز وجل ويخالفه عليهما فلذلك كان من حقه تكليل مخفى الجنة بتزييه لسانه عن الاقوال والافعال الشهوية واليه الاشارة في قوله ولا يرقث واليه الاشارة في قوله ولا يصيب الى الاقوال بقوله سابه والى الافعال بقوله فقله ، قال الحافظ في زيادة ابي حنيفة بن الجراح اشارة الى ان الغيبة تضرب بالصيام وقد حكى عن عائشة وبه قال الاوزاعي ان الغيبة لفطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم واقرط ابن حزم فقال يبطله كل معصية من متعمل لها ذكر لصومه سواء كانت فعلا او قولا لعموم قوله فلا يرقث ولا يجمل ولما ورد في بعض الاحاديث من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه قوله ولا يصيب الخ هكذا هو هتبا السين ويقال بالسين والصاد وهو الصياح قوله اطيب عند الله يوم القيامة الخ هذا يقتضيه اطيب اعطاء الخلو فلما هو في الآخرة وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح والعزيم في ان طيب الخلو هو في الدنيا والآخرة او في الآخرة فقط ذهب ابن الصلاح الى الاول ابن عبد السلام الثاني وقد استدلل ابن الصلاح باقوال العلماء وليس في قولنا احد منهم تخصيص الآخرة بل جزوا بانه عبارة عن الرضا والقبول نحو ما هو ثابت في الدنيا والآخرة واما ما ذكرتم من الرواية فلا يترجمها وفيه نظر في ان الخلو في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله حيث يؤمر اجتنابا واجتلاب الرائحة الطيبة فخصت في القيامة بالذكر في رواية لذلك كاختص في قوله تعالى ان رجلا منهم يؤمّن بميثاقنا واطلق في باقي الروايات نظر الى ان الفضيلة ثابتة في الدارين كذا في شرح الاحياء للزمكشي وفي المرقاة قال بعض علماء الفضل ما يكره من الصيام على اطيب ما يستدل من جنسه ليقاس عليه ما فوته من آثار الصوم ونتائجه ، ام - وفيه اشارة الى انه لا يلزم من هذه العبارة عدم ازالة الخلو بالسواك وغيره كما استدلل الشافعي بهذا الحديث على ان السواك بعد الزوال مكروه لان نظيره قول الوالدة لبول ولدى اطيب من ماء انورد عندي وهو لا يستلزم غسل البول فكذلك هذا - قوله يفرحهما اصله يفرح بها فحذف الجار وصل الضمير لقوله صام رمضان اي فيه قوله فرح بفطره الخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث ابيح له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو الثاني للفهم - وقيل ان فرحه بفطره انما هو من حيث انه تمام صوم وخاتمة عبادته وتخفيف ضررته ومعونته على مستقبل صومه قلت ولا مانع من الحمل على ما هو اعلم ما ذكره فرح كل اهل بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباهجا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سببه شيء ما ذكره قوله فرح بصومه الخ اي بجزائه وثوابه وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه اما الشرع وربه او ثواب ربه على الاحتمالين قلت والثاني اظهر اذ لا يحصر الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الوافر عليه كذا في الفهم ويؤيد ما سياتي في الباب اذا لقى الله فجزاه فرح وقال الشيم والاهل الهلوى قد اقر الله روحه فالفرحة الاولى طبيعية من قبل وجبات فطلبه نفسه والثانية الهية من قبل تهيئته لظهور اسرار التنزيه عند تجرد عن غشايش الجسد وترفع اليقين عليه من فوقه كما ان الصلوة تورث ظهور اسرار الحق الثبوتى ، ام - قوله كل عمل ابن آدم الا كل عمل صالح لان آدم يضاعف ثوابه فضلا من الله تعالى - قوله والحسنة بعشر امثالها الخ وهذا اقل المضاعفة ولا فقد يزاد الى سبع مائة ضعت قوله الى سبع مائة ضعت الخ زاد ابن ماجه بعد قوله الى سبع مائة ضعت الى ما يشاء الله ، قال العلامة الزمكشي في شرح الاحياء في الحديث فوائد الاولى في ظاهره يقتضيه ان اقل التضاعف عشرة امثال وغايته سبع مائة ضعت قد اختلف المفسرون في قوله تعالى والله يضاعف بن يشاء ف قيل المراد يضاعف هذا التضاعف وهو السبع مائة وقيل المراد يضاعف فوق السبع مائة لمن يشاء وقد مرح التضاعف باكثر من السبع مائة في اعمال كثيرة في اخبار صحيحة اكثر ما جاء فيه ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث ابن عباس مرفوعا من جملة ما يشاء حتى يرجع الى مكة كتب الله له بكل خطوة سبع مائة حسنة كل حسنة مثل حسنة المحرم قبل وما حسنة المحرم قال بكل حسنة مائة الف حسنة وقيل اخرجا ايضا الدلائل قطني في الافراد والطبراني في الكبير والبيهقي والجميع بينه ، وابن حبان في حديث ابي هريرة هذا انه لم يرد بحديث ابي هريرة انتهاء التضاعف بدليل انه في بعض طرقه بعد قوله الى سبع مائة الى اصناف كثيرة وفي اخرى الى ما يشاء الله فهذا الزيادة تبين ان هذا التضاعف يزاد على السبع مائة والزائدة من الشدة مقبولة على الصحيح - الثانية قال القاضي ابو بكر بن العربي قوله الى سبع مائة ضعت يعني بظاهر الجهاد في سبيل الله فنهى التضاعف الى سبع مائة من العود بنص القرآن وقد جاء في الحديث الصحيح ان العمل الصالح في ايام العشر احب الى الله من الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه ماله فلم يرجع

الأصوات فأنه لي وأنا أجرى به يدع شهوته وطعامه من أجل للصائم فرحتان فرحة عند فطر وفرحة عند لقائه وتخلون فيه أطيب عند الله من ريح المسك **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي سنان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل يقول إن الصومي أنا أجرى به أن للصائم فرحتين إذا فطر فرح وإذا لقي الله فرح والذي نفس محمد بيده تلتون فوالصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحل ثنيه** اسحق بن عمار بن سليمان الهذلي حدثنا عبد العزيز يعني ابن مسلم حدثنا ابن مريم وهو أبو سنان بهذا الأسناد قال قال إذا لقي الله فجزاه فرح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن في الجنة باباً يقال له الرّتان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيدخلون منه فإذا دخل آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد **وحل ثنائه** محمد بن رافع عن المهاجر أخيراً أخبرنا الليث عن ابن الهادي عن هبيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عتيق عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصوم يوماً في

قال فهذا عملان قال العراقي في شرح الترمذي وعمل ثالث روى أحمد في مسند التقيفة في البحر تضاعف كالنفقة في سبيل الله الدرهم بسبعائة ضمت قال وعمل رابع وهو كلمة حق عند سلطان جائر ففي الحديث أنه أفضل الجهاد رواء أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد قال وعمل خامس وهو ذكر الله فانه قد ورد أنه أفضل الجهاد من حديث أبي الدرداء وأبي سعيد وعبد الله بن عمر ومعاذ ثم ذكر هذه الأحاديث مفصلة فليراجع قوله **الاصوات** قال البيضاوي معناه أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشر أمثالها إلى سبعائة ضعف الأصوات فلا يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر مقدراً ولا يحصى إلا الله تعالى ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكله إلى غيره قال والسيب اختصاص الصوم بهذه المزية أمران أحدهما أن سائر العبادات ما يطلع عليه العباد والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعلها خالصاً له ويعامله به طالباً لرضاه وإلى ذلك الإشارة بقوله فانه في الآخر أن سائر الحسنات راجعة إلى حظ المال والاستعمال البدن والصوم يتضمن كسر النفس وتعرض البدن للنقصان وفيه الصبر على مضض الجوع والعطش وترك الشهوات وإلى ذلك أشار بقوله يدع شهوته من أجل الله وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وسر استثناء الصوم أن كتابة الأعمال في صحائفها إنما يكون بصورة صورة كل عمل في موطن من المثل فخص هذا الرجل بوجه يظهر منها صورة جزائه المترتب عليه عند تجرده عن غواشي الجسد وقد شاهدنا ذلك مراراً وتكراراً أن الكتبة كثيراً ما توقف في إبداء جزاء العمل الذي هو من قبيل مجاهدة شهوات النفس إذ في بدائه دخل معرفة مقدار خلل النفس الصادر بهذا العمل منه وهو لم يدركه ذوقاً ولم يعلمه وجلاً وأما وهو سر اختصاصهم في الكفارات والدرجات على ما ورد في الحديث فيؤجر الله اليهم حينئذ أن يكتبوا العمل كما هو قوسوا جزاءه إلى قوله يدع شهوته الخ المراد بها شهوة الجماع ويحتمل أن تكون أعم وفي رواية لا حد لها أي شهوته إلى آخره قال الحافظ وقد يفهم من كلامه بصيغة الحصر التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتمتع لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدا في هذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدر معه الفعل وجوداً وعدماً ولا شك أن من لم يعرض في خطره شهوة شيء من الأشياء طول غماره إلى أن افطر ليس هو الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه قوله وهو القطواني الخ قال النووي بفتح القاف الطاء قال البخاري في الكلابي معناه البقال كأشهر تسبوه إلى بيع القطنية قال القاضي وقال البجلي هي قرية على باب الكوفة قال وقاله أبو داود أيضاً وفي تاريخ البخاري أن قطوان موضع قول يقال له الرّتان الخ بفتح الراء وتشديد التثنية وزن فعلان من الرّتي اسم علم على باب من أبواب الجنة، وجه تسميته به أما لأنه بنفسه أُنشئت لأخبار الجارية إليه ولا تهازلوا الأثر الطريدي له أولان من وصل إليه يزول عنه عطش يوم القيامة ويدوم له الطراوة والنظافة في دار المقامة قال الزركشي الرّتان فعلان كثير الرّتي نقيض العطش متى به لا يذوق جزاء الصائمين على عطشهم ووجهه واكتفى بذكر الرّتي عن الشيع لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزم وقيل لأنه أشق ما فيه عطش الكبد لا سيما في شدة الحر إذ كثيراً ما يصير على الجوع دون العطش ثم قيل ليس المراد به المقصر على شهر رمضان بل على مدة النوافل من ذلك وأكثرها قوله يدخل منه الصائمون الخ قال السدي المراد بالصائمين من غلب عليهم الصوم من بين العبادات ولعل غير الصائمين لا يوفون للدخول من هذا الباب وإن دعي منه فمن يدعي من تمام الأبواب لا يوفون للدخول من هذا الباب ألا إذا كان من الصائمين فلا ينافي في ذلك حدث الدعوة من تمام الأبواب والله تعالى أعلم بالصواب قوله فإذا دخل آخرهم الخ هكذا وقع في بعض الأصول فإذا دخل آخرهم وفي بعضها فإذا دخل أولهم قال القاضي وغيره وهو هو والصواب آخرهم قوله فلم يدخل منه أحد الخ كذا في دخول غير هو منه تأكيداً وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من دخل وفي الحديث فضيلة الصيام وكرامة الصائمين **باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تفويت حق** قوله يصوم يوماً في سبيل الله الخ وفي فوائده الطاهر للذهلي من حديث أبي هريرة ما من مرابط يربط في سبيل الله فيصوم يوماً في

باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تفويت حق

أوجاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله أهديت لنا هدية أوجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت خيس قال هاتيه فحدثت به فأكل ثم قال قد كنت أصبحت صائما

ثم أتانا يوما آخرى وقتا آخر جلا لليوم على الوقت وهو شائع ووحدة اليوم كانت سببا لاهتمام عائشة بما فعلت حيث خبأت له شيئا من الخيس ، والله تعالى أعلم قولنا أوجاءنا زور بفتح الزاي الزوار ويقع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة قاله النوى - قوله وقد خبأت لك شيئا الخ معناها جاءنا زورون ومعهم هدية خبأت لك منها أو يكون معناها جاءنا زور فأهدى لنا بسببهم هدية خبأت لك منها ، قال عياض وفيه نظر المرأة في بيتها وفيما يهدي لها وقسمها على ما تراه من أهل البيت بنظرها قوله قلت خيس الخ بفتح الخاء المحملة وسكون الياء تمر مخلوط بيمين أقط وقيل طحار يتخذ من الزبد والتمر والأقط وقد يدل الأقط بالذيق والزبد باليمن وقد يدل اليمن بالزيت - قوله قد كنت أصبحت صائما الخ فيه جواز الفطر من صوم التطوع وهو قول الجمهور ولو جعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعد المنع وإثبات القضاء بخلافه وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكر الطحاوي وغيره - كذا في الفقه - قال الشيخ ابن الهمام لا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله في وجوب القضاء إذا فسد عن قصد أو غير قصد بان عرض الحبيض للصائفة المتطوعة خلافا للشافعي رحمه الله وإنما اختلاف الرواية في نفس الفساد هل يباح أولا ، ظاهر الرواية لا - ألا بعدد رواية المنتهية بيلج بلا عذر ثم اختلف المشايخ رحمهم الله على ظاهر الرواية هل الضيافة عذرا أولا - وقد تقدم تفصيله قبل بابين ثم قال الشيخ واعتقادي أن رواية المنتهية أوجه ، أم ويستدل على رجحانه بحديث الباب وحديث أم هانئ من طريق سماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فدعا بشرب فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله أما لي كنت صائما فتفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر رواه أحمد والترمذي والطحاوي وفي رواية حماد بن سلمة عن سماء فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان قضاء من رمضان فصومي يوما مكانه وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه ، رواه البيهقي في السنن - وفي رواية لأحمد وإسحاق داود فقال يعني أن كان قضاء من رمضان الحديث ، قال الترمذي حديث أم هانئ في أسناده مقال وقال ابن الترمكاني والعيني هذا الحديث مضطرب سندا ومتنا أما اضطراب سنده فظاهر فقد ذكر فيه في بعض الروايات أنه كان يوم الفطر وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفطر كان في رمضان فكيف يتصور أن تكون صائفة قضاء أو تطوعا وكيف لا يلزمها قضاء ، قال الذهبي في مختصر سنن البيهقي ولا إراه يصح فإن يوم الفطر كان صومها فرضا لأنه رمضان وأما اضطراب سنده فاختلت على سماء فيه فتارة رواه عن أبي صالح وتارة عن جعدة وتارة عن هارون أما أبو صالح فهو باذان ويقل باذان ضعيفه قال البيهقي في باب الكسرا لماء ضعيف لا يحتج بخبره وقال في باب أصل القسامة أبو جريح عن ابن عباس ضعيف وعن الكلبي قال لي أبو صالح كل ما حدثتك به كذب وفي السنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن أبي ثابت كنا نسقي أباصالح مولى أم هانئ الدوغرن قال النسائي وقد روى أنه قال في مرثمة كل شيء حدثتك به فهو كذب وفي الفاصل للرامهرمزي الدرر غرن بلغة فارس الكذاب وأما جعدة فجهول قال البخاري في تاريخه جعدة من ولد أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ روى عنه شعبة لا يعرف إلا بحديث فيه نظر قال النسائي له يسمعه جعدة من أم هانئ ، وقد بين ذلك البيهقي في باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه أما هارون فجهول الحال قاله ابن القطان واختلف في نسبه فقيل ابن أم هانئ وقيل ابن ابن أم هانئ وقيل ابن ابنة أم هانئ وهذا وهم فإنه لا يعرف لها بنت ، وقال النسائي اختلف على سماء فيه وسماء ليس يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا أحسن أحاديث أم هانئ وإن كان لا يحتج به وقال الشوكاني في إسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدق روى الحفظ أم قال ابن الترمكاني وقد رواه النسائي وغيره من غير طريق سماء وليس فيه قوله فإن شئت فاقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سماء غير حماد بن سلمة وقد روى البيهقي هذا الحديث من رواية حاتم بن أبي صغيرة وإسحاق بن عمار كلاهما عن سماء وليس فيه هذا اللفظ وأخرجه النسائي كذلك من رواية أبي الأحوص عن سماء وأخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سماء وقد قال البيهقي في حتماد بن سلمة سأله حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتج به بما يخالف فيه ويثبتون ما ينقد به عن قيس بن سعد أمثاله ، والحاصل أن حديث أم هانئ ليس بقوى عند المحدثين فلا يحتج به على جواز فطر صوم التطوع بعد الشرع فيه ولا على نفى القضاء أما حديث الباب فعلى ظاهره جواز الفطر بخلاف عذر كما هو رواية المنتهية عندنا ومختار الشيخ ابن الهمام واجتمعت الحنفية لما هو ظاهر الرواية عندهم بما أخرجه مسلم في أبواب الوصية من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل أي فليدع ، قال الطحاوي ولو كان الفطر جائزا من غير عذر لكان الأفضل الفطر لأجابه الدعوة التي هي سنة أم - ويؤيده ما رواه العقيلي في تاريخه الضعيف من حديث محمد بن أبي سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة قال أهديت لعائشة وخفصا

قال يباح لأفطار من صوم التطوع بخلافه إذا عذر فيه أقوال العلماء وإذا أفطر بعد الشرع فهل يلزم قضاءه أم لا -

كتاب الايمان لاجل ان هارون بن معروف قال له ان ابن عيينة تغير امره بآخوه - ام - فهذه قرينة على ان الامام الشافعي رحمه الله قد ابان
 بنفسه علة الحديث بقوله سمعت سفيان عامر يحكي اياه الى آخوه وحينئذ فلا يلزم على البيهقي في تخطئة تلك اللفظة والله اعلم، قال العيني اما
 قول البخاري والله اعلم انه لا يصح فهو نفي ولا ثبات مقدر عليه، ام - يعني نفي الصحة عندهما من طريق لا يمنع ثبوته عند غيرهما من طريق آخر وقوله
 قال النسائي هذا خطأ دعوى بلا اقامة برهان لان كونه من الأهل على زعمهم لا يستلزم كونه خطأ وقول ابى عمر فيه وهما ان قوله من حديث يحيى بن
 سعيد عن يحيى بن ايوب غفلة منه فانه بعد هذا باسط رءاه من روايته الى خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد وغيره عن الزهري عن عروة عن عائشة ان
 ان قوله واسماعيل بن ابراهيم متروك الحديث قد انقلب عليه هذا الاسم فظن اسمعيل بن ابراهيم هو ابن حبيبة قال فيه ابو حاتم متروك الحديث
 وليس هو الراوي لهذا الحديث وهذا اسمعيل بن عقبة احمق به البخاري وثقة ابن معين وابو حاتم والنسائي - فان قلت في رواية ابى داود التي تقدمت
 وذكرناها انفاز ميل مولى عروة عن عروة قال البخاري لا يصح لميل سماع من عروة ولا يزيد من قيل ولا يقوم به الحجة قلت في سنن النسائي التصريح
 بسماع يزيد منه وقول البخاري لا يصح لميل سماع عن عروة نفي فيقدم عليه الا ثبات وزميل هو ابن عباس او عياش مولى عروة قيل بضمهم الزاي ونحو
 الميم وقيل بفتح الزاي وكسر الميم وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي وهذا الحديث يعرف بميل هذا واسناده لا بأس به كما في تهذيب التهذيب
 والحديث عائشة طريق آخر اخرجه النسائي عن احمد بن عيسى عن ابن وهب عن جابر بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة الحديث وفي آخوه
 قال صوما يوم ما مكانه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حملة عن ابن وهب وقال ابن عبد البر في التمهيد واحسن حديث في الباب
 حديث ابن الهادي عن زميل عن عروة وحديث جابر بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة ومنها رواه ابن عباس اخرجه النسائي من رواية خطاب
 ابن القاسم عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان ثم خرج فرجع وهما تاكلان
 فقال لهما صائماتين قالتا بلى ولكن اهل لنا هذا الطعام فامجبنا فاكلنا منه فقال صوما يوم ما مكانه فان قلت قال النسائي وابن عبد البر
 هذا الحديث منكر قلت انما قال ذلك بسبب خطاب بن القاسم عن خصيف لان فيها مقالا فيما قاله عبد الحق وقال ابن القطان خطاب ثقة قاله
 ابن معين وابو زرعة ولا احفظ لغيرهما فيه ما يناقض ذلك وقال ابو حاتم يكتب حديثه وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابو داود وابو زرعة
 والجلي خصيف ثقة وعن ابن معين صالح وعنه ليس به بأس وعن احمد ليس بحجة وعنه ضعيف الحديث وقال ابن عدي اذا حدث عن خصيف
 ثقة فلا بأس بحديثه وروايته وقال ابن سعد كان ثقة وكذا قال البخاري وقال ابن حبان تركه جماعة من ائمتنا واجتبه آخرون وكان شيئا
 صالحا فقيها عابدا الا انه كان يخطئ كثيرا فيما يروي ويتفرع عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته الا ان الانصاف فيه قبول ما وافق
 الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه وهو من استخير الله تعالى فيه ومنها حديث جابر بن عبد الله الرقيني من حديث محمد بن المنكدر عنه قال
 صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فدعا النبي صلى الله عليه وسلم اصحابا له فلما اتي بالطعام تنحنى احد هو فقال له صلى الله
 عليه وسلم مالك فقال اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم تحلف لك اخوك وصنع ثم تقول اني صائم كل يوم ما مكانه وفي حديث ابى سعيد عند
 البيهقي باسناد قال الحافظ رحمه الله قال صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما فلما وضع قال رجل انا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعك
 اخوك وتحلف لك انظر وصم يوم ما مكانه ان شئت قال ابن الترمذي وقد اخرجه الدارقطني من حديث الخدري ومن حديث جابر وليس فيه ما قوله
 ان شئت وكذا اخرجه البيهقي في ابواب الوصية في كتاب النكاح من حديث الخدري، قال القاري وهو ليس نصا في مدعاة (يعني نفي وجوب القضاء)
 لاحتمال كون الشرطية متعلقة بافطر والحجة بينهما اعتراضية وفائدة ما اشعار بان الامر ليس فيه للوجوب وبان الافضل هو الافطار للاتفاق
 على عدم وجوب الافطار المذموم من حديث مسلم السابق جمعنا بين الاحاديث مما امكن والله اعلم - ام - قال ابن الهمام فقد ثبت هذا الحديث
 (اي حديث القضاء في النفل) ثبوتا لا مرد له لو كان كل طريق من هذه ضعيقا لتقددنا وكثرة مجيئها فكيف وبعض طرقها ما يجتز به وحجة على
 انه امر برب خروج عن مقتضاه بغير موجب هو محفوف بما يوجب مقتضاه ويؤكد وهو ما قلناه من قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم لكونهم
 وفي علة القاري فان قلت نال ابو عمر من احمق في هذه المسئلة بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فاجعل باقوا الامل العلم وذلك ان العلماء
 فيها على قولين فيقول اكلوا اهل السنة لا تبطلوا بالرياء اخلصوها لله تعالى وقال آخرون لا تبطلوا اعمالكم بالرياء اكلوا اهل السنة لا تبطلوا
 هذا الحصر وقد اختلفوا في معناه فقيل لا تبطلوا الطاعات بالكفاءة وقيل لا تبطلوا اعمالكم بمعصية الله ومعصية رسوله وعن ابن عباس ر
 لا تبطلوها بالرياء والسمعة وعنه بالشك والتناقض وقيل بالجيب فان الجيب يأكل الحسنات كحبات كل النار الحطب وقيل لا تبطلوا اوصافكم
 بالمتن والا ذل على ان قوله ولا تبطلوا اعمالكم عام متناول كل من يبطل رءاه كان في صوم او في صلوة ونحوها من الاعمال المشروعة فانما نفي عن ابطاله

باب الكحل في شرب الماء

قال طلحة فحدثت عماراً بهذا الحديث فقال ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شاماً مضاًها وان شاء أمسكها وحل شاماً أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم ثم اتانا يوماً آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا حيس فقال أرينيه فقلنا أصبحت صائماً فأكل وحل حتى عمر بن عبد المنذر حدثنا اسمعيل ابن ابراهيم عن هشام القرطبي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب وهو صائم فأكل أو شرب فليمت يومه

يجب عليه قضاءه ليخرج عن عهده ما شرع فيه وأبطله، ام - وقال الشوكاني ان الآية عامة ولا اعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقول في الأصول، وقال الشيخ ابن الهمام والكل (أي كل ما لم يكن في تفسير الآية من الأقوال) يفيد ان المراد بالأبطال اخراجها عن ان تترتب عليها فائدة أصلاً كما لا توجد وهذا غير البطلان الموجب للقضاء فلا تكون الآية باعتبار المراد دليل على منع هذا البطلان بل دليل على منعه بدون قضاء فتكون دليل روية المنتهية على ما قدمناه من انها اباحة الفطر مع إيجاب القضاء ولهذا اختارناها لان الآية لا تدل باعتبار المراد منها على سوى ذلك - وفي الباب آثار عديدة فقد روي الطحاوي من حديث سعيد بن الحسن عن ابن عباس انه اخبر صحابه انه صام ثم خرج عليه رؤسائه فيفطرونه فقال بل ولي ولكن مرت لي جارية لي فاعجبني فأصبتها وكانت حسنة ففهمت بها وانا قاضيتها يوماً آخر وأخرج ابن حزم في المحلى من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي قال خرج عمر بن الخطاب يوماً على الصحابة فقال اني أصبحت صائماً فمرت لي جارية ففطرت عليها فما ترون قال فلو رأوا ما شكوا عليه وقال له على رضى الله عنه أصبت حلالاً وتقضى يوماً مكانه قال له عمر رضى الله عنه انت احسنهم فتياً وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عثمان بن عيسى عن انس بن سيرين انه صام يوم عرفة فعطش عطشاً شديداً فأفطر فسأل عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأمروه ان يقضى يوماً مكانه وروى وجوب القضاء عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة وامرسة رضى الله عنهم وهو قول الحسن البصري وسعيد بن جبيرة في قول أبي حنيفة ومالك وإبي يوسف وعملهم رحمهم الله - قال ابن الهمام وما القياس فكل الجرح والعرق التفلين حيث يجب قضاءها اذا افسد، ام - فالجرح عند من أنصف وامعن وجوب القضاء وهو لا حوط - والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله فقال ذاك بمنزلة الرجل اذا مضى هذا مقول عمار في هذه الرواية وروى عبد الرزاق عن ابن عيسى انه ضرب لذلك مثلاً كمن ذهب بهال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به او تصدق ببعضه وأمسك بعضه قوله أرينيه الخ امر من الأراء وفي رواية ادنيه وارينه كناية عنها لان ما يكون قريباً يكون مرئياً ذكره الطبري قوله فلقد أصبحت صائماً الخ قال القارئ أي مريداً للصوم وقال بعضهم المراد بالصوم اللغو ومعناه لم أكل بعد شيئاً وقال ابن الملك أي كنت لويت الصوم في أول النهار قال القارئ وهو مخالف للمذهب فيحتاج الى تأويل وتقدير عندنا وقد مر بيان الخلاف فيه باب اكل الناس وشربهم وجماعه لا يفطر قوله عن هشام القرطبي الخ هو هشام بن حسان الأزدي القرطبي وهو عبد الله البصري وقد روى هذا الحديث البخاري في الصيام من طريق يزيد بن زريع عن هشام عن ابن سيرين ولم ينسبه فظن المحافظ انه هشام الدستوائي أي هشام بن أبي عبد الله أبو بكر البصري والنظام انه وهم والله اعلم - قوله فليمت يومه الخ قال للنووي فيه دلالة لمذهب الأكثرين ان الصائم اذا أكل وشرب أو جامع ناسياً لا يفطر ومن قال بهذا الشافعي وابو حنيفة وداود وآخرون وقال ربيعة ومالك يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال عطاء والاوزاعي الليث يجب القضاء في الجماع دون الأكل وقال احمد يجب في الجماع والقضاء والكفارة ولا شيء في الأكل وقال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسياً وهو القياس فان الصوم قد فات ركبه وهو من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعلة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لانه أمر بالأتام ومضى الذي يتم صوماً وظاهر حمله على الحقيقة الشرعية فيمتسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية وكأنه يشير بهذا الى قول ابن القصار ان معنى قوله فليمت يومه أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفى القضاء قال وقوله فائماً اطعمه الله وسقاه ما يستدل به على صحة الصوم لا شعاره بان الفعل الصادر منه سلب الاضائة اليه فلو كان أفطر لأضيف الحكم اليه قال وتعلق الحكم بالأكل والشرب للغالب لان نسيان الجماع نادراً بالنسبة اليهما وذكر الغالب يقتضي مفهوماً وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناس لا يوجب قضاءً واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة او لا مع اتقاهم على ان أكل الناس لا يوجبها وما ركل ذلك على قصور حالة الجماع مع ناسياً عن حالة الأكل ومن اراد الحاق الجماع بالمنصوص عليه فاعلم طريقه

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ شَيْقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ قَالَتْ مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِّثَنَا حَمَادُ عَنْ أَبِي يَرْبُوعٍ وَهَشَامٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ حَمَادُ وَاطْنُ ابْنِ يَرْبُوعٍ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ قَدْ أَفْطَرَ قَالَتْ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** هُشَيْبُ بْنُ حَسَنٍ عَنْ أَبِي يَرْبُوعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَسْنَادِ هَشَامًا وَلَا حَمَادًا **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ النُّضَرِ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عِيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي كَيْبٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ أَبِي كَيْبٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

أَنْ لَا يَخْلُفَ شَهْرًا مِنْ صَوْمٍ قَالَتْ عِيَالُ فِيهِ أَنْ صَوْمًا لِنَقْلٍ غَيْرِ مُخْتَصٍ بِوَقْتٍ بَلِ السَّنَةُ كُلُّهَا وَقَدْ لَهَ قَوْلُهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ أَمْ كُنَا نَعْنِي عَنْ الْمَوْتِ وَاللَّامُ فِي سَبِيلِهِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ لَقِيْتُهُ لثَلَاثَ بَقِيْنَ مِنَ الشَّهْرِ تَرِيدُ مُسْتَقْبَلًا لثَلَاثَ أَيَّامٍ كَانَ حَالُهُ مَا ذَكَرَ إِلَى أَنْ مَاتَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ لَادَاءِ السَّالَةِ فَلَمَّا أَتَاهَا مَضَى إِلَى مَا وَادٍ وَاسْتَقَرَّ قَوْلُهُ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ أَيَّامًا وَفَوْقَ عَلَيْهِ وَكَذَا قَوْلُهُ قَدْ أَفْطَرَ أَيَّامًا وَفَوْقَ عَلَيْهِ قَالَهُ السُّدِّيُّ قَوْلُهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ أَيَّامًا فِي النِّفْلِ مُتَتَابِعًا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ أَيَّامًا قَالَ التَّوَيْمِيُّ رَمِىَ الرَّمَاةَ فِي لِقَوْلِ بَالَنُونَ وَقَدْ وَجَدْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنَّحْوِ عَلَى الْخَطِّابِ كَأَنَّمَا تَقُولُ لَمَّا تَمَّ السَّمْعُ لَوَاصِرَةً - قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ أَيَّامًا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَصِمِ الدَّهْرَ كُلَّهُ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِثَلَاثِ بَقِيْنَ عَلَى الْأَمَةِ وَهُوَ بَعْضُ رِوَايَاتِ رَجِيمٍ وَأَنْ كَانَ قَدْ عَطَى مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَوْ تَرَمَّ ذَلِكَ لَا قَدْرَ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ سَلَكَ مِنَ الْعِبَادَةِ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى فَصَامَ وَأَفْطَرَ وَقَلَّمَ وَطَبَّحَ لِمَنْ أَتَى فِي يَدِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ أَيَّامًا أَكْثَرَ مِنَ النَّصَبِ وَهُوَ ثَانِي مَقُولِ رَأَيْتُ وَقَوْلُهُ فِي شَعْبَانَ يَتَعَلَّقُ بِصِيَامٍ وَالْمَعْنَى كَانَ يَصُومُ فِي شَعْبَانَ وَغَيْرِهِ وَكَانَ صِيَامُهُ فِي شَعْبَانَ تَطَوُّعًا أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ قَوْلُهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ رَمَضَانَ قَالَ الْحَافِظُ وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِّثِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنَابِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ أَيَّامًا كَانَ يَصُومُ مِنْهُ وَمَنْ لَقِيَ التَّوَيْمِيَّ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ جَاءَنِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرَيْنِ يَقُولُ صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ وَيُقَالُ تَامَ فَلَنْ لَيْلَتِهِ أَجْمَعُ وَلَعَلَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ وَاسْتَفْتَلَ بَعْضُ أَمْرِهِ قَالَ التَّوَيْمِيُّ كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِذَلِكَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الرَّمَاةَ الْأُولَى مَفْسُورَةٌ لِلثَّانِيَةِ مُخَصَّصَةٌ لَهَا وَأَنَّ الْمُرَادَ بِأَكْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ حَاجَزٌ قَلِيلٌ لَا اسْتِعْمَالَ وَاسْتِعْدَادَ الطَّبِيعِيِّ قَالَ لَنْ الْكُلَّ تَأْكِيْدًا لِأُرَادَةِ الشَّمْلِ وَدَفْعِ الْجَوَازِ فَيُسَيَّرُ بِالْبَعْضِ مَنَافِعَ لَهُ - أَمَّا - قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي رَجْمٍ فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ لَكِنَّ الْأَسْتِعْدَادَ لَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَفْسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا لِأَسْمَاءِ وَالْخُرُوجِ مَقْدَمٌ وَهُوَ عَائِشَةُ وَهِيَ مِنَ الْفَصِيحَاتِ وَقَدْ لَقِيَ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنْ الْعَرَبِ وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً قَالَ الطَّبِيعِيُّ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ تَارَةً وَيَصُومُ مِنْهُ أُخْرَى لِثَلَاثِ تَوَهُّوهُ وَاجِبًا كُلَّهُ كَرَمَضَانَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً وَمِنْ آخِرِهِ أُخْرَى وَمِنْ أَثْنَاءِ طَوْرًا فَلَا يَخْلُفُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا يَخْصُ بَعْضُهُ بِصِيَامٍ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ أَنَّ عَمَلَهُ عَلَى عَائِشَةَ عَلَى الْمِبَالِغَةِ وَالْمُرَادُ أَكْثَرُ وَأَمَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْهَا الثَّانِي مُتَأَخِّرًا عَنْ قَوْلِهَا الْأَوَّلِ فَأَخْبَرْتُ عَنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ شَعْبَانَ وَأَخْبَرْتُ ثَانِيًا عَنْ آخِرِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ كُلَّهُ - أَمَّا - وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمُ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ وَهُوَ مِثْلُ حَدِّثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآخِي فِي الْبَابِ اخْتَلَفَ فِي حِكْمَةِ أَكْثَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقِيلَ كَانَ يَشْتَفِلُ عَنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِسَهْوٍ غَيْرِهِ فَتَجْمَعُ فِيْقُضِيهَا فِي شَعْبَانَ إِشَارًا إِلَى ذَلِكَ ابْنُ بَطَّالٍ وَفِيهِ حَدِّثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ - وَقِيلَ يُصْنَعُ ذَلِكَ لِعَظِيمِ رَمَضَانَ وَرَوَّافِهِ حَدِّثٌ آخَرُ أَخْرَجَهُ التَّوَيْمِيُّ وَغَرَبَهُ فِي إِسْنَادِهِ صَدَقَةُ بْنُ صُوَيْبٍ وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عَنْهُمْ وَابْتِغَاءً هُوَ مُعَارِضٌ لِلصَّحِيحِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ - وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي أَكْثَارِهِ مِنَ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ نَسَاءَهُ كُنْ يَقْضِيْنَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ وَهَذَا عَكْسُ مَا نَقَلْنَا فِي الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ كُنْ يُشْرَقُ

قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لكونه من شهر رمضان فليست عليه من الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان يكثر من الصوم في شعبان قدراً يصو في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديث اخرجه النسائي وابوداود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أراك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العلمين فأحب ان يرفع علي انصاؤه والمراد بالرفع الرفع الخاص دون الرفع العام بكرة وعشيا قال في المواهب شرحه (فبان صلى الله عليه وسلم وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى انه لما كتبه) احاط به (شهران عظيمان الشهر الحرام) رجب (وشهر الصيام اشتغل الناس جميعاً فصار مغفولاً عنه) مع رفع الأعمال فيه الى الله (وكثر من الناس يظن ان صيام رجب افضل من صيامه) اي شعبان (لانه) اي رجب (شهر حرام وليس كذلك) فقد روى ابن وهب بسند عن عائشة قالت ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم اناس يصومون شهر رجب فقال لعينهم من شعبان (وفي احياء الوقت المختول عنه بالطاعة فوائد منها ان تكون) اي الطاعة (اخفية واخفها النوافل واسرارها افضل لا سيما الصيام فانه سر بين العبد وربّه ومنها انه اشق على النفوس لان النفوس تناسي ما تشاهد من احوال بني الجنس فاذا كثرت يقظة الناس وطاعتهم سهلت الطاعات اذا كثرت الغفلات اهلها) تأشيري عموم الناس فيشق على النفوس المستيقظين طاعتهم لقلة من يقتدى بهم) وافضل العمل أشقّ ومنها ان المنفرد بالطاعة بين الخافلين قد يرفع به البلاء عن الناس (وقد روى في صيامهم صلى الله عليه وسلم شعبان صغراً آخر وهو انه تنسخ فيه الأجل) اي تنقل وتفرّد اسماء من يموت في تلك الليلة الى مثلها من العام القبل عن اسماء من لم يموت من أم الكتاب فيكتب في صحيفة ويسل الى ملك الموت (فروى) عند أبي يعلى والخطيب غيرها (بأسناد فيه ضعف عن عائشة قالت كان أكثر صيام النبي صلى الله عليه وسلم شعبان فقلت يا رسول الله أرى أكثر صيامك شعبان) وفي رواية أخرى أحب الشهور اليك ان تصوم شعبان (قال ان هذا الشهر يكتب فيه ملك الموت اسماء من يقبض فأحب ان لا ينسخ اسمي الا وانا صائم) وفي رواية أبي يعلى ان الله يكتب كل نفس صيته تلك السنة فأحب ان يأتيني اجل وانا صائم اي يأتيني كتابتي اجل وفيه ان كتابته في زمن عبادة يرزق لصاحبها الموت على الخير وان من ادنى تلك العبادة الصوم لانه يروض النفوس ويؤمّن الباطن ويفرغ القلب للحضور مع الله (وقد روى مسنداً) عن التابعي بدون ذكر عائشة (وقيل انه اتم) من وصله بذكرها (وقد قيل في صوم شعبان معنى آخر وهو ان صيامه كالتمرين على صيام رمضان لا يدخل في صيامه على مشقة وكلفة بل يكون قد تمرن الصوم واعتاده ووجبل بصيام شعبان قبل رمضان حلاوة الصوم ولذته فيدخل في صيام رمضان بقوة ونشاط، انتهى) قال الحافظ ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في النبي عن تقدير رمضان بصوم ايام او يومين وكذا ما جاء من النبي عن صوم نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر ان يحمل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان واجاب النووي عن كونه لم يكثر من الصوم في المحرم مع قوله ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه محتمل ان يكون ما علم ذلك الا في آخر عمر فلو تمكن من كثرة الصوم في المحرم او اتقوله فيه من الاعذار بالسفر المرض مثلاً فامتنع من كثرة الصوم فيه، ام (شبيهة) قال العيني واما الأحاديث التي في صلة النصف من شعبان فذكر ابو الخطاب (ابن دحية) انها موضوعة وفيها عند الترمذي حديث مقطوع اي منقطع في موضعين قال وكان بين الشيخ تقي الدين ابن الصلاح والشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه الصلوة متفاوتات فابن الصلاح يزعم ان لها اصلاً من السنة وابن عبد السلام ينكره واما الوقت في تلك الليلة فزعم ابن دحية ان اول ما كان ذلك من يحيى بن خالد بن برمك انهم كانوا مجوساً فأدخلوا في دين الاسلام ما يهرون به على الطعام قال لما اجتمعت بالملك الحارث وذكرتم له ذلك قطع دابر هذه البدعة المجوسية من سنن اعمال البلاد المصرية قوله خذوا من الاعمال ما تطيقون اي تطيقون الدوام عليه بلا ضرا واجتناب التعمق في جميع انواع العبادات قد تقدم شرح هذه القطعة من الحديث وبیانها واحتجاً في بافضلية العمل الدائم من قيام الليل وغيره من كتاب الصلوة قبيل كتاب القراءة واحاديث القرآن فليراجع قال الحافظ ومناسبة ذلك الحديث الاشارة الى ان صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يتأخر به في الامن اطاق ما كان يطيق ان من اجمد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه ان يمل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان غلبت أولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت فالقيل الدائم افضل من الكثير المنقطع غالباً قوله لن يمل ان يفتقر الميم اي لا يرض عنكم ولا يقطع الاقبال بالرجعة عليكم وقد مر شرحه مبسوطاً

رح حدثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عثمان بن حكيم الانصاري قال سألت سعيد بن جابر عن صور رجب نحن يومئذ في رجب فقال سمعت ابن عباس يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم **وحدثنا** علي بن حجر حدثنا علي بن مسهر **وحدثنا** ابراهيم بن موسى اخبرنا عيسى بن يونس كلاهما عن عثمان بن حكيم في هذا الاسناد **وحدثنا** زهير بن حرب ابن ابي خلف قال حدثنا روح حدثنا حماد عن ثابت عن انس **وحدثنا** ابو بكر بن نافع واللفظ له حدثنا حماد اخبرنا ثابت عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم حتى يقال قد صام صام ويفطر حتى يقال قد افطر **وحدثنا** ابو الطاهر قال سمعت عبد الله بن وهب يحدث عن يونس عن ابن شهاب **وحدثنا** حماد بن عمار عن ابن شهاب اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني سعيد بن المسيب ابوسلمة بن عبد الرحمن ان عبد الله بن عمر بن العاص قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول لا قوم من الليل ولا قوم من النهار ما عشت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت الذي تقول ذلك فقلت له قد قلت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانك لا تستطيع ذلك في كتاب الصلوة - قوله عن صور رجب ثم في المواهب اللدنية وشرحه اما شهر رجب بخصوصه وقد قال بعض الشافعية انه افضل من سائر الشهور وضعفه النووي وغيره فلم يعلم انه صلى الله عليه وسلم صامه بل روى عنه من حديث ابن عباس مما صح وقعه على ابن عباس انه نهي عن صيامه روى ابن ماجه باسناد قال الذهبي لا يصح فيه ولا يضره ضعف متروكه لكن في سنن ابي داود من حديث محبة الباهلية عن ايها او عثمها ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم ندب الى الصوم من الاشهر الحرم ورجب احدها فينبغي **قوله** فقال سمعت ابن عباس ثم وانظروا ان مراد سعيد بهذا الاسناد كمال على انه لا نهي عنه ولا ندب فيه بعينه بل له حكم باقي الشهور ذل ما ثبت في صوم نهي ولا ندب بعينه وان كان اصل الصوم مندبا اليه نعم حديث الباهلي قبله قد يقتضيه ندب الصوم منه وفي اللطائف لابن رجب المحبلى روى عن الكنانى الدمشقى الامام المحدث باسناد ان عروة بن الزبير قال لعبد الله بن عمر هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في رجب قال نعم ويشترطه لا يذكر في صلا قالها ثلاثا اخرج ابو داود وغيره من طريق عجاج بن منهال به وعن ابي قتادة قال ان في الجنة قصر الصور رجب قال البيهقي الوقاية هذا من كبار التابعين لا يقوله الا عن بلاغ قال ابن رجب هذا اصح ما ورد فيه وهذا كما قال غيره لا يقتضيه صحته لا نحو يبرون بمثل ذلك في الضعيف كما يقولون امثل ما في الباب هذا وان صح عن ابي قتادة فهو مقطوع اذا المقطوع قول التابعي وفعله وعند البيهقي عن انس من فوجا ان في الجنة قصر اشد بياضا من اللبن واحلى من العسل من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر وضعفه ابن الجوزي وغيره وصرح الحافظ وغيره بانه لم يثبت في صومه حديث صحيح، وحكى ابن السكيت عن محمد بن منصور السمعاني انه قال لو روي في رجب صور رجب على الخصوص سنة ثابتة والا حاديث التي تروى فيه واهية لا يفرج بها عالم واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه ان عمر كان يضرب اكلنا في رجب حتى يضعوها في الجفان ويقول كلوا فانما هو شهر كان تعظم الباهلية **باب** النهي عن صوم الدهر لمن تضربه او فوت به حقا او لم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم واقطار يوم، قوله اخبرني سعيد ابن المسيب وابوسلمة ان قال النووي قد جمع مسلم طرق هذا الحديث فأتقنها وقال الحافظ رواه جماعة من الكوفيين والبصريين الشاميين عن عبد الله بن عمرو مطوكة ومختصرة فمنهم من اقتصر على قصة الصلوة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولما روى من رواية احمد بن المصميين عنه مع كثرة روايته عنه، قوله اخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخبرني عن البناء للمجهول والذي اخبره هو والد عمر بن العاص رضي الله عنه فقد روى البخاري في فضائل القرآن من طريق عجاج بن محمد عن عبد الله بن عمر قال أتكنني ابى امرأة ذات حسب وكان يتعاهدنا فأسألهما عن بعضنا فقات نعم الرجل من رجل لم يوطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كففا منذ أتيناها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي ألقني فلقيت به بعد فذكر الحديث زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عجاج بن فوقع على ابى فقال زوجته امرأة فعصتها وفعلت وفعلت وفعلت قال فلما انتفت الى ذلك لما كانت لي من القوة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقني به فأتيت به ولا حمل من هذا الوجه ثم انطلق الى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا لي وسأني في الباب من طريق ابى اليخبر عن عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له صومى فدخل على فالتقت له وسادة ومن طريق ابى العباس عنه فاما ارسل الى واما لقيت قال الحافظ لم يجمع بينهما بان يكون عمر توجه بابنه الى النبي صلى الله عليه وسلم فكلهم من خبر ان يستوعب ما يريد من ذلك ثوابه الى بيته زيادة في التأكيد **قوله** فلا يستطيع ذلك الخ يحتمل ان يريد به الحالة الراهنة لما عمله النبي صلى الله عليه وسلم من انه يحلف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو اهم من ذلك ويحتمل ان يريد به ما سألني به اذا اكبر وعجز كما اتفق له سواء وكره ان يوظف على نفسه شيئا من العبادة لئلا يعجز عنه

باب النهي عن صوم الدهر لمن تضربه او فوت به حقا او لم يفطر
السياسة والشرع في بيان تفضيل صوم يوم واقطار يوم

فَصُمُّوا فِطْرَ وَنَوْمَ وَصَوْمَ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرٍ أَمْثَلِهَا وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ صُمُّوا يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَجْدَلُ الصِّيَامِ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَأَنْ أَكُونَ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي وَحُلَّتْ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّوْمِيِّ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ أَنْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ حَتَّى نَأْتِيَ أَبَا سَمَةَ فَأَرْسَلَنَا إِلَيْهِ رَسُولًا فَمَجَّزَ عَلَيْنَا وَأَذَاعَ بَابَ دَارِهِ مَسْجِدًا قَالَ فَبَدَأْنَا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ إِنْ تَشَاءُ وَإِنْ تَخْلُوا وَإِنْ تَشَاءُ وَإِنْ تَقْعُدُوا هُنَا قَالَ فَبَدَأْنَا لَابِلَ نَقْعُدُ هُنَا فَحَدَّثَنَا قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ قَالَ كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ أَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ قَالَ فَأَتَانِي كُرْتُ لِلْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا أَرْسَلُ إِلَى فَاتَيْتُهُ فَقَالَ لِي أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ فَيُتْرَكُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ نَصُمُّ وَافْطِرْ أَيُّ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ نَصُمُّ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ وَافْطِرْ فِي بَعْضِهَا وَكَانَ هَذَا إِشَارَةً إِلَى صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَوْلُهُ وَنَوَامِزُ بَقَرَةِ النَّوْنِ أَمْرٌ مِنَ النَّوْمِ أَيُّ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ يَضُمُّ الْقَاتِ أَمْرٌ مِنْ قَامَرٍ بِاللَّيْلِ لِأَجْلِ الْعِبَادَةِ أَيُّ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَالَ الْعَيْنِيُّ وَفِي الْحَدِيثِ تَقَعُدُ الْأَمَامُ أُمُورَ رَعِيَّتِهِ كُلِّهَا وَحَرْثَهَا وَتُعَلِّمُهَا مَا يُصْلِحُهَا وَفِيهِ أَنْ تَحْتَلِفَ الزِّيَادَةُ وَتَحُلَّ الْمَشَقَّةُ عَلَى مَا طَبِيعُ عَلَيْهِ يَقَعُّ لَهُ الْخَلَلُ فِي الْخَالِبِ رَغْمًا يَجْلِبُ بِجُودِيهِ الْحَضُّ عَلَى مُلَازِمَةِ الْعِبَادَةِ مِنْ غَيْرِ تَحُلُّ الْمَشَقَّةُ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى التَّرِكِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ كَرَاهِيَّتِهِ التَّشَدُّدَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى نَفْسِهِ حَضُّ عَلَى الْقِتَادَةِ كَأَنَّهُ قَالَ أَجْمَعَ بَيْنَ الْمَصْلُحَتَيْنِ فَلَا تُتْرَكُ حَقُّ الْعِبَادَةِ وَلَا الْمُنْدُوبُ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَا تُضَيِّعُ حَقَّ نَفْسِكَ وَاهْلَاكَ وَزُورَكَ قَوْلُهُ صُمُّ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ صَمُّ وَافْطِرْ بَيَانٌ لِمَا أَجَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ أَيُّ حَكْمًا لِحَاجَتِهِ قَالَ الْحَافِظُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُثَلَّثَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّسَادُيَّ مِنْ كُلِّ حِجَّةٍ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا أَصْلَ التَّضْعِيفِ دُونَ التَّضْعِيفِ الْحَاصِلِ مِنَ الْفِعْلِ وَلَكِنْ يَصْدُقُ عَلَى فَاعِلٍ ذَلِكَ أَنَّهُ صَامَ الدَّهْرَ عَجَازًا قَوْلُهُ قَالَ صُمُّ يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا الظَّاهِرُ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْقِتَادَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لَمَّا قَالَ أَنَّهُ يَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ زَادَهُ بِالتَّجْدِيدِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا فَذَكَرَ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّهُ يَكُونُ الْآخِرُ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رِثَايَةُ عَطَايْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ قَالَ الشَّيْخُ فِي اللَّهِ الدَّهْلَوِيُّ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَاخْتَلَفَ سُنَنُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الصَّوْمِ كَانَ نَوْحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصُومُ الدَّهْرَ كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَكَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ وَأَوَايَا مَا وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ يَصُومُ حَتَّى يَقَالَ لَا يَفْطِرُ وَلَا يَفْطِرُ حَتَّى يَقَالَ لَا يَصُومُ وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَكْمِلُ صِيَامَ شَهْرِ الْأَرْضِ وَذَلِكَ أَنَّ الصِّيَامَ تَرِياقٌ وَالتَّرِياقُ لَا يَسْتَحِلُّ الْبَقْدُ الْمَرْضُ وَكَانَ قَوْمُ نَوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَدِيدِي الْأَمْرِ حَتَّى رَوَى عَنْهُمْ مَا رَوَى وَكَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَاتِ قُوَّةٍ وَرِزَانَةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ لَا يَفْطِرُ إِذَا لَاقَى وَكَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرِيفًا فِي بَدَنِهِ فَأَرَادَ أَهْلًا لَهُ وَلَا مَالًا فَاخْتَارَ كُلَّ وَاحِدٍ مَابَيْنَا سَبَبِ الْأَحْوَالِ وَكَانَ نَبِيْنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَارِفًا بِفَوَائِدِ الصَّوْمِ وَالْأَفْطَارِ مُطْلِعًا عَلَى مَزَاجِهِ وَمَا يَنْسَبُ فَاخْتَارَ بِحَسَبِ صَلَاحَةِ الْوَقْتِ مَا شَاءَ قَوْلُهُ لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَفْيُ الْمَسَاوَةِ صَرِيحًا لَكِنْ قَوْلُهُ فِي الرِّهَانَةِ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ أَوْسٍ أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ يَقْتَضِي ثَبُوتَ الْأَفْضَلِيَّةِ مُطْلَقًا وَكَذَا مَا سَأَلْتُ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَّاضٍ صُمُّ أَفْضَلُ الصَّوْمِ عِنْدَ اللَّهِ صَوْمُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَقْتَضَاهُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الصَّوْمِ مَفْضُولَةً وَسَيَأْتِي بِسَطِّ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ فَاَنْتَظِرْ - قَوْلُهُ لَأَنْ أَكُونَ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ مَا كَبَّرَ قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَبَّرَ عَنِ الْحَافِظَةِ عَلَى مَا التَزَمَهُ وَوُظَّفَهُ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ رُحُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَقَّ عَلَيْهِ الْعِجْزُ لَمْ يَجِدْ أَنْ يَتْرَكَهُ لِأَنَّهُ تَزَامَمَ لَهُ فَمَتَّى أَنْ لَوْ قَبِلَ الرِّخَصَةَ فَأَخَذَ بِالْأَخْفِ قُلْتُ وَمَعَ عِجْزِهِ وَتَمَنِّيهِ الْأَخْلَافَ بِالرِّخَصَةِ لَمْ يَتْرَكَ الْعَمَلَ بِمَا التَزَمَهُ بَلْ صَارَ تَعَاطَى فِيهِ نَوْعٌ تَخْفِيفٌ كَمَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ ضَعُفَ وَكَبُرَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَذَلِكَ يَصِلُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ثُمَّ يَفْطِرُ بَعْدَ تِلْكَ الْأَيَّامِ فَيَقْوِي بِذَلِكَ وَكَانَ يَقُولُ لَأَنْ أَكُونَ قَبْلَ الرِّخَصَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مَعَ أَعْدَالٍ بِهِ لَكِنِّي فَارَقْتُهُ عَلَى أَمْرٍ أَكْرَهُ أَنْ أَخْلُقَهُ إِلَى غَيْرِهِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّوْمِيِّ أَنَّهُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَيُقَالُ ابْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمَعْرُوفِ بَابُ الرُّومِيِّ نَزِيلٌ بِغَدَادٍ قَوْلُهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَوْلُهُ كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ فَإِنِّي قُلْتُ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ صِيَامِ الْأَصَالِ وَصِيَامِ الدَّهْرِ قُلْتُ هُمَا حَقِيقَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فَإِنْ صَامَ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَلَمْ يَفْطِرْ لَيْلَتَهُمَا فَهُوَ مَوَاضِلٌ وَلَيْسَ هَذَا صَوْمُ الدَّهْرِ وَمَنْ صَامَ عَمْرًا وَافْطَرَ جَمِيعَ لَيْلَتِهِ فَهُوَ صَوْمُ الدَّهْرِ وَلَيْسَ بِمَوَاضِلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ كَذَا فِي عَمَلِ الْقَارِي قَوْلُهُ فَأَتَانِي كُرْتُ لِلْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا أَرْسَلُ إِلَى النَّبِيِّ قَالَ السُّنَدِيُّ لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَقَابِلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقْدَرَ أَنْ يَذْكُرَ فَأَتَانِي أَوْ أَرْسَلُ إِلَيَّ وَلَا أَقْرَبُ أَنْ بَعْضُ التَّصَوُّفَاتِ قَدْ وَقَعَ مِنَ الرِّوَاةِ سَمِعُوا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - قَوْلُهُ أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّ الْمَهْمُزَ لِلِاسْتِفْهَامِ وَلَكِنَّهُ خَرَجَ عَنْ

الدهر وقرأ القرآن كل ليلة فقلت بلى يا نبي الله ولم أر بذلك إلا الخير قال فان بحسبك ان تصوم كل شهر ثلاثا ثم ايام قلت
يا نبي الله اني اطيع افضل من ذلك قال فان لزوجه عليك حقا ولزورك عليك حقا وبحسبك عليك حقا قال فصم صوم
داود بنى الله صلى الله عليه وسلم فانه كان اعبدا للناس قال قلت يا نبي الله وما صوم داود قال كما يصومون ما ويفطرون ما قال وقرأ القرآن
في كل شهر قال قلت يا نبي الله اني اطيع افضل من ذلك قال فاقرأه في كل عشرين قال قلت يا نبي الله اني اطيع افضل من ذلك
قال فاقرأه في كل عشرة قال قلت يا نبي الله اني اطيع افضل من ذلك قال فاقرأه في سبع ولا ترد على ذلك فان لزوجه
الاستفهام الحقيقي معناه هنا محل الخطاب على الاقرار بما قد استقر عند ثبوت قوله اخبر على صيغة المجهول لنفس المتكلم وحين قوله لو ارد
بذلك الا الخير الخ فيه جواز تحت المراءى اعز عليه من فعل الخير قوله ان بحسبك الخ الباء فيه نائبة ومعناه ان صوم الثلاثة الايام من كل شهر
كان فيك الخ قوله اطيع افضل من ذلك الخ اي ازيد من ذلك قوله فان لزوجه عليك حقا الخ اي لا ينبغي لاجل الجهر بنفسه في العبادة حتى يضعف عن
القيام بحقوقه من جملة ما اختلفت العلماء فيمن كفت عن جملة زوجته فقال مالك ان كان بغير ضرورة الزم فيه او يفرق بينهما ونحوه عن احمد المشهور
عند الشافعية انه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض السلف في كل اربع ليال وعنه بعضهم في كل شهر مرة وكذا في الفقه - قوله ولزورك عليك حقا الخ
بفتح الزاي وسكون الراء اي لضعفك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصو في موضع صائو ونور في موضع ناتو ويقال للواحد اجمع والذكر والا تثنى
زور قال ابن التين ويحتل ان يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجتمع تاجر قال عياض بن روم وهو الضيف في خدمته وتأسيسه بالحديث
قوله بحسبك عليك حقا الخ قال اللعين وليس المراد بحق مهنتنا لاجب بل المراد مراعاته والرفق به كما يقال بحق العبيد على فلان في مراعاته و
بهم فالصائو المتطوع ينبغي ان يراعي جسمه بما يقيمه ويشد لئلا يضعف فيعجز عن اداء الفرائض واما اذا خاف التلف على نفسه او عضو من اعضائه
التي يضطر للجوع فيجئد يتعين عليه اداء حقه حتى في الصوم الفرض ايضا - قوله فصم صوم داود الخ فيه اختصار فانه صلى الله عليه وسلم بلغ الى صوم
داود بعد مراجعات كثيرة كما نبهنا عليه في اول الباب قوله فانه كان اعبدا للناس الخ اي في زمانه او المراد من اعبدا الناس والله اعلم قوله فاقرأه
في سبع الخ اي اختم في كل سبع - قال الحافظ في الفتح ثرو جدت في مسند الدارمي من طريق ابى فروة عن عبد الله بن عمر قال قلت يا رسول الله في كم
اختم القرآن قال اختمه في شهر قلت اني اطيع قال اختمه في خمسة وعشرين قلت اني اطيع قال اختمه في عشرين قلت اني اطيع قال اختمه في
خمسة عشرة قلت اني اطيع قال اختمه في خمس قلت اني اطيع قال لا - وابو خزيمة هذا هو الحنفى واسمه عروة بن الحارث وهو كوفي ثقة ووقع في رواية
هشيم قال فاقرأه في كل شهر قلت اني اجد في اقوى من ذلك قال فاقرأه في كل عشرة ايام قلت اني اجد في اقوى من ذلك قال احدهما اما حصين واما مغيرة
قال فاقرأه في كل ثلاث وعندي داود والترمذي صحيحا من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمر مرفوعا لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من
ثلاث وشاهده عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود اقرؤ القرآن في سبع ولا تقروه في اقل من ثلاث ولا يعبى من طريق الطيب
ابن سلمان عن عمر بن عاص ثمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يختم القرآن في اقل من ثلاث وهذا اختيار احمد ابى عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم
وثبت عن كثير من السلف انهم قرؤوا القرآن في ثوب ذلك قال النووي والاختيار ان ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من اهل الفهم وتدقيق الفكر
استحب له ان يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلوم وغيرها من مهمات الدين ومصالح
المسلمين العامة يستحب له ان يقتصر منه على القدر الذي لا يختل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالاولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج الى الملل
ولا يفرقه هذرة والله اعلم - ام - قوله ولا ترد على ذلك الخ والزيادة هنا بطريق التذلي اعلا لا يقره في اقل من سبع وفي بعض روايات السنن
ثم قال في سبع ثم لم ينزل عن سبع قال الحافظ وهذا ان كان محفوظا احتمل في سبع بينه وبين رواية ابى فروة تعدد الفضة فلا مانع ان يتقدم قول النبي
صلى الله عليه وسلم لجد الله بن عمر ذلك تأكيداً ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق وكان النبي عن الزيادة ليس على التحريم كما ان امر في جميع ذلك
ليس للوجوب وعرف ذلك من تراش الحال التي ارشد اليها السياق وهو انه نظر الى غيره عن سوي ذلك في الحال ارضى المال واغرب بعض الظاهر به فقال
يجوز ان يقرأ القرآن في اقل من ثلاث وقال النووي اكثر العلماء على انه لا تقدر في ذلك وانما هو بحسب النشاط والقوة فلهذا يختلف باختلاف
الاحوال والاشخاص والله اعلم والسلف في ختمه عادات مختلفة فبعضهم كان يختم في كل شهر وبعضهم في كل عشرين وبعضهم في كل عشرة واكثرهم
في سبعة وكثير منهم في ثلاث وبعضهم في كل يوم وليلة وبعضهم في كل ليلة وبعضهم في كل يوم وليلة ثلاث ختمات وبعضهم ثمان ختمات وهو اكثر
ما بلغنا والمختار ان يستكثر منه ما يغلب على الظن الدوام عليه في نشاط نفسه فبما صفوة عن ابى العباس بن عطاء قال لي في كل يوم خمسة ولى في
رمضان كل يوم وليلة ثلاث ختمات ولى منذ اربع عشرة سنة في ختمه ما بلغت النصف منها يريد الفهم منها - كذا في شرح الآبي ح

عليك حقاً ولزورك عليك حقاً ولجسدك عليك حقاً قال فشددت فشدت علي قال وقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تدري ما
لحكك يطول بك عمر قال فصرت الى الذي قال لي النبي صلى الله عليه وسلم فلما كبرت وددت اني كنت قبلت رخصة نبي الله صلى
الله عليه وسلم **وحدثنى** زهير بن حرب حدثنا روح بن عبادة حدثنا حسين المعلم عن يحيى بن ابي كثير هذا الاسناد
وزاد فيه بعد قوله من كل شهر ثلاثا ما مر فان لك بكل حسنة عشرين مثالا فذلك الدهر كله وقال في الحديث قلت وما
صوم نبي الله داود قال نصبت الدهر لم يذكر في الحديث من قراءة القرآن شيئا ولم يقل وان لزورك عليك حقاً ولكن قال وان
لو كنت عليك حقاً **وحدثنى** القاسم بن زكريا حدثنا عبد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني
زهر عن ابي سلمة قال واخبرني قد سمعته انا من ابي سلمة عن عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن
في كل شهر قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في عشر ليلة قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في سبع ولا تزدد على ذلك **وحدثنى**
احمد بن يوسف الازدى حدثنا عمرو بن ابي سلمة عن الاوزاعي قراءة قال حدثني يحيى بن ابي كثير عن ابن الحكم بن ثوبان حدثني
ابو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله لا تكن بمثل فلان
قوله فشددت الخ اي على نفسي قوله فشددت علي الخ بصيغة المجهول قوله فلما كبرت الخ كبر الباء يقال كبر يكبر من باب علم يعلم هذا في السنن
واما كبر بالضم مجيء عظم وهو من باب حسن يحسن قوله وددت اني كنت الخ سبق معناه قريبا قوله وان لولدت عليك حقاً الخ ومن حق الاولاد
الرفق بهم والاتفاق عليهم وشبه ذلك قال النووي فيه ان علم الاب تأديب ولذا وتعليمه ما يحتاج اليه من وظائف الدين وهذا التعليم واجب على الاب
وسائر الاولياء قبل بلوغ الصبي الصبية نص عليه الشافعي واصحابه قال الشافعي واصحابه وعلى الامهات ايضا هذا التعليم اذا لم يكن اب لانه من باب
التربية ولهم مدخل في ذلك واجرة هذا التعليم في مال الصبي فان لم يكن له مال فله من تلمذه نفقة لانه مما يحتاج اليه والله اعلم - قوله اني
اجد قوة الخ اي على اكثر من ذلك قوله عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهير الخ وفي صحيح البخاري مولى بني زهر وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ذكر
ابن حبان في الثقات انه مولى الاخنس بن شريق الثقفي وكان الاخنس ينسب زهريا لانه كان من خلفاءهم وجزم جماعة بان ابن ثوبان علمي فلو علم
كان ينسب عامريا بالاصالة وزهريا بالحلف ونحو ذلك والله اعلم **قوله** قال واخبرني قد سمعته الخ قال ذلك زهير يحيى بن ابي كثير قال الاسما عليم
خالفت ايان بن يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن ابي كثير ثم ساقه من وجهين عن ابان عن يحيى عن محمد بن ابراهيم التيمي
عن ابي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله اقرأه في شهر قال اني اجد قوة قال في عشرين قال اني اجد قوة قال في عشر قال اني اجد قوة قال في سبع ولا تزدد على
ذلك قال الاسما عليم ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال حدثنا ابو سلمة بن خنيس واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن ابي كثير كان يتوقف في تحاشي
ابي سلمة له ثم تذكروا انه حدث به او بالعكس كان يصح بتحديثه ثم توقف وتحقق انه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ولا يقدر في ذلك مخالفة لما كان
شيبان ناظرا من ابان او كان عند يحيى عنهما ويؤيد اختلاف سياقهما كذا في الفتح وقد تقدم في الباب من طريق عكرمة بن عمار عن ابي سلمة مصرحا
بالسمع بغير توقف في قصة الصيام وقصة القرآن والله اعلم **قوله** اقرأ القرآن في كل شهر الخ المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان
القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بمدة وذلك قبل ان ينزل بعض القرآن الذي تاخر نزوله لانا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه
الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول ليتني وقيلت الرخصة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اضاف الذي نزل آخر الخ الى ما
نزل او لا المراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذلك وهو عظمه وقعت الاشارة الى ان ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله اعلم **قوله** ابن الحكم بن
ثوبان حدثني ابو سلمة الخ هو عمر بن الحكم بن ابي الحكم واسم ابي الحكم ثوبان وقد تابع عمر بن ابي سلمة على زيادة ابن الحكم بن يحيى وابي سلمة ابن ابي العشر
ذكر البخاري تحليفا وقد اخرج البخاري باسناد من طريق عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي قال حدثنا يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن فليكن
واسطة قال الحافظ ونسبه البخاري على ان زيادة عمر بن الحكم بن المزيدي متصل الاسناد لان يحيى قد صرح بساقيه من ابي سلمة ولو كان بينهما
واسطة لم يصح بالتحديث قال وظاهر صحيح البخاري ترجيح رواية يحيى عن ابي سلمة بغير واسطة وظاهر صحيح مسلم مخالفة لانه اقتصر على الرواية
الزائدة والراجح عند ابان حاتم والدارقطني وغيرهما صحيح البخاري وقد تابع كلام من الرازيين جماعة من اصحاب الاوزاعي فالاختلاف منه وحكاه
كان يحدث به على الوجهين فيجمل على ان يحيى جملة عن ابي سلمة بواسطة ثلقية فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله اعلم **قوله** لا تكن بمثل
فلان الخ الباء نائدة قال الحافظ لما قصته في شيء من الطرق وكان اتمام مثل هذا لقصد السخرة عليه ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
لم يقصد شخصا معينا وانما اراد تنفير عبد الله بن عمر من الصنيع المذكور قال العيني رحمه الله والظاهر ان الابعاد من احد الزمارة - والله اعلم

كان يقوم الليل فترك قيام الليل وحل شي محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريم قال سمعت عطاء بن عمران
ابا العباس اخبره انه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني اصوم اسرود وأصلي الليل فاما ارسل
الي واما لقيته فقال ألم أخبر انك تصوم ولا تفطر وتصل الليل فلا تفعل فان لعينيك حظا ولنفسك حظا ولاهلك حظا
فصم وأفطر وصل وتكرو صوم من كل عشرة ايام يوما ولك أجر تسعة قال اني أجدي اقوى من ذلك يا نبي الله قال صوم صيام
داود عليه السلام قال وكيف كان داود يصوم يا نبي الله قال كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفتر اذا لاقى قال من لي بهذه
يا نبي الله قال عطاء فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد
قوله كان يقوم الليل الخ وفي البخاري من الليل اي بعض الليل قال المحافظ وسقط لفظ من من رواية الاكثر وهي مرادة قال ابن العربي
في هذا الحديث دليل على ان قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم يكن لتاركه بهذا القدر بل كان يلزمه ابلغ الذم وفيه استحباب الدوام
على ما اعتاده المرأ من الخير من غير تفريط ويستتبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قوله فاما ارسل الي واما لقيته الخ من غير ارسال
قال المحافظ شك من بعض روايته (اي اما قال عبد الله كذا واما قال كذا) وغلط من قال انه شك من عبد الله بن عمرو لما سألني من انه صلى الله عليه وسلم
وسلم قصدا الى بيته فدل على ان لقاءه اياه كان عن قصد منه اليه والله اعلم قوله فان لعينيك حظا الخ اي نصيبا قوله ولا يفتر اذا لاقى الخ
اي لا يهرب اذا لاقى العدو قيل في ذكر هذا عقيب ذكر صومه اشارة الى ان الصوم على هذا الوجه لا يترك البدن ولا يضعفه بحيث يضعفه عن
لقائه العدو بل يستعين لفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق ويجد مشقة الصوم في يوم الصيام لانه لم يجتهد بحيث
يصير الصيام له عادة فان الامور اذا صارت عادة سهلت مشاقها قوله من لي بهذه يا نبي الله الخ اي من تكفل لي بهذه الخصلة التي للداود عليه السلام
لا سيما عدم الفرار قال النووي معناه هذه الخصلة الاخيرة وهي عدم الفرار صعبة على كيف لي تجصيلها قوله فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد الخ
يعني ان عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الابد في هذه القصة الا انه حفظ فيها انه صلى الله عليه وسلم قال لا صام من صام الابد وقد ذكرنا في
واحد هذه الجملة وحدها من طرق عن عطاء قوله لا صام من صام الابد الخ قال ابن التين استدلل على كراهة صوم الدهر من هذه القصة
من اوجه غيبه صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وامر بان يصوم ويفطر وقوله لا افضل من ذلك ودعاؤه على من صام الابد وقيل معنى قوله لا صام من صام
اي ما صام كقوله تعالى فلا صلتي ولا صلته وقوله في حديث ابي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا صام ولا افطر ما صام وما
افطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من احد رواياته ومقتضاه انها بمعنى واحد المعنى بالنفي انه لم يحصل اجر الصوم مخالفتها
ولم يفطر لانه امسك، والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب سني واهل الظاهر وهي رواية عن احمد وشاذ ابن حزم فقال يحرم وروى ابن ابي
باسنا صحيح عن ابي عمرو الشيباني قال بلغ عمر بن الخطاب ان رجلا يصوم الدهر فأتاه فعلا بالدمية وجعل يقول كل يا دهرى ومن طريق ابي اسحق ان عبد الرحمن
ابن ابي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمر بن ميمون لورأى هذا اصحاب محمد لرحمته واحتجوا ايضا بحديث ابي موسى رفعه من صام الدهر ضيققت
عليه حجته وعقد بيده اخرج احمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهرهما انها تضيق عليه حصر الله فيها لتشديد على نفسه وحمله عليها و
رغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده ان غير سنته افضل منها وهذا يقتضيه الوعيد الشديد فيكون حراما والى الكراهة مطلقا
ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا صام من صام الابد ان كان معناه الدعاء فيا دهر من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وان كان
معناه الخبر فيا دهر من اخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يصم واذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لانه نفي
عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي صلى الله عليه وسلم وعد صاحب الاختيار صوم الدهر من المكروه تنزيها
وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المنهية المختار لانه لا بأس به، وفي اليد انع قال بعض الفقهاء من صام سائر الايام وافطر يوم الفطر ولا ضيق واما
التشريق لا يدخل تحت النهي ورد عليه ابو يوسف فقال ليس هذا عندي كما قال والله اعلم، هذا قد صام الدهر كانه اشار الى ان النبي عز صوم
الدهر ليس لمكان صومه هذه الايام بل لما يضعفه عن الفرائض والواجبات ويقعد عن الكسب ويؤدي الى التبتل المنه عن الله اعلم وفي مجمع
الروايات عن عمر بن سلمة قال سئل ابن مسعود عن صوم الدهر فكرهه روى الطبراني في الكبير واسناده حسن وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر
وحملوا اخبار النبي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين هذا اختيار ابن المنذر طائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر
لانه صلى الله عليه وسلم قد قال جازبا لمن سأل عن صوم الدهر لا صام ولا افطر وهو يؤذن بانه ما اجر ولا ثمر ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه
ذلك لانه عند من اجاز صوم الدهر لا الايام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما وايضا فان ايام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا

كراهة صوم الدهر من اهل الظاهر

أصام من صام لا بد وحديثه محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر حدثنا ابن جريح بهذا الاسناد وقال ان ابا العباس الشافعي قال
 مسلم ابو العباس السائب بن فروخ من اهل مكة ثقة عدل **وحديثنا** عبيد الله بن معاذ حدثنا ابى حنيفة شعبة عن حبيب بن ابي العباس
 في منزلة الليل **صيام** الحيف فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصلم الجواب بقوله لا صام ولا افطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون
 الى استحباب صيام الدهر لمن قوي عليه ولم يفت في حقها الى ذلك ذهب الجمهور قال السبكي أطلق اصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حصة
 ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب او المندوب فيجب ان يقال ان علمه انه يفوت حقا واجبا حرم وان علم انه يفوت حقا مندوبا اولى من الصيام كره ان
 كان يقوم مقامه فلا والى ذلك اشار ابن خزيمة فترجم ذكر العلة التي بما زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر وساق الحديث الذي فيه اذا فعلت
 ذلك هجمت عينك ونفقت نفسك ، وأجاب ابراهيم بن حنيفة الى موسى المتقدم كروا بان معناه ضيق عليه فلا يدخلها فلهذا تكون على بعضه عن ابي حنيفة
 عنه وهذا التأويل حكاه الاثر عن مسلم ودحاكي رده عن احمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه ان يكون معناه ضيق
 فلا يدخلها ولا يشبه ان يكون على ظاهره ويرجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة ان الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الشهور
 بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبيح له فيها مكان لانه ضيق طرأ بها بالعبادة ، قال الحافظ والاولى اجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقا واجبا
 بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد وقال الشيخ الانور ويحتمل ان يراد بحديث ابى موسى صوم الدهر الحكمي التزلي كما اذا صام من شهر ثلاثة ومغنى الضيق
 هو ما حمله عليه الغزالي وغيره والله اعلم - ومن ترجمه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق الحديث كما تقدم فان الحنة بعثنا مثالها وذلك صيا الدهر
 وقوله فيما رواه مسلم من صام رمضان وابتغى به جوارا فضلا عن استجابته وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثمانية وستين يوما
 وتعقب بان التشبيه في الأصل لا يقتضي جوارا فضلا عن استجابته وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثمانية وستين يوما
 من العلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على افضلية المشبه به من كل وجه كذا في التفتيح ، قلت ونظيره ما قال في حق من
 لم يستطع الباء فان الصوم له وجاء والوجاء الاختصاص وهو مخفى عنه وفي حديث ابى سعيد غدا صل وعليك بالجهاد فانه ذهبانية الاسلام كماله
 تفسير ابن كثير من سرور الحديد قال الحافظ ثم اختلف المجازون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو افضل او صيام يوم وافرار يوم افضل فصرح
 جماعة من العلماء بأن صوم الدهر افضل لانه اكثر عملا فيكون اكثر اجرا وما كان اكثر اجرا كان اكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي اولا وقيل بشرط ان لا يصوم
 الايام المنهي عنها وان لا يرغب عن السنة بان يجعل الصوم حجرا على نفسه فاذا من ذلك فالصوم من افضل الاعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل
 وتعقبه ابن دقيق العيد بان الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحق والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه
 اقتضاء العادة التقصير في حقوق اخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار الفائت من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى التفويض الى الحكم الشارح
 ولما دل عليه ظاهر قوله لا افضل من ذلك وقوله انه احب الصيام الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى ان صيام داود افضل وهو ظاهر
 الحديث بل صريحه ويتبرح من حيث المعنى ايضا بان صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يثبت عليه بل تضعف
 بهوته عن الاكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب مما اذا يالفت تناولها في الليل بحيث يتجدد له طبع رائد بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فانه يتنقل
 من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض اهل العلم انه اشق الصيام ويأمن مع ذلك غالبا من تفويت الحقوق كما تقدمت الاشارة
 اليه فيما تقدم قريبا في حق داود عليه السلام ولا يفر اذا لا في لان من اسباب الفرائض ضعف الجسد ولا شك ان سر الصوم يتكلمه وعلى ذلك يحمل قول
 ابن مسعود في ما رواه سعيد بن منصور وابن ماجه عنده انه قيل له انك تعلم ان الصيام فقال اني اخاف ان يضعفني عن القراءة والقراءة احب الي من الصيام
 نعم ان فرض ان شخصا لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام اصلا ولا يفوت حقا من الحقوق التي خوطب بها لم يجد ان يكون في حقه ابرج والى ذلك
 اشار ابن خزيمة فترجم الدليل على ان صيام داود انما كان اعلى الصيام واحبه الى الله لان فاعله يؤدي حتى نفسه واهله وراثته ايام فطره بخلاف
 من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتضرر بنفسه ولا يفوت حقا ان يكون ابرج وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فمن يقتضي
 حاله ان مكثا من الصوم اكثر منه ومن يقتضي حاله الاكثا من الافطار اكثر منه ومن يقتضي حاله المزج فعلة حتى ان الشخص الواحد قد تختلف
 عليه الاعمال في ذلك والى ذلك اشار الغزالي اخيرا والله اعلم بالصواب - **قوله** ثقة عدل الخ وفي البخاري كان لا يتهم في حديثه قال الحافظ
 فيه اشارة الى ان الشاعر بصل دان يتهم في حديثه لما تقصيه صناعته من سلوك المبالغة في الاطراء وغيره فأخبر الراوي عنه انه مع كونه شاعرا
 كان غير متهم في حديثه وقوله في حديثه يحتمل مره من الحديث النبوي ويحتمل فيما هو اعلم من ذلك والثاني اليق والالكان مرغوبا عنه
 والواقع انه نجة عند كل من اخرج الصحيح وانضم بتوثيقه احمد وابن معين وآخرون **قوله** حدثنا شعبة عن حبيب الخ هو حبيب بن

اختلاف العلماء في ان صوم الدهر افضل او

صيام يوم وافرار يوم افضل

إلى ثابت قوله شجعت له العين ثم الجيم أي غارت أو وضعت لكثرة التهرقوله ونهكت الخ بفتح الهاء أي هزلت وضعت قوله ونهكت
 له النفس الخ بكسر الهمزة أي تعبت وكثت قوله ولنفسك حق الخ أي تعطيها ما تحتاج إليه ضرورة البشرية مما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب
 والراحة التي يقوم بها بدنه ليكون أعون على عبادة ربه ومن حقوق النفس قطعها عما سوى الله تعالى لكن ذلك يختص بالتعلقات القلبية قوله
ولا اهلك حتى الخ أي تنظر لهم فيما لا بد لهم من أمور الدنيا والآخرة والمراد بالأهل النروجة أو أعز من ذلك عمر بن الخطاب نفقته قوله عن عمر بن
 عمر بن اوس الخ عمر الأول هو ابن دينار كحايته في الرواية الثانية وعمر بن اوس الثقفي الطائفي هو تابعي كبير قوله أحب الصلوة إلى الله صلوة داود الخ
 قال المصنف كان داود عليه السلام يحجم نفسه بنوم أول الليل ثم يقوم في الوقت الذي ينادي الله فيه هل من سائل فأعطيه سؤله ثم يستلذ بالنوم
 يستريح به من نصب القيام في بقية الليل وهذا هو النوم عند السحر وانما صارت هذه الطريقة أحب من أجل الأخذ بالرفق بالنفس التي يخشى منها السكنة
 وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله لا يسلحكم الله لا يسلحكم الله حتى تموتوا والله يحب أن يديم فضله ويؤال أحسانه وإنما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البدن
 وينهض ضرب السهر وذيول الجسم بخلاف السهر إلى الصباح وفيه من المصلحة أيضا استقبال صلوة الصبح وذكر النهار ينشأ طواقيبا وانما أقرب
 إلى عدم الرياء لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهرا للون سليم القوي فهو أقرب إلى أن يخفى عمله الماضي على من يراه أشار إلى ذلك ابن القيم
 وحكي عن قوم أن معنى قوله أحب الصلوة هو بالنسبة إلى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من يشق عليه قيام أكثر الليل بل وعادة هذا
 القائل اقتضاء القناعة زيادة الأجر بسبب زيادة العمل لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والمجبة التقصير في حقوق يعارضها طول القيام مقدر
 ذلك القائل مع المقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا فالأولى أن يجري الحديث على ظاهره وعمومه وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة فمقدار
 تأثير كل واحد منهما في الحث أو المنع غير محقق لنا فالطريق أننا نفوض الأمر إلى صاحب الشرع ونجوز على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من
 قوة الظاهر هنا والله أعلم قوله قال نعم الخ ظاهره أن هذا الترتيب بين الثلث والشطر من تفسير الرازي ويحتمل أن يكون عمر بن اوس ذكره بسند
 والله أعلم قوله أخبرني أبو المصنف الخ بوزن عظيم اسمه عامر قيل زيد بن أسامة الهذلي قوله دخلت مع أبيك الخ هذا الخطاب لأبي قلابسة
 واسمه عبد الله بن زيد ولما ذكرنا في هذا الخبر وهو ابن عمر وقيل ابن عامر بن نائل بنون ومثناة ابن مالك بن عبيد الجعري قوله فأنقبت
 له وسادة الخ يقال وسادة ووساد بكسر الواو وتقولها هذيل بالهمز بدل الواو أو يوضع عليه الرأس وقد يكتأ عليه وهو المراد هنا قال المصنف
 أكرام الكبير وجواز زيارة الكبير تلميزة وتعليقه في منزله ما يحتاج إليه في دينه وإيثار التواضع وحمل النفس عليه وجواز رد الكرامة حيث لا يتأذى
 بذلك من ترد عليه قوله فجنس على الأرض الخ فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستئثار على جليسه وفي كون

والتحسين
استحبنا صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم نزل فيه الوحي والاعتقاد

قلت يا رسول الله قال خمساً قلت يا رسول الله قال سبعة قلت يا رسول الله قال تسعاً قلت يا رسول الله قال أحد عشر قلت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صوم فوق صوم داود شطر الدهر صيام يوم وافتار يوم **ح** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا غندر عن شعبة **و** حدثنا محمد بن مسلمة حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن زياد بن قياض قال سمعت أبا عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له صم يوماً ولك أجر ما بقي قال لي أطيق أكثر من ذلك قال صم يومين ولك أجر ما بقي قال لي أطيق أكثر من ذلك قال صم ثلاثة أيام ولك أجر ما بقي قال لي أطيق أكثر من ذلك قال صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي **و** حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن حاتم جميعاً عن ابن مهدي قال زهير حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سليمان بن حيان حدثنا سعيد بن صبيح قال قال عبد الله بن عمر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمر بلغني أنك تصوم النهار وتقوم الليل فلا تفعل فان لم تجدك عليك حظاً ولعينك عليك حظاً وان تزوجك عليك حظاً صموا فطر صوم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صوم الدهر قلت يا رسول الله ان بي قوة قال فصم صوماً وداود عليه السلام صم يوماً وافتار يوماً فكان يقول يا ليتني أخذت بالرخصة **و** **ح** حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن يزيد بن ريثك قال حدثني معاذة العدوية انها سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام قالت نعم فقلت لها من أي أيام الشهر كان يصوم قالت لم يكن يبالي من أي أيام الشهر يصوم **و** **ح** حدثني عبد الله بن محمد بن اسماء الضبيعي حدثنا مهدي وهو ابن ميمون حدثنا غيلان ابن جري عن مطرف عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اوقال لرجل وهو يسمع يا فلان أصمت من ستر هذا

الوسادة من ادم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب احوالهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضيق اذ لو كان عنده اشرف منها الاكروا بنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله قلت يا رسول الله في وجوب الاستغفار محذوف تقديره لا يكفيني الا ثلاثة يا رسول الله وكذلك يقدر في البواقي قوله قال خمساً أي صم خمسة أيام من كل شهر وكذلك التقدير في سبعة وتسعة واحداً عشر قوله صم يوماً يعني من كل عشرة أيام قوله ولك أجر ما بقي أي قال الحافظم وقد استشكل قوله صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر ما بقي مع قوله صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقي لأنه يقتضيه الزيادة في العمل والنقص من الاجر وبذلك ترجم لما للنسائي وأجيب بان المراد لك أجر ما بقي بالنسبة الى التضييف قال عياض قال بعضهم معنى صم يوماً ولك أجر ما بقي أي من العشرة وقوله صم يومين ولك أجر ما بقي أي من العشرين وفي الثلاثة ما بقي من الشهر وحمله على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الاجر وتعقبه عياض بان الاجر انما التقدر في كل ذلك لأنه كان نيته ان يصوم جميع الشهر فلما منع صلى الله عليه وسلم من ذلك ابتداء عليه لما ذكرني اجرنه على حاله سواء صام منه قليلاً او كثيراً كما تأوله في حديث نية المؤمن خير من عمله أي ان اجره في نيته اكثر من اجر عمله لاستعداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى - والحديث المذكور ضعيف وهو في سند الشهاب التأويل المذكور لا بأس به ويحتمل ايضا اجراء الحديث على ظاهره والسبب فيه انه كما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المقضية لتقويت بعض الاجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فينقص الاجر باعتبار ذلك على ان قوله في نفس الخبر صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي يدل على الاول فانه يلزم منه على سياق التأويل المذكور ان يكون التقدير ولك أجر أربعين وقد قيد في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين - قوله حدثنا سليمان بن بغير السين وكسر اللام قوله حدثنا سعيد بن ميناؤ وهو بالمد والقصر والقصر شهر باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس قوله قالت نعم أي وهذا اقل ما يقتضيه قوله من أي أيام الشهر كان يصوم أي هذه الثلاثة من اولها او وسطها او آخرها متصلة او منفصلة قوله لم يكن يبالي أي لم يهتم للتحسين بل كان يصومها بحسب ما يقتضيه رأيه الشريف قال الزرقاني وبه جمع البيهقي بين احاديث غير عائشة المعينة المختلفة التبيين فقال كل من رآه فعل نوعاً ذكره ورأت عائشة جميع ذلك فاطلقت قال بعضهم ولعله صلى الله عليه وسلم لم يواظب على ثلاثة معينة لئلا يظن تعيينها قال وقد جعل الله تعالى صيام هذه الثلاثة الايام من الشهر بمنزلة صيام الدهر كما سيأتي في الباب ولان الثلاثة اقل حد الكثرة قوله قال له اوقال لرجل في هذا شك من مطرف ورواه احمد بن حنبل بن سليمان التيمي قال عمران بن بغير شك قوله أصمت من ستر هذا الشهر أي لضم السين المهمل وتشديد الراء بعدها هاء وهي وسطه قال النووي هكذا هو في جميع النسخ من ستر هذا الشهر بالهاء بعد الراء وذكر مسلم بعد حديث ابن قتادة ثم حدثني عمران ايضاً في ستر شعبان وسيأتي تفسيره قال الحافظ والذي رايته في رواية ابن بكري في ستر الجحاني ومن خطه نقلت ستر هذا الشهر كما في سائر الروايات وقال العلامة السدي لظاهر ان هذا الحديث وحديث ستر هذا الشهر واحد

الشهر قال لا قال فاذا افطرت فصوم يومين وحل ثنا يحيى بن يحيى التميمي وقيبة بن سعيد جميعاً عن حماد قال يحيى
 اخبرنا حماد بن زيد عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن ابي قتادة رجل اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف تصوم
 فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله فلما رأى عمر غضبه قال رضي بنا بالله ربنا وبلاسلام ديننا ونحج نبيك نعوذ بالله من غضب
 الله وغضبه عليه فجعل عمر يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه فقال عمر يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله قال لا صام
 ولا افطر او قال لم يصم لم يفطر قال كيف من يصوم يومين ويفطر يوماً قال ويطيق ذلك احد قال كيف من يصوم يوماً ويفطر يوماً
 قال ذلك صوم داود عليه السلام قال كيف من يصوم يوماً ويفطر يومين قال وردت اتي طوقت ذلك ثم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله صيام يوم وعرفة

وانما وقع الاختلاف من بعض الروايات ومنها ان السر معنى السنة كما قال غير واحد فنقل بالمعنى والله اعلم قوله فاذا افطرت
 فصوم يومين الخ ياتي الكلام عليه في الباب الذي يليه قوله عن عبد الله بن معبد الزماني الخ يراى مكسورة ثميم مشددة قوله رجل اتى الخ قال يحيى
 هكذا هو في معظم النسخ عن ابي قتادة رجل اتى وعلى هذا يقرأ رجل بالرفع على انه خبر مبتدأ لمحمد وف اي الثاني والامر رجل اتى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال وقد اصرح في بعض النسخ ان رجلاً اتى وكان موجب هذا الاصلاح جملة انتظام الاول وهو منتظم كما ذكرته فلا يجوز تغييره والله اعلم
 قوله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي ظهر اثر الغضب في وجهه من قول الرجل وسوء سؤاله قال النووي قال العلامة سبغية كراهة
 مسئلة لانه خشى من جوابه مفصلة وهي انه ربما يحتقد السائل وجوبه ويستقله او يقتصر عليه والنبي صلى الله عليه وسلم انما لم يبالغ في الصواب لانه
 كان مشغولاً بصالح المسلمين وحقوق الزوجات واضيافه ولئلا يقتدى به كل واحد فيتضرر بعضهم كان حق السائل ان يقول كيف صوموا وكما صوموا
 فيخص السؤال بنفسه ليجاب بمقتضى حاله كما اجاب غيره بمقتضى احواله واماً وايضاً كان صومه صلى الله عليه وسلم لم يكن على منوال واحد بل كان
 يختلف باختلاف الاحوال فتارة يكثر الصوم وتارة يقله ومثل هذا الحال لا يمكن ان يدخل تحت المقل فيتعد جواب السؤال ولذا وقع لجماعة من الصحابة
 انهم سألوا عن عبادته لله تعالى فتقارروا فبلغه فاشتد غضبه عليهم قال انا اتقاكم الله واخوفكم منه يعني ولا يلزم منه كثرة العبادة بل حسناتها و
 مراعاة شرائعها وحقوقها ودقاتها وتقسيمها في اوقاتها الاتفة بما - قوله فلما رأى عمر غضبه الخ اي على السائل ونحو من دعائه عليه خاصة
 ومن السراية على غيره عامة لقوله نعم وانما فتنه لا تضييبت الذين ظلموا منكم خاصة كذا في المرقاة قوله قال رضي بنا بالله الخ قال ذلك
 اعتدلاً راعياً لستره منه قوله رضي بنا بالله ربنا وبلاسلام ديننا ونحج نبيك ونعوذ بالله من غضب الله وغضبه عليه والمنصوبات قبيحة
 ويحتمل ان تكون حالات مؤكدة قاله القاري في المرقاة قوله كيف بمن يصوم الدهر كله الخ اي هل هو مجزؤ او مذهب او انظر حسن الادب حيث يله
 بالتعظيم ثم سأل السؤال على وجه التعميم ولذا قيل حسن السؤال نصف العلم قوله لا صام ولا افطر الخ اي لا صام صوماً فيه كمال الفضيلة ولا افطر
 فطرًا يمنع جوعه وعطشه في شرح السنة معناه الداء عليه زجره (لكنه مظنة لتقويت الحقوق الواجبة) ويجوز ان يكون اخباراً، ام لانه اذا اعتاد
 ذلك لم يجد رياضة ولا كلفة يتعلق بما يزيد ثواب وحيث لم ينل راحة المفطرين ولذا هو فكأنه لم يفطر قوله ويطيق ذلك احد الخ بتقدير
 الاستفهام اي اتقول ذلك ويطيق ذلك احد فيه اشارة الى ان العلة في النهي انما هو الضعف فيكون المعنى ان اطاعة احد فلا بأس او فهو
 افضل، كذا في شرح المشكوة للقاري قوله ذلك صوم داود الخ يعني وهو في غاية الاعتدال ومراعاة لاجابى العبادة والعادة باحسن الاحوال قوله
 اني طوت ذلك الخ على بناء المفعول اي جعلني الله مطيقاً ذلك الصيام المذكور قال النووي قال القاضي معناه ودوت ان احمى تطوعة لانه صلى
 الله عليه وسلم كان يطيقه واكثر منه وكان يواصل ويقول اني لست كأحدكم اني ابيت عند بيتي يطعمني وليقيني قلت وبؤيد هذا التأويل قوله صلى
 الله عليه وسلم في الرواية الثانية ليت ان الله قوانا لذلك او يقال انما قاله بحقوق نسائه وغيرهن من المسلمين المتعلقين به والقاصدين اليه،
 قوله ثلاث من كل شهر الخ على صيغة المؤنث ولو قال ثلاثاً بالهاء كان صحيحاً لان المعدد امة اذا كان غير مذكور لفظاً جاز تذكيره بميزة تأنيثه
 يقال صمنا سنةً وخمسةً وخمسةً وانما يلزم اثبات الهاء مع المذكر اذا كان مذكوراً لفظاً وحذفها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسكوكه
 صرح بها اهل اللغة واثبتوا العرب كذا في نيل الاوطار قوله فهذا صيام الدهر الخ قال القاري اي حكماً لقوله نعم من جاء بالحسنة فله عشر مثاقيل
 كذا فيل ولا يخفى ان الكلية الحكمية انما هي في غير رمضان وانما ذكر رمضان لدفع توهم دخوله في كل شهر المعنى ان صيامه كصيامه في الشواكب
 من غير تضعيف على حد قول الله احد تعدل ثلث القرآن قيل ثلاث مبتدأ خبره قوله فهذا صيام الدهر الفاء زائدة، او ما دل عليه هذه
 الجملة وقال الطيبي ادخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وذلك ان ثلاث مبتدأ ومن كل شهر صفة اي صوم ثلاث ايام يصومها الرجل

أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَصِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءُ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ مَثْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ سَمِعَ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ قَالَ فَعَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَمْرٍو صِيَامُ اللَّهِ رَبًّا وَإِسْلَامُ دِينًا وَتَجَرُّهُ سَوَاءٌ وَبِيعْتُنَا بِمِجْعَةٍ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ لَا صَامَ وَلَا
أَفْطَرَ وَأَصَامَ وَمَا أَفْطَرَ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَأَفْطَرَ يَوْمًا قَالَ وَمَنْ يَطِيقُ ذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَرَ يَوْمَيْنِ
قَالَ لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانًا لَدُنْكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَرَ يَوْمًا قَالَ ذَلِكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ

من كل شهر صيام الدهر كله قال ابن الهيثم ويصح صوم يوم الأربعاء الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ما لم يظن الحاقه بالواجب، أم نقل
ورفع حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كنت صائمًا فصم الخراي البيض وفي بعض طرقه عند أن كنت صائمًا فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة
وخمس عشرة وفي حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهل عند أصحاب السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة
وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر والنسائي من حديث جرير مرفوعًا صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أي ما لم يظن الحاقه بالواجب
الحديث وإسناده صحيح قال الحافظ وما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم
ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين
والخميس والأثنين من الجمعة الأخرى نقل جمع بينهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعًا ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فاطلقت والذي يظهر
أن الذي أمر به وحق عليه ووصى به أولى من غيره وأما هو فلعلة كان يعرض له ما يشتغل به عن مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل
ذلك في حقه أفضل وتترجم البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعدل له ولأن الكسوف غالبًا يقع فيها وقد ورد الأمر بزيادة العبادة إذا وقع فإذا
اتفق الكسوف صادف الذي يعتصم به صيام البيض صائمًا فتهيأ له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلوة والصدقة بخلاف من لم يصمها
فانه لا يتهيأ له استدراك صيامها ولا عند من يجوز صيام التطوع بخير من الليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار ثم قال وقال شيخنا
في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال أحدها لا تعين بل يكره تعيينها وهذا من مالك، الثاني أول ثلاثة من الشهر
قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثة من الشهر الذي
يليه وهكذا هو عن عائشة السادسة أول خميس ثم اثنين ثم خميس السابعة أول اثنين ثم خميس ثم اثنين الثامنة أول يوم العاشر العاشر عن
إبي الدرداء التاسعة أول كل عشر عن ابن شعبان المالكى قلت بقي قول آخر وهو أن ثلاثة من الشهر عن النخعي فتمت عشرة، أم - أرجح القول الرابع كما
تقدم والله أعلم **قوله** احتسب على الله الخ في النهاية الاحتساب في الأعمال الصالحة هو البذل إلى طلب الأجر وتحصيله باستعمال أنواع البر
والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلبًا للثواب المرجو فيها قال الطبري كان الأصل أن يقال أرجو من الله أن يكفر فوضع موضعه احتسب على الله تعالى
الذي للوجوب على سبيل الرعد صالحة لحصول الثواب، **قوله** أن يكفر الخ قال إمام الحرمين والمكفر الصغار قال القاضي عياض وهو من أهل
السنن والجماعة وأما الكبار فلا يكفرها إلا التوبة ورحمة الله قلت رحمة الله تختم أن تكون بمكفر بلخير وقال النووي قالوا المراد بالتوبة الصغار
وأن لو تكن الصغار يرضى تخفيف الكبار فإن لم تكن رفعت الدرجات قال المظهر كغير السنن الآتية أن يحفظه من الذنوب فيها وقيل أن يعطيه
من الرحمة الثواب قل لا يكون كفارة للسنن الماضية والقابلة إذا جاءت وانقضت له ذنوب كذا في المراجعة - وسبق بيان مثل هذا في كتاب الطهارة
والصلوة - وقد مر بيان حكم صوم عرفة في باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة - فليراجع **قوله** وصيام يوم عاشوراء الخ تقدم بسط الكلام فيه
في باب عاشوراء وظاهر الحديث أن صيام يوم عرفة أفضل وقيل الحكمة في ذلك أن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه الصلوة والسلام ويوم عرفة
منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل وقال العلامة زروق ذلك لأن يوم عرفة يجمع فضيلة العشر إلى فضيلة اليوم ويشتركان في
كونها بشهر حر أم والله أعلم بحقيقة الحكمة في ذلك كذا في شرح المواهب - وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في
في صوم عرفة أنه تشبه بالحاج وتشوق إليه وتعرض للرحمة التي تنزل إليهم وسر فضله على صوم يوم عاشوراء أنه خاص في درجة الرحمة النازلة
ذلك اليوم والثاني تعرض للرحمة التي مضت انقضت فعلم النبي صلى الله عليه وسلم إلى ثمة الخوض في درجة الرحمة وهي كفارة الذنوب السابقة والتوبة
عن الذنوب اللاحقة بأن لا يقبلها صميم قلبه فجعلها لصوم عرفة ولم يصمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحجته لما ذكرنا في التضييعة وعلوة العيد

أحسب على الله أن يكفر

وسئل عن صوم الاثنين قال ذلك يوم ولد فيه ويوم بعثت او انزل على فيه قال فقال صوم ثلاثة من كل شهر ورمضان الى رمضان صوم الدهر قال وسئل عن صوم يومئذ فقال يكفل السنة الماضية والباقية قال وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفل السنة الماضية قال مسلم وفي هذا الحديث من روايته شعبة قال وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر النخيس لما نراه **وحديثنا** عبيد الله بن معاذ حدثنا ابى حم **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا شبابة **وحديثنا** اسحاق ابن ابراهيم اخبرنا النضر بن شميل كلاهما عن شعبة في هذا الاسناد **وحديثنا** احمد بن سعيد الدارمي حدثنا حبان بن هلال حدثنا ابان العطار حدثنا غيلان بن جبير في هذا الاسناد بمثل حديث شعبة غير انه ذكر فيه الاثنين ولم يذكر الخميس **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدى حدثنا مهدي بن ميمون عن غيلان عن عبد الله بن معبد الترمذاني عن قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين فقال فيه ولدت وفيه انزل على **وحديثنا** هدا بن خالد حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرب ولما فهم مطرب فاعن هدا بن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد الاخر اصمت من سر شعبان قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا يزيد

من ان مبناها كلها على التشبه بالحاج وانما المتشبهون غيرهم ام - **قوله** وسئل عن صوم الاثنين الخ وهو بمنزلة الوصل وانما انتهت عليه وان كان ظاهراً لان كثرة من اهل الفضل يقرأونه بقطع الوصل ثم السؤال بحتمل احتمالين ان يكون من كثرة صيامه عليه السلام فيه وان يكون من مطلق الصيام وخصوص فضله من باب الايام كذا في المرقاة - **قوله** او انزل على فيه الخ اقرأنا في كذا الى قوله ما لم نجعل قال القاري يعني حصل لى فيه بدء الكمال الصوري وطلوع الصبح المعنوي المقصود الظاهري والباطني والتفضل لا يتلوا في ولا انتهائى فونت يكون منشأ للنعم الدنيوية والاخرية حقيقة بان يوجد فيه الطاعة الظاهرة والباطنية فيجب شكره تعالى على ر القيام بالصيام لى لما اولى من تمام النعمة الى - وقال الطيبي اختصار الاحتمال الثانى اى فيه وجود نيتكم وفيه نزول كتبكم وثبوت نبوته فائى يوم اولى بالصوم منه فاقصر على العلة اى سئل عن فضيلته لانه لا يقال فى صيامه فهو من الاسلوب الحكيم ام والمبتدأ بدان السؤال عن فضيلته فالجواب طبق السؤال اذ لا يلىق سؤال الصحابي عن جواز صيامه لاسيما ان رأى او علم انه صلى الله عليه وسلم صامه وحاصل التنازل انه لا يد من تقدير مضاف وهو ما فضل وامر اجاز اذ لا معنى للسؤال عن نفس الصوم فدل الجواب على ان التقدير فضل - كذا في شرح المواهب (٣١) **قوله** لما نراه وهما الخ قال النوري ضبطوا نراه بغير النون وضمها وهما صحيحان قال القاضى عياض رحمه الله انما تركت وسكت عنه لقوله فيه ولدت وفيه بعثت او انزل على هذا انما هو فى يوم الاثنين كما جاء فى الروايات الباقيات يوم الاثنين دون ذكر النخيس فلما كان فى رواية شعبة ذكر النخيس تركه مسلم لانه لاء وهما قال القاضى ويحتمل صحة رواية شعبة ويرجع الوصف بالولاية والانزال الى الاثنين دون النخيس وهذا الذى قاله القاضى متعين والله اعلم - قال الحافظ وقد ورد فى صيام يوم الاثنين والنخيس عدة احاديث صحيحة منها حديث عائشة اخرجه ابوداود والترمذى والنسائى وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرشي عنها ولفظه ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يحترى صيام الاثنين والنخيس حيث اُسامة رليت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس فسألته فقال انى اعال تعرض لى الاثنين والنخيس فاحب ان يرفع على انا صائم اخرجه النسائى وابوداود وصححه ابن خزيمة وقد يشكك على هذه الاحاديث حيث عاتشته حين سأل عنها عاتقة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يختص من الايام شيئاً قالت لا كان عمله ديمة والجواب ان يقال لعل المراد بالايام المسؤل عنها الايام الثلاثة من كل شهر فكانت السائل لما سمع انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة ايام ورغب فى انما تكون ايام البيض سأل عائشة هل كان يحضها بالبيض فقالت لا كان عمله ديمة تعنى لوجعلها البيض لتعقبت دأوم عليها لانه كان يحب ان يكون عمله دائماً لكن اراد التوسعة بعد تعقبتها فكان لا يبالى من اى الشهر صامها والله اعلم **باب** صوم شهر شعبان **قوله** ولما فهم مطرب فاعن هدا بن عمران بن حصين الخ والسرا بفتح السين المهملة ويجوز كسرها

وضمتها جمع سرقة ويقال ايضاً سراً بفتح اوله وكسره ورجح القرطبي الفتح وهو من الاستسار قال ابو عبيد والجهم والمراد بالسرا هنا آخر الشهر كبيت بذلك الاستسار لاقمر فيها وهى ليلة ثمان عشرين وتسع وحشرين وثلاثين ونقل ابوداود عن الاوزاعى وسعيد بن عبد العزيز ان سرقة اوله ونقل الخطابي عن الاوزاعى كالجهم وقيل السرا وسط الشهر كاه ابوداود ايضاً ورجحه بعضهم ووجهه بان السرا جمع سرقة وسرقة الشئ وسطه و يؤيد التندب الى صيام البيض وهى وسط الشهر واند لم يرد فى صيام آخر الشهر ندب بل ورد فيه تحيى خاص وهو آخر شعبان من صامه لأجل رمضان ورجحه النووي بان مسلماً افرد الرواية التى فيها سرقة هذا الشهر عن بقية الروايات وارتدت بها الروايات التى فيها الحظ على صيام البيض وهى وسط الشهر كما تقدم لكن لم أراه فى جميع طرق الحديث باللفظ الذى ذكره وهو سرقة بل هو غداً من وجهين بلفظ سراً واخرجه من طريق عن

صوم يوم الاثنين

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ ثُجْرٍ جَمِيعًا عَنْ إسماعيل قال ابن أبي أيوب حدثنا إسماعيل بن جعفر أخبرني سعد بن سعيد بن قيس عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي عن أبي أيوب الأنصاري أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال كان كصيام الدهر **وَحَدَّثَنَا ابن نمير حدثنا إبي حدثنا سعد بن سعيد أخبرني بن سعيد أخبرنا عمر بن ثابت أخبرنا أبو أيوب الأنصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله **وَحَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعد بن سعيد قال سمعت عمر بن ثابت قال سمعت أبا أيوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً من أصحاب النبي**

أفضل من الرواتب من حيثية المشقة والكلفة والبعد من الرياء والسمعة أو بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم على القول باستمرار الوجوب لديه أو لأنه كان فريضة ثم صار سنة بالنسبة وقيل هذه السنة أفضل السنن والله أعلم وقال المنوي الحديث حجة إبي إسحق المروزي من أصحابنا ومن وافقه على أن صلوة الليل أفضل من السنن الرواتب لأنها تشبه الفرائض وقال أكثر العلماء الرواتب أفضل والأول أقوى أو أقوى لنقص هذا الحديث قال الطبري لم يروى أن صلوة التهجيد لولم يأت فيها فضل سوى قوله تعالى وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَلَى أَنْ تُغْنِيَنَّكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَجُودًا وقوله تعالى تَجَاوَزْ جُودًا عَنْ الْمُضَاجِعِ إلى قوله تعالى فَلَا تَعْلَوْنَ نَفْسًا أَخَاهُ كَرِهَ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ وغيرهما من الآيات لكفاء من تمام وقيل المراد من صلوة الليل التهجيد فلا إشكال **بَاب** استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً من رمضان **قوله** عن أبي أيوب الأنصاري أن قال الشيخ الجزري حدثنا إبي أيوب هذا لا يشك في صحته ولا يلتفت إلى كون المروزي جعله حشواً ولم يصححه وقوله في سعد بن سعيد راويه فقد جمع الحافظ أبو محمد عبد المؤمن ابن خلف الدصياطي طرقه وأسند عن قريب ثلاثين رجلاً رَوَوْهُ عن سعد بن سعيد أكثرهم ثقات حفظوا وتابع سعد في روايته أخوه عبد ربه ويحيى وصفوان بن سليم وغيرهم ورواه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو هريرة وجابر وثوبان والبراء بن عازب وابن عباس وعائشة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين **إم** **قوله** ثم أتبعه **إم** بمنزلة قطع أي جعل عقبه في الصيام ستة أيام من شوال **قوله** كان كصيام الدهر **إم** قال عياض لأن الحسنة بعشر ومضان بعشر والستة تمام السنة وكذا أخرجه النسائي، وفي الحديث استحباب صومهم قال العلامة الزبيدي في شرح الأحياء وبه قال أبو حنيفة وأحمد والثانبي وألف استقى الشك في جزء أو سبع الكلام فيه وعن مالك **إم** أن صومها مكروه والأفضل أن يصومها متتابعة على الاتصال بيوم العيد مبادرة إلى العبادة وعن أبي حنيفة أن الأفضل أن يفترقها في الشهر وبه قال أبو يوسف وقد ألفت في المسئلة جزء صغيراً **إم** وفي الدر المختار ونواب تفرق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني (أبي يوسف) والاتباع المكروه أن يصوم الفطر وخمسة بعل أو فطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن وقال ابن عابدين قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس أن صوم الستة بعد الفطر متتابعة فيكرهه والمختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصاري ولأن ذلك المعنى **إم** ومثله في كتاب التوازل لأبي الليث والواقعات للحسام الشهيد المحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصورها بأساً ويقول كفى بيوم الفطر مفترقاً بينهما وبين رمضان **إم** وفيها أيضاً عامة المتأخرين لرواياه بأساً واختلفوا هل الأفضل التفرق أو التتابع **إم** وفي الحقايق صومها متصلاً بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف مشائخنا في الأفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعاً واختار لا بأس به **إم** وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتماز ذلك في رسالة تحرير الأقال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التبان وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بأنه على غير مائة الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه وأنه صحيح الضعيف وعملنا تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم سأق كذا من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في مشروعيتهما أنها بمنزلة السنن الرواتب في الصلوة تكمل فائدتها بالنسبة إلى امرجة لمرتبة فائدتها جميعاً وإنما خض في بيان فضله التشبه بصوم الدهر لأن من القواعد المقررة أن الحسنة بعشر أمثالها وبهذه الستة يتو الحساب **إم** وقال على القاري ثم لا يخفى أن ثواب صوم الدهر يحصل بأنهما وست إلى رمضان ولولم يكن في شوال فكان وجه التحصيل بالمبادرة إلى التحصيل هذا الأمر **إم** وقد كرهه مالك وقال في الموطأ ما رأيت أحداً من أهل العلم يصومها قالوا فيكره لئلا يظن وجوبه قال المنوي وإذا ثبتت السنة لا تترك لترك بعض الناس أو أكثرهم أو كلهم وقوله قد يظن وجوبها ينتقض بصحوة عرفة وعاشوراء وغيرهما من الصوم المندوب وقال الشيخ ابن الرهام وجه الكراهة أنه قد يفيض إلى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة المداومة ولذا سمعنا من يقول يوم الفطر نحن إلى الآن لم نأت عيدنا أو نحوه فاما عندنا من ذلك فلا بأس **إم** **بَاب** فضل ليلة القدر والحج على طلبها وأما أوقات طلبها

فإنما هو في شهر رمضان من شوال اتباعاً لمروزي
فإنما هو في شهر رمضان من شوال اتباعاً لمروزي
فإنما هو في شهر رمضان من شوال اتباعاً لمروزي

قوله أروا إلهم الهنرة مجهول فعل باض من الأربعة، قال ابن الملك تبعاً للطبري أي خيل إلهم في المنام ذلك، وقال الحافظ م إلى قيل إلهم في المنام
أخا في السبع الأواخر قال العيني وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه يقتضيه أن ناساً قالوا لهم إن ليلة القدر في السبع الأواخر وليس هذا تفسير قوله أروا ليلة القدر
في المنام بل تفسيره أن ناساً أروهم أياها فأروا وعلى تفسير هذا القائل أخبروا بأخا في السبع الأواخر ولا يستلزم هذا رؤيته من قوله ليلة القدر بل خلف
في المراد بالقدر الذي أضيفت إليه الليلة فقيل المراد به التعظيم كقوله تعالى وقادراً الله حتى قدير والمعنى أخا ذات قدر بل نزول القرآن فيها أو ما
يقع فيها من تنزل الملائكة أو ما ينزل فيها من البركة والرحمة والمنفعة أو أن الذي يحيط به يصير ذقداً وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى ومن
قدير عليه رزقه فليتيقن ومعنى التضييق فيها اختاؤها عن العلم بتعيينها أو أن الأرض تضيق فيها عن الملائكة وقيل المقدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال
الذي هو موأخى القضاء والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وفيه صدق التورى كلامه فقال قال العلماء سميت
ليلة القدر لما كتبت فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد
عكرمة وقتادة وغيرهم وقال التورثي إنما جاء القدر بسكون الدال إن كان الشائع في القدر الذي هو موأخى القضاء ففتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك
وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد في تلك السنة لتفصيل ما يلحق إلهه فيها مقدراً بمقدار قوله في السبع الأواخر الظاهر
أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فإن الحادية والعشرين آخر السبع الثالث من
الشهر وأول السبع الرابع إنما هو الثانية والعشرون ولكن سياج حديث عقبة بن حريث عن ابن عمر عند المؤلف في الباب بلفظ التمسوها في العشرة وأخر
فإن صنعت أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي يترجح الاحتمال الأول من تفسير السبع الأواخر والله أعلم **قوله** أرى أنم بفتحين أي أعلم والمراد
أبصر مجازاً **قوله** رؤياكم أرى قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا والمراد من أرىكم أنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس قال ابن التين كذا روى توحيد
الرؤيا وهو جائز لأنما مصدر **قوله** قد توطأت الرى بالهنرة أي توافقت وزنا ومضى وقال ابن التين روى بغير هنر والصواب بالهنر وأصله أن يطأ الرجل
برجله مكان وطئ صاحبه، وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجوار الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد
الشرعية ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة **قوله** فليتموها
وفي بعض الروايات فالتمسوها والفرق بينهما أن كلاماً منها طلب وقصد ولكن معنى التحرى المبلغ لا اشتماله على الطلب بالجد والاجتهاد قال ابن التين
ظاهر في أن طلبها في السبع مستند بالرؤيا وهو مشكل لأنه إن كان معنى الرؤيا أنه قيل لكل واحد من السبع فشرط التحليل التمييز وهو كما نواسيا
وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في منامه في السبع فلا يلزم أن تكون هي في السبع كما لو رويت حوادث القيامة في المنام في ليلة
فانه لا تكون تلك الليلة محلاً لقيامها ويجاب بأن يقال الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة ومنه
استدلال عبد المطلب برؤياه على موضع زمزم حين أراد حفره والحاصل أن الرؤيا ترجح ما طلبها في السبع وطلبها أمر وجودي لأنها أثبت بها حكم حتى يرد
ما قيل أو يجاب بأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وآله كما حداه في رؤيا الأذان قد تكلم الفقهاء فيما لو رأى في منامه النبي صلى الله عليه وآله
المنقول من صفته حتى تكون رؤياه حقاً وأمره بأمره يلزم فقالوا إن خالفنا ثبت عنه الآية على ما في البيضة من باب العمل بأجر الدليلين لأن ما في البيضة هو لا يجر
وإن كان غير مخالف ففيه خلاف **قوله** ليلة سبع وعشرين **قوله** وأول غير ذلك أي أنها غير العشرة الأواخر لكنه لم يذكر هنا بقرينة قوله صلى الله عليه وآله في الجواب أي
رؤياكم في العشرة الأواخر فاطلبوها في الوتر منها وسيأتي التصريح باختلاف الروايات والآية وقد ورد في رواية أحمد في حديث الباب رأى رجل
أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وآله لم يحدث وهذا يدل على كونه شيئاً في تعيين سبع وعشرين أو وقوع التردد في
نفس الرؤيا والله أعلم **قوله** في السبع الأول **قوله** العشرة الأخيرة **قوله** في السبع الغواير أي البواقي وهي الأواخر
وفي صحيح البخاري من طريق عتيق بن شهاب أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن أناساً أروها في العشرة الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وآله

فالتسوها في العشر الغواير **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عقبة وهو ابن حريث قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التسوها في العشر الاواخر يعني ليلة القدر فان من عرفها حل كما وعجز فلا يغلبن على السبع البواقي **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن جيلة قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان ملتصها فليقمسها في العشر الاواخر **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبه** حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن جيلة ومجارب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيوا ليلة القدر في العشر الاواخر او قال في السبع الاواخر **وحدثني** ابو اساطير حمولة بن يحيى قال اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آيت ليلة القدر ثم ايقظني بعض اهلي فنيستها فالتسوها في العشر الغواير وقال حمولة فنيستها **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا بكر وهو ابن مضر عن ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في العشر التي في وسط الشهر فاذا كان من حين يمضي عشرون ليلة وليستقبل احدي وعشرين يرجع الى مسكنه ورجع من كان يجاور معه ثم انه اقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها فخطب الناس فامرهم بما شاء الله ثم قال اني كنت اجاور هذه العشرة ثم بدلت الى ان اجاور هذه العشر الاواخر فمن كان اعتكف معي فليبت في معتكفه وقد آيت هذه الليلة فانسيتمها فالتسوها في العشر الاواخر في كل وتر وقد آيتني اسجد في ماء وطين قال ابو سعيد الخدري مضطربا ليلة احد وعشرين فوكف المسجد في مضطربا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظرت اليه فلانصرف من صلاة الصبح ووجهه ممبئل طيبا وماء **وحدثنا ابن ابي عمير** حدثنا عبد العزيز يعني الدراوردي عن يزيد عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر وساق الحديث بمثله غير انه قال فليثبت في معتكفه وقال جبينه ممبئل طيبا وماء **وحدثني محمد بن عبد الله** حدثنا المعتمر حدثني عمارة بن غزيرة الانصاري قال سمعت محمد بن ابراهيم يحدث عن ابي سلمة عن ابي سعيد الخدري قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاوّل من رمضان ثم اعتكف

التسوية في السبع ألا وأخر قال الحافظ لما رأى قوم أعما في العشر قوما أعما في السبع كانوا كأنهم توافقوا على السبع فمروا بالتماسها في السبع لتوافق
الطائفتين عليها ولأنه أيسر عليها أم تحلت ولما كان قوما في إحدى الليالي العشر أو السبع الأول مطلقا لا يستلزم وقوعها في السبع ألا وأخر حذر منهم
على التماسها في العشر الخواص في حديث الباب فأعما لا تخلو عنها إلا محالة على رؤية أحد من رآها ثم قال في رواية عقبه بن حريث فإن ضعف أحدكم وعجز فلا
يغلبن على السبع البواقي فهذه درجة منزلة من التماس في العشر والله أعلم **قوله** على السبع البواقي إلا وفي بعض النسخ عن السبع بدل على وكلاهما صحيح
قوله تحينوا ليلة القدر أي اطلبوا حينها وهو زمانها **قوله** آريت ليلة القدر أي بضم أوله على البناء لغير معين هي طرأ لرويا أي علمت بها أو من الرؤية
أي أبصرتها وإنما أرى علامتها **قوله** وقال حملة نيتها أي نفسيها الأول بضم النون وتشديد السين والثاني بفتح النون وتخفيف السين والمراد أنه
نفس علم تعيينها في تلك السنة وسيأتي الكلام على الاختلاف في سبب النسيان في آخر الباب فإن قلت إذا جازا النسيان في هذه المسئلة جاز في غيرها فيفوت
منه التبليغ إلى الأمة قلت نسيان الأحكام التي يجب عليه التبليغ لها لا يجوز ولو جاز وقوع ذكره الله تعالى كذا في عمدة القاري وقال الحافظ في الحديث
إن النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص عليه في ذلك لا سيما فيما يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالشرع كما في السهو
في الصلوة أو إياها جتها في العبادة كما في هذه القصة لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الإقتصار عليها ففانقت العبادة في غيرها وكان
هذا هو المراد بقوله على أن يكون خيرا لكم كما ورد في حديث عبادة عند البخاري - والله أعلم - **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاوركم أجمعين
قوله ثم يدل إلى أي ظهر لي من الرأي أو من الروي **قوله** فليتبت أي قال المنوي هكذا هو في أكثر النسخ فليتبت من الحديث وفي بعضها فليثبت من
الثبوت وفي بعضها فليثبت من اللبث وكلاهما صحيح وقوله في الرواية الثانية غير أنه قال فليثبت هو في أكثر النسخ بالثبوت المثبتة من الثبوت وفي بعضها
فليتبت من الحديث ومعتكفه بفتح الحاء وهو موضع الاعتكاف **قوله** فأنسيها أي بضم الهاء من النساء من باب الأفعال **قوله** وقد رأيتني أي
بضم التاء أجمع فيه الفاعل والمفعول ضمير إن لشيء واحد وهذا من خصائص أفعال التقدير رأيت نفسي **قوله** فكنت المسجل أي من قولهم
وكنت الدمع إذا تقاطر وكذا وكنت البيت **قوله** ووجه مبتذل طينا وماء أي قال الحافظ فيه من الفوائد تروى مسجومة المصلحة والسيح على الحائل لجملة
الجمهور على الأثر الخفيف لكن يعكز عليه قوله في بعض طرقه ووجه مبتذل طينا وماء وإيجاب المنوي بأن الاستلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الحجته

العشر الأوسط في قبة تركية على سدة حصيد قال فأخذ الحصيد بيداً فتحها في ناحية القبة ثم أطلع رأسه فكلوا الناس فدنا منه فقال اني اعتكفت العشر الأولى التمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الأوسط ثم رأيت فيقول لي انها في العشر الأواخر من احب منكم ان يعتكف فليعتكف فاعتكفت الناس معه قال اني أريتها ليلة وترواني اسجد صبيحتها في طين وماء فاصبح من ليلة احد وعشرين وقد قام الى الصبح فمطرت السماء فوكت المسجد فأبصر الطين والماء فخرج حين فرغ من صلوة الصبح وجنيته وروثه انفه فيها الطين والماء واذا هي ليلة احدى وعشرين من العشر الأواخر وحل ثنا محمد بن مثنى حدثنا ابو عامر حدثنا هشام عن يحيى عن ابى سلمة قال تذكرنا ليلة القدر فأتيت اباسعيد الخدي وكان لي صديقاً فقلت الا تخرج بنا الى النخل فخرج وعليه خميسة فقلت له سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر فقال نعم اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان فخرجنا صبيحة عشرين فخطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أريت ليلة القدر اني نسيتها أو نسيتها فالتمسوها في العشر الأواخر من كل وترواني رأيت اني اسجد في ماء وطين فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرجع قال فرجنا ومانري في السجدة قرعة قال وجاءت صحابة فمطروا حتى سال سقفة المسجد وكان من جريد النخل وأقيمت الصلوة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين قال حتى رأيت اثر الطين في جبهته وحل ثنا عبد بن محمد ثنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن وحل ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حدثنا ابو المغيرة حدثنا الاوزاعي كلاهما عن يحيى بن ابى كثير بهذا الاسناد نحوه وفي حديثهما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الصلوة على جبهته اثر الطين وحل ثنا محمد بن مثنى وابو بكر بن خلاد قال الاحدثنا سعيد بن عبد العزيز عن ابى عبد الله الخدي قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان يلتمس ليلة القدر قبل ان تبارك له قال فلما انقضى أمر البناء فقبض ثوابه رأيت له انها في العشر الأواخر فامر بالبناء فليخبر على الناس فقال ايها الناس كانت بينت لي ليلة القدر واني خرجت لأخبركم بها فجاء رجلان

قال الزين بن المنير ويحتمل ان يكون تركه سمح الجبهة عامداً لتصديق رؤياه قوله العشر الأوسط هكذا هو في جميع النسخ والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها ان توصف بلفظ التأنيخ لكن وصفت بالذكر على ارادة الوقت او الزمان او التقدير الثالث كأنه قال الليالي العشر التي هي الثلث الاوسط من الشهر قوله في قبة تركية اي خيمة صغيرة من ليد قوله على سدة اي بضم السين وتشديد الدال الباب قوله ثم اطلع رأسه اي بضم الهاء وسكون الطاء قوله ثم رأيت اي بضم الهاء وعند البخاري ان جابر بن أناس في المرتين فقال ان الذي تطلب امامك بغير الهنرة والميم اي قد أمك قوله انها في العشر الأواخر اي في العشر الأولى وصفه الاول الاوسط بالمفرد والاخير بالجمع اشارة الى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الاولين قوله فليعتكف اي أمرهم بذلك لئلا يضع سعيهم في الاعتكاف والآخر قوله وروثه انفه اي بالشاء المشككة وهي طرفة يقال لها ايضاً أرنبة الانف كما جاء في الرواية الأخرى قوله حدثنا هشام عن يحيى الخ هشام هو الذي استوائ ويحيى هو ابن ابى كثير قوله الا تخرج بنا الى النخل الخ فيه تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلافه ليتكّن من ما يريد من مسئلته واجابة السائل لذلك قوله فخرجنا صبيحة عشرين الخ وفي رواية البخاري فخرج اي النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين وفي رواية مالك حقا اذا كان ليلة احدى وعشرين وهو الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال الحافظ وظاهره يخالف رواية الباب مقتضاه ان خطبته وقت في اول اليوم الحادي والعشرين وعلى هذا يكون اول ليالي الاعتكاف الاخير ليلة اثنتين وعشرين وهو مغاير لقوله في آخر الحديث فأبصر عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته اثر الماء والطين من صبح احدى وعشرين فأتته ظاهر في ان الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين وتوقع المطر كان في ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها اي من الصبح الذي قبلها ويكون في اضافة الصبح اليها تجاوز قال ابن بطال هو مثل قوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها فأضاف الضحى الى العشية وهو قبلها وكل شئ متصل بشئ فهو مضاف اليه سواء كان قبله او بعده وقد اطال ابن دحية في تقرير ان الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن ابي حنيفة والدارقطني يعني رواية حديث الباب مستقيمة ورواية مالك مشككة وأشار الى تأويلها بخوضاً ذكرته ويؤيد ما نقلت من الباب من طريق محمد بن ابراهيم عن ابى سلمة بلفظ فاذا كان من حين يمضي عشرين ليلة ويستقبل احدى وعشرين يرجع الى مسكنه وهذا في غاية الايضاح والله اعلم قوله فليرجع الخ اي الى معتكفه في العشر الأوسط قوله من قرعة اي بضم القاف والزاي والعين المهملة هي القطعة الرقيقة من الخشب قوله فقبض الخ بقا مضمومة واولو مكسورة مشددة وضاد موحدة ومعناه ازيل يقال قاض البناء وانقاض اي انهدم وقوضته انا قوله لأخبركم بها الخ اي بتعيينها قوله فجاء رجلان الخ افاد ابن دحية انها عبد الله بن ابراهيم بن ابي حنيفة وكعب بن مالك

عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرئت ليلة القدر ترايتها وأراني صبيحتها أسجد في مكة وطعن قال فطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصرفا ثم أتيا الملك والطين على جبهته أنفه قال وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين **حل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن نمير التمسوا وقال وكيع تحروا ليلة القدر في العشرة الأخيرة من رمضان **وحل ثنا** محمد بن حاتم وابن أبي عمير كلاهما عن ابن عثينة قال ابن حاتم حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد وعاصم بن أبي النجود سمعا زرين جئيش يقول سألت أبي بن كعب فقلت إن أختك ابن مسعود يقول من يهتم بالحول يصب ليلة القدر فقال رحمه الله إراد أن لا يتكلم الناس بما أنه قد علم أنها في رمضان أنها في العشرة الأخيرة وأنها ليلة سبع وعشرين ثم حلفت لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين فقلت بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر قال لا علامة أو بالأقوال التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها **وحل ثنا** محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

والثلاثة خمس وعشرين هكذا قال مالك وقال بعضهم إنما يصير معناه ويوافق ليلة القدر وترًا من الليالي إذا كان الشهر ناقصًا فإن كان كاملاً فلا يكون إلا في شفع فيكون التاسعة الباقية ليلة اثنين وعشرين وعلى هذا القياس كما ذكره البخاري عن ابن عباس ولا يصادف واحد منهم وترًا وهذا على طريقة العرب في التأخير إذا جاوزوا نصف الشهر فأنما يؤرخون بالباقي منه لا بالماضي انتهى **قال الشيخ** بدر الدين العيني وهذا دال على الانتقال من وتر إلى شفع والبنو صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم منه بالتمسك بها في شهر كامل دون ناقص بل أطلق طلبها في جميعه التي قد منها الله تعالى على التمام مرة وعلى النقص أخرى فثبت انتقالها في العشرة الأخيرة وقيل إنما خاطبهم بالنقص لأنه ليس على تمام شهر على يقين **قوله** فطرنا ليلة ثلاث وعشرين هذا يخالف ما تقدم في حديث أبي سعيد من قوله فأصبح من ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح فمطرت السماء الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله** وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها ثلاث وعشرين وهذا ظاهر الأول جار على لغة شاذة لا يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا أي ليلة ثلاث وعشرين، وعبد الله بن أنيس هذا بالتصغير هو الجعفي حليف الأنصار شهد العقبة وأحد أومات بالشام قال أبو عمر روى ابن جرير هذا الحديث (حديث الباب) وقال في آخره فكان الجعفي يسمى تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئًا من رمضان قبلها ولا بعد ها ولا يوم الفطر في المؤطأ وإلى داود أن ابن أنيس قال يا رسول الله أفأكون في باديتي وأنا بحمد الله أصلي بما أمرني في ليلة من هذا الشهر أنزلها بهذا المسجد أصليها فيه فقال صلى الله عليه وسلم أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان فصلها فيه. **قوله** سمعا زرين جئيش الخ زركبوا الزاي وتشديد الراء وجئيش مصغرا **قوله** من يقيم الحول الخ أي من يقيم للطاعة في بعض ساعات كل ليالي السنة قاله القاري **قوله** يصب ليلة القدر الخ أي يذبحها يقيتها للإجماع في تعيينها والاختلاف في تعيينها وهذا يؤيد الرواية المشهورة عن أمنا إلى حنيفة رحمه الله أنها لا تختص برب رمضان وسيأتي بسطه **قوله** إراد أن لا يتكلم الناس الخ أي لا يعتقدوا على قول واحد أن كان هو الصحيح الغالب على الظن الذي مبني الفتوى عليه فلا يقولوا في تلك الليلة ويتركوا قيام سائر الليالي فيفوت حكمها لأجلها والذى يسمى بسببها عليه الصلوة والسلام **قوله** أنه قد علم الخ لعل المراد بطريق الظن وسيأتي ما يؤيد في آخر الحديث **قوله** وأنها ليلة سبع وعشرين الخ أي على الأغلب **قوله** ثم حلفت الخ بناء على غلبة الظن **قوله** لا يستثنى الخ حال أي حلفت حلفًا جازمًا من غير أن يقول عقيبته أن شاء الله تعالى مثل أن يقول الخالفت لا فعلت كذا إلا أن يشاء الله أو أن شاء الله فانه لا ينقضي اليقين وأنه لا يظهر جزم الخالفت وقال الطيبي هو قول الرجل أن شاء الله يقال حلفت فلان عيني ليس فيها شيء ولا شئ ولا ثنية ولا استثناء طمًا واحدًا وصلها من الشيء وهو الكف والرد وذلك أن الخالفت إذا قال الله أفعلت كذا إلا أن يشاء الله غيره فقد رد اعتقاد ذلك اليقين **قوله** أنها تطلع يومئذ الخ أي يومئذ تكون تلك الليلة ليلة القدر **قوله** لا شعاع لها الخ وفي رواية لأجل مثل الطست ولابن خزيمة من حديث ابن عباس تصبح الشمس يومها حراء ضعيفة، قال القاري وهذا دليل أظهر من الشمس على قلنا أن علمه ظني لا قطعي حيث بنى اجتهاده على هذا الاستدلال قال ابن حجر لا شعاع لها وقد أيتها صبيحة ليلة سبع وعشرين طلعت كذلك إذا كان ذلك دليلًا لا بانضمامه إلى كلامه قال الطيبي والشعاع هو ما يرى من ضوء الشمس عند حجبها مثل الحبال والقضبان مقبلة إليك كما انظرت إليها قيل معنى لا شعاع لها لأن الملائكة لكثرة اختلافها وتردد دها في ليلتها ونزولها إلى الأرض وصعودها تستر بأجنتها وأجسامها اللطيفة ضوء الشمس، أم وفيما أن الأجسام اللطيفة لا تستر شيئًا من الأشياء الكثيفة نعم لو قيل غلب نور تلك الليلة ضوء الشمس مع بُعد المسافة الزمانية مبنيًا في أظفارها الزمانية لكان وجهاً وجبهاً، ولا يظهر أن فائدة كونه علامة مع أنه إنما يوجد بعد انقضاء الليلة أن يشكر على حصول تلك النعمة أن قام بخدمة الليلة ولا فيئاست على ما فاته من الكرامة ويتدارك في السنة الآتية وإنما لم يجعل علامة في أول ليلتها ابتداءً لها على إجماعها والله سبحانه

قال سمعت عباد بن ابي ليابة يحدث عن زبني جليش عن ابي بن كعب قال قال ابي في ليلة القدر - والله اني لأعظمها قال شعبة
والأثر على هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين وانما شك شعبة في هذا الخبر في الليلة
التي أمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحديثي بها صاحب لي عنه **وحل** ثنا محمد بن عباد وابن ابي عمير الا حدثنا مهران
وهو القزاري عن يزيد وهو ابن كيسان عن ابي حازم عن ابي هريرة قال تذكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
أيكم يكمل حزين طلع القمر وهو مثل شق جفنة

وتعالى اعلم قال الحافظ وقد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر الا بعد ان مضى، ام - قلت وبعضها يختص باو قع في هذه ليلة الله
عليه وسلم كما نبه عليه ابو عمر فيما نقله العيني والبعض الآخر يحتل وقوعه في بعض السنين دون بعض ولعل من أوفهم علامات ما سكن القلب
الى العبادة فيها واستلذاذه بالطاعات القربات لا سيما تلاوة القرآن كالأستلذاذ بالذات من الحسنة بل ازيد منه والله سبحانه وتعالى اعلم - قال الحافظ
واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له ام لا فيقول يرى كل شيء ساجدا وقيل الا نوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل
يسمع سلاما او خطابا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبري ان جميع ذلك غير لازم وان لا يشترط حصولها في
شيء ولا سماعة واختلفوا ايضا هل يحصل الثواب المترتب عليها لمن اتفق له انه قامها وان لم يظهر له شيء او يتوقف ذلك على كشفها له في الاقل
ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة الى الثاني ذهب الأكثر ويذكر لصا وقع عند مسلم من حديث ابي هريرة بلغنا من يقيم ليلة القدر
فيوافقها وفي حديث عباد عند احمد من قامها ايمانا واحتسابا ثروقت له قال النووي معنى يوافقها اي يعلم انها ليلة القدر فيوافقها
ويحتمل ان يكون المراد يوافقها في نفس الامر ان لم يعلم هو ذلك وفي حديث زبني جليش عن ابن مسعود قال من يقوم الحول يصيب ليلة القدر
وهو محتمل للقولين ايضا وقال النووي ايضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر سغفاه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر
حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له وهو جاز على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلومية وهو الذي يتبع في نظري ولا انكر حصول
الثواب الجزيل لمن قام لا بتغاء ليلة القدر وان لم يعلم بها ولو توفق له وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود وفرعوا على القول بأشراط
العلومية انه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معاً في بيت واحد وقال الطبري في اخفا ليلة القدر دليل على كذب
من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعيون لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليلاً في السنة فضلاً عن ليالي رمضان
وتعقبه ابن المنير في الحاشية بانه لا ينبغي اطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص
بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصل له العلامة ولم ينف الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها ابو سعيد نزول المطر ونحن
نرى كثيراً من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد ان ليلة القدر لا يراها
الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائل تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق وآخر رأى الخارق من غير عبادة
والذي حصل على العبادة افضل والعبادة انما هي بالاستقامة فانما تستحيل ان تكون الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله
اعلم - **قوله** وهو مثل شق جفنة الخ بكسر الشين وهو النصف والجفنة بفتح الجيم معرفة قال القاضى فيه اشارة الى انها انما تكون في اواخر
الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في اواخر الشهر والله اعلم قال النووي واعلم ان ليلة القدر موجودة كما سبق التنبيه عليه فانها تروى
وتحققها من شاء الله تعالى من بين ادم كل سنة في رمضان كما تظاهرت عليه هذه الاحاديث السابقة في الباب واخبار الصالحين بها وروى
لها اكثر من ان تحصر اما قول القاضى عن المهلب بن ابي صفرة لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش نبهت عليه لسلافة تريبه - والله اعلم - ام -
قال الحافظ وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك اكثر من اربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في
ساعة الجمعة وقد اشرت كنا في اخفاء كل منها ليقع الجدل في طلبها، ام - وهذا اذا ذكر بعضاً من تلك الاقوال، الاول انها ممكنة في جميع السنة
وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضيخان وابوكبر الرازي منهم وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم قال ابن عابدين
وذكر في البحر عن الخانية ان المشهور عن الامام (ابن حنيفة) انها تدور اي في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره، ام - قلت ويؤيد
ما ذكره سلطان العارفين سيدي محمد الدين بن عربي في فتوحاته الملكية بقوله واختلف الناس في ليلة القدر اعني في زمانها فمنهم من قال
هي في السنة كلها تدور وبه اقول فاني رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه رأيتها
مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتر وفي الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر، ام - الثاني انها

مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه وهو قول ابن عمر بن رواح بن أبي شيبة بأسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه ابوداود وفي شرح الهداية
الجزميه عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحامي وبعض الشافعية ورجحه السبكي في شرح المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروجي في
شرح الهداية قول أبي حنيفة انها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها انها في ليلة معينة منه بمهمة وكذا قال النسفي في المنظومة
وليلة القدر بكل الشهر + حاشية وعينها فاندر

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وأجابوا عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الأواخر بان المراد في ذلك الرمضان الذي كان عليه السلام
المسها فيه والسيقات تدل عليها من تأمل طرق الأحاديث والفاظها كقوله ان الذي تطلب امامك وانما كان يطلب ليلة القدر من تلك السنة
وغير ذلك مما يطلع عليه الاستقراء والله اعلم الثالث انها ليلة سبع عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن ارقم
قال ما اشك ولا أمري انها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرجه ابوداود عن ابن مسعود ايضاً الرابع انها أول ليلة من العشر الأخير
والليلة الشافعية جزم جماعة من الشافعية لكن قال السبكي انه ليس بحزم ومأبى عندهم الخامس انها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن أنس مرفوعاً كما
تقدم قريباً في الباب قلت يا رسول الله ان ليادية كوت فيها فمري ليلة القدر قال انزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن معاوية قال ليلة
القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه الشيخ في مسند من طريق البخاري عن رجل من بني يافضل له صحبة مرفوعاً وروى عبد الرزاق عن معمر بن عازب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً
من كان متحيزاً فليتحزها ليلة سابعة قال كان أبو يعقوب ليلة ثلاث وعشرين وعشر الطيب عن ابن جريم عن عبد الله بن يزيد عن عبا انه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث و
عشرين وروى عبد الرزاق عن طريق يونس بن سيف مع سعيد بن المسيب قال استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة ومن طريق
أحمد انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين روى ذلك عن ابن مسعود مرفوعاً وحكى ذلك عن ابن مسعود والشعب والحسن قتادة ونجته وحديث
واثلة ان القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان السابغ انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب احمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم
أبي بن كعب وحلف عليه كما مضى قريباً في الباب، وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال أيكم
يذكر ليلة الصهباء قالت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين (هكذا وقع في الفقه ليلة الصهباء و في مجمع الزوائد ليلة الصبا وان لم أفهم هذه اللفظة)
ورواه ابن أبي شيبة عن حمير وحليفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عن مسروق بن أبي رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين والاحمد من حديث
مرفوعاً ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وكان المنذر من كان متحيزاً فليتحزها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرق غوة أخرجه الطبراني في مسنده
وعن معاوية نحوه أخرجه ابوداود وحكاها صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وهو استنباط ابن عباس عند عمر مع موافقته له وقال صاحب
الحاشي من الحنفية وكذا المحيط من قال لزوجته انت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لان العامة تعتقد انها ليلة القدر وهذا اذا كان
الحالف غير فقيه يعرف الاختلاف كما في الدر المختار التام منها في أوتار العشر الأخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها قال الحافظ وهو يرجح
الاقوال وصار إليها أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب التساع انها تنتقل في العشر الأخير كله قاله أبو تلابة ونص عليه مالك و
الشري وأحمد وإسحاق وزعم الماوردي أنه متفق عليه وكانها أخذت من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على انها في العشر الأخير ثم اختلفوا في
تعيينها منه ويؤيد كونها في العشر الأخير حديث أبي سعيد الصيغاني جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف في العشر الأوسط الذي تطلب
امامك وسيأتى ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الأخير في طلب ليلة القدر واعتكافات أزواجه بعده والاجتهاد فيه واختلف القائلون
بهم فمنهم من قال هي فيه محتملة على كل سواد منهم من قال بعض لياليه أرجح من بعض العشر انها تنتقل في النصف الأخير ذكره صاحب المحيط
عن أبي يوسف ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب الترمذي وفيها للعلماء اقوال أخر لثقت ستة وأربعين وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان ظاهرها
التغاير فلا يرجح انها في رمضان وانما تنتقل وأرجاها العشر الأخير وأرجاها أوتار العشر وأرجح أوتار العشر ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين
عند الشافعية وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين والله اعلم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ان ليلة القدر ليلتان احدهما
ليلة فيها يفرق كل امرئ حكيم فيها تنزل القرآن وحل في نزول بعد ذلك نتجاً عنها وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها
واقف انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نوح من انتشار الروحانية وبعث الملائكة الى الارض فيتفق المسلمون فيها على
الطاعات فيتعاكس انوارهم فيما بينهم ويتقرب منهم الملائكة ويتباعد منهم الشياطين ويستجاب منهم أدعيتهم وطلابهم وهي ليلة في كل رمضان
في أوتار العشر الأول وآخر تنقل مرة متأخر فيها ولا يخرج منها من قصد الأولي قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الأخير من رمضان
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اري رؤياكم قد تواترت في السبع الأواخر من كان متحيزاً فليتحزها في السبع الأواخر وقال أريت هذه الليلة

في العشر الاخر من رمضان وحديثي ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس بن يزيد ان نافعاً حدث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان قال نافع وقد رايتني عبد الله المكي الذي كان يعتكف فيه رسول الله

وسله حديث سنوا بمسنة اهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولو كان السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وذكر سنة الصوم للمعتكف مع ترك المس والخروج دليل على ان المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها - واخرج ابو داود والنسائي عن عبد الله بن بديل عن عمر بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يعتكف في العشر الاخر من رمضان فسال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم وفي لفظ للنسائي فامر ان يعتكف ويصوم قال الدارقطني تقدم به عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي عن عمر وهو ضعيف الحديث والثقات من اصحاب عمر لم يذكر الصوم منهم ابن جريج وابن عبيدة ومحمد بن سلمة وحامد بن زيد وغيرهم والحديث في الصحيحين ليس فيه ذكر الصوم بل اني تذكرت في الحاشية ان اعتكف في المسجد الحرام ليلة فقال عليه الصلاة والسلام اوت بذلك وفيها ايضاً عن عمر رضي الله عنه انه جعل على نفسه ان يعتكف يوماً فقال اوت بذلك والجمع بينهما ان المراد الليلة مع يومها او اليوم مع ليلتها وقاية ما فيها انه سكت عن ذكر الصوم في هذه الرواية وقد رويت برواية الثقة وتأييداً فيثبت لها فالثقات بن بديل قال فيه ابن معين صالح وذكر ابن حبان في الثقات قال في المجموع السنة وفي الميزان غرر الدارقطني وشاه غيره وقال ابن عدي كما اعلم للمتقدمين فيه كلاماً فاذا ذكره وذكر ابن ابي حاتم عن ابن معين انه قال فيه مكى صالح وذكر ابو حفص بن شاهين في كتاب الثقات قال مكى صالح وذكر ابن حبان ايضاً في كتاب الثقات وزيادة الثقة مقبولة ومن لم يذكر الشئ ليس بحجة على من ذكره - ام - والمؤيد ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها الصحيح السند فان رفعه زيادة ثقة وما اخرج البيهقي عن اسيد عن عاصم حدثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما انهما قال لا المعتكف يصوم فيقول ابن عمر رضي الله عنهما بلزومه مع انه راوى واقعة ابيه يقرى طلق صحة تلك الزيادة في حديث ابيه وما رواه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه ومحمه ولم يتم له ذلك ففيه عبد الله بن محمد الرضائي وهو مجهول ومع جماله لم يرفعه غيره بل يفتونه على ابن عباس ويؤيد الوقف ما ذكره البيهقي بعد ذكره تفرد الرضائي حيث قال وقد مر انا ابو بكر الحميدي عن عبد العزيز بن محمد عن ابي شهيل بن مالك قال اجعت انا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز وكان على امرأته اعتكاف نذر في المسجد الحرام فقال ابن شهاب لا يكون اعتكاف الا يصوم فقال عمر بن عبد العزيز اومن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فمن ابي بكر قال لا قال فمن عمر قال لا قال ابو شهيل فانصرفت فوجدت طاووساً وعطاء فسألتهم عن ذلك فقال طاووس كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً الا ان يجعله على نفسه وقال عطاء ذلك رأيي صحيح - ام - فلو كان ابن عباس يرفع لم يقصر طاووس عليه اذ لم يكن يخف عليه خصوصاً في مثل هذه القضية وقول عطاء بحضور ذلك رأيي صحيح فعز ذلك اعتراف البيهقي بان رفعه وهو لم يسلط الموقوف عن المعارض اذ قد ذكرنا رواية البيهقي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما انهما قال لا المعتكف يصوم فتعارض عن ابن عباس وقال عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقصور عن ابن عباس قال من اعتكف فعليه الصوم ودفع المعارضة عنه بأن يجعل مرجع الضمير في قوله الا ان يجعله الا اعتكاف فيكون دليل اشتراط الصوم في الاعتكاف والمنذور دون النقل ويخص حديث عبد الرزاق عنه به وكذا حديث عمر بن الخطاب هو دليل على اشتراطه في المنذور والمعتكف لا يشترطه حديث عائشة المتقدم المرفوع وما اخرج عبد الرزاق عنها موقوفاً قال من اعتكف فعليه الصوم واخرج ايضا عن الزهري وعروة قال لا الاعتكاف الا بالصوم وفي موطأ مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر قال لا الاعتكاف الا بالصوم وقال مالك والامر على ذلك عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام فهداه كلها تويل اطلاق الاشتراط وهو رواية الحسن وفي رواية الاصل وهو قول محمد اقل الاعتكاف النقل ساعة فيكون من غير صوم - وعلى هذه الرواية اي رواية الاصل مما اخرج الحاكم من حديث ابن عباس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه يجعل على الاعتكاف النقل لان مبنى النقل على المساهلة ويجعل ما ثبت عنه باسناد صحيح من اشتراط الصوم على ما سوى ذلك وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في قصة نذر عمر رضي الله عنه فآوت بنذرنا مع قطع النظر عن زيادة عبد الله بن بديل محمول على الاعتكاف المستحب الذي هو في حكم النقل فان نذر كان قبل الاسلام كما هو مصرح في الروايات نذر الكفار لا يصح عندنا فلا يجب الوفاء به ولا امر بآيافه للاستحباب فصارت الاعتكاف نفلاً غير واجب وهذا لا يشترط له الصوم على رواية الاصل عندنا والله اعلم - **قوله في العشر الاخر** اخبرنا قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ولما كان الاعتكاف في المسجد سبباً لجمع الخاطر وصفاً للقلب والتفرغ للطاعة والتشبه بالملائكة والتعرض لوجبات ليلية القل - اختار النبي صلى الله عليه وسلم في العشر الاخر سنة الحسنين من أمته - ام - قال في البائغ والاعتكاف تقرب الى الله تعالى بمجاورة بيته والاعراض عن الدنيا والاقبال على خدمته لطلب الرحمة وطمع المغفرة حتى قال عطاء الخراساني مثل المعتكف مثل الذي اتقى نفسه بين يدي الله تعالى يقول لا يرح حتى يغفر له **قوله** المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله

صلى الله عليه وسلم من المسجد وحل ثنا سهل بن عثمان حدثنا عتبة بن خالد الشكري عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الاخرى من رمضان **حل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا
 ابو مغوية **ح** وحل ثنا سهل بن عثمان اخبرنا حفص بن غياث جميعا عن هشام **ح** وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب اللفظان
 قالوا حدثنا ابن نمير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الاخرى من رمضان
وحل ثنا قتيبة بن سعيد حل ثنا ليث عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة
 الاخرى من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف ازواجه من بعده **وحل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا ابو معاوية عن يحيى
 صلى الله عليه وسلم ان نادى ابن ماجة من وجه آخر عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف طهر له فراشه وراما سطوانة التوبة قوله من المسجد **ح** وقال الحافظ
 واتفق العلماء على مشروعية طيبة المسجد للاعتكاف الا انهم اختلفوا في كل مكان واجاز الحنفية للمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان
 المحدث للصلاة فيه وفي قول الشافعي قد يروى وجه لا يصحبه ولما امكنه يجوز للرجال والنساء ان يتطوعوا في البيوت افضل وذهب ابو حنيفة واحمد
 الى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخضه ابو يوسف لواجبته واما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور وجوبه في كل مسجد الا لمن تكرر منه
 الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه مالك لان الاعتكاف عند ما ينقطع بالجمعة ويجب بالشرع عند مالك وخضه طائفة من السلف كالزهري
 بالجامع مطلقا واما اليه الشافعي في القدير وخضه حنيفة بن ايمان بالمساجد الثلاثة وعطاء بمسجد مكة والمدنية وابن المسيب بمسجد المدينة، ام
 وقد استدلل بعض العلماء على مشروعية طيبة المسجد من غير تخصيص بمسجد دون مسجد بقوله تعالى ولا تبأثرؤهن وانثر عاكفون في المساجد وجعل ذلك
 منها ان الاعتكاف لو صح في غير المسجد لم يقتض تحريم المباشرة به لان الجماع منافع للاعتكاف بالاجماع فلو من ذكر المساجد ان المراد ان الاعتكاف
 لا يكون الا فيها ونقل ابن المنذر الاجماع على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبيل الآية كما لو اذا اعتكفوا فخرج
 رجل لحاجة فلق امرأته جامعها ان شاء فزلت كذا في الفهم وما نقله عن الحنفية في الدار المختار وابلث امرأة في مسجد بيتها ويكره في المسجد ام قال ابن عابدين
 اي تزني كما هو ظاهر النهاية (نهر) وصرح في المباح بأنه خلاف الأفضل، ام فيجوز في المسجد بدون كراهة، والله اعلم - **قوله** حتى توفاه الله عز وجل
 قال السند فيمكن ان يكون ذلك بعد ما ارى ليلة القدر في العشرة الاخير وهو لا ينافي في اعتكاف العشرة الاوسط قبل ذلك فلا ينافي ما سبق من حث المسجد
 ام - قلت ويؤيد هذا التطبيق ما روى عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف اول ستة عشر ليلة ولثرا اعتكف العشرة الوسطى ثم اعتكف العشرة
 الاخرى وقال اني رليت ليلة القدر فيها فانسيتها فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فيهن حتى توفي صلى الله عليه وسلم قال الهيثمي رواه الطبراني
 في الكبير واستاده حسن - قال الحافظ ويؤخذ منه اي من حديث الباب انه لا يشترط ان يعتكف من انحصار من الاعتكاف وانما وجهه بعد الصلوة والسهر
 واما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة انبعاثهم للأثر فوقع في نفسي انه كالوصال وانه تركوه لشدة تهم ولم يبلغني عن
 احد من السلف انه اعتكف الا عن ابي بكر بن عبد الرحمن - ام - وكان اذا اراد صفة محضصة ولا فقد حكيته عن غيره واحدا من الصحابة ومن كلام مالك
 اخذ بعض اصحابه ان الاعتكاف جائز وانكر ذلك عليه ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل
 على تأكيده وقال ابو داود عن احمد لا اعلم عن احد من العلماء خلافا انه سنون، وقد مر في ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول عجبا للمسلمين تركوا الاعتكاف
 والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه منذ قدم المدينة حتى قبضه الله - **قوله** ثم اعتكف ازواجه **ح** قال الزبيدي في فاشارت الى استمرار حكم الاعتكاف حتى
 في حق النساء فكن امهات المؤمنين يعتكفن بعد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكليف وان كان هو في حياته قد انكر عليهن الاعتكاف بعد اذ لم يعصهن
 كما هو في الحديث الصحيح فذلك المعنى آخر وهو كما قيل خوف ان يكون غير مخلصات في الاعتكاف بل ارون القرب منه لغيرهن عليه او لغيرته عليهن او ذهاب
 المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف او لتضييقهن المسجد بأبنيتهم والله اعلم - ثم لا شك في ان اعتكافه صلى الله عليه وسلم كان في مسجده
 وكذا اعتكاف ازواجه فاخذ منه اختصاص الاعتكاف بالمساجد وانه لا يجوز في مسجد البيت وهو الموضع المهيأ للصلاة فيه لافي حق الرجل ولا في
 حتى المرأة اذ لو جاز في البيت لفعلاه ولو لم يكن في ملازمة المسجد من المشقة لاسيما في حق النساء - **نحوه** - قال الحافظ ثم قد اطلق الشافعي كراهته لمقتضى
 المسجد الذي تصلي فيه الجماعة واختم بحديث الاخبية الا في في الباب فانه قال على كراهة الاعتكاف للمرأة الا في مسجد بيتها لا تخاف كثرة من يراها
 وقال ابن عبد البر لو ان ابن عيينة زاد في الحديث اي حديث الباب انهن استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة
 في مسجد الجماعة غير جائز - **نحوه** - وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية لمرحان لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه
 قال احمد، ام قال الزبيدي روى والذي في كتب اصحابنا المرأة تعتكف في مسجد بيتها ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والا اول افضل ومسجد حيفا افضل

ابن سعيّد عن عمر^ع عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا اراد ان يجتنب صلى الفجر ثور دخل محتلفه وانذر امر
بجباة فضرب لها ارادا الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان فأموت زينب بجباة فضرب وأمر غيرها من ازواج النبي صلى الله عليه وآله
بجباة فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفجر نظر فاذا الأخبية فقال ألبس رذن فأمر بجباة

لها من المسجد الأعظم وليس لها أن تعتكف في غير موضع صلاحها من بيتها وإن لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف فيه، أم - قال الشيخ أبو بكر الرازي رحمه الله وقد ورد في الحديث المرفوع أن صلوة المرأة في دارها أفضل من صلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في دارها وأصلها في محرابها أفضل من صلواتها في بيتها فلما كانت صلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في المسجد كان اعتكافها كذلك، قال وإنما كره ذلك للمرأة في المسجد لأنها نصير لأشبه الرجال في المسجد وذلك مكره لها سواء كانت معتكفة أو غير معتكفة، قال ولما جاز للمرأة الاعتكاف باتفاق الفقهاء وجب أن يكون ذلك في بيتها لقوله عليه السلام ويؤمن خير لمن وسياق الكلام على حديث الأختية قريبا وحمل القاري قولها في حديث الباب ثلث اعتكف الزوجة من بعد على الاعتكاف في بيوتهم لما علم من عدم رضائهم عليه الصلوة والسلام لفعلهم ولا شك أنه خلاف الظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** صلي الفجر ثم دخل معتكفة ثم قال المحافظ فيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلوة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري قال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس أو أول الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي اعتكفه لنفسه بعد صلوة الصبح وهذا الجواب يشكك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به تعرض له المانع المذكور فتركه فلهذا فالأمر أحل للمؤمنين أما أن يكون شرع في الاعتكاف فبذل على جواز الخروج وأما أن لا يكون شرع فبذل على أن أول وقته بعد صلوة الصبح، أم قلت وقد صرح الحنفية بأن من شرع في الاعتكاف التفل ثم تركه لا يلزم قضائه لأنه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وأما التأويل المذكور من جانب الجمهور في قوله ثم دخل معتكفة فلا يلائمه لفظ حديث الباب من قوله إذا اراد أن يعتكف وأوله بعض علماء العصر بأنه يحتمل أن يكون المراد بالفجر فجر عشرين فكانه صلى الله عليه وسلم باذرا إلى اعتكاف العشر قبل وقته وقيل إنما كان دخوله لينظر فيما يحتاج إليه ويهيئه لاعتكافه وهو غير معتكف ثم يخرج فيصلي المغرب ثم يدخل الاعتكاف والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** وأنه أمر بجاء الخ بكسر الميم ثم موحدة وهو بالمد النخمة من وبراء صوف ولا يكون من الشعر وهو على عمودين أو ثلاثة ويجمع على الأختية نحو الخمار والأخيرة قال الثوري فيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد ينفر فيه مدة اعتكافه ما لم يضيق على الناس وإذا اتخذ يكون في آخر المسجد ورحابه ثلاثا يضيق على غيره وليكون أخلى له وأكمل في انفرادة **قوله** وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الخ ورواية الأوزاعي فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت تبة فسمعت بها حفصة فضربت قبة وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن لكن رواية ابن عيينة عند النسائي فاستأذنت حفصة فأذن لها وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة - فقد فسرت الأزواج في هذه الروايات بعائشة وحفصة وزينب فقط **قوله** فإذا الأختية الخ أي مضربة وفي رواية ابن فضيل أبصار أربع قباب يعني قبة له وثلاثا للثلاثة وفي رواية ابن عيينة عند النسائي قال لم يذم قالوا لعائشة وحفصة وزينب - **قوله** البرير ذن الخ بمنزلة استفهام مودة وبغير مل وألتر بال نصب وفي رواية ابن فضيل ما حمل من على هذا أن البرير ذن هو البرير في هذه الرواية مرفوع قال القاضي عياض قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام (البرير ذن) إنكاراً لفعلهم لأنه خاف أن يكون غيره من سائر الاعتكافات بل أردن القرب منه والمباهاة به ولأن المسجد يجمع الناس ويحضر الأعراب والمنافقون، عن حجاجات الدخول والخروج فبذلك يدل أن ذلك صلى الله عليه وسلم إذا رآه عند في المسجد فصار كأنه في منزله بحضوره مع أزواجه وذريته المقصود من الاعتكاف هو العبادة المتعلقة بالدنيا والآخرة فثبت في المسجد بأختيته وخوها - وقال الشيخ أبو بكر الرازي / وهذا الخبر (أي حديث الأختية) يدل على كراهة الاعتكاف للنساء في المسجد بقوله البرير ذن يعني أن هذا ليس من البرير يدل على كراهية ذلك منهم أنه لو عتكف - ذلك الشهر ونقض بانه حتى نقض ابنه من ولو سأل من الاعتكاف عند ما ترك الاعتكاف بعد العزيمة ولما جاز لمن تركه وهو قربة إلى الله تعالى وفي هذا دلالة على أنه فأكبر اعتكاف النساء في المساجد فإن قيل قد روي سفيان بن عيينة هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمر عن عائشة وقالت في استأذنتني صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف فأذن لي فاستأذنته زينب فأذن لها فلما صلى الفجر رأيت في المسجد أربعة بنات فقال ما هذا فقالت زينب وحفصة وعائشة فذل البرير ذن فلم يعيتكف فأخبرت في هذا الحديث بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه أنه أذن لمن في الاعتكاف في المسجد ويحتمل أن يكون الأذن، انصرفت إلى الاعتكاف من في بيوتهم ويدل عليه أنه لما رأى ابنه من في المسجد ترك الاعتكاف حتى ترك أيضاً وهذا يدل على أن الأذن

باب الاجتهاد والاحتياط

فَقُضِيَ تَرْكُ الْأَعْتِكَافِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ شَوَّالٍ **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ **وَحَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ سَوَادٍ أَخْبَرَنَا
ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الْحَرْثِ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ **وَحَدَّثَنَا** سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ
حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ رَحْبَعَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي رَافِعٍ حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي اسْحَقَ كُلُّهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
عَنْ عَمْرِو بْنِ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَجِينَةَ وَعُمَرُ بْنُ الْحَرْثِ وَابْنُ اسْحَقَ ذَكَرَ عَائِشَةَ
وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ نَحْنُ ضَرْبُ الْأَخْبِيَّةِ لِلْأَعْتِكَافِ **وَحَدَّثَنَا** اسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عَجِينَةَ وَتَالِ
اسْحَقَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ يَعْفُورٍ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ مَرْقُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ
الْعَشْرَ أَحْيَى اللَّيْلَ وَأَيَّظَ أَهْلَهُ وَحَدَّثَ الْمُنَازِرَ **وَحَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَدْرِيُّ كَلَاهَا
بَدَا لَمْ يَكُنْ إِذَا تَأَلَّهْنِ فِي الْأَعْتِكَافِ وَالْمَجِدُّ وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ الْأَذَنُ بِدَايَا انْصَرَفَ إِلَى فَعْلِهِ فِي الْمَجْدُ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ دَالَّةً عَلَى نَهْيِهِ وَكَانَ الْآخَرُ مِنْ أَمْرِ
أَوَّلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ - **وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ قَوْلُهُ** فَقُضِيَ الْإِجْتِمَاعُ الْقَاتِ وَتَشْدِيدُ الْوُجُوهِ وَالْمَسْكُورَةِ بَعْدَ مَا ضَادَّ مَعْجَمَهُ أَيْ نَقَضَ قَوْلَهُ **فَالْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ شَوَّالٍ**
قَالَ عِيَّضُ بْنُ فُلَيْكٍ قَضَاءُ قَالَ يَعْنِي الْقَضَاءُ الْإِتْيَانُ بِمَثَلِ الْفَائِتِ اسْتَدْرَكَ الْأَفْضَلُ لَا الْقَضَاءُ حَقِيقَةً وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ
وَيَجْمَعُ بَيْنَ الرَّايَتَيْنِ بَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ آخِرُ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ أَنْتَهَاءُ اعْتِكَافِهِ فِي آخِرِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْهُ وَفِي عِدَّةِ الْقَارِي قَالَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جُزْأِ الْأَعْتِكَافِ
بِغَيْرِ صَوْنٍ كَانَ أَوَّلَ شَوَّالٍ هُوَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَصَوْمُهُ حَرَامٌ قَدْ لِيَ بِرَفِيهِ دَلِيلٌ لَمَّا قَالَ هَذَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ أَيْ كَانَ ابْتِدَاءُ وَهُوَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ
فَإِذَا اعْتَكَفَ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ شَوَّالٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنْهُ ابْتَدَأَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ مِنْهُ يَوْمُ مَاعِلٍ وَشَرِبَ وَبَعَالَ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَعْتِكَافُ هُوَ
الْتِمَالُ لِلْعِبَادَةِ فَلَا يَكُونُ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ مَحَلًّا لِلْحَدِيثِ - **وَقَالَ** ابْنُ التَّرْكَانِي: زَعَمْتُ أَنَّ الْأَيَّامَ التَّسْعَةَ مِنْ شَوَّالٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنْهُ اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ وَفِي
الصَّحِيحِ بَيْنَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَقِرُّ فِي الْعَشْرِ كُلِّهَا - **وَأَيُّ** حَادِثًا مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَمَعْنَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْعًا وَعَشْرِينَ أَكْثَرًا مِمَّا تَلَا ثَلَاثِينَ أَخْرَجَهُ أَبُو وَادٍ وَغَيْرُهُ وَمِثْلُهُ عَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ بِأَسْنَدٍ جَيِّدٍ كَمَا فِي نَيْلِ الْأَوطَارِ وَكَذَا حَدِيثُ حَفْصَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ
وَالنَّسَائِيِّ أَرْبَعٌ لَمْ يَكُنْ يَدْعُمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَاشُورَاءَ وَالْعَشْرَ الْحَدِيثُ أَيْ عَشْرًا وَفِي الْحِجَّةِ مَعَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْفِطْرِ
فَأُطْلِقَ صِيَامُ الْعَشْرِ أَيْ يَرِيدُ بِهِ التَّسْعَ كَمَا وَجَّهَ فِي سُنَنِ ابْنِ وَادٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ مَا ذَكَرْنَا مِنْ طَرِيقٍ مِنَ الْفَوَائِدِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَعْتَكِفُ
حَتَّى تَسْتَأْذِنَ زَوْجَهَا وَأَمَّا إِذَا اعْتَكَفَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْرِجَهَا وَأَنْ كَانَ بِأَذْنِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيَمْنَعُهَا مِنَ الْمَصْلُحَةِ وَفِيهِ تَرْكُ الْأَفْضَلِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلُحَةٌ
وَأَنْ مَنَعَتْهُ عَلَى الْإِيَّاءِ جَازِلُهُ تَرْكُهُ وَقَطْعُهُ وَفِيهِ أَنْ الْأَعْتِكَافَ لَا يَجِبُ بِاللَّيْلِ وَأَمَّا قَضَاءُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ فَعَلَّ طَرِيقَ الِاسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا
عَلَّ عَلَامًا أَثْبَتَهُ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَنْقُلْ أَنَّ نِسَاءَهُ اعْتَكَفْنَ مَعَهُ فِي شَوَّالٍ وَفِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اعْتَكَفَتْ فِي الْمَسْجِدِ اسْتَحَبَّ لَهَا أَنْ تَجْعَلَ لَهَا مَاءً يَسْتَوِيهَا وَيَسْتَرْطِئُ أَنْ تَكُونَ
أَقَامَتَهَا فِي مَوْضِعٍ لَا يَفِيقُ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَفِي الْحَدِيثِ بَيَانُ مَرْتَبَةِ عَائِشَةَ فِي كَوْنِ حَفْصَةَ لَمْ تَسْتَأْذِنْ إِلَّا بِوَاسِطَتِهَا وَحَتَّى يَكُونَ سَبَبُ ذَلِكَ كَوْنَهُ كَانَ تِلْكَ
الَّيْلَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ كَذَا فِي الْفَتْحِ - **بَابُ** الْاجْتِمَاعِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ **قَوْلُهُ** عَنْ ابْنِ يَعْفُورٍ الْإِجْتِمَاعُ التَّحْتَانِيَّةُ وَسُكُونُ الْجَمْعَةِ
وَضَمُّ الْفَاءِ وَلَا حَاجَةَ لِسُفْيَانَ عَنْ ابْنِ عَبِيدِ بْنِ نَسْطَاسٍ وَهُوَ ابْنُ يَعْفُورٍ الْمَذْكُورُ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَهُوَ كُوفِي تَابِي صَغِيرٌ لَهُمَا ابْنُ يَعْفُورٍ آخَرُ تَابِي كِبَارُ اسْمِهِ
وَقَدْ بَانَ - **قَوْلُهُ** إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ الْإِزْأَى الْآخِرُ وَصَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شَيْبَةَ وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ فِي مَطَرٍ عَنْ عَصَمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْهُ **قَوْلُهُ** إِحْيَايِلُهُ الْإِزْأَى
سَهْوُهُ فَأَحْيَايَهُ بِالطَّاعَةِ وَأَحْيَى نَفْسَهُ بِسَهْوِهِ فِيهِ لَأَنَّ النُّومَ إِخْوَالُ الْمَوْتِ وَإِضَافُهُ إِلَى اللَّيْلِ اسْتِعْمالًا لِأَنَّ الْقَامَرُ أَفَاحِي بِالْقِظَةِ إِحْيَايِلُهُ بِحَيَاتِهِ وَهُوَ مَوْجُ
قَوْلُهُ لَا تَجْعَلُوا يَوْمَكُمْ قَبُورًا أَيْ لَا تَتَنَاسَلُوا مَوَاتَكُمْ قَبُورًا كَمَا لَقِبُوا قَالَ الْعَيْنِيُّ قَالَ شَيْخُنَا وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الصَّيْحَمِ أَحْيَاءُ اللَّيْلِ كَلَامُهُ
وَالظَّاهِرُ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ مَعْظَمُ اللَّيْلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّيْحَمُ مَا عُلِمَتْ قَامِلُهُ حَتَّى الصَّبَاحُ وَقَالَ ابْنُ مَوْدُودٍ وَقَوْلُهَا إِحْيَايِلُهُ اللَّيْلِ أَيْ اسْتَفْرَقَهُ بِالسَّهْوِ وَالصَّلَاةِ
وغيرها قَالَ وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ أَحْيَاءِ اللَّيْلِ بِالْعِبَادَاتِ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُ قِيَامُ اللَّيْلِ فَمَعْنَاهُ الدَّامُ عَلَيْهِ وَلَوْ يَقُولُوا بِكَرَاهَةِ لَيْلَةٍ وَلَيْسَتْ فِي الْعَشْرِ
لِهَذَا اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ أَحْيَاءِ اللَّيْلِ الْعِيدِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ - **قَوْلُهُ** وَأَيَّظَ أَهْلَهُ الْإِزْأَى الصَّلَاةُ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ حَدِيثِ زَيْنَبَ بِنْتِ
أُمِّ سَلَمَةَ لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَقِيَ مِنْ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ يَدْعُمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهِ يَطِيقُ الْقِيَامَ إِلَّا أَقَامَهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ عَزَالَه
النَّسْلَ كَانَ بِالْأَعْتِكَافِ وَفِيهِ نَظَرَةٌ لَهُ فِيهِ وَأَيَّظَ أَهْلَهُ فَانَّهُ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ فِي الْبَيْتِ فَلَوْ كَانَ مَعَهُمْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ وَفِيهِ نَظَرٌ
فَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ اعْتَكَفَتْ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَكِفْ أَحَدٌ مِنْهُنَّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَوْظَمَ مِنْ مَوْضِعِهِمْ وَأَنْ يَوْظَمَ
عِنْدَ مَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ لِحَاجَتِهِ كَذَا فِي الْفَتْحِ - وَفِي الْمَرْأَةِ وَأَيَّظَ أَهْلَهُ أَيْ أَمْرًا بِأَيَّظَ أَهْلَهُ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِهِ لِلْعِبَادَةِ وَطَلَبِ لَيْلَةٍ الْقَدْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَمْرٌ أَهْلَكَ
بِالْقِسْطِ وَأَنَا لَمْ أَمْرٌ هُوَ بِنَفْسِهِ لَأَنَّهُ كَانَ مَعْتَكِفًا - **قَوْلُهُ** وَشَدَّ الْمُنَازِرَ الْإِسْرَافِيَّةَ لِمِمَّ هُوَ وَهُوَ لَا زَارَ وَمَعْنَاهُ أَيْ اعْتَرَلَ النِّسَاءَ وَبَدَلَكَ جَزْمُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عن عبد الواحد بن زياد قال قتيبة حدثنا عبد الواحد بن الحسن بن عبيد الله قال سمعت ابراهيم يقول سمعت الاسود بن يزيد يقول قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشرة الاواخر لا يجتهد في غيرها حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب اسحق قال اسحق اخبرنا وقال الاخران حدثنا ابو مغيرة عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما في العشر قط **وحدثني ابو بكر بن نافع العبدى**

عن الثوري واستشهد بقول الشاعر قوما اذا حاربوا شددوا ما زهره عن النساء ولو بات باطهار وذكر ابن ابي شيبة عن ابن بكير عن عمار نحوه وقال الخطابي يحتمل ان يريد به الجهد في العبادة كما يقال شددت لهذا امر متري او شتمت له ويحتمل ان يراد التثبير والاعتزال معا ويحتمل ان يراد الحقيقة والمجاز لكن يقول طويل النجاد لطويل الغامة وهو طويل النجاد حقيقة فهو كقول المراد شد متزعا حقيقة فله جمل في اعتزال النساء وشتم للعبادة قلت وقد وقع في رواية عامر بن ضمرة المذكورة شد متزعا واعتزل النساء فطفه بالواو فيتقوى الاحتمال الاول - كذا في الفهم وقول الطبري مبني على جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلاف مشهور قوله عن الحسن بن عبيد الله انه هو كوفي نخعي قد مر يحيى القطان عليه الحسن بن عمر وقال ابن معين ثقة صالح ووثقه ابو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بقوي ولا يقاس بالاعمش، انتهى - وقد تفرغ هذا الحديث عن ابراهيم وتفرغ به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استخبره الترمذي واما مسلم فصح حديثه لشواهد على علاته وقال الخطابي في بعض نسخ الصحيح ولو اخرج حديث الحسن بن عبيد الله لان عامة حديثه مضطرب قوله لا يجتهد في غيره الخ فيما حرص على مداهمة القيام في العشرة الاخير اشارة الى الحق على تجويد الخاتمة ختم الله لنا بخير آيات - باب صوم عشر ذي الحجة قوله صائما في العشر قط الخ هذا يوم كراهة صوم العشر وليس فيها كراهة بل هي مستحبة استحبابا شديدا فقد روى الترمذي وابن ماجه بسند فيه مقال عن ابي هريرة مرفوعا ما من يوم احب الى الله تعالى ان يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر لا سيما يوم التاسع منها وهو يوم عرفة لما صح انه يكفر سنتين فقد ثبت في صحيح البخاري في كتاب الصيام عن ابن عباس ما العمل في ايام افضل منه في هذه ورواه الطيالسي في مسنده والدارقطني بلفظ ما العمل في ايام افضل منه في عشر ذي الحجة ورواه الترمذي وابن ماجه وغيرهما بلفظ ما من ايام العمل الصالح فيها احب الى الله تعالى من هذه الايام يعني ايام العشر لفظا الترمذي من هذه الايام العشر بل يعني وظن بعضهم ان قوله يعني تفسير من بعض روايته لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لا اذ الحاج الصور العمل لشموله له وللصلاة والذكر والصدقة وغير ذلك واستشكل تجريم الصوم يوم العيد لجوابه انه محمول على الغالب او الاكثر من ايام العشرة ويتأول اي يحمل قولها يعني عائشة لم يصم العشر على انه لم يصمه حينئذ لعارض من مرض او سفر او غيرها وانما امره صائما فيه ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في فضل الامر لانها انما نفت رؤيتها ويدل عليه حديث هنيئة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة ورواه ابو داود والنسائي واحدا وحسنه بعض الحفاظ وقال الزيلعي حديث ضعيف المثبت مقدم على الثاني وقد كان يتسرع نلهم يوم عند عائشة وصام عند غيرها ورد بانه يبعد كل البعدان يلزم عدة سنين على عهد صنوه في نوتها دون غيرها فاجوابه لا اول استد - وحديث هنيئة اسناده ضعيف فلا يعارض الصحيح وقال الحفاظ في حديث الباب انه لا يعارض احاديث فضائل العشر لاحتمال ان يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب ان يعمل خشية ان يفرض على امته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة ايضا، ام - والنبي صلى الله عليه وسلم اعلم بالعمل الذي فيه صلاحية الافتراض وبما ليس كذلك، والذي يظهر ان السبب امتياز عشر ذي الحجة امكن اجتماع امهات العبادة فيه وهي الصلاة والصوم والحج ولا يتأتى ذلك في غيرها وعلى هذا هل يخص الفضل بالحاج لانه الذي عتبرت به او يعمر المقيم فيه احتمال والثاني ظاهر الحديث وقال ابو امامة ابن النخاش فان قلت ايما افضل عشر ذي الحجة او العشرة الاخر من رمضان فالجواب ان عشر ذي الحجة افضل لاشتمالها على اليوم الذي ماروى الشيطان في يوم غير يوم بل اذ حر ولا غيظ ولا احقر منه فهو يوم عرفة قال صلى الله عليه وسلم وما ذاك الا لما راى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام اخرجه مالك وكون صيامه يكفر سنتين الماضية والآتية ولا شتمالها اي العشر على اعظم الايام حرمة عند الله وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى يوم النحر لا لير وليالي عشر رمضان الاخير افضل لاشتمالها على ليلة القدر التي هي خير من العشر من تأمل هذا الجواب جدا كافي اشارة اليه الفاصل المفضل صلى الله عليه وسلم في قوله ما من ايام العمل فيها احب الى الله من عشر ذي الحجة الحديث، فتأمل قوله ما من ايام دون ان يقول ما من عشر ونحوه، قال الترمذي في هذا وقد تعقب بان الايام اذا اطلقت دخل فيها الليالي تبعا وفي البرزوخية عن جابر مرفوعا افضل ايام الدنيا ايام العشر وقلنا تسوا الله بها في قوله والفجر وكذا في عشر ذي الحجة وروى حديث ابي هريرة عن الترمذي قيام ليلة منها بقيام ليلة القدر لكان صريحا في

حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم العشر وحده
يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر

تفضيل ليالي عشر رمضان فان عشر رمضان فضل ليلة واحدة وهذا جميع لياليه متساوية، ام ولكنه حديث ضعيف كما صرح به
الحافظ، ويحتمل ان يقال على تقدير صحته ان اجريلية العشر المضاعف يساوي اجريلية القدر الاصل الاصل والمضاعف المضاعف
كما قالوا في قوله قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وظاهره والله تعالى اعلم، قال الزرقاني والتحقيق ما قاله بعض اعيان المتأخرين ان مجموع هذا
العشر افضل من مجموع عشر رمضان وان كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها، على ان كون ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان
غير محقق اذ في تعيينها اقوال كثيرة مرت قبل هذا الموضع **قول** حدثنا سفيان عن الأعمش ان هو سفيان الثوري وفي بعضها شعبة بدل سفيان
وكذا نقله القاض عياض رواية الفارسي ونقل الاول عز جود الرهاة لصحيح مسلم والله تعالى اعلم - ترك كتاب الصوم بحمد الله واسأل النوفلي

منه سبحانه وتعالى التمام بقية الكتاب بفضله ومنه وان يحتمل بخير آمين

كتاب

الحج

قال القسطلاني في المواهب اطلعنا ان الحج حلول بحضرة المعبود وقوف بساحة الجود ومشاهدة لذل المشهد العلي الرحاني والما محمد العرم
الريان ولا يخفى ان نفس الكون ببلد الاماكن شرف وعلو وان التردد في تلك المواطن فخار وسمرفان الحان المحترمة لم تزل تفرغ على الحال فيها من بحال
وصفها بغرض علم وحسبك في هذا ما يحكي في ابيات عن مجنون بن عامر رآني المجنون في البلياء كلبا فجزع علي الداس ذليلا فلاموه على ما كان منه
وقالوا لم صنعت الكلب نبلا فقال دعوا الملام فان عيني رآته مرق في حي ليلا - ام - وقال الشيخ والشيخ الدهلي قدس الله روحه المصالح المبرية
في الحج امور منها تعظيم البيت فانه من شعائر الله وتَعْظِيمُ الله تعالى ومنها تحقيق معنى العرصة فان لكل دولة او ملة اجتماعا يتواردها لا تصح
الاداني ليعرف فيه بعضهم بعضا ويستفيدوا احكام الملة ويعظموا شعائرها والحج عرصة المسلمين وظهور شوكتهم واجتماع جنودهم وتنويه ما لهم وهو
قوله تعالى وَذُكِّرْنَا بِالْآيَاتِ مَذَابُهُ الْكَاثِرُ وَأَمْنًا وَمِنْهَا مَوَافِقُهُ ما توارث الناس عن سيدنا ابراهيم واسماعيل عليهما السلام فاهما اما الملة
الحنيفية ومشرقاها للعرب والنبي صلى الله عليه وسلم بعث لتنظيم هذه الملة الحنيفية وتعلو به كلمتها وهو قوله تعالى مَلِكًا يُبَلِّغُكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَذُرُوا
الْحَافِظَةَ عَلَى مَا اسْتَفَاضَ عَنْهَا مِنْهَا كَحُضَالِ الْفَطْرَةِ وَمَنَاسِكَ الْحَجِّ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَفَرًا عَلَى مَا شَاءَ كَرَامًا عَلَى رَأْيٍ مِنْ أَرْثِ إِبْرَاهِيمَ
ومنها الاصطلاح على حال يتحقق بها الرفق لعاشقهم وخاصة كزول منى والمبيت بمنى فانه لولم يصطلم على مثل هذا لشق عليه ولم يستعمل
عليه لم يجمع كلمتهم عليه مع كثرة قهرهم وانتشارهم ومنها الاعمال التي تعلق بأن صاحبها موحد تابع الحق متدين بالملة الحنيفية شاكرا لله على نعمه على
اوائل هذه الملة كاسعى بين الصفا والمروة ومنها ان اهل الجاهلية كانوا يحجون وكان الحج اصل دينهم ولكنهم خلطوا اعمالا هي باثرة عن ابراهيم عليه
السلام وانما هي اختلاق منهم وفيها اشراك لغير الله كتعظيم اساطير فائلة وكالا هلال لمنات الطاغية وكقيلهم في التبتية لاشريك لك الاشرار كاهل
ومن حق هذه الاعمال ان ينهى عنها ويؤكد في ذلك واعمالا انحلوها فخرنا وعجبنا لقول محمد بن قحطان الله فلا تخرب من حرمة الله فانزل ثم اقبضوا من حيث
اقاض الناس وكذا كرههم آباءهم اي منى فانزل فاذكروا الله كذا كرههم آباءهم كذا كرههم آباءهم كذا كرههم آباءهم كذا كرههم آباءهم كذا كرههم آباءهم
الصفا والمروة حتى نزل من الصفا والمروة من شعائر الله ومنها انهم كانوا ابتدوا قبايات فاسقة هي من باب التعمق في الدين وفيها حرج للناس
من حقها ان ينسج ويحجروا كقولهم يحجب المحرم دخول البيوت من ابوابها وكانوا يتسورون من ظهورها ظنا منهم ان الدخول من الجباب ارتفاق بينا في
هيئة الاحرام فانزل وكيس البريان تاوا البيوت من ظهورها وكسر اهيتهم التجارة في موسم الحج ظنا منهم انها تغل باخلاص العمل لله فانزل
ولا جناح عليكم ان تنبغوا فضلا من ربكم وكاستحبنا ان يحجوا بلا نداء ويقولوا نحن المتوكلون وكانوا يضيئون على الناس واجتدون ون نزل
وسؤدد فان خيار الزايد الثقوي وكقولهم من فجر الفجوة العرة في ايام الحج وقولهم عانا اسلم صفر براء الدبر وعفي الاثرت حلت العرة لمن اعتمر في
ذلك خرج لا فاقى حيث يحتاجون الى تجديد السفر للعره فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ان يخرجوا من الاحرام بعرة ويحجوا بعد ذلك
وشأن الامر في ذلك فيكلمهم على عادتهم وما ركن في قلوبهم - ام - وفي شرح احياء العلوم الحج لغة القصد هكذا أطلقه ائمة اللغة وقيل بعضهم
بكونه الى معظمه استدلال بقول الشاعر يحجون سب الزرقان المنزعفوا وقال في النهاية الحج القصد الى كل شيء وخصه الشرع بقصد البيت
على وجه مخصوص وفيه لغتان الفقه والكسر قبل الفقه المصدا والكسر الاسمر وقال النووي في شرح مسلم الحج بالفتح هو المصد في الفقه والكسر حبيبا هو
الاسم منه واصله القصد وقال الحافظ ابن حجر في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى البيت الحرام بأعمال مخصوصة وهو بالفتح والكسر لغتان
نقل الطبري ان الكسر لغة اهل نجد والفتح لغتهم وقيل هو بالفتح الاسم والكسر المصدا وقيل بالعكس - ام - وفي سياق عبارات اصحابنا هو شرعا

باب ما يباح للحج والعمرة

بيان حقيقة الحج والحكمة في وقت من سائر ذر الفصل المبري فيه

ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

زيارة مكان مخصوص وهو البيت الشريف في زمان مخصوص وهو شهر الحج بفعل مخصوص وهو الطواف والسعي والوقوف محرمات فيه المعنى اللغوي مع زيادة وصية، ام واختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور انها سنة ست وبها جزم النافعي في كتاب السير وصححه ابن الرفعة وقيل سنة خمس حكاه الواقدي محتجا بقصة ضمام بن ثعلبة فان في حديثه ذكر الحج وذكر محمد بن جبيب ان قد وملكه كان سنة خمس من الهجرة وقال الطبري وقد روي ان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم كان في سنة تسع وقيل انه فرض سنة تسع حكاه النووي في الروضة وحكاها الماوردي في الاحكام السلطانية وصححه القاضي عياض والقرطبي وصوبه ابن القيم في الهدى فقال ان الصحيح ان الحج فرض في اواخر سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود واخر سنة تسع وانه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاقلًا واحداً وهذا هو اللائق به في حاله صلى الله عليه وسلم وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست او سبع او ثمان او تسع دليل واحد وغاية ما يجزم به من قال سنة ست ان فيها نزل قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر بتمامه اذا شرع فيه فان هذا من وجوب ابتداءه، ام وهذا كله لا يقتضيه نفي الحج قبل ذلك لا على وجه الفرضية ففي الترمذي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حج تجتنب قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها عمر وعنه ابن عباس حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ثلاث حج اخرج ابن ماجه والحاكم وقال ابن الجوزي حج تجتنب لا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان عليه السلام يحكم كل سنة قبل ان يهاجر قال الحافظ الذي لا يترك فيه انه لم يترك الحج وهو عكة قط لان قريشا في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج وانما يتأخرون منه من لم يكن بمكة او عاقته ضعف واذا كانوا وهو على غير دين يحضون على اقامة الحج ويرونه من مفخرهم التي امتاروا بها على غيرهم من العرب فكيف يظن انه صلى الله عليه وسلم يتركه وقد ثبت ان جابر بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفا بعرفة وانه من توفيق الله له وثبت دعاءه قبائل العرب الى الاسلام بمئة ثلاث سنين متوالية، انتهى. ثم اختلف في الحج عند اصحابنا هل هو واجب على الفور وعلى التراخي وبالأول قال ابو يوسف اي في اول اوقات الامكان فمن أخره عن العام الاول أخره وهو اصح الروايتين عن ابي حنيفة كما في المحيط والخانية وشرح المجمع وفي القنية انه المختار قال القدوري هو قول شاذنا وبالثاني قال محمد لكن جواره مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم يحج أخره ايضا وقت الحج عند اصوليين يسمى مشكلا لو جبين الوجه الاول انه يشبه المصارع لانه لا يصح في عام واحد الا الحج واحد ويشبه الظن لان افعاله لا تستغرق اوقاته والوجه الثاني ان ابا يوسف لما قال بتعيين أشهر الحج من العام الاول جعله كالمعيار ومحل المناقش بعد ذلك جعله كالظن ولم يجز كل منهما بما قال فان ابا يوسف لو حرم يكونه معيارا لقال من أخره عن العام الاول يكون قضاء لا اداء معناه لا يقول به بل يقول انه يكون اداء ولقال ان المتطوع في العام الاول لا يجوز مع انه لا يقول به بل يقول انه يجوز وان محتملا لو حرم يكونه ظرنا لقال ان من أخره عن العام الاول لا يات اطلاقا اي لا في ملك حياته ولا في آخر عمره مع انه لا يقول به بل يقول ان من مات ولم يحج أخره فحصل الاستحالة ثوان القائل بالفور لا يجزى بالمعيارية والقائل بالتراخي لو جزم بالظنية بل كل منهما يجوز المجتهدان لكن القائل بالفور يترجح حجة الظنية حتى لو اذاه بعد العام الاول كذا في التأخير لكن لو أخره فمات ولم يحج أخره في آخر عمره وقال بعض اصحابنا المتأخرين والمعتدل ان الخلاف في هذه المسئلة ابتدأ في ابو يوسف عمل به لا احتياط لان الموت في سنته غير نادر فياتر ومحل حكم بالتوسع لظاهر الحال في بقائه الانسان الله اعلم وممن قال ان الحج على التراخي الشافعي والثوري والاذاعي ومن قال على الفور مالك والشافعي يقول هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى. كذا في شرح الاحياء وقال الأبي نالكي في شرح صحيح مسلم والقول بالتراخي انما هو ما لم يخف الفوات وخوفه يكون بعلم السن وخوف تعاها لامل امر وعلة السن حلة ابن رشد بالتستين والله اعلم قوله ان رجلا سأل الخ وفي بعض روايات البيهقي نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان وأشار نافع الراوي عن ابن عمر الى مقدس المسجد فذكر الحديث وظهر ان ذلك كان بالمدينة ووقع في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فيجعل على التعداد ويؤيده ان حديث ابن عمر اجاب به السائل وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة، ام ملخصا من القصة - قوله ما يلبس المحرم من الثياب الاحرام كغدة مصد، أحرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك وجل حرام اي محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمة مخصوصة اي التزامها غير انه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر والخصوصية، والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى او تقليد البدل فلا بد من التلبية او ما يقوم مقامها فلوزي ولم يلبس او بالاحسن لا يصير محرما وهل يصير محرما بالنية والتلبية او باحد هاتين بشرط الاخر المعتمد بالذكر الحسام الشهيد انه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شرعا في الصلوة بالنية لكن بشرط التلبيل كالتلبيل كما في شرح اللباب، كذا في رد المحتار. قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام وجزله لان ما لا يلبس من غير فصل التصريح به

اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج

الدليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم

اختلاف اصحابنا في حجة الخفية في الحج هل هو واجب على الفور وعلى التراخي

لا يلبس

حج قبل الهجرة غاربه -

لا تلبسوا القميص

وأما الملبوس من الخواثر فغير مفصّل فقال لا يلبس كذا أي ويلبس ما سواه أم - إذا الأصل بالباحة ولو عدّله ما يلبس لظان به بل كان لا يؤمن أن يمتنع بعض
 السامعين بمفهومه فينطق اختصاصه بالحرم وإيضاً المقصود ما يحرم لبسه كما يحل له لبسه لأنه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يجتنب شيئاً مخصوصاً
 وفيه إشارة إلى أن حق السؤال أن يكون عما يلبس لأنها الحكم العارض في الاحرام المحتاج لبيان أنه إذا جاز ثبوت الأصل معلوم بالاستصحاب فكان لا يلبس القميص
 عما لا يلبس وقال غير هذا يشبه أسلوب الحكم ويقرب منه قوله تعالى يسئلكم ما إذا تيقنوا قل ما أنفقتم من خير قليل ولا يدين الآية فعدل عن جنس المنفق
 وهو المسؤول عنه إلى ذكر المنفق عليه لأنه أهمل وقال البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالآثار من طريق المفهوم على ما يجوز وإنما عدل
 عن الجواب لأنه أخصر وأحصر وفي المبلغ فان قيل في هذا الحديث ضرب اشكال لأن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبس المحرم فقال لا يلبس
 كذا وكذا من الخيط فمثل عن شيء فعدل عن محل السؤال فأجاب عن شيء آخر لم يسئل عنه وهذا محيد عن الجواب أو يوجب أن يكون ثبوت الحكم في مثل كذا
 دليلاً على أن الحكم في غيره بخلافه وهذا خلاص المذهب فالجواب عنه من وجوه أحدها أنه يحتمل أن يكون السؤال عما لا يلبس المحرم أضمر في محل
 السؤال لأن لا تارة تترادف في الكلام وتارة تختلف عنه قال الله تعالى يبين الله لكم أن تصلوا أي لا تصلوا فكان معنى الكلام أنه سئل عما لا يلبس المحرم
 فقال لا يلبس المحرم كذا وكذا فكان الجواب مطابقاً للسؤال الثاني المحتمل الذي صلى الله عليه وسلم علّمه من المسائل ومردّه أنه طلب منه بيان ما لا يلبسه
 المحرم بعد إباحته أما بقرينة حاله أو بدليل آخر أو بالوجه فأجاب عما في ضميره من غرضه ومقصوده ونظيره قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليماً - رب اجعل هذا آيةاً وآنذاً أهله من الثمرات من آمن من هم يومئذ لا يؤمنون فأجاب بما الله عز وجل بقوله وآية من جمعته قليلاً ثم اضطركم
 سان إبراهيم عليه الصلوة والسلام ربه عز وجل أن يرزق من آمن من أهل مكة من الثمرات فأجاب ما الله تعالى أنه يرزقكم ثم فرأى رآه علم أن مراد إبراهيم
 عليه الصلوة والسلام من سؤاله أن يرزق ذلك المؤمن من هم يومئذ لا يؤمنون فأجاب ما الله تعالى عما كان في ضميره كذا هذا - وآيات الله لا تحصى الخيط أنه
 لا يلبسه المحرم بعد ثبوت السؤال عما يلبسه دل أن المحرم في غير الخيط بخلافه والتخصيص على حكم في مثل كذا إنما يدل على تخصيص ذلك الحكم بشيء
 ثلاثاً أحدها أن لا يكون فيه حيل عن الجواب من لا يجوز عليه الحيل فاما إذا كان فانه يدل عليه صيانة لمنصب النبي صلى الله عليه وسلم عن الحيل عن
 الجواب عن السؤال والثاني من المحتمل أن يكون حكماً عاماً كذا خلاف حكم المذكور وهذا لا يحتمل لأنه يقتضي أن لا يلبس المحرم أصلاً وفيه تعريضه
 للهلاك بالحد والبرد والعقل يمنع من ذلك فكان المنع من أحد النوعين ومثله إطلاقاً للنوع الآخر ونظيره قوله تعالى الله الذي جعل لكم الليل
 ليتمسكوا فيه، أن جعل الليل للسكون يدل على جعل النهار للكسب طلب المعاش أدلة من القوت للبقاء وكان جعل الليل للسكون تعييناً للنهار لطلب
 المعاش والثالث أن يكون ذلك في غير الأمر النهي فاما في الأمر النهي فيدل عليه لما قلنا من مذهب أصحابنا أن الأمر يأتي في غرضه والنهي عن الشيء
 أمر بضد والتخصيص ههنا في محل النهي فكان ذلك دليلاً على أن المحرم في غير الخيط بخلافه والله عز وجل الموفق - قوله لا تلبسوا القميص
 القميص معروف وهو الثوب وذكر الشيخ ابن الهمام في أبواب النطق من فتح القدير أنها سواء إلا أن القميص يكون نجيباً من قبل الكتف والذراع
 قبل الصدر - أم - قال العيني في المحرمات تحريم لبس القميص على المحرم ونبه به على كل غلط من كل معمول على قلب البدن أو العضو وذلك مثل الجنب
 والقفازين، أم - وفي البحر مناسك ابن أمير الحاج المحلب أن ضابطه ليس كل شيء معمول على قلب البدن أو بعضه بحيث يحيط به بخياطة أو تزيين
 بعضه ببعض أو غيرها ويستمكن عليه بنفس ليس مثله إلا المكعب، أم - وفي شرح الأحياء للزمبدي ثم إن قولهم إن المحرم لا يلبس الخيط ترجمة لها
 جزم إن لبس الخيط فاما اللبس فهو معنى في وجوب القلابة على ما يعتاد في كل ملبوس أذبه يحصل الترفه والتنعيم فلو ارتدى القميص أو ثياباً أو الخيط
 فيها أو ثياباً ربيلاً فلا ندية عليه كما لو ارتدى بأزار خيط عليه رقاع واما الخيط فمخصوص بالخياطة غير معتبر بل لا فرق بين الخيط والمنسوج كالدرع
 والمعقود كجبة اللبد والمزق بعضه ببعض قماشاً لغير الخيط على الخيط والمختن من القطن والجمل وغيرها سواء، انتهى قال الشيخ ولي الله الدهلوي
 قد مر الله صرحه والفرق بين الخيط وما في معناه وبين غير ذلك أن الأول ارتفاع وتجمل وزينة والثاني ستر عورة وترك الأول تواضع لله وترك الثاني
 سوء ادب، وقال قبل ذلك بأسطر وأعلم أن الاحرام في الحج والعمرة بمنزلة التكبير في الصلوة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط عزية الحج بفعل ظاهر
 وفيه جعل النفس مثلاً خاشعة لله بترك الملاذ والعادات المألوفة وأنواع التجمل وفيه تحقيق معاناة التعب والتشعث والتعب لله وإنما شرع أن
 يجتنب المحرم هذه الأشياء تحقيقاً للتلذذ وترك الزينة والتشعث ونحوها لاستشعار خوف الله وتعظيمه ومؤاخاة نفسه أن لا تسترسل في هوانها وإنما
 الصلح تليق وتوشع ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من اتبع الصيد لم يزل يبعثني ففعله عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا كبار أصحابه أن سوغه في الجملة
 والجماع أنما في الشهوة البهيمية وإذا لم يجز سئل هذا الباب بالكلية لأنه يخالف قانون الشرع فلا أقل من أن ينهى في بعض الأحوال كالاحرام والاعتكاف

الاحرام في غير الخيط

ولا العباءة ولا السراويلات ولا البراس ولا الخفاف إلا أحل لايجوز التعلين فليلبس الخفين وليقطعهما

والصوم وبعض المواضع كالمساجد، أم وقال النووي قال العلماء الحكمة في تحريم اللباس المذكور على الحرم ولباسه الأزار والرداء أن يجعل عز الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل وليتذكر كرامته محرم في كل وقت فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيانه لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات وليتذكر به الموت ولباس الأكفان وتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مطحون إلى الداعي والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يجعل عز الترفه وزينة الدنيا وملاذها ويجمع هتته لقاصد الآخرة، أم - قوله ولا العباءة الخ جمع عمامة قال النووي ونبه صلى الله عليه وسلم بالعمائم والبراس على كل ساتر للراس محيطاً كان أو غيره حتى العصاية فانها حرام فإن احتاج إليها الشجة أو صديق أو غيرها شذها ونزمته القديمة، أم وقال الخطابي ذكر العمامة والبراس معاً يدل على أنه لا يجوز تغطية الراس بالاعتقاد ولا بالناد وقال ومن النادر المكتل يحمله على راسه قلت مراده أن يجعله على رأسه كلبس القبع ولا يلزم شيء يجوز وضعه على رأسه كهيئة الحبل لحاجته ولوانه في الماء لا يضره فأنه لا يسمى لباساً وكذا لو ستر رأسه ببدل - قوله ولا السراويلات الخ قال القاري جمع أجمع الجمع، أم - وفي القاموس السراويل فارسية معربة جمعها سراويلات وهي جمع سراويل وسروالة، أم - فالسراويلات تكون جمع الجمع حينئذ والسراويل هي ما يقال له في الهندية شلوار قال المحافظ وصح أنه صلى الله عليه وسلم اشترى من رجل سراويل من سويد بن قيس أخرجه الأربعة وأحمر وصححه ابن حبان من حديثه وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عميرة الأسدي قال قلت قبل مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترى مني سراويل فأجر لي وما كان لي شرايه عبثاً وإن كان غالب لبسه الأزار وقال ابن القيم في الهدى اشترى صلى الله عليه وسلم السراويل والظاهر أنه إنما اشتراه ليلبسه ثم قال وسروى في حديث أنه لبس السراويل وكانوا يلبسونه في زمانه وبأذنه بقوله ولا البراس الخ جمع برنس وهو كل ثوب رأسه منه مثل ثوب من مداعة أو جبة أو مطر وغيره وقال الجوهري هي قلنسوة طويلة كان النساء يلبسونها في صدر الإسلام وهو من البرنس بكسر الباء وهو القطن والنون زائدة وقيل أنه غير عربي سكت في لغة القاري قال المحافظ وقد ذكر بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لبس الرهبان وقد شمل مالك عنه فقال لا بأس به قيل فإنه من لبوس النصارى قال كان يلبس ههنا وقال عبد الله بن أبي بكر ما كان أحد من القراء الآلهة برنس وأخرج الطبراني من حديث أبي قريصة قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن برنس فقال لبسه وفي سنده من لا يعرف ولعل من كرهه أخذ بعوم حيث علم رفعه أياكم وليوس الرهبان فإنه من تنزيههم وتشبهه فليس مني أخرجه الطبراني في الأوسط بسند لا بأس به بقوله ولا الخفاف الخ بكسر الخاء جمع خف قال النووي نبه صلى الله عليه وسلم بالخفاف على كل ساتر للرجل من ملابس وجرد وجوب وغيرها وهذا وما قبله كله حكم الرجال الخ لما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من مخيط وغيره أو ستر وجهها فإنه حرام بكل ساتر وفي سترينها بالقفازين خلوات للعلمة وهما قولان للشافعي في أصحهما شترعيه - أم - قال الغزالي في الأحياء والمرأة أن تلبس كل مخيط بعلان أو ستر وجهها بما يماشيه فإن أحرامها في وجهها، أم قال العلامة الزبيدي في شرحه أي أن الوجه في حق المرأة كالرأس في حق الرجل ويعبر عن ذلك بأن أحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها وأصل ذلك ما روى البخاري من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعاً لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وتقل البيهقي عن الحاكم عن أبي علي المحاذن أن لا تنقب المرأة من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الأمام هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر أيضاً الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد مر مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة ثم إن قوله فإن أحرامها في وجهها هو لفظ حديث أخرجه البيهقي في المعرفة عن ابن عمر قال أحرام المرأة في وجهها وأحرام الرجل في رأسه أخرجه الدارقطني والطبراني والعتيلي وابن عدي من حديثه بلفظ ليس على المرأة أحرام إلا في وجهها وإسناده ضعيف قال العتيلي لا يتابع على رفعه إنما يروى موقوفاً وقال الدارقطني والعلل الضوابط وقوله ليس للرجل لبس القفازين كالبس له لبس الخفين وهل المرأة فيه محرر أن أحلها لا يجوز قاله في الآم والأملاء وبه قال مالك وأحمد الثاني وهو منقول المزي في نعم وبه قال بروحيفة وفي الوجيز أنه أصح القولين، أم - قال ابن عابدين وأفاد قوله أو بعضه (أي قول ابن أمير الحاج فيما ذكره من الضابط الذي نقله لا فيما قبل) حرمة لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح السدي في منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح الباب وأما المرأة فينبذ لها عمامة كما في البدائع وعمامة فيما علقناه على البحر - أم - قوله ألا أحل الخ قال ابن المنذر يستفاد منها جواز استعمال أحد في الإثبات خلافاً لمن خصه بضرورة الشعر قال والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا أن كان يعقبه نفى - قوله لا يجوز تعلين الخ أفاد أنه لو وجلاهما لا يقطعها لما فيه من اتلاف المال بغير حاجة أفاده في البحر - وقال الشيخ ابن المأمور لكنهم أطلقوا جواز لبسه (أي المكعب) ومقتضى المذكور في النص أنه مقتيد بما إذا لم يجد تعلين - أم - قال المحافظ والمراد بعدد الرجل أن لا يقدر على تحصيله ما لا يفقد أو تركه بذل المالك له وعجزه عن الثمن أن وجد من يبيعه أو الأجرة ولو بيع بغيره لم يلزمه شراؤه أو ذهب له لم يجب قبوله إلا أن أعير له قوله فليلبس الخفين الخ ظاهره أن الوجوب لكنه لما شرم للتسهيل لم يباستثقل وإنما هو للرخصة، كذا في الفخر - قوله وليقطعها الخ قال الشيخ بدر الدين العيني

أسفل من الكبيرين

رحمه الله الشرط في الخفين القطع خلافاً لا يحكم فانه اجاز ليس الخفين من غير قطع وهو المشهور عنه وحكي عن عطاء مثله قال لان في قطعها فساداً قال الخطابي يشبه ان يكون عطاء لم يبلغه حديث ابن عمر انما الفساد ان يفعل ما نهت عنه الشريعة فاما ما اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بنفسه قال والعجب من اجل في هذا فانه لا يكاد يخالف سنة بتلغه وقلت سنة لم تبلغه ويشبه ان يكون انما ذهب الى حديث ابن عباس الاقي في الباب بلفظ الخفان لمن لم يجد النعلين يعني المحرم ونحو حديث جابر الذي يليه قلت اجابت الحنابلة عنه بأشياء منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر فان البيهقي روى عن عمر بن دينار قال لم يذكر ابن عباس القطع وقال ابن عمر لم يقطعها حتى يكونا أسفل من الكبيرين فلا أدري اتي الحديثين نسخ الآخر وروى اللاتقي عن عمر قال انظر ايها قبل حديث ابن عمر وحديث ابن عباس قال البيهقي فجمعها عمر بن دينار على نسخ احدهما الآخر قال البيهقي ويأتي رواية ابن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر ان ذلك كان بالمدينة قبل الاحرام ويأتي في رواية شعبة عن عمر بن عبد الله عن ابن عباس ان ذلك كان بالبصرة وذلك بعد قصته ابن عمر اجاب الشافعي عن هذا في الامم فقال كلاهما حافظ صادق وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال ان يكون عمر بن عثمان او شك فيه فلم يؤدّه واما سكنت عنه واما آداه فلم يؤد عنه ومنها ما قالوا منهم ابن الجوزي ان حديث ابن عمر اختلف في رفعه ورفع ابن عباس لم يختلف في رفعه واجيب عن هذا بانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث ابن عباس ايضاً فرواه ابن ابي شيبة بأسناد صحيح عن سعيد بن جابر عن ابن عباس موقوفاً ولا يشك احد من المحققين ان حديث ابن عمر اصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء بأسناد وصف بكونه اصح الاسانيد وانفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصيل انه شيء بصري لا يعرف ام - قال في الفقه كذا قال وهو معروف موصو بالفقه عند الامم ام ومهما قاله ابن الجوزي ان الامر بالقطع محيل على اللاحقة لا على الاشتراط علماً بالحديثين اجيب بأنه تعسف استعمال اللفظ في غير موضعه وقال ابن قدامة الحنبلي والاول قطعها علماً بالحديث الصحيح وخروجها عن الخلاف اخذاً بالا احتياط قال العيني والاحسن في هذا ان يقال ان حديث ابن عباس قد مر في بعض طرق الصحيحة موافقة لحديث ابن عمر في قطع الخفين رواه النسائي في سننه قال خبرنا اسمعيل بن مسعود حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ايوب بن عمر عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين فليقطعهما أسفل من الكبيرين هذا اسناد صحيح اسمعيل بن مسعود الجحدلي ثقة ابو حاتم وغيره و باقير رجال الصحيح والزيادة من الثقة مقبولة على المتن الصحيح ام قلت هكذا وقع ذكر القطع في حديث جابر ايضاً عند الطبراني في المعجم في مجمع الزوائد فالتفت الاحاديث كلها والله الحمد - واما ما ذكره ابن قدامة في المغني من رواية ابن ابي موسى عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمحرم ان يلبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية قلنا اخبرته بهذا رجع فلم اوقف على اسنادها - وقال خرج ابو داود عن سالم ان عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت ابي عبيد ان عائشة حدثتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك يعني رجع عن فتواه فهذا ما هو في حق المرأة المحرمة وفيه دليل على انه يجوز لها ان تلبس الخفين بغير قطع والله تعالى اعلم قال الحفاظ وظاهر الحديث ان لافدية على من لبسها اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بانها لو وجبت لبسها النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة ام - قلت وهذا الذي حكاها عن الحنفية قد اختارها الطحاوي في معاني الآثار ورجحه من حيث الأدلة وعزاه الى ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله ولكن قال علي القاري في شرح المشكاة بعد نقل كلامه وفمنك ابن جماعة وان شاء قطع الخفين من الكبيرين لبسهما ولا فدية عند الاربعة ام واغرب الطبري والنووي وانقرطبي وابن حجر رحمهم الله فحكوا عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب عليه الفدية اذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين وهو خلاف المذهب بل قال في مطلب الفائق وهذه الراية ليس لها وجود في المذهب بل هي منتقدة ام وفي المحتار وما عزي الى الامام من وجوب الفدية اذا قطعها مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب ام - قلت فما ظنك بوجودها اذا قطعها مع عدم النعلين قول أسفل من الكبيرين المراد قطعها بحيث يصير الكبيران وما فوقهما من الساق مكشوفاً لا قطع موضع الكبيرين فقط كما لا يخفى قال العيني والمراد بالكبيرين العظماء النائمان عند مفصل الساق والقدم وتوابعهما ورواه ابن ابي شيبة عن جريح عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الى الخفين خرق ظهورها وترك فيها قدر ما يمسك رجلاه وقال بعضهم وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معتد الشراك وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة قلت الذي قال لا يعرف عند اهل اللغة هو ان بطلان والذي قاله هو لا يعرف وكيف والامام محمد بن الحسن امام في اللغة والعربية فمن اراد تحقيق صدق هذا فلينظر في مصنفه الذي وضعه على اوضاع يعجز عنه الفحول من العلماء والاساطين من المحققين وهو الذي سماه الجامع الكبير والذي قاله هو الذي اختاره الاصحح قال الامام فخر الدين ام - واسند الخطيب بالبغداد في الشافعي قال اريدت

ولا تلبسوا من الثياب شيئا من الزعفران ولا الورس وحديثنا يحيى بن يحيى وعمر بن الناقد وزهير بن حرب كلهم عن ابن عيينة

سميتم أخف روحا من محمد بن الحسن وأرأيت أنفهم منه كذا إذا رأيت يقرأ كأن القرآن نزل بلغته وعن أبي عبيد ما رأيت أعلم كتاب الله من محمد بن الحسن كذا في شرح التحرير ^{١٢} وأبو عبيد بن أحمد كان يستند بقول محمد في اللغة لأجل أنه تاج العروس من لفظ التورق وتورق في القاموس الكعب كل مفصل للعظام والعظم الناشئ فوق القدم والناشئ من جانبيه أو القدم قال في تاج العروس وأما الأصبغ في قول الناس أنه في ظهر القدم وسأل ابن جابر أحمد بن يحيى عن الكعب فأوماً ثعلب إلى رجله إلى المفصل منها سببته عليه ثم قال هذا قول المفضل وابن الأعرابي قال وأما إلى النابتين قال وهذا قول أبي عمر والعلاء والأصبغ وكل قداما كذا في لسان العرب، أم - وما نقل عن محمد بن قدامة صاحب المختار وغيره في الإحرام قال ابن عابد بن وهو المفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بن جلاله في الوضوء فإنه العظم النابت في المرتفع ولم يعب في الحديث أحدهما لكن لما كان الكعب يطئن عليها حمل على الأول احتياطاً لأن الأحوط فيما كان أكثر كشفاً (رحم) والله أعلم وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي وماتقدم من قول عروة فيما أخرجه ابن أبي شيبة صريح في أن المطالب من المحرم كشف ظاهر قدمه ولا يتم ذلك إلا إذا كان المراد من الكعب المفصل الذي في وسط القدم عند معك الشراك بخلاف ما إذا كان المراد من الكعب كعب الوضوء فإنه لا حاجة حينئذ إلى قوله خرق ظهورهما وإنما يقال عند ذلك قطع ما على كعبيه فإنه إذا قطع ما على كعبيه كان كشفاً لكعب الوضوء ولو بقي حاجة المترك ما يستمسك رجلاه فإن الاستمسك حاصل من غير شيء قال والعجب من الحفاظ بن حجر (وغيره) حيث جعل هذا الأمر مؤثراً في المذهب إليه الشافعية وغيرهم من أن المراد من الكعب كعب الوضوء وهذا مبني على نص في عبارة عروة، والله أعلم، أم - قوله ولا تلبسوا من الثياب الإبريق فيه الأناث أيضاً وذكر هذا العنوان ليشمل الذكور والأناث قاله العيني - والدليل على التحريم ما أخرجه الحاكم عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاي النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران **قوله** مسند الزعفران اسم أعجمي وقد صرفته العرب فقالوا ثوب زعفران وقد نزع ثوبه يزعمه زعفران ويجمع على زعفران **قوله** ولا الورس الإبريق الواسع والواو وسكون الراء وفي آخره سين مهيأة وقال أبو حنيفة الورس يزرع بأرض اليمن زرعاً ولا يكون بنير اليمن وقال الجوهري الورس ثياب أصفر يكون باليمن قال الرازي وهو كما يقال ما شهر طيب بلاد اليمن وقال ابن بيطار في جامعته يزرع باليمن من الصين واليمن والهند وليس بنبات يزرع كما زعم من زعمه وفي الفتح الورس ثياب أصفر طيب الريح يصنع به قال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نبت به على اجتناب الطيب وما يشبهه فلائمة الشتم فيؤخذ منه تخريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب وأستدل بقوله مسند على تخريم ما صيغ كذا أو بعضه ولو خفيت راحته قال مالك في الموطأ إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنقص وقال الشافعية إذا أصاب الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تغير له رائحة لم يمنع، أم - قال العيني ثم قال أصحابنا ما غسل من ذلك حتى صار لا يفيض فلا بأس بلبسه في الإحرام وهو المنقول عن سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح والحسن وطائوس وقتادة والنخعي والثوري وأحمد وإسحق وإبي ثور ومحمد بن لا يفيض لا يفيض وقيل لا يفيض لغيره وهما منقولان عن محمد بن الحسن والتحويل على زوال الرائحة حتى لو كان لا يتناثر صبغه ولكن يفوح ريحه يمنع من ذلك لأن ذلك دليل بقول الطيب إذا طيب ما له رائحة طيبة وقد روى الطحاوي عن فهد بن يحيى بن عبد الحميد عن أبي معاوية وعن ابن أبي حمزة عن عبد الرحمن بن صالح الأزد عن أبي معاوية عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا ثوباً مشهوراً أو زعفران يعني في الإحرام إلا أن يكون غسلاً أو آخره أبو عمر أيضاً من حديث يحيى بن عبد الحميد الحماني فإن قلت ما حال هذه الزيادة أعني قوله إلا أن يكون غسلاً قلت صحيح لأن رجاله ثقات وروى هذه النسخة أبو معاوية الضمير وهو ثقة ثبت فإن قلت قال ابن حزم ولا نعلمه صحيحاً وقال أحمد بن حنبل أبو معاوية مضطرب الحديث في أحاديث عبيد الله ولو يحيى أحد بهذه غيره قلت قال الطحاوي قال ابن أبي عمير رأيت يحيى بن معين وهو متعجب من الحماني أنه حدث بهذا الحديث فقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي هذا الحديث عندي ثم وثب من غيرة فجاه بأصله فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره يحيى الحماني فكتب عنه يحيى بن معين وكفى بصحة هذا الحديث شهادة عبد الرحمن وكتابة يحيى بن معين ورواية أبي معاوية وأما قول ابن حزم ولا نعلمه صحيحاً فهو في أصله بصحة هذا لا يستلزم في صحة الحديث في علم غيره فافهم، أم - قلت والحماني ضعفه الأكثرون وعبد الرحمن بن صالح وثقه عامةهم وأما ما روي من التشيع فلا يمنع قبول حديثه وأبو معاوية الضمير مضطرب الحديث في عبيد الله كما قاله أحمد ومع ذلك هو ما ليس يروي هذا الحديث معنعنا فإلى الله تعالى أعلم بصحته، والحكمة في تخريم الطيب أن يبعد من زينة الدنيا ولأنه داغ إلى الجماع ولأنه ينافي الحاج فإنه أشعث أغبر ومحصلة أراد أن يجمع هذه المقاصد الآخرة، قال العيني رم ومنا يستفاد من ظاهر الحديث جواز لبس المزعفر والمردس لغير الرجل المحرم لأنه قال ذلك في جواب السؤال عما يلبي المحرم قدل على جواره لغيره، فإن قلت أخرجه الشيخان من حديث انس أن النبي صلى الله عليه وسلم ينهاي أن يزرع الرجل قلت قال شيخنا زين الدين رحمه الله الله الجمع بين الحديثين إن يحتل أن يقال أن جواب سؤالهما انتهى عند قوله أسفل من الكعبين ثم سألت بهذا لا تعلق له بالمسئول عنه فقال ولا تلبسوا شيئاً من الثياب الآخرة

أقول العمل وليس للثوب الصبغ حالة الإحرام وتخريم الطيب على المحرم

قال يحيى اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم
 القميص الا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا منه ورس لا زعفران ولا الخفاف الا ان يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا
 اسفل من الكعبين **وحل ثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس قال من لم يجد نعلين فليلبس الخفافين وليقطعهما اسفل من الكعبين **وحل ثنا يحيى بن يحيى**
 وابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول
 صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد الا زار الخفاف لمن لم يجد النعلين بغوا المحرم **وحل ثنا محمد بن بشار** حدثنا
 محمد بن يحيى بن جعفر **وحل ثنا ابو غسان الرازي** حدثنا حماد قال جميعا حل ثنا شعبة عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد مع النبي صلى الله عليه وسلم
 يخطب بعرفات فذكر هذا الحديث **وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة **وحل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا هشيم **وحل ثنا**
ابو كريب حدثنا وكيع عن سفيان **وحل ثنا علي بن خنيس** اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحل ثنا علي بن حجر** حدثنا اسمعيل عن
 ايوب كل هؤلاء عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد ولم يذكر احد منهم يخطب بعرفات غير شعبة **وحل ثنا احمد بن عبد الله بن حنبل**
 حدثنا زهير حدثنا ابو الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد زارا فليلبس سراويل
وحل ثنا شيان بن فرخ **وحل ثنا** حماد **وحل ثنا** عطاء بن ابي رباح عن صفوان بن يحيى بن منية عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو بالجعرانة عليه حبة وعليها خقوق او قال أثر صفة فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمري قال انزل على النبي صلى الله
 عليه وسلم الوحي فستر ثوب وكان يعلى يقول وددت اني ارى النبي صلى الله عليه وسلم وقد نزل عليه الوحي **قال**

ثم ذكر حكم المرأة المحرمة، انتهى، قلت هذا الاحتمال فيه بعدل الواجهة والجمعان المراد من النهي عن تعذر الرجل ان يزعم انه فاما لبس الثوب المزهر
 لغير المحرم فلا بأس به والدليل على ذلك ما رواه النسائي من حديث عبد العزيز بن صهيب عن ابي قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزعم الرجل جلده واسناده
 صحيح والحديث الذي ينهى النهي عن مطلق التعذر يحل المطلق على المقيّد الذي فيه بان يزعم الرجل جلده ويؤيد ذلك ما ورد في جواز لبس الثياب المزهرية والمزهر
 للرجال فيما رواه ابو داود وابن ماجه من حديث قيس بن سعد قال اتانا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت له ما يتبرد فاغتسل ثوبا ثنية بلحفة صفراء فرائت اثر
 الورس عليه لفظ ابن ماجه وروى ابو داود من حديث ابن عمر مرفوعا كان يصنع بالصفرة ثيابه كلما حتن علمته ورواه النسائي وفي لفظ له ان ابن عمر كان يصنع
 ثيابه بالزعفران فاصله في الصحيح ولفظه اما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها وجمع الخطابى بان ما صنع غزاه ثم لم يصنع بل اخل في
 النهي ووافقه البيهقي على هذا - ام - قال الحافظ واستنبط من منع لبس الثوب المزهر منع اكل اطعاه الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية وعن مالك
 خلاف وقال الحنفية لا يحرم ان المراد اللبس التطيب والاكل لا يعل متطيبا **قوله** السراويل لمن لم يجد الا زار الخفاف **قال** القاري وليس عليه فدية وهو قول الشافعية
 وقال ابو حنيفة ومالك رحمهم الله ليس له لبس السراويل فليلبس ثوبه ولو لبسه من غير فتق فعليه دم وقال الرازي يجوز لبس السراويل من غير فتق
 عند عدم الا زار ولا يلزم منه عدم لزوم الدم لانه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة كالحق لا اذى ولكن المحيط للعذر وقد صرح الطحاوي
 في الامار باباحة ذلك مع وجوب الكفارة وليس في الحديث انه لا يلزمه فتق السراويل حتى يصير غير مخيط كما قال به ابو حنيفة قياسا على الخفافين لما اعترض
 الشافعية بان فيه اضاعة مال فصرح ودعا بتقديم له فرض انه بعد الفتق لا يستل العورة يجوز له لبسه من غير فتق بل هو متعين واجب لانه يفدي
 واما قول ابن حجر وعن ابي حنيفة ومالك امتناع لبس السراويل على هيبته مطلقا فغير صحيح عنها - **قوله** عن صفوان بن يحيى بن منية عن ابيه ام ابو يعلى
 ابن امية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفيه التختانية وهي امه وقيل جرتة **قوله** وهو بالجعرانة ام بكسر الجيم والعين المهملة
 تشديد اللام قال البكري كذا يقول العراقيون ومنهم من يخفف الراء ويسكن العين وكذا الخلاف في اخذية وهو بين الطائف ومكة وهي الى مكة ادفى و
 قال ابن الاثير وهي قريب من مكة وهي في الحبل وميقات الاحرام وقال ياقوت هي غير الجعرانة في بلاد العراق قال سيف بن عمر نزلها المسلمون لقتال
 الفرس وقال يوسف بن ماهك اعتمر بها ثلثمائة نبي عليهم الصلوة والسلام يعني بالجعرانة التي لقيت بهمة كذا في عمدة القاري وقال القاري الجعرانة موضع
 معروف احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم وهو افضل من التميم عند الشافعية خزانة - **قوله** يفة برماء على ان الدليل القوي اقوى عند كان
 القول لا يصدر الا عن قصد والفعل يحتمل ان يكون اتفاقا لا قصدا وقد اصرح صلى الله عليه وسلم عا **قوله** ان اتم من التميم وهو اقرب المواضع من الحرم **قوله**
 وعليها خقوق ام فيهم الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران **قوله** وانزل عليه الوحي **قال** الا في: ناهي من سياق الاحاديث ان نزوله سببا لقضية قال
 النووي قد يحتمل من يقول انه لا يحكم باجتهاده وقد يجاب بأنه لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك لانه انما يحسم قبله بالاجتهاد **قوله** فستر ثوب ام قال الا في

انزل الوحي في وجوب الثوب المزهرية عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في الجعرانة

فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي قال فرجع عمر طرقت الثوب فنظرت إليه له غطيظ وقال
 واحسبه كغطيظ البكر قال فلما سري عنه قال ابن السائل عن العمرة أغسل عنك أثر الصنفرة أو قال أثر الخلق واخلم عنك جنتك
 يأتي أن السائر له عمر وساره أياك يحتمل أنه بأذن سابق أو مقارن أو بأجتهاده رضي الله عنه قوله فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه لفظ ستر وهو عمر رضي الله عنه قوله فرجع عمر طرقت الثوب ثم قال إذا كان الحكيم السائر كما تقدم مراراً قد مر على رفع الثوب وقد علمت
 اختلافهم عند موته صلى الله عليه وسلم هل يغسل دون ثوب حتى سمعوا غسلوه في ثوبه قلت يحتمل أنه أيضاً بأذن سابق أو بأجتهاده وليس رؤية وجهه
 كتحريمه من الثوب للفصل كذا قال الأبيهم وقال النووي رفع عمر الثوب وإدخاله إلى صفوان رأسه كله محمول على أنهم علموا أنه صلى الله عليه وسلم لا يكره
 الاطلاع عليه في تلك الحال لأن فيها تقوية للإيمان بالاطلاع على الوحي قوله غطيظ ثم هو صوت النفس المتردد من التأثر والمغنى وسبب لك شدة
 ثقل الوحي كما قال تعالى إنا سنلقي عليك قولاً ثقيلاً قال الأبي قد قد منّا حقيقة الوحي وانقسامه في كتاب الإيمان وما هو الأشد من تلك الاقسام فلعن
 ذلك الأشد هو الذي يغط له ام - وفيه أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة أشار إليه ابن المنذر - قوله كغطيظ البكر ثم نفقوا الباب المحقق
 وهو الحق من الابل والبكرة الفتاة والقول من ثمة الجارية والبعير كالانسان والناقة كالمراة - قوله فلما سري عنه ام بضم المجهلة وتشديد الراء
 المكسورة أي كشفت عنه شيئاً بعد شيء قوله أغسل عنك أثر الصنفرة ام وهذا اعتراف من أن يكون ثوبه أو بدنه قوله أو قال أثر الخلق ام قال العيني
 اختلف العلماء في استعمال الطيب عند الاحرام واستدلوا به بعد فكرهه قوم ومنعوه منه مالك وعبد بن الحسن ومنعهما عمر وعثمان وابن عمر وعثمان ابن
 ابى العاص وعطاء والزهرى وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوه منهم ابو حنيفة والثاني تمسكاً بحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يبلى بحريمه حين أحرم وحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت وسلسو بزيادة في حجة الرواج وفي رواية للبخاري وطيبته عنه قبل أن يفيض
 وعنها كأتى أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والبصر بالصناد المجهلة البرقي واللحان قالوا وحديث يعلى انما أمره
 بغسل ما عليه لأن ذلك الطيب كان زعفراناً وقد نعى الرجال عن الزعفران وجواب آخر بأن قصة يعلى كانت بالبحرانة كما ثبت في هذا الحديث وفي
 سنة ثمان بلا خلاف وحديث عائشة المذكور في حجة الرواج سنة عشر بلا خلاف وأما يؤخذ بالآخر فالأمر من أن قلنا أن ذلك البصر الذي
 أبصرته عائشة انما كان بقليل من ذلك الطيب وقد تعدد قلها فبقى بعد الغسل وإيضاً كان ذلك من خواصه لأن المحرم ما منع الطيب لئلا يدعى الحج
 والشارع معصوماً أيضاً كان مما لا يتيق راحته بعد الاحرام قلت قد ذكرنا أن ذلك الطيب كان زعفراناً وقد نعى النبي صلى الله عليه وسلم عن الزعفران
 مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم ودعوى الخصوصية تحتاج إلى دليل وقد روى ابن حزم من طريق حماد بن زيد عن عمر بن دينار عن سالم بن عبد الله عن
 عائشة رضي الله عنها انما قالت طيبته صلى الله عليه وسلم يبلى وروى عن كثر يضعف جباهه من المسك ثم يخرج من ثوبه من فيسيل على وجهه
 فيرى ذلك صلى الله عليه وسلم فلا يكره انتم - واستدل بحديث الباب على أن من أصابه طيب في أحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فإدار إلى إزالة فلا كفارة
 عليه وهذا مذهب الشافعي وقال مالك أن طال ذلك عليه لزمه وعن أبي حنيفة وأحمد وأصحاب الرايتين عنه يجب مطلقاً قال ابن بطال ولو لم تمت
 الفدية لبيتهما صلى الله عليه وسلم أي في حديث الباب لأن تأخير البياض عن وقت الحاجة لا يجوز ووفق مالك فيمن تطيب أو لبس ناسياً بين من يادر فذرع
 وغسل وبين من تأدى والشافعي أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تأدى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية وقول
 مالك فيه احتياط وأما قول الكوين والنزني مخالفت هذا الحديث وأجاب ابن المنذر في الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجبة كان قبل نزول
 الحكم ولهذا انتظر النبي صلى الله عليه وسلم الوحي قال ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلم هذا لم يؤمر بالرجل بفدية عما مضى بخلاف
 من لبس لأن جاهلاً فانه جهل حكماً استقر وقصر في علمه ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه وفي رد المحتار قال في الباب ثم
 لا فرق في وجوب الجزاء بين ما إذا جنى عاملاً أو خاطئاً مبتدئاً أو عانداً ذكرنا أن ناسياً عالماً أو جاهلاً طائعاً أو مكروهاً نائم أو منتهماً سكران أو صاحياً منع
 عليه أو مفقاً مؤمراً أو معسراً بمباشرة أو بمباشرة غيره بأمره قال شارح القاري وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً لأحراماً علملاً
 يأتى ولا يخرج الفدية والعزم عليها عن كونه عاصياً قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات وقال أنا أفدى متوهماً انى بالترام
 الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجعل فيه فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف أثر ولزمته الفدية وليست الفدية مبيحةً للأقدام
 على فعل المحرم فجماله هذا جملة من يقول أنا اشرب الخمر ازنى والحديد يطرق ومن فعل شيئاً مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجة من أن يكون مبروراً ام -
 قوله واخلم عنك جنتك ام أي وانزعها - استدل به على أن المحرم إذا صار عليه محيطاً نزع ولا يلزمه فزيقه ولا شقه خلافاً للنفخ والشعير حيث
 قال لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطياً لرأسه أخرجه ابن ابى شيبه عنها وعن علي نحوه وكذا عز الحسن والى قلابه وقد وقع عند ابى داود

أقول العلماء في استعمال الطيب
 عند الاحرام واستدلوا به بعد

من أصابه طيب في أحرامه من غير قصد منه
 فإدار الأثر لأنه يجب عليه الكفارة

واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك وحل ثنا بن ابى عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن صفوان بن يعلى عن ابيه قال
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو بالبحرانة وانا عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعات يعني حجة وهو متوضئ بالخلق فقال انى
 احرمت بالعمرة وعلى هذا وانه متوضئ بالخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك قال انزع عنى هذه الثياب واغسل
 عنى هذا الخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك وحل ثنا زهير بن حرب حدثنا اسمعيل
 ابن ابراهيم وحديثنا عبد بن حميد اخبرنا اسمعيل بن بكر قال اخبرنا ابن جريح وحديثنا علي بن خشرم واللفظ له اخبرنا عيسى عن
 ابن جريح قال اخبرني عطاء بن صفوان بن يعلى بن امية اخبره ان يعلى كان يقول لعمر بن الخطاب ليتنى ارى نبي الله صلى الله عليه وسلم
 حين ينزل عليه فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالبحرانة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب قد اظلم به عليه معش من اصحابه
 فيهم عمر اذ جاءه رجل عليه حجة متوضئ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم بعمرة في حجة بعد ان تقم بطيب فيظفر اليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ساعة ثم سكنت فجاءه الوحي فاشار عمر به الى يعلى بن امية فقال فجاء يعلى فادخل رأسه فاذ النبي صلى الله عليه وسلم
 محضرا الوجه يغط ساعة ثم شربى عنه فقال ابن ابي الذي سألنى عن العمة انفا فالتمس الرجل فحجى به فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطيب
 الذى بك فاعسله ثلاث مرات اما الحجة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك وحل ثنا عتبة بن مكرم العجلي عن ابن رافع
 واللفظ لابن رافع قال اخبرنا وهب بن جريح بن حازم حدثنا ابى قال سمعت قيسا يحدث عن عطاء بن صفوان بن يعلى بن امية عن
 ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة قد اهل بالعمرة وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه حجة فقال يا رسول الله
 بلفظ اطلع عندك الحجة فخلعها من قبل رأسه كذا في الفقه قوله واصنع في عمرتك ما انت صانع في اعمال الحج قبل ذلك قال ابن
 كاسم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحبتون الطيب في الاحرام اذ اجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فاحبر النبي صلى الله عليه وسلم ان يحرموا
 واحل وقال ابن المنير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجنب المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهو ان الترك فعل قال اما قول ابن
 ابراهيم الادعية وغيرها ما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان الترك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف ما بعد وقال
 النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يخص به الحج وقال الباقى المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بما فلو لم يترك الا الفقه
 كذا قال ولا وجه لهذا الحصر بل الذى يتبين من طريق اخرى ان المأمور به الغسل والنزع وذلك ان عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمر
 ابن دينار عن عطاء بن هذا الحديث فقال ما كنت صانعا في حجك قال انزع عنى هذه الثياب واغسل عنى هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حجك فاصنعه
 في عمرتك كذا في الفقه قوله وعليه مقطعات الخ يفهم الطاء المشددة وهي الثياب الخيطة وأومضه بقوله يعني الحجة قوله وهو متوضئ الخ بالضاد
 والخاء المجتمعين اى متوضئ به مكث منه قوله قد اظلم به الخ يفهم اوله وكسر الطاء المجتمعة اى جعل عليه كالظلمة وتبع عند الطبراني في الاوسط
 وابن ابى حاتم ان الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حينما قال تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وليستفاد منه ان المأمور به وهو الا تمام يستدل
 وجوب اجتناب ما يقع في العمرة كذا في الفقه قلت ولكن المشهور ان الآية نزلت في سنة ست في الحربية والنظم يؤيد وقصة الباب كانت بالبحرانة
 في منصرفه صلى الله عليه وسلم من حنين وذلك في سنة ثمان كما ذكر ابن حزم وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم قوله احرم بعمرة في حجة بعد ان تقم بطيب
 وهذا يدل على ان السؤال افلوقع عن استلامه الطيب بعد الاحرام عن استعماله عند الله اعلم قوله فادخل رأسه الخ كانه علم ان ذلك لا يشق
 على النبي صلى الله عليه وسلم قوله يغط الخ يفهم اوله وكسر الغين المجتمعة وتشديد الطاء المملة اى يغط من الغبط وتقدم معناه قريبا قوله فاعسله
 ثلاث مرات الخ في صحيح البخارى قلت لعطاء اراد الانقائه حين امره ان يغسل ثلاث مرات قال نعم وفي الفقه القائل هو ابن جريح وهو مال على انهم
 من السياق ان قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يحتل ان يكون من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم افاض لفظه افسله مرة
 ثم مرة على عادته انه كان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا لثقتهم عنه نبيه عليه عياض ام وفي رواية ابى داود امره ان ينزعها نزعاً ويغسلها مرتين ثلاثا
 قال النووي اما امره بالثلاث مبالغة في ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت بمرقة كفت ولم تحجب الزيادة ولعل الطيب الذى كان على
 هذا الرجل كثير ويؤيده قوله متوضئ قوله فانزعها الخ بكسر الزاى اى اقلعها فوراً واخرجها قوله ثم اصنع في عمرتك الخ هذا يدل على ان المأمور
 من الاعمال ما زاد على الغسل والنزع والله اعلم قوله عتبة بن مكرم الخ يفهم الراء قوله وهو مصفر الخ هو اسم فاعل من التصفير والحج بالانصب
 مفعول به باب مواقيت الحج جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستيعار للمكان اعنى مكان الاحرام كما استعير المكان للوقت
 في قوله ههنا لك ابتلى المؤمنين ولا ينافيه قول الجوهري الميقات موضع الاحرام لانه ليس من رأى به التفرقة بين الحقيقة والجاز وكأنه في البحر استند

وكانت
التي
في
الذي
كانت

ان اخبرني بعمره وانا كما ترى فقال انزع عنك الحبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعا في حجبك فاصنع في عمرتك **وحديث**
اسحق بن منصور اخبرنا ابو علي عبيد الله بن عبد المجيد حدثنا ابراهيم بن ابي معروف قال سمعت عطاء قال اخبرني صفوان بن يحيى عن ابيه
قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه حبة بها اثر من خلق فقال يا رسول الله اني احرمت بعمره فكيف افعل فسكت عنه
فلو يرجع اليه وكان عمره سيرة اذا انزل عليه الروح يظله فقلت لعمر الله اني احب ان انزل عليه ان ادخل الي مع في الثوب فلما انزل عليه الروح
ختره عمر بالثوب فحنته فادخلت رأسي مع في الثوب فنظرت اليه فلما شئ عنه قال اني السائل انفا عن العبرة فقام اليه الرجل
فقال انزع عنك حبتك واغسل اثر الخلق الذي بك وافعل في عمرتك ما كنت فاعلا في حجبك **وحديث** يحيى بن يحيى وخلف
ابن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمر بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال
وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الحفة ولاهل نجد قرن

الى ظاهر ما في الصحاح فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وامر من عن كلامه السابق وقد علمت ما هو الواقع كذا في الخبر
ثم اعلم ان الميقات المكان يختلف باختلاف الناس فاهو ثلاثة اصناف آفاق وحلج اى من كان داخل المواقيت وحرقي وذكر الفقهاء احكام كل
واحد من الاصناف الثلاثة مفصلة وسياتي ذكر بعض منها في هذا الشرح ان شاء الله تعالى قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله
روحه الاصل في المواقيت انه لما كان الايمان المكة شعنا قديلا تاركا لغلو نفسه مطلوبيا وكان في تخليفت الانسان ان يحرم من بلد حرج ظاهر
فان منه من يكون قطرة على مسير شهر وشهرين واكثر وجب ان يخص امكنة معلومة حول مكة يحرمون منها ولا يؤخرون الاحرام بعلمها ولا بد ان يكون
تلك المواضع ظاهرة مشهورة ولا يخفى على احد وعليها مذهب لاهل الآفاق فاستقر ذلك وحكم بهذه المواضع واختار لاهل المدينة ابعاد المواقيت لانها
محبطة الوحى وما رزق الايمان ودار الهجرة واول قرية آمنت بالله ورسوله فاهلها ائمت يبا لغوا في اعلام كلمة الله وان يخصوا بزيادة طاعة الله وايضا
في اقرب الاقطار التي آمنت فزمان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلصت ايمانها بخلاف جواثي والطائف ويمامة وفيرها فلا حرج عليها قوله
وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم اى حدة واصل التوقيت ان يجعل الشئ وقت يختص به ثم اتسع فيه فاطلق على المكان ايضا وقال
ابن دقيق العيد وقوله وقت هنا يحتل ان يريد به التحديد اى محل هذه المواضع للاحرام ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه
الاماكن بالشروط المقررة وقال عياض وقت اى حلة وقد يكون بمعنى واجب ومنه قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا انتهى
قوله ذا الحليفة ثم يضم فقم وسكون الياء مصغرا للحفة بالفهم اسونيت في الماء معروف كذا في المختار قال الحافظ وخو الحليفة مكان معروف
بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن خزيمة وقال غيره بينهما عشر مراحل قال النووي بينها وبين المدينة ستة اميال ام وقيل سبعة وقيل اثنا عشر
قال العلامة القطيبي ومنسكه والمحرر من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهمودي في تاريخه قد اخبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي
المعروف بباب السلام الوعنة مسجد الشجرة بذى الحليفة تسعة عشر الف ذراع بتقديم المنشاة الفوقية وسبعائة ذراع بتقديم السنين واثنين
وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد ام قلت وذلك دون خمسة اميال فان الميل عندنا اربعة آلاف ذراع بذراع الحد يد المستعمل الآن
والله اعلم ام قال في الفقه وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها بئر يقال لها بئر علي ام وعلى هذا ليس بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه
قوله الحفة ثم يضم الجيم وسكون المهلة وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل او ستة وفي قول النووي في شرح الخبز ثلاث مراحل نظر
وساقي في حديث ابن عمر انها مهيبة بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة وسميت الحفة لان السيل اجحف بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون يارب
فوقع بينهم وبين بني عبيل فبقيت الحملة وكسر اللوحنة وهو اخوة اعداء حرب فاخرجوه من يارب فاذوا مهيبة فجاء سيل فاجتمعهم على استاصامهم فبقيت الحفة
قيل انها قد هبت اعلامها ولم يبق الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى اعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من
المكان المسمى برابض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الحفة ينصف مرحلة او قريب من ذلك (يجوز) قال القطيبي ولقد سألت جماعة ممن له خبرة
من عربيا عنها فارروني احمدة بعد ما دخلنا من رابغ مكة على جهة اليمن على مقدار ميل من رابغ تقرنيا قوله ولاهل نجد ثم قال الحافظ اما
نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع والمراد منها هنا (الارض الارضية) التي اعلاها قامة واليمن واسفلها الشام والعراق وقال في
المختار ونجد من بلاد العرب وهو خلافت العور فالعور قامة وكل ما ارتفع من قامة الى ارض العرب فهو نجد قوله قرن ثم قال النووي هكذا وقع
في اكثر النسخ قرن من غير الت بدل الثوب وفي بعضها قرنا بالالف وهو لا يوجد لانه موضع واسم لجبل فوجب صفة والذي وقع بغير الت يقرأ منوننا
وانما حذفوا الالف كما حوت عادة بعض المحلثين يكتبون يقول سمعت انس بغير الت ويقرأ بالتون ويحتمل على بعد ان يقرأ قرن منصوبا بغير تنوين

وأهل اليمن يملكون قال فممن لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم ومن أراد الحج والعمره

ويكون أراد به البقعة فيترك صرته، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعد ما نون وضبط صاحب الصحيح (الجوهري) بفتح الراء وغلطوه وبالغ النور في
فعل الاتفاق على تحطيمه وذلك لكن على عياض عن تعليق القاسي ان من قاله بالاسكان اراما بجبل ومن قاله بالفتح اراما بالطريق والجبل المذكور
بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان وحكي الرزياني عن بعض قسمة الشافعية ان المكان الذي يقال له قرن موضعان احدهما في هبوط وهو الذي يقال
له قرن المنازل والاخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول وفي اخبار مكة للفاكي ان قرن الثعالب جبل مشرف على اسفل منى بينه
وبين مسجد منى الف وثمانية فذاع وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى اليه من الثعالب فظهر ان قرن الثعالب ليس من المواقيت وقد وقع ذكره في
حديث عائشة في اتيان النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوه الى الاسلام ورده عليه قال فلو استغنى الا وانا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن ابي
في السيرة النبوية قال في القاموس غلط الجوهري في تحريك قرن وفي نسبة اول القرن اليه لانه منسوب الى قرن زيروان بن ناجية بن مراد احد كبار
اي بفتح القاف والراء **قوله** وأهل اليمن ان أراد به والله اعلم بعض أهل اليمن ممن يسكن تهامة فان اليمن يشمل نجد وتهامة وقوله فيما تقدم لاهل نجد
عام يشمل نجد الحجاز ونجد اليمن كذلك المواهب اللطيفة **قوله** يملكون ان بفتح الميم واللام وسكون اليم بعد لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين
من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها الملهم بالهنة وهو الاصل واليه تشهيل لها وحكي ابن السيد فيه يرمم برأين بدل اللامين وفي رد المحتار جبل من
جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المناسك، قال البكري اهله كنانة وتخذوا ديتهم الى البحر **قوله** فمن لهم ان الضمير في لهم عائنة
على المواضع والاقطار المذكورة هي المدينة والشام واليمن ونجد اي هذه المواقيت لهذه الاقطار والمراد لاهلها فحدث المضاف اقام المضاف اليه
مقامه قاله النووي، وفي الفتح قوله من ضمير جماعة المؤنث واصله لم ينعقل وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة **قوله** ومن أتى عليهم ان
اي على المواقيت من غير اهل البلاد المذكورة ويدخل في ذلك من دخل بلاد اوقات ميقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لا اشكال فيه اذا لم يكن له
ميقات معين والذي يدخل فيه خلاص كالشامي اذا اراد الحج فدخل المدينة فيمقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها ولا يخرج حتى يأتي المحفة التي هي
ميقاته الاصل فان أخر أساء ولزمه دمر عند الجمهور وراطلق النووي الاتفاق ونفي الخلاف في شريجه لسلبوا المذهب وهذه المسئلة فلعله أراد من ذهب
الشامي والا فله عرف عندا لما لكية ان الشامي مثلاً اذا جاوز ذوالحليفة بغير احرام الى ميقاته الاصل وهو المحفة جازله ذلك ان كان الافضل
خلافه وبه قال الحنفية وابو ثور وابن المنذر من الشافعية كذا في الفتح قال صاحب البحر من اصحابنا في شرح قوله لكن ومن مر بما يعني من غير اهلها وقد
افاد انه لا يجوز مجاوزة الجميع الا نحو ما لا يجب على المدين ان يحرم من ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ويحرم منه
ان الشامي اذا مر على ذوالحليفة في ذهابه لا يلزمه الا حرام منه بالطريق الاولى وانما يجب عليه ان يحرم من المحفة كالمصري، ام - وقال الامام محمد
ابن الحسن رحمه الله في موطنه وقد رخص لاهل المدينة ان يخرجوا من المحفة لانها وقت من المواقيت بئذنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من أحب منكم ان يستمتع بثيابه الى المحفة فليشعل اخبرنا بذلك ابو يوسف عن اسحق بن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ام وفي
شرح النقاية ولو سلك في البر والبحر بين ميقاتين اجتهد واحرم اذا حاذى واحدا منها وأحرسه من بعد ما اولى ولو لم يحرم المدين ومن عبثا
من ذوالحليفة واحرم من المحفة لاشئ عليه وكرو وفاقا وعن ابن حنيفة يلزمه دمر به قال الشافعي لكن الظاهر هو الاول لما روى في الحديث
من قوله عليه السلام من لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم فمن جاوز الى الميقات الثاني صار ميقاتا له وقال في المعراج قال ابو حنيفة ثم
في اهل المدينة اذا جاوزوا ذوالحليفة الى المحفة فلا بأس بذلك واحب الي ان يخرجوا من ذوالحليفة لا فورا واصلوا الى الميقات يجب بلعاة
حرمها، ام وتدل بيل قال صاحب البحر رحمه الله وقد قالوا من كان في نير او حجر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكورة فعليه ان يخرج مر اذا
حاذى آخرها ويعرف بالاجتهاد وعليه ان يجتهد فاذا لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين الملكية ولعل مرادهم بالحاذاة الحاذاة القريبة من الميقات
والا فآخر المواقيت باعتبار الحاذاة قرن المنازل، ذكر لي بعض اهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة في الحجة الرابعة للبعد الضعيف ان الحاذاة
حاصلة في هذه الميقات فينبغي على مذهب الحنفية ان لا يلزمه الا حرام من رانج بل من خيلص القرية المعروفة فانه حينئذ يكون محاذيا لآخر المواقيت
وهو قرن فاجبته بجوابين الاول ان احرام المصري والشامي لم يكن بالحاذاة وانما هو بالممر وعلى المحفة وان لو تكن معرفة واحرامه قبلها احتياطاً
والحاذاة انما تعتبر عند عدم الممر وعلى المواقيت، الثاني ان مرادهم بالحاذاة القريبة ومحاذاة المارين لقرن بعيد لان بينهما وبينه بعض جبال
والله اعلم بحقيقة الحال، ام وقد نظر في الجواب الثاني اخوه صاحب التمهيد اظهر ان مراده ببعض اهل العلم من الشافعية الشيخ ابن حجر المكي رحمه الله
قوله من اراد الحج والعمره ان استدل بمفهومه على ان الاحرام يختص بمن اراد الحج والعمره فمفهومه ان المتردد الى مكة بغير قصد الحج والعمره لا يلزم

انواع العمل في الله هل يجوز تأخيرها
الى ان ياتيها بين املا

اجتيازات العلماء في ان التردد الى مكة في غير فصل
الحج والعمره يلزمه الا حراما

فمن كان دونهن فمن أهله وكذا فكل ذلك حتى أهل مكة يهلون منها

الأحرام وقد اختلف العلماء في هذا - فذهب الزهري والحسن البصري والثالث في قول ومالك في رواية وابن وهب وداود بن علي وأصحاب الظاهرية أنه لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام ومذهب عطاء بن أبي رباح والليث بن سعد والثوري وإبي حنيفة وأصحابه ومالك في رواية وهي قوله الصحيح والثالث في المشهور عنه وأبي ثور والحسن بن حي لا يصح لأحد كان منزله من وراء الميقات إلى المصاير أن يدخل مكة إلا بالأحرام فإن لم يفعل أساء ولا شيء عليه عند الثالث وإبي ثور وهذا إبي حنيفة عليه حجة أو عمره وقال أبو عمر لا خلاف إبي نفعاء المصاير في الخطابين ومن يد من الاختلاف مكة ويكرهه في اليوم والليلة أنه لا يؤمن بذلك لما عليهم فيه من المشقة ورفعوا أبو عمر بن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب، قال علماء تأسرهم الله وحرم تأخير الأحرام عن المواقيت لا فاق قصد دخول مكة ولو حاجة في الحج كجود الرؤية والنزهة أو التجارة وأحق بالآفاق في هذا الحكم الحرمي والحلي أنا خرجنا إلى الميقات بخلاف ما إذا بقيا في مكانهما فلا يجزئ ما لو قصد الآفاق موضعاً من الحل تخلص وجدة قصداً أو لئلا عند الحاجة حلت له حيازة بلا إحرام فإذا دخل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا إحرام وحل لأهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل المواقيت دخول مكة غير محرر والمريد نسك الحرج، كذا في الدر المختار وغيره، أما احتجاج الجوزين بحديث الباب فهو استدلال بمفهوم القيد المغالجي هو ضعيف عند الحنفية ومع ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ممن إذا دأب الحج والعمره يحتل أن يقدر فيه مضاف أو من أراد مكان الحج والعمره كما قال لقار في شرح المشكوة أو يكون كناية عن إرادة دخول مكة وهذا اللفظ والسكتة في اختيار هذا التعبير التنبية على أن ليس من شأن المسلم قصد دخول مكة معجراً من فضيلة الحج والعمره ويشهد لصحة هذا التأويل ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً لا يجازر أحد الميقات إلا محرماً، قال الحافظ وفي أسناده خفيف (عن سعي بن جبيل كما في شرح النقاية) قلت قد ضعفه البعض وثقه جماعة وأخرجه ابن عدي من وجهين ضعيفين وأخرجه الثالث عن ابن عباس بأسناد صحيح جيد لكنه موقوف، قلت فهذا الموقوف الصحيح يشعر بصحة مرفوع خفيف فهذا المنطوق أولى من المفهوم الخالف في قوله ممن إذا دأب الحج والعمره ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفقه بغير إحرام حكوه مخصوص له وأصحابه بذلك الوقت ولذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم ما أي مكة لم تحل لأحد قبل ولا تحل لأحد بعدى وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عدت حراماً يعني في الدخول بغير إحرام للأحرام على حل الدخول بعد صلى الله عليه وسلم للقتال مع الأحرام، كذا قال الطحاوي وابن المماز وغيرهما، قال الشيخ محمد عبد الله السدي في المواهب اللطيفة وأما ما زعم الطحاوي بأن ذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره أنها لم تحل له إلا ساعة من نهار وإن المراد بذلك جواز دخولها بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لا غير اجتماعاً على أن المشركين لو غلبوا والعباد بالله على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها حتى فقد نفعه الشيخ أبو الحسن السدي بأن ذلك مخالف لصريح الحديث فإن في حديث أبي شريح عند الشيخين فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله ولو يأذن لكم وإنما أحلت لي ساعة من نهار فهذا صريح فإن الساعة إنما أبيحت له في القتال لا في دخول مكة بغير إحرام ولذلك قال المنووي في حديث أبي شريح دلالة على أن مكة تبقى داراً للإسلام إلى يوم القيامة ونحو المترخص إذا قاتل في رياسة ديوترو في دعواه الأجمع نظر فقد حل القتال والمأوردى وغيرها القول بعد محل القتال أصلاً في مكة ونقلوا في ذلك عن محقق الشافعية والمالكية - انتهى كلامه - قلت وبالله التوفيق إن الأحرام إنما شرع لمريد مكة لتعظيم تلك البقعة الشريفة بسبب كونها حراماً ما ودلت هذه الآثار أن مكة لم تحل لأحد كان قبله صلى الله عليه وسلم ولا تحل لأحد بعده وإنما أحلت له ساعة من نهار ثم عدت حراماً كما كانت إلى يوم القيامة فدل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان دخلها يوم دخلها وهي له حلال فكان له بذلك دخولها بغير إحرام لا ارتفاع العلة وهي حرمتها التي لأجلها أمر داخلها بالأحرام فإن الله لم يصيرها حلالاً ولم يبقها حراماً في حقهم صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وأصحابه كانوا تبعاً له صلى الله عليه وسلم ومن الواضح الجلي أن دخول مكة من غير إحرام أهين من القتال فيها فلا يعقل ابتقاؤه حراماً في حق لوازم الأحرام بعد صيرورته غير حرام من عند الله في حق القتال فالظاهر أن قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لي ساعة يشمل هذا وهذا والله سبحانه وتعالى أعلم - وهذا التقرير قد أشار إليه الطحاوي في أوائل كلامه وإن قد انتهت له ممنا قرره شيخنا المحمّد قدس الله روحه في دروس الحديث والله الموفق - قوله فمن كان دونهن الخ أي دون المواقيت يعني من كان بين الميقات ومكة ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم حكم أهل المواقيت نفسها والجهمور على أن حكمها حكم داخل المواقيت خلافاً للطحاوي حيث جعل حكمها حكم الآفاق - قوله فمن أهله الخ أي موضع إحرامه من بيته ولو كان قريباً من المواقيت ولا يلزمه الذهاب إليها - قوله وكذا فكل ذلك الخ أي الآدور فالأدور إلى آخر الحل - قوله حتى أهل مكة الخ يجوز فيه الرفع والجرح ذكر السيوطي - قوله يهلون منها الخ أي لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للأحرام منه بل يجزمون من مكة كالآفاق الذي بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه وهذا خاص بالحاج -

[illegible]

قال ومهل أهل اليمن يكثر **وحديثنا يحيى بن يحيى** وأبو ثعلبة وابن جبر قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أحمد بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهملوا من ذى الحليفة وأهل الشام من الحففة وأهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر وأخبرته أنه قال ومهل أهل اليمن من يكثر **وحديثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا أن رجلاً من بني عبد الله بن عباس أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتقم فقال إياه يعني النبي صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** زهير بن حرب وابن أبي عمير عن شافعي عن الزهري عن عمار بن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الحففة ويهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر وذكر لي ولم اسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يكثر **وحديثنا** محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن عباس أخبرنا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مهمل أهل اليمن من ذى الحليفة والطريق الآخر الحففة ومهل أهل العراق من ذات عرق ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل اليمن من يكثر

لرافقه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل على نفي الفقه أو العلم بطريق التمسك والله أعلم قوله أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهملوا وهو خبر يخفى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أتيت تأكيداً وتأكيده لا أمر للوجوب سبق في بعض الطرق بلفظ وقت وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الإحرام عنها لأنه يجوز التقديم عليها بالاتفاق. واختلفت فيمن جاوز الميقات مريداً للنسك فلا يحرم فقال الجمهور يأتى ويؤخره دم فاما لزوم الدم قبله غير هذا وأما الأثر فلترك الواجب ذهب عطاء والتخفيف على عدم الوجوب مقابلة قول سعيد بن جبير لا يصح حجة وبه قال ابن حزم وقال الجمهور لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم قال أبو حنيفة بشرط أن يعود ملبئياً وأما ذلك بشرط أن لا يبعد واحداً لا يسقط بشئ، كذا في الفقه. وأما التقديم فإن قدم الإحرام على هذه المواقيت جاز ولا يفضل التقديم عليها أي على المواقيت بخلاف التقديم الإحرام على أشهر الحج أجمعوا أنه مكروه كذا في الينابيع وغيره فيجب على الأفضلية من ديرة أهله على ما إذا كان من داره إلى مكة دون أشهر الحج كما قيد به قاضي خان وأما كان التقديم على المواقيت أفضل لأنه أكثر تعظيماً وأوفر مشقة والأجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الإحرام بها من الأماكن القاصية وروى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعن ابن عباس أنه أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه السلام من أهل من المسجد الأقصى بعرة أو حجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد وأبو داود وبخوة ثوبه الأفضلية مقيدة بما إذا كان يملك نفسه روى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله - كذا في فقه القدير - **قوله** فقال سمعته ثم انتقم فقال إياه الخ معناه هذا الكلام إن أبا الزبير قال سمعت جابراً ثم انتقم أي وقف عن رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال أنه يضم الهنزة أي أظنه رفع الحديث فقال إياه يعني النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في الراية الآخرى أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله أحسبه رفع لا يخرج هذا الحديث مرفوعاً لكونه لم يجرى رفعه كذا في الشرح، **قوله** الطريق الآخر الحففة الخ أي مهمل الطريق الآخر لها الحففة، وقد نقل المذهب فيمن هو بين ميقتين فلا يرجع - **قوله** من ذات عرق الخ بكسر العين و سكن الراء بجلها قات شئ بذلك لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير وهي أرض سبخة تنبت الطرף بينهما وبين مكة مرحلتان والمسافة اثنتان وأربعون ميلاً وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة - ورد في صحيح البخاري من حديث ابن عمر قال لما فتح هذا المصن لاى الكوفة والبصرة أتوا عمر فقاموا أيام المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل لأهل نجد قرناً وهو جرح عن طريقنا وأما أن اردنا قرناً شق علينا قال فانظر أحدهما من طريقك فخذ له ذات عرق وظاهره أن عمر أخذ له ذات عرق بأجتهاد منه، وقال الشافعي في الأمر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حل ذات عرق وإنما جمع عليه الناس فهذا يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوصاً ويقطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والتوى في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لما لك وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والتوى في شرح المذهب أنه منصوص وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم وأخرجهم أبو عروادة في مستخرجه بلفظ فقال سمعت أحسبه يري النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه أحمد من رواية ابن طهيرة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يثبت في رفعه ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي كلاهما عند أحمد وأبي داود والنسائي وهذا يدل على أن الحديث أصلاً فلعن من قال أنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ولهذا قال ابن خزيمة رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شئ منها عند أهل الحديث وقال ابن المنذر لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً بالمتفق لكن الحديث مجموع الطرق يقوى كما ذكرنا وأما أعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هو غفلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لأهل الأنوار قبل الفتح لكنه

قوله العمل فيمن جاوز الميقات مريداً للنسك بغير إحرام وفي تقديم الإحرام على المواقيت وعطائه أشهر الحج.

حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد

علمها ستفهم فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق انتهى - وهذا إجاب المأوردى وأخرون - كذا في أبواب الحج من الفقه، وفي أبواب الاعتصام بقوله
 أي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ أي بأيدى المسلمين فإن بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأيدي كسرى وعالمه من القروس والعرب فكانت قال لم يكن أهل
 العراق مسلمين حينئذ حتى يوقت لهم، ويعكر على هذا الجواب كراهل الشام فلعل مراد ابن عمر في العراقين وهما المصرات المشهورتان الكوفة والبصرة وكل
 منهما إنما صار مصرًا جامعا بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس والله أعلم - أم - قال الشيخ ابن الهمام والحق أن ما رواه البخاري عن ابن عمر يفيد أن عمر رضي الله عنه
 لم يبلغه توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فإن كان كذلك بتوقيته حسنة فقد وافق اجتهاده توقيته عليه الصلوة والسلام ولا فم واجتها دى
 وقال ابن قدامة رحمه الله ويحوز أن يكون عمر من سأل له لم يعلم توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فقال لك برأي فأصاب وافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
 فقد كان كثير الأصابة رضي الله عنه وإذا ثبت توقيتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه أولى أن شمل الله تعالى، قال الحافظ ومما أخرجه
 البرد وأبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقيق فقد فرغ به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن كان حفظه
 فقل جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميثقات الوجوب العقيق ميثقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق ومنها أن العقيق
 ميثقات لبعض العراقيين وهو أهل الكلاش والآخر ميثقات لأهل البصرة وقدم ذلك في حديث لا نرى عند الطبراني وأسناده ضعيف **باب التلبية**
 صحتها ووقتها قوله أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم هي المصدر الذي أي قال لبيك ولا يكون عاملة لامضما، وأصل لبي لبي على وزن فعل
 لا تفل فقلت الباء الثالثة ياء استعظام الثلاث بآت ثوقلت الثاء لثركها وانفتاح ما قبلها، واختلفت في لفظ لبيك ومعناه أما لفظه فتثنية عند
 سيبويه يراد بها التكرار في العذر والعود مرة بعد مرة لأنها حقيقة التثنية بحيث لا يتناول لأفرد بن وقال يونس هو منفرد والياء فيه كالياء في ليل
 عليك وأليك يعني في انقلابها ياء لانفصالها بالضمير وأما معناه فقل معناه أجابة بعد أجابة أو أجابة لازمة قال ابن الأثير ومثله حنا نيك أي
 تحننا بعد تحنن وقل معناه أنا مقيم على طاعتك أقامة بعد أقامة من الت بالمكان كذا ولت به إذا أقام به ولم يمه وقل محبتي لك من قولهم امرأته لبت
 إذا كانت محبة لزوجها وعاطفة على أولادها وقل غير ذلك، قال الحافظ ولا أول منها أظهر وأشهر لأن المحرم مستحب لدعاء الله آياه في حجر بيته
 ولهذا من دعا فقال لبيك فقد استجاب، قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، انتهى
 وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأسانيدهم في تفسيرهم عن ابن عباس وعجابه وعكرمة وعطلة وقتادة وغير واحد وأسانيدهم
 قوية وأقوى أمية عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريقين قباوس بن أبي ظمير عن أبيه عنه قال لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له
 أذن في الناس بالحج قال رب ما يبلغ صوتي قال أذن وعلى المبلغ قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه من بين السماء والأرض فأتوا من
 الناس يحجون من أرض بلن ون من طريقين ابن جرير عن عطلة عن ابن عباس وفي طحاوية بالتلبية فاصلا الرجال أرحام النساء أول من أجاب أهل اليمن فليس حرج
 من يؤمئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ قال ابن المنير في الحاشية وفي شريعة التلبية تنبيه على أن الله تعالى العباد بان وفردهم على بيته أنما كان
 بأستد عام من سبحانه وتعالى، أما حكم التلبية ففيها مذاهب أربعة ذكرها الحافظ والحق عند الحنفية ما في المجموع أن خصوص التلبية سنة
 فإذا تركها أصلا أو نقص عنها ارتكب كراهة التنزيه وإن قول الكافي النسفي لا يجوز فيه نظر وقول من قال أنها شرط ملادة ذكر يقصد به التعظيم لا
 خصوصها، قوله لبيك اللهم لبيك الخ أي أقمت بلبك أقامة بعد أخرى واجبت نداءك أجابة بعد أخرى وجملة اللهم عجز يا الله معترضة بين
 المؤكد والمؤكد (شرح الباب) فالتثنية لفادة التكرار كما في فاصح البصائر كرتين أي كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك قول لبيك لا شريك
 لك الخ ثبت بعد اللهم لبيك مرتين وفي رقة المختار قال بعض المحققين وقد استحسن الشافعية الوقف على لبيك الثالثة ولم أره لا تمتثا فراحه، أم -
 قلت مقصده ما في القمستان في الوقف على الثانية فإنه يحكم على قوله لبيك اللهم لبيك ثم قال لبيك لا شريك لك استثناف فإن مفاده أن الاستثناء
 بقوله لبيك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب أيضا، انتهى - وكذا يستحسن الوقف على لبيك الرابعة قوله أن الحمد الخ
 بكسر الهمزة وتفتح قال في المحيط لأنه عليه الصلوة والسلام فعله وردة في البناءية بأنه لم يعرف نعر على كثره ولا فضلية بأنه استثناف للثناء
 فتكون التلبية للذات بخلاف الفقه فإنه تحليل للتلبية أي لبيك لأن الحمد والنعمة والملك وتعلق بالأجابه التي لا نهاية لها بالذات أولى منه
 باعتبار صفة واعتراض بان الكسري حين يكون تعليلا مستأنفا أيضا ومنه وصل عليه همر أن صلاتك سكن لهم، إنه ليس من أهلك ومنه علم
 ابنك العلم أن العلم نافع واجيب بأنه وإن جاز فيه كل منها إلا أنه يحمل هنا على الاستثناء ولو يثبت بخلاف الفقه إذ ليس فيه سوى التعليل

والنعمت لك والمالك لا شريك لك وقال كان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك وسعديك

وحكي الشرح عن الامام الفهم وعن محمد والكسائي والقرطبي الكسائي ان المذكور في الكشاف ان اختيار الامام الكسائي الشافعي الفهم وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم (قوله) والنعمت لك الخ المشهور فيه النصب قال عياض ويجوز الرفع على الاستثناء ويكون الخبر عنده وقاد النقد بان الحمد لك والنعمت مستقرة لك قاله ابن المنبر وقال ابن المنبر في الحاشية قرن الحمد والنعمت واقره الملك لان الحمد متعلق بالنعمت ولهذا يقال الحمد لله على همه فجمع بينهما كأنه قال لا حمد الا لك لانه لا نعمة الا لك واما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر التحقيق ان النعمة كلها لله لانه صاحب الملك قوله والمالك الخ بالنصب ايضا على المشهور ويجوز الرفع وتقديره والمالك كذلك - واستحسن الوقت عليه لثلاثه فمران ما بعد خبره وكذا في شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند النعمة الاربعه قوله لا شريك لك الخ يفت عليه الملقى قال في الباب وشرحه ويستحب ان يرفع صوته بالتلبية ثم يخفضه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو ما شاء ومن المأثور اللهم اني اسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه ايضا وتكرارها ستة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند كثير الحالات مستحب مؤكداً ولا حثار مطلقاً من دون يستحب ان يكررها كلها ثم فيها ثلاثاً على الولا ولا يقطعها بكلام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي واثنا اختار هذه الصيغة في التلبية لانها تعبير عن قيامه بطاعة مولاه وتذكيره بذلك وكان اهل الجاهلية يعظون شركاءهم فادخل النبي صلى الله عليه وسلم لا شريك لك رداً على هؤلاء وتبييراً للمسلمين منهم - قوله وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها الخ فان قلت الاثني بوجه وكثرة اتباعه ان لا يزيد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت رآي ان الزيادة على النص ليست نصحاً وان الشيء وحده كذلك هو مع غيره فزيادته لا تقع من أئمتهم بتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم او فهم عدم القصر على أولئك الكلمات وان الثواب يتضاعف بكثرة العمل واقتصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان لا قل ما يكفي، وسأقي في الباب من طريق ابن شهاب عن سالم وكان عبد الله بن عمر يقول كان عمر بن الخطاب يمل بأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول لبيك اللهم لبيك، لبيك وسعديك والخبر في يدك لبيك والرغبة اليك والعمل، فعرف ان ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه واخرج ابن ابي شيبة من طريق السورين عن حمزة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد لبيك مرغوباً وهو يا اياك ذا النعماء والفضل الحسن واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الطحاوي بعد ان اخرج من حديث ابن عمر بن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن الخطاب اجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية غير ان قوماً قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكر لله ما أحب وهو قول محمد والثوري والاذاعي واجتواججت ابي هريرة يعني الذي اخرج النسائي وابن ماجه وخلفه ابن حبان والحاكم قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك اياك الحق لبيك وزيادته ابن عمر المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث عمر بن معد كريب ثم فعله هو ولم يقل لبتوا بما شئتم ما هو من جنس هذا بل علمهم التكبيرة في الصلوة فكذلك لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئاً ما علمه ثم اخرج حديث عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمع رجلاً يقول لبيك ذا المعارج فقال انه لذنو المعارج وما هكذا كنا نلقى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا سعد قد ذكره الزيادة في التلبية وبه تأخذ، انتم - وفي حديث جابر الطويل عند المؤلف واهل الناس بهذا الذي يملون به فلم يرد عليهم شيئاً منه ولو تلبية وفي رواية ابي داود والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً، قال الحافظ وهذا يدل على ان الاتصال على التلبية المرفوعة افضل لما دامتته هو صلى الله عليه وسلم عليها وانه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردوها عليهم واقره عليها وهو قول الجوهري - وحكي الثوري عن الشافعي قال فان زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس وأحب الى ان يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان ابن عمر يحفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة ونصب اليه الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي فقال لا تقتصر على المرفوع أحب ولا ضيق ان يزيد عليها قال وقال ابو حنيفة ان زاد محسن وحكي في المعرفه عن الشافعي قال ولا ضيق على احد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه غير ان الاختيار عندي ان يفرح ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، انتم - وهذا يعدل الوجه فيفرح ما جاء مرفوعاً واذا اختار قول ما جاء موقوفاً او انشأه هو من قبل نفسه مما يليق قاله على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع وهو شبهه بحال الدعاء في التشهد فانه قال فيه ثم ليخبر من المسألة والثناء ما شاء اي بعد ان يفرح من المرفوع كما تقدم في موضعه، وفي الدر المختار وزد عليها لان خلاها ولا تنقص منها فائدة مكرره - قال ابن عابدين رحمهما من لبيك وسعديك ونقله في النهر عن ابن عمر يأتى به بعد التلبية لافي اثنا عشر - قال ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما في العناية خلافاً لما في النهر وافرهم بعد في شرح الباب ما وقع مأثوراً يستحب بان يقول لبيك وسعديك والخبر كله بيدك والرغبة اليك اياك الخلق لبيك بحجة حقاً تقيداً وراق لبيك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مرفوعاً فاجاز احسن - كذا في رد المحتار قوله وسعديك الخ لساعتك على طاعتك مسألاً وسعاً اذ بعد اسعاج وهما منصوبان على المصدر كما ذكره الطبري فسعديك مثني مضافات قصد به التكرير للتشديد كما في لبيك اي اسعد اجابتك سعادة بعد سعادة باطاعتك عبادة بعد عبادة قال في النهاية ولم يجمع موقوفاً

في يستحب الزيادة والتلبية على ما ورد من النبي صلى الله عليه وسلم

وما ملك يقولون هذا وهو يطوفون بالبيت وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا به يقول ينزل وكمر هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد يعني ذا الخليفة وحل ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقبة عن سالم قال كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البليدة قال البليدة التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند الشجرة حين قام به غيره وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك

بَابُكَ بِمِثْلِ الْأَفْضَلِ فِي رَجْعِ حَاجِزَتَيْهِ، بِمِثْلِ حَاجِزَةِ مَتَوَحِّجِ الْوَكْدَةِ لِأَعْقَابِ الْمَرْكَبَيْنِ -
بِأَبْجَدِ الْأَوَّلِ لِلْمَدِينَةِ بِأَلَا حُرَامٍ مِنْ غَنَلٍ مِثْلُهَا وَالْحَلِيفَةُ

تصنع الرعاء ارحلا من اصحابك يصنعها قال ما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين ورأيتك تلبس النعال السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة وبمكة اهل الناس دارا والمهلال ولم تهمل انت حتى يكون يد التروية فقال عبد الله بن عمر ما الاركان فاني لارسل الله صلى الله عليه وسلم عيسى الاليمانيين واما النعال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر

مولي بن تميم وليس بانيه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولى بنى أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد يظن ان هذا عنه وليس كذلك قوله تصنع الرعاء اي اربع خصال قوله لولا احد من اصحابك اي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق انفراد ابن عمر بذكر دون غيره من رآه عبيد وقال المازني يحتل ان يكون مراده لا يصنع من غيرك محتملة وان كان يصنع بعضها قوله من الاركان اي اركان الكعبة الاربعة وظاهر ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رآه عبيد كانوا يستلمون الاركان كلها وقد عزم ذلك عن معاوية وابن الزبير قوله الاليمانيين اي بتحقيق الياء الاولى ويشد قال الطبري رحمه الله اي الذي فيه الحجر الاسود واليماني والاخران يسميان الشاميين ام فيها تغليب لهما استهما النبي صلى الله عليه وسلم لهما بقيا على بنو ابراهيم عليه الصلوة والسلام واستلام الحجر مسكه اما باليد او بالقبضة او بها واما التمسك اليماني فباليد على الصحيح من مذهبنا كذا في المراجعة قوله السبئية اي بكسر الحاء هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبت وهو الحلق قاله في التهذيب وقيل السبت جلد البقر المدبوخ بالقرظ وقيل بالسبت بضم اوله وهو نبت يدبغ به قاله صاحب المنهاج وقال المروزي قيل لها سبئية لانها انسبت باليد بلغ اي كانت به يقال رطبة منسبة الى لينة قال ابو عبيد كانوا في الجاهلية لا يلبسون النعال المدبوخة الا اهل السعة واستشهد لذلك بشعر قوله تصبغ بالصفرة اي بضم الموحدة وحكى فتحها وكسرهما قال العيني ونقظ الحديث يشمل صبغ الثياب وصبغ الشعر اختلفوا في المراد منها فقال القاضي عياض لا يظهر ان المراد صبغ الثياب لانه اخبر انه صلى الله تعالى عليه وسلم صبغ ولم يقل انه صبغ شعره قلت جاءت آثار عن ابن عمر رضي الله عنهما بين فيها تصفيا لابن عمر بحينه واحجر يانه عليه الصلوة والسلام كان يصفر لحينه بالور من الزعفران اخرج ابن خزيمة ابو داود وذكر ايضا في حديث آخر احتجاجه به بانه عليه الصلوة والسلام كان يصبغ بها ثيابه حتى عامته وكان اكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة منهم ابو هريرة وآخرون ويروي ذلك عن علي رضي الله عنه انتهى قال الحافظ رح واخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي سنة عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف واخرج الطبراني من حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صبغ اثاره ورداءه بزعفران فيه راوي مجهول ومن المستغرب قول ابن الزبير لم يرد في الثوب لا صفرا حديثا وقد ورد فيه عدة احاديث كما ترى قال الهلبال بالصفرة اي الحجر الاسود والنفس وقد اشار الى ذلك ابن عباس في قوله تعالى صفرة فاقع لونها تسمى الظايرين قوله اهل الناس اي دفعوا اصواتهم بالتلبية حين رآوا هلال ذي الحجة قوله حتى يكون يوم التروية اي التامن من ذي الحجة ومراده فتهل انت حينئذ واختلفوا في سبب التسمية بيوم التروية على قولين حكاهما الماوردي وغيره احدهما لان الناس يروون فيه من الماء من زمهر لانه لم يكن بمكة ولا بغيره ماء والثاني انه اليوم الذي رأى فيه آدم عليه الصلوة والسلام حواء قوله عيسى الاليمانيين اي قال القاضي عياض اتفق الفقهاء اليوم على ان الركنين الشاميين وهما مقابلا اليمانيين لا يستلمان وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف وتخصيص الركنين اليمانيين لانها كانا على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام بخلاف الركنين الآخرين لانها ليسا على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام ولما ارداهما عبد الله بن الزبير على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام استهما ايضا ولو لم يكن كذلك استلمت كلها اقتداء به صرح بذلك عياض - وقال ابن حبان البرزعي عن جابر والنسابة بن الزبير والحسين رضي الله عنهم انهم كانوا يستلمون الاركان كلها وعن عروة مثل ذلك اختلف عن معاوية وابن عباس في ذلك وقال احدهما ليس شيء من البيت محجورا والصحيح عن ابن عباس انه كان يقول الا الركن الاسود واليماني وهما المعرقلان اليمانيان ولما رأى عبيد بن جريح عذرة علي بن خلف بن عمر بن مالك قال الحافظ وايجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت محجورا باننا نلج استلامهما حجر البيت وكيف يجبره وهو يطوف به ولكنه انتبه استغفعا وتركها ولو كان ترك استلامهما حجرا لكان ترك استلام ما بين الاركان حجرا لها ولا قائل به ويؤخذ من حفظ المراتب واعطاء كل ذي حق حقه ونزول كل احد منزله (فائدة) في البيت الاربعة اركان الاول له فضيلتان كنه الحجر الاسود فيه يكونه على قواعد ابراهيم وللثاني اثنتان فقط وليس للآخرين شيء منه ما ذكره يستل الاول ويستل الثاني فقط ولا يقبل الاخران ولا يستلمان هذا على رأي الجمهور واستحب بعضهم تقبل الركن اليماني ايضا ام - وهو قول مجمل من صحابنا قيا ساعد الركن كما في شرح المشلوة قوله النعال التي لا جمع لغل وهو وثنة قال ابن الاثير هو التي تسمى بالاساسومة وقال ابن العربي النعل لباس لا نبياء وانما اتخذ الناس غيرها لما في ارضهم من الطين وقد يطلق النعل على كل ما يقى القدم قال صاحب النعل النعلة ما وقيت به القدم قوله ليس فيها شعر اي قال الحافظ واستدل بحديث ابن عمر

وهو يريته ولمعانه،
يا استحباب الطيب في الاطراف والدين واستحبابه لك والله اعلم بالصواب

وجاز استباحته بعد الاطراف
اقوال العلماء في الطيب في الاطراف

وتوضا فيها فانا احب ان البسها واما الصفر فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها فانا احب ان اصنع بها واما الاهلال فاني لما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبت به راحلته **حدثني** هرون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب **حدثني** ابو جريح عن ابن قسيط عن عبيد بن جريح قال حجبت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب بين حج وعمرة ثنتي عشرة مرة فقلت يا ابا عبد الرحمن لقد رايت منك اربع خصال وساق الحديث بهذا المعنى الا في قصة الاهلال فانه خالف رواية المقبري فذكره بمعنى سوى ذكره ايتاه **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** علي بن مسهر عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع رجله في الغرير وانبعثت به راحلته قائمة اهل من ذي الحليفة **وحدثني** هارون بن عبد الله **حدثنا** حجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر ان كان يخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل حين استوت به ناقته قائمة **وحدثني** حملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سأل ابن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب راحلته بذي الحليفة ثم يهل حين تستوي به قائمة **وحدثني** حملة بن يحيى اخبرني حماد بن عمار قال اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبيد الله بن عبد الله بن عمر اخبره عن عبد الله بن عمر انه قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل في مسجدها **وحدثنا** علي بن عباد **حدثنا** سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمه حين حرم

في لباس النبي صلى الله عليه وسلم النعال السبئية وعبدته لذلك على جواز لبسها على كل حال وقال احمد يكره لبسها في المقابر حديث بشير بن الخصاصة قال بينما انا امشي في المقابر وعلى نعلان اذا رجل ينادي من خلفي يا صاحب السبئين اذ كنت في هذا الموضع فاخلع نعليك اخرجني احمد وابو داود وصححه الحاكم واخرجه على ما ذكره وتعقبه الطحاوي بانه يجوز ان يكون الامر بخلعها لا في يدها وقد ثبت في الحديث ان الميت يسمع قرع نعاله ولو اذ كوا عنه مدين وهو حال على جواز لبس النعال في المقابر قال وثبت حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم في نعله قال فاذا اجاز دخول المسجد بالنعل فامقبرة او لي قلت ويجوز ان يكون النبي لا كرام الميت كما ورد النبي عن علي بن ابي طالب ليس ذكر السبئين للتخصيص بل لتقديس ذلك والنبي انا هو المشي على القبور بالنعال قوله وتوضا فيها الخ فاهم انه عليه الصلاة والسلام كان يغسل رجليه وهما في نعلان لان قوله فيها اي في النعال ظرت لقوله توضا قاله العيني قوله حتى تنبت به راحلته الخ معنى انبعثا هنا استوائها قائمة وفي الحقيقة هو كناية عن ابتداء الشروع في افعال الحج والمرحلة هي المركب من الابل ذكر كان او اثنى قال العيني فيه حكم الاهلال واختلف فيه فخذ البعض الافضل ان يهل للاستقبال ذوالحجة وعند الشافعي الافضل ان يحرم اذا نبعث به راحلته وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يحرم عقيب الصلاة وهو جالس قبل ركوب دابته قبل قيامه وقد تقدم الكلام عليه مفصلا في الباب السابق فراجعه قال النووي واما نقه المسئلة فقال المازري اجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسئلة بعينها فاستدل بما في معناه ووجه قياسه ان النبي صلى الله عليه وسلم انا احرم عند الشروع في افعال الحج والذهاب اليه فاخر ابن عمر الاحرام الى حال شروعه في الحج وتوجهه اليه وهو يوم التروية فاهم حينئذ يخرجون مكة الى منى ووافق ابن عمر على هذا الشان في اصحابه وبعض اصحاب مالك وغيرهم وقال آخرون الافضل ان يحرم من اول ذى الحجة ونقله القاضي عن اكثر اصحابه والعلماء والخلاف في الاستحباب كل منها جائز بالاجماع والله اعلم قوله **حدثني** ابو صخر الخ هو حميد بن زياد وهو ابن ابي المحارق المدني الخليل وقد اختلف في تشييع قوله عن ابن قسيط الخ هو يزيد بن عبد الله بن قسيط لقاى صفرة وسين حملة مفتوحة وسام النيا قوله في الغرير الخ بفتح الغين المعجمة ثراء ساكنة ثوراي وهو ركاب كور البعير اذا كان من جلد او خشب وقيل هو الكور مطلقا كالركاب للشرح قوله مبداء الخ قال النووي هو بفتح الميم وضمة الاء ساكنة فيها اي ابتداء حجه ومبداء منصوب على الظرف اي في ابتداءه وهذا المبيت ليس من اعمال الحج ولا من سنته قال القاضي لكن من فعله تأسييا بالنبي صلى الله عليه وسلم فحسن والله تعالى اعلم **باب** استحباب الطيب قبل الاحرام في البدن واستحبابه بالمسك وانه لا بأس ببقائه وبصبره وهو يريته ولمعانه قوله **حدثنا** حماد بن عمار قال اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سأل ابن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب راحلته بذي الحليفة ثم يهل حين تستوي به قائمة **وحدثني** حملة بن يحيى اخبرني حماد بن عمار قال اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبيد الله بن عبد الله بن عمر اخبره عن عبد الله بن عمر انه قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل في مسجدها **وحدثنا** علي بن عباد **حدثنا** سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمه حين حرم

ورحلته قبل ان يطوف بالبيت وحل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا الفجر بن حميد عن القاسم بن عجل عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي لحرمه حين احرمه وحل به حين حل قبل ان يطوف بالبيت
وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها قالت كنت اطيبت رسول الله
صلى الله عليه وسلم للاحرام قبل ان يحرمه وحل قبل ان يطوف بالبيت وحل ثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عن عبد الله بن عمر
قال سمعت القاسم عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله وحرمه وحل ثنا محمد بن حاتم وعبد بن محمد
قال عبد اخبرنا وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح

رواية ابن المنتشر ثقات بنسائه ثوابهم عموما فان المراد بالطواف الجماع وكان من عادتهم ان يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك ان لا يبق
للطيب اثر، ام قلت هذه العادة التي ادعوها لاجلها في الحديث نعم وقع في حديث ابي رافع عند احمد واصحاب السنن انه صلى الله عليه وسلم
على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه الحديث وهذه قصة جريئة لا تدل على الاحتياط بل الظاهر من حديث انس عند مسلم المتقدم في
ابواب الغسل خلافه ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه يغتسل واحد قال الحافظ ويرد على احتجاج المالكية قوله في الرواية
الآتية ثوابهم عموما ينضم طيبا فهو ظاهر ان ينضم الطيب وهو ظهور راحته كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقديرا واخيرا والتقدير
طاف على نسائه ينضم طيبا ثوابهم عموما خلافت الظاهر ويرد قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عند مسلم كان اذا اراد ان يحرم يتطيب بطيب
ما يجد ثم اذله في راسه ونحوه بعد ذلك وللنساء وابن حبان راي الطيب في مفرق بعد ثلاث وهو محرم وقال بعضهم ان الوضوء كان بقايا الدهن
المطيب الذي نطبت به فزال وبقى اثره من غير راحة ويرد قول عائشة ينضم طيبا وقال بعضهم يبق أثره لا عينه قال ابن العربي ليس في شيء من طرق
حديث عائشة ان عينه بقيت، انتهى، وقدر في ابوداود وابن ابي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كنا نضم وجوهنا بالمسك المطيب
قبل ان نحرم ثم نغمر في فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينمنا فها ناصير في بقاء عين الطيب لا يقال ان ذلك كان
بالنساء لانهم اجمعوا على ان الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا لاراحته له تمسكا برواية
الاولى عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواة يعني لا بقاء له اخرجوه النساء ويرد هذا التاويل ما في الذي قبله
ومسلم من رواية منصور بن اذا عن عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم كافي انظر الى وسيل المسك
والشيوخ من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه باطيب ما وجد للطحاوي والداقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة بالغالية الجيدة وهذا يدل
على ان قولها بطيب لا يشبه طيبكم اي اطيب منه كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قاله المذهب
وابن الحسن القصار وابو الفرج من المالكية قال بعضهم طوان الطيب من دواعي النكاح فمن الناس عنه وكان هو امك الناس لا ربه ففعله ونحوه ابن العربي
بكثر ما ثبت له من الخصائص في النكاح وقد ثبت عنه انه قال حبيب الى النساء والطيب اخرجهن النساء من حديث انس وتعقب بأن الخصائص
لا تثبت بالقياس وقال المذهب انما خص بذلك لباشرتها الملازمة لاجل الوحي وتعقب بانه فرج ثبوت الخصوصية وكيف بما ويرد حديث عائشة
بنت طلحة المتقدم وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة قالت طيبت ابي بالمسك للاحرام حين احرمه وبقولها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيد شي هاتين اخرجنا الشيطان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جارية عنها، واما قياس الطيب على اللبس فمتعقب بان استدامة اللبس ليس استدلالا
الطيب ليس بطيب ويظهر ذلك بما لو حلف قال ابن القيم ودليل مالك ومحمد ما اخرج البخاري ومسلم عن يعلى بن امية قال اتي النبي صلى الله عليه وسلم
رجل متضمخ بطيب فقال له عليه الصلاة والسلام اما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات واما الحبة فانزعها ثم اصنع في عاتقك ما تصنع في عاتقك
ومن هذا قال بعضهم ان حل الطيب كان خاصا به عليه الصلاة والسلام لانه فعله ومنع غيره ودفع بان قوله للرجل ذلك يحتمل كونه حرمه الطيب
ويحتمل كونه لخصوص ذلك الطيب بان كان خلوقا فلا يفيد منه الخصوصية فنظرت في صحيح مسلم في الحديث المذكور وهو مصنف بحديثه ورأسه وقد نحو
عن الترمذي وفي لفظ مسلم في ان يزعفر الرجل فهو مقدم على ما في ابى داود انه عليه الصلاة والسلام كان يصفر بحيته بالورس والزعفران وان كان
ابن القطان صحيحة لان ما في الصحيحين اقوى خصوصاً وهو ان يقدّم على الميم وقد جاء مصححاً في مسند احمد اغسل عنك هذا الزعفران والاختلا استحبوا
ان يذيب جرم المسك اذا طيب به جاء ورد ونحو قوله وحل ما اى اخرج وجهه من الاحرام بعد ان يرى ويحلق قوله قبل ان يطوف بالبيت اى طواف
الافاضة وهو متعلق بحله وفيه دليل على ان الطيب يحل بالخلل الاول خلافاً لمن الحق بالحج قوله وحل ما اى اخرج وجهه من الاحرام بعد ان يرى ويحلق قوله قبل ان يطوف بالبيت اى طواف
الحافظ قوله حين احرم اي حين اراد الاحرام وقوله حين حل اي لما وقع الاحلال وانما كان كذلك لان الطيب بعد وقوع الاحرام لا يجوز

أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي بذريرة
 في حجة الوداع للحل والاحرام **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير حدثنا سفيان حدثنا
 عثمان بن عروة عن أبيه قال سألت عائشة بأي شيء طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند حرمه قالت بأطيب أطيب **وحدثنا**
أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عثمان بن عروة قال سمعت عروة يحدث عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بأطيب ما أقد عليه قبل أن يحرم ثم يحرم **وحدثنا محمد بن رافع** حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك عن أبي الرجال عن أمه عن
 عائشة أنها قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجئت **وحدثنا يحيى بن يحيى**
 سعيد بن منصور وأبو الربيع وخلف بن هشام قتيبة بن سعيد قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا حماد بن زيد عن منصور عن إبراهيم عن
 الأسود عن عائشة قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم لم يقل خلف وهو محرم ولكنه قال
 وذلك طيب أحرام **وحدثنا يحيى بن يحيى** وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو مغوية عن الأعمش
 عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا**
أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبو سعيد الأشج قالوا حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كافي
 أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يلبس **وحدثنا** أحمد بن يوسف حدثنا زهير حدثنا الأعمش عن
 إبراهيم عن الأسود عن مسروق عن عائشة قالت كافي أنظر بمثل حديث وكيع **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار قالوا
 حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم قال سمعت إبراهيم يحدث عن الأسود عن عائشة أنها قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا** ابن نمير حدثنا ابن حبان قال حدثنا مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه
 عن عائشة قالت إن كنت لا أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثني** محمد بن حاتم
 حدثني يحيى بن منصور وهو السكولي حدثنا إبراهيم بن يوسف وهو ابن اسحق بن أبي يحيى السبيعي عن أبيه عن أبي اسحق سمع ابن الأسود
 يذكر عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحرم ينظف بأطيب ما أجده في راسه
 ولحيته بعد ذلك **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله حدثنا إبراهيم عن الأسود قال قالت
 عائشة كافي أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا** يحيى بن إبراهيم أخبرنا الضحاك
 ابن مخلد أبو عاصم حدثنا سفيان عن الحسن بن عبيد الله بهذا الأسناد مثله **وحدثني** أحمد بن منيع ويعقوب الدورقي قالوا
 حدثنا هشيم أخبرنا منصور عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم
 الخرق قبل أن يطوف بالبيت طيب مسك **وحدثنا** سعيد بن منصور وأبو كامل جميعاً عن أبي عوانة قال سعيد حدثنا أبو عوانة
 عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يطيّب ثم يصير محرماً فقال يا أبا عبد الله أصح محرماً أنظف طيباً
 والطيب عند إرادة الحل لا يجوز أن المحرم منزع من الطيب والله أعلم **قوله** أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أن ابن الزبير وهو من ثقة قليل الحديث
 وقد ذكره ابن حبان في اتباع التابعين من الثقات **قوله** بذريرة الخ بمعنى ورائين بوزن عظمة هو نوع من الطيب مخصوص بغير أهل الحجاز وغيره من غير
 واحد منهم الثوري بانه فتات تصب طيب بجارية من الهند **قوله** بأطيب الطيب الخ المراد به المسك كما سيأتي في الباب كافي أنظر إلى وبصر المسك وقد مر
 ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفعه قال المسك أطيب الطيب هو عند مسلم أيضاً **قوله** عن أبي الرجال عن أمه الخ أبو الرجال بكسر الراء
 تخفيف الجيم اسم محمد بن عبد الرحمن بن جارية الأنصاري المدائني وأمّه عمة **قوله** وبصر الطيب الخ بفتح الواو وكسر الواو بعد هاء تحتانية ثالثة
 محلة هو البريق وقال الأسماعيلي وبصر الطيب ثلاثة ذلك لعين قائمة لا للبريق فقط **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ بفتح الميم كسر الراء
 ويجوز فتحها وهو مكان انقبض الشعر من الجبين الحارة وسط الرأس **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ جمع مفرق وإنما ذكر على لفظ
 الجمع تعميماً لسائر جوانب الرأس التي يفرق فيها كأمم متواكل موضع منها مفرقاً **قوله** وهو يلبس الخ أي يرفع صوته بالتلبية **قوله** عن الحكم قال
 سمعت إبراهيم الخ الحكم وشيخ إبراهيم النخعي وشيخ الأسود بن زيد فقهاء كوفيون تابعيون **قوله** ثم أرى وبصر الدهن الخ لحله الدهن أطيب الله
قوله إلى وبصر المسك الخ وتقدم في روايته أنه ذبيرة ولا تضاف إذا ما منع أهم كانوا يخلطون الذبيرة بالمسك كما يدل عليه قوله في الرواية الآتية
 بطيب في مسك وفي القاموس الذرود عطر كما للذبيرة **قوله** أنظف طيباً الخ وكذا قولها ينظف طيباً أي يفور منه الطيب ومنه قوله تعال

وهو بالأنواء أو بوردان فردة عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما ان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال
 أنا لم ترد عليك إلا أنا حرّم وحل شأني بن يحيى ومجل بن ربح وقتيبة جميعاً عن الليث بن سعد وحديثنا عبد بن حميد

شرط إطلاق اسم البعض على الكل المتلازم كالرقبة على الإنسان والراس فانه لا انسان دونها بخلاف نحو الرجل والظفر واما إطلاق العين على
 الرميّة فليس من حيث هو انسان بل من حيث هو قريب وهو من هذه الحيثية لا يتحقق بلا عين على ما عرفت في التحقيقات او هو احد معاني المشترك
 اللفظي كما عده الأكثر منها ثوران في هذا الحمل ترجيحاً لاكثر او تحكماً فغلط تلك الرواية بناء على ان الراوي رجع عنها تبيناً لغلطه قال الحميدى كان سفيان
 يقول في الحديث اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحمار وحش وربما قال يقطر دماً وربما لم يقل ذلك وكان فيما خلا قال حمار وحش
 ثم صار الى الحمار وحش مات وهذا يدل على رجوعه وثباته على ما رجع اليه والظاهر انه لتبينه غلطه أولاً والله اعلم وقال المقرئ يحمّل ان يكون الصعب
 احضار الحمار فلبسوا ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فمن قال اهدى حماراً اراد بقمامه مذبحاً الاضحية ومن قال لحمار
 اراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ويحمّل انه اهداه له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضوه طائفاً انه انما رده عليه لمعنى يختص بجلته
 فاعلمه بأمناعه ان حكم الجزاء من الصيد حكم الكل قال وجميعهما امكن اولى من توهم بعض الروايات والله اعلم قوله وهو بالأنواء او بوردان
 الهنرة وسكون الموحدة وبالملة جبل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعد هاء مملّة قيل سمي الأنواء لوبائه على القلب قيل لان السيول تتبوء
 اى تحلّ قوله او بوردان الخ شك من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد اللال وآخرها نون موضع بقرب الجحفة ووقع في حديث عمر بن أمية
 انه كان بالجحفة ووردان اقرب الى الجحفة من الأنواء فان من الأنواء الى الجحفة ثلاثون ميلاً ومن ووردان الى الجحفة ثمانية
 اميال وبالشك جزم اكثر الرواة وجرم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بوردان وجرم معمر بن عبد الرحمن بن اسحق ومجل بن عمر بالأنواء الذي
 يظهر ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك ايضاً - قاله الحافظ رحمه الله قوله فردة عليه
 قال الحافظ اتفقت الروايات كلها على انه رده عليه الا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمر بن أمية ان الصعب اهدى
 للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه واكل القوم ام - قال الشيخ ابن الهيثم ما قيل هذه الرواية منكورة فان جميع الروايات
 انه لم يأكل منها الا في هذه الرواية احسن منه ان يجمع بعد ثبوت صحة هذه الرواية بان الذي تعرضت له تلك الروايات ليس سوى انه رده وعلى
 بالاحرام توسكت الكل على هذا القدر من الاحتراز ان يكون لما رده معللاً بذلك بناءً على ظن انه صيد لاجله ذكر له انه لم يصده لاجله فقبله
 بعد الرد واكل منه وهذا يجمع على قول من يشترط عدم الاصطيد لاجله وعلى قول الكل ما قال البيهقي بعد ما ذكر الروايات التي ذكرناها قال وهذا
 اسناد صحيح فان كان محفوظاً فكأنه رد الحمار وقبل اللحم ام - الا ان هذا يجمع بانشاء أشكال آخر وهو رد رواية انه رد اللحم وهي بعد صحتها ثبت
 عليها الراوى ورجع عما سواها على ما قدمناه الا ان يدعى انه عثر ببعض عن الكل في رواية رد اللحم وفيه ما قدمناه ام قال الحافظ ويحمّل ان يحمل
 القول بامل كور في حديث عمر بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيد انه جزم بوقوع ذلك في الجحفة وهو في غيرها
 من الروايات قال بالأنواء او بوردان ام - قال الزبني ثكأته لما رده لانه محرّم اهدى له بعد ما حلّ فقبله وهذا يجمع حسن ام - قوله ما في وجهي
 اى من الكراهية لردّه هديتي كما في رواية الترمذي وغيره - قوله أنا لم ترد عليك الخ قال عياض ضبطناه في الروايات لم نرده بفتح الدال وادى
 ذلك المحققون من اهل العربية قالوا الصواب انه بضم الدال لان المضاعف من الجزم ويراد في الروايات التي توجهها له ضمة الهاء بعد ها قال وليس
 الفتح بغلط بل ذكره ثعلب في الفصيح نعم تعقبوه عليه بانه ضعيف وأوهو صنيعة انه نصيب واجازوا ايضاً الكسر وهو اضعف الأوجه قلت ووقع
 في رواية الكشميهني بفتك الادغام لم نرده بضم الاوى وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كما في الفتح قوله الا أنا حرّم الخ بضمين - ام
 محرمون والحرم جمع حرام وهو من احرم بنسبك - وفي رواية سعيد بن عباس لو كانا محرمون لقبلكم منكم قال الحافظ لم يستدل بهذا
 الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لانه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول
 على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق بن عمار وحش وهو محرّم فابى ان يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم
 ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له لحماً طير وهو محرم فوقف من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن قتادة المذكور
 في الباب بعد حديث عمر بن سلمة ان البهزي اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظيئاً وهو محرّم فامرايا بكر ان يقسمه بين الرفاق أخرجه مالك وهو
 اصحاب الشنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجميع الجمهور بنى ما اختلف من ذلك بأن احداً

اقوال العلماء فان الحرام يكره من غير ان يصح اكله
 والتفصيل فيما اذا صيد لاجله او لم يصيد لاجله

اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن وحيد ثنا حسن الحلواني حدثنا يعقوب حدثنا ابي عن صالح كلهم عن الزهري بهذا الاسناد اهدى له حماد وحش كما قال مالك وفي حديث الليث وصالح ان الصعب بن جثامة اخبره **وحل ثنا يحيى بن يحيى وابوبكر بن ابي شيبة وعمر** الناقد قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري بهذا الاسناد وقال اهدى له من لحم حماد وحش **وحل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة وابوبكر** قالوا حدثنا ابو معوية عن الاعمش عن جبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اهدى الصعب بن جثامة الى النبي صلى الله عليه وسلم حماد وحش وهو محرم قال فردّه عليه قال لولا اننا لم نخرج منكم **وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا المعتمر بن سليمان قال** القبول محمولة على ما يصيد الحلال لنفسه ثم هي من المحرم واحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لاجل المحرم قالوا والسبب في الاقتصار على الاحرام عند الاعتدال للصعب ان الصيد لا يحرم على المرء اذا صيده الا اذا كان محرمًا فبين الشرط الاصل وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه وقد بينه في الاحاديث الاخرى وتوكل هذا الجمع حديث جابر مرفوعا صيدا للبر لكونه حلالا ما لو تصيده او يصيده لكونه اخرج من الترمذي والنسائي وابن خزيمة وقد قال الشافعي في الامران كان الصعب اهدى له حماد احميا فليس للمحرم ان يذبح حماد وحش حتى وان كان اهدى له لحم فقد يحتمل ان يكون علمه انه صيد الترمذي عن الشافعي انه رده لظنه انه صيد من اجله فتركه على وجه التارة كذا في الفتح فتركه بالفاء وفي نسخ الترمذي المطبوعة وتركه بواو وفي نصب المراتبة وتركه بأو والله اعلم قال شيخنا المحمود بن الله رحمه الله ليس حديث الصعب نصا فيما قاله الشافعي من تعليل الرد بظن الاصطيد لاجل المحرم بل هو ناطق بان رده انما وقع بكونه محرمين وليس محض كونهم محرمين ما نداء - اكل صيد الحلال عند الجاهل هو كما دل عليه الاحاديث الاخرى لا بد من تمتة هذه الحلة وهي غير منصوصة فيحتمل ان يكون رده لظنه الاصطيد لاجله كما قال الشافعي ويحتمل ان يكون الرد لظنه ان الاصطيد قد وقع بأشياء بعض اصحابه المحرمين وليس احد الاحتمالين اولى من الآخر وامكان حمل بعضهما بالسند في كلتي الصورتين سواء او يقال ان محل الحديث هو ما قاله الشافعي ولكن رده صلى الله عليه وسلم انما وقع تنزهًا وسدًا لذرائع التوسع في اكل الصيد للمحرم وحما للمادة لئلا يفتن بعض ما لا بأس به من الناس فيما به بأس في آخر الامر ولعل في كلام الشافعي الذي نقله الترمذي ما ثار الى ما قلنا ومن الغريب ما نقله الحافظ الترمذي في التزييع ان الشافعي سعى الله عنه مع ابي حنيفة رضي الله عنه في اباحة اكل المحرم ما صيد لاجله واحمل رضي الله عنه مع مالك رضي الله عنه في تحريمه ام والمشهور موافقة الشافعي مع مالك وغيره في التحريم وليعلم ان مسألة الاباحة محكية عندنا في متن الهداية بصيغة لا بأس وقد صرح فقهاؤنا رحمهم الله ان الغالب استعماها فيما تركه اولى وحديث يمكن حمل رده صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب على العمل بالاولى والاحب وقوله في حديث ابي قتادة وحديث عمر بن امية ان ثبت على بيان الاباحة والله اعلم واما حديث جابر ما لو تصيد ما يصيد لكونه قد ارضى الشيخ ابن الهمام بحديث ابي قتادة الذي سيأتي في الباب قال فانه ليس بأسه عليه السلام لم يجب بحله له حتى سألهم عن مواعيد المحل كانت موجودة ام لا فقال صلى الله عليه وسلم انكم احلتموه ان يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا قال فكلوا اذا فلو كان من الموانع ان يصاد لمهر لنظمه فيسلك ما يسئل عنه منها في التخص عن الموانع ليحجب بالحكم عند خلوه عنها ام قلت مع ان العادة قاضية بان مثل هذا الحيوان اى الحمار الوحشي فيعظم جثته وكثرة لحمه لا يصيد الصائد لان يأكله ثم يرحله وكان ابو قتادة اذا ذك في السفر ولم يكن معه الا رفيقه المحرمين فيغلب على الظن والله اعلم انه كان نوى تشريكه في حله ولا سيما بعد ما علم بقرائن الحال من تنبيهه اصطيداه كما يدل عليه قوله في بعض الروايات فلم يؤذ نوى به واجبوا لوانى ابصر تربيته عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه قال الشيخ ابن الهمام وهذا المعنى كالصريح في نفي كون الاصطيد المحرم مانعا فيجاء به جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته اذ هو في الصحيحين وفي غيره من الكتب استتبع بخلاف ذلك بل قيل في حديث جابر لم يصيد اثم انقطاع لان المطلب بن حنطب لم يسمح من جابر عند غير واحد وكذا في رجاله من فيه لين ام وقد فصله الحافظ في التلخيص، وبعد ثبوت ما ذهب اليه بما ذكرنا يقوم دليل على ما ذكره صاحب الهداية من التاويل بوجهين كون الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اكله اكل المحرم والمخيان يصاد ويحجل له فيكون عليك عين الصيد من المحرم وهو متنع ان يملكه فياكل من لحمه والحمل على ان امراد ان يصاد بأسره وهذا لان الغالب في عمل الانسان لغيره ان يكون بطلبه فليكن محله هذا دفعا للمعارضة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال الحافظ وفي حديث الصعب جواز رحمة الهدية لعله وفيه اعتدال عن رد الهدية تطييبا للقلب لهدى وان الهدية لا تدخل في المالك الا بالقبول وان قد تربيته على ملكها لا تصير ملكا لها وان على المحرم ان يرسل ما في يده من الصيد المحتنع عليه اصطيداه وقال ابن المنير حديث الصعب يشكل على مالك لانه يقول ما صيد من اجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غيره المحرم فيمكن ان يقال قوله فردّه عليه لا يستلزم انه اباح له اكله بل يجوز ان يكون ثمرة بارساله ان كان حيا وطرحه ان كان مذبوحا فان السكوت عن الحكم لا يدل على التحريم وتعبق بانه وقت البيان فلو لم يحزله الاستفاد بطل رده عليه اصلا اذ لا اخصا صرح به قوله وفي حديث الليث وصالح ان الصعب بن جثامة اخبرنا يعني جلاله من مسئلة الصعب رضي الله عنه قوله عن ابن عباس رضي الله عنه قال اهدى الصعب اخي فحمله من عند ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

سمعت منصوراً يحدث عن الحكم وحديث ابن مثنى وابن بشاشة لا أحسنهما عن جعفر بن محمد عن ثمانية عن الحكم وحديثنا
عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة جميعاً عن جبيب بن سعيد بن جابر عن ابن عباس في رواية منصور عن الحكم أهدي
الصعب بن جثامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجل حمار وفي رواية شعبة عن الحكم عجز حمار وحش لقطردماً وفي رواية شعبة عن
جبيب أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فزده **وحديث** زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال
أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس يستذكره كيف أخبرني عن
الحرم أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام قال قال أهدي له عضو من لحم صيد فزده فقال أنا لا نأكله أنا حرم
وحديث ثقاتية بن سعيد حدثنا سفيان عن صالح بن كيسان **وحديث** ابن أبي عمير واللفظ له حدثنا سفيان حدثنا صالح بن
كيسان قال سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول سمعت أبا قتادة يقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا
بالقاعة فمنا المحرم ومنا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يتراؤون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش فأسرجت فرسي وأخذت رُحى
ثم ركبت فسقط مني سوطي فقلت لأصحابي **وكانوا محرمين** تناولوني السوط فقالوا والله

قوله رجل حمار وحش الم تقدم البحث في اختلاف هذه اللفاظ ووجه الجمع بينها قريباً فراجع قوله سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة الإهوانع مولى
أبي قتادة ولاحد من طريق سعد بن إبراهيم سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى أبي قتادة وفي رواية ابن اسحق عن عبد الله
ابن أبي سلمة أن نافعا مولى بني عوف فحصل من ذلك أنه لم يكن مولى أبي قتادة حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلح
الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب إليه ولم يكن مولاة قلت فيجمل أنه نسب إليه لكونه كان زوج مولاة أولاد له أياه أو نحو ذلك كما
وقع لمفسر مولى ابن عباس وغيره والله أعلم - **قوله** بالقاعة الم بالحاء المحملة المحفة هذا هو الصواب المعروف في جميع
الكتب والذي قاله العلماء من كل طائفة قال المفاضي كذا فتيدها الناس كلهم قال ورواه بعضهم عن البخاري بالفاء وهو وهم والصواب القاء في جميع
وأد على تحصيل من السقياء على ثلاث مراحل من المدينة كذا في الشرح قال المحافظ ووقع في حديث أبي سعيد أن ذلك وقع وهو يعنفان وفيه نظر والصحيح
ما في حديث الباب من وقوعه بالقاعة - **قوله** ومنا غير المحرم الم وسيأتي من طريق عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة أحرموا
كلهم إلا أبا قتادة قال في المواهب اللطيفة وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في عمره الحريية فبلغ الرحاء وهي من ذى الحليفة على أربعة
وثلاثين ميلاً أخبروه أن عدداً من المشركين بوادي غيبة نخشع منهم أن يقصدوا غرة ثم فوجئوا بطائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جنتهم ليأمن
شركهم وهذا هو الذي وقعت إليه الإشارة في بعض روايات حديث أبي قتادة فأنبئنا بعد بغية فتوجهنا نحوهم وبغية بفتح الخين المجة بعد لها
تحتية ساكنة ثورات مفترحة ثوها قال البكري هو ما لبني غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبني ثعلبة يصيب فيه ماء رضى
ويصب هو في البحر فلما أسنوا ذلك حتى أبقوا في وقتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فأحرموا الأهل واسترجلوا لأنهم لم يحاذوا المقيات ولما
لم يقصدوا الحرم وبهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره البكري لا أثر قال كنت اسمع أصحابنا يتجنبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لأبي قتادة أن يجاوز
المقيات وهو غير محرم ولا يدرك ما وجهه قال حتى وجرت في رواية من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرمنا قلنا
كان يمكن كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجه الحديث فأنما جاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة قلت وهذا ينافي
ما جاء في بعض روايات حديث أبي قتادة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو مكة وأخرج ابن حبان في صحيحه والبيهقي من حديث عياض بن عبد
عن أبي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو محرمون حتى نزلوا
بصفان فالحاصل أن أبا قتادة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بإحلال الصدقات وكانت
طريقهم متحدة فأحرموا كلهم غيره بناء على أنه لم يقصدوا ذاك مكة ثم سار مع النبي صلى الله عليه وسلم بناء على اتحاد الطريق حتى بلغوا الرحاء فأخبروا
بالعدو فوجهه صلى الله عليه وسلم مع أصحابه له محرمين فلما آمنوا رجع على حاله التي كان عليها فسمع له التأخير لذلك، انتهى قلت وقد تقدم
منا في باب المواقيت حكاية ما قاله الإمام محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ أنه رخص لأهل المدينة أن يخرجوا من الحفة فلا إشكال في قصة أبي قتادة
إذا ثبت مجاوزة الحفة من غير إحرام ولم يثبت نحر الرواية التي فيها ذكر عصفان تدل على تأخير الإحرام من الحفة ولكن نظرياً المحافظ
وصحح خلافها كما قد مناه قريباً وقبل كانت هذه القصة قبل أن يوقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت والله أعلم - **قوله** يتراؤون شيئاً الخ -
يتفعلون من الرؤية، **قوله** فنظرت فإذا حمار وحش الخ وفي بعض الروايات فزاد حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة فلما رآه تركه حتى رآه فركب

لا تغنيك عليه شيء فنزلت فتناولته ثوركيت فادركت الحمار من خلفه وهو وراء أكمة فطعنته برمح فعقرته فانبت به أصحابي فقال بعضهم كواه وقال بعضهم لا تأكلوه وكان النبي صلى الله عليه وسلم أماناً فحركت فربى فادركته فقال هو حلال فكلوه **وحل ثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك **وحل ثنا** قتبية عن مالك فيما قرئ عليه عن أبي النضر عن نافع مولى ابن قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه فحرمين وهو غير محرم فربى حماراً وحشياً فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا عليه فسألهم مرة فأبوا عليه فأخذ ثوراً على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم فأدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال إنما هي طعمة أطعمكموها الله **وحل ثنا** قتبية عن ذلك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في حمار الوحش مثل حديث أبي النضر غير أن في حديث زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحم شيء **وحل ثنا** صالح بن مسمار السلي حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير حدثنا عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم يحرم

قال النووي كذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش وفي رواية أبي كامل بالحمدى إذا رآه حرام وحش فحمله عليها أبو قتادة فحرق منها ما أتانا فكلوا من لحمها فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى وهو الأثان وسُميت حماراً عجائزاً - قوله لا تغنيك عليه شيء الخ زاد في بعض الروايات أنا محرمون وفيه دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الأمانة على قتل الصيد وأنه اجتهد منهم قوله فنزلت فتناولته الخ ووقع في بعض الروايات عند النسائي فاختلس من بعضهم سوطاً ورواية الباب أقوى ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه نقصاً فاحتل بطغيه واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختيلاً لا امتنع، كذا في الفهر - قوله وهو وراء أكمة الخ يفتحات هي التل من حرواحد قوله فعقرته الخ أي قتلته وأصل العقير الجرح وفيه أن عقير الصيد ذكاته قوله فقال بعضهم كواه الخ روى عن علي أوجه أنهم أكلوا والظاهر أنهم أكلوا أول ما أتاهم هو ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن عبد الله بن موهب فكلوا من لحمها قال فقالوا أكلنا لحمها ونحن محرمون وأصرح من ذلك رواية أبي حازم ثم جئت به فوقوا فيه ياكلون ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهو حرم وفي الفهر فيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي هو حرام بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرته وفيه العمل بأدنى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعيب ذلك علينا وكلنا أكل تمسك بأصل الإباحة والتمسك بنظر الأمر الطارئ وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة قوله أما ضنا الخ فغيره قوله هو حلال فكلوه الخ قال الحافظ صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ف وقعت الصيغة على مقتضى السؤال ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها وذكر في رواية أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه لم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد أبي داود والطحاوي إلى عوانة ولفظه فقال كلوا وأطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عند سعيد بن منصور ووقع لنا من رواية أبي عجل وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصحيحين من البخاري ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند إسحق ومن رواية عبادة بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد وتقدم معمر بن يحيى بن أبي كثير بن زيادة مضادة لروايته أبي حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره ذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت إنما اصطدته لك فأمر أصحابه فأكلوه ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي تقدم بهذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاد من أجله فلما علمه امتنع، أم - وفيه نظر لأنه لو كان حراماً ما أقر النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل منه إلى أن علمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحوم لا يدرى المحرم صيداً ولا فحله على أصل الإباحة فاكل منه لم يكن ذلك حراماً على الأكل، انتهى - ويحتمل أن يكون تكفاه عليه الصلوة والسلام عزاً كله على تقدير صحة هذه الرواية تنزهها واتقاء كما قرئنا في حديث الصعيب بن جثامة في أوائل الباب وقال الشيخ عبد السلام في المواهب اللطيفة والأدلى أن يقال إن رواية معمر شاذة لمخالفتها للثقات الأثبات فلا عبرة بها والله أعلم، أم - قوله وإلى بعضهم الخ الاظهر أن الاختلاف وقع بينهم أولاً حين أتاهم به فأكل بعضهم وأمسك بعضهم ثم وقع الأكل أيضاً في الشك بعد الأكل والله أعلم - قوله إنما هي طعمة الخ بضم الطاء أي طعمة - قوله عام الحديبية الخ وسيأتي من طريق عثمان بن موهب خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً وخرجنا معه قال الأسدي على هذا لاي رواية عثمان ابن موهب غلط، فإن القصة كانت في عمره وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر ولعل السراوى أراد

باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من اللوات والحقن والمحرم

فأكلها وحل ثنائه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص وحديثنا قتيبة واسحق عن جرير كلاهما عن عبد العزيز بن ربيع عن
عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة في نفر محرمين وأبو قتادة فحل^ل واتصل الحديث وفيه قال هل شأنا إليه إنسان منكروا وأمره
بشيء قالوا لا يا رسول الله قال فكلوه وحل^ل في زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني محمد بن المنكر عن معاوية
عبد الرحمن بن عوف عن النبي عن أبيه قال كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى له طائر طليحة راقد فمنا من أكل ومنا من توأع
فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل^ل ثنائه هرون بن سعيد الأيلي عن أحمد بن علي
قال حدثنا ابن وهب أخبرني مغيرة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبيد الله بن مقسم يقول سمعت القسم بن محمد يقول سمعت
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أربع كلهن فواسق

أثرنا الصييد من موضعه يقال أصدت الصييد مخفف أي أشرته قال وهو أول من رواه صدقوا وأصدوا لتشديد لانه
 صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لم يصيدنا وإنما سألوه عما صاد غيرهم والله أعلم **قوله** فأكلها ثم فيه الاستيهاب من الأصدقاء وقبول الهدية
 من الصديق وقال عياض عن أبي النبی صلى الله عليه وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطبيبا لقلب من أكل منه بيان الجواز بالقول والفعل لازالة
 الشبهة التي حصلت لهم **قوله** فأهدى له طيرا ثم أي مشوى أو مطبوخ **قوله** فمن آمن أكل ثم أي اعتقادا على الصداقة وتحويلا للهمم من الصييد
قوله ومن آمن تورع ثم أي طئنا منه أنه لا يجوز للحرم أكله **قوله** وفق من أكله ثم أي صوته قاله النووي، قال الشوكاني ويحتمل أن يكون
 معناه دعاه بالتوثيق وفي المشكوك وافق من أكله قال القاري أي بالقول والفعل والمراد بطير ما تجسده كان متعده أو ما طير كبير كفي جماعة
قوله أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أي أكلنا نظيره معه صلى الله عليه وسلم **باب ما يندب للحرم وغيره قتله من الدواب**
في الحل والحرم **قوله** الرابع التقييد أن كان مفهوما اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوما عند وليس بحجة عند كثيرين وعلى
 تقدير اعتباره فيجتمعا أن يكون **قوله** صلى الله عليه وسلم والأثرين بعد ذلك أن غير الأربع يشترك معها في الحكم فقد ورد في أكثر طرق عائشة رضي
 عنها بلفظ خمس كما سيأتي في الباب في بعضها بلفظ ست أخرجه أبو عوانة في المستخرج من طريق الحارثي عن هشام عن أبيه عنها فأنشئت الخمس المذكورة
 في سائر الطرق وزاد الحية ويشهد لها طريق شيبان بن شروته التي ستأتي في الباب وإن كانت خالية عن العمد وقد وقع في حديث أبي سعيد عن
 أبي داود نحو رواية شيبان وزاد السبع العادي فصارت سبعة، قال الحافظ في التلخيص وفي أسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف إن حسنا لترمذي
 وقد تقدم بسط الكلام في يزيد في شرح المقدمة فراجع، قال الحافظ في الفتح وقد وقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد
 ابن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات أخرجه أحمد من
 طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للحرم وحجاج ضعيف خالفه مسعر عن وبرة فرواه
 موقوفًا أخرجه ابن أبي شيبة، أم - قلت مرسل سعيد بن المسيب يكفي للاحتجاج فإن مراسيله مقبولة بالاتفاق قال أحمد مراسلات سعيد صحاح
 لا ترى أصح من مراسله وقال الشافعي إرسال ابن المسيب عندنا نحن وقال أبو حاتم سعيد عن عمر مرسل يدخل في المسند على سبيل المحجاز وروى
 ابن مندرة في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث فقلت له من حدثك يا أبا محمد بهذا فقال يا أبا
 أهل الشام خذ ولا تسأل فأنا لا نأخذ إلا عن الثقات تهذيب التهذيب ترجمة سعيد) وبالحجة فهذا المرسل في قوة المسند عندنا وقد تأيد بحديث
 الحجاج بن أرطاة وبما أخرجه الطحاوي بأسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظه والحية والذئب والكلب العقور قال الشيخ عابد
 السدي في شرح مسند الإمام الأعظم فالحق الذئب بالخمس أنها هو الحاق بالنقض كالحاق الحية نعم من لا معرفة له بالأدلة من الحنفية الحق
 من حيث المعنى والجامع الابتداء بالأذى والله أعلم **قوله** كلهن فواسق ثم قال النووي وغيره تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية
 عنه وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى ففسق عن أمر ربه أي خرج وسمى الرجل فاسقا
 بخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعره فواسق يعني بالمعنى الشرعي وأما المعنى
 في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقبل خروجها عن حكمها من الحيوان في تحريم قتلها وقيل في حل أكله لقوله تعالى أو فسقا أهل
 لعننا الله بيه وقوله تعالى ولا تأكلوا مما أكلكم نيكما أنتم الله عليه وآله ففسق. وقيل بخروجها عن حكمها بالأيذاء والافساد وعدا لا تمنع
 ومن ثرا اختلف أهل الفتوى فمن قال ببلالة الحق بالخمس كل ما جاز قتله الحلال في الحرم وفي الحل ومن قال بالثالث في الحق ما لا يوطأ إلا ما نفع
 قتله وهذا قد يجيء مع الأول ومن قال بالثالث ينخص الحاق بما يحصل منه الفساد ووقع في حديث أبي سعيد عن ابن ماجة قيل له لو قيل للفأرة

يُقْتَلَنَ فِي الْحُلِّ وَالْحَرَمِ الْحِدَّةُ وَالْغَرَابُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ

فوليفة فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت فهذا يومى الى ان سبب تسمية الخمس بذلك لكون فعلها يشبه فعل القتلى وهو يرتجى القول الأخير والله اعلم. كذا في الفتح - قوله يقتلن في الحل والحرم الخ سيأتى في بعض الطرق لاجتماع على من قتلن في الحرم والحرام ويعرف منه حكم الحلال بكونه لم يقرب به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز اولى، ثم انه ليس في نفى الجناح وكذا الحرج كما في بعض الروايات دلالة على اوجبه الفعل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جابر عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر وادى عوانة من طريق ابن نمير عن هشام عن ابيه بلفظ يقتل المحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل الذنب ولا باحة، ويؤيد الا باحة لفظ اذن في رواية نافع وكذا لفظ قتلن حلال المحرم في حديث ابو هريرة عن ابي داود وغيره والله اعلم قوله الحدة الخ بكسر اوله وفتح ثانيه بعد ما هنرة بغير مد وحكى صاحب المحكم المدا في ندوة وزيادة الماء فيه للوحدة وليست للتأنيث بل هي كالهاء في التمرة وحكى لا زهرى فيها حدة بواديل الهنرة وسيأتى في بعض الطرق بلفظ الحدة بضم اوله وتشديد الثانية مقصور قال قاسم بن ثابت الوجه فيه الهنرة وكأنه سهل ثواد غور وقيل لغة حجازية وغيرهم يقولون حلية ومن خواص الحدة انها تقف في الطيران ويقال انها لا تحتطف الا من جهة اليمين والله اعلم كذا في الفتح - قوله والغراب الخ زاد في رواية سعيد ابن المسيب عن عائشة عند المؤلف الا يقع وأخذ بهذا القيد بعض اصحاب الحديث كما حكاها ابن المنذر وغيره وقد اختاره ابن خزيمة وهو قضية حمل المطلق على المقيد ثم قال ابن قدامة يلتحق بالابقع ما شاركه في الابداء وتحريم الأكل وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ وأمنوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغربان ملحقاً بالابقع - وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق قال في القاموس هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صورته العين والقاف والابقع الذي في ظهره او بطنه بياض والفرات وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه الصلوة والسلام واشتغل بحيفة حين أرسله ليأتى بخير الارض والآصم وهو في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب في الفتح قال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغلاف والابقع لا يخفى كلال الجيف واما غراب الزرع فلا وكلا استثناه لان قدامة وما اطلق فيه خلافاً وعليه يحمل ما جاء في حديث ابي سعيد عند ابي داود ان صم حيث قال فيه ويرى الغراب ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي بن مجاهد، ٩٠ - وتقيم صاحب الجرح اصحابنا حيث جعل العقق كالغراب رده اخوه صاحبنا في الفتاوى الظهيرية في العقق روايتان الظاهر انه من الصيود، قال ابو يوسف الغراب المذكور في الحديث هو الغراب الذي يأكل الجيف او يخلط مع الجيف اذ هذا النوع هو الذي يبتدىء بالاذى والعقق ليس في معناه لانه لا يأكل الجيف ولا يبتدىء بالاذى وكان اهل الجاهلية يتشاءمون بالغراب فكانوا اذا نعب مرتين قالوا آذن بشر واذا نعب ثلاثاً قالوا آذن بخير فابطل الاسلام ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك وفي الفتح ناقلاً عن فتاوى قاضين من خرج لسفر سمع صوت العقق فجع كفر وحكمه حكم الابقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احمد ان اكل الجيف والا فلا بأس به قوله والفارة الخ بمنزلة ساكنة ويجوز فيها التشهيل ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم اخرج ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد ابن زيد قال لما ذكر له هذا القول ما كان بالكوفة افحش رداً الاثار من ابراهيم النخعي لقلصا سمع منها ولا احسن اتباعاً لها من الشعبي لكثرة ما سمع كذا في الفتح - وهذا تحامل من حماد على ابراهيم والله اعلم - قوله والكلب العقور الخ قال الحافظ في الكلب هيمية وسبعية كانه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد فيه من اقتفاء الاثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره وقيل اولى من اخذه للحراسة نوح عليه السلام واختلاف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوماً ولا فروى سعيد بن منصور باسناد حسن عن ابي هريرة قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور فقال انى كلب اعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم واخافهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذا نقل ابو عبيد عن سفيان وهو قول الجهمور وقال ابو حنيفة المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واجم ابو عبيد الجهمور بقوله صلى الله عليه وسلم لا يمسك الله بسوطه عليه كلباً من كلابك فقتله الاسد وهو حديث حسن اخرج الحاكم من طريق ابى نوفل بن ابى عقرب عن ابيه واجم بقوله تعالى وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ فاشتقها من اسم الكلب فلما قيل لكل جارح عقور ام قال الشوكاني في غايته ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب مشتق من كل ما يجوز اطلاقه عليه وهو عمل النزاع فان قيل اللام في الكلب تغيد العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان

وقال ابن عمر في روايته في الحرم والأحرام وحل شي حرمة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم
ابن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال قالت حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب
والحواشي من أبتدأ بالعدوان والأذى من غيرها وتعقب بظهور المعنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب المعنى إذا ظهر في المنصور
عليه لدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مسائل الرضا - قال ابن دقيق العيد والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالأضافة
إلى بصر أهل القياس فانه ظاهر من جهة الآية بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمته لا كل فقير أبطال لما دل عليه إيمان
النص من التعليل بالفسق، انتهى - قلت وفي فتح القدير ما ياتي في السباع فالمنصور عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتلها الجزاء لا يجزأ وشاة إذا ابتدأها
الحرم فان ابتدأته بالأذى فقتلها فلا شيء عليه وذلك كالأسد والفهد والنمر والصقر والبازي وأما صاحب البدائع فقصر البري إلى ما كوى وغيره و
الثاني إلى ما يبتدئ بالأذى غالباً كالأسد والذئب والنمر والفهد وإلى ما ليس كذلك كالضبع والثعلب فلا يحل قتل الأول والآخر إلا أن يصلح بحل
قتل الثاني وكاشي فيه وإن لم يصلح وجعل ورود النص في الفواسق وروداً فيها دلالة ولم يحك خلافاً بل ذكره حكماً مبتدأ مسكوتاً فيه ثم رأينا
رواية عن أبي يوسف قال في فتاوى قاضيه عن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب، أم -
وقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي «وكذلك قال أصحابنا فمن ابتدأه السبع فقتله فلا شيء عليه وإن كان هو الذي ابتدأ السبع فعليه الجزاء لعدم قوله
تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم» واسم الصيد واقع على كل من منع الأصل متوحش ولا يختص بالماكول منه دون غيره ويدل عليه قوله تعالى
لينبؤنكم الله بشئ من الصيد مما لا يدرككم ولا تحلوا فلعنوا الحكم منه بما تناله أيدينا وأرحامنا ولو خصص المباح منه دون المحظور لكان كل شخص
المنع عليه من الأشياء المذكورة في الخبر وذكر معها الكلب العقور فكان تخصيصه لهذه الأشياء وذكره للكلب العقور دليل على أن كل ما
ابتدأ الإنسان بالأذى من الصيد فمباح للحرم فقتله لأن الأشياء المذكورة من شأنها أن تبتدئ بالأذى فحلت حكمها حكمها في الأغلب وإن كانت
قد لا تبتدئ في حال لأن الأحكام إنما تتعلق في الأشياء بالأحوال أكثر ولا حكم للشاذ النادر ثم لما ذكر الكلب العقور وقيل هو الأسد فأنما أباح
قتله إذا قصد بالعقر الأذى وإن كان الذئب فذلك من شأنه في الأغلب فما خصه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بالخبر وفاتت دلالة فهم محمولون
من عموم الآية وما لم يخصصه ولم تفرد دلالة تخصيصه فهو محمول على عمومها، أم - وقال الشيخ ابن السامع بعد البحث والنظر المناقشة في كلام صاحب
الهداية وأما اثبات منع تنهات السباع غير أمولنا فبيدهما سمعت وبعل بعد معرفة وجهه كان في السباع رواية أن كما هو في المحيط حيث قال
وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد وعن أبي يوسف الأسد كالكلب العقور والذئب وفي الغنم لا شيء في الأسد وقال يوحىفة يجب رد من
من البدائع التصريح بحل قتل الأسد والفهد والنمر والذئب من غير ذكر خلاف، أم قال عبد العزيز الضعيف سألنا من الله التوفيق أنه لو وفق بين
الروايتين بأن يحل روايته جواز قتلها ولو مبتدأ علماً إذا نوى به الحرم التمتع بالحفظ من أيدائها ودفع شرها المظنون قبل الوقوع عن نفسه وعن
أبناء نوعه ورواية تحريمه على ما إذا قصد به محض التلذذ والتمتع بالأكل طياداً أو الانتفاع بشئ من أجزائها، لكن جمعاً حسناً وجهاً وجهاً أن شاء
الله تعالى وقد تنبهت لهذا الوجه ببعض كلمات العارف الكبير الشيخ الأجل ولي الله الملهوي قدس الله روحه حيث قال في بيان محظورات الأحرام
وأما شرع أن يجنب المحرم هذه الأشياء تحقيقاً للتذلل وترك الزينة والتشعث وتنويعاً للاستشعار خوف الله وتعظيمه ومواظبة نفسه أن لا تستل
في هواها وإنما الصيد تلتزم وتوشع لذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من أتبع الصيد لم يأت به من أتبع الصيد لم يأت به من أتبع الصيد لم يأت به من أتبع الصيد لم يأت به
وإن سوغه في الجملة - قال ثم لا بد من ضبط الصيد فإن الإنسان قد يقتل ما يريد أكله وقد يقتل ما لا يريد أكله وإنما يريد المترن بالأصطياد وقد يقتل
يريد أن يذبح شره عنه وعن أبناء نوعه وقد يلجج بهيمة الأنعام فأما الصيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم و
الأحرام الفارة والغراب والحلأة والعقرب والكلب العقور والجاءع المئذى الصائل على الإنسان أو على متاعه فانه إذا رجع إلى استقراره لم يبق له
له صيد وكذلك بهيمة الأنعام والذئب والجاءع وأما ما جرت العادة بأقتنائها في البيوت لا تسمى صيداً وأما الأقسام الأخر فالظاهر أنها صيد انتهى
ولا بأس أن تنقل في خاتمة الباب ما أفاده صاحب البدائع في فاتحة فصل الصيد من الجنايات تيمناً للفائدة وهذا نصه مع بعض الاختصار لا يجوز
للمحرم أن يتعرض بصيد البر المأكول وغير المأكول عندنا إلا المئذى والمبتدئ بالأذى غالباً والصيد هو المتنع المتوحش من الناس في أصل الخلقة أما
بقوامته أو بجناحه فلا يجوز على المحرم ذبح الأبل والبقر والغنم لأنها ليست بصيد لعدم امتناع والتوحش من الناس وكذا الذئب الجاج والبطل الذي
يكون في المنازل هو المسمى بالبطل الكسرى لأن الغنم لا تصيد فيها وهو الامتناع والتوحش فاما البطل الذي يكون عند الناس ويظهر فيه صيد لا يوجد
الصيد فيه والحمار المسرل صيد وفيه الجزاء عند عامة العلماء وعند مالك ليس بصيد وجه قوله أن الصيد اسم للمتوحش والحمار المسرل مستأش

الصيد الذي يمنع منه الحرم

الصيد الذي لا يكون له جزاء

حدثنا أحمد بن حنبل قال سمعت مجاهد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وأنا أوقد تحت قال القواريري قد لي وقال بالمرجع برمة لي والقل يتناثر على وجهي فقال أتوزيك هوامك راسك قال قلت نعم قال فاحلق وصم ثلاثاً أياماً وأطعم ستة مساكين أو انسك نسكة قال أبو بفلأدري بأق ذلك بدأ وحلثني علي بن حجر وزهير بن حرب ويعقوب بن إبراهيم جميعاً عن ابن علية عن أبي جعفر هذا الأسنا وبثله وحلثنا محمد بن مثنى حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال في أنزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك قال فأتيت ففقال أدنه فدوت فقال أدنه فدوت فقال أدنه فدوت فقال أتوزيك هوامك قال ابن عون وأظنه قال نعم قال فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك ما تيسر وحلثنا ابن نمير قوله عن كعب بن عجرة بن يعقوب العين وسكون الحميم نقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال حدث كعب بن عجرة في الفدية سنة معمول بها لم يروها من الصحابة غيره ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل قال وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة قال الزهري سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يبينوا كعد المساكين، ونظر المحافظ في كلام أحمد بن صالح وذكر الحديث طرّاً أخرى ثم قال فيقيد إطلاق أحمد بن صالح بالصفة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو عن مقال لا طريق إلى وائل عن كعب بن عجرة عند النسائي - قوله أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات الآية في الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم في بعضها فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه وفي بعضها فجلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما وفي بعضها فأتيتهم والجمع بين هذا الاختلاف أن يقال مر به أولاً وهو قد تحت قد له فراه على تلك الصورة رؤية إجمالية عن بعد يسير وقال أتوزيك هوامك هذه لكه لم يقدر قد ما بلغ به من الوجع الأليم ثم بلغه ما هو فيه من اليلاء وشدة الأذى فأرسل إليه واستدعى به إليه حتى أتاه عرجة فاستناب في كحفي رواه ابن عون وحك رأسه بأصبعه الكريمة كما في روايتي وائل عند الطبري فخطبه وقال له ما كنت أرى أن الجحد بلغ منك ما أرى ودعنا الحلق فحلق رأسه بحضرت فنقل بعض الرواة ما لم ينقله إلا آخر والله أعلم - قوله أتوزيك هوامك راسك الخ قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي تترتب عليها الحكم فمما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه والهوام ترشد يديهم جمع هامة وهي ما يدب من الأختاش والمراد بها ما يلازم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهد بالتنظيف وقد عيّن في كثير من الروايات أنها القمل، وكذا في أبواب الحج من الفقه وفي موضع آخر منه الهوام ترشد يديهم الخ لا تخاف أن تلب إذا اضعفت إلى الرأس أخضعت بالقمل في المرقاة الهوام جمع هامة وهي الذبابة التي تنير على السكون بالمل والقمل، قوله وصم ثلاثاً أياماً الخ قال ابن القيم وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاع وفي الفطر من رمضان عدل مد وكذا في الظهار والجماع في رمضان وفي كفارة اليمين بثلاثة امداد وثلاث وفي ذلك اقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقييدات قوله أو انسك نسكة الخ إلى ذبح ذبيحة والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسياق هذه الرواية موافق للآية قال البخاري وقد خيرا النبي صلى الله عليه وسلم كعباً في الفدية ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القران أو فصاحبه بالخيار قال المحافظ وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أن شئت فأنسك نسكة وإن شئت فصم ثلاثاً أياماً وإن شئت فاطعم الحديث وفي رواية مالك في الموطأ عن عبد الكريم بأسناده في آخر الحديث أي ذلك فعلت أجزاء - قال المحافظ لكن رواية عبد الله بن معقل الآتية في الباب تقتضي أن الخيار إنما هو بين الأطعام والصيام لمن لم يجد النسك ولفظه ثم قال هل عندك نسك قال ما قدر عليه فأمره أن يصوم ثلاثاً أياماً ويطعم ستة مساكين ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبري في زاد بعد قوله ما أجهدتاً قال فاطعم قال ما أجهدتاً ثم ولها فتال أبو عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجد نسكاً لا يصوم يعني ولا يطعم لكن لا يعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال بالنسك شاة فإن لم يجد قومت الشاة دهاهم والدرهم طعناً فقصص فيه أو صام لكل نصف صاع يوماً أخرجه من طريق الأعمش عن قال ذكرته لأبراهيم فقال سمعت علقمة مثله فحينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما بأوجه منها ما قال ابن عبد البر أنه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا الإيجاب ومنها ما قال النووي ليس المراد أن الصيام والأطعام لا يجوز إلا لفائدة المهدى بل المراد أنه استخيره هل معده هي أو لا فإن كان واجداً لعلمه أنه مخير بينه وبين انصيامه والأطعام وإن لم يخبره علمه أنه مخير بينهما ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجده أن لا يخرج تعيينه لاحتمال أنه لو علم أنه يجب له لأخبره بالتخير بينه وبين الأطعام والصوم ومنها ما قال غيرهما يحتل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى أفتاه بأن يكفر بالذبح عن سبيل الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو يوحى غير متلفه ما علمه أنه لا يجب نزلت الآية بالتخير بين الذبح والأطعام والصيام فخير حيث شئت بين الصيام والأطعام لعلمه بأنه لا يفر معه فصام لكنه لم يكن معه ما يطعمه ويؤخر ذلك رواية مسلم

في حديث عبد الله بن معقل المذكور حديث قال أتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية فقلت يا من صيام أو صدقة أو أنسك فقال صم ثلاثة أيام وأطعمهم
وفي رواية عطاء الخراساني قال صم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين قال كل من قد علم أنه ليس عندى ما أنسك به ونحوه في رواية عبد بن كعب القرظي عن كعب
وسياق الآية يشعر بتقدم الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل المستفيض عن الصحابة الذين خوطبوا أشفاهاً بذلك كان أكثرهم
يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والأطعام وعرف من روايات أبي الزبير أن كعباً افتدى بالصيام ووقع في رواية ابن إسحق ما يشعر بأنه افتدى بالذبح
لان لفظه صم وأطعم وأنسك شاة قال فخلقت رأسى ونسكت وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله
خلى قال أطعم ستة مساكين وسياق بقية هذا البحث في شرح بعض روايات الباب فأنظره - قوله حديثنا سيف الإهوان سليمان أو ابن أبي سليمان
قوله ومرأته بينهما أي يتساقط شيئاً فشيئاً قوله صم ثلاثة أيام فيه ان السنة مبيته لجل الكتاب لاطلاق القدية في القوان وتقييدها
بأنسك وفيه تحريم حلق الرأس على المحرم والرخصة في حلقها إذا آذاه القمل أو غيره من الأوجاع قوله بفرق في بفرق الفاء والراء وقد سكن قاله
ابن فارس وقال لا زهرى كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه وآخره قات وفي القاموس الفرق مكيا بالمدنية يسم ثلاثاً أصنع ويحرك أو
هو أنصم أو يسم ستة عشر طلاً - ام - وهذا الترويد بأويل على أن بين المعنيين فرقاً فلا يستلزم كونه ثلاثاً أصنع كونه ستة عشر طلاً حتى يتفرع عليه
أن الصاع خمسة أرطال ثلث كعابه الحافظ والله أعلم وقد مر البحث في الصاع والحد مشروحاً في كتاب الطهارة فليراجع - قوله أو أنسك ما تليها الخ أي
اذبح يقال نسك ينسك بضم السين وكسرها في المضارع والضم أشهر قوله والفرق ثلاثاً أصنع الخ وأخرج الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن ابن
فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثاً أصنع فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخرى قوله أو اذبح شاة الخ قال عياض ومن تبعه
تبعاً إلى عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً فاما ذكر شاة وهوام الخلاف فيه بين العلماء قلت يعكرو عليه ما أخرجه أبو داود من طريق
نافع عن رجل من أنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى فحلق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرته وللطبراني من طريق عبد الوهاب بن بخت
عن نافع عن ابن عمر قال حلق كعب بن عجرة رأسه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتدى فافتدى ببقرته ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع
عن ابن عمر قال افتدى كعب من أذى كان برأسه فحلقه ببقرته قلدها وأشعرها ولسعید بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار
قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه قال ذبح بقرته فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلف عليه في الوسطة الذي
بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أصابه كعب فعله في النسك إنما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقبري
عن أبي هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله، كذا في الفهرست - قوله ثلاثاً أصنع من تمام أي لكل مسكين نصف
صاع من التمر قال الحافظ ولا جد عن هب عن شعبة نصف صاع طعام ولشرب بن عمر عن شعبة نصف صاع حنطة ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى
تقتضيه أنه نصف صاع من زبيب فانه قال يطعم فرقاً من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها خمسة
واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد قلت المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة
لعله من تصرف المرأة وأنا الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسنادها ابن إسحاق وهو حجة في المغازي لا في الأحكام إذاً
والمحفوظ رواية التمر فقد وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة ولم يختلف فيه على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن كعب

عن عبد الرحمن بن الاصبهاني عن عبد الله بن معقل قال تعدت الكعب وهو المسجد فسألت عن هذه الآية فقلت من صيام أو صدقة أو نسك فقال كعب نزلت في كان بي أذى من رأسى فجلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الحمد بلغ منك ما أرى أجد شاة فقلت لا فنزلت هذه الآية فقلت من صيام أو صدقة أو نسك قال صوم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين نصف صاع طعاما لكل مسكين قال فنزلت في خاصة وهي لكرامة وحل ثلثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير عن زكريا بن أبي زائدة حدثنا عبد الرحمن بن الاصبهاني قال حدثني عبد الله بن معقل حدثني كعب بن عجرة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم محرما فقبل رأسه وحجته فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأسل إليه فدعا الحلاق فحلق لاسه ثم قال هل عندك نسك قال ما أقدر عليه فأمرة أن يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فانزل الله عز وجل فيه خاصة فمن كان منك مريضاً أو به أذى من رأسه ثم كانت للمسلمين عامة حل ثلثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزياد بن حبيب وراهم قال السخري أخبرنا وقال الآخرون حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاووس وعطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وحل ثلثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا المعلى بن منصور وحل ثلثنا سليمان بن بلال

واحد من طريق سليمان بن قور عن ابن الاصبهاني ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عن المطير بن وقر بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والخطة وإن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع انتهى - يشير إلى تضعيف ما هو على عن الحنفية ففي الدر المختار وتصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين قال ابن عابدين ناقلاً عن القهستاني والطعام الذي يطير الغلبة أم - وقال ابن رشد في البداية فقال مالك والشافعي والحنيفة وأصحابهم إلا طعام في ذلك مائة من النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وروي عن الثوري أنه قال مائة نصف صاع ومن التمر والزبيب والشعير صاع وروي أيضاً عن أبي حنيفة مثله وهو أصح في الكفارات ، أم - قال ابن عبد البر وعن أحمد بن حنبل في رواية قومه قال عياض وهذا الحديث يرد عليهم قوله عن عبد الرحمن بن الاصبهاني أن هو ابن عبد الله وهو كوفي ثقة قوله عن عبد الله بن معقل أن هو بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف هو ابن مقرن بالقاف ذكر محمد بن كيسان أنه لا يهجه وهو من ثقات التابعين بالكوفة - مات سنة ثمان وثمانين من الهجرة يلتبس بعبد الله بن معقل بالغين المعجمة وزن مجهول ويحتمل أن كل منهما مروي لكن يفتقران إلى المروي عن كعب تابعي والآخر صحابي وفي التابعين من اتفق مع الراوي عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة أحدهم روى عن عائشة وهو عماري والآخر يروي عن انس في الصحيح على العمامة وحديثه عند أبي داود والثالث أصغرهما أخرجه له ابن ماجه قوله وهو في المسجد أي يعني مسجد الكوفة وفيه الجلوس في المسجد وذكر العروة والاعتناء بسبب النزول لما يترتب عليه من معرفته بالحكم وتفسير القرآن قوله ما كنت أرى أن الحمد أم قال السخري أرى الأولى بضم الهمزة أي أظن وأرى الثانية بفتح الهمزة من الرواية والحمد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضاً وكذا حكاها عياض عن ابن دريد وقال صاحب العين بالضم الطاقة وبالفهم المشقة فيتعين الفهم هنا بخلاف لفظ الحمد الماضي فحديث بن الرومي حيث قال حتى بلغ مني الحمد فإنه محتمل للمعنيين - قوله أجد شاة ظاهر يدل على تقديم النسك وقد تقدم الكلام فيه قريباً فليراجع قوله فقبل رأسه أي بفتح القاف وكسر الميم أي كثر قبله ولا حمل وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابة فقلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أصلها إلى فرعها - زاد سعيد فكنيت حسن الشعر ولا حمل من وجه آخر وقع القمل في رأسي وحيث حتى حاجبي وشاذ فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأسل إلى فدعا الحلاق فلما رأى قال لقد أصابك بلاء ونحن لا نشعر أذع إلى الجحار فخلقني وكذا في داود من طريق الحكون عيينة عن ابن أبي سلمي عن كعب أصابني هوام حتى خففت على بصري وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري فحك رأسي بأصبعه فانتثرت منه القمل قوله فأسل إليه فدعا الحلاق أي فيه تلمظ الكبير بأصحابه وعنايته بأحوالهم وتفقد لهم وإذا رأى بعض أتباعه ضل سأل عنه وارشده إلى المخرج منه قوله لكل مسكينين صاع إلا بالثنائية قال الحافظ وما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الاصبهاني أن يطعم ستة مساكين بكل مسكين صاع فهو تحريف ممن دون مسلم والصواب ما في النسخ الصحيحة لكل مسكينين بالثنائية وكذا أخرجه مسلم في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الاصبهاني على الصواب، قوله فانزل الله عز وجل أم قال عياض ظاهر أن النزول بعد الحكم وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم قال فيحتمل أن يكون حكوه عليه بالكفارة بوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك قلت وهو يؤيد الجمع المتقدم باب جواز الحجامة للمحرم قوله وهو محرم أي زاد ابن جرير عن عطاء صاعاً وجزم المحاذي بأن ذلك كان في حجة الوداع ، قال الحافظ لم أره صريحاً في طرق هذا الحديث لكن ذكره الشافعي وابن عبد البر وغير واحد وفيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم كان مفطراً كما صرح أن أم الفضل أرسلت إليه بقدح لبن فشربه

وهو واقف بعرفة، ام - قلت لا يلزم من نفى صيامه بعرفة نفيه في سائر ايام احرامه كما هو الظاهر قال الحافظ في التلخيص وحدث ابن عباس
 هذا اخرج البخاري وابوداؤد والنسائي والترمذي لكن لفظ البخاري احتج وهو صائم واحتج وهو محرم وله طرق عند النسائي غير هذه وهما
 أعلمها واستشكل كونه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصيام والاحرام لانه لم يكن من شأنه القطوع بالصيام في السفر لم يكن محرمًا الا وهو مسافر ولو قيل
 في رمضان الى حجة الاحرام الا في غزاة الفتح ولم يكن حينئذ محرمًا قلت وفي الجملة الاولى نظر فالمانع من ذلك فعل مرة لبيان الجواز وبمثل هذا
 لا ترد الاخبار الصحيحة ثم ظهر لي ان بعض الرواة جمع بين الامرين في الذكر فأما رواة الاصحاح والاصوب روايت البخاري احتج وهو صائم واحتج
 وهو محرم فيعمل على ان كل واحد منهما وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه فقد صح ان صلى الله عليه وسلم صام في رمضان وهو مسافر وهو في الصحيحين
 بلفظ ما فني صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة وبقوى ذلك ان غالب الاحاديث وردت منفصلة، قال بعض الحفاظ ابن عباس
 روى على اربعة اوجه الاول احتج وهو محرم الثاني احتج وهو صائم الثالث احتج وهو محرم الرابع احتج وهو صائم وهو صائم وهو محرم، فالاول
 روى من طرق شتى عن ابن عباس وانفق عليه من حديث عبد الله بن جينة وفي النسائي وغيره من حديث انس وجابر والثاني رواه اصحاب السنن
 من طريق المحكم عن مقصور عنه لكن اعل بأنه ليس من سمع المحكم عنه وسئل عن طريق الحاج عن مقصور وزاد في آخره فلذلك كرهت
 الحجامة للصائم والحجاج ضعيف ورواه البزار من طريق داود بن علي عن ابيه عن ابن عباس في زاد في آخره فغضب عليه والثالث رواه البخاري الظاهر
 ان الراوي جمع بين الحديثين كما قلناه من الرابع رواه النسائي وغيره من طريق ميمون بن مهران عنه واعلمه احمد وعلي بن المديني وغيرهما قال مهنا
 سألت احمد عنه فقال ليس فيه صائم او صائم او محرم قلت من ذكره قال ابن عيينة عن عمر بن عطاء وطاوس وروح عن زكريا عن عمر بن طاووس
 عبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن سعيد بن جابر قال احمد انه رواه اصحاب ابن عباس لا يذكرون صائمًا او قال ابن ابي حاتم وسألت ابا عن حديث رواه
 شريك عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم ثم حرم فقال هذا خطأ اخطأ فيه شريك انما هو احتج واعطى
 الحجامة اجرة كذلك رواه جماعة عن عاصم وحدث به شريك من حفظه وكان ساه حفظه فغلط فيه، ام - قال ابن عبد البر وغيره وفي حديث ابن عباس
 دليل على ان حديث افطر الحاجم والمحجوم منسوخ سواه اعتراض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث انه كان صائمًا محرمًا قال ولم يكن قط محرمًا مقيمًا بل كان
 صائمًا محرمًا وهو مسافر والمسافر ان كان تأخيرًا للصوم فبعضه عليه بعض النهار وهو صائم لم يمسك الاكل والشرب على الصحيح فاذا جازله ذلك جازله
 ان يحتجم وهو مسافر قال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على افطار المحجوم فضلاً عن الحاجم، ام - وتعقب بان الحديث ما ورد هكذا الا لفائدة فالظاهر
 انه وجبت منه الحجامة وهو صائم لم يتحل من صومه واستمر، قال الحافظ في التلخيص لا مانع من اطلاق ذلك لاي قوله وهو صائم باعتبار ما كان
 حالة الاحتجام لانه على هذا التأويل انما افطر بالاحتجام والله اعلم في المواهب اللطيفة واما ما قيل بان الحديث ما ورد هكذا الا لفائدة فلا ظاهر له
 وجبت منه الحجامة وهو صائم لم يتحل من صومه واستمر فسلم ان كان في نقلهم ذلك استثناء الى تنصيص الشارع صلى الله عليه وسلم على ذلك،
 ومما لم ينص وكان النبي حاصلاً في اذها فحرم كالحلي والشرب في الصوم كان من قبيل شرب النبي صلى الله عليه وسلم على راحته لان يقتلوا
 به في ان الفطر في السفر مباح وهذا في رمضان وما ظنك في القطوع، وقد اخبر هو صلى الله عليه وسلم المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر
 فالصحابي وان اخبر بما مر بنا على ان ما يخبر به فائدة زائدة ان كان مستند في ذلك الى اية فقيه محال وان استند فيما اخبر الى قوله صلى الله عليه وسلم
 كان هو الذي ترفع الاعناق لاجله وتوجه الاسماع اليه، ام - وقال المذنب في حديث ابن عباس ناسخ لان في حديث شاذ بن اوس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال في عام الفتح في رمضان لرجل كان يحتجم افطر الحاجم والمحجوم والفتح كان في سنة ثمان وحدث ابن عباس كان في حجة الوداع في سنة عشرين فهو متأخر
 ينسخ المتقدم فان ابن عباس لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم الا في حجة الاسلام وفي حجة الفتح لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محرمًا وقد
 اشار الامام الشافعي الى هذا وما يصرح به بالنسخ حديث انس بن مالك اخرج الدارقطني، وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم
 بعد ما قال افطر الحاجم والمحجوم ويقوى ذلك ما في مسند الامام ابي حنيفة عن ابي سفيان عن انس قال احتج النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما قال افطر الحاجم
 والمحجوم وابو سفيان هذا طلحة بن نافع الواسطي الاسكاف نزيل مكة صدوق قال ابن الهمام ولا معتل قوله بعد ما قال الخ الا اذا كان المراد احتج وهو صائم
 وهو كما قال، وقال ابن خزيمة حديث افطر الحاجم والمحجوم بلا ريب لكن وجدنا من حديث ابي سعيد اخص النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم ناسخاً
 صحيح فوجب الأخذ به لان الرخصة انما تكون بعد الغزوة فدل على نسخ القطر بالحجامة سواء كان حائضاً أو محرمًا، انتهى - والحديث المذكور اخرج النسائي
 وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلفت وروعه ووقفه وله شاهد من حديث انس اخرج الدارقطني، قال الحافظ ومن احسن ما
 ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وابوداؤد من طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقين حديث افطر الحاجم والمحجوم وبين نسخة

عن علقمة بن ابى علقمة عن عبد الرحمن الاعرج عن ابن بجينة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع بطريق مكة وهو محرم وسطراسله
قال نحو النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامة للسائم وعن المواصلة ولم يحرمها ابقلة على اصحابه اسناد صحيح والحالة بالصحاح لا تنصرو قوله ابقلة
على اصحابه يتعلق بقوله نهي وقد روى ابن ابى شيبه عن وكيع عن الثوري يا سادة هذا ولفظه عن اصحاب علي بن ابي طالب قالوا انما نهي النبي
صلى الله عليه وسلم عن الحجامة للصائم وكرهها للضعيف اي لا يضعف قال ابن المهازي بأس بسوق بندة متعلق بذلك اي بحديث افطر الحاجم والمحجوم
المحجوم) روى ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى على رجل يحجم في رمضان فقال افطر الحاجم والمحجوم
ورواه الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الامام احمد انه قال هو اصح ما روى في الباب وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
وابن حاكم من حديث شداد بن اوس انه مر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفم على رجل يحجم بالبقيع ثمان عشرة خلت من رمضان فقال افطر
الحاجم والمحجوم وصححه ونقل الترمذي في عنه الكبري عن البخاري انه قال كلاهما عندي صحيح حديثي ثوبان وشداد وعن ابن المديني انه قال حديث ثوبان
وحديث شداد صحيحان ورواه الترمذي من حديث رافع بن خديج عنه عليه الصلوة والسلام قال افطر الحاجم والمحجوم وصححه قال وذكر عن احمد انه قال
اصح شيء في هذا الباب وله طرق كثيرة غير هذا وبلغه احمد ابن معين ضعفه وقال انه حديث مضطرب ليس فيه حديث يثبت فقال ان هذا مجافاة
وقال السخري بن راهويه ثابت من خمسة اوجه وقال بعض الحفاظ متواتر قال بعضهم ليس باقوله بعيد ام - وقد جمع طريقته ابن مندة عن ثمانية وعشرين
من الصحابة وقال الشيخ محمد عبد السند في شرح مسند الامام لا نظير فهو لاد تسعة عشر نفرا من الصحابة قد عثرت على روايته لهذا الحديث على
الله يطعن على رواية سن روى غيره من الصحابة وقال الحافظ وقد اطلب الناس في تحريم طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجاد وافاد ام -
قلت ولكن متروك في قوله بالبقيع في حديث شداد فان البقيع معروفة بالمدنية وكان صلى الله عليه وسلم يجلس جسد بكه والله اعلم قال الشافعي بعد
ذكر حديث شداد افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم وهو صائم ان حديث ابن عباس امثلهما اسنادا فان توقيح الحجامة كان
احب الي احتياط والقياس مع حديث ابن عباس والذي اخذ عن الصحابة والتابعين وعلمة اهل العلم لا يفطر احدا بالحجامة قلت وكان هذا هو المتروك
في ايراد البخاري لحديث ابن عباس عتب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني ان الشافعي علق بالقول بان الحجامة تفطر على صحة الحديث
قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك بزيادة وانما ينصرف الى الرخصة والله اعلم واول بعضهم حديث افطر الحاجم والمحجوم على ان المراد به انما سيفطران
كقوله تعالى لا تأكلوا مما اكل اباؤكم ولا اباؤكم مما اكل اباؤكم ولا تأكلوا مما اكل اباؤكم ولا تأكلوا مما اكل اباؤكم ولا تأكلوا مما اكل اباؤكم ولا تأكلوا مما اكل اباؤكم
معناه اي تعصوا الا افطرا اما الحاجم فلا يمس من موصول شيء من الدم الى جوفه عند مصه واما المحجوم فلا يمس من مضعف قوته يخرج الدم فيؤثر
الى ان يفطر الفارق بين هذا وسابقه انه قطع بان مال امرهما الفطر والبغى لم يقطع بل قال تعرضا ولا يلزم من التعرض الوقوع وقيل معنى افطر افعل
فعلا مكرها وهو الحجامة فصلا كاهما غير متلبسين بالعبادة اي الصيام وقال ابن عبد البر معناه ذهب جوهرا علمه صلى الله عليه وسلم من ذلك كخبر
من لغا يوم الجمعة فلا صلوة له اي ذهب اجر جمعة - قال الشيخ الا نزل من الله روحه وعندى حديث افطر الحاجم والمحجوم معناه انه قد افطر اي دخل
النقص في صومه وانما يظهر في احكام الآخرة لا احكام الدنيا مثل الغيبة ومن العلوم ان الشريعة ربما تعرض الى احكام الآخرة وتنبت عما هو غائب عن
أعيننا مثل قطع الصلوة بالكلب والحمار والمرأة اي قطع الوصلة بين الرب وعبد والصلوة ليست باطلة في احكام الدنيا ثم قال بعد نقل كلام ابن تيمية
ليس المدار على ما قال ابن تيمية بل المدار على ان لا ينسب بحالة الصور تشبه باللائكة وحالة التلحم بالثما ولا سيما الدماء تنافي امرجته كما يشعر بقوله تعالى
والحجامة ايضا نجاسة ام - قلت هذا لا يخفى بطفه فان في الصور تشبه باللائكة وحالة التلحم بالثما ولا سيما الدماء تنافي امرجته كما يشعر بقوله تعالى
حاكب عنهم ان تجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء والله اعلم قوله عن علقمة بن ابى علقمة عن ابن بجينة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم
اشد انه وهو علقمة بن ابى علقمة واسمها جانة قوله وسطراسله اي بقم المملة لمركز الدائرة ويسكونها اتم (الجمع الجحان) ولهذا قالوا الساكن متحرك
والمتحرك ساكن وقد ذكر اهل اللغة فروقا بينهما من الاداء الوقت عليها فليرجم الى شرح القاموس للعلامة الزبيدي - وخالف حديث ابن بجينة هذا حال
انس فاخرج ابو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر بن قتادة عن - قال اجتمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم
على ظهر القدر من وجهه كان به ورجاله رجال الصبيح الا ان ابدا ودخل عن احمد ان سعيد بن ابى عمرو رواه عن قتادة فارسله وسعيد احفظ من حمزة
ليست هذه بعللة قادمة والجمع بين حديثي ابن عباس انس واصح بالحمل على التقية اشار الى ذلك الطبري، وورخ في فضل الحجامة في الرأس حش ضعيف
اخرجه ابن عدي وقال الاطباء ان الحجامة في الرأس نافعة جدا وفي حديث الباب دليل لجواز الحجامة للمحرم قال النووي انا اراها المحرم الحجامة لغير حاجة
فان تضمنت قطع شعره فمجرى حواء لقطع الشعر وان لم تضمنه جازت عندنا محرم وكرهها مالك وعن الحسن فيها القدح وان لم يقطع شعرا وان كان لضرر

فوضع ابوايوب يده على الثوب فطأ طأه حتى بدى الى رأسه ثم قال لا تسان يصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل وحديثنا ابن جريح اخبرني زيد بن اسلم بهذا الاسناد وقال فأمر ابوايوب بيديه على رأسه جميعا على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر فقال المستور لابن عباس لا أمأريك ابدا وحديثنا ابوبكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن سعيد بن جابر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم خرج رجل من بعيره فوثق فمات فقتل اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخبروا وأرأسه

وقال عياض دل كلامهما انهما اختلفا في تحريك الشعر اذ اختلفا في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فحاشا المستور ان يكون في تحريكه ياليد قتل بعض الدواب او طرحها وابن عباس كان يعلم ان غدا في ابوبعلما لقوله كيف كان يغسل رأسه قلت فاستند المستور لاجتماعها د ومستند ابن عباس النص ولذا رجح اليه المسور قاله الا في رحمه الله - قوله فطأ طأه الخ اي ازاله عن رأسه قوله هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل الخ قال القاري في شرح المشكاة يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا يثقب شعرا بلا خلاف اما لو غسل رأسه باخطى فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله وبه قال مالك وقالا صدقة ولو غسل بأشنان فيه طيب فان كان من رآه سماءا شتانا فعليه الصدقة وان سماءا طيبا فعليه الدم كذا في قاضية ابن و غسل رأسه بالحوض والصابون والثلث ونحوه لا شيء عليه بالاجماع وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف انه دخل حماما بالحنفة وهو محرم قال ما يعبا الله بأوساخنا شيئا يعني فليس فيه من فدية رفيقه ردة على مالك ان في ازالة الوسخ صدقة والتحقيق انه لا ينبغي للمحرم ان يقص بفعله ازالة الوسخ لقوله عليه الصلوة والسلام المحرم اشعث اغبر - قوله لا أمأريك ابدا الخ اي لا تجادل ذلك واصل المراد استخراج ما عند الانسان يقال أمرأ فلان فلانا اذا أخرج ما عند قاله ابن الانباري واطلق ذلك في المجادلة لان كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجة وفي هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة في الاحكام ورجوعهم الى النص وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعا وان قول بعضهم ليس بمحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الامتلاء في قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم يريد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة البينة على دعواه بل كان يقول للسور نايمج وانت نجم فبايتنا ائدي من بعدنا كفاه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من اهل النظر انه في النقل لان جميعهم عدل وفيه اعتراف للفاضل بفضل وانصاف الصحابة بعضهم بعضا وفيه استئثار الفاضل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلاخالة انطهارة ولكن لا بد من غفر البصر عنه وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وذلك به اذ امن تناثره واستدل به على ان تحليل شعر النخية في الوضوء باق على استحبابه خلافا لمن قال يكره كالموتى من الشافعية خشية انتات الشعر كذا في الحديث تحريك رأسه بيديه ولا فرق بين شعر الرأس والحية الا ان يقال ان شعر الرأس يصبغ التحديق انه خلاف الاول في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله اعلم باب ما يفعل بالمحرم اذا مات قوله خرج رجل الخ اي سقط وقوله فوقص مبني للمفعول اي انكسر عنقه والوقص كسر العنق والرجل المذكور قال الحافظ لم ارفق على اسمه وكان سقوطه عند الصغرة من عرفة قوله اغسلوه بماء وسدر الخ قال العيني فيه غسله بالسدر وهذا يدل على انه خرج من الاحرام وعكس صاحب الترميز فقال غسله بالسدر يدل على انه جائز للحرم وفيه ردة على مالك وابي حنيفة وآخرين حيث منعه قلت ظاهر الحديث يرد عليه كلامه لان الاصل عدم جواز غسل المحرم بالسدر فلو كان انه خرج من الاحرام ما أمر بغسله بالسدر اه - قال الحافظ وحكي المزني عن الشافعي انه استدلى على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بماء وسدر والله اعلم قوله وكفونوه في ثوبيه الخ وللناس في ثوبيه الذين أحرم فيها فيد جواز الكفن في ثوبين وهو كفن الكفا وكفن الضميمة واحد وانما لو زده ثالثا كراما له كما في الشهيد لم يزد على ثيابه كذا في عمدة القاري - قوله ولا تخبروا ولا راسه الخ وسيأتي في الباب ولا تخبطوه وفي رواية ولا تشوهه طيبا قال العيني أحجم به الشافعي واحدا وسطح واهل الظاهر فان المحرم على احرامه بعد الموت وبهذا يخرج من راسه وتطيبه وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري وذهب ابو حنيفة ومالك والشافعي الى انه يصنع به ما يصنع بالحلال وهو رمي عن عائشة وابن عمر وطاوس كالتعابادة شرعت فبطلت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث واحرامه من عمله وليس من الثلاث فينبغي ان ينقطع بالموت لان الاحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه وقال بعضهم هو واجب بان ذلك ورد على خلاف الاصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما قد رخص الحكمة في ذلك استبقاء شعائر الاحرام واستبقاء ذم الشهداء قلت لا نسلم انه ورد على خلاف الاصل وكيف ورد على خلاف الاصل وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الاصل في الموت واما قوله ولا تخبطوه الى آخره فهو مخصوص بالدلائل عليه قوله الحكمة في ذلك الى آخره وفيه الرد على كلامه باني ذلك ان استبقاء ذم الشهيد مخصوص به فكذلك استبقاء شعائر الاحرام مخصوص بالموقص واجابوا عن الحديث بأنه ليس عاما بل فظه لا يفي شخص معين ولأنه لو قيل يجب ان يوقىة ملبيا لانه محرم فلا يتعدى حكمه الى غيره

بالحلال او يصبغ على احرامه بعد الموت - وقال القاري ان المحرم اذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحي -

فان الله يبعثه يوم القيامة مُبَلِّغًا **وحدثننا** ابو الربيع الزهراني قال حدثنا حماد عن عمر بن دينار واوب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعراً فتأذ وقع من راحلته قال اوب فأوقصته اذ قال فاقصته وقال عمر فوقصته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال غسل بماء وسلك كفوفه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تحنطوا رأسه قال اوب فان الله يبعثه يوم القيامة مُبَلِّغًا **وحدثننا** عمر الناقد حدثنا اسماعيل بن الأبدال وقال غسلوه بسلام والحرم لا يجوز غسله بسلام، ام. وقد نفي عن تغطية وجهه ايضاً كما في الطرق الآتية مع ان الحرم الحى لا ينهى عن تغطيته عند هرو وفي عمدة القارى وقد روى عبد المزيق عن ابن جريح عن عطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ختمها وجوههم ولا تشبهوا باليهود ورواه الدارقطني بأسناده عن عطمان عن ابن عباس يرفعه وحكم ابن القطان بصحته ولفظه ختمها وجوههم موتاكم وفي الموطأ ان عبد الله بن عمر لما مات ابنه واقف وهو محرم كفنه وختم وجهه ورأسه وقال لولا اننا محرمون لحنطناك يا واقف وفي المصنف بأسانيد جيا عن عطمان قال وشئ من الحرم يغيط رأسه اذا مات قيل غطى ابن عمر وكشف غيره وقال طاووس يغيب رأس الحرم اذا مات وقال الحسن اذا مات الحرم فهو في حلال ومن حديث مجالد عن عامر اذا مات الحرم ذهب احرامه ومن حديث ابراهيم عن عائشة اذا مات الحرم ذهب احرامه وقاله عكرمة بسند جيد وحكى ابن حزم انه صح عن عائشة تحنيط الميت المحرم اذا مات وتطييبه وتخفيف رأسه وعن جابر عن ابي جعفر قال الحرم يغيط رأسه ولا يكشف، ام وفي الفقه وقال ابو الحسن بن القصار لو اريد تعميم هذا الحكم لاي ان ذكره في حديث الباب في كل محرم لقائل ان الحرم يبعث يوم القيامة مُبَلِّغًا كما جاء ان الشهيد يبعث وجرحه يشعب دماً وأجيب بأن الحديث ظاهر في ان العلة في الامام المذكور كونه كان في النسك وهي عامة في كل محرم ولا اصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتضمم التخصيص انتهى قال شيخنا المحمود قدس سره رحمه الله وما ادعى ظهوره ليس بظاهر بل الظاهر ان علة الامام المذكور انما هو كون ذلك الشخص بحيث يبعث مُبَلِّغًا وهذا هو الوصف في الآخرة يثبت لكل محرم كائناً من كان اولئك الشخص بعينه بخصوصيات توجد فيه وتوجب التوبة بعمله من كونه محرمًا بالجم متشرباً ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك النسك ثم موتها فجاء في موقفاً على تلك الهيئته يوم عز وجل بعثت عند الصغرات موقف النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً فالجواب لا يدل على تعيين احالة احتمالين والضمائر كلها في قوله صلى الله عليه وسلم اغسلوه وكفوفه ولا تحنطوه ولا تشبهوا رأسه فانتهى يبعث ام تعود على ذلك الشخص من غير تعرض لوصف الاحرام والحال حد وجوه التخصيص والقواعد الشرعية العامة لتكفين الاموات وكذا انقطاع عمل العاملين بالموت لتقضي استواء الحرم وغيره في الحكم والمبني على الشارع على استثناء الحرم والقياس ايضاً يؤيد كما صرح به ابن دقيق العيد فان من مات اكلًا او سجدًا او متعمداً مثلاً فلا يقول انه يدفن على تلك الهيئته ولا معنى لتركيها هو المحقول لا تيسر وهذا القوم لا العامة لقصة جزئية يغلب على الظن اختصاصها بغيرها وهذا كما قال الحافظ في صلواته صلى الله عليه وسلم على حمزة دون سائر الشهداء يحتمل ان يكون ذلك لما خص به حمزة من الفضل والعجب ان الشافعية تصر فوا هنا من وجهين فجعلوا القضية الشخصية الخاصة عامة في غير المحرمين ثم خصصوا بها القواعد العامة الشرعية التي ذكرناها وهم مع ذلك يحسبون انها مشورت على ظاهر الحديث فهذا كما ورد في شمائل الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز ان الجنة لا يدخلها عجز فقلت بكي فقال اخبروها انها لا يدخلها وهي عجز لا روح المعاني سورة الواقعة فيظن في يادي الرأي ان العجز مشيت على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم والحقيقة ان الظاهر هو اخبرها صلى الله عليه وسلم فيما بعد اي كونها عجز احوال الدخول وانما رضى الله عنها لم تلتفت الى السياق ولم تتمعن فيه فحلت لفظ العجز على ما هو اعم من الدنيا والآخرة وهكذا يقع الاختفاء في الظهور فلا تغفل **قوله** فان الله يبعثه ام اي هذا الرجل **قوله** مُبَلِّغًا ام اي حال كونه قائلاً للبيك والمعني انه يحشر يوم القيامة على هيئته التي مات عليها ليكون ذلك علامة نجاهه كالشهيد يأتي واوداجه تشعب دماً، وفيه ان من شرع في طاعة ثم حال بينه وبين اتمامها الموت يرحم له ان الله تعالى يكتبه في الآخرة من اهل ذلك العمل ويقبله منه اذا صحت النية ويشهد له قوله تعالى وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْنِهِمْ فَيُحْجَرْ إِلَى اللَّهِ **الآية** **قوله** رجل واقف ام فيه اطلاق لفظ الواقف على ان يركب **قوله** قال اوب فأوقصته ام من الايقاص هو شاذ لان الاصح هو الثلاثي اوقصته كما في رواية عمر وفي قصيم ثعلب وقص الرجل اذا سقط عن دابته فاندقت عنقه فهو موقوف ومن الكسائي وقصت عنقه وقصاً ولا يكون وقصت العنق نفسها وقال الخطابي معناه انما صر عنه فكسرت عنقه وقال اقصته بتقديم الصاد المهملة على العين المهملة ليس بشئ والقصع هو كسر العطش ويحتمل ان يستعار لكسر الرقبة واما الاقصاص اي بتقديم العين فهو اعمال الهلاك اي لو يلبث ان مات وقال الجوهري يقال ضربته فاقصصه اي قتله مكانه يقال قصص القملة اي قتلها وقصص الماء عطشه اي اذهبه وسكنه **قوله** وقال عمر فوقصته ام قال الحافظ يحتمل ان يكون فاعل وقصته الوقعة او الواحاة بان تكون اصابت به بعد ان وقع والاول اظهر قال الكرماني فوقصته اي راحلته فان كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز وان حصل من الراحلة بعد الوقوع فحقيقة، **قوله** ولا تحنطوه ام بالحاء المهملة لا تمسوه حنوطاً، وكان الحنوط للميت كان مقرراً عند هرو قال المنوي والحنوط بفتح الحاء ويقال لحنوط

ابراهيم عن ايوب قال ثبت عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً كان واقفاً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فذكر في
ما ذكره حماد عن ايوب وحمل ثنا علي بن خشرم اخبرنا عيسى يعني ابن يونس عن ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس قال قال قبل رجل خراً ما مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر من بغيره فوقف وقصاً فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر وألبسوه ثوبيه ولا تخمروا رأسه فأتى يوم القيمة يلبى وحمل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر
البرسائي اخبرنا ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قال قبل رجل خراً ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمثله غير انه قال فأتى يوم القيمة ملبياً وزاد لم يمت سعيد بن جابر حيث خرو وحمل ثنا ابو كريب حدثنا وكيع عن شفيان
عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً أو قصته راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر وكفنتوه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فأتى يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا محمد بن الصباح حدثنا
هشيم اخبرنا ابو بشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحمل ثنا يحيى بن يحيى واللفظ له اخبرنا هشيم عن ابى بشر عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم فوقف وقصته ناقة فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدر وكفنتوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فأتى يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا
حسين بن محمد بن حمرى حدثنا ابو عوانة عن ابى بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً وقصته بعير وهو محرم مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ولا يمس طيباً ولا يخمر رأسه فأتى يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا
محمد بن بشار وروى بكر بن نافع قال بن نافع اخبرنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت ابا بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فأقصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر وان يكفن
في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه فأتى يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا
هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابى الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس قصت

بكر الحاء وهو اخلاط من طيب يجمع للبيت خاصة لا تستعمل في غيره قوله اقبل رجل حراماً الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها حراماً وهذا
هو الوجه ولأول وجه ويكون جالاً وقد جاءت الحال من التكرار على قلة قوله ولا تخمروا وجهه ولا رأسه الخ قال الحافظ وقد تمسكوا بالحنفية ومن
وافقه من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها وهي قوله ولا تخمروا وجهه فقالوا لا يجوز للمحرم تغطية وجهه مع انه لا يقولون بظاهر هذا الحديث
مات محرمًا واما الجهرور فأخذوا بظاهر الحديث وقالوا ان في ثبوت ذكر الوجه معاً لا وترد ابن المنذر في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو هم
من بعض رواة وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهر الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرائيل عن منصور وروى ابى الزبير كلاهما عن سعيد بن جابر عن
ابن عباس فذكرنا حديث قل منصور ولا تخطوا وجهه وقال ابو الزبير لا تكشفوا وجهه واخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر بلفظ
ولا تخمروا وجهه ولا رأسه واخرجه مسلم ايضاً من حديث شعبة عن ابى بشر عن سعيد بن جابر بلفظ لا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به
بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه الخ وهذه الرواية تتعلق بالنظير لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فلم يلحق بعض
روايتهم انتقل ذهنه من التطيب الى التغطية، ام قلت وهذا مع أنه من التغطية لرافقه مراده فان النية عن التطيب ليس مقصوداً على خارج الرأس الخ
عندنا حديثنا اعلمه ومواد الحديث واخر من الفاظ الحديث ونصه هكذا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر وان يكفن في ثوبين ولا يمس
طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه، فقوله خارج رأسه ووجهه متعلق بقوله وان يكفن في ثوبين اي يكفن فيهما
بحيث يبقى الرأس والوجه خارجين عنهما مكشوفين كما هو المصريح في سائر الروايات فلا منافاة بين رواية شعبة وغيرها حتى يروى روايته بالاحتياط
والله اعلم، وقيل يتأول هذا الحديث على ان النية عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فأتى بلفظ لا تخمروا وجهه
لم يؤمن ان يغسل رأسه، ام وروى سعيد بن منصور من طريق عطية قال خبط المحرم من وجهه ما دون الحاجبين اي من اعلى وفي رواية ما دون عيفيه
وكأنه أراد من يدا الاحتياط لكشف الرأس والله اعلم. وتعقبه الآتي بان هذا التعليل لا يجري على اصل الشافعي لأنه لا يقول بساكنة راحة، قلت والعجب
انهم لم يراعوا هذا الاحتياط في المحرم الخ مع انه أحق به من الميت كما هو ظاهر قوله اخبرنا ابو بشر الخ قال النووي ابو بشر هذا هو العبد بن أبي
الوليد بن مسلم بن شهاب البصري وهو تابعي روى عن جندب بن عبد الله الصفي رضي الله عنه وانفرد مسلم بالرواية عن ابى بشر وهذا اتفاق على صحة
قوله ملباً الخ قال العيني هو من التلبيد وهو ان يجعل المحرم في رأسه شيئاً من الصمغ ليلصق شعره فلا يشعث في الاحرام وأكثر عياض رواية التلبيد

باب جواز اشتراط التحلل بعد المصاهرة

يُحْتَجُّ بِالْأَصْحَابِ فِي إِحْصَاءِ الْأَهْلِ وَالْأَهْلِ الْأَهْلِ
هَلْ يَكُونُ بِالْمَرْضِ أَوْ لَا

رجلاً راحلته وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسلوه ماءً وسدوا أن يكشفوا وجهه
حسبته قال ورأسه فإنه يبعث وهو حي **وحديثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن منصور عن سعيد
ابن جبلة عن ابن عباس قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم رجل فوقعته ناقته فمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه
ولا تقربوه طيباً ولا تغطوا وجهه فإنه يبعث يلقى **وحديثنا** أبو كريب محمد بن العلاء المديني حدثنا أبو أسامة عن هشام عن
أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أريدت الحج قالت والله ما أجدني إلا وجعة
فقال لها حجّي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وكانت تحت المقلد **وحديثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد المولى بن نعيم
عن الزهري عن عمرو بن عروة عن عائشة قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت يا رسول الله

وقال ليس له معنى قلت له معنى وهو أن الله تعالى يبعثه على هيئته التي مات عليها قوله وهو حي المصنف لما رأى يرفع صوته بالتلبية وهو حي
وقعت حائل من الضمير الذي في يبعث قوله عن منصور عن سعيد بن جبلة قال المقام في هذا الحديث ما استدركه الدارقطني على مسلم وقال إنما سمعه
منصور من الحكم وكذا أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد وهو الضباب وقيل عن منصور عن سلمة ولا يصح والله أعلم قوله ولا تقربوه طيباً
باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه قوله على ضباعة بنت الزبير المصنف مصفوفة ثم موحدة مخففة وهي
ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب كما ذكر مسلم في الكتاب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول صاحب البسيط هي ضباعة الأسلمية فغلط
فأش والصواب أنها شمية وفي آخر الحديث وكانت تحت المقلد وفي صحيح البخاري كانت تحت المقلد بن الأسود وهو المقلد بن عمر الكندي نسب إلى الأسود
ابن عبد يغوث الزهري لكونه تبناه فكان من حلفاء قريش وتزوج ضباعة وهي شمية فولد لها الكفاءة لا تعتبر بالنسب لما جازله أن يتزوجها لأنها
فوقه في النسب ولذلك يعتبر الكفاءة في النسب أن يجيب بأنها رضية هي وأولياؤها فانسقط حقهم من الكفاءة وهو جواب صحيح أن ثبت أصل اعتبار الكفاءة
في النسب قوله والله ما أجدني إلا ما أجد نفسي وأما الفاعل والمنفعل مع كونهما ضميرين لشئ واحد من خصائص أفعال القلوب وفي الحديث جواز
اليمين في درجة الكلام غير قصد قوله وجدة المفعول واو وكسر الجيم وهو من الصفات المشبهة أي أن ذات وجع أي مرض قوله اللهم محلي حيث حبستني
الميم وكسر الحاء أي محل خروجي من الحج وموضع تحلي من الإحرام يعني زمانه أو مكانه حيث منعني يا الله قال بعض علماءنا وهذا تفسير الاشتراط
يعني اشتراط أن يخرج من الإحرام حيث مرضت وعجزت عن إتمام الحج فمن لم يدر الإحصار بالمرض يستدل بهذا الحديث بأن يقول لو كان المرض ينتج
التحلل لم يأمرها بالاشتراط لعدم الكفاءة واليه ذهب الشافعي وغيره ومن يرى الإحصار بالمرض وهو مذهب أبي حنيفة يستدل بحديث عكرمة عن
الحجاج بن عمر الأضاري الذي أخرجه أصحاب الثوري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كبر أو عجز أو مرض فقد حل وعليه حجة أخرى قال ذلك
ذلك ابن عباس وإلى هرة فقالا صدق سكت عنه أبو داود والترمذي وحسنه الترمذي وأخرجه أيضاً ابن خزيمة والحاكم والبيهقي أيضاً
يستدل بقوله رجل فإن أحصر أو فمما استيسر من الحديث قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي رحمه الله قال لكسائي وأبو عبيدة وأكثر أهل اللغة
الإحصار المنع بالمرض أو ذهاب النفقة والحصر العدة ويقال أحصره المرض وحصره العدة وحكي عن الفقهاء أنه أجاز كل واحد منها مكان
الأخر وأنكره أبو العباس المبرد والزجاج وقالوا هما مختلفان في المعنى ولا يقال في المرض حصر ولا في العدة أحصر قالوا وإنما هذا قولهم حبسه إذا
جعله في الحبس وأحسبه أي عرضه للحبس وقتله أو وقع به القتل أثناء أي عرضه للقتل وقبره دفنه في القبر وقبره عرضه للدفن في القبر وكذلك
حصره حبسه وأوقعه الحبس أحصره عرضه للحصر روى ابن أبي شيبة عن عطاء بن رباح عن ابن عباس قال لا حصر إلا حصر عدو فاما من حبسه الله بكسر ومرض
فليس يحصر فأخبر ابن عباس أن الحصر يختص بالعدو وأن المرض لا يسمى حصر وهذا ما وافق لقول من ذكرنا قولهم من أهل اللغة في معنى الاستمرار من
الناس من يظنون أن هذا يدل من قوله على أن المريض لا يجوز له أن يحل ولا يكون محصراً وليس في ذلك دلالة على ما ظن كونه إنما أخبر عن معنى الاستمرار
ولم يخبر عن معنى الحكم فاعلم أن اسم الإحصار يختص بالمرض والحصر يختص بالعدو وقد اختلف السلف في حكم الحصر على ثلاثة أنحاء روى عن
ابن مسعود وابن عباس العدو والمرضى سواء يبعث بدم ويحل به إذا نحر في الحرم وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والثوري والثاني قول
ابن عمر أن المريض لا يحل ولا يكون محصراً إلا بالعدو وهو قول مالك والليث والشافعي والثالث قول ابن الزبير وعروة بن الزبير أن المريض والعدو
سواء لا يحل إلا بالطواف ولا نعلم لهما موافقاً من فقهاء الأمصار قال أبو بكر ومالك ثبت بما قدمته من قول أهل اللغة أن اسم الإحصار يختص بالمرض
وقال الله تعالى فإن أحصر فمما استيسر من الحديث وجهان يكون اللفظ مستعملاً فيما هو حقيقة فيه وهو المرض ويكون العدة داخلياً في المعنى
فإن قيل فقد حكى عن الفقهاء أنه أجاز فيه ما لفظ الإحصار قيل له لو صح ذلك كانت دلالة الآية قائمة في إثباته في المرض لأنه لو لم يرفع وقوع الاسم على المرض

باب في حرمات النساء واستحباب اغتسال الاطهار وكذا الخاضع

لاني اريد الحج وانا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجّي واشترطي ان محلي حيث حبستني **وحديثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة مثله **حديثنا** محمد بن بشر اخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ابو عاصم محمد بن بكر عن ابن جريج **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم واللفظ له اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع طائفة وعكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة ثقيلة واني اريد الحج فما تأمرني قال اهلي بالحج واشترطي ان محلي حيث تحبسن قال فادركت **حديثنا** هرون بن عبد الله حدثنا ابو داود الطيالسي حدثنا جبيب بن يزيد عن عمرو بن هرم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس ان ضباعة ارادت الحج فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تشتري ففعلت ذلك عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم ابو الوهب القيلي واصل بن خراش قال اسحق اخبرنا وقال الاخران حدثنا ابو عامر وهو عبد الملك بن عمرو حدثنا راج وهو ابن ابي معروف عن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لضباعة حجّي واشترطي ان محلي حيث تحبسن وفي رواية اسحق امر ضباعة **وحديثنا** هناد بن السري وزهير بن عثمان بن ابي شيبة كلهم عن عمدة قال زهير حدثنا عبد بن سليمان عن عبد الله بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت نفست اسماء بنت عميس بمحمد بن ابي بكر بالشجرة

قال العيني وحملوا (اي الحنفية والمالكية) الحلي على انه قضية عين وان ذلك مخصوص بضباعة قال الترمذي ولم ير بعض اهل العلم الا اشتراط الحج وقالوا ان اشتراطه ليس له ان يخرج من احرامه فيرونه كمن لم يشترط قلت حكى الخطابي في تاريخه في من الشافعية المخصوص بضباعة وحكماء الحرامين ان معناه محلي حيث حبست الموت اي اذا ادركت في الوفاة انقطع احرامه قال النووي انه ظاهر الفساد ولو بين وجهه والله اعلم اوردنا شيخنا المحمود بن الله رحمه الله معنى انكار الاشتراط عند الحنفية انه لا تأثير له في جواز التحلل فان الاحصاء عندهم يتحقق بالمرض ايضا ولو لم يشترط ومع ذلك لا تسلك الاشتراط عبت فان العيب لا فائدة فيه اصلا والفائدة لا تقتصر في تغير الاحكام فيحتمل ان يكون الارشاد الى الاشتراط لتسوية نفسها وتساكن قلبها وازالة ما كان يخلع في صدرها من عرض احوال تمنعها عن اتمام ما حرمت به فان المؤمن المنيب اعزم على عمل من الاعمال الحسنة عزما جازما متحمسا وشره فيه من غير تردد وتلعثم ثم يعرض له في خلاؤه من الموانع التي تعوقه عن اكمال شق عليه فيسخره بالخروج منه بالغاية ولولعده بل كما مر في كمال الخفة على من تأمل وقصة الحديبية واحاديث فتح الحج الى العسرة بحالات ما اذا شرع الانسان في عمل وصرح بتعليق اتمامه على شرط واستحضر من الاستعداد في خيرة من فعله وتركه حسب ما يتفق له فكانت له كرامة لم يلزمه فهذا لا شبهة انه لا يتضيق لتركه ولا يتعجز لرخصه ان الحج اليه لعارض يمنع من اتمامه فالاشتراط في الاحرام من اول الامر يهون عليه شانه ويسهل عليه امره وهذه فائدة عظيمة للاشتراط لا سيما في حق من يتوقع لحوق العوائق خصوص الاحصاء فكيف يصح القول بكون الاشتراط باطلا لا فائدة فيه على تقدير جواز التحلل من الاحرام من غير اشتراط والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وهو الموفق لاصابة الحق في كل باب (تبيين) قال الشيخ الا نور رحمه الله لعل الامام البخاري يوافق الحنفية في المسئلة فانه اخرج حديث ضباعة في الكناح ولم يخرج في الحج وهذا يعلم من عادته بالاستقراء ان الحديث اذا ورد في مسئلة ولم يخرج في بابيه مع كونه مخرجيا فيه بل حوله من مظنته واخرجه في غير موضعه فكان هذا تنبيه منه على انه لا يختاره في تلك المسئلة ونظيره انما اخرج حديث الركعتين بعد الترتيب والرسا ولم يوجب لترجيته عليهما ولو خرج في ابواب الترتيل اخرجه في الركعتين قبل الفجر قال ومانته احد على هذه العادة ام سقلت قد تنبه لها ابن المرباط فقال ان عدو ذكر البخاري حديث ضباعة في الحج دالة على ان الاشتراط عند الاصح وقال العيني فيه نظر لا يخفى ولو بين وجه النظر ومع ذلك ليس ما ادعاه الشيخ الا نوب من العادة بطرد فقد اخرج البخاري حديث الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوات ولم يخرج في ابواب الصلوة اصلا مع انه لا شبهة في كونه اليق بها فيما بين التشهد وباب الدعاء قبل السلام كما هو الظاهر والله اعلم قوله وانا شاكية اني امرضة والشاكية المرض قوله امرأة ثقيلة اني اقلتها المرض قوله فادركت ان معناه ادركت الحج ولم تتحل حتى فرغت منه **باب احرام النساء واستحباب اغتسال الاطهار وكذا الخاضع** قوله نفست اي ولدت وهو بكسر الفاء لا غير وفي النون لغتان الشهيرة منها والثانية فتحها سمي نفاسا لخروج النفس وهو المولود والد ايضا قال القاضى ويحوى اللغتان في الحيض ايضا يقال نفست اي حاضت بفتح النون ومنها قال ذكرهما صاحب الافعال قال وانكر جماعة الصم في الحيض قوله اسماء بنت عميس بالتصغير لغة الصديق رضي الله عنه ابل موت جعفر وتزوجا علي بعد موت الصديق وولدت له يحيى كذا في المرواة قوله لمحمد بن ابي بكر وهو من اصحاب الصحابة قتله اصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين قاله على القارى قوله بالشجرة ان وفي رواية بذي الحليفة وفي رواية بالبلاء وهذا الموضع الثلاثة متقاربة فالشجرة بذي الحليفة واما البلاء فهي بطرقة بذي الحليفة قال القاضى يحتمل انها نزلت بطرقة البلاء لتجدي عن ان كان منزل النبي

فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بأبكران تغتسل وتقبل وحل ثنا أبو غسان محمد بن عمرو حدثنا جابر بن عبد الحميد عن يحيى
 ابن سعيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله في حديث أسماء بنت عميس حين نفست بذي الحليفة أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله أمر أبكر فأمرها أن تغتسل وتقبل وحل ثنا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على فلان عن ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله عام حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله من كان معي هدى فليهل بالبحر مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً قالت فقد مت مكة وأنا حائض لم أطه بالبيت
 صلى الله عليه وآله بذي الحليفة حقيقة وهناك بات وأحرمت مني منزل الناس كله باسم منزل أمهم قوله فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله
 أبكر أن يغتسل قوله أن تغتسل وتقبل الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي م ذلك للتأني بقوله ليس من سنة الأحرار قال
 النووي فيه صحة أحرار النساء والحائض واستحب اغتسال الأحرار وهو مجمع على الأبرار لكن مذهبا ومذهب مالك وإبي حنيفة والجمهور وإن
 مستحب وقال الحسن وأهل الظاهر هو واجب الحائض والنساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف ركعته لقوله صلى الله عليه وآله أصنع ما يصنع الحاج
 غير أن لا تطوف وفيه أن ركعتي الأحرار سنة ليست بشرط الصحة بالحج لأن أسماء لم تصليها أبداً بيان وجوه الأحرار وأنه يجوز أفراد الحج والتمتع
 والقرآن وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه قوله عام حجة الوداع الخ بكسر الهمزة وبفتحها وبكسر الراء وفتحها
 قال النووي سميت بذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله ودع الناس فيها ولو يجز بعد الحجرة غيرها وكانت سنة عشر من الهجرة أم - وقد ذكر جابر في حديثه
 الطويل صفحتها كما سيأتي عند المؤلف قوله فأهللنا بعمره الخ قال الشيخ محمد عبد السند في اللواهب اللطيفة وقد ثبت عنها أنها أحرمت بالعمرة صريحاً
 وكذلك روى عنها أنها قالت كنت ممن تمتع ولم يسق الهدى وكل ذلك إنما روى عنها عروة وهذا جزم قوم في أحرار عائشة روافد، وروى القاسم أنها
 أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وكان في رواية لا تذكر الحج وفي رواية هكيلي بالحج وروى الأسود عمة عنها وكان في رواية أنه
 الحج وكل الروايات في الصحيحين والجمهور بين هذه الروايات بأنها رضى الله عنها مع غيرها من الصحابة كانوا أو لا عرفوا بالحج بناء على ما كانوا يعهدون من
 ترك الاعتناء في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الحج ثوبين لهم النبي صلى الله عليه وآله وجوه الأحرار وجوز لهم الاعتناء في أشهر الحج بقوله من أحب أن
 يحل بعمره فليهل ومن أحب أن يهل يحج فليهل فعينت أحرار الحج وهذا قولها فكتبت عن أهل بجرة في رواية عروة عنها ويحتمل في الجمع أيضاً أن
 يقال أهللت عائشة بالحج مفردة كما صنف غيرها من الصحابة وهذا معتقوله لا تذكر الحج وقولها مهملين بالحج ثم أمر النبي صلى الله عليه وآله أصحابه
 أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة وعلى هذا ينزل حديث عروة في قولها كنت ممن أهل بعمره ثم لما دخلت مكة وهي
 حائض ولم تقدر على الطواف لأجل ما بها أمرها أن تحرم بالحج وهذا الوجه أحسن من مذهب إليه بعض العلماء من ترجيح رواية حديث القاسم و
 الأسود وعروة على رواية عروة فإنه لا يصح الاحتجاج بالترجيح إلا عند عدم إمكان الجمع وثابتان جابر بن عبد الله قد جزم في حديثه أن عائشة أهللت بعمره فصارت
 رواية عروة مؤيدة بذلك حديث جابر عند مسلم أم - قال الحافظ وكذا رواه طاووس مجاهد عن عائشة وعروة ما علم الناس جعل ثياباً أم - والأقرب عندنا هو الأول والله أعلم
 قوله من كان معه هدى الخ قال النووي يقال هدى بأسكان الدال وتخفيف الميم وهدى بكسر الدال وتشديد اللام لغتان مشهورتان الأولى أفصح
 وأشهر وهو اسم لما يهدي إلى الحرم من الأنعام وسوق الهدى سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمره، وفي الهداية وهذا الفصل، لأن النبي صلى الله عليه وآله ساق
 الهدايا مع نفسه وكان فيه استعداد أو مسارعة قوله فليهل بالبحر مع العمرة الخ قال ابن القيتور رواه مالك في الموطأ ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله
 كان معه الهدى فهو أولى من بادر إلى ما أمر به وقد حل عليه سائر الأحاديث التي ذكرناها ونذكرها وقد ذهب جماعة من السلف الخلف إلى إيجاب
 القرآن على من ساق الهدى والتمتع بالعمرة المفردة على من لم يسق الهدى منهم عبد الله بن عباس وجماعة فعندهم لا يجوز العدول عما فعله رسول الله
 صلى الله عليه وآله وأمر به أصحابه فإنه قرن وساق الهدى وأمر كل من لا هدى معه بالنسج إلى عمرة مفردة قالوا يجب أن يفعل كما فعله أو كما أمر بهذا
 القول أصح من قول من حرم نسج الحج إلى العمرة من وجوه كثيرة سنذكرها إن شاء الله تعالى أم - قلت ولاولى أن يقال أن قوله في رواية مالك من
 كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ورد في المحرمين بالعمرة الذين ساقوا معهم الهدى ففيه دلالة على كون القرآن أفضل في حق السائقين من التمتع
 وأما المفردون بالحج مع سوق الهدى فلم يؤمروا بذلك كما يشهد به قوله في رواية عقيل الآتية ومن أهل بحر فليتوجه يعني من أهل بحر مع سوق
 الهدى وهؤلاء هم المعنيون بالشق الأول من قول عائشة في رواية في الأسود الآتية في الباب وأما من أهل بحر أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا
 حتى كان يوم النحر وأما غير السائقين منهم فقد ثبت الأمر بنسجهم إلى العمرة بأحاديث كثيرة كما سيأتي بيانها والمذهب فيه أن شاء الله
 تعالى والله أعلم، قوله حتى يحل منها جميعاً الخ أي إحلاله من النكاح إنما يقع مرة واحدة في يوم النحر قوله فقد مت مكة وأنا حائض الخ لم يقع

بأنه يحل للحائض أن يحرم بالحج والتمتع
 والقرآن وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل
 القارن من نسكه -

ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقضى رأسك وامتشطى واهلى بالبحر ودعى العمرة
 قدوى مكة حال كوني حائضا، اما ابتداء حيضها فقد كان يسرى او قريب منها قبل دخول مكة كما سيحكي في الطرق الآتية في الباب قول القضاة
 اى شعرة قوله ودعى العمرة وفى رواية فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان انقض رأسي وامتشط واهلى بالبحر واترك العمرة قال ابن الملك رحمه الله
 اى امرني ان اخرج من احرام العمرة واتركها باستباحة المحظورات من التمشيط وغيره لعدم القدرة على الاتيان بأفعالها بسبب الحيض قال الطبيب
 اى امرني ان اخرج من احرام العمرة واستباحت محظورات الاحرام واحرم بعد ذلك بالبحر فاذا فرغت منه احرم بالعمرة اى قضاء وهذا ظاهر قال الشيخ محمد عبد
 السند رحمه الله فى شرح مسئلة الامام الاعظم وقال استدلل بذلك الكوفيون على ان المرأة اذا اهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل ان تطوف ان تترك
 العمرة وتكمل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها دبر لنقض العمرة كما حققه الشيخ على القارى فى شرح المسند وقال الجمهور فى معنى قول النبي صلى الله
 عليه وسلم دعى عمرتك او امسكى عن عمرتك او انقضى عمرتك ان تترك التحلل منها وقد دخل عليها الختصاص قارنته وقالوا يلزم من نقض الرأس وامتشطه ابطال
 العمرة بناء على انها جائز ان مالم يؤدى ان التفت لكن يكره الامتشاط بغير عذر وقال بعضهم ان عائشة كان بها عذر من اذى برأسها فابى لها كما
 أبى لكعب بن عجرة لخلق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل لاحرامها بالبحر كما
 اذا كانت لمبت راسها فلا يصح غسلها الا بأبصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه، قلت وهذا لانصاف هذه الوجوه كلها مردودة بناء على
 ان الاصل في الامتشاط استعمال المشط والا صل في ذلك تنف الشعر وعدم العزل بالمحوج لذلك وما ادى ما حمل على ذلك مع وضوح الاحاديث
 وأول اكل لفظ ورد فى روايات حديث عائشة خلافت ما ذهبوا اليه فقالوا اما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين أصل
 بنسك وفى رواية كل اصحابك يرجع بحج وعمرة غيرى وفى رواية اعترت ولما عتمر وعند احمد ما رجع انا بحجة ليست معها عمرة فلا عبرة بذلك لان ذلك انما
 وقع فى نفسها بغير موجب بدليل مادواه مسلم فى حديث جابر ان عائشة اهلت بعمرة حتى اذا كانت يسرى حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 اهلى بالبحر حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله انى اجزى فى نفسى انى لم اطف بالبيت حتى
 حججت قال فاعمرها من التمتع ولمسلم من طريق طاوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك لحجك وعمرتك قالوا فى هذا صريح فى انها
 كانت قارئة لقوله قد حلت من حجك وعمرتك وانما أعمرها من التمتع تطيبا لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معمرة وقد وقع فى رواية
 مسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشئ تابعها عليه قالوا اما ما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد ما اعترت
 من التمتع فقال هذه مكان عمرتك فمعناه العمرة المنفردة التى حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم انشأوا الحج منفردا ففعل هذا فحصل لعائشة
 عمرتان فالجواب منهم رجوعا عن ظاهر النصوص والتفتوا الى التأويلات وليت شعري ما صرهم من ذلك ولا فظاهر الروايات حديث عائشة من
 يقتضى ان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهو حائض واستمر حيضا حتى جاء يوم عرفته فاتها تحلل من احرام العمرة وتحرم احراما مستأنفا للحج
 فتأى بأفعاله حتى تغفر منه ثوان شادت قضت عمرتها التى رفضته كما فعلته عائشة من وهو المخرج عند الحنفية بناء على ان النقل يلزم بالشرع
 وان شادت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر فى قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشئ تابعها عليه لان ذلك
 يفهمها لو لم تلح على النبي صلى الله عليه وسلم ما أمرها بقضاء العمرة ولكن هذا اخبار من رجل اجنبى لم يطالع على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسن
 فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته انه صلى الله عليه وسلم قال لها هذه مكان عمرتك وهى التى وقع لها الامر فى اعترت بأمرها من غيرها والله اعلم
 ثم قال الشيخ عابد فى موضع آخر قولها يصدر الناس بحجة وعمرة واصدر بحجة صريح فى انها خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقضاهما
 على حجها وهذا هو الذى يفهم من حديثها نعم رويث عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم لها طوافك يسعك
 لحجك وعمرتك وهذا وان كان يشير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن ينافية تقريرا للنبي صلى الله عليه وسلم لها فى مقالها اذا تكرر
 عليها فى ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التمتع هذه مكان عمرتك وتأويل اللفظ الواحد الى من تأويل روايات كثيرة صحيحة تدل
 على خلاف ذلك اللفظ انتهى قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم يسعك طوافك لحجك وعمرتك على حد قوله ان ذلك
 من الاجر على قدر نصيبك فانها رضى الله عنها فلا استمرت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثوبا قريب فت الاحلال اضطرت
 الى الخروج منه لعدم ماوى من غير ان تنال ما لامت ودخلت في احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعالها حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى
 ما حصل لها فى هذا المجموع من مكابدة المشاق ومجاهدة النفس مع اعتداء الفتن والاسف على ما فاتها من اجرا التمتع الذى حصل لاشكالها وهذا
 كانت تبكى حزينة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها يسعك طوافك لحجك وعمرتك اى العمرة التى كنت أحرمت بها ولو يتفق اتمامها

الدليل على ان المرأة اذا اهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل التطواف لها ان تترك العمرة وتكمل بالبحر مفردة ويلزمها دبر لنقض العمرة

قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التمتع فاعترت فقال هذا مكان
عمرتك فطاف الذين أهلوا بالبيت وبالصفاء والمرة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجوا من منى الحجهم وأما
الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة

يعني طوافك الواحد كأنه يسأري طوافين والنسك الواحد يقوم مقام النسكين في إحراز الأجر والثواب لما نلته من المشقة والكلفة والنصب
في هذا الباب ولأن من قواعد الشرع أن من كان عازماً على الفعل عزاً جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ولهذا نظائر كثيرة فقد
ذكر بعضها في باب من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة بل المتعمي للفعل قد يعد فاعلاً له عند هرو ولو لم يشر فيه لوجود الموانع كما قال
ابن القيم في النبي صلى الله عليه وسلم أن الله سبحانه جمع له بين الأمرين (أي التمتع والتمتع) أحدهما بفعله والثاني بتمنيه ووداده له فأعطاه
أجرهما ففعله وأجرهما نواه وتمناه، أم فكيف لا يسأري طواف عائشة طوافين للحج والعمرة في الإحرامان الحج قد أدته بالفعل والعمرة كانت تدشعرت
فيها واستمرت على إحرامها في كل السفر ثم امتنعت منها بمنع الشارع والله تعالى أعلم بالصواب - بقى قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الرأيات بعد
طواف الأفاضة قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً فيحتمل أن يأول بما أولناه به قوله يسعك طوافك لحجك وعمرتك أي فكانت قد حلت منهما
جميعاً ويحتمل ما قاله الشيخ ابن الهمام أن معناه لا يستلزم الخروج منها بعد قضاء فعل كل منهما بل يجوز ثبوت الخروج من العمرة قبل تمامها
ويكون عليها قضاءؤها ألا ترى إلى قولها في الرأية الأخرى في الصحيحين ينطلقون بحج وعمره وانطلق بحج فاقترها على ذلك ولم يذكر عليها وأمر أخاها
أن يعمرها من التمتع وهذا لأنها إذا لم تطف الحيض حتى وقفت بعرفة صارت لأفاضة للعمرة وسكوتها صلى الله عليه وسلم إلى أن سألتها إنما يقضي
تراخي القضاء لعدم لزومه أصلاً - قوله مع عبد الرحمن بن أبي بكر الخ فيه جواز الخوة بالمحارم سفرًا وحضرًا وإرداف المحرم محرمة كما
سيأتي التصريح به قوله إلى التمتع ثم يفتح المنة وشكوت النون وكسر المنة مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة
المدينة كما نقله الفاكهي قال المحب الطبري التمتع بعد من أدنى الحل ومكة بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ومن أطلق عليه
أدنى الحل فقد تجاوز - قلت أو أراد بالنسبة إلى بقية الحجات وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال إنما سمي التمتع لأن الجبل الذي عن بين
الداخل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له منعمر والوادي نعان، وكذا في الفقه، وقال على القاري وقيل بين مسجدتها وبين أنصاب الحرم غلوة
وهذا يدل على أن أعمارها من التمتع كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر
عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عبد الرحمن أردت أختك عائشة فأعمرها من التمتع الحديث وفي رواية الأسود عن عائشة فأتوا بهي
مع أخيك إلى التمتع وفي رواية فخرج إلى التمتع وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها
بلفظ أخرج بأختك من الحرم وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن هذا الحديث قال ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال أحمله فحمله
حتى يخرج من الحرم فوالله ما قال فخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التمتع في رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخزاز الراوي له عن ابن أبي مليكة ويحتمل
أن يكون قوله فوالله الخ من كلام من دون عائشة قاله متمسكاً بإطلاق قوله فأخرجها من الحرم لكن الرأيات المقتضية بالتمتع مقلدة على المطلقة
فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدها والله أعلم - قال الحافظ وعمر التمتع هل تمنع لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تمنع هل لها فضل على الاعتناء
من غيرها من جهة الحل أو لا قال صاحب الهدى لنقل أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مرة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلًا إلى
مكة ولم يعتمر قط خارجًا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة
وحدها، انتهى - ولعل أن فعلته عائشة بأمر دل على مشروعيته واختلف السلف في جواز الاعتناء في السنة أكثر من مرة فكرهه مالك وخالفه مطر
وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة واستثنى الشافعي
البائت بمنع لرمي أيام التشريق وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله أعلم واختلفوا أيضًا هل يتعين التمتع لمن
اعتمر من مكة فروى الفاكهي غيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التمتع ومن طريق عطاء قال
من أدرك العمرة من هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التمتع وإلى الجعرانة فيلحرم منها وافضل ذلك أن يأتي قفًا أي ميقًا من مواقيت الحج قال الحافظ
ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت للحج وخالفه آخرون فقالوا ميقات
العمرة الحل وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالأحرام من التمتع لأنه كان أقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها
قالت وكان إذا نأنا من الحرم التمتع فاعتمر منه قال ثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل فإن التمتع غيره وذلك سواء قول أهل مكة أن عمرتك الخ صريح

أخبار العلماء في شأن هل يتعين التمتع
من اعتمر من مكة أم لا

ابن ماجه عن جابر وابن عمر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف هو واصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً لعمرة حجهم
وفي اسناده ليث بن ابي سليم قال ابن سعد في الطبقات كان رجلاً صالحاً الا انه ضعيف الحديث يسأل عطلة وطاوساً عن شيء فيختلفون فيه
فيروى عنهم شيئاً واحداً من غير تعدل لذلك انتهي، واخرج الدارقطني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف طوافاً واحداً في حجة
وعمرته قال في التقيم اسناده صحيح وقد اخرج الترمذي عن جابر مثل ذلك وفي اسناده حجاج بن ارطاة واخرجه الدارقطني ايضاً وفي اسناده
الربيع بن صبيم وهو ضعيف واخرجه ايضاً من حديث ابن عباس عن عاصم وهو ضعيف قال في التقيم هكذا وجدته في نسختين صحيحين
والصواب عاصم بن علي، والله اعلم، قلت وعاصم بن علي كان كثير الاوهام واخرج الدارقطني ايضاً من حديث ابى سعيد وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن
ابن الوليلي وعطية العوفي وكلاهما ضعيفان فتمسك الشافعي ومالك واحداً في ظاهر رأييه بهذه الاحاديث وقالوا يخرج طواف واحد سعي واحد
واستدلوا ايضاً بقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة فان اخذوا بظاهرها كان لهم ان يقولوا من نوى الحج لزمه القهران
ولولونه ولو قبل بذلك فتعين حمله على دخول الوقت وذلك ان اشهر الحج جعلها الشارع صلى الله عليه وسلم وقتاً للعمرة خلاف ما كان عليه أهل الحجاز
فانهم كانوا يرون العمرة في شهر الحج من افجر الفجر ثم حدث ابن عمر عائشة ومن وافقهما في الطواف الواحد مشكل جداً لان قول عائشة واما
الذين جمعوا الحج والعمرة فاما طوافاً واحداً فيقتضيهما ككتوبا بالطواف الذي طافوه عند قدومهم وادوا لم يطوفوه واما ككتوبا بطوافاً افاضاً
ولا شك انه صلى الله عليه وسلم طاف اولاً حين تدبر وطاف ثانياً طواف الافاضة حين رجع ولم يثبت عن احد انه ترك احداً الطوافين المذكورين
واول الشيخ ابوالحسن السدي في حاشيته على البخاري فقال اي ما طافوا طواف الفرض الا طوافاً واحداً وهو طواف الافاضة والذي طافوا اولاً
كان طواف القدر والذي هو من السنن لا من الفرائض بخلاف الذين حلوا فافهم طافوا اولاً فرض العمرة ثم فرض الحج فطافوا طوافين للفرض
فلا فرق بين الطائفتين الا بصفة الافتراض فطواف من فحج احرام الحج كان مرتين فرضاً وطواف من لم يحل كان مرة فرضاً انتهى - قلت وهذا
لا يفيهم الا من اخبروا النبي صلى الله عليه وسلم ان طفت اولاً بنية كذا واخر بنية كذا ومما لم ينقل الرواية لا بمجرد الفعل ليس لنا الا العمل بما عمله
النبي صلى الله عليه وسلم وجوباً لقوله خذوا عني مناسككم وكونوا فعليه بياناً لمجمل قوله تعالى ولله على الناس حج البيت فمجرد الاحتمال العقلية
ان يسوغ لنا ان نحل بعضها على الوجوب بعضها على الندبية فليأمل المنصف، وكذلك قول نافع في حديث ابن عمر فرأى انه قد قصى طواف
الحج والعمرة بطوافاً اولاً يقتضي ان الطواف الذي يحزى عنهما هو الذي حين القدوم ويؤتيه ما وقع في بعض روايات البخاري ثم قد عرفنا
لهما طوافاً واحداً فلم يحل حتى حل منهما جميعاً وفي رواية أخرى وكان يقول اي ابن عمر لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً لم يدخل مكة وفي بعض
روايات مسلم فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً لم يزد عليه ورأى انه يحزى عنه واهدى وفي أخرى ثم طاف
لها طوافاً واحداً بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لم يحل منهما حتى حل منهما جميعاً في رواية أخرى ثم انطلق يحل بها جميعاً حتى قدم مكة
فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك ولم يخرج ولم يحل حتى كان يوم الغر فخر وحلق ورأى ان قد قصى طواف الحج والعمرة بطواف
الاول فانظر في هذه الروايات انه ما كان يرى على القارن الا طوافه عند القدوم وعند التأمل وجدنا ابن عمر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام انه افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر ثم رجع فبصر في الظهر يعني ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله كما اخرجه مسلم وعند البخاري فطاف بالصفا والمروة سبعة طوافات ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قصه حجه ونحره يوم النحر
افاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه الحديث وقد مر ايضاً طوافه صلى الله عليه وسلم عند القدوم والقول بانه ما كان يرى احد
الطوافين او ما كان يرى ركنية كل منهما بعيد جداً الان مدار ذلك لما على اخبارنا صلى الله عليه وسلم له بالنية في كل من الطوافين ولم ينقل في ذلك
فحديث ابن عمر من نحائره مشكل جداً فكيف يتم التمسك بهذا وانى يسوغ لنا افعال حديث علي رضي الله عنه من نحائره من الطوافين والسعيين مع عدم
تشكيك فيه فتنبه - انتهى كلام السدي رحمه الله - وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه قد طافوا
بالبيت في حجة الوداع ثلاثاً - اطوفة الاول يوم دخول مكة لرايع من ذي الحجة والثاني طواف الافاضة لعاشر ذي الحجة والثالث طواف الوداع للرايع
من ذي الحجة فهذا قد ثبت ثبوتاً لا مرد له ولا مرد فيه ولا يستطيع احد من ادق مسائل العلم ان ينكره او يشك فيه فلو ذهبنا الى ظاهر
حديث عائشة اي من قولها انما طافوا طوافاً واحداً للزمن القول بانهم لم يطوفوا من الا ابتداء الى الانتهاء الا طوافاً واحداً وهذا صريح البطلان
عند الكل لكونه خلاف الواقع فلا بد لكل فريق من العدول عن ظاهره وتأويله بما لا يخالف الواقع ولهذا اوله الجمهور بان معناه انما طافوا طوافاً
واحداً اي طوافاً لركن الحج والعمرة فلما اضطررنا الى التأويل وتقدير القيود لم يبق في ايديهم ظاهر الحديث فأتى من يملهم راي لوم وتجيير على الحنفية ان

أولوه بما لا يعارض الأحاديث الدالة على تعدد الطواف للفرد بل يلائم سياق بعض روايات عائشة وابن عمر رضي الله عنهم، قال شيخنا وظني أن مقصود عائشة بهذا الحديث ليس بيان وحدة الطواف تعدده بل التعرض إلى صحة إثبات التحلل بين الطوافين للمتعمدين ونفيه عن القارئين فيمنع قولها أنها طافوا طوافاً واحداً أي أنما طافوا للإحلال منها طوافاً واحداً وهو طواف الأضحية بخلاف المتعمدين فافهم حلوا أو لا من العبرة بالطواف لا قل ثم حلوا من الحج بالطواف الثاني ويؤيد ما ذكرناه قولها في طريق أبي الأسود عن عمة عنها فأنما من أهل بجرة فحل وأما من أهل بجر أو جمع الحج والعمر فلو يحلوا فأنما كان يوم النحر وكذا ما في حديث ابن عمر القولي من طريق الدراودي عن عبيد الله عند الترمذي وغيره من أحرم بالحج والعمر أجزاء طواف واحد وسعى واحد منها حتى يحل منهما جميعاً يشعر بها قلناه أن ثبت صحته ولكن قد علمنا الطحاوي بأن الدراودي أخطأ فيه وأن الصواب أنه سقوت وقال الترمذي بعلان ذكر الحديث المذكور وقد مر أنه غير واحد عن عبيد الله ولم ير نعوه وهو صحيح وقال أبو عمر في الاستدلال لم ير نعوه أحد عن عبيد الله غير الدراودي وكل من رواه عنه غيره أو فقه على ابن عمر كذا رواه مالك عن نافع موقوفاً وقال أبو زرعة الدراودي سقي الحفظ ذكره عنه الذهبي في الكاشف وقال النسائي ليس بالقوي وحديثه عن عبيد الله منكر وقال ابن سعد كان كثير الحديث يغلط - وأما حديث ابن عمر الذي في الصحيحين وفيه تقدم مكة فطاف لهما طوافاً واحداً ثم رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو وإن أمكن حمله على ما حملنا عليه حديث عائشة ولكن سياقه في أكثر الطرق كالصريح في أن المراد تدخل طواف القدر في طواف العرة كما أشار إليه الطحاوي والشيخ السدي فإن طواف الفداء في الحج إنما وقع تحتية البيت ومضمون التحية يحصل في ضمن طواف العرة إذا طاف لهما الأفاقي أول قدمه بمكة وهذا كما قال فقهاءنا أن أحله الفرض أو غيره ينوب عن تحية المسجد لحصول المقصود بالتحية وفي شرح الأشياء والنظر نلاحظ أن من فتح القدير صام يوم عرفة مثل قضاء أو نذر أو كفارة ونوى معه الصوم عن يوم عرفة فافهم بعضه بالصحة والحصول عنهما، وهكذا حديث ابن عمر صحيح على طواف العرة وقد أدرج وادغم فيه طواف القدر والحج وهذه الجزئية وإن لم تأرق في كتب الحنفية التصريح بها ولكن قواعد ههنا تأبأ بها وهو غرضنا شيخنا قدس الله روحه - نعم لقائل أن يقول أما تعدد طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت لمناه وهو الظاهر من مجموع الأحاديث ابن عمر وجابر وغيرهما فمن أين أخذ ترتعدها السعة فإن حديث ابن عمر غير ساكت عن ذلك فالجواب أن حديث علي ومن وافقه صريح في تعدد السعة قال الحافظ في الدرر في الباب عن علي أنه جمع بين الحج والعمرة فطاف طوافين وسعى سعيين وحل ثلثان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك أخرجه النسائي أي في السنن الكبرى في مسند علي ورواه مؤثفون وقال في التعميم روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت، وفيه ما في حديث ابن عمر وقور أحلاسعيين والسكوت عن السعي الآخر على أن ابن عمر لو نفاه ما كان لنا الإقبال على حديث علي والأعراض عن حديث ابن عمر أن علياً لم يأت في فعله صلى الله عليه وسلم بالمشاهدة فانه كان غائباً إذا ذاك ولم يوافه حتى حل من حل وبقي من بقي على إحرامه بسبب الهدى فلو يكن ليطريق في رواية فعله صلى الله عليه وسلم إلا أنه صلى الله عليه وسلم أخبره حتى يفعل كفعله فانه على إحرامه بأحرام النبي صلى الله عليه وسلم فتوجهت عليه المطابقة لأفعاله صلى الله عليه وسلم فهذا الاعتبار لا يسعنا إلا تقديم حديث علي ثم علي حديث ابن عمر فضلاً عن حديث عائشة فأخذاً لا يحتاجهما لا يتيسر لهما الإطلاع على الأمور التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها في الرجال وهذا أقولها من حيث أن محمداً صلى الله عليه وسلم بال قائماً فلا تصدقته وقداً خبره خذ ليه وغيره أنه صلى الله عليه وسلم بال قائماً فلا خبره عليها في ذلك لا تخبر بما علمت فافهم كذا ذكر محصله الشيخ عبد المسندي في شرح المسند وقال الشيخ ابن الهمام بعد نقل الآثار فقولاء أكابر الصحابة عمر وعلي وابن مسعود وعمران بن الحصين رضي الله عنهم فإن عارض ما ذهبوا إليه روايته ومن ههنا رواية غيره ومذهبه كان قولهم وروايتهم موقدة مع ما يساعد قولهم وروايتهم مستقرة في الشرع من ضم عبادة إلى أخرى أنه بفعل أركان كل منهما، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال، أم - قلت وبه يشعر ظاهر قوله عز وجل فمن شئتم بالعمرة إلى الحج حيث لو قيل مع الحج أي فمن تمتع بأداء الفحل العمر إلى أن يشتغل بأفوال الحج والتمتع في الآية يعتم القرآن كما صرح به الحافظ ابن حجر من الشافعية وابن عبد البر من المالكية وابن القيم من الحنابلة وابن الرمام من الحنفية وغيرهم من علماء المذاهب الأربعة فالقرآن مثل التمتع في تقديم ركانهما على أركانه والله تعالى أعلم وفي العرف الشدي وأما إثبات تعدد السعة فأول من أتى به هو القاضي ثناء الله رحمه الله في منار الأحكام وذكر بعض كلامه في التفسير المظهرى وتمسك على التعدد بوجه صحيح وقال وإن لم يصح أحد بتعدد السعة ولكنه لا دمر وطريق لزومه أن في بعض الروايات ذكر سعيه عليه السلام ركباً وفي بعضها ما شئنا كما في مسلم فيكون السعي اثنين الأول راجلاً وهو بعد طوافه للقدر عند الشافعية وطوافه للقدر والعمرة عندنا - وهو ما سياتي في حديث جابر الطويل من قصة حجة الوداع حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى إذا صعدت ما شئنا حتى أتى المروة الحديث، فهذا المذكور شأن المشي راجلاً مراحلة وأما السعي الثاني ركباً فقد أخرجه أيضاً مسلم في باب جواز الطواف على البعير عن جابر قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرب وليسألوه فإن الناس غشوه قال الشيخ الأوزاعي لا أعلم تاريخ هذا السعي الثاني أنه كان قبل

وحدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمنا من أهل بكة ومنا من أهل بكة حتى قد منامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرمت بكة ولم يهد فلجل ومن أحرمت بكة وأهدى فلا يجل حتى

يوم النحر أو بعد والليث بمسائل الأحناف أن يكون يوم النحر أو السعي يكون رجلا الطواف وما طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد طوافه للبركة والقدرة على اختلاف المذهبين إلا هذا الطواف أي يوم النحر ولما مر ابن حزم على أبي مسلم تأويل بن أبي لين وقال إن مراد حنيفة أن تصبى قد مكها أن أنه انصببت قد ناء وهو على راحته والتزول والصعودا فمما هو نزول الناقة وصعودها، أقول أن هذا التأويل غير مقبول فإن الفاظ الحديث وتبادرها يخالفه وأيضا من كان لا يكمل السعي بين الميادين الأخضرين بل يمشي وعند قرائن كثيرة تدل على خلاف قول ابن حزم ثم ذكر بعضا منها ثم قال وأما التأويل الثاني من ابن حزم في رواية مسلم فقال إن بعض المشايط كان رجلا وبعضها كان لا يكمل قال ويرى حديث أخرجه أبو داود في باب الطواف الواجب عن أبي الطفيل أنه طاف سبعة على راحته فصرح فيه أنه طاف سبعة أشواط ركبا والظاهر أنه في حجة الوداع وما يدل على هذا أن أبا الطفيل من آخر الصحابة موتا وفي مسند أحمد أنه قال ولدت عام واحد فاذن يكون عمره في عمرة القضاء خمس سنين وفي حجة الوداع ثمانية من ثمان وما يدل على صغر عمره في عمرة عليه السلام ما أخرجه أبو داود ومسلم قال أبو الطفيل وأنا يومئذ من غلام أهل عظم الجوز والخ (باب من طاف بالبيت) وما يدل على أن ما في أبي داود واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم ملك أرا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صفة لي قال قلت رأيت عند المروة على ناقة وكثر عليه الناس الخ وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع لأن كثرة الناس فيها ومصدق ما في أبي داود وما في مسلم واحد، هذا ما وفق لي والكلام طويل منه، انتهى كلامه ببعض اختصار - والذي يغلب على الظن صحته أن شاء الله تعالى - بقى الكلام في حديث أبي الزبير عن جابر عند مسلم على ما سياتي وفيه فاما كان يوم التروية أهلنا بالبحر وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة وفي طريق أخرى لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا زادني رواية طوافه الأول فلما رأينا من الحجفة تعرض للجواب غير الطحوى ولا رضاف أن كلامه فيه ليس بثبات ولهذا لم نستغل بنقله نعم قال الشيخ الأثير رحمه الله أنه سخر لي في شرح حديث جابر هذا شيء ثم وجدت إشارة خفية إليه من الطحوى وهو أن المراد من هذا الحديث بيان أن السبع الواحد كفانا لنسك واحد ولو وقع التعدد في السبع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه أي لنسك واحد وهذا من المتفق عليه فليس السبع كالطواف بالبيت من حيث أن الطواف يتعد للرجل الواحد مثلاً، كذا نقل حاصل كلامه في العروة الشاذي وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه أن قول جابر رضي الله عنه في حديثه وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة وكذا قوله لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا واحدا ظاهراً ليس مختصاً بالقارين فإن عامة الأصحاب كانوا مقتنعين وكان جابر أيضاً منهم وأصرح من هذا ما رواه أبو داود من طريق قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأربع خلوف من ذى الحجة فلما طافوا بالبيت والصفا والمروة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا معكم الهدى فلما كان يوم التروية أهلوا بالبحر فلما كان يوم النحر قد وافطوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة، قال شيخنا فدلالة حديث جابر على وحدة السبع للمتمتعين أولى وأصح من دلالة على الوحدة للقارين مع أن تعدد السبع للمتبع مسلم عند الأئمة الأربعة إلا عند أحمد في رواية رحمه الله وقد ثبت التعدد في قول المتبعين من حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري في باب قول الله عز وجل ذلِكَ لِمَنْ أَمَلَ أَحْسَنُ الْحَرَامِ حَيْثُ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اجعلوا أهلاً لكم بالحج عمره أمان قلل الهدى طفتنا بالبيت وبين الصفا والمروة وأتينا النساء وليسنا الشيا إلى أن قال فذا فرغنا من المناسك جئنا فطفتنا بالبيت وبالصفا والمروة فقد تفرجنا وعلينا الهدى الحديث - وعلى هذا فهم كلهم يطيئون بالجواب عن حديث جابر ودفع المعارضة بينه وبين حديث ابن عباس، قلت وقلتي والله أعلم أن رواية جابر التي في صحيح مسلم هو الأصل فاما من طريق أبي الزبير عنه وهو حفظ أصح جابر قال ابن عبيدة عن أبي الزبير كان عطاء يقرأ في الحديث وقال هشيم عن حجاج وابن أبي ليلى عن عطاء كنا نكون عند جابر فاذا خرجنا من عنده تذكروا حديثه فكان أبو الزبير يحفظنا ومع ذلك صرح بسامع عن جابر وأما عطاء بن أبي رباح وهو الراوي عن جابر عند أبي داود فهو دون أبي الزبير في حديث جابر لا محالة وقد مر في الأثر عن أحمد ما يدل على أنه كان يدرس كافي تهذيب التهذيب ومع هذا روى هذا الحديث الحديث معنعنا وكان قد نسي أو تغيا بآخرو فلعنه رحمه الله لم يحفظ لفظ جابر ما حفظه أبو الزبير وعابوا فهمه من المعنع بالفاظ حسب ما فهمه أما رواية أبي الزبير في مقصودها عند بيان وحدة السبع حين قدم مكة وأراد أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كلهم فيها سواء ولعل الغرض من هذا الكلام دفع ما عساه أن يتوهم من سياق حديثه الطويل أن الذين فسخوا الحج بعد ما طافوا وسعوا بأحرار الحج وتلبيتهم ونيتهم خالصاً لا يخالطه شيء

ينحر هدية ومن أهل الحج فليتم حجه قالت عائشة فحضرت فلما ازل حائضها حتى كان يوم عرفة ولم اهلل الا بعرة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انقض رأسي وامتشط واهل بالحج وارتك العرة قالت ففعلت ذلك حتى اذا قضيت حجتي بعث معي رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابى بكر وامرني ان اعتمر من التمتع مكان عمرى التي اذكرني بالحج ولم اهلل منها وحللتنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهللت بعرة ولم اكن سقت الهدى فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته لا يحل حتى يحل منهما جميعا قالت فحضرت فلما دخلت ليلة عرفة قلت يا رسول الله انى كنت أهللت بعرة فكيف اصنع بحجتي قال انقض رأسي وامتشطى وامسكى عن العرة وأهل بالحج قالت فلما قضيت حجتي امر عبد الرحمن بن ابى بكر فارد فنى فأعمرنى من التمتع مكان عمرى التي أمسكت عنها كيف جعلوه عرة وهل كانتا مأمورين فى ذلك بالطواف والسعى بنية العرة ثانيا فأخبر رضى الله عنه بانه ما احتاج احد من اصحابه صلى الله عليه وسلم الى تكرار السعى اذ كان بل كلهم طافوا بين الصفا والمروة طوافا واحدا حتى القاصدين المذكورين فسعيهم وطوافهم بنية الحج قد عدّه الشارع من قبيل العرة مع فقدان نيتها على خلاف القياس وهذا كله كان مختصا بذلك العام كما دل عليه احاديث ابى ذر وعفان وبلال بن الحارث رضى الله عنهم وسبحى بسط الكلام فيه والله اعلم - قوله فليتم حجه الخ هذا بظاهر يقتضيه انه ما أمرهم بنفس الحج الى العرة مع ان الصحيح الثابت برواية اربعة عشر من الصحابة رضى الله عنهم هو انه لم يبق الهدى بنفس الحج وجعله عرة فحينئذ لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى الا امر بالفتح لمن لم يبق الهدى فلا منافاة والله اعلم قاله السندى فى حاشيته مسلم وقال ابن القيم هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وابوه شعيب او جده الليث او شيخه عقيل فان الحديث رواه مالك ومعمر بن الناس عن الزهري عنها ويتبين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من لم يكن معه هدى ان يطاف وسعى ان يحل وقد خالف عبد الملك جماعة من الحفاظ فرواه على خلاف رواه قوله فحضرت الخ اى بعث قبل دخول مكة قوله حق كان يوم عرفة الخ قال الحفاظ ابن القيم فى الهدى اما موضع حيفها فهو ليس بلارب و موضع طهرها قد اختلف فيه فقيل بعرة هكذا روى مجاهد عنها وروى عروة عنها انها اظلمها يوم عرفة وهى حائض ولا تنافى بينهما والحديثان صحيحان وقد حملهما ابن حزم على معنيين فطهر عرفة هو الاغتسال للوقوف عنده قال لانها قالت تطهرت بعرة والتطهر غير الطهر قال وقد ذكر القاسم يوم طهرها انه يوم النحر وحديثه فى صحيح مسلم قال قد اتفق القاسم وعروة على انها كانت يوم عرفة حائضا وهما اقرب الناس منها وقد روى ابو داود حدثنا محمد بن اسمعيل حدثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين هلال ذوالحجة فذكرت الحديث وفيه قلنا كانت ليلة البطاء طهرت عائشة وهذا اسناد صحيح لكن قال ابن حزم انه حديث منكر مخالف لما روى هؤلاء كلهم عنها وهو قولنا انها طهرت ليلة البطاء وليلة البطاء كانت بعد يوم النحر يارب ليال وهذا محال الا اننا لما تدبرنا وجدنا هذه اللفظة ليست من كلام عائشة فسقط التعلق بها لاغراضى مادون عائشة وهو اعلم بنفسها قال وقد روى حماد بن سلمة هذا وهيب بن خالد وحماد بن زيد فلم يذكر هذه اللفظة قلت يتعين تقديم حديث حماد بن زيد ومن معه على حديث حماد بن سلمة لوجه آخرها انه اخف وأثبت من حماد بن سلمة الثانى ان حديثه موافق لغيره عن نفسه وحديثه فيه الاخبار عنها الثالث ان الزهري روى عروة عنها الحديث وفيه فلما ازل حائضها حتى كان يوم عرفة وهذه الغاية هى التي يتبينها مجاهد والقاسم عنها لكن قال عنها فتطهرت بعرة والقاسم قال يوم النحر قوله وارتك العرة الخ اى بالخروج عن احوالها قوله حتى اذا قضيت حجتي الخ القضاء بمعنى الاداء - قوله معي عبد الرحمن بن ابى بكر الخ وامه ام رومان والدة عائشة فهو شقيقها وكان اسمه عبد الكعبة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وتأخر اسلامه الى ايام الهدنة فاسلم وحن اسلامه قال ابو الفرج فى الاغانى لم يجاز مع ابيه لانه كان صغيرا وخرج قبل الفتح فى فتية من قرش منهم معاوية والمدينة فاسلموا اخرجه الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن حلى بن زيد بن جده عن قال الحفاظ وفيما قال نظروا الذى يظهر انه كان فحشا ابداً لكونه لم يدخل مع اهل بيته فى الاسلام وخروج وقيل انما اسلموا بالفقه ويقال انه شهد بدراً مع المشركين وهو اسن ولد ابى بكر قال الزبير بن بكار كان رجلا صالحا وفيه صغابة وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب فى حديث ذكره وكان عبد الرحمن بن ابى بكر لم يجرب عليه كذبة قط وقال ابن عبد البر كان شجاعا راسيا حسن الرمي وشهد اليمامة فقتل سبعة من اكارهم ولما خطب مرثان فى اخذ البيعة ليزيد بعد موت معاوية قال عبد الرحمن امر قلبية كلامات تبصر كان قيصر مكانه لانفعل والله ابداً فبعث اليه معاوية بعد ذلك بمائة الف فروها وقال لا ابغ ديني بل نياى وخرج الى مكة فمات بها قبل ان تم البيعة ليزيد وكان مائة فجاءة من تومة نامها بمكان على عشرة اميال عن مكة فمحل الى مكة فدفن بها ولما بلغ عائشة خبره خرجت حاجرة فوفقت على قبره فبكيت وانتدت ابيات متممة نورية فى اخيه مالك - قلنا كذا فى جريدة حقة ومن الدهر حتى قيل لمن يتصل فلما تفرقنا كفى وما لك بطول الاجتماع لم نبت ليلة معاً ثم قالت لو حضرتك دفنتك حيث مت لما بكيتك قوله اذكرني بالحج ولم اهلل منها الخ اهلل من حل منها حللاً معروفاً مطروفاً بآتيان افعال العرة والله اعلم قوله وامسكى عن العرة الخ اى امسكى عنها برفضها وترك احوالها كما قد من اللاتل الدلالة عليه فى شرح

وحل ثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منكوا ان يحل بحج وعمره فليفعل ومن اراد ان يحل بحج فليفعل ومن اراد ان يحل بعمره فليفعل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج واهل بيته ناس معه واهل ناس بالحج والعمر والحج واهل ناس بعمره وكنت فبين اهل البعرة

بين ان اذا كان احراما كان احراما

اول احاديث الباب ولا مساك عنها لا يستلزم البقاء على احرامها كما ادعاه النووي ولا فلا معنى لقولها فيما بعد كان عمره القياس مسكت عنها قول من اراد منكوا ان يحل الخ قال ابن القيم ثمانية صلى الله عليه وسلم خيرة عند الاحرام بين الاتساق الثلاثة فلو لم يجد عند ذلك وهو من مكة الفصح الحج الى البعرة لمن لم يكن معه هدى ثم حتم ذلك عليهم عند المروة - قوله فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اعلوا ان ما يحرم به في الاصل ثلاثة انواع الحج وحده والعمر وحدها والعمر مع الحج وعلى حسب تنوع المحرم به يتنوع المحرمون وهو في الاصل انواع ثلاثة مفرد بالحج ومفرد بالعمر وجامع بينهما فالمفرد بالحج هو الذي يحرم بالحج لا غير والمفرد بالعمر هو الذي يحرم بالعمر لا غير واما الجامع بينهما فهو عان قارن ومتنع ، اما القارن فيعرف الشرع فهو اسر لافاق يجمع بين احرام العمر واحرام الحج قبل وجود ركن العمر وهو الطواف كله او اكثره فياتي بالعمر أولا ثم ياتي بالحج قبل ان يحل من العمر بالحلق او التقصير سواء جمع بين الاحرامين بكلاهما موصول او مفصول حق لواحدهما بالعمر ثم احرام بالحج بعد ذلك قبل الطواف للبعرة واكثره كان قارنا لوجه من القارن وهو الجمع بين الاحرامين بشرطه ولو كان احراما للحج بعد طواف العمر او اكثره لا يكون قارنا بل يكون متمتعاً لوجود معنى التمتع وهو ان يكون احراما بالحج بعد وجود ركن العمر كله وهو الطواف سبعة اشواط او اكثره وهو البعرة اشواط ، وكذلك لو احرم بالحجة أولا ثم بعد ذلك احرم بالعمر يكون قارنا كائنا بمعية القرآن الا انه يكره له ذلك لانه مخالفة السنة اذ السنة تقديم احرام العمر على احرام الحج الا ترى انه يقدم العمر على الحج في الفعل فكذلك في القول ثواب الفعل ذلك ينظر ان احرم بالعمر قبل ان يطوف بحجته عليه ان يطوف او لا بعمره ويسعى لها فليطوف بحجته ويسعى لها مراعاة للترتيب في الفعل فان لم يطوف للعمر ومضى الى عرفات ووقف بما صار رافضاً للعمر لان العمرة تحتل الارترافض لاجل الحج في الجملة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قدمت مكة معمرة فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ارضي عمتك واهل بالحج واصنع في حجتك ما يصنع الحاج وههنا وجب ليل الارترافض وهو الوقت بعرفة لانه اشتغال بالركن الاصل للحج فيتضمن ارتفاض العمرة ضرورة لفوات الترتيب في الفعل ، واما المتمتع فيعرف الشرع فهو اسم كافق يحرم بالعمر ويأتي بافعالها من الطواف السبع او يأتي باكثر من كنها وهو الطواف اربعة اشواط او اكثر في اشهر الحج ثم يحرم بالحج في اشهر الحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يلتمس بآهله فيما بين ذلك المأما صحيحاً فيحصل له النسيان في سفر واحد سواء حل من احرام العمر بالحلق او التقصير ولم يحل اذا كان ساق الهدي لم يتعنه فانه لا يجوز التحلل بينهما ويحرم بالحج قبل ان يحل من احرام العمر وهذا عندنا وقال الشافعي سوق الهدي لا يمنع من التحلل فصل المتع توحيان متمتع لو يسق الهدي ومتمتع ساق الهدي فالذي لم يسق الهدي يجوز له التحلل اذا فرغ من افعال العمر بالاختلاف واذا تحلل صار حالاً كسائر المتحللين الى ان يحرم بالحج لانه اما تحلل من العمر فقد خرج منها ولم يبق عليه شيء فيقيم بمكة حلالاً اي لا يلزم بآهله لان المأما لا يهل بفسد التمتع واما الذي ساق الهدي فانه لا يحل له التحلل الا يوم النحر بعد الفراق من الحج عندنا وعند الشافعي يحل له التحلل وسوق الهدي لا يمنع من التحلل كذا في البدائع - ثم اختلف العلماء في هذه الانواع الثلاثة ايها افضل فقال الشافعي ومالك وكثيرون افضلها الافراد ثم التمتع ثم القرآن وقال احمد في رواية المشهورة عنه افضلها التمتع وقال ابو حنيفة وآخرون افضلها القرآن ثم التمتع ثم الافراد وفي رواية عن ابى حنيفة ان الافراد افضل من التمتع قال الشافعي ابن الهما والمراد بالافراد في الخلافية ان ياتي بكل منهما مفرداً احلالاً لما روى عن محمد بن قولبة حجة كوفية وعمره كوفية افضل عندى من من القرآن اما مع الاقتصار على احدهما فلا اشكال ان القرآن افضل بالاختلاف ، ام قال النووي ولا شك ان القرآن افضل من الافراد الذي ذكره بعض في سنته عندنا ولو قيل احدان الحج وحده افضل من القرآن ، ام قال الحافظ كذا قال والخلاف ثابت قد يما وجدنا اما قد يما فالثابت عن عمر انه قال ان اتم بحكم وعمر تكرا ان تشقوا لكل منهما سفراً وعن ابن مسعود نحوه اخرجه ابن ابي شيبة وغيره واما محمد بن قيس فقد صرح القاضي حسين والموتولى بترجيح الافراد ولو لم يجز في تلك السنة ، ام - قلت قول عمر ليس بصحيح في الخلاف فان اشكر السفيرين يمكن في سنة واحدة وهذا هو محلنا فقلت اعن الامام محمد حجة كوفية وعمره كوفية افضل من القرآن والله اعلم ، وحقيقة الخلاف في اصل المسئلة ترجع الى الخلاف في انه عليه السلام كان في حجته قارناً او مفرداً او متمتعاً وقد خرجت في البنا احاديث كثيرة ظاهرة الاختلاف قال الحافظ ابن تيمية والصواب ان الاحاديث في هذا الباب متفقة ليست بمختلفة الاختلافاً يسيراً يقع مثله في غير ذلك وقد جمع بينهما ابو محمد بن حزم الظاهري في كتاب حقه في حجة الوداع خاشة وادعى انه صلى الله عليه وسلم كان قارناً وتأول باقى الاحاديث وقال عياض قد اكثر الناس الكلام على هذه الاحاديث فمن عجيد منصف ومن مقصر مكلف ومن مطبل مكثر ومن مقصر مختصر قال واوسعهم في ذلك نفساً ابو جعفر الطحاوي والحنفي فانه يحكم في ذلك زيادة على الف ورقة وتكلموا عنه في ذلك ابو جعفر الطبري

اختلاف العلماء في انواع الاحرام التي افضل

ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة ثم الملقب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي والمحقق أبو عمر بن عبد البر وغيرهم
ورجح النووي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً أو لا ثم صار قارناً وسلمه المحقق ابن حجر ولكنهم انعموا على بعض الروايات الصريحة في كونه قارناً
من مبدأ الأحكام كما سيأتي أن شاء الله تعالى قال ابن القيم رحمه الله والصواب أنه أحرم بالجم والعمرة معاً من حين انشأ الأحرام ولم يحل حتى حل منها جميعاً
قال الشيخ ابن الهام رحمه الله اختلف الأئمة في أحرامه عليه السلام فذهب قائلون إلى أنه أحرم مفرداً ولم يعتد في سفرته تلك وآخرون إلى أنه أفرد واعتد
فيها من التعبد وآخرون إلى أنه تمتع ولم يحل لأنه ساق الهدى وآخرون إلى أنه تمتع وحل وآخرون إلى أنه قرن فطاف طوافاً واحداً أو سبعاً سحياً
واحداً الحجته وعمرته وآخرون إلى أنه قرن فطاف طوافين وسبعين لهما وهذا مذهب علماءنا - وجه الأول ما في الصحيحين من حديث عائشة رضي
قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من أهل بجرة ومنا من أهل بجة وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بجة فهذا
التقسيم فيقال من أهل بجر لم يمتع إليه غيره وسلم عنها أنه عليه السلام أهل بجر مفرداً والبخاري عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أهل بجر
وحده وفي سنن ابن ماجه عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أهل بجر مفرداً والبخاري عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أهل بجر مفرداً
أنه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمره ثم عمر مثل ذلك ثم حج عثمان فرأيت أنه أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضع طواف بالبيت ثم حج أبو بكر
فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمره ثم معاوية وعبد الله بن عمر ثم حجت مع أبي الزبير بن العوام وكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت
ثم لم تكن عمره ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ثم لم تكن عمره ثم آخر من رأيت يفعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقصها بجر ولا أحد من مضى ما كانوا
يبدأون بشيء حين يضفون أقلها أول من الطواف ثم لا يحلون وقد رأيت أقي وخالفني حين تقدمنا أن لا تبدأ بشيء أول من البيت تطوفان به ثم
لا تصلا في هذا كالماتل على أنه أفرد ولم يقبل أحد مع كثرة ما نقل أنه اهتم بعد فلا يجوز الحكم بأنه فعله من إمامه فاما اعتد على ما رأى من فعل
الناس في هذا الزمان من اعتداهم على الحج من التعبد فلا يلتفت إليه لا يقول عليه السلام قد توعدنا من هذا مذهب الأفراد وجه القائلين أنه كان متمتعاً ما في الصحيحين
عن ابن عمر تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة فلما قدم مكة قال للناس من كان منكراً هدى فلا يحل من شيء
حرم منه حتى يقض حجة ومن لم يكن أهدى فليطف بالبيت وبالضفا والمرة وليلحل ثم يحل بالجر وليهد ولم يحل من شيء حرم منه حتى يقض حجة ونحو ذلك
وعن عائشة تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتع معه بمثل حديث ابن عمر تمتع عليه وعن عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتمتع معه رواء مسلم والبخاري بمعناه وفي رواية مسلم والنسائي أن أبا موسى كان يفتي بالتمتع فقال له عمر قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله
وأصحابه ولكني كرهت أن يظنوا معترسين بمن في الأركان ثور يروحون في الحج تقطر رؤسهم فهذا اتفاق منهما على أنه عليه السلام كان متمتعاً وقد علمت
من هذا أن الذين ادعوا أنه الأفراد ما تشدوا بن عمر وروا عنه أنه كان متمتعاً وأما رواية عمر بن الخطاب في قوله في الكل ثم لم تكن عمره يعني ثم لم يكن أحداً
الحج يفعل به عمره بضمه فأنما هو دليل ترك الناس فخر الحج إلى العمرة لما علموا من دليل منعه مما سيأتي والدليل عليه قوله ثم لم ينقصها بجر الخ ثم صرح
في حديث ابن عمر السابق بأنه لم يحل حتى يقض حجة فثبت المطلوب وأما ما استدلل به القائلون بأنه أحل من شيء معاً وقصر عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمشقة قالوا ومعاوية أسلم بعد الفقه والنبي عليه السلام لم يكن محرماً في الفقه فلم يركب في حجة الوداع وكونه عن أحرام العمرة لما زاده أبو داود وفي روايته
من قوله عند المروة والتقصير في الحج إنما يكون في منى فدفعه بان الأحاديث الدالة على عدم أحلاله جلت مجيئاً متطافراً يقرب القدر المشترك
من الشبهة التي هي قرينة من التواتر كحديث ابن عمر السابق وما سيأتي في الفهر من الأحاديث وحديث جابر الطويل الثابت في مسلم وغيره وكثير وسيأتي شيء
منها في إامة القرآن ولو انفرد حديث ابن عمر كان مقدر على حديث معاوية فكيف والحال ما علمنا ذلك فلم يرد في حديث معاوية الشدة وعز الحج الغفير
فأما هو خطأ ومحمول على عمره الجحد أنه فإنه كان قد أسلموا ذلك وهي عمره خفيت على بعض الناس لأنها كانت ليلاً على ما في الترمذي والنسائي أنه عليه
السلام خرج من الجحرة ليلاً معتمراً فدخل مكة ليلاً فقص عمره ثم خرج من ليته الحديث قال فمن أجل ذلك خفيت على الناس وعلى هذا فيجب الحكم
على الزيادة التي في سنن النسائي وهو قوله في أيام العشر بالخطأ ولو كانت بسند صحيح ما لشيء من معاوية أو من بعض الرواة عنه، انتهى - قال المحقق
ابن القيم في الهدى والحديث الذي في البخاري عن معاوية قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة ولو زود على هذا والذي عند مسلم
قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة على المروة وليس في الصحيحين غير ذلك وأما رواية من روى في أيام العشر فليست في الصحيحين
معلولة أو وهم عن معاوية قال قيس بن سعد مرأيتها عن عطاء عن ابن عباس عنه والناس يتكلمون هذا على معاوية وصديق قيس فخص بخلفاء الله
أن هذا ما كان في العشر قط - أم - ثم قال الشيخ ابن الهام رحمه الله ونحن نقول وبالله التوفيق لا شك أن تدرج رواية تمتع له غار من الرواية عن روى عن ذلك أفرد
وسلامه رواية غيره من روى القمع دون الأفراد لكن التمتع بلغه القرآن الكريم وعرفت الصحابة أئمة من القرآن كما ذكره غير واحد إذا كان أعمر منه

أخلاق الطائفة ما عليه السلام في حجة الوداع كان مفرداً
أو معتمراً أو قارناً ولا يخل وترجمها هو المحقق ابن عمر
والجهد في البخاري

احتل ان يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث وهو مدعانا وان يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح فعليتنا ان
ننظر اولاً في انه اعم في عرف الصحابة اولاً وثانياً في ترجيح اى القرينين بالدليل والاول بين في ضمن الترجيح وثود كالات أخر على الترجيح مجردة
عن بيان عموم عمر فاما الاول فما في الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال اجتمع على وعثمان بعصفان فكان عثمان يبنى عن المتعة فقال على ما تريد
الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال على رض اى لا يستطيع ان أدعك فلما رأى على ذلك اهل بها جميعاً
هذا لفظ مسلم ولفظ البخارى اختلف على وعثمان بعصفان في المتعة فقال على ما تريد الا ان تنهى عن امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى
ذلك على رض اهل بها جميعاً فهذا يبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محلاً لها وسياتيك عن على رض التمهيد به ويقيد أيضاً ان الجمع بينهما
تمتع فان عثمان كان يبنى عن المتعة وقصد على اظهار مخالفته تقريراً لما فعله عليه السلام وانه لم ينسخ فقرة وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة
التي نهى عنها عثمان هي القرآن فدل على الامر من الذين عتيناها وتضمن اتفاق على وعثمان على ان القرآن من مسمى التمتع ويشتد يجب حمل قول ابن عمر
تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع الذي تسميه قرأنا ولو لم يكن عنه ما خالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلناه وهو ما في صحيح
مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف بها طوافاً واحداً ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر ان مراده بلفظ المتعة في ذلك
الحديث الفرد المسمى بالقرآن وكذا يلزم مثل هذا في قول عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه ولو لم يوجد عنه غير ذلك
فكيف وقد وجد وهو ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال لمطرت أحد ثك حديثاً عسى الله ان يفتحك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع
بين حج وعمرة ثلوثه عنه حق مات ولو نزل قرآن يحرمه وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخر ما تقدم
ولو لم يوجد عنها ما يخالفه فكيف وقد وجد ما هو ظاهر فيه وهو ما في سنن ابى داود عن النخيلي حدثنا زهير بن معاوية حدثنا ابواسمى عن عمار
سئل ابن عمر كرم الله وجهه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت عائشة لقد علم ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثاً سوى التي
قرن بحجته وكذا ما في مسلم من ان ابواسمى كان يفتى بالمتعة يعني بتسميها وقول عمر له قد علمت انه صلى الله عليه وسلم فعله واصحابه اى فعلوا ما يسمى
بمتعة فهو عليه السلام فعل النوع المسمى بالقرآن وهو فعلوا النوع المخصوص باسم المتعة في عرفنا بواسطة فصح الحج الى عمر وقد يدل على اعتراف عمر به
عنه صلى الله عليه وسلم ما في البخارى عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لى العقيق يقول تانى الليلة آت من ربي عز وجل فقال صلى في
هذا الرواى المبارك ركعتين وقل عمر في حجة ولا بد له من امتثال ما أمر به في منامه الذي هو وحى وما في ابى داود والنسائي عن منصور بن ماجة
عن الاعشى كلاهما عن ابى وائل عن الصبي بن مجاهد التلقب قال اهلكت بها معاً فقال عمر هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وروى من طرق
أخرى وصححه الدارقطني قال واصحها ما سناذ الحديث منصور والاعشى عن ابى وائل عن الصبي عن عمر واما الثاني ففي الصحيحين عن بكر بن عبد الله المزني
عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لى العمرة جميعاً قال بكر فحدثت ابن عمر فقال لى بالجمع وحده فقلت انسا فحدثت بقول ابن عمر
فقال انس ما تعدوا الا صبياناً سمعت النسبى صلى الله عليه وسلم يقول لىك حجاً وعمرة وقول ابن الجوزى ان انسا كان اذا كان صبياً لقصد تقديم
رواية ابن عمر عليه غلط بل كان سن انس في حجة الوداع عشرين سنة واحدى وعشرين واثنى عشر وعشرين او ثلاثاً وعشرين سنة وذلك انما اختلف
في انه توفي سنة تسعين من الهجرة او احدى وتسعين واثنى عشر وتسعين او ثلاثاً وتسعين ذكر ذلك الذهبي في كتاب العبر وقدم النبى صلى الله
عليه وسلم المدنية وسنة عشرين فيكيت يسوغ الحكم عليه بسن اصبا اذ ذاك مع اننا نعلم ان ابن عمر انس في السن سنة واحدة او سنة وبعض سنة
ثوان رواية ابن عمر عن علي بن سلام الافراد معارضة بروايتهم عند التمتع كما اسمعناك وعلمت ان مراده بالتمتع القرآن كما حققته وثبت عن ابن عمر فعله ونسبته
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه آنفاً ولم يختلف على انس احد من الرواة في انه عليه السلام كان قارئاً قالوا وانفق عن انس ستة عشر
راوياً انه عليه السلام قرن مع زيادة ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان خادمه الايفارفة حتى ان في بعض طرقه كنت أخذ بزمام راقعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بحرقها ولعابها يسيل على يدي وهو يقول لىك حجة وعمرة معاً وفي صحيح مسلم عن عبد العزيز وحيد ويحيى بن
ابى اسحق انهم سمعوا انس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لىك حجة وعمرة وحجاً وروى ابى يوسف عن يحيى بن سعيد الانصارى عن انس
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لىك حجة وعمرة معاً وروى النسائي من حديث ابى اسام عن انس ان النبى صلى الله عليه وسلم اهل
بالحج والعمرة حين صلى الظهر وروى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس مثله وذكر وكيع حدثنا مصعب بن سليم قال سمعت
انساً مثلاً قال وحدثنا ثابت البناني عن انس مثله وفي صحيح البخارى عن قتادة عن انس اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر فذكرها و
قال عمر مع حجة وذكر عبد الرزاق حدثنا معمر عن ايوب عن ابى قلابة وحيد بن هلال عن انس مثله فهو لاجتماعه من ذكرنا فلم يتبين شبهة

افضل وان لم يسق من التمتع افضل وهذه هي طريقة شيخنا وهي التي تليق بأصول احمد والنبى صلى الله عليه وسلم لو ثبت انه كان جعلها عمرة مع سوقه الهدى بل وانه كان جعلها عمرة ولم يسق الهدى، ينبغي ان يقال فأي الامرين افضل ان يسوق وليقرن او يترك السوق ويتمتع كما ود النبى صلى الله عليه وسلم انه فعله، قيل قد تعارض في هذه المسئلة امران احدهما انه صلى الله عليه وسلم قرن وساق الهدى ولم يكن الله سبحانه ليختار له الا افضل الامور ولا سيما وقد جاءه الوحي به من ربه تعالى وخير الهدى هدى والثاني قوله لو استقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى فجعلتها عمرة فهذا يقتضيه انه لو كان هذا الوقت الذي تكلف فيه هو وقت احرامه لكان احرم بغيره ولم يسق الهدى لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضاه فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعد بل هو اقامه نبيان انه لو كان مستقبلا لما استدبره وهو الاحرام بالعمرة دون هدى ومعلوم ان لا يختار ان ينتقل عن الفضل الى المفضول بل انما يختار الافضل وهذا يدل على ان آخر الامرين منه ترجيح التمتع، ومن ربح القران مع السوق ان يقول هو صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا الاجل ان الذي فعله مفضول مرجوح بل لان الصحابة شق عليهم ان يحلوا من احرامهم مع بقائه هو محرما وكان يختار موافقة لم يفعلوا ما امر به مع انشراح قبول ومحبته وقد ينتقل عن الفضل الى المفضول لما فيه من الموافقة اقلنا القلوب كما قال عائشة رضي الله عنها لو ان قومك حدثتكم بما هي عليه لنقضت الكعبة وجعلت لها بابا في هذا ترك ما هو الا الى الاجل الموافقة التاليف فصار هذا هو الا وفي هذا الحال فلكل اختيار للمتنزه بلاهك وفي هذا جمع بين ما فعله ويراد منه ان يكون الله سبحانه قد جمع له بين الامر ما فعله له الثاني بتشيده ووقاذه فاعطاه اجرا فاعله اجرا واولاه من الموافقة تمتا وكيف يكون نسك يتخلله التحلل ولم يسق فيه الهدى افضل من نسك لم يتخلله تحلل وقد ساق فيه ما نزلت به وكيف يكون نسك افضل في حقه من نسك اختار الله له واتاه الوحي من ربه فان قيل والتمتع وان تحلله تحلل لكن قد تكور فيه الاحرام وانشاء عبادة محبوبة للرب والقار لا يتكر رغبة لا حرام قيل في تعظيم شعائر الله بسوق الهدى والتقرب اليه بذلك من الفضل بالليس في مجرد تكرار الاحرام ثم ان استدلت بمرة مقامة تكرار وسوق الهدى لا مقابل له يقوم مقامه فان قيل فأيما افضل افراد يأتى عقبيه بالعمرة او تمتع يحل منه ثم يحرم بالبحر عقبيه قيل معاذ الله ان نطق ان نسكا قط افضل من النسك الذي اختاره الله لافضل الخلق وسادات الامة وان نقول في نسك لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة الذين جوامع به بل ولا غيرهم من اصحابه انه افضل مما فعلوه معه بأمر فكيف يكون حج على وجه الارض افضل من الحج الذي حجه صلوات الله وسلامه عليه وأمر به افضل الخلق واختاره لهم وامرهم بفعله ما فعله من الانسك اليه وودانه كان فعله ولا يحج قط اكل من هذا وهذا ثم قال واما من قال لي يا حج وحده ثم ادخل عليه العمرة وظن انه بذلك تحقير الاحاديث فعنده انه رأى احاديث افراده بالحج صحيحة فحلمها على ابتداء احرامه ثم انه اتاه آية من ربه تعالى فقال قل عمرة في حجة فادخل بالعمرة حينئذ على الحج فصار قارنا ولهذا قال للبراء بن عازب اني سقت الهدى وقويت فكان مفردا في ابتداء احرامه قارنا في انشاءه وايضا فان احل الميقل انه اهل بالعمرة ولا يلبى بالعمرة ولا اقر بالعمرة ولا قال خرجنا لا ننوي الا العمرة وقالوا اهل بالحج واللبى بالحج وافرد بالحج وخرجنا لا ننوي الا الحج وهذا يدل على ان الاحرام وقع اولاً بالحج ثم جاءه الوحي من ربه تعالى بالقران فلبى بها فسمعه انس يلقى بها وصدق وسمعه عائشة وابن عمر وجابر يلقى بالحج وحده اولاً وصدقوا، قالوا وبهذا تنقح الاحاديث ويؤول عنها الاضطراب وارباب هذه المقالة لا يجيزون ادخال العمرة على الحج ويرونه لغوا ويقولون ان ذلك خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم تكون غيره قالوا وما يدل على ذلك ان ابن عمر قال لي يا حج وحده وانس قال اهل بها جميعا وكلاهما صادقان فلا يمكن ان يكون اهلالة بالقران سابقا على اهلالة بالحج وحده لانه اذا احرم قارنا لم يكن بان يحرم بعد ذلك بحج مفرد وينقل الاحرام الى الافراد فتعين انه احرم بالحج مفردا فسمعه ابن عمر وعائشة وجابر فنقلوا ما سمعوه ثم ادخل عليه العمرة فاهل بها جميعا لما جاءه الوحي من ربه فسمعه انس يهل بها فنقل ما سمعه ثم اخبر عن نفسه بانه قرن واخبر عنه من تقدم ذكره من الصحابة بالقران فاتفقت احاديثهم وزلل عنها الاضطراب التناقض قالوا ويدل عليه قول عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منك ان يهل بحج وعمرة فليفعل ومن اراد ان يهل بحج فليفعل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج واهل به ناس معه فهذا يدل على انه كان مفردا في ابتداء احرامه فعلوا ان قرنا كان بعد ذلك ولا ريب ان في هذا القول من مخالفة الاحاديث المتقدمة ودعوى التخصيص للنبى صلى الله عليه وسلم باحرام لا يصح في حق الامة ما يرد به وبطله ومثله يرد ان انما قال صلى الله عليه وسلم انما يظهر يا ايدي ان ثورك وصعد جبل البيدر واهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر في حديث عمران الذي جاءه من ربه قال له صلى الله عليه وسلم في هذا الرادى المبارك وقل عمرة في حجة فذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي روى عن امر به وروى انس انك فعله سواء فصلى الظهر يراى الخليفة ثم قال لبيك حجاً وبعرة - امر قلت فمن قال اهل بالحج لاينا من قال اهل بها لان القارن يجوز له التلبية بالحج وبالعمرة وبها جميعا عندنا ومن قال فرد بالحج وافرد بالحج فيحتمل الافراد والتلبية ايضا فيكون معناه ومعنى قوله اهل بالحج واحدا - قال حافظ ابن القيم ولا ريب ان قول عائشة وابن عمر افراد الحج محتمل لثلاث معان، احدها الالال به مفردا الثاني افراد اعماله

الثالث انه حج حجة واحدة لم يجز معها غيرها بخلاف العرة فانها كانت اربع مرات عام - وقال الشيخ الا نور رحمه الله وعندى مراده انه اعتمر وحج بأحرام واحد بذون التحلل بينهما مثل المتمتع بغير سوق الهدى فانه يحل بينهما ولم يحل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدى ايا فاستنكر الصحابة ان يحلوا ويروحوا الى منى ومذاكيرهم تقطر من دماء وجه استنكاف الصحابة رضى سياتى عن قريب ويمكن ان يقال في افراد بالحج وتمتع بالحج وقارن بان اختلاف الصحابة ليس في احرامه عليه السلام بل الاحرام كان احرام القارن وانما اختلافهم في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم اى لفظها انه ذكر لفظ الحج والحج والعمرة او غيرها ولمولنا ههنا لطيفة وهوان الشافعية قالوا في رواية سراق بن مالك ان العمر دخل في الحج ان المراد به ان افعال العرة دخلت في افعال الحج فينبغي لنا ان نقول في افراد بالحج انما جعل الحج والعمرة مفردا مفردا، انتهى - واداد بقوله مولنا شيخه وشيخنا المحقق قدس من الله روحه قال ابن القيم رحمه الله واما الذين قالوا ان احراما مطلقا لم يعين فيه نسكا ثم عيّن به بعد ذلك لما جاءه القضاء وهو بين الصفا والمروة وهو احد افعال الشا رحمه الله فعليه في كتاب اختلاف الحديث قال وثبت انه خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه ان من كان منهم اهلا ولم يكن معه هدى ان يجعلها عمره ثم قال ومن وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يجز من المدينة بعد نزول القرص طلبا للاختيار فيما وسع الله من الحج والعمرة فيشبه ان يكون اخفا لا نقلا في الامتلاء عني فانتظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء وعند ارباب هذا القول ان النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر حج ولا عمرة وفي لفظ يلقى لا يذكر حج ولا عمرة وفي رواية عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الا الحج حتى اذا قد توأنا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ان يحل وقال طائوس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حج ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم اهلا بالحج ولم يكن معه هدى ان يجعلها عمره الحديث - وقال جابر في حديثه الطويل في سياق حجة النبي صلى الله عليه وسلم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه في المسجد ثم ركب القصور حتى اذا استوت به فالتفت على البلاء نظرت الى من ابرى من بين يديه من راكب وناش وعن يمينه مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه اظهروا عليه ينزل القرآن وهو يجلو تأويله فما عمل به من شئ علمناه فاهل بالجو لبيتك اللهم لبيتك لبيتك لا شريك لك لبيتك ان المحم والنعم لك والملك لا شريك لك واهل الناس بهذا الذي يهلون به ولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبية فاخير جابر انه لم يزد على هذه التلبية ولم يذكر انه اضاف اليها حج ولا عمرة ولا قرانا وليس في شئ من هذه الاعاد ما يناقض احاديث تعيينه السنك الذي احرمه في الابتداء وانه القرآن فاما حديث طائوس فهو مرسل لا يعارض به الاساطين المسندات ولا يعرف اتصاله بوجه صحيح ولا حسن ولو صح فانتظاره للقضاء كان فيما بينه وبين الميقات فجاءه القضاء فهو بذلك الوادى اتاها آت من دبره تعالى فقال صل في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة فهذا القضاء الذي انتظر جاءه قبل الاحرام فعين له القرآن وقول طائوس نزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة هو قضاء آخر غير القضاء الذي نزل عليه بأحرامه فان ذلك كان بوادى العقيق وانما القضاء الذي نزل عليه بين الصفا والمروة قضاء الفسخ الذي أمر به الصحابة الى العمرة فحينئذ أمر كل من لم يكن معه هدى منهم ان يفسخ الى عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وكان هذا أمر حتم بالوحى فأنه ما توقفا فيه قال انظر الى الذي أمر كونه فافعلوه فاما قول عائشة خرجنا لا نذكر حج ولا عمرة فهذا ان كان محفوظا عنها وجب حمله على ما قبل الاحرام والا فاقض سائر الروايات الصحيحة عنها ان منهم من اهل عند الميقات بحج ومنهم من اهل بعمرة وانها متين اهل بعمرة واما قولها تلى لا نذكر حج ولا عمرة فهذا في ابتداء الاحرام ولم يقل انما استمر على ذلك الى مكة هذا باطل قطعا فان الذين سمعوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم مما اهل بهم شهدوا على ذلك واخبروا به ولا سبيل الى ردوا يا محمد ولو صح عن عائشة ذلك لكان غايته انها لم تحفظ اهلها من عند الميقات او نفقه وحفظ غيرها من الصحابة فأثبتة والرجال بذلك اعلم من النساء واما قول جابر رضي الله عنه واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحديد فليس فيه الا اخبار عن صفة تلبيةه وليس فيه نفى لتعيينه السنك الذي احرمه بوجه من الوجوه وبكل حال ولو كانت هذه الاحاديث صريحة في نفى التعيين لكان احاديث اهل الاثبات اولى بالآخذ منها لكثرة ما وصحتها واتصالها وانما مثبتة مبينة متضمنة لزيادة خفيت على من نفى وهذا يحل الله واضم وبالله التوفيق، ام - وقال المحافظ ابن حجر رحمه الله بعد ذكر الدلائل على ترجيح كونه صلى الله عليه وسلم قارنا وهذا يقتضيه رفع الشك عن ذلك والمصير الى انه كان قارنا ومقتضى ذلك ان يكون القرآن افضل من الافراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وابو حنيفة واسحاق بن راهوية واختاه من الشافعية المزني وابن المنذر وابو اسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحث مع النووي في اختياره انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا وان الافراد مع ذلك افضل مستند الى انه صلى الله عليه وسلم اختار الافراد ولا ثم ادخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في اشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدون من افجر الفجر ولخص يتعقب به كلامه ان البيان قد سبق منه صلى الله عليه وسلم في عمرة الثلاث فانه احرم بكل منها في ذي القعدة عمرة الحديث التي صدق

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع موافين لهلال ذي الحجة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد منكم أن يهمل بعمره فليهمل فلو لا أني أهملت لأهملت بعمره قالت فكان من القوم من أهل بعرة ومنهم من أهل بالحج قالت فكنت أنا ممن أهل بعرة فخرجنا حتى قد منا مكة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فشكرت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في عمرتك والقضير رأسك وامشيطي وأهلي بالحج قالت ففعلت فلما كانت ليلة الحضبة وقد قضى الله حجتنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأردفني وخرجني إلى التعميم فأهملت بعمرتي فقضى الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدى

عن البيت فيها وعمره القضية التي بعدها وعمره الجعنة ولو كان أراد باعتباره مع حجة بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه كما كتفي في ذلك بأمر أصحابه أن يسيروا حجتهم إلى النجدة وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل بكونه صلى الله عليه وسلم تمتعه فقال لو لا أني سقت الهدى لأهملت ولا يمتنع إلا الأفضل وهو قول أحمد بن حنبل والمشهور عنه وأجيب بأنه إنما تمتعه تطييباً للقلب أصحابه لخروجهم على فوات موافقة ولا أفلا أفضل ما اختاره الله واستمر عليه وقال ابن قدامة يترجم التمتع بأن الذي يفهم أن اعتمر بعدها فهي عمره مختلف في أجرائها عن حجة الإسلام بخلاف عمره التمتع فهي بمنزلة باختلاف في ترجم التمتع على الأفراد وبليده القرآن وقال من ترجم القرآن هو أشق من التمتع وعمره بمنزلة باختلاف فيكون أفضل منها وحكي عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه وعن أبي يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الأفراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يبق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمتعه وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ عمرته من بلد سفر أو لأفراد أفضل له قال وهذا أصل المذهب وأشبها بموافقة الأحاديث الصحيحة فمن قال الأفراد أفضل فعله هذا يتناول أن أعمال سفرين للنسكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً وتجزي عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف، أم وإلى هذا الأخير أشار محمد رحمه الله في قوله حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندنا من القرآن كما تقدم رواه الله سبحانه وتعالى أعلم **قوله موافين لهلال ذي الحجة** أي قرب طلوعه وسأقناها قالت خرجنا لحسن بقين من ذي القعدة والخمس قسرية من آخر الشهر فوافانا هو الهلال وهو في الطريق لا نهدو دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة وفي حاشية السند في قوله موافين أي مقارنين له كذا في بعض الشرح وليس المراد به حقيقة المقارنة بل المراد المقارنة تنزيلاً لها منزلة المقارنة لأن خروجهم كان قبله لحسن بقين من ذي القعدة والله تعالى أعلم وقال بعضهم أي قرب طلوعه من أوفى عليه اشرف وعلى هذا فلفظ الشرح مقارنين بالباء فانقلب على بعض النسخين فكتب النون موضع الباء والله تعالى أعلم **قوله فلو لا أني أهملت لأهملت بعمره** أي فيه إشعار بكون التمتع أفضل لمن لم يبق الهدى فان هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم قبل الأمر بالتمتع في ابتدائه الاحرام كما هو الظاهر وقد مر بيان المذهب فيه قريباً **قوله فأدركني يوم عرفة وأنا حائض** أي تقدم ذكر الاختلاف في موضع طهرها واجمع به ابن القيم وغيره بين الروايات المختلفة والآن وقتت على كلام الحافظ في وجه الجمع فأقله وهذا نصه في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حوضها كان ببيت قبل دخولهم مكة وفي رواية إلى الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية وتقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة روى أن طهرها كان بعرفة وفي رواية القاسم عنها وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قد منامتي وله من طريقه فخرجت في حقي حتى نزلنا مني فظهرت ثم طفتنا بالبيت الحديث وانفتحت الروايات كلها على أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر واقصرها النووي في شرح مسلم على النقل عن أبي محمد بن حنبل أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشر يوم النحر وإنما أحسن ابن خزيمة من هذه الروايات التي في مسلم ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهي بعرفة ولم تهنئ للأغتسال إلا بعد أن نزلت مني أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت مني وهذا أولى والله أعلم **قوله فلما كانت ليلة الحصب** يعني ليلة الحصب يعني بفتح الحاء وسكون الصاد المحل بين ثم المرحلة هي الليلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة **قوله وقد قضى الله حجتنا** أي لم تقل حجتنا وعمرتنا كما قالت فيما بعد أي بعد عمره التعميم ففيه دلالة على أنها صارت مفردة بعد فرض العمره والله تعالى أعلم **قوله ولم يكن في ذلك هدى** أي ظاهر أن ذلك من قول عائشة روى وكذا أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان عن هشام والأسماعيلي من طريق علي بن مسهر وغيره لكن أخرجه البخاري في الحيض من طريق أبي أسامة عن هشام عن عمره **قوله فقال في آخره** قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك أي فبين أنه في رواية عبد الله بن نمير ويحيى ومن وافقهم مدرج وكذا أخرجه من طريق وهيب الجاهلي عن هشام ورواه ابن جرير عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الأسود عن عروة بدون الزيادة قال ابن بطال فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال زعنته لم تكن قارئة حيث قال لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن قال الحافظ في الجواب عن ذلك أن هذا

والأصدقة والأصوم **وحدثنا أبو كريب حدثنا ابن نمير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة** قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال ذي الحجة لأنزى الحج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب منك أن يحل بعرة فليحل بعرة وساق الحديث بمثل حديث عبيدة **وحدثنا أبو كريب حدثنا وكيع حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة** قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافق لهلال ذي الحجة من أهل بعرة ومن أهل حجة وعمره ومن أهل حجة فقلت فين أهل بعرة وساق الحديث بخود شيئا وقال فيه قال عمره في ذلك أنه قضى الله حجها وعمرتها قال هشام ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت علمك عن أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام يرج من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب علمه ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر - وقال الشيخ محمد عبد السند في وقفا خرج مسلم عن جابر قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم التحرر في رواية عن نساءه بقرة فاما ذبحه عن نساءه فالحديث فيه عن عائشة أيضا عند الشيخين قال كذا يعني أتيت لجم بقرة فقلت ما هذا قالوا ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقرة في رواية بالبقرة وهذا ذبح عنهن كلهن وظاهر اللفظ يحيط بها اضحية لهن ولاجل هذا أدخل عليهن من لجم البقرة حيث ليس الأكل من الاضحية كما ليس الأكل من هدى القارن والمتنع ولم يأت لفظ في الروايات مما يدل صريحا أنه ذبح البقرة عنهن في مقابلة الهدى الواجب عليهن واما ذبح البقرة عن عائشة فقد اختلف الرواة في حديث جابر فروى سعيد بن يحيى لم يروى عن أبيه عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يقول نحر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه وروى محمد بن بكر ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يلفظ نحر عن عائشة ثوان رجعتنا حديث الكثير صارا ذلك محتملا لأن يكون هذا ما أهدى عن سائر الممتنعين ومحتملا لأن يكون ذبح البقرة لرفضها العرة كما أشار إليه في حديث الباب والاحتمال الأول ربما لا يجد مسانغا بناء على أنه لا يجب عليها شيء فاعاها انما كانت مفردة بالبحر بعد أن رفضت أحرام عمرتها وانما يجب الهدى على من كان قارنا أو متمعا وهي لم تكن كذلك فتعين الاحتمال الثاني أي ذبح البقرة عن رفضها للعره - والله أعلم وبه قال الكوفيون انما اذا رفضت عمرتها وتحملت منها ثم احرمت بحج أحراما مستأنفا فانه يجب عليها دم جنابة وانما ذبح النبي صلى الله عليه وسلم البقرة عنها مع اجراء الكليش اختيارا للأفضل والله أعلم - **ام قوله** ولا صدقة **الخ** قال شيخنا أبو الحسن المحدث السهرافوري رحمه الله في حاشيته البخاري قلت لفظ الصدقة تدل على ان المراد لو تكن أحدا من جهة ارتكاب المحظورات اذ في القرآن ليس إلا الهدى أو الصوم - **ام قوله** لأنزى الحج **الخ** بضم النون أي لأنظن وتقدم بعض ما يتعلق بهذا القول في أوائل هذا الباب تحت قوله فأهلنا بعرة فليراجع - قال العلامة أبو الحسن السند في حاشيته يمكن ان يقال ارادت بهذا المقصود الأصل من الخروج ما كان الحج وما وقع الخروج إلا لاجله ومن اعتمر فحرمته كانت تابعة للحج فلا يخالف ما سبق انما كانت معتمرة وكان في الصحابة رجال معتمرون وما ينبغي في حديث جابر انما كانت معتمرة والله تعالى أعلم ويحتمل انما حكاه عن غالب من كان معه صلى الله عليه وسلم من الصحابة في ذلك السفر - **ام** قال العبد الضعيف عفا الله عنه ولا يمكن ان يراد بمثل هذه الكلمات حال جميع الصحابة رضي الله عنهم فان عائشة نفسها لم تكن داخلة فيه كما قد مرنا سابقا وقد صرحنا في الروايات الماضية بأنفسنا الناس على أقسام مفردة ومتنع وقارن بل المراد ان جماعة كثيرة منهم كانوا قد احرموا بالحج واهلوا به ومعنى قولها لأنزى الحج وكذا قول جابر فيما ساق من حديث الطويل لسنان بن أبي الحارث لسنا نعرف العرة أي كنا لا نذكر ولا نعلم إلا ما أحرمنا به من الحج وانه هو الحج أو لا آخر ولا نعرف ان الحج قد يصير عترة بعد احرامه وتبليته في أشهره والشرع في افعاله حتى اذا دخلنا مكة وأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بنفس الحج إلى العرة فحينئذ ظهر لنا ان ما كنا نعدّه حجاً ليس هو حجاً بل هو عترة والى هذا المعنى يشيرنا في حديث ابن عباس فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يكن معه الهدى ان يطوف بالبيت ويحل بعرة فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله انما هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس بالحج بل هي عترة رواه احمد ورجاله ثقات والله أعلم وقال ابن القيم بعد ذكر الاحاديث الدالة على كون عائشة محرمته بالعره قلت من العجب رذه هذه النصوص الصحيحة الصريحة التي لا مكر فيها ولا مطعن فيها ولا تحتمل تأويل البتة بلفظ محجل ليس ظاهرا في انما كانت مفردة فان غلب ما احتج به من زعم انما كانت مفردة قولها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنزى الحج فبما الله المحجب أيظن بالمتنع انه خرج لغير الحج بل خرج للحج متمتعا كما ان المغتسل للجنابة اذا بدأ فتوضأ لا يمتنع ان يقول خرجت لغسل الجنابة وصدقت امر المؤمنين رضي الله عنها اذا كانت لا ترفى إلا انه الحج حتى احرمت بعرة بأمره صلى الله عليه وسلم وكلامها يصدق بعضه بعضا **قوله** قال عروة في ذلك انه قضى الله حجها وعمرتها **الخ** قال الحافظ وغيره هذا دليل على ان قوله قضى الله حجها وعمرتها ممدوح في سائر الروايات ليس هو من الحديث بل من قول عروة - وقال ابن بطال انه من قول هشام بن عروة قلت ولكن رواية عبيدة عن هشام صريحة في كونهم من كلام عائشة حيث قالت فقضى الله حجنا وعمرتنا بلفظ التكلم ففي هذه الرواية دليل على ان المراد بقوله قال عروة الخ قوله رواية عن عائشة لا قوله من تلقا نفسه والله أعلم **قوله** قال هشام لم يكن في ذلك الخ

عام حجة الوداع فمن آمن أهل بجرة ومن آمن أهل بجر وعمره ومن آمن أهل بالبحر وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبحر فأما من أهل
بجرة فحل وأما من أهل بجر أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقس زهير بن حرب
جميعاً عن ابن عيينة قال **حدثنا** سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله
عليه وسلم ولا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرت أو قريب منها حضرت فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أنبكي فقال أنفست يعني الحجة
قالت قلت نعم قال هذه شئ كتب الله علي بنات آدم فأقصر بأقصر الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغسل قالت ففعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
دل على إدراج هذه الجملة في الرواية الماضية كما حققنا هناك قولاً وأما من أهل بجر أو جمع الحج والعمرة **قال** ابن القيم أما حديث أبي الأسود عن عروة
عن عائشة هذا وكذا حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنها بنحوه فثبت أن ذلك نكروها الحقاظ وهما أهل أن ينكر أن نقل عن أهل تخطئة حديث أبي الأسود
وقال الحافظ أبو محمد بن حزم هذان حديثان منكران جداً **قال** وكذا في الأسود في هذا النسخة لا تخاف بنكرته ووهنه وبطلانه والحجب كيف جاز على
من رواه فإن الزهري قد خالف بالأسود ويحيى بن عبد الرحمن وهو حافظ منهما وكذلك خالفهما غيره من له مزيد اختصاص بعائشة **ثم** قال أبو محمد
واسلم الروحة للحديثين المذكورين عن عائشة يعني اللذين أنكرهما أن يخرج روايتهما على أن المراد بقولها أن الذين أهلوا بحج أو حج وعمرة لم يحلوا حتى كان
يوم النحر حين قصوا مناسك الحج إنما عنت بذلك من كان معه الهدى وهذا تنبيه التكرار عن هذين الحديثين وبهذا تأتلف الأحاديث كلها
أما وهذا ما قد منه في أوائل الباب من وجه التطبيق بين الأحاديث وقد ذكرنا هناك أيضاً أن أمر صلى الله عليه وسلم من معه الهدى أن يحل
بالبحر مع عمره إنما كان في حق المعتمرين الذين كان معهم الهدى والله أعلم وفيما ذكرنا من كلام أبي محمد بن حزم الذي نقله ابن القيم في الهدى ارتضاه
بسكوته عبارة لمن كان يهوله محض النكار الحقاظ على حديث توهينهم إياه من غير ترجيح في أساده فقد يكون منشأ النكار عدم التقطن لوجه الجمع بينه
وبين سائر الروايات في بادي الرأي ثم إذا ظهر لهم وجه التوفيق بينهما بعد التأمل يحكمون بذهب النكرة والوهن عنه، ثم قد يتفاوت الأفهام في مقام
التطبيق فيظن واحد منهم أن الحديث منكر وليس هو كذلك عند الآخرين ونظيره ما حكاه أبو محمد بن حزم على حديث أسامة بنت أبي بكر بأنه منكر وباطل
بلاشك لمخالفة الثقات في نزعهم ثوبه ابن القيم فقال الحديث ليس بمنكر ولا باطل وهو صحيح وإنما أتى أبو محمد فيه من فهمه قال فرداً أحاديث الثقات بثقل
هذا وهو على سبيل إليه، أما فيلحفظ هذا التنبيه فإنه نافع جداً **قوله** حتى إذا كنا بسرت **الفتح** المملة وكسر الراء بعد هاء فاء موضع قريب من مكة بينهما
نحو من عشرة أميال وهو مخرج من الصرير وقد يصيرت قاله الحافظ وأختلف الأقوال في تقدير المسافة بينها وبين مكة من ستة أميال إلى عشرة بل إلى أزيد
منها كما في شرح النووي وغيره **قوله** انفسست **الفتح** النون وضمتها والفتح انفسست أي حضرت وأما الولادة فيقال فيه نفست بالضم ذكره الطبري **قوله** أن هذا
شئ كتب الله الخ أي قل الله على بنات آدم **قال** القاري وفيه تسليمة لها فإن البلية إذا عمت طابت **قال** النووي معناه أنك لست مختصة به بل كل بنات آدم
يكون منهن هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرهما **وقال** الشيخ ولي الله الدهلوي **رحمته** الكلام رتبة شئ يكثرت وقوعه فمثل هذا الشئ يجب في
حكمة الشرع أن يندفع عنه الحرج وإن ليس له سنة ظاهرة فلذلك سقط عنها (أي الحائض) طواف القدوم والوداع **قوله** على بنات آدم **الخ** استدلل
البحاري في صحيحه في كتاب الحيض بجموع هذا الحديث على أن الحيض كان في جميع بنات آدم وأنكره على من قال أن الحيض أول ما أرسل وتوقع في بني إسرائيل،
وكانت يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بأستاذ صحيح **قال** كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة تتشوف للرجل فالتقى الله
عليهن الحيض ومنعهن المساجد وعند عن عائشة نحوه **قال** الدودي ليس بينهما مخالفة فإن سائر بني إسرائيل طول مكثه بمن عقوبة لهم لا ابتلاء وجوده، وقد روى
الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم وأمرأته قائمة **ففتحكك** أي حاضت والقصة متقدمة على بني إسرائيل بل لا ريب
وروى الحاكم وابن المنذر بأستاذ صحيح عن ابن عباس أن ابتلاء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة وإذا كان كذلك فبنات آدم ميثاقها، والله أعلم
كذلك في **الفتح** **قوله** فأقصر **الخ** المراد بالقصار هنا الإداو وهما في اللغة بمعنى واحد **قوله** غير أن لا تطوف بالبيت **الخ** هذا الاستثناء مختص بأحوال الحج
لا بجميع أحوال المرأة وأما السعي فكالطواف إذا لم يصح إلا بعد الطواف واختلفت فعلة المنع من الطواف فمن شرط الطهارة في الطواف **قال** لا تخاف طاهر
ومن لم يشترطها **قال** لأن البيت في المسجد والحائض لا تدخل المسجد **قوله** **رضي** رسول الله صلى الله عليه وسلم **الخ** **قال** العيني فيه احتجاج جماعة من العلماء
في جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران ومنعه مالك **رحمته** **قال** ابن بطال **رحمته** ولا حجة لمن خالفه في هذا الحديث لأن قوله نحر عن أزواجه البقر يحتل إذا يكون
نحر عن كل واحدة منهن بقرة **قال** وهذا غير مدفوع في التأويل ورداً بأنه يدل نحره روية عروة عن عائشة **رضي** رسول الله صلى الله عليه وسلم **الخ** **قال** العيني **رحمته** من
نسائه بقرة ذكره ابن عبد البر من حديث الأوزاعي عن الزهري عن عروة وفي الصحيحين من حديث جابر **رضي** رسول الله صلى الله عليه وسلم **الخ** نسائه بقرة

باب من حج أو أجزأه في هذا الكتاب

عن نسائه بالبقر حدثني سليمان بن عبيد الله الزيات القيلياني حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة المصنف
عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سبت فطيمت فدخل علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال يا بنيك فقلت والله لو ددت أني لم أكن خرجت العام قال مالك لعليك نفست فقلت نعم قال هذا
شيء كتبته الله على بنات آدم عليه السلام أفعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهرى قالت فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لأصحابه اجعلوها عمرة فأهل الناس إلا من كان معه أهله

يوم الغزو وفي رواية بقرعة في حجته وفي رواية ذبحها عن نسائه وفي صحيح الحاكم على شرط الشيخين من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ذبح رسول الله
صلى الله عليه وسلم عمن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرعة بينهن، أم - وأما في النساء ذبح هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع بقرعة فقال الحافظ
أنه شاذ مخالف لما تقدم، أم - قلت وسيأتي بقية الكلام عليه في شرح بعض أحاديث جابر عند المؤلف فانتظر - ثم قال الحافظ وقد أخرجه مسلم أيضا من
طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن ككن بلفظ أهدي بدل ضحى والظاهر أن التصرف من الرواية لا يثبت في الحديث ذكر الخرف فلهذا بعضهم على
الاضحية فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عمن اعتمر من نسائه فثبت رواية بلفظ أهدي وتبين أنه هدى إلى التمتع فليس فيه حجة على مالك
في قوله لأصحابي على أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والاضحية والله أعلم واستدل بعضهم بحديث الباب على أن البقرة
تجوز عن أكثر من سبعة لأن الظاهر أنه لم يتخلف أحد من زوجاته يومئذ وهن تسع، قال الشوكاني ولكن لا يخفى أن مجرد هذا الظاهر لا تقارض به الأحاديث
الصريحة الصحيحة الواردة في أجزاء البقرة عن سبعة الجميع على ما دللوا، والله أعلم - أم قلت وقد تقدم توجيه كون عائشة مفردة بعد رفض العمرة فلو لم يثبت
بداخلة في قولها وضحي عن نسائه لأن المفرد لا دم عليه وقد ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة بقرعة لرفضها للعمرة كما سبق تحقيقه والله تعالى أعلم
قوله بالبقر الخ قال النووي استدلال به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من ذبها لأنه لا دلالة فيه لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر للعمرة لعموم لفظ أنما هو
قضية عين محتملة الأمور فلا حجة فيها لما قاله وذهب الشافعي إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة لقوله صلى الله عليه وسلم من راح في
الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة إلى آخره - قوله فطيمت الخ قال النووي هو بفتح الطاء وكسر الميم أي حصنت
يقال حاصت المرأة وتحيضت وطمت وعركت بفتح الراء ونفست وضكت وأعصرت وأكبرت كله بمعنى واحد الأسم منه الحيض والطمث والعراك الضحك
والأكبار والأعصار وهي حائض وحائضته في لغة غريبة حكاهما القراء طامث وعارك ومكبر ومحصر وفي هذه الأحاديث جواز حج الرجل بأمرته وهو مشروع
بالإجماع واجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته واختلف السلف هل المحرم لها من شرط الاستطاعة واجمعوا على أن زوجها إن يمنحها من حج
القطوع وأما حج الفرض فقال جمهور العلماء ليس له منعها منه وللشافعي فيه قولان أحدهما لا يمنحها منه كما قال الجمهور وأصحهما له منعها لأن حقه على الفور
والجزم على التراخي قال أصحابنا ويستحب له أن يحج بزوجته للأحاديث الصحيحة فيه قوله لو ددت أني لم أكن خرجت العام الخ أي ظنا منها أن الحيض يمنعا
من الحج - قوله اجعلوها عمرة الخ أي أمرهم أن يصرفوا إحرامهم بنية الحج إلى العمرة بأن يكتفوا بأفعالها فيكون فسخ الحج إلى العمرة - وقد مر في هذا المعنى كثيرون
من الصحابة غير عائشة منهم عبد الله بن عباس وابن عمر وأسماء وحفصة وعمران وأبو موسى وكل هؤلاء عند البخاري والبراء عند أبي يعلى بأسناد رجاله رجال
الصحيح وسهل بن حنيف عند الطبراني في الكبير بأسناد رجاله موثقون وسيرة بن مفضل الجعفي عند أبي داود وابن أبي عمير بأسناد صحيح، ومذهب أبي حنيفة
وأصحابه ومالك والشافعي من الأئمة الأربعة عدم استمرار جواز الفسخ فلو أحرم الحج لم يجز عندهم فسخه إلى العمرة ولا العكس خلافا للحنابلة والظاهرية وعامة
أهل الحديث في قولهم أنه يفسخ الحج إذا طاف للقدم إلى عمره وظاهر كلام بعضهم أن هذا واجب وقال بعض الحنابلة (وهو ابن القيم) نحن نشهد الله أن أولادنا
يحج لرأينا فرضنا فسخه إلى عمره نقاديا من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن في السنن عن البراء بن عازب خرب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأصحابه فأخرونا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوها عمرة فقال الناس يا رسول الله قل أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فرؤوا
عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان فراءت الغضب وجهه فقالت من أغضبك أغضبه الله قال وما لي لا أغضب أنا أمرت أن لا أتبع
في لفظ مسلم دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان فقلت ومن أغضبك يا رسول الله أدخل الله النار قال وما شعرت أني أمرت الناس بأمر
فأنا هو يترددون الحديث وقال سلمة بن شبيب لا حمل كل أمرك عندى حسن إلا خلة واحدة قال وما هي قال تقول بفسخ الحج إلى العمرة فقال يا سلمة كنت أدنى
لك عقلا عندى فذلك أحد عشر حديثا صحاحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتركها القولك، وقد ورد في الصحيح أمرنا لما أحللنا أن نحرم إذا توجهنا
إلى منى قال فأهلنا من الأبطر فقال سراقبة بن مالك جئت يا رسول الله أعلمنا هذا أم لا أريد وفي لفظ أريد متعنتا هذه لعامة هذا أم لا أريد، وفي حديث جابر
الطويل عند مسلم حتى إذا كان آخر طواف على المرفة فقال لو أني استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أستق المهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم لم يمع به هدى

أقول العلماء في أن جواز فسخ الحج إلى العمرة هذا ستر بغير علم حجة الوداع الحرام

فليحل وليجعله عمر فقام سراقته بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله ألعائن هذا أم لا يبد فتشك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخوي قال
دخلت العرق في الحجر مرتين لأبل لأبل يبد وفي السان عن الربيع بن سبرة عن أبيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فأتينا مكة فأتينا مكة فأتينا مكة فأتينا مكة
المدحجي يا رسول الله أقبل لنا قصداً قومكاً نما ولدوا اليوم فقال إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حكمة عمة فإذا تم من تطوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة
فقد حل الأمان كان أهدي وظاهر هذا أن مجرد الطواف والسعي يحل الحجر بالحج وهو ظاهر من هب ابن عباس قال عبد المزيق حدثنا معمر عن قتادة عن أبي
الشعثاء عن ابن عباس قال من جاء بالحج فأن الطواف بالبيت يصير إلى العمة شكاً وأبى قلت إن الناس يتكبرون ذلك عليك قال هي سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم
وان رغبوا وعن كريب مولى ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أريت قولك ما حجر رجل لم يسبق الهدى معه ثم طاف بالبيت الأجل بعمة وما طاف بها حاج قطساً
معه الهدى إلا اجتمع له حجة وعمره والناس لا يقولون هذا قال ويحك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ومن معه من أصحابه لا يذكرن الحج فامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يكن معه الهدى أن يطوف بالبيت ويحج بعمة فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله ألعائن هذا أم لا هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ليس
بالحج ولكنها عمة قلت هو في الصحيح باختصار رواه أحمد ورجاله ثقات وفي فتح القدير وقال بعض أهل العلم كل من طاف بالبيت متن لا هدى معه من مفرد
أو قارن أو متمتع فقد حل أماناً وجوباً وأما حكمه وهذا أقوله صلى الله عليه وسلم إذا دبر النهار من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد أظفر الصائري حكماً أي دخل
وقت فطره فكذا الذي طاف أماناً أن يكون قد حل وأماناً أن يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت حرمة وعامة الفقهاء المجتهدين على منع الفسخ والجواب عن حديث
الفسخ بما صرح عن أبي ذر أنه قال لم يكن لأحد بعدنا أن يصير حجته بعمة إنما كانت رخصة لنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فيمن حج ثم فسخا عمة
لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رداً أو جوازاً عنه وروى النسائي بإسناد صحيح وخو وبني داود بإسناد صحيح عن عثمان بن عفان أنه سئل
عن منعة الحج فقال كانت لنا ليست لكوني في سنن إلى داود والنسائي من حديث الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قال قلت يا رسول الله أريت فسخ الحج في
العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا عارضة حيث قال ألعائن هذا أم لا يبد فقال له للأبد لأن المراد ألعائن فعل العمرة في
أشهر الحج أم للأبد لأن المراد فسخ الحج إلى العمرة وذلك أن سبب الأمر بالفسخ ما كان لا تقريراً للشرع العمرة في أشهر الحج فالمرء ما منع سوق الهدى وذلك أنه كان
مستعظماً عندهم حتى كانوا يفتلون في أشهر الحج من أفجر النجور فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من أنكارها بحجهم على فعله بأنفسهم يدل على هذا
ما في الصحيحين عن ابن عباس قال كانوا يرون العرة في أشهر الحج من أفجر النجور في الأرض ويجعلون الحور صفلاً ويقولون أذيراً البر وعفا الأثر والفسخ صفر
حلت العمرة لمن اعتمر فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمة فتعاط ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله
أي محل قال محل ككاهة فلو لم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتهما قال لا أم أحمد حيث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس هذا
صريحاً في كون سبب الأمر بالفسخ هو قصد محو استقر في نفوسهم من الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه ألا ترى إلى ترتيبه الأمر بالفسخ على ما كان عندهم من ذلك
بالعلم غير أن رضى الله عنه بعد ذلك ظن أن هذا الحكم مستمر بعد ثبوت السبب أي أنه لا رمل ولا اضطباع فقال به وظاهر غيره كأي ذروا غير أنه منقضى
بأنقضاء سببه ذلك ومشى عليه محققو الفقهاء المجتهدين وهو أولى لو كان قول أبي ذر عن رأي لا عن نقل عنه عليه السلام لأن الأصل المستمر في الشرع عدم
استحباب قطع ما شرع فيه من الجادات وأبدلها بغيرها مما هو مثلاً فضلاً عما هو خف منها بل يستمر في ما شرع فيه حتى يخفيه وإذا كان الفسخ ينفي هذا مع
كون المثير له سبباً لم يستمر وجب أن يحكم برفعه مع ارتفاعه ثم بعد هذا رأيت التمهيد في حديث سراقته يكون المسئول عنه العمرة لا الفسخ في كتاب الآثار في
يبك التصديق بالقدر محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله أن أنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سألت سراقته
ابن مالك بن جشم المدحجي قال يا رسول الله أخبرنا عن عمرتنا هذه ألعائن هذا أم لا يبد فقال للأبد فقال أخبرنا عن ديننا هذا كأننا خلقنا له في أي شيء
العمل في شيء قد جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير أم في شيء يستأنف له العمل قال في شيء جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير وساق الحديث إلى آخره
فقول أحمد رحمه الله عنده أحد عشر حديثاً لا ينفيد لأن مصنفه لا يزيد على أمره بالفسخ والعزم عليهم فيه وغضبه على من ترددوا استشفاقاً لاستحكام
نفرهم من العمرة في أشهر الحج ونحن لا ننكر ذلك - وإنما الكلام في أنه شرع في عموم الزمان ذلك الفسخ أو لا وشئ منها لا يسه سوى حديث سراقته بتلك الرواية
وقد بينا المراد به واشتباهاً وثبت أنه حكم كان لقصد تقرير الشرع المستحكم في نفوسهم فضلاً وكذا عادة الشارع إذا أورد حكماً يستعظم الأحكام فضلاً
المنسوخ في شريعتنا يرد بأقصى المبالغات ليقيد استئصال ذلك التمكن المرفوض كافي الأمر بقتل الكلاب لما كان المتكمن عندهم غلظتها وعزها من أهل
البيت حتى انتهوا ففسخ فكذا هذا لما استقر الشرع عندهم وانقشع غمار ما كان في نفوسهم من منعه رجوع الفسخ وصار الثابت مجزاً للعمرة في أشهر الحج
والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال، انتهى ما في فتح القدير من الاختصار - قال الشيخ محمد عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم أماناً دعوى الاختصاص
(أي اختصاص الفسخ بالصحاب) فمجيء جيد وما يؤيد ما أخرجه الدارمي وأبو داود وغيرهما عن بلال بن الحارث قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة

البراءة عن إحاطة الفسخ والبراءة عن إحاطة الفسخ والبراءة عن إحاطة الفسخ

قالت فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وذو اليسيرة

اولين بعدنا قال بل كره خاصة ورجال اسناده ثقات وقد تصدى ابن القيم في توهين هذا الحديث بما لا يجدى نفعا لانه قال حديث الاشيت فليبين وجه عدم الثبوت وباطن انه حمله على التوهين لا على ما تصدى فانه تصدى في تقرير وجوب الفسخ واستمراره الى يومنا هذا واطال فيه حرق في البيع ورفات كبيرة هذا البحث والحق احق ان يتبع والله اعلم - قلت ولما الكلف في الحارث بن بلال حيث قال احمد انه لا يعرف وقال المنذري انه يشبه المجهول فالجواب عنه ما نقله الشوكاني عن الحافظ انه قال الحارث بن بلال من ثقات التابعين، وقال الزرقاني في شرح المواهب على ان ابن حبان يرى ان من لم يؤثري ولم يخرج ثقة وقد قال الحافظ في تقريبه انه مقبول اي في الراية وهي من الفاظ التعديل ولذا لم يتجوز الحافظ المنذري على ان يقول مجهول عيننا ولا بل قال شبيه المجهول ولو سلم انه لا يصح للحجية فحديث ابن عباس المتفق عليه كذا يرون العروة في شهر الحج من انجوا الفجر في الاض الحديث صريح في ان سبب الامر بالفسخ هو قصد ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقد قال الخطابي اتفق عوام اهل العلم على انه اذا قصد حجة مضى فيه مع الفساد، ام يعني فاذا لم يخرج فسخ الحج الفاسد فالصحيح اني بعد من تجوز، ام - واما ابو بلال بن الحارث المزني فهو صحيح في ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين كما في تهذيب التهذيب واما قول ابن القيم نحن نشهد بالله ان حديث بلال بن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه فقد نشأ من توهه المعارضة بينه وبين سائر الاحاديث والواقع ليس كذلك فهو من قبيل ما قاله بنفسه في ابني محمد بن حمران رآني فيه من فهمه فرد احاديث الثقات بمثل هذا الوهم ما لا يسيل اليه، والله اعلم - قال الشيخ محمد عبد السند وقال ابن القيم وغيره ان سؤال سراقته ان كان عن جواز فسخ الحج الى العروة بدليل ان سياق السؤال ذلك وهذا ظاهر من عبارة مسلو التي قد منها من حديث جابر ولنا ان نقول ان سؤال سراقته انما كان بالعبقة وهو يرميها كما في صحيح البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب الملعون عن عطية عن جابر في باب عمرة التعميم وكذا من طريق يزيد بن زريع عن حبيب الملعون في كتاب التقي، وهذا يدل على خلاف ما يدل عليه سياق مسلو مع ان روايات مسلو لم تتفق على ذلك السياق ككاتبه عليه الحافظ ابن حجر قال الشيخ السندى وما عدلنا الى ما قلنا الا لان الصحابة الكبار كلهم عرفوا اختصاص الصحابة بالفسخ ومنهم ابو بكر وعمر ولو فهموا ما امر به في حجة الوداع جازا استمرار الفسخ لما عدلوا عن ذلك لما هو عليه من شدة الاتباع بهدي نبيه صلى الله عليه وسلم وقد صرح بعض الصحابة كابي ذر وغيره ان ذلك خاص بالصحابة واقوى من ذلك ما قد منا من حديث بلال بن الحارث فانه صريح في السؤال عن فسخ الحج من النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه صلى الله عليه وسلم بالخصوصية بخلاف حديث سراقته فان السؤال فيه محتمل لما ذهبنا اليه من تقرير جواز العروة في اشهر الحج ومحتل لجواز استمرار الفسخ ومحتل لغير ذلك فالركون الى ما لا يوجد الاحتمال فيه ولا يطرئ التأويل اليه اولى واوثق واما ما اعترض به ابن القيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل ذلك عمرة الثلاث في ذي القعدة فكيف يظن بالصحابة انهم لم يعلموا جواز الاعتمار في اشهر الحج الا بعد ما امر في حجة الوداع من الفسخ وقد تقدم لذلك ثلث اثبات مرات فالجواب ان حالة حجة الوداع مخالفة للحالات السابقة فاما كانت العمرة السابقة الا خالية عن الحاق الحج بعدها فهموا منها جواز الاعتمار على سبيل الافراد في اشهر الحج واما الحاق الحج بعدها فربما كان يمنع العقل بئذ على ان العمرة في الاصل كانت ممنوعة في اعتقادهم في اشهر الحج فبعد فعله صلى الله عليه وسلم لما فيها رادوا انها قائمة مقام الحج بدليل انه كانوا يستوفون العمرة الحج الاصغر فلما كانت حجة الوداع وحصل الجمع بينهما وبين العمرة قام احتمال الخصوصية في الاتفاق بالنسكين في الزمان المذكور فاحوجه ذلك الى السؤال فاجابهم صلى الله عليه وسلم بجواز الاتفاق بهما واستمراره على الايد وهذا غاية ما يفهم من مجموع الأدلة فان في ترجيح بعضها على بعض اجمال لبعض الاحاديث ولا شك ان الجمع بين الاحاديث المتعارضة مما امكن مقدم على الترجيح عند المحققين بناء على ان الاعمال مقدم على الاهمال والعلو الحق عند الكبار المتقال - ام - وسيأتي بقية هذا البحث في شرح بعض احاديث الفسخ فانتظر مفتشاً - قال الشيخ عابد السندى ثمة الاعتمار في اشهر الحج للاتفاق سائغ والمكلى له ذلك ان لم يخرج من عامه فاما من حج من عامه فيكره في حقه الاعتمار فيها عند الحنفية لانه يصير متمتعاً ولا تمتع ولا قران ملكي فمن تمتع منهم او قرن كان عاصياً مسيئاً وعليه درجتيه لا يأكل منه وهو المرجح عندهم اجاز بعضهم للمكلى الاعتمار فيها ولو حج من عامه ولا يلزمه ذلك لانه لا يملك فضيلة التمتع واليه جزم صاحب النهاية والقاضي ابو زيد الدبوسي في الاسرار وكره بعضهم للمكلى الاعتمار فيها ولو لم يخرج من عامه وهذا قول مرجوح والله اعلم - ام - قلت والى هذا القول الاخير رجح الشيخ ابن الهمام بعد ما كان ما تلا الى الجواز في فتح القل فقال ثم ظهر لي بعد نحو ثلاثين عاماً من كتابة هذا الكتاب ان الوجه منع العمرة للمكلى في اشهر الحج سواء حج من عامه او لا - ام - وللبحث في المسئلة مجال واسع ولكن المقام لا يحتمله، قوله مع ابني بكر وعمر وذو اليسيرة وسأيت من طريق الفهر عن القاسم ومع رجال من اصحابه لهم قوة، وهذا يخالف لما في حديث جابر وليس مع احد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة وكان على رنم قدم من اليمن ومعه الهدى قال الحافظ يجمع بينهما بان كلامهما ذكر من اطعم عليه وقد روى مسلو ايضا من طريق مسلم القرطبي وهو يصح الثقات وتشديد الراوي عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدى فلو جمل وهذا

الاعتمار في اشهر الحج لم يكن له

فحسب الله ان يرزقها وانما انت من بنات ادم كتب الله عليك ما كتب عليهم قالت فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فتطهرت ثم طفنا بالبيت ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن بن ابي بكر فقال اخرج يا ختك من الحرم فليهل بعمره ثم لتطف بالبيت فاني انتظر كما ههنا قالت فخرجنا فاهلكت ثم طفت بالبيت بالصفا والمروة فحجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل فقال هل فرغت قلت نعم فاذن في اصحابه بالرجيل فخرج فمر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج الى المدينة وحل شي يحيى بن ايوب حدثنا عبد بن عباد الملقب حدثنا عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن امر المؤمنين عائشة قالت مئنا من اهل البج مفردا او مئنا من قرن ومئنا من تمتع وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني عبيد الله بن عمر عن القاسم ابن محمد قال جلست عائشة حاجة وحل ثنا عبد الله بن مسعود بن قعنبة حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد عن عمره قالت سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس بقين من ذي القعدة لا نرى الا انه لم يخرج حتى اذا دنونا والا حرام له والله تعالى اعلم قاله السدي قوله فحسب الله ان يرزقها الخ اي يعطيك العمرة ايضا وقد اعطاها بعد الحج قوله حتى نزلنا منى الخ اي في يوم النحر قوله المحصب ليعتم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الصاد المهملة المفتوحة وفي آخره باء موحدة وهو مكان متسع بين مكة ومنى وتسمى به لاجتماع الحصباء فيه بحمل السيل وانه موضع منهيط وهو الهبط والبطء وحده بانه ما بين الجبلين الى المقابر وليست المقبرة منه وفيه لغة أخرى الحصب بكسر الحاء قال العين وفيه النزول بالمحصب فظاهرة ان النزول فيه سنة كما قال ابو حنيفة وهو قول ابراهيم النخعي وسعيد بن جابر طاووس وقال ابن المنذر كان ابن عمر يراه سنة وقال نافع حصي النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده اخرجوه مسلم زعم ابن حبيب انه لما كان يامر بالتحصيب يستحب به قال الشافعي وقال عياض هو مستحب عند جميع العلماء وهو عند الحجازيين اوكد منه عند الكوفيين واجمعوا انه ليس بواجب واخرج مسلم عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضوا الله تعالى عنهما كانوا ينزلون بالابطح واخرجت الائمة الستة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمحصب ليكون اسم الخروج وليس بسنة فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله ام قال الشيخ ابن الهمام وجه المختار هو ما اخرج به الجماعة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله اين تنزل غدا في حجتك فقال هل ترك لنا عقيل منزلا ثم قال نحن نازلون بجحيف بنى كنانة حيث تقاسمت قريش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنى نازلون غدا بجحيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة تحالفت على بني هاشم وبني المطلب ان لا يأتوا كحومهم ولا يبايعوه حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب ام ثبت بهذا انه نزله قصدا ليري لطيف صنع الله به وليتدكر فيه نعمته سبحانه عليه عند مقايضة نزوله به الا ان الى حالة قبل ذلك اعتحال انصارة من الكفار في ذات الله تعالى وهذا امر يرجع الى معنى العبادة ثم هذه النعمة التي شملت عليه الصلوة والسلام من النصر الاقتدار على اقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضع الالهي الذي دعا الله تعالى اليه عباده ليستغفروا به في دنياهم ومآلاتهم لا شك في انها النعمة العظمى على امتيه لا تحصى مظاهر المقصود من ذلك المؤثر لكل واحد منهم جلير بتفكرها والشكر التام عليها لا غنى عنها ايضا فكان سنة في حقهم لان معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقهم ايضا وعن هذا حصي الخلفاء الراشدين اخرج مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضوا الله عنهما كانوا ينزلون بالابطح واخرج عنه ايضا انه كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النحر بالمحصب قال نافع قد حصي رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ام وعلى هذا الوجه لا يكون كالرمل ولا على الاول لان الارادة لم يترجم ان يراد بها ارادة المشركين ولم يكن بمكة مشركا عام حجة الوداع بل المراد ارادة المسلمين الذين كان لهم علم بالحال الاول قوله يا ختك من الحرم الخ فيه ان كان بمكة واراد العمة فميتقانه لها الحلة وانما وجب الخروج اليه ليجمع في نسك بين الحلال والحرم كما يجمع الحاج بينهما فان عرفات من الحلة قوله ثم لتطف بالبيت الخ اي بالصفا والمروة قوله فاني انتظر كما الخ حتى تأتيني قوله فطاف به الخ هذا هو طواف الوداع وهو واجب عند الحنفية وسنة عند آخرين قوله لخمس بقين من ذي القعدة الخ فيه استعمال الفصيحة في التاخير وهو نادر في النصف الاول يؤخر بما خلا اذا دخل النصف الثاني يؤخر بما بقي قال الحافظ وحرز ابن حرز بان خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم الخميس وفيه نظر لان اول ذي الحجة كان يوم الخميس قطع المائتين وتواتر ان وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين ان اول الشهر يوم الخميس فلا يصح ان يكون خروجه يوم الخميس بل ظاهر الخبر ان يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاء والعصر في الحليفة ركعتين فدل على ان خروجه لم يكن يوم الجمعة فما بقي الا ان يكون خروجه يوم السبت ومحل قول من قال لخمس بقين اي ان كان الشهر ثلاثين فالتق ان جملة تسع وعشرين فيكون يوم الخميس اول ذي الحجة بعد من مضى أربع ليال لا خمس وهذا يتفق الاخبار هكذا جمع الحافظ عماد الدين ابن كثير بين الروايات

من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر يلحوا بقر فقلت ما هذا فقبل ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أواجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال انتك والله بالحديث على وجهه **وحل ثنا** محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني عمرة أنها سمعت عائشة **رح** وحدثناه ابن أبي عمير حدثنا سفيان عن يحيى بهذا الاسناد مثله **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن علية عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود عن امر المؤمنين وعن القاسم عن امر المؤمنين قالت قلت لرسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد قال انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التتبع فأهل منه ثم القينا عند كذا وكذا قال لظنه قال غدا ولكنها على قدر نصيبك أو قال نفقتك **وحل ثنا** ابن مثنى حدثنا ابن أبي عمير عن ابن عون عن القاسم وإبراهيم قال لا أعرف حديث أحدهما من الآخر أن امر المؤمنين قالت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين فذكر الحديث **وحل ثنا** زهير بن حرب اسحق بن إبراهيم قال زهير حدثنا وقال اسحق أخبرنا جري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأننا لم نكن في البيت فامر رسول

وقرى هذا الجمع يقول جبرائيل خرج لحس بقين من ذى القعدة أو أربع وكان دخوله صلى الله عليه وسلم مكة صبح رابعة كما ثبت في حديث عائشة وذلك يوم الأحد وهذا يوم ثمان خرج من المدينة كان يوم السبت كما تقدم فيكون مكتة في الطريق ثمان ليال وهي المسافة الوسطى أم - قال ابن القيم ويدل عليه (أي على علم) خروجه يوم الخميس كما زعموا وهو محمد بن حرم أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر لهم في خطبة شأن الاحرام وما يلبس المحرم بالمدينة على منبره والظاهر أن هذا كان يوم الجمعة لأنه لم ينقل إلا جمعهم ونادى فيهم بخصم الخطبة وقد شهد ابن عمر هذه الخطبة بالمدينة على منبره وكان عادة صلى الله عليه وسلم أن يعلمهم كل وقت ما يحتاجون إليه إذا حضر فعلة فأولى الأوقات به الجمعة التي تلي خروجه والظاهر أنه لم يكن يريد الجمعة وبينه وبينها بعض يوم من غير ضرورة وقد اجتمع إليه الخلق وهو أحرم الناس على تعليمهم الذين وقد حضر ذلك الجمع العظيم والجمع بينه وبين الحج ممكن بلا تقويت ، والله أعلم أم - قال الحافظ ويحتمل أن يكون الذي قال لحس بقين أراد ضم يوم الخروج إلى باقي لأن التأهب وقع في قوله وإن اتفق التأخير إلى أن صليت الظهر فكأنهم لما تأهبوا ما تولى ليلة السبت على سفر اعتدوا به من جملة أيام السفر والله أعلم أم - والذي غزا أبو محمد بن حرم أنه رأى الراوى قد حذف التأخير العدد وهي إنما تحذف من المؤن ففهم لحس ليال بقين فلو كان الخروج يوم السبت لكان لأربع ليال بقين ، قال ابن القيم والعرب إذا اجتمعت الليالي والأيام في التاريخ غلبت لفظ الليالي لأنها أول الشهر وهو سابق من اليوم فتذكر الليالي ومرادها الأيام فيصيحان يقال لحس بقين باعتبار الأيام ويذكر لفظ العدد باعتبار الليالي فصيح حينئذ أن يكون خروجه يوم الخميس بقين ولا يكون يوم الجمعة والله أعلم - قوله فدخل علينا الخ بضم اللام على البناء للبعث **قوله** قال يحيى الخ أي ابن سعيد الأنصاري **قوله** أنتك والله بالحديث على وجهه الخ أي ساقته لك سياقا تاما لم تختصر منه شيئا وكأنت تشير بذلك إلى روايته عن عائشة فأنما مختصرة ، قال الحافظ والفهم - **قوله** يصدر الناس الخ أي يرجعون بحجة وعرة **قوله** وأصدر بنسك واحد الخ أي بحجة فقط وهذا صريح في كونها مفردة ولم يذكر على قولها النبي صلى الله عليه وسلم بل كأنه قرر عليه حيث قال انتظري فإذا طهرت الحديث **قوله** عند كذا وكذا الخ والمراد الملبس هنا هو الألبس كما تبين في غير هذا الطريق **قوله** أظنه قال غدا الخ

أي التعب والمخاض الثواب في العبادة يكثر بكثره النصيب أو التقية والمراد النصيب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة قاله النووي ، قال الحافظ رر واستدل به على أن الاعتار لمن كان بمكة من جهة محل القرية أقل اجزا من الاعتار من جهة محل البصرة وهو ظاهر هذا الحديث وقال النووي ظاهر الحديث أن الثواب الفضل في العبادة يكثر بكثره النصيب النفقة وهو كما قال لكن ليس ذلك بمطرد فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو طول من قراءتها وخوفك من صلاة النافلة وكذا هم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر من من التطلع أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في القواعد قال وقد كانت الصلوة مرة عين النبي صلى الله عليه وسلم وهي شاقصة على غيره وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاة مطلقا والله أعلم **قوله** أو قال نفقتك الخ شك من الراوى ولكن أخرجه الدارقطني والحاكم ونفقك بواو العطف والله أعلم - **قوله** لا أعرف حديث أحدهما من الآخر الخ أي حديث القاسم من حديث إبراهيم قال الحافظ ولا يخرج الدارقطني والحاكم من وجه آخر يدل على أن السياق الذي هنا للقاسم فأنما أخرجا من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها في عمرتها إنما جرك في عمرتك على قدر نفقتك **قوله** تطوفنا بالبيت الخ أي غيرها لقولها بعد فلما طفت فانه تبين به أن قولها تطوفنا من العالم الذي أراده الخاص ، **قوله** فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فان قلت الغاء فيه تقية التعقيب فتدل على أن الأمر كان بعد الطواف مع أنه قد سبق الأمر

صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى ان يحل قالت فحل من لم يكن ساق الهدى ونسأوه لم يسقن فأحلن قال عائشة فحضت فلم أطف بالبيت فلما كانت ليلة الحصة قالت قلت يا رسول الله يرجع الناس بعمر وحجة واجع أنا بحجة قال أو ما كنت طفت لبياتي قد منامة قالت قلت لا قال فاذهبي مع أخيك إلى التميم فاهلي بعمر ثم موعدك مكان كذا وكذا قالت صفية ما رايتي إلا حابستكم قال عقرى حلقه أو ما كنت طفت يوم النحر قالت بلى قال لا بأس انفري قالت عائشة فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة عليها وأنا مصعد وهو منهبط منها وقال استحق منهبطة ومنهبط وحل ثنا سويد بن سعيد عن علي بن مسهر عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقى لاندكر حجا ولا عمرق وساق الحديث بعنه حديث منصور وحل ثنا أبو بكر بن الوشيتي وعمر بن مثنى وابن بشار جميعا عن عبد الله بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم عن علي بن الحسين عن ذكوان مولى عائشة عن عائشة أنها قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضين من ذوالحجة وخمس فدخل علي وهو غضبان بهذا قلت اجاب الكرماني انه قال مزين قبل القدم وبعد فالثاني تكرار للدلالة وتأكيد له قوله ونسأوه لم يسقن إلا أي نسأه النبي صلى الله عليه وسلم ثم الهدى فلذلك أحلن قوله ليلة الحصة أي الليلة التي بعد ليالي التشريق التي ينزل الحجاج فيها في المحصب المشهور في الحصة سكوت الصاد وجاء فتحها وكسرها وهي أرض ذات حصص قوله قالت صفية أي أمر المؤمنين رضي الله عنهم فأنها حاضرت بعد أن أفاضت يوم النحر قوله ما رايتي إلا حابستكم أي ما اظن نفسي إلا حابسة القوم عن التوجه إلى المدينة لاني حضت وما طفت بالبيت فلعلهم يسبوني يتوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة واستاد المحصب بها على سبيل المجاز قوله عقرى حلقه أي بالقمم فيها ثرا لسكون وبالقصر بخير تنوين في الرواية ويجوز في اللغة التنوين وصوتيه أبو عبيد لان معناه الذي علمه بالعقر والحلق كما يقال سقيها ورعيها ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها وعلى الأول هو نعت لأدعاء ثم معناه عقرى عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها عاقرا لا تلد وقيل عقر قومها ومعناه حلق شعرها وهو زينة المرأة أو أصابها جميعا فحلقها أو حلق قومها بشعرها أي أهلكتهم وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض فهذا أصل هاتين الكلمتين ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقة كما قالوا قاله الله وترتبت يداي وهو ذلك قال القرطبي وغيره شتان بين قوله صلى الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج هذا شيء كتبه الله على بنات آدم لما يشربن من الميول لها والخوض عليها بخلاف صفية قلت وليس فيه دليل على اتضاع قدر صفية عندنا لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تملك أسفا على ما فاتها من اللبس فسلها بذلك وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله (كما ورد في رواية) فأبدت المانع فناسب كلامهما ما خاطبها به في تلك الحالة، كذا في القم - قوله لا بأس انفري أي بكسر الفاء وفي رواية أخرى وفي رواية فلتنفر وفي رواية قال أخوها ومعانيها متقاربة والمراد بها كلها الرجل من منى إلى حجة المدينة، قال العيني أي أوجعي أذهبي إذا حاجته لك إلى طواف الوداع لأنه ساقط عن الحائض، أم - قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامصار ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب بن عمر بن زيد بن ثابت أنهم أمرها بالمقام إذا كانت حائضا لطواف الوداع وكأهم وأجبر عليها كما يجب عليها طواف الأفاضة إذا حاضت قبله لم يسقط عنها - قال وقد ثبت رجوع ابن عمر بن زيد بن ثابت عن ذلك وتبقى عمر بخالفه لثبوت حديث عائشة يشير بذلك إلى ما تضمنته أحاديث هذا الباب - وقد روى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم بن محمد كان الصحابة يقولون إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت ألا عمر فإنه كان يقول يكون آخر عهد هابا بالبيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لا يروى عن طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان قال أنيت عمر فسأله عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض قال ليكن آخر عهد هابا بالبيت فقال الحارث كذلك افتأني وفي رواية ابن داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسد الطحاوي بحديث عائشة وبحديث أسلم بن سلمة عن حديث الحارث في حق الحائض - قوله وهو مصعد من مكة أي في جميع البحار هو معني صاعد من مصعد لغة في صعد وهذا لا ينافي حديث فحجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل كما مر قريبا لأنه كان قد خرج بعد ذهابه إلى طواف الوداع فلقيا وهو صاعد بعد الطواف وهي لاحلة لطواف عمرتها ثم لقيته بعد وهو بالمحصب، قال النووي وأما قولها في الرواية الماضية فأن في أصحابه فمر بالبيت وطاف فبتا أول على أن في الكلام تقدما وتأخيرا وإن طوافه صلى الله عليه وسلم كان بعد خروجه إلى العمرة وقبل رجوعه وانفرد قبل طوافها للعمرة قوله أو أنا مصعد أي هذا شك من الراوي قوله قال استحق منهبطة ومنهبط أي بديل منهبطة ومنهبط والمعنى واحد وهو بهبوط الصعود قوله لا نذكر حجا ولا عمرق أي ولا مضايقة فذلك وقد تقدم ما يتعلق به في تحقيق أحكام النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرجع قوله أو خمس أي شك منها أو من الراوي عنها، وقد ثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قدم صبر أربعة مضت من ذي الحجة قوله وهو غضبان أي ملآن من الغضب حين تأخر بعض أصحابه في فسح الحج إلى العمرة، قال النووي أما غضب صلى الله عليه وسلم فلا نعتك حرمه الشرع وتردده في قبول حكمه وقد قال الله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم فلا يجئوك إلى أنفسهم

فقلت من اغضبك يا رسول الله أدخله الله النار قال فما شعرت اني امرت الناس بأمر فإذ هم يترددون قال الحكم كأنهم يترددون
 أحسب لو اني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الرهى حتى حق اشتريه ثم احل كما حلوا وحل ثناؤه عبد الله بن معاذ
 حدثنا ابى حنيفة عن الشعبي عن الحكم بن عوف عن عائشة قالت قد علم النبي صلى الله عليه وسلم الاربع وخمس مضامين
 من ذي الحجة بمثل حديث عندنا لم يذكر الشك من الحكم في قوله يترددون وحديثي محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب
 حدثنا عبد الله بن طاووس عن ابيه عن عائشة انها أهلت بمرقة فقدمت ولم تطف بالبית حتى حاضبت فنسكت الناس كلها وقيل
 خرجا فما قضيت وكسبوا السلام، فغضب صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع والحزن عليهم في نقص ايمانهم بتوقفهم وفيه لالة لاستحباب
 الغضب عند انتهاك حرمة الدين قوله أدخله الله النار الخ دعاء واخبار قاله الملقى قوله فإذ هم يترددون الخ اي في طاعة الامر وسارعة اوفات
 هذه الاطاعة هل هي نقصان بالنسبة الى الحكم قوله قال الحكم كأنهم يترددون احسب الخ قال القاضي كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح وان كان فيه اشكال
 قال وزاد اشكاله تغيير فيه وهو قوله قال الحكم كأنهم يترددون وكذا رواه ابن ابى شيبعة عن الحكم ومعه ان الحكم شك في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم هذا
 مع ضبطه لمعناه فشك هل قال يترددون او نحو من الكلام ولهذا قال بعد احسب اي اظن ان هذا لفظه ويقدر قول سلم بعد في حديث عندنا لم يذكر
 الشك من الحكم في قوله يترددون والله اعلم - قوله ولو اني استقبلت من أمري ما استدبرت الخ تقدم في تحقيق احرام النبي صلى الله عليه وسلم وتفضيل بعض
 وجوه الاحرام على بعض ما شرح به ابن القيم في هذا الكلام يعني انه لو كان هذا الوقت الذي تكلم فيه هو وقت احرامه لكان احرامه بمرقة ولو سبق المهدي
 لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضاهى نصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعل به بل هو ما لم يفعله فمقتضاه انه لو كان كذلك لكان احرامه بالمرقة دون
 هدى، ام وقال الزمخشري في شرحه اي لو عنى في هذا الرأي الذي رأيت ما خرا وأمر تكويده في اول أمرى لما سقت الرهى اي لما جعلت على هديا واشعرت
 وقلدت وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحل حتى يخبره وانما يخبره يوم النحر فلا يصح له فتح الجمر بمرقة ومن لا هدى معه يجوز له نسجه وهذا صريح في انه
 صلى الله عليه وسلم لو كان متمتعاً قال الخطابي انما قال هذا استطابة لنفوس اصحابه لئلا يجدوا في انفسهم انه أمرهم بخلاف ما يفعل في نفسه، ام قال
 شيخنا الحنفى قدس الله روحه وهذا التمسك لم يقع منه لكون ما تمناه افضل مما اختاره الله له صلى الله عليه وسلم من القران بل لكونه اسهل لحث الصحابة
 على قبول ما أمر به من فتح الجمر الى العمرة واوقى وابلغ في التأثير في نفوسهم حين تحجوا وتوقفوا فيه وفي قصة الحديبية اظهر شأه على هذا في البخاري
 في الشروط فلما فرغ من الكتاب قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه قوموا فاحرقوا ثم اخلقوا رؤسكم فوالله ما قام رجل منهم حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يبق
 منهم احد دخل على ام سلمة فذكر لها ما لقي من الناس وفي رواية ابن اسحق فقال لها الا ترين الى الناس اني أمرهم بالمرقة فلا يفعلونه فقالت يا رسول الله لا علم
 فأنهم قد دخلوا أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في امر الصلح ورجوعهم يعني فتح وفي رواية ابى الميمون فاشتد ذلك عليه فدخل على ام سلمة فقال هلك
 المسلمون أمرهم ان يخلقوا ويخربوا فلم يفعلوا قال فجل الله عنهم ويومئذ بامر سلة، فقالت يا بني الله اكتب ذلك اخرج ثم لا تكلم منهموا حلا كلمة حتى تخبر
 بدتك وتدعو حالك في حلقك فخرهم فلم يكلم منهموا احد حتى خربته ودعا حلقه فحلقه فلما رآه اذ كان قائما فخرها وجعل بعضهم يحلق بعضهم
 حتى كاد بعضهم يقتل بعضا - فانظر كيف بادروا الى فعل ما أمرهم به بعد ما فعل هو بنفسه صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق غايته ينظر فيها ونظيره ما وقع لهم
 في غزوة الفتح من امرهم بالفطر في رمضان فأباح شرب فشربوها، وهكذا في حجة الوداع لو أمكنه المرافقة لهم على الفتح والاحلال بفعله لكان الأمر
 هيئنا عليهم واذهب لما ضاقت به صدورهم ولكن سوق الرهى قد منعه من الاحلال فلما تأسف على ما فاتته وتمنى ما تمناه قال لا بئس ما يؤخذ منه
 ان التمتع افضل لانه غنى ان يكون متمتعاً وانما يتمنى الا فضل لان الشيء قد يكون افضل باعتبار ذاته وقد يكون باعتبار ما يقترن به ولا يلزم ان يكون
 افضل باعتبار ذاته وهو هنا كذلك لان هذا التكليف يقترن به انه قصد موافقة الصحابة في الفقه بما شق عليهم، ام - قلت ونظير تمنى الانتقال من
 الافضل الى المفضول قال ابن عمر بن العاص في آخر عمره ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصيام مع انه كان يصوم صوماً داوود وهو
 الصيام ينقض الحديث ولكن تمنى رضي الله عنه انما كان لمصلحة نفسه وتمنيه صلى الله عليه وسلم كان لمصالح ترجع الى أمته حين شق على بعضهم لمقتضاه
 ما أمر به وكان هو الا صوب اذ ذاك والله اعلم قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه الذي بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمور
 منها ان الناس كانوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم يرون العمرة في ايام الحج من أنجر الفجر فإراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يبطل تحريفهم ذلك بأن توجه ومنها
 أنهم كانوا يجدون في صدورهم حرجاً من قرب عهدهم بالجماع عند انشاء الحج حتى قالوا انما في عرفة ومذاكيرنا تقطر هنئاً وهذا من التعقيد فأراد النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يسد هذا الباب ومنها ان انشاء الاحرام عند الحج اتم لتعظيم البيت وانما كان سوق الهدى مانعاً من الاحلال لان سوق الهدى
 بمنزلة النذر ان يتبع على هيئة تلك حتى ينجز الهدى والذي يلزمه الانسان اذا كان حديث نفس او نية غير مضبوطة بالفعل لا عبرة به اذا قرن

ابو خبيشة عن ابي الزبير عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤهلين بالحج معنا النساء والولدان فلما قدمنا مكة مكثنا
بالبيت وبالصفا والمروة فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى فيحليل قال قلنا اي الحلة قال الحلة كلها قال فأتينا
النساء وكسنا الثياب ومسنا الطيب فلما كان يوم التروية أهلنا بالحج وكفانا الطواف الاوّل بين الصفا والمروة فامرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقر كلّ سبعة منافي بدنة **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال اخبرني
ابو الزبير **وحدثنا** عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرني ابن جريح اخبرني ابو الزبير عن جابر بن عبد الله قال امرنا النبي صلى الله عليه وسلم
لما اهلنا ان نحر اذا توجهنا الى منى قال فاهلنا من الابل **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح **وحدثنا**
عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح قال اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم الا الصفا
بين الصفا والمروة الاطراف واحدا زاد في حديث محمد بن بكر طوافه الاوّل **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد المقطان اخبرنا
ابن جريح اخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله في منى قال اهلنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا وحله قال عطاء قال
جابر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم صبحر رابعة مضرت من ذى الحجة فامرنا ان نخلع قال عطاء قال جلوا واصيبوا النساء قال عطاء ولم يعزم
عليهم ولكن احلهم لهم فقلنا لما لم يكن بيننا وبين عرفة الا خمس امرنا ان نقضي للنساء فافنا عرفة تقطع من كبرنا المنى قال يقول جابر بن
كانت تعتمر من التعميم دائما **قوله** معنا النساء والولدان الخ الولدان هم الصبيان قال النووي وفيه محجة حج الصبي الحرة ومذهب مالك والشافعي واحمد و
العلماء كافة من الصلبة والتابعين فمن بعدهم انه يصح حج الصبي ويثبت عليه ويترتب عليه احكام حج البالغ الا انه لا يجزئ عن فرض الاسلام فاذا بلغ بعد ذلك
واستطاع لزومه فرض الاسلام وخالف ابو حنيفة الجهمور فقال لا يصح له احرام ولا حجر ولا ثواب فيه ولا يترتب عليه شيء من احكام الحج قال وانما يحج به ليعلم ويتعلم
ويتجنب محظوراته للعقل قال وكذلك لا تصح صلاته وانما يؤمر بها لما ذكرناه وكذلك عند سائر العبادات والصواب مذهب الجهمور **وحدثني ابن عباس** ان امرأته دفعت
صبيّا فقالت يا رسول الله اهل هذا حج قال نعم والله اعلم ام - قلت فلو لم يحدث بعد قوله نعم ولك اجر كما سألني ومذهب الحنفية هو ما قال في الدر المختار فلو احر
صبي عاقل او احر عنه ابوه صار محرقا وينبغي ان يجزئ قبله ويلبسه اذا اوردناه قال في اللباب شرحه وينبغي لوليه ان يجنبه من محظورات الاحر الكلبين
الخنيط والطيب وان ارتكبا الاشياء عليهما - وقال محمد في الاصل والصبي الذي يحمله ابوه يقضى المناسك يبرى الجوار وان علم وجنين الاول اذا كان صبيّا
لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا احر عنه ابوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها يفعل مثل ما يفعله البالغ ام فمروا الصبي في
ان احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل كذلك في ذم المختار **قوله** ومسنا الطيب الخ هو بكسر السين الاولى هذه اللفظة المشهورة وفي لغة قليلة يفتحها
حكاها ابو عبيد والجوهري قال الجوهري يقال مسست الشيء بكسر السين اسمته بفتح الميم مسافه هذه اللفظة الفصيحة قال وحكي ابو عبيدة مسست الشيء بالفتح
اسمه بضم الميم قال وربما قالوا مسست الشيء يحدفون منه السين الاولى ويجولون كسرهما الى الميم قال ومنهم من لا يحول ويترك الميم على حالها مفتوحة كذا
في الشرح **قوله** وكفانا الطواف الاوّل الخ تقدم بيان معناه والتكلام عليه مبسوطا في شرح حديث عائشة من هذا الباب فليراجع **قوله** كل سبعة منافي
في هذا تراجم المراد بالبدنة هنا البعير والبقرة وهكذا قال العلماء تجزئ البدنة من الابل والبقر كل واحدة منها عن سبعة ففي هذا الحديث دلالة لاجزاء
كل واحدة منها عن سبعة انفس وقيامها مقام سبع شياه وفيه دلالة بجواز الاشتراك في الهدى والاضحية وبه قال ابو حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهم الله
قوله اذا توجهنا الى منى الخ اي يوم التروية **قوله** فاهلنا من الابل الخ هو بطاء مكة وهو متصل بالخصب وقد استدل به من يجوز للمكي والمقيم بها الاحرام
بالحج من الحرم وفي المسئلة وجهان اصحابنا لا يجوز ان يحرم بالحج الا من داخل مكة وافضل من بابارة وقيل من المسجد الحرام والثاني يجوز من مكة ومن
سائر الحرم فمن قال بالثاني احتج بمحمد بن جابر هذا لا يحرّم احراما من الابل وهو خارج مكة لكنه من الحرم ومن قال بالاول وهو الاصح قال انما احراموا من الابل
لاهم كانوا نازلين به وكل من كان دون الميقات اشد دقيقتها منزله كما سبق في باب المواقيت والله اعلم كذا قال النووي في الشرح قال في الهداية فاذا كان
يوم التروية احرّم بالحج من المسجد والشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلازم ام - قال ابن الهامر بل هو افضل ومكة افضل من غيرها من الحرم والشرط الحرم
قوله لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه الا الصفا والمروة قد تقدم تحقيقه وشرحه في شرح حديث عائشة من هذا الباب فليراجع **قوله** اهلنا اصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم الخ اي كثير منهم **قوله** خالصا وحله الخ ليس معه عرق هو محمول على ما كانوا ابتدأوا به ثوبهم الا انهم ابدوا خالصا لعمرة على الحج وبنحو الحج الى العرفة فصارت
على ثلاثة اقسام مثل ما قالت عائشة منامن اهل الحج ومنامن اهل بجرة ومنامن جمع **قوله** حلوا الخ بصيغة الامر من حل اي اجعلوا يحكم عرق وتحلوا منها بالطواف
والسعة **قوله** ولم يعزم عليهم الخ اي في جلع نسائهم لان الامر المذكور انما كان للاباحة وقد تقدم قالوا اي الحلة قال الحلة كلها **قوله** تقطع من كبرنا المنى
اشارة الى قرب الدهر بوطى النساء **قوله** يقول جابر بن عبد الله اي يشير بيده وكذا قوله انظر الى قوله بيده اي الى اشارته وقوله يحركها اي يحركها قال الكرماني

قوله اذا توجهنا الى منى يوم التروية وهو يوم التروية عليه احكام الحج والاحرام

كأنى أنظر إلى قوله بيدك يحركها قال فقار النبي صلى الله عليه وسلم فينا فقال قد علمتوا أنى اتقاكم الله وأصد قكم وأتركوا لولا الهدى لي لحكمت كما تحلون ولواستقبلت من أمرى ما استدبرت لو اسق الهدى فيحلوا فحللنا وتمعنا وأطعنا قال عطاة قال جابر فقد علم على من سعايته فقال بما أهلت قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهدي أمكث حراما قال وأهدي لعلى هديا فقال سراقه بن ملك بن جعشم يا رسول الله ألعاننا هذا أم لا يد قال لا يد حل ثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد المسك ابن أبي سليمان عن عطاة عن جابر بن عبد الله قال أهلكنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونحلمها فعمرة فذكر ذلك علينا وضاعت به صدورنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأنذرى شئى بلغه من السماء شئى من قبل الناس ففعل أيتها الناس أحلوا قولا الهدى الذى معى فعلت كما فعلتم قال فأحللنا حتى وطئنا النساء وفعلنا ما يفعل المحلل حتى إذا كانت هذه الإشارة لكيفية التقطر ويحتمل أن تكون إلى محل التقطر قوله فقار النبي صلى الله عليه وسلم فينا فقال الخ زاذنى رواية حماد خطيبا فقال بلغنى أن أقرا ما يقولون كذلك أقوله ولواستقبلت من أمرى الخ سبق بيان معناه قال المحقق فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطفه بهم وحملهم على قولهم فقد علم من سعايته الخ بكسر السين قال القاضى قوله من سعايته أى من عمله فى السعى فى الصدقات قال فقال بعض علمائنا الذى فى غير هذا الحديث أنه إنما بعث عليا أمير الأعلام على الصدقات لا يجوز استعمال نبيها ثم على الصدقات قال صلى الله عليه وسلم الفضل بن عباس عن عبد المطلب بن ربيعة حين سألته ذلك أن الصدقة لا تحل لجد ولا آل محمد ولو استعملها قال القاضى يحتمل أن عليا بن ول الصدقة وأنها احتسابا أو أعطت ماله عليها من غير الصدقة قال وهذا أشبه لقوله من سعايته والسعاية تختص بالصدقة هذا كلام القاضى وهذا الذى قاله حسن الأقوال من السعاية تختص بالعمل على الصدقة وليس كذلك لا تستعمل في مطلق الولاية وإن كان أكثر استعمالها في الولاية على الصدقة وما يدل لما ذكرته حلة حذيفة الساجي وكتاب الإيمان من صحيح مسلم قال فى حديث رفيع لا مائة ولقد أتى على زمان وأبالي أياكم يا بيت لمن كان مسلما ليردنه على دينه ولئن كان نصرانيا أو يهوديا ليردنه على ساعيه يعني إلى الله عليه وألله أعلم قوله قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي ثبوته من صحيح مسلم بهذا بقليل حديث أبي موسى الأشعرى قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منير بالبهاء فقال لي حجيت فقلت نعم فقال بم أهلت قال قلت لبيك بهلال كأهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت أحسنت طفت بالبيت بالصف والمروة ثم حل هذا الحديثان متفقان على بم أهلت قال أهلت بهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال هل سقت من هدى قلت لا قال طفت بالبيت بالصف والمروة ثم حل هذا الحديثان متفقان على صحة الأحرام معلقا وهو أن يحرم أحراما كالأحرام فلا ينبت أحرامه ويصير محرما بما أحرم به فلا يخالفت آخر الحديثين في التحلل فأمرونا بالبقاء على أحرامهم وأمرنا بموسى بالتحلل وإنما اختلفت آخرها لأنها أحراما كالأحرام للنبي صلى الله عليه وسلم وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم الهدى فشاركه على ربه في أن معه الهدى فلم يزل أمر بالبقاء على أحرامهم كما بقى النبي صلى الله عليه وسلم على أحرامه بسبب الهدى وكان تارنا وصار على ربه قارنا وأما أبو موسى فلم يكن معه هدى فصار له حكم النبي صلى الله عليه وسلم لو لم يكن معه هدى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لولا الهدى لجعلها عمرة وتحلل فأمرنا بموسى بذلك فلذلك اختلف أمر صلى الله عليه وسلم لهما فاعتمد ما ذكرته فهو الصواب وقد تأولها الخطابي والقاضى عياض تأويلين غير مرضيين والله أعلم ثم قال وفى هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعى وموافقيه أنه يصح الأحرام مطلقا بان يوى أحراما كالأحرام زيد فيصير هذا المعلق كزيد فان كان زيد محرما بالبحر أيضا وان كان بعرة فبعرة وان كان بها فبها وان كان زيد أحراما مطلقا صار هذا محرما أحراما مطلقا فيصير فيه إلى ما شاء من حج أو عمرة ولا يلزمه موافقة زيد في الصفة أو قلت وفى فتح القدير إذا اجمعت الأحرام بان لم يعين ما أحرم به جاز عليه المتعين قبل أن يشرع فى الأفعال والأصل حديث على ربه حين قدم من اليمن فقال أهلت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه عليه السلام فان لم يعين حتى طاف شوطا واحدا كان أحرامه للعمرة وكذا إذا أحضر قبل الأفعال والتعيين فتحلل بدموعين للعمرة حتى يجب عليه قضاؤها لا قضاء حجة أم فهذا يدل على أن الأحرام المعلق حكمه عند الحنفية حكم الأحرام المجهم أى يصح عندهم ولكن لا يلزمه موافقة من أحرم على أحرامه والله أعلم قوله فاهدي الخ أى فى وقت الهدى وهو القرآن وأمكث الآن محرما وفى حديث ابن عمر قال فامسك فان معناه هديا قوله قال لا بد الخ وفى رواية فشبكت أصابعه واحدة فى أخرى وقال دخلت للعمرة فى الحج مرتين لأبل للابن بل قال النووي معناه عند الجاهل هو أن العمرة يجوز فعلها فى أشهر الحج أبدا لما كان عليه الحب أهلية وقيل معناه جواز القرآن أى دخلت أفعال العمرة فى أفعال الحج وقيل معناه سقط وجوب العمرة وهذا ضعيف لأنه يقتضى النسخ بغير دليل وقيل معناه جواز فتح الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف وتعقب بأن سياق السؤال يقتضى هذا التأويل بل الظاهر أن السؤال وقع من الفجر والجواب وقع عما هو عاقل من ذلك حتى يتناول التاويلات المذكورة أما الثالث والله أعلم كذا فى فتح البارى - وقد تقدم من شرح حديث عائشة الجواب عن هذا التعقب منقولا عن الشيخ محمد عبد الستار فراجعته وقال الألبانى م التشبيك بين الأصابع يرمح أنه يعنى القرآن لأن سؤال سراقه زار على قوله فمن لم يكن معه هدى فاحل وعدم الهدى يتقرر فى المفرد والمعمرة والقارن الذى

يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج **وحدثنا** ابن نمير **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** موسى بن قافع قال قدمت مكة متمتعاً بعرفة
فقبل التروية بأربعة أيام فقال الناس تصير تحتك لأن مكية قد خلت على عطاء بن أبي رباح فاستفتيته فقال عطاء حدثني جابر بن
عبد الله الأنصاري أنه حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدى معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهلوا من أحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقبلوا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي
قد متوها متعة قالوا كيف نجعلها متعة وقد سئمتنا الحج قال أفعولاً ما أمركم به فاني لو لا أني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم
ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا **وحدثنا** محمد بن معمر بن ربيعي القتيبي **حدثنا** أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي
عن أبي عوانة عن أبي بشر عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال قد مناع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهيلين بالحج فأمروا رسول
صلى الله عليه وسلم أن يجعلها عمره ونحلت قال وكان معه الهدى فلم يستطع أن يجعلها عمره **وحدثنا** محمد بن مشن عن ابن عباس قال
ابن مشن **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أبي نضرة قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينها
عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال علي بن أبي طالب الحديث تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال إن الله

ليس معه هدى والمفرد والمحرّم لا يدخل أحدهما في معنى التشبيك فيتعين القارن، أم والله أعلم قوله وجوانا ملكة بظهور معنى أهلنا عند
إرادتنا الذهاب إلى منى قوله حدثنا موسى بن نافع الخ هو أبو شهاب الأكبر قوله حجك الآن ملكية الإيعنى قليلة الثواب لقلة مشقتها وقال ابن بطال
معناه أنك تشق حجك من مكة كما يشق أهل مكة منها فيفوتك فضل الأحرام من الميقات قوله عام ساق الهدى معه الخ أى عام حجة الوداع قوله وقصروا
أنما أمرهم بذلك لا يفرحون بعد قليل بالحج فأخرا الحق له كان بين دخولهم وبين يوم التزوية أربعة أيام فقط قوله واجعلوا التى قد تم بها منعة الخ
أى اجعلوا الحجة المفردة التى أهلكتكم بها عمر فتحلوا منها فتصبروا منمتعين فأطلق على العرة متعة حجازا والعلاقة بينهما ظاهرة - كذلك فى الفقه
قال النووي وهذا الكلام أى حديث الباب فيه تقديم وتأخير - قوله لكن لا يحل منى حرام حتى الخ قال الحافظ لم يكسرها يحل أى شئ حرام والمعنى
لا يحل منى ما حرم على وتقع فى رواية مسلم لا يحل منى حراما بالنصب على المفعولية وعليهذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل
طول الملك وتحوذ لك منى شئ حراما حتى يبلغ الهدى محله أى إذا خر يوم منى وأستدل به على أن من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى
يخر هدي يوم النحر وقد تقدم حدثا حفصة نحوه يأتى حدثا عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلغها من أحرم بعرة فاهدى فلا يحل حتى يخرج وتأول ذلك
المالكية والثانية على أن معناه من أحرم بعرة فاهدى فلا يحل حتى يخرج ولا يحل حتى يخرج ولا يحل حتى يخرج ولا يحل حتى يخرج ولا يحل حتى يخرج ولا يحل حتى يخرج
والفقه قوله عليه السلام أى فعل الخبير سقطت قوله قلنا قام عمر قال إن الله الخ يعنى غنى عن المتعة، قال المازرى اختلفت فى المتعة
التي غنى عنها عمر فى الحج فقيل هو الحج إلى العرة وقيل هو العرة فى أشهر الحج ثم الحج من عامه وعلى هذا إنما غنى عنها ترغيبا فى الأفراد الذى هو أفضل لا
أنه يعتقد بطلانها وتحريمها وقال القاضى عياض ظاهر حديث جابر وعمران وأبى موسى أن المتعة التى اختلفوا فيها إنما هى فسخ الحج إلى العرة قال لهذا
كان عمر رضى الله عنه يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجزأ التمتع فى أشهر الحج وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العرة كان خصوصا
فى تلك السنة للحكمة التى قد من ذكرها، قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى فمن شئع بالعمرة إلى الحج فما استيسر
من الهدى هو الاعتناء فى أشهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع أيضا القرآن لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الأخير من بلد قال ومن التمتع أيضا فسخ الحج إلى
العمرة هذا كلام القاضى قلت والمختار أن عمر ومثله وغيرهما إنما غنى عن المتعة التى هى الاعتناء فى أشهر الحج ثم الحج من عامه ومرادهم غنى أولوية
للتزبيب فى الأفراد لكونه أفضل وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقرآن من غير كراهة وإنما اختلفوا فى الأفضل منها وقد
سبقت هذه المسئلة فى أوائل هذا الباب مستوفاة والله أعلم كذلك فى شرح النووي - قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ويحتمل أنه رضى الله عنه
قد كان يبنى تارة عن الفسخ تحريما ويفلظ فيه ويضرب الناس عليه لظنه أن الفسخ كان مختصا بعامة حجته صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قوله فى
حديث الباب أن الله يحل لرسوله ما شاء بما شاء وقد وافقه عليه عثمان وأبو ذر وغيرهما رضى الله عنهم وتارة يبنى عن التمتع المصطلح تنزيها كما بين هو
بنفسه فى بعض الروايات العلة التى لاجلها كره التمتع وهى قوله قد علمت أن النبى صلى الله عليه وسلم فعله ولكن كرهت أن يظنوا معربين بكن أى بالنساء
ثريدوا فى الحج تقطر رؤسهم انقح - وكان من رأى عمر عدم التزنية للحج بكل طريق فكره لهم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستر الميل إلى ذلك بخلاف
من بعلم عهد به ومن يظلم يظلم، وتارة يمنع من جمع الحج والعمرة فى سفر واحد ويرغب الناس فى انشاء السفرين لهم كما يدل عليه قوله انفصلوا
حجكم من عمر تكمه فانه أتوكم بحكم وأتوكم بكم ما قوله رضى الله عنه فى بعض الروايات أن نأخذ بكتب الله فانه يأمرنا بالتام قال تعالى رأيتوا الحج

اختلفت اقوال في المصنفه التي في معناها رضي الله عنه في الجمع

كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وإن القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة كما أمركم الله وأبشروا بنكاح هذه النساء فإن أوتي بجل
تكم امرأة إلى أجل الأرحمة بالحجارة وحل شبيهه زهير بن حرب حدثنا عفان حدثنا حماد بن حذافه هذا الإسناد وقال في

والعمرة لله، وإن أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يحل حتى نحر الهدى فمقصوده على الشق الأول إبطال وهو من توهماته خالف السنة
حيث منع من الفسخ فيين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالأتم وإن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة
لا تصح في أشهر الحج وعلى الشق الثاني محصله أن كتاب الله حال على منع التحلل لأمره بالأتم فيقتضي استمرار الإحرام إلى فرائض الحج وإن سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أيضاً دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى محله وأما الشق الثالث فقد اختاره الحافظ ابن تيمية رحمه فقال إن عمر رضي الله عنه
لم يره عن المتعة البتة وإنما قال إن أتو حكمة وعمر تكرر أن تفصلوا بينهما فاخترنا أفضل الأمور وهو أفراد كل واحد منهما بسفر ينشئه له من بلد وهذا
أفضل من القرآن والتمتع الخاص بل من سفر آخرى وقد نص على ذلك أحمد بن أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى وغيرهم وهذا هو الأفراد الذي
فعله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان عمر يختاره للناس وكذلك على غيره وقال عمر رضي الله عنه في قوله تعالى وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ قالوا لا تمتلئما أن تحرمكما
من ديرة أهلك وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة في عمرتها أجري على قل نصيبك فإذا رجعت الحاج إلى ديرة أهله فأنشأ العمرة منها واعتزم قبل أشهر الحج
أقام حتى حج واعتزم في أشهره ورجع إلى أهله ثم حج فمهرنا قد أتى بكل واحد من النسكين من ديرة أهله وهذا إتيان بها على الكمال فهو أفضل من غيره، أم
قلت ولكن قوله وإن أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يحل حتى نحر الهدى لا يلائم هذا الشق الثالث الذي اختاره ابن تيمية على الإطلاق
نعم لو يقال على طه بنية شيخنا أن النبي كان تارة كذا وتارة كذا فالأمر سهل ولا يلزم حيث لا تطبق كل قول من أقواله على كل تقليد والله أعلم ونعم يقبى بعد
ذلك كله المعارضة بين تيمية رضي الله عنه وبين ما ساقه ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ليث عن طاووس عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه
الله عليه وسلم وأبو بكر حتى مات وعمر عثمان كذلك وأول من نفي عنها معاوية قال ابن القيم في الهدى حديث ابن عباس هذا رواه الإمام أحمد في المسند
الترمذي وقال حديث حسن وذكر عبد الرزاق قال حدثنا معمر بن ابن طاووس عن أبيه قال قال ليث بن كعب وأبو موسى عن عمر بن الخطاب أن أنتم فتيان للناس
أمر هذه المتعة فقال عمر هل بقي أحد الأول قل عليها أماناً فافعلها وفكر على بن عبد العزيز البغوي حدثنا حاجج بن المنهال قال حدثنا حماد بن سلمة عن حماد
ابن أبي سليمان أوحيد عن الحسن أن عمر أراد أن يأخذ مال الكعبة وقال الكعبة غنية عن ذلك المال وأراد أن ينهي أهل اليمن أن يصبغوا بالبول وأراد أن ينهي
عن متعة الحج فقال ليث بن كعب قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه هذا المال ديه وأصحابه الحاجة إليه فلم يكن له وانت ولا تأخذ وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يلبسون الثياب اليمانية فلربيه عنها وقد علم أنها تصبغ بالبول وقد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلربيه عنها ولم ينزل الله تعالى فيها نهيًا وقد تقدم قول عمر لو اعتبرت في وسط السنة ثم حججت لمتعت ولو حججت خمسين حجة لمتعت ورواه حماد بن
عن قيس عن طاووس عن ابن عباس عنه لو اعتبرت في سنة مرتين ثم حججت لمتعت ولو حججت ثمانين ثم حججت لمتعت ولو حججت ثمانين ثم حججت لمتعت ورواه حماد بن
لو اعتبرت ثم اعتبرت ثم حججت لمتعت وابن عيينة عن هشام بن محمد وليث عن عطاء عن طاووس عن ابن عباس قال هذا الذي يزعمون أنه نهي عن المتعة
يعني عمر سمعته يقول لو اعتبرت ثم حججت لمتعت قال ابن عباس كذا وكذا مرة ما تمت حجة رجل قط إلا بمتعة، ثم قال بعد ذلك ما قرأه شيخه ابن تيمية ما نقلناه
أنفا فظن من غلط منه أنه نهي عن المتعة ثم منهم من حمل على متعة الفسخ ومنهم من حمل على ترك الأولى ترجيحاً للأفراد عليه ومنهم من عارض روايات
النهي عنه بروايات الاستحباب قد ذكرناها ومنهم من جعل ذلك روايتين عن عمر كما عتبه روايتان في غيرهما من المسائل ومنهم من جعل النهي قولاً قديماً
ورجع عنه أخيراً كما سلك أبو محمد بن حزم ومنهم من يعدل النهي رأياً رآه من عند كراهته أن يظن الحاج معمر بن بنساعة في ظل الأراك قال أبو حنيفة
عن حماد عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال بينا أنا واقف مع عمر بن الخطاب بعرفة عشية عرفت أنه إذا هرب رجل من رجل شعره يفوح منه ريح الطيب
فقال له عمر أحرمت قال نعم فقال عمر أهيا لك بهياة محرماً إنما المحرم لا شعث إلا غير الأذفر قال لي قد مت متمتعاً وكان معي أهلي وأنا أحرمت اليوم
فقال عمر عند ذلك لا تتمتعوا في هذه الأيام فإني لو رخصت في المتعة لهم لعمروا بمن في الأراك ثم أخرجوا بمن حجاجاً وهذا يبين أن هذا من عمر رأى رآه
١٠- قال الحافظ فعلم من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سداً للذريعة والله أعلم وقوله وأبشروا بنكاح هذه النساء إنما ابتوا أمر من
الآيات يقال بت وأبت بمعنى قطع قوله الأرحمة بالحجارة إنما قال النووي ما قوله في متعة النكاح وهو نكاح المرأة إلى أجل فكان مباحاً ثم نسخ
يوم خيبر ثم أقيم يوم الفتح ثم نسخ في أيام الفتح واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة وقد كان فيه خلاف في العصر الأول ثم ارتفع واجمعوا على تحريمه و
سيأتي بسط أحكامه، أم قلت والإجماع الذي أشد إليه قد انعقد في إباحة خلافة عمر رضي الله عنه كما هو عليه الزرقي في شرح المواهب، وفي كلام
سيأتي في محله - باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال النووي فيه حديث جابر رضي الله عنه وهو حديث عظيم مشتمل على جل من الأقوال

الحديث فافصلوا حجتكم من حجتكم فانه انما حجتكم وانتم لعمركم **وحديثنا** خلف بن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعا عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت مجاهدا يحدث عن جابر بن عبد الله قال قد منا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول لبيك بالحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جعلها عمرة **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن حماد قال ابو بكر حدثنا حماد بن زيد عن اسمعيل المدني عن جعفر بن محمد عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتى انتهى الى فقلت انا محمد بن علي بن حسين فاهوى بيده الى لاسي فنزع رذى الاعلى فنزع رذى الاسفل ثم وضع كفه بين ثديي وأنا يومئذ غلام شاب فقال مرحبا بك يا ابن اخي سل عمو شئت فسألته وهو اعشى وحضر فت الصلاة فقام في نساجته ملتصقا بها كلما وضعها على منكبيه رجع طرفها الى من صغرها وورداه على جنبه على المشجب فصلة بنا فقلت اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث تسعين سنين لم يحج ثم اذن في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس ان ياتوا برسول الله صلى الله عليه وسلم ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى اتينا ذا الحليفة

ونفاش من محلات القواعد وهو من افراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ودواه ابو داود كرواية مسلم قال القاضي وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه اكثر واكثر وصنف فيه ابو بكر بن المنذر جزءا كبيرا وخرج فيه من الفقه مائة وثلاثة وخمسين نوعا ولو تقصصت نزيل على هذا القدر قريب منه وقد سبق الاحتجاج بكتب منه في اثنا عشر شرح الاحاديث السابقة وسنذكر ما يحتاج الى التنبيه عليه على ترتيبه ان شاء الله تعالى **قوله** فسأل عن القوم ثم قال عياض في اعتناء الرجل بالداخلين عليه والسؤال عنهم لينزل كلامهم منزلة **قوله** فاهوى بيده الى لاسي قال النووي فيه اكرام اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بن محمد بن علي **قوله** فنزع رذى الاعلى فيه ملاطفة الزائر لما يليق به وتأنيسه وهذا سبب حل جابر رذى محمد بن علي ووضع يده بين ثدييه **قوله** وأنا يومئذ غلام شاب ثم قال عياض هو على ان موجب فعله ذلك به تأنيسه له لصغر ولا يفعل ذلك بالرجل الكبير اكباد له وفيه ان لمس الغلمان على وجه الرحمة لا للذة جائز بخلاف شباب الجوارى **قوله** مرحبا بك فيه استحباب قول الرجل للزائر والضيف ونحوها مرحبا **قوله** فقام في نساجته قال النووي هي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالحجم هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا صحيحة مسلم وسائر الروايات داود ووقع في بعض النسخ في جثا جذبت النون ونقله القاضي عياض عن رواية الجمهور قال وهو الضوابط قال والساجدة والساج جميعا ثوب كالطيلسان وشبهه قال ورواية النون وقعت في رواية الفارسي قال ومناه ثوب ملقن قال قال بعضهم النون خطأ وتصحيف فلت ليس كذلك بل كراهي صحيح ويكون ثوبا ملفقا على هيئة الطيلسان قال القاضي في المشارق الساج والساجدة الطيلسان وجمعه سيجان قال وقيل هي الخضر منها خاصة ونيل غير ذلك **قوله** على المشجب الخ بهم مكسورة ثوبين مجهزة ساكنة توجيم ثوبه موحدة وهو اسم لا عواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت قال النووي فيه جواز الصلوة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه **قوله** فصل بنا الخ فيه جواز اقامة الاعلى البصر لو ان صاحب البيت احتج بالامامة من غيره **قوله** اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ والمراد حجة الوداع بفقر الواو مصدر ودع توديعا كسلو سلاما وكلوا كلاما وقيل بكسر الواو فيكون مصدر الموادة وهو ما لودعه الناس او احرم في تلك الحجة وهي بفقر الحاء وكسرها قال الشمني لم يسمع في حاء ذي الحجة الا الكسر قال حماد القمي حاج الحجة المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس المفتوح كذا في المراقبة - قال الابي ر وحديث جابر هذا عظيم القدر قد اشتمل على قواعد كثيرة من الذين بينتها **قوله** صلى الله عليه وسلم عند خروجه من الدنيا وانتقاله الى اعلى الله سبحانه له من الكرامة ولم يبق صلى الله عليه وسلم بعد حجه هذه الا قليلا بعد ان اشرقت الارض بنوره وعلت كلمة الايمان - **قوله** مكث تسعين سنين الخ بضم الكاف فتحها اي لبث بالمدينة بعد الهجرة **قوله** ثم اذن في الناس الخ بضم الهمزة وكسر اللام المشددة اي اعلنوا بذلك ويجوز ان يكون بفقر الهمزة مبني للفاعل اي النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار انه الامر بالتأذين معناه علمهم بذلك واشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه وتعلموا المناسك والاحكام ويشهدوا اقواله وافعاله ويوصيهم بربيع الشاهد الخائب وتشيع دعوة الاسلام وتبلغ الرسالة القريب البعيد وفيه انه يستحب للامام ايدان الناس بالامور المهمة ليتأهبوا لها لا سيما في هذه الفريضة الكثيرة الاحكام ومنه وضعت ابتداء **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج الخ اي يريد الحج وقاصد - **قوله** فقدم المدينة بشر كثير الخ قال القاري تحقيقا لقوله تعالى يا توك ربنا لا اي مشاة وعلى كل صابر اي راكبين على كل بعير ضعيف يأتين من كل فج عميق اي طريق بعيد ليشهدوا منا فاعلم انهم اي يحضر امانا فدينية ودينية واخرية قال وقد بلغ جملة من معه عليه الصلوة والسلام من اصحابه في تلك الحجة تسعين الفا وقيل مائة وثلاثين الفا - **قوله** فخرجنا معه الخ اي خمس بقين من ذي القعدة كما رواه النسائي بين الظهر والعصر وروي الترمذي وابن ماجه عن انس والطبراني عن ابن عباس ان حجة عليه الصلوة والسلام كان على رجل

فولدت اسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأسلمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصنع قال اغتسل واستشفي بثوب أحمر فبقي
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصور حتى إذا استوت به ناقته على البساط نظرت إلى مدبصري بني زيد من ركب المشي
وعزيمته مثل ذلك وعزيمته مثل ذلك ومن خلقه مثل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم يظفرنا وعليه ينزل القرآن هو خير تأويله فاعمل من شئ
رقي يساوي أربعة دلاهر - قوله فولدت اسماء بنت عميس ثم بمهملين مصغرا الصحابة الفاضلة زوجة الصديق رضي الله عنها بعد موت جعفر بن زوجهما
على ربه بعد موت الصديق فولدت له يحيى قوله محمد بن أبي بكر وهو من اصغر الصحابة قتله اصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين قوله كيف اصنع
اي في الاحرام قال الزرقاني الظاهر انها ارسلت زوجها الصديق ويدل له رواية الموطأ ان اسماء ولدت محمد بن أبي بكر فذكر ذلك ابو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله اغتسل ثم على ان اغتسل النساء للاحرام سنة كذا ذكره الطبري رحمه الله وهو للظنفة لا للطهارة ولهذا لا ينوبه التيمم وكذا في الحائض
وقد سبق بيانه في باب مستقل قال الزرقاني فيه صحة احرام النساء والحائض وهو مجمع عليه وصحة اغتسلها للاحرام وان كان الدر جازيا قال الخطابي
وانما امرها بذلك وان كان اغتسلها لا يصح للتشبه بالطهارات كما امر من اكل يوم عاشوراء بامساك بقية النهار وقال غيره للتنبيه على ان الغسل
من سنن الاحرام - قوله واستشفي ثم بثلاثة بعد الفوقية اي احتجى بخلافه هناك ما يمنع من سيلان الدم تنظيها ان تظهر الفجاسة على حسب هذه
المعادة اذ لا يقدر على اكثر من ذلك قال النووي وفيه امر الحائض والنفساء بالاستشفاء وهو ان تشد في وسطها شيئا وتأخذ خرقة عذرة
تجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشد في وسطها وهو شبية شيف الدابة بفقر الفاء قوله واحمر ثم او بالنية
والتلبية قوله ركعتين في المسجد ثم اي مسجد ذوالخليفة قال ابن العجي في منسكه ينبغي ان كان في الميقات مسجد ان يصليها فيه ولو صلاها في غير المسجد
فلا بأس ولو احرم بغير صلوة جاز ولا يصلي في الاوقات المكروهة وتجري المكتوبة عنها كتحية المسجد وقيل صلى الظهر وقد قال ابن القيم رحمه الله
عليه الصلوة والسلام صلى للاحرام ركعتين غير فرض الظهر كذا في المرقاة - وقد سبق الكلام في استحباب ركعتي الاحرام مبسوطة - قوله ثم ركب القصور
قال النووي في بفتح القات والمد قال اللقاضي ووقع في نسخة العذري القصري بضم القاف القصر قال وهو خطأ قال اللقاضي قال ابن قتيبة كانت للنبي
صلى الله عليه وسلم نوق القصور والجدهاء والعضباء قال ابو عبيد للعضباء اسم لناقة النبي صلى الله عليه وسلم ولم تسم بذلك لشيء أصابها قال اللقاضي قد
ذكرنا انه ركب القصور وفي آخر هذا الخبر خطب على القصور وفي غير مسطر خطب على ناقته الجدهاء وفي حديث آخر على ناقته خرواء وفي آخر العضباء وفي
حديث آخر كانت له ناقه لا تسبق وفي آخر تسمى خضرمه وهذا كله يدل على انها ناقه واحدة خلافا لما قاله ابن قتيبة وان هذا كان اسمها او
وصفها لهذا الذي به خلافا ما قال ابو عبيد لكن يأتي في كتاب النذر ان القصور غير العضباء كما سنبينه هناك قال الحري العضباء الجديع والخرواء
القصور والخضرمه في الاذان قال ابن الاعراب القصور التي قطع طرف اذنها والجديع كما ترمونه وقال الاصمعي والقصور مثله قال وكل قطع في الاذن
جديع فان جاوز الربع نبي عضباء والخضرمه مقطوع الاذنين فان اصطلتا فمى صماء وقال ابو عبيد القصور المقطوعة الاذن عرضها والخضرمه
المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه وقال الخليل الخضرمه مقطوعة الواحدة والعضباء مشقوقة الاذن قال الحري فالحديث يدل على ان العضباء
اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد جعل اسمها هذا آخر كلام اللقاضي - وقال محمد بن ابراهيم التيمي التامي وغيره ان العضباء والقصور والجدهاء
اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم - قوله على البساط اي المكان العالي قد امد ذوالخليفة بقربها إلى جهة مكة
سميت بيلا لانها لا بناء بها ولا اثر قوله نظرت إلى مدبصري ثم قال النووي هكذا هو في جميع النسخ مدبصري وهو صحيح ومعناه منتهى بصري وانك بعض
اهل اللغة مدبصري وقال الصواب مدى بصري وليس هو بمذكور بل هاتفتان المدة أشهر - قوله من ركب المشي ثم قال الزرقاني فيه جواز الحج
كذلك وهو اجمع وانما الخلاف في الافضل فقال الجمهور الركوب لاقتداء به صلى الله عليه وسلم ولانه أعون على القيام بالمناسك
ولانه أكثر نفقة وبه قال مالك في المشهور وهو الاصح عند الشافعية وريح طائفة من المذهبين المشي ام وفي الدر المختار ناقل
عن السراجية الحج راكبا افضل منه ماشيا به يعني ام - وقد بحث فيه ابن عابدين رحمه الله في رواق المختار ونقل ما يدل على خلافا
فلا راجح - قوله وعن يمينه مثل ذلك ثم اي نظرت عن يمينه مثل ذلك فهو ينصب مثل في الثلاث قال الولي ضبطه بالنصب
في الثلاث ويجوز الرفع على الاستثناء والمراد انه حضر معه خلق كثير وقد قيل انهم اربعون ألفا كذا في شرح المواهب
وقد تقدم ما نقله القاري في عدد الحاضرين معه صلى الله عليه وسلم والله تعالى اعلم - قوله وعليه ينزل القرآن ثم
بضم اوجه كما في شرح المواهب قوله وهو يعبرون تأويله اي على الحقيقة ومعناه الحق على التمسك بما يخبر به
به من فعله في تلك الحجة قوله وما عمل من شئ ثم زيادة في الحق على التمسك بما يخبر به

علمنا به فاهل بالتوحيد لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واهل البيت
بهذا الذي يهلون به فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ولم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنيته قال جابر لسنا ننوي الا
الحج لسنا نعرف العمرة حتى اذا اتينا البيت معه استلم الركن فحمل ثلاثا ومشى اربعاً ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأوا واتخذوا

قوله فاهل بالتوحيد يعني قوله لبنيك لا شريك لك وفيه اشارة الى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تلبيتهم من لفظ الشرك وقد سبق ذكر تلبيتهم
في باب التلبية قوله بهذا الذي يهلون به الخ قال عياض يعني به من زيادته في الشاء على الله تعالى وذلك كزيادة عمر لبنيك ذا النعماء والفضل الحسن
لبنيك موهوبه منك ومرغوب اليك وكزيادة ابنه لبنيك وسعديك والخير في يدك والرغبة اليك والعلل وعن انس لبنيك حقاً تعبدوا ولقاً واستحب عند
العلماء ان يأتي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقتصر عليها الا ان يزيد لفظاً رويت عنه صلى الله عليه وسلم كقوله لبنيك اله الحق ونحوها قوله

لسنا ننوي الا الحج الخ تقدم معنى هذا القول في شرح حديث عائشة رضي الله عنها تحت قولها لا نرى الا الحج فراجع قوله استلم الركن الخ الحج الاسود
والاستلام افعال من السلام بمحبة التحيه واهل اليمن يمتنون الركن بالحيا لان الناس يحيتونه بالسلام وقيل من السلام بكسر السين وهو الحيازة يقال
استلم الحجر اذا شمه وتناوله والمعنى وضع يده عليه وقبله وقيل وضع الحجة ايضاً عليه وفي المواهب شرحه للزرقاني وم وأعلم ان للبيت اربعة اركان

الاول له فضيلتان كون الحجر الاسود فيه وكونه على قدام ابراهيم اي اساس بنيته والثاني وهو الركن اليماني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منها فلذلك
يقبل الاول كما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود وفي البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله
ويستلم الثاني فقط لما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني ولا يقبل الاخران ولا يستلمان اتباعاً للفعل النبوي

لاهما ليس على قدام ابراهيم هذا على قول الجمهور واستحب بعضهم تقبيل اليماني ايضاً واجاب الشافعي عن قول من قال كعاقبة في وقت قبل الاربعة
ليس شيء من البيت محجوراً فردد عليه ابن عباس فقال لقد كان لكوني رسول الله اسوة حسنة باننا لم نذبح استلاماً حجراً للبيت وكيف يحجر وهو يطوف به
ولكننا نتبع السنة فعلاً او تركاً ولو كان ترك استلامها حجراً لما كان تركها حجة ولا قائل به وروى الشافعي عن ابن عمر قال

استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود فاستلمه اي سجد عليه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً يقبله ومفاده استحباب الجمع بينهما ام - وفي
الدر المختار واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت ثم قال واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل الى ان قال ويكره استلام غيرها وهو الركن العراقي
والشامي قوله فرمل ثلاثاً الخ قال النووي فيه ان المحرم اذا دخل مكة قبل الوقت بعزات يست له طواف القدوم وهو مجمع عليه وفيه ان

الطواف سبعة اشواط وفيه ان السنة ايضاً الرمل في الثلاث الاول ويمشي على عادته في الاربعة الاخيرة ام - ومعنى قوله رمل اي مشى بسرعة مع تقارب
الخطا وهز كتفيه والرمل عندنا في كل طواف بعد سعي والا فلا الا اضطباع كما في البدائع قال النووي والاضطباع سنة في الطواف وقد صح فيه
الحديث في سنن ابى داود والترمذي وغيرهما وهو ان يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن ويجعل طرفه على عاتقه الايسر يكون منكبه الايمن مكشوراً

قالوا وانما يسن الاضطباع في طواف يس فيه الرمل على سبيل تفصيله والله اعلم لها ما مشروعية الرمل والاضطباع في الطواف فقال الشيخ ولي الله الدهلوي
وذلك لما عان منها ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما من اخافة قلوب المشركين واظهار صولة المسلمين وكان اهل مكة يقولون وهتهم حتى يثوب ففعل
من افعال الجهاد وهذا السبب قد انقضى ومضت ومنها تصوير الرغبة في طاعة الله وانه لم يزد السمع الشاسع والتعب العظيم الا شوقاً ورغبة كما قال الشاعر

س انا اشتكت من كلال الشير واعدها روح الوصال فتحى عند مياده وكان عمر رضي الله عنه اراد ان يترك الرمل والاضطباع لانقضاء سببها
ثم تفتن اجمالاً ان لها سبباً آخر غير منقضى فلم يتركها - قوله ثم تقدم الى مقام الخ وفي نسخة ثم نفل بالنون والفاء والذال المعجمة اي توجه الى مقام
ابراهيم قوله الى مقام ابراهيم الخ الحجر الذي قاله عليه عند بيتنا البيت قال النووي في هذا دليل لما اجمع عليه العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا فرغ من
طوافه ان يصلي خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان ام سكتان وعندنا فيه خلاف حاصله ثلاثه اقوال اقصاها انها سنة والثاني

انها واجبتان والثالث ان كان طوافاً واجباً فواجبتان والا فسكتان وسواء قلنا واجبتان او سكتان لو تركهما لم يسلط طوافه والسنة ان يصليهما خلف

سنة طواف القدوم والاضطباع والرمل

الاضطباع والرمل في طواف القدوم والخلاف

وهل هما واجبتان ام سكتان

من مقام إبراهيم عليه السلام فجعل المقام بينه وبين البيت فكان أبو يقول لا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد وقل يا أيها الكفرون ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفاء فلما دنا من الصفاء قرأ إن الصفاء والمروة من شعائر الله أبداً بما بدأ الله به فبدأ بالصفاء فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد لله وكبره وقال لا اله إلا الله وحده لا شريك له من المسجد وهل يتعين المسجد قولان - وفي الباب ولا تختص بزمان ولا مكان ولا تقوت فلو تركها لم تجز بديهم ولو صلوا لها خارج الحرم ولو بعد التوجه إلى وطنهم جاز ويكره ويستحب تركها إذا وادها خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر ثم أقرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لا فضيلة بعد الحرم بل الأسامة - **قوله** فكان أبي يقول ولا أعلمه إلا معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن أبيه عن جابر قال كان أبي يقرأ هاتين السورتين قال جعفر ولا أعلم أبي ذلك تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر بل عن جابر عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة هاتين الركعتين، كذا في الشرح **قوله** قل هو الله أحد وقل يا أيها الكفرون الخ قال القاري الواسط والجمع وقال النووي معناه قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكفرون وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد لما أوله لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة جابر بل عن جابر عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة هاتين الركعتين فذكر البيهقي بأسناد صحيح عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فقرأ في الركعة الأولى قل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد **قوله** ثم رجع إلى الركن الخ أي الركن الذي فيه الحجر الأسود **قوله** فاستلمه الخ قال النووي فيه لا أثر لما قاله الشافعي وغيره من العلماء أنه يستحب للطواف القدوم إذا فرغ من الطواف صلاته خلف المقام أي الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفاء ليبيع وأنفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم - **قوله** وفي الدر المختار وعاد أن أراد السعي واستلم الحجر - **قوله** قال ابن عابدين أفاد أن العود إلى الحجر إنما يستحب لمن أراد السعي بعد ذلك فلا كما في البحر وغيره - **قوله** ثم خرج من الباب الخ أي باب الصفاء - وفي الدر المختار وخرج من باب الصفاء نادياً قال ابن عابدين كذا في السراج يخرج منه عليه الصلوة والسلام وفي الهلالية أن خروجه عليه الصلوة والسلام منه لأنه كان أقرب إلى الصفاء كذا في نسخة **قوله** من شعائر الله الخ أي من أعلام دينه قال القاري جمع شديدة هي العلامة التي جعلت للطاعات الأمور بها في الحج عند ما لو قوت والمرى والطواف والسعي - **قوله** أبداً بما بدأ الله به الخ أبداً بصيغة المتكلم أي قال أبداً يعني أبداً بالصفاء لأن الله بدأ بذكره في كلامه فالترتيب الذي كره له اعتبار في الأمل الشرعي ما وجب أو استحباباً وإن كانت الواو مطلقاً للجمع في الآية - قال النووي في هذا اللفظ أنواع من المناسك، منها أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفاء وبه قال الشافعي ومالك والجمهور وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بأسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبداً بما بدأ الله به هكذا بصيغة الجمع ومنها أنه ينبغي أن يرقى على الصفاء والمروة وفي هذا الرقي خلافت قال جمهور أصحابنا هو سنة ليس بشروط ولا واجب فلو تركه صح سعيه لكن فاتته الفضيلة وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا لا يصح سعيه حتى يصعد على شيء من الصفاء والصلوات الأولى، قال أصحابنا لكن يشترط أن لا يترك شيئاً من المسافة بين الصفاء والمروة فليصلح عقبه بدرجة الصفاء وإذا وصل المروة أنصق أصابع رجله بدرجة الصفاء وهكذا في المراتب السبع يشترط في كل مرة أن يوصل عقبه بما يبدأ منه وأصابعه بما ينتهي إليه، قال أصحابنا يستحب أن يرقى على الصفاء والمروة حتى يرى البيت أن أمكنه ومنها أنه ليس أن يقف على الصفاء مستقبلاً للكعبة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر المذكور ويذكر الذكر المذكور ثلاث مرات هذا هو المشهور عند أصحابنا وقال جماعة من أصحابنا يكره الذكر ثلاثاً والذكر أربعين فقط والصلوات الأولى الخ - وفي الدر المختار يبدأ بالصفاء ويختم الشوط السابع بالمروة فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالأول هو الأصح وفيه أيضاً فصعد الصفاء بحيث يروى الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ورنم يديه ثم مشى إلى المروة وصعد عليها - **قوله** باختصار قال ابن عابدين هذا الصعود سنة فيكره أن لا يصعد عليها أي إذا كان ماشياً بخلاف الركاب وأعلم أن كثيراً من درجات الصفاء دفنت تحت الأرض بأرتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجملة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار فخلوا طريقاً أهل السنة والجماعة (شرح الباب) ونقل أيضاً عن شرح الباب أن الصعود كان باعتبار الزمن الأول أما الآن فمن وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق أنه طلع عليها **قوله** فاستقبل القبلة الخ وضع الظاهر موضع الضمير تنصيصاً على أن البيت قبله وتبيناً على أن المقصود بالذات هو التوجه إلى القبلة لا خصوص رؤية البيت وهو الآن يرى بلارقي في قدر يسير وقيل قدر المقامة وهذا بالنسبة إلى الماشي دون الركاب، كذا في المرقاة - **قوله** وقال لا اله إلا الله وحده قال الطيبي يحتمل أنه قول آخر غير التوحيد والتكبير وإن يكون كالتفسير للبيان والتكبير وإن لم يكن ملفوظاً به لكن معناه مستفاد من هذا القول أي لأن معنى التكبير التعظيم قال الشيخ ولي الله الدهلوي وموافق من الأئمة كما فيه توحيد وبيان لا فجاز الوعد ونصير على اعتلائه تذكيراً لنعمته وأظهرنا البعض معجزاته وقطعاً لأبر الشرك وبينا أن كل ذلك موضوع تحت قدميه وأعلنا الكلمة الله ودينه في مثل هذا

له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثودعابين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصببت قدماءه في بطن الوادي حتى اذا صعدت انا مشيت حتى اتي المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر طواف على المروة فقال لواني استقبلت من امري ما استدبرك لراسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكوليس معه هدي في قوله له الملك وله الحمد الم زاد في رواية ابو داود في حديثه قوله انجز وعده الم اي وفي ما وعد لاعلاء كلمته قوله ونصر عبده الم اي عيده الخاص محمد صلى الله عليه وسلم على أعدائه نصر عزيزا قوله وهزم الاحزاب الم قال الطبري رحمه الله الذين تخربوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر حتى هزمهم الله تعالى بغير قتال ام - ويمكن ان يراد بهما انواع الكفار الذين غلبوا بالهزيمة والفرار كذا في المرواة - قوله ثودعابين ذلك قال مثل هذا قال الطبري ثودعابين التراب وان يكون الدعاء بعد الذكر وبين تقصيد التعداد والتوسطين الذكر بان يدعى بعد قوله على كل شيء قدير الدعاء ففعل من قال لما فرغ من قوله وهزم الاحزاب وحده دعاء بما شاء ثم قال مرة أخرى هذا الذكر ثودعابين ذلك ثلاثا فهذا انما يستقيم على التقديم والتأخير بان يذكر قوله ثودعابين ذلك بعد قوله قال مثل هذا ثلاث مرات وتكون ثول ثلاث في الاخبار لا تأخر زمان الدعاء عن الذكر ويلزم ان يكون الدعاء مرتين ام - وفي الدر المختار ودعاء بما شاء لان محمد لم يعين شيئا الا انه يدل هب بركة القلب ان تتركوا بالماء نور حسن ام - قال ابن عابدين قوله يذهب بركة القلب اي لا يذهب بسبب حفظه له لا يجرى على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلوة فانه يشترط الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يجرى على لسانه ما يشبه كلام الله فتفسد صلواته كما نقله ط عن الويلوي الجنية قوله حتى اذا انصببت قدماءه الم يشدا الموحدة والانصباب مجاز من قوله صبت الماء فانصببت اي انحدرت قدماءه قوله في بطن الوادي حتى اذا صعدت انا الم قال النووي هكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضى عياض من جميع النسخ قال وفيه امقاط لفظية كما بينت منها وهي حتى اذا انصببت قدماءه رمل في بطن الوادي ولا يثبتها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير موضع مسلم وكذا ذكرها الحميدى في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى اذا انصببت قدماءه في بطن الوادي حتى خرج منه وهو يجرى رمل هذا كلام القاضى وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصببت قدماءه في بطن الوادي حتى كا وقع في الموطأ وغيره والله اعلم - وفي هذا الحديث استنبط الشاذلي في بطن الوادي حتى يصعد ثودعابين المروة على عادة مشيه وهذا السبع مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشي مستحب فيما قبل الوادي وبعده ولو مشى في الجميع المسمى في الجميع اجزاءه وقائمه الفضيلة هذا مذهب الشافعى وموافقيه وعن مالك فيمن ترك الدعاء الشديد في موضعه روايتان احدهما كما ذكرنا والثانية تجب عليه اعادته ام - وفي الدر المختار نا قلنا عن اللباب ويستحب ان يكون السعي بين ميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط اي بخلاف الرمل والطواف فانه محتقن بالثلاث اولا فاما من جعله مثله فلو تركه او هزل في جميع السبع فقد اساء ولا شيء عليه وان عجز عنه صبر حتى يجبر فرجة والا تشبهه بالساعي في حركته وان كان على ما يترجم حركتها من غير ان يوزى احدا ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوى الم والسير في السعي بين الصفا والمروة على ما ورد في الحديث ان هاجرا لم يلعب عليه السلام لما اشتد بها الحال سعت بينهما سعي الانسان المجهود فكشف الله عنها الحمد بأبداء زمزم والهوام الرغبة في النسي ان يعمر تلك البقعة فوجب شكر تلك النعمة على اولاده ومن تبعهم وتلك الآية المخافة لتبتهت بهيميتهم وتدلهم على الله ولا شيء في هذا مثل ان يعرض عقلا القلب بما يفعل ظاهره من ضبط مخالفت لما لو ان القوم فيه تذكروا عند اول دخولهم مكة وهو محاسبة ما كانت فيه من العناء والحمد وحكاية الحال في مثل هذا ابلغ بكثير من لسان المقال قوله حتى اذا صعدت انا الم بكبر العين اي ارتفعت قدماءه من بطن المسيل الى المكان العالي مشى المشى المعتاد وقال القارى في شرح المشكوة وفي نسخة اصعدت انا بالهز قال الطبري الاصعاد الذهاب في الارض مطلقا ومعناه في الحديث ارتفاع القديين عن بطن الوادي الى المكان العالي لانه في مقابلة انصببت قدماءه اي دخلت في الحد وقوله ففعل على المروة كما فعل الم فيه انه ليس عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما ليس على الصفا وهذا متفق عليه قوله حتى اذا كان آخر طواف على المروة الم قال النووي فيه دلالة لمذهب الشافعى والجمهور ان الذهاب من الصفا الى المروة يحسب مرة والرجوع الى الصفا ثانية والرجوع الى المروة ثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة وقال ابن تيمية في الشفاء وابوبكر الصديق من اصحابنا يحسب الذهاب الى المروة والرجوع الى الصفا مرة واحدة فيقع آخر السبع في الصفا وهذا الحديث الصحيح يرد عليه ما وكذا لك على المسلمين على تعاقب الا زمان - والله اعلم ام - وفي رد المحتار تحت قول صاحب الدر المختار سيدنا الصفا ونجتم الشوط التابع بالمروة فيه اشارة الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوى ان الذهاب الى المروة شوط واحد كالطواف فانه من البحر الى البحر شوط وتمامه في الفقه وغيره قوله لراسق الهدى وجعلتها عمرة الم يعني تمتعت من اول الامر من غير سوق الهدى وفي شرح المراهب اي لو عني في هذا الرأي الذي يلبته آخر ام تركه في اول امري لما سقت الهدى اي لما جعلت على هديا واشعرته وقلدت له وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحمل حتى يجزه واما ما يجزه يوم آخر فلا يصح له فخر الحج بعمره ومن كاهدى معه يجوز له فسخه وهذا صريح في انه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقتضا قال الخطابي انما قال هذا

فليحل وليجعلها عمره فقام سراقه بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله أعلمنا هذا أم لا يد فشك رسول الله صلى الله عليه وسلم صابحه واحدة في الأخرى وقال دخلت العمرة في الحج مرتين لا بد أبداً وقد علمي من اليمن ببدن النبي صلى الله عليه وسلم فوجدنا طامة من حل ولبست ثياباً صديفاً وأكملت فأنكر ذلك عليها فقالت أن أبي أمرني بهذا قال فكان علي يقول بالعراق فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم محرشاً على فاطمة للذي صنعت مستفتياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكرت عنه فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها فقال صدقت صدقت ما ذقلت حين فرضت الحج قال قلت اللهم إني أهل بما أهل به رسولك قال فان معي الهدى فلا تحل قال فكان جماعة الهدى الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم مائة قال فحل الناس كله وقصره إلا النبي صلى الله عليه وسلم ومكان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

استطابة لنفسه أصحابه لتلاجه في انفسه أنه أمرهم بخلاف ما يفعلون ففسد قولهم فقام سراقه بن مالك بن جشم ثم سراقه بضم السين وراءه خفيفة وقاف وهو الكنانى المدبج الذي ساخت فرسه في قفلة الحجر وأسلف في القوم وجن جشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم المجهمة وفتحها لغة حكاهما الجوهري وغيره قوله واحدة في الأخرى أي جماعاً واحدة منها في الأخرى والحال مؤكدة قوله دخلت العمرة في الحج مرتين أي قال الزرقاني ثم وادخل الأصابع بعضها في بعض وتكررها مرتين أي بالقول وبالفعل يستلزم ادخال الحل للنسكين في الأخرى وتبين حديث ابن عباس فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قوله لا بد لعلنا هذا فقط قوله بل لا بد لعلنا كثره للتأكيد لا خالدهم ولا بد لعلنا في رواية ابن عباس وهذا معنى فتح الحج إلى العمرة عند احد والظاهرية وقال الجمهور معنى الحديث جواز فعل العمرة في شهر الحج إلى يوم القيامة وان التصديق بطلان زعم الجاهلية منع ذلك، وهذا الحديث قد سبق شرحه واضحا وبسطا في من البحث في الباب الذي قبل هذا فليراجع - قوله وقد علمي من اليمن أي لانه صلى الله عليه وسلم كان بعثه إليها - قوله ببدن النبي صلى الله عليه وسلم أي بضم الباء وسكون اللام جمع بدنة والمراد هنا ما يتقرب بديحه من الأبل، قال الزرقاني وظاهر هذا ان البدن للمصطفى وفي النساء قد علمي من اليمن بهذا وساق صلى الله عليه وسلم من المدينة هدياً فظاهر ان الهدى كان لعلني ثم فيحتمل ان علياً قدم من اليمن هدى لنفسه وهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر كل واحد منهما، ام - وساق في الكلام على هذه البدن وتعيين ذابحها قريباً ان شاء الله تعالى - قوله ولبست ثياباً صديفاً أي صبيغة غير بيض فيحل بغيره مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث قوله فأنكر ذلك عليها أي لظنه انها تابعة للنبي صلى الله عليه وسلم في أحرامه ورأى انه باق على أحرامه زاد في رواية ابى داود وقال من امره بهذا قوله أن أبي أمرني بهذا أي بالاحلال الذي نشأته اللبس ولا كتحال لا بما اذها من المباح وهو غير مأثور أو يريد بالامر لا بأمره لا طلب الفعل قوله محرشاً على فاطمة أي التحريش بالأغراء والمراد هنا ان يكره ما يقتضيه عتاباً بما قوله مستفتياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني ثم ولم يفتنع علي ثم يقولوا أبي أمرني وخبر الواحد مقبول لجواز انه فهم انه أمرها بالاحلال ولا يلزم منه لبس الصبيغ كما يقال لقرب من الاحرام الماضي والذي تنشأه أو جواز ان أمره لعموم الصباية وان لها أمراً يخصها لا بما بضعة منه فلا تفعل كما ما يفعله أفرم انها ليست عن لوقى الهدى لأن اباهما زوجها سابقاً في حكم من ساقه وفيه جواز قول الشخص أبي ولو كان معظماً وأنه ليس بتقريبه كماله فيؤخذ منه جواز قول الشريف جداً يريد النبي صلى الله عليه وسلم قاله الولي العرفي ملخصاً قوله ما ذقلت حين فرضت الحج أي الزمت على نفسك بالنية والتلبية قوله بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواز الاحرام بما أحرمه غيره وتل سبق شرحه وبيان حكمه في الباب الذي قبله فراجع قوله فان معي الهدى أي فلا اقدر ان اخرج من العمرة بالتحلل، قوله فلا تحل أي لا تحل أنت بالخروج من الاحرام كما لا حل حتى تفرغ من العمرة والحج قوله فحل الناس كله أي أكثرهم ومعظمهم فهو علم آري به الخصوص لان عائشة لم تحل ولو تكن متن ساق الهدى وقد تقدم شرحه في الباب السابق قوله وقصره أي قال الطبيب وانا قصره مع ان الحلق افضل لان ينجيهم بقية من الشعر حتى يحلق في الحج، ام وليكون شعرهم في ميزان حجتهم أيضاً سبباً لزيادة اجرهم وليكونوا داخلين في المقصرين والمحللين جامعين بين العمل بالرخصة والعزيمة، كذا في المرواة قوله فلما كان يوم التروية أي وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي به لانه كان يوم التروية فمما اذ لم يكن في عرفات ماء جار كزماننا (شرح الباب (فائدة) في مناسك النوى يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر النحر والحادي عشر القرباء فيمضون فيمضون فيمضون والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر النفر الثاني - قوله فصل بها الظهر والعصر أي كل صلاة لوقتها وفيه نذير التوجه إلى منى يوم التروية وكرو مالك التقدم إليها قبله قال الشافعي انه خلاف السنة وفيه ان يبني هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبني سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع قاله النووي - وقال الشيخ ولي الله الدهلي ثم والسر في نزول منى انها كانت سوقاً عظيماً من اسواق الجاهلية مثل عكاظ والمجنة وذي المجاز وغيرها وانما اصطفا عليه لان الحج يجمع اقواماً كثيرين من اقطار متباعدة ولا احسن للتجارة ولا ارفق بها من ان يكون موسمها عند هذا الاجتماع ولا من مكة تضيق عن تلك الجوارح المجدبة

والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس أمر بقبلة من شعر يضرب له بنمرة فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تشك قریش إلا أنه واقع عند المشعر الحرام كما كانت قریش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبلة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دعاءكم وادعائكم

قلوبكم يصطلم حاضرهم وبادعهم وخاملهم ونبههم على النزول في قضاء مثل منى فخرجوا وان اختص بعضهم بالنزول لوجوبه في أنفسهم ولما جرت العادة بنزلهم اقتضى دين العرب وجميعهم أن يجتهد كل في التفاوض والتكاثر وذكر آثار الآباء وراوة جلد هم وكثرة ادعائهم ليري ذلك الأفاضل والأداني وبعيد به الذكر في الأقطار وكان للاسلام حاجة إلى اجتماع مثل يظهر به شركة المسلمين وعدتهم ليظهر دين الله ويبعد صيته ويقلب على كل قطر من الأقطار فابقاء النبي صلى الله عليه وسلم وحقق عليه وندب إليه ونجح التفاوض وذكر الآباء وأبدله بذكر الله بمنزلة ما أبقى من ضيائهم ولا تم لمية النجاج وعقيدة المولود لما رأى فيها من فوائد جليلة في تدبير المنازل قوله حتى طلعت الشمس ثم فيمان الستة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قوله وأمر بقبلة من شعر يضرب بنمرة قبل قدسها إليها قال الأبي رحمه الله ما راها من يظهر مخالفة الجاهلية أراد أن يظهر ذلك ابتداءً ليتأقروا لذلك قال النووي في هذا الحديث جواز الاستقلال للحرم بقبلة وغيرها ولا خلاف في جواز التنازل واختلاف في جواز الركاب فذهبنا جوازاً وبه قال كثير من وكراهه مالك وأحمد سنا في المسئلة مبسطة في موضعها أن شكا الله تعالى وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر قوله بنمرة الم هي بنمرة النون وكسر الميم هذا أصلها ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو اسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهي موضع بجنب عرفات وليست من عرفات قال النووي فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلواتي الظهر والعصر جميعاً فالسنة أن ينزلوا بنمرة فمن كان له قبلة ضرب بها ويغتسلون للوقوف قبل النزول فإذا زالت الشمس ساروا بها إلى مسجد إبراهيم عليه السلام وخطب لهم خطبتين خفيفتين ويخفف الثانية جالاً فإذا فرغ منها صلى بجمعة الظهر والعصر جميعاً بينهما فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف قوله ولا تشك قریش إلا أنه واقع في شرح المواهب ظاهرة أنه ليس لقریش شك في شيء إلا في وقوفه عند المشرفاتهم فيكون فيه وليس المراد ذلك بل عكسه وهو أنهم لا يشكون في أنه صلى الله عليه وسلم سيقف عند المشعر الحرام على ما كانت عادتهم من وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة فقال الأبي رحمه الله لا يظهر في هذا ما نأثروا من وقوع نصب على إسقاط الجاراي ولا يشك قریش في أنه واقع عند المشعر الحرام وقال الطبري أي لم يشكوا في أنه يخالفهم في المناسك بل يتقنوا بها إلا في الوقوف فأنه جزموا بأنه يوافقهم فيه فإن أهل الحرم كانوا يقيمون عند المشعر الحرام وهو جبل في المزدلفة يقال له قرح وعليه جمهور المفسرين والمحدثين وقيل أنه كل المزدلفة وهو بقم العين وقيل بكسرها ذكره النووي رحمه الله قوله كما كانت قریش تصنع في الجاهلية أي كانوا يقيمون بالمزدلفة ويقولون نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه وقد يتوهوا أنه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم قبل البعثة وليس كذلك لما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أنه كان يقف مع عاقبة الناس قبل النبوة أيضاً قوله فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي أما إذا فمعتك جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه إلى عرفات وأما قوله حتى أتى عرفة فجاز والمراد قارب عرفات لأنه فسر بقوله وجد القبلة قد ضربت بنمرة فنزل بها وقد سبق أن نمره ليست من عرفات وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلواتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة قوله حتى إذا زاغت الشمس أي زالت عن كبد السماء من جانب الشرق إلى جانب المغرب قوله أمر بالقصواء أي تقدم ضبطها وبيانها في أول هذا الباب قوله فرحلت له أي على بناء الجحول مخففاً أي شد الرحل عليها للنبي صلى الله عليه وسلم قوله فأتى بطن الوادي أي وهو عرفة بضم العين وفتح الواو المهملتين بعد هانون قال القاري موضع عرفات يسمى عرفة وليست من عرفات خلافاً لما لك ومنها بعض مسجد إبراهيم الموجود اليوم واختلف في محدثه والصحيح أنه منسوب لإبراهيم الخليل بأعتبار أنه أول من اتخذ مصلاً به وقيل غير ذلك قوله فخطب الناس أي قال لزمان فيه أنه يستحب للأمر أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور والمذنبون والمغاربة من المالكية وهو المشهور بقول النووي خالف فيها المالكية فيه نظر إنما هو قول العراقيين منهم المشهور خلافاً واتفق الشافعية أيضاً على استحبابها خلافاً لما توهبه عياض والقرطبي أم قال النووي ومذهب الشافعية أن في الحج أربع خطب مستوتة أحدها يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر والثانية هذه التي يبطن عرفة يوم عرفات والثالثة يوم النحر والرابعة يوم الممعة الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق قال أصحابنا وكل هذه الخطب أفراد وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفات فأما خطبتان وقبل الصلاة قال أصحابنا ويعلم من كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخيرة والله أعلم انتهى كلام النووي - وهذا الحنفية في الحج ثلاث خطب قلما وثانيها ما ذكره النووي وثالثها في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم وكلها سنة قوله أن دعاءكم وادعائكم أي نادى في بعض الطرق وأمرضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواد كان ونفسه أو في سلفه قال الحافظ هذا الكلام على حديث المصنفات وسبقنا ما نكروا وأخطأوا الكرو وطلبوا منكم أم وقال النووي في معنى أن

حرام عليكم كحمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الاكل شئ من امر الجاهلية تحت قد من موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وان اول دم اضغ من دمائنا دمر ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل ورياء الجاهلية موضوعة واولنا اضغ ربنا ربنا عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله فاتقوا الله في النساء

دماء بعضكم على بعض حرام واموال بعضكم على بعض حرام وان كان ظاهر اللفظ ان دم كل واحد حرام عليه نفسه وماله وكل واحد حرام عليه نفسه فليست له لان الخطاب للصوم والمعنى فيه مفهوم ولا يتعد ارادة المعنى الثاني اما الدم فواضح واما المال فمعنى تحريمه عليه تحريم تصرفه فيه على غير الوجه المأذون فيه شرعا قاله الولي العراقي وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما خطيب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا يسعهم حجبها لان اليوم يوم اجتماع وانما تنهز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الاحكام التي يراى تبليغها الى جمهور الناس قوله كحمة يومكم هذا اي يوم عرفة وشهركم هذا اي الحجية وبلدكم هذا اي مكة قال الزرقاني في تقديم اليوم على الشهر وهو على البلد الترتيب فالشهر اقوى من اليوم وهو ظاهر في الشهر كاشتماله على اليوم فاحترامه اقوى من احترام جزئه واما زيادة حرمة البلد فلا بد من محرم في جميع الشهور لان هذا الشهر وحده فخرته لا تختص به فهو اقوى منه قال الحافظ وفيه مشروعية ضرب المثل والحاق النظر بالنظر ليكون اوضح للسامع وانما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لان الخطابين بذلك كانوا لا يرون تلك الاشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك اشدا العيب وقال في موضع آخر ومناط التشبيه في قوله كحمة يومكم هذا بغير ظهوره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم مقرر عندهم بخلاف النفس والاموال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستبجونها فطرا الشرع عليهم بان تحريم دم المسلم وماله وعرضه اعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد كون التشبيه اخفض رتبة من التشبيه لان الخطاب افتا وقع بالنسبة لما اعتادوا الخطابين قبل تقرير الشرع ام قال الطيبي هذا من تشبيه ما لم يجز به العادة بما جرت به لاهم عالمون بحرمة الثلاث كما في قوله ولا تدنقنا انجل فوقهم كانه قللة كانوا يستبجون دماءهم واموالهم في الجاهلية في غير الاشهر الحرم ويجرمونها فيها كانه قيل ان دماءكم واموالكم محرمة عليكم ابدا بحرمة الثلاث ام قال القاري ومع هذا لا يلزم من نسخها لانها غير تابعة لها بل مشبهة بها والتشبيه غير لازم من جميع الوجوه -

قوله الا بالفتح والتخفيف للتنبيه - قوله كل شئ من امر الجاهلية الذي احداثه والشرائع التي شرعها في الحج وغيره قاله في المفهم قوله تحت قد من اي بتشديد الياء مثله قوله موضوع الخ اي مردود وبطل حق صار كالشئ الموضوع تحت القدمين قوله ودماء الجاهلية موضوعة الخ اي متروكة لا تصح ولا دية ولا كفارة قال القاري اعادها للاهتمام او لينبئ عليه ما بعد من الكلام وقال الولي العراقي يمكن انه عطفت خاص على عام لان دراج دماها في امورها ويمكن ان لا يندرج محل امورها على ما ابتدعه وشرعه واجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعه وانما اريد قطع النزاع بابطال ذلك لان منها ما هو حق ومنها ما هو باطل وما ثبت لا يثبت قوله من دماها الخ اهل الاسلام اي ابداء في وضع الدماء التي يستحق المسلمون ولايتها باهل بيتي قال النووي فيه ان الامم وغيرها ممن يامر بمعرفتي او ينهي عن منكرين في ان يبدأ بنفسه واقله فهو اقرب الى قبول قوله والى طيب نفس من قرب عهدك بالاسلام قوله دمر ابن ربيعة بن الحارث الخ ابن عبد المطلب واسم هذا الابن اياس قاله الجمهور والمحققون وقيل حارثة وقيل عامر وقيل آدم قال الدارقطني وهو خفيف وبعض رواية مسلم وابي داود دمر ربيعة هو وهم لان ربيعة عاش حتى توفي من عمره سنة ثلاث وعشرين وتأوله ابو عبيد بانه نسيه اليه لانه ولي دم ابنه وهو حسن ظاهر به تتفق الرايات - قوله كان مسترضعا الخ على بناء المجهول اي كان لهذا الابن فلان ترضعه من بني سعد قوله فقتلته هذيل الخ بها مضومة فمفعلة مفتوحة قال الولي العراقي ظاهر انما تعبرت قتله وذكر الزبير بن بكارة انه كان صغيرا يحبون البيوت فاصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبين ليث بن بكر كذا ذكره عياض والنووي وغيرها ساكنين عليه وهو مناف لقوله فقتلته هذيل لانهم غير بني ليث اذهيل بن مدركة ابن الياس بن مضر وليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة كما بينته ابو عبيد القاسم بن سلام في انسابه، المنقح، كذا في شرح المواهب علم قوله ورياء الجاهلية موضوعة الخ اي الزائد على رأس المال كما قال تعالى فليكن ثبثكم رؤس أموالكم وهذا ايضا اذا المقصود مفهوم من لفظ رياء فاذا وضع الربا فمعناه وضع الزيادة قاله النووي، قال الولي ولا شك ان عطفت هذا على امر الجاهلية من الخاص على العام لانه من احداثا قديم الفاسد قوله واول رياء اضغ ربنا الخ رياء خيرا مبتدأ وقوله رياء العباس بدل منه وخبر عند وف اي هو رياء العباس قوله فانه موضوع كله الخ يحتمل عود ضمير انه لربا العباس تأكيد الوضع ويحتمل لجميع الربا اي رياء العباس موضوع لان الربا موضوع كله قاله الولي وانما بدل في وضعه الجاهلية ورياءها من اهل الاسلام باهل بيته ليكون امكن في قلوب السامعين واسل ابواب الطمع في الترخيص - قوله فاتقوا الله والنساء الخ قال الطيبي هو عطفت من حيث المعنى على ما تكلموا وما تكلموا الله في استباحة الدماء ونهب الاموال وفي النساء وهو من عطفت الطلب على الخبر بالتأويل كما عطفت وامتازوا اليوم ايها التجيرمون على قوله ان احصى الجنة وقال الولي العراقي يحتمل ان الفاء زائدة لان في رواية بدلتها وانما

فانكم اخذتموهن بامان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يؤطأن فرشكم احدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن
ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما كان تضلوا به ان اعتصمتم به كتاب الله وانتم
تسألون عني فما انتم قائلون قالوا نشهد انك قد بلغت واديت ونصحت فقال باصبعه السبابة يرفعها الى السماء
للسببية لانه لما قرأ ابطال امر الجاهلية وكان من جعلها منع النساء من حقوقهن وترك انصافهن امرهم بعبادة الشرع في انصافهن فكانه قيل
فبسبب ابطال امر الجاهلية انقروا الله في النساء والصنفوهن فان تركه من امر الجاهلية قال وفي تحت السببية نحو قد تركت الذي كنت في فيه والنظر فيه
مجازا نحو وكثير في القصاص حيوة اي ان النساء ظرت للتقوى المأمور بها قال النووي وفيه الحث على مراعاة حق النساء والرعية بحسن ومعاشرتهن
بالمعروف وقد جاءت احاديث كثيرة صحيحة في الرعية بحسن وبيان حقوقهن والتحذير من التقصير في ذلك وقد جمعتم اومعظها في رياض الصالحين
قوله فانكم اخذتموهن بامان الله الا وفي بعض النسخ بامانة الله قال المزياني اي يا الله اتمنكن عليهن فيجب حفظ الامانة وصيانتها بمراعاة حقوقها
والقيام بمصالحها الدينية والدنيوية قاله في المفهم في كثير من اصول مسلم بل ان الله بلاها كما قال النووي وهو يقوى ان في قوله اخذتموهن دلالته على انما
كالاسيرة المحبوسة تحت زوجها وله النصرة فيما والسلطنة عليها وبواقفه قوله في رواية اخرى فان من عوان عندك جميع عانيته وهي الاسيرة لكنها ليست اسيرة
خائفة كغيرها من الاسرا بل هي اسيرة امانة قوله بكلمة الله ام اي قوله فامسالك يعمد روت او تشرط باحسان قال الخطابي هذا احسن الوجه قال المازري
ويحتل بلاحق الله المنزلة في كتابه قال عياض قيل هو التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله اذ لا يحل لغير مسلم ان يزوجه مسلمة وقيل كلمة النكاح التي يستحل
بها الفروج انتهي اي الصنيع التي تنقل بها من ايجاب قبول ورجع هذا في المفهم قال فان حكم الله كلامه المستوجه للحكم عليه على جهة الاقتضاه او التحبير
وكذا النووي فقال المراد باحة الله والكلمة كالتحريم ما طاب لكم من النساء وهذا هو الصحيح قوله ولكم عليهن ام لما ذكره صلى الله عليه وسلم استحلال الزوج
بكلمة الله وعلومنه تأكيد للصحة بين الزوجين انتقل اليهن ما على كل واحد منهما من الحقوق وبدأ بحسن الزوج لانهم مخاطبون قوله تكرهونه ام اي تكرهون
دخوله في بيتك سواء كرهتم فاته ام لا وبغيره في لان الداخل يطأ المنزل الذي يدخل فيه اي انه ليس للزوجة ان تمكن احدا ولو امرأة او محرما من دخول
بيت زوجها الا اذا علمت عدم كراهية زوجها لذلك هكذا حمله القرطبي النووي على العموم قوله فان فعلن ذلك ام اي بدون رضاكم بلفظ صريح او بقرائن قلو
شككن انهم يكرهونه لو تمكن لان الاصل المنع قوله ضربا غير مبرح ام يضم الميم وفقر الموحدة وكسر الراء المشددة وحملته اي غير شديد شاق من الزوج
وهو المشقة وقال الخطابي معنى الحديث ان لا يأذن لاحد من الرجال يدخل فيتمتع اليهن وكان الحديث من الرجال الى النساء من عادات العرب لا يبدل
عينا ولا يعدل عنه رتبة فلما نزلت آية الحجاب وصار للنساء مقصورات عن محادثتهن والقيود اليهن وليس المراد بوطئ الفرج هنا نفس المرأة لانه محرم
على الوجه كلها فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه ولو اريد بالنزاع كان الضرب الواجب هو المبرح الشديد والعقوبة المؤلمة من الرجم دون الضرب الذي
ليس بمبرح وذكر المازري وعياض نحوه قوله ولهن عليكم رزقهن ام اي وجوبا والمراد بالرزق المأكول والمشرب وفي معناه سكنانهن قوله للمعروف
اي على قدر كفايتهن دون سرف ولا تقتيرا وباعتبار حاله كلفه فقره اغنى قوله لن تضلوا به اي بعد تركيها فيكم او بعد التمسك به والعمل بما فيه
وفي هذا التركيب اجماع وتوضيح وذلك لبيان ان هذا الشيء الذي تركه فيهم شيئا جليلا عظيما فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية ثم لما حصل من هذا الشوق
التام للتسليم وتوجهه الى سماع ما يرد بعد واشتاق نفسه الى معرفته بتبينه بقوله كتاب الله بالنصب بدل من مفعول تركت جزوه الاولى فان كان المراد
ولا يفجز رفعه خبر عن وف اي وهو ولم يترك السنة مع ان بعض الاحكام ليست فاد منها لانداجا تحتها فان الكتاب هو المبين للكل بعضها بلا واسطة وبعضها
بواسطة قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وقال تعالى ليتبين للناس ما نزل اليهم كذا في شرح المواهب قل القاري واما اقتصر على
الكتاب لانه مشتمل على العمل بالسنة لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فيلزم من
العمل بالكتاب العمل بالسنة وفيه ايماء الى ان الاصل الاصيل هو الكتاب قوله وانتم تسألون عني ام بصيغة المجهول قال الطيبي عطف على مقدر اي قد
بلغت ما ارسلت به اليكم جميعا غير تارك شيئا مما بعثت وانتم تسألون عني يوم القيامة هل بلغت باي شيء يجيبون ودل على هذا الخدوت الفاء في قوله فما
انتم قائلون قوله فما انتم قائلون ام اي اذا كان الامر على هذا فباي شيء يجيبونه قوله نشهد انك قد بلغت ام اي بلغت الرسالة واديت الامانة
ونصحت الامة وقال الولي العراقي تسألون عني في القيامة او البزخ فما انتم قائلون حين سؤلكم على الاظهر والآن في جوابي ويترتب عليها قوله يشهد
اي في القيامة على الاظهر والآن قال وحديث المعول في الثلاثين يدل على تبليغ جميع امر به ونهي به جميع الناس الموجودين والذين سيوجدون قوله
فقل باصبعه السبابة ام اي اشار بما قوله يرفعها الى السماء ام اي رافعا يراها فالحال من فاعل قال او مرفوعة فالحال من السبابة قال القرطبي هذا
الاشارة الى السماء لا انها قبلة الدعاء واما العلو الله تعالى المعنى لان الله تعالى لا يحويه مكان ولا يختص بحجة وقد بين ذلك قوله وهو حكيم انما كنتم

هذا الحديث
في الصحيحين
في كتاب النكاح

ويُنكثها إلى الناس اللهم اشهد اللهم اشهد ثلاث مرات ثوابه في فصل الظهر ثم أقام فصل العصر لم يصل بينهما شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته الصخرة وألقى الصخرة وجعل جبل المشاة يابسه

قوله ينكثها إلى الناس الخ يفهم التحتية وسكون النون وضم الكاف بعد ما فوقية قال عياض كذا الرواية في مسلم وهو جيل المعنى قيل صوابه ينكثها بموحدة وكذا رويته عن شيخنا أبي الوليد هشام بن أحمد في مسلم ومن طريق ابن الأعرابي عن أبي داود في سننه بموحدة ومن طريق أبي بكر التمار عنه بفوقية ومعناه يرددها ويقلبها إلى الناس مشير إليه وهو من نكث كناية إذا قلبها هذا كلامه في الإكمال وقال القرطبي روايتي في هذه اللفظة وتقييدى على من اعتد من الأئمة المتقدمين بضم الياء وفتح النون وكسر الكاف مشددة وضم الباء بوحدة أي يعد لها إلى الناس وروى ينكثها مخففة الباء والنون وضم الكاف ومعناه يقلبها وهو قريب من الأول وروى ينكثها بفوقية وهي أبعد ما أتت وفي الباب قال الأصمعي ضربته فنكته أي بالفوقية أي القاء على رأسه ووقع مقتلتها وذكره الفارابي في باب قتل فيحتمل أن يكون الحديث من هذا والمعنى ينكثها وفي المراجعة وينكثها إلى الناس كالذي يضرب بها الأرض والنكت ضرب رأس الأنامل إلى الأرض قوله اللهم اشهد الخ أي على عبادة بأمر قد أقر ما بني قد بلغت والمعنى اللهم اشهد أنت أذكرني بك شهيدا وفي شرح المصنف للزقاني فإن قيل ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد ذلك على قول الفقهاء يعلمهم الخطيب ما يحتاجون إليه في الخطبة الأخرى أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم أكتف بفعله للمناسك عن بيانه بالقول لأنه أومر واعتبه بما أهمه في الخطبة التي قالها والخطباء بعد ليست أفعالهم قدوة ولا الناس يعينون بمشاهدتها ونقلها فاستحب لهم البيان بالقول وفيه حجة للملكية وغيره من خطبة عرفة فردة إذ ليس فيه أنه خطب خطبتين وما روي في بعض الطرق أنه خطب خطبتين فضعيف كما قاله البيهقي وغيره، انتهى - وقد تكلّم عليه الشوكاني في شرح المنتقى فراجع قوله ثوابه الخ أي بلال رضي الله عنه كما هو المصريح في بعض الروايات قوله ثوابه في فصل العصر الخ أي جمع بينهما في وقت الظهر وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نساء غداة وعندك ولا وراعى وجمع سفر عند الشافعي خلافا لبعض أصحابه وفي الدعاء المختار وبعد الخطبة صلى الظهر والعصر بأذان وأقامتين قال ابن عابد في قوله بأذان أي واحد لأنه للأعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله أقامتين أي يقيم للظهر ثم يصليهما ثم يقيم للعصر كان الإقامة لبيان الشرع في الصلوة بخلاف الجمع بالمزدلفة لأن الصلوة الثانية هناك تؤدي في وقتها فتستغنى عن تجديد الأعلام أما الثانية هنا ففي غير وقتها فتقع الحاجة إلى إقامة أخرى للأعلام بالشرع فيها - ولهذا الجمع أي الجمع بعرفات هذا المحقق شرط مذكورة في الفقه منها الإمام الأعظم وأما فيه وليس هذا موضع البسط والله سبحانه تعالى أعلم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وإنما جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بغيره لأن للناس يومئذ اجتماعا لم يجمع في غير هذا الموطن والجماعة الواحدة مطلوبة ولا بد من أقامتها في مثل هذا الجمع ليراه جميع من هناك ولا يتيسر اجتماعهم في وقتين وإيضاح فلان للناس اشتغالهم بالذكر والدعاء وها وظيفة هذا اليوم ورعاية الأوقات وظيفة جميع السنة وانما يتوحد في مثل هذا الشيء البديع النادر قوله ولو يصل بينهما شيئا الخ أي من السنن والنوافل - قوله حتى أتى الموقف الخ أي أرض عرفات أو اللام للعهد المراد موقفه الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في الوقوف بعرفة أن اجتماع المسلمين في زمان واحد ومكان واحد راغبين في رحمة الله تعالى إيمان له متضرعين إليه له تأثير عظيم في نزول البركات وانتشار الرحمانية ولذلك كان الشيطان يومئذ أحر وأحق ما يكون وإيضاح اجتماعهم ذلك تحقيق لمعنا العرضة وخصوص هذا اليوم وهذا المكان متوارث عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام على ما ذكر في الأخبار عن آدم فمن بعده والأخذ بما جرت به سنة السلف الصالح أصل أصيل في باب التوقيت قوله في الصفحات الخ بفحش الألف أي المفترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفات وقد روي بطريق منتهيا وتعقبه الأبي في ذلك قال أن كان الوقوف على الصفحات صح فقد يرد ولا يظهر أنه يجوز بالبطن عن الوجه والتقدير جعل وجهه ناقته وهذا أن كانت الصفحات في قبلته لأنه إنما وقف مستقبل القبلة وقال القرطبي يعني أنه علا على الصفحات ناحية منها حتى كانت الصفحات تحاذي بطن ناقته، قال الولي العراقي لا حاجة لهذا لأن من وقف بجذع صخرة على ناقته صار بطنها بجذعها أي إلى جانبها وليس يشترط في حاذية بطن الناقة لها أن يكون عاليا عليها - قوله وجعل جبل المشاة الخ جبل بقر الممثلة وسكون الموحدة ولا ماطال من الرمل وقيل الضخم منه والمشاة جمع ماش والمراد جعل صنف المشاة ومجتمعهم حين يديه وقيل أراد طريقهم الذي يسلكونه في الرمل والأول أشبه بالحديث قاله عياض ومثله لابن الأثير لكنه صدر بالقول الثاني وكذا الأول بقيل وقال النوروي روى جبل بمثلة وموحدة ساكنة وروى بجيم وفتح الباء قال عياض الأول أشبه بالحديث وجعل المشاة الخ مجتمعهم وجعل الرمل ماطال منه وضم ولما لا يجتمع فمعناه طريقهم وحيث يسلك الرجاله وتعقبه الولي العراقي بأن ما ذكره من رواية هذه اللفظة بوجهين وترتب هذين المعنيين على هذين الوجهين لما روي في كلام القاضى في الإكمال ولا في المشاة في كلام غيره أيضا، أم - وفيه استحباب الوقوف عند الصفحات قال النووي وما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمه أنه لا يصح الوقوف لأن فيه غلط بل الصواب جوار الوقوف في كل جزء

الجمع بين الظهر والعصر وقت الظهر بعرفة بأذان وأقامتين وهو نساك عند الحنفية

واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ذهب الصفرة قليلا حتى غاب القصر أردت أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصود الزمان حتى ان رأسها ليصيب مؤرك رحله ويقول بين اليمين ايها الناس السكينة السكينة كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعدا حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء

من ارض عرفات وان الفضيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند الصغرات فان حجزته فليقرب منه بحسب الامكان وفي رد المحتار قال قاضي القضاة بكرا الدين وقد اجتمعت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافقت عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائها حتى حصل الظن بتعيينه وانه الفجوة المستقيمة المشرفة على الوقت التي عن يمينها وورائها صحرة متصلة بصغرات الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل اقرب قليلا بحيث يكون الجبل قبالا لتيبين اذ استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك لبقيل ورواية ام - ونقله في اللباب ايضا باختصار قال لقاضي محمد بن عبد والبناء المربع هو المعروف بمطهر آدم ويمر من جدران صحرة مخروقة تتبع هي واحولها من تلك الصغرات المفروشة وما وراءها من الصغار السود المتصلة بالجبل قوله واستقبل القبلة الخ فيسحب استقبالها في الوقت بعرفة للاتباع قوله حتى غربت الشمس الخ قال القاري اي احاطها او كادت ان تغرب قوله حتى غاب القصر الخ قال القاري اي جميعه ام - هكذا هو في جميع النسخ بلفظ حتى بغربية فتحتية قاية ولا بد اود حين بتحتية فنون وقيل انه الصواب هو مفهوم الكلام وحتى وجده عياض قال النووي باحتمال انه على ظاهره وكذا الفاية بيانا لقوله غربت الشمس ذهب الصفرة لان غروبها يطلق مجازا على مغيب معظم القصر فان انا ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القصر في المرقاة قيل صوابه حيز غاب القصر في نظر لا يظهري لقوله ذهب الصفرة قليلا حين غاب القصر كان القائل غفل عن قيدا لقلة وزهد عن العناية التي تطابق الدلالة قوله واروفا أسامة خلفه الخ في حواشي الارادات اذا كانت الدابة مطيعة قد تظاهرت به الاحاديث قوله وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يثاب الاثر الا بالسير ورفع نفسه نحوها او دفع ناقة وجهها على السير قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما دفع بعد الغروب رة التحريف الجاهلية فاعلموا ان الذين لا ينفون الا قبل الغروب وان قبل الغروب غير مضبوط وبعد الغروب امر مضبوط وانما لو لم يزل ذلك اليوم بالامر المضبوط قوله وقد شق في بفتح الشين المجهمة والنون الخفيفة فتحات معناه ضم وحيق قوله للقصود الزمان الخ اي ضمه وضيقه عليها وكفها به والزمان والخطا ما يشد به رؤس الابل من حمل او سيرا ونحوه لتقاد وتساق به قاله عياض في الملتحق قوله مؤرك رحله الخ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء فتحات قطعة من جلد بحشوة شبه المخدة تجعل في مقدم الرجل يضع الركاب جلبي عليها متوركا ليستريح من وضعهما في الركاب فاراد بذلك انه بالغ في جذب رأسها اليه ليكنها عن السير وحله بفتح الراء وحاء جملة قال القسطلاني وفي نسخة من مسلم وجله بكسر الراء بعد هاجيم قال النووي وفي هذا استحباب الرفق والسير من الركاب بالمشاة وباصحاب الدواب الضعيفة قوله ويقل بين اي يثيرها - قوله الشكينة الشكينة الخ مرتين اي الزموا السكينة يعني الرفق والوقار والطائفة وعلما الزجوة فالنصب على الاغراء قوله جبلا من الجبال الخ بجاء جملة مكسورة جمع جبل التل اللطيف من الرمل الضخم وقد تقدم معناه قريبا قوله أرخى لها قليلا الخ اي ارخى للقصود الزمان وارجاء قليلا او زمانا قليلا قوله حتى تصعدا حتى أتى المزدلفة الخ في شرح المواهب مريض بين عرفة ومضى مشقة الصعود ومشقة الشق صلوات الله وسلامه عليه ما آلفه وأرجه قوله حتى أتى المزدلفة الخ في شرح المواهب مريض بين عرفة ومضى وكلمها من الحرم وهي المستأمة جميع بفتح الجيم وسكون الميم وعين مهلة وسميت جمعا لان آدم اجتمع فيها مع حواء فأزلف اليها اي دنا وقرب منها وعنتا انما سميت جمعا لانه جميع فيها بين صلاتين المغرب والعشاء وقيل لان الناس يجتمعون فيها فسميت جمعا ويزدلفون الى الله تعالى اي يتقربون اليه بالوقوف بها فسميت مزدلفة ام - قال النووي من التزلت ولا زدلاف وهو القرب لان التجا ج اذا افاضوا من عرفات ازدلفوا اليها اي ضوا اليها وتقربوا منها وقيل سميت بذلك لجمي الناس اليها في ذلك الليل اي سلمات ام - وفي شرح الاحياء اصله مزدلفة فأبدل من التل والقرين المخرج قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في البيت بمزدلفة انه كان سنة قديمة فيهم ولعلمهم اصطلاحا عليها لما رأوا من ان للناس اجتماعا لم يعهد مثله في غير هذا الموطن ومثل هذا مظنة ان يراهم بعضهم بعضا ويحيط بعضهم بعضا وانما يراهم بعد المغرب وكانوا طول النهار في تعب يأتون من كل فج عميق فلو تجشعوا ان يأتوا مني والحال هذه لتعبوا - قوله فصل بها المغرب والعشاء الخ اي تجمع بينهما في وقت العشاء وفي شرح الاحياء للعلامة الزبيدي الحنفية قال المحب الطبري وهذا الجمع سنة ياجاج من العلماء وان اختلفوا فيما لو صلى كل صلاة في وقتها فسد اكثر العلماء بخبر قال الثوري واصحاب الرأي ان صلى المغرب دون مزدلفة فعليه الامادة وحوزوا في الظهور والعصر ان يصلي كل واحدة في وقتها مع كراهية ام - وقال الرافعي ولو انفرد بعضهم في الجمع بعرفة او بمزدلفة او صلى احدي الصلاتين مع الامام والاخرى وحده جاز ويجوز ان يصلي المغرب بعرفة او في الطريق قال ابو حنيفة لا يجوز ويجب الجمع بمزدلفة ام قلت وعبارة اصحابنا واعاد مغفرا اداء في الطريق واعرفات ما لو طلع الفجر هذا قول ابو حنيفة وعمل وقال ابو يوسف

الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة اذ ان اصلها واحدة واحدة عند الامام اعظم

بأذان واحد وأقامتين

يجزئه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعزات لا يوسف أنه إذا ما في وقتها فلا تجب إعادة تكبيرة الفجر إلا أن التأخير من السنة فيصير مسيئاً بتركه ولما حدث أسامة الصلوة أمامك معناه وقت الصلوة وبه يفهم وجوب التأخير وإنما وجب ليكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه إعادة تأويل الطالع الفجر ليصير جامعاً بينهما وإذا طلع الفجر لا يمكنه الجمع فتسقط إعادة المنحى - قوله بأذان واحد وأقامتين إنما قال الزبيدي في شرح الأحياء هو الذي في حديث جابر الطويل عنه مسلمان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسمع بينهما شيئاً وهو قول حماد بن عاصم قول الشافعي وغيرهما من العلماء أنه قال زفر من أصحابنا واختاره الطحاوي ورأى محمد بن القاسم واستدلوا بما تقدم من حديث جابر وحديث أسامة في الصحيحين وفيه فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ثم أقامت الصلوة فصلى المغرب ثم أتى كل إنسان بغيره في منزله ثم أقامت الصلوة فصلى العشاء ولم يصل بينهما شيئاً وقال أبو حنيفة بأذان واحد وأقامة واحدة لما أخرج أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه قال أقلت مع ابن عمر من عزات إلى المزدلفة فأذن وأقام وأقام فصلين بالمغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال الصلوة فصلين بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائهم فقبل له في ذلك فقال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود وأخرج ابن أبي شيبة وابن راهويه والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة المغرب والعشاء بأقامة واحدة وأخرج الطبراني من وجه آخر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وأقامة واحدة وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جابر أفضنا مع ابن عمر فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة فلما انصرفت قال ابن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص حدثنا سفيان من سلمة بن كهيل عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بأقامة واحدة قال ابن الهمام فقد علمت ما في هذا من التقارض فان لم يجر ما اتفق عليه الصحيحان على ما انفرد به مسلم وأبو داود حتى تساقط كان الرجوع إلى الأصل يوجب تعدد الأقامة بتعدد الصلوة كما في قضاء الفرائض بل أولى لأن الصلوة الثانية هنا وقتية فإما أقبل الأولى المتأخرة عن وقتها المعهود وكانت الحاضرة أولى أن يقرأ لها بعدها والله أعلم وقال مالك بأذانين وأقامتين وأجمع بفعل ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أحمد بن البخاري وابن أبي شيبة ولفظ الأخير فلما أتى جمعاً أذن وأقام فصلين بالمغرب ثلاثاً ثم تشبه ثم أذن وأقام فصلين العشاء ركعتين ومنهم من قال يجمع بينهما بأقامتين دون أذان واجتروا بما رواه البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع كل واحدة بأقامة ولم يسمع بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما وأخرجه أبو داود وقال ولعناده في الأولى ولم يسمع على أثر واحدة منهما وفي رواية عنه أيضاً ولم يناد في واحدة منهما وحكي البغوي والمندري أن هذا قول الشافعي وأصحابه بن راهويه وحكي غيرها أن أصح قوله ما تقدم ومنهم من قال بأقامة واحدة دون أذان ودليلهم ما رواه الشيخان والنسائي عن ابن عمر أنه صلى بجمع المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرفت فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان زاد النسائي ولم يسمع بينهما ولا على أثر واحدة منهما وأخرجه أبو داود وزاد بعد قوله بأقامة واحدة ثلاثاً وأثنى وروى الجمع بأقامة واحدة عبد الله بن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه سعيد بن جابر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود وبه قال سفيان الثوري وقال ما يها فعلت أجزأك قال المحب الطبري وهذه الأحاديث المختلفة في هذا الباب توهم التضاد والتهاافت وقد علق كل من قال بقول منها نظاماً تضمنه ويمكن الجمع بين أكثرها فنقول قوله بأقامة واحدة أي لكل صلوة أو على صفة واحدة لكل منهما ويتأيد برواية من صرح بأقامتين ثم نقول المراد بقول من قال كل واحدة بأقامة أي ومع أحدهما إذا نزل عليه رواية من صرح بأذان وأقامتين وأما قول ابن عمر لما فرغ من المغرب قال الصلوة قد يؤم الأستقاء بذلك دون أقامة ويتأيد برواية من روى أنه صلاهما بأقامة واحدة فنقول يحتمل أنه قال بالصلوة تنبيهاً لهم عليها لئلا يشتغلوا عنها بأمر آخر ثم أقام بعزك أو أمر بأقامة وليس في الحديث أنهما اقتصر على قوله الصلوة ولم يرق ونقول العدة من هذه الأحاديث كلها حديث جابر دون سائر الأحاديث لأن من روى أنه جمع بأقامة معه زيادة علم على من روى الجمع دون أذان ولا أقامة وزيادة الثقة مقبولة ومن روى بأقامتين فقد أثبت ما لا يشبهه من روى بأقامة فقط به عليه ومن روى بأذان وأقامتين وهو حديث جابر وهو أثبت الأحاديث فقد أثبت ما لا يشبهه من تقدم ذكره فوجب الأخذ به والوقوف عنده، ولو صح حديث مسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حديث ابن مسعود الذي أخذ به مالك من أذانين وأقامتين لوجب التصير إليه لما فيه من اثبات الزيادة ولكن لا سبيل إلى التقدم بين يدي الله ورسوله ولا إلى الزيادة على ما صح عنه صلى الله عليه وسلم والله أعلم - وفي عمدة القاري وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقفاً ومع كونه لم يرد ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع وقال ابن عبد البر وأنا أعجب من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة

ولم يثبت بينهما شيئاً ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام واستقبل القبلة

وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روي ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يدلون به أحداً قلت لا تجب ههنا أصلاً أما وجه فعله مالك فلا نه اعتد على صنيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في الموطأ وأما الكوفيون فأهموا اعتد على حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم، أم - وقال ابن حزم واشتد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر فإنه روى عنه من علم الجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة روى عنه أيضاً بإقامة واحدة وروى عنه سقياً بأذان واحدة وإقامة واحدة وروى عنه مسند الجمع بينهما بإقامتين وروى عنه مسنداً بأذان واحد وإقامة واحدة، أم - قلت فقد ظهر ما نقلناه أن الأحاديث في هذا الباب كثيرة الاضطراب لا سبيل إلى التطبيق بينهما إلا بتعنت شديد لتوحد القصة وقد ترجم ما ذكرنا من كلام المحب الطبري وحده الأذان وتعد الإقامة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وهو من أصحابنا محمول على وقوع الفصل بين الصلوتين بأناخة كل إنسان بعبارة كما ورد في حديث أسامة عند الشيخين والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قوله ولم يثبت بينهما شيئاً أي من النوافل السنن، والنافلة تنسج سجة لا شتمالها على التبيين فيه المواصلة بين الصلوتين المجموعتين، قال ابن عابدين رحمه الله وأشار (صاحب الدر المختار) إلى أنه لا تطرح بينهما ولو شتمت مؤكدة على الصحيح ولو تطوع أعاد الإقامة كما لو اشتغل بينهما بغير آخر حجج قال في فتح الباب ويصلي سنة المغرب العشاء والتبريد لها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس سره السامي في منسكه، أم - قوله ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي للنوم تقوية للبدن ورحمة للأمة ولأن في هذه عبادات كثيرة يحتاج إلى النشاط فيها قوله حتى طلع الفجر أي في المواهب شرحة وتروا عليه السلام قيام الليل تلك الليلة ونام حتى أصبح لما تقدم له من الأعمال بفترة من الوقت من الزوال إلى ما بعد المغرب واجتماعه عليه السلام في الصلاة وسيره بعد المغرب إلى المزدلفة واقترافها على صلوة المغرب العشاء قصرها لها وجمعها لها جمع تأخير وقد بقيت ليلة مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى توتمت قدماه ولكنه أراح نفسه الشريفة لما تقدم في غفرة من التعب قد قال أن لجسده عليك حقاً ولما هو بصدده يوم النحر من كونه شريد الشريفة المباركة ثلاثاً وستين ليلة وبأق المائدة فخره علي بن وهب إلى مكة لطواف الأفاضة ورجع إلى منى كما نبه عليه الولي العراقي في شرح تقريب الأساسين للنووي وفي الدر المختار ويجيبها فأنما اشرفت من ليلة القدر، أم - قال ابن عابدين قوله ويجيبها أي ليلة العيد بأن يشتغل فيها أو في سعتها بالعبادة من صلوة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعي وتوخذ ذلك وقوله فأنما أفضل الخ قال ح أي في حد ذاته لا في حق من كان بمزدلفة، أم - قال القاري ثم المبيت عندنا سنة وعليه لبعض المحققين من الشافعية وقيل واجب وهو ذهب الشافعي وقيل كن لا يصح إلا به كالوقوف وعليه جماعة من الأجلة وقال مالك النزول واجب المبيت سنة وكذا الوقوف بعد ثلث المبيت بمعظم الليل الصحيح أنه بحضور لحظة بالمزدلفة قوله حين تبين له الصبح أي ظهر له، قال النووي فيه أنه يبالغ بتقديم صلوة الصبح في هذا الموضع ويتأكد التذكير بها في هذا اليوم أكثر من تأكيده في سائر السنة للاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة فمن المبالغة بالتذكير للصبح ليتسع الوقت للوظائف وقال صاحب الهداية ولأن التعليل نع حاجته الوقوف فيجوز تقديم العصر بعرفة يعني لما حاز تعجيل العصر على وقتها للحاجة إلى الوقوف بعدها لأن يجوز التعليل بالفجر وهو في وقتها أولى - قوله حتى أتى المشعر الحرام الخ بفتح الميم والعين كما في القرآن وقيل بكسر الميم سمي المشعر لأنه معلوم للعبادة والحرام لأنه من الحرم والحرمته وأخرج البخاري ومسلم من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم وقف بالمزدلفة وقال وقف ههنا ومزدلفة كلها موقف أخرجه أبو داود والترمذي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أصبح جمع أتى قمره فوقف عليه وقال هذا قبر وهو الموقف وجمع كلها موقف قال الترمذي حسن صحيح وفي حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام واستقبل القبلة فدعا وكبره وهللته ووحل ولم يزل واقفاً حتى أسفر جذاً وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر أنه رأى ناساً يزدحمون على الجبل الذي يقف عليه الأمام فقال يا أيها الناس لا تشقوا على أنفسكم إلا أن ما ههنا مشعر مكة وأخرج أبو داود الترمذي عن ابن عمر قال المشعر الحرام المزدلفة كلها وقال المرافعي والمشعر من المزدلفة فإن المزدلفة ما بين مازي عرفة ووادي محترام - قال المحب الطبري قوله تعالى فإذا أفضنكم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام قال أكثر المفسرين المشعر الحرام هو المزدلفة ودل عليه حديث ابن عمر السابق وحديث علي وجابر المتقدم بأن يدل أن قرنه هو المشعر الحرام وهو المعروف في كتب الفقه فتعين أن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً دفعا للاشتراك إذا لم يجاز خير منه فترجح احتمالهما عند التعارض فيجوز أن يكون حقيقة في قرنه فيجوز إطلاقه على الكل لضمه آياه وهو ظاهر الاحتمالين في الآية فإن قوله تعالى عند المشعر الحرام يقتضي أن يكون الوقوف في غيره وتكون المزدلفة كلها عند ما كانت كالحريرة ولو أريد بالمشعر الحرام المزدلفة لقال من المشعر الحرام ويجوز أن يكون في المزدلفة كلها وأطلق على قرنه سداً تجوز الاشتمالها عليه كلاماً وجهاً من جوه المجاز عنه إطلاق اسم الكل على البعض وبالعكس وهذا القائل يقول لحوان يقوم بعضها مقام بعض فقامت عند مقام في

فدعاء وكبره وهله

وفي الحديث ولا تروا يصدق كل واحد من الاحتمالين، وقوله كبره موضع من المزدلفة وهو موقف قريش في الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة وفي الصحاح قرح اسم جبل بعرفة قال المحب الطبري وقد بني عليه بناء فمن تمكن من الرقي عليه رقى والا وقعت عنه مستقبل القبلة فيدعو ويكبر ويهمل ويؤخذ ويكثر من التلبية الى الاسفار ولا ينبغي ان يفعل ما تطابق عليه الناس اليوم من النزول بعد الوقوف من درج في وسطه مضيق يزدحم الناس على ذلك حتى يكاد يهلك بعضهم بعضا وهو بدعة شنيعة بل يكون نزوله من حيث رقيه من الدرج الظاهر الواسعة وقد ذكر ابن الصلاح في مناسكه ان قرح جبل صغير في آخر المزدلفة ثم قال بعد ذلك وقد استبدل الناس بالوقوف على الموضع الذي ذكرناه الوقوف على بناء مستحدث في وسط المزدلفة ولا يتأذى به هذه السنة هذا آخر كلامه والظاهر ان البناء انما هو على الجبل ولم أر ما ذكره غيره والله اعلم - كذا في شرح الاحياء للزبيدي

قوله فدعاء الخ في المواهب اللدنية عن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمعقرة فأجيب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للمظلوم منه قال اي رب ان شئت اعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للظالم فلم يجيب عشية فلما اصبح بالمزدلفة أعاد فأجيب اني ما سألت قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال تهتم فقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باني انت واني ان هذه ساعة ما كنت تضحك فيها فما انذى اضحكك الله شئت قال ان علم الله ابليل لئلا علم ان الله قد استجاب دعائي وغفرت لأمتي اخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعوا لويل والشبور فأضحكني ما رأيته من جرحه رواه ابن ماجه ورواه ابو داود ومن الوجه الذي رواه ابن ماجه ولم يضعفه قال الزرقاني اي سكت عليه فهو عند صالح المحجة وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاحاديث المختارة ما ليس في الصحيحين من طرق وقد صنف الحافظ ابن حجر فيه كراسا سماه قوة الحجاج في عموم المعقرة للحجاج قال في قوله انه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح ارجو اضعيف او منكر او موضوع قال فأجبت بأنه جاء من طرق اشهرها حديث العباس بن مرداس فانه يخرج في مسند احمد وخرج ابو داود وطرفا منه وسكت عليه علم رأي ابن الصلاح ومن تبعه حسن وعلى رأي الجمهور كذلك لكن باعتبار انضمام الطرق الاخرى اليه ثم قال الحافظ انما كلامه حديث العباس بغيره يدخل في حد الحسن على رأي الترمذي ولا سيما بالنظر الى مجموع هذه الطرق ذكرها قال واورد ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن مرداس وقال فيه كنانة منكر الحديث جلا ولا ادري التخليط منه او من ولده وهذا لا ينضج دليلا على انه موضوع فقد اختلف قول ابن حبان في كنانة فذكره في الثقات وفي الضعفاء وذكر ابن مندة انه قيل ان له رؤيا منه صلى الله عليه وسلم واما ولده عبد الله بن كنانة ففيه كلام ابن حبان ايضا وكل ذلك لا يقتضيه وضعه بل غاية ان يكون ضيقا ويعتضد بكثرة طرقه واورد حديث ابن عمر في الموضوعات ايضا وقال فيه عبد العزيز بن ابي ذر واد تفرع عن نافع عن ابن عمر قال ابن حبان كان يحدث على التوهمة الحسان وهو مردود فانه لا يقتضيه انه موضوع مع انه لم يفرغ به بل له متابع عند ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا كلام الحافظ لمختصا وهو كلام متقن امام في الفن فلا عليك ممن اطلق عليه اسم الضعيف الذي لا يحتج به وقال الطبري بعد في حديث ابن عمر انه محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وقاها مع العزم على انه لو في اذ اقله ما يمكن توفيقه وقد مر في حديث العباس بن مرداس البيهقي في السنن الكبرى بنحو رواية ابن ماجه سابقة وكذا الطبراني في الكبير وعبد الله بن احمد في زوائد المسند لابييه وابن عدي وصححه الضياء كما مر وقد قالوا ان تصحيحه اعلى من تصحيح الحاكم ثم قال البيهقي وله شواهد كثيرة فخرجه عبد الرزاق والطبراني من حديث عباد بن الصامت وابو يعلى وابن منيع من حديث انس وابن جريج ابو نعيم وابن حبان من حديث ابن عمر الدارقطني وابن حبان من حديث ابي هريرة وابن مندة من حديث عبد الله بن زيل ذكر مرليا فتم الحافظ في مؤلفه بنحو حديث عيسى بن مرداس فان صح بشواهده ففيه الحجية وان لم يصح فخن في غنية عن تصحيحه فقد قال الله تعالى "وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ" وظاهر بعضهم بعضا دون الشك فيدخل في الآية انتهى وهو حسن - وفي الحديث الصحيح من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمته وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بالحقوق ولا تسقط الحقوق انفسا فمن كان عليه صلاة او صيام او زكاة او كفارة ونحوها من حقوق الله او شيء من حقوق العباد لا تسقط عنه لانها حقوق لا ذنوب انما الذنوب تأخير ما فنظر التأخير يسقط بالحج لاهي نفسها فلما اخرج بعد اي الحج تجدد اثر آخر فالج المبرور يسقط اثر المخالفة لا الحقوق قال ابن تيمية من اعتقد ان الحج يسقط ما وجب عليه من الحقوق يستتاب ولا تقتل فجعله مرتدا بهذا الاعتقاد ولا يسقط حق الادب بالحج اجماعا والاعلم كذا في شرح المواهب - وقال ابن عابد بن مرقا يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدر على ادائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثر التأخير لم يحقق منه اثر بعد فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر اما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث - ثم قال اعلم ان تجوز تكفير الكبار بالحج والجمعة متاف لمنقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم ايضا بل القول بتكفير اثر المظالم وتأخير الصلاة يتأنيه لانه كبيرة وقد كثر ما بالحج بلا توبة وكذا يتأنيه عموم قوله تعالى "وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ"

تلقوا الكبار بالحج والكفار على حديث عيسى بن مرداس

ووجه فلم ينزل واقفا حتى اسفر جلدًا فذفع قبل ان تطلع الشمس اذعت الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر ابيض وسينما فلما
 ذفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به طعن يجرب فطن الفضل بنظر اليه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل
 فحول الفضل وجهه الى الشق الآخر بنظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشق الآخر على وجه الفضل فصر وجهه من
 الشق الآخر بنظر حتى اتى بطن مختبر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى

وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرًا على الكبار كلها سوى الكفر فانه قد يعفى بشقاعة او يحضر الفضل والحاصل كافى الجحيم المستطية فلا يقطع
 بكفارة الجحيم للكبار من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى اعلم - **قوله** ووجه ان فخر الحق من يعلى بقوله تعالى فاذكروا الله عند المشركين
قوله فلم ينزل واقفاً الخ قال ابن عابدين هذا الوقت واجب عندنا لاسنة والبيوتة بمزدلفة مؤكدة الى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعى فيها كما في
 الباب شرحه قال الشيخ - ولى الله الدهلوى قدس الله روحه وانما شرع الوقت بالمشركين لانه كان اهل الجاهلية يتفخرون ويتراون فابذل من ذلك
 اكثر فذكر الله ليكون كاجتماع عن عودهم ويكون التنويه بالتوحيد في ذلك الموضع كالمناجاة كانه قيل هل يكون ذكر كرام الله اكثر اذكر اهل الجاهلية
 مفخرة اكثر - **قوله** حتى اسفر جلدًا الخ اى اضله الفجر اضافة تامة قال المحب الطبري وهذا يحمل السنة والمسبب بالمزدلفة وعليه ما عتمد من وجوب
 ذلك وقال ابو حنيفة اذا لم يكن بها بعد طلوع الفجر لزمه دهر الاعداء من ضعف او غيره فان كان بها اجزاء وان لم يكن قبله وهو ظاهر ما نقله البغوى عن
 مالك واحمل - **قوله** فذفع قبل ان تطلع الشمس الخ صريح في انه دفع قبل طلوع الشمس وبه اخذ الجمهور قال النووي قال ابن مسعود وابن عمر ابو حنيفة
 والشافعى وجهان العلم لا ينزل واقفاً فيه يدعونه حتى يسفر الصبح جلدًا كما في هذا الحديث وقال مالك يلحق منه قبل الاسفار والله اعلم ونقل الطبري
 عن طاووس قال كان اهل الجاهلية يلغون من عرفة قبل ان تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد ان تطلع الشمس يقولون اشرك ثبير الخ فاحرا الله هذه وقدم
 هذه قال الشافعى يعنى قدم المزدلفة قبل ان تطلع الشمس واخر عرفة الى ان تغيب الشمس **قوله** وسيماء الخ بفتح الواو وكسر الميم حنا وضيقاً فوصفه
 بوصف من يفتن به **قوله** مرت به طعن الخ بضم الطاء والعين ويجوز اسكان العين جمع طعينة كسنية وسفن واصبل الطعينة البعير الذى عليه
 امرأة ثم تسمى به المرأة محاراً للملازمة البعير كما ان الراوية اصلها الجمل الذى يحمل الماء ثم تسمى به القرية لما ذكرنا **قوله** يجرب الخ قال القسطلانى بفتح الياء
 وضمتا وسكون الجيم **قوله** فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل الخ ليعلمه من النظر اليه وخوفه عليه وعليهم من الفتنة قاله الزرقانى قال
 النووى فيه الحث على غض البصر عن الاجنبيات وغضهن عن الرجال الاجانب وهذا معنى قوله وكان ابيض وسيماء حسن الشعر يعنى انه بصنفة من تفتن
 النساء به لحسنه وفي رواية الترمذى وغيره في هذا الحديث ان النبى صلى الله عليه وسلم لوى عنق الفضل فقال له عباس لوى عنق ابن عمك قال لآيت
 شائبا وشابة فلو آمن الشيطان عليهما فهذا يدل على ان وضعه صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما وفيه ان من رآى منكراً
 وامكنه اذا لزمه ازاله فان قال بلسانه ولم يكتف المتقول له وامكنه يداً او ما كان مقتضياً على اللسان والله اعلم - **قوله** من الشق الآخر الخ
 اى من غلبة الطبع - **قوله** حتى اتى بطن مختبر الخ بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملة واختلفوا في مختبر ف قيل هو واديين مزدلفة وفى
 قيل ما حسيته في مزدلفة فهو منها وما حسيته في منى فهو منها وصوبه بعضهم وقد حله ومزدلفة كلها موقفت الا بطن مختبر فيكون على هذا قد اطلق بطن
 مختبر والوارد منه ما خرج من مزدلفة واطلاق اسم الكل على البعض جائز مجازاً شائعاً وبذلك لانه حصر قيل اصحاب الفيل اى اعيانهم وقيل لا تحسب
 ساكنيه ويتجهده وحسرت الناقة اعتبارها وقال ابو جعفر الطحاوى ليس وادى مختبر من منى ولا من المزدلفة قال الاستاذ فى قوله الا وادى مختبر قطع **قوله**
 فحرك قليلاً الخ اى حرك ناقته واسرع السير قليلاً وفى الدر المنثور ان ابا ذر بلغ بطن مختبر اسرع قدر رمية حجر وقال الشافعى فى الامم وتحريكه صلى الله عليه وسلم
 الراحلة فيه يجوز ان يكون ذلك لسعة الموضع ويجوز ان يكون فعله لانه ما دى الشياطين وقيل لانه كان موقفاً للنصارى فاستحب الاسراع فيه واهل مكة
 يسمون هذا الوادى وادى النار يقال ان رجلاً اصطاد فيه فنزلت نار فاحترقته وقال الاسنوى وظهر لى معنى آخر فى حكمة الاسراع وهو انه مكان نزل فيه
 العذاب على اصحاب الفيل القاصدين هذا البيت فاستحب فيه الاسراع لما ثبت فى الصحيح امره المار على ياد ثمود ونحوه بذلك قال غيره وهذه كانت
 عادته صلى الله عليه وسلم فى المواضع التى ينزل فيها باسم الله باعاليته قال الشيخ - ولى الله الدهلوى قدس الله روحه انما اوضع بالمختبر لانه محل هلاك
 اصحاب الفيل فمن شأن من خاف الله وسلطوته ان يستشعر الخوف فى ذلك الموضع ويهرب من الغضب لما كان استشهاده امر اخفياً ضابط بفعل
 ظاهر مذكر له منبه للنفس عليه - ام - قال الزرقانى وهذا الجواب مبنى على قول الاصمخلافه هو ان اصحاب الفيل لم يخلوا الحرم وانما اهلكوا قرب اوله والله
 اعلم **قوله** ثم سلك الطريق الوسطى الخ قال النووى فيه ان سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة وهو غير الطريق الذى ذهبت العرفات وهذا
 معنى قول اصحابنا يذهب الى عرفات في طريق ضيق ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريقين تفاقاً ولا يتغير الحال كما فعل صلى الله عليه وسلم فى دخول مكة

التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف

حين دخلها من الشية العليا وخرج من الشية السفلى وخرج إلى العيد في طريقه ورجع في طريقه آخر حوله في الاستسقاء واما الجمرة الكبرى فهي جمرة العقبة وهي التي عند الشجرة قوله عند الشجرة هذا يدل على انه كان هناك شجرة كما في النسخ، وفي هذا الحديث رمي جمرة العقبة راكبا وفي الباب الافضل ان يرمى جمرة العقبة راكبا وغيرها ماشيا في جميع ايام الرمي وفي الكنز وكل رمي بعد رمي فارمه ماشيا ولا فراكبا قال في البحر بيان للافضل واختيار لقول أبي يوسف على حكماء في الظهيرية عن ابراهيم بن الجراح قال دخلت على أبي يوسف فوجدته منفي عليه ففهم عني فقرأ فقال يا ابراهيم ايما افضل للحاج ان يرمى راكبا او راكبا فقلت راكبا فخطاني فقلت راكبا فخطاني ثم قال ما كان يوقع عندها فالأفضل ان يرميها راكبا وما لا يوقع عندها فالأفضل ان يرميها راكبا قال فخرجت من عنده فمابلت الباب حتى سمعت صرخا النساء انه قد توفي إلى رحمة الله تعالى فلو كان شيء افضل من ذلك لكانت العلة لا تشتغل به في هذه الحالة لان هذه الحالة حالة الدائمة والحكمة، ام - واما قول أبي حنيفة وعجل فخطي ما في فتاوى تاجيها ان الرمي كله راكبا افضل في قول أبي حنيفة ومحمد وعلي ما في فتاوى الظهيرية ان الرمي كله ماشيا افضل فان ركب اليها فلا بأس به يعني عندها لانه حكم قول أبي يوسف بعده فتحصل ان في هذه المسئلة ثلاثة اقوال ورجح في فتح القدير ما في الظهيرية لان ادائها ماشيا اقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يرمون من الاذى بالركوب بينهم بالرحمة ورميه عليه السلام راكبا اما هو لينظر نعله ليقبض به كطوافه راكبا، ام - ولو قيل بأنه ماشيا افضل الا في جمرة العقبة في اليوم الاخير فهو راكبا افضل لكان له وجه باعتبار انه ذاهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يزال في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له صلى الله عليه وسلم قوله فرماها الز قال المنزالي رحمه الله في الاحياء اماري بالحجارة فاقصد به الانقياد والامر بظاهر الامر والعبودية وانتهاضا لجمرة الامثال من غير حظ للعقل والنفس فيه ثم اقصد به التشبه بابراهيم عليه السلام حيث عرض له ابليس لعنه الله تعالى في ذلك الموضع ليدخل على وجهه شجرة او يفتنه بمعصيته فامر الله عز وجل ان يرميه بالحجارة طردا له ووقفا لأمه فان خطر لك ان الشيطان عرض له شاهد فلذلك رماها انا فليس يعرض لي الشيطان فاعلم ان هذا الخطا طرد من الشيطان وانه الذي اتقاه في قلبك ليفتر عزمك في الرمي ويختل اليك انه فعل لا فائدة فيه وانه يضاهي اللعب فلم تشتغل به فطرده عن نفسك بالحجة والتشهير في الرمي فيه يرغم ان الشيطان واعلم انك في الظاهر ترمي الحصاة إلى العقبة وفي الحقيقة ترمي به وجه الشيطان وتقصم به ظهره اذ لا يحصل ارضاء لقلبه الا بامتثال امر الله سبحانه وتعالى تعظيما له بحجته الامر من غير حظ للنفس والعقل فيه، ام قال الزبيدي رم في شرح الاحياء اعلم ان هذا الذي ذكره المصنف اوله وثانيه ان رمي بالحجارة امر تعبدي والعقل النفس معزولان فيه كغالب اعمال الحج هو الذي صرح به العارفون في كتبهم وربما فهم منه انه غير معقول المعنى وليس الا التعبد والتشبه فقط وهو ليس على ظاهره فان رمي بالحجارة اعتبارا لاهله في سياقه غبوض ودقة، ام - ثم اورد على وجه الاجمال من شاء فليراجعه وقال الشيخ الاجل في الله الذي هوى قلب الله روحه والسر في رمي الحجارة ما ورد في نفس الحديث من انه انما جعل لا قامته ذكر الله عز وجل وتفصيله ان احسن انواع توقيت الذكر اكملها واجمعها لوجه التوقيت ان يوقت بزمان وبمكان ويقام معه ما يكون حافظا لعدد محققا لوجهه على رؤس الاشهاد حيث لا يخفى شيء وذكر الله نوعان، نوع يقصد به الاعلان بانقياده لدين الله والا صل فيه اختيارا مع الناس دون الاكثار ومنه الرمي ولذلك لم يؤمر به الا كثره هناك وتوقع يقصد به انضباط النفس بالتطلع للحجارة وفيه الاكثار وايضا ورد في الاخبار ما يقتضيه انه سنة سنها ابراهيم عليه السلام حين طرد الشيطان في حكاية مثل هذا الفعل تنبيه للنفس او تنبيه، ام - قال النووي واما حكم الرمي فالشرع منه يوم النحر رمي جمرة العقبة لا غير باجماع المسلمين وهو فسك يا جماعة وما هبتا انه واجب ليس بركن فان تركه حتى فاتته ايام الرمي حصي ولزمه دم وصح حجة وقال مالك يفسد حجة ويجب رميها بسبع حصيات فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست، ام وفي المختار اذا ترك اكثر السبع لزمه دم كما لو لم يرم اصلا وان ترك اقل منه كثلث فمادونا فعليه لكل حصاة صدقة ولا يشترط الموالاة بين الرميات بل يسمن فيكره تركها قوله بسبع حصيات ان في المختار وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالبحر والمدر والطين والمغرة وكل ما يجوز التيمس به ولو كفا من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة، ام وليطلب التفصيل وبيان الخلاف فيه من مظانه - قوله يكبر مع كل حصاة في هذه المسئلة يكبر مع كل حصاة وحدها مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الا في بعد هذا في احاديث الرمي لتأخره اعني مناسككم - وفي رق المختار سبع رميات بسبع حصيات فلورماها دفعة واحدة كان عن واحدة كما في النحر - قوله حصه الخذف ان قال في المرقاة بالخاء والذال المجتئين الرمي برؤس الاصابع قال الطيبي بدل من الحصيات وهو بقدر رجة الباقلا

اقوال العلماء هل يستحب الرمي راكبا او ماشيا

الحكمة في رمي الحجارة

وفي نسخة صحيحة مثل حصي الخذف قال النووي اما قوله فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصي الخذف فكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضى
عن معظم النسخ قال وصوابه مثل حصي الخذف قال وكذلك رواه بعض رواة مسلم هذا كلام القاضى رحمه الله قلت والذي في النسخ من غير لفظة مثل
هو الصواب بل لا يخفى غيره ولا يتم الكلام الا كذلك ويكون قوله حصي الخذف متعلق بحصيات اى رماها بسبع حصيات حصي الخذف يكبر مع كل حصاة فحصى
الخذف متصل بحصيات واعتراض بينهما يكبر مع كل حصاة فهذا هو الصواب ام كلام النووي - وعندى ان اتصال حصي الخذف بقوله مع كل حصاة اقرب
لفظا وانسب معنى ومع هذا الاعتراض ولا تخطئة على عمل النسخين فان تعلقه بحصيات لا ينافى وجود مثل لفظا او تقديرا لغايتة انه اذا كان
موجودا فهو واضح معنى والا فيكون من باب التشبيه البليغ وهو حذف اداة التشبيه اى كحصي الخذف بل لا يظهر للتعلق غير هذا المعنى فالروايتان صحيحتان
وماسياق في الحديث عن جابر رواه الترمذى بلفظ وامرهم ان يرموا بمثل حصي الخذف وروى مسلم عنه بلفظ الى الجحمة بمثل حصي الخذف يرمح وجود المثل
ويؤيد تقديره والله تعالى اعلم بالصواب انتهى ما في المرقاة - وفي رد المحتار قيل كيفية الرمي ان يضع طرقت اجماعه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصاة
على ظاهرها لاجرامه كانه عاقد سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابة ويضعها على مفصل اجماعه كانه عاقد عشرة وقيل ياخذها بطن في اجماعه سبابة
وهذا هو الاصح كانه لا يسر المعتاد والخلاف في الاولوية والاحتار انما مقلدا لابي قلاب قال في النسخ وهذا بيان النذب اما الجواز فيكون ولو لا كسبه
مع الكراهة ام - وفي حديث امر جندب عند احمد بن داود وابن ماجه وازدحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضكم بعضا
واذا رميتوا الجحمة فارموا بمثل حصي الخذف قال الزرقاني اى لا يقتل بعضكم بعضا لانهم لو لم يقتلوا ليقصد حقيقة القتل اذ لم يكونوا يفعلوه انما اراد اذى
بعضهم لبعض بالمزاحمة فسماء مثلا مجازا بقريظة قول الراوى او لا وازدحم الناس لكن قوله واذا رميتوا الجحمة فارموا بمثل حصي الخذف تدل على النفي
عن القتل الحقيقي بان يرموا بجحمة كبا اذا اصاب شخص فقتله ولعل المراد الامران بناء على استعمال اللفظ في حقيقة وعجازه قوله الولي وامرهم
مع رصيه بمثلها لا غير كلهم ليرى رصيه كثر فهو ام - قال الشيخ ولى الله الداهلى قدس الله روحه وانما رمي بمثل الخذف لان دونها غير محسوس
وفوقها ربما يؤذى في مثل هذا الموضع قوله رمي من بطن الوادى اعني قال النووي وفيه ان السنة ان يقف للرمى في بطن الوادى بحيث تكون منى عنقه
والمراد لفة عن عيئه ومكة عن يساره وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الاحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبل الكعبة وكيف ما رى اجزاء - اه وفي رد المحتار
وروى جرة العقبة من بطن الوادى ويكره تنزيها من فوق قوله ثم انصرف الى المخراغ قال الزرقاني وضع معدن وكلها منحورا في الحديث قال ابن ابي عمير
صلى الله عليه وسلم عند الجحمة الاولى التي تلى المسجل فللخزفية فضيلة على غيره لقوله هذا المنحور وكل منى منحور قوله فخر ثلاثا وستين بيد ابي قال النووي هكذا
هو في النسخ ثلاثا وستين بيد وكذا نقله القاضى عن جميع الرواة سوى ابن ماجة فانه رواه بدنه قال وكلامه صواب والا ولصوب قلت وكلاما حوى
فخر ثلاثا وستين بيد بن تميم قال الشيخ ولى الله الداهلى رحمه الله انما تحريم هذا العدد يشكروا اولاه الله في كل سنة من عمره بدنه قوله فخر واغبر اثم
نبتج المجعة والموحدة والراء اى ما بقى من البدن وكانت مائة وفي ابو داود عن علي لما خصر صلى الله عليه وسلم فخر ثلاثين بيد وامرني فخرت ماثرها
وفيه ايضا عن غرفة بن الحارث الكندي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتى البدن فقال ادعوا الى ابا حسن فذمى له على فقال خذ بأسفل الحربة
واخذ صلى الله عليه وسلم باعلاها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب وارتد عليا وجمع انما فقد ولى الدين باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفرج بخر ثلاثين بدنه
وهي التي ذكرت في حديث علي واشتركا هو وعلى في فخر ثلاث وثلاثين بدنه وهي المذكورة في حديث غرفة بغين مجعة مفتوحة وقيل محملة وقول جابر
فخر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في فخره انما منفردا به او مع مشاركة علي بن ابي طالب وجمع الحافظين حديثي علي وجابر بانه صلى الله عليه وسلم فخر ثلاثين
ثم امر عليا ان يخر فخر سبعة وثلاثين ثم خصر صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين قال فان سأل هذا في الصحيح اصح اى مع مشاركة علي بن ابي طالب مع
حديث غرفة وان لم يذكره وذكر بعض رواة ان حكمة فخر ثلاثا وستين بدنه بيد انه قصص بها سني عمر وهي ثلاث وستون من كل سنة بدنه نقله عياض شوقا
والظاهر انه صلى الله عليه وسلم فخر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما رواه الترمذى واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن
وهي تمام المائة انتهى - وما في الصحيحين عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم سبعة بدن فلعلها التي اطعم هو عليها ووجه ايضا بانه اراد سبعة ابعرة و
لذا الحق بها الهاء وهذا خير من احتمال انه ما خصر بيد الاسيغا لان احاديث جابر وعلي وغرفة مصرحة بخلافه - قوله واشتركا في هدية اعني اى اشرك عليا
في نفس الهدى ويحتمل في فخره قوله من كل بدنه المائة - قوله ببضعة اعني بضع الموحدة الثانية اى بقطعة من لحمها قوله فاكلوا من لحمها اعني
اى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى رضي الله عنهما قال المظهرى الضمير الموثق يعود الى القديكها مؤنث سمعى قال الطبري ويحتمل عودا الى الهدايا قال النووي قالوا

لما كان الأكل من كل واحد سنة وفي الأكل من جميعها كلفة وشقة جعلت في قدر ليكون تناولها من المرق كالأكل من جميعها وانفقوا على أن الأكل من الهدى والضحية ليس بواجب انتهى وفي المرقاة والصحيح أنه مستحب وقيل واجب لقوله تعالى **تَكُلُوا مِنْهَا** قوله فاقاض الى البيت الخ اي رجع واسرع الى بيت الله لطواف القرض ويسمى طواف الافاضة والركن واكثر العلماء ومنهم من يوجب حنيفة رحمه الله لا يجوز طواف الافاضة بنية غيره خلافا للشافعي حيث قال لو نوى غيره كندرها او دناها وقع عن الافاضة، كذا في المرقاة - قال في الدر المختار وطواف الزيارة اول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو يوم النحر الا قول افضل ويمتد وقته الى آخر الجوفان اثنى عشر يوما والآخر كرم تحريما ووجب دم لترك الواجب هذا عند الامكان - **قوله** فصل بمكة الظهار الخ في المواهب شرحه واختلف ابن صبيح النبي صلى الله عليه وسلم الظهار يومئذى يوم النحر في رواية جابر عند مسلم انه عليه السلام صلى بمكة ولفظه فاقاض الى البيت فصل بمكة الظهار وكذا قالت عائشة عند ابى داود وغيره وفي حديث ابن عمر في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر ورجع فصل الظهار عنى بهذا تعارض فترجى ابن حزم في كتاب حجة الوداع له قول عائشة وجابر وتبعه على ذلك جماعة بأربعة اوجه لا هما اثنان وهما اولى من الواحد وثانيهما لان عائشة اخض الناس به ولها من القرب والاختصاص ما ليس لغيرها وثالثها لان سياق جابر يحته صلى الله عليه وسلم من اولها الى آخرها اتوسياق وهو حفظ للقصيدة وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى اقر منها ولا يتعدى بالمناسك وهو نزوله في الطريق فقال عند الشعب وتوضأ وضوء خفيفا ثم وضبط هذا القدر فهو يضبط صلواته الظهار يوم النحر واولى ورابعها ايضا فان حجة الوداع كانت في آذار قد دنع من مزدلفة قبل طلوع الشمس الى منى وخطب بها الناس ونحى بها يد المماندة وقسمها وطبخ له من لحمها واكل منه رعي الجحمة وحلقوا راسه وتطيب ثوبا فاض وشرب من ماء زمزم ودفع عليهم وهم يسبقون وهذا اعمال يظهر منها انها لا تنقضى في مقدار يمكن معه الرجوع الى منى بحيث يدرك الظهار في فصل آذار بمنزلة يوم الجمعة فالتفرد قال في القاموس الشهر السادس من الشهور القمرية) وتحت طائفة اخرى قول ابن عمر يومئذى احدى ايامه لا يحفظ منه في حجة صلى الله عليه وسلم افاض جابر من افراد مسلم التي انقرج بماعن البخاري فحدث ابن عمر اصح فان رواته لحفظه واشهر ولا تفارق الشيخين عليه الثالث متفق عليه في رواية البخاري ومسلم وحديث جابر من افراد مسلم التي انقرج بماعن البخاري فحدث ابن عمر اصح فان رواته لحفظه واشهر ولا تفارق الشيخين عليه الثالث بان حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه فروى عنها انه طاف ثمانا وفي رواية لاحد ابى داود والترمذي عنها انه صلى الله عليه وسلم اقر الطواف الى الليل وفي رواية عند ابى داود عنها انه صلى الله عليه وسلم افاض اي طاف طواف الافاضة من آخر يومه والجمع وان امكن بين رواياتها الثلاث بان قولها الى الليل الى القرب بدليل قولها في الرواية الثانية من آخر يومه وذلك بالثبوت وهو الرواية الاولى فلم تضبط فيه وقت الافاضة ولا مكان الصلوة فمقدم رواية من ضبط وارتفع ايضا بان حديث ابن عمر صححه من لا يترفع لان حديث عائشة من رواية محمد بن اسحق بن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن ابيه عنها وابن اسحق مختلف في الاحتجاج به اي بروايته فهو من لا يحتج به وطعن فيه كثير من الائمة ومنهم من احتج به بشرط ان يصحح بالسمع لانه مدلس فهنا لا حجة برأيه فاما ذلك انه لم يصحح بالسمع بل ضعفه اي الحديث فقال عن عبد الرحمن بن القاسم فلا يقدم على حديث عبد الله بن عمر لان رواته ثقات حفاظ مشاهير النخبة - وقد جمعنا بين الروايتين اي حديث جابر وابن عمر اجمالا انه صلى الله عليه وسلم افاض من آخر يومه حين صلى الظهار انه طاف بعد صلوة الظهار اي حين فرغ منها لا حين شرع فيها اذ لا يجمع بين الصلوة والطواف في زمن واحد انتهى ما في مواهب شرحه قال على القاري رحمه الله بعد ذكر ما اول به النووي لا يعمل فعله صلى الله عليه وسلم على القول المختلف في جوازه فيقول بانه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهار ورجع الى منى فصل الظهار باصحابه او يقال للمرويتان حيث تعارضتا فقد تم فطنا فتمت رحمة صلواته بمكة لكونها فيها افضل شر قال قال النووي واما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها انه صلى الله عليه وسلم اقر الزيارة يوم النحر لا الليل فصححنا على انه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الافاضة ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث قلت لا بد من التأويل لكن لا من هذا التأويل لانه نزلة عليه لا لفظ لا معنى ولا حقيقة ولا عجزا مع الغرابة في عرض كلامهم الى انه عاد للزيارة فالأحسن ان يقال معناه يجوز تأخير الزيارة مطلقا الى الليل او امرها بتأخير زيارة نسائه الى الليل وقول بن حجر قد ذهب محمد بن غير صحيح اذ لم يثبت عوده عليه الصلوة والسلام معهم في الليل والله تعالى أعلم انتهى - وفي رد المحتار ذكر في الباب انه صلى الظهار بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة انه صلى الله عليه وسلم افاض في مكة و مالى اليه والفتح وقال في شرح الباب انه اظهر نقلا وعقلا وتماه فيه - قال الشيخ الامام قدس الله روحه ويمكن ان يقال انه عليه الصلوة والسلام صلى بمنى ايضا متقدما خلف رجل من اصحابه رضى الله عنهم - وهذا الاحتمال قد ذكره القاري ايضا في المرقاة - **قوله** يسبقون على زمزم اي يفرقون منها

فقال انزعوا بني عبدالمطلب فلو كان يغلبكم الناس على سقايتم لزرعتم معكم فناولوه ولوا فشراب منه وحل ثنا عمر بن حفص
ابن غياث حل ثنا ابى جعفر بن محمد حل ثنا ابى قال اتيت جابر بن عبد الله فسالته عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث بخو حياث حاتم بن اسمعيل وزاد في الحديث وكنت العرب يدفع بهم بوسية على جابر عري فلما اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام من الزدلفة بالمشعر الحرام لم تشك قریش انه سيقصر عليه ويكون منزله ثم فاجاز ولم يعرض له حتى اتى عرفات فزل
وحل ثنا عمر بن حفص بن غياث حل ثنا ابى عن جعفر حل ثنا ابى عن جابر بن حنيفة ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
نحرت له هنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم ووقفت له هنا

بالدلاء ويصبتونه في الحياض ويسقونه الناس، قال النوى واما زمزم في البئر المشهورة في المسجد الحرام بين الكعبة وشان وثلاثون ذراعا قبل سميت
زمزم بكثرة ما فيها من ماء زمزم وزمزم وزمزم كان كثيرا وقيل يضمها جرعى الله عنها لما حياها حين انقورت وزمما اياه وقيل زمزمة جابر بن عبد الله
وكلامه عند مجرى اياه وذل انما غير مستقته ونها اسماء اخر ذكرها في تذيب اللغات مع نفاش اخرى تتعلق بها منه ان عليا رضى الله عنه قال خير بئر
في الارض زمزم وشر بئر في الارض برهوت والله اعلم وفي فتح القدير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ماء على وجه الارض ماء زمزم
فيه طعام طهر وشفاء سقم وشرب ماء على وجه الارض ماء نوادي برهوت بقبة حضرموت كرجل البحر يصير يتدفق وتسمى لا بلال فيها رواه الطبراني في الكبير
ورواثر ثقات ورواه ابن حبان ايضا ويهوت بفتح الباء الموحدة والراء وضمة الهاء واخوة تاء شناة - **قوله** انزعوا الزمزم الزمزم يقال انزعوا الفخ يزعركم بالكم
والاصل في فعل الذي عينه وكلامه حوت خلق فحة مضارعه ولم يأت الكسر الا في نزع يزع والزمزم الاستقامة اي استقوا **قوله** فلو كان يغلبكم الناس في
لو لاخرى ان يغلبكم الناس بان يزجوا على الزرع بحيث يغلبكم ويدفعونكم لا اعتقاد ههنا الزرع والاستقامة من مناسك الحج لزرعت معكم لكثرة فضيلة
ذلك، وقيل قال ذلك شفقة على امتهم من الحرج والمشقة والاول اظهر وفيه بقاء هذه التكرمة لبني العباس كبقائه الحجابة لبني شيبة اذ هو استعمل الناس معهم
لخبر عن اختصاصهم به **قوله** فشراب منه الحج فيستحب الشرب منها والاكثار وقد صح مرفوعا ماء زمزم ليا شرب له وشربه جماعة من العلماء لما رآب
فوجئ بها قال ابن العربي شربناه للعلم فليت شربناه للورع وذو لما يشرب لتحقيق توحيد الموت عليه كذا في شرح المواهب ووقل الشيخ ابى الهادي
ما يتكلم على طريق حديث ماء زمزم لما شرب له وعزنا شافعي انه شربه للرمي فكان يصيب في كل عشرة تسعة وشربه الحاك كحسن التصنيف وغير ذلك فكان
احسن اهل عصره تصنيفا قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني انشأ في ولا يحصى كوشربه من الائمة لا سورنا لها - قال وانا شربته في بلية
طلب الحديث ان يزرقني الله حالة الذهبي في حفظ الحديث فوجبت بعد مدة تقرب من عشرين سنة وانا احد من نفس المزبد على تلك المرتبة - فسلت رتبة
اعلى منها وارجو الله تعالى ان اناك ذلك منه، ام ثورا في الشيخ رحمه الله والعبد الضعيف يرجو الله سبحانه وتعالى شربه للاستقامة والوقاة على حقيقة
الاسلام معها - اه (مرفوعة) عن عائشة انما كانت تحمل ماء زمزم وتخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله دونه التريدي وقال حديث حسن
غريب - قال الشوكاني روى فيه دليل على انه لا بأس بحمل ماء زمزم الى المواطن الخارجة عن مكة - **قوله** يدفع بهم بوسية - لا بين معلقة ثوباء مشناة
تحت مشناة اي كان يدفع بهم في الجاهلية قاله النوى - وفي شرح القاموس للعلامة الزبيدي وابوسيارة عمدة بن خالد لعل في كان له حمار مشو
اجاز الناس عليه من الزدلفة الى منى اربعين سنة قال الرازي في خلا الطريق عن ابوسيارة وعن مواليه بنى فزاره - حتى يجازي نسا لما حماره .
قوله من الزدلفة بالمشعر الحرام الحج قال النوى اما الشعر فقد سبق بيانه وانه بفتح الميم على المشهور وقيل بكسرهما وان تزع الجبل المحرق في الزدلفة
وقيل كل الزدلفة واوضحنا الخلاف فيه بل لا نله وهذا الحديث ظاهر الدلالة في انه ليس كل الزدلفة، **قوله** فاجاز في اي جاوز **قوله** لم يعرض له
بفتح الياء وكسر الراء ومعنى الحديث ان قریش كانت قبل الاسلام تعقب بالزدلفة وهي من الحرم ولا يقفون بعرفات وكان سائر العرب يتبعون بعرفات كانت قریش يقولون لا
فلا يخرج منه فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم وصل الزدلفة اعتقدوا انه يتبع بالزدلفة على عادة قریش فجازوا الى عرفات لقول الله عز وجل
فَرَأَيْتُم مِّنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ اى جمهور الناس فان من سور قریش كانوا يقفون بعرفات ويفيضون منها - **قوله** حتى اتى عرفات - قال النوى
فيه عجزا تقديره فاجاز متوجها الى عرفات حتى قاربها فضرب له القبة بمنزلة قريب من عرفات فزل هناك حتى زالت الشمس ثم خطب وصلى الظهر العصر
ثم دخل ارض عرفات حتى وصل العشرات فوقف هناك وقد سبق هذا واضحا في الزاية الاولى **قوله** نحرت ههنا اي في محل منحر المشهور وقد
بنى عليه بنا ان كل منها يسمى مسجد النحر احدها على الطريق والاخر منحر عنها قيل وهو الاقرب الى الوصف الذي ذكره بحمل منحره عليه السلاوة والسلام
قوله ومنى كلها منحر اي النحر لا يختص بمنحره عليه الصلوة والسلام وهو قريب من مسجد الخيف **قوله** فانحروا في رحالكم المراد بالرحال المنازل
قال اهل اللغة رحل الرجل منزله سواء كان من حجر او مد أو شعر او وبر ومعنى الحديث منى كلها منحر يجوز التحريم فلا تتكلموا النحر في موضع نحرى .

وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجميع كلها موقف وحل ثنا استثنى بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة اتى الحجر فاستلمه ثم مشى على عيمته فرمل ثلاثا ومشى اربعاً وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو مغوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يبيتون الحُصن وكان سائر العرب يقفون بعرفة فلما جاء الاسلام امر الله عز وجل بنبيه صلى الله عليه وسلم ان يأتى عرفات فيقف بها ثم يفيض منها فذلك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** وحل ثنا ابو كريب حدثنا ابو اسامة حدثنا هشام عن ابيه قال كانت العرب تطوف بالبيت عراً الا الحُصن والحُصن قريش وما ولدت كانوا يطوفون عراً الا ان يعطيهما الحُصن ثياباً فيعطى الرجال والنساء والنساء وكانت الحُصن لا يخرجون من المشركين وكان الناس كلهم يبلغون عرفات قال هشام فحدثني ابي عن عائشة قالت الحُصن هو الذين

بل يجوز لكم الخرفي منا زكوا من منى قوله ووقفت ههنا الخ اي قرب الصخرات قوله وعرفة كلها موقف الخ اي الا بطن عرنة قوله ووقفت ههنا الخ اي عندا لشعر الحرام بمزدلفة وهو البناء الموجود بها الآن، كذا في المرواة - قوله وجميع كلها موقف الخ اي المزدلفة قال النووي في هذه الفاظ بيان رفق النبي صلى الله عليه وسلم بأمته وشفقته عليهم في تنبيههم على مصالح دينهم ودينهم فانه صلى الله عليه وسلم ذكر لهم كل محل والحائز فالأكل موضع خوض وقوفه والحائز كل جزء من اجزاء المنحرج من اجزاء عرفات وجزء من اجزاء المزدلفة وهي جمع بفتح الجيم واسكان الميم وسبق بيانه قوله الخ اي الحجر في هذا الحديث ان السنة للحاج ان يبدأ اول قدمه بطواف المقدم ويقدم على كل شئ وان يستلم الحجر الأسود في اول طوافه وان يرمي في ثلاث طوافات من السبع ويمشي في الأربع الاخيرة وسيأتي هذا كله واخصاً حيث ذكر مسأله حاديته، والله اعلم قوله ومن دان دينها الخ اي اتبعهم في دينهم وافقهم عليه واتخذ له ديناً وعبادة قوله يقفون بالمزدلفة الخ قال سفيان بن عيينة وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم انكم ان عظمت غير حرمكموا استخف الناس بحرمكموا فكانوا لا يخرجون منه لواء الحميد في مسند قوله وكانوا يبيتون الحُصن الخ بضم الحاء المحلة وسكون الميم وسين محلة، روى ابراهيم الحربي عن جاهد قال الحُصن قريش ومن كان يأخذ ماخذها من القبائل كاللوس والخزرج وخزاعة وثقيف وعرفان وبنو عامر وبنو صعصعة وبنو كنانة الا بني بكر والاحم في كلام العرب الشديد وسموا بذلك لما شد حواشيهم على انفسهم وكانوا اذا اهلوا حجر او عراً لا يكون محام ولا يضربون دبراً ولا شعراً واذا قدوا ملكة وضغوا ثيابهم التي كانت عليهم وروى ابراهيم ايضاً عن طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال يمتوا حمساً بالكعبة لانها حمسة حجوها ابيض يضرب الى السواد انقعه والاول شهر واكثر وانه من تجس وهو التشدد وذكر الحربي عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال كانت قريش اذا خطب اليهم الغريب اشترطوا عليه ان يلد على دينهم فدخل في الحُصن من غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم وعرف بهذا ان المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهات قريشية كجميع القبائل المذكورة كذا في الفقه - قوله فذلك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** ظاهر ان المراد بقوله تعالى الافاضة من عرفة وظاهر سياق الآية انها الافاضة من مزدلفة لانها ذكرت بشري بعد ذكر الامر بالذكر عند الشعر الحرام واجاب بعض المفسرين بان الامر بالذكر عندك بعد الافاضة من عرفات التي سيقى بلفظ الخبرين على المكان الذي تشرع الافاضة منه فالتقدير فاذا افضم اذكروا ثم لتكن افاضتكم من حيث افاض الناس لان من حيث كانت الحُصن يفيضون او التقدير فاذا افضم من عرفات الى الشعر الحرام فاذكروا الله عند ذلك من المكان الذي يفيض فيه الناس ذكره المحققون، ثم قال واما الايتان في الآية بقوله ثم فليلحظ في تفسير الوارد واختيار الطحاوي وتبيل لقصة التاكيد لا المحض الترتيب والمغنى فاذا افضم من عرفات فاذكروا الله عند الشعر الحرام ثم اجسوا الافاضة التي تفيضونها من حيث افاض الناس لان من حيث كنتم تفيضون قال الترمذي وموقع ثرونا موقعاً من قولك احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غيرك يرفقان ثم لتفاوت ما بين الاحسان الى الكريم والاحسان الى غير ذلك حين امرهم بالذكر عند الافاضة من عرفات بين لها مكان الافاضة فقال ثم افيضوا منها ما بين الافاضتين وان احداها صواب الاخرى خطأ قال الخطابي تضمن قوله تعالى **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** الامر بالوقوف بعرفة لان الافاضة انما تكون عند اجتماع قبله وكذا قال ابن بطال وزاد بن السامع مبتداً الموت بعرفة ومنتهاه **قوله عراً** الخ قال الايتان من فواحيهم التي كانوا عليها في الجاهلية وفيها نزل فلما فعلوا فاجسوا قالوا وجدنا عليها آباءنا ولهذا امر صلى الله عليه وسلم قبل حجة بعاء ان لا يطوف بالبيت عراً وان كانت الحُصن او من اعطت الحُصن يطوفون ثيابهم **قوله** انزل الله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** قال الخطابي ومثرت برواية عائشة ان الخطاب بقوله تعالى **ثُمَّ أَفِيضُوا** النبي صلى الله عليه وسلم والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قريش وغيرهم وروى ابن ابي حاتم وغيره عن الضحاك ان المراد بالناس هنا ابراهيم الخليل عليه السلام وعنه المراد به الامام وعن غيره آدم وقرئ في الشواذ الناس بكسر السين بوزن القاضي والاول اصح نعم الوقوف بعرفة مروي عن ابراهيم بن محمد بن الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال كنا وقفا بعرفة فأتانا ابن مرج

انزل الله عز وجل فيهم ثم افيضوا من حيث افاض الناس قالت كان الناس يفيضون من عرفات وكان الحس يفيضون من المزدلفة يقولون لا نفيض
الا من الحرم فلما نزلت افيضوا من حيث افاض الناس رجعوا الى عرفات **قوله** ثنا ابو بكر بن ابى شيبة وعمر الناقد جميعا عن ابن عيينة
قال عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم عن ابى جبير بن مطعم قال اضلكت بعيرا الى فذهبت اطلبه
يوم عرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا مع الناس بعرفة فقلت والله ان هذا من الحس فما شانه ههنا وكانت قرش تغتلب
من الحس **قوله** ثنا محمد بن مثنى وابن يثار قال ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر اخبرنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب
عن ابى موسى قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منى بالبطحاء فقال لي حجبت فقلت نعم فقال بما اهللت قال قلت لبيك
باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال فقد احسنت طفت بالبیت بالصفا والمروة واحل قال طفت بالبیت بالصفا والمروة
ثم أتيت امرأة من بني قيس فقلت رأيت ثوا اهللت بالبحر قال فقلت انق به الناس حتى كان في خلافة عمر فقال له رجل يا ابا موسى
او يلعبد الله بن قيس رؤيدك بعض فتياك فانك لا تدري ما احلث امير المؤمنين في النكاح بعدك فقال يا ايها الناس من كنتما
افتيته فتيا فليست فان امير المؤمنين قادم عليكم فيه فاستموا قال فقد عمر بن بكر بن شاذل له فقال ان نأخذ بكتيب الله فان كتب الله
فقال اني رسول الله ايكرو يقول لكركونوا اعلامكم فأتاكم على ارث من ارث ابراهيم اعلموا ولا يلزم من ذلك ان يكون هو المراد خاصة بقوله
من حيث افاض الناس بل هو الامم من ذلك والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها **قوله** كان الناس يفيضون ام اي جمهور الناس **قوله** رجعوا الى عرفات
والمنع انهم امم ان يتوجهوا الى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها **قوله** بعير الى الم في بعض الروايات حمارا الى فيجمل التعدد قاله الزرقاني **قوله** فذهبت
اطلبه يوم عرفة ام اي كان يحوي جبير الى عرفة ليطلب بعيره ولا يلقف بها **قوله** فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انقاض عياني من كان هذا في حجة قبل
الهجرة وكان جبير حينئذ كافرا واسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر فتعجب من وقوف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات والله اعلم قال الزرقاني لا يحاط به السبيل ان
روية جبير لذلك كانت في حجة الوداع فاستشكله واخرج اسحاق بن راهويه عن جبير بن مطعم قال اضلكت حمارا لي في الجاهلية فوجدت بعرة فرأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات مع الناس فلما أسلمت علمت ان الله وقفه لذلك والمراد بقوله في الجاهلية قبل اسلامه كما قال الزرقاني رحمه الله **قوله** كانت
قرش تعد من الحس ام قال الحافظ هذه الزيادة توهم انها من اصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بن عيينة الهدي في مسنده عنه **باب جواز تعليق**
الاحرام هو ان يحرر احرام فلان فيصير محررا مثل احرام فلان **قوله** وهو منى بالبطحاء ام اي نازل بها وذلك في ابتداء مقدمه **قوله** كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فيه
جواز تعليق الاحرام تقدم الكلام على احرام هذا واحرام غيره وعلمنا يتعلق بذلك من الكلام فليد اجم **قوله** فقد احسنت ام قال النووي في استحباب الشاء على من فعل حيلة **قوله**
طفت بالبیت ام قال النووي امره بفتح حجة الى العرة ولو يذكر الحلق لانه عنده معلوم او اكتفاء عنه بقوله احل **قوله** امرأة من بني قيس ام وفي بعض الروايات
امرأة من قيس قال الحافظ والمتبادر الى الذهن من هذا الاطلاق انها من قيس عيلان وليس بنهم وبين الاشرع بين نسبة لكن في رواية ابوب بن عائذ
امرأة من نسل بني قيس وظهر لي من ذلك ان المراد بقبس قيس بن سليم والد ابى موسى الاشعري وان المرأة زوج بعض اخوته وكان ابى موسى من الاخوة ابوه
وابو بردة قيل وعجل ام وقال النووي هذا محمول على ان هذه المرأة كانت محرمة له والله اعلم **قوله** فقلت رأيت ثوا اهللت بالبحر بقاء التعقيب بعدها فاء ثم لام
خفيفة مفتوحة حتين ثم مشددة اي تتبع القل منه **قوله** ثوا اهللت بالبحر ام قال النووي يعني انه تحلل بالعمرة واقام عكة حلالا الى يوم التروية وهو
الثامن من ذي الحجة ثوا احرم بالبحر يوم التروية كما جاء مبينا في غير هذه الرواية فان قيل قد علق على بن ابى طالب وابو موسى رضي الله عنهما احراما بالبحر
النبي صلى الله عليه وسلم فامر عليا بالدوام على احرامه قارئا واما ابو موسى بفضه الى عرفة فالجواب ان عليا رضي الله عنه كان معه الهدى كما كان مع النبي
صلى الله عليه وسلم الهدى فبقى على احرامه كما بقى النبي صلى الله عليه وسلم وكل من معه هدى وابو موسى لو يكن معه هدى فتحلل بعمرة كمن لم يكن معه هدى
ولو لا الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم لجعلها عمرة ام وقد سبق الكلام على هذا في السابقة فراجع **قوله** فقلت انق به الناس ام قال عياض يعني
بالتمتع بالعمرة الى الحج كما جاء منسرا بعد ام وقال الا في تم يعني بالتمتع فخر الحج في العمرة والتحلل منه بها ثم ينشئ الحج ويكون متمتعا ومستندة في فتيا اعتقاده عموم
مشروعية الفسخ وعدم قصره على الصحابة رضي الله عنهم كما اعتقد ذلك غيره **قوله** رؤيدك بعض فتياك ام قال النووي اي ارفق قليلا وامسك عن فتياك
ويقال فتيا وفتوى لغتان **قوله** فليست ام الخليل بن يصب وليصنع الى قول امير المؤمنين وليا ثوبه ان ظهر له روحان قوله والله اعلم وقال الا في فان
قلت كيف رجع عن اجتهاده والمجتهد لا يحل له ان يرجع الى اجتهاده غيره قلت يحتمل انه قال ذلك نفية من امير المؤمنين فليس يرجع حقيقة المجتهد
لعمان يفعل ذلك فاذا زالت النقية رجع الى قول نفسه وبالجملة فهو رجوع في الظاهر لا في الباطن ويحتمل انه رجوع حقيقة لاجل انه ظهر له دليل الغير
لانه تقليد له لان المجتهد لا يقلد غيره **قوله** ان نأخذ بكتيب الله ام قال بعض الشارحين الاظهر انه انكار للفسخ لا احتجاجة بالآية والحديث

بجواز تعليق الاحرام وهو ان يحرر احرام فلان كما هو المراد خاصة بقوله

باب جواز التمتع

وقيل في احتجاجة بالحديث انه انكار للتمتع والقران لكن على سبيل الاول لا على سبيل المنع جملة ويدل عليه قوله في الآخر بعد فعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولكن كرهت ان يظنوا معمرين بمن في الاراك ويكون هذا مثل استحبابه لاهل مكة ان يهلوا بالبحر اذا رآوا اهلا في الحجة ليجعل ما بين احرامهم وعمل الحج ليظهر عليهم اثر الشعث وقيل فيه ان كان عن الفسخ فهو نهي لزوم وان كان عن التمتع والقران فهو نهي نذير وارشاد لا افضل الذي هو الافراد ولا انه اذا فصل الحج عن العمرة بسفرين كثر قضاء البيت اتصلت عمارة العام كله قلت الاظهر في احتجاجة انه على منع الفسخ كما ذكر واحتجاجة عن منعهم بالآية ظاهر لا يقتضاهما الا تمام وانما في الحديث ففيه من النظر ان تمامه صلى الله عليه وسلم انما كان لان الهدى معه لذلك امره ليس معه الهدى ان يفسخ واذا كان احتجاجة انما هو في الفسخ فالظاهر من مذهبه فيه المنع جملة لا الكراهة ويكون قوله قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولكن كرهته معناه فعلوه لعله وقد ارتفعت وكرهته المذكورة معناها التحريم وعلى التحريم حملها بعضهم واحتجاجة بالآية والحديث يشبه الاستدلال بالقياس المقسم اي اما ان تأخذ بكتاب الله او بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل منهما يقتضي الاعمار الا ان الاحتجاج بالفعل فيه ما سمعت واما من قال ان احتجاجة انما هو على منع التمتع والقران على وجه الاول فيجوز فيه من النظر لا يخفى عليك كذا في شرح الآبي وقد تقدم منا الكلام على مراد عمر رضي الله عنه مسبوكا في اواخر باب بيان وجوه الاحرام فليست ذكر قوله يا مرام بالتمام الخ اي في قوله عمر رجل وايتوا الحج والعمرة لله قوله في شأن المنك الخ قال الآبي يعني من الفسخ قوله قد فعله واصحابه الخ ان كان المراد به الفسخ فنسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هو من حيث انه امر به لانه لم يفعلوه واعتلاله بانه كره ان يظنوا معمرين معناه ان يحلوا من حجهم بالفسخ فيطوا النساء قبل تمام حجهم ولا يظن بعمرانه منع بالرأى ما جوزه صلى الله عليه وسلم وانما تمسك بقوله تعالى وايتوا الحج الآية ورأى ان ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم انما كان لعله وقد ارتفعت ثم انما أطلق الكراهة واراد التحريم وقد فعل ذلك كثير يطلقون الكراهة وهم يريدون التحريم هذا من قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الآية كذا في اكمال كمال المعلوم قوله معمرين بمن الخ الضمير في بمن يعود الى النساء وان لم يكن قال التروى معناه كرهت التمتع لانه يقتضي الاحلال ووطئ النساء الى حين الخروج الى غزوة ومعمرين هو بسكون العين وتخفيف الراء وهذا على تقدير ان يراد بنهيه رضي الله عنه عن التمتع الفقهي المعروف وان سلم ان البحث في الفسخ والمراد ما ذكرناه قريبا مما قاله الآبي في اكمال كمال والله اعلم قوله في الاكمال الا انك كسحاب القطعة من الارض فيها اراك وهو شجر معروف (يلو) وراك موضع بعزوة كثير اراك كذا في القاموس وشرحه باب جواز التمتع قوله كان عثمان بن عفان عن المتعة الخ قال عياض رحمه الله ان كان فيه عن الفسخ فهو نهي لازم وان كان عن التمتع او القران فهو نهي نذير وحض على الافضل الذي هو الافراد وقد يكون لتكثير قضاء البيت لانه اذا فصلت العمرة من الحج بسفرين

عن المتعة وكان على يائسها فقال عثمان لعلي كذا ثم قال علي لقد علمت اننا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال آل جل ولكننا كنا
خائفين **وحل ثنية يحيى بن جبيب الحارثي** حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة بهذا الاسناد مثله **وحل ثنا محمد بن**
وعجل بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال اجتمع علي وعثمان بعسفان فكان عثمان ينهى
عن المتعة او العمة فقال علي ما تريد الي امر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لا استطيع
ان ادعك فلما ان رأى علي ذلك اهل بها جميعا **وحل ثنا** سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالوا حدثنا ابو معاوية
عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت المتعة في الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة **وحل ثنا** ابو بكر بن
ابي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن سفيان عن عياش العامري عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت لنا رخصة يعني
المتعة في الحج **وحل ثنا** قتيبة حدثنا جابر بن فضيل عن زبيل عن ابراهيم التيمي عن ابيه قال قال ابو ذر لا تصلح المتعة ان لا تكون

كثرة قضاء البيت وانصلت عمارته العام كله وتكون مخالفة علي له انما هي ليدل على الجواز ولا يظن انه يحرم وان غير الافراد لا يجوزهم قال العبد
الضعيف عفا الله عنه الاحتمال الاول لا يصح عندي لما في صحيح البخاري وعثمان يني عن المتعة وان يجمع بينهما وايضا في رواية النسائي والاسماعيلي فقال
عثمان ترائي اني الناس انت تفعله وظاهر ان عليا رضي الله عنه لم يكن يفعل الفسخ فامتنع ان يني عثمان انما كان عن الجمع بين الحج والعمة ثمما كلنا و
قرانا في سفر واحد ومقصوده رضي الله عنه التبريز على انشاء السفريين لكل نسك فهو كما قال محمد بن الحسن رحمه الله حجة كوفية وعمة كوفية افضل
عندنا اي من الجمع بينهما في سفر واحد كما قد منا تحقيقه في باب بيان وجوه الاحرام وقد وجدت في هذه المسئلة والله الحمد ما فيه شفاء ومقنع وهو قاطع
للنزاع الواقع في بيان مراد عثمان رضي الله عنه فقد ذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين قال محمد بن اسحاق حدثنا يحيى بن عباد
عن عبد الله بن الزبير قال انا والله مع عثمان بن عفان بالحجة اذ قال عثمان وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج اتسوا بالحج واخلصوه في اشهر الحج فلما خروا هذه
العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورين كان افضل فان الله قد اوسع في التحير فقال له علي عرفت اني استتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصة رخص
الله للعباد بها في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهى عنها وكانت لذي الحاجة والنائي الدار اهل على في بكرة ورحم معا فاقبل عثمان بن عفان رضي الله عنهما
فقال ائمت عنهما الى لمرانه عنهما انما كان رايما اشتهر به فمن شاء اخذ ومن شاء تركه فهذا صريح في تعيين مراده وعرضه رضي الله عنه قوله اجل ان
باسكان الامر اي نعم قوله ولكننا كنا خائفين لم قال عياض معناه فسح الحج في العمة وقال النووي لعله اراد بقوله خائفين اي في عمرة القضاء سنة
سبع لكن لم يكن في تلك تمتع انما كانت عمرة فقط وقال القرطبي اختلف في ما شئ اختلفا فليل في الفسخ منعه عثمان وراه خاصا بالصفاة في حجة الوداع
واجازه على راء عاها وخائفين على هذا معناه خائفين في الفسخ لانه خلاف ما اقتضته الآية من الامر بالانكسار وقيل انما اختلفا في التمتع واختلفا فيها
فيه انما هو في الافضل فرأى عثمان ان الافراد افضل فخائفين معناه خائفين ان يكون اجسر الافراد اعظم وخائف على ان يقتدي بعثمان في
ذلك ويترك التمتع والقران اهل بما ليدل على جواز كل منهما قلت تقدم ان اداء الحج يكون تمتعا وافرادا وقرانا واخلاف في جواز اشلاية وانما
اختلف ايها افضل والرابع الفسخ وفي جوازه ومنعه من الخلاف ما رأيت وقد ظهر بما قلناه من كلامه الثلاثة معنى قول القاضي يعني بالخوف خوف الفسخ
وضعت تفسير النووي له بخوف العدم كذا في شرح الأبي رحمه الله وقد سبق قريبا ايضا ما اراد عثمان رضي الله عنه بالنهي واما قوله ولكننا كنا خائفين
فقال الحافظ في رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما اعلو من عبد الله بن شقيق فلم يقل ذلك والتمتع انما كان في
حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين كنا آمن ما يكون الناس ام قلت ولو صحت هذه الزيادة فلعل المراد بقوله خائفين ان يفتونا
احدا للنسكين في معيته صلى الله عليه وسلم ان اخرناها الى سنة اخرى او ان تقع في خلاف ما أمر به هو صلى الله عليه وسلم في تلك السنة ملصقة مختصة
بها من جعل الافراد تمتعا والله اعلم قوله لا استطيع ان ادعك لم قال النووي فيه اشاعة العلم واظهاره ومناظرة وكلاء الامور وغيرهم في تحقيقه
ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معنى قول علي بن ابي طالب لا استطيع ان ادعك قال الحافظ وفيه جواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه
ان التمتع والقران جائزان وانما نهى عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمركم لكن خشى على ربه ان يصل غيره النهي على التحريم فاشاع جواز ذلك وكل منهما محتمل بل جواز
وفيه ان المجتهد لا يلزم محبة هذا آخر تقليد لعدم انكار عثمان على علي بن ابي ذر ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله اعلم قوله اهل بها جميعا ان في البيان
بالفعل مع القول قاله الحافظ قوله لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة انما قال النووي معناه هذه الآية والتي بعدها ان فصح الحج الى العمة كالصفاة
في تلك السنة وهي حجة الوداع ولا يجوز بعد ذلك وليس مراد ابي ذر ابطال التمتع مطلقا بل مراده فصح الحج كما ذكرنا وحكمته ابطال ما كانت عليه الجاهلية
من منع العمة في اشهر الحج وقد سبق بيان هذا الكلام على التضمنه حديث ابي ذر مشرعا في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع قوله الا لنا خاصة انما قال

يعني متعة النساء ومتعة الحج وحديثنا قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن عبد الرحمن بن أبي الشعثاء قال أتيت إبراهيم النخعي وإبراهيم التيمي فقلت اتقوا إني أهتم أن أجمع العمرة والحج العام فقال إبراهيم النخعي لكن أبوك لم يكن يفتي بذلك قال قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن إبراهيم التيمي عن أبيه أنه مر بأبي ذر بن الرزية فذكر له ذلك فقال إنما كانت لنا خاصة ذواتكم وحديثنا سعيد بن منصور عن ابن أبي عمير عن جريح عن الفراري قال سعيد حدثنا عمران بن مغوية أخبرنا سليمان التيمي عن غنيم بن قيس قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقَالَ فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان التيمي بهذا الإسناد وقال في روايته يعني مغوية وحديثنا عمر الناقح حدثنا أبو جهم النخعي حدثنا سفيان ح وحديثنا محمد بن أبي خليف حدثنا روح بن عبادة حدثنا شعبة جريحاً عن سليمان التيمي بهذا الإسناد مثل حديثهما وفي حديث سفيان المتعة في الحج وحديثنا زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن إبراهيم حدثنا الجري عن أبي العلاء عن مطرب قال قال علي بن حصين اني لا أحدثك بالحديث اليوم ينفعك الله به بعد اليوم وأعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر طائفة من أهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك لم ينه عنه حتى مضى لوجهه ارتأى كل امرئ بعد ما شامان يرتقى وحديثنا اسحق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم كلاهما عن وكيع حدثنا سفيان عن الجري في هذا الإسناد وقال ابن حاتم في روايته ارتأى رجل برأيه شاء يعني عمر وحديثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن حميد بن هلال عن مطرب قال قال لي عمران بن حصين أحذرك حديثاً عسى الله أن ينفعك به إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وقد كان يسلم علي حتى أكتوبت فتركته ثم تركت الكوفة فعد النوى معناه إنما صلحنا لنا خاصة في الوقت الذي فعلنا ما فيه ثم صلحنا أحداً ما بعد ذلك إلى يوم القيامة والله أعلم قوله عن المتعة الم أي متعة الحج كما في الرواية الأخرى قوله كافر بالعرش الم وفي الرواية الأخرى يعني معاوية رضي الله عنه قال النوري أما العرش فيضم العين والراء وهي بيوت مكة كما مضت في الرواية قال أبو عبيد سميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيان تنصّب وتظل قال يقال لها أيضاً عرش بالراء وواحد عرش كفلس فلوس ومن قال عرش فواحد عرش كقلب وقلب في حديث آخر أن عمران إذا نظر إلى عرش مكة قطع التلبية وأما قوله وهذا يومئذ كافر بالعرش فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبي سفيان وفي المراتب الكفر هنا وجهان أحدهما ما قاله المازني وغيره المراد وهو مقيم في بيوت مكة قال النوري إذا لم يكن الرجل إذا أزم الكفور وهو القرى وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه أهل الكفور هم أهل القبر يعني القرى البعيدة عن المصالح وعن العلماء والوجه الثاني المراد الكفر بالله تعالى والمراد أن امتنعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة وهذا اختيار القاضي عياض وغيره وهو الصحيح المختار والمراد بالمتعة العرة التي كانت ستة سبع من الهجرة وهي عمره القضاء وكان معاوية يومئذ كافراً وأما أسلم بعد ذلك عام الفم سنة ثمان وقيل أنه أسلم بعد عمره القضاء ستة سبع وأصح الأول وأما غير هذه العرة من عمر النبي صلى الله عليه وسلم فلو يكن معاوية فيها كافراً ولا مئة بمكة بل كان معه صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض وقاله بعضهم كافر بالعرش بفتح العين إسكان الراء والمراد عرش الرحمن قال القاضي هذا تكييف وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج، أم دل على معاوية رضي الله عنه أيضاً أراد بالمنع ما أراد عثمان وعمر رضي الله عنهما والله أعلم قوله عن مطرب الم هو ابن عبد الله بن النخعي قوله قد أمر طائفة من أهله الم قال المقرئ معناه طائفة من أهله أباح لهم أن يحرموا بالعمرة حين اتوا ميقاتهم ذوالحليفة ويعني بالعشر العشر الأخير من ذوالقعدة لأنهم أتوه في الناحية منة ويحتمل أن يريد عشر ذي الحجة فأخبروا بفرغهم من العمرة في الخامس منه قوله فلو تنزل آية الم قال النوري وهذه الروايات عن عمران كلها تدل على أن مراد عمران أن التمتع بالعمرة إلى الحج جائز وكذلك القرآن وفيه النصير بالكاره على عمر بن الخطاب يمنع التمتع وقد سبق تأويل فعل عمران أنه لم يريد إبطال التمتع فتقدم الكلام على بيان مراده رضي الله عنه مشرطاً في آخر باب بيان وجوه الأحكام فراجع قوله ارتأى كل امرئ بعد ما شاء الم قائل ذلك هو عمران بن حصين وهو من زعم أن مطرب المراد عند لثبوت ذلك في رواية أبي رجاء عن عمران، قاله الحافظ قوله يعني عمران وهو قول من نهي عنهما وكان من بعده كما تابعه في ذلك كما في الفقه وفيه قولهم الاحتياط في الأحكام بين الصحابة والتكليف لبعض المجتهدين على بعض النص وأما تغيير بقوله رجل فليست بهذا القول في زعمه لا التوهين القائل كأنه أشار إلى أن مثل هذا القول مخالف للنص لا يليق بشأن الجهد الخبير صدد به عنه بل ينبغي أن ينسب إلى رجل من آحاد الرجال وهذا هو محل ما أكثر البخاري في صحيحه من قوله بعض الناس في حق بعض الأئمة الكبار رحمهم الله تعالى وأما ما وهو خير الراجلين قوله جمع بين حجة وعمر الم هذا يعكس على عياض وغيره في جزمه وإن المتعة التي نهي عنها عمر عثمان هي فتح الحج إلى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها كذا في الفقه قوله وقد كان يسلم علي الم قال النوري قوله يسلم علي هو بفتح اللام المشددة وقوله فتركته هو بضم التاء أي انقطع السلام على ثوركت بفتح التاء أي تركت الكون فعاد السلام على منعه الحديث أن عمران بن حصين كان يواسيهم فكان يصبر على ألسنها وكانت الملازمة تسلم عليه فالتوى فانقطع سلامه عليه ثوركت الكون فعاد سلامه عليه أم وفي شرح الأبي قال المقرئ

وحديثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حميد بن هلال قال سمعت مطرفا قال قال لي عمران بن حصين بمثل حديث معاذ **وحديثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة عن مطرف قال بعث الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني كنت محدثك باحدث لعل الله ان ينفحك به بعدى فان عشت فاكتم عني وان مت فحدث بها ان شئت انه قد سئلوا على واعلم ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين حج وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينزل فيها ما شاء **وحديثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا سعيد بن ابى عمرو عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران بن الحصين قال اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حج وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينزل فيها ما شاء **وحديثنا محمد بن مثنى حدثنا عبد الصمد حدثنا همام حدثنا قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين قال سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل فيه القرآن قال رجل يرايه ما شاء **وحديثنا حماد بن الشاهر حدثنا عبد الله بن عبد المجيد حدثنا اسمعيل بن مسعود حدثنا محمد بن واسع عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران بن حصين بهذا الحديث قال تمتع نبي الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه **وحديثنا محمد بن عمر البكر اوى ومحمد بن ابى بكر المقدى قالوا حدثنا بشر بن المفضل اخبرنا عمران بن مسلم عن ابى رجاء قال قال عمران بن حصين نزلت آية للتمتع في كتاب الله يعنى متعة الحج وامرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم ينزل آية تنهى آية متعة الحج ولم ينزل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات قال رجل يرايه بعد ما شاء **وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن عمران بن القصور حدثنا ابى رجاء عن عمران بن حصين بمثله غير انه قال وفعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قيل وامرنا بها **وحديثنا محمد بن شبيب بن الليث حدثنا ابى عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج واهدى فساق معه الهدى من ذوالحليفة وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج وتتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس من اهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الملائكة عليهم السلام عليه كرامة له ففيه اثبات كرامات الاولياء وفيه جواز الكسب قلت كلاهما الملائكة عليهم السلام غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام يصح وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكى عن بعض الغلاة من شيوخ زمتان من قال اليوم كلمتى الملائكة يستتاب والحديث يروى عليه والصواب ان ذلك يختلف بحسب حال مزعمه فان كان متصفا بالصالح تجوز عنه والاخر عن قول ذلك بحسب ما يراه الحاكم ومن هذا المعنى ما يتفق لبعضهم ان يقول قيل لي وخوطبت وكان الشيخ يشدد القول فيه وفي انكاره على من زعمه وتركهم السلام عليه حين اكتمل ينظر لقوله في حديث السبعين الفا وعلى ربهم يتوكلون **قوله باحدث الخ ظاهر انما ثلاثة فصاعدا ولم يذكر منها الا حديثا واحدا وهو الجمع بين الحج والعمرة واما اخباره بالسلام فليس حديثا فيكون باقى الاحاديث محدثا من الرأية كذا في الشرح **قوله** ينفحك بما بعدى الخ اى بالعمل بها وبتعليمها الغير قاله النووي **قوله** فاكتم عني الخ اراد به الاخبار بتسليم الملائكة عليه لانه كره ان يشاع منه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة بخلاف ما بعد الموت كذا في الشرح **قوله** وحديثنا حماد بن عمر البكر اوى الخ هو منسوب الى جلد جدي ابيه ابى بكر الصخرى رضي الله عنه فانه حامل بن عمر بن حصين بن عبد الله بن ابى بكر الصخرى رضي الله عنه **باب** وجوب الدم على المقتنع وانه اذا علمه لزمه صوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله **قوله** تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال القاضي قوله تمتع هو محمول على التمتع اللغوي وهو الاقراء اخر او معناه انه صلى الله عليه وسلم احرم اوله بالحج مفردا ثم احرم بالعمرة فصارتا في آخر امره والقارن هو تمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى لانه ترفه باحتماد الميقات والاحرام والفعل ويتعين هذا التأويل هنا لما قدمناه في الابواب السابقة من الجمع بين الاحاديث في ذلك ومن روى افراد النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر الراوى هنا وقد ذكره مسلم بعد هذا - كذا في الشرح قلت قد تقدم منا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام تحقيق كيفية احرامه صلى الله عليه وسلم واشتدنا هناك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا من ابتداء الامر اظهرنا وجوه التوفيق والترجيح بين الروايات فليراجع **قوله** فساق معه الهدى الخ اى من الميقات وفيه الذنب الى سوق الهدى من المعاقبة ومن الاماكن البعيدة وهي من السنن التي اغفلها كثير من الناس كذا في التمهيد **قوله** فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج استشكله القائلون بانه صلى الله عليه وسلم كان مفردا في اول الامر ثم ادخل العمرة على الحج فصارتا قارنا قال الحافظ واما المشكل هنا قوله بانه فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج لان الجمع بين الاحاديث الكثيرة في هذا الباب استقر كما تقدم على انه بدأ اوله بالحج ثم ادخل عليه العمرة وهذا بالعكس اوجب بان المراهجورة الاهلال اى لما ادخل العمرة على الحج بما فقال لبنيك بعمره ووجه معا وهذا مطابق للحديث المتقدم لكن قد انكر ابن عمر ذلك على اناس****************

باب وجوب الدم على المقتنع وانه اذا علمه لزمه صوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله

باب بيان أن الفحشاء لا تقضي حجة

الله عليه السلام قال للناس من كان منكرا هدى فاته لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن منكرا هدى فليطه
بالبيت بالصفا والمروة وليقصر وليحلق بالبحر وليهد من لم يجد هدى فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله و
طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن الأول شيء ثوبت ثلاث طواف من السبع ومشي أربعة طواف ثم ركن
حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة طواف ثم لم يحل من شيء حرم
منه حتى قضى حجة ونحر هدي يوم النحر وفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أهدي في ساق الهدى من الناس وحل ثوبه عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل عن ابن شهاب
عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعه بالحج إلى العمرة وتمتع الناس به
بمثل الذي أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل شئنا يحج به يحج قال قرأت على مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلتوا ولو تحلل أنت من عمرتك قال أتى
ليث رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى آخر وحل ثنا ابن غير حدثنا خالد بن محمد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة

فيحتمل أن يحل بخلاف ابن عمر عليه كونه أطلق أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما أي في ابتداء الأمر يعني هذا التأويل قوله في نفس الحديث وتمتع الناس به فأتى
الذين تمتعوا أنما بدوا بالحج لكن فسحوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك مكة فحجوا من عامهم رام. قوله فانه لا يحل من شيء حرم منه الخ فيه حجة على الشا
ومن واقع في أن سوق الهدى لا يمنع الضلل عند كما هو الظاهر قوله وليقصر الخ قال النووي معناه أنه يفعل الطواف السعي والتقشير ويصير حلالا
وهذا دليل على أن الحلق أو التقشير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقبله شعر يحلقه
فالحج قوله ولا يحل الخ هو أمر معناه الخبر أي قد صار حلالا لأنه فعل كل ما كان محظورا عليه في الإحرام ويحتمل أن يكون أمرا على إباحة لفعل ما كان عليه حراما
قبل الإحلال قوله ثم ليهل بالحج الخ أي يخرج وقت خروجه إلى عمرة ولهذا أتى بشواله على التراخي فلم يرد أنه يهل بالحج عقب إحلاله من العمرة قوله
وليهد الخ أي ليذبح الهدى يوم النحر بعد الرمي قبل الحلق، وهذا لا يتم واجب بشرطه المذكورة في الفقه، قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه
في الهدى التثنية يفعل سيدنا إبراهيم عليه السلام فمما قصد من ذبح ولده في ذلك المكان طاعة لربه وتوحيها إليه والتذكر لنعمة الله به وبإيهو إسماعيل عليه
السلام وفعل مثل هذا الفعل في هذا الوقت والزمان ثبته النقص أي ثبته وإنما وجب على المتمتع والقارن شكر النعمة الله حيث وضع عنهم أصل الجاهلية
في تلك المسئلة. قوله فمن لم يجد هديا الخ أي لم يجد الهدى بذلك المكان ويحقق ذلك بأن يعلم الهدى أو يعلم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج
إليه لأهم من ذلك أو يجد لكن يمنع صاحبه من بيعه أو يمنع من بيعه أو يغلبه فينقل إلى الصور كما هو نص القرآن، وكذا في الفقه ونشر أصحابنا العجز عن
الهدى بأن يكون في ملكه فضل عن كفاة قدر ما يشتري به الدماء ولا هو في ملكه قوله ثلاثة أيام في الحج الخ أي في أشهره وقبل يوم النحر ولا يفضل أن
يكون آخرها يوم عرفة، وكذا في المراقبة. قال الحافظ فان فاته الطوم وقضاه وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية وفي صور أيام التشريق
لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز قال أصحابنا من حيث الدليل الجواز ام. وعند الحنفية لا تجزئ وقد تقدم بسط الكلام فيه في أبواب الصوم قوله
وسبعة إذا رجع إلى أهله الخ قال النووي أما صوم السبعة فيجب إذا رجع وفي المراء بالرجوع خلاف الصحيح في مذهبن أنه إذا رجع إلى أهله وهذا هو الصواب
لهذا الحديث الصحيح الصحيح، والثاني إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من منا وهذا القولان للشافعية ومالك والثاني قال أبو حنيفة، ام. والرجوع إلى الأهل كناية
عنه عن الفراغ عن أعمال الحج وقال القاري قوله إذا رجع إلى أهله أي توسعة ولصالح بعد أيام التشريق بمكة جازعنا قوله وطاف رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين قدم الخ فيه اثبات طواف مقدم واستحباب الرمي فيه وأن الرمي هو الخيب وأنه يصلي ركعتي الطواف إنما يستحبان خلف المقام وقد سبق بيان
هذا كله وسنذكره أيضا حيث ذكره مسلم بعد هذا أن شاء الله تعالى قال الحافظ واستدل به على أن الحلق ليس بركن وليس بواجب لأنه لا يلزم ترك
ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عمر قوله حتى قضى حجة قوله لم يحل من شيء الخ استدله على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم
خلافا لابن عباس وهو واضح. قوله وفعل مثل ما فعل الخ أشار إلى عدم خصوصيته بذلك باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد
قوله ولم تحلل أنت الخ بكسر اللام الأولى أي لم تحلل وأظهره التبعيض لغة معروفة قوله من عمرتك الخ قال النووي وهذا دليل للمذهب الصحيح المتمسك الذي
قدمناه واضحا بدلائله في أبواب الشافعية مرات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع فقولها من عمرتك إشارة إلى العمرة المضمومة إلى الحج وفيه
أن القارن لا يتحلل بالطواف السعي ولا بد له في تحلله من الوقتين بعرفات والري والحلق والطواف كما في الحاج المفرد وقد تأوله من يقول بالأفراد تأويل ضعيف
ام. قوله أتى لبيت رأسي الخ بتشديد الواو أي شعر رأسي والتبليد أن يحل فيه شيء ليلتصق به. قوله حتى آخر الخ أي سوق الهدى مانع عن التحلل

قالت قلت يا رسول الله مالك لم تحل بنحوه وحل ثنا محمد بن مثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال قال خبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حاكوا ولم تحل من عمرتك قال اني قلت هدي وليدت رأسي فلا أحل حتى احل من الحج وحل ثنا ابوبكر بن ابى شيبة حدثنا ابواسامة حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان حفصة قالت يا رسول الله بمثل حديث مالك فلا أحل حتى انحر وحل ثنا ابن ابى عمر حدثنا هشام بن سليمان المخزومي وعبد المجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال حدثتني حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يوجه ان يحلن عام حجة الوداع قالت حفصة فقلت يا ممتنع ان تحل قال اني لبدت رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى انحر هدي وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر عن خزيمة بن المغيرة قال ان صديقك عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فاهل بعمرة وسار حتى اذا ظهر على البيلاء التفت الى اصحابه فقال يا امرها الا واحد اشهدكم اني قد وجبت الحج مع العمرة فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدي وحل ثنا محمد بن مثنى حدثنا يحيى وهو القطن

على كل حال مع قطع الخط عن كونه قارئا قال المحفوظ واستدل به على ان من ساق الهدى لا يحل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه لانه جعل العلة في بقاءه على احرامه كونه اهدي وكذا وقع في حديث جابر واخبرانه لا يحل حتى يخر الهدى وهو قول ابى حنيفة واحمد ومن وافقهما ويؤيد قوله في حديث عائشة قاتل من لم يكن ساق الهدى ان يحل ولا احاديث بذلك متظافرة واجاب بعض المالكية والثاقبية عن ذلك بان السبب في عدم تحلله من العمرة كونه داخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول ان حجة كان مفردة او قال بعض العلماء ليس لمن قال كان مفردة عن هذا الحديث اتصال لانه ان قال به استشكل عليه كونه على عدم التحلل بسوق الهدى لان عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارئا عند قوله حتى احل من الحج الخ لا تنافي هذه الرواية السابقة لان القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى يخر فلا حجة فيه لمن تمت بانه صلى الله عليه وسلم كان مقفعا لان قول حفصة ولم تحل من عمرتك وقوله هو حتى احل من الحج ظاهر فانه كان قارئا واجاب من قال كان مفردة عن قوله ولم تحل من عمرتك باجوبة متعسفة كذا في التمهيد باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القران واقتصار القارن على طواف واحد ومعنى واحد قوله في الفتنة الخ بينها الرواية الآتية يعني حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير قوله معتمرا الخ في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صدقت فذكره ولا اختلاف فانه خرج اذ لا يريد الحج فلما ذكره اهل الفتنة احرما بالعمرة ثوقا لما شأنا مما اولا واحدا فاضاف اليها الحج فصلا قارئا قوله ان صدقت الخ هذا الكلام قاله جوابا لقول من قال له انا نخاف ان يحل بينك وبين البيت كما اوضحته الرواية التي بعد هذه وفيه جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر قوله صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي معناه انه اراد ان صدقت وحسرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتمل بانه اراد اهل بعمرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في العام الذي احصر قال ويحتمل انه اراد الامرين قال وهو الاظهر وليس هو بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه والله اعلم قال المحفوظ وفيه ان من احصر بالبدن وبان منعه عن الضى في نسكه حجا كان او عمرة جازله التحلل بان ينوي ذلك ويخر هديه ويحلق رأسه او يقصر منه قوله فاهل بعمرة الخ والمراد انه رفع صوته بالاهلال والتلبية قوله على البيلاء الخ موضع بين مكة والمدينة قدام ذي الحليفة وهو في الاصل الا من المساء والمفازة قوله ما امرها الا واحد الخ اي الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال قال النووي فيه صحة القياس والعمل به وان الصحابة رضوا عنهم كانوا يستعملونه فلم يلقا قاس الحج على العمرة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما تحلل من الاحصار عام الحديبية من احرامه بالعمرة وحدها قوله اشهدكم اني قد وجبت الخ اي الزمت نفسي ذلك وكانه اراد ان يقلع من يريه لا فتلاء به ولا فالتلفظ ليس بشرط وفيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الاكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضى اربعة اشواط وهو قول الحنفية وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر ان ابان ثور شد فسمع ادخال الحج على العمرة فمما سأل عن ادخال العمرة على الحج قوله حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا الخ هذه الرواية الرواية الآتية في الباب ظاهرة في ان الطواف المذكور انما وقع في اول دخوله مكة فمر عندنا محمول على طواف العمرة وقد تدخل فيه طواف القدرم للحج كما سبق ايضا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام وفي عمدة القاري ناقلا عن الطحاوي ولكن وجه ذلك عندنا والله تعالى اعلم انه لم يطف للحجته (طوافا) مستقلا قبل يوم النحر لان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة انما يفعل للقدرم لانه من صلب الحجة فكيف ابن عمر بالطواف الذي كان قبله بعد القدرم في عمرته عن اعادته في حجته قوله لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه الخ قال النووي وغيره فيه ان القارن يقتصر على طواف واحد وسعى واحد هو مذهبنا ومذهب الجمهور وخالف فيه ابو حنيفة وطائفة ام قلت وسبقت المسئلة في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة واشبعنا الكلام عليها وعلى ادلة الفريقين مع بيان وجوه الترجيح هنالك والله الحمد قوله واهدي الخ فيه ان القارن يحل في شذوذ ابن حزم فقال اهدي على القارن

باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القران واقتصار القارن على طواف واحد وسعى واحد

وحدثنا سيهري بن يونس حدثنا هشير حدثنا حميد عن بكر عن اس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ياتي بالحج والعمرة **وحدثنا** قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر بن الخطاب قال لي بالحج وحدثت فليفت انسا فحدثته بقول ابن عمر قال انس ما تعدونا الا صبيا ناسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك عمرة وجما **وحدثني** امية بن بسطام العيشي حدثنا يزيد بن زريع حدثنا جيب بن الشهيد عن يكون عبد الله حدثنا انس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ياتي بالحج والعمرة قال فسالت ابن عمر فقال هكنا بالحج فوجيت الى انس فاخبرته بما قال ابن عمر فقال كاشنا كاشنا صبيا **وحدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا عن اسعيل بن ابي خالد عن وبرة قال كنت جالسا عند ابن عمر فجاه رجل فقال اصيلي ان اطوف بالبيت قبل ان اتي الموقف فقال نعم فقال فان ابن عباس يقول لا تطوف بالبيت حتى تاتي الموقف فقال ابن عمر قد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت قبل ان ياتي الموقف فبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان تاخرا ويقول ابن عباس ان كنت صادا **وحدثنا** قتية بن سعيد حدثنا جريم عن بيان عن وبرة قال قال رجل ابن عمر اطوف بالبيت قد احرمت بالحج فقال لا يمنعك قال اتي ريث ابن فلان يكرهه وانت احب اليك منه رأيتاه قد فتنته الدنيا قال وايتا او ايكلم لم تفتنته الدنيا قال رأيتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم احرمت بالحج وطاف بالبيت سعي بين الصفا والمروة فسنة الله وسنة رسوله احق ان تتبع من سنة فلان ان كنت صادا **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا سفين بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سالت ابن عمر عن رجل قد حرم طواف بالبيت لم يطف بين الصفا والمروة اياي امرته فقال قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم طواف بالبيت سبعا وصى خلفا لمقام ركعتين وبين الصفا والمروة سبعا وقد كان لكم

في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع قوله ما تعدونا الا صبيا تا اى مع ان عمر اذ ذاك كان عشرين سنة **باب** استحباب طواف القدوم والسعي بعد قوله قال ابن عباس يقول لا تطوف قال القرطبي وما حكى هذا الرجل عن ابن عباس لا يعرف من مذهبه وهو احد المرواة انه صلى الله عليه وسلم طاف حين قد ركعة ام قلت وسياق بيان مذهبه فيما بعد **قوله** طواف بالبيت الا يسمى هذا طواف القدوم وطواف التحية وطواف اللقاء وطواف اهل عهدة البيت وطواف حداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورد (شرح اللباب) ونقع هذا الطواف للقدم من المفرد بالحج وان لم يركبته للقدم او نوى غيره لانه وقع في محله قال في اللباب ثم ان كان المحرم مفردا بالحج وقع طوافه هذا للقدم وان كان مفردا بالعمرة او متعمدا او قارنا وقع عن طواف العمرة نواوله او لغيره و على القارن ان يطوف طوافا آخر للقدم ام اى استحبابا بعد فراغه من سعي العمرة (قارن) وفي اللباب اول وقته حين دخوله مكة واخره من وقوفه بخر فاذا وقف فقد فات وقته وان لم يقف فالطلوع فجر الخ كذا في ذلك المختار ويسمى هذا الطواف للآفاق لانه القادر وفي المختار ثوابه بالطلوع لانه تحية البيت ما لم يفتح فوات المكنونة او حيايتها او التواشع رابطة سام وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وطواف القدوم بمنزلة تحية المسجد لما شرع تعظيم البيت لان لا يطوف بالطواف في مكانه وزمانه عند تحيئته سوا سبب سوء ادب قال النووي وهذا الذي قاله ابن عمر هو اثبات طواف القدوم للحاج وهو مشروع قبل الوقوف بعرفات بهذا الذي قاله ابن عمر قال العلماء كافة سوى ابن عباس وكلهم يقولون انه سنة ليس بواجب الا بعض اصحابنا ومن وافقه فيقولون واجب يحبر تركه بالدم والشهور انه سنة ليس بواجب لادم في تركه **قوله** ان كنت صادا تا اى في اسلامك واتباعك للنبي صلى الله عليه وسلم فكيف تعدل الى قول ابن عباس قال القرطبي وقال ذلك ورعا حتى لا يذكر ابن عباس شيئا وقال الا في رم ويحتمل ان يكون المعنى ان كنت صادا تا فيما اخبرت عنه او يعنى ان كنت صادا تا فيما تريد ان تاخذه وتعل وقال ذلك مع ان ابن عباس محتمل والجتهل كابدله من مستند لكنه اجتهاد عارضه النص **قوله** قد فتنته الدنيا تا قال النوري هكنا هو في كثير من الاصول فتنته الدنيا وفي كثير منها او اكثرها فتنته وكذا نقله القاضى عن رواية اكثر من وهما لغتان صحيحتان فان واقتن والاولى اصح واشهر ويجاء القرآن انكر الاصح فان ومنه قوله فتنته الدنيا لانه تولى البصرة والوكالات محل الخطر والفتنة واما ابن عمر فلم يتول شيئا ام - قال الا في لما وصل القارى الى هذا اللفظ وقرأه قطيب الشير رحمه الله وجه انكار هذا اللفظ وتولى البصرة من قبل ابن عمر على ر ولا يعنى بفتنة الدنيا سعة المال لان ابن عمر اكثر منه مالا لا يقل ولكن طهر الله سبحانه قلبه من حبه الرياسة وكان مكرما حيثما حل **قوله** وايتا او ايكلم لم تفتنته الدنيا تا قال النووي هذا من ربه وتواضعه وانصافه **باب** بيان ان الحرم بعمرة لا يتخلل بالطواف قبل السعى واما لان السعى نوع من الطواف اما للشاكلة ولو وقع في مصاحبة طواف البيت **قوله** اياي امرته تا الهمة فيه للاستفهام على سبيل الاستفسار اى يجوز له الجماع يعنى يحصل له الفضل من الاحرام قبل السعي بين الصفا والمروة فاطلح الطواف على السعى اما لان السعى نوع من الطواف اما للشاكلة ولو وقع في مصاحبة طواف البيت **قوله** ايتان المرأة بالذكر وان كان الحرسوا في جميع المحرمات لان ايتان المرأة من اعظم المحرمات **قوله** وصلى خلفا

قوله القارن استحب طواف القدوم والسعي

ركعتين أم قال العيني رم فيه الصلوة ركعتين خلف المتأخر فليلها سنة وقيل واجبة وقيل تابعة للطواف كان الطواف سنة فالصلوة سنة وإن كان واجبة
 فالصلوة واجبة أم - ونقل ابن المنذر لا اتفاق على جوازهما في أي موضع شاء الطائف إلا أن مالكاً كرههما في الحجر ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان
 يعينهما خلف المقام - **قوله** أسوة حسنة الخ يضمن المنة وكسرهما أي قدوة زاد البخاري بعد قوله أسوة حسنة وسألت جابر بن عبد الله فقال لا يقربها حتى يطوف
 بين الصفا والمروة فاجاب ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم كاستيما في أمر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا مني مناسككم والنبي
 صلى الله عليه وسلم ما تحلل قبل التسعة فيجب التأتى به واجاب جابر بن عبد الله بصريح النفي عنه **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن الخ هو أبو الأسود التوفلي المديني
 المعروف ببيتهم عرفة - **قوله** إن رجلاً كان يغيب الخ عن أبيه ابن عباس فانه كان يذهب إلى أن من لم يستق الهدى وأهل الحج إذا طاف يحل من حجه وإن من اراد
 أن يستمر على حج لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة وكان يأخذ ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل لم يستق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة **قوله** قد فعل
 ذلك الخ معناه أي أمر به وعرف أن هذا مذهب كل من عباش خالفه في الجهور ووافقه فيه ناس قليل منهم ما علق بن راهويه وعرف أن مأخذاً فيه ما ذكر وجواب
 الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصاً بهم ذهب طائفة إلى أن ذلك
 حائز لمن بعدهم واتفقوا كلهم أن من أهل بالحج مفرداً لا يضرم الطواف بالبيت بذلك أحيط عرفة في حديث الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالطواف
 ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر **قوله** أظنه عرافياً الخ يعني وصوته يعتنون في المسائل، قاله الحافظ **قوله** أنه توضأ ثم طاف الخ قال في الترتيب
 أي جلد الوضوء لما تقدم أنه كان يغتسل والمراد معناه للغزى وعلى كل فلا دلالة فيه على كون الطهارة شرطاً لصحة الطواف لأن مشروعية ما يجمع عليها وإنما
 الخلاف في صحة الطواف بدونهما فعندنا أنها واجبة والجهور على أنها شرط وأما الاستدلال بقوله عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة إلا أن الله
 أباح فيه المنطق فدل فرع أن الحديث ضعيف مع أن المشبهة بالنبي لا يستدعي المشاركة معه في كل شيء ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب والطواف بالأحاج
 مع عدم جوازهما في الصلوة من غير نزاع **قوله** ثم لم يكن غيره الخ وكذا قال فيما بعد ثم لم يكن غيره هكذا هو في جميع النسخ غيره بالغين المجمع والياء قال القاسم
 عياض كذا هو في جميع النسخ قال وهو تصحيف وصوابه ثم لم تكن عمرة يضمن العين المهمل وبالميم وكان السائل لعرفة إنما سأله عن نسخ الحج إلى العمرة على
 مذهب من رأى ذلك واجهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ذلك في حجة الوداع فأعلمه عرفة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جاء
 بعده هذا كلام القاسم قلت هذا الذي قاله من أن قول غيره تصحيف ليس كما قال بل هو صحيح والرواية وصح في المعنى لأن قوله غيره يتناول العمرة وغيرها
 ويكون تقدير الكلام ثم حج أبو بكر وكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره أي لم يغير الحج ولم ينقله وينسخه إلى غيره لأعمرة ولا قرآن والله أعلم
 كذا في الشرح قال القاسم ثم يحتمل أن يكون هذا القول ثم لم يكن غيره من قول عائشة رضي الله عنها ويحتمل أن يكون من قول عروة والذي يدل عليه
 نسق الكلام أنه من قول عروة والله أعلم - **قوله** ثم حج عثمان الخ قال الدارقطني ما ذكر من حج عثمان هو من كلام عروة وما قبله من كلام عائشة وقال
 أبو عبد الملك منتهى حديث عائشة عند قوله ثم لم تكن عمرة ومن قوله ثم حج أبو بكر الخ من كلام عروة انتهى، فعلى هذا يكون بعض هذا منقطعاً
 لأن عروة لم يذكر أبابكر ولا عمر نعمادرك عثمان وعلى قول الدارقطني يكون الجميع متصلاً وهو لا يظهر كذا في النسخ **قوله** ثم حجبت مع أبي الزبير بن العوام
 الزبير بالكسر بدل من أبي أي مع والد الزبير رضي الله عنه **قوله** أول من الطواف بالبيت الخ قال النووي فيه أن المحرم بالحج إذا لم مكة ينبغي له أن يبدأ

ثم لا يحلون وقد أيت أمي خالقي حين تقدمان لا تبدآن بشئ أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان وقد أخبرني أمي أنها أقبلت
هي وأختها والزبير وفلان وفلان بجمرة قط فلما مسحوا الركن حلوا وقد كذب فيما ذكر من ذلك **حادثنا** سمعني بن إبراهيم أخبرنا محمد
ابن بكر أخبرنا ابن جريح **وحديثي** زهير بن حرب اللفظ له حدثنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريح حدثني منصور بن عبد الرحمن عن
أمه صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدي فليقم على حرامه
ومن لم يكن معه هدي فليحلق فلم يكن معي هدي فحلت وكان مع الزبير هدي فلم يحلق قالت فلبست ثيابي ثم خرجت فجلست إلى الزبير
فقال قومي غنى فقلت أنتخشي أن اثب عليك **وحديثي** عباس بن عبد العظيم العنبري حدثنا أبو هشام المغيرة بن بكمة الخزوي
حدثنا وهيب حدثنا منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن أسماء بنت أبي بكر قالت قد سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محلين بالبحر ثم ذكر
بمثل حديث ابن جريح غير أنه قال فقال استرخي عني استرخي عني فقلت أنتخشي أن اثب عليك **وحديثي** هرون بن سعيد الأيلي أحمد
ابن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله بن أبي بكر حدثنا أنه كان يسمع أسماء كلما مرت بالبحر
تقول صلى الله عليه وسلم لقد نزلنا معه هربنا ونحن يومئذ خفاف الحقائق قليل ظهروا قليلة أزوادنا فاعترفت أنا وأختي عائشة و
الزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهلكنا من العشي بالبحر قال هرون في روايته أن مولى أسماء ولم يسمه عبد الله **حادثنا**
محمد بن حاتم حدثنا روح بن عبادة حدثنا شعبة

بطواف القدم ولا يفعل شيئا قبله ولا يصلي تحية المسجد بل أول شيء يصنعه الطواف هذا كله متفق عليه عندنا وقوله يضعون أقدامهم يعني يصلون
قوله ثم لا يحلون الخ فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدم كما سبق قوله وقد أخبرني أمي الخ هي أسماء بنت أبي بكر وأختها هي عائشة والتكلم
من حيث أن عائشة في تلك الحجة تطفل لأجل حيفها وأجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع فقد كانت عائشة بعد النبي صلى الله عليه وسلم تكبرا كذا
قال المحافظ طواف القدم ثم قال في إرواء العمرة وفيه أي في الحديث الشك في أنه ذكرها لعائشة فمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا وكنت أولئذ
هناك على أن المراد من تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن سياق رواية هذا الباب ياباه فانه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت
له في حجة الوداع وقد قال عياض في الكلام عليه ليس هو على عمومه فان أراد من عدل عائشة لأن الطريق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت
ولا تحلت من عمرها قال وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرها التي فعلتها من التعميم ثم حكى التواريخ السابق وأنها أرادت عمرة أخرى غير التي في حجة الوداع فخطأه
قوله وفلان وفلان الخ كأنها سمعت بعض من عرفته ممن لم يسبق الهدى لمواقف على تعيينه وقد تقدم من عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك، وكذا وقع
قوله فلما مسحوا الركن حلوا الخ أي صاروا حلالا وفي الفقه قال النوري لا بد من تأويل قوله مسحوا الركن لأن المراد به الحج الأسود وسحبه يكون في أول الطواف
ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالاجماع فتقديره فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعوا وحلقوا حلوا وحذفت هذه المقدمات للعلم بما ظهرها وتلا جوا
على أنه لا يحل قبل تمام الطواف ثم هذا الجمهور لا بد من التمسك به لأن الحق وتعقب بأن المراد بغير الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلزام الركن
يكون في كل طوفة فالمنع فلما فرغوا من الطواف حلوا ولما التمس والحق فختلفت فيها كما قال ويحتمل أن يكون المنع فلما فرغوا من الطواف ما يتبعه حلوا، قلت
وأراد بغير الركن هنا استلزامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر فحينئذ لا يبقى إلا تقدير وسعوا لأن السعي شرط عند عمرة خيلاف ما قل
عن ابن عباس وأما تقدير حلقوا فينظر في رأي عمرة فان كان الحلق عند نسكها فيقدر في كلامه والأفلا، أم. وقال عياض ولا حجة في هذا الحديث لمن
لم يرجع السعي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء مفسرا من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحل ما أحل على ما بين الله علم
قوله فلم يحلل الخ هذا مغاير لما ذكرها الزبير من محل في رواية عمرة الماضية ورواية عبد الله بن أبي بكر في رواية صفية عن أسماء أن الزبير
لم يحل لكونه ممن ساق الهدى فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النوري بعد ذلك ولا فقد رجع عند البخاري
رواية عبد الله بن أبي بكر فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة وأخرجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف يقرى من صحيح البخاري ما تقدم من رواية محمد
ابن عبد الرحمن أو يقال إن الزبير مستثنى في رواية مولى أسماء ومحمد بن عبد الرحمن كما استثنيت عائشة والله أعلم **قوله** قومي عني الخ قال النوري إنما أمرها بالبقاء
مخافة من عارض قد ينهيه منه كلس بشهوة أو نحوه فان اللبس بشهوة حرام في الأحرار فاحتاط لنفسه بمباعدة عما من حيثها ما زوجة متحللة تطوع بها النفس قوله
استرخي عني استرخي عني الخ هكذا هو في النسخ من أبي تبا عدي **قوله** بالبحر الخ بفقر المملة وضم الجيم الخفيفة جل معروف بكمة وقد تكررت في الأشعار
وعند المقبرة المعروفة بالمحل على يسار الدخول إلى مكة وبين الخارج منها إلى صفى وهذا الذي ذكرنا محصل ما قاله الأزدقي والفاسكي وغيرهما من العلماء
وأغرب السهيلي فقال البحر على فخر وذلك من مكة وهو غلط فخر **قوله** خفاف الحقائق الخ جمع حقيقة بفقر المملة وياقوتة بالوحدة وهي ما احتقبت

عن ابي يونس عن ابي العالية البراء انه سمع ابن عباس يقول هل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجرح فقد رايه مضربين من ذي الجحيم فصل
الصحيح وقال لما صلى الصبح من شدة ان يجعلها عمره فيجعلها عمره وحل ثنا ابراهيم بن دينار حدثنا روح بن حوشب ابو داود والمباركي
حدثنا ابو شهاب بن محمد بن مثنى حدثنا يحيى بن كثير كلهم عن شعبة في هذا الاسناد اما روح بن يحيى بن كثير فقال كما قال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالجرح واما ابو شهاب بن مثنى فروي عنه خروجه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجرح وفي حديثه جرحا في فصل الصحيح بالبطا
خلا الجحيم فانه لم يقله وحل ثنا هرون بن عبد الله حدثنا محمد بن الفضل السدي حدثنا وهيب حدثنا ابي عن ابي العالية
البراء عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لاربع خلون من العشر وهو يلقيون بالجرح فامرهم ان يجعلوها عمره وحل ثنا
عبد بن حميد اخبرنا عبد المولى اخبرنا عمر عن ابي يونس عن ابي العالية عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بذي طوى
وقدم لاربع مضين من ذي الحجة وامر اصحابه ان يحولوا احرامهم بعمرة الا من كان معه الهدي وحل ثنا محمد بن مثنى وابن بشار
قالا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة وحل ثنا عبيد الله بن معاذ واللفظة حدثنا ابي حنيفة حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه عمره استمتعنا بها فمن لم يكن عند الهدي فليحل الحل كله فان العمرة قد دخلت في الحج الى يوم القيمة
حل ثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت ابا جرة الضبي قال تمتعت فها في ناس عن ذلك
فأتيت ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرني بما قال ثم انطلقت الى البيت فتمت فأتني آت في منامي فقال عمره متقبلة وحل مابر
قال فأتيت ابن عباس فاخبرته بالذي رأيت فقال الله اكبر الله اكبر سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم حل ثنا محمد بن مثنى وابن بشار
فبين لهم انهم يتحلون الحل كله لان العمرة ليس لها الاصل واحد وقع في رواية الطحاوي في الحل فحل قال الحل كله قوله عن ابي العالية البراء ان بشير
الراء كان يري النبل وسمه زياد وقيل غيره ذلك وهو غير ابي العالية الرازي وقد اشتهر في الرازي عن ابن عباس كذا في الفقه قوله وحل ثنا ابو داود والمباركي
هو سليمان بن محمد ويقال سليمان بن داود والرحم المباركي بفتح الراء منسوب الى المباركة وهي بليدة بقرب واسط بيننا وبين بغداد وهي على طرف دجلة كذا
في الشرح وقال الحافظ وقع في كلام بعضهم ثنا سليمان ابو داود المباركي فصحفها آخر سليمان بن داود واما هو سليمان بن محمد فقد جزم بذلك الحاكم ابو عبد الله
ورجحه ابو اسحق الجبال وغيره وقال ابن قانع ابو داود المباركي صالح وقال ابو عروبة في صحيحه ثنا محمد بن علي بن داود ثنا سليمان ابو داود المباركي وكان من اصحاب
الحديث قوله اصبح بذي طوى الخ قال النوري هو بفتح الطاء وضمها وكسرها ثلاث لغات حكاهن القاضي وغيره الاصح الا شهر الفقه ولو نكره الاصح
واخرون غيره وهو مفطور منون وهو واد معرفت بقرب مكة قال القاضي ووقع لبعض الخاق في البخاري بالمد وكذا ذكره ثابت وفي هذا الحديث دليل
من قال يستحب للصوم دخول مكة فحاشا لاي لا وهو اعم الرجبين لاصحابنا وبه قال ابن عمر وعطاء الخخني واسحاق بن راهويه وابن المنذر الثاني
دخولها ليل او نهارا سواء لا فضيلة لاحدهما على الآخر وهو قول القاضي ابي الطيب والمناوردي وابن الصبغ والعبدري من اصحابنا وبه قال
طاوس والثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخولها ليل او نهارا افضل من النهار والله اعلم قلت وفي رد المحتار
المستحب دخولها نهارا كما في الخاتمة والله اعلم - قوله هذه عمره استمتعنا بها الخ قال القاري الاستمتاع هنا تقديم العمرة والقرا في
منها فهو محمول على صحت اللغوي اي الاستمتاع وقال الآتي لا يقال فيه انه محرم متعلا لان الاشارة بهذه الى عمرة الفهم ومخى استمتعنا
استمتعنا او يكون ادخل نفسه معهم فيها ولكن قار المانع وهو كون الهدي معه ام - قوله فان العمرة قد دخلت في الحج الخ اي في اشهره قال
ابن المالك يعني ان دخولها فيه في اشهره لا يختص بهذه السنة بل يجوز في جميع السنين قوله سمعت ابا جرة الخ بالجيم والراء اسم نهر بن عمران
قوله تمتعت الخ قال الآتي مع الاظهر انه يعني بالمتعة المتعة في اشهر الحج والناهيون لهم الذين كرهها في اشهر الحج وهو منقول عن
ابن عمر وغيره ويبعد ان يريد بها الفهم قوله فهانئ ناس الخ قال الحافظ لم اقف على اسماء من كان ذلك في زمن ابن الزبير وكان يخفى
عن المتعة كما رواه مسلم من حديث ابي الزبير عنه وعن جابر بن عبد الله بن ابي حاتم عن ابن الزبير انه كان لا يرى القمع الا للحصير وافقه
علقة وابراهيم وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للحصير قوله فامرني بما الخ اي ان استمر عليها قوله عمره متقبلة الخ اي هذه
عمرة متقبلة قوله الله اكبر الخ يدل على انه تأيد بالرواية واستبشر بها ففيه التكبير عند المشرق وفيه استئناس بالرواية فيما يقوم
عليه الدليل الشرعي لما دل عليه الشرع من عظم قدرها واما جزء من ستة واربعين جزء من النبوة وهذا الاستئناس والترجيح لا ينافي
الحصول قوله سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو خبر مبتدأ محذوف اي هذه سنة ويجوز فيه النصب اي وافقت
سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم او على الاختصاص بابي اشعار الهدي وتقليد عن الاحرام

في اشهر المبدأ وتقليد عن الاحرام

جميعاً عن ابن أبي عمير قال بن مثنى حدثنا ابن أبي عمير عن شعبة عن قتادة عن ابن حبان عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بذي الحليفة ثم دعا بئنا فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلت الدم وقلها لعليين

قوله الظهر بذي الحليفة ثم قال لا بد من صلاة الظهر بذي الحليفة لانه في ان يكون احرامه اثرافاً قوله ثم دعا بئنا فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلت الدم وقلها لعليين رواه فاضلاً ابوه وقال الطبري اي بئنا التي اراد ان يجعلها هدياً فاختار الكلام يعني فالاضافة جنسية قوله فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلت الدم وقلها لعليين بالاعلام بانها صارت هدياً ليعليين من محتاج الى ذلك وحقوا تخطت بغيرها فتميزت او صلت عرفت او عطبت عرفها المساكين بالعلامة فاكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحق الغير عليه وابتعد من منع الاشعار واهل باحتمال انه كان مشرعاً ما قبل النبي من المشقة فان الشعر لا يصار اليه بالاحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النبي من المشقة بزمان، ثم قال ولا شعار هو ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل دمه ثم يسيل فيكون ذلك علامة على كونه هدياً وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كراهته عن ابن حنيفة وذهب غيره الى استحبابه لا يتبع حتى صاحبه البريقت وعمل فقالوا هو حسن قال وقال مالك يختص الاشعار من لها سائر قال الطحاوي ثبت عن عائشة وابن عباس التحريم في الاشعار وتركه فدل على انه ليس بشك لكنه غير مكروه لبشوق فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره اعتلال من كره الاشعار بانه من المشقة مخرج ودبل هو باب آخر كلف وشق اذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الرسم والاختان والحجامة وشفقة الانسان على المال عادة فلا يختص ما توهوه من سرعان الجرح حتى يفضي الى الهلاك ولو كان ذلك هو المحظوظ لكان الذي كرهه به كان يقول الاشعار الذي يقضي بالجرح الى السليمة حتى تملك البدنة مكروه فكان قريعاً وقد كثر تشنيع المتقدمين على ابن حنيفة في اطلاقه كراهته الاشعار وانتصر له الطحاوي في المعاني فقال لم يكرهوا الا في اصل الاشعار وانما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسرية الجرح لا سيما مع الطعن بالشقرة فالداسد الباب عن العامة لا يكرهوا الا في اصل الاشعار في ذلك واتمام كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا وفي هذا تعقب من الخطابي حيث قال لا امر احدكم كره الاشعار الا ابا حنيفة وخالفه صاحبه فقال يقول الجماعة انتم وروى عن ابراهيم النخعي ايضاً انه كره الاشعار ذكر ذلك القتيبي قال سمعت ابا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل روى عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مشقة فقال له وكيع اقول لك اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال ابراهيم ما أحقك بان تجلس النخعي - وفيه تعقب على ابن خزيمة في دعه انه ليس كابي حنيفة في ذلك سلفاً قد بالغ ابن خزيمة في هذا الموضع ويتعين الرجوع الى ما قال الطحاوي فانه اعلم من غيره باقوال اصحابه ثم قال العلامة ابن عبد البر في جري لا ي صاحب الدر المختار على ما قاله الطحاوي والشيخ ابو منصور الماتريدي من ان ابا حنيفة لم يكره اصلاً الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار اهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حر الحجاز فرائى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فاما من وقف على الحديث بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح هو اختيار قوام الدين وابن الهمام فمستحب لمن أحسنه (شرح الباب) قال في الهرويه يستغنى عن كون العمل على قولها بانه حسن، ام - قال القتيبي في قل كان الاشعار والتقليد من عادة الجاهلية ليعلم انه هدى خارج عن ملك المهدى فلا يتعرض له التراق واصحاب الغارات فلما جاء الاسلام رأى غرضهم في ذلك معنى صحيحاً فاقروا، ام - وقال الشيخ في الله الدهلوي رحمه الله والتشريق في الاشعار التنويه بشعائر الله واحكام الملة الحنيفية يرى ذلك منه الا قاصي ولا وافي وان يكون فعل القلب منضبطاً بفعل ظاهر وفي الفقه ما في هذه الاحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضيه ان اظهار التقرب بالهدى افضل من اخفائه والمقررات اخفاء العمل الصالح غير الغرض افضل من اظهاره فاما ان يقال ان افعال الجرمينية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد كذلك فيحصل الحجب من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار اظهار العمل الصالح لان الذي يهديها يمكنه ان يجثها مع من يقلد ها ويشعرها ولا يقول انما للفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل وابتعد من استدلال بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضاً واما ان يقال ان التقليد جليل عكماً لكونها هدياً حتى لا يطعم صاحبها في الرجوع فيها، وقال الحافظ اتفق من قال بالاشعار بالحق بالقر في ذلك بالابل الاسيد بن جابر وانفقوا على ان الغنم لا تشترضفها ولكن صوفها او شعرها يستوضع الاشعار واما على ما نقل عن مالك في فلكونها ليست ذات اسمة والله أعلم قوله في صفحة سنامها الايمن بفتح السين اي طعن فيها والصفحة الجانب والسنام على ظهر البعير قوله الايمن اربعة صفحات فذكرها ليجازية لسنام وهو مذكور على تاويل صفحة بجانب ربه جزم النور فيقال وصفه لصفحة لا للفظها، ثم قال اما محل الاشعار فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف انه يستحب الاشعار في صفحة السنام اليمنى وقال مالك في اليسرى وهذا الحديث يرد عليه، ام - وفي الدر المختار اشعار هو شق سنامها من الايسر والايمن قوله وسلت الدم لم اي مسح واما طعنهم في قوله وقلها لعليين ان التقليد ان يعنى في عنق الهدى شئ يعرف به انه هدى ولا افضل النعلان واجاز مالك النعل الواحدة واجاز الثوري فمما القرية وشبهها ولا افضل عند النعل، وفي الفقه ثم قيل الحكمة في تقليد النعل ان فيه إشارة الى السفر والحج في فعل هذا

الابل على وجه الاشعار وتحقيق ما روى عن ابن حنيفة من كراهته

ثوركب راحلة فلما استوت به على البيلاء أهل بالبحر **حدثنا** محمد بن مثنى **حدثنا** معاذ بن هشام **حدثني** أبي عن قتادة في هذا الإسناد معني حديث شعبة خير انه قال ان بنى الله صلى الله عليه وسلم لما اتى ذا الحليفة ولحقه صلى بها الظهر **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار قالين مثنى **حدثنا** محمد بن جعفر قال **حدثنا** شعبة عن قتادة قال سمعت ابا حسان الاعرج قال قال رجل من بنى النخعيين لابن عباس ما هذا الفتيا التي قد شغفت او تشغيت بالناس ان من طاف بالبيت فقد حل فقال مثنى نبيك صلى الله عليه وسلم وان رغبة **وحدثنا** احمد بن سعيد الدارمي **حدثنا** احمد بن اسحق **حدثنا** همام بن يحيى عن قتادة عن ابي حنيفة قال قيل لابن عباس ان هذا الامر قد تشغ الناس من طاف بالبيت فقد حل الطواف عمره فقال مثنى نبيك صلى الله عليه وسلم وان رغبة **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني عطاء قال كان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج الا حل قلت لعطاء من اين يقول ذلك يتعين والله اعلم - وقال ابن المنير في الحاشية الحكمة فيه ان العرب تعتد النعل مركوبة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعن الطريق وقد كنى بعض الشعراء عنها بالناقة فكان الذي اهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج حين احرره عن ملبوسه ومن ثم استحب تقليد غيلان كراحلة قوله ثوركب راحلة الخ اي غير التي اشعرها قوله أهل بالبحر الخ اي بالبحر - وقد تقدم نقل الخلاف في كيفية احرامه صلى الله عليه وسلم وطريق الجمع بين المختلف فيه او ترجيح بعضه على بعض فلا راجح - **باب** من طاف بالبيت حل قوله ما هذا الفتيا الخ قال المتوفى هكنا هو في معظم النسخ هذا الفتيا وفي بعضها هذه وهو لا جود وجه الاول انه الاد بالفتيا الافتاء فوصفه مذكرا ويقال فتيا وفتوى قوله التي تشغفت او تشغيت الخ قال عياض رويناه بأو التي للشك فاما الحرف الاول فرونيته بالشين والغين المجتمعتين بعدهما القاء اخت القاء وهو ان لو تكن وهما معنهما علقت بقلوب الناس من قوله تعالى قد شغفكم حبا ووقعت في ابني اود تشغفت بتقديم القاء على الشين والغين المجتمعتين وذكرها مسلم فيما بعد في قوله ان هذا الامر قد تشغف ومعناها فشت انتشرت يقال تشغف له الولد اي كثروا وانتشر واود يكون معناها كسلت الناس عن المتعة قال الفراء التشغف والفشاغ الكسل وقد يكون معناها استحال الكسل بوقوع الخلاف بينهم من الفشاغ وهو نبت يلتوي على الثمار واما الحرف الثاني الذي بعد او فرونيته عن الاسدي القيمي بالغين المهملة بعدها الباء الموحدة وعند غيرهما بالغين المعجمة بدل المهملة وذكر ابو عبيد الحديث بهاتين الهمزتين دون شك واختار الغين المهملة ومعناها فرقت الناس او فرقت مذاهبهم **والمعجمة** من الشعب اي خلطت عليهم امرهم قوله ان من طاف بالبيت فقد حل الخ قال عياض تقدم مذهب ابن عباس هنا وخالفه الجمهور له قال المازري ولعله فيمن فاته الحج انه يحل بالطواف السعة وسيع هذا التأويل قوله فيما بعد وكان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا معتمر الا حل قال النووي معنى فتيا ابن عباس ان المحرم بالحج يتحلل من احرامه بطواف القدوم ويفعل بقية المناسك من الوقوف وغيره وهو حلال من النساء والطيب وغير ذلك وهو خلاف مذهب الجمهور فان مذهبهم ان التحلل من ذلك انما يكون بطواف الافاضة يوم النحر بعد الوقوف بعرفة، قلت ولخالفه مذهب الجمهور قال بعضهم لعله يريد فيمن فاته الحج وحمله على القران بعيد لما ذكر المازري ويبعد ايضا قوله فيما بعد كان يقوله في المعرفة وغيره اذ لا قران بعد الوقوف ولو لا تفسيرهم مذهبهم بما ذكره كان الاظهر او يتعين تفسيرها بالتفسير لانه يجازيه ويشبه لتفسيرها به استبعاد السائل بقوله الطواف عمره لان المعنى انه يحل في الفسخ في العمرة لا الطواف وحده عمره واذا فسرت فتياه بما ذكر لم يكن استبعاده ويشبه ايضا لتفسيرها بالتفسير قول عطلة وكان يأخذ من امره لهرمه في حجة الوداع لان الذي امره به فيها انما هو الفسخ واذا فسرت بالتفسير لم يشك قوله سنة نبيكم لانه صلى الله عليه وسلم امره في حجة الوداع وما امره سنة واما اذا فسرت بما ذكره افاته ليشك قوله سنة نبيكم فانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ولم يأمر به، كذا في شرح الآبي رحمه الله، قلت وكان شيخنا الحنفى قدس الله روحه يجوز ان يكون معنى قول ابن عباس من طاف بالبيت فقد حل اي فقد حل بعمره فهو كناية عن الطواف صح السعة على نسق قول اسماء في الاحاديث الماضية فلما مسحوا الركبتين حلوا كما تقدم فيرجع البحث الى مسألة الفسخ وحوازه مختلف فيه وهذا اول من حل كلامه رضي الله عنه على ما بينا العالم كله، ويؤيد ما جوزه شيخنا ما عند احمد عن كريب مولى ابن عباس انه قال يا ابا عباس اريد قولك ما حج رجل لم يسق المهدى معه طواف بالبيت الا حل بعمره وما طاف بها حاج قط ساق معه المهدى الا اجتمعت له حجة وعمره الحديث - وعن عروة بن الزبير انما قال ابن عباس فقال يا ابا عبد الله ما اضللت الناس قال وما ذاك يا عروة قال الرجل يخرج محرما بالحج او عمره فاذا طاف زعمت انه قد حل فقد كان ابو بكر وعمر يهينان عن ذلك فقالا هما ويحك انظر عندك امر في كتاب الله وامس رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحابه فوامسته فقال عروة هما كانا اعلو كتاب الله وامس رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قال ابن ابي مليكة فخصمه عروة رواه الطبراني في الاوسط واسناده حسن، قوله الطواف عمره الخ يحتمل ان يكون هذا القول من مقولة السائل على وجه الاستبعاد كما سبق في كلام الآبي قريبا ولا لطف عندي ان يقال انه جزء مما قاله ابن عباس اي يصير هذا الطواف طواف عمره وان كان محرما بالحج وطاف بنية الله سبحانه وتعالى اعلوا الصواب قوله حاج ولا غير حاج الخ لعله في حق من لم يسق المهدى كما

باب جزاء تقصير المهر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يكون حلقه أو تقصيره عند المروة

قال من قول الله **ثُمَّ جَعَلْنَا إِلَى الْبَيْتِ الْوَتِينَ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ قَبْلَهُ وَكَانَ يَأْخُذُ**
ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ وَحَلَّ شُعْرَهُمُ النَّاقِدُ حَلَّ نَاسِيَانِ مِنْ عَيْنِيَّةٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ
عَجْرٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ لِمَعَاوِيَةَ أَعْلَيْتَ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ رَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقُوقَةٍ لَهُ لَا أَعْلَمُ
تَقْدِمَ مِنْ نَقْلِ مَذْهَبِهِ قَوْلُهُ ثُمَّ جَعَلْنَا إِلَى الْبَيْتِ الْوَتِينَ قال النووي ولا حجة في ذلك معناه لا تحلوا في الحرم ليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام لأنه لو كان
 المراد به التحلل من الإحرام كان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوفه أم **قوله** هو بعد المعرفة أي بعد الوقت بعرفة **قوله** حين
 أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع أي قال النووي ولا حجة له في ذلك لأن الذي أمرهم به فيها إنما هو فتح الحج إلى العمرة لا التحلل من الإحرام بطواف القدوم أم قلت
 وقد تقدم أرجع قوله إلى التفسير والله أعلم **باب** جواز تقصير المهر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يكون حلقه أو تقصيره عند المروة **قوله**
 أني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم في حوزة الأتصا والى التقصير وإن كان الحلق أفضل وسواء في ذلك الحاج والمعمّر إلا أنه يستحب للمتمتع أن
 يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أحسن العبادتين وقد سبقت الأحاديث في هذا **قوله** عند المروة أي فيه أنه يستحب أن يكون تقصير المهر
 حلقه عند المروة لأنها موضع تحلله كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في موضع تحلله وحيث حلقا أو قصرا من الحرم كله جاز
قوله بمشقص أي بكسر الميم وقعر القاف أي فصل طويل عريض أو غير عريض له حدة وقيل المراد به المقص وهو لا يشبه في هذا الحلق **قوله** فقلت له
 كالأعلم هذا أي قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وبين المراد من ذلك في رواية النسائي فقال بدل قوله فقلت له كالأعلم هذا أي يقول ابن عباس وهذه على معاقفة
 أن ينحلي الناس عن المتعة وقد تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حرج من وجه آخر عن طائوس عن ابن عباس قال تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات
 الحديث وقال وأول من منع عنها معاوية قال ابن عباس فحجبت منه وقد حدثني أنه قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص انتهى وهذا يدل على أن
 ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله معاوية أن هذه حجة عليك إذا لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة وأصرح منه ما وقع غلاما من
 طريق قيس بن سعد عن عطاء بن معاذية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام العشر بمشقص موى وهو محرم في كونه في حجة
 الوداع نظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محل تكليف يقصر عنه المروة وقد بالغ النووي هنا في الرد على من دعوا أن ذلك كان في حجة
 الوداع فقال هذا الحديث محمول على أن معاوية قصرت عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارئا وثبت أنه
 حلق عني ورفق أبو طلحة شعرة بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن
 يومئذ مسلما إنما أسلم يوم الفتح سنتان هذا هو الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لأن هذا
 غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل له ما شأنا من الناس حلقوا من العمرة ولو تحل أنت من عمتك فقال إلى بلدتك
 داسي وقلت هدي فلا أحل حتى انخرقت لريد كرا الشجر هنا ما في عمرة القضية والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند لكن يمكن
 الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتب أسلامه ولم يكن من أظهارة الأيووم الفتح وقد أخرج ابن عساکر في تاريخ دمشق من جهة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم يوم
 الحديبية والقضية وأنه كان يخفي أسلامه خوفاً من أبريه كان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظر ونراحتهم
 يطوفون بالببيت ففعل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب اقتضاه ولا يعارضه أيضاً قول سعد بن أبي قاص فيما أخرجه مسلم وغيره فعلناها يعني العمرة في شهر الحج
 هذا يومئذ كافر بالعرش بضمين يغزو بيت مكة يشهد إلى معاوية لأنه يعمل على أنه أخبرنا استصحب من حاله ولم يطلع على أسلامه لكونهم كان يخفونه يعكروا على ما جوزه
 أن تقصيره كان في عمرة الجعرانة أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الجعرانة بعد أن أجزع بعمره ولم يستصحب أحداً معه إلا بعض أصحاب المهاجرين فقد عوكة فقطاً
 وسعد وحلق ورجع إلى الجعرانة فأصبر بما كابدت تخفيت عمرته على كثير من الناس كذلك أخرج الترمذي وغيره ولم يعدلوا معاوية فيمن كان صحبة حينئذ ولا كانت
 معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجد بمكة بل كان مع القوم أعطاه مثل أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفين وأخرج الحاكم
 في الكليل في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه صلى الله عليه وسلم في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبرهه عبد بن بياضته فان ثبت هذا وثبت أن
 معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فنقصه عن المروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصراً أو لا وكان الحلق غائباً في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن
 يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ففعل وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه صلى الله عليه وسلم حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل
 التوفيق بين الأخبار حكماً وهذا ما فسر الله تعالى به في هذا الفهم والله الجهر ثم الله الحمد ابتداء قال صاحب الهدى الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه
 صلى الله عليه وسلم لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله فلا أحل حتى أفر وهو خير لا يدل على خلاف خبر غيره ثم قال ولعل معاوية قصص
 عنه في عمرة الجعرانة نفسه بعد ذلك وظن أنه كان في حجة التمتع ولا يعكروا على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمه لتصريحه فيها بكونه في ذلك في أيام العشر

باب حجاب القاص في الحج والعمرة

هذه الآية عليك وحل ثني محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح حدثني الحسن بن مسعود عن طاووس عن ابن عباس
 أن معاوية بن أبي سفيان أخبره قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المرأة أو رأيت يقتص عنه بمشقص وهو
 على المرأة حل ثني عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي حدثنا داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصره بالحج فقلنا قد منّا لك أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورخصنا
 إلى منى أحلكتنا بالحج وحل ثني حجاج بن الشاعر حدثنا معلى بن أسد حدثنا وهيب بن خالد عن داود عن أبي نضرة عن جابر وعن
 أبي سعيد الخدري قال قد منّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنصره بالحج صراخا حل ثني حلد بن عمر البكراني حدثنا عبد الواحد
 عن عاصم عن أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آيت فقال إن ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فقلنا هما
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هاتنا عنهما عمر فلم نعد لهما وحل ثني محمد بن حاتم حدثنا ابن مهدي حدثنا سليم بن حيثان عن
 مروان الأصغر عن انس أن عليا قدم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أهلك بأهل البيت صلى الله عليه وسلم
 قال لو أن مربي الهدى لأخلك وحل ثني حجاج بن الشاعر حدثنا عبد الصمد وحل ثني عبد الله بن هاشم حدثنا بهز قال حدثنا
 سليم بن حيثان بهذا الإسناد مثله غير أن في روايته بهز كحل ثني يحيى بن يحيى أخبرنا قاسم عن يحيى بن أبي اسحق وعبد العزيز بن
 صهيب ومحمد بن عمار أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمر وحج لبيك عمر وحج وحل ثني
 علي بن حجر أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم عن يحيى بن أبي اسحق وحيد الطويل قال يحيى سمعت انس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لبيك عمر وحج وقال حميد قال انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك بعمر وحج وحل ثني سعيد بن منصور وعمر بن
 وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال سجدنا سفيان حدثني الزهري عن حفظة الأسدي قال سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال الذي نفسي بيده ليهلن ابن مريير

أما شاذة وقد قال قيس بن سعد عقبها والناس يتكفون ذلك انتق واطن قيسا رواها بالمعنى فحدث بما فتع له ذلك قوله الآية عليك الخ قال المكي
 تأمل هنا مسئلتان فمخ الحج في العمرة والثانية التحلل من الحج بطواف القدوم ومذهب ابن عباس في المسئلتين الجواز والقاصي حل اختلافهما على أنه
 في المسئلة الثانية ومعاوية يمنعها وإذا منعه فكيف يكون التقصير تحج عليه بل هو تحفة له لأن التقصير آخر عمل العمرة فلو تحلل من حجة الأبرمة لا بطواف
 بل لا ظهر وهو الذي كان شيخنا أبو عبد الله يختار أن اختلافهما إنما هو في المسئلة الأولى ومعاوية يمنعها فلما قال قصرت شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان ذلك حجة عليه لأن التقصير آخر عمل العمرة فمخ أنه حجة في عمره ولكن هذا يجعل من حجة أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ممن فخر بأبي جابر القاصع
 في الحج والقرآن قوله بنصره الخ قال النوري فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية وهو متفق عليه بشرط أن يكون رفع مقصدا بحيث لا يؤذي نفسه المرأة
 لا ترفع بل تسمع نفسها لأن صوتها محل فتنه ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة وقال أهل الظاهر هو واجب يرفع الرجل صوته بما في غير المساجد
 وفي مسجد مكة ومنى وعرفات وأما سائر المساجد ففي رفعها خلاف للعلماء وهما قولان للشافعي والثاني هو الأصح استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة والشافعي
 لا يرفع لئلا يهوش على الناس بخلاف المساجد الثلاثة لأنها محل للمناسك، أم وقال بعض العلماء وجه عدم الرفع خوف أن يشهر نفسه في سائر المساجد
 أما في المساجد الثلاثة فلا يخاف ذلك لأن كل من يجتنب الصلوة قوله بالحج صراخا الخ بضم الصاد مفعول مطلق ولعل لا تقصير على ذكر الحج لأنه
 الأصل والمقصود الأعظم أو لأنه المبدوء به ثم أدخل عليه العمرة وقد يقال هذا حال الراوي وموافقا وأما حاله عليه الصلوة والسلام فمسكوت
 عنه يعرف من محل آخر - كذا في المرأة - قوله اختلفا في المتعتين الخ قال الآتي يعني متعة النسك ومتعة الحج إلى العمرة وأما المتعة بالعمرة
 إلى الحج فقد عمل الصحابة بها كثيرا، أم وتقدم الكلام عليه مبسوطا - وأما متعة النساء فسيأتي البحث فيها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى قوله ثم
 هاتنا عنهما عمر الخ قال العلامة السدي رحمه الله هذا على حسب ما رجحنا به ولا تمتعة النساء مما يقتضيه القرآن حرمة وثبت أن النبي صلى
 الله عليه وسلم نهي عنها أيضا كيف وقد قال تعالى لا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فما أحل إلا الزوجة والمملوكة والموطوءة بالمتعة ليست
 شيئا منها بما لا يتناق فلا تحل لهذا النص وأما متعة الحج فكان نهي عمر عنها اجتهاقا منه بناء على زعمه أن الانتقام المأمورية في النص وهو قوله
 تعالى وآتوا الحج والعمرة لله لا يحصل فيها لزوم أن الانتقام يقتضي اتياغا في سفرين لا يفسر واحد وقد علم بالدلائل أن الحق خلافه والله
 تعالى أعلم - قوله حدثنا سليم بن حيثان الخ بفتح السين وكسر الهمزة قوله لبيك عمر وحج الخ هذا من أدلة كونه صلى الله عليه وسلم قائما
 وقد اشبعنا الكلام عليه في باب بيان وجوه الأحكام مما يفهم عن أعادتم قوله ليهلن ابن مريير الخ قال النوري لم يكن هذا يكون بعد نزوله

بعد ما هاجر حجة واحدة حجة الوداع قال بواسحق وبمكة أخرى وحلثني هرون بن عبد الله أخبرنا محمد بن بكر البرساني أخبرنا
 ابن جبريم قال سمعت عطاء بن خباز قال أخبرني عروة بن الزبير قال كنت أنا وابن عمر بن الخطاب في حجر عائشة وأنا أسمع ضربها
 بالسواك تستن قال فقلت يا أبا عبد الرحمن اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب قال نعم فقلت لعائشة أي أمته التي سمعنا ما يقول
 أبو عبد الرحمن قالت ما يقول قلت يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب فقالت يغفر الله لأبي عبد الرحمن لعمرى ما اعتمر في رجب ما اعتمر
 من عمرى إلا وأنه لم يخلع ابن عمر معهما قال لا ولا نعسكت **وحلثنا** اسحق بن إبراهيم أخبرنا جبريم عن منصور عن عطاء بن خباز قال كنت أنا
 وعروة بن الزبير المسجد فاجتمعنا مع عمر بن الخطاب في حجر عائشة والناس يصلون الضحى في المسجد فسألناه عن صلواتهم فقال بدعة فقال
 له عروة يا أبا عبد الرحمن كذا عمر بن الخطاب قال رجب عمر بن الخطاب في رجب كرهنا أن نكذب به ونرد عليه ونمحقنا استئذان عائشة
 صلى الله عليه وسلم فيها بنفسه سواء قاتل أو لم يقاتل لكن روى أبو يعلى عن طريق أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الغزوات أحد وعشرون وإسناد صحيح
 أصله في مسلم فلهذا قفنا زيد بن أرقم ذكر اثنين منها ولعلهما الألباء وبوطوط وكان ذلك خفي عليه لصغرهم ويؤيد ما قلناه ما وقع عند مسلم بلفظ قلت
 ما أول غزوة غزاها قال ذات العشير أو العشرة التي - والعشيرة كما تقدم هي الثالثة وأما قول ابن التين يحمل قول زيد بن أرقم على أن العشرة أول ما
 غزاها هو زيد بن أرقم والتقدير قلت ما أول غزوة غزاها أي أنت معك قال العشير فهو محتمل أيضا ويكون قد خفي عليه شتان ما بعد ذلك أو على الغزوتين
 واحدة فقد قال موسى بن عقبة قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه في ثمان بدست واحد ثم الأحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف
 التي - وأهل غزوة قريظة لأنه ضمها إلى الأحزاب لكونها كانت في أثرها وأفرادها غير موقعة بغير هزيمة الأحزاب كذلك وقع لغاية هذا الطائف
 وحنين واحدة لتقاربها فيجتمع على هذا قول زيد بن أرقم وقول جابر بن سعد فبلغ مدة المغازي التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه سبعة
 وعشرين وتبع في ذلك الواقدي وهو مطابق لما عده ابن إسحاق إلا أنه لم يفرق وادى القرى من خيبر إلى ذلك السهلي وكان الستة الزائدة من هذا القبيل
 وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وعشرين وأخرجه يعقوب بن شبيب عن
 سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق فزاد فيه سعيد قال الأول ثمان عشرة ثمانية عشر قال ابن عمر بن الخطاب قال لا أدري أو هو أو كان شيئا سمعته بعد قلت وحمله
 على ما ذكرته يدفع الوهم ويصحح الأقوال والله أعلم وأما البعث السرايا فمنازل أسحق ستا وثلاثين وعند الواقدي ثمانيا وأربعين وحكى ابن الجوزي في
 التلخيص ستا وخمسين وعند المسعودي ستين وبلغنا شيخنا في نظم السيرة زيادة على السبعين ووقع عند الحاكم في الأكليل ما نأثره على ما نأثره فلهذا ما زاد من المغازي
 إليها **قوله** وبمكة أخرى أم قال الحافظ وعرض ابن اسحق أن لقوله بعد ما هاجر مفهوما وأنه قبل أن يهاجر كان قد حج لكن اقتصاره على قوله أخرى قد يوهم
 أنه لم يحج قبل الهجرة إلا واحدة وليس كذلك بل حج قبل أن يهاجر مرارا بل الذي لا أناب فيه أنه لم يترك الحج وهو مكة قط وقد سبق تحقيقه في أوائل الحج
 فراجع **قوله** أنا أسمع ضربها بالسواك أي حين مرور السواك على أسنانها **قوله** تستن أي تتسوك **قوله** أي أمته أي بضم الهاء وتشديد الميم فهو
 فأنف فها مضمومة وهذا اللفظ مسلم في البخاري وأما قال الحافظ كذا للأكثر يسكون الهاء ولا يذرا أمته يسكون الهاء أيضا بغير ألف هذا بالمعنى الخاص
 لأنها خالته وبالمعنى العام أم المؤمنين **قوله** يغفر الله لأبي عبد الرحمن أي ذكرته بكنيته تعظيما له ودعت له إشارة إلى أنه نسي **قوله** لعمرى أي قال
 النووي هذا دليل على جواز قول الإنسان لعمرى وذكره مالك لأنه من تعظيم غير الله تعالى ومضاهاته بالحلف بغيره، أم - وتقدم الكلام عليه في أوائل كتابنا
 الإيمان تحت قوله صلى الله عليه وسلم أفلم واسيه انصدق **قوله** ألا والله له أي الألباء ابن عمر جرحه وهو شاهد قالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النبي
قوله سكت أي وسكت ويبدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك بهذا أجيب عما استشكل من تقليد قول عائشة الثاني على قول ابن عمر المثلث هو خلاف القلعة
 المقربة قال الحافظ وفي هذا الحديث أن الصحابة الجليل المكثر الشديدا ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم قد خفي على بعض أحواله قد يدخله النوم والنسيان لكونه غير صبور
 وفيه بعض العلماء على بعض وحسن الأدب والرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب فإظنه السامع خطأ الحديث **قوله** المسجد أي مسجد المدينة النبوية **قوله**
 الحجرة عائشة أم أو مستند إليها **قوله** فقال بدعة أي حمله القاضي عياض وغيره على ما مراده أن أظهرها في المسجد والاجتماع لها هو البعد عنه لأن أصل صلوة
 الضحى بدعة وقد تقدم الكلام على ذلك البحث في كتاب الصلوة فراجع **قوله** أحدهما في صلب الخ قال الحافظ وكذا وقع في رواية منصور عن عطاء بن خباز قاله أبو اسحق
 فرواه عن مجاهد عن ابن عمر قال اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم مرتين فبلغ ذلك عائشة فقالت اعتمر أربعين مرة أخرجه أحمد أبو داود ما خلفا جعل منصور الاختلاف في شهر العزة
 وأبو اسحق الاختلاف في عدد الاعتار ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر مثل ما ذكره عن العدة فاجاب فروت عليه عائشة فرجع إليها فسل مرة ثانية فاجاب بموافقتها
 ثم سأل عن الشهر فاجاب في طئه وقد أخرجه أحمد من طريق الأعمش عن عطاء بن خباز قال سألت عروة بن الزبير عن عمر بن الخطاب قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجب فقلت كرهنا
 أن نكذب به ونرد عليه الخ قال الزرقاني وهو هذا يدل على أن عمر بن الخطاب قد علم أن قولهم امتحان فيه حرج لأن الامتحان لكنه مذهب صحابي وفي الاحتجاج به خلاف

باب فضل العمرة في رمضان **باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا**
والخروج منها من الثنية السفلى ودخول بطن مكة من طريق غير التي خرج منها

في الحجرة فقال عمره الا تسمعون يا اهل المؤمنين الى ما يقول ابو عبد الرحمن فقال ما يقول قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم اربع عمرات خير من حجة واحدة في رجب فقالت رحم الله ابا عبد الرحمن ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو معه وما اعتمر في رجب قط **وحدثني محمد بن حاتم بن يونس** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال اخبرني عطاء قال سمعت ابن عباس يحدثنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة من الانصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها ما منعك ان تحي معنا قالت لو يكن لنا الا فاضحان فخر ابو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحاً ننضح عليه قال فاذا جاء رمضان فاعتمرى فان عمره فيه تعدل حجة **وحدثنا احمد بن عبد الصبيح** حدثنا يزيد بن يحيى بن زريع حدثنا جيب الملعون عن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة من الانصار يقال لها امرستان ما منعك ان تكوني تحت معنا قالت يا فاضحان كانا ابى فلان زوجهما هو وابنه على احدهما وكان الاخر يسقى عليه غلامنا قال فعمرة في رمضان تقضى حجة او حجة معي **وحدثنا ابو بكر بن**

وكان فالك اذا عرفت انه سؤال امتحان لا يجيب لا يجيب له بحدوث اخبرني في شجرة لا يسقط ورقها لان ذلك من الشارب تعليم لما اشتمل عليه من الاحكام وتوحيه عليه بنعيم باب الفاء العالم المسئلة على طلبية ليجتهدوا فهم قاله ابو عبد الله لا ياتي لكن في قوله من هب صحابي نظراً فهو كما رأيت انما فعله عمره وعجابه لها تابعياً اتفاقاً فلا حجة فيه بخلاف قول **ما اعتمر في رجب قط** قال القرطبي عبد الكار لا ياتي عمره على عائشة زيد لم يات له كان على وهم وان رجوع لقولها وقد تعسف من قال ان ابن عمر اراد بقوله اعتمر في رجب عمره قبل هجرته لانه وان كان محتملاً لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يزعم منه عند مطابقة ردها عليه كلامه الاستماع وقد ثبت الا لا يقع على لو كانت قبل الهجرة فما الذي كان يمنع من ان ينعصر بمراة في رجب الاشكال ايضا فان قرأ هذا القائل لا يريها كان في رجب يحتاج الى النقل على تقديره فمن اين له انه صلى الله عليه وسلم وقهره هبة وقهره فكيف اقتصر على سورة كذا في الفقه **باب فضل العمرة في رمضان** قال الحافظ القائل بنسبت اسمها ابن جريح بخلاف ما يتبادر الى الذهن من ان القائل عطاء وافق ذلك لان المؤلف اخرج الحديث بعد ذلك من طريق جيب الملعون عطاء فسماها بامرستان ويحتمل ان عطاء كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريح وذكر الاله لما حدث به جيباً وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن ابيه عن ابن عباس قال جاءت امر سليم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت حج ابو طلحة وابنه وتركاني فقال يا امر سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي اخرج ابن حبان وتابعه محمد بن عبد الرحمن ابن ابى ليلى عن عطاء اخرج ابن ابي شيبة وتابعه معقل الجعفي لكن خالف في الاسناد قال عن عطاء عن امر سليم فذكر الحديث دون القصة فهو لا يشك فيبعد ان يتفقوا على الخطا فلعل جيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ثم قال الحافظ بعد كلامه ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بانها امرستان او امر سليم قوله ابو ولدها ام وهو زوجها كما في الطريق الآية قوله **وبنها ام** قال الحافظ ان كانت هي امرستان فيحتمل ان يكون اسم ابنتها سنانا وان كانت هي امر سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن ان يحسب سوى انس وعلى هذا فسيبته الى ابى طلحة بكونه ابنه مجازاً قوله **علي ناضح** ام بضاد حجة ثم سلة ابو عبد قال ابن بطال الناضح البعير او الثور او الحمار الذي يستق عليه لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية ابى داود بكونه جلاً قوله **نضح عليه** ام بكسر الصاد قوله **تعدل حجة** ام قال الحافظ والحاصل انه صلى الله عليه وسلم اعلمها ان العمرة في رمضان تعدل الحجة في الشراب لانها تقوم مقامها في اسقاط الفرض للاجتماع على ان لا يعتار لا يجزى من حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويان معنى الحديث نظير ما جاء ان قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن وقال ابن العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد ادركت العمرة منزلة الحج بانتمل رمضان اليها وقال ابن الجوزي في بيان ثواب العمل يزيد بزيادة شهر الوقت كما يزيد بحضور القلب بخلاف القصد قال غيره فيحتمل ان يكون المراد عمره فريضة في رمضان كحجة فريضة وعمره نافلة في رمضان كحجة نافلة وقال ابن التين قوله كحجة فيحتمل ان يكون على بابيه ويحتمل ان يكون ليركع رمضان ويحتمل ان يكون مخصوصاً بمكة المرأة والظاهر حمله على العموم (تبيينه) ليعتمر النبي صلى الله عليه وسلم الا في شهر الحج كما تقدم وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث الباب فايحتمل افضل الذي يظهر ان العمرة في رمضان لغير النبي صلى الله عليه وسلم افضل واماً في حقه فما صنع هو افضل لان فعله لبيك حجاز ما كان اهل الجاهلية يمنونه فاراد الرد عليه بالقول والفعل وهو لو كان مكروهاً لغيره لكان في حقه افضل والله اعلم وقال صاحب الهدى فيحتمل ان صلى الله عليه وسلم كما يشغل في رمضان من العبادات بما هو اهم من العمرة وخشى من المشقة على نفسه اذ لو اعتمر في رمضان لبادوا الى ذلك مع ما هو عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم وقد كان يترك العمل وهو يجب ان يعمل خشية ان يفرض على نفسه وخوفاً من المشقة عليه **كذا في الفقه** قوله يسقى غلامنا قال قال النووي هكذا هو في نسخ بلادنا وكذا نقله القاضى عياض عن رواية عبد الغافر القاسمي وغيره قال وفي رواية ابن مهران يسقى عليه غلامنا قال القاضى عياض وأرى هذا كله تغييراً وصوابه نسق عليه بخلافنا فنصف منه غلامنا وكذا جاء في البخارى على الصواب يدل على صحته قوله في الرواية الاولى نضح عليه وهو ينعى نسق عليه هذا كلام القاضى والمختار ان الرواية صحيحة وتكون الزيادة التي ذكرها القاضى محذوفة مقدرة وهذا كثير في الكلام والله اعلم قوله **او حجة معي** ام شك من بعض الرواة ولهذا الزيادة التي رواها على الشك اى قوله معي شاهد عند الطبراني والبراز مرسل

فانه يسعى ثلاثة اطواف بالبيت ثم يمشي اربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة وحديثي ابوالطاهر وحرملة
ابن يحيى قال حرملة اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سالما بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين يقدر مكة اذا استلم الركن الاسود اولى يطوف حين يقدم تحت ثلاثة اطواف من السبع وحديثنا عبد الله بن عمر
ابن ابيان الجعفي حدثنا ابن المبارك اخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا وشمى
اربعا وحديثنا ابو كامل الجعفي حدثنا سليمان بن اخضر حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع ابن عمر رمل من الحجر الى الحجر وذكر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله وحديثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك بن حم وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال
قرأت على مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه
ثلاثة اطواف وحديثنا ابوالطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني مالك وابن جريح عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة اطواف من الحجر الى الحجر وحديثنا ابو كامل فضيل بن حسين بن محمد بن يحيى حدثنا عبد الله بن
ابن زباد حدثنا الجعفي عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة اطواف وشمى اربعة اطواف أسنة هو
فان قومك يزعمون انه سنة قال فقال صدقوا وكذبوا قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال المشركون
ان محمدا واصحابه لا يستطيعون ان يطوفوا بالبيت من الهرل وكانوا يحسدونه قال فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرملوا ثلاثا

ان يكون سعيه شديدا في بطن المسيل وهو قد مررت قوله يسعى ثلاثة اطواف ام مراده يرمل وسما سعيًا مجازا لكونه يشارك السعي في اصل
الاسراع وان اختلفت صفتها قوله ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة وقيل سنة قوله ثم يطوف بين الصفا والمروة
قال النووي فيه دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي وانه يشترط تقدم الطواف على السعي فلو قدم السعي لم يصح السعي وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور
وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله اعلم قوله اذا استلم الركن الاسود فيه استحباب هذا الاستلام في ابتداء الطواف وقد تقدم معناه في شرح
حديث جابر الطويل قوله من الحجر الى الحجر قال النووي فيه ان الرمل يشترط في جميع المطواف من الحجر الى الحجر واما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا فليقل
قال وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرملوا ثلاثة اشواط وعشوا ما بين الركنين فمنسوخ بالحديث الاول لان حديث ابن عباس كان في عمره القصبة سنة
سبع قبل فتح مكة وكان في المسلمين ضعف في ابدانهم وانما رملوا اظهارا للقوة واحتاجوا الى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين لان المشركين كانوا اجنوا
في الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ويرونهم فيما سوى ذلك فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر الى الحجر فوجدوا كالحذ
بهذا المتأخر ام - وقال الحافظ ان عمر رضي الله عنه كان هتم بترك الرمل والطواف لانه عرف سببه وقد انقضت فهران يتركه لفقد سببه ثم رجع عن ذلك
لا احتمال ان تكون له حكمة ما اطلع عليها فآى ان الاتباع اولى من طريق المنع وايضا ان فاعل ذلك اذا فعله تذكر السبب الياث على ذلك فيستذكر نعمة الله
على اعزاز الاسلام واهله، ويؤيد انهم اقتصر احدا من ائمة المشركين على الاسراع اذ امرها من جهة الركنين الشاميدين لان المشركين كانوا يأتون تلك النية
فاذا مروا بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما رملوا في حجة الوداع اسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة
ام - قوله حدثنا سليمان بن اخضر هو بضم السين واخضر بالخاء والضاد المعجمين - قوله رمل الثلاثة اطواف قال النووي هكذا هو في معظم النسخ
المستقلة وفي نادر منها الاطواف وفي اندر منه ثلاثة اطواف فاما ثلاثة اطواف فلا شك في جوازها ونصاحتها واما الثلاثة اطواف بالالف واللام فيه ما فيه
خلاف مشهور بين النحويين منه البصريون وجزيرة الكوفيون واما الثلاثة اطواف بتعريف الاول وتكرار الثاني كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور النحويين
وهذا الحديث يدل لمن حوزة وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد في نسخة من رواية النبي صلى الله عليه وسلم قال فعل هذا الثلاث درجات وقد رواه مسلم
هكذا في كتاب المصلاة وقد سبق التنبيه عليه، قوله صدقوا وكذبوا قال العلامة السدي يري ان قوله سنة يتضمن شيئين احدهما ان النبي صلى
الله عليه وسلم فعله وهو في ذلك صادق والثاني انه فعله تشريعا للناس وقصدا لاقتداء غيره فيه وهو في ذلك كاذب وذلك لانه ما فعله الا خروجه و
دفع الطعن المشركين وما هذا سبيله لا يكون سنة والله تعالى اعلم ام - قال الآتي به وقوله كذبوا تشديدا في الاخبار والا كان يكفي ان يقول اخطأوا - ام -
قال النووي وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه وخالفه جميع العلماء من الضاربة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم فقالوا هو
سنة في الطواف الثلاث من السبع فان تركه فقد ترك سنة وفاته فضيلة ويصح طوافه ولا دم عليه وقال عبد الله بن الزبير سنة في الطواف السبع وقال الحسن
البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالك اذا ترك الرمل لم يركه وكان مالك يقول به ثم رجع عنه، دليل الجمهور ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل في حجة
الوداع في الطوافات الثلاثة الاول وشمى في الرابع ثم قال صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لتأخذوا مناسككم عني والله اعلم - قوله من الهرل الى هكذا هو في معظم النسخ

في استلام الركنتين اليمانيين في الطواف دون الركنتين الأخرين

ويعشوا الربا قال قلت له أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة بالركب استناده هو فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذا لو
قال قلت ما قولك صدقوا وكذا لو قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محل هذا محل حتى خرج العواتق من
البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه فليتاكثر عليه ركب المشي السمع افضل حل ثنا ابن أبي
حدثنا سفيان عن ابن ابي حنيفة عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس ان قومك يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رطب بالبيتين
الصفا والمروة وهي سنة قال صدقوا وكذا لو قال حدثني محمد بن رافع حدثنا يحيى بن آدم حدثنا زهير عن عبد الملك بن سعيد بن
الايجر عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس ارايت قد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصيفة لي قال قلت رايت عند المروة على
ناقة وقد كثر الناس عليه قال فقال ابن عباس ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكفرون وحديثي
ابو الربيع الزهري حدثنا حماد يعني بن زيد عن ابي الربيع عن سعيد بن جبلة عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واحيا بركة
وقد وهنتهم حتى يثرب قال المشركون انه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر
وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يروا ثلاثة اشواط ويمشوا ما بين الركنتين

الهنال بضم الهاء واسكان الزاي وهكذا حكمه القاضي في المشارق وصاحب المطالع عن رواية بعضهم قال لا وهو وهو الصواب الهزال بضم الهاء وزيا قال
قلت وللول وجه وهو ان يكون بفتح الهاء لان الهزل بالنون مصلد هزلته هزلا كضربه ضربا ولا يستطيعون يطوفون لان الله تعالى هزلهم والله اعلم
كذا في الشرح قوله صدقوا وكذا لو قال النوى يعني صدقوا فانه طاف بالركب وان الركوب افضل بل المشي افضل وانما ركب النبي صلى الله عليه وسلم
للعدا الذي ذكره وهذا الذي قاله ابن عباس جميع عليه اجمعوا على ان الركوب في السبي بين الصفا والمروة جائز وان المشي افضل منه كالعذر والله اعلم
قوله حتى خرج العواتق اجمع عاتق وهي البكر البالغة او المقاربة للبلوغ وقيل التي تزوج سميت بذلك لانها اعتقت من استحل ما رويها وابتدأ بها في الخروج
والمقهر التي تفعله الطفلة الصغيرة وقد بين بيان هذا في صلوة العيد قوله من ابي الطفيل قلت لابن عباس ارايت ابا الطفيل هو عامر بن واثلثة الليثي
ولد عامر احد قال مسلم مات ابو الطفيل سنة ثمان مائة وهو آخر من مات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خليفة مات بعد سنة ثمان مائة ويقال مات سنة ثمان
وقال وهب بن جرير بن حازم عن ابيه كنت بمكة سنة ثمان مائة فرايت جنازة فسالته عنها فقالوا هذا ابو الطفيل قلت وقال ابن البرقي مات سنة ثمان
وقال موسى بن اسمعيل ثنا مبارك بن فضالة ثنا كثير بن اعين سمعت ابا الطفيل بمكة سنة سبع مائة يقول ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
قصته وقال ابن السكن روى عنه رؤيته لرسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجوه ثابتة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله لا يدعون عنه ان يضم الياء فتح الدال وضم العين المشددة اي يدعون منه قوله تعالى يومئذ عثرون الى نار جهنم دحجا وقوله تعالى فذلك
الذي يدعون اليه في الشرح قوله يكفرون الخ وفي بعض الاصول من صحيح مسلم يكرهون كما ذكرناه من الاكراه وفي بعضها يكفرون بتقديم الهاء من الكفر
وهو الاستهزاء قال القاضي هذا صريح قال وهو رواية الفارسي والاول رواية ابن ماهان والعذري كذا في الشرح وفي اكمال الاحمال المعتمد الرشيد
سنة فمر بظهر الكوفة فاذا بهلول المجنون راكبا على قصبة وخلفه الصبيان فامر ان يوثق يديه فقال للرسول لا تزعه فانه الرسول فقال بهلول احب
امير المؤمنين فقلت فقال الرشيد السلام عليك يا بهلول فقال وعليك السلام يا امير المؤمنين فقال الرشيد اني اليك بالاشواق فقال بهلول لكنني المشرق
اليك فقال الرشيد عظمي يا بهلول فقال برأعظك هذه قصورك وهذه قبورك فقال زدني فقلا احسنت قال يا امير المؤمنين من رزق الله مالا وجمالا
فواسي من ماله وعفت في جماله كتب في لوان الا برار فظن الرشيد انه يريد شيئا فقال قد امرنا بقضاء دينك قال كلا لا تقص ديني اريد الحق
على اهلهم واقض دين نفسك من نفسك قال الرشيد قد امرنا ان يحرق عليك فقال يا امير المؤمنين ان الله لا يعطيك وينساني كيف بك يا امير المؤمنين
اذا اوقفك الله بين يديه ومالك عن النقيير والقطير فاخنت الرشيد العبرة فقال الحاجب كفت يا بهلول فقال وجهت امير المؤمنين فقال بهلول
انما يفسد عليه انت واحزابك فقال الرشيد دعه ثم قال الرشيد احاجة يا بهلول قال ان لا ترائي ولا اراك ثم قال يا امير المؤمنين حدثني فلان عن قدامة
ابن عبد الله الكلبي قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جرة العقبة على ناقة صهباء وليس ثوب ضرب ولا طمح ولا اليك ولا تير **باب**
استحباب استلام الركنتين اليمانيين في الطواف دون الركنتين الأخرين قوله وقد وهنتهم حتى يثرب الخ بتخفيف الهاء وتشديد ها اي اضعفهم
ويثرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية وفي النبي صلى الله عليه وسلم عن تهمتها بذلك وانما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين وفي رواية لا سما
فاطمة الله على ما قالوا كذا في الفتح قوله ثلاثة اشواط الخ الاشواط بفتح الهاء بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجري ثم الى الغاية والمراد به هنا الشوط
حول الكعبة قال الحافظ وفي الحديث جواز تسمية الطوفة شوطا ونقل عن مجاهد الشافعي كراهته قوله ويمشوا ما بين الركنتين الخ اي اليمانيين وكان هذا

ليرى المشركين جلدكم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحشى قد وهنتهم هؤلاء اجلد من كذا وكذا قال ابن عباس لم يمنعهم ان يامرهم ان يرموا الاشواط كلها الا الابقاء عليهم **وحل شأنا** عمرو الناقد ابن ابي عمر احمد بن عبد الله جميعا عن ابن عبيدة قال ابن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال انما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت ليرى المشركين قوته **وحل شأنا** يحيى بن يحيى اخبرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انهم قالوا لمراسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيت الا الركنين اليمانيين **وحل شأنا** ابو الطاهر وحيلة قال ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم من اركان البيت الا الركنين الاسود والذى يليه من خودور الجحيمين **وحل شأنا** محمد بن مثنى حدثنا خالد بن الحارث عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني **وحل شأنا** محمد بن مثنى وزهير بن حرب عن عبيد الله بن سعيد جميعا عن يحيى القطان قال ابن مثنى حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن ابن عمر قال ما تركت استلام هذين الركنين اليماني والحجر منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما في شدة ولا رخاء **وحل شأنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابن غير جميعا عن ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر عن عبيد الله عن نافع قال

في عمر القضاء سنة سبع وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الحجر الى الحجر فيؤخذ بالآخر فالآخر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ليرى المشركين جلدكم ثم نفع الجحيم واللام قوته لهذا الفعل لانه اقطع في تكذيبهم والمغ في تكذيبهم قال الحافظ ويؤخذ منه جواز اظهار القوة بالعدة والصلاح ونحو ذلك للكفا رآها بالمر ولا يعد ذلك من الرماية المذموم وفيه جواز المعاري بالفعل كما يجوز بالقول وربما كانت بالفعل ولي قوله ان يامرهم ان يرموا الخ ان يرموا البضم الميم وهو في موضع مفعول يامرهم لقوله بكونه كذا قوله الا الابقاء عليهم الخ بكسها الهنزة وسكون الواو بعد القاء واللام في اللفظ بغيره والاشفاق عليهم والمعنى لم يمنعهم من امرهم بالمر في جميع الطوافات الا الركنين بغيره قال القرطبي روي قوله الا الابقاء عليهم بالرفع على انه فاعل بمنعه وبالنصب على ان يكون مفعولا من اجله ويكون بمنعه ضمير عائدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله، كذا في الفتح قوله انما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت هذا شدة المشي قوله الا الركنين اليمانيين الخ اي دون الركنين الشاميين واليماني تخفيف الياء على الشهرة كانت الالف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكان جمعاً بين العرض والمعرض وجوز سيبويه التشديد وقال ان الالف زائدة والركنان اليمانيان هما الركن الاسود والركن اليماني الذي يليه من خودور الجحيمين وانما قيل لهما اليمانيان للتغليب كما في الابوين والقمرين والعمرين وامثالها، قال النووي وقد اجعت الائمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين والتفق البخاري على انه لا يعم الركنين الآخرين وهما الشامي والعراقي وكان معاوية وكذا ابن الزبير يستلم الاركان كلها، قال الحافظ في الفتح وقد تقدم قول ابن عمر انما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين لان البيت لم يمتح على قواعد ابراهيم وعلى هذا المعنى حل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لهما لانه لما عمر الكعبة اتم البيت على قواعد ابراهيم فقلنا خرج الامر في كتاب مكة فقال ان ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وادخل فيه من الحجر ما اخرج منه وردا الركنين على قواعد ابراهيم خرج الى التنعيم واعتمر طواف البيت واستلم الاركان الاربعة فلزم البيت على بناء ابن الزبير اذا طاف الطائف استلم الاركان جميعها حتى قتل ابن الزبير واخرج من طريق ابن اسحق قال بلغني ان آدم لما حاجر استلم الاركان كلها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعاً يستلمان الاركان، وقال الداودي ظن معاوية انها ركن البيت الذي وضع عليه من اول وليس كذلك لما في حديث عائشة والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر روى ابن المنذر وغيره استلام جميع الاركان ايضاً عن جابر وانس والحسن والحسين من الصحابة رضي الله عنهم وعن سويد بن غفلة من التابعين ويشعر في حديث عبيد بن جريح انه قال لابن عمر رأيتك تصنع الرباعاً واحداً من اصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين الحديث بان الذين راىهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرن في الاستلام على الركنين اليمانيين وقال بعض اهل العلم اختصاص الركنين مهين بالسنة ومستند التعميم القياس، كذا في الفتح، وقال القاضي ابو الطيب اجعت الائمة الامصار والفقهاء على انها اي الركنين الشاميين لا يستلمان قاله انما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين والقرض الخلاف واجمعوا على انها لا يستلمان والله اعلم، قوله الا الحجر والركن اليماني الخ قال النووي يحجبه الجمهور في انه يقتصر بالاستلام في الحجر الاسود عليه دون الركن الذي هو فيه خلافاً للقاضي ابو الطيب من الشافعية قوله في شدة ولا رخاء الخ اي في زحام ولا خلاء قال الحافظ والظاهر ان ابن عمر لم يزل زحاماً عنداً في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يمدى ومن طريق أخرى انه قيل له في ذلك فقال هربت الا فئدة اليه فأبيد ان يكون فؤادى معهم روى الفاكهي

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لم أقبلك وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع قال أبو بكر حل ثنا وكيع عن
سفيان عن إبراهيم بن عبد الله بن عوف عن سفيان بن عوف قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفتاً
وحل ثنا علي بن محمد عن عبد الرحمن بن عوف عن سفيان بن عوف قال رأيت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم بك حفتاً ولم يقل
والتمه وحل ثنا أبو الطاهر حوطة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة
عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بغير استلام الركن فحج وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال
حدثنا علي بن مسهر عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبیت فی حجة الوداع علی راحلته
ليستلم الحجر فحجته لأن يراه الناس فيشرب وليستلموه

التسليم للشاعر في أصول الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعله لولم يعلم الحكمة فيه
وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاتهم وفيه بيان السان بالقرآن والفعل وإن الامام إذا خشي على أحد من فعله فساد
اعتقاده أن يباعد إلى بيان الأمر ويوضح ذلك، أم قلت وما ذكره في مطاوي كلامه أن الحجريين الله في الأرض يصالح بها عباده فقد رآه الخطيب ابن مسافر
عن جابر مرفوعاً وروى الديلمي في مسند الفردوس عن أنس مرفوعاً الحجريين الله فمن مسحه فقد بايع الله كذا في المرواة، وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ وهو يمين الله يصالح بها خلقه قال الهيثمي وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال يخطئ وفيه كلام وبقية رجاله
رجال الصيغ وأما ما ذكره الحافظ من أن الحجر لا ينفع ولا يضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقد في الأوثان فقد ناقش فيه على القاري في شرح المشكوة بما في باب
الحج الطويل ويحتاج إلى تحقيق حقيقة الشرك وتحقيق نزاعه والمقام لا يحتمل فيه شيء الرقود على ما هو الحق الجدير بالقبول في هذه المسئلة فليراجع حجة
الله البالغة وغيرها من مظانه والآصوب عندي أن يقال في معنى قول عمر رضي الله عنه لا تنفع ولا تضر أي لا تحقق العبادة أصلاً كما يزعم عبادة الأوثان
في أوثانهم فإن مالك ضراً ولا نفعاً لا يصح أن يكون معبوداً بحال فتقبلنا واستلها هذا ليس من عبادة الحجر في شيء ولا من صنيع المشركين بسبيل
بل هو محض محبة وتعظيم لشعائر الله امتثالاً للأمر واتباعاً لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم (تكميل) قد ورد في فضل الحجر حديث عن ابن عباس
مرفوعاً أنزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب هو صديق كذا
اختلط وجري من سمع منه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيبقى بما وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً
ولفظه الحجر الأسود من الجنة وحماد من سمع عن عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً أن لهذا الحجر لسناً وثقتين
يشهدان لمن استلم يوم القيامة بحق وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضاً، كذا في المفتح، قال الحافظ أترض
بعض المحمدين على الحديث الماضي فقال كيف سودته خطايا بني آدم ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد أجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله لكان ذلك
وأما أجوف الله العادة بأن السواد يصبغ ولا يبيض على العكس من البياض وقال المحب الطبري في بقائه أسود عبدة لمن له بصيرة فإن الخطايا إذا اثرت
في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد قال وروى عن ابن عباس أنما غيرة بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة فإن ثبت فهذا هو الجواب
قلت أخرجه الحميدي في فضائل مكة بأسناد ضعيف والله أعلم وقال الشيخ الأنور رحمه الله أن الاعتراض من الجاهل الغبي والنتيجة تابعة للأخت
الأرذل وقيل إن الحجر من التواريخ أن الحجر الأسود كان أبيض في حاله، أقول إن مبدأ التاريخ من المسلمين والتاريخ ليس بمبتصل إلى آدم عليه السلام
وأيضاً لما أخبر الحديث القوي بالسند بانه سودته الخطايا فما زينة التاريخ في مقابلة الحديث ومن ينتظر في قبوله إلى ثبوته بالتاريخ والحال أن مدار
التاريخ على الحكايات بلا أسانيد بناءً الأحاديث على الأسانيد مع نقلها والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** بك حفتاً أي بمعنى معتنياً وجمعة احتفاء
باب جواز الطواف على بغير وغيره واستلام الحجر فحجته وحجته للراكب **قوله** على راحلته أي قاله الحافظ أن البخاري حمل سبب طوافه صلى الله
عليه وسلم ركباً على أنه كان عن شكوى وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضاً بلفظ أقدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكي فطاف على
راحلته ووقع في حديث جابر عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ركباً يدبره الناس ليس له فيحتل أن يكون فعل ذلك للأمرين وحينئذ لا دلالة
فيه على جواز الطواف ركباً لغير عذر وكذا الفقهاء يقتضون الجواز إلا أن المشي أولى والركوب مكروه تنزيهاً، وأما طواف النبي صلى الله عليه وسلم ركباً فللحاجة
إلى اختار المناسك حذو ذلك عدة بعض من جمع خصاً نصه فيها واحتل أيضاً أن يكون راحلته عصمت من التلوث حينئذ كرامة فلا يقاس غيره عليه وأبعد من استدلال
هم على طهارة دول البعير وبعدها سيأتي المزيد لذلك في شرح حديث أم سلمة **قوله** يستلم الحجر فحجته أي الحجج بكسر الميم وتكون المحملة وفخر بالحجيم
بعد ما نون هو صاعاً محنية الرأس والحجج الأعوج باج وبذلك سمي الحجر والمعناه يهوى بعضاًه إلى الركن حتى يصيبه، قال ابن التين وهذا يدل على قرب
من البيت لكن من طاف ركباً يحب له أن يجد أن خاف أن يزدى أحد فيجعل فعله صلى الله عليه وسلم على الأمن من ذلك انتهى ويحتمل أن يكون في

باب جواز الطواف على بغير راحلته
الحج فحجته وحجته للراكب

باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الجواز

فإن الناس غشوه وحل ثنا علي بن خنيس عن ابن جريح وحل ثنا عبد بن حميد ثنا محمد بن يحيى بن بكر قال أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالببيت بالصفا والمروة ليراه الناس وليشرف وليسألوه فإن الناس غشوه ولم يذكر ابن خنيس وليسألوه فقط وحل ثنا الحكم بن موسى القنطري حدثنا شعيب بن إسحق عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حول الكعبة على بعيره يستلم الركن كراهية أن يضرب عنه الناس وحل ثنا عبد بن حميد ثنا سليمان بن داود أبو داود حدثنا معروف بن خربوذ قال سمعت أبا الطفيل يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالببيت يستلم الركن نمحن معه ويقبل الحجر وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن امرأة أنها قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني اشتكى فقال طوفي من وراء الناس أنت لأكبة قلت فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بالظن وركب مسطوي وحل ثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو مغوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال قلت لها أتى لظن رجلاً لولم يطف بين الصفا والمروة ما ضرب

حال استلامه قرياً بحيث أمن ذلك وإن يكون في حال اشارته بعيداً حيث خاف ذلك كذا في الفقه قوله فإن الناس غشوه الخ بتخفيف الشين أي ازدحموا عليه قوله الحكم بن موسى القنطري الخ بفتح القاف قال السمعاني هو من قنطرة بردان وهي محلة من بغداد، كذا في الشرح قوله كراهية أن يضرب عنه الناس الخ هكذا هو في معظم النسخ يضرب بالباء وفي بعضها يصرف بالصاد المهملة والفاء وكلاهما صحيح، كذا في الشرح، قوله حدثنا معروف بن خربوذ الخ هو بخاء معجمة مفتوحة ومضمومة الفقه أشهر ومن حكمها القاضي عياض في المشرق والقائل بالضم هو أبو الوليد الباجي وقال الجوهري بالفخ وبجاء الخاء مفتوحة مشددة ثم جاء حجة ثروا وثروا والجمعة كذا في الشرح قوله ويقبل الحجر الخ قال الجوهري إن السنتان يستلم الركن ويقبل يده فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك عنك وروايت لا يقبل يده وكذا قال القاسم وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبل، قوله عن امرأة الخ هي والدة زينب الراوية عنها قوله إلى اشتكى الخ أي أنها ضعيفة لا تقدر على الطواف ماشية قوله طوفي من وراء الناس الخ أمراً أن تطوف من وراء الناس ليكون استلماً ولا تقطع صفوفهم ولا يتأذون بداباتهم في الحديث جواز الطواف للراكب إذا كان لغداً ويلحق بالراكب المحمّل قوله وانت راكبة الخ أي على بعيرك كما في بعض الروايات، قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يركبها المجد إذا احتجج إلى ذلك لأن لها لا ينجم بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويح عليهم بحيث يخشى التلويح بمنع الدخول وقد قيل إن تأتته صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة أي مدبرة معلة فيؤمن منها ليحذر من التلويح وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعيراً أو سائمة كان كذلك والله أعلم، كذا في الفقه - وقال النووي وهذا الحديث لا دلالة فيه لأنه ليس من ضرر ربه إن يقول أو يروى في حال الطواف إنما هو محتمل وعلى تقدير حصوله ينطف المجد منه كما أنه صلى الله عليه وسلم إذا دخل الصبيان الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم بل قد وجد ذلك ولا أنه لو كان ذلك محققاً لئلا المجد منه سواد كان نجساً أو طاهراً لأنه مستقدر قوله حينئذ يصلي الخ وكانت هذه الصلوة صلوة الصبح وفي بعض الروايات فطوف على بعيرك والناس يصلون باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الجواز إليه قوله ما ضرب ذلك الخ والله أعلم أن السعي بين الصفا والمروة ليس بواجب عندنا وهذا بخلاف الجوهري قال الحافظ وأجرح ابن المنذر الوجوب بحديث صفيّة بنت شيبة عن جسيمة بنت أبي نحرارة بكسر الميم بعد هاء ثور الف ساكنة ثم هاء وهي إحدى نسلي بن عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسان فركبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعي وإن مئزراً ليدور من شدة السعي وسمته يقول أسعوا فإن الله كتب عليكم السعي أخرج الشافعي وأهل غيره وفي أسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثو قال ابن المنذر إن ثبت فهو حجة في الوجوب قلت له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة وعند الطبراني عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت واختلف على صفيّة بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتها به وهو جوزان تكون اختار عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها خبر تنسوة من بني عبد الدار فلا يضرك الاختلاف في الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في أهلاله وقد تقدم وفيه طعن بالببيت وبين الصفا والمروة واختلف أهل العلم في هذا فالجوهري قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه وعن أبي حنيفة واجب يحبر بالدم وبه قال الثوري في الناسي لا والعامل وبه قال عطاء وعنده أنه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال الشافعي فيما نقله ابن المنذر واختلف عن أحمد كنهه كالأول الثلاثة وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالببيت، أم وأخذه الحنفية من وجوبه وانجباره بالدم وهو رواية عن أحمد قال ابن قدامة وهو أقرب إلى الحق، قال الشيخ ابن المهرناق قد قلنا بموجبه (أي من جبه)

قالت لم قلت لان الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية فقالت ما امر الله بحج امره ولا عمرته لم يطفد بين الصفا والمروة ولو كان كما تقول لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وهل تدري فيما كان ذاك انما كان ذاك ان الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما اساف وناثلة ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاء الاسلام كرهوا ان يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية قالت فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخرها قالت فظافوا وحل شئنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو اسامة حدثنا هشام بن عروة اخبرني ابي قال قلت لعائشة ما ارى على جناح ان لا تطوف بين الصفا والمروة قالت لم قلت لان الله عز وجل يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية فقالت لو كان كما

حديث جدي بنت ابي تجرة المتقدم ذكره اذ مثله لا يزيل على اقامة الوجوب وقد قلنا به اما الركن فاعلمت عندنا ما بدليل مقطوع به فاثباته بهذا الحديث اثبات بغير دليل فحقيقة الخلاف في ان مفاد هذا الدليل ماذا - والحق فيه ما قلنا لان نفس الشئ ليس الاركنه وحده اوضح شئ آخر فاذا كان ثبوت ذلك الشئ قطعيا لزم في ثبوت الركنه القطع لان ثبوتها هو ثبوتها فاذا فرض القطع به كان ذلك للقطع بها وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة في الصلوة ام - ولما الحكم في مشروعية السجدة فقد تقدم بما في شرح حديث جابر الطويل فليراجع قوله قلت لان الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية باقتضار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما لقي بذلك لان رفعه اشارة للمباح ويزداد المستحب بآثاره لا يزاد الوجوب عليه بل يعاقب التارك ومحصل جواب عائشة ان الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الاثر عن الفاعل ولما لم يباح فيحتاج الى رفع الاثر عن التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لا نعم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية انه لا يثبت في الاسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم واما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ولا مانع ان يكون الفعل واجبا ويعتقد انسان امتناع ايقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ولا يستلزم ذلك نفى الوجوب ولا يلزم من نفى الاثر عن الفاعل نفى الاثر عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة لنفى الاثر عن التارك وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة انما لو كانت الاباحة كانت كذلك حكاه الطبري وابن ابي اود في المصنف ابن المنذر وغيره عن ابي بن كعب بن مسعود وابن عباس اجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا زائدة وكذا قال الطحاوي وقال غيره لا حجة في الشواذ اذا خالفت المشهور وقال الطحاوي ايضا لا حجة لمن قال ان السجدة مستحبة بقوله فمن تطوع خيرا لانه راجع الى اصل الحج والعمرة لا الى خصوص السجدة لاجتماع المسلمين على ان التطوع بالسجدة لغير الحاج والمعتبر غير مشروعة والله اعلم كذا في الفهم - قوله ما امر الله بحج امره ان قال العيني نفى اتمام الشئ لا يدل على نفى وجوده فلا يثبت به الركنية ام - وعلى تقدير التسليم فهو مذهب صحابية في مسألة اختلف فيها وايضا هو غنى الثبوت قوله ولو كان كما تقول ان قال العلامة السدي اي لو كان المقصود والمراد بالنسبة انقول وتزعم من عدم الوجوب لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما تريد ان الذي يستعمل للدلالة على عدم الوجوب تعيينا هو رفع الاثر عن التارك واما رفع الاثر عن الفعل فقد يستعمل في المنسوب او الواجب ايضا بناء على ان المخاطب يزعم فيه الاثر فيخاطب على وفق زعمه بنفى الاثر وان كان واجبا وفيما نحن فيه كذلك فلو كان المقصود في هذا المقام الدلالة على عدم الوجوب عيننا لكان الكلام الدلائل هذه الدلالة هو ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف ، قال الا بقرينة اجمرة لعدم الوجوب بالآية لا تفادلت على رفع الحج عن الفعل فمضى ان رفع الحج عنه يحل على عدم الوجوب فعاد مسئلة عائشة بان رفع الحج اعم من الوجوب والندب والاباحة والكرهية والاعمة لا يدل على الاختصاص على التعيين وانما يثبت الاستدلال بالآية لو كان التلاوة ان لا يطوف بهما لانه يكون معنى الآية حينئذ رفع الحج عن التارك وهو خاتمة عدم الوجوب انما قوله كانوا يهلون انما يحجبون قوله على شط البحر ان قال عياض هذا وهم فانهما ما كانا قط على شط البحر وانما كانا على الصفا والمروة انما كانت مناة مما يلي جهة البحر ام - وروى النسائي باسناد قوي عن زيد بن حارثة قال كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما اساف وناثلة كان المشركون اذا طافوا فاستحوا بها الحديث وروى الطبراني وابن ابي حاتم في التفسير باسناد حسن من حديث ابن عباس قال قالت الانصار ان السجدة بين الصفا والمروة من امر الجاهلية فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية وروى الفاكهي واسماعيل القاضي في الاحكام باسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالصفا يدعى اساف وثمن بالمروة يدعى ناثلة فكان اهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام دعى بهما وقالوا انما كان ذلك يصنعها اهل الجاهلية من اجل او ثأمة فامسكوا عن السجدة بينهما قال فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية وذكر الواحد في اسبابه عن ابن عباس نحو هذا وزاد فيه يزعم اهل الكتاب انها زيا في الكعبة فمسحوا حجرتين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبرا بها فلما طالت المدة عجزوا والباقي نحوه وروى الفاكهي باسناد صحيح الى ابي مجلز نحوه وفي كتاب مكة لعمر بن شبة باسناد قوي عن مجاهد في هذه الآية قال قالت الانصار ان السجدة بين هذين الحجرين من امر الجاهلية فنزلت ومن طريق الكلبي قال كان الناس اول ما اسلموا كرهوا الطواف بينهما لانه كانا على كل واحد منهما صنم فنزلت فهذا عليه يومئذ رواية ابي معاوية هذه - قوله الذي كانوا يصنعون في الجاهلية ان هذه الرواية تقتضي ان تحرمهما انما كانا لئلا يفعلوا

تقول لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بها انما انزل هذا في اناس من الانصار كانوا اذا اهلوا اهلوا السنة في الجاهلية فلا يحل لهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما قد مواعيد النبي صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك له فانزل الله عز وجل هذه الآية فلم يري ما اتوا الله حجه من لم يطوف بين الصفا والمروة وحل شأنا عمر الناقص بن ابي عمر جميعا عن ابن عيينة قال ابن ابي عمر حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة بن الزبير قال قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما أدنى على احد لم يطوف بين الصفا والمروة شيئا وما أبالي ان لا اطوف بينهما قالت بئسما قلت يا ابن اخطى طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وانما كان من اهل مناة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الاسلام سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ولو كانت كفاحا تقول لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما قال الزهري فذكرت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فاعجبني ذلك وقال ان هذا العلم لقدمت رجلا من اهل العلم يقولون انما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون ان طوافنا بين هذين الحجريين من امر الجاهلية وقال الآخرون من الانصار انما امرنا بالطواف بالبيت لم نؤمر به بين الصفا والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله قال ابو بكر بن عبد الرحمن فادها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا حماد بن المنذر حدثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني عروة بن الزبير قال سألت عائشة وسألت الحديث بخوه وقال في الحديث فلما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقالوا يا رسول الله انا كنا نخرج ان تطوف بالصفا والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما قالت عائشة قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد ان يترك الطواف **وحدثني** حمزة بن عيسى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة اخبرته ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وغسان يهلون مناة فتخرجوا ان يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من احرم مناة لم يطوف بين الصفا والمروة واخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك حين اسلموا فانزل الله عز وجل في ذلك ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا

في الاسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لان الاسلام ابطال افعال الجاهلية الا ما اذن فيه الشارع فحشوا ان يكون ذلك من امر الجاهلية الذي يبطله الشارع وهذا بخلاف ما تقتضيه رواية ابن اسامة الآية بعدها وكذا سائر احاديث الباب من طريق الزهري فانها كلها متفقة على ان المخرج عن الطواف بين الصفا والمروة انما وقع لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ويقصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الاسلام في ذلك قال الحافظ فيحتمل ان يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية ابن معوية ومنهم من كان لا يفريهما على ما اقتضته رواية الزهري واشتركا الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعا من افعال الجاهلية فيجمع بين الروايتين بهذا وقد اشار الى نحو هذا الجمع البيهقي والله اعلم **قوله** لمناة اسم نبتة من النون وبعدها الف تاء مشتاة من فوق وهو اسم صنم كان في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت صنمجة نصيبها عمر بن لحي بجهة الجحوكا نوايبعدوها وقبل هي صنمجة لها ذيل بقديد وسميت مناة لان النساء كان ينفينها اي تراق وقال الحارثي هي على سبعة اميال من المدينة واليهما نسبوا زيد مناة **قوله** الطاغية اسم صنم مناة اسلامية وهي على زنة فاعلة من الطغيان ولوروى لمناة الطاغية بالاضافة ويكون الطاغية صفة للفرقة وهم الكفار الجاهل كذا في عدة القاري **قوله** بالمشلل اسم بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد اللام الاولى المفتوحة اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر ويقال هو جبل الذي يهيبط منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري هي ثنية مشرفة على قديد وقال السفاقي هي عند الحجفة والله اعلم **قوله** ان هذا العلم قال النورى هكذا هو في جميع نسخ بلادنا قال القاضي وروى ان هذا العلم بالتون وكلامهم ومعنى الاول ان هذا هو العلم المتقن ومعناه استحسان قول عائشة رضي الله عنها وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة **قوله** ولقد سمعت الخ الفاضل بهذا هو ابو بكر بن عبد الرحمن المذكور **قوله** ولو نؤمر به بين الصفا والمروة الخ يعني انما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة كما قولنا **قوله** ان لا يطوف بهما اي لا يطوف بين الصفا والمروة فيه حتى نزل ان الصفا والمروة من شعائر الله بعد نزل ولا يطوف بهما اي بالبيت **قوله** فادها الخ بضم الهاء اي اظنها **قوله** في هؤلاء وهؤلاء الخ وحاصله ان سبب نزول الآية على هذا الاسلوب كان للرد على الفريقين الذين تخرجوا ان يطوفوا بينهما لكونهم عندهم من افعال الجاهلية والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهم لم يركبوا قال السدي لم ولعل مثل هذا يكون رجحا للتوفيق بين رواية حديث عائشة ايضا بان يقال تخرج علوات من السعي بين الصفا والمروة لاسباب متعددة فنزلت الآية في الكل والله تعالى اعلم **قوله** انا كنا نخرج الخ اي نخرج من الحجج ونحاشي الاثر **قوله** قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بهما يعني شرعه ولا يدل هذا القول على كونه فرضا او واجبا او مندوبا بل على ما هو اعظم من ذلك والله اعلم

ابو مغوية عن عاصم عن اش قال كانت الانصار يكرهون ان يطوفوا بين الصفا والمروة حتى تزلزل الصفا والمروة من شعائر الله
 فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما **حلت في** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع
 جابر بن عبد الله يقول لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا **وحل** ثنا عبد بن حميد اخبرنا
 محمد بن بكر اخبرنا ابن جريج بهذا الاسناد مثله وقال الاطواف واحد **وحل** ثنا يحيى بن ابيوت قتيبة بن سعيد
 وابن حجر قالوا حدثنا اسماعيل بن يحيى اللفظ له اخبرنا اسمعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حنيفة عن كريب مولى ابن عباس
 عن أسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم المشعر المبرور الذي دون المزدلفة
 اناخ فبال ثوبه فصابت عليه الوضوء فتوضأ وضوءا خفيفا ثم قلت الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امامك فركب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى اتى المزدلفة فصل في ثورده الفصل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع قال كريب اخبرني عبد الله بن عباس عن الفضل ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى بلغ الجحرة **وحل** ثنا اسحق بن ابراهيم وعلي بن خشرم كلاهما عن عيسى بن يونس قال
باب بيان ان السعي لا يكره قوله ولا اصحابه ان قال السدي لعل المراد بذلك الاصحاب الموافقون اياه في النسك وهو القرآن الا ان يقال
 بعد تعدد السعي في حق المتمتع ايضا ام قلت وقد اشبعنا الكلام على مضمون هذا الحديث ومثله طواف القلعة في شرح حديث عائشة من باب بيان
 وجوه الاحرام والله الحمد **باب استحباب اقامة التلبية حتى يشترع في رمي جرة العقبة يوم النحر** قوله عن أسامة بن زيد ان اي بن حاتم
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولابيه ولجذوه صحبة قوله ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي قال اي ركبته ولاءه وفيه الركوب حال الدفع
 من عرفات والارتداد على الدابة ومحملة اذا كانت مطيقة وارتدات اهل الفضل ويعذر لك من اكرامهم للرديف لمن سواديه قال ابن المنير والظاهر ان
 صلى الله عليه وسلم قصد بارافه اسامة ثم الفضل ليحدث كل واحد منهما بما يتفق له في ذلك الحال من التشرع قوله الشعب لا يكره ان يكره التلبية المعجم هو الطريق
 في الجبل والامر فيه للمعول والمراد الشعب الخاص الذي يأتي ذكره قوله فصابت عليه الوضوء ان بقى الوضوء الذي يتوضأ به قال الحافظ ويؤخذ منه
 الاستعانة في الوضوء والفقهاء فيها تفصيل لانها اما ان تكون في احضار الماء مثلاً او في صلبه على المتوضئ او مباشرة غسل اعضائه فالاول جائز لكن لا يفضل
 خلافه والثالث مكروه الا ان كان لغدر واختل في الثاني والاصح انه لا يكره بل هو خلاف الاول فاما وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فهو اما لبيان
 الجواز وهو حينئذ افضل في حقه او للضرورة اه وهذا التفصيل يوافي ما ذكره بعض اصحابنا في كتب الفقه واما الفرق بين المكروه تنزيهاً وخلافاً الاولى
 فقال العلامة ابن علقمين رحمه الله بعد ذكر الاقوال المختلفة والظاهر ان خلاف الاولى اعترف بكل مكروه تنزيهاً بخلاف الاولى ولا عكس لان خلاف الاولى قد يكون
 مكروهاً حيث لا دليل خاص بترك صلوته الضحى وبه يظهر ان كون ترك السجدة راجعاً الى خلاف الاولى لا يلزم منه ان يكون مكروهاً الا ينهي خاص لا
 الكراهة حكومياً فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم قوله وضوء خفيفاً ان قال النووي وخففه بان توضأ مرة مرة او خفف استعمال الماء بالنسبة
 الى غالب عاداته صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله في المروية الا ان في سبغ الوضوء اي لرفع له على العادة قوله الصلوة يا رسول الله ان هو انصبت على الفخذ
 او على الخد والتقدير ان يزيد الصلوة ويؤثره قوله في بعض الروايات اقبل يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير جئت الصلوة وفيه تذكير التابع بما تركه
 متبوعه ليفعله او يقتدر عنه او يبين له وجه صوابه وكان أسامة ظن ان صلى الله عليه وسلم نسي صلوته المغرب وراى وقتها قد كاد ان يخرج او خرج فاعلمه
 النبي صلى الله عليه وسلم انها في تلك الليلة يشترع تأخيرها لتجمع مع الشاء بالمزدلفة ولو كان أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك، كذلك في قوله الصلوة
 امامك ان الصلوة بالرفع وامامك بفتح الهنزة والنصب على الظرفية اي الصلوة ستصل بين يديك او اطلق الصلوة على مكانها اي المصلي بين يديك ومعنى
 امامك لا تفوتك وستدركها وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدخول على الطهارة لانه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً وانما توضأ ليستدير
 الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج الى ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقلته المار حينئذ قاله الحافظ و قال الخطابي ويجوز في الوضوء لانه لو
 ان يصل به فلما نزل وأرادها اسبغته قوله حتى اتى المزدلفة فصل في ان يصل بعد تجدي الوضوء مع اسبغته كما ثبت في الروايات قوله ثورده الفصل في
 اي ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب قوله غداة جمع ان هي بفتح الجيم واسكان اليم وهو المزدلفة وهو يتألف
 قوله حتى بلغ الجحرة ان اي وراها قال الحافظ وفي هذا الحديث ان التلبية تسمى الى رمي الجحرة يوم النحر وبعد ما يشترع الحج في التحلل وروى ابو المنذر
 باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان يقول التلبية شعار الحج فان كنت حاجاً فليتب حتى يبلح الجحرة وبدا حالك وبد حالك ان ترمي جرة العقبة وروى محمد بن منصور
 من طريق ابن عباس قال حجبت مع عمر احدى عشرة حجة وكان يلبي حتى يرمى الجحرة وباستمرارها قال الشافعي وابو حنيفة والثوري احمد اسحق وابو
 وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو ابن عمر كان يباود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقال طائفة يقطعها اذا اخرج

عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطوف بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً

الاستعانة في الوضوء والغزير بين المكروه تنزيهاً وخلافاً الاولى

الى الموت رواء ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن ابى وقاص وعلى وبيها قال مالك وقيل بزوال الشمس يوم معرفة وهو قول الاوزاعي والليث وعز الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلي الغداة يوم معرفة وهو يعني الاول واثار الطحاوى الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم معرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشترع وجمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار والله اعلم واختلفوا ايضا هل يقطع التلبية مع روى اول حصاة او عند تمام الرمي فذهب الى الاول الجمهور والى الثانى احمد وبعض اصحاب الشافعى ويدل له مواد روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال افضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم ينزل يلبي حتى روى جمره العقبة يكبر مع كل حصاة ثم يقطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسر لما اجمع في الرهايات الاخرى وان المراد بقوله حتى روى جمره العقبة اى انتم ركعتم اى - قال الشيخ محمد عابد السندى في المواهب اللطيفة قال البيهقي وكبر مع كل حصاة كالدلالة على قطعها باول حصاة وامامانى رواية الفضل من الزيادة فانها غريبة اوردها ابن خزيمة واختارها وليس في الروايات المشهورة عن الفضل بن عباس انتم - وقال الذهبي فيه ثناء وكفى عمدة القارى قلنا وقد اخرج البيهقي عن ابن مسعود قال رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينزل يلبي حتى روى جمره العقبة باول حصاة وهذه الرواية اصرح من حديث الفضل فان حديث الفضل يؤذن بالتكبير مع كل حصاة ومتى ابى اذا اشتغل بالتكبير فالعدل الى قول الجمهور والى خصوصاً وقد روى ابن مسعود ما يؤيدهم قوله عليه السكينة

هذا ارشاد الى الادب والسنة في السير تلك الليلة والحق بما سائر مواضع الزحام قوله وهو كات ناقته ثم بتشد يد الغلام اى يمنعها الاسراع

قوله حتى دخل الحنظل ثم سبق منبطه وبيان في شرح حديث جابر الطويل قوله حصاة الخذف ثم قال العلماء هو نحو حبة الباقلا وقد تقدم بيانه وبيان كيفية الرمي في شرح حديث جابر الطويل قوله يشير بيده كما يخذف الانسان ثم قال النووي المراد به الايضاح وزيادة البيان لخص الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن الخذف وانما معنى هذه الاشارة الى ما قد مناه الله اعلم قوله سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة ثم قال النووي فيه دليل على جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وشبه ذلك وكره ذلك لبعض الاولاد وقال سابقا قال السورة التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك والصواب جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وسورة المائدة وغيرها وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وتظاهرت به الاحاديث الصحيحة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوا الله عنهم كحديث من قرأ الايتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه والله اعلم وانا قول عبد الله بن مسعود سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة فاما خض البقرة لان معظم احكام المناسك فيها فكانه قال هذا مقام من انزلت عليه المناسك واخذ عنه الشرع وبين الاحكام فاعتمده وارا ذلك الرواية على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات وهذا معنى قوله في الرواية الثانية ان عبد الله لم يلبى حين انفاض من جمع فقتل اعرابي هذا فقال ابن

الماء قال فدعا بماء فتوضأ وضوءه ليس بالبارئ قال فقلت يا رسول الله الصلوة قال للصلوة امامك قال ثم سار حتى بلغ جمعا فصلى المغرب والعشاء وحل ثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا زهير بن واخيه ثمة حدثنا ابراهيم بن عقبة اخبرني كريب انه سأل أسامة بن زيد كيف صنعت حين ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم عيشية عرفة فقال جئنا الشعب الذي يمين الناس في المغرب فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته وبأى ما قال اهراق الماء ثم دعا بالوضوء فتوضأ وضوءه ليس بالبارئ فقلت يا رسول الله الصلوة فقال الصلوة امامك فركب حتى جئنا المزدلفة فاقام المغرب ثم اناخ الناس في منازلهم ولم يحلوا حتى اقام العشاء الآخرة فصل ثوكلوا قلت فكيف فعلتم حين اصبحتم قال ردقته الفضل بن عباس وانطلقت انا في سباق قريش على رجلي وحل ثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا وكيع حدثنا شافين عن محمد بن عقبة عن كريب عن أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتى النعب الذي ينزله الأمراء نزل فبال لم يقل اهراق ثم دعا بالوضوء فتوضأ وضوءه خفيفا فقلت يا رسول الله الصلوة فقال الصلوة امامك وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد المولى اخبرنا عمر بن الزهري عن عطاء مولى سباع عن أسامة بن زيد انه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افاض من عرفة فلما جاء الشعب اناخ را حلتته ثم ذهب الى الغائط فلما رجع صبت عليه من الادوية فتوضأ ثم ركب ثم اتى المزدلفة فجمع بها بين المغرب والعشاء وحل ثنا زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هرون اخبرنا عبد الملك ابن ابى سليمان عن عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض من عرفة وأسامه ردقته قال أسامة فما زال يسير على هيئته حتى اتى جمعا وحل ثنا ابوالربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد بن زيد قال ابوالربيع حدثنا حماد حدثنا هشام عن ابيه قال سئل أسامة وانا شاهدنا وقال سألت أسامة بن زيد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أردقه من عرفات كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افاض من عرفة قال كان يسير العنق فاذا وجد فجوة نض وحل ثنا ابوبكر ابن ابى شيبة حدثنا عبد الله بن قيس قال قد تستبشع ولا يكتفى عنها اذا دعت الحاجة الى التصريح بان خيف كبر المعنى واشتبه الالفاظ او غير ذلك قوله وما قال اهراق الماء الخ قال عياش اشعارا بمراد هلماء كما سمعته من لفظ محمد وانه لم يقله بالمعنى قوله في سباق قريش الخ اى الذين سبقوا الى رمى الجمر وقوله على رجلي اى كنت لجلالتي وقوله لما اتى النعب الخ نفخ النون واسكان القاف وهو الطريق في الجبل وقيل الفرجة بين الجبلين قوله الذي ينزله الأمراء الخ اى لصلوة المغرب فهذا خرج الفاكى عن ابن عمر بن طريق سعيد بن جبيرة قال دفعت مع ابن عمر من عرفة حتى اذا وازينا الشعب الذي يصل فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتنفض فيه (اى استجر) ثم توضأ وكبر فانطلق حتى جاء جمعا فاقام فصل المغرب فلما سلوا قال الصلوة ثم صلى العشاء وروى ايضا من طريق ابن جريح قال قال عطاء اردف النبي صلى الله عليه وسلم أسامة فلما جاء الشعب الذي يصل فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فأهراق الماء ثم توضأ وظاهر هذين الطريقين ان الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلوتين بمزدلفة والمراد بالخلفاء والامراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك وقد جاء عن عكرمة الكار ذلك وروى الفاكى ايضا من طريق ابن ابى نجيم سمعت عكرمة يقول اتخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم مبالا واتخذوه مصلى وكأنه انكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلوتين لخالفته السنة في ذلك قوله عن عطاء مولى سباع الخ قال النووي هكذا وقع في معظم النسخ عطاء مولى سباع وفي بعض النسخ مولى ام سباع وكلاهما خلاف المعروف فيه واما المشهور عطاء مولى بنى سباع هكذا ذكره البخارى في تاريخه وابن ابى حاتم في كتابه الجرح والتعديل وخلف الواسطي في الاطراف الحميدى في الجمع بين الصحيحين والسمعانى في الانساب وغيرهم وهو عطاء بن يعقوب وقيل عطاء بن نافع ومن ذكر الوجهين في اسماء بنى البخارى خلف الحميدى واقتصر ابن ابى حاتم والسمعانى وغيرهما على انه عطاء بن يعقوب قالوا كلهم وهو عطاء الكنخاري نفخ الكاف واسكان الشنة من تحت و بالخاء المعجمة ويقال فيه ايضا الكوخاري وانفقوا على ما نسبة الى موضع باليمن هكذا قاله الجمهور قال ابو سعد السمعاني هي قرية باليمن يقال لها كينزان قال يحيى بن معين عطاء هذا ثقة والله اعلم قوله على هيئته الخ هو عطاء مفتوحة وبعد الياء همزة هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها هيئته بكسر الهاء والنون وكلاهما صحيح للمعنى قوله يسير العنق الخ نفخ المطة والنون وهو السير الذي بين الابطاء والاسراع قال في المشارق هو سير سهل في سرعة وقال القزاز العنق سير سريع وقيل المطة الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العنق الخط الفصيح وانتصب المعنى على المصدر المؤكد من لفظ الفعل كذا في النسخ قوله فجوة الخ نفخ الفاء وسكون الجيم المكان المتسع وفي بعض الروايات فرجة بضم الفاء وسكون الراء وهو عطف الفجوة قوله نض الخ اى اسرع قال ابو قبيد النض تحريك الدابة حتى يستخرج به نفسه ما عند ما وصل بالنض فاية المشى ومنه نضت الشئ رفعته ثم استعمل في ضرب سراج من السير قال ابن خزيمة في هذا الحديث دليل على ان الحديث الذي رواه ابن عباس عن أسامة انه قال فما رأيت ناقته رافعة يداها

ابن سليمان وعبد الله بن نمير ومحمد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة بهذا الاسناد وزاد في حديث حميد قال هشام النص فوق الخوف وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد اخبرني عدي بن ثابت ان عبد الله بن يزيد الخطمي حدثه ان ابا ايوب اخبره انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب العشاء بالمزدلفة وحل ثنا قتيبة وابن رزم عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد قال ابن رزم في روايته عن عبد الله بن يزيد الخطمي وكان اميرا على الكوفة على عهد ابن الزبير وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا وحل شئ حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبد الله بن عبد الله بن عمر اخبره ان اباة قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلى العشاء ركعتين فكان عبد الله يصلي بجمع كذلك حتى لحق بالله تعالى وحل ثنا محمد بن مثنى حدثنا عبد الرحمن بن ممدى حدثنا شعبة عن الحكم وسفيان ابن كهيل عن سعيد بن جبيرة انه صلى المغرب بجمع والعشاء بأقامة ثم حدث عن ابن عمر انه صلى مثل ذلك وحدث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ذلك وحل ثنية زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا شعبة بهذا الاسناد وقال صلاها بأقامة واحدة وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد المزيق اخبرنا الثوري عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بأقامة واحدة وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق قال قال سعيد بن جبيرة فضا مع ابن عمر حتى اتينا جعافا فصلى بنا المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرف فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان وحل ثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب جميعا عن ابي مغوية قال يحيى اخبرنا ابو مغوية عن الاعشى عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الميقاتها الاصلوتين صلاة المغرب العشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها وحل ثنا

حتى اني جمعا انه معمول على حال الزحام دون غيره ام - وقال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدافع من عرفة الى مزدلفة لاجل الاستحالة للصلاة لان المغرب لا يصل الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الرحلة ومن الاسراع عند عدم الزحام فزيد السلف كانوا يحرمون على السوال عن كيفية احواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكنه ليتقوا به في ذلك قوله والنص فوق العنق ثم ارفع من راحة اليد قوله ليس بينهما سجدة ثم يعني بالسجدة صلاة النافلة اي لم يصل بينهما نافلة وقد جاءت السجدة بجمع النافلة وبعين الصلاة قوله بأقامة واحدة ثم تقدم الكلام على واحدة الاقامة وتعددها في شرح حديث جابر الطويل قوله عن ابي اسحاق قال قال سعيد بن جبيرة ثم قال النوى هذا من الاحاديث التي استدل بها الدارقطني فقال هذا عندى وهم من اسماعيل وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري واسرائيل وغيرهم فرووه عن ابي اسحاق عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال قال اسمعيل وان كان ثقة فلهؤلاء اقرم محمد بن ابي اسحاق منه هذا كلامه وجوابه سابق بيانه مرات في نظائره انه يجوز ان ابا اسحق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين كيف كان فالما بين صحيح لا مقدح فيه والله اعلم - باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة والميقاتية فيه بعد تحقق طلوع الفجر قوله عن عمارة الخ هو ابن عمر قوله قبل ميقاتها ثم قال العلماء معناها قبل وقتها المعتاد في كل يوم مبالغة في التذكير ليتسع الوقت لفعل ما يستقبل من المناسك لانه كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى ياتيه بلال وليس المراد انه صلاها قبل طلوع الفجر فانه لا يجوز باجماع ويدل على ذلك رواية البخاري عقب هذه عن ابن مسعود نفسه ثم صلى الفجر حين طلع الفجر وله والنسائي حين بزغ الفجر فبادر بالصلاة اول ما بزغ حتى ان بعضهم كان لم يتبين له طلوعه وهو بين في رواية اسرائيل عند البخاري حيث قال ثم صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر قائل يقول لم يطلع قال الزرقاني وكذا قوله الا بجمع اراد الوقت المعتاد فانه لما اخر المغرب فصلاها مع العشاء كان وقت العشاء وقتا لها فلم يصلها الا بوقتها الا انه غير الوقت المعتاد وقوله الا بجمع قال الولي وكذا بعرفات ايضا في الظهرين كما عند النسائي (اي في باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة) عن ابن مسعود ما رايت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا لوقتها الا بجمع وعرفات فلم يحفظ راوى هذه الرواية ذكر عرفات وحفظه غيره والحافظ حجة على الناسى انهم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه وحينئذ فالمراد بقوله الاصلتين المغرب بمزدلفة فاتها اخرت والعصر بعرفة فاتها قدمت فها تان انصلا تان قد وقع فيها التحويل عن وقتي اداها المعهودين في غير هذا اليوم حقيقة فاستطرح يذكر الفجر لكونه محتولا ايضا عن وقته المستحب المعتاد في سائر الايام وان كان لم يقول عن وقته الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم - قال النوى اخذ ابو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود ما رايت عليه الصلاة والسلام

باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة والميقاتية فيه بعد تحقق طلوع الفجر

باب استحقاق تقديم الضعفة من النساء وغيرهن من مرددانة الى السفى فى اواخر الليل قبل رجعة الناس واستحقاب الكفاي لغيره حتى يصلوا الصبح بوزدانة -

عن ابن جريح هذا الاسناد وفي روايته قالت كاي بنى ان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذن لظننه **وحديثي** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد **وحديثي** علي بن خشرم قال اخبرنا عيسى جميعا عن ابن جريح اخبرني عطاء ان ابن شؤال اخبره انه دخل على ام حبيبة فاخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها من جمع بليل **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمرو بن دينار **وحديثنا** عمرو الناقد حدثنا سفيان بن عمر بن دينار عن سالم بن شؤال عن ام حبيبة قالت كنا نفعله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم **نغسل** من جمع الى منى وفي رواية الناقد نغسل من مزدلفة **وحديثنا** يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى بن حماد بن زيد عن عبد الله بن ابي يزيد قال سمعت ابن عباس يقول لعنني رسول الله

الهدج ثواطق على المرأة مطلقا، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خضع للتجمل بالضعفة وعند من لم يخصص مخالفت في ذلك الحنفية فقالوا لا يرمى جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس فان رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر امارها وهذا قال احمد واسحاق والجمهور وزاد اسحاق ولا يرمى قبل طلوع الشمس وفيه قال النخعي ومجاهد والثوري وابو ثور ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبي والثالثي واجم الجمهور بحديث ابن عمر في الباب واجم اسحاق بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعنوا من لم يرمي قبل طلوع الشمس وهو حديث حسن اخرجه ابو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن بن علي وهو يضمن المصلحة وفيه الراوي بعد ما نون عن ابن عباس واخرجه الترمذي والطحاوي من طريق عن الحكم عن مقسونه واخرجه ابو داود من طريق حبيب عن عطاء وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ومن ثم صححه الترمذي وابن حبان واذا كان من رخص له منع ان يرمى قبل طلوع الشمس فمن لم يخصص له اولى والجمهور يحلون هذا الحديث على النبي عن ترك ما هو اولى وافضل واجم الثاني بحديث اسماء هذا الاستيما برواية ابي داود بلفظ نقلت اثار ميما بالجمرة بليل ونغسلنا ويؤثر ما اخرجه الطحاوي من طريق شعبة بن مولى ابن عباس عنه قال لعنني النبي صلى الله عليه وسلم مع اهله وامرني ان ارمي مع الفجر وقال ابن المنذر السنن لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسنن ومن رى حينئذ فلا اعاد عليه اذ لا اعلوا احدا قال لا يجزئه قلت لكن قوله في حديث ابن عباس ان ارمي مع الفجر ليس معناه قبل الفجر واما حديث اسماء فقد بالغ فيه مولى اسماء في بيان التكبير وتوسيع في اطلاق الليل على الغلس الشديد وقال الطحاوي في الجواب عن حديث اسماء المذكور يحتمل ان يكون ايراد بالغيل في الدفع من مزدلفة ويجوز ان يكون ايراد بالغيل في الرمي فاخبرت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذن لهم في التغليس لما سألها عن التغليس به من ذلك والله اعلم قال الحافظ واستدل بحديث اسماء ايضا على اسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ولا دلالة فيه فان رواية اسماء ساكتة عن الوقوف وقد بينته رواية ابن عمر الآتية في الباب فلا يخلف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مر مزدلفة ولم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع منها في اى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يفت مع الامام وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثوري من لم يفت بها فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول ابي حنيفة واحمد واسحق وابو ثور وروى عن عطاء وفيه قال الا وراعى لا دم عليه مطلقا وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمر مرفوعا انما جمع منزل للبر المسلمين وذهب ابن بنت الشامي وابن خزيمة الى ان الوقوف بها ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله ابن المنذر عن علقمة والنخعي والحب انهم قالوا من لم يفت بها فاته الحج ويجعل احرامه عمره ام وقال في الهداية ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس حتى لو تركه بغير قدر يلزمه الدرهم ام قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله وفي الاسلام ذكر علقمة وجه الركنية قوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام قلنا غاية ما يفيد ايجاب الكون في المشعر الحرام بالا لزام لاجل الذكر ابتداء وهذا لان الامر فيها انما هو بالذكر عندنا لا مطلقا فلا يتحقق الا بمشال الا بالكون عندنا فالمطلوب هو المقيد فيجب القيد ضرورة لا قصدنا فاذا اجتمعنا على ان نفس الذكر الذي هو متعلق الامر ليس بواجب انتفى وجوب الامر فيه بالضرورة فانتهى الركنية والايجاب من الآية وانما عرفنا الايجاب بخبرها وهو ما رواه اصحاب السنن الاربعة عن عروة بن مضر عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شمل صلاتنا هذه وقفت معناه حتى يدفع وقد وقف بمرقة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجة قال الحاكم صحيح على شرط كانه اهل الحديث وهو قاعدة من قواعد اهل الاسلام ولم يخرجها على اصلها لان عروة بن مضر لم يرو عنه الا الشيعي وقد وجدنا عروة بن الزبير قد حدث عنه ثم اخرج عن عروة بن الزبير عن عروة بن مضر عن قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف فقلت يا رسول الله اتيت من جبل طيى اكلت مطبق واتعبت نفسي والله ما بقى جبل من تلك الجبال الا وقفت عليه فقال من ادرك معنا هذه الصلوة يعني صلوة الصبح وقد اتي عروة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجة وقضى نفسه على به تمام الحج وهو يصلح لافادة الوجوب لعدم القطعية فكيف صح حديث البخاري عن ابن عمر انه كان يقدم من ضعة اهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل فيذكرن الله ما يلهيهم ثم يخرجون قبل ان ينفذ الامام وقبل ان يدفع فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ومنهم من يقدم منى لذكر الله فاذا داروا بالجمرة

اقوال العلماء في الرمي قبل طلوع الشمس

اقوال السلف في الوقوف بالمزدلفة

وقيل طلوع الفجر اولا

باب روى جرة العقبة من بطن الوادي يكره من يكره من يكره

صلى الله عليه وسلم في الثقل وقال في الضعفة من جمع بئيل **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا عبد الله بن أبي يزيد أن سمع ابن عباس يقول لما من قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن عطاء عن ابن عباس قال كنت حين قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحدثنا عبد الله بن حميد** أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرنا عطاء بن عباس قال بعث بي بنى الله صلى الله عليه وسلم بحرم من جمع في ثقل بنى الله صلى الله عليه وسلم قلت أبلغك أن ابن عباس قال بعث بي بئيل طويل قال لا إلا كذلك يسبح قلت له فقال ابن عباس رمينا الجمرة قبل الفجر وابن الفجر قال لا كذلك. **وحدثني أبو الطاهر** حمله بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبرنا عبد الله بن عمر كان يقرأ ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بالليل فيذكرون الله ما يداوهم ثم يدعون قبل أن يفتي الإمام وقبل أن يرفع فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا رموا الجمرتين وكان ابن عمر يقول الرخص أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قال حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال روى عبد الله بن مسعود جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فيقول له إن أنا سأيرموها من فوقها وكان ابن عمر يقول رخص في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أخرج أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضعفة أهله بئيل ويأمرهم أن لا يرموا الجمر حتى تطلع الشمس فإن بذلك تنصف الركبة لأن الركن لا يسقط للعدول أن كان عذرا يمنع أصل العبادة سقطت كلها وأخرت أمان شرع فيها فلا تتم إلا بأركانها وكيف ليست هي سوى أركانها فمدمر لا يمكن لمحقق سمي تلك العبادة أصلاً، أم والله تعالى أعلم **قوله في الثقل** أي بفتح المثناة والثقات ويجوز أسكانها أي الامتعة **قوله في الضعفة** أي بفتح العين جمع ضعيف وقال ابن حزم الضعفة هي الصبيان والنساء فقط قلت يدخل فيه المشايخ العاجزون لأنه روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة بنى هاشم وصبيانهم بئيل ورواه ابن جابر في الثقات وقوله ضعفة بنى هاشم أي من النسب والصبيان والمشايخ العاجزين وأصحاب الأمراض لأن العلة خوف الزحام عليهم وكذا في عمدة القاري، **قوله ما يداوهم** أي يغيرهم أي ما ظهر لهم واشعره لك بأنه لا توقيف لهم فيه **قوله** فاذا قدموا رموا الجمرتين فيه دلالته على جواز رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس وتقدم بيان الخلاف فيه **قوله** رخص في أولئك أي بالتشديد من الرخصة التي هي ضد العزيمة وفي بعض الروايات رخص من الأضحية قال العيني وأول ظهورها صحيح لأن الرخص من الرخص الذي هو ضد الغلاء، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب المبيت بمزدلفة على غير الضعفة لأن حكم من لم يركض له ليس يحكم من رخص له قال ومن زعم أنها سواء لزمه أن يجيز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم رخص لأصحاب السقاية وللرعاة أن لا يبيتوا بمنى قال فان قال لا تعدوا الرخص مواضعها فليست بذلك هنا ولا ياذن لأحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى. وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقال علقمة والنخعي والشعبي من ترك المبيت بمزدلفة فاته الحج وقال عطاء والزهرقي قادة والشافعي والكونيون وأصحاب عليه دم قالوا ومن بات بما لم يجز له الدفع قبل النصف وقال مالك أن من بات بما لم ينزل فعليه دووان نزل فلا دمر عليه متى دفع، كذا في الفهم. وفي الدر المنثور وثوق بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر والطلوع الشمس لوما كان في عرفته لكن لو تركه بعد ركعة لا شيء عليه أم قال ابن عابدين وهذا الوقت واجب عندنا السنة والبيتوتة بمزدلفة سنة مؤكدة إلى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعي فيها كما في الباب وشرحه، **باب رمي جرة العقبة من بطن الوادي** وتكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حصاة **قوله** روى عبد الله بن مسعود أن اختلف في حكم رمي الجمرتين على أنهما يجب تركه بدمر عند المالكية سنة مؤكدة فيجوز وعندهما رواية أن رمي جرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ومقابله قول بعضهم أنها إنما تشترط حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر أخيراً حكاها ابن جرير عن عائشة وغيرها **قوله** جرة العقبة أي قال المحافظ وتمتاز جرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء اختصاصها بيوم النحر وأن لا يوقف عندها وترى منى ومن أسفلها استجاباً، وجرة العقبة هي الجمر الكبرى وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي يابح النبي صلى الله عليه وسلم الأضحية عندها على الهجرة والحجرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار حجاً فسميت تسمية الشيء بلازمه وقيل لأن أدم وإبراهيم لما عرض له إبليس فخصبه جبريل يديه أي أسره فسميت بذلك، **قوله** بسبع حصيات أي روى عن ابن عمر أنه قال من رمى بشت فلا شيء عليه وهو رواية عنه تصديق بشيء وعن مالك ولا فداي من رمى بأقل من سبع وفاته التارك جبره بدمر وعن الشافعية في ترك حصاة مؤد في ترك حصاتين مؤد في ترك ثلاثة فأكثروا وعن الحنفية أن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صانع ولا فداي **قوله** يكبر مع كل حصاة أي فيه استحباب التكبير مع كل حصاة واجباً على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه وفي بعض روايات ابن مسعود أنه لما فرغ من رمي جرة العقبة قال اللهم اجعله نجاة لبرؤنا وذنباً مغفوراً، كذا

فقال عبد الله بن مسعود هذا والذي لا اله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة وحل ثنا منجاب بن الحارث التميمي
 اخبرني ابن مسهر عن الاعمش قال سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو خطيب على المنبر الفوا القرآن كما الفه جابريل السورة التي
 يذكر فيها البقرة والسورة التي يذكر فيها النساء والسورة التي يذكر فيها آل عمران قال فلقيت ابراهيم فأخبرته بقوله فسبته وقال
 حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه كان مع عبد الله بن مسعود فأتى جمره العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فراها من بطن الوادي
 بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فقلت يا ابا عبد الرحمن ان الناس يرمونها من فوقها فقال هذا والذي لا اله غيره مقام الذي
 أنزلت عليه سورة البقرة وحل ثنا يعقوب الدورقي حدثني ابن ابي زائدة ح وحل ثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان كلاهما
 عن الاعمش قال سمعت الحجاج يقول لا تقولوا سورة البقرة واقتصا الحديث بمثل حديث ابن مسهر وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة
 حدثنا عند عن شعبة ح وحل ثنا محمد بن مشزور ابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن عبد الرحمن
 ابن يزيد انه حج مع عبد الله قال فرأى الجمره بسبع حصيات وجعل البيت عن يساره وصلى عن يمينه وقال هذا مقام الذي أنزلت عليه
 سورة البقرة وحل ثنا عبد الله بن معاذ قال نا ابي قال نا شعبة بهذا الاسناد غير انه قال فلما أتى جمره العقبة وحل ثنا ابو بكر
 ابن ابي شيبة حدثنا ابو الجهمي ح وحل ثنا يحيى بن يحيى واللفظ له اخبرنا يحيى بن يعلى ابو الجهمي عن سلمة بن كهيل عن عبد الرحمن
 ابن يزيد قال قيل لعبد الله ان أناسا يرمون الجمره من فوق العقبة قال فرأى عبد الله من بطن الوادي ثوبا من ههنا والذي
 لا اله غيره رماها الذي أنزلت عليه سورة البقرة وحل ثنا اسحق بن ابراهيم وعلى بن خشرم جميعا عن عيسى بن يونس قال اخبرني
 اخبرنا عيسى عن ابن جريج اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ويقول
 في الفجر وفي الدهر المنشور للسيوطي اخرج البيهقي في مسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر انه رأى الجمره بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 اجعله جبابرة وراو ذبا مغفورا وعلا مشكورا وقال حدثني ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان كلما رمى بحصاة يقول مثل ما قلت قوله مقام الذي أنزلت
 عليه سورة البقرة الخ الظاهر انه اراد ان يقول ان كثيرا من افعال الحج مذكور فيها فكانه قال هذا مقام الذي أنزلت عليه احكام المناسك من هذا اذ لا على
 ان افعال الحج توقيفية وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الاحكام قوله سمعت الحجاج بن يوسف الخ هو الثقة الامير المشهور
 لم يقصد الاعمش الرواية عنه فلم يكن باهل لذلك وانما اراد ان يحكى القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع اليه في ذلك بخلاف الحجاج
 وكان لا يرى اضافة السورة الى الاسم فرد عليه ابراهيم النخعي باروا عن ابن مسعود من الجواز قوله كما الفه جابريل الخ قال القاضي عياض ان كان الحجاج
 اراد بقوله كما الفه جابريل تاليف الاى في كل سورة ونظمها علماهى عليه الا ان في المصحف فهو اجماع المسلمين واجمعوا ان ذلك تاليف النبي صلى الله عليه وسلم
 وان كان يريد تاليف السورة بعضها في اربع فقول بعض الفقهاء والقراء وخالفهم المحققون وقالوا بل هو اجتماع من الائمة وليس بتوقيف قال القاضي
 وتقدمه هنا النساء على آل عمران دليل على انه لم يريد الا نظم الاى لان الحجاج انما كان يتبع مصحف عثمان رضى الله عنه ولا يخالفه والظاهر انما اراد
 ترتيب الاى لا ترتيب السور قوله فسبته الخ قال الا بى بعد كلام يحتمل انما ناسبه حينئذ لانه تذكر بالقضية افعاله الخبثية قوله وجعل البيت عن
 يساره الخ قال الحافظ ووقع في رواية ابي مخنف عن عبد الرحمن بن يزيد لما أتى عبد الله جمره العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة أخرجه الترمذي الذي
 قبله هو الصحيح وهذا شاذ في اسناده المسعودي وقد اختلط وبالأول قال الجمهور وجزمه الرافي من الشافعية بانه يستقبل الجمره ويستقبل القبلة وقيل
 يستقبل القبلة ويجعل الجمره عن يمينه وقد اجمعوا على انه من حيث رماها جازوا استقبالها او جعلها عن يمينه او يساره او من فوقها او من اسفلها
 او وسطها والاختلاف في الافضل قوله حدثنا ابو الجهمي الخ يضم الميم وفجر الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة تحت والله اعلم باب استحباب
 رمي جمره العقبة يوم النحر اكبنا وبيان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم قوله على راحلته الخ قال الشافعي يستحب لمن وصل
 منى راكباً ان يرمي جمره العقبة يوم النحر راكباً ومن وصلها ماشياً ان يرميها ماشياً وفي اليومين الاولين من التشريق يرمي جميع الجمرات ماشياً وفي اليوم
 الثالث راكباً وقال احمد اسحق يستحب يوم النحر ان يرمي ماشياً ذكره الطبري رحمه الله وقال العلامة ابن عابدين رم والضابط عندنا ان كل رمي يقف بعده
 فانه يرميه ماشياً وهو بكل رمي بعد رمي تمامه الا فلا ثم هذا التفصيل قول ابي يوسف له حكاية مشهورة ذكرها (ط) وغيره وهو يختار كثير من المشايخ
 كصاحب الهداية والحافظ والبدائع وغيرهم واما قولهم فذكر في الجمرات الافضل الركوب في الكل على ما في الحاخانية والمشى في الكل على ما في الظهيرية
 وقال فتحصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال، وبقر الشيف كمال الدين بن الهمام ما في الظهيرية بأن اداها ماشياً اقرب الى التواضع والخشوع وخصوصاً
 في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الاذى بالركوب بينهم الزجعة ورميه عليه الصلوة والسلام راكباً انما هو ليعظم

باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر راكباً وبيان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم

عن زيد بن ابي أنيسة عن يحيى بن حصين عن جدته أم الحصين قال سمعتها تقول حجبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيتها حين رمى جرة العقبة وانصرفت وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقوده راحلته والآخر رافع ثوبه على راس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا كثيرا ثم سمعته يقول ان أمر عليكم عبد محمد حبيبتا قالت اسود يقودكما كتاب الله تعالى فاسموا له واطيعا وحلثني أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت حجبت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا أحدهما أخذ بخطام ثاقبة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة قال مسور واسم أبي عبد الرحيم خالد بن أبي زيد وهو خال محمد بن سلمة روى عنه وكيع والحجاج الأعور وحلثني محمد بن حاتم وعبد بن حميد قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرنا أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة بمثل حصاة الخذف وحلثنا فله ليقدر به كطرافه راكبا ام وفي المرفقة وروى البيهقي وابن عبد البر انه عليه الصلوة والسلام في أيام التشريق ما شأنا زاد اليه حتى فان صرع هذا كان اولى بالاتباع وقال غيره قل صححه الترمذي وشيخه وزاد ابن عبد البر وفعله جماعة من التحلفاء بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه القاسم بن محمد من نعل الناس ولا خلاف انه عليه الصلوة والسلام وقف بعرفة راكبا ورمى الجمار ما شأنا وذلك محفوظ من حديث جابر ام ويستثنى منه رمى جرة العقبة في اول ايام النحر كما لا يخفى قوله لتأخذوا مناسككم الخ قال المنزوي هذه الامور من مناسككم وهكذا وقع في رواية غير مسورة وتقدیر هذه الامور التي أتيت بها في تجزئ من الاقوال والافعال والهيئات هي أمور الحج وصفته وهي مناسككم فخذوها على ما علموها واحفظوها واعلموا بما علموها الناس وهذا الحديث اصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة صلوا كما رأيتمون أصيلا وقال السدي في حاشيته لتأخذوا مناسككم اي تعلموا وتحفظوا فهذا أمر يأخذ الناس مناسكهم وتعلمها وحفظها ولا دلالة فيه على وجوب المناسك اصلا بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستدل كل كثير من الفقهاء بهذا الحديث على وجوب غير ظاهره وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء اذ جميع المندوبات والسنن يجب اخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية وهو غير واجبة على قاصم والله تعالى اعلم قوله لعلى لا يجد حجرا بعد تجزئ هذه الخ قال الزرقاني لعلى اي اظن ويحتمل ان لعلى التحقيق كما يقع في كلام الله تعالى كثيرا وقال المنزوي فيه اشارة الى توديعهم واعلامهم بقراب وفاته صلى الله عليه وسلم وحثهم على الاعتناء بالاخذ عنه وانها الفرصة من ملازمته وتعلموا صور الدين وبهذا سميت حجة الوداع والله اعلم قوله عن جدته أم الحصين الخ بهنيتين مصغرا الجسمانية الصحابية لتوسم وتسمى بعض الرواة اباهما اسحاق قال ابو عمر لوراء لغيره قوله رافع ثوبه الخ اي ثوبا في يده يعني يظله بثوب مرتفع عن راسه بحيث لو وصل الثوب الى راس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المنزوي فيه تظليل المحرم على راسه بثوب وغيره وهو من هبتا ومنه بجمهير العلماء سواء كان راكبا او نازلا وقال مالك واحمد لا يجوز ان فعل لمزمته الفدية وعن احمد روايته لافدية واجمعوا على انه لو قعد تحت خيمة او سقف جاز ووافقونا على انه اذا كان الزمان يسيرا في الحمل الاقدية وكذا لو استظل بيده وقد يحقون بحديث عبد الله بن عباس بن ابي ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيت مضر يا فسطا طاحته رجوع رواه الشافعي والبيهقي بأسناد حسن وعن ابن عمر رضي الله عنه انه ابصر رجلا على بعيره وهو محروق يستظل بينه وبين الشمس اخبر من احرمت له رواه البيهقي بأسناد صحيح وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من محروق يضئ للشمس حتى تغرب الا غربت بن نوب حتى يعود كما ولدته أمه رواه البيهقي وضغفه واجر الجهم بوجده حديث أم الحصين وهذا المذكور في مسور ولانه لا يسمى لبسا وانما حديث جابر فضيف كما ذكرنا مع انه ليس فيه شيء وكذا فعل عمر وقول ابن عمر ليس فيه شيء ولو كان حديث أم الحصين مقول معاياه والله اعلم ام - ويؤيد الاستقلال بالقبلة المضربة في عرفته وقد تقدم قوله عبد محمد الخ بفتح الجيم والدال المهملة المشددة والخير القطر من احمل العضو ومقصوده التنبيه على نهاية خسته فان العبد خيس في العادة ثورسوا في نقص آخر وجعله نقص آخر وفي الحديث الآخر كان رأسه زبيدة ومن هذه الصفات مجموعة فيه فهو في نهاية الخسة والعادة ان يكون ممتهنا في ارض الاعمال فامر صلى الله عليه وسلم بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذا الخماسة ما دام يقودنا بكتائب الله تعالى وال العلماء معناه فاداموا متسكين بالاسلام والدعاء الى كتاب الله تعالى على أي حال كانوا في انفسهم وأديانهم في خلافتهم ولا يشق عليهم العصاب بل اذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا فان قيل كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع ان شرط الخليفة كونه قرشيا فالجواب من وجهين احدهما ان المراد بعض الولاة الذين يؤمهم الخليفة وتوابعه لا ان الخليفة يكون عبد والثاني ان المراد لو قهر عبد مسورا واستولى بالقرينة فقلت احكامه ووجبت طاعته ولم يجز شق العصا عليه كذا في الشرح للنزوي رحمه الله وأيضا استحباب كون حصاة الخذف قوله بمثل حصاة الخذف الخ فيه دليل على استحباب كون الحصاة في هذا القدر وهو كقد حبة الباقلا

لتأخذوا مناسككم فاني لا ادري لعلى لا يجد حجرا بعد تجزئ هذه وحلثني سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن آق بن حنبل حدثنا معقل عن زيد بن ابي أنيسة عن يحيى بن حصين عن جدته أم الحصين قال سمعتها تقول حجبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيتها حين رمى جرة العقبة وانصرفت وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقوده راحلته والآخر رافع ثوبه على راس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا كثيرا ثم سمعته يقول ان أمر عليكم عبد محمد حبيبتا قالت اسود يقودكما كتاب الله تعالى فاسموا له واطيعا وحلثني أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت حجبت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا أحدهما أخذ بخطام ثاقبة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة قال مسور واسم أبي عبد الرحيم خالد بن أبي زيد وهو خال محمد بن سلمة روى عنه وكيع والحجاج الأعور وحلثني محمد بن حاتم وعبد بن حميد قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرنا أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة بمثل حصاة الخذف وحلثنا فله ليقدر به كطرافه راكبا ام وفي المرفقة وروى البيهقي وابن عبد البر انه عليه الصلوة والسلام في أيام التشريق ما شأنا زاد اليه حتى فان صرع هذا كان اولى بالاتباع وقال غيره قل صححه الترمذي وشيخه وزاد ابن عبد البر وفعله جماعة من التحلفاء بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه القاسم بن محمد من نعل الناس ولا خلاف انه عليه الصلوة والسلام وقف بعرفة راكبا ورمى الجمار ما شأنا وذلك محفوظ من حديث جابر ام ويستثنى منه رمى جرة العقبة في اول ايام النحر كما لا يخفى قوله لتأخذوا مناسككم الخ قال المنزوي هذه الامور من مناسككم وهكذا وقع في رواية غير مسورة وتقدیر هذه الامور التي أتيت بها في تجزئ من الاقوال والافعال والهيئات هي أمور الحج وصفته وهي مناسككم فخذوها على ما علموها واحفظوها واعلموا بما علموها الناس وهذا الحديث اصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة صلوا كما رأيتمون أصيلا وقال السدي في حاشيته لتأخذوا مناسككم اي تعلموا وتحفظوا فهذا أمر يأخذ الناس مناسكهم وتعلمها وحفظها ولا دلالة فيه على وجوب المناسك اصلا بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستدل كل كثير من الفقهاء بهذا الحديث على وجوب غير ظاهره وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء اذ جميع المندوبات والسنن يجب اخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية وهو غير واجبة على قاصم والله تعالى اعلم قوله لعلى لا يجد حجرا بعد تجزئ هذه الخ قال الزرقاني لعلى اي اظن ويحتمل ان لعلى التحقيق كما يقع في كلام الله تعالى كثيرا وقال المنزوي فيه اشارة الى توديعهم واعلامهم بقراب وفاته صلى الله عليه وسلم وحثهم على الاعتناء بالاخذ عنه وانها الفرصة من ملازمته وتعلموا صور الدين وبهذا سميت حجة الوداع والله اعلم قوله عن جدته أم الحصين الخ بهنيتين مصغرا الجسمانية الصحابية لتوسم وتسمى بعض الرواة اباهما اسحاق قال ابو عمر لوراء لغيره قوله رافع ثوبه الخ اي ثوبا في يده يعني يظله بثوب مرتفع عن راسه بحيث لو وصل الثوب الى راس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المنزوي فيه تظليل المحرم على راسه بثوب وغيره وهو من هبتا ومنه بجمهير العلماء سواء كان راكبا او نازلا وقال مالك واحمد لا يجوز ان فعل لمزمته الفدية وعن احمد روايته لافدية واجمعوا على انه لو قعد تحت خيمة او سقف جاز ووافقونا على انه اذا كان الزمان يسيرا في الحمل الاقدية وكذا لو استظل بيده وقد يحقون بحديث عبد الله بن عباس بن ابي ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيت مضر يا فسطا طاحته رجوع رواه الشافعي والبيهقي بأسناد حسن وعن ابن عمر رضي الله عنه انه ابصر رجلا على بعيره وهو محروق يستظل بينه وبين الشمس اخبر من احرمت له رواه البيهقي بأسناد صحيح وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من محروق يضئ للشمس حتى تغرب الا غربت بن نوب حتى يعود كما ولدته أمه رواه البيهقي وضغفه واجر الجهم بوجده حديث أم الحصين وهذا المذكور في مسور ولانه لا يسمى لبسا وانما حديث جابر فضيف كما ذكرنا مع انه ليس فيه شيء وكذا فعل عمر وقول ابن عمر ليس فيه شيء ولو كان حديث أم الحصين مقول معاياه والله اعلم ام - ويؤيد الاستقلال بالقبلة المضربة في عرفته وقد تقدم قوله عبد محمد الخ بفتح الجيم والدال المهملة المشددة والخير القطر من احمل العضو ومقصوده التنبيه على نهاية خسته فان العبد خيس في العادة ثورسوا في نقص آخر وجعله نقص آخر وفي الحديث الآخر كان رأسه زبيدة ومن هذه الصفات مجموعة فيه فهو في نهاية الخسة والعادة ان يكون ممتهنا في ارض الاعمال فامر صلى الله عليه وسلم بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذا الخماسة ما دام يقودنا بكتائب الله تعالى وال العلماء معناه فاداموا متسكين بالاسلام والدعاء الى كتاب الله تعالى على أي حال كانوا في انفسهم وأديانهم في خلافتهم ولا يشق عليهم العصاب بل اذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا فان قيل كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع ان شرط الخليفة كونه قرشيا فالجواب من وجهين احدهما ان المراد بعض الولاة الذين يؤمهم الخليفة وتوابعه لا ان الخليفة يكون عبد والثاني ان المراد لو قهر عبد مسورا واستولى بالقرينة فقلت احكامه ووجبت طاعته ولم يجز شق العصا عليه كذا في الشرح للنزوي رحمه الله وأيضا استحباب كون حصاة الخذف قوله بمثل حصاة الخذف الخ فيه دليل على استحباب كون الحصاة في هذا القدر وهو كقد حبة الباقلا

قال رحمه الله الخلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال رحمه الله الخلقين
 قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين وحديثنا ابن شاذان عن ابن شاذان عن عبد الوهاب بن شاذان عن عبد الله بن شاذان عن
 في الحديث فلما كانت الرابعة قال والمقصرين وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب بن نمير وأبو كريب جميعاً عن ابن فضيل
 قال زهير بن شاذان عن ابن فضيل عن حماد بن عمار عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للخلقين
 قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للخلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للخلقين قالوا يا رسول الله
 وللمقصرين قال وللمقصرين وحديثنا أمية بن بسطام عن حماد بن عمار عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن حماد بن عمار عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن حماد بن عمار عن أبي هريرة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة
 الطيالسي عن شعبة عن يحيى بن الحصين عن جدته أمنا

آخره عنك وإن إبراهيم يقول من هنا عن مسعود لا يقول آخرنا كما يقول في باقي الكتاب أول هذا قول الجلودي حديثنا إبراهيم عن مسعود حديثنا
 ابن نمير حديثنا أبي حنيفة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله الخلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله
 إلى آخره قوله فلما كانت الرابعة قال والمقصرين ثم بيان كونها في الرابعة أن قوله والمقصرين معطوف على مقدم تقديره يرحم الله الخلقين وإنما قال
 ذلك لبيان دعوى الخلقين ثلاث مرات صريحاً فيكون دعاءه للمقصرين في الرابعة وقد رآه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبد الله
 بلفظ قال في الثالثة والمقصرين والجمع بينهما واضح بان من قال في الرابعة فلفظ ما شرناه ومن قال في الثالثة أراد أن قوله والمقصرين معطوف
 على الدعوة الثالثة وأراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك وكان صلى الله عليه وسلم لا يراهم بعد ثلاث كما ثبت ولو لم يدعهم لم يرد ثالث مسألة ما سألوه
 في ذلك وأخرجه أحمد من طريق أبي ثوب عن زافع بلفظ اللهم اغفر للخلقين قالوا والمقصرين حتى قالها ثلاثاً وأربعاً ثم قال والمقصرين ورواية من
 جزم مقدمه على رواية من شك كذا في النعم - ولينزه ما في حديث أبي هريرة الآتي بعده قال المحافظ وفي الحديث من الغواث إن التقصير يحرق من
 الحسن وهو مجمع عليه لأن روى عن الحسن البصري أن الخلق يتعين في أول حجة حكاها ابن المنذر بصيغة التمرض وقد ثبت عن الحسن خلافة
 قال ابن أبي شيبة حديثنا عبد الله بن علي عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط فأن شاء خلق وإن شاء قصر نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال
 إذا حج الرجل أول حجة خلق فإن حج أخرى فأن شاء خلق وإن شاء قصر ثم روى عنه أنه قال كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة أو في عمرتهم
 وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للزوم نعم عند المالكية والحنابلة أن محل تعيين الخلق والتقصير أن لا يكون المحرول بشعر أو صفرة
 أو عقصة وهو قول الثوري والشافعي في الختيم والجهم روى في الجليل وفاقاً للحنفية لا يتعين إلا أن نذره أو كان شعراً خفيفاً لا يمكن
 تقصيره أو لم يكن له شعر فبشر موسى على رأسه وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعيين الخلق لمن لبس ولا حجة فيه، أم - قلت وفي
 الدر المنثور أن قالوا عن الجهم فلو لبس بصبغ بحيث تعدد التقصير تعيين الخلق، أم - قال ابن عابدين ثم مثلاً لتعد التقصير ومثله ما لو كانت
 الشعر قصيراً فيتعين الخلق وكذا لو كان معقرواً أو مضعفوا كما عزي إلى المبسوط ووجهه أنه إذا نقصه تناثر بعض الشعر فيكون جنائياً
 على إحرامه قبل أن يحل منه فيتعين الخلق لكن قد يقال إن هذا التناثر غير جنائياً لأنه في وقت جواز إزالة الشعر يحلق أو غيره ولو نقصاً
 منه أو من غيره كما يأتي فيبقى ما في المبسوط مشكلاً لأمثل ومثلاً تعدد الخلق مع إمكان التقصير أن يفسد آلة الخلق أو من يحلقه أو يضر
 الخلق نحو صداع أو قروح برأسه وتقدم مثال تعدد ما جميعاً في الأقرع وذو قروح شعره قصير، أم - ثم قال المحافظ وفي الحديث أن الخلق
 أفضل من التقصير ووجهه أنه بطلان العبادة وأبين للخصوم والدلة وادل على صدق النية والذي يقصر يقي على نفسه شيئاً مما يترتب به
 بخلاف الخلق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى وفيه إشارة إلى الخرد ومن ثوابه الصلحاء الفقهاء الشعور عند التوبة والله اعلم، وأما
 قول النووي تبعاً لغيره في تعليل ذلك بأن المقصير يقي على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاجب ما يترك الزينة بل هو أشعث أغبر ففیه نظر لأن
 الخلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالاعتقاف فإنه يحل له عقبه كل شيء إلا النساء في الجملة خاصة واستدل بقوله محققين على مشروعية خلق
 جميع الناس لأنه الذي تقتضيه الصيغة وقال بوجوب خلق جميعه مالك وأحمد واستحبوا الكوفيين الشافعي وبجواب البعض عندهم ما اختلفوا
 فيه فمن الحنفية الرابع إلا أبو يوسف فقال النصف وقال الشافعي أقل ما يجب خلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة والفقهاء
 كالحنفي قالوا لا نصدر أن يقصر من جميع شعر رأسه ويستحب أن لا ينقص عن قدره لا نملة وإن اقتصر على أدونها أجزأ هذا الشافعية وهو مرتب عند
 غيرهم على الخلق وهذا أصله في حق الرجال وأما النساء فالشرع في حقهن التقصير بالإجماع وفيه حديث لابن عباس عن أبي داود وبلفظه

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا للحقلين ثلاثاً وللمقمرين مرة ولم يقل كعب حجة الوداع وحديثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري وحديثنا قتيبة حدثنا قتيبة بن سعيد كلاهما عن موسى بن عقبة عن نافع عن
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع وحديثنا يحيى بن يحيى بن خباز حفص بن غياث عن هشام عن محمد
 بن سيرين عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منافاة الجمر فقرأها ثم أتى منزله بمنى فخرثوا قال للحلاق خذوا وأشار إلى جانبه
 ليس على النساء خلق وإنما على النساء التقصير ولدت ردى من حديث علي بن عيسى ان خلق المرأة رأسها وقال جهمور الشافعية لو خلقت أجراها وكبره وقال
 القاضي أبو الطيب حين لا يجوز والله أعلم أم قلت وفي الدر المختار وحلقها لكل أفضل أم - قال ابن عابدين رمى هو مستون وهذا في حق الرجل
 وكبره للمرأة لأنه مثله في حقها كخلق الرجل لحية وأشار إلى أنه لو أقسم على خلق الربح جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة
 خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح الباب أم - وقال الشيخ كمال الدين بن المهنا رحمه الله بعد التحقيق والتدقيق كان مقتضى الدليل في الحق
 وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي ادين الله به والله سبحانه وتعالى أعلم أم - وفي الحديث أيضاً مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع في تكرار
 الدعاء لمن فعل الربح من الأمرين المختارين والتبني بالكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائر وإن كان مرجوحاً - قوله سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا الخ ليس فيما سوى هذه الطريق من احاديث الباب تعيين هل قاله صلى الله عليه وسلم في الحديث كما قاله ابن عبد البر
 او في حجة الوداع قالوا ولو لم يقع في شيء من طرق حديث أبي هريرة الماضى التصريح بالموضع ولا التصريح بسماعه ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع
 لقطعنا بانه كان في حجة الوداع لانه شهدا ولم يشهدا الحديثية وقد وقع تعيين الحديثية من حديث جابر عن أبي ثرة في كتاب الشأن له ومن طريق
 الطبراني في الأوسط ومن حديث المسورين محرمه عند محمد بن اسحق في المغازي ومن حديث أبي سعيد عند احمد بن ابى شيبه والطيا السبي الطحاوي و
 ابن عبد البر يلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لاهل الحديثية للحقلين ثلاثاً وللمقمرين مرة ومن حديث ابن عباس عند احمد بن ماجه
 وغيرهما وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي هريرة السولي عند احمد بن ابى شيبه ومن حديث احمد بن الحسبين السلوية عند مسعود ومن حديث قارب بن
 الاسود الثقفي عند احمد بن ابى شيبه ومن حديث ارملة عند الحرث بن ابى اسامة ومن حديث ابن عمر قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 وانا من اصحابه وقصر بعضهم فقال اللهم ارحم الحقلين الحديث رواه البخاري هكذا في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر الاحاديث
 التي فيها تعيين حجة الوداع اكثر عدد الا انها خمسة من الذين عينوا الحديثية لاهل الحديثية واصح اسناداً لان بعضها في الصحيحين بخلاف الحديثية
 فليس شيء منها في واحد منهما قال النووي ولا يبعد ان يكون ذلك وقع في الموضوعين وقال عياض كان في الموضوعين وكذا قال ابن دقيق العيد انه
 الاقرب وقال الحافظ بل هو الممتنع لظواهر الروايات بذلك في الموضوعين وكلها صحيحة وان كان بعضها اصح واكثر فلا يقتضيه طرح غيره مع إمكان
 الجمع بالتعد الا ان السبب في الموضوعين مختلف فالذي في الحديثية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن
 لكونهم ممنوعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في انفسهم على ذلك اى الوصول اليه بالقتال فخالقهم النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قريشاً
 على ان يرجع من العام المقبل فلما امرهم بالاحلال من العدة توقروا فاشارت ارملة لما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم واخبرها بتوقفهم وخوف
 عليهم من التوقف ان يجعل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم فقالوا لغيره ولا تخجل احد منهم وادع الحلاق يخلق لك فافهم يفعلون ففعل فنبهوا فحلوا
 فخلق بعض وقصر بعض في رواية الطيا السبي وابن سعد لحديث ابى سعيد ان الصحابة حلقوا يوم الحديثية الاعثمان وابا قتادة ففصل ولم يخلقوا
 قال الجلال البلقيني فيحتمل انهما اللذان قالوا والمقصرين فكان من زاد الى الحلق اسرج الى امثال الامر من انقص على التقصير وقد وقع التصريح
 بهذا السبب في حديث ابن عباس فان في آخره عند ابن ماجه وغيره انه قالوا يا رسول الله ما بال المحققين طهرت لهم بالترجم اى ذكرته ثلاث مرات
 قال لا نعم لم يشكوا في ان ما فعلته احسن مما قاموا في انفسهم واما السبب في تكرير الدعاء للحقلين في حجة الوداع فقال الحافظ الاول ما قاله الخطابي
 وغيره ان عادة العرب انما كانت تحت توفير الشعور والذين بها وكان الحلق فيه قليلاً وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن رزى الاعاجم فذلك
 كرهوا الحلق واقصر على التقصير انهم - باب بيان ان السنة يوم النحران يرمى ثوبه ثوبه حلق والابتداء في الحلق بالجانب
 الايمن عن رأس المخلوق قوله فأتى الجمر الخ فيه انه يجب اذا قدم منى ان لا يخرج على شيء قبل الرمي بل يأتى الجمر راكباً كما هو في غيرها
 يذهب فينزل حيث شاء من منى قوله ثم قال للحلاق خذ الخ قال النووي واختلفوا في اسم الحلق قال الصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري
 وقيل هو خراش بن أمية وهو عجمي أم والصحيح ان خراشاً كان الحلق بالحديثية والله أعلم كذا في الفقه وله قصة في ذلك فسنذكرها كما ذكرها
 في المواهب قوله وأشار إلى جانبه الايمن الخ قال النووي فيه استحباب البداية بالشق الايمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافاً لابي حنيفة

باب بيان ان السنة يوم النحران يرمى ثوبه ثوبه حلق والابتداء في الحلق بالجانب الايمن من رأس المخلوق

الاثنين ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس وحل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة وابن نمير وابوكريب قالوا حل ثنا حفص بن غياث عن هشام بهذا الاسناد اما ابوبكر فقال في روايته قال للحلاق ها واشارسيد الى جانب الايمن هكذا فقسم شعره بين من يليه قال ثم اشار الى الحلاق والى جانب الايسر فحلقة فاعطاه امر سليم واما في رواية ابوكريب قال فبدا بالشق الايمن فوزعه الشعر والشعرين بين الناس ثم قال بالاييسر فصنع مثل ذلك ثم قال ها هنا ابوطحمة فدفعه الى ابوطحمة وحل ثنا محمد بن مثنى قال حل ثنا علي بن حل ثنا هشام عن محمد بن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ثم انصرف الى البدن فخرها والحجار حابس و قال بيده عز رأسه فخلق شقه الايمن فقسمه فيمن يليه ثم قال حلق الشق الآخر فقال اين ابوطحمة فاعطاه اياه وحل ثنا ابن ابي حنيفة قال سمعت هشام بن حسان يخبر عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول الحلق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة الانصاري فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال حلق فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقمه بين الناس وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنال للناس يسألونه فجاء رجل فقال يا رسول الله لم اشعر فحلقت قبل ان انحر

قال ابن عابدين رحم قالوا (اي الحففة) يتدب البليدة بيمين الحائق لا الحلاق لان في الصحيحين يفيد العكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذ واشارسيد الى الجانب الايمن ثم جعل يعطيه الناس قال في الفقه وهو الصواب ان كان خلاف المذهب ام - واقول يوافقه ما في الملتقط عن الامام حلق رأسي فخطأتني الحلاق في ثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدا بالايمن فلما اردت ان اذهب قال ادفن شعرك فرجعت فدفنته ام - اخر - اي فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الحجام ولذلك قال في الباب هو المختار قال ثنا روحه كما في منسك ابن العجمي في البحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روي رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب في صحيح قوله الاخير وان دفع بها هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السروجي عند الشافعي يبدأ بيمين الحائق وذكر كذلك بعض اصحابنا ولم يخرجه الى احد الستة اولى وقد صح بدلالة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعد كلام وقد اخذ الامام يقول الحجام ولو ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه ام - ملخصا ومثله في المعارج غاية البيا قوله ثم جعل يعطيه الناس الخ وفي رواية البخاري كان ابوطحمة اول من اخذ من شعره قال الحافظ هو ابوطحمة الانصاري زوج امر سليم والدة انس وقد اخرج ابو عوانة في صحيحه هذا الخبر من طريق سعيد بن سليمان ابن ماسقة محمد بن عبد الرحيم عند البخاري ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الحلاق فحلق رأسه ودفع الى ابوطحمة الشق الايمن ثم حلق الشق الآخر فامر ان يقمه بين الناس ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام ابن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الحائق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعر والشعرين واعطى الايسر امر سليم وفي لفظ ابوطحمة ولا يتأقضى في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول ابوطحمة كلا من الشقين فاما الايمن فوزعه ابوطحمة بأمره واما الايسر فاعطاه امر سليم زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم ايضا زاد احمدا في روايته له ليتجعله في طيبها وعلى هذا فالصحيح في قوله يقسمه في رواية ابوكريب يعرض على الشق الايمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال اقمه بين الناس - قال الحافظ وفي الحديث طهارة شعرك ادى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعر صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه المواصلة بين الاصحاب في العطية والمهلبية اقول فيه ان المواصلة لا تستلزم المساواة وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره ام - قال الزرقاني واما قسم شعره في اصحابه فيكون بركة باقية بينه وبين ذكره لهم وكأنه اشار بذلك الى اقتراب الاجل وخص ابوطحمة بالقسمه التفاضل الى هذا المعنى لانه هو الذي حضر قبره وحمله وبني فيه اللين قوله فوزعه الشعر والشعرين الخ قال الباقي ذكر الشعر والشعرين يدل على كثرة الحاضرين وفيه التبرك باثار الصالحين قوله ها هنا ابوطحمة الخ استغنى عن قوله الى البدن الخ بضم فسكون جمع بدنة باب جواز تقديم الذم على المديح والحق على الباطل وتقدم الطواف عليها كلها قوله عن عبد الله بن عمرو بن العاص الخ قال الحافظ حدثني عبد الله بن عمر هذا من مخرج واحد لا يعرف طريق الاطراف الزمري هذه عن عيسى بن عبد الاحق فغير من اصحاب الزمري وغايتها ان بعضهم ذكرها في الحديث الاخر واجتمع من مرويها رواية ابن عباس ان ذلك كان يوم الفرج المروال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة قوله فجاء رجل الخ قال الحافظ لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل في هذه القصة وسأيت اعمروا جماعة لكن في حديث اسامة ابن شريك عند الطحاوي وغيره كان الاعراب يسألونه وكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسماءهم ام - قوله لم اشعر الخ اي لم افطن يقال شعر بالشئ شعورا

فقال اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لا اشعر

اذا فطنت له وقبل الشعور العلم ولم يفهم في هذه الرأية بمعلق الشعور وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه لو اشعر ان الرمي قبل الخرف فحوت قبل ان ادمي وقال اخر لو اشعر ان الخرف قبل الحلق فحلت قبل ان اخروني رواية ابن جريح كنت احسب ان كذا قبل كذا وقد تبين ذلك في رواية يونس وزاد في رواية ابن جريح واشباه ذلك ووقع في رواية محمد بن ابي حفصة عن الزهري عند مسلم حلفت قبل ان ارمي وقال آخر افضت الى البيت قبل ان ارمي وفي حديث معمر بن احمد زيادة الحلق قبل الرمي ايضا فحصل ما في حديث عبد الله بن عمر السؤال عن اربعة اشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي والخرف قبل الرمي والا فاضة قبل الرمي والا وليان في حديث ابن عباس ايضا وعند الدارقطني من حديث ابن عباس ايضا السؤال عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وفي حديث ابن سبيد عند الطحاوي وفي حديث علي بن عبد الرحمن السؤال عن اربعة اشياء قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والا فاضة معاقبل الحلق وفي حديث جابر الذي علقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن اربعة اشياء قبل الذبح وفي حديث أسامة بن شريك عند ابني داود السؤال عن السعي قبل الطواف، وادعى الحافظ ابن القيم ان هذا الاخير غير محفوظ كما نقله عنه في بدل المجموع ولم يبين وجهه ولم يرد احد غيره وتضمن الحافظ في تأويله فقال واما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الافاضة فانه يصدق عليه انه سعى قبل الطواف اي طواف الركن ولم يقل بظاهر حديث أسامة الا احمد وعطاء فقال لا لولم يطف للقدوم ولا غيره وقدم السعي قبل طواف الافاضة اجزاء اخرجه عبد المزيق عن ابن جريح عنه، ام - قلت ولا اشكال فيه عند اصحابنا فانهم يحلون كسائر احاديث الباب على نفى الحرج يعني نفى الاثر عند الجمل كما سياتي وكيف يصح تأويل الحافظ مع ان السعي بين القدوم والا فاضة قد وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمنا الصحابة رضي الله عنهم في حجة الوداع كما تقدم في الابواب السابقة فكيف يتردد رجل في صحة فعل شارك فيه سائر رفاقه والله اعلم **قوله اذبح ولا حرج** الم اعلان وظالفت يوم النحر اربعة اشياء بالاتفاق هي حجرة العقبة ثم نحر الهدى اذبحه ثم الحلق او التقصير ثم طواف الافاضة وفي حديث انس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي معنى فأتى الجمر فرفأها ثم اتي معنى فحرق وقال للحالي خذ ولا ي داود بن ثور ثم حرق حلق وقد جمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب الا ابن جهم المالكى استثنى لقارن فقال لا يحلق حتى يطوف كانه لا حظا له في عمل التمرة والعصرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع (ونازعه في ذلك ابن دقيق العيد) واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعضها فاجمعوا على الاجزاء في ذلك كما قاله ابن تيمية في المغني الا اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع فذكر اصحابنا الحنفية ما حصله ان الطواف لا يجب تسريته على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط فلو حلق المفرد او غيره قبل الرمي فعليه دم وكذا لو حلق القارن والتمتم دون المفرد قبل الذبح اذ ذبحا قبل الرمي فعليه دم ايضا ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ولكن يكره لترك السنة وهذا كله عند ابي حنيفة، وقال الاوزاعي ان افاض قبل الرمي اهرق دما وقال مالك في الحلق قبل الرمي القلبية لا لقاء التفث قبل شيء من الضلل وفي تقديم الافاضة على الرمي الدم، نقله الرقاني في شرح المواهب وقال عياض اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي وروى ابن عبد الحكم عن مالك انه يجب عليه إعادة الطواف فان توجه الى بلد بلا اعادة وجب عليه دم، وفرق احمد بين العائد والناسي او الجاهل كما سياتي وروى عن ابن عباس كما سيحكي ان من قدم شيئا على شيء فعليه دم ورويه قال سعيد بن جبيرة وقادة والحسن والخضر وذهب الشافعي وصاحبنا ابي حنيفة وجمهور السلف والعلماء وفقهاء اصحاب الحديث الى عدم وجوب الترتيب بين الطواف المذكورة في يوم النحر وعدم وجوب الدم لقوله صلى الله عليه وسلم للساثلين ولا حرج اي لا ضيق عليك فهو ظاهر في رفع الاثر والفدية مع الانعاس الضيق يشملها ووجوب القدية يحتاج الى دليل ولولا كان واجبا لبيته النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ لانه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها وقال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج الاوقدا جزأ الفعل اذ لو لم يجز لامره بالاعادة لان الجمل والنسيان لا يضعان عن امر الحكم الذي يلزمه في الجمل كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا ياتر تركه جاهلا او ناسيا لكن يجب عليه الاعادة والعجب من يحمل قوله ولا حرج على نفى الاثر فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تميم الشارع للجميع بنفي الحرج واما احتجاج المتن ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ولا تخلقوا زواجا حتى يتكلم الهدي بحمله قال فمن حلق قبل الذبح اهرق دما عنه رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح فقد اجيب بان المراد ببلوغ محله وصوله الى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل وانما يتم ما اراد ان لو قال ولا تخلقوا حتى تتحروا، كذا قال الحافظ في الفتح واجاب الشيخ ابن المهام عن حديث الباب ان نفى الحرج يتحقق بنفي الأثر والفساد فيعمل عليه دون نفى الجزاء فان في قول القائل لو اشعر ففعلت ما يفيد انه ظميره بعد فعله انه ممنوع من ذلك فلما قد اعتذر له على سواه

انما العمل في وجوب الترتيب بين طوافي يوم النحر

فخرجت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قد مر ولا آخر الا قال افعل ولا حرج
وحديث شئ حرمه بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة التيمي انه سمع عبد الله بن عمر

للسلمين خذوا عنى منا سكم وقال تفوا على شاعر كوفنا نكر على ارض من ارض ابيكم ابراهيم كما قال الله تعالى ابيكم ابراهيم وهذا كله يدل على
وجوب متابعة هذين النبيين الجليلين الكريمين صلى الله عليهما وسلم في الترتيب بين الرى والحق والخلق والطواف بالبيت من دلاله هذه
الاوامر على الوجوب صادقة قوى وما يستدل به على وجوب الترتيب ايضا قياس الاخراج من الزمان بالاخراج عن المكان كما اشار اليه ابن الهيثم في
مطوريته هذا الترتيب ما ورد في حديث ابن عمر من روى الجيرة بسبع حصيات الحجرة التي عند العقبة ثم انصرف فخره يد ثور حلق فحل ما حرم عليه
من شأن الحج روى البزار وما في رواية اخرى عن ابن عمر قال خطب عمر الناس بعرفة فغيره عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالغداة ان شأما الله تعالى
قد نعمت من جمع من رعى الحجرة القصوى التي عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرف فخره يد ان كان له ثور حلق قصر فحل له ما حرم عليه من شأن الحج
الاطيبا ونساء ولا عيس احل طيبا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك ق) واحديث افعل ولا حرج الدال بظاهره على ان الترتيب غير مراعى فقد نقل
الجواب عنه ببيان مراده والله اعلم نعم يلزم على ما قررنا القول بوجوب الترتيب في الاعمال الاربعة من الرى والنحر والخلق والطواف وكلها اصحابنا
صريح في تلقى وجوبه مطلقا في الطواف دون سائر الاعمال ولما وجد الى الآن مع البحث الشديد في الفرق بين الطواف وبين الافعال الثلاثة ومما شاع
ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا واما قول نقاة وجوب الفدية انه لو كان واجبا لبيته صلى الله عليه وسلم لكانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها ففيه انه
قد يترك البيان في مثل تلك الحالة اعتمادا على القواعد العامة المعلومة من الشرع ونحوه ان في الغنية عن بيان المسئلة في ذلك الوقت بخصوصه
ونظيره على مذاق الجماهير في صحيح البخاري من طريق هشام بن عروة عن فاطمة عن اسماء بنت ابي بكر قالت افطنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غريم
فطلعت الشمس قيل لهشام فامروا بالقضاء قال بن من قضاه وقال عمر سمعت هشام يقول لا ادري اقضوا ام لا قال الحافظ يجمع بان حرمه بالقضاء
محول على انه استند فيه الى دليل آخر واما حديث اسماء فلا يحفظ فيه اثبات القضاء ولا نفيه فالقضاء واجب في تلك الصورة عند جمهور الامامة ولكن
لم يثبت صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت مع احتياج الناس اليه ولوبيته لنقل الدنيا وهكذا هو في حديث الباب وايضا قوله ولا حرج في حكا الباب
يحتمل ان يراد به نفي الاثر والفدية معا عن هؤلاء السائلين الذين جعلوا الحكم الشرعي باعيا فهو لكون الجمل عذرا مقبولا في حقهم ما ذاك ان كان
عندنا اليوم لشيم الاحكام الشرعية وقد مر العمد بها فلم يبق حينئذ حاجة الى بيان وجوب الفدية في حقهم خاصة واما الحكم العمومي فقد يقال
عليه على الدلائل الخارجية الدالة عليه كما ذكرنا واما قول الطبري لم يثبت النبي صلى الله عليه وسلم الا حرج الا وقد اجزا الفعل ولولم يجزى الامر بالاعا
الى ما نقلنا عنه سابقا فهو تخطيط بين الامرين فان الافعال التي اذاعها من الخلق والرى وغيرها قد اجزأته واعتد بها الشرع وبرق ذمته من تلك
الواجبات فكيف يؤمر بأعادتها نعم فانه واجب آخر مستقل وهو الترتيب بين هذه الافعال المؤداة وليس هو بشرط لصحة تلك الافعال كالطواف
لصحة السعى ولكن سوء الترتيب بينها كأثما جناية مستقلة توجب الفدية لا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم على من حلق قبل محله
من ضرورة (مرض او ذى برأسه) بالفدية حسبما نطق القرآن به فكيف اذا وتم الخلق قبل محله من غير ضرورة ويتأيد هذا بقول ابن عباس للذى
رواه الطحاوى وابن ابى شيبة ولقطة من قدم شيئا من حنظل او اخره فلهرق ومما في سند ابراهيم بن مهاجر مضطرب واخرجه الطحاوى بطريق آخر
ليس ذلك المضطرب حديثا بن مرزوق حديثا انخصيب حديثا وهيب عن ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله قال فهذا ابن عباس أحد من روى
عنه عليه السلام افعل ولا حرج لم يكن ذلك عندنا على الا باحة بل علان الذي فعلاه كما على الجمل بالحكم فعذرهم وامرهم ان يتعلموا منا سكموا قلت
وابراهيم بن مهاجر الذي في الطريق الاولى وان كان فيه مقال ولكن وثقه غير واحد من الحفاظ وقال العلامة ابن الترمكانى في هذا الاسناد انه صحيح
على شرط مسلم واماما ذكره الشيخ محمد عابد السندى في المواهب اللطيفة ان البيهقي اخبر عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
من قدم من نسكه شيئا واخر فلا شئ عليه وقال هذا مرفوع مقلد على موقوفه ام - فاي شئ فيه يزيد على حديثه المرفوع الذي سياق
في الباب بلفظ ولا حرج فعوله فلا شئ عليه ايضا يحمل على ما حملنا عليه قوله لا حرج اى لا شئ عليه من الاثر واعادة فعل فعله على غير الترتيب
نعم ليس في رواية البيهقي تصريح بصدور هذا الحكم في حق الناسين الجاهلين كما صرح به في احاديث الباب ولكنه لا زواله
كيف يقال في حق العالم المتعمد انه لا شئ عليه في ترك الترتيب عمدا مع ثبوت وجوبه كما اظهرناه سابقا فحينئذ لا اثر بركه والظاهر عندنا
والله اعلم ان حديث البيهقي مختصر من حديث الباب قد اختصر بعض الرواة ورواه بالحق ومع ذلك لم اظنر باسناد حتى انظر فيه
فان الله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال قوله ارم ولا حرج الخ قال عياض ليس اسرا بالعادة وانما هو اياحة واجازة لما فعل لانه سال عن امر

ابن العاص يقول وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فطفق ناس يسألونه فيقول المقاتل منهم يا رسول الله اني
 لم اكن اشعر ان الرمي قبل الخمر فخرت قبل الرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجع قال فطفق آخر يقول اني لم اشعر
 ان الخمر قبل الحلق فخلقت قبل ان اخبر فيقول انحر ولا حرج قال فما سمعته سئل يومئذ عن امر ما ينسى المرء ويجهل من تقديم بعض
 الامور قبل بعض اشبهكم الا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افعلوا ذلك لا حرج **وحديثنا** حسن الحلو اني حدثنا يعقوب حدثنا
 ابي عن صالح عن ابن شهاب بنثل حديث يونس عن الزهري الى آخره **وحديثنا** علي بن خنيس عن اخيه ناعيسى عن ابن جريح قال
 سمعت ابن شهاب يقول حدثني عيسى بن طلحة حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم بينا هو يخيط يومئذ
 فقام اليه رجل فقال ما كنت احسب يا رسول الله ان كذا وكذا قبل كذا وكذا ثم جاء آخر فقال يا رسول الله كنت احسب ان كذا
 قبل كذا وكذا لهؤلاء الثلث قال الفعل ولا حرج **وحديثنا** عبد بن حميد حدثنا محمد بن بكر وحديثنا سعيد بن يحيى الحموي
 حدثني ابي جميع عن ابن جريح بهذا الاسناد اما روايته ابن بكر فذكر رواية عيسى الآقوله لهؤلاء الثلث فانه لم يذكر لك واما يحيى الحموي
 ففي روايته خلقت قبل ان اخبر فخرت قبل ان ارمي اشباه ذلك **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قال ابو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر قال اني النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال خلقت قبل ان اذبح قال
 فاذبح ولا حرج قال ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج **وحديثنا** ابن ابي عمر عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 بهذا الاسناد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته في فجاءه رجل بمخض حديث ابن عيينة **وحديثنا** محمد بن عبد الله بن
 قهزاذ حدثنا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك اخبرنا محمد بن ابي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر
 ابن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتاه رجل يومئذ وهو واقف عند الحجر فقال يا رسول الله اني خلقت قبل ان
 ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني افضت الى البيت قبل ان ارمي قال
 ارم ولا حرج قال فما رأيت من شيء الا قال افعلوا ولا حرج **وحديثنا** محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب حدثنا
 عبد الله بن طاووس عن ابيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير
 فقال لا حرج **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فرغ منه قوله ما ينسى المرء ويجهل ان قال المحافظ احتج به وبقره في رواية مالك لم اشعر بان الرخصة تختص بمن نسي او جهل لا بمن تعمدا قال حبان
 المغيرة قال لا اثر من احل ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه وان كان عالما فلا لقوله في الحديث لم اشعر واجاب بعض الشافعية بان الترتيب لو كان
 واجبا لما سقط بالسهموكا الترتيب بين السعي والطواف فانه لو سعى قبل ان يطوف وجب اعادة السعي وقال ابن دقيق العيد ما قاله احمد قولي وجه
 ان الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله خذ اعني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخير قد قدرت بقول السائل
 لم اشعر فيخص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على اصل وجوب الاتباع في الحج وايضا فالحكم اذا رتب على توصف يمكن ان يكون مقبلا للمحيز
 اطراحه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم المتأخذ وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه باحق العمد به اذ لا يساويه اما التمسك بقول
 الراوي فما سئل عن شيء انما فانه يشعر بان الترتيب مطلقا غير مراعي لجوابه ان هذا الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة
 الى حال السائل المطلق لا يدل على احد الخاصين بعينه فلا يبيح حجة في حال العمد والله اعلم - قلت وهذا التقرير كله لا يخالف الحنفية فانه
 قائلون بعدم الفرق بين العمد وبين الناسي والجاهل من حيث وجوب القدية واما من حيث نفى الاثر فهم قائلون بالفرق وهذا هو المراد بقوله صلى
 الله عليه وسلم لا حرج بالاتفاق وانما الخلاف في ارادة نفى القدية معه فلاكثر قالوا نفى الجميع البعض اقتصر على نفى الاثر فقط وعلى كلا الشقين لا يبيح
 قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج سواء في حق العمد وغيره فان العمد اثم عندنا بترك الترتيب لو ادى القدية قال العلامة ابن عابدين رحمنا نقلنا عن شرح
 اللباب للقاري وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عاملا ياتى به ولا تخرجه القدية والعزم عليها عن كونه ماصيا قال
 النووي ربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات قال انا افي متونها انه بالتزام القلة تخلص من وبال المعصية وذلك خطأ مبهم وجهل
 فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثر وزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول انا اشرب الخمر وان
 والحديث يهين ومن فعل شيئا مما يحكم بتجريمه فقد اخرج حجة من ان يكون مبرورا **قوله** لهؤلاء الثلث اني الحلق والخمر والرمي والظهارات
 الاشارة المذكورة من ابن جريح وقد اخرج الشيخان من روايته مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريح فيه منقول كالتقدم كذا في الفتوى **قوله** فقال لا حرج الخ زاد البيهقي

باب استحباب طواف القاضية وما يترتب

أفاض يوم النحر ثور جمع فصل الظهر يعني قال نافع فكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثور جمع فصل الظهر يعني ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وحل شي زهير بن حرب حدثنا أسحق بن يوسف الأزرق أخبرنا سفيان عن عبد العزيز بن رفيع قال سألت ابن مالك قلت أخبرني بشئ عقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم التروية قال يعني قلت فابن صلى العصر يوم النفر قال بالأبطم ثم قال ففعلنا بفعل أمراؤك وحل ثنا محمد بن مهران الرازي حدثنا عبد المراق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطم وحل ثنا محمد بن حاتم بن ميمون حدثنا روح بن عبادة حدثنا صخر بن جويرية عن نافع أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر

في حديث ابن عباس من طريقه ولم يأم بشئ من الكفارة ثم قال أسناد صحيح وقال ابن الترمذي في الجوهرة النقية هذه الزيادة غريبة جدا لم أجدها في ثمن من الكتب المتداولة بين أهل العلم وشيخ البيهقي وشيخه لم أعثر حالها بعد الكشف والتتبع وأيضا فابراهيم بن طهمان وإن خرج له في الصحيح فقد تكلموا فيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمار أنه قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورأيت في كتاب البصري فني في أسماء الرجال بخطه قال ابن جبان لا يراهم بن طهمان بل دخل في الثقات ودخل في الضعفاء وقد روي أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الثقات وقد روي عن الثقات أشياء معضلات انتحى كلامه ومع ما فيه من الكفر شذبه الزيادة عن خالد الحذاء وقد أخرج البخاري الحديث من طريق عبد الله بن يزيد بن زريع كلاهما عن خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما أجل من ابن طهمان وعهدى بالبيهقي فيما مضى من قريب في باب التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأول حصاة على الزيادة وحديث ابن عباس وهو قوله ثم قطع التلبية مع آخر حصاة بأنها غريبة ليست في الروايات المشهورة مع أن سند تلك الزيادة صحيح وأجل من سند هذه وذكره فيها وصح سندها، انتحى كلام ابن الترمذي في باب استحباب طواف الأفاضة يوم النحر قوله فصل الظهر يعني ثم قال النووي هكذا صحيح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنه وقد سبق في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم أفاض إلى البيت يوم النحر فصلى بمكة الظهر وذكرنا هناك الجمع بين الروايات والله أعلم - وفي هذا الحديث إثبات طواف الأفاضة وأنه يستحب فعله يوم النحر وأول النهار وقد أجمع العلماء على أن هذا الطواف وهو طواف الأفاضة ركن من أركان الحج لا يصح إلّا به والتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد المرمى والنحر والحلق فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولا دم عليه بالأجماع فإن أخره إلى ما بعد أيام التشريق أتى به بعد أجزاء ولا شئ عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال مالك وإبوحنيفة إنا نطأ ولا نزمه معدوم والله أعلم - باب استحباب نزل المحصب يوم النفر وصلوة الظهر وما بعدها به قوله عن عبد العزيز بن رفيع ثم يضم الرائد ونحو الفاء اسدي مكي سكن الكوفة وهو من مشاهير أتباعنا ثم قالهم وليس لعبد العزيز بن رفيع عن انس في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد قوله عقلت أم بنتم القاف أم علمه وحفظته قوله يوم التروية ثم أي يوم الثامن من ذي الحجة وسمى التروية بنعم المنة وسكون الرائد وكسر الواو وتخفيف التختابة لا نحو كانوا يرون فيها المهر ويترون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنى عن حمل الماء وقد روي الفاكهي في كتاب مكة من طريق مجاهد قال قال عبد الله بن أبي مجاهد إذا رأيت الماء بطريق مكة ورأيت البناء يعايرها شيئا فخذ من ماء من ركة وفي رواية فاعلوان الأمر قد اظلم وقيل في سميت التروية أقوال أخرى شاذة كذا قال الحافظ في الفتح - قوله يوم النفر ثم نعم النون وسكون الفاء الانصراف من منى، قال القاري أي النفر الثاني وهو اليوم الثالث من أيام التشريق قوله بالأبطم ثم أي البطحاء التي بين مكة ومنه وهي ما بين منى والوادي واسع وهو الذي يقال لها المحصب المعرب وحدها بين الجبلين إلى المقبر قاله الحافظ وسيأتى ما ذكره غيره والفرق بين الأبطم والمحصب، قال بعض العلماء المتأدرون من هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أول صلاة صلاها في الأبطم هو العصر حديث انس في البخاري صريح في أنه الظهر فيقدم الصريح على الظاهر قال الحافظ ولا ينافي حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لم يرم الأبطم بعد الزوال لأنه رمى فنفر فنزل المحصب فصلى الظهر به قوله انعل ما يفعل أمراؤك ثم قال الحافظ خشي عليه أن يحصر على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تقوته الصلوة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون وفيه إشعار بأن الأمر إذا كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر في ذلك اليوم يمكن معين فاشارة إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان لا يترك أفضل، ثم - وقال القاري أي لا تخالفوه فإن نزول به لا يابطم فإنزل به وإن تركوه فتركوه حذرا مما يتولد على المخالفة من الفساد فيفيد أن تركه لعذر لا بأس به قوله كان يرى التحصيب سنة ثم قال الأبطم التحصيب هو أنه إذا نفر من مكة إلى مكة للتوديع ينزل بالشعب الذي يخرج به إلى الأبطم ويرقد فيه ساعة من الليل ثم يدخل مكة وكان ابن عمر يراه سنة وهو الأصح قال ابن الرهمام يحترقه عن قول من قال لم يكن قصدا فلا يكون سنة لما أخرج البخاري عن ابن عباس قال ليس التحصيب بشئ إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج مسلم عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يأمري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنزل الأبطم حين

باب استحباب نزول المحصب يوم النفر وصلوة الظهر وما بعدها به

بالخصبة قال نافع قد خصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده **حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب أحدهما**
عبد الله بن منير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت نزل الابطح ليس بسنة إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن كان اسم
 الخروج إذا خرج **حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا حفص بن غياث **ح** وحدثني أبو الربيع حدثنا حماد يعني ابن زيد **ح**
 حدثنا أبو كامل حدثنا يزيد بن زريع حدثنا جليل بن علم كلهم عن هشام بهذا الأسناد مثله **وحل ثنا عبد بن حميد** أخبرنا عبد الرزاق
 أخبرنا معمر عن الزهري عن سألون أبا بكر وعمر بن الخطاب قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة أنها لم تكن تفعل
 ذلك وقالت إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان منزلاً اسم الخروج **وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب بن إبراهيم
 وابن أبي عمير أحمد بن عبد الله واللفظ لأبي بكر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمر بن عطاء عن ابن عباس قال ليس بالخصب شيء إنما هو نزل
 نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحل ثنا قتيبة بن سعيد** وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير
 حدثنا سفيان بن عيينة عن صالح بن كيسان عن سليمان بن يسار قال قال أبو رافع لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنزل
 الابطح حين خرج من منى ولكني جئت فضربت قبته فجاء فنزل قال أبو بكر في رواية صالح قال سمعت سليمان بن يسار وفي رواية قتيبة
 خرج من منى ولكن جئت وضربت قبته فجاء فنزل ووجه المختار ما أخرجه الجماعة عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله أين نزل غداً في حجتك فقال
 هل ترك لنا عقيل منزل لا نزال نحن نازلون بخيف بنى كنانة حيث تقامتم قريش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة حيث تقاموا على الكفر وذلك أن قريشاً وبنى كنانة تحالفت على بنى هاشم
 بن المطلب أن لا يناكحهم بكراً ولا يبيعهم حتى يسلوا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب، أم قتيبة بهذا أنه نواه قصد الميرى لطيفة صنع
 الله به ولينكر فيه نعمه سبحانه عليه عند مقايستهم نزوله به لأن إلى حاله قبل ذلك أنه حال انحصار من الكفار فوات الله تعالى وهذا امر يرجع
 إلى معنى العبادة ثم هذه النعمة التي شملت عليها الصلوة والسلام من النصر والانتصار على إقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضع الذي دعا الله تعالى إليه
 عبادة لينتفعوا به في دنياهم ومآلهم لا شك في أنها النعمة العظمى على أمته لا نعم مظاهر المقصود من ذلك المؤيد وكل واحد منهم جدير بتفكرها والشكر
 التام عليها لأنه عليه أيضاً فكان سنة في حقه لأن معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقه أيضاً وعن هذا حصب الخلفاء الراشدين، كذا في شرح المشكاة
 للقاري **ح قوله** بالخصبة **الح** بفتح الحاء واسكان الصاد وهو المحصب **قوله** ليس بسنة **الح** أي قصدي أو من سنن الحج فحقني أنه ليس من المناسك
 الذي يلزم فعله قاله ابن المنذر قد نقل الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك **قوله** اسم الخروج **الح** أي أسهل لتوجهه إلى
 المدينة ليستوى في ذلك الباطن والمقصد ويكون مبيتهم وقيامهم في السجود وحيلهم بما جمعهم إلى المدينة وقال الطيبي لأنه كان يترك فيه ثقله متاعه
 أي كان نزوله بالابطح ليترك ثقله ومتاعه هناك ويدخل مكة فيكون خروجه منها إلى المدينة أسهل قال القاري وفيه أنه لا ينافيه قصد النزول
 به للمعنى الذي ذكره ابن الهمام كما **قوله** إذا خرج **الح** أي إذا أراد الخروج إلى المدينة، **قوله** ليس بالخصب شيء **الح** أي من امر المناسك الذي يلزم
 فعله وخالفه في ذلك ابن عمر فكان يراه سنة ويستدل بأنه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يزلون به **قوله** قال أبو رافع **الح** مولى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اسمه أسلم في أشهر الأقال العشرة **قوله** فضربت فيه قبته **الح** أي خيمته توفيقاً من الله تعالى قال أبو بكر فيمنع أنه لم يسمع قوله نزل
 عند أن شأنا الله تعالى أخيف بنى كنانة لأنه في قوة الأمر بالنزل فيه **قوله** فجاء فنزل **الح** قال الحافظ لأن لما نزل صلى الله عليه وسلم كان النزول فيه
 مستحباً اتباعاً له لتقريره على ذلك وقد فعله الخلفاء بعده كما تقدم ثم قال فالحاصل أن من نزع أنه سنة كعائشة وابن عباس أراحته ليس من المناسك
 فلا يلزم تركه شيء ومن أثبت كآب عمراً ودخوله في عمور التأسى بأفعاله صلى الله عليه وسلم لا إلزام بذلك ويستحب أن يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث انس وابن عمر رضي الله عنهم، أم في الدهر المختار وإذا نزل مكة نزل استسقاءاً ولو ساعة بالمحصب، أم - قال
 ابن عابد بن رم قوله ولو ساعة يقف فيه على راحلته يدعو بحصول ذلك أصل السنة وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ويحج حجة ثوب يدخل مكة رجلاً وفي شرح النفاية للقاري ولا يظهر أن يقال أنه سنة كفاية لأن ذلك الموضع لا يسمع الحاجر جميعه ثم ينفذ
 لأمر الحج وكذا غيرهم أن يزلوا فيه ولو ساعة أظهاراً للطاعة، أم - وفي المتن أنه استحب مالك لمن يقتدى أن لا يدع النزول به وسمع من لا يقتدى
 به في تركه وكان يفتيه سراً وفي العلانية يفتي بجميع الناس **قوله** قال أبو بكر في رواية صالح **الح** قال النووي كذا هو في معظم النسخ ومعناه أن الرواية
 الأولى وهي رواية قتيبة وزهير قالوا فيها عن ابن عيينة عن صالح عن سليمان وأما رواية ابن بكر فيها عن ابن عيينة عن صالح قال سمعت سليمان
 هذه الرواية أحمل من رواية عن لأن السامع يحجب به بالإجماع وفي العتقة خلاف ضعيف أن كان قائماً غير مدلس قد سبققت المسئلة ووقع في بعض

قال أبو بكر في رواية صالح في رواية عن صالح قال سمعت سليمان والصواب الرواية الأولى وكذا نقلها القاضي عن رواية الجوهري وقال هو الصواب قوله وكان على نعل النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتح الثناء والقاف وهو متاع المسافر وما يحمله على دوابه ومنه قوله تعالى ونحلنا أثقالكم قوله ان شاء الله ان هو على سبيل التبرك والامثال الآية قوله بخيف بنى كنانة ان الخيف بقع الخاء ما اخذ من عن غلظ الجبل وانفع عن سبيل الماء قوله حيث تقاسموا ان يعين قريشا قوله على الكفر ان اي لما تحالفت قريش ان لا يبايعوا بني هاشم ولا يبايعوا كوههم ولا يؤثروهم وحظهم في الشعب كما ساق تفصيله، قيل انما اختار النبي صلى الله عليه وسلم النزل في ذلك الموضع ليتذكر ما كان فيه فيشكر الله تعالى على نعمه عليه من الفتح العظيم وتمكنهم من دخول مكة ظاهرا على رغم انهم من سبغ في اخراجه منها ومبالغة في الصفر من الذين اساءوا ومقابلته هو بالنزول الاحسان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قوله ونحن يعني ان هذا ظاهر في انه قاله في حجة الوداع فيجمل قوله في بعض روايات الازاعي حين اقام قدوم مكة اي صادرا من منابها لطواف الوداع، وورد في بعض الروايات انه قال ذلك زمن الفتح وفي بعضها حين اراد حينئذ اي غزوة الفتح لان غزوة حنين عقب غزوة الفتح ويحتمل المتعد اي وقوعه مرق في حين عقب غزوة الفتح واخرى في حجة الوداع والله اعلم قوله عن نازل غدا ان يعلم من بعض الروايات انه قال ذلك عادة يوم النحر والمراد بالغدا هنا ثالث عشر من الحجة لانه يوم النزل بالهضبة فهو مجاز في اطلاقه كما يطلق اس على الماضي مطلقا ولا فتا في العيد هو الغد حقيقة وليس مرادا قاله الكرماني، كذا في شرح المواهب قوله وبني كنانة ان قال الحافظ رحمه الله اشعار بان في كنانة من ليس قريشا اذا العطف يقتضي المغايرة فبفتح القول بان قريشا من ولد فهر بن مالك على القول بانهم ولد كنانة نعم لعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر ففتح النضر كنانة واما كنانة فاعقب من غير النضر فلها وقعت المغايرة قوله ولا يبايعوه في رواية محمد بن مصعب عن الازاعي عند احمد ان لا يبايعوه ولا يبايعوا الطورهم وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الاسماعيلي وان لا يكون بينهم وبينهم شيء وهو اعلم وهذا هو المراد بقوله في الحديث على الكفر قوله حتى يسلموا اليهم ان يسلموا بضم اوله واسكان المهملة وكسر اللام قال ابن اسحاق وموسى بن عبيدة وغيرهما من اصحاب المغازي لما رأت قريش ان الصحابة قد نزلوا ارضا اصابوا بها امانا (اي ارض الحبشة) وان عمار اسروا ان الاسلام في القبايل اجمعوا على ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك ابا طالب فجمع بني هاشم وبني المطلب فادخلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبهم ومنعوه ممن اراد قتله فاجابوه الى ذلك حتى كفارهم فعدوا ذلك حمية على عادة الجاهلية فلما رأت قريش ذلك اجتمعوا ان يكتبوا بينهم وبين بني هاشم والمطلب كتابا ان لا يعاملوه ولا يبايعوه حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ذلك وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد المطلب الذي كاتبتها النضر بن الحارث وقيل طلحة بن ابي طلحة العبدري قال ابن اسحاق فاجازت بنوها ثم وبوا المطلب الى ابي طالب فكاتوا معه كلهم الا ابا الهب فكان مع قريش وقيل كان ابتداء حصرهم في الحرة سنة سبع من المبعث قال ابن اسحاق فاقاموا على ذلك سنتين او ثلاثا وجزم موسى بن عبيدة بانها كانت ثلاث سنين حتى جحدوا ولو يكن ياتيهم شيء من الاقوات الا خفية حتى كانوا يؤذون من اطلعوا على انه ارسل الى بعض اقاربه شيئا من الصلوات الى ان قام في نقص الصحيفة نفر من اشد هرو في ذلك صنيعة هاشم بن عمرو بن الحرث العامري وكانت امرأته تحت هاشم بن عبد مناف قبل ان يتزوجها حلة فكان يصلهم وهو في الشعب ثم شى الى زهير بن ابي أمية وكانت امه عاتكة بنت عبد المطلب فحكمه في ذلك فوافقه ومشيا جميعا الى المظلم بن والى زمعة بن الاسود فاجتمعوا على ذلك فلما جلسوا بالبحر تكلموا في ذلك وانكروه وتواطوا عليه فقال ابو جهمل هذا امر قضي ببل وفي اخر الهمل خرجوا الصحيفة فمزقوها وابطلوا حكمها وذكر ابن هشام انه وجدوا الارضة قد اكلت جميع ما فيها الا اسم الله تعالى واما ابن اسحق وموسى بن عبيدة وغزوة فذكرها عكس ذلك ان الارضة لتدعى اسم الله تعالى الا اكلته وفي ما فيها من الظلم والقطيعة فالله اعلم كذا في الفتح، قال البرهان ما حاصله وهذا اثبت من الاول فعلى تقدير تساوي الروايتين يجمع بانهم كتبوا النسختين فأبقت في احدها ذكر الله وفي الاخرى خلافه وعلقوا الاية في الكعبة والاخرى عندهم فأكلت من بعضها اسم الله ومن بعضها ما عداه لتلاي يجمع اسم الله مع ظلمهم لشيء - قال في الرواية فذكر صلى الله عليه وسلم ذلك

يعني بذلك المحصب وحل شئ زهير بن حرب حدثنا شبابة حدثني ورقاء عن ابى الزناد عن الأعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال منزلنا ان شاء الله اذ فتح الله الخيف حيث تقاسموا على الكفر **حل شئ** ابى بكر بن ابي شيبة حدثنا ابن نمير وابو اسامة قالوا حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر وحديثنا ابن نمير واللفظ له قال حدثنا ابى حنيفة عن عبد الله بن عيسى عن ابن عمر عن ابن عباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسير بمكة ليالي منى من اجل سقايته فاذن له **وحل شئ** اسحق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس **وحل شئ** محمد بن حاتم وعبد بن حميد جميعا عن محمد بن بكر قالوا اخبرنا ابن جريح كلاهما عن عبد الله بن عمر بهذا الاسناد مثله **وحل شئ** محمد بن محمد بن المنهال المصري حدثنا يزيد بن زريع حدثنا

لعنه فقال اترك اخبرك بهذا قال نعم قال لا والتواقب ما كنت تبتغي قط فانطلق في عصابة من بني هاشم والمطلب حتى اتوا المسجد فالتفتوا فوجدوا ذلك وظنوا انهم خرجوا من مكة فلبسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فقال ابو طالب جرت بيننا وبينكم امور لو تذكر في محيقتكم فاستواجهوا العمل ان يكون بيننا وبينكم صلح وانما قال في ذلك خشية ان ينظروا فيها قبل ان ياتوا بها فأتوا بها معجبين لا يسكنون انه صلى الله عليه وسلم يدفع اليهم فوضعوها بينهم وقالوا لا نأكل من طعامكم انما آتيتكم في امر من نصفت بيننا وبينكم ان ابن اخي اخبرني ولو كان بيني وبينكم ان الله بعث على صيقتكم دابة فلو ترك فيها اسما لله لا تحسبه وتركت فيها غدر كودنا هرك علينا بالظلم فان كان كما قال فأتيتوا فلا والله لا نسل حتى نموت من عندا خربا وان كان باطلا دفنناه اليكم فقتلتموا واستحيتم فقالوا رضىنا ففتحوها فوجدوها كما قال صلى الله عليه وسلم فقالوا هذا سحر ابن اخيك وزادهم ذلك بغيا وعداونا والجمع بين هذا وبين ما من سعى رجال في نقصها باحتمال انهم لما جلسوا في الحجر وتكلموا وافق قدوم ابى طالب وقومه عليهم بهذا الخبر فزادهم ذلك رغبة فيما هم فيه، كذا في شرح المواهب ذكر الواقدي ان خروجهم من الشعب كان في سنة عشرين المبعث وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ويات ابو طالب بعد ان خرجوا بقليل قال ابن خلدون مات هو وخديجة في عام واحد فنالت قرش من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لو تكن مثله في حياة ابى طالب قوله يعني بذلك المحصب **المقار** في فتح الصاد المشددة وهو في الاصل كل موضع كثر حصاؤه والمراد بالشعب الذي احل طرفيه منى والآخر متصل بالابطح وينتهي عند ذلك ولذلك لم يفرقه الراوي بينهما وقال ابن الهمام قال في الامام وهو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى قريب وهذا لا يعتد به فيه اى لا تحقيق له وقال غيره هو فناء مكة حد ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المتقابلة لذلك مصطلقا في الشق الايسر انت ذاهب الى منى مرتفعاً من بطن الوادي وليست المقبرة من المحصب ويسمى ايضاً خيف بنى كنانة واصل الخيف معناه سحر الجبل مطلقاً قوله اذا فتح الله الخيف **الم** هو الزرع وهو مبتدأ خبره منزلنا وليس هو مفعول فمفعولنا الخيف اذا فتح الله مكة، والله اعلم **باب وجوب المبيت** يعني ليالى ايام التشريق والترخيص **فتركه** لاهل المستقاية قوله استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسير بمكة ليالي منى من اجل سقايته فاذن له **الم** قال القاري تال لبص عدلنا بحوز لمن هو مشغول بالاستقاية من سقاية العباس لاجل الناس ان يترك المبيت بمكة ليالى منى وسبيت بمكة ولمن له عدل شديد ايضاً **ام** - فاشار الى انه لا يجوز ترك السنة الا بعدد ومع العذر ترتفع عنه الاساءة واما عند الشافعي فيجب المبيت في اكثر الليل ومن اعذر الخوف على نفس او مال او ضياع مريض او حصول مرض له يشق معه المبيت مشقة لا تختل عادة - **انته** - قال الحافظ وجزء الجمهور بالحاق رعايا لابل خاصة باصحاب السقاية في الترخيص قال الزرقاني لكنهم لم يجزوا بذلك بالحاق انما هو بالنظر الذي رواه مالك واصحاب السنن الاربع وقال الترمذي حسن صحيح عن عاصم بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لرعاة الابل في البيوت عن منى يوم يوم النحر يوم يوم النحر ومن بعد الغد ليومين ثم يوم يوم النحر وفي لفظ ابى حازم ان النبي صلى الله عليه وسلم ارخص للرعاة ان يرموا يوموا ويلا يوموا وهو قول احمد واخيه ابى حنيفة **ام** - والمعروف عن احمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغني قالوا ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دمه عن كل ليلة وقال الشافعي عن كل ليلة اطعام مسكين وقيل هذه التصديق بدهرهم وعن الثلاثة وهو رواية عن احمد والمشهور عنه وعن الحنفية لاشئ عليه **باب فضل القيام**

باب وجوب المبيت بمكة ليالى ايام التشريق والترخيص وتركه لاهل السقاية
باب فضل القيام بالسقاية والتقاء رعاة الابل واستقبال الشرب منها

باب ما يكره من أكلها وأخذها وسواها
أن يعطى الجزاء منها شيئا وإن استأجره

حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس عند الكعبة فأتاه امرأتي فقال مالي أدي بني عمكم يسقون العسل واللبن وانت تسقون النبيذ من حاجة بكر أم من أجل فقال ابن عباس الحمد لله ما بنا حاجة ولا أجل قد علم النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى فأتيناه بأناء من نبيذ فشرب وسقى فضلك أسامة وقال احسنتم واجملتم كذا فاصنعوا فلا تريد غير ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أجيبي بن يحيى أخيرا أبو خيثمة عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال صرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قوم علي يذبحون أن تصدق بلحما وجلودها

بالسقية والثناء على أهلها واستحبوا الشرب منها قوله يسقون العسل واللبن المنة أنه يحل طونه به قاله الأبي رحمه الله قوله يسقون النبيذ الم قال النووي وهذا النبيذ ماء على بزبيب وغيره بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكرا فاما إذا طال زمنه وصار مسكرا فهو حرام أم - ثم لا يظهر في ماء هذا النبيذ أنه من زمزم قاله الأبي وتقول الكلام على حكم هذا الشرب من ماء زمزم وأنه لما شرب له في شرح حديث جابر - قوله فاستسقى الم وفي رواية عكرمة عن ابن عباس عند البخاري جاء إلى السقاية فاستسقى فقال العباس يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بشراب من عندنا فقال استسقى قال يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم فيه قال استسقى فشرب منه الحديث وفي رواية يزيد بن أبي زياد عن عكرمة عند الطبراني فأتى به فذاقه فقطب ثم دعا بماء فسكره قال وتقطيبه إنما كان محوضته وكسره بالماء ليهون عليه شربه، كذا في الفتح قوله يا نساء من نبيذ الم قال الأبي تقدم في حديث جابر أنه وجد بني عبد المطلب يسقون على زمزم فناولوه دلوفا فشرب فظاهرا أنه ليس بنبيذ لكن كان ذلك في حجة الوداع فلعل هذا النبيذ كان في قضية أخرى، أم - قلت ولا يظهر أن يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم شرب النبيذ من السقاية أولا فذهب إلى أثر زمزم فناولوه دلوفا فشرب منه وتقدم في رواية عكرمة عن ابن عباس عند البخاري بعد ذكر الشرب من السقاية ثم أتى زمزم وهو يسقون ويعلمون فيها فقال اعملوا فيها فأنكر على عمل صائغ ثم قال لولا أن تغلبوا النزل حتى اضع الحبل على هذه يمين عاتقه وأشار إلى عاتقه وفي المراجعة ناقلا عن محمد بن محمد الطبراني عن ابن عباس قال جئنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمزم فنزعنا له دلوفا فشرب ثم سحج فيها ثم فرغناها في زمزم ثم قال لولا أن تغلبوا عليها لنزعت يدي قوله فشرب الم قال الأبي فيه جواز صدقة آل بعضهم لبعض يحجب المانع بان المنع إنما هو في الصدقة الواجبة وهذا ليست بصدقة وإنما هو من الضيافة وفيه إن ما وضع من الماء في المساجد والطرق يشرب منه الغنى لأنه وضع للكفاة لا للفقراء قال مالك ولو نزل ذلك من إسرائيل الناس قوله احسنتم واجملتم أي نعلم الفعل الحسن الجميل ففيه الثناء على فعل الخير قال عياض وفيه فضل السقاية لاستيائها للحاج وابن السبيل قوله كذا فاصنعوا الم قال القرطبي يعني السقاية بالنبيذ قصد بذلك التيسير عليهم وعدم الكلفة لأن النبيذ متيسر لكثرة التمر وليس ككلفة العسل قلت إن كان السؤال عن سقيا قومه بعد الإسلام فجواب ابن عباس واضح وإن كان عما قبل الإسلام ففي مطابقة الجواب نظر فإن قلت لو كان ابن عباس قبل الإسلام موجودا قلت قد يكون السؤال عما كانوا يفعلونه، كذا في شرح الأبي رحمه الله باب الصدق بلحوم الهدايا وجلودها وجلالها ولا يعطى الجزاء منها شيئا وجواز الاستئابة في إقيام عليها قوله أن أقوم على بدنه الم بعضهم الباء وسكون الدال جمع بدنة والمراد بدنها التي أهلها إلى مكة في حجة الوداع ومجموعها مائة كما تقدم وفي الفتح أن أقوم على البدن أي عند غيرها للاحتفاظ بها ويحتل أن يريد ما هو أهم من ذلك أي على مصالحها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك قوله وإن اتصدق بلحومها الم قال ابن خزيمة المراد بقوله يقسمها كلها على المساكين ألا ما أمر من كل بدنة ببضعة فطخت كما مر في حديث جابر الطويل قوله وجلودها الم قال الحافظ أبو اسد به على منع بيع الجلد قال القرطبي فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا يتباع لعطفها على اللحم أعطاها حكمه وقد تفقروا على أن لحمها لا يباع فذلك الجلد والجلال واجازه الأوزاعي أحمد وإسحق والبخاري وهو وجه عند الشافعية قالوا وليصير مثله مضر الأضحية واستدل أبو ثور على أنهم تفقروا على جواز الانتفاع به وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه وعورض باتفاقهم على جواز الأكل من لحم الهدى التطوع ولا يلزم من جواز ماله جواز بيعه وأقرى من ذلك في رد قوله ما أخرجه أحمد في حديث تامة بن النعمان مرفوعا لا يتبعوا لحوم الأضحية الهدى في تصرفها وكلا واستمتعوا بجلودها ولا يتبعوا وإن اطعمتم من لحمها فكلوا ان شئتم، أم - قلت وفي الدر المختار ويتصدق بجلودها أو يعمل منه نحو غراب وجواب وقربة وسفرة ودوا ويدل به بما ينتفع به باقيا لا بمستهلك كحل والحذوقه كذا هو فان بيع اللحم أو الجلد بهما يستهلك أو يدبراهم تصدق بثمنه ومفاد صحة البيوع (وهو قول أبي حنيفة ومحمد كما في البدائع) مع الكراهة وعن أبي يوسف باطل لأنه كالوقف، أم - فيحل حديث النبي عندهما على الكراهة أو على البيوع مع الانتفاع بثمنه قال العلامة ابن عابدين أفاد أي صاحب الدر المختار أنه ليس له بيعهما بمستهلك وإن له بيع الجلد بما يتبع عينه وسكت عن بيع اللحم للخلاف فيه ففي الخلاصة وغيرها لو أراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك وليس فيه

باب جزاء الاشتراك في الهدى وجزاء البقرة كل واحد منهما عن سبعة

وأجلتها وإن لا اعطى الجزاء منها وقال نحن نعطيها من عندنا وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقذ وزهير بن حرب قالوا حدثنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري بهذا الأسناد مثله وحديثنا اسحق بن إبراهيم أخبرنا سفيان وقال اسحق أخبرنا معاوية بن هشام أخبرني أبي كلاهما عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في حديثيها أجر الجزاء وحديثي محمد بن حاتم ومحمد بن مروق وعبد بن حميد قال عبد الله بن أحمد قال الأقران حدثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني الحسن بن مسعود أن مجاهدا أخبره أن علي بن أبي ليلى أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يقوم على يديه وامر أن يقسم بئله كلها لحومها وجلودها وجلالها في المساكين ولا يعطى في جزائها منها شيئا وحديثي محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الكريم بن مالك الجزري أن مجاهدا أخبره أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمثله وحديثنا قتيبة بن سعيد حدثنا مالك بن نويرة عن يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن ابن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البنية عن سبعة والبقرة عن سبعة إلا أن يطعموا ويأكلوا، أم والصحيح كافي الهدية وشرفها أنها سواء في جزاء سبعة ما ينتفع بعينه دون ما يستهلك وأية في الكفاية بما روى ابن سماعة عن محمد بن لو شاذلي بالحديثين فلا بأس بلبسه، أم - وروى بخرو ذلك عن النخعي والأوزاعي وكذا ابن المنذر عن ابن عمر بن الخطاب أنه لا بأس ببيع جلد هدي والتصدق بثمنه قوله وأجلتها ثم بكسر الجيم وتشديد اللام جمع جلال بكسر الجيم وتخفيف اللام وهي جمع جمل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء وخو وفه الجحاري عن ابن عمر أنه كان يتصدق بجلالها قال المصنف ليس التصديق بجلال اليد فرضا وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به لله ولا في شيء أصيب إليه، أنخه - قوله وإن لا اعطى الجزاء منها شيئا المراد منع عطية الجزاء من الهدى عوضا عن الجزاء كما بينه رواية ابن جريح الآتية في الباب بلفظ ولا يعطى في جزائها منها شيئا، قال اللبغوي وإذا إذا اعطى أجره كاملة أو تصدق عليه إذا كان فقيرا كما يقصد على الفقراء فلا بأس بذلك وقال غير اعطاء الجزاء على سبيل الأجرة ممنوع كونه معاوضة وأما أعطاه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لثلاث تقع مسأحة في الأجرة لأجل ما أخذ فيرجع المال معاوضة، قال القرطبي ولو رخص اعطاء الجزاء منها في أجرته لا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير - قوله قال نحن نعطيها من عندنا أي أجرته، والقائل على رضي الله عنه أو النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يظهر، قاله القاري في المرقاة - قوله ولا يعطى في جزائها أي واختلف في الجزاء فقال ابن التين الجزاء بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقط فلهذا فينبغي أن يقال بالكسر به صحت الرواية فإن صحت بالضم جاز أن يكون المواد لا يعطى من بعض الجزاء وأجرة الجزاء وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري الجزاء بالضم اسم لما يعطى كالعالة وزنا ومنه قيل هو بالكسر كالحجامة والحياطة وجوز غيره الفخر قال ابن الأثير الجزاء بالضم كالعالة ما يأخذ بالجزء من الذبيحة عن أجره وأصلها اطراف البعير الرأس واليدان والرجلان سميت بذلك لأن الجزاء كان يأخذها عن أجرته، كذا في الفخر - قوله أن علي بن أبي طالب أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ في حديث علي من الفوائد سوق الهدى والوكالة في نحو الهدى والاستئجار عليه والقيام عليه وتفرقة وإن من وجب عليه شيء لله فله تخليصه ونظيره الزرع يعطى عشرة ولا يحسب شيئا من نفقته على المساكين، أم - وفيه تحليل البدن قال القاضي في التجليل سنة وهو عند العلماء مختص بالأبل وهو ما اشتهر من عمل السلف قال ومن رآه مالك الشافعي وأبو ثور وإسحاق قالوا ويكون لعبد لا شعاعا ثلاثا يسلط بالدم قالوا ويحب أن تكون قيمتها ونفاسها بحسب حال المهدى وكان بعض السلف يحلل بالوشى وبعضهم بالحبوة وبعضهم بالقباطي والملاحف والأثر قال مالك وتشق على الأسنة أن كانت قليلة الثمن لثلاث سقط قال مالك وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استبقا للثياب لأنه كان يحلل الجلال المرتفعة من الأخطاء والبرود والحبر قال وكان لا يحلل حتى يغدو من منى إلى عرفات قال وروى عنه أنه كان يحلل من ذوالحليفة وكان يعقد اطراف الجلال على أذنانها فإذا مشى ليلة نزعها فإذا كان يوم عرفه جعلها فاذا كان عند الخمر نزعها لئلا يصيبها الدم قال مالك وأما الجمل فينزع في الليل لئلا يغيرها الشوك قال واستحب أن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شققها وأن لا يحللها حتى يغدو إلى عرفات فإن كانت ثمن يسير فمن حين يحرم يمشي ويحلل قال القاضي وفي شق الجلال على الأسنة فائدة أخرى وهي إظهار الأشعار لئلا يستتر تحتها وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال وهكذا قال العلماء وكان ابن عمر أو لا يسوها الكعبة فلما كسيت الكعبة تصدق بها والله أعلم باب جواز الاشتراك في الهدى وجزاء البقرة كل واحدة منها عن سبعة قوله البنية عن سبعة أي الأبل وظاهر أن البقرة لا تسبى بدنة وهو كذلك بالنسبة لغيرها لئلا يستعملها في القاموس البدنة محرمة من الأبل والبقر كالأضحية من الغنم هدى إلى مكة شرفها الله للذكر والأنثى وفي النهاية البدنة واحدة الأبل سميت بها لعظمها ومنها وتقع على الجمل والناقة وقد تطلق على البقرة، أم كذا في المرقاة قوله والبقرة عن سبعة أي

عن يونس عن زياد بن جابر عن ابن عمر عن علي بن رجل وهو يخرجه بركة فقال ابعتها قياماً مقيدة سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم
وحل ثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن زحر قالوا خبرنا الليث ح **وحدثنا قتيبة** حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير
وعمر بن عبد الرحمن ان عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي من المدينة فاقبل فلا تلهي به ثولا يجتنب شيئا
ما يجتنب المحرم **وحل ثنية** حولة بن يحيى اخبرنا ابن وهب خبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثله **وحل ثنا**
سعيد بن منصور وزهير بن حرب قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن عمرو بن عتبة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ح **وحدثنا** سعيد
ابن منصور وخلف بن هشام وقتيبة بن سعيد قالوا اخبرنا حماد بن زيد عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة قالت كاتي انظر الي اقبل
قلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوه **وحل ثنا** سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال
سمعت عائشة تقول كنت اقبل قلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين ثولا يعزل شيئا ولا يتركه **وحل ثنا**
عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا افرح عن القاسم عن عائشة قالت قتلت قلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثولا شعرها وقلدها
فلا يراهم من اراد باب استحباب خرا ابل قيا ما معقولة قوله عن زياد بن جابر بن جهم وموحد مصنف بصري تابعي ثقة قوله وهو يخرجه
اي يريان يخرها بمعنى كافي بعض الروايات وقوله بركة من البرط يقال برك البعير اي استنخ وحقيقته وقع على بركة اي صده قوله ابعتها
اي اثرها يقال بعث الناقة اذا اثارها اي حل عقابها فارسلها او كانت بركة فهاجها وهذا الثاني هو المراد هنا قوله قيا ما قال المحافظ وقيا تامر
بمعنى قائمة وهي حال مقدرة او قوله ابعتها اي اقمها او العامل محذوف تقديره اخرها وقد وقع في رواية عن الاسماعيليه اخرها قائمة قوله مقيدة
قال الطيبي السنة ان يخرها قائمة معقولة اليد اليسرى والبقرة الغنم تخرج مضطجة على الجانب الايسر مرسلة الرجل فمقيدة حال ثانية اوصفت لقائمة
قوله سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ان منسوب على المفردة اي فاملا بها سنة محمدا ومتبع سنة محمد ويجوز رفعه ويدل عليه رواية الحرب في
المناسك بلفظ فقال له اخرها قائمة فانها سنة محمد صلى الله عليه وسلم قال الشيخ ابن الهمام واخرجه ابو داود عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا
يخرجون البدة معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها ثم قال وانما من النبي صلى الله عليه وسلم الخرقا ما عملا بظاهر قوله تعالى فاذا وجبت
جنوبها والوجوب لسقوط وتحققه في حال القيام اظهر اقول الاستدلال بقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صوات اظهر وقد فسره ابن عباس بن
بقوله قيا ما على ثلاث قوائم وهو انما يكون بجعل الزكية والاولى كونه اليسرى للاتباع رواه ابو داود باسناد صحيح علقه مسلم وعن ابي حنيفة نخر
ببنة قائمة فكدت اهلك قيا ما من الناس الا غافرت فاعتقدت ان لا اخبر بذلك الا بركة معقولة والحاصل ان القيام افضل فان لم يتسهل
فالقعود افضل من الاضطجاع نعم ذم نحو ابل خلافت الاولى وان ثبت عن مالك ما نقل عنه ان ابل لا يحل ذبحها والظاهر عدم ثبوته عنه فقد قال ابن
الاعلم احاديث ذلك انما ذكره مالك واما ما وقع في بعض كتب الشافعية من ان نحو البقرة الغنم يحرم اجماعا فهو غلط والصواب كما عبره العبد في غيره
يجوز اجماعا كذا في المرواة قال المحافظ وفي الحديث تعليم الجاهل وهدم السكوت على مخالفة السنة وان كان مباهجا وفيه ان قول الصحابي من السنة كذا
مرفوع عند الشيخين لا يحتاجهما هذا الحديث في صحيحه باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لا يريد بالهدى انفسه استحباب تقليد وفعل القلا
وان باعته لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك قوله يهدي من المدينة الخ فيه دليل على استحباب الهدى الى الحرم ان من لم يذهب اليه
ليعتب له بغنم غيره قوله قلا تلهي الخ جمع قلادة وهي ما تعلق بالعتق ففيم استحباب تقليد الهدى وقل قلا تلهي قوله لا يجتنب شيئا
فيه ان من يهدي لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم ولا يجب عليه شيء وقد روى عن ابن عباس وغيره كما سيأتي انه يجتنب محظورات
الاحرام وهكذا حكى الخطابي عن اصحاب الرأي قال المحافظ وهو خطأ عليهم في الطحاوي اعلمهم منه واستدل الدودي بقوله هدي على ان الحديث
الذي روت به ميمونة مرفوعا اذا دخل عشر ذي الحجة فمن اراد ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره يكون منسوخا بحديث عائشة وانما قالوا بالبين
ولا يحتاج الى ذلك لان عائشة انما اكرت ان يصير من يبعث هدي محرما بمجرد بشم ولو تفرص على ما يحب في العشر خاصة من اجتناب زالة الشعر
والظفر ثم قال لكن عموم الحديث يدل على ما قال الدودي وقد استدل به الشافعية على ابي حنيفة قال الحديث المذكور اخرجه مسلم وابو داود
والترمذي والنسائي قلت هو من حديث ام سلمة لامن حديث ميمونة فهو الدودي في النقل وفي الاحتجاج ايضا فانه لا يلزم من ذلك على اشتراط
ما يجتنبه المحرم على المضحي انه لا يستحب فعل ما ورد به التحريم كذا في غير المحرم والله اعلم كذا حققه في الفقه قوله قلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
البدن لضم الباء جمع البدنة وهي ناقة او بقره تخربكة سميت بذلك لانهم كانوا يسمونها قوله ثولا شعرها وقلدها الخ فيه استحباب الاشعار والتقليد
في ابل والبقرة قد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الاشعار وتحقيقه فليراجع قال النووي وفيه انه اذا ارسل هديا شعره وقلده من بلده ولو اخذ

باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لا يريد بالهدى انفسه واستحباب تقليد وفعل القلا تلهي
وان باعته لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك

ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالاً وحديثي علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي قال ابن حجر حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن القاسم أبي قلاية عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بالهمل يقتل قلائد ما يبدى ثم لا يمسيك عن شيء لا يمسيك عنه الحلال وحديثنا محمد بن مشقة حدثنا حسين بن الحسن حدثنا ابن عوف عن القاسم عن أم المؤمنين قالت أنا قتلت تلك القلائد من عهدنا فأصبحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً وأبأت ما يأتي الحلال من أهله وأبأت ما يأتي الرجل من أهله وحديثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لقد رأيتني أقتل قلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم فيبعث به ثوب يقيم فيها حلالاً وحديثنا يحيى بن يحيى والبركزي بن أبي شيبه والوكري قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت ربما قتلت القلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل هدياً ثم يبعث به ثوب يقيم فيها ما يجنب المحرم وحديثنا يحيى بن يحيى والبركزي بن أبي شيبه والوكري قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة إلى البيت غنماً فقتلها وحديثنا اسحق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثني ابن حجر حدثنا محمد بن بخادة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كنا نقتل للشاة فترسل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً لمحمّد منه شيء وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج الهدى وقد بعثت بهدي فأكتفى إلى بأمرك قالت عمر قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى ثم قتلها رسول الله

آخر التقليد والأشعار إلى حين يحرم من الميقات أو من غيره قوله عن أم المؤمنين رضي الله عنها كما ورد في بعض روايات أبي حمزة الثماللي قوله من عن الم كبر الحملة وسكون الهادي الصوت وقيل هو المصبر منه وقيل هو الأجر خاصة قال الحافظ وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول من ربيعة ومالك وقال ابن التين لعل ما رآه إنما الأولى مع القول بجواز كونها من الصوت والله أعلم قوله لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم ثم تفرّد الأسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيره وقال الحافظ رحمه قال ابن المنذر أكره مالك وأصحاب الرأي تقليد الغنم زاد غيره وكأهم لم يبلغهم الحديث ولم يخل لهم حجة الا قول بعضهم أنها تضعف عن التقليد بحجة ضعيفة لا بالقص من التقليد العلامة وقد لا تفقوا علماً إنما لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها والخفية في الأصل يقولون ليست الغنم من الهدى فالحدث حجة عليهم من جهة أخرى قال الشيخ بدر الدين العيني وهذا افتراء على الخفية في أي موضع قالت الخفية أن الغنم ليست من الهدى بل كغيرها مشكوة بأن الهدى اسم لما يهدى من النعماء المحرم ليتقرب به قالوا وأدناه شاة لقول ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وعن هذا قالوا الهدي إبل وبقر وغنم ذكرها وأنها حتى تأكل هذا بالاجماع وإنما ذهب من التقليد في البنية والغنم ليست من البنية فلا تقلد لعدم التعارض بتقليد ما أدركنا كان تقليد هاسته لما تركوها وقالوا في الحديث المذكور تفرّد به الأسود ولم يذكر غيره على ما ذكرنا وأدعى صاحب الميسر أنه اثر شاذ فان قلت يقال تركوها وقد ذكر ابن أبي شيبه في مصنفه أن ابن عباس قال لقد رأيت الغنم يوثق بها مقلة وعن أبي جعفر رأيت الكباش مقلة وعن عبد الله بن عبد بن عبيد بن عمار أن الشاة كانت تقلد وعز عطاء رأيت أناساً من الصحابة يسوقون الغنم مقلة قلت ليس في ذلك كله أن التقليد كان في الغنم التي سبقت في الإحرام وإن أصحابها كانوا محرمين على أن تقول بالغنم وأمنعوا الجواز وإنما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة قوله حدثنا محمد بن بخادة عن

صحيح مصنوعة ثم جاء بمحملة مخففة قوله أن ابن زياد كتب إلى ابن زياد وهو عبيد الله بن زياد وعبيد الله هذا هو الذي قتل الحسين بن علي قال الحافظ هو وهو نبيه عليه الغساني ومن تبعه قال المزني وجميع من تكلم على صحيح مسلم والصواب ما وقع في البخاري وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ أن زياد بن أسفيان كتب إلى عائشة وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعد هزم فكان يقال له ألا زياد بن أبيه وقبل استلحاق معاوية كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحرث بن كلدة الشقي تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على أفراد بني أسفيان بأن زياداً ولد له فاستحققه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمير زياداً على العراقين البصرة والكوفة جمعها له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين أم قوله ليس كما قال ابن عباس قال عبد الله بن الزبير حين بلغه صنع ابن عباس في ذلك بدعة ودرت الكعبة قال الطحاوي لا يجوز عندنا أن يكون حلف ابن الزبير على ذلك إلا أنه قد علم أن السنة على خلافه وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد بن عاتكة وقيل لها أن زياداً إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسيك عنه المحرم حتى يخرج هدياً فقال

باب جواز ركوب البدنة المحملة لمن احتاج إليها

صلى الله عليه وسلم بيده ثوبين بما مع ابى فلو يجرؤ على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى نحرم الهدى وحل شئنا
سعيد بن منصور حدثنا هشيم بن أخيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق قال سمعت عائشة وهي من وراء الحجاب تصفق وتقول
كنت أقتل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يبعث بها وما يمسك عن شيء مما يمسك عنده المحرم حتى يخرجه مني وحل شئنا
محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا داود وحديثنا ابن نمير حدثنا ابى حدثنا زكريا كلاهما عن الشعبي عن مسروق عن عائشة بمثل
عن النبي صلى الله عليه وسلم وحل شئنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابى الزناد عن الأعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها قال يا رسول الله ما بدنة فقال اركبها

عائشة أوله كعبة يطوف بها قال ابن التين خالت ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وما روت في ذلك يجب
ان يصح اليه ولعل ابن عباس رجع عنه انتح وفيه قصور شديد فان ابن عباس لم يفرغ بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة قال ابن المنذر
قال عمر بن علي وقيس بن سعيد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون من ائمة الهدى واقام حرمه عليه ما يحرم على المحرم قال ابن سعد
وعائشة وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرماً الى ذلك صار فقهاء الامصار وقد ذهب سعيد بن المسيب الى انه لا يجتنب شيئاً مما
يجتنبه المحرم الا الجماع ليلة جمع رواه ابن ابى شيبة عنه بأسناد صحيح نعم جاء عن الزهري ما يدل على ان الامر استقر على خلاف ما قال ابن عباس في
ففي نسخة ابى اليمان عن شعيب عنه واخرجه البيهقي من طريقه قال الاول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة فذكر الحديث عن عروة
وعمر عنها قال فلما بلغ الناس قول عائشة اخذوا به وتركوا قولي ابن عباس والاعمال كذلك في النسخة قول مع ابى اليمان في نسخة واحدة وكسر الموحدة الخفيفة
تريد بذلك ابائها ابا بكر الصديق ثم واستفيد من ذلك وقت البعث وانه كان في سنة سبع عام حج ابي بكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك
علمها بجميع القصة ويحتمل ان تريد ان ترفع النبي صلى الله عليه وسلم لانه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لئلا يظن ظان ان ذلك كان في اول الاسلام
ثم نزع فالادت ازالة هذا اللبس قوله حتى نحرم الهدى الى غاية لقوله فلم يحرم لبيان انه حرم عليه شيء بعد التحريم لبيان انه لم يحرم عليه شيء اصلاً
فلا يحل له ان يبعده فظاهر لا يقول احد بخلافه واما قبله فاحرم اصلاً اذ لو كان شيء حراماً كان الى هذا الحد فاذ لم يكن الى هذا الحد فلا حرمه اصلاً
وهو المطلوب فالخاية في مثل هذا لا فائدة الدوام قال الحافظ رحمه قوله حتى نحرم الهدى وانقص امره ولم يحرم وترك احرامه بعد ذلك اخرى وادى لانه اذا
انتفى في وقت الشهادة فلا ينفع عند انتفاء الشهادة أولى وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس انه ذهب الى ما ائتم به قياً للتولية في امر الهدى
على المباشرة له فبيئت عائشة ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وان كان له
من يكرهه اذا كان ما يجتنبه ولا سيما ما كان من اقامة الشرائع وامور الديانة وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنقض وان الاصل في
افعاله صلى الله عليه وسلم التأتى به حتى تثبت الخصوصية قوله تصفق الخ وفي البخاري عن مسروق ان عائشة فقالت لها يا أم المؤمنين ان رجلاً
يبيع بالهدى الى العجة ويجلس في المصر فيبيع ما كان يملك بدنة فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس قال فسمعت تصفيتها من وراء الحجاب
الحديث اى ضربت احدى يدي على الاخرى تعجباً او تأشفاً على وقوع ذلك **باب جواز ركوب البدنة المحملة لمن احتاج اليها قوله**
يسوق بدنة الخ في حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد جرد الشئ قوله يا رسول الله انما بدنة الخ قال الحافظ الظاهر ان الرجل ظن انه خفي كونه هدياً
فلذلك قال لها بدنة والحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولها قال له لما زاد في راحته ويملك واستدل به
على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً او متطوعاً به لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل حتى يهدى من ذلك فدل على ان الحكم لا يختلف بذلك
واصح من هذا ما اخرج احمد من حديث علي بن ابي ربيعة عن رجل من بني كلاب عن النبي صلى الله عليه وسلم يمشي بالرجل يمشون في امرهم
يركبون هديه اى هدى النبي صلى الله عليه وسلم اساءه صلحهم ويا جواز مطلقاً قال مرة بن الزبير بنه ابن المنذر الاحمد وحق وبه قال اهل الظاهر
وهو الذي جزم به النووي في الرضة تبعاً لاصحها في الضحايا ونقله في شرح المذهب عن القفال والماوردي ونقل فيه عن ابى حامد والبندنجي وغيرهما تقييداً
بالحاجة وقال المزياني يجوز به غير حاجة بخلاف النص وهو الذي وحكاه الترمذي عن الشافعي واحمد والحق واطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة
عن الشافعي ومالك وابى حنيفة واكثر الفقهاء وقيل صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار المذموم وهو المنقول عن الشعبي عن ابن ابى شيبة ونقله
لا يركب الهدى الا من لا يجد منه بئراً ونقطة الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي يركب اذا اضطر ركوباً غير فادح وقال ابن العربي
عن مالك يركب للضرورة فاذا استراح نزل ومقتضى من قيل بالضرورة ان من انحمت ضرورته لا يعود الى ركوبها الا من ضرورة اخرى والدليل على اعتبار
هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالضرورة وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر بن عمر قال اركبها بالضرورة

ويلك في الثانية أو في الثالثة وحل شاة يحيى بن يحيى أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي عن أبي الزناد بهذا الإسناد قال
بينما رجل يسوق بدنة مقلدة وحل شاة محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها وقال بينما رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويلك أركبها فقال بدنة يا رسول الله قال يلك أركبها ويلك أركبها وحل شاة عمر الناقد وسرج بن يونس قال حدثنا هشيم
أخبرنا حميد عن ثابت عن أنس قال أظنني قد سمعته من أنس وحل شاة يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا هشيم عن حميد عن ثابت
البناني عن أنس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة فقال أركبها فقال أنها بدنة قال أركبها مرتين أو ثلاثا
وحل شاة أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن مسعر عن بكير بن الأخنس عن أنس قال سمعته يقول مر على النبي صلى الله عليه
وسلم بدنة أو هدية فقال أركبها قال أنها بدنة أو هدية فقال إن وحل شاة أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا مسعر عن بكير بن
الأخنس قال سمعت أنس يقول مر على النبي صلى الله عليه وسلم بدنة فذكر بمثله وحل شاة محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن
ابن جريح أخبرني أبو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف
إذا لجنحت إليها حتى تجد ظهرا وحل شاة سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن عيينة حدثنا معقل عن أبي الزبير قال سألت جابرا
عن ركوب الهدى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف حتى تجد ظهرا وحل شاة يحيى بن يحيى أخبرنا عبد الوالد
ابن سعيد عن أبي التياح الضبي حدثني موسى بن سلمة الهذلي قال انطلقت أنا وسنان بن سلمة معتمرين قال الطلوسنان

ما يفعل بالهدى إذا عطب الطريق

أنا أجمعت إليها حتى تجد ظهرا فان مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها وروى سعيد بن منصور عن طريق إبراهيم النخعي قال يركبها إذا أعيان قد ما يستخرج
على ظهرها وفي المسئلة من ذهب ناعم هو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة
أم قال ابن الهاروق قد جاز من المعنى ما يفيد وهو أنه جعلها كلها لله تعالى فلا ينبغي أن يصر منها شيئا لمنفعة نفسه ثم رأينا اشتراط الحاجة ثابتا بالسنة
وهو ما في صحيح مسلم عن أبي الزبير فالمعنى بقدر منع الركوب مطلقا والسمع ورد بأطلاقه بشرط الحاجة رخصة فيسقط فيما وراه على المنع لا صلى الذي هو
مقتضى المعنى لا بفهم الشرط، أم وفي الدلالة المختارة لا يركب بلا ضرورة فان اضطر إلى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحل متاعه ونصدق به على الفقهاء
فإن أطلعهم غنيا ضمن قيمته، أم قال الحافظ وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدى الواجب كالنذر ومنه سادس وهو وجوب ذلك
نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تشككا بظاهر الأمر والمخالفة لما كانوا عليه في الجاهلية من الجيرة والسائبة قال ولا يعتنع القول بوجوبه إذا
تعين طريقا إلى انقاذ هبة إنسان من الهلاك والله أعلم قوله ويلك الخ قال السدي الظاهر أن المراد به مجرد الزجر لا الدعاء عليه وقال المقرئ
قالها له تأديبا لاجل من جحد له مع عدم خفاها الحال عليه وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالنسبة حتى قال الوليل لمن راجع ذلك بعد هذا قال ولو
أنه صلى الله عليه وسلم اشتراط على ربه ما اشتراط لهلك ذلك الرجل لا محالة قال المقرئ ويحتمل أن يكون فهمه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية
في السائبة وغيرها فخرج عن ذلك فعلى الحاليتين هو أشد ورجحه عياض وغيره قالوا والأمر هنا وإن قلنا أنه لا إرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن أمثال
الأمر الذي يظفره أنه ما ترك الأمثال عنادا ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرور بركوبها أو أن لا إذن الصادق بركوبها إنما هو للشفقة عليه
فتوقف فلما أغلظ له بادرا إلى الأمثال وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجحد وقيل كلمة تقال لمن وقع في هلكة فالمعنى أشرف على الهلكة فأركب
فعل هذا هو إخبار وقيل هي كلمة تدغم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقولهم لا أمرك ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ ويحك بدل
ويلك قال الهروي ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويخرج لمن وقع في هلكة لا يستحقها، كذا في الفهم - وقد سبق تحقيق هذه اللفظة فيما مضى
والله أعلم واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز انتفاع الواقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة قوله في الثانية أو في الثالثة الخ
أي في إحدى المرتين متعلق بقوله بدنة مقلدة الخ وثبت أنها كانت مقلدة نداء - قوله وأظنني قد سمعته من أنس الخ القائل وأظنني
قد سمعته من أنس هو حميد ووقع في أكثر النسخ وأظنني بنونين وفي بعضها وأظنني بنون واحدة وهو لغة، كذا في الشرح قوله قال وإن الخ هكذا
هو في جميع النسخ وإن فقط أي وإن كانت بدنة والله أعلم - قوله أركبها بالمعروف الخ أي بوجه لا يلحقها ضرر قوله إذا لجنحت إليها الخ إذا اضطررت
إلى ركوبها قوله حتى تجد ظهرا الخ أي مركوبا آخر باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق
قوله عن أبي التياح الضبي الخ التياح بثناة فوق ثومثناة تحت وجاء مسملة والضبي بضاد معجمة مضمومة وباء موحدة
مفتوحة اسمه يزيد بن حميد البصري منسوب إلى بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، قال السمعاني نزل أكثر هذه القبيلة البصرة وكانت بها

معه يدل أنه يسوقها فأزحفت عليه بالطريق فيعي بشانها أن هي أبدعت كيف يأتي بما فقال لأن قدمت البلد لا تسقيان
عن ذلك قال فأضحيت فلما نزلنا البطحاء قال النطوق إلى ابن عباس نتحدث إليه قال فذكر له شأن بدننه فقال على الخبير سقطت
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بست عشرة بنته مع رجل وأمره فيها قال مضى ثم رجع فقال يا رسول الله كيف أصبح بأبيدع على منها
قال انحروها ثم اصنع لعلها في دمعها ثم اجعله على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك وحل ثنا يحيى بن يحيى
محلة تنسب إليه قوله فأزحفت عليه الخ قال لنوى هو بفهم الهنرة واسكن الزاوي وفهم الحاء المهملة هذا رواية المحدثين لاختلاف بينهم فيه قال
الخطابي كذا يقول المحدثون قال وصوابه ولا يجوز فأزحفت بضم الهنرة يقال زحف البعير إذا قام وأزحفه وقال الهروي وغيره يقال أزحفت البعير
وأزحفه السير بالكاف فيها وكذا قال الجوهري وغيره يقال زحف البعير وأزحف لقمان وأزحفه السير وأزحفت الرجل وقف بعيره فحصل بان انحمار
الخطابي ليس بقبول بل بجميع جائز ومضى أزحفت وقف من الكلال والأعياء أم - والحاصل أن زحف الثلاث ليس إلا قاصراً وأزحفت بالهنرة يستعمل
قاصراً ومتعدياً قوله فيعي بشانها ذكر صاحب المشرق والمطالع أنه رأى على ثلاث أوجه أحدها وهي رواية الجمهور فيعي بياض من الأعياء
وهو العجز ومعناه عجز عن معرفة حكمها لمعطبت عليه في الطريق كيف يعمل بها والوجه الثاني في بياض واحدة مشددة وهي لغة بمعنى الأولى والوجه
الثالث في بضم العين وكسر لنون من العناية بالشئ والاهتمام به كذا في الشرح قوله أن هي أبدعت الخ بضم الهنرة وكسر الدال وفهم العين أسكن
النساء ومعناه كلفت وأعييت وقفت قال أبو عبيد قال بعض الأعراب لا يكون إلا بظلم وظلم البعير هو غمره في مشيه قال الكوفي والحديث
يرد عليه لأن الراد فيه عطبت أو وقعت بالكلية ألا تراه قال أزحفت عليه فيعي بشانها أن هي أبدعت نكلامه يدل أن الابداع اشتد من
الأزحاف على رواية كسر ان على الشرط من قوله أن هي وضبطه بعض شيوخنا بفتح الهنرة أي من أجل عطبت فعلى هذا يأتي ما تقدم أم قوله لا تسقيان
عن ذلك الخ بالحاء المهملة وبالفاء ومعناه لأسألك سؤالاً بليغاً عن ذلك يقال أحضف المسئلة إذا ألتم فيها وأكثر منها قوله فأضحيت الخ بالضاد
المجتمعة وبعد الحاء ياء مثناة تحت قالوا معناه صرحت في وقت الضم قوله على الخبير سقطت الخ فيه دليل لجواز ذكر الإنسان بعض ما حدثه للمحاجة
وأما ذكر ابن عباس ذلك ترغيباً للسامع في الاعتناء بخبره وحثاله على الاستمالة وأنه علم محقق قوله مع رجل الخ أي ناجية الأسلمى كما في الملة
قوله وأمره فيها الخ بتشديد اليم أي جعله أميراً فيها أي لينحوا بمكة قوله بأبيدع على الخ بصيغة المحمول أي بأحبس على من الكلال من تلك البدن
ولم يقل أبدع في لانه لم يكن هو لا كذا لأنها كانت بدنة يسوقها بل قال أبدع على لتضمنين معنى الحبس كما ذكرنا قوله انحروها ثم اصنع الخ بضم
الموحدة ويجوز فتحها وكسرها أي غمس قوله لعلها الخ أي التي قلنا تها في غفقتها - قوله ثم اجعله على صفحتها الخ أي كل واحدة من النعلين على
صفحة من صفحتي سنامها، ليعلم من مر به أنه هدى فيأكله من يتخذه من الفقراء - قوله ولا أحد من أهل رقتك الخ بضم الراد وسكون الفاء
وفي القاموس الرفقة مثناة أي لا فرائك فاهل زائد والأصناف بياضية قال الطبري سواء كان فقيراً أو غنياً وإنما منعوا ذلك قطعاً لا طمأناً لا ينحروها
أحد ويتعلل بالعطب، أم - قال المازني غناه عن ذلك حمايته أن يتساهل فيخبره قبل أو أنه قال القريظي لأنه لم يسمعهم أمكن أن يبادر فيخبره قبل أو أنه
وهو من المواضع التي وقعت في الشرع وحلت ما تكلم على القول بسد الذرائع وهو أصل عظيم لم يظفر به إلا مالك رحمه الله لدقة نظره، أم - قلت وقد
استعمل أصحابنا أيضاً كثيراً في مسائلهم والله أعلم، قال النوى وفي المراد بالرفقة وجهان لأصحابنا أحدهما أنهم الذين يخاطبون المهدي في الأكل وغيره
دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح وهو الذي يقضيه ظاهر الحديث وظاهر نص الشافعي وظاهر جمهور أصحابنا أن المراد بالرفقة جميع القافلة لأن
السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيهم أياً هذا موجود في جميع القافلة فإن قيل إذا لم تجوزوا لأهل القافلة أكله وترك في البرية كان
طعمة للسباع وهذا أصنافه مال قلنا ليس فيه إضاعة بل العادة الغالبة أن سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لا لتقاط ساقطة ونحوه
قد تاق قافلة في أثر قافلة والله أعلم - واختلف العلماء في الأكل من الهدى إذا عطب فخرو قال الكوفي ما عطب من هدى التطوع قبل بلوغه محله
أباح لصاحبه أن يأكل منه عائشة وقال ابن عباس وابن المنذر لا يأكل منه صاحبه ولا ساكنه ولا أهل الرفقة لصالح الحديث وقال مالك الجمهور
لا يأكل منه صاحبه ويخلف بينه وبين الناس وإن أكل منه ضمنه ومذهب مالك والجمهور أنه لا بد من صاحبها فيما عطب وهو موضع بيان وأما ما
عطب من الهدى الواجب قبل الخرق فقال مالك والجمهور يأكل منه صاحبه والأغنياء لأن صاحبه يضمنه لأنه تعلق بذمته واختلف هل له بيعه
فمنعه مالك وإجازة الجمهور أما يبلغ من الهدى محله فجمهور مذهب مالك أنه لا يأكل من ثلثة من الجزاء والقديرة ونذر المساكين ويأكل منها
سوى ذلك وبه قال فقوله لا مصادرو جماعة من السلف قال الحسن يأكل من الجزاء والقديرة وقال مالك أن فعل فلا شئ عليه فيهما وقال الشافعي
لا يأكل من الواجب ويأكل من التطوع والنسك ويهدي ويذخر ويتصدق وهدى المتعة والقرآن عند نسك رقل أبو حنيفة يأكل من هدى التمتع

في خبر طواف الوداع وسقوطه

وابو بكر بن ابي شيبة وعلى بن حجر قال يحيى خيزنا وقال الآخران حدثنا اسماعيل بن علية عن ابي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ثمان عشرة بدنة مع رجل ثم ذكر بمثل حديث عبد الوارث لم يذكر اول الحديث حدثني ابو عثمان المصمعي حدثنا عبد الله بن علي حدثنا سعيد بن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذوبيا ابا قبيصة حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطيت منها شئ فخشيت عليه موتا فاخوها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضر به صفحتها ولا تطعمها انت ولا احد من اهل بيتك **قوله** حدثنا سعيد بن منصور وزهير بن حرب قال حدثنا سفين عن سليمان بن الاحول عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفرن احد حتى يكون آخرهم بالببيت قال زهير ينصرفون كل وجه ولم يقل في **قوله** حدثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة واللفظ لسعيد قال حدثنا سفين عن ابن عباس قال ابن عباس قال امر الناس ان يكون آخرهم بالببيت الا انه خفي عن المرأة الحائض **قوله** حدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال زيد بن ثابت تفقنا ان

والقران والتطوع ولا ياكل من غيرها، ام - قال في اللها المنة اذ يجوز اكله بل يندب كالاضيحة من هدي التطوع اذ ابلغ الحرم والمنعة والقران ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل، ام - قال ابن عابدين قوله اذا باع الحرم وقيد به لما سلق من ان حل لا يتقلع به لغير الفقراء مقيد بلوغه محله قال صاحب البحر والفرق بينهما انه اذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد تسلت فالاكل بعد حصولها واذا الوبلغ في بالتصدق ولا اكل ينفيه، وفي اللها المختار وقيم بدل هدي واجب عطية تعيب بما ينعم الاضيحة وصنع ما شاء ولو تطوعا غيره وصنع قلاوته بدمه وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدي للفقراء ولا يطعمه منه غنيا لعدم بلوغه محله، ام بتغير يسير فحدث الباب محمول على التطوع عند اصحابنا، والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله** ثمان عشرة بدنة الم تقدم الم اية بستان عشرة بدنة في النوى يجوز انهما قضيتان ويجوز ان تكون قضية واحدة والمراد ثمان عشرة وليست في قوله ست عشرة نفرا لزيادة لانه مفهر عد ولا عمل عليه والله اعلم ونقل الواقدي انه عليه الصلاة والسلام استعمل على هديه ناجية بن خديب الأسلمي وامره ان يتقدم بها وقال كان سبعين بدنة فهذا مخالف لرواية مسلم اللهم الا ان يقال العدة المذكورة في رواية مسلم تخص بخدمة ناجية له والباقي لغيره من رفقاته كما يدل عليه قوله واثرة فيها والله اعلم **باب** وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض **قوله** ينصرفون في كل وجه الم اي طريق طائفا وغير طائف **قوله** لا ينفرن احد كوا الم اي النفر الاول والثاني او لا يخرجون احد كمن مكة والمراد به الا فاقى **قوله** آخرهم بالببيت الم اي بالطوايف كما رواه ابو داود وقال النوى فيه دلالة من قال بوجوب طواف الوداع وانه اذا تركه لزمه دم وهو الصحيح فمن ههنا وبه قال اكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم وحكم والثوري وابو حنيفة واحمد واسحق وابو ثور وقال مالك وداود وابن المنذر هوسنة لاشئ في تركه وعن مجاهد روايتان كالمذهبين، ام قال الحافظ والذي رأيته في الاوسط لابن المنذر انه واجب الامر به الا انه لا يجب بتركه شئ، ام قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه السرفيلا اي ايجاب طواف الوداع تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر تصويرا لكونه هو المقصود من السفر وموافقة لعادتهم في توديع الوفد ولو كان عند السفر والله اعلم - وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله طواف الوداع واجب يستحب ان يجعله آخر طوافه، في الكافي الحاكم الشهيد ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ما شاء ولكن افضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج وعن ابي يوسف والحسن اذا اشتغل بعد بعل في مكة يعيد للصدم، وانما يعتد به اذا فعله حين يصدر واجيب بانه انما تستدركه للنسك فحين تفرغ منه جاء او ان السفر طوافه حينئذ يكون له اذا حال انه على عزم الرجوع نعم روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا طاف للصدم ثم اقام الى العشاء قال احب ان يطوف طوافا آخر كيلا يكون بين طوافه ونفر حائل لكن هذا على وجه الاستحباب تحصيل المظهر والاسم عقيب البية ليس ذلك يحتم اذا لا يستغرب في العرف تأخير السفر عن الوداع بل قد يكون ذلك وليس على اهل مكة ومن كان داخل الميقات وكذا من اتخذ مكة دارا ثريدا له الخروج ليس عليه طواف صلا وكذا فانت الحج لان العزم تنق عليه ولا نه صار كما لمعتم وليس على المعتم طواف المصدم ذكره في التحفة وفي اثباته على المعتم حديث ضعيف رواه الترمذي وفي البيهقي قال ابو يوسف احب الى ان يطوف المكي طواف المصدم لانه وضع تخم افعال الحج وهذا المعنى يوجد في اهل مكة **قوله** عن المرأة الحائض الم وفي معناها التمساء وعلى هذا الاستثناء اتفاق عامة اهل العلم وقد تقدم بسط الكلام عليه وذكر ما روى عن بعض السلف من خلافه في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة رضي الله عنها **قوله** اذ قال زيد بن ثابت تفقنا الم ولعل هذا المحاورة بينهما جرت بعد ما بلغه فتوى ابن عباس وباعرى بينه وبين اهل المدينة من المراجعة ففي صحيح البخاري عن حكيمه ان اهل المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت قال لهم تنفرا قال لا تأخذ بقولك وتدم قول زيد قال اذا قدمتم المدينة فاسألوا

نص الحديث قبل ان يكون آخر عهد هاهنا بالبيت فقال له ابن عباس إما لا نسلك فلانة إلا نصارى هل امرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس فيضحك وهو يقول ما أراك إلا قد صدقت **ح** ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث بن سعد حدثنا محمد بن زهير بن حرب حدثنا الليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة وعروة ان عائشة قالت حاضت صفيية بنت حيى بعد ما أقاضت قالت عائشة قد كبرت حيفتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحابستنا هي قالت فقلت يا رسول الله إنها قد كانت أقاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الأفاضة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلتنفر **ح** ثنا أبو الطاهر حمزة بن يحيى وأحمد بن عيسى قال أحمد حدثنا وقال الآخران أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الإسناد قالت طمئت صفيية بنت حيى زوج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد ما أقاضت طاهرًا بمثل حديث الليث **و** **ح** ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث بن سعد حدثنا محمد بن زهير بن حرب حدثنا أسفيان **ح** وحدثنا محمد بن مشفى قال حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب كاهن عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان صفيية قد حاضت بعنه حديث الزهري **و** **ح** ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا أبو القاسم بن محمد عن عائشة قالت كنا نخوف ان تحيض صفيية قبل ان تفيض قالت فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستنا صفيية قلنا قلنا فاضت قال فلا **و** **ح** ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد الله بن بكر عن أبيه عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان صفيية بنت حيى فقد ساءت المدينة فساووا فكان فيمن سألوا أم سلمة فذكرت حديث صفيية وفي رواية الثقة فقالوا لا نبالي ان تبتنا اولم تبتنا زيد بن ثابت يقول لا تنفر وفي رواية أبي داود الطيالسي من طريق قتادة عن عكرمة فقالت الانصار لا يتابعك يا ابن عباس وانت تحالف زيد فقال سلوا صاحبكم أم سلمة **قوله** أما لا نسلك فلانة الخ قال اللغوي ما لا هو بكلمة لغة وقبح اللام وبالألف الخفيفة هذا هو الصواب المشهور وقال القاضي ضبطه الطبري الأصل ما لا يكسر اللام قال المعروف وكلام العرب فتحها إلا ان تكون على لغة من عيل قال المازني قال ابن الأثيري قوله فعل فعل هذا أما لا نسلكه ان كنت لا تفعل غيره قد خلعت ما زائدة لأن كما قال الله تعالى **وَمَا تَرَى مِنْ بَشَرٍ أَحَدًا** فكأنوا بلا عز الفعل كما تقول العرب ان زارك فرزة ولا فلا هذا ما ذكره القاضى وقال ابن الأثيري نهايتا الغريب اصل هذا الكلامان وما فادعيت النون في الميم وما زائدة في اللفظ لا حلوها وقد ماتت العرب أما لا خفيفة قال العوام يشعرون أنها قد قصيرا القهاياء وهو خطأ ومعناه ان لم تفعل هذا فليكن هذا والله اعلم **قوله** فلانة الانصارية الخ في رواية الاسماعيلى سل أم سلمة وصوابها **قوله** هل امرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الطيالسي ان أم سلمة قالت حضرت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أنفردت ذكرت قصة صفيية رضى الله عنها **قوله** فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس الخ وفي رواية البيهقي من طريق خالد بن عكرمة ثم ارسل زيد بعد ذلك الى ابن عباس اني وجدت قلت كما قلت ففعله ارسل اليها ولا ترقيه بعد كما يدل عليه قوله في حديث الباب يضحك والله **قوله** صفيية بنت حيى الخ بضم الحاء وكسرها والضم أشهر **قوله** أحابستنا هي الخ اي مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي اردنا التوجه فيه فلما منه صلى الله عليه وسلم أنها طافت طواف الأفاضة وانما قال ذلك لأنه لا يتركها ويحرم ولا يامرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها فيحتاج الى ان يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني **قوله** فقلت يا رسول الله إنها قد كانت الخ في الباب من بعض الطرق فقالوا يا رسول الله إنها قد زارت وفي بعضها ان صفيية هي قالت نعم في جواب قوله صلى الله عليه وسلم أكنت افضت يوم الزور وجاء في بعض الطرق حججنا فافضنا يوم النحر فحاضت صفيية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من أهله فقلت يا رسول الله إنها حاضت بالحديث وهذا مشكل لأنه صلى الله عليه وسلم ان كان علم أنها طافت طواف الأفاضة فكيف يقول أحابستنا هي وان كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ويحجب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم ان كان علم أنها قد زارت منها الا بعلان استأذنه نسائه وطواف الأفاضة فأذن لهن فكان يائيا على أنها قد حلت فلما قيل له أنها حاضت جوز ان يكون وقع لها قبل ذلك حتى منحها من طواف الأفاضة فاستغفرهم عن ذلك فأعلمته عائشة أنها طافت ممن فزال عنه ما خشيته من ذلك والله اعلم **قوله** في الفقه قال الأبي وقول عائشة أنها قد فاضت من فقهها وعلمها ان من أقاض لا تويع عليه فلذلك ذكرت ذلك **قوله** فلتنفر الخ فيه دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض وان طواف الأفاضة ركن لا بد منه وأنه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها وان الحائض تقيم له حتى تطهر فان ذهبت الى وطنها قبل طواف الأفاضة بقيت محرمة وقد سبق حديث صفيية هذا وبها أحرامه ضبطه معناه فقهه في أوائل كتاب الحج في باب بيان وجوه الإحرام بالحج **قوله** كنا نخوف الخ تعني بمقتضى عادتها **قوله** فلا إذا الخ بالتثنية اي فلا حبس علينا إذا أي اذا فاضت لأنها فعلت ما وجب عليها فهذا نص في أنه ليس على الحائض طواف ودايع وفي أبي داود والنسائي مرفوعا انه عليها اجاب عنه الطحاوي بأنه منسوخ بحديث عائشة هذا وهو في الصحيحين

قد حضرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليها تحبسنا ألتركن طافت معكن بالبيت قالوا بلى قال فخرجن وحلثن الحكيم
 موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن عائشة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أراد من صغية بعض ما يريد الرجل من أهله فقالوا أنها حائض يا رسول الله قال وأنها حائضت فقالوا يا رسول الله ما هذا
 قد زارت يومئذ قال فلتنفر معكم حلثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ح وحديثنا عبد الله
 ابن معاذ واللفظ له حدثنا أبي حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفر
 إذا صغية عليا بخبائها كئيبية حزينة فقال عقرى حلفت أنك لحائضت فقال لها أكنت أفصرت يومئذ فقلت نعم قال فانفري
 وحلثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن الوشبية وأبو بكر بن الوشبية عن أبي معاوية عن الأعمش وحديثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن
 جميعاً عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث الحكم غير أنها لا تذكر كئيبية حزينة وحلثنا
 يحيى بن يحيى التيمي قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة وبلال
 وغيرهما بطرق عديدة وحديثنا أبي سلمة في الصحيحين أيضاً قوله قالوا بلى أن يكون معهن ذكر وغلب على الأناث قاله الأئمة قوله قال
 فخرجن الخ أي نفي تخرج معكن قوله لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير الخ قال النووي هكذا وقع في معظم النسخ وكذا نقله القاضي عن معظم النسخ قال
 وسقط عند الطبري قوله لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير قال وسقط لعنه قال فقط لابن الحناء قال القاضي وأظن أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم
 شك فيه فأحقه على المحفوظ الصواب ونبه على الحاقه بقوله لعنه قوله بعض ما يريد الرجل من أهله الخ أي الجماع وفيه حسن أدب عائشة ثم في العبارة
 قوله أنها قد زارت يومئذ الخ فيه دليل لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطوات الأفاضلة طواف الزيارة وقال مالك
 يكره وليس للكره حجة تعتمد قوله إذا صغية على باب خباثتها الخ قال المحافظ وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب
 من وقت النفرة من مكة واستشكله بعضهم بما على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل وليس ذلك بلزماً لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد
 سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب خباثتها الذي هو وقت الرحيل بل ولو تأخروا الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإرادة المذكورة قوله عقرى حلفت الخ
 تقدم في باب بيان وجوه الأحكام تحقيق معناه قال الطبري رحمه الله هكذا روى على وزن فعله بالتثنية والظاهر عقرى وحلفاً بالتثنية أي عقرها
 الله عقرها وحلفها أحلفاً يعني قتلها وجرحها أو أصاب حلقها ورجع وهذا دعاء لإراد وقوعه بل عادة العرب التكلم مثله على سبيل التلطيف وقيل هما
 صفتان للمرأة يعني أنها تلحق قومها وتعقرهم أي تستأصلهم من شومها، أم - وقيل إنما مصدران والعقر الجرح والقتل وقطع العصب الحلق أصابة
 وجع في الحلق أو الضرب على الحلق أو الحلق في شعر الرأس لا نحن يفعل ذلك عند شدّة المصيبة وحققاً أن يموتوا لكن أبدل التثنية بالالف اجراء
 للوصول مجرى الوقت، أم - وفيه أنه لا يساعدة سماعاً بالياء وقيل إنما تأنيث فعلاً أي جعلها عقرى أي عاقراً أي عقيمًا وحلقة أي جعلها صاحبتي
 الحلق ثم هذا وأمثال ذلك مثل ترتيب يداه وتخلته أمه مما يقع في كلامهم للدلالة على تحويل الخبر وإن ما سمعه لا يوافق لالقصدي في وقوعه لعله
 الأصل والدلالة على التماسه قوله قال فانفري الخ بكسر الفاء أي اخرجي إلى المدينة من غير طواف الوداع فإن وجوبه ساقط بالعدول إلى استحب
 دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها قوله دخل الكعبة الخ كان ذلك في علم الفقه كما وقع مبيناً في الروايات
 الصحيحة التي يأتي بعضها في الباب وفيه استحباب دخول الكعبة وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من رفعوا من دخل البيت دخل في حجة
 وخرج مغفوراً له قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استحبابه ما لم يؤت أحدًا بدخوله قال بعض العلماء ويجوز أن يدخله الزخمة
 والمزاحمة ما أمكن فإن أكثر داخلها في هذه الزمان وحكم أقل من حبلهم وطاعتهم أقل من عصيانهم وقد قال ابن العربي الحمد لله الذي أغنانا عن منته
 الشيئية بأخراج الجحر من الكعبة الشريفة فقد ثبت أنه عليه السلام قال لعائشة حين سألت دخول الكعبة صلى فيه فأنته منها قال الحافظ وروى ابن
 أبي شيبة من قول ابن عباس أن دخول البيت ليس من الحج في شيء وحكي المقرئ عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج وردّه بأن النبي صلى الله
 عليه وسلم إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرماً وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 من عندها وهو قري العين ثم رجع وهو كئيب فقال دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمي فقد تمسك به لصاحبها القول المحكي بكون
 عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته بل سأتى بعد ما بين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته فعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب بذلك
 جزء البيهقي وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سأتى وكان إذا فالك لا يمكن من أن لها بخلاف عالم الفقه ويحتمل أن يكون
 صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فليس في السياق ما يمنع ذلك وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين

[illegible]

سنة اعمدة ثم صلى **حل** ثنا ابو الزبيح الزهري وقيية بن سعيد ابو كامل الجعفي كلهم عن حماد بن زيد قال ابو كامل حدثنا حماد حدثنا ايوبي عن نافع عن ابن عمر قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفقير فنزل بفناء الكعبة وارسل الى عثمان بن طلحة فجاء بالفقير ففتح الباب قال ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم بلال اسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وامر بالباب فاعلق فلبثوا فيه مليا ثم فتح الباب قال عبد الله بن بادرت الناس فسلمت رسول الله صلى الله عليه وسلم خارجا وبلال على اثره فقلت لبلال هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت اين قال بين العجوةين تلقاء وجهه قال نسيت ان اسأله كرم صلى **حل** ثنا ابن ابي عمير حدثنا سفيان عن ايوبي السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح على ناقه الاسامة بن زيد حتى اتناخ بفناء الكعبة ثم دعا عثمان بن طلحة

وقال في آخر روايته وعند المكان الذي صلى فيه مره حراء وكل هذا اخبار ما كان عليه البيت قبل ان يهدم ويبقى في زمن ابن الزبير فاما الان فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع ان بين موقفه صلى الله عليه وسلم وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة اذرع وخمسة اذرع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه ابو داود ومن طريق عبد الرحمن بن محمد والدارقطني في الغرائب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه وصلى وبيته وبين القبلة ثلاثة اذرع وكذا أخرجه ابو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا في الجوز ثلاثة اذرع لكن رواية النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو من ثلاثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة وفي كتاب حكمة للاذرق والفاكي من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر اين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل بينك وبين الجدار خدعين او ثلاثة فلي هذا ينبغي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة اذرع فانه تقع قدماه في مكان قد ميه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة اذرع سواء وقم ركبتاه او يدا وجهه ان كان اقل من ثلاثة والله اعلم **قوله** ثم صلى **الم** قال الحافظ يستفاد منه ان قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه صلى الله عليه وسلم جاء فأتاها عند البيت فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلوة اما لكون الكعبة كالسجدة المستقلة وهي تحية المسجد المعظم ثم قال وفيه تحية الصلوة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ويطعن به الفرض اذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للقيم وهو قول الجمهور وعن ابن عباس لا تقم الصلوة داخلها مطلقا وعلله بانه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الامر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها وقال به بعض المالكية وانظاريه والطبري وقال المازري المشهور في المذهب منع صلوة الفرض داخلها وجوب الاعادة وعن ابن عبد الحكم الاخوان وصحاح ابن عبد البر وابن العربي وعن ابن جبيب يعيد ابدا وعن اصنوع ان كان متعلا وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل في قبة بعض اصحابه بغير الراتب وانشرع في الجماعة وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد كره مالك الفرض او منعه فكانت اشارته الى اختلاف النقل عنه في ذلك، ومن المشكل ما نقله النووي في زوائد الروضة عن اصحاب ان صلوة الفرض داخل الكعبة ان لم يخرج جماعة افضل منها خارجا ووجه الاشكال ان الصلوة خارجا متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها فكيف يكون المختلف في صحتها افضل من المتفق **ام** **قوله** فجاء بالفقير **الم** بكسر الميم وفي الرواية الاخرى المفتاح وما لثان **قوله** فلبثوا فيه مليا **الم** اي طويلا **قوله** فبادرت الناس **الم** في رواية ايوبي وكنت رجلا شابا قويا فبادرت الناس فبدرتهم **قوله** ونسيت ان اسأله كرم صلى **الم** لكن ورد في رواية يحيى بن سعيد عن البخاري قال (زي بلال) نعم ركعتين وقد استشكل الاسماعيل وغيره هذا مع ان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره انه قال نسيت ان اسأله كرم صلى قال فدل على انه اخطأ بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة والخبر بالكيفية ونسي هو ان يسأله عنها وانجاب عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعلم في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك ان بلالا أثبت له انه صلى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم نقل في هذا باقل من ركعتين فكانت الركعتان تحقفا وقوعهما لما عرف بالاستقرار في مكانه فلي هذا فقوله ركعتين من كل من كل بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا رواية في نسخة فامدنا جميعا بحريين البصريين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبل بلال فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم به هنا فاشا رسيد اي صلى ركعتين يا سبية واذنط فلي هذا فيجاء قوله نسيت ان اسأله كرم صلى على انه لم يسأله لفتحا ولم يجبه لفتحا اغنا استقفا ومنه صلاة الركعتين بأش رتبة لا ينطقه واما قوله في الرواية الاخرى ونسيت ان اسأله كرم صلى يحيى **الم** ان ما به **الم** لم يتحقق هل زاد على ركعتين او لا واما ما نقله حرياض ان قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد لقطان لان ابن عمر قد قال نسيت ان اسأله كرم صلى قال وانما دخل ايوبي عليه بين ذكر الركعتين بعد فقه كلاهما وردوا في هذا فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فترجم من موضع الى موضع كذا قال الحافظ في الفهرست ثم ذكر رواية يحيى متابعات وشاهد ثم قال فانما على غلط جبل من جبال الحفظ بقوله من خلفه عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم او

فقال استنى بالمفتاح فذهب الى أمه فأتته فقلت ان تعطيني هذا السيف من صلى قال فاعطته
 اياه فحارب به الى النبي صلى الله عليه وسلم فدفعه اليه ففتح الباب ثم ذكر بمثل حديث حماد بن زيد وحديثي زهير بن حرب
 حدثنا يحيى وهو القطان ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة ح وحدثنا ابن نمير واللفظ له حدثنا عبد الله عن
 عبد الله عن تافع عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ومعه أسامة وبلال وعثمان بن طلحة فاجافوا
 عليهم الباب طويلا ثم فتح فكنت أول من دخل فقلت بلال أفتقت ابن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بين العمودين
 المقدامين فنسيت ان أسأله كرم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثي حميد بن مسعدة حدثنا خالد بن عيسى بن الحارث
 حدثنا عبد الله بن عون عن نافع عن عبد الله بن عمر انه انفتح الى الكعبة وقد دخلها النبي صلى الله عليه وسلم وبلال وأسامة واجا
 عليهم عثمان بن طلحة الباب قال فمكثوا فيه مليا ثم فتح الباب فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وركبت الدرجة فدخلت البيت
 فقلت ابن صلى النبي صلى الله عليه وسلم قالوا هم هنا قال وشيئا من أسامة كرم صلى وحديثي سعيده بن سعيد حدثنا ليث
 ح وحدثنا ابن زحر اخبرنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن ابنه انه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت هو
 وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فاعقدوا عليه الباب فلما فتحو أكنث فاول من دخل فقلت بلال أفتقت هل سلفي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم صلى بين العمودين اي يانين وحديثي حريصة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني
 عن ابن شهاب اخبرني سالم بن عبد الله عن زيد قال رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال
 وعثمان بن طلحة ولم يدخلها معهم احد ثم أغلقت عليهم قال عبد الله بن عمر اخبرني بلال وعثمان بن طلحة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليانين حين جاءه من مكة فدخلها هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة
 اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح قال قلت لوط بن أسامة ابن ميسرة انك اخبرنا انك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن دخوله ولكن سمعته يقول خذني أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعاني فوذا جديتها ولم يصل
 سكت نسلم والله الموفق قوله استنى بالمفتاح الخ روى عبد الرزاق والطبراني من جملة من مرسل الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما
 يوم الفتح أتتني فتلى الكعبة فأبطأ به ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظر حتى انه ليتوكل منه مثل الجمان من العرق ويقول ما يحبس فسعى
 اليه رجل وجعلت المرأة التي عندها المفتاح وهي ام عثمان واسمها سلفة بنت سعيد تقول ان اخذ منك لا يعطيك به ابدا فلوريل بها حتى اعطت
 المفتاح فجاء به ففتح ثم دخل البيت ثم خرج فجلس عند السقاية فقال علي بن ابي طالب انا اعطينا النوة والسقاية والحجاجة ما قوم بأعظم نصيبا منا
 فكره النبي صلى الله عليه وسلم مقابلة ثم دعا عثمان بن طلحة فلنح المفتاح اليه، وروى ابن عاكب عن سهل بن عبد الرحمن بن سابط ان النبي صلى الله
 عليه وسلم دفع مفتاح الكعبة الى عثمان فقال خذها خالدة خذها اني لو ادفعها اليكم ولكن الله دفعها اليكم ولا ينزعها منكم الا ظالم ومن طريق ابن جريح
 ان عليا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اجمع لنا الحجابة والسقاية فنزلت ان الله يأمركوا ان تؤدوا القامات الى أهلها فدعا عثمان فقال خذوها
 يا بني شيبة خالدة تالدة لا ينزعها منكم الا ظالم ومن طريق علي بن ابي طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني شيبة كل اما يصل اليكم من
 هذه البيت بالمعروف، كذا في الفتح - قوله اوليخرج من هذا السيف الخ قال السدي كناية عن قتله نفسه ولعل مراده بذلك تخويفا من ان يعطيه الله
 تعالى علم قبل علم انا اسلمت لذلك منعت قوله فلم يصل فيه حتى خرج الخ قال بعض العلماء ليد مرثيات بلال على نفي غيره لأمرين احدهما انه
 لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ وإنما اسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية
 شاذة وقد روى احد من طريق ابن عباس عن اخيه الفضل نفي الصلاة فيما فيجمل الزكوة تلقاها عن أسامة فانه كان معه كما تقدم وقد وقع اثبات
 صلوة فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عن اخيه غير فتعاضت المراتية في ذلك عنه فتترجم رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره نافي ومن
 جهة انه لم يختلف عليه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النوري وغيره يجمع بين اثبات بلال ونفي أسامة باهم لما دخلوا الكعبة
 اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فراه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ولان باعلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال ان يحجب عنه بعض
 الاعضاء فنفاها عما يظنه وقال المحب الطبري يحتمل ان يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وشهد له ما رواه ابو داود
 الطيالسي في مسنده عن ابن ابي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك

في فقه الملهد بشرح صحيح مسلم

فيه حتى خرج فلما خرج ركن في قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة قلت لها نواحيها في زواياها قال بل في كل قبلة من البيت حل ثنا شيبان بن فروخ حدثنا همام بن حنبل ثنا عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سوارف قام عند سارية فدعا ولويصل حل ثنا شريح بن يونس حدثنا هشيم بن حزننا اسمعيل بن ابي خالد قال قلت لعبد الله بن ابي اوفى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته قال لا حل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو المغيرة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احل الله عمدا قوبك بالكفر لتقصت الكعبة ولجعلتها على اساس ابراهيم فان قرشيا حين بنت البيت استقصرت وجعلت لها خلفا وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قال احل ثنا ابن نمير عن هشام بن عمار هذا الاسناد وحل ثنا يحيى بن يحيى فرأى صورة فدعا يد لوم من ماء فالتيم به فضرب به الصور فهذا الاسناد جيد قال ليرطبى فلعله استعجب النصف لشرعة عوده الحق وهو مفرغ على ان هذه القصة وقعت عام الفجر. ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح احدهما على الاخر فقال المذهب شارح البخاري يحتل ان يكون دخول البيت وقم مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقال ابن حبان اشبه عندى في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفجر صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويجوز لغيره من عباس اسناده في الكعبة في حجة التي خرج فيها لان ابن عباس نفاها واسناده الى اسامة وابن عمر اشبهتا واسناده الى بلال الى اسامة ايضا فانما هما الخبران على ما مرصنا بطلان تعارضهما في هذا الجمع من لكن تعقبه النووي بانه لا خلا انه صلى الله عليه وسلم دخل في يوم الفجر لا في حجة الودع ويشبهه ما روى الازقي في كتاب مكة من: ثمان عز غير واحد من اهل العلم انه صلى الله عليه وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفجر ثم خرج فلم يدخلها واذا كان كذلك فلا يمنع ان يكون دخلها في عام الفجر مرتين ويكون المراد بالاول حل الذي في خبر ابن عيينة وحل السفر لا الدخول وقام عمنه انما لم يقطعه من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله اعلم قوله في قبل البيت انهم القاعة الباء ومجوزا سكن الباء كما في نظائره قيل معناه استقبلك منها وقيل قابلا وفي رواية الصحيح نصه ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد بقبليها ومعناه عند ايها قوله وقال هذه القبلة ثم قال خطابي معناه ان امر القباية قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينبغي بعد اليوم فصل اليه ابدا قال ويحتمل انه علم من سنة موقفا لا ما رواه في وقت وجهها من ان كانا وجوانبها وان كانت الصلوة في جميع جهاتها مجزئة هذا كلام الخطابي ويحتمل معناه انما هو ان معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي هو ما يستقبله لاجل التمام ولا ملة ولا كل المسجد الذي حوله الكعبة بل هو الكعبة نفسها فقط والله اعلم قوله في كل قبلة من البيت ثم لعل المراد قوله قال لا الخ قال النووي قال العلماء وسبب عدم دخوله صلى الله عليه وسلم ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتزكوه لتغييرها فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه واترأ الصور قبل دخوله والله اعلم ام قال الخطابي ويحتمل ان يكون دخول البيت ليرقية في الشرط فلما اراد دخوله لمعه كما مضى من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لئلا ينعوه في السيرة عن علي رضي الله عنه دخل قبل الهجرة فا زال شيئا من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك فان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الاول لان ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا قصد العبادة والازالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفجر باب نقض الكعبة وبنائها قوله لولا حدث قومك الخ يعني قرشيا والحدث بفتح الحاء وفي رواية اخرى لولا حدثان قومك بكسر الميم وسكون اللام بعدها مثلثة بمعنى الحدث اي قرب محمد منهم يعني ان قرشيا كانت تعظم الكعبة جدا فاحتشوا ان يظنوا الاجل قرب عملهم بالامانة غير بناءها ليعرفوا بالفخر عليهم في ذلك وليستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ومنه ترك الخوار المنكر خشية الوقوع في تكرهه وان الامام ليسوس بعينه بما فيه اصلاحهم لو كان مفضولا لم يكن محرما كما في الفجر قوله حين بنت الكعبة الخ كان بين ذلك البناء وبين المبعث النبوي خمس سنين وقال مجاهد كان ذلك قبل المبعث خمس عشرة سنة والاول اشهر وبعده جز من احقاق قال النووي قال العلماء بنى البني خمس مرات بنته الملائكة ثم ابراهيم صلى الله عليه وسلم ثم قرش في الجاهلية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء في خمس وثلاثين سنة وقيل خمس وعشرون وفيه سقط على الارض حين وقع انارة ثم بناه ابن الزبير ثم الحجاج بن يوسف واستمر الى ان كان على بناء الحجاج وقيل بنى مرتين آخرين اثلاثا وقد وضعت في كتابنا ايضا المناسك الكبير قوله استقصرت الخ قال النووي معناه قصرت عن تمام بنائها واقصرت على هذا القدر لقصور النفقة بهم عن تمامها بما سياتي بعض تفاصيله قوله ولجعلت لها خلفا الخ بصيغة المتكلم عطف على جعلتها لا بصيغة التثنية الغائب عطف على استقصرت كما توهمه القاسبي وقوله خلفا بفتح الخاء وسكون اللام بعد هاء وقد نسترها هشام ورواه بقوله خلفا يعني بابا كما في البخاري تعليقا واخرجه ابن خزيمة عن

قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله بن عمر عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الموترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصرهم عن قواعد إبراهيم
 قالت فقلت يا رسول الله أفلا تتركها على قواعد إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا حدثان قومك بالكفر فقل عبد الله
 ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين
 اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم وحل شئ أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب عن عروة بن حذاف
 هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخبرني عروة بن بكير عن أبيه قال سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول سمعت عبد الله بن أبي بكر
 ابن أبي قحافة يحدث عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يقول الولاء
 أن قومك حل شئ محمد بن جباهلية أو قال بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله وجعلت بأبها بالارض لا دخلت فيها من الحجر
 وحل شئ محمد بن حاتم حدثني ابن مهدي حدثنا سليم بن حيان عن سعيد بن يحيى ابن ميثاء قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول
 حدثني خالتي يعني عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو كان قومك حل شئ محمد بن جباهلية لهدمت الكعبة فالتفتها
 بالارض جعلت لها بابين باباً شرقياً وباباً غربياً وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فان قريناً اقتصرتها حيث بنت الكعبة
 وحل شئنا هناد بن السرى حدثنا ابن أبي ربيعة عن عطاء قال لما استرق البيت

إلى كعب عن أبي أسامة وأدريج التفسير ولفظه وجعلت لها خلفاً يعني باباً آخر من خلف يتقابل الباب المقدم قوله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر
 الصديق أخبرنا عبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد قوله أخبر عبد الله بن عمر أن نجس عبد الله على المفعولية وقاهاه أن سالماً كان ساضراً ذلك فيكون
 من روايته عن عبد الله بن محمد قوله الموترى أي الموترى قوله لئن كانت عائشة سمعت أن ليس هذا شكاً من ابن عمر في صدق عائشة
 لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك والمراد التقريبي اليقين قوله استلام الركنين أي انفعل من الاستلام والمراد هنا مع الركن بالقبلة أو
 اليد قوله يليان الحجر أي يقربان من الحجر كبير المصلة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً والقدر
 الذي أخرج من الكعبة سيات قريباً قوله لا نفقت كنز الكعبة أي قال لحافظ لم أر هذه الزيادة إلا من هذا الوجه ومن طريق أخرى أخرجها
 أبو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة اهـ قال النووي وفيه دليل لجواز اتفاق كنز الكعبة ونذكرها الفاضلة عن
 مصابيحها في سبيل الله لكن جاء في رواية لا نفقت كنز الكعبة في بناءها وبنائها من سبيل الله فلعلة المراد بقوله في الرواية الأولى في سبيل الله
 والله أعلم قال القرطبي كنز الكعبة المال المجمع ما يهدي إليها قال عياض وكانوا في الجاهلية ينفقون منه فيما يحتاج اليها البيت ويقرون القاء
 ولا يتعرضون إليه تعظيماً لها فافترى صلى الله عليه وسلم على ما كان عليه ولم يتعرض له للعلل التي ذكرها وهو خوف أن تقول قرش وتكره كما
 تنكر بناء البيت على عاقدهم في تعظيم تغيير ذلك فأفترى صلى الله عليه وسلم ولغيره استئلاً قاله هو أقرة أبو بكر ثوران عمر بن الخطاب في نفسه
 بعض الصحابة واحتج بان صاحبه لم يفعلوه وقال له أي أن الله قد بين موضع كل مال ولما في إبقاء مالها وحديثها من الترهيب للعدو قال القرطبي
 وليس من كنز الكعبة ما تحلى به من الذهب والفضة مما ظنوا به من أن ذلك ليس بصحيح لأن حليتها حبس عليها تحصرها وقناديلها لا يجوز صرفها
 في غيرها وحك حليتها حكم حلية السيف والعصا المحبس في سبيل الله تعالى فإنه لا يجوز تغييره عز الوجه الذي حبس فيه وإنما تنزهها فضلة
 ما يهدي إليها بعد نفقة ما تحتاج إليه كما تقدم قوله بأبها بالارض أي ملاصقاً بها قوله لما احترق البيت اهـ قال الأبي لا بد من تقديم ما يفهم
 به معنى الحديث قال البيهقي وغيره من المؤرخين أن معاوية كان عهد لا يذير بالخلافة وأخذ الناس بذلك وتأخر عن الدخول فيه الحسين بن
 عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير فلما توفي معاوية وبويع يزيد لم يكن عليه أمر من مبايعة الثلاثة فكتب إلى عامله بالمدينة أبا عبد الله فحضره
 وابن عمر وابن الزبير بالبيعة اختلاشاً يذليل ليس فيه رخصة والسلام فأسل إلى الحسين وابن الزبير فوعده أن يأتيه من الغد فخرج ابن الزبير تحت
 ليل إلى مكة فأسل فطلبه فلم يوجد لأنه أخذ غير الطريق الأعظم واقتفل العامل في طلبه إلى المساء فأسل إلى الحسين فوعده أن يأتيه من الغد
 فخرج أيضاً تحت ليل في بيته وأهل بيته إلى مكة فلما استقر بها أرسل إليها أهل الكوفة أن اثنتان يبعن فخرج إليهم فحذروه فقتله عبد الله بن زياد
 من قبل يزيد قبل وصوله إليه فبعث برأسه وأهل بيته إلى يزيد فلما قتل خلى الحجاز لابن الزبير فقام في أهل مكة فعظم قتل الحسين وذو القعدة
 العراق فقال هو غدر وفجروا أهل العراق أهل الكوفة أرسلوا إلى الحسين ليولوه عليه فحذروه وخلع أهل المدينة بيعة يزيد وأخرجوا أهل
 ومن معه من بني أمية فكتبوا إلى يزيد يعرفونه فاستحضر عمر بن سعيد بن العاصي فعرفه الخبر وأمر أن يسير في الناس إليهم فقال يا أمير المؤمنين

زمن يزيد بن معاوية حين شرد اهل الشام فكان من امره ما كان تركه ابن الزبير حتى قتل الناس الموسم يريد ان يشردوا ويخرجوا
 كنت ضبطت لك البلاد واحكمت الامور فما الآن اذ صارت انما هي دماء بين نراق فلو كان من هو اجد رجا امير قتل يا اخي. ومع ذلك الضحك
 ابن قيس الفهري فاق فقال: قبحا الشورى يا امير المؤمنين فعرفه الخبير فقال تراوى فرأيتك يتعصب شرقا فوجت في اني قتل به يزيد بن الزبير فقال
 يا ابا المؤمنين عشتريك وثوبت ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحموه ارف ان تعفوهم فقال خرج تورا يا غلام اعد عن مسلم بن عقبة المرمي
 فجاوب رجل عورثا الراس كانما يقلم رجله من وحاله اذ اشبه قسلا قال فيلم شوري يا امير المؤمنين نه به الخبير فقال اني قد مت اليك واني انبيك
 فيهم فحقا لفتوني فقال مع العتاب وهات الراي فقال روي ان تعث اليهم جيشا كشيفا غليظة قد جبر عبيدا ارحامهم فقال يزيد انت لها ولا الله ضبعة
 فقال ان امرتي بمصارعتهم فانا اضعف منهم وان كنت تريد الراي والتدبير فانا قوي قال فجهر فخرج منادي يزيد ينادي في الناس ان يسيروا الى الحجاز
 على اعطياهم وزياد قامة دينار معونة فانتدب الى ذلك اثنا عشر الفا ليس فيهم اكبر من ابن خمسين سنة فلما فرغ مسلم من جهازه دخل على يزيد
 فودعه وقال له سر على بركة الله وارحلت بك حادثة فاستخلف على الناس حصين بن نمير السكري واذا نزلت بالمدينة فاندملها ثلاثا فان اجابوا
 ودخلوا فيما خرجوا عنه فانصبت منهم ابي ابن الزبير وان ابوا فاجزهم واقتال وان ظهرت عليهم فاجز المدينة ثلاثا فيما فيها من الطعام واسلحهم المال
 فلما اشرقت على المدينة باهل الشام خرجوا اليه في جموع كثيرة وهيئة قتال لم يرا احسن منها فلما راها اهل الشام هابوهم وركبوا فقتلهم فاسلحهم
 مسلم بن عوف الى الطاعة ودية يزيد وقال يا اهل المدينة اني اكره اراقة دماءكم واني اؤجلكم ثلاثا فسن ارجع وارجع الحق فبكت
 منه وانصرفت عن ذكر الى هذا المحدث الذي بكه رجح عليه المراق واغتياق وان ابيتم كذا قنا عذرنا اليك فقلوا يا اعداء الله لا تشق بعمر كروا وراة
 ان تجزوا اليه اتركناكم حتى نقاتلكم ولا تكون صريكم علينا لغزو بيت الله لئلا تحينوا او تلحقوا فيه نذرا فلما فرغ الاجل زاده مسلم يا اهل المدينة قد
 انقضت الاجل ما تصنعون ائتسكن ام تحاربون قالوا بل نحارب فوقع القتال بالبحر وكانت الهزيمة على اهل المدينة وهم وقعوا في الشهيرة وابلح
 مسلم المدينة ثلاثا ثم اخذ لمبيعة عليهم ليزيد على انهم عبيد له ان شاء بلع وان شاء عتق وان شاء قتل وكان سبب الهزيمة ان بني حارثة من
 اهل المدينة ادخلوا عليهم القوم من حجة مو كانت الهزيمة وصرح الناس والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا في المطرقات وبغت الفتل من
 وجوه الناس سبعة من قريش والانصار ووجوه الموائع من غيرهم من النسل والصبيان والاعبيد والموالي عشرة آلاف وقيل ان الذي مات من
 القراء سبعة ثلث رجل مسلم الى مكة فلما بلغ فديدا حضرة الوفاء فاستخلف على اهل الشام حصين بن نمير السكري بعد يزيد اليه بذلك حبا
 تقدم فقتل حصين مكة فحاصرها فلما ورنى البيت بالمخنيق وحرقتا فبعد انقضاء اربعة وستين يوما من الحصار رجع ابن الزبير الى يزيد بن
 ولم يبلغ حصينا واهل الشام موته فناداهم ابن الزبير ان طاعتكم هلك فعلا مرة آتولون فلم يصدقوه ثوبا استبقوه ورحلوا مولين الى الشام
 وبايع اهل الشام يزيد ابنه معاوية بن يزيد وهو ابن ثيف وحشرين سنة وذلك سنة اربع وستين من الهجرة ثوروفي معاوية بن يزيد بعد
 يوم ما من ولايته وبايع اهل الشام بعد مروان بن الحكم وتوفي يزيد وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وكانت خلافته ثلاثة اعوام وثمانية اشهر ثوروفي
 مروان بعد عشرة اشهر من خلافته ولويج لابنه عبد الملك بن مروان ولويج لابن الزبير عند موت معاوية بن يزيد بالحجاز ومكة وتسمى بالطفلة
 واذا عن له سائر الارض الا الارض بعد ان اقام الناس شهرين بلا خليفة وبعث عامله الى الحجاز والشرق وفي خليفة الى ان قتله الحجاج بمكة بعد
 ان حوصر بمكة وذكر ابو عمر في التقصى ان مالك رحمه الله كان يقول بن الزبير حتى بان خلافة من مروان وابنه قوله احترق الخ تفدس في
 كلامه السياسي ان حصين بن نمير السكري الموجه من قبل يزيد الى البيت بالمخنيق وحرقة وقيل في تحريقه ان رجلا من اصحاب ابن الزبير رفع
 قيسا على رجه فطارت شرارة فاحترقت الستارة فاحترق البيت قال السهيلي وقيل ان شرارة طارت من ابي قيس وقيل من يد امرأة قوله حين
 غزاه اهل الشام الخ يعني حين غزى اهل الشام ابن الزبير بمكة ولم يكن الغزو لبيت الله قوله فكان من امره ما كان الخ وللغافكي في كتاب مكة من
 طريق ابي اويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما احرق اهل الشام الكعبة ورموها بالمخنيق وهت الكعبة قوله تركه ابن الزبير اي ليراه
 اهل الا فاق ليشنع بذلك على بني أمية - قوله يريد ان يخرجهم الخ قال النورى اما الحرف الاول فهو يخرجهم بالحجيم والراء بعد ما همة من الجرام
 اي يشجعهم على قتالهم باظهار قبح فعالهم هذا هو المشهور في ضبطه قال القاضي ورواه العدمي يخرجهم بالحجيم والباء الموحدة ومعناه يختبرهم
 وينظر ما عندهم في ذلك من حمية وغضب لله تعالى ولنبته واما الثاني وهو قوله يخرجهم فهو بالخاء المعجمة والراء والباء الموحدة واوله مفتوح
 ومعناه يفيظهم اي يروئ قد فعل بالبيت من قوله جريت الاسد اذا غضبته قال القاضي وقد يكون معناه يحلهم على الحرب ويحرضهم عليها و
 ويؤكد عزائمهم لذلك وقال رواه آخرون يحرضهم بالخاء والزاي يشد قوتهم ويميلهم اليه ويجعلهم خربا له وناصرين له على مخالفته وحزب الرجل

على أهل الشام فلما صد الناس قال يا أيها الناس شيدوا هلي في الكعبة ألقضوا ثرابي بناؤها أو أصلم ما وهي منها قال ابن عباس
 فاني قد فرقت لي رأي فيها أرى ان تصلم ما وهي منها وتدع بيتا أسلم الناس عليه وأحجار أسلم الناس عليها وتبث عليها النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم حارق بيته ما رضى حتى يحرق بيت ربه انى مستخير ربي ثلاثا ثم عازم على أمرى فلما
 مضى الثلاث اجتمع رأيهم على ان ينقضها فتحاماه الناس ان ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى صعد رجل فالتقى منه
 حجارة فلما لم يره الناس أصابه شئ تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير اعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه
 وقال ابن الزبير انى سمعت عائشة تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الناس حلت عهدي بكفر وليس عندي من النفقة
 ما يقويني على بناء كنك أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع ولجئت لها بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه قال فانا اليوم
 اجد ما انفق ولست اخاف الناس قال فزاد فيه خمس أذرع من الحجر حتى أنكأ أشانظر الناس اليه فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة
 ثمانى عشرة ذراعا فلما زاد فيه استقصع فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه
 فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره ان ابن الزبير قد وضع البناء على أسس نظرت اليه
 من مال اليه وتحارب القوم قالوا قوله فلما صد الناس الخ يعنى انصرفوا عن التمس قال ذلك لأهل مكة ويحملون على الضرر أعان الناس بقى خواص
 أهل الموسم قوله أشيروا على الخ فيه دليل لاستحباب مشاوره الإماماء بالفضل والمعرفة في الامور المهمة قوله قد فرقت لي رأي الخ قال النووي
 هو بضم الفاء وكسر الراءى كشفت وبين قال الله تعالى وقراءنا فرقنا أى فصلناه وبيناه هذا هو الصواب فوضيها هذه اللفظة ومعناها وهكذا
 ضبطه القاضى المحققون وقد جعله الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين في كتابه غريب الصحيحين فرق بفتح الناء بمعنى خات انكروه عليه غلطوا الحميد
 في ضبطه وتفسيره قال الكوفي ورجل ابن الزبير حين اختلف الصحابة عليه بحدث عائشة قوله كان أح كرا حرق بيته الخ قال لا بد ان لا تتم هذه
 الحججة بذاتها لانه يرد عليها ما ذكر ابن عباس وما ذكر مالك للرشيد وانما تتم بانضمامها الى حديث عائشة قوله حتى يحرقه الخ قال النووي هكذا هو
 في أكثر النسخ يحرق بضم الياء وبداى واحدة وفي كثير منها يحرقه بدالين وهما ينفق قوله حتى صعد رجل الخ وقال ابن عيينة في جامعه عن داود
 ابن سبور عن مجاهد قال خرجنا الى منى فأتينا ثلاثا ننظر العذاب وارفق ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهذه مروى في رواية الى اولى
 المدن كورة ثم عزل ما كان يصلى ان يعادى البيت فينوبه فنظر الى ما كان لا يصلى منها ان يبنى به فأمربه ان يحرقه في جوف الكعبة فيدنوا واتبعوا
 قواعد ابراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ثم ادر كرها بعد ما امعنوا فنزل عبد الله بن الزبير فكشفوا له عن قواعد
 ابراهيم وهي حجارة مثل الخلف من الابل فانقضوا له ان حركوا تلك القواعد بالعتلى فنقضت قواعد البيت ورأوه بنيا تأمر بوطأ بعضها ببعض
 فحرق الله وكبره ثم احضر الناس فامر بوجوههم واشرفهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوا ورأوا بنيا تأمنصلا فاشهرهم على ذلك قوله فستر عليها
 الستور الخ قال النووي المقصود بهذه الستور ان يستقبل المصلون في تلك الايام ويرى فواموضع الكعبة ولم يزل تلك الستور حتى ارتفع البناء
 وصار مشاهدا للناس فأتوا لها المحصول المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة واستدل القاضى عياض بهذا المذهب مالكا في ان المقصود بالاستقبال البناء
 لا البقعة قال وقد كان ابن عباس أشار الى ابن الزبير بنحو هذا وقال لما ان كنت هادما فلا تدع الناس بلا قبلة فقال له جابر صلوا الى ما وضعها
 فى القبلة ومذهب الشافعى وغيره جواز الصلوة الى ارض الكعبة وبخبره ذلك بخلاف عند سواه كان بقى منها شاخص أمر لا والله اعلم ثم
 قال الحافظ واما قول المذهب ان الفضاء لا يسمى بيتا وانما البيت البنيان لان شخصا لو حلف لا يدخل بيتا فانه يدخل ذلك البيت فلا يحث بدخوله فليس
 بواجب فان المشرع من الطواف بالشرع التحليل بالاتفاق فعلى ان تطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بافهام حرمة البيت لان العبادات لا يسقط بالمقابلة
 عليه منها بفوات المجوز عنه فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار وما الى المين فستعلقه بالعرف ويؤيد ما قلناه انه لو اهدم مسجد فنقلت حجواته الى موضع
 آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التى كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة الى غير مسجد فنزل على ان البقعة اصل للمحيط بخلاف العكس أشار الى ذلك
 ابن المنير فى الحاشية قوله انى سمعت عائشة تقول الخ قال لا بد ان كان المناسب ان يكون هذا حين الاستشارة حين قال ابن عباس ولكن العطف
 بالواو ولا يظهر ان ابن عباس لا يخفى عليه ذلك ولكن رأى انه فرق بين بناء رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها وبناء غيره وانه لو بناها صلى الله عليه وسلم
 لكان بناؤه اوقع فى النفوس من بناء أسلم الناس عليه ورأى ابن الزبير عكس العلة وهو قوله فانا اليوم جدد ما انفق ولست اخاف الناس ولكن يرد عليه
 اعنى على قوله اجد ما انفق ولا اخاف الناس ما ذكر ابن عباس ما ذكر مالك للرشيد قوله حديث عهدي الخ بتبوين حديث ورفع عهدي على عمال الصفة
 المشبهة قوله وكان طول الكعبة الخ فى الارتفاع الى السماء كمانته عليه السندى فى حاشيته قوله ثمانى عشرة ذراعا الخ وروى من وجه آخر انه كان

[illegible]

أني تركته وما تحمل وحل شناه محمد بن عمرو بن جبلة حل شناه أبو عاصم وحديثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق كلاهما
عن ابن جريج بهذا الإسناد مثل حديث ابن بكر وحديث محمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا حاتم بن أبي صفيارة
عن أبي قزعة أن عبد الملك بن مهران بينما هو يطوف بالبیت اذ قال قال الله ابن الزبير حيث يكذب على أمر المؤمنين يقول سمعتها
تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو لا جد ثاب قومك بالكفر لنقضت البيت حتى أريد فيه من الحجر فإن قومك قصر وافي
البناء فقال الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فانا سمعنا أمر المؤمنين تحدث هذا قال لو كنت سمعته
قبل أن أهدمه لتركته على ما بنى ابن الزبير وحل شناه سعيد بن منصور حدثنا أبو الأحوص حدثنا أشعث بن أبي الشعثاء
عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجد من البيت هو قال نعم قلت فلم لم يدرى خلوه
البيت قال إن قومك قصر بهم النفقة قلت فما شأن بابه مرتفع قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ولمنعوا من شاءوا ولولا
أن قومك حديث محمد بن عمرو بن جبلة لنظرت أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل الجد في البيت أن أنزق بابه بالأرض

قوله تركته وما تحمل أم أي وما تولى من ذلك كافي بعض الروايات قوله لا نقل هذا إلا عن أبيه لا نصار للظلم ورد الغيبة وتصديق الصادق
إذا كذب به إنسان والحديث هذا تابعي وهو الحديث بن عبد الله بن حياش بن أبي ربيعة قوله عن الجد من البيت بفتح الجيم وسكون الميم وهو الحجر قوله
قال نعم هذا ظاهر أن الحجر كله من البيت وبذلك كان يعنى ابن عباس قال الحافظم وقد جاءت روايات أهم منها مقيدة منها لمسلم من طريق
أبي قزعة عن الحديث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب حتى أريد فيه من الحجر وله من وجه آخر عن الحرث بن عثمان أن بل لقومك أن يبنوه بعد
فهلوى لأريك ما تركوا منه فالأما قريباً من سبعة أذرع وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث وزدت فيها
من الحجر ستة أذرع، وسفيان بن عيينة في جامعته عن داود بن شاذان عن مجاهد بن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع ما إلى الحجر وله عن عبد الله بن أبي
يزيد عن ابن الزبير ستة أذرع وشير وهكذا ذكر الشافعي عن عبد الله بن مزل من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وهذه الروايات كلها
تتجمع على أن فوق الستة ودون السبعة وأما رواية عطلة عند مسلم عن عائشة مرفوعة أنكنت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع في شاذة والرواية السابقة
أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات لحفاظ ثم ظهر لي لرأية عطلة وجه وهو أنه أريد بها ما عدل الفرجة التي بين الركن والحجر فتتجمع مع الروايات الأخرى
فإن الذي عدل الفرجة أربعة أذرع وثم ولم يزل قد وقع هذا لفاكي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه
القصة ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فجعل هذا على الغاء الكسر رواية عطلة على غيره ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك
إلا أنه قال في موضع آخر فأنجم بين المختلف منها فمكن كاهن وهو أولى من دعوى الاضطراب والطمع في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما
جزم إليه ابن الصلاح وتبعه النووي لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعدى المترجم أو الجمع ولم يتعد ذلك هنا فيتعين حمل المطلق
على المقيد كما هي عادة مذهبهما ويؤيد أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متوارد على سبيل واحد وهو أن قريشاً قصروا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة و
السلام وإن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم وإن الحجاج أعاده على بناء قريش وروايت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت
قال المحقق الطبري في شرح التبيين له ولا يحسن أن القدر الذي في الحجر من البيت قد سبعة أذرع والرواية التي جاز فيها أن الحجر من البيت مطلقة
فيحمل المطلق على المقيد فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازاً وأما قال النووي ذلك نص لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت وعمل في ذلك
أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ونقل ابن عبد البر اتفاق عليه ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من
الصحابه ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان علامة استمرار مقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت وهذا متعقب فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف
من وراءه أن يكون كله من البيت فقد نص الشافعي أيضاً كما ذكره البيهقي في المعرفة أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ونقله عن ذلك من
أهل العلم من يشترطه كما تقدم فعلى هذا نلعل أنه رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطاً وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب فلعلى النبي صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فعلى استحباباً للراحة من تسير الحجر لا سيما والمرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن من المرأة التكهنت فلعلمها أرادوا هذه
هذه المادة والله أعلم قوله قصرت بهم النفقة الم تبشيل بالصادق التي أخرجه مالك في الموطأ وغيره ويؤيده ما ذكر ابن حجر
في السيرة عن عبد الله بن أبي جريح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية أن أبا عبد بن عبد بن عمران بن مخزوم وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبي و
الغضرومي قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم ولا الطيب ولا تدخلوا فيه من غيري ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس قوله مثل محمد بن أبي الجاهلية
هكذا هو في جميع النسخ في الجاهلية وهو يعني بالجاهلية كما في مائتا الروايات والله أعلم قوله فأنات أن تنكر قلوبهم الم قال الحافظ في رواية

باب الحج عن العاقر لزانية وهو من حديث ابن عباس

حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا عبد الله بن موسى حدثنا شيبان عن اشعث بن ابي الشعثاء عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج وساق الحديث بمعنى حديث ابن عباس قال فيه ما شأن يا به من تفعل لا يصعد اليه الا بسلم وقال عفاة ان تنفر قلوبهم **وثنى** ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس انه قال كان الفضل بن عباس روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاوزه امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجهه الفضل الى الشق الاخر قالت يا رسول الله ان فرضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

شيبان عن اشعث تنفر بالقاء بدل الكاف ونقل ابن بطال عن بعض علماء النقرة التي خشيها صلى الله عليه وسلم ان ينسبوه الى الكفار بالافعال وهم باب الحج عن العاقر لزانية وهو من حديث ابن عباس انه قال كان الفضل بن عباس روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاوزه امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجهه الفضل الى الشق الاخر قالت يا رسول الله ان فرضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

شيبان عن اشعث تنفر بالقاء بدل الكاف ونقل ابن بطال عن بعض علماء النقرة التي خشيها صلى الله عليه وسلم ان ينسبوه الى الكفار بالافعال وهم باب الحج عن العاقر لزانية وهو من حديث ابن عباس انه قال كان الفضل بن عباس روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاوزه امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجهه الفضل الى الشق الاخر قالت يا رسول الله ان فرضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

شيبان عن اشعث تنفر بالقاء بدل الكاف ونقل ابن بطال عن بعض علماء النقرة التي خشيها صلى الله عليه وسلم ان ينسبوه الى الكفار بالافعال وهم باب الحج عن العاقر لزانية وهو من حديث ابن عباس انه قال كان الفضل بن عباس روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاوزه امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجهه الفضل الى الشق الاخر قالت يا رسول الله ان فرضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

باب الحج عن العاقر لزانية وهو من حديث ابن عباس

والحديث حجة على الحسن بن حي في قوله ان المرأة لا يجوز ان تجر من الرجل وهو حجة لمن أجازة وقال الخطابي فيه جواز الحج من غيره اذا كان معصوماً ولم يجز ما لك وهو راوى الحديث وهو حجة عليه وقال صاحب الهداية الاصل ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صدقة او صوماً او غيره عند اهله السنة والحجامة لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه ضحك بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن أمته والعبادات النواع مالية مختصة كالزكاة وبدنية كالصلوة ومركب منهما كالحج والنياحة تجزئ في النوم الاول ولا تجزئ في الثاني بحال وتجزئ في النوع الثالث عند العجز ولا تجزئ عند القدر والشروط العجز الدائري وقت الموت وظاهر المذهب ان الحج يقع عن المجموع عنه لحديث الخثعمية وعند محمد ان الحج يقع عن الحاج للآخر ثواب النفقة وقال ابن بطال اختلافوا في المريض يأمر من يحج عنه ثم يصح بعد ذلك فقال الكوفيون والشافعي وابو ثور لا يجزيه وعليه ان يحج وقال احمد اسحق يجزيه الحج عنه وكذا من مات من مرضه وقد حج عنه فقال الكوفيون وابو ثور يجزيه من حجة الاسلام وللشافعي من قوله ان احدهما هل والآخر لا يجزئ عنه وهو اصح القولين، ام - قال الحافظم واستدل بحديث الباب على ان الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب واجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على حجة التبرع وليس في شيء من طرقه نص صريح بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النياحة فيها كالصلوة، وأجيب بان قياس الحج على الصلوة لا يصح لان عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يترجم الحاقها بالصلوة على الحاقها بالزكاة ولهذا قلل المازري من غلب حكم البدن في الحج الحق به بالصلوة ومن غلب حكم المال الحق به بالصدقة وقد أجاز المالكية الحج عن الغير اذا اوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلوة، وقال عياض لاجحة الخالف في حديث الباب لان قوله ان فريضة الله على عباده ام معناه ان الزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادقة بأي صفة من لا يستطيع فهل الحج منه اي هل يجوز في ذلك او هل فيه اجر ومنفعة فقال نعم وتعقب بان في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال، وسيأتي في الطريق الآتية عند مسلم ان ابي شريح كبير عليه فريضة الله في الحج ولا جد في روايته والحج مكتوب عليه وأدعى بعضهم ان هذه القصة مختصة بالخشعية كما اختص سألوا مولى ابي حذيفة في جواز ارضاء الكبير حكاه ابن عبد البرم وتعقب بان الاصل عدم الخصوصية واجتزأ بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن جبيب صاحب الواضحة بأستادين مرسلين فزاد في الحديث حج عنه وليس لاحد بعد ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع ارسالهما وقد عارضه قوله في حديث الخثعمية عن ابي البخاري اقضوا الله فانه احق بانوفاء، وقال القرطبي رأى مالك ان ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فخرج ظاهر القرآن ولا شك في ترجيحه من جهة لواتره ومن جهة ان القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً قال ولا يقال قد اجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو كانت طهرت عداً آتية لها لا نقول انما اجابها عن قولها فافهم عنه قال حجى عنه لما رأى من حرصها على اصال الخير والثواب لابنها، ام - وتعقب بأن في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك حجة ظاهرة، ام - فان قيل ان الاصل في الاستطاعة اي في قوله تعالى وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ لَهُ سَبِيْلًا هُوَ اقْوَمُ بِالْإِیْدِیْنَ قَالَ تَعَالٰی فَمَا اسْتَطَاعُوا اَنْ يَّظْهَرُوْهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا اِیْ مَا قَدَرُوا وَاَقْوُوا فَاذْاَقَالَ الْقَاتِلُ فَلَاَنْ مَسْتَطِيعًا وَغَيْرِ مَسْتَطِيعٍ فَالظاهر منه السابق الى الفهم هو القدرة والتأتم فلما عارض ظاهر الحديث ظاهر القرآن الغرض به مالك ظاهر القرآن والجواب ان حديث الزاد والراحلة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه منها صحيح ومنها حسن فان قلت قال ابن حزم الاخبار في ذلك في احدها ابراهيم الجوزي وهو ساقط مطروح وفي الثاني الحارث الاعور وهو مذكور بالكذب والثالث مرسل ولا حجة فيه والروايات في ذلك عن الصحابة واهلية كاهلها وتبعه على ذلك ابن العربي وغيره وقال ابو عمر في ذلك من وجوه منها مرسل ومنها ضعيفة والجواب عن هذا ان حديث انس الذي مضى ذكره في اول باب وجوب الحج (من البخاري) اخرج في الحاشية على شرط مسطور وهو حديث صحيح فان قلت قال البيهقي وذكر رواية حماد وسعيد لا أرى الا وهما لأن ابن ابي عمير روى عن قتادة عن الحسن مرسلاً وهو المحفوظ وكذا رواه يونس بن عبيد قلت هذا ظن منه وتوهم من غير جزم والظن لا يثبت به الاحاديث ولا نقوي وقوله كذا رواه يونس غير موجه لان الدارقطني روى من حديث فخارق عنه عن الحسن بن عمار عن انس رضي الله عنه الحديث مسنداً بنسبة ياربوا لله ما السبيل قال الزاد والراحلة، كذا في عمدة القاري - وقال الشيخ الامام ابو بكر الرازي في احكام القرآن بعد ذكر حديث الخثعمية فأجاز صلى الله عليه وسلم للمرأة ان تجر عن أبيها ولم يلزم الرجل الحج بنفسه فثبت بذلك ان من شرط الاستطاعة امكان الوصول الى الحج وهو لا بد وان يلزمهم الحج بانفسهم اذا كانوا واجدين للزاد والراحلة فان عليهم ان يحجوا غيرهم عن المرض والزن والمرأة اذا حضرت فمما الوفاة فعليه ان يؤصوا بالحج وذلك ان وجود ما يمكن به الوصول الى الحج في ملكهم يلزمهم فرض الحج في مواضعها فلو يمكنهم فعله بأنفسهم لان فرض الحج يتعلق بمعينين احدهما بوجود الزاد والراحلة وامكان فعله بنفسه فعليه من كانت هذه صفته الخروج والمخاض الاخران يتعذر فعله بنفسه لمرض او كبر سن او عجز او اولادها امرأة لا يحضرها ولا زوج يخرج معها فهو لا يلزمها الحج بأموالهم عند الاياس والعجز عن فعله بأنفسهم فاذا حج المريض او المرأة عن انفسها لم يلزمها

المريض ولو قعد المرأة محرماً اختصنا أجزائها وأن يرى المريض ودخلت المرأة محرماً أجزائها وقول الخثمية للفقهاء صلى الله عليه وسلم إن ابني أدر كته
فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يثبت على الرحلة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أياها بالحج عنه يدل على أن فرض الحج قد لزمه في ماله وإن لم يثبت على
الرحلة لأنها أخبرتنا أن فريضة الله تعالى أدر كته وهو شيخ كبير فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قولها ذلك فهذا يدل على أن فرض الحج قد لزمه في ماله
وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أياها بفعل الحج الذي أخبرنا أنه قد لزمه يدل على لزمه أيضاً، أم وقال العلامة ابن عابدين في قول صاحب المدخل المختار
فرض على مسلم صحيح سائر الكافات المانعة عن القيام بالأبد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفاجع وشيخ كبير لا يثبت على الرحلة بنفسه واعلم أن
وجد قائلًا ومحبوس وخائف من سلطان لا بأفسهم ولا بالنيابة في ظاهر المذهب عن الأمام وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما وجوب الحج عليهم
يجزئهم إن دأبهم أن لا يأتوا بأفسهم والحاصل أنه من شرائط الوجوب عندنا ومن شرائط وجوب الأداء عندنا وثمرة الخلاف تظهر في وجوب
الحج والإيصاء كما ذكرنا وهو مقيد بما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فإن قدر ثم عجز قبل الخروج إلى الحج تقرر ديناً في ذمته فيلزمه الحج ولو خرج
ومات في الطريق لم يجب الإيصاء لأنكم تخرجونكم لا يجب ولو تمكفروا الحج بأنفسهم سقط عنهم ظاهر التحفة اختاروا ما وكلوا الأسباب في وقوفهم وشي
على أن الصحة من شرائط وجوب الأداء، أم من الحج والنهر. وحكي في الباب اختلاف الصحيح في شرحه أنه مشي على الأول في النهاية وقال في البحر الهنيئ
أنه المذهب الصحيح وأن الثاني صحة قاضيان في شرح الجامع واختاره كثير من المشائخ ومنهم من قال لصاحبنا ضعيف عفا الله عنه والعقل لا يميل
إلى قول الأمام رحمه الله تعالى فإن وجد أن الرحلة الذي هو شرط الوجوب ليس معناه مجرد وجودها الحثي عند بل بحيث يقدر على استعمالها في
الوصول إلى البيت وقت الوجوب وألا فوجودها كعدمه في حقه وهذا كما قال سبحانه وتعالى فكم تجدوا ماءً في أرض خالية لا يطيبها فأن الماء إذا كان
موجوداً ولكن لا يقدر المتوضئ على سبيله لا يجب عليه الوضوء ويجوز له التيمم بالاتفاق لأن المقصود من وجوب الماء هو القدرة على استعماله
من لو يقدر على استعماله مع وجوده الحثي فكان له لو وجد الماء في حقه وهكذا ينبغي أن يفهم في هذا المقام والعلم عند الله الملك العليم، وأسئل
بعموم حديث الباب على جواز صحة حج من لم يحج نية عن غيره ويقال له حج الصلوة بالصلاة المهمة وهذا مذهب الخثمية رحمهم الله فصرح في المدخل المختار
بجوازه ولكن قال أن غيره أولى لعدم الخلاف، قال ابن عابدين في حاشية خلاف الشافعي فإنه لا يجوز حجه، قال ولا يخفى أن التعليل بغيره الكراهة
تأخرية لأن مراعاة الخلاف مستحبة فافهم، أم - قال المحافظ وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه وأسئلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة
وغیره من حديث ابن عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلبي عن شبرمة فقال اجبت عن نفسك فقال لا قال هذا عن نفسك ثم
اجتمع عن شبرمة قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله في فتح القدير هذا الحديث مضطرب في وقفه على ابن عباس ورفع الرواية كلها تنافي فرفعه عبد
ابن سليمان قال ابن معين عبد الله أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة وتابعه علي بن عبد الله الأنصاري وعجل بن ميسرة البوسفي القاضى كلهم عن
سعيد ووقفه عند سعيد رواه أيضاً سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة سمع ابن عباس رجلاً يلبي عن شبرمة فذكره موقفاً
وليس هذا مثل ما ذكرناه غير مرة في تعارض الرفع والوقف من تقديم الرفع لأنه زيادة تقبل من الثقة فإن ذلك في حكم مجرد عن قصة واقعة في الوجه
رواه واحد عن الصحابي يرفعه وآخر عن نفسه فقط فإن هذا يتقدم فيه الرفع لأن الوقوف حاصله أنه قد ذكره ابتداءً على وجه إعطاء حكم شرعي أو
جواباً للسؤال ولا ينافي هذا كون ما ذكره ما ثوراً عند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنا في مثل هذه وهي حكاية قصة وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع من يلبي
عن شبرمة فقال له ما قال أو ابن عباس رضي الله عنهما سمع من يلبي عن شبرمة فقال له ذلك فهو حقيقة التعارض في شيء وقع في الوجود وأنه وقع
في ذلك الزمن أو في زمن آخر بخضة النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره وتجويز أن يكون وقع في زمنه عليه السلام ثم وقع بخضة ابن عباس سماعه رجلاً آخر
يلبي عن شبرمة فقال من شبرمة فقال لا أو قريب يعين ذلك فهو وإن لم يمتنع عقلاً لكنه بعيد جداً في العادة فلا يندفع به حكم التعارض الثابت
ظاهراً بالحكمة فيهما تارة أو يرجح وقوفه في زمن ابن عباس لأن الحكم الحج كانت خفية في زمنه عليه الصلاة والسلام حتى وقع الخطأ في ترتيب
أحكام كثيرة فسألوه عنها فقال رجل لما شعر فخلقت قبل أن أدبر وكثيراً ما تركوا السؤال ابتداءً ظناً منهم بأن لا ترتيب معيناً في هذه
فإنها ليست أركاناً لعلمهم أن الحج عرفة عنه عليه الصلاة والسلام والطواف ببيت المقدس الذي فعله عليه الصلاة والسلام خلاف
ذلك الترتيب فزعموا إلى السؤال فعذرهم بالحمل وذلك الوقت فاما حج الإنسان عن غيره فأمر بأياه القياس فإن العقل لا يقضي جوازه إذا خلى
والنظر في مقصود التكليف علماً قد مناه أول الباب فلم يكن يقدم عليه ذلك الرجل بلا سؤال ثم يتفق أن النبي صلى الله عليه وسلم يطلع عليه
فيخبره بالحكم بخلافه في زمن ابن عباس رضي الله عنه فإنه قد ظهرت الأحكام وعرفت جواز النيابة بأشهر حديث الخثمية وغيره بعلك الناس
وهم تكرر ذلك فهو مظنة أن يعلموا جواز النيابة فيفعل بلا سؤال فيكون قول ابن عباس رأياً منه ولا نأبى من الفلس ذكر في كتابه أن بعض العلماء

أقوال العلماء في أنه هل يجوز الرجوع إلى نفسه
من غيره وإن لم يكن حج عن نفسه

باب في حق من أوجب عليه الحج

وحدثني علي بن خشرم وأخبرنا عيسى عن ابن جريح عن ابن شهاب حدثنا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله إن ابني كبر عليه فريضته الله في الحج وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ابن أبي عمر جيعا عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضعت هذا الحديث بأن سعيد بن أبي عمرو بن كان يحل به بالبرص فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثم كان بالكوفة يستند إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد عنعن قنادة ونسب إليه تدليس فلا تقبل عنعنته ولو سلم لم يحصل له أمر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحتمل المذهب فيجعل عليه بدليل وهو طلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حجي عن بليك من غير استخبارها عن حجها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جوازها عن الغير مطلقا وحدث شبرمة يفيد استحباب تقديم حجة نفسه وبذلك يحصل الجمع ويثبت أولوية تقديم الفرض على النفل مع جوازها والذي يقتضيه النظر أن جرح الصرحة عن غير أن كان بعد تحقيق الوجوب عليه بمسك الزاد والمراعاة والصحة فهو بكراهة تحريم لا يندمضيقي عليه والحالة هذه في أول سعي الأماكن فيأثر تركه وكذا لو تنقل لنفسه ومع ذلك يصح لأن النبي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشيته أن لا يدرك الفرض إذا الموت في سنة غير نادر فحلي هذا يجعل قوله عليه الصلوة والسلام حجي عن نفسك ثم عن شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا ينفك الصحة ويجعل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بما حاجت عن نفسها أولا وان لم يرد لنا طريق علمه بذلك جمعا بين الأدلة كلها اعرف دليل التضييق عند الأماكن وحدث شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى أعلم واستخبر قال أجد الضعيف عفا الله عنه أن سؤال الخثعمية إنما وقع بعد نعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة إلى منى حين كان الفضل رديفه فكيف يتصور استفسارها عن مسألة النياية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فالظاهر أنها حاجت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم سألت هل تجزئ عن أبيها أي فيما يستقبل من الزمان إذا أرادت فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم حجي عنه ولما كان جمعا عن نفسها معلوما مشهورا الحجج صلى الله عليه وسلم إلى استخبارها عنه حتى يقال أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ ارتفع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله أعلم (تنبيه) قال في نزهة العجاة لابن حنبل النقيب أقول وظاهر (أي كلاما للحج) يفيد أن الصرحة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامه بل بالتحاطق بالطلاق الكراهة أي في قوله يكره إجماع الصرحة لأنه تارك فرض الحج يفيد أنه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وإن كان وقته مشغولا بالحج عن الأمر وهي واقعة الفتوى فليتأمل، أم - قلت وقد اتفق بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة أبو السعود وتبعه في سكب الأثر كذا انتهى به السيد أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وافق سيدي عبد الغني النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة لاثمة في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بماله الأمر فيجوز عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالأقامة بمكة إلى قابل ليحج من نفسه ويترك عياله سلبا حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم أيضا ولما ما في السبل من فاطلة الكراهة المنصرفة إلى التحريم يقتضي أن كلامه في الصرحة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفتح نعم قد مرنا أول الحج عن الباب شرحه أن الفقير لا فاق إذا وصل إلى ميقات فهو ملك في نفسه أن قد علم على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعمائه فقير لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاق فلم يصار إلى ملكي وجب عليه حتى لو نواه نفل لزمه الحج ثانياً - أم - لكن هذا لا يدل على أن الصرحة الفقيرة كذلك لأن قدرته بقدر غيره كما قلنا وهي غير مقبولة بخلاف ما أخرج ليحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله إلى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وإن كان سفره تطوعا إيمانا ولو كان الصرحة الفقيرة مثله لما صح تقييد ابن القيم بكراهة التحريم بما إذا كان حجة عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بأنه تضييق الوجوب عليه فليتأمل، كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن رم، قال المحافظ وفي حديث الباب من الفوائد أن المرأة تحج بغير عزم كاختتمية وإن المحرم ليس من السبل المشترك في الحج لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد روي عن ذلك وفيه بر الوالدين والإعتناء بأمرها والقيام بمصالحها من قضاء دين وخلعة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا **قوله** من ابن عباس عن الفضل **إن قال المحافظ** كذا قال ابن جريح وتابعه عمر بن خالد وأما لك وأكثر الروايات عن الزهري فلم يقرروا فيه عن الفضل وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس أخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال قلت يا رسول الله إن ابني أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج الحديث قال لا تردني سألت محمدا يعني البخاري عن هذا فقال هو شيء فيه ما روي ابن عباس عن الفضل قال فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة، أم وأما تاريخ البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان روى النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث أخاه بما شاهد في تلك الحالة ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جمره العقبة فحضر ابن عباس فنفقه تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهد ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله

فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبياءهم فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه

لان الحجر في اللغة قصد فيه تكرر فاحتمل عند التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الأمر - قال في المرقاة والظاهر ان صيغة السؤال قياسه على سائر الأعمال من الصلوة والصوم وزكاة الأموال ولم يدرك تكراره كل عام بالنسبة الى جميع المكلفين من جملة الحال كحال الحج فيجب على أهل الكمال قوله فسكت حتى قالها ثلاثا ثم اي قال السائل الكلمة التي تكلمها ثلاثا، قال القاري قيل انما سكت زجرا له عن السؤال الذي كان السكوت عنه أولى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت عما يحتاج الامة الى كشفها فالسؤال عن مثله تقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نوا عنه لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْلُوبُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْقَدَامُ عَلَيْهِ ضرب من الجهل ثم لما رآه صلى الله عليه وسلم لا ينجروا ولا يقنعوا إلا بالجواب الصريح صرح به فقال لو قلت نعم أي فرضا وتقييدا ولا يجب ان يكون سكوته عليه الصلوة والسلام منتظرا للوحى والا لهما قول لو قلت نعم لوجبت الخ قيل ولا على ان الإيجاب كان مقوضا اليه، قال الحافظ واستدل به على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في الأحكام لقوله لو قلت نعم لوجبت واجاب من منع باحتمال ان يكون روي اليه ذلك في الحال، قال ابن الهيثم وقوله لو قلت نعم الى آخره يستلزم نفى وجوب التكرار من وجهين لا فائدة لو هنا امتناع نعم فيلزمه ثبوت لقيضه وهو لا والتصريح بنفي الاستطاعة ايضا، ام - واستدل به على ان جميع الأشياء على ما لا حاجة حتى يثبت المنع من قبل الشارع واستدل به على ان النبي صلى الله عليه وسلم في المسائل المتفق في ذلك قال البغوي في شرح السنة المسائل على وجهين احدهما ما كان على وجه التعليم لما يحتاج اليه من امر الدين فهو جائز بل ما روي بقوله تعالى قاسموا أهل الدين الآية وعلى ذلك تنزل اسئلة الصحابة عن الانفال والكلالة وغيرها، ثانيها ما كان على وجه التعبد المتكلف وهو المراد في هذا الحديث والله اعلم ويؤيد ذلك ورود الزجر في الحديث عن ذلك وذكر السلف فعند احمد من حديث معاوية ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الغلو طات قال الاوزاعي في شبلاد المسائل وقال الاوزاعي ايضا ان الله انا ارا ما ان يحرم عبيد بركة العلم ألقى على لسانه المغالطة فلقد رأيتهم اقل الناس علما وقال ابن هب سمعت مالك بن النضر يقول المراد في الحديث بغير العلم من قلب الرجل وقال ابن العربي كان النبي صلى الله عليه وسلم في السؤال في العهد النبوي خشية ان ينزل ما يشق عليهم فاما بعد فقد انما ذلك لكن اسكت ثم النقل عن السلف براهمة الكلام في المسائل التي تقع قال وانه مكروه ان لو كان حراما الا للعلماء فانهم عرفوا ومهدوا فنفع الله من بعدهم بذلك ولا سيما مع ذهاب العلماء ودروس العلم انتفى المخصص، وينبغي ان يكون محل الكراهة للعلماء اذا شغله ذلك عما هو اهم منه وكان ينبغي تلخيص ما يكثر وقوعه مجردا عما يند ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله المستعان - قوله لما استطعتم اي وما قد تركتكم اتيان الحجر في كل عام ولا يكلف الله نفسا الا وسعها قوله ذروني ما تركتكم فيه ان الاصل عدم الوجوب وانه لا حكم قبل الشرع، قال الحافظ والمراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شئ لم يقع خشية ان ينزل به وجوبه وتحريمه وعن كثرة السؤال لما فيه غالب من التعنت وخشية ان تقع الاجابة بأمر يستشغل فقد يؤدي لترك الامتنان فتقع المخالفة، ام - وقال القرطبي رحمه الله ذروني اي احموا اللفظ على مسئلته الظاهر لغة وان صلح لغيره فلا تكرار وفي الاستقصاء خوف ان يكثر الجواب فالمعنى في الحديث حجرا المرة الواحدة لانها مدلول اللفظ وان صلح للتكرار فبتعين التعافل عنه ولا يكثر السؤال فيه خوف ان يكثر الجواب كما اتفق لبنى اسرائيل في البقرة اذ قيل لهم اذبحوا بقره فلو بادروا وذبحوا الخ بقا صدق اللفظ وعدوا ممتثلين ولكن لما اكدوا السؤال كثر الجواب وشدوا فشده عليهم وذشوا على ذلك فخاف صلى الله عليه وسلم على امته مثل ذلك ولذلك قال انما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم قوله من كان قبلكم من اليهود والنصارى قوله بكثرة سؤالهم كسؤال الرؤية والكلام وقضية البقرة قاله في المرقاة، قال الأبي في وفيه مرجوحية كثرة السؤال ومنه ما اتفق لأسد بن القزح مع مالك حين اكثرا السؤال بقوله فان كان كذا فان كان كذا فقال له مالك هذه سلسلة بنت أخرى ان أردت هذا فعليك بأهل العراق الا ان يقال لا يلزم من المنع هنا المنع في غيره لما أشار اليه صلى الله عليه وسلم من انه في مقام التشريع فخاف الافتراض فيما يشق ولا يقدر عليه قوله واختلافهم على انبياءهم الخ قال الأبي في هو زيادة على ما وقع فان الذي وقع افا هو الحاح في السؤال لا الاختلاف، ام وقال واختلافهم عطف على الكثرة لا على السؤال لان نفس الاختلاف موجب للهلاك من غير الكثرة يعني اذا أمرهم الانبياء بعد السؤال او قبله واختلافوا عليهم فهلكوا واستحقوا الاهلاك، قوله فاذا امرتكم بشئ قالوا منه الخ قال الحافظ فيه اشارة الى اشتغالهم بالاهتمام بالحاج اليه عاجلا عما لا يحتاج اليه في الحال فكأنه قال عليكم بفعل الأمر وأمر واجتناب النواهي فاجعلوا اشتغالكم بها عوضا عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع فينبغي للمسلم ان يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يجتهد في فهم ذلك والوقوف على المراد به ثم يتشغل بالعمل به فان كان من العلميات يتشغل بتصديقه واعتقاده وحقيقته وان كان من العمليات بذل مسعى القيام

باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

ما استطعتم وإذا نهيتم عن شيء فدعوه **وخلل شاذهين حرب ومحمد بن صنف قال لا حد لنا في** وهو القطان عن عبديا لله
قال اخبرني نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة ثلاثا

فلا وتركا فان وجد وقتا زائدا على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتبصر حكما يستقبح على قصد العمل به ان لو وقع فاما ان كانت المهمة
مصرفه عند ملء الامر والنهي الى فرض امر قد تقع وقد لا تقع مع الاعراض عن القيام بتبصر ما سمع فان هذا مما يدل على فإني فالتفقه في الدين
انما يحل اذا كان للعمل لا للمرأة والحج والعمرة ما استطعتم ان فان ما لا يدرك كله لا يترك كله قال الطيبي هذا من اجل تواجد السلام ومن جوامع
الكلم ويندرج فيه ما لا يحصى من الاحكام كالصلاة بأنواعها فانه اذا عجز عن بعض ركعاتها او شرطها يأتى بالباقي منها قال النووي وهذا الحديث موافق
لقول تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وما قوله تعالى اتقوا الله حتى تقاتلوه فبقية ما ذهبوا اليه من نسخ قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم
والثاني وهو الصحيح او الصواب وبه جزم المحققون انها ليست منسوخة بل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم مفسرة لها وصبيحة المراد بها قالوا
وحق تقاتله هو امتثال امره واجتناب نهييه ولم يأمر سبحانه وتعالى الا بما استطاع قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال تعالى وما
جعل عليكم في الدين من حرج والله اعلم قاله فدعوه الا قال المحافظ ان هذا النهي عام في جميع المناهي ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله
كشرب الخمر وهذا على رأي الجمهور وخالف قوم فمساكوا بالعموم فقالوا الاكراه على ارتكاب المعصية لا يبيحها والصحيح عدم التواخيذ اذ اوجبت صورة
الاكراه المتعبرة واستدل به من قال لا يجوز التداوى بشئ محرم كالخمر ولا دفع العطش به ولا اساعة لقمة من غضبه والصحيح عدم الشافعية
جواز الثالث حفظا للنفس فصار كاحكام الميتة لمن اضطر بخلاف التداوى فانه ثبت النهي عنه نصا في مسلم وغيره واثبت فقه انه ليس به فلو تركه
داود ولا يداود عن ابي الدرداء رفته ولا تداوى بجراحه من امره من فروعنا ان الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليهم واما العطش فانه لا يقطع
بشرها ولا نه في معنى التداوى والله اعلم والتحقيق ان الامر باجتناب المنهي على عمومته ما لم يارضه اذن في ارتكاب منهي كاحكام الميتة المضطر
قال استدلل بهذا الحديث على ان اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتناءه بالمأمورات لانه اطلق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة في الترتيب
وتنفيذ المأمورات بقدر الطاقة وهذا منقول عن الامام احمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة في النهي ايضا اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها
فجوابه ان الاستطاعة تطلق باعتبارين كذا قيل والذي يظهر ان التقييد في الامر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتناء به بل هو من جهة
الكلف اذ كل احد قادر على الكلف ولا داعية الشهوة مثلا فلا يتصور عدم الاستطاعة عن الكلف بل كل مكلف قادر على الترتيب بخلاف الفعل فان
العجز عن تعاطيه محسوس فمن ثم قيد في الامر بحسب الاستطاعة دون النهي وعبر الطوفي في هذا الموضع بان ترك المنهي عنه عبارة عن استصحاب
حال عدمه او الاستمرار على عدمه وفعل المأمور به عبارة عن اخراجه من عدمه الى الوجود وقد اورد بان القدر على استصحاب عدم المنهي عنه
قد تخلف استدلاله بجواز اكل المضطر الميتة واجيب بان النهي في هذا عارضة الاذن بالتناول في تلك الحالة وقال ابن قزوين في شرح الاربعين قوله
فاجتنبهوه هو على اطلاقه حتى لو وجد ما يبيحه كاكل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الكراه والاصل في ذلك جواز التلفظ بكلمة الكفر اذا كان
القلب مطمئنا بالايان كما نطق به القرآن انتهى والتحقيق ان المكلف في ذلك كله ليس منهيا في تلك الحال وادعى بعضهم ان قوله تعالى
فاتقوا الله ما استطعتم يتناول امثالا للمأمور واجتناب المنهي وقد قيد بالاستطاعة واستويا فحينئذ يكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة
في جانب الامر والنهي ان العجز يكثر بصورة في الامر بخلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور في الاضطرار والله اعلم - **باب سفر المرأة**
مع محرم الى حج وغيره **قوله لا تسافر المرأة ثلاثا** قال الحنفية فيباح لها الخروج بغير محرم فيما دونها يعني اذا كان الحاجة قال الشيخ **باب**
ويشكل عليه ما في الصحيحين عن قزعة عن ابي سعيد الخدري مرفوعا لا تسافر المرأة يومين الا وصحبها زوجها او ذو محرم منها واخرجنا عن ابي هريرة
مرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ لا
داود بريدا وهو عند ابن حبان في صحيحه والمحاذ وقال صحيح على شرط مسلم وللطبراني في معجمه ثلاثة اصيال فبيان ان الناس يتقربون ثلاثة ايام يقال
وهو قال المنذري ليس في هذه تباين فانه يحتمل انه صلى الله عليه وسلم قال في مواطن مختلفة بحسب الاسئلة ويحتمل ان يكون ذلك كله تمثيلا
لاقل بالاعداد واليوم الواحد اول العدة واقله واثنان اول الكثير واقله والثالث اول الجمع فكأنه اشار ان مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها
السفر مع غير محرم فكيف بما زاد ام - وحاصله انه نهي عن الخروج اقل كل عد على منع خروجها عن البلد مطاقا لا بحرم او زوج وقد صرح بالمنع
مطلقا ان حمل السفر على اللغوي في الصحيحين عن ابي سعيد عن ابن عباس مرفوعا لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم والسفر لغة ينطلق على زاد وفلك
وقد روي عن ابي حنيفة وابي يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يومين الا محرم ثرا فان كان المذهب اباحة خروجها ما دون الثلاثة بغير محرم فليس

الأومعها ذو محرم وحل شئ أبو بكر بن أبي شيبة حل شئ عبد الله بن نمير وأبو أسامة حر وحديثنا ابن نمير حدثنا أبي
 للزوج منعهما إذا كان بينهما وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا لم يقبل محرماً، انفسد في رد الاحتار وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها
 وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (شرح الباب) ويؤيد حديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
 أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسلو مسيرة ليلة وفي لفظ يوم مراد - وقال الطحاوي رحمه حديث الثلاث واجب استعماله على
 كل حل وبخلافه فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر ولا يجب إن كان هو المتقدم والذي وجب علينا استعماله ولا أخذه في كلا الوجهين أولى
 مما يجب استعماله في حل وتركه في حال، أم - قال العبد الضعيف عفا الله عنه مراده أن أحاديث حرمة السفر في الثلاث لا تخلو عن أمرين أما متقدم
 على أحاديث ما دون الثلاث أو متأخرة عنها ومن المعلوم المقر عندهم الأخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الشق الأول
 تأخذ بأحاديث ما دون الثلاث المتأخرة ولكنه يستلزم الأخذ بأحاديث الثلاث أيضاً لأنه لا يعقل أصلاً بثبوت حرمة السفر في أقل من الثلاث
 دون ثبوتها فيها ولعمري ذهب إليه ذاهب بل بثبوتها في الثلاث حينئذ بالطريق الأولى وعلى الشق الثاني يتعين الأخذ بأحاديث الثلاث لتأخرها
 وهذا لا يستلزم الأخذ بأحاديث ما دونها لأن حرمة السفر ثلاث أيام لا تستلزم ثبوتها فيما دونها فلما وقع المعارضة بين العام والخاص الاضطراب بين
 الأقل والأكثر ولم يعلموا تاريخها حصل التردد في تقدم أحد التقيين على الآخر كما هو رأي أصحابنا الأصوليين فأخذنا بما هو المتيقن المتحقق على كل حال الأقرب
 الاحوط من ذلك أن يؤخذ بالثلاثة من المدة في السفر الواجب كالحج فيما عدا مشكوكه والوجوب اليقيني لا يرتفع ولا يندفع بالشك يؤخذ بالأقل في غير الواجب
 من السفر لأن اجتناب عن الحرمة المحتملة أولى وأهم من فعل ما لم يجب عليه فعله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب
 بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهر بل كل ما يسمى سفر المرأة منهيته عنه إلا بالحرمة فرقاً بينا الثوري بين المنهي البعيدة فمنعها
 دون القربة وتعمدك أحمد وهو الحديث فقال إذا لم تجد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور ومنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث
 بغير سفر الفريضة قالوا وهو مخصوص بالإجماع قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرماً إلا كافرة أسلمت
 في دار الحرب أو أسيرة تخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجد ما رجل مأمون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة قالوا وإذا
 كان عموه مخصوصاً بالاتفاق فليخص منه حج الفريضة وإجاب صاحب المعنى بانه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا تخاف تدفع ضررها
 متيقناً بتحمل ضرره متوهم ولا كذلك السفر للحج وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب (حديث ابن عباس) من طريق ابن جريح عن
 عمرو بن دينار بلفظ لا تجزئ امرأة الأومعها ذو محرم فنقص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من يقية الاسفار والمشهور عند الشافعية
 اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة وفي قول نقله الكواكبي وصححه تسافر وحدها إذا كان الطريق أنما
 وهذا كله في الواجب من حج أو عمره وأغرب الفقهاء فطروا في الاسفار كلها، أم - واختلفوا هل وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب امر شرط وجوب
 فلا صحابياً فيه قولان والذي اختاره في فتح القدير أنه مع الصحة وأمن الطريق شرط وجوب الأداء فيجب الإيصاء من منعه المرض أو خوف الطريق
 أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقل المحرم على الأول لا يجب شيء من ذلك كما في المخرج) وفي النهي وصح الأول في البدائع
 ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضيخان واختاره في الفقه، أم - قلت لكن جزم في الباب بانه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم
 أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهر وابن امير الحاج في المناسك كما قاله المصنف (أي صلباً) المختار في منحه قال وجهه انه لا يحصل
 غرضها بالتزوج لأن الزوج لهما أن يمتنع من الخروج منها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتتضر منه بخلاف المحرم فانه ان
 وافقها انقضت عليه وان امتنع لمسكت نفقتها وتركته الحج، أم - قافهم - ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي
 أنه خصته بغير الجوز التي لا تشتهى وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق الذي قاله الباجي تخصيص
 للعموم بالنظر إلى المعنى يعني مع مراعاة الأمر الأغلب وتعقبه بأن لكل ساقطة لاقطعة والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط قال والمتعقب
 على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى يعني فليس له أن يتكبر على الباجي وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح
 خلافه وقد أحججه له حديث عدي بن حاتم فروعا يوشك أن تخرج الطعينة من الحيرة تؤمر البيت لا زوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب
 بانه يدل على وجوه ذلك لا على جوازه وأجيب بانه خبر في سياق المدح ورفع منازك لا سلام فيجوز على الجواز، كما قال الحافظ - وفيه ان المقام
 لا يقتضيه مدح الطعينة على خروجها وحدها بل المقصود مدح ذلك الزمان على حصول التأمين العام فيه والله أعلم قوله الأومعها ذو محرم
 أي فيجوز ولم يصح بذكر الزوج وسيأتي في حديث أبي سعيد قال في الدار المختار وجع زوج أو محرم بالغ عاقل والمراهق كالبغ غير مجوس ولا فاسق

المرأة يومين من الدهر لا ومعهما ذو محرم منها وزوجها وحل شئنا محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد الملك
ابن عمار قال سمعت قرعة قال سمعت ابا سعيد الخدري قال سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً فأعجبني وألقني فحيات
تسافر المرأة مسيرة يومين أو معها زوجها أو ذو محرم أو قص باقي الحديث وحل شئنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن
مغيرة عن إبراهيم عن يونس بن ميمون عن قرعة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة ثلاثاً
إلا مع ذي محرم حل شئنا أبو غسان السجستاني وعبد بن بشر جميعاً عن معاذ بن هشام قال أبو غسان حدثنا معاذ بن شاذان عن أبي عن
قتادة عن قرعة عن أبي سعيد الخدري أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال إلا مع ذي محرم
وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل للزيارة فأنها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذي الجلال و
إن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب قال بعض المحققين قوله لا إلى ثلاثة مساجد المستثنى منه محذوف فاما أن يقدر عاماً
فيصير لا تشد الرجال المسكن في أي مكان إلا إلى الثلاثة أو اخص من ذلك لا سبيل إلى الأول لا قضاء إلى سداً باب السفر للتجارة وصلته الرحود
طلب العلم وغيرها فتعين الثاني والأول أنه لا يقدر ما هو كثر من سبب وهو لا تشد الرجل إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة فيبطل بذلك قول من
منع شد الرجل إلى الزيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله اعلم ويؤيد ما روينا محمد بن طريق شهر بن حوشب قال سمعت ابا سعيد ذكرت
عند الصلاة في الطور فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للصلاة أن يشد رجله إلى مسجد يتبع فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى
ومسجد ذي شهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف وقال السبكي الكبير ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرجل إليها غير البلاد
الثلاثة ومراد بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذلها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو
ذلك من المنذوبات المباحات قال وقد التمس ذلك على بعضهم فعمد شد الرجل إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن
الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرجل إلى المسجد من المساجد وإلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة
المذكورة وشد الرجل إلى الزيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله اعلم أم قلت ولا يخفى على أحد رجوع الرجل إلى جلالته وإلى أحوال
الزائرين والواهبين إلى المدينة المنورة أن مقصدهم الأول إلى الأصل ليس مجرد المكان العالي بل التقرب إلى المكينين الأئمة صلى الله عليه وسلم والمكان إنما
هو مقصود ثانياً وتبعاً وهو كما قيل لا امر على الديار ديار ليلي : أم قبل ذلك الديار روضة الجدار : وما حب الديار شغفن قلبي : ولكن حب من
سكن الديار : وقال بعض العلماء أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجل إلا إلى ثلاثة مساجد أو الغنيمة التامة إنما هي في شد الرجل
إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جاز وقد وقع في رواية أحمد التي تقدم ذكرها بلفظ لا ينبغي وهو لفظ ظاهر في غير التيمم قلت ونظير هذا الجواب
ما قالوا في حديث لا حسد إلا في اثنتين فإن الحسد فيه بمعنى الغبطة وهو محذور في جميع الطاعات ومباح في الجائزات فكان المراد بالحديث أي لا غبطة
اعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين وعلى هذا في معنى حديث الباب أنه ليس مسجد أولى وأحق بأن يشد إليه الرجل من هذه المساجد الثلاثة
وهذا لا ينفى جواز السفر إلى مسجد آخر فضلاً عن المواضع الأخرى إلا أن يدل دليل خارجي على نفي جوازه فيعمل بمقتضاه وقد روي عن شعبة بأسناد صحيح
عن سعد بن أبي وقاص أنه قال صلاة في قبا أحب إلى من أن أت بيت المقدس مرتين ولو يعلمون ما في قبا لضربوا إليه أكباد الأبل فهل اللفظ
يشعر بأن جواز شد الرجل إليه يقتصر على المساجد الثلاثة عندك والله اعلم قال الشوكاني وأجرح من قال بالشرعية بأنه لم ينزل دأب المسلمين
القلبيين الحج في جميع الأزمان على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول إلى المدينة المشرفة لقصد زيارة النبي وكعبته وذلك من أفضل الأعمال
ولم ينقل أن أحداً أنكر ذلك عليه فكان إجماعاً - وكذا قال الشيخ الأئمة نور قدس الله روحه أن دليل الجمهور في مسألة الزيارة النبوية هو ثبوت سفر
السلف الصالحين إلى الرخصة المنيفة وتواتر أعلياً وما أجاب عنه ابن تيمية واتباعه بالجواب الشافي وأما القول بأنهم أرادوا السفر إلى المسجد النبوي
وإلا ادوا السفر لزيارة الروضة المطهرة فقول مصنوع يظهر بطلانه بالرجوع إلى الوجوه السليمة ولو كان الغرض السفر لزيارة المسجد النبوي لا تحلوا
إلى المسجد الأقصى أيضاً كما رجحوا المسجد النبوي والحاصل أنه لم يأت بجواب شاف يقبله الذوق الصحيح والله اعلم قال في المختار لزيارة
قبر الشريف مندب بقليل واجبة من له سعة - أم قال ابن الهائم والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره
عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له إذا قدر زيارة المسجد ويستقيم فضل الله تعالى في مرة أخرى ينوياً فيها لأن في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم
وإبلاؤه وإيماءه فلهذا ذكرنا من قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجل إلى مسجد يتبع فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى
ونقلنا من الرواية التي في المتن أنه لا تشد الرجل إلى مسجد يتبع فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى

سأكنة بعد ما لو تان يقال الله كذا اذا اعجبه شيء من قول أبي حنيفة من التأكيد بغير اللفظي قوله قرأت على مالك عن سعيد بن المسيب
المقبري عن أبيه الخ قال المنوري هكذا وقع هذا الحديث في نسخة بلادنا عن سعيد بن أبيه قال القاضي عياض وكذا وقع في النسخ عن الجوهري والدارقطني
والكسائي وكذا رواه مسلم في الاستاذ السابق قبل هذا عن قتيبة عن الليث عن سعيد بن أبيه وكذا رواه البخاري ومسلم من روايتين أبو ذؤيب عن سعيد
عن أبيه قال واستدل الدارقطني عليهما أخرجهما هذا عن ابن أبي ذؤيب وعلى مسلم أخرجه أيا عن الليث عن سعيد عن أبيه وقال والضوابط
عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وشهيداً قالوا عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يذكر عن أبيه
قال والصحيح عن مسلم في حديثه هذا عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي وكذا رواه
معظم رواية الموطأ عن مالك قال الدارقطني ورواه الزهري والقروي عن مالك فقالا عن سعيد عن أبيه هذا كلام القاضي، قلت وذكر خلف الخ
في الأطراف أن مسلماً رواه عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وكذا رواه أبو داود في كتاب الحج من حديثه والترمذي في المنهاج
عن الحسن بن علي عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه أبو داود في الحج أيضاً عن القعنبي
والعلاء عن مالك عن يوسف بن موسى عن جابر بن عبد الله عن سعيد عن أبي هريرة فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه فلهذا سمعته
من أبيه عن أبي هريرة ثم سمعته من أبي هريرة نفسه فرواه تارة كذا وتارة كذا وسماعه من أبي هريرة صحيح معروف والله أعلم، أم - قال الحفاظ
والحق - فاعز مالك ليس فيه عن أبيه والله أعلم **قوله** لا يخلون رجل بامرأة الخ قال المنوري قوله ألا ومعهما ذو محرم استثناء منقطع لأنه متى كان
معهما محرم لم يفتق خلوة فتقدير الحديث لا يقعدن رجل مع امرأة إلا ومعهما محرم - **قوله** خرجت حاجة الخ أي أبادت، أن تخرج محبة للخروج
قاصداً له وليس معها أحد من المحارم وفي رواية وأمر أن تربأ الخ **قوله** والي أكتبت في غزوة كذا الخ أكتبت بصيغة المجهول المستعمل من باب
الافتعال أي كتبت نفسي في أسماء من هين لتلك الغزاة **قوله** فخرج امرأتك الخ قال الحفاظ أخذ بظاهره - **قوله** فخرجت حاجة الخ أي أبادت، أن تخرج محبة للخروج
السفر مع امرأتها إذا لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والشمسورية لا يلزمه كالمولى في الحج عن المريض فإما منع ألا باجرة لأنها لا تملك
من سبيلها فصار في حقها كالموتنة واستدل به على أنه ليس للزوج منعه امرأته من حج الفرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ولا يصح عندهم
أن له منعهما لكون الحج على التراخي وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج، لها آل ولا ياذن
لها في الحج فليس لها أن تنطلق إلا بأذن زوجها فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملاً بالحديثين ونقل ابن المنذر الإجماع على أن الحج لمنع
زوجته من الخروج في الأسفار كلها وإنما اختلفوا فيما كان واجباً، أم - وعندنا أنها ليس لزوجهما منها عن حجة الله - لأنها إذا كان معها محرم فلا
فله منعها، ولو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي لها عليه النفقة وإن لم يخرج معها فكذلك عند أبي يوسف قلت نحن لا نفقة لها لأنها

باب استحباب الذكر اذا ركب وابتدأ متوجهاً للسفر جازاً وغيره وبين الافضل من ذلك الذكر

الاستاذ نحوه وحديثه ابن ابي عمير قال ناهاشام بن عيسى بن سليمان المخزومي عن ابن جريح بهذا الاسناد نحوه لو يذكر لا يخلو رجل بالمرأة الا ومعه ما ذو محرم **وحديثه** هارون بن عبد الله قال ناجاج بن عجل قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير ان علياً الا زدي اخبره ان ابن عمر عليه السلام كان اذا استوى على بعيره خارجاً الى سفر كبر ثلاثاً ثم قال **سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ اللَّهُمَّ نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَ مِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَ اللَّهِمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ** واذا رجع قال هت وزاد فيهم **آيِبُونَ تَائِبُونَ عَائِدُونَ** لربنا حامدين **وحديثه** زهير بن حرب قال قال اسمعيل بن عتبة عن عاصم الاحول عن عبد الله ابن سرجس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر يتعوذ من **وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ** الحور بعدا لكون

مانعة نفسها بفعلها قال الحافظ واستنبط منه (اي من حديث الباب) ان حرم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم ير بردها ولا عاب سفرها وتغيب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد روى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ فقال رجل يا رسول الله اني نذرت ان اخرج في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر قال النووي في الحديث تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة فانه لما عرض له الغزو والجهاد لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله اعلم **قوله** ولم ينكر ولا يغفلون رجل بالمرأة الم قال النووي هذا آخر الغوات الذي لم يسمعه ابواسحق ابراهيم بن سفيان من مسلم وقد سبق بيان اوله عند احاديث رحم الله الصفيين والمقصرين ومن هنا قال ابواسحاق حدثنا مسلم بن الحجاج قال وحدثني هارون بن عبد الله قال حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير الحديث وهو اول الباب الذي ذكره متصلاً بهذا والله اعلم باب استحباب الذكر اذا ركب متوجهاً لسفر جازاً وغيره وبين الافضل من ذلك الذكر **قوله** ان ابن عمر عليه السلام قال لا في هواخص من اعلمهم ولا شعار التعليم بالكرار تأكيذا **قوله** كان اذا استوى على بعيره الم قال الأبي يشر بتركه منه واذا عتده وكذا يقول من ركب سفينة بل هو آخرى وكذا يقول الرجل الا انت لا يقول ما يختص بالراكب بقوله سبحان الذي سخر لنا هذا قال النووي فيه استحباب هذا الذكر عند ابتداء السفر وقد جاء فيه في كثر شيوخه جمعها في كتاب الادكار **قوله** سخر لنا الم معناه مكن **قوله** مقربين الم مطيقين اي ما كنا نطيع قهره واستعماله لولا تسمي الله تعالى اياه لنا **قوله** منقلبون الم اي راجعون وهو تنبيه على المطالبة بالشكر قاله الأبي و قال الشيخ عبدالقادر الدهلي رحمه الله تعالى في موضع القرآن ان فيه تذكير سفر الآخرة بسفر الدنيا واستغفاله اليه والله اعلم **قوله** البر والتقوى الم البر العمل بالمصالح والخلق الحسن والتقوى الخوف الحامل على التحرز من المكروه **قوله** انت الصاحب السفر الم قال القرطبي الصاحب الذي يصحبك يحفظك والخليفة الذي يخلفك في اهلك بصلاح احوالهم بعد انقطاع نظرك عنهم ولا يسمى الله تعالى بالصاحب الا بالخليفة لعدم الأذن وعدم تكرار ذلك في الشريعة قلت يريد وانما يقال في مثل هذا كذا في شرح الأبي **قوله** من وعثاء السفر الم بفتح الواو واسكان العين المهمل وبالثاء المثناة وبالمد وهو المشقة والشدة **قوله** وكآبة المنظر الم الكآبة بفتح الكاف وبالمد هي تغير النفس من حزن ونحوه **قوله** وسوء المنقلب الم اي ما يسوءه منه والمنقلب بفتح اللام المرجح **قوله** آيبون الم جمع آيب وهو الراجع واصل الآية الرجوع عما هو مذموم الى ما هو محمود وياق الكلام في تفسيرها **قوله** لربنا حامدين الم اي مثنون عليه بصفات كماله وشاكرون عوارف افضاله **قوله** الحور بعدا لكون الم قال النووي هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم بعد لكون بالنون بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا الا بالنون وكذا ضبطه الحافظ المتقنون في صحيح مسلم قال نقاضي وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم قال ورواه العذري بعد الكور بالراء قال المعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون قال نقاضي قال ابراهيم الحربي يقال ان عاصماً وهم فيه وان صوابه الكور بالراء قلت وليس كما قال الحربي بل كلاهما روايتان ومن ذكر الرايتين جميعاً الترمذي في جامعه وخلائق من الحديثين وذكرهما ابو عبيد خلائق من اهل اللغة وغريب الحديث قال الترمذي بعد ان رواه بالنون ويروي بالراء ايضاً ثم قال كلاهما له وجه قال يقال هو الرجوع من الإيمان الى الكفر او من الطاعة الى المعصية ومعناه الرجوع من شيء الى شيء من الشر هذا كلام الترمذي وكذا قال غيره من العلماء معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة او الزيادة الى النقص قالوا ورواية الراء مأخوذة من تكوير العامة وهو لفظها وجمعها ورواية النون مأخوذة من لكون مصدر كان يكون كوناً اذا وجد واستقر قال المازري في روايته الراء قيل ايضاً ان معناه اعود بك من الرجوع عن الجماعة بعد ان كنا فيها يقال كارعامة اذا لقها وحارها اذا نقضها وقيل نعز بك من ان تفسد اموراً بعد صلاحها كفساد العامة بعد

ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال وحل شئنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب جميعاً عن أبي معاوية حر قال
حدثني حامد بن عمر قال ناعبد الواحد كلاهما عن عاصم بهذا الاستناد مثله غير أن في حديث عبد الواحد في المال والأهل في رواية
محمد بن حازم قال يبدأ بالأهل دارج وفي رواية جميعاً اللهم اني أعوذ بك من وعثاء السفر وحل شئنا أبو بكر بن أبي شيبة
قال نأبو أسامة قال ناعبد الله عن نافع عن ابن عمر وحل شئنا عبد الله بن سعيد اللفظ له قال ناعبد الله هو القطان عن عبد الله
عن نافع عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قفل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة إذا أوفى على شية أو قفل
كبر ثلاثاً ثم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آمين آمين آمين
ساجد ون لربنا حامد ون صدق الله وعده

استقامتها على الرأس وعلى رواية الترمذي قال أبو عبيد سئل عاصم عن معناه فقال المسمع قوله جار مجرد ما كان أي أنه كان على حالة جميلة فرجع
عنها والله أعلم - وفي شرح الأبي قال الحربي في قوله الحور بعد الكور أي بعد ذكر جميع ما تقدم ذكره وقيل معناه نعوذ بك من النقطة بعد النقطة قوله
ودع المظلوم الخ قال الترمذي أي أعوذ بك من الظلم فانه يترتب عليه دعاء المظلوم ودعوة المظلوم ليس بينهما وبين الله حجاب ففيه التحذير
من الظلم ومن التعرض للأسباب - قال الأبي فالمصدر على هذا مضاف للفاعل وقد يجر أن يكون مضافاً للمفعول كما قال في حديث أعوذ بك
أن اظلم وأظلم ياب ما يقال إذا رجع من سفر الحج وغيره قوله إذا قفل الخ بقاء ثم فاء أي رجوع وزنه ومعناه قوله من الجيوش الخ
الجيوش العسكر العظيم والسرية درنه سميت بذلك لأنها تسرى بالليل وفي الحديث خير الجيوش أربعة آلاف وخير السرايا أربعة عشر ولن يغلب
عشر القامن قلة والحاصل أن السرايا لا تقفل من الجيوش السرايا الرجوع من الغزو قوله أو الحج أو العمرة الخ قال الحافظ ظاهرة اختصاص ذلك بهذه
الأمور الثلاث وليس الحكم كذلك عند الجمهور بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلة الرحم وطلب العلم لما يشمل الجميع من اسم الطاعة
وقيل يتعد أيضاً إلى المباح لأن المسافر فيه لا ثواب فلا يمنع عليه فعل ما يحصل له الثواب وقيل يشرع في سفر المعصية أيضاً لأن مرتكبها أخرج إلى
تحصيل الثواب من غير هذه التعليل متعقب لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في معصية من الاستحسان من ذكر الله وإنما
الانزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص فذهب قوم إلى الاختصاص بكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فتخص به
كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة وإنما اقتصر أصحابنا على الثلاث لأخصار سفر النبي صلى الله عليه وسلم فيها - قلت ولعل سفر الحج يندرج
في أحدها عنده قوله إذا أوفى على شية الخ بمثابة ثرون تحتانية ثقيلة هي العقبة ومعنى أوفى ارتفع وعلا قوله أو قفل الخ بفتح الفاء
بعدها دال محملة ثرواً ثرواً والاشهر تفسيره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الفلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غليظ الأدوة
ذات الحصى قوله كبر ثلاثاً الخ وفي حديث جابر كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا كبرنا، قال المهلب تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع
استشعاراً لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتسميته في بطون الأدوية مستنبط من قصته
فان تسميته في بطون الحوت نجاء الله من الظلمات فسمي النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأدوية ليضيه الله منها وقيل مناسبة التسميم في الأماكن
المخفضة من جهة أن التسميم هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جحى
العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ونذلك ورد في صفته
العالي والعلو والمتعالي ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء علماً عز وجل قوله ثم قال لا إله إلا الله الخ قال الحافظ يحتمل أنه كان
يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع ويحتمل أن التكبير يختص بالمكان المرتفع وما بعد أن كان متساعاً محل الذكر المذكور فيه إلا
فأذهب سيج كما دل عليه حديث جابر ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقاً عقب التكبير ثم يأتي بالتسميم إذا هبط قال القرطبي وفي تعقيب التكبير بالتهليل
إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاد جميع الموجودات وأنه العبد في جميع الأماكن قوله آمين الخ جمع أي راجع وزنه ومعناه وهو خبر مبتدأ محذوف
والنقد يرغن آمين وليس المراد الأخبار فحضر الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهو التسميم بالعبادة المخصوصة والافتقار
بالأوصاف المذكورة، كذا في الفتح وقال المبدأ العيني رم آمين أي راجعون إلى الله وفيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن قوله تائبون الخ قال الحافظ
فيه إشارة إلى التقصير في العبادة وقاله صلى الله عليه وسلم على سبيل التواضع أو تعلقاً بامته أو المراد أمته كما تقدم تقريره وقد تستعمل التوبة لأراد
الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب قوله صدق الله وعده الخ أي فيما وعده من إظهار دينه في قوله وعدكم الله مغفرة
كثيرة وقوله وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات كسنن خلفهم في الأرض الآية وهذا في سفر الغزو ومناسبة لسفر الحج والعمرة

يا أيها الناس اذكروا الله الذي خلقكم من أنفسكم

بشرهم مسلوة من غير الملهة بشرهم مسلوة

ونصر عبداً وهزم الأحزاب وحده وحل شئ زهير بن حرب قال نا اسمعيل يعني ابن عليه عن ايوب ح وحدثنا ابن ابي عمير
قال نا معن عن مالك ح وحدثنا ابن رافع قال نا ابن ابي قديك قال نا الضحاك كلهم عن نا معن عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
بمثله الا حديث ايوب فان فيه التكبير مرتين وحل شئ زهير بن حرب قال نا اسمعيل بن علقمة عن يحيى بن ابي اسحق قال قال
انس بن مالك اقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نا وابوطمحة وصفيته رديفته على ناقته حتى اذا كنا بظهر المدينة قال ابو نؤير نا بن
عباد بن ابي اسحق قال قال زيل يقول ذلك حتى قد منا المدينة وحل شئ نا محمد بن مسعدة قال نا بشر بن الفضل قال نا يحيى
ابن ابي اسحق عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلثه وحل شئ نا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نا معن عن
عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم ناخ بالبطاء التي بذى الحليفة فصلة بها قال وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك
وحل شئ نا محمد بن زهير نا جابر المصري قال نا الليث ح وحدثنا قتيبة واللفظ له قال نا ليث عن نا معن قال كان ابن عمر
ينسخ بالبطاء التي بذى الحليفة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلع بها ويصلي بها وحل شئ نا محمد بن اسحاق الميمني قال
حدثنا نا انس يعني ابا صخر عن موسى بن عقبة عن نا معن نا عبد الله قال كان اذا صدر من الحج والعمرة ناخ بالبطاء التي بذى الحليفة
التي كان ينسخ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل شئ نا محمد بن عباد قال نا حاتم يعني ابن اسمعيل عن موسى وهو ابن عقبة
عن سالع عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي في معرسة بذى الحليفة فقبل له انك ببطاء مباركة وحل شئ نا
محمد بن بكار بن الريان وسيرج بن يونس واللفظ لسيرج نا اسمعيل بن جعفر قال نا خبرني موسى بن عقبة عن سالع عن عبد الله
ابن عمر عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي وهو في معرسة من ذى الحليفة في بطن الوادي فقبل لك ببطاء مباركة قال
موسى وقد ناخ بنا سالع بالمناخ من المسجد الذي كان عبد الله ينسخ به يتخبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله تعالى لقد خلقناكم من طين طينة ثم رجعكم الى رابنا فمن اين اتاكم قال عياض فهو تكذيب لقول المنافقين ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا فلو لم ينصر
عبداً لم يريد به نفسه قوله وهزم الأحزاب وحده الخ اي من غير فعل احد من الاذميين واختلف في المراد بالأحزاب هنا فقتلهم كفار قريش و
من وافقهم من العرب اليهود الذين تحزبوا اي تجمعوا في غزوة الخندق ونزلت في شأنهم سورة الأحزاب وقيل المراد اعداء من ذلك وقال النووي المشهور
الاول وقيل في نظر لانه يتوقف على ان هذا العلم انما شرع من بعد الخندق والجواب ان غزوات النبي صلى الله عليه وسلم التي خرج فيها بنفسه محصورة
والمطابق منها لذلك غزوة الخندق وظاهر قوله تعالى في سورة الأحزاب وركنا الله الذين كفروا بغيرهم كونا لواحداً وكفى الله المؤمنين القتال
وفيها قبل ذلك اذ جاءكم جندكم فارجعوا اليهم رجوعاً جموعاً ثروفاً الآية والاصل في الأحزاب انه جمع حزب وهو القطة المجتمعة من الناس
فالامر اما اجسدية والمراد كل من تحزب من الكفار واما عهديه والمراد من تقدم وهو الاقرب قال القرطبي ويحتمل ان يكون هذا الخبر يعني الدعاء
اللهم اهزم الأحزاب الاول اظهر قال البيهقي وفي الحديث من الفقهاء استعمال جمل الله تعالى والاقرار بعباده والخضوع له والثناء عليه عند
القدم من الحج والجهاد على ما ذهب من تمام المناسك وازرق من النصر على العدو والرجوع الى الوطن سالكين وكذلك احداث حمد الله تعالى والشكر له
على ما يحدث لعباده من نعمه فقد رضى من عباده بالاقرار بالوحدانية والخضوع له بالربوبية والحمل الشكر عوضاً عما وهبهم من نعمه تفضلاً عليهم
ورحمته لهم وفيه بيان ان غلبة عن السجود في الدعاء على غير التحريم لوجود السجود في دعائهم ودعاء اصحابه ويحتمل ان يكون غلبة عن السجود مختصاً بوقت
الدعاء خشية ان يشتغل الداعي بطلب الالفاظ المناسبة للسجود ورعاية الفواصل عن اخلاص النية وافرغ القلب في الدعاء والاجتهاد فيه
يا استحباب النزول بطاء ذى الحليفة والصلاة بها اذا صدر من الحج والعمرة وغيرها قوله ناخ الخ بالنون والهاء المعجمة فاي ابرك بعيره واما
انه نزل بها بالبطاء قد بين انما التي بذى الحليفة وقوله فصلة بها يحتمل ان يكون للاحرار ويحتمل ان يكون للفريضة ثم ان هذا النزول يحتمل ان
يكون في الذهاب وهو الظاهر من نص البخاري ويحتمل ان يكون في الرجوع ويؤيد حديث ابن عمر الذي ياتي في الباب من طريق موسى بن عقبة ويمكن
الجمع بانه كان يفعل الامرين ذهاباً واياباً والله اعلم قال النووي والنزول بالبطاء بذى الحليفة في رجوع الحاج ليس من مناسك الحج واما فعله من فعله
من اهل المدينة تبركاً باثار النبي صلى الله عليه وسلم ولا بما بطاء مباركة قال واستحب مالك النزول للصلاة فيه وان لا يجاوز حتى يصل فيه وان كان في
غير وقت صلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة فيصل قال وقيل انما نزل به صلى الله عليه وسلم في رجوعه حتى يصير لثلاً فيجأ الناس اها اليه ليلياً كما
نهي عنه صريحاً في الاحاديث المشهورة والله اعلم قوله اي في معرسة الخ بفتح الراء المشقة وبالمهملين اي موضع تربيته قال الخطابي المتعري في الاستاذ
غير اقل واكثر ما يكون في آخر الليل فخصه بذلك الاصح اطلق ابو زيد قال الحافظ المعري كان معرسة على ستة اميال من المدينة قوله في بطن الوادي الخ وهو

باب لا يجزئ البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبين يوم النحر واليوم الآخر

وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينه وبين القبلة وسطاً من ذلك **وحدثني** **ثوري** بن **سعيد** لايلي قال نا
ابن وهب قال نا عمرو عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ح **وحدثني** **حملة** بن **يحيى** التميمي قال نا ابن وهب
قال اخبرني **يونس** ان ابن شهاب اخبره عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة قال بعثني **ابوبكر** الصديق في الحج
امرته عليه **ارسل** الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في ربهط يؤذنون في الناس يوم النحر لا يجزئ بعد العام مشرك ولا يطوف
بالبيت عريان قال ابن شهاب فكان حميد بن عبد الرحمن يقول يوم النحر يوم الحج الاكبر من اجل حدة ابي هريرة
وادي العقيق، قوله وهو أسفل من المسجد المراد بالمسجد الذي كان هناك في ذلك الزمان قول مربيته وبين القبلة ثم وفي البادية بين مربيته والطريق قال
الحافظ اي بين الحرم بين الطريق وفي رواية اخرى بين الطريق، ام وظن ان قوله بين مربيته وبين القبلة في رواية مسلم الضمير في المسجد المذكور
يعني ان معمره صلى الله عليه وسلم كان بين المسجد وبين القبلة والله اعلم **باب** لا يجزئ البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبين يوم النحر واليوم الآخر
ابوبكر الخ قال الطحاوي في مشكل الآثار هذا مشكل لان الاخبار في هذه القصة تدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث ابا بكر بذلك ثم اتبعه علياً فامرهم ان يؤذ
فكيف يبعث **ابوبكر** اباهم ريرة ومن معه بالتأذين مع مشرك الامر عن ذلك الخ لا يجزئ البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان في ذلك الحجة بلا خلاف كان علي هو المأمور
بالتأذين بذلك وكان علياً الربط التأذين بذلك وحده واحتاج الى من يبعثه على ذلك فأسلعه **ابوبكر** اباهم ريرة وغيره ليساعدوه على ذلك ثوساق من
طريق الحرم بن ابي هريرة عن ابيه قال كنت مع علي بن ابي طالب حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم براءة الى اهل مكة فقلت لما دى معه بذلك حتى يصل
صوتي وكان هو ينادي قبلي حتى يعي واخرجه احمد ايضا وغيره من طريق حمزة بن ابي هريرة فالحاصل ان مباشرة ابي هريرة لذلك كانت بأمر ابي بكر
وكان ينادي بما يليق به اليه على ما أمر بتبليغه قوله قبل حجة الوداع الخ قال ابن القيم في الهدى ويستنبط منه انها كانت سنة تسع كانت
حجة الوداع كانت سنة عشر اتفقا وذكر ابن اسحاق ان خروج ابي بكر كان في ذي القعدة وذكر الواقدي انه خرج في تلك الحجة مع ابي بكر ثلثمائة
من الصحابة وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين بدنة قال الحافظ ودلقت من سمي من كان مع ابي بكر في تلك الحجة على اسماء منهم
سعد بن ابى وقاص وجابر بن عبد الله والله اعلم **قوله** في ربهط يؤذنون الخ اي في جماعة مؤذنين والمراد بالتأذين الاعلام وهو قنابلس من
قوله تعالى **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي هَذَا ذِكْرًا لِّلنَّاسِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ جَاهِلُونَ** قال الحافظ هو من زم
من قوله تعالى **فَلَا يَفْقَرُوا** المسحح الحرام بعد عامهم هذا ولا يصرح في منعهم دخول المسجد الحرام ولولم يقصد الحج ولكن لما كان الحج هو
المقصود والا عظم صرح لهم بالمنع منه فيكون ما وراءه اولى بالمنع والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله قال النووي فلا يمكن مشرك من دخول الحرم
بحال حتى لو جاء في رسالة او امرهم لا يمكن من الدخول بل يخرج اليه من يقضي الامر المتعلق به ولو دخل خفية ومرض ومات نبش واخرج من
الحرم ام - وقال العيني وكذلك لا يمكن اهل الذمة من الإقامة بعد ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب
قاله في مرض موته صلى الله عليه وسلم **قوله** ولا يطوف بالبيت عريان الخ ذكر ابن اسحاق في سبب هذا الحديث ان قريشاً ابتدعت قبل الفيل الذبح
ان لا يطوف بالبيت احد ممن يقدم عليهم من غيرهم ولا يطوف الا في ثياب احدهم فان لم يجد طاف عرياناً فان خالف طاف بشياً بها لقها
اذا فرغ ثم لم ينتفع بها فاجاء الاسلام فهدم ذلك كله وقد ترجح البخاري لهذا الحديث وجوب الصلوة في الثياب قال الحافظ وجه الاستدلال
به ان الطواف اذا منع فيه التمرى فالصلوة اولى اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور الى ان ستر العورة من شروط
الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناس ومنهم من اطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلوة واجتبه بأنه لو كان شرطاً في الصلوة
لاختص بها ولا تقتصر الى النية وكان العاجز العريان ينتقل الى بدل كالعاجز من القيام ينتقل الى القعود والجواب عن الاول انه يقتصر بالحيات
فهو شرط في الصلوة ولا يختص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فانه لا يقتصر للنية وعن الثالث على ما فيه بالعاجز من القراءة ثم عن التيمم فانه
يصل ساكناً، وقال في موضع آخر وفيه اي حديث الباب حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلوة والمخالف في ذلك الحنفية
قالوا ستر العورة في الطواف ليس بشرط فمن طاف عرياناً اعداداً مكرمة فان خرج لزمه دم، ام - قلت فهو منكر ان الاشتراط دون الوجوب الذي
يدل عليه الحديث والله اعلم **قوله** يوم النحر يوم الحج الاكبر الخ هو قول حميد بن عبد الرحمن استنبطه من قوله تعالى **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي هَذَا ذِكْرًا لِّلنَّاسِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ جَاهِلُونَ**
الى الناس يوم الحج الاكبر ومن مناداة ابي هريرة بذلك بأمر ابي بكر يوم النحر فدل على ان المراد بيوم الحج الاكبر يوم النحر، قال الحافظ في حديث
ابن عمر عند ابن ابي داود واصله في هذا الصحيح رفعه اي يوم هذا قالوا هذا يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر واختلاف في المراد بالحج الاكبر فهو
على انه العرة وصل ذلك عبد المزيق من طريق عبد الله بن شداد واحد كبار التابعين وصله الطبري عن جماعة منهم عطاء والشعب، ام وعن

قال قرأت على ملك عن سمي مولى ابى بكر بن عبد الرحمن عن ابى صالح التمان عن ابى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال العرق الى العرق كفارة لما بينهما والجم المبرور ليس له جزاء الا الجنة وحدثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن ابى شيبة وعمر
الناقد وزهير بن حرب قالوا انا سفيل بن عيينة حم وحدثني محمد بن عبد الملك الاموي قال نا عبد العزيز بن المختار عن سهيل
حم وحدثني ابن نمير قال نا ابى قال نا عبد الله حم وحدثنا ابو كريب قال نا وكيع حم وحدثني محمد بن مثنى قال نا عبد الرحمن
جميعا عن سفيل بن كل هؤلاء عن سمي عن ابى صالح عن ابى هريرة عن النبی صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك بن انس وحدثنا
يحيى بن يحيى وزهير بن حرب قال يحيى انا وقال زهير بن جابر عن منصور عن ابى حازم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أتى هذا البيت فلم يزل يمشي

سهلا يسيرا عندنا اذ مغفرة كف من التراب لا يتعظم عند رب الارباب، كذا في المرقاة - قال الا بئ لما كان الاستغفار من الله تعالى هو الا
تاووه بذلك ويحتمل انه استطاق **باب فضل الحج والعمرة قوله** عن سمي مولى ابى بكر بن عبد الرحمن الخ قال بن عبد البر تفرد سمي بهذا الحديث
واحتاج اليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسنيا نان وغيرهما حتى ان سهيل بن ابى صالح حدث به عن سمي عن ابى صالح فكان سهيلا لم يسمعه
من ابيه وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غير ائبا الصحيح **قوله** كفارة لما بينهما الخ هذا ظاهر في فضيلة العمرة وانما مكفرة للخطايا الواقعة بين العمرتين
وقال ابن التين قوله العمرة الى العمرة يحتمل ان تكون الى مجيء مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما وانما ان عبد البر الى ان المراد تكفير
الصغار دون الكبار قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغوا في التحار عليه وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك فكتبنا بالطهارة
وكتاب الصلاة، واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع ان اجتناب الكبار تكفير ما اذا تكفر العمرة والجواب ان تكفير العمرة مقيد بوضوئها وتكفير الاجتناب
عام لجميع عمل العبد فتغايروا من هذه الحيثية، قال الحافظ في حديث الباب دالة على استحباب الاستكثار من الاعتمار خلافا لقول من قال يكره ان
يعتمر فما السنة اكثر من مرة كمالا لكية ومن قال مرة في الشهر من غير هو واستدل لهواه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة واقباله على الوجه
او التذنب - وتعقب بان المذنب لم يخص في افعاله فقل كان يترك الشيء ويستحب فعله لرفع المشقة عن امته وقد ندب الى ذلك بلفظه فثبت
الاستحباب من غير تقييد اتفقوا على جوازها في جميع الايام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج الا ما نقل من الحقيقة انه يكره في يوم عرفة ويوم النحر
ايام التشريق ونقل الاثر من احمد اذا اعتمر فلا بد ان يحلق او يقصر فلا يعتمر بعد ذلك الى عشرة ايام لم يمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة
وهذا يدل على كراهة الاعتمار عند في دون عشرة ايام **قوله** والحج المبرور الخ قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخالط شيء من
الاثر ورجحه النووي وقال المقرئ في الاقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهو انه الحج الذي وفيت احكامه ووقع موقعا لما طلب من المكلف
على الوجه الكامل والله اعلم - وقيل انه يظهر بآخرة فان رجع خيرا مما كان عرف انه مبرور والاجل الحاكم من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما بركا الحج قال
اطعام الطعام واقشاء السلام وفي اسناده ضعف فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره، كذا في النسخ، قلت وفي مجمع الزوائد للحافظ نور الدين الطبري
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة قيل وما بركه قال اطعم الطعام وطيب الكلام ورواه الطبري في
في الاوسط واسناده حسن، ام - وقال ابن العربي وقيل هو (الحج المبرور) الذي لا معصية بعده قال الا بئ وهو الظاهر لقوله في الاخر من حج هذا
البيت فلم يرث ولم يفسق اذا لم يفعل شيئا من ذلك ولهذا عطفها بالفاء المشعرة بالتعقيب واذا فسر بذلك كان الحديثان بمعنى واحد
وتفسير الحديث بالحديث اولى فان قلت المرتب على المبرور غير المرتب على عدم الروث والفسق لان المرتب على المبرور هو دخول الجنة وهو اخص
من الرجوع بلا ذنب لان المراد بدخولها الدخول الاول والدخول الاول لا يكون الا مع مغفرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب
انما هو في تكفير السابقة قلت اذا فسر المبرور بذلك فسر الرجوع بلا ذنب بانه كناية عن دخول الجنة الدخول الاول المذكور قال ابن بري في قوله قال العلماء
شرط الحج المبرور حلية النفقة فيه وقيل لما لا يرم رجل سرق ما لا فترتج به ايضا رزنا قال اي والذي كاله الا هو وسئل عن حجر بال حرام
فقال حجه مجزئ وهو اثر بسبب جنائيه وبالحقيقة لا يرقى الى العالم المطهر الا المظهر قلت القبول اخص من الاجزاء لان القبول عبارة عن
ترتيب الثواب على الفعل الاجزاء عبارة عن سقوط القضاء فلذلك قال مجزئ وهو اثر **قوله** ليس له جزاء الا الجنة الخ قال النووي معناه
انه لا يقتصر لصاحبه من الاجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد ان يدخل الجنة والله اعلم اي ذنوبا او ثانيا - **قوله** فلم يرث الخ المرفث الجماع
ويطابق على التريض به وعلى الفحش في القول وقال لا زهرى المرفث اسم جامع لكل ما يريد الرجل من المرأة وكان ابن عمر يخضه بما خوطب به النساء
وقال عياض هذا من قول الله تعالى فلا ردك ولا فسوق والجمهور على ان المراد به في الآية الجماع انتهى - والذي يظهر ان المراد به في الحديث

باب نزول الحاج بمكة وتوزيع دونه

ولم يفسق رجع كما ولدته أمته وحل شناه سعيد بن منصور عن أبي عوانة وأبي الأحوص ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قالنا وكيع عن مشعر وسفيان ح وحدثنا ابن مثنى قال ناظر بن جعفر قال ناشبة كل هؤلاء عن منصور بهذا الأسناد وفي حديثهم جميعاً من حج فلم يرث ولم يفسق حل شناه سعيد بن منصور قال ناظر بن جعفر عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شناه أبو الطاهر وحيلة بن يحيى قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن علي بن حسين أخبره أن عمرو بن عثمان بن عفان أخبره عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال يا رسول الله أنزل في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل من ربيع أو دور وكان عقيل ورث أباطالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا

ما هو أعز من ذلك وأليه نحا القرطبي وهو المراد بقوله في الصيام فإذا كان صوماً حل كما فلا يرث (فائدة) فاما الرث مثله في الماضي المضارع والأفصح الفتح في الماضي والضم في المستقبل والله أعلم - قوله ولم يفسق أي لم يأت بسنة ولا معصية وأصله انفسقت الرطوبة إذا خرجت فسمي الخارج عن الطاعة فاسقاً قوله رجع كما ولدته أمته أي رجع إلى أبيه أي بغير ذنب وظاهره غفران الصفات والكبائر والتباعد وهو من أقوى الشواهد لحديث الجاس بن مريد من المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري، وقد تقدم بسط الكلام على ذلك فلا يرجع، وفي الفتح قال الطبري الفاء في قوله فلم يرث معطوف على الشرط وجوابه رجع أي صار والجاء والمجرور خبر له ويجوز أن يكون حالاً أي صار مشابهاً لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمته، أم - وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجع كهيئته يوم ولدته أمته، وذكرنا بعض الناس أن الطبري ناد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجبال كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكر ويحتمل أن يقال إن ذلك يختلف بقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة أو المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضاً فإن الفاحش منها داخل في عموم الرث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير والمستوى الطبري لا يؤثر أيضاً، أم - (فائدة) قال القرطبي المجادلة في الآية الخاصة فيما لا يليق، أم - وقيل هو الممارة مع الرفقاء والخروج باب نزول الحاج بمكة وتوزيع دونه، قوله قال رسول الله أنزل في دارك بمكة في قوله قالنا وكيع عن مشعر وسفيان ح وحدثنا ابن مثنى قال ناظر بن جعفر عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شناه سعيد بن منصور قال ناظر بن جعفر عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شناه أبو الطاهر وحيلة بن يحيى قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن علي بن حسين أخبره أن عمرو بن عثمان بن عفان أخبره عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال يا رسول الله أنزل في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل من ربيع أو دور وكان عقيل ورث أباطالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا

قوله في دارك بمكة أي أخرج الفاكهي هذا الحديث عن طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره ويقال إن الدار التي أشار إليها كانت دارها شتم بن عبد منات ثم صارت لعبد المطلب ابنه فسمي أبين ولد محمد بن عمر بن ثم صار للنبي صلى الله عليه وسلم حبيباً حتى أباه عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وسلم قوله وهل ترك لنا عقيل أي ابن أبي طالب هو بفتح العين المهملة قوله من ربيع أو دور أي ربيع جمع ربيع بفتح الراء وسكور الموحدة وهو المنزل المشغل على أبيات وقيل هو الدار فعله هذا فقوله أو دور أما للتأكيد من شك الراوي قوله وكان عقيل ورث أباطالب أي قالنا وكيع عن مشعر وسفيان ح وحدثنا ابن مثنى قال ناظر بن جعفر عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شناه سعيد بن منصور قال ناظر بن جعفر عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شناه أبو الطاهر وحيلة بن يحيى قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن علي بن حسين أخبره أن عمرو بن عثمان بن عفان أخبره عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال يا رسول الله أنزل في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل من ربيع أو دور وكان عقيل ورث أباطالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا

محصل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا له يسيراً وباعتبار ترك النبي صلى الله عليه وسلم حقه منها بالهجرة وقد طالب به - فباع عقيل الدار كلها، أم - وقال النوري قال القاضي عياض في قوله أنزل في دارك لعلة أضاف الدار إليه صلى الله عليه وسلم ليسكنها أيها مع أن أصلها كان لأبي طالب لأنه الذي كفله ولأنه أكبر ولد عبد المطلب فاحتوى على أملاك عبد المطلب حازها وحده لسنه على عادة الجاهلية قال ويحتمل أن يكون عقيل باع جميعها وأخرجها عن أملاكهم كما فعل أبو سفيان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين، قال الدار أي ربيع فباع عقيل جميع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم ولبن هاجر من بني عبد المطلب قوله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيته أن مكة فتحت صلى الله عليه وسلم وأمن دورها فلوكة لأهلها الحاكم سائر البلدان في ذلك فتورث عنهم ويحوز لهم بيوتهم وأجارتهم وهبتها والوصية بها وسائر التصرفات وقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي آخرون فتحت عنوة ولا يجوز شيء من هذه التصرفات وفيه أن المسلم لا يرث الكافر وهذا من هذا العلماء كافة إلا ما روى عن إسحاق بن راهوية بعض السلف أن المسلم يرث الكافر وأجمعوا أن الكافر لا يرث المسلم وستأن المسئلة في موضع مبسوط أن شاء الله تعالى والله أعلم، أم - واختلف في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيلاً على ما يخصه هو عقيل ترك له ذلك تفضلاً عليه وقيل استماله له وتاليقاً وقيل تصحيحاً لتصرفات الجاهلية بما تصح أن يكتسبها وفي قوله وهل ترك لنا عقيل من دار إشارة إلى أنه لو تركها لغير ربيع لنزل فيها وفيه تعقب على الخطابي حيث قال إنما لم ينزل النبي صلى الله عليه وسلم فيها لأنها دور هجرها في الله تعالى بالهجرة فلم ير أن يرجع في شيء تركه لله تعالى وفي كلامه نظراً لا يخفى ولا يظهر ما قدمته وإن الذي يختص بالترك إنما هو إقامة المهاجرين في البلد التي هاجر منها لا مجرد نزوله في دارهم كما أن أقلام المدد المأذولة فيها وهي أيام النسك وثلاثة أيام بعد والله أعلم قوله ولم يرثه جعفر وهو المشهور بالطيار في الجناحين وطالب أسن من عقيل وهو من جعفر وهو من علي والتفاوت بين كل واحد والآخر

لاهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين وخلا شتا محمد بن مهران الرازي وابن ابي عمير محمد بن حميد جميعا عن عبد الرزاق قال ابن مهران نا عبد الرزاق عن متمر عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قلت يا رسول الله اين تنزل غدا وذلك في حجة حين دونا من مكة فقال وهل ترك لنا عقيل منزل لا وحل شنيه محمد بن جابر قال ناروح بن عبادة قال نا محمد بن ابي حفصة وزمعة بن صالح قالانا ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد انه قال يا رسول الله اين تنزل غدا ان شاء الله تعالى وذلك زمرا الفتح قال وهل ترك لنا عقيل من منزل عشر سنين وهو من التوادد قوله لا هما كانا مسلمين الا قال الحافظ وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في اوائل الاسلام ان با طالب مات قبل الهجرة ويحتمل ان تكون الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه ابو طالب كان ابو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان شقيقه وكان النبي صلى الله عليه وسلم عند ابي طالب بعد موت جد عبد المطلب فلما مات ابو طالب ثروعت الهجرة والنبي صلى الله عليه وسلم وتأخر اسلام عقيل استولى على ما خلفه ابو طالب مات طالب قبل بل وتأخر عقيل فلما انقر حكم الاسلام ترك توريث المسلمين الكافر استمر ذلك بيد عقيل فاشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها قوله وهل ترك لنا عقيل من منزل الخ ترجم البخاري رحمه الله لهذا الحديث توريث دور مكة وبيعها وشراؤها قال الحافظ أشار بهذا الترجمه الى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر ما دعي رباغ مكة الا الشوايب من احتاج سكن اخرجه ابن ماجه وفي اسناده انقطاع وارسال وقال بظاهر ابن عمر بن عمار بن عطاء قال عبد الرزاق عن ابن جريح كان عطاء يبيع الكراء في الحرف فأخبرني ان عمر بن الخطاب كان يبيع في عرسا فكان اول من يرب داره سهيل بن عمرو واعتد عن ذلك لعمر روى الطحاوي من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عمار بن عطاء قال مكة مباح لا يعل بيع رباغها ولا اجارة بيوتها وروى عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عمار بن عطاء عن ابن عمر لا يعل بيع بيوت مكة ولا اجارة بيوتها وروى ابو حنيفة عن محمد بن الجوزي قال الجوزي واختاره الطحاوي في باب من حدث علقمة على تقدير صحته بحمله على ما يجمع بينهما اختلف عن عمر في ذلك اختلف الشافعي بحديث أسامة الذي اوردته البخاري في هذا الباب قال الشافعي فأضاف الملك اليه الى من ابتاعها منه ويقوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح من دخل دارا بي سفيان فهو آمن فأضاف الدار اليه واجتبه ابن خزيمة بقوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم فنسب الله اليها اليهم كما نسب الاموال اليهم ولو كانت الدار لو ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم قال ولو كانت الدار التي باعها عقيل لا تسلك لكان جعفر بن علي أولى بها اذ كانا مسلمين دونه وفي البيوع من صحيح البخاري اثر عمر بن الخطاب اشترى دارا للسجن بمكة ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر انه كان ينها ان تغلق دور مكة في زمن الحاج اخرجه عبد بن حميد وقال عبد الرزاق عن معمر بن منصور عن مجاهد ان عمر قال يا اهل مكة لا تغلقوا الدار وروى ابو بابا لينزل البادي حيث شاء فجمع بينهما بكرة هذه الكراء رفقا بالوفود ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء والى هذا يخالف الامام احمد واخرون واختلفت عن مالك في ذلك واما قوله تعالى والسجدة الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد فاختلف اهل التأويل في قوله هنا المسجد الحرام هل هو الحرم كله او مكان الصلوة فقط واختلفوا ايضا هل المراد بقوله سواء في الامن والاحترام او فيما هو عموم ذلك قلت وهذا كله مما نقلته من فتح الباري واما ما كتبه صاحبنا الحنفية فقال العلامة الكوشي البغدادى في روح المعاني وفي النهاية لا بأس ببيع بناء مكة ويكره بيع ارضها وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا بأس ببيع ارضها وهو رواية عنه ايضا وهو من مذهب الشافعي عليه الرحمة وعليه الفتوى وفي تنوير الابصار وشرحه الدال مختار وجاز ببيع بناء بيوت مكة وارضها بأكراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني في البيوت في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبناء ها وبه يعمل في مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها واجارتها لكن في الزيلعي وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التاتارخانية واجارة اعمانية قال ابو حنيفة اكره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد وخص فيها في غير ايام الموسم انتهى فليحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق والتوفيق والذي يفهم من غاية البيان ان القول بأكراهة اجارة بيوتها ايام الموسم مما لا يتفرد به الامام بل وافقه عليه صاحباه حيث نقل عن تقريب الامام الكرخي ما نصه وروى هشام عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه كره اجارة بيوت مكة في الموسم وخص في غيره وكذا قال ابو يوسف وقال هشام اخبرني محمد بن ابي حنيفة انه يكره كراء بيوت مكة في الموسم ويقول لمهران ينزلوا عليهم في دورهم ان كان فيها فضل وان لم يكن فلا وهو قول محمد بن النخعي والذي تحرر ما رأيناه من اكثر معتبرات كتب ساداتنا الحنفية ان جواز بيع بناء البيوت متفق عليه لانه ملك لمن بناه كمن بنى في ارض الوقت بأذن المتولى ولا يقال انه بناء غاصب كمن بنى بيتا في جامع لظهور الأدن هنا دون ثمة وكذا كراهة الاجارة في

باب جواز الأقامة بمكة للمهاجرين بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثاً بزيادة

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد انه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد يقول هل سمعت في الأقامة بمكة شيئاً فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمهاجرين اقامة ثلاث بعد الصدقة بمكة كأنه يقول لا يزيد عليها وحديثنا يحيى بن يحيى قال نا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول لجسائه ما سمعت في سكنى مكة فقال السائب بن يزيد سمعت العلاء بن الحضرمي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً وحديثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد جميعاً عن يعقوب بن ابراهيم بن سعيد قال نا أبي عن صالح بن عبد الرحمن بن حميد انه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ثلاث ليل يكثف المهاجر بمكة بعد الصدقة وحديثنا اسحاق بن ابراهيم قال نا عبد الملق قال نا ابن جريج وأما ما علينا من أملاء قال اخبرنا اسمعيل بن محمد بن سعيد بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف اخبرنا السائب بن يزيد اخبرنا العلاء بن الحضرمي اخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً وحديثنا حجاج بن اسحاق قال نا ابن جريج هذا الاسناد مثله وحديثنا اسحاق بن ابراهيم الحنظلي قال نا جريح عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فخر مكة لا هجرة

ايام الموسم وما بيع الا أرض فندك الا ما بين جائز بلا كراهة قولنا واحداً وعن الامام روايتان الجواز وعدمه والمفتي به الجواز وقد جرت مناظرة بمكة بين الشافعي واسحاق بن راهويه الحنظلي وكان اسحاق لا يرضى في كراهة فخر مكة فاحتج الشافعي بقوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم يقولون حتى فاضيت الديار الى مالِكها وقوله صلى الله عليه وسلم يوم فخر مكة من أغلق بابيه فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن وبأنه قد شافني عمر رضي الله عنه دار السجن أتى انه اشترى من مالِكها او غير مالِكها قال اسحق فلتا علمت ان الهجرة قد لمزمتني تركت قولي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب باب جواز الأقامة بمكة للمهاجرين بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثاً بزيادة قوله سمعت العلاء بن الحضرمي اتم اسمه عبد الله بن عماد وكان حليف بنى أمية وكان العلاء صحابياً جليلاً ولاه النبي صلى الله عليه وسلم البحرين وكان حجاب الدعوة ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز قوله بعد الصدقة اي بعد طواف الصدقة قاله العيني وقال الحافظ اي بعد الرجوع من منى وفقه هذا الحديث ان الأقامة بمكة كانت حراماً على من هاجر منها قبل الفتح لكن ابي طاهر قصدها منهم مخرج او عمر ان يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثاً ايام لا يزيد عليها قال النووي معنى هذا الحديث ان الذين هاجروا عزم عليهم استيطان مكة وحكي عياض انه قول الجمهور قال اجاز لهم جماعة يعني بعد الفتح فحلوا هذا القول على الزمن الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه قال واغلق الجميع على ان الهجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم وان سكنى المدينة كان واجباً لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ومواساته بالنفس اما غير المهاجرين فيجوز له سكنى او بلداً رادسوا مكة وغيرها بالاتفاق انتهى كلام القاضى ويستثنى من ذلك من اذن له النبي صلى الله عليه وسلم بالأقامة في غير المدينة وقال المقرئ المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة الى المدينة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعني به من هاجر من غير هالهاته خرج جواباً عن سؤالهم لو لما خرجوا من الأقامة بمكة اذ كانوا قد تركوها لله تعالى فأجابهم بذلك وأعلمهم ان اقامة الثلاث ليس بأقامة قال الخلاف الذي انا راى عياض كان فيمن مضى وهل يتبني عليه خلاف فيمن قد بينه من موضع يخاف ان يفتن فيه في دينه فهل له ان يرجع اليه بعد انقضاء تلك الفتنة يمكن ان يقال ان كان تركها لله تعالى كما فعل المهاجرون فليس له ان يرجع لشي من ذلك وان كان تركها فرائضاً بدينهم ليس له ولولا قصد الى تركها لكانت حافله الرجوع الى ذلك انتهى وهو حسن متجه قوله بعد قضاء نسكه الخ قال الحافظ استدله ان طواف الوداع عبادة مستقلة ليست من مناسك الحج وهو أصح الوجهين في مذهب الشافعي لقوله في هذا الحديث بعد قضاء نسكه لان طواف الوداع لا اقامة بعده ومتى أقام بعد خروجه عن مكة طواف الوداع وقد سماه قبله قاضياً لمناسكه فخرج طواف الوداع عن ان يكون من مناسك الحج والله اعلم قلت وهذا مبني على ان يفسر قوله بعد الصدقة في الرواية الاولى بما فسر به الحافظ يعني الرجوع من منى ولو فسر بما فسر به العيني اعنى طواف الصدقة وهو طواف الوداع فلا يتم الاستدلال بل يكون دليل على ما قال الحنفية من ان اول وقت بعد طواف الزيارة اذا كان على غير السفر حتى لو طاف كذلك ثم اقام في مكة ولم يتحنها دار الجواز طوافه والمستحب ايقاعه عند رادة السفر قوله بعد قضاء نسكه ثلاثاً نا الخ قال النووي هكذا هو في اكثر النسخ ثلاثاً وفي بعضها ثلاثاً وفي بعضها ثلثة فيكون في بعض النسخ اي مكثه المباح ان مكث ثلاثاً والله اعلم باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلاتها وشجرها ولقطتها الا لمنشد على الدوام قوله لا هجرة الخ اي بعد الفتح وأفسح به

ولكن جهاد ونية واذا استنفرتم فأنفروا وقال يوم الفتح فتح مكة ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات
 في بعض الروايات قال الحافظ اي بعد فتح مكة او المراد ما هو اعلم من ذلك اشارة الى ان حكمه في مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه
 المسلمون اما قبل فتح البلد فمنهم من المسلمين احد ثلاثة الاول قادر على الهجرة منها ليمكنه اظهار دينه بما ولا اداء واجباته فالحجرة منه واجبة الثاني قادر
 لكنه يمكنه اظهار دينه واداء واجباته فمستحبة لتكثير المسلمين ومعونته وجهاد الكفار والامن من غدرهم والمراحمه من روية المنكرين بينهم
 الثالث عاجز بعذر من اسرا ومرض او غيره فجزأه الاقامة فان حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أحر، قالوا وفي الحديث بشارته بان مكة تبقى دار اسلام
 ابدًا، قوله ولكن جهاد ونية الخ المعنى ان وجوب الهجرة من مسكة انقطع بفتحها اذ صارت دار اسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج
 اليه وفسر بقوله فاذا استنفرتم فأنفروا اي اذا دعيتم الى الغزو فاجيبوا، قال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضا في اول الاسلام على من أسلم
 لقلة المسلمين بالمدنية وحاجتهم الى الاجتماع فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة الى المدينة وبقي فرض الجهاد
 والنية على من قام به او نزل به عدو، انتهى. وكانت الحكمة ايضا في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من اذى ذويه من الكفار فانهم كانوا يعدون
 من أسلم منهم الى ان يرجع عن دينه وفيهم من نزلت ران الدين كوفاهم الملائكة ظالحي انبيهم قالوا فيهم كثر قالوا كثر مستضعفين في
 الارض قالوا لم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها الآية وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النساء من طريق مجازين حكيم بن معاوية عن ابيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد اسلمه او يقاتل المشركين ولا في داود من حديث
 سمرة مرفوعا انا بري من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهذا محمول على من لم يؤمن على دينه، قال الطبري وغيره في قوله ولكن جهاد ونية
 هذا الاستدلال يقتضيه مخالفة حكم ما قبله والمعنى ان الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الاعيان الى المدينة انقطعت
 الا ان المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن
 والنية في جميع ذلك، قوله واذا استنفرتم فأنفروا الخ معناه اذا دعاكم السلطان الى غزوها فاذهبوا، قال النووي يريد ان الخير الذي انقطع
 بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة واذا امركم الامام بالخروج الى الجهاد ونحوه من الاعمال الصالحة فاخرجوا اليه، ام- فنيه
 وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عينه الامام وان الاعمال تعتبر بالنيات، قال الحافظ وللمناس في الجهاد حالا من احدها في زمن النبي صلى
 الله عليه وسلم والاخرى بعد فلما اولى فاول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية الى المدينة اتفاقا ثانيا لبيان شرع هل كان فرض عين او كفاية قولان
 مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي وقال الماوردي كان عينيا على المهاجرين دون غيرهم ويؤيد وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم الى
 المدينة لنصر الاسلام وقال السهيلي كان عينيا على الانصار دون غيرهم ويؤيد مبايعته للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة على ان يؤوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصروه فيخرج من قولهما انه كان عينيا على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ومع ذلك فليس في حق الطائفتين
 على التميم بل في حق الانصار انا طرقت المدينة طارق وفي حق المهاجرين انا اريد قتال احدهم من الكفار ابتداء ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما
 ذكره ابن اسحاق فانه قال صرح في ذلك وقيل كان عينيا في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها والتحقيق انه كان عينيا على
 من عينه النبي صلى الله عليه وسلم في حقه ولو لم يخرج، الحال الثاني بعد صلى الله عليه وسلم فهو فرض كفاية على المشهور الا ان تدعو الحاجة اليه
 كأن يد هو العدو ويتعين على من عينه الامام ويتأدى فرض الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهر ومن تجتمع احوال الجزية تجب بداعته لا تجب
 في السنة اكثر من مرة اتفاقا فليكن بدلها كذلك وقيل يجب كلما امكن وهو قوي والذي يظهر انه استمر على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم الى ان تكاملت فتوح معظم البلاد وانتشر الاسلام في اقطار الارض ثم صار الى ما تقدم ذكره والتحقيق ايضا ان جنس جهاد الكفار متعين
 على كل مسلم اما ببدن او بالسانه او بالمال او بالقلبه والله اعلم وسيأتي بسط احكام الجهاد في بابها ان شاء الله تعالى قوله ان هذا البلد حرمه
 الله الخ اي حكمه بتجريمها وقضاء وظاهر ان حكم الله تعالى في مكة ان لا يقاتل اهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له وهو احد اقوال المفسرين
 في قوله تعالى ومن دحكة كان امنا، وقوله تعالى او كثر يرقا انا جعلنا حرمًا آمنا، قال الحافظ ولا معارضة بين هذا وبين قوله في الحديث الآخر
 ان ابراهيم حرم مكة لان المعنى ان ابراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا بجتهاده او ان الله قضى يوم خلق السماوات والارض ان ابراهيم سيحرم مكة
 او المعنى ان ابراهيم اول من اظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله تعالى حراما افاول من اظهره بعد الطوفان وقال القرطبي معناه
 ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا احد فيه مدخل قل ولأجل هذا كذا المعنى بقوله ولم يحرمها الناس والمراد بقوله لم يحرمها
 الناس ان تحريمها ثابت بالشريعة لا مدخل للعقل فيه والمراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية

والارض فهو حرام محرمة الله الى يوم القيمة

كما حرموا اشياء من عند انفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركهم وقيل معناه ان حرمتها مستمرة من اول الخلق وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم، واستدل بهذا الحديث على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمة الله اي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ويحرم هذا مجرى قوله تعالى حرمت عليكم انتم تكلوا وطؤهن وحرمت عليكم المبيتة اي اكلها فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف قال وقد دل على صحة هذا المعنى اعتبارنا عن دخوله مكة غير محرم مقاتلاً بقوله لم تحل لي الساعة من هذا الحديث، قال وهذا اخذ مالك والشافعي في احد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا محرماً الا اذا كان من يكثر التكرار وتقدم بسط القول في ذلك في باب مواقيت الحج فلا يراجع قوله بحرمه الله الخ اي بتجريمه وقيل الحرمه الحق اي حرام الحق المانع من تحليله واستدل به وبالحديث الذي بعد على تحريم القتل والقتال بالحرم فاما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على حوازي اقامة حد القتل فيها على من اوقعه فيها وخصل الخلاف بين قتل في الحل ثم لجأ الى الحرم ومن نقل الاجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج بعضهم بقول ابن خطل بما ولا حجة فيه لان ذلك كان في الوقت الذي اُحلت فيه للنبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن خمران مقتضى قول ابن عمر بن عباس وغيرهما انه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء وقال ابو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحل باختياره لكن لا يجالس ولا يكلو ويوعظ ويذكر حتى يخرج وقال ابو يوسف يخرج مضطراً الى الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن ابي شيبة عن طريق طاووس عن ابن عباس من اصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز اقامة الحد مطلقاً فيها لان العاصي هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن، صنف في فقه الباري، وقال في الدار المختارة لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه قال ابن عابدين في شرحه الا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان اسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المنتقى لكن عبارة اللباب هكذا من جنى في غير الحرم بأن قتل او ارتد او زنى او شرب الخمر او فعل غير ذلك ما يوجب الحد ثم كذا فيه لا يترخص لها ما في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى الى ان يخرج منه فيقتض منه وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه، ام - وكذا سيأتي في الماتن قبيل باب القود من الجنايات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه للقتل الخ زاد الشارح هناك واما فيما دون النفس فيقتض منه في الحرم اجماعاً، ام - ونقل في شرح اللباب عن المنتقى مثل ما مر عن المنتقى من التفصيل وقال انه مخالف بظاهر الاطلاق فمما جاب بتقييد اطلاقهم عدم قتله بما اذا لم يحصل عرض وابعاد ان اياه عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر ايضا عن الخانية عن ابي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما، ام - قلت وتنام عبارة الخانية وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه فأفاد كلام الخانية وكلام اللباب الماران الحد ولا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيما دون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيفرق فيما دون النفس بين اقامة الحد بين القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقيم في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذا يقتض منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال واما في صحيح البخاري من قطع صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد المخزومي بكفة فلا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت انها سرقت خارج الحرم والله تعالى اعلم - انتهى كلام ابن عابدين رحمه الله - قال الحافظ واما القتال فقال الماوردي من خصائص مكة ان لا يحارب أهلها فلو بغوا على أهل العدل فان امكن ردهم بغير قتال لم يجز وان لم يمكن الا بالقتال فقال الجمهور يقتلون لان قتال البغاة من حق الله تعالى فلا يجوز اخذها وقال آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم الى ان يرجعوا الى الطاعة قال النووي والاول نص عليه الشافعي واحباب اصحابه عن الحديث بجملة على تحريم نصب القتال بما يعجز عنه كالمجنين بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فأنه يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وخرجه في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال الطبري من أتى حداً في الحل واستجار بالحرم فلا مأمراً الجأؤه الى الخروج منه وليس للامام ان ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وانما اُحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فعلم انها لا تحل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها، وقال ابن العربي وهذا، وقال ابن المنير قولا كذا النبي التحريم بقوله حرمة الله ثم قال فهو حرام محرمة الله ثم قال ولو تحل لي الساعة من نهار وكان اذا اراد التاكيد ذكر الشيء ثلاثاً قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتض تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتباره بما يبعث له من ذلك مع ان اهل مكة كانوا اذ ذاك مستحقين للقتال والقتل

أقول العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه

وانه لو حيل القتال فيه لاحد قبل ولو حيل الى الاساعة من غمار فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيمة لا يعصم
شوكه ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها

نصدهم عن المسجلا المحرام واخر اجماعهم منه وكفرهم وهذا الذي فيه ابو شريح كما سيأتي وقال به غير واحد من اهل العلم وقال ابن دقيق العيد
يتأكد القول بالتحريم بان الحديث مال على ان المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال
الخاص بما يعم كالمخنيق فكيف يسوغ التأويل المذكور وايضا فسياق الحديث يدل على ان التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها
وذلك لا يختص بما يستأصل قوله وانه لو حيل الى الهاء في انه ضمير الشأن قوله الاساعة من غمار الخ اي مقدارا من الزمان والمراد به
ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر وقد ورد عند احمد بن حنبل عن ابيه عن حماد لما فتحت مكة قال كفوا السلاح لا خراعة عن بني كعب
فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجل من خراعة رجلا من بني بكر من قدام المزدلفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقام خطيبا فقال ورايته مسندا ظهره الى الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من اذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله كان خطئا وقع
في الوقت الذي ابيح للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلافا لمن حمل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصته من خطئ
قوله لا يعصم شوكه الخ اي لا يقطع ولو حصل التأذي به واما قول بعض الشافعية رحمه الله انه يجوز قطع الشوك المؤذي فيخالف الاطلاق
النفس ولذا جرى جمع من متأخريهم على حرمة قطعه مطلقا وصححه النووي في شرح مسلم واختره في عدة كتبه كذا في المرقاة قال الحافظ وازا
قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فأشبهه الفواسق ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد يلب بلفظ ولا يعصم شوكه وصححه المتولي من
الشافعية واجابوا بان القياس المذكور في مقابلة النفس فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم
قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولقيما والفارق ايضا فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالامتناع
بما انكسر من الغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه احمد ولا يغلفه خلافا لقوله ولا ينفر صيده الخ بضم
اوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاضطهاد وقيل هو على ظاهره قال النووي يحرم التنفير وهو الانزعاج عن موضعه فان لغرضه
عصية سواء تلفت او لا فان تلفت قبل سكونهم ضمن والا فلا قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الاطلاق بالاولى وقل عطاء وشمال
لا بأس بطرده مالم يفض الى قتله اخرج ابن ابي شيبة وروى ابن ابي شيبة ايضا من طريق الحكم عن شيخ من اهل مكة ان حاما كان على البيت
فذكر على يد عمر فاشار عمر بيده فطار فوقه على بعض بيوت مكة فجاءت حية فأكلته فحكوه عمر على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن
عثمان بن غرة قال النووي واما صيد الحرم فحرام لا اجماع على الحلال والحرم فان قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة الا داود فقال يأثم ولا جزاء
عليه قوله ولا يلتقط لقطته الا من عرفها الخ قال القاري لا يلتقط بصيعة الجمل ولقطته بضم اللام وفتح القاف اي لا تؤخذ ساقطته
وقوله الا من عرفها بالتشديد من التعريف والاستثناء منقطع وفي نسخة بصيعة المعلوم وهو ظاهر اذا التقدير لا يلتقطها احدا الا من عرفها
ليرد على صاحبها قال الحافظ واستدل بحديثي ابن عباس بن ابي هريرة المذكورين في هذا الباب على ان لقطه مكة لا يلتقط للملك بل للتعريف
خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت بذلك عندهم لا مكان ايضا لما الى رجلا لانها ان كانت للسكنى فظاهر وان كانت للآفاق فلا يخلو اقول غالبنا
من وادياها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قال ابن بطال وتلك اكثر الاماكنية وبعض الشافعية هي كغيرها
من البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فأحتاج الملتقط بها الى المبالغة في التعريف واجتهد الجمهور
لمذهبه بظاهر الاستثناء لانه نفي الحل واستثنى المنشد فلعل ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النفي اثبات قال ويلزم على هذا
ان مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة يمتثل
ملتقطها من صاحبها من وجدتها تنقر الخلق الى الآفاق البعيدة فرعا داخل الملتقط الطمع في ملكها من اول وهلة فلا يعرفها فنهى
الشارع عن ذلك وأمر ان لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غير هذا اتفاق
بخلاف لقطه مكة فيشرع تعريفها لا مكان عود اهل الفن صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة صاحبها ام وعند الحنفية
ايضا لقطه الحرم حكمها كحكم غيرها الاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام اعرف عفاصها اي وعافها وكافها اي رباطها وعرفها سنة واما
قوله عليه الصلوة والسلام في مكة ولا تحل ساقطتها الا لمنشد فقال في الغفر لا يعارضه لان معناه لا يحل الا لمن يعرف ولا يحل لنفسه
وتخصيص مكة حينئذ لدفع هذه سقوط التعريف بها بسبب ان الظاهر ان ما وجد بها من لقطه فالظاهر انه للغريب وقد تفرقوا فلا يفيد

ولا يخله خلاها فقال العباس بن رسول الله ألا الذخر فانه لقينهم فليعلم فقال لا الذخر وحل شي محمد بن داود قال يحيى
ابن آدم قال لمفضل عن منصور في هذا الاسناد مثله لم يذكر يخلق السموات قال بديل القتل بالقتل وقال لا يلتقط لقطته
الامن عرقها حل شناقية بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن ابي سعيد عن ابي شريح العدوي

المتهم فيسقط قوله ولا يخله خلاها ان بصيغة الجهر ولاها بفتح الحاء مقصودا اي لا يقطع نباتا وحشيشا، قال بعض ائمتنا الخلا
مقصودا الرطب من النبات كما ان الحشيش هو اليابس منها ولا فرق بين الرطب اليابس في حرمة القطع وعليه الاكثرون، ام وهذا خلافت
المشهور من المذهب قال الثمني بعد قوله وكذلك ان ذبح الحلال صيد الحرم او لزمه قيمته ويهدى بها او يطعم ولا يجوز ان يذبح الصوم او قطع حشيشه او
شجره الا مملوكا اي للقاطع او منبتا او جافا اي يابس، كذا في المرقاة - قال الحافظ وفي تخصيص القريم بالرطب اشارة الى جواز رمي اليابس باختلاف
وهو اصح الوجهين للشافعية لان النبت اليابس كالصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذخر اشارة الى تحريم اليابس من الحشيش في بدل
عليه ان في بعض طرق حديث ابي هريرة ولا يحنش حشيشها قال واجمعوا على اباحة اخذها استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم
فلا بأس برعيه واختلافه ام - وقال ابن عابدين اعلان النابت في الحرم باجاف او منكسر او ذخرا وغيرها والاشارة الاولى مستثناة من الضمان
كما يأتي وغيرها اما ان يكون انبته الناس او لا الاول لا شيء فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزعرور او كالمغيلان والثاني ان كان من
جنس ما ينبتونه فذلك لا ولا فقيه الجزاء فافيه الجزاء هو النابت بنفسه وليس ما يستنبت ولا منكسر ولا جافا ولا ذخرا كما قرع في الجوز ام -
قال الحافظ واستدل به (اي بقوله ولا يحنش خلاها) على تحريم رعيه لكونه اشد من الاحتشاش وبهم قال مالك والكوفيون واختاره الطبري و
قال الشافعي لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو على الناس بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك الى غيره ام - وفي رد المحتار
وكابرعي حشيشه اي عندها وجوز ابو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه متعذر تمام في الهداية ونقل بعض المحشين عن البرهان تأييد
قوله بما حاصله ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للاذخر واقرّب حد الحرم فوق اربعة اميال في خروج الرعاة اليه ليعودهم قد لا يتبع من النهار
وقت تشيع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يحنش خلاها ولا يعضل شوكها وسكوته عن نفى الرعي اشارة لجواز ولا البيئنة ولا مساواة بينهما
ليلحق به دلالة اذا قطع فعلا لعاقلة والرعي فعل العجماء وهو جار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفى الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة
معارضة بخلاف الاحتشاش ام - لكن في قوله والرعي فعل العجماء لظن لا تخالوا رعت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارسالها للرعي
وهو مضاف اليه، قوله يا رسول الله ألا الذخر انما بالنصب للمهرم والاذخر بكسر الهاء والخاء المعجمة بينهما ذال معجمة ساكنة نبت معروف عند اهل مكة
طيب المير له اصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البطريق قال والذي بمكة أجوده واهل مكة
يستقون به البيوت بين الخشب وليستون به الخلل بين اللبانات في القبور ويستعملونه بدلا من الحلق في الوقود ولهذا قال العباس فانه
لقينهم، ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة فقال العباس يا رسول الله ان اهل مكة لا يصبر لهم من الاذخر لقينهم وسوقهم وهذا يدل على ان
الاستثناء في حديث الباب ليريد به ان يستثنى هو وانما أراد به ان يلحق النبي صلى الله عليه وسلم بالاستثناء، قوله فانه لقينهم لم يفتح القاف
وسكون التثنية بعد هانن اي الحداد وقال الطبري القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه قوله فقال ألا الذخر انما هو استثناء بعض
من كل لدخول الاذخر في عموم ما يحنش واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم ألا الذخر باجتهاد وروى وقيل كان الله فرض له الحكم في هذه
المسئلة مطلقا وقيل ادعى اليه قبل ذلك انه ان طلب احد استثناء شئ من ذلك فاجب سؤاله، قال ابن المنير والحق ان سؤال العباس كان على
معنى الضراعة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغا عن الله اما بطريق الاشارة او بطريق الوحي ومن ادعى ان نزول الوحي يحتاج الى مدّ متع
فقد وهم، قال الحافظ وفي الحديث جواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية والمباداة الى ذلك في الجماع والمشاهد عظيم منزلة العباس عند
النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه، قوله عن ابي شريح العدوي ان قال الحافظ في كتاب الحج كذا
وقع هنا وفيه نظر لانه خراعي من بني كعب بن ربيعة بن كعب بن لحي بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي ايضا، وليس هو من بني عدى كاعدي قريش
ولا عدى مضر فلعله كان حليفا للنبي عدى بن كعب بن ربيعة بن كعب بن لحي بطن من خزاعة بطن يقال لهم بنو عدى، ثم قال في المغازي كنت جازت في
في الكلام على حديث الباب في الجواز انه من حلفاء بني عدى بن كعب وذلك لانني رأيت في طريق أخرى الكعبي نسبة الى بني كعب بن ربيعة
ابن عمرو بن لحي ثم ظهر لي انه نسب الى بني عدى بن عمرو بن لحي وهو اخوة كعب ويقع هذا في الانساب كثيرا ينسبون الى اخي القبيلة
واو شريح هذا صاحب مشهور اختلف في اسمه أسلف قبل الفتح وعمل بعض الويرة قوم وسكن المدينة مات بها سنة ثمان وستين

انه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة ائذن لي يا امير اخي بك قولاً فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد من يوم فتح مكة اذن لي ووعاه قلبي ابصرته ميناى حين تكلم به انه حمل الله واشى عليه ثم قال ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دمًا ولا يعصدها شجرة

قوله انه قال لعمر بن سعيد ام اي ابن ابى العاص بن سعيد بن العاص بن امية المخزومي بلا شذوق وليست له صحبة ولا كان من التابعين يا احسان، قاله الحافظ قوله وهو يبعث البعوث ام اي يرسل الجيوش الملكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمر بن الزبير على المدينة والقصة مشهورة ومختصها ان معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعه الناصر الحسين بن علي وابن الزبير واما ابن بكر فمات قبل موت معاوية واما ابن عمر فبايع يزيد عقب موت بنيه واما الحسين بن علي فسال الى الكوفة كما سألهم اياها ليعيه فكان ذلك سبب قتله واما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائد البيت وغلب على امر مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر امرأته على المدينة ان يخرجوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك ان اهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة وكان عمر بن سعيد هذا قد اتر على الجيش عمر بن الزبير وكان معاديا لاختيه عبد الله وكان عمر بن سعيد قد لاءه شرطته ثم ارسله الى قتال اخيه فجاء مروان الى عمر بن سعيد فنهاه فامتنع وجاء ابو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش اطوى خرج اليهم جماعة من اهل مكة فهدموا أسر عمر بن الزبير فبجته اخوه بسجن عاصم وكان عمر بن الزبير قد ضرب جماعة من اهل المدينة متن احموا بالميل الى اخيه فاقد هرعبد الله منه حتى مات عمر من ذلك الضرب (تنبه) وقعى السيرة الامر احقاق ومغالى الواقلى ان المراجعة المذكورة وقعت بين ابى شريح وبين عمر بن الزبير فان كان محفوظا احتمل ان يكون ابو شريح راجع اليه والمبعوث والله اعلم قوله البعوث ام جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجز للقتال قوله يا امير اخي بك قولاً اصل فيه يا امير فحذف حرف النداء ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبوله النصيحة وان السلطان لا يخاطب الا بعد استئذنه ولا سيما اذا كان في امر يعترض به عليه فترك ذلك والخطاة له قد يكون سببا لاثارة نفسه معاند من يخاطبه قوله احدثك ام بالجزم لانه جواب الامر قوله قام به ام صفة للقول والمقول هو حمل الله تعالى الى آخره قوله الخادم بالنصب اي انه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة قوله سمعته اذن لي ام فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله سمعته اي حملته عنه بغير واسطة وذكر الاذنين للتأكيد وقوله ووعاه قلبي تحقيق لفهمه وتشبته وقوله وابصرته ميناى زيادة في تحقيق ذلك وان سماعه من ليس اعتمادا على الصوت فقط بل على المشاهدة وقوله حين تكلم به اي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبي ان العقل يحله القلب قوله انه حمل الله ام هو بيان لقوله تكلم ويؤخذ منه استحباب التثنية بين يدي تعليم العلم وتبيين الاحكام والخطبة في الامور المهمة قوله ولم يحرمها الناس ام اي ان تحريمها كان بوحي من الله تعالى لا من اصطلاح الناس قوله فلا يحل لامرئ يؤمن بالله ام فيه تنبيه على الامتناع لان من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما امر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه وقد تعلق به من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عند الاكثر خلافه وجوابه بان المؤمن هو الذي يتقاد للاحكام وينزجر عن المحرمات فحبل الكلام معه وليس فيه نفى ذلك عن غيره، وقال ابن دقيق العيد الذي اراه انه من خطاب التحريم نحو قوله تعالى وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين فاطمئنوا ان استحلل هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل يتنافيه فهذا هو المقصود لذكر هذا الوصف ولتقيل لا يحل لاحد مطلقا يحصل منه هذا الغرض وان افاد التحريم، كذا في الفقه قوله ان يسفك بها ام بكسر الفاء وحكى ضمها وهو صبت الدم والمراد به القتل واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وتقدم البحث فيه قريبا - قوله لا يعصدها شجرة ام بكسر الصاد المعجمة وفهم الدال اي لا يقطع قال ابن الجوزي اصحاب الحديث يقولون يعصدها الضاد وقال لنا ابن الخشاب هو بكسر ها والمعصده بكسر اوله الالة التي يقطع بها قال الخليل المعصده الممنه من السيوف في قطع الشجر وقال الطبري اصله من عضد الرجل اذا اصابه بسوء في عضده قال القرطبي خط الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي فاما ما ينبت بعناية آدمي فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجواز ورثه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأتى وقال عطاء يستغفر وقال ابو حنيفة يؤخذ ببقية هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرق وفيما دونها شاة واجم الطبري بالقياس على جزاء الصيد وتعقبه ابن القصار بانه كان يلزمه ان يجعل الجزاء على المحرم اذا قطع شيئا من شجر المحل ولا قاتل به وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي اجاز قطع السوا من فروع الشجرة كذا نقله ابو ثور عنه واجاز ايضا اخذ الورق والثمار اذا كان لا يضرتها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما كذا في الفقه

فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له ان الله اذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم ياذن لكم وانما اذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب ف قيل كذا في شرح ما قال لك عمر وقال انا اعلم بذلك منك يا ابا شريح ان الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارقا بدم ولا فارقا بخربة حل شئ زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد جميعا عن الوليد قال زهير بن الوليد بن مسلم قال نا الاوزاعي قال حدثني يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابوسلمة هو ابن عبد الرحمن قال حدثني ابو هريرة قال لما فتح الله على رسوله مكة قام في الناس فحمد الله واشتفى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانما لن تحل لاحد كان قبلي وانما احلت لي ساعة من نهار وانما لن تحل لاحد بعدي فلا ينفر صيدها ولا يختل شوكها ولا تحل ساقتها الا لمنشد

وسبق تفصيل مذهب الحنفية في شرح حديث ابن عباس قريبا فراجع قوله ترخصتم من الرخصة قوله وقد عادت حرمتها ام او الحكم الذي في مقابلة اباحة القتال المستفادة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقوله بالامس اي بالامس من يوم الفتح والله اعلم قال السدي رحمه الله الظاهر ان المراد وقد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كحرمتها قبل تلك الساعة والله اعلم - قوله وليبلغ الشاهد الغائب الخ قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لانه معلوم ان كل من شهد الخطبة قد لزمه الابلاغ وانه لم يأمرهم بالبلاغ الغائب عنهم الا وهو لا زوله فرض العمل بما ابلاه كالذي نزل السامع سواء والا لم يكن للامر بالتبليغ فائدة قوله ما قال لك عمر الخ اي في جوابك ، قوله لا يعيد عاصيا الخ بالذات الجعزة اي لا يجبر ولا يعصم قوله ولا فارقا الخ بالقاء وتشقيل الرء والمراد من وجب عليه حلا القتل فهرب الى مكة مستجيذا بالحرم وهي مشقة خلاف بين العلماء واغرب عمر بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بالاستند قوله خبرنا الخ بفتح الجيم واسكان انراء ثم موحدة يعني السرقة قال ابن بطال الخربة بالضم الفساد وبالفتح السرقة ، قال في الفقه وقد نصت عمر في الجواب واتي بكلام ظاهر حتى ولكن اراد به الباطل ، قال ابن حزم ولا كرامة للطيم الشيطان ان يكون اعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واغرب ابن بطال فزعوا ان سكوت ابن شريح عن جواب عمر بن سعيد مال على انه رجع اليه في التفصيل كما ذكره ويكره عليه ما وقع في رواية احمد انه قال في آخره قال ابو شريح فقلت لعمر قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد امرنا ان يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغتك فهذا يشعر بانه لو لم يأت فقهه وانما ترك مشاققته ليجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة وقال ابن بطال ايضا ليس قول عمر جوابا لابي شريح لانه لم يختلف معه في ان من اصاب حدا في غير الحرم ثم لجأ اليه انه يجوز اقامة الحد عليه في الحرم فان ابا شريح انكر بعث عمر الجيش الى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحديث وحاد عمر عن جوابه واجابه عن غير سؤاله وتعقبه الطيبي بأنه لو عجز عن جوابه وانما اجاب بما يقتضيه القول بالموجب كانه قال له صم سماعتك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب الفقه وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي اتا فيه من قبيل الثاني قلت لكنها دعوى من عمر بغير دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فورا وامنه حتى يصح جواب عمر نعم كان عمر يرى وجوب طاعة يزيد الذي استنابه وكان يزيد امر ابن الزبير ان يبايع له بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعني مغلوفا فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله وكان عمر يعتقد انه عاصي بامتناعه من امتثال امر يزيد ولهذا صدد كلامه بقوله ان الحرم لا يعيد عاصيا ثم ذكر بقرينة ما ذكرنا استطاداف هذا شبهة عمر وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين ابي شريح وعمر وفيها اختلاف بين العلماء ايضا ، كما تقدم تفصيله في شرح حديث ابن عباس من هذا الباب فليراجع - قوله ان الله حبس عن مكة الفيل الخ اي منعه عنها والفيل بالقاء المكسورة بعد ها ياء تحتانية اسم الحيوان المشهور والمراد بحبس الفيل اهل الفيل واشارة ذلك الى القصة المشهورة للعبشة في غزوهم مكة ومعهم الفيل فمنعها الله منهم وسلط عليهم الطير الابابيل مع كون اهل مكة اذ ذاك كانوا كفارا فحرمة اهلها بعلا لاسلامهم اكد لكن غزو النبي صلى الله عليه وسلم اياها فخصصه على ظاهر هذا الحديث وغيره وقد ذكر الحافظ قصة اصحاب الفيل مفصلة في كتاب الديارات من الفقه من شاء الاطلاع عليها فليراجع قوله لن تحل لاحد بعدي الخ قال ابن بطال المراد به الاخبار عن الحكم في ذلك لا الاخبار بما سيقع لو وقع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره الخ - ومحصله انه خبر مجيد انتهى بخلاف قوله فلن تحل لاحد قبل فانه خبر محض ، ومعنى قوله ولا تحل لاحد بعدي اي لا يحلها الله بعدي لان النسخ ينقطع بعد كونه خاتما للنبين (صلى الله عليه وسلم) قوله ولا يختل شوكها الخ تقدم معناه والكلام عليه وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب ادلى قوله الا لمنشد الخ اي معرفت واما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذ طلعتها وأنشدتها افا عرفت ما واصل لا تشاد والمنشيد رفع الصوت كذا في الفقه - وقد تقدم الكلام على معنى هذه الجملة قريبا فراجع

ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يُقْدَى واما ان يُقتل فقال للعباس الا اذخريارسول الله فانا نجعله في قبورنا
ويوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذخرفقام ابوشاه رجل من اهل اليمن فقال اكتبوا لي يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي شاه قال الوليد فقلت للاوزاعي ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة التي معها صلى الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي شاه قال الوليد فقلت للاوزاعي ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة التي معها صلى الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي شاه قال الوليد فقلت للاوزاعي ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة التي معها صلى الله
يقول ان خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عامر مكة بقتل منهم قتلوه فاخير بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فركب احلته
فخطب فقال ان الله حبس عن مكة الفيل سلط عليها رسوله والمؤمنين الا وانها لم تحل لاحد قبلي لم تحل لاحد بعدى الا وانها
احلت لي ساعة من النهار الا وانها ساعتي هذه حرام لا يخطب شوكمها ولا يعضد شجر اوها ولا يلتقط ساقطتها الا منشداً و
من قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يعطى يعني الدية واما ان يقاد اهل القاتل قال فجام رجل من اهل اليمن يقال له
ابوشاه فقال اكتب لي يا رسول الله فقال اكتبوا لابي شاه فقال رجل من قرش الا اذخرفانا نجعله في بيوتنا وقبورنا فقال
قوله ومن قتل له قاتل اتم اي من قتل له قريب كان حيا فصار قتيلا بذلك القاتل قوله امان ان يفدى اتم بصيغة الجھول اي لا يخطب الله
واما ان يقتل اي القاتل يعني يقتض منه وكلي داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن ابي شريح فانه يختار احدي ثلاث امان يقتض
واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد الرابعة فخذوا على يديه اي ان اراد زيادة على القصاص والدية قال الحافظ بعد الكلام على تفسير قوله
عز وجل فمن عفى له من اخيه شيئا فاتباعه بالمعروف واكف اياته باحسان واستدله به على ان الخيرة في القود واخذ الدية وهو الولي وهو
قول الجمهور وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج الى بيان لان ظاهر القصاص ان لا تبعه لاحدهما على الاخر لكن المفسر ان من عفى عنه
من القصاص الى الدية فعلى مقتضى الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وهو القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان وذهب مالك والثوري
وابو حنيفة الى ان الخيار في القصاص والدية للقاتل قال الطحاوي والحجة لهم حديث انس في قصة الربيع عمته فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كتاب الله القصاص فانه حكم القصاص ولو خیر ولو كان الخيار للولي لاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز للمحاكم ان يتحكم لمثبت لم احد
شيتين باحدهما من قبل ان يعلمه بان الحق له في احدهما فلما حكم بالقصاص وجب ان يحل عليه قوله فهو بخير النظرين اي ولي المقتول فخير
بشرط ان يرضى الجاني ان يغرم الدية وتعقب بان قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص انما وقع عند طلب اولياء المجنى عليه في العمل بالقود
فأعلم ان كتاب الله نزل على ان المجنى عليه اذا طلب القود اجيب اليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان واجهر الطحاوي ايضا بأفهم اجمعوا
على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تعطيني كذا على ان لا اقتلك ان القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه ان
يحقق دمه نفسه وقال المهلب وغيره يستفاد من قوله فهو بخير النظرين ان الولي اذا سئل في العفو على مال ان شاء قبل ذلك وان شاء اقتض
وعلى الولي اتباع الاول في ذلك وليس فيه ما يدل على كراه القاتل على بدل الدية واستدل بآية على ان الواجب في قتل العبد القود والدية بدل
منه وقيل الواجب الخيار كما يشعر به حديث الباب وهما قولان للعلماء قال الموزي وتظهر فائدة الخلاف في صورته لو عفا الولي عن القصاص
ان قلنا الواجب احدهما من سقط القصاص حيث الدية وان قلنا الواجب القصاص بعينه لم يجب قصاص لاديه وهذا الحديث محمول على
القتل عمدا فانه لا يجب القصاص في غير العمد قوله فقال ابوشاه الخ بما منته وحكي السلفي ان بعضهم ينطق بها بناء في آخره وعمله وقال هو
فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى الى اليمن قوله اكتبوا لابي شاه الخ قال الموزي هذا نص صحيح بجواز كتابة العلم غير القرآن مثله حدث
على رضي الله عنه ما عنده الا ما في هذه الصحيفة ومثله حديث ابي هريرة كان عبد الله بن عمر يكتب ولا يكتب وجاءت احاديث بالنهي عن
كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور الامة لم يفت بجوازه ثوابت الامة بعدهم على استحبابه واجابوا عن احاديث النهي
بجوابين احدهما انها منسوخة وكان النهي في اول الامر قبل اشتها القرآن لكل احد فمن عفى عنه كتابته غيره خوفا من اختلاطه واشتباهه فلتا اشتبه
وامنت تلك المفسدة اذن فيه والثاني ان النهي في تنزيه لمن وثق يحفظه وخيرنا تحابه على كتابة والاذن لمن لم يوثق بحفظه ، والله اعلم
وقد بسطنا الكلام على كتابة الحديث وتدوينه في مقدمات هذا الشرح وبالله التوفيق قوله ان خزاعة قتلوا الخ يضم الخاء المجهمة وبالزاي هي
قبيلة كانوا غلبوا على مكة وحسوا نبيها ثواجر جوامعها فصاروا في ظاهرها وكان شديدهم ببيت بني بكر عدوة ظاهرة في الجاهلية وكانت خزاعة
حلفاء بني هاشم بن عبد مناف الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكانت بنو بكر خلفاء قرشي قوله رجلا من بني ليث الخ ينسبون الى ليث بن بكر
ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقصة مبسطة في الفهم وغيره قوله واما ان يعطى اتم من القود اي القصاص

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر وحل شئ سلمة بن شبيب قال نا ابن اعيان قال نا معقل عن ابي الزبير عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لاحد ان يحمل بمكة السلاح وحل شئنا عبد الله بن مسلمة القعنبي يعني ابن يحيى وقتيبة بن سعيد نا القعنبي فقال قرأت على مالك بن انس اما قتيبة فقال نا مالك وقال يحيى اللفظ له قلت لما لك اختلفتك ابن شهاب عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر فلما نزع جاءه رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقتلوه

باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة قوله لا يحل لاحد ان يحمل بمكة السلاح الخ قال القاري اي بلا ضرورة عند الجمهور ومطلقا عند المحسن وجها الجمهور دخوله عليه الصلاة والسلام عتامة مكة القضاء بأمره من السلاح في القرب ودخوله عليه الصلاة والسلام عام الفتح متنهيا للقتال كذا ذكره عياض وتبعه الطيبي وابن حجر وفيه بحث ظاهر اذ المراد بحمل السلاح ظاهرا بحيث يكون سببا لرعب مسلم او اذى احد كما هو مشاهد اليوم ويؤيد انه كان ابن عمر يبيع ذلك في ايام الحج والعمرة الفتح فهو مستثنى من هذا الحكم فانه كان يبيع له ما لم يجر لغيره من نحو حمل السلاح قال النووي وشذ عكرمة عن الجماعة فقال اذا احتاج اليه حمله وعليه الفدية ولعله اراد اذا كان محرما وليس للمغفر والدرع وغيرها فلا يكون مخالفا للجماعة والله اعلم - **باب** جواز دخول مكة بغير احرام قوله قرأت على مالك بن انس الخ قيل ان مالك انما انفرد به عن الزهري ومن جزم بذلك ابن الصلاح في الكلام على الشاذ واذا جاز ابن العربي في قصته له انه قد روى من ثلاث عشرة طريقا غير طريق مالك قال الحافظ وقد انتهت طرقة حتى وقفت على اكثر من الحد الذي ذكره ابن العربي والله الحمد قال ولكن ليس في طريقه شئ على شرط الصحيح الا طريق مالك ثم قال فيجوز قول من قال ان مالك اي بشرط الصحة وقول من قال تويع اي في الجملة وعبرة الترمذي سألته من الاعتراض فانه قال بعد تحججه حسن صحيح غريب لا يعرف كثيرا احد مراده غير مالك عن الزهري فتوجه كثير يشيرون الى انه تويع في الجملة قوله وعلى رأسه مغفر الخ بكسر الميم وفتح الغاء شبه قلنسوة من الدرع قال الطيبي رحمه الله دل على جواز الدخول بغير احرام من لا يريد لنفسه وهذا أصح قولنا في الشافعي رحمه الله قال الشافعي ولنا ما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجاوزوا الميقات بغير احرام وايضا الاحرام لتعظيم البقعة فيستوى فيه الحاج والمعتمر وغيرها ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح بغير احرام محرم بحدود ذلك الوقت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم انما لم يحل لاحد قبل ولا يحل لاحد بعدى وانما احلت الساعة من غير شقعات حراما كذا في المراقبة وقد ربط الكلام على هذه المسئلة مع بيان المذهب في باب مواقيت الاحرام من هذا الشرح فليراجع قال الحافظ وفي الحديث مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وانه لا ينافي التوكيل وقد تقدم في باب متى يحل للمعتمر من ابواب الحجرة من حديث عبد الله بن ابي اوفى اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل مكة طاف وطفنأ معه ومعه من يستتره من اهل مكة ان يرميه احد الحديث وانما احتاج الى ذلك لانه كان حينئذ محرما فخشى الصحابة ان يرميه بعض شفرته المشركين بشئ يؤذيه فكانوا يحولونه يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك ام - قوله جاءه رجل الخ قال الطيبي هو ابو برة الاسدي فيه جواز رفع اخبار اهل الفساد الى وكالة الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة - قوله ابن خطل الخ يفتحين واختلف في اسمه قال الحافظ والجمع بين ما اختلف فيه من اجماعه انه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله واما من قال هلال والنسب عليه بأخيه له اسمه هلال بن ذلك الكلبي في النسب قيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم خطل عبد مناف من بني تميم بن فخر بن غالب قوله متعلق بأستار الكعبة الخ قال الأبي تعلقه بأستار الكعبة فعله عيادة بالبيت قوله اقتلوه الخ قال الطيبي وكان قد ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه واتخذ جارتين تغنيان بهما النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام واحكام الاسلام فأمر بقتله يعني قصاصا ويعلم منه ان الحرم لا يمنع من إقامة الحد وعلى من جنى خارجة والتجأ اليه اقول الظاهر انه اقام قتله لا ارتداده الفراد او مع انضمام قتل المنفرد لو انه قتله قصاصا يحل على انه اجاز ذلك له في تلك الساعة وما يدل على ان قتله لم يكن للقصاص عدم وجود شرطه من المطالبة والدعوة والشهادة وبطل قول ابن جرير وتأويله حنيفة له بان هذا كان في الساعة التي احلت له وحينئذ مكة كغيرها بخلافها بعد هجرته ودخوله موضع المغفر لا يلائم من وضعه نقض أمره ونهييه فحكمهم من يومه على انه عليه الصلاة والسلام قبل ان يدخل مكة أذن في قتل جماعة من الرجال والنساء وان كانوا متعلقين بأستار الكعبة منهم هذا وهو أشد من كذا في المراقبة - وفي الفتح ان المراد بالساعة التي احلت له ما بين اول النهار ودخول وقت العصر وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعا لانه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله وحل شئنا ابن عباس ما أحل الله لأحد فيه القتل غيري اي قتل النفس الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن فكر معه قال وكان الله قد أباح له القتال ما قتل

باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة
جواز دخول مكة بغير احرام

فقال نعم حل ثنا يحيى بن يحيى التميمي وقتيبة بن سعيد الثقفي قال يحيى انا وقال قتيبة ثمانية من عمار الدهني عن ابى الزبير
 عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير
 احرام وفي رواية قتيبة قال نا ابو الزبير عن جابر قال ثنا علي بن حكيم لا ودي قال لنا شريك عن عمار الدهني عن ابى الزبير عن جابر
 ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء وحل ثنا يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم
 قالانا وكيع عن مساور الوزاري عن جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس عليه عمامة سوداء
 وحل ثنا ابو بكر بن ابى شيبة والحسن الحلواني قالانا ابو اسامة عن مساور الوزاري قال حدثني وفي حديث الحلواني قال
 سمعت جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه قال كافي انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد انحنى طرفها
 بين كفتيه ولم يقل ابو بكر على المنبر وحل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن عيسى ابن محمد الدارودي عن عمرو بن يحيى
 المازني عن عتبة بن ميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لاهلها
 واني حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة

معاني تلك السامعة وقتل ابن خط و غيره بعد تقصى القتال قال الحافظ واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فرمى مكة عنوة واجاب
 النووي بان صلى الله عليه وسلم كان صالحا لهم لكن لما لم يكن غدا هو دخل متاهبا وهذا جواب قوى الا ان الشأن في ثبوت كونه صالحا لهم فانه
 لا يعرف في شيء من الاخبار صريحا قوله فقال مالك نعم اى نعم حدثني به قال النووي وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة
 ولا يقبل في آخره قال نعم واختلف العلماء في اشتراط قوله نعم في مثل هذه الصورة وهي اذا قرأ على الشيخ قائلا اخبرك فلان او نحوها والشيخ مضع له
 فاهو لما يقرأ غير منكر فقال لبعض الشافعيين وبعض اهل الظاهر لا يصح التمتع الا بما كان لم ينطق به اهل العلم من الحديثين
 والفقهاء واصحاب الاصول يستحب قوله نعم ولا يشترط نطقه بشئ بل يصح التمتع مع سكوتيه والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال فانه لا يجوز مكلف
 ان يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة قال القاضى هذا مذهب العلماء كافة ومن قال من التلث نعم فاما قاله توكيد او احتياطا لا اشتراطا
 قوله معاوية بن عمار الدهني ان هو بضم الدال المهملة واسكان الهاء والنون مستحب الى دهن وهو بطن من جميلة وهذا الذي ذكرناه من كونه
 باسكان الهاء هو المشهور ويقال انصفا ومن على الفقه ابراهيم السمعاني قال لا نساب الحافظ عبد الغنى كذا في الشرح قوله وعليه عمامة اى قال الحافظ
 زعم الحاكم في الاكليل ان بين حديث انس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتعقبه باحتمال ان يكون اول دخوله كان
 على رأسه المغفر ثم انزاله وليس العمامة بعد ذلك فكل من خالف كل منهما ماله في حديثه ان في حديث عمرو بن حريث انه خطب الناس وعليه عمامة سوداء
 اخرج مسلم ايضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع لحياض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت ملفوفة
 فوق المغفر وكانت تحت المغفر فاية لرأسه من صلب الحديد فأراد ان يترك المغفر كونه دخل منه ثيابا العرب اراد جابر بذلك العمامة كونه دخل
 غير محرر ويجوز ان يدفع اشكال من قال لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محررا ولكن
 غط رأسه بعد ذلك فاندفع ذلك بتصریح جابر بانه لم يكن محررا - قوله سوداء اى قال النووي وفيه جواز لباس الثياب السود وفي الرواية الاخرى
 خطب الناس وعليه عمامة سوداء فيه جواز لباس الاسود في الخطبة وان كان الابيض افضل منه كما ثبت في الحديث الصحيح خير ثيابكم البياض
 واما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فمأثر ولكن الافضل البياض كما ذكرنا واما لباس العمامة السوداء في هذا الحديث بيان الجواز والله
 اعلم كذا في الشرح قوله قد انحنى طرفها اى قال النووي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها طرفها بالانثنية وكذا هو في الجمع بين الصحيحين الجليلين
 وذكر القاضى عياض ان الصواب المعروف طرفها بالافراد وان بعضهم رواه طرفها بالانثنية والله اعلم وسيأتي بسط حكم ارجاء العامة في كتاب
 اللباس ان شاء الله تعالى باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان
 حرمة حرمتها قوله واني حرمت المدينة اى المدينة علم على بلدة المعرفة التي هاجر اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى
 يَقُولُونَ لِمَنْ زُجِرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَانَا اطلقت تبادرا الى الفهم انها المراد واذا اريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد في كالجزم للثريا وكان
 اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وَادْفَعْنَا لَهَا طَائِفَةً مِّنْهَا وَنَهَرْنَا فِيْهَا مِنْ جَنَّتَيْنِ ذَاتِ زَيْتُونٍ وَنَخْلٍ وَبُسْطَانٍ مِّنْ ثَمَرَاتٍ وَكُنْزٍ مِّمَّا كُنْزُ الْبَنَاتِ
 مِنَ وَلَدِ امْرِئٍ مِّنْ سَامِرٍ نَّوْحَ لَّاهُ اَوَّلَ مَنْ نَزَلَ لَهَا حَاجَا اَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ثُمَّ هَا الْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَبِيبَةٌ وَطَابَةٌ وَكَانَ حَتَّى كُنَّا
 الْعَالِيَيْنَ ثُمَّ نَزَلَ لَهَا طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ قِيلَ ارْسَلْهُمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا اَخْرَجَهُ الزَّبِيرُ بِكَارٍ فِيْ اَخْبَارِ الْمَدِينَةِ بِسَبْطِ ضَعِيفٍ ثُمَّ نَزَلَ لَهَا الْأَوْسُ

باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حرمة حرمتها

ولا أخل صيداً ما مثل حرمته أو ليس كذلك
أقول العلماء في أن المدينة لها حرمة لا يجوز قطع شجرها

والخروج لما تفرق أهل سبب سيل العرم ولم تنزل المدينة عزية في الجاهلية وأعزها الله بها جرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال
الشعر بنى الذين العيني أحقر هذا الحديث والأحاديث التي بعد محمد بن أبي ذئب والزهرى والشافعى ومالك وأحمد واسحق وقالوا المدينة
لها حرمة فلا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها ولكنه لا يجب الجزاء فيه عندهم خلافاً لابن أبي ذئب فإنه قال يجب الجزاء وكذلك لا يحل سلب
من يفعل ذلك عندهم إلا عند الشافعى وقال في القديم من اصطاد في المدينة صيداً أخذ سلبه ويروى فيه أثر عن سعد وقال في الحديث
بخلافه وقال ابن نافع سئل مالك عن قطع سد المنة وما جلف من النخ فقال أفا نعى عن قطع سد المدينة لئلا توحش وليبق فيها شجرها ويستأنس
بذلك ويستظل به من هاجر إليها وقال ابن حزم من احتطب في حرمة المدينة فلول سلبه كل مأمعه في حاله تلك وتجرده إلا ما يستعورته
فقط لما يبيح في الباب من قصة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أم - وقال الثوري وعبد الله بن المبارك والوحيفة والبرقي وسفيان
ليس للمدينة حرمة كما كان ملكة فلا يحرم أخذ صيدها وقطع شجرها إلا أنه يكره كما قال القاري في المرقاة - قال في الكافي لأن حلة الاصطياد
عرفت بالنصوص القاطعة فلا يحرم إلا بقاطع كذلك ولم يجعل ما تحريم مكة فنصوص الكتاب فيه صريحة، قال الثوري شئى قوله صلى الله عليه وسلم
حرمت المدينة أراد بذلك تحريم التعظيم دون ما علمه من الأحكام المتعلقة بالحرمة ومن الدليل عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حله وسلم
لا تحبط منها شجرة إلا لعلة أشجار حرمة مكة لا يجوز خبطها بحال وأما صيد المدينة وإن رأى تحريمه فغير يسير من الصحابة فإن الجمهور منهم لم يكرهوا
اصطياد الطيور بالمدينة ولم يغلنا فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق يعتمد عليه، أم - وأيضاً قال أصحابنا قوله عليه الصلوة والسلام
في الحديث السابق حرمة الحرم لا من التحريم بغير أعظم المدينة جنتاً بين الدليلين بقدر المكان وبه نقول فنعظمها ونؤثرها أشد التوقير
والتعظيم لكن لا نقول بالتحريم لعدم القاطع احترازاً عن المجزأة على تحريمها أحل الله تعالى فإن قيل أنه شبه التحريم بمكة فكيف يصح الحمل
على التعظيم أجيب بأنه لا يخلو عن امرين أما أن يكون المراد التشبيه من كل الوجه أو من وجه دون وجه فإن كان الأول فلا يصح الحمل على ما
حملت عليه قوله كتحريم إبراهيم مكة فقلتم في الحرمة فقط لا في وجوب الجزاء في المشهور من المذهب وإن قلتم بوجوب الجزاء فلا نسلم لأنه لم يثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة رضي الله عنهم إلا عن سعد فقط وعن عمر في قول وهو سلب القاطع والصادق وقد جعنا أن ذلك
لا يجب في حرمة مكة فكيف يجب هناك وإن كان الثاني فكما حملت على شئ سألنا أن نخجل على آخره هذا لأن تشبيه الشئ بالشئ يصح من وجوه وأحد
وإن كان لا يشبهه من كل الوجه كما في قوله تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم يعني من وجه واحد وهو تخليقه بخلاف فذلك نقول
أن تشبيهه بمكة في تحريم التعظيم فقط لا في التحريم الذي يتعلق به أحكام آخره لأن ذلك يوجب التعارض بين الأحاديث وبالحمل على ما قلنا
يدفع ودفعه هو المطلوب مما أمكن بالأجاء فصار المصير إلى ما ذهبنا إليه أولى وأبرج بلا نزاع - قلت ولكن يرد هذا كله فاسياً في
الباب من حيث جابر يفظ أن إبراهيم حرمة مكة وأن حرمة المدينة بآبائها لا يقطع عضائها ولا يصاد صيدها وأصرح منه حديث سعد
بلفظ أن حرمة ما بين كابتى المدينة أن يقطع عضائها أو يقتل صيدها وفي حديث ابن عباس عن أحمد بأسناد حسن بكل نبى حرمة حرمة المدينة
اللهم أنى أحرمها بحرمك أن كاتوى بها محدثاً ولا يخطئ خلاها ولا يعصده شوكها ولا تؤخذ لقطتها إلا لمنشد لها، فقد ثبت النهى عن الاصطياد
بطريق يعتمد عليه وظهر أن التحريم فيه ليس بغير التوقير والتعظيم فقط بل هو واقع على قتل العضاء وتناول الصيد كما مر أملى والله أعلم قال الباقى
العيني رحمه الله وأجابوا عن الحديث المذكور بأنه صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها بل إنما أراد بذلك بقا
زنية المدينة ليس بظهورها وأما قولها كما ذكرنا عن قريب عن ابن نافع سئل مالك عن قطع سد المدينة إلى آخره وذلك كسند عبد الله عليه السلام
من هدم أطار المدينة وقال إنما زنية المدينة على ما رواه الطحاوى عن علي بن عبد الرحمن قال حدثنا يحيى بن معاذ قال حدثنا وهب بن جرير
عن العري عن نافع عن ابن عمر قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أطار المدينة أن يهدم وفي رواية لا تهدموا إلا طار فانه زنية المدينة
وهذا أسناد صحيح رواه البزار في مسنده والآن طار جمع أطور يجمع الهمة والطاء وهو بناء مرتفع وإذا أراد أحام المدينة بآبائها المرتفعة كما خصصت ثمر
ذكر الطحاوى دليلاً على ذلك من حديث حميد الموطأ عن أنس قال كان كل أبى طحوتة بن من أسلم يقاتل له أبو عير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يضاحكه إذا دخل وكان له نغير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبا عير حزناً فقال ما شأن أبى عير فقيل يا رسول الله مات نغيره
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عير ما فعل النغير وأخرج من أربع طرق وأخرجه مسلم أيضاً حدثنا شيبان بن فرخ قال حدثنا
عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً وكان لي أخ يقال له أبو عير قال وأحسبه
قال فطيماً قال فكان إذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأه قال يا أبا عير ما فعل النغير قال فكان يلعب به وأخرجه النسائي أيضاً في

اليوم والميلة والبنار في مسند واسم ابى طلحة زيد بن ابى سهل الا نصارى وامر سليم بنت ملحان امر انس بن مالك واسمها سهلة او صيلة او ملكة وتغير لضم النون وفتح الغين المعجمة وسكون الميم آخر الحروف وفي آخره راء مصغر لغر وهو طائر يشبه العصفور احمر المتقار ويجمع على نعران قال الطحاوي فهذا قد كان بالمدينة ولو كان حكم صيدها حكم صيد ملكة اذا ما اطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النخيل ولا اللعب به كالا يطلق ذلك ملكة ام - وقال التورثي لو كان حراما لم يسكت عنه في موضع الحاجة فان قيل يجوز ان يكون يقينا ودلالة ليس من المحرم قيل له هب انه كما ذكرته ولكن لم قلت ان قباء ليست من الحرم لانه روى غير واحد في تحريم حرما بريدا في بريد والبريد ربيع فراسخ وقبواء لا تبلغ من المدينة فرسخا فان قيل يحتمل ان حديث النخيل كان قبل تحريم المدينة او انه صاد من الحل قلت لا تقوم الحجة باحتمال الذي لا يشأ عن دليل وايضا صيد الحل اذا دخل الحرم يجب عليه ارساله فلا يرده علينا لانه لا يراد بصيد الحرم الا ما كان حاله فيه وهذا فيه فوجب ترك التضرع له لاطلاق النص لحرمه الحرم وقد روى الطحاوي باسناد عن مجاهد قال قالت عائشة رضي الله عنها كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا خرج لعب اشترى وقبل وأدبر فاذا احس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل بعض فلم يترصم كراهة ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع قد دخل فيما حرم منها وقد كانا يؤرون فيه الوحش ويتخذونها ويعلقون دونهما الابواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك جلاوت حكم مكة قلت واسناد صحيح واخرجه احمد ايضا في مسند والوحش واحد الوحوش وهي حيوان البر قوله رضي عن الربوض وروض الغنم والبقر الفرس والكلب كبروك الجمل وحشوم الطير قوله لم يترصم من ترصم اذا حرك فاه للكلام وهو البراءة من المهملتين وروى الطحاوي ايضا من حديث ابى سلمة بن عبد الرحمن عن سلمة بن الاكوع انه كان يصيد وباتى النبي صلى الله عليه وسلم من صيد فابطأ عليه ثوبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الذي حبسك فقال يا رسول الله انتقمي عنا الصيد فصرنا نصيد ما بين تيت الى قناة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انك لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق واخرجه من ثلاث طرق واخرجه الطبراني ايضا ثم قال الطحاوي ففي هذا الحديث ما يدل على اباحة صيد المدينة الا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل سلمة وهو على موضع الصيد وذلك لا يحل بمكة فثبت ان حكم صيد المدينة خلاف حكم صيد مكة قوله تيت بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الميم آخر الحروف وفي آخره تاء مثناة أخرى ويقال تيت على وزن سيد وقال الصاغاني هو جبل قرب المدينة على بريد منها وفي شرح المشكوة عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال سلمة اما انك لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق ورواه الطبراني بسند حسنه المنذرى قال في النخبة وهذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم على حرمان صيد المدينة فان الائمة اتفقوا على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه مخالفت زيادة ترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها والله تعالى اعلم لكون لحمها تربي من نبات المدينة فكان للحكماء مزية على لحوم الصيد الذي ليس منها كما ان لثمرها مزية على بقية الاشجار ويدل عليه ما في حديث ابى حنيفة عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين كنت قلت في الصيد قال ايرى فاحبته بالناسية التي كنت فيها فكانت كرهتك الناحية وقال لو كنت تذهب الى العقيق الحديث ومنها ما روى الطبراني في الاوسط وفيه كثير بن زيد وثقه احمد وغيره من حديث انس مرفوعا احدث جيل يحبنا ونحبه فاذا جئتموه فكلوا من شجره ولو من عضاهه وروى ابن ابى شيبة مثله والاكل منها لا يعم الا بقطع او قلع وقد اتفقنا على عدم جواز ذلك في الحرم المكي فعلم ان المراد من المنع في غير احد منع استحباب لا تحريم او كان يفهم عن ذلك للبيع لا للاكل لئلا يضيق عليهم ولتوفر الصيوت فيها فنهاهم على وجه التشديد ارادة للتوسعة عليهم في الاصطياد والانتفاع به كما قال المنازعي في تولى حديث صيد ثج واشجاره وهو ما قاله في شرح السنة حماد بن ابي وادى وج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم نظر العامة المسلمين لابل الصدقة ونعم الجنية فيجوز الاصطياد فيه لان المقصود من الكال من العامة وقال الخطابي في معجمه ولا أعلم لتحريمه صلى الله عليه وسلم وتجاويزه الا ان يكون على سبيل المحل لموضع منافع المسلمين ار قال حاصلا وقد يحتمل انه كان ذلك للتحريم ثم نسخ فكما اولوا ذلك الحديث لنا ان نؤول هذا ثم نرى من ادعى التحريم ان الطحاوي يحتمل ان يثبت سبب التحريم من صيد المدينة ويمنع سببها كون الهجرة اليها واجبة فكان لفعله بقا لزينتها ليستطير بها وبألفوها لان بقا ذلك ما يزيد في زينتها ويدعو اليها كما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا ما طامر المدينة فانها من زينتها فلما ان طلعت الهجرة زالت ذلك فكذا هذا فان قيل فصار الامر محتملا اجيب فعاد على ما كان وهو عدم التحريم لانه الاصل قلت والذي تحصل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم ان ملكة حرما والمدينة حرما يختلف عن حرمة مكة في نوع من الاحكام كالنهي عن دخولها بغير احرار وغيره ويشبهه في نوع منها كالنهي عن الاصطياد وقطع الشجر مع تفاوت اندراجها فيه من حيث ورود التشديد والتغليظ في شأن مكة واجبا للعقوبات على من جنى فيها على غير شاملة ما هو في شأن المدينة من وقوع النشل

وأتى دعوت في صاعها ومذها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة حل ثوبه أبو كامل الجحدي قال نأبى الغزير يعني
ابن المختار قال وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ناخذ بن مخلد قال حدثني سليمان بن بلال ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم
قال أنا المخزومي قال ناوهيب كلهم عن عمرو بن يحيى بهذا الأسناد ما حدثت وهيب فكر وايت الدار ورجى مثل ما دعا إبراهيم
عليه الصلاة والسلام وأما سليمان بن بلال فعبد الغزير بن المختار في روايته ما مثل ما دعا إبراهيم وحدثنا قتيبة بن سعيد
قال ناكر يعني ابن مضر عن ابن الهادي عن أبي بكر بن محمد عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حرمة مكة وإني أحرم ما بين لابتيها يريد المدينة وحدثنا عبد الله بن سبلة
ابن قعنب قال نا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبر بن جابر أن مروان بن الحكم خطب الناس فذكر مكة وأهلها
وحرمتها فناداه رافع بن خديج فقال مالي اسمك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها قد حرّم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها وذلك عندنا في آديوخولاني أن شئت أقرأئك قال فسكت مروان ثم قال قد سمعت بعض ذلك
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد كلاهما عن أبي حمزة قال أبو بكر نا محمد بن عبد الله الأسدي قال نا سفين عن أبي الزبير
عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم حرمة مكة وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد الله بن نعيم نا نافع نا عثمان بن حكيم قال حدثني عامر بن سعيد
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها وقال المنذر بن
الأنعماض عمن ارتكب شيئاً من هذه غير خاف على من تأمل في الأحاديث التي ذكرناها من الطوارئ وغيره ويشهد لهذا التخفيف أيضاً
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته ما لطف بالذوات وقال في حديث جابر عن أبي ذؤيد وغيره لا يخطو ولا يعصده حتى يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولكن يهش هشاً رقيقاً أي يثرت ثرايدين ورفق ولهذا المخرج التعامل على ما في حديث سعد بن مسعود وغيره من التحذير بالسلب كما سيأتي بل قال
ابن بطال حديث سعد في السلب لم يعم عند مالك ولا رأى العمل عليه بالمدينة كما في عمدة القاري والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال
العارف الكبير الشيخ ولي الله المدهوي قدس الله روحه والسر في حرمة مكة والمدينة أن لكل شئ تعظيماً وتعظيمه البقلع أن لا يتعرض
ما فيه بسوء وأصله مأخوذ من حسي الملوكة وحلّ بلادهم فانه كان انقياد القوم لهم وتعظيمهم ما ياهو مساوفاً والمواظدة انفسهم أن لا يتعرضوا
لما فيها من الشجر والذوات وفي الحديث أن لكل ملك حصى وحصى الله محارمه فاشتهر ذلك بينهم وركز في جميع قلوبهم سويدياً أفندتهم أدبهم
أن يتأكد وجوب ما يجب في غيره من إقامة العدل وتحريم ما يحرم فيه قوله وإني دعوت في صاعها الخ قال العيني فيه الدعاء لما ذكره هو
علم من أعلام نبوته فما أكثر بركته وكبريكل ويذكر وينقل إلى سائر بلاد الله تعالى والمراد بالبركة في المد والصلح ما يكال بها واضمحرك لك انهم
السامع وهذا من باب تسمية الشئ باسم ما قرب منه كذا قيل قلت هذا من باب ذكر المحل وإرادة الحال فافهم قوله بمثل ما دعا إبراهيم الخ
سيأتي بيان المراد به في شرح بعض الأحاديث انس في الباب قوله مثل ما دعا إبراهيم الخ قال الكرياني مثل منصرك بنزع الخافض أي بمثل ما دعا به
ولست لفظه به زائدة قوله ما بين لابتيها الخ قال الحافظ اللابة تخفيف الموحدة وهو الحجرة وهي الحجرة السوداء وقد تكرر ذكرها في الحديث
ووقع في حديث جابر عن أحمد وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها فادعى بعض الخنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية يابن جليل وفي رواية
ما بين لابتيها وفي رواية ما نصيها ونهق بان الجمع بينهما وأصح وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة فإن الجمع لو تعدى ما كان الترجيح ولا شك أن
رواية ما بين لابتيها أجمع لتوارد الرواية عليها ورواية جليل لا تنافي فيها فيكون عند كل لابة جبل أو لابتيها من جهة الجنوب الشمال وجليلها من
جهة الشرق والغرب وتسمية الجليلين في رواية أخرى لا تنص لما رواه ما نصيها فهي في بعض طرق حديث أبو سعيد والمأزم كبير الزاوي المصنف
باب الجليلين وقد يطلق على الجبل نفسه كما قال الحافظ في الفتح وقال النووي للمدينة لابان شرقية وغربية، أم - فهذا يخالف ما جوزه
الحافظ من كونها جنوباً وشمالاً والله أعلم قوله في آديوخولاني الخ حلان قبيلة باليمن كما في القاموس قوله أن يقطع عضاهها الخ جمع عضه
جذفت الماء الأصلية أي كان أصلها عضه وهي كل شجرة عظيمة له شوك قوله أو يقتل صيدها الخ قال القاري حمله اصحابنا على النهي التثنية
قوله المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون الخ قال الأبي رحمه الله لو هذا أن كانت امتناعية ويعلمون قاصراً فجوابها محذوف أي لو كانوا من
أهل العلم لعلموا ذلك ولم يفتاروا المدينة وإن كانت متعدياً فالتقدير لو كانوا يعلمون ذلك لما فارقوها وإن كانت للقفى لو تفقروا الجواب
وعلى التقديرين هو تجهيل لمن فعل ذلك لتقويمه عن نفسه اجراً عظيماً ولذلك قال لا ابدل الله فيها خيراً منهم كما قال تعالى وإن كنتونوا

لو كانوا يعلمون لا بد منها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا ثبت أحد على لاؤها وتخذها إلا كنت له
شفيعاً أو شهيداً يوم القيمة وحل شناعة ابن أبي عمير قال نأمر بن معاوية قال نأمر بن عثمان بن حكيم الأنصاري قال الخبر
عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم ذكر مثل حديث ابن نمير وزاد في الحديث ولا يريد
أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار وذوب الرصاص وذوب الملح في الماء وحل شناعة ابن نمير عن إبراهيم بن عبد بن
حميد جميعاً عن العقدي قال عبدنا عبد الملك بن عمر قال نأمر بن جعفر عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد أن سعداً
يسئله قوماً عن كذا الآية أو يخلق خلقاً سوأكم على خلاف صفتكم من الرغبة في الإيمان، وفي الاكتفاء بحج الرشيد فلتأخروا من المدينة يريد مكة
أرسل إلى مالك مع الوبع بأربعة آلاف دينار فقال له مالك ضعها هناك فلما رجع الرشيد إلى المدينة أرسل إلى مالك أن تأتي المدينة السلام
فرد إليه قال صلى الله عليه وسلم المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والمال حاضر لو أمست منه بشئ وأجمع ابن رشد بالحديث على تفضيل المدينة على
مكة ولا دليل فيه لأن كونها خيراً مطلق يصدق بصورة كونها خيراً من الشام لأن كل الأرض، وقال العلامة السدي قال ذلك في ناس
يتروكون المدينة إلى بعض بلاد الرخاء كالشام وغيره كما سيجي هؤلاء الناس هو المراد بصيرهم إلى المدينة خير لأنك التاركين لها من
تلك البلاد التي يتروكون المدينة لأجلها فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة كما لا يخفى وقوله لو كانوا يعلمون ليس المراد به أنها خير
على تقدير العلم بالمدينة خير لهم علموا أو لا بل المراد لو علموا بذلك لما فارقوها وقد يجعل كلمة لو للمتنى لكن قد يقال كثير منهم يبلغهم الخبر فيقولون
فأولئك قد علموا بذلك لبلوغهم الخبر ومع ذلك فارقوها فكيف يحرم لو علموا بذلك لما فارقوها قلت يمكن دفعه بأن المراد لو علموا بذلك عياناً
وليس الخبر كالمعينة أو يقال هو من تنزيل العالم الذي لا يعمل بعلمه بمنزلة الجاهل كانه ما علم هذا وقد يقال المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من
أهل العلم إذا البلدة الشريفة لا ينتفع بها إلا أهل الشرف الذين يعملون على مقتضى العلم وأما من ليس من أهل العلم فلا ينتفع بالبلدة الشريفة
بل ربما يتضرر فخيرت البلدة ليست إلا لأهلها ومن يليق الإقامة فيها فافهم قوله رغبة عنها الخ قال القرطبي أي كراهة لها من رغبة
عن الشيء إذا كرهته وقال المازري قبل ذلك خاص بزمان حياته صلى الله عليه وسلم وقيل دائماً ويدل عليه قوله في حديث يأتي على الناس ما
يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هكلاً إلى الرخاء المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وهذا من يخرج عنها متين كان مستوطناً بها قوله إلا أبدل
الله فيها من هو خير منها الخ والمعنى أنه لا يضر المدينة عدمه بل ينفعها فقد ذهب إلى غير هاتين قول على لاؤها وشدة تها الخ قال المازري
اللاواء الجوع وشدة الكسب ضمير شدت كما يحتمل أن يعود على اللاواء ويحتمل أن يعود على المدينة قوله شفيقاً أو شهيداً الخ قال الأبي الخ
خرج مخبر الحث على سكناها فمن لم يسكنها ولو لم يلحقه لاوارد دخل في ذلك لأن التعليل بالغالب والمظنة لا يضر فيه التخلف في بعض الصور
كتعليل القصر بمشقة السفر فإن الملك يقصر ولو لم يلحقه مشقة لوجود السفر قال عياض سئلت في أو هذه هل هو للشك أو غيره ولم يخص
شفاعته صلى الله عليه وسلم بسكان المدينة وهو عامة فاجبت بجواب استحسنة كل من وقعت عليه وأنا أذكر لأن منه لمعاً فقيل في أو أنها
للشك ولا يصح لأنه رواية جماعة من الصحابة والتلف بهذا اللفظ ولو كانت للشك لما اتفقوا عليها بل لا ظهر أنه قاله صلى الله عليه وسلم كذلك
ثم يحتمل أن يكون أعم من هذه الجملة هكذا وتكون أو للتقسيم شفيقاً للصنف ههنا العصاة وشهيداً للآخرين وهو المطيعون أو شفيقاً لمن مات بعد
وشهيداً لمن مات في حياته أو على غير ذلك مما الله سبحانه أعلمهم وقد تكون أو هنا بمعنى الواو فيكون شفيقاً وشهيداً معاً وقد روي إلا كنت له
شفيقاً وله شهيداً ثم إذا كانت للشك على ما قيل فإن كان الصيغ الشهادية اندفع الاعتراض بتخصيص الشهادة لسكان المدينة وهي عامة لا غارز لها
على الشفاعة العامة وإن كان الصيغ الشفاعة حملت على أنها شفاعة خاصة أمانها في دفع الدرجات أو بأمر يوم القيامة وأما أن يظن
في عرشه ويكفهم في روح أو على منابر من نور أو يسرع بهم إلى الجنة وغير ذلك من وجوه المبررة التي يختص بها بعض دون بعض قوله
إلا أذابه الله في النار الخ قال عياض هذه الزيادة (يعني قوله في النار) تدفع إشكال الأحاديث الأخر وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة ويحتمل
أن يكون المراد من أذابه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء أضحج أمره كما يضحج الرصاص في النار فيكون في اللفظ تقديم وتأخير يؤيد
قوله أذوب الملح في الماء ويحتمل أن يكون المراد من أذابه في الدنيا بسوء وأنه لا يهل بل يذهب سلطانة عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره
فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد من أذابه اعتياداً وطلباً لغرضها في غفلة فلا يتم له أمر بخلاف من
أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه من أخوات أهل المدينة ظالمهم أخافه
الله وكانت عليه لعنة الله الحديث ولا بن حبان غره من حديث جابر أم قال الأبي والمراد بالآية هنا العزم حتى لا يرضح إذا هزم عدي

ركب القصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجرة او يخبطه فسلبته فلما رجع سعد جاء اهل العبد فكلّموه ان يردّوه على غلاما او عليهم ما اخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان اردّ شيئا نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم وايني ان يردّ عليهم محلّ شئنا يحيى بن ايوب وقتيبة وابن حجر جميعا عن اسماعيل قال بن ايوب حلّ شئنا اسماعيل بن جعفر قال خبرني عمرو بن ابي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن جحطب انه سمع انس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوطئ القميص غلاما من غلامنا حتى يخرجه من اوطئه يردّ في رداءه فكنث اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل وقال في الحديث ثم اقبل حتى اذا بدا له احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما اشرف على المدينة قال اللهم اني احرّمها بين جبليهما مثل احرّم

بسيته فلا تكتبوها ويكون حجة للقاضي ان العزم مؤاخذ به وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان قوله بالعقيق اسم موضع قريب من المدينة قوله فسلبه ثم اخذ ثيابه والسلب فبجعتين المسلوب قوله فلما رجع سعد الى المدينة قوله نفلني ما بتشديد النفل اي جعلني او اعطانيه نفلا اي غنمة بأذنه لكل من رأى صائدا او قاطع شجر ان يأخذ سلبه قوله واي ان يردّ عليهم ما قال القاري وفي رواية فلا اردّ عليكم طعمة اطمئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئتم دفعت اليكم منه وفي أخرى انه كان يخرج فيجد الحاطب معه شجرة رطب فيسأله فيكلم فيه فيقول لا ادع غنمة غنمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم واني لمن اكثر الناس مالا ام - قال النووي رحمه الله هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي والحنابلة في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق وخالف فيه ابو حنيفة كما قد مر عنه وقد ذكرنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية علي بن ابي طالب سعد بن ابي وقاص وانس بن مالك وجابر بن عبد الله والي سعيد بن ابي هريرة وعبد الله بن زيد ورافع بن خديج وسهل بن حنيف وذكر غيره من رواية غيره ايضا فلا يلتفت الى من خالف هذه الاحاديث الصحيحة المستفيضة وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم ان من صاد في حرم المدينة او قطع من شجرها اخذ سلبه وهذا قال سعد بن ابي وقاص وجماعة من الصحابة قال القاضي عياض ولو قيل به احد بعد الصحابة الا الشافعي في قولها القديم وخالفه ائمة الامصار قلت ولا تنظر في القميص اذا كانت السنة معه وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه ولم يشك له دافع قال اصحابنا فاذا قلنا بالقديم ففي كيفية الضمان وجمان احدهما يقص الصيد والشجر والكلأ كضمان حرمة مكة واصحابنا وبه قطع جمهور المفسرين على هذا القديم انه يسلب الصائد قاطع الشجر والكلأ وعلى هذا فالمراد بالسلب جمان احدهما انه ثيابه فقط واصحابنا وبه قطع الجمهور انه كسلب القاتل من الكفار فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك ما يدخل في سلب القاتل وفي مصنف السلب ثلاثة اوجه لا صحابنا اصحابنا انه للسالك هو الموافق لحديث سعد الثاني انه لمساكين المدينة والثالث لبس المال واذا سلب اخذ جميع ما عليه الا سائر المعونة وقيل يؤخذ سائر المعونة ايضا قال اصحابنا ويسلب مجرد الاصطياد سواء اتلفت الصيد ام لا والله اعلم ام - قال الأبي م ومذهب مالك والجمهور والشافعي في الجديده انه لا ضمان في صيد المدينة وقطع شجرها وانما هو حرمة دون ضمان وقال بعض العلماء فيه الجزاء كحرمة مكة وللشافعي في القديم ما تقدم ام وقد تقدم الكلام على حرم المدينة وحديث السلب قريبا في اوائل هذا الباب فليتذكر قوله يخذلني ثم زاد في البخاري حتى اخرج الى خيبر قال الحافظ وقد استشكل من حيث ان ظاهرة ان ابتداء خدمة انس للنبي صلى الله عليه وسلم من اول ما قدم المدينة لانه صمغ عنه انه قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين وفي رواية عشر سنين وخبير كانت سنة سبع فيلزم ان يكون ابتداء خدمته اربع سنين قاله الدأودي وغيره واجيب بان معنى قوله لا يوطئ القميص غلاما من غلامنا ثم يتعين من يخرج معه في تلك السفرة فيعين له اوطئه انشا فيخط القميص على الاستئذان في المسافرة به لاني اصل الخدمة فانما كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين بذلك وفي الحديث جواز استعمال اليتيم بغير اجرة لان ذلك لم يقع ذكره في هذا الحديث وحمل الصبيان في الغزو كما قاله بعض الشراح وتبعوه وفيه نظر لان انشا حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لان خبير كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ولا يلزم من عدم ذكر الأجرة عدم وقوعها قوله وقال في الحديث ثم اي بعد قصة ذكرها قوله يحبنا ونحبه ثم قال الحافظ وللعملاء في معنى ذلك اقوال اختلفت انه على حذف مضاف والتقدير اهل احد والمراد بهم الا نصار لانه جيرانه ثانيا انه قال ذلك للمسرة بلسان الحال اذا قدم من سفر لقربه من اهله ولقياهم وذلك فعل من يحب بمن يحب ثالثا ان الحب من الجانبين على حقيقة وظاهر كون احد من جبال الجنة كما ثبت في حديث ابي عيسى بن جابر مرفوعا جبل احد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة اخرج احد ولا مانع في جانب البلد من امكان المحبة منه كما جاز التسمي منها وقد خاطبه صلى الله عليه وسلم مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب اسكن احد الحديث وقال السهيلي كان صلى الله عليه وسلم يحيا في الغار الحسن

به إبراهيم عليه الصلوة والسلام مكة اللهم بارك لهم في مدتهم وصاعهم وحل شتاهم سعيد بن منصور وقتيبة
ابن سعيد قال أنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن عمرو بن إلى عمرو عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
بمثل غير أنه قال أنا أنس بن مالك عن عمرو بن إلى عمرو عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
مالك أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم ما بين كذا إلى كذا فمن أحدث فيها حدثا قال لئن قال لي هذه شديدة
من أحدث فيها حدثا فلعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوما القية صرنا ولا عكسا

والاسم الحسن ولا اسم احسن من اسم مشتق من الاحدية قال ومع كونه مشتقا من الاحدية فحركات حروفه الرفع وذلك يشعربا ارتفاع دين الواحد
وعلوته فتعلق الحب من النبي صلى الله عليه وسلم لفظا ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله اعلم - قوله اللهم بارك لهم في مدتهم وصاعهم
قال ابن المنير يحتمل ان تختص هذه الدعوة بالمكان الذي كان حينئذ حتى لا يدخل للمداحات بعده ويحتمل ان تعم كل ميكان لاهل المدينة
الى الابد قال والظاهر الثاني كذا قال وكلامه مالك يحتمل الى الاول وهو المعتمد وقد تغيرت المكيال في المدينة بعد عصر مالك والى هذا الزمان
وقد وجل مصداق الدعوة بان يورك في مدتهم وصاعهم بحيث اعتبر قد رها ما أكثر فقهاء الامصار ومقلدوه هو الى اليوم في غالب الكفارات
قال ابن بطال عن المصنف دعاءه صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة في صاعهم ومثل هو خصهم من البركة ما اضطرا اهل الافاق الى قصدهم في ذلك
المعيار المدعول بالبركة ليجعلوه طريقه متبعة في معاشهم واداء ما فرض الله عليهم وكذا في النعم، وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله البركة
النماء والزيادة وتكون بمعنى الثبات اللزوم وقيل يحتمل ان يكون هذه البركة دينية وهي ما يتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الزكاة
والكفارات فتكون بمعنى الثبات البقاء بها بقاء الحكم بها بقاء الشريعة وثباتها ويحتمل ان يكون دينية من تكثير الكيل والقدر هذه الكيال
حتى يكفي منه ما لا يكفي مثله من غيره في غير المدينة او يرجع البركة في التصرف بها في التجارة وارباعها او الى كثرة ما يكال بها من غلاتها وشارها او تكون
الزيادة فيما يكال بها لا تسع عيشهم وكثرته بعد ضيقه بما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم فملكهم من بلاد الخصب الربيع بالشام والعراق ومصر
وفيرها حتى كثر الحمل الى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه فزاد مدتهم وصارها شئيا مثل مد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتين او مرة ونصفا وفي هذا كله ظهور لاجابة دعوته صلى الله عليه وسلم وقبولها هذا كله كلام القاضي عياض - قوله ما بين كذا الى كذا ام هكذا
جاء فيهما وسيأتي حديث علي رضي الله عنه ما بين غير الى ثور قوله فمن أحدث فيها حدثا الى اي اظهر فيها منكرا او بدعة وهي ما خالف الكتاب
والسنة كذا في المرقاة قوله قال ثور قال لي هذه شديدة الى قال الا في في فاعل قال الثانية انس فعلى رواية اسقاط او آوى محدثا فالشدة
تكون في الوعيد المذكور على الذنب ويأتي بيان وجه الشدة في ذلك وعلى رواية اشياها فيحتمل الشدة انها واجبة الى ترتيب العقوبة عليها وحلها
ويحتمل انها على الكلمتين معا، ثور قال وجه الشدة فيه اما ان تكون لعنة الله وما بعد ها كناية عن عقوبة خاصة ليس كعقوبة فاعل ذلك في
غير المدينة او يكون كناية عن نفوذ الوعيد فيه بخلاف المذنب بذلك في غيرها فانه في المشيئة قوله فعليه لعنة الله الى قال الحافظ فيه
جواز لعن اهل المعاصي الفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين وفيه ان الحديث والمؤوى للحديث في الاشمسوله والمراد بالحديث والحديث
الظلم والظالم على ما قيل او ما هو اعز من ذلك قال عياض - واستدل بهذا علم ان الحديث في المدينة من الكليات والمراد بلعنة الملائكة والناس
المبالة في الابعاد عن رحمة الله قال والمراد بالعز هذا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في اول الامر وليس هو كل من الكافر وقال ابن بطال -
ودل الحديث على ان من أحدث حدثا او آوى محدثا في غير المدينة انه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة وان كان قد علم
ان من آوى اهل المعاصي انه يشاركهم في الاثام فان من رضى فعل قوم وعلمهم بالحق جحد ولكن خصت المدينة بالذكر لشرورها لكونها مهدية الحق
وموطن السهل عليه الصلوة والسلام ومنها انتشر الدين في اقطار الارض فكان لها بذلك مزيد فضل على غيرها وقال غيره السرى في تخصيص
المدينة بالذكر انها كانت اذ ذاك موطن النبي صلى الله عليه وسلم وصارت موضع الخلفاء الراشدين قوله والملائكة والناس الى قال عياض
لعنة الله سبحانه طرده الملعون عن رحمته تعالى ولعنة الملائكة والناس دعاء هو عليه بالابعاد من رحمة الله تعالى وقد تكون لعنة الملائكة
عليهم السلام ترك الدعاء له والاستغفار وابداه عن جملة المؤمنين في الاستغفار لهم قال القرطبي وهؤلاء هم الاعوان في قوله تعالى
وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ قوله صرنا ولا عكسا ثم نبهنا اولها واختلف في تفسيرهما فعند الجمهور الصرنا الصرنا الفريضة والعدل لنا فلة وسروا
ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعنه الاصمعي الصرنا التوبة والعدل القديرة وعن يونس مثله لكن قال
الصرنا الاكتساب وعن ابى عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرنا الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس وحكى

قال فقال ابن انس واوى محدثا حل شئ زهير بن حرب قال فابن زيد بن هارون قال فاعاصم الاحول قال سألت انس
أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم هي حرام لا يختل خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين وحل شئنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في صاعهم بارك لهم في مكيالهم بارك لهم في مدهم وحل شئنا
زهير بن حرب وإبراهيم بن محمد السامي قال أنا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت يونس يحدث عن الزهري عن انس بن مالك
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل بالمدينة ضعف ما بمكة من البركة وحل شئنا أبو بكر بن أبي شيبة
صاحب المحكم المصنف الوزن والعدل الكليل وقيل المصنف القيمة والعدل الاستقامة وقيل المصنف الدية والعدل البديل وقيل المصنف الشفاعة
والعدل الفدية لاغا تعادل المدينة وهذا لا خير بهيئة ولا لغيره وقيل المصنف الشوة والعدل للكفيل قاله إبان بن ثعلبة أشد من لا تقبل المصنف وهاتوا عدلاء
فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال، قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وإن قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما وقد
يكون معنى الفدية أنه لا يجدي يوم القيامة فدى يفدى به بخلاف غيره من المنهين بأن يفدى من النار بهيودى أو نصراني كما رواه مسلم
من حديث أبي موسى الأشعري، قال لا يوقد منأ في الكلام على حديث جبريل عليه السلام أن الأحياء إنما هو عبارة عن بطلان العمل فيجب
وإن القبول الخص من الصحة لأن الصحة عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن حصول ثبوت الثواب على الفعل وهو مراد القاضي بقبول
الرضا وأنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة وهذا كالصلوة في الداء المخصوصة فأنما صحة أى مجزئة غير مقبولة أى لا ثواب عليها في القول الصحيح
فلا يلزم من نفي القبول نفي الصحة حتى يكون ذلك أحياء والله أعلم **قوله** قال فقال ابن انس الخ فاعل قال الأول عاصم، قال النووي كذا وقع
في أكثر النسخ فقال ابن انس ووقع في بعضها فقال انس بحذف لفظة ابن قال القاضي ووقع عند عامة شيوخنا فقال ابن انس بأشياء ابن قال
وهو الصحيح وكان ابن انس ذكر إياه هذه الزيادة لأن سياق هذا الحديث من قوله إلى آخره من كلام انس فلا وجه لاستدراك انس بنفسه مع أن
هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلام انس في أكثر الروايات قال وسقطت عند السمرقندي قال وسقطها هناك يشبه أن يكون
هو الصحيح ولهذا استدركت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي، أم ووقع في رواية البخاري قال عاصم فأخبرني موسى بن انس أنه قال
أوى محدثا قال حافظ ذكر الدارقطني أن الصواب عن عاصم عن النضر بن انس لا عن موسى قال والزهري عن البخاري أو شيخه قال عياض
وقد أخرجه مسلم على الصواب قلت إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامل بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن
ابن انس فإن كان عياض أراد أن الأجماع صواب فلا يخفى ما فيه والذي سماه النضر هو مسند عبد الواحد كذا أخرجه في مسنده وأبو نعيم في المستخرج
من طريقه وقد مر أنه عن ابن قيس عن عاصم فبين أن بعضه عند انس نفسه وبعضه عن النضر بن انس عن أبيه أخرجه أبو عوانة في مستخرجه
وأبو الشيخ في كتاب الترهيب جميعا من طريقه عن عاصم عن انس قال عاصم ولم اسمع من انس واوى محدثا فقلت للنضر ما سمعت هذا يعني القدر
الزائد من انس قال الكوفي سمعته منه أكثر من مائة مرة والله أعلم **قوله** أو اوى الخ أى ضمه إليه وجماء قال عياض ويقال أو اوى بالقصر
المند في الفعل اللازم والمتعدى جميعا لكن القصر في اللازم أشهر وأصح والمند في المتعدى أشهر وأصح قلت وبالله أقبح جاء القرآن العزيز في قوله
قال الله تعالى أَوْيْتْنَا إِلَى الْغُفْرِ وَقَالَ فِي التَّعْدَى وَأَوْيْتْنَا هُمَا إِلَى كِبْرَةٍ، **قوله** محدثا الخ قال القاضي ولم يرو هذا الحرف إلا محدثا
بكسر الدال ثم قال وقال الإمام الزهري روى بوجهين كسر الدال وفحما قال فمن فم أراد الأحداث نفسه ومن كسر أراد فاعل الحديث **قوله**
من فعل ذلك فعليه لعنة الله الخ فيه ترتيب الوعيد الشديد على المختل ولم أجده في غير هذا الطريق فإن صح فهو مخالف لما قد مناه في أوائل
هذا الباب من مذهب الحنفية فهو يحملون النبي عز الاختلاف ونحوه على الكراهة مع اثبات الأياحة ويختلج في قلبه أن الرواية وقع فيها اختصار
وحذف بعض الرواة ذكر الأحداث وإبراء المحدث وكان الوعيد مرتباً على ذلك المحدث وكما هو المصريح في سائر الروايات عن انس وإيضاً
فليس في هذه الرواية التصريح برفع هذه الجملة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى على المتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله**
في مكيالهم بكسر الميم آلة الكليل ويستحب أن يتخذ ذلك المكيال رجاء لبركة دعوتهم صلى الله عليه وسلم والاستئذان باهل البلد الذين
دعاهم قاله العيني في عمدة القاري وسبق بيان البركة فيه وفي صاعهم ومدهم قريباً، **قوله** وإبراهيم بن محمد السامي الخ هو بالسيد المجهلة
قوله ضعف ما بمكة من البركة الخ أى من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا ويحتمل أن يريد ما
هو أعم من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كضعيف الصلوة بمكة على المدينة واستدل به على تفصيل المدينة على مكة وهو ظاهر

وزهير بن حرب أبو كريب جميعاً عن أبي معاوية قال أبو كريب نا أبو معاوية قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال
خطبنا على ابن أبي طالب فقال من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه ألكتاب الله وهذه الصحيفة قال وصحيفة معلقة في قوس
سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم وأبين ما إلى أثر
فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفاً
لا عدلاً وذمة المسلمين واحدة يسع بها أذنهم من ادعى إلى غير أبيه أو اتقى إلى غير مولاه فعليه لعنة الله والملائكة

من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول افضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت افضلية له على الإطلاق وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم
أن يكون الشام واليمن افضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم يارك لنا في شامنا وامادها ثلاثاً فقد تعقب بأن التاكيد لا يستلزم التثنية
المصريح به في حديث الباب قال ابن حزم لا تنجى في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بما لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة ورده عياض بأن
البركة اعتراف من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لا تنجى عن النماء والزيادة فإما في الأموال الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة
والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفي المد فيها من كفايته
في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين و
لكل شخص والله اعلم قوله شيئاً نقرأه الخ أي من الروى كما يظهر من بعض الروايات قوله وهذه الصحيفة الخ أي الورقة المكتوبة. قوله

فقد كذب الخ قال النووي هذا تصريح من على رضي الله عنه بأبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة ويختارونه من قولهم إن علياً رضي الله عنه
أوصى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكنوز الشريعة وأنه صلى الله عليه وسلم خص أهل البيت بما لم يطعم
عليه غيرهم وهذا دعوى باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكنى في أبطالها قول على رضي الله عنه هذا وفيه دليل على جواز كتاب العلم
أم - وقد تقدم تفصيله وبسط الكلام عليه في مقدمته هذا الشرح والله الجيد والمنعم قوله أسنان الأبل وأشياء من الجراحات الخ قد

تنوعت الروايات في ذكرها في الصحيفة ففرضها العقل فكان الأسير وفي بعضها فرائض الصدقة وغير ذلك من الأحكام قال الحافظ والجمع
بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الروايات عنه ما حفظه والله اعلم قوله ما بين يدي

إلى ثور الخ عبد بن قيس العيني وسكون التختانية وفي رواية عائر وزن فاعل هو جبل بالمدينة قال عياض لا معنى لالتكافير بالمدينة فإنه معروف
وقد جاء ذكره في أشعارهم وانشد أبو عبد الله البكري في ذلك عدة شواهد قال أبو عبيد وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور
وأما ثور بركة وقال المحدث الطبري في الأحكام بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاه
أحد عن يسار بن جاعة الخ وراثة جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال
فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك قال فعلمنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم كثرته

عنه قال وهذه فائدة جليلة انتهى - قوله وذمة المسلمين واحدة الخ قال القاري أي أنها كالشيء الواحد لا يختلف باختلاف المراتب لا يجوز
نقص الفرد العاقد بها وكان الذي ينقص ذمة أخيه كالذي ينقص ذمة نفسه وهي ما يذم الرجل على أخيه من عهد أمان كأنهم كالجسد
الواحد الذي إذا اشتكى بعضاً اشتكى كله قوله يسع بها أذنهم الخ أي يتولاها ويولي أمرها أدنى المسلمين مرتبة والمعنى أن ذمة المسلمين واحدة
سواء صلباً من واحد أو أكثر شريف أو وضعيع قال الطبري فإما من أحد من المسلمين كافر أو مجمل لا أحد نقض قال الحافظ فدخل في أذناه المرأة و

العبد والصبي المجنون فإما المرأة فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة شيئاً ذكره عبد الملك يعقوب بن الماجشون صاحب مالك
لا يحفظ ذلك عن غيره قال أن أمان الأمان وتناول ما ورد مما يخالف ذلك على قضائنا خاصة قال ابن المنذر في قول النبي صلى الله عليه وسلم يسع
بذمتهم أذنهم دلالة على اغفال هذا القائل انتهى وجاء عن سمعون مثل قول ابن الماجشون فقال هو إلى الإمام إن أجازة جاز وإن رده وأما

العبد فأجاز الجهور أمانه قاتل أو لم يقاتل وقال أبو حنيفة إن قاتل جاز أمانه والأقلا وقال سمعون إذا أذن له سيد في القتال صح أمانه والأقلا
وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز قلت وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذي يعقل
والخلاف عن الملكية والجنابة وأما المجنون فلا يصح أمانه بخلاف كالكافر لكن قال الأوزاعي إن غزا الذي مع المسلمين فأمن أحداً فإن شاء
الإمام مضاه الأمان له إلى أمانه وحكي ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في الحرب فقال لا ينقض أمانه وكذلك
الأجير قوله ومن ادعى إلى غير أبيه الخ قال النووي وهذا صريح في غلط تحريم انتفاء الإنسان إلى غير أبيه وانتفاء العتيق إلى ولاه غير مولاه

والناس جميعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً وانتهى حديث أبي بكر وزهير عند قوله يسع بها أدناها ولم يذكر ما بعده وليس في حديثها معلقة في قراب سيفه وحديث علي بن حجر السعدي قال أنا علي بن مسهر قال وحديث أبي سعيد الأشج قال تاو كيم جميعاً عن الأعرش بهذا الإسناد نحو حديث أبي كريب عن أبي مغوية إلى آخره وزاد في الحديث فبني أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صحت ولا عدل ليس في حديثها من ادعى إلى غير أبيه وليس في رواية وكيع ذكر يوم القيمة وحديث أبي عبد الله بن عمر القواريري ومحمد بن أبي بكر المقدسي قال أنا علي بن محمد بن مهدي قال أنا سفيان عن الأعرش بهذا الإسناد نحو حديث ابن مسهر وكيع إلا قوله من تولى غير مواليه وذكر اللعنة له وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال أنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سليمان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صفة وحديثنا أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال حدثني أبو النضر قال نا عبد الله الأشجعي عن سفيان عن الأعرش بهذا الإسناد ومثله ولم يقل يوم القيمة وزاد ودمته المسلمين واحداً يسع بها أدناها فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صفة وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول لو رأيت الظباء ترفع بالمدينة ما ذرعتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام وحديثنا أسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد قال السجستاني أنا عبد المزيق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظباء ما بين لابتيها ما ذرعتها وجعلتني عشر ميلاً حول المدينة حتى وحديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن يمينه عن ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال كان الناس إذا رأوا أول الثمر جازأ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم يارك لنا في مدينتنا ويارك لنا في صانعنا ويارك لنا في مثلنا اللهم إن إبراهيم عليه الصلوة والسلام عبدك وخليك ونيبك واني عبدك ونيبك وانه دعائك ملكة واني ادعوك للمدينة بمثل ما دعائك ملكة من كفر النعمة وتضييع حقوق الارث والولاء والعقل وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق قوله فمن أخفر مسلماً إلا معناه من نقص أمان مسلماً فترض كافر آمنه مسلماً قال أهل اللغة يقال أخفرت الرجل إذا نقصت همة وخفرت إذا أمنت كذا في الشرح قوله ترتع بالمدام معنى ترتع وترعى وقيل معناه تسع وتبسط ومعنى ذرعتها أفزعها وقيل نفرتها أي لقولها في الحديث الماضي ولا يفرصيد ما قوله وحديثنا عشر ميلاً أو وروى أبو داود من حديث علي بن زيد قال حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة برياً برياً لا يخط شجرة ولا يعصداً ما يساق به الحمل قوله جازأ به الخ قال العلماء كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعائه صلى الله عليه وسلم في الثمر للمدينة والصاع والمد وأعلامه صلى الله عليه وسلم بأبداء صلاحها لما يتعلق بها من الزكوة وغيرها وتوجيه الخارصين وقال الأبي رحمه وقيل إنما كانوا يؤثرون به على أنفسهم بحالة ويرونه أولى الناس بما يسبق إليهم من خير برهم قوله وبارك لنا في مدينتنا الخ في ذاتها من جهة سعتها وسعتها أهلها وقد استجاب الله دعاءه عليه الصلوة والسلام بان وسع لفل المسجد وما حوله من المدينة وكثر الخلق فيها حتى عد من القيس المعد للقتال المهيأ بها في زمن عمر بن الخطاب الف قرس والحاصل ان المراد بالبركة هنا ما يشمل الدنيوية والأخروية والحسية كذا في المرقاة قوله واني عبدك ونيبك الخ قيل إنما لم يذكر الخلة لنفسه مع انه خليل كما دل عليه قوله في مناقب أبي بكر وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً رعاية للأدب في تركه المساواة بينه وبين آباءه واجلاده الكرام وقال الطيبي عدم التصريح بذلك مع رعايته الأدب الخ قال الزمخشري في قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض إلى قوله ورجيت الظاهر انه أراد نفسه وفي هذا الإيهام من تخيير فضله ما لا يخفى وقد سئل الخطيب عن شعر الناس فقال زهير النابتة ثم قال ولو شئت لذكرت الثالث أراد نفسه ولو صرح به لم يفهم أمره قوله بمثل ما دعائك ملكة الخ قال الأبي رحمه دعاء إبراهيم عليه السلام هو قوله فاجعل أئمة من الناس آية ويعني ما رزقهم من الثمرات بأن تجلب إليهم ما لم يشكروه في ان رزقوا أنواع الثمار حاضرة في واد ليس فيه نخل ولا شجر ولا ماء وقد اجاب الله سبحانه دعوتهم فجعله حرمًا آمناً تجب إليه ثمرات كل شيء رزقا من لدنه وقد اجاب الله سبحانه دعاء محمد صلى الله عليه وسلم وصانعت خير المدينة على خير مكة في زمن الخلفاء في ان جلب إليها من مشارق الارض ومغاربها كنوز كسرى وقيصر وخاقان ما لا يحصى كثرة وفي آخر الامر يأتى الذين إليها من اقصى الارض وشاسع البلاد

مثله معه قال ثور بن عاصم عن وليد له فيعطيه ذلك الثمر وحل ثنا يحيى بن يحيى قال نا عبد العزيز بن محمد المدني عن
 سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بأول الثمر فيقول اللهم بارك لنا في ثمرتنا
 وفي ثمارنا وفي مدنا وفي صناعنا بركة مع بركة ثور بن عاصم من حضره من ولدان وحل ثنا أحمد بن اسمعيل بن عيسى
 قال نا إلى عن وهيب عن يحيى بن أبي اسحق أنه حدث عن أبي سعيد مولى المهري أنه أصابهم بالمدينة جهد شدة وأنه أتى أبا عبد
 الحمري فقال له اني كثير العيال قد صابتنا شدة فأردت ان انقل عيالي إلى حضرة التريث فقال أبو سعيد لا تفعل المزمع بالمدينة
 فانا خرجنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم اظن أنه قال حتى قد مناعنا غفان فأقام بها ليالي فقال للناس والله ما نحن ههنا في شيء
 وإن عيالنا تحلوف ما نأمن عليهم فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي بلغني من حديثكم ما أدري كيف قال
 والذي أحلف به أو والذي نفسي بيده لقد هممت أو ان شئت لا أدري أيتها قال لا مرن بنا حتى ترحل ثم لا أحل لها عقد حتى
 أقدم المدينة وقال اللهم ابراهيم عليه الصلوة والسلام حرمة فجعها حرما ولا حرمت المدينة ما بين ما زمرها من لا يهراق فيها دم ولا يحل فيها سلاح
 سلاح لقتال ولا يخط فيها شجرة إلا لعلفت اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم بارك لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدنا اللهم بارك
 لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم اجعل مع البركة بركتين والذي نفسي بيده ما من المدينة
 شجرة إلا نقب لأعليه مكان يحرسها حتى تقدر موايلها ثم قال للناس ارحلوا فارتحلنا فأقبلنا إلى المدينة فوالذي نحلف به أو يحلف به
 من تخاد ما وضعنا راحلتنا حين دخلنا المدينة حتى أغار علينا بنو عبد الله بن غطفان وما يهجمهم قبل ذلك شيء وحل ثنا زهير
 قوله ومثله معه أي بمثل ذلك المثل والمعنى بضعف ما دعا إبراهيم عليه الصلوة والسلام قوله ثور بن عاصم وليد الخ قال عياض فيه
 ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الرفق بالصغير والكبير وتخصيصه الصغار بالدمع اليهود أذهروا ولي لشدة حرصهم على ذلك وقيل يحتمل ان يخطب الأجر
 بدفعها لمن لا ذنب عليه وتخصيصه اصغر وليد يحضره اذ ليس فيه ما يقسم على الولدان واما من كبر فانه يتخلق بأخلاق الرجال والصبر ويوحي
 انه تغافل بقاء الثمار وزاد بها بدفعها لمن هو في سن التملك والزيادة كما قيل في قلب الرداء في الاستسقاء قلت وقيل انما خصهم بذلك للمناسبة
 الواقعة بين الولدان وبين البنا كورة لقرعها من الأبدان قوله أصابهم بالمدينة جهد شدة الخ قال الأبي لا يعارض دعائه صلى الله عليه وسلم بالبركة
 اذ لا منافاة بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها وتخلفها عن بعض لا يضر بهذا كان شيخنا محبب والأظهر على ما قدمنا ان البركة هي في تحصيل
 القوت وان المذهب ما يشيع ما يشيع ثلاثة أمثاله بغيرها فتكون الشدة في تحصيل المد والبركة في تضعيف القوت به قوله إلى بعض الرعايا
 قال اهل اللغة التريث بكسر الراء هو الأرض التي فيها زرع وخصب جعبة ارياف ويقال اريفتنا صرنا إلى التريث أراقت الأرض اخصبت فهي ريفة
 قوله وان عيالنا تحلوف الخ بضم الخاء أي ليس عندهم رجال ولا من يحميهم قوله ترحل الخ بأسكان الراء وتحقيق الخاء أي يشد عليها رحلها
 قوله ثم لا أحل لها عقد الخ معناه أو اصل السير ولا أحل عزرا حلقت عقد من عقد حلها ورحلها حتى أصل المدينة لمبا لغتي في الأسماع إلى الملائكة
 قوله ما بين ما زمرها الخ المأزفة هجرة بعد ما يم وبكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين الجبلين ونحوه والأول هو الصواب هنا ومعناه ما بين
 جبلين كما سبق في حديث آخر غير والله أعلم - قوله أن لا يهراق فيها دم الخ قال القاري والمراد من هي أراقة الدم التي عن القتال المفضي
 إلى أراقة الدم لأن أراقة الدم حرام ممنوع عنه على الإطلاق والمباح منه لم نجد فيه اختلافا يعتد به عند العلماء إلا في حرمة وقيل لا يسلط
 دم حرام لأن سفك الدم الحرام في مكة والمدينة أشد محرما وقوله ولا يحل فيها سلاح يؤيد القول الثاني لأن التأسيس أو من التأكيد قوله
 ألا لعلفت الخ بتجريك اللام واسكانها في النهاية بأسكان اللام مصدر علفت علفا وبالفتر اسم الحشيش والتاب والتشديد ونحوها وفيه جواز أخذ
 أوراق الشجر للعلفت قوله ما من المدينة شعب لا نقب الخ قال النووي فيه بيان فضيلة المدينة وحرمتها في زمنه صلى الله عليه وسلم وكثرة الحر
 واستيعابهم الشعب زيادة في الكرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة الشعب بكسر الشين هو الفرجة النافذة بين الجبلين وقال
 ابن السكيت هو الطريق في الجبل والنقب فجر النون على المشهور وحكى القاضى ضمها أيضا هو مثل الشعب وقيل هو الطريق في الجبل قال الأخفش
 انقاب المدينة طرقها ونجاها - قوله وما يهجمهم قبل ذلك شيء الخ قال النووي معناه ان المدينة في حال غيبته كانت محمية محروسة كما أخبر
 النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان بني عبد الله بن غطفان أغاروا عليها حين قد مناعنا غفان قبل ذلك يهجمهم من الأعداء غارة عليها ما نفع ظاهره لا كان لهم عدو
 يهجمهم ويستغلون به بل سبب منعهم قبل ذلك من حراسة الملائكة كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة يقال هاج الشجر ما جت
 الحرب وهاجها الناس أي تحركت وحركوها وهجت زيدا حركته للأمر كله ثلاثي واما قوله بنو عبد الله فكذا وقع في بعض النسخ عبد الله بن

ابن حرب قال نا اسمعيل بن هلية عن علي بن المبارك قال نا يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابو سعيد مولى المهري عن ابي سعيد
 الخدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في مدنا وصانعنا واجعل من البركة بركاتين وحل شتا ابوبكر بن
 ابي شيبة قال نا عبد الله بن موسى قال نا شيبان ح قال وحل ثنى اسحاق بن منصور قال نا عبد الصمد قال نا حرب يعني
 ابن شداد كلاهما عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد مثله وحل شتا قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن سعيد بن ابي سعيد
 عن ابي سعيد مولى المهري انه جاء ابا سعيد الخدرى ليالى الحرة فاستشاره في الجلاء من المدينة وشكى اليه اسعارها وكثرة عياله و
 اخبره ان لا يصير له على جهل المدينة ولا واهما فقال له ويحك لا امرؤ بك ذلك انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصير
 احد على لا واهما فموت الا كنت له شفيعا او شهيدا يوم القيمة اذا كان مسلما وحل شتا ابوبكر بن ابي شيبة وعبد بن عبد الله
 ابن نمير وابو كريب جميعا عن ابي اسامة واللفظ لا بى بكر وابن نمير قال نا ابو اسامة عن الوليد بن كثير قال حدثني سعيد بن عبد الرحمن
 ابن ابي سعيد الخدرى ان عبد الرحمن حدثه عن ابيه ابي سعيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحرمت ما بين
 لا بتى المدينة كما حرم ابراهيم مكة قال ثوركان ابو سعيد يأخذ قال ابوبكر عبادنا في يد الطير فيفكك من يده ثم يرسله
 وحل شتا ابوبكر بن ابي شيبة قال نا علي بن مسهر عن الشيبان عن يسكين بن عمر عن سهل بن حنيف قال اهرى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى المدينة فقال فيها حرم امرؤ وحل شتا ابوبكر بن ابي شيبة قال نا عبد عن هشام عن ابيه عن عائشة
 قالت قد منا المدينة وهي بيعة فاشتكى ابوبكر واشتكى بلال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شكوى اصحابه قال اللهم
 حطب الينا المدينة كما حبت مكة واشت

مكبر ووقع في اكثرها عبد الله بن عمر العيين مصغر الاول هو الصواب بخلاف بين اهل هذا الفن قال القاضى عياض حدثنا به مكبرا ابو عبد الله الحنفى
 عن الطبري عن القارى بنو عبد الله على الصواب قال ووقع عند شيوخنا في نسخ مسلم من طريق ابن ماهان ومن طريق الجودى بنو عبد الله مصغر
 وهو خطأ قال وكان يقال للمهرى الجاهلية بنو عبد الغرى فتاهم النبي صلى الله عليه وسلم بنى عبد الله فتمت بهم العرب بنى محولة لتحويل اسمهم والله اعلم
 قوله ليالى الحرة قال القرطبي هي حرة المدينة وكانت بها مقلة عظيمة في اهل المدينة وكان سببها ان ابن الزبير واكثر اهل الحجاز ذكر هوا بعة يزيد بن
 معاوية فلما توفي معاوية وجه يزيد مسلم بن عقبة المورى في جيش عظيم من اهل الشام فقاتل اهلها فمهم وقتل جرة المدينة قتلا ذريعا واستباح
 المدينة ثلاثة ايام فميت وقعة الحرة ثم انه توجه بذلك الجيش يريد مكة فمات مسلم بن عقبة ولما الجيش الحصين بن نمير سار الى مكة وحاصر
 ابن الزبير واحتوت الكعبة واتخذ من جدارها وسطا سقط فيها فبينما هم كذلك بلغهم موت يزيد ففرقوا وبقى ابن الزبير عكة الى زمن الحجاج وقتله لابن الزبير
 رحمه الله قلت تقدم الكلام في اغرام يزيد المدينة في وقعة الحرة ومبايعة اهل الحجاز ابن الزبير اشيع بهذا في اخا بناء ابن الزبير الكعبة حين احتوت
 قوله فاستشاره في الجلاء قال القرطبي الجلاء بفتح الجيم والمد لا انتقال من موضع الى غيره وبكسرهما والمد جلاء السيف والعروس بفتح الجيم
 والقصر جلاء الجبهة وهو انحسار الشعر عنها يقال منه رجل اجل واجمل قوله اخا حرام آمن ام فيه دلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيدها وفجرها وقد
 سبقت المسئلة وذكر الخلاف فيها وفي هذا الحديث عند الطبراني في الكبير اخا حرام آمن ام اخا حرام آمن قال الهيثمى رجاله رجال الصحيح قوله وهو يبيح
 هي بمنزلة مدودة يعني ذات وباء والوباء مقصور بمنزلة وباء وهو المرض العام وقد اطلق بعضهم على الطاعون انه وباء لانه من افرادة لكن ليس كل
 وباء طاعونا وقال ابن سينا الوبا ينشأ عن فساد جهر الهواء الذي مادة الروح ومدرة قال الحافظ والذي يفرق به الطاعون من الوبا اصل الطاعون
 الذي لا يتعرض له الاطباء ولا اكثر من تكلم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ولا يخالف ذلك ما قاله الاطباء من كون الطاعون ينشأ عن
 هيجان الدوا ونصبايم لانه يجوز ان يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة فتحدث عنها المادة السمية ويهيئ الدم بسببها او ينصب انما لا يتعرض
 الاطباء لكونه من طعن الجن لانه امر لا يدرك بالعقل وانما يعرف من الشارع فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم وقال الكلاباذى في معاني
 الاخبار يحتمل ان يكون الطاعون على قسمين قسم يحصل من غلبة بعض الاخلاط من دوا وصفه محترقة او غير ذلك من غير سبب يكون من الجن وقسم
 يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الاخلاط وان لم يكن هناك طعن وتقع الجراحات ايضا من
 طعن الانس، انتهى وقال هشام في رواية محمد بن اسحق وكان وباءها لى المدينة معروفا في الجاهلية وفي البخارى قد منا المدينة وهي وباء ارض
 الله قال الحافظ ولا تعارض قد ومهم عليها وهي هذه الصفة منه صلى الله عليه وسلم عن القدر وعلى الطاعون لان ذلك كان قبل النبى وان النبى تحقيق
 بالطاعون ونحوه من الموت الذريع لا المرض لوعق قوله فاشتكى ابوبكر واى وعك وكذا بلال وغيرهما كما في الفقه قوله واشتد الم اى بل اكثر

وصحها وبارك لنا في صاعها ومذها وحول حنماها الى المحفة وحل ثنا ابوكريب قال نا ابواسامة وابن ندير عن هشام بن عروة
بهذا الاسناد نحوه وحل شني زهير بن حرب قال نا عثمان بن عمر قال نا خبرني عيسى بن حفص بن عاصم قال نا نا نافع عن ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صابر على لاواثها كنت له شفيقا وشهدا يوم القيامة وحل ثنا يحيى بن يحيى
قال قرأت على مالك عن قطن بن وهب بن عويمر بن الاجل عن مجتنب مولى الزبير اخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة
فأنته حوالة له تسلم عليه فقالت أتي أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله أقعدى لكاع فأتى
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاواثها وشدت بها الا كنت له شهيدا او شفيقا يوم القيامة وحل ثنا
محمد بن رافع قال نا ابن ابي فريك قال نا الضحاك عن قطن الخزامي عن مجتنب مولى مصعب عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من صابر على لاواثها وشدت بها كنت له شهيدا او شفيقا يوم القيامة يعني المدينة وحل شني يحيى بن الزبير
وقتيبة وابن حجر جميعا عن اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يصبر على لاواء المدينة وشدت بها احد من امتي الا كنت له شفيقا يوم القيامة وحل ثنا ابن ابي عمير قال نا سفيان عن
ابن هارون موسى بن ابي عيسى سمع ابا عبد الله القراظ يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا
وحل ثنا يوسف بن عيسى قال نا الفضل بن موسى قال نا هشام بن عروة عن صالح بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

اعظم ويؤيده انه في رواية وأشد، قال القاري في شرح المشكاة ثلثا في هذا ما سبق انه عليه الصلوة والسلام قال لكلك أنك أحب البلاد الى
وانك أحب ارض الله الى الله وفي رواية لقد عرفت أنك أحب البلاد الى الله وأكرمها علم الله فان المراد به المبالغة اولا انه لما أوجب الله على المهاجرين
مجاورة المدينة وترك الوطن والسكون بمكة طلب من الله ان يزيد محبة المدينة في قلوب اصحابه لئلا يميلوا بآدنى الميل عن حبها اذ المراد
بالحبة الزائفة الملائمة لملاذ النفس وفي مشاقها الاحبة المرتبة على كثرة المثوبة والحيشية مختلفة ويؤيد ما قرئناه قوله فيما بعد وصحها قوله
وصحها الخ اي اجعل هوامها وماها صحيحا قوله وحول حنماها الى المحفة الخ قال المازري قيل كان أهلها يومئذ كفارا، قال عياض وفيه حواز
الدعاء للمسلمين وحواز الدعاء على الكفار بما يهلكهم ويشغلهم عن المسلمين وفيه الرد على بعض المعتزلة في قولهم لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر
على بعض المتصوفة في قولهم ان الدعاء قاذر في التوكل والدعاء عند عبادة لا يستجاب منه الا ما سبق في القدر كونه خلافا لما قاله بالبلاء وان
الدعاء يصرف القدر على ظاهره بل جاء في الآثار وفيه مجزة له صلى الله عليه وسلم فان المحفة من يومئذ وبينة وخمة لا يشرب احد من ماؤها الا حرق
اي من القرى بما داخلين عليها قال الحافظ وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء لانه يتضمن الدعاء برفع الموت الموت حتم مقصود فيكون ذلك
عبثا وأجيب بان ذلك لا يتنافى التعبد بالدعاء لانه قد يكون من جملة الاسباب في طول العمر او رفع المرض وقد تواترت الاحاديث بالاستعاذة من
الجحيم والجحار وسبب الاستقام ومكدرات الاخلاق والاهواء والادواء فمن يتكرر التداوى بالدعاء يلزمه ان يتكرر التداوى بالعقاقير ولو قيل بذلك
الاشد وذو الاحاديث الصحيحة ترد عليهم وفي الاجزاء الى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداوى بغيره لما فيه من الخضوع والتسليم للرب سبحانه بل منع
الدعاء من جنس ترك الاعمال الصالحة انما على ما قدر فيلزم ترك العمل بجملة ورد البلاء بالدعاء كروا النهر بالترس وليس من شرط الايمان بالقدر
ان لا يتترس من مرضي الشهد والله اعلم يا ب الترغيب في سكنى المدينة وفصل الصابر على لاواثها وشدت بها قوله عن مجتنب مولى الزبير
قال المنوي هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وهما مشهوران والسين مهملة وفي الرواية الاخرى يحسن مولى مصعب بن
الزبير هو الاحلها حقيقة ولا آخر عجازا قوله اقعدى لكاع الخ هي بفتح اللام واما العين فمبنية على الكسر قال اهل اللغة يقال امرأة لكاع ورجل
لكع بضم اللام وفتح الكاف ويطلق ذلك على اللصيم وعلى العبد وعلى الغبي الذي لا يهتدى لكلام غيره وعلى الصغير وخاطبها ابن عمر بهذا التكاثر عليها
لا دلالة عليها لكونها من ينتمى اليه ويتعلق به وحتمها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل قال العلماء وفي هذه الاحاديث المذكورة في الباب مع ما
سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصابر على شدائدها وضيق العيش فيها وان هذا الفضل باق مستمر الى يوم القيامة
وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة فقال ابو حنيفة وطائفة تكثر المجاورة بمكة وقال جد بن حنبل وطائفة لا تكثر المجاورة بمكة بل تستحب
وانما كرمها من كرمها الامور منها خوف الملل وقلة الحرمة للانس وخوف ملازمة الذنوب فان الذنوب فيها اقبح منه في غيرها كما ان الحسنه فيها اعظم
منها في غيرها واجتمعت استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها وتضعيف الصلوات الحسانات وغير ذلك والمختاران المجاورة بها
جميعا مستحبة الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورتها خلافا لا يحصون من سلف الامة وخلفها من يفتكهم

بنا
الترغيب في سكنى المدينة
مفضل الصابر على لاواثها وشدت بها

م
الترغيب في سكنى المدينة
مفضل الصابر على لاواثها وشدت بها

يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد وحديثنا عن الناقدا بن ابي عمر قال لا ناسفين
 ح قال وحديثنا بن شبة قال ناسف الوهاب جميعا عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد وقال لا كما ينفي الكير الخبث ولم يرد كرا
 الحديد وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاصاب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد أقتني بيعتي فأبى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأتى ثرجاء فقال أقتني بيعتي فأبى ثرجاء فقال يا محمد أقتني بيعتي فأبى فخرج الاعرابي فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انما المدينة كالكير تنفي خبثها

عد ما قلت والذي ذكره احتمالا ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تاكل القرى الارجوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها
 كذا قال ودعوى الحصر مردودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد امتيت مكة امر القرى قال المذكور للمدينة أبلغ منه لان الامومة لا تنفي اذا وجد
 ما هي له امر لكن يكون حتى الامر اظهر وفضلها اكثر كذا في الفتح قوله يقولون يثرب وهي المدينة الخ وان بعض المتأخرين يسميها يثرب اسمها
 الذي يليق بها المدينة وفيه بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع القرآن انما هو حكاية عن قول غير المؤمنين
 وروى احمد من حديث البراء بن عازب رفعه من سمى المدينة يثرب فليست غفرا الله هي طابة وروى عمر بن شبة من حديث ابي يرب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمدينة يثرب لهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة
 قال وسبب هذه الكراهة لان يثرب اما من التثريب الذي هو التوبيخ والملامة او من الثريب وهو الفساد وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم
 يحسن الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر ابو اسحق الزجاج في مختصره وابو عبد الله البكري في معجمه ما استعمل يثرب باسم يثرب بن قانية بن
 مهاجر بن عيل بن عيص بن ارم بن سام بن نوح لانه اول من سكنها بعد العرب ونزل اخوه خيبر خيبر فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام
 البكري قوله ان اعرابيا الخ قال الحافظ لما رقت على اسمه الخ ان الزمخشري ذكر في رسمه لا يرا انه قيس بن ابي حازم وهو مشكل لانه تابعي
 كبير مشهور صحابته هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات فان كان محفوظا فعله آخر وافق اسمه واسم ابيه وفي الزيل كابي موسى
 في الصحابة قيس بن ابي حازم المنقري فيجوز ان يكون هذا قوله بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري فبايعه على الاسلام وهو
 ظاهر في ان طلبه الاقالة كان فيما يتعلق بنفس الاسلام ويحتمل ان يكون في شيء من عوارضه كالحجرة وكانت في ذلك الوقت واجبة ووقع التوب
 على من رجع اعرابيا بعد هجرته ولو كان استقاله من الاسلام لكان قتله على الردة قوله وعك بالمدينة الخ الوعك بفتح الواو وسكون المهملة
 وقد تفتح بعده كاف الحشى وقيل ألها وقيل ارعادهما وقال الاصمعي اصله شدة الحر فاطلق على حر الحشى وشدة قله اقلني بيعتي الخ
 ظنا منه انه يجوز قيا سأل على البيع فان الاقالة من مكارم الاخلاق في البيع ولذا قال صلى الله عليه وسلم من اقال ناد ما اقال الله عثرته
 يوم القيامة قوله فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال ابن التين انما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من اقالته لانه لا يعين على
 معصية لان البيعة في اول الامر كانت على ان لا يخرج من المدينة الا باذن فخرجه عصيان قال وكانت الهجرة الى المدينة فرضا قبل فتح
 مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين مولاة لقوله تعالى والذين آمنوا وولوا حاكما لا كرم من ولا يترهم من شيء حتى
 يهاجروا فلما فتحت مكة قال صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح ففي هذا اشار بان مبايعة الاعرابي المذكور كانت قبل الفتح وفي عمدة القاري
 فان قلت لما قال الاعرابي اقلني لم يقله قلت لانه لا يجوز لمن أسلم ان يترك الاسلام ولا من هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يترك الهجرة
 ويذهب الى وطنه وهذا الاعرابي كان من هاجر وبايع النبي صلى الله عليه وسلم على المقام عند قال عياض ويحتمل ان بيعته كانت بعد الفتح و
 سقوط الهجرة اليه وانما بايع على الاسلام وطلب الاقالة فلم يقله وقال ابن بطال والدليل على انه لم يرد الا رد عن الاسلام انه لم يرد حل ما
 عقده الا بما وافقة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان خروجه عن المدينة خروجاً عن الاسلام لقتله حين ذاك ولكنه خرج عاصيا ورأى انه
 معذور لما نزل به من الحشى ولعله لم يعلم ان الهجرة فرض عليه وكان من الذين قال الله تعالى فيهم واجد ان لا يعلموا حل ودما أنزل الله على
 رسلهم فان قلت ان المناقذين قد سكنوا المدينة وما توافيها ولم تنفهم قلت كانت المدينة دارهم اصلا ولم يسكنوها بالاسلام ولا حثالة و
 انما سكنوها لما فيها من اصل معاشرهم ولم يرد صلى الله عليه وسلم بضرب المثل الا من عقده الاسلام راعيا فيه ثم خبث قلبه ام قوله فخرج
 الاعرابي الخ اي من المدينة راجعا الى البلد من غير اذنه صلى الله عليه وسلم قوله كالكير الخ جعل مثل المدينة وما يصيب ساكنيها من الجمل
 البلاء كمثل الكير وما يوقد عليه في النار فيميز به الخبث من الطيب فيذهب الخبث ويبقى الطيب فيه اذ كان واخلص كما في زمان عمر

وينصع طيبها وحل ثنا عبد الله بن معاذ العنبري قال نا إلى قال ناشعة عن عدى وهو ابن ثابت سمع عبد الله بن زيد
عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نا طيبة يعني المدينة وانما تنفخ الخبث كما تنفخ النار خبث الفضلة
حل ثنا قتيبة بن سعيد وهاذا بن السري وإيو بكر بن أبي شيبة قالوا نا أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرق قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله سمي المدينة طابة **حل ثنا** محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار قالنا حاجج بن
محمد قال وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد المطلب كلاهما عن ابن جريح قال اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن ابن
عبد الله القراط انه قال اشهد على ابي هريرة انه قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم من اراد اهل هذه البلدة بسوء يعني المدة
اذابه الله كما يذو بالمح في الماء **وحل ثنا** محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار قالنا حاجج **وحل ثنا** محمد بن رافع قال نا
عبد الرزاق جميعا عن ابن جريح قال اخبرني عمر بن يحيى بن عمار انه سمع القراط وكان من اصحاب ابي هريرة يزعم انه سمع ابا هريرة
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهلها بسوء يريد المدينة اذابه الله كما يذو بالمح في الماء قال ابن حاتم في حديث
ابن يحيى يدل قوله بسوء شرا **حل ثنا** ابن ابي عمر قال نا سفيان عن ابي هريرة عن موسى بن ابي عيسى **وحل ثنا** ابن ابي
عمر قال نا الذراوردي عن محمد بن عمر جميعا سمعا ابا عبد الله القراط سمع ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل ثنا**
قتيبة بن سعيد قال نا حاتم يعني ابن اسماعيل عن عمر بن نبيه قال اخبرني دينار القراط قال سمعت سعد بن ابي وقاص
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهل المدينة بسوء اذابه الله كما يذو بالمح في الماء **وحل ثنا** قتيبة
قال نا اسمعيل يعني ابن جعفر عن عمر بن نبيه الكعبى عن ابي عبد الله القراط انه سمع سعد بن مالك يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم مثله غير انه قال بدوها وبسوء **وحل ثنا** ابو بكر بن الشيبة قال نا عبد الله بن موسى قال نا أسامة بن زيد
عن ابي عبد الله القراط قال سمعته يقول سمعت ابا هريرة وسعدا يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك لاهل المدينة في مدتهم
وساق الحديث فيه من اراد اهلها بسوء اذابه الله كما يذو بالمح في الماء **وحل ثنا** ابو بكر بن الشيبة قال نا وكيع عن هشام بن

باب تحريم ارادة اهل المدينة بسوء
وان من ارادهم بسوء اذابه الله

باب ترغيب الناس في سكنة المدينة عند فتح الامصار

ابن الخطاب رضي الله عنه فانه اخرج اهل الكتاب اظهر العدل والاحسان وفي التنزيل اشارة الى هذا التأويل في حق الحق والباطل من جهة
التمثيل فاما الزيل فيل هب جفلة واما ما يقع للناس فيك في الارض كذلك يضرب الله الامثال قوله وينصع طيبها اذ طيبها مرفوع على
الفاعلية وهو التشديد وينصع بفتح الياء والصاد المهملة اي يصفر ويخلص ويقيم والناصع الصافي الخالص منه قوله ناصع اللون اي صافيه
ونخالصه ومعنى الحديث انه يخرج من المدينة من لم يخلص ايمانه ويبقى فيها من خلص ايمانه قال اهل اللغة يقال نضع الشيء نضع بفتح الصاد فيها نضعها
اذا خلص ووضع والناصع الخالص من كل شيء قال ابن المنير ظاهر الحديث ذكر من خرج من المدينة وهو مشكل فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة
وسكنوا غيرها من البلاد وكذا من بعدهم من الفضلاء والحواريين ان المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورضية عنها كما فعل الاعرابي المذكور واما
المشار اليهم فاما خرجي المقاصد صحيحة كمنش العلم وفتح بلاد الشرك والمرا بطة في الثغور جماد الاعلاء وهو مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل
سكنها **قوله** اذ طيبها اذ هو بوزن شيبة غير منصهر تأنيث الطيب بفتح الطاء وسكون الياء لغة والطيب يقال لها طابة ايضا قال في الفتح
والطاب الطيب لغتان بمعنى واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها ساكنها وقيل من طيب العيش بها قال بعض اهل
العلم وفي طيب ترابها وهو ما يدل شاهد على صحة هذه التسمية لان من اقم تربتها وحيطتها لا تحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها
وللمدينة اسماء غير ما ذكر حتى قال بعض اهل العلم بلغني ان لها اربعين اسما **قوله** ان الله سمي المدينة طابة الخ فيما استحب تسميتها طابة وليس فيه
انما لا تسمى بخبره قاله النووي رحمه الله **باب** تحريم ارادة اهل المدينة بسوء وان من ارادهم بسوء اذابه الله **قوله** اخبرني عبد الله بن
عبد الرحمن بن يحيى قال نا النووي هكذا صوابه اخبرني عبد الله بن نعيم العائني مكيرو هكذا هو في جميع نسخ بلادنا ومعظم نسخ المغاربة ووقع في بعضها
عبد الله لضم العين مصغر وهو غلط ويحسن بكسر النون فتحها سبق بيانه قريبا في باب الترغيب في سكنة المدينة والقراط بالطاء المعجمة منسوب
الى القراط الذي يدلغ به قال ابن ابي حاتم لانه كان يبيعه واسم ابي عبد الله القراط هذا دينار وقد سماه في الرأيت التي بعد هذه في حديثه عن سعد
ابن ابي وقاص رضي الله عنه **قوله** من اراد اهل هذه البلدة الخ قيل يحتمل ان المراد من ارادها غازيا مغيرا عليها ويحتمل غير ذلك وقد سبق
بيان هذا الحديث قريبا في ابواب السابقة **قوله** بدوها وبسوء الخ على اشك والهم بفتح الدال المهملة واسكان المهملة اي بغائلة امرهم
والله اعلم **باب** ترغيب الناس في سكنة المدينة عند فتح الامصار **قوله** عن هشام بن عروة عن ابيه الخ هو عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير

باب اخبار صلوات الله عليه وسلم بترك الناس المدينة وخروجها

عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن سفين بن ابي زهير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الشام فيخرج من المدينة قوم باهليهم يبيسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ثم يفتح اليمن فيخرج قوم باهليهم يبيسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون **وحديثنا** محمد بن رافع قال قالنا عبد الرزاق قال انا ابن جريح قال اخبرني هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن سفين بن ابي زهير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفتح اليمن فيأتى قوم يبيسون فيتحلون باهليهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ثم يفتح الشام فيأتى قوم يبيسون فيتحلون باهليهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ثم يفتح العراق فيأتى قوم يبيسون فيتحلون باهليهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون **وحديثنا** زهير بن حرب قال نا ابو صفوان يعنى عبد الله بن عبد الملك الأموي عن يونس بن يزيد ح قال وحديث حملة بن يحيى اللفظ له قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفي الاسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لان هشام قد لقي بعض الصحابة **قوله** عن سفين بن ابي زهير الخ كذا لاكثر ورأه حماد بن سلمة عن هشام عن ابيه كذلك وقال في اخره قال عروة ثم لقيت سفين بن ابي زهير عنده فاخبرني بهذا الحديث واسم ابي زهير التميمي يفتح القات كسر الراء بعد ها محملة وقيل نمر وهو الشنوي من ازد شنوءة يفتح المعجزة وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك وقيل يفتح النون بعد ها همزة مكسورة بلا واو وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نصر بن الازد وسمى شنوءة لشأن كان بينه وبين قومه **قوله** يفتح الشام الخ هكذا في رواية وكيع هذه البياضة بذكر الشام وفي رواية ابن جريح الآتية بعد ها شرع باليمن ثم ذكر الشام ثم العراق ووافقه على هذا الترتيب مالك عند البخاري ولكن لا بلفظة ثم بل بالواو وهذا هو الأرجح قال ابن عبد البر وغيره افتتحت اليمن في ايام النبي صلى الله عليه وسلم وفي ايام ابي بكر وافتتحت الشام بعد ها والعراق بعدها وفي هذا الحديث علم من اعلام النبوة فقد وقع على وقتها اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ترتيبه ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء لوصبروا على الإقامة بالمدينة فكان خير لهم في هذا الحثا فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو امر محقق عليه فيه دليل على ان بعض الفقهاء فضل من بعض ولم يختلف العلماء في ان المدينة فقلا على غيرها وانما اختلفوا في الانفضلية بينها وبين مكة **قوله** يبيسون الخ يفتح اوله وضم الموحدة وكسرها من بيت بيت قال ابن عبد البر في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة وقيل ان ابن القاسم رواه بضمها قال ابو عبد الله معناه يسوقون دوابهم والبس سوق الابل تقول بس بس عند السوق واردة السعة وقال اللادوي معناه يرحلون دوابهم فيبيسون ما يطونته من الارض من شدة السير فيصير غبارا قال تعالى **بُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا** اي سالت سيلا وقيل معناه سارت سير او قيل معناه يزينون لاهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم الى سكناها فيتحلون بسبب ذلك من المدينة لرحلين اليها ويشهد لهذا حديث ابي هريرة عند مسلم يأتي على الناس زمان يدعون الرجل ابن عمه وقريبه هلموا الى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وعلى هذا فالذين يتحلون غير الذين يبيسون كان الذي حضر الفتح اعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه الى الحج اليها لذلك فيتحل المدعو باهله واتباعه قال ابن عبد البر ورمى يبيسون بضم اوله وكسر ثانيه من الرباعي من أبس أبسأ ومعناه يزينون لاهلهم البلد التي يقصدونها وقال النورى الصواب ان معناه الاخبار عن خروج من المدينة متحلا باهلهم يأسا في سيره مسرعا الى المرحلة ولا مصارا للمفتحة **قوله** لو كانوا يعلمون الخ اي بفضلها من الصلوة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغيرها ذلك ويحتمل ان تكون بمعنى ليت فلا يحتاج الى تقدير وعلى الوجهين ففيه تحمیل لمن فارقها وأثر غيرها قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها وامان من خروج الحاجة او تجارة او حجارة او خوذ ذلك فليس بداخل في معناه الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام ان ينزل لا يعلمون منزلةنا اللازم لتنتفي عنهم المعرفة بالكلية لو ذهب مع ذلك الى التمني لكان ابلغ لان التمني طلب فلا يمكن حصوله اي ليتها كما لو امن اهل العلم تغليظا وتشديدا وقال البيضاوي المعنى انه يفتح اليمن فيجيب قوما بلادها وعيش اهلها فيجلبهم ذلك على المهاجرة اليها بانفسهم واهليهم حتى يخرجوا من المدينة والحال ان الإقامة في المدينة خير لهم لا ماعا حرم المهرول وجواره ومهبط الوحى ومنزل البركات لو كانوا يعلمون ما في الإقامة بما من الفوائد الدينية بالعوائد الاخرى التي يستحق دونا ما يجدونه من الحظوظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها وقواه الطيبى لتكثير قومه ووصفهم بكونهم يبيسون ثم تركه بقوله لو كانوا يعلمون لانه يشعر بانهم ممن ركن الى الحظوظ البهيمية والحطام الفانى واعرضوا عن الإقامة في جوار المهرول ولذلك كسر رقومًا ووصفه في كل قرينه بقوله يبيسون استحضار الملك الهيبة القبيحة والله اعلم

باب اخبار صلوات الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت

باب فضل ما بين قبرة صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره

عليه السلام المدينة ليرتكبها أهلها على خير ما كانت مذلة للعوا في معنى السباع والطير قال مسلم أبو صفوان عبد الله بن عبد الملك بن عيسى بن جريح بن عشرين كان في حجره **وحدثني** عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني أبي عن جدي قال حدثني حنبل بن حذاف بن خالد عن ابن شهاب أنه قال قال خبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يتركون المدينة على خير ما كانت لا يغشوها إلا العوا في يريد عوا في السباع والطير ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة يتعقان بغنمهما فيجدانها وحشا حتى إذا بلغا ثنية الوداع خرا على وجوههما **وحدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد لما زني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قالنا عبد العزيز بن محمد المدني عن يزيد بن الحارث

قوله على خير ما كانت الم أي على أحسن حال كانت عليه من قبل، قال القرطبي تبعاً ليعاض وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصداً للناس ومجاهاً وحملت إليها خيرات الأرض وصارت من أعمال البلاد فلما انتقلت الخلافة إلى الشام ثرو إلى العراق وتغلبت عليها الأعراق تعاقبها الفتن وخلت من أهلها فقصدها عوا في الطير والسباع، وقال النووي المختار أن هذا التركيب يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ ثم يحشر الراعيان وفي البخاري أنهما آخر من يحشر، ورجحه الحافظ في الفقه وقال بعد نقل الروايات وهذا لم يقع قطماً وقال المذهب في هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمها إلى المدينة قوله للعوا في الم جمع عافية وهي التي تطلب اقوتها ويقال للذكر عايت قال ابن الجوزي اجتمع في العوا في شيان أحدهما أنها طالبة لا قوتها من قولك عفوت فلاناً أعفوه فأناعا والجمع عفاة أي أتيت أطلب معروفه والثاني من العفلة وهو الموضع الخالي الذي لا أنيس به فان الطير الوحش تقصد الأمان على نفسها فيه **قوله** قال مسلم أبو صفوان عبد الله بن عبد الملك الم وفي تهذيب التهذيب عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان ابن الحكم بن أبي العاص الأموي الدمشقي أبو صفوان ذهبت به أمه أم جميل بنت عمر بن عبد الله بن صفوان بن أمية إلى مكة حين قتل بوه مع مروان بن محمد روى عن أبيه وابن جريح ويونس بن يزيد لا يلبس وأما عبد الله بن زيد الميثمي ومالك وابن أبي ذئب ومجالد وثور بن يزيد وغيرهم وعندهما أحمد والنسائي والحميدي وعلي بن المديني والبخاري ونعيم بن حماد ومحمد بن عباد المكي وكتيبة بن سعيد وغيرهم، قال ابن معين وعلي بن المديني وأبو مسلم عبد الرحمن بن يونس المستملي ثقة وقال أبو زرعة لا بأس به صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن المديني قال لي أبو صفوان كان مودعي يحيى بن يحيى الغساني قال علي وكان أخوه قرشي رأيت وقال الدارقطني من الثقات قلت حكى بعضهم أنه توفي في حدود المائتين **قوله** ثم يخرج راعيان من مزينة الم هذا يحتمل على بعد أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا يتعلق له بالذي قبله ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيت عن القرطبي والنووي الثاني أظهر كما قال النووي **قوله** يتعقان بغنمهما الم يتعقان بكسر الميملة بعد ما قات النعيق زجر الغنم يقال نعق ينعق بكسر العين وفتحها نعيقاً ونعاقاً ونعقاً ونعقاً إذا صاح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطلب الكل وأنه فسر بالمقصود من الزجر لأنه يزجرها عن المرعى الويل إلى المرعى الويل **قوله** فيجدانها وحشا الم أي خالية ليس بها أحد الوحش من الأرض الحلاء أو كثرة الوحش لما خلت من شكاها قال النووي الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحش قال وقد يكون وحشاً ينع وحش وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبر بواحد عن جمعه وحكى عن ابن المرباط أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين تصير وحشاً ما بان تغلب فيهما وأما أن توحش وتفرق منهما وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي الصواب الأول وقال القرطبي القدره صالحة لذلك انتهى، ويؤيده أن في بقية الحديث أنها يخرجان على وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الوداع وذلك قبل دخولها المدينة بلا شك فيدل على أنها وجدان الوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقتوي أن الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة، **قوله** خرا على وجوههما الم أي سقطا ميتين وقد مرى ابن حبان من طريق عمرة عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الإسلام خراباً المدينة **باب** فضل ما بين قبرة صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره **قوله** ما بين بيتي الم وقع في حديث سعد بن أبي قاص عند البزار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر، قال القرطبي وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه فعلى هذا المراد بالبית في قوله بيتي أحد بيوتهم لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، **قوله** روضة الم أي كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر لا سيما في عمده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيهاً بغير أداة أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازاً وهذا فيه نظر إذا اختصص لذلك بتلك البقعة والخبر مسوق لمزيد شرف تلك البقعة على غيرها

باب فضل الجنة

باب فضل الصلاة بحجر مكة والمدينة

عن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة وحل ثنا زهير بن حرب وعجل بن مثني قال لا يجمع بين سعيد بن سعيد عن عبد الله بن ح قال وحل ثنا ابن نمير قال نا أبي قال نا عبد الله بن جنيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين منبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على الحوض وحل ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال نا سليمان بن بلال عن عمر بن يحيى عن عتياب بن سهل الساعدي عن أبي حميد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك وساق الحديث وفيه ثم أتينا حتى قد منا وادى القرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مسرع فمن شاء منكم فليسر معي ومن شاء فليمكث فخرجنا حتى اشرقنا على المدينة فقال هذه طابة وهذا حد وهو جبل يحبتنا ونحبته وحل ثنا عبد الله بن معاذ قال نا أبي ناقرة بن خالد عن قتادة قال نا انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احدا جبل يحبتنا ونحبته وحل ثنا عبد الله بن عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثني حرمي بن عمارة قال ناقرة عن قتادة عن انس قال ناظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أحد فقال ان احدا جبل يحبتنا ونحبته وحل ثنا عمر الناقد وزهير بن حرب اللفظ العثماني نا سفين بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدي هذا

قال الزهري نا وجوابه انها سبب قوى يوصل اليها على وجه آخر من بقية الاسباب او هي سبب لروضة خاصة اجل من مطلق الدخول والتعمد فان اهل الجنة يتفادون في منازلها بقدر اعمالهم او هو على ظاهره وان المراد انه روضة حقيقة بان ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث وقال في المواهب يحتمل الحقيقة بان يكون ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بانه من الجنة مقتطعا منها كما جاز في الحجر الأسود وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وان من لا زمر ذكر الله في مسجد ما آل به الى روضة الجنة وسقى يوم القيامة من الحوض واستدل به على ان المدينة افضل من مكة لانه اثبت ان الارض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس احد كوفي الجنة خير من الدنيا وما فيها وتعقبه ابن خزيمة قوله انما من الجنة عجايزا ولو كانت حقيقة لكانت كما وصفها الله الجنة ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانما المراد ان الصلوة فيها تؤدى الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من ايام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال الشيوف قال ثوروثب انه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها افضل مما بعد ازهمم ان يقولوا ان الحقيقة افضل من مكة ولا قائل به كذا في النعم قلنا والحق ان كونه روضة حقيقة بحيث ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة لا يستلزم قرب احكام الجنة واثارها عليه في الحال اراهنه كما زعم ابن خزيمة وغيره والله تعالى اعلم بالصواب قول ومنبري على حوضي الخ اي ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال اكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد المنبر الذي يوضع له يوم القيامة والاوّل ظاهر وقيل معناه ان قصد منبره والحضور عند ملازمة الاعمال الصالحة يورد صاحبه الحوض ولتقتض شربه منه والله اعلم باب فضل احد قول حتى قد منا وادى القرى الخ هي مدينة قديمة بين المدينة والشام قوله يحبتنا ونحبته الخ قد سبق بيان هذا الحديث قريبا فراجعه باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة قوله صلوة الخ التذكير للوحدة اي صلوة واحدة قوله في مسجد هذا الخ اي مسجد المدينة النبوي لا مسجد قبله وغيره قال النووي ينبغي ان يحصر المصلحة على الصلوة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد لان التضعيف انما ورد في مسجد وقد اكد بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فانه يشمل جميع مكة بل صح النووي انه يعبر بجميع الحرم ووافقه السبكي وغيره على الاختصاص بذلك الموضع واعتزله ابن تيمية واطال فيه والمحبت الطبري واورقا آثارا استدلالها وبانه سلم في مسجد مكة ان المضاعفة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في الحديث انما هي لاجراء غيره من المساجد المنسوبة اليه عليه السلام وبان الامام والكاتب سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية وقال لانه عليه السلام اخبر بما يكون بعده ونويت له الارض فعلم بما يحدث بعد ولو لا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون ان يستزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم يترك ذلك عليهم وما في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه انه لما فرغ من الزيارة قال لو انتهت الى الجبانة وفي رواية الى ذي الحليفة لكان الكل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد زيد كان كل مسجد وفي رواية لوني هذا المسجد الى صنعاء كان مسجدي هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم والله اعلم وقال الشيخ بدر الدين العيني ما حاصله انه اذا جمع الاسم والاشارة كما في قوله صلى الله عليه وسلم مسجدي هذا هل تغلب الاشارة او الاسمية خلاف فقال النووي في تغليب

افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وحل شئ محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبدنا وقال ابن رافع نا
عبد المزيق قال نا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا
خير من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وحل شئ اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر الجمحي قال
الاشارة واما مذهبننا فالذي يظهر من قولهم ان الاسم غيب لاشارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله افضل من الف صلاة
قال عياض المعنى انها تزيد على الف صلاة والله اعلم بقدر تلك الزيادة قال الا بى وكان يحنوا ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقال ان هذا لم يحكم
المصلحة فلا يقال مثلاً ان صلاة زيد الظهريه افضل من صلاة علي بن ابي طالب الظهريه مسجد الكوفة وقرء بان صلاة مطلق والمطلق يصدق
بصورته قال قولنا مطلق لا ينافي ما ذكره ابن عبد السلام من العموم اي عموم القرء والنقل ولا شئ حديث رواه ابن ماجه من رواية زيد بن ابي لهبان
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في بيته بصلاة في مسجد ليقابل بخمس وعشرين صلاة وصلاته في المسجد
الذي يجمع فيه خمس مائة صلاة وصلاته في المسجد الاقصي بخمسين الف صلاة وصلاته في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة وفيه ابو الخطاب الدمشقي يحتاج الى الكشف كذا في عمدة القاري وفي شرح المشكوة رواه ثقات الا ان ابو الخطاب الدمشقي
لو يحضرن اكان ترجمته ولو يخرج له احد من اصحاب الكتب الستة الا ابن ماجه كذا قاله المنذري وقال الذهبي ابو الخطاب ليس بمشهور
وقال الشيخ ابن حجر العسقلاني مجهول نقله ميرك وقال ابن حجر قيل انه حديث منكر لانه يخالف لما رواه الثقات وقد يقال يمكن الجمع بينه
وبين ما روه بان روايته من صلاة الجماعة تعدل صلاة المنفرد بخمس او سبع وعشرين تحل على ان هذا كان اولا ثم زيد هذا المقدار في المسجد
الذي تقام فيه الجمعة وكذا ما جاء ان صلاة في المسجد الاقصي بألف في سائر المساجد صلاة في المسجد الحرام بـ ١٠٠ الف صلاة في المسجد الاقصي
او لا تزيد فيها فمما جعل الاول بخمسين الف في سائر المساجد والثاني بخمسين الف في الاقصي ومسجد مكة بمائة الف فلا تنافي بين الروايات
المختلفة في التضعيف لاحتمال ان حديث الاقل قبل حديث الاكثر ثم تفضل الله بالاكثر شيئاً بعد شئ ويحتمل ان يكون تفاوت الاعداد لتفاوت
الاحوال قوله الا المسجد الحرام الخ قال ابن بطال يجوز في هذا الاستثناء ان يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة او فاضلاً او مفضلاً
والاول ابرج لانه لو كان فاضلاً او مفضلاً لم يعلم مقدار ذلك الا بدليل بخلاف المساواة، انتهى، وكأنه لم يفت على دليل الثاني وقد اخرج
الامام احمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من الف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في غيره وفي رواية ابن حبان وصلاة في ذلك افضل من
مائة صلاة في مسجد المدينة قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه احتفظوا ثبت ومثله لا يقال بالرواية في ابن حبان
من حديث جابر مرفوعاً صلاة في مسجدى افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة فيما سواه
وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيما سواه فعلى الاول معناه فيما سواه الا المسجد الحرام وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال اسناد
ثقات لكنه من رواية عطية في ذلك عنه قال ابن عبد البر جائز ان يكون عند عطية في ذلك عنهما وعنه ذلك بحمله اهل العلم بالحديث ويؤيد ان
عطاء امام واسع النهاية معترف بالرواية عن جابر وابن الزبير وروى ابن الزبير والطبراني من حديث ابي الدرداء ان الف صلاة في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة قال ابن الزبير اسناده حسن، فوضح بذلك ان السناد
بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو يرد على تاويل عبد الله بن نافع وغيره وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى ان عبد الله بن نافع قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وفيه بدل من الف صلاة قال ابن حبان في لفظه من يشيل
الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة افضل من صلاة في مسجد مكة بتسعمائة وتسع وتسعين صلاة وحسبك بقول يروى في هذا
ضعفاً قال وزعم بعض اصحابنا ان الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واحتم برواية سليمان بن عتيق عن
ابن الزبير عن عمر قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه وتعقب بان المحفوظ بهذا الاسناد بلفظ صلاة في المسجد الحرام
افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانما فضلها عليه بمائة صلاة وروى عبد المزيق عن ابن جريح قال اخبرني سليمان بن عتيق
وعطية عن ابن الزبير انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ويشير الى مسجد المدينة وللنساء من رواية موسى
الجهمي عن نافع عن ابن عمر ما يزيد هذا ولفظه كلفظ ابي هريرة وفي آخره الا المسجد الحرام فانه افضل منه بمائة صلاة هكذا في الفقه ولكن
قال في المراقبة قد روى احمد والبرار ومحمد بن حبان من حديث حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال

فصل الصلاة في المسجد الحرام والمساواة في غيرهما

رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدي هذا افضل من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من الصلاة في مسجد في هذا بمائة الف صلاة واسناده على شرط الشيخين ولما صح ما بين عبد البر من ائمة المالكية قال انه الحجة عند التنازع قال ايضا انه حديث ثابت لا مطعن فيه لاحد الا المتعسف لا يرجع على قوله في حبيب المعلوم وقد كان الامام احمد يمدحه ويوثقه ويثني عليه وكان ابن مهدي ويزيد بن زريع وحماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم يروون عنه وهراسة علماء يقتدى بهم وببقية رجال اسناد ائمة ثقات ومنهم من علمه بالاختلاف على عطاء لان قوله يروونه عنه عن ابن الزبير وآخرين عنه عن ابن عمر وآخرين عنه عن جابر ومن العلماء من يجعل مثل هذا علة في الحديث وليس كذلك لانه يمكن ان يكون عند عطاء عن هؤلاء جميعهم بل هو الواقع وروى ابن زنجويه بلفظ الا المسجد الحرام فانها تعدل مائة الف صلاة في مسجد المدينة وصح عن عيسى قال ابن حزم بسند كالشمس في الصحة انه قال صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشرنا آنفا لانه لا منافاة بين الزائد الناقص والله اعلم وفي حديث الباب دليل على تفضيل مكة قال لابي واختاره ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله واحقر ابن رشد بان الله سبحانه وتعالى جعل بها قبلة الصلاة وكعبة الحج وبانه صلى الله عليه وسلم جعل لها مزية بحريم الله سبحانه اياها بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وقد اجمع اهل العلم على وجوب الجزاء على من صاد بحرمها ولم يجوعوا على وجوبه على من صاد بحرم المدينة ورأى جماعة ان تغليظ الحد وفي حرم مكة تحريمه ولا تقام فيه لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا ولم يقل ذلك احد في حرم المدينة واذا كان تفضيل البقاع ليس لذواتها وانما هو لتضعيف الحسنات السيئات بها وكان الذنب في حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة كان ذلك دليلا على فضلها عليها قال ولا حجة في الاحاديث المرغبة في سكنى المدينة على فضلها عليها قال الحافظ واستدل بهذا السديد على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة مرجوحة وهو قول الجمهور وحكي عن مالك وبيه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من اصحابه لكن المشهور عن مالك واكثر اصحابه تفضيل مكة واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها قال ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقيأ والنص الوارد في فضل مكة ثورساق حديث ابي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحارث قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على الحزرة فقال والله ما نك لخير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت منك ما اخرجت وهو حديث صحيح اخرجه اصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي المدخل عنه والله اعلم وقد رجح عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فحكي الاتفاق على انها افضل البقاع وتعقب بان هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لان محله ما يترتب عليه الفضل للعباد واحباب القرافي بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود وقال النووي في شرح المذهب لم أر لأصحابنا نقلا في ذلك ام وكذا قال السروجي من الحنفية لم نجد من تعرض لهذا في مذهبا ولكن في الدبر المختار ومكة افضل منها (اي المدينة) على الترجيح الا ما ضم اعضاءه عليه الصلاة والسلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي ام وقال في اللباب الخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فما ضم اعضاءه الشريفة فهو افضل ليقاع الارض بالاجماع ام قال شارحه وكذا في الخلا في غير البيت فان الكعبة افضل من المدينة ما عدا الضريح الا قدس وكذا الضريح افضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة البكرين على ذلك وقد صرح الساجي الفاكهي بتفضيل الارض على السماوات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاية بعضهم عن اكثر من خلق الانبياء بها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السما على الارض فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم اعضاء الانبياء للجمع بين قول العلماء كذا في المختار وقال الخطابي تيمية فتاواه اما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقا اكرم عليه منه واما نفس التراب فليس هو افضل من الكعبة البيت الحرام بل الكعبة افضل منه ولا يعرف احد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه احد اليه ولا وافقه احد عليه والله اعلم وقال في موضع آخر من فتاواه واما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا اعلاها احد من الناس قال انما افضل من المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الاقصى الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسبقه اليه احد فيما علمناه ولا حجة عليه بل يدن النبي صلى الله عليه وسلم افضل من المساجد لما منه خلق او ما فيه دفن فلا يلزم اذا كان هو افضل ان يكون ما منه خلق افضل فان احدا لا يقول ان بدن عبد الله ابيه افضل من ابدان الانبياء فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح نبي كريم وابنه المغمق

فضل مكة والمدينة وانهما افضل من الاخر والاولا لعلماء في تفضيل القبر الشريف

كافروا إبراهيم خليل الرحمن أبوه أزد كافروا والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقاً لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لأصول الإسلام - قلت وفي المواهب شرحه ووجهه على أن موضع الذي ضم أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم أفضل بقاع الأرض حتى موضع الكعبة كما قاله ابن عساكر والباهي أبو الوليد سليمان ابن خلف المحافظ الفقيه والقاضي عياض معاً بقوله موضع قبره والظاهر أن المراد جميع القابر لا خصوص ما لا في الجسد الشريف لأنه يقال عرفاً للقبر ضم الأعضاء ويؤيد ذلك قول القائل في قصيدة أولها، دار المحبيات حتى أن تمواها، إلى أن قال -

جزير الجميع بأن خير الأرض ما + قد حاط ذات المصطفى وحماها

ولقد صدقوا بساكنها علت + كالنفس حين زكت زكى ما وأها

بل نقل التاج السبكي كما ذكره السيد السهمودي في فضائل المدينة عن ابن عقيل الحنبلي أنها أي البقعة التي تبر فيها المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من العرش وصريح الفاكهاني بتفضيلها على السماوات ولفظه وأقول أنا وأفضل من بقاع السماوات أيضاً قال ولو أرم من تعرض لذلك بالنص عليه والذي اعتقد أن ذلك لو عرض على علماء الأمة لم يختلفوا فيه وقد جدد أن السماوات شرفت بمواطن قد ميه بل لو قال قائل أن جميع بقاع الأرض أفضل من جميع بقاع السماء لشرفها لكرمه صلى الله عليه وسلم حالاً فيها لم يعبد بل هو عند الظاهر المتعين أنته كلام الفاكهاني وحكاية أي تفضيل الأرض على السماء بعضهم عن أكثر من العلماء لخلق الأنبياء منها ودفنهم فيها لكن قال النووي والجمهور على تفضيل السماء على الأرض أي ما عدا ضم الأعضاء الشريفة فأما أفضل اجزاء بل قال البرماوي عن شيعة السراج البلقيني الحق أن مواضع أجساد الأنبياء وأرواحهم أشرف من كل ما سواها من الأرض والسماء ومحل الخلاف غير ذلك أنته، وقال بعض العلماء سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضاء الشريفة أنه روى أن المرأيد في البقعة التي أخذ منها ترابه عند الخلق روى ابن عبد البر في آخر تهذيب من طريق عطاء الخراساني موقفاً وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة فعمل هذا البقعة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة في جميع الفضل المذكور إلى مكة أن صرح ذلك والله أعلم - وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء نعم قد يقال تفضيلها على الكعبة والعرش والكرسي أغا ثبت بعد فنه فيها لشرفها به لا قبله لأنها حيث لا يس فيها إلا اجزاء من الكعبة مجرد فلا يزيد على بقية اجزائها إلا أن يقال إحداهما لذنه صلى الله عليه وسلم فيها اقتضى منيتها على بقية الاجزاء قبل دونه فيها أيضاً وهل البقعة المذكورة أفضل من منزله عليه الصلوة والسلام في الجنة أو منزله فيها أفضل كما يسبق إلى الفهم وقد يقال هذه أفضل ما دام فيها فإذا صار في الجنة صار منزله أفضل وقد يقال يجوز أن يكون هذه منقولة من منزله في الجنة أو ينقل إليها فلها حكمه فليتأمل - وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله أن الأماكن والأزمان كلها متساوية وتفضلان بما يقع فيها من الأعمال لا بصفة قائمة فيها ويرجع تفضيلهما إلى ما ينيل أي يعطى الله العباد فيها من فضله وكرمه والتفضيل الذي فيها هو أن الله يعبد على عباده بتفضيل أجرة العاملين فيها قال وموضع القبر الشريف لا يمكن العمل فيه أنته لمحضاً لكن تعقبه تلميذ الشهاب القرافي بما تقدم نقل محصله قريباً في كلام الحفاظ، وكذا تعقبه الشيخ تقي الدين السبكي بما حاصله أن الذي قاله لا ينبغي أن التفضيل لأمر آخر فيها أي الأمانة والامانة وأن لو يكن على أن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة ينزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة وله عند الله من المحبة وسأكنه ما تقتصر العقول عن أدراكه وليس ذلك المكان غيره فكيف لا يكون أفضل والحال أنه ليس محل عمل لنا لأنه ليس سجلاً ولا له حكم المسجد بل هو مستحق أي حق للنبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً وجه آخر فيكون تكون الأعمال مضاعفة فيه باعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم حتى كما تقرر وأنه يصلي في قبره بأذان وإقامة وإن أعماله مضاعفة فيه أكثر من مضاعفة عمل كل أحد فلا يختص التضخيم بأعمالنا نحن الأمة قال السبكي ومن فهو هذا أن شرح صدر لما قاله القاضي عياض تبعاً للباهي وابن عساكر من تفضيل ما ضم أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم باعتبارين أحدهما باعتبار ما قيل أن كل أحد من المؤمنين في موضع الذي خلق منه ولذا اشكل قول ابن عباس أصل طينته صلى الله عليه وسلم من سرة الأرض بمكة يعني موضع الكعبة وأجاب في العوارف بأن الماء أي الذي كان عليه العرش لما تمجج روى الزيد إلى النواحي فرقت طينة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والثاني أن تنزل الرحمة والبركات عليه وأقبال الله تعالى قال السهمودي والرحمات النازلات بذلك ليعم فيضها الأمة وهي غير متناهية لدوام ترقيات صلى الله عليه وسلم فهو منبع الخيرات أنته، ولا نسلم أن الفضل المكان لذاته ولكن لأجل من حل فيه صلى الله عليه وسلم أنته، قال

الخفاحي في شرح الشفاء وهما بحث وهما البقعة التي ضمت الجسد العظيم اذا كان افضل من سائر البقاع يلزم ان يكون المدينة افضل من مكة بالانزاع لان المدينة هي تلك البقعة مع زيادة وزيادة الخير خير فكيف يتصور الخلاف بينهم على هذا بل نقول المدينة بعد هجرة صلى الله عليه وسلم اليها واقامتها افضل مكة حيث ان شرف المكان بالمكن فلا بد من تقرير الخلاف حتى يقام عليه الدليل قال العبد الضعيف عفا الله عنه قد نقلت خلاصة ما وجدت في كتب القوم ما انتهى اليه على هذه المسئلة الخطيرة وليس لي على ان يجترأ على التكلم في امثال هذه المضائق فان الكلام في مثل هذا يحتاج الى العلم بمقتضى الامور ومقايير الفضائل والمزايا التي لا تعرف الا بالوحى الالهي ولا يجوز لاحد ان يتكلم فيها بالعلم وبصيرة ولكن انبهك على ان سبب المفاضلة بين الازمنة والامكنة والبقاع عند الشرع ليس مختصرا في الاعمال والاحوال التي تقع فيها كما زعمه ابن عبد السلام وغيره بل قد تكون هذه المفاضلة بينها لتفاوتها في صفاتها النفسية في العلم الالهي المحيط كما افاد شيخنا قاسم العلوم والخيرات قدس الله روحه في مصنفاته وقد بسط الكلام على هذه المسئلة الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله طال النفس فيه جللا وحاصله ان الله سبحانه وتعالى هو المتفرد بالخلق والاختيار من المخلوقات قال الله تعالى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ وليس المراد ههنا بالاختيار الارادة التي يشير اليها المتكلمون بانه الفاعل المختار وهو سبحانه كذلك ولكن ليس المراد بالاختيار ههنا هذا المعنى وهذا الاختيار داخل في قوله يخلق ما يشاء فان المشية هي الاختيار وانما المراد بالاختيار ههنا الاجتناب والاصطفاء فهو اختيار بعد الخلق والاختيار العام اختيار قبل الخلق فهو اعم واسبق وهذا اخص وهو متأخر فهو اختيار من الخلق والاول اختيار الخلق واصل القول ان الوقت الثامر على قوله تعالى ويختار ويكون ما كان كنهه الخيرة نقيض اي ليس هذا الاختيار اليه هو الخلق وحده فلما هو المتفرد بالخلق فهو المتفرد بالاختيار منه فليس لاحد ان يخلق ولا يختار سواء فانه سبحانه اعلم بمواقف اختياريه ومحال رضاه وما يصح للاختيار مما لا يصح له وغيره لا يشركه في ذلك بوجه وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل الى ان ما في قوله تعالى ما كان كنهه الخيرة موصولة وهي مفعول ويختار اي ويختار الذي له الخيرة وهذا باطل من وجوه ثلث قال بعد كلام طويل ومن هذا اختياريه سبحانه وتعالى من الاماكن والبلدان خيرا واشرفها وهي البلد الحرام فانه سبحانه اختاره لنبيه وجعله مناسك لعباده ووجب عليه الانبياء اليه من القرب البعد من كل فحش عتيق فلا بد من الامتناع من متشبهين متذللين كاشفة رؤسهم ومجربين عن لباس اهل الدنيا وجعله حراما آمنا لا يسفك فيه دم ولا تضرب به شجرة ولا ينفرله صيد ولا يختلخله ولا يلتقط لقطته للتمليك بل للتعريف ليس الا وجعل قصدا مكفرا لما سلف من الذنوب ما حيا للاوزار حاطا للخطايا قال فلولا يكن البلد الامين خير بلاد واحبها اليه ويختاره من البلاد لما جعل ههنا مناسك لعباده فرض عليه قصد ها وجعل ذلك من اكدر من الاسلام واقصوه في كتابه العزيز في موضعين منه فقال تعالى وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ وقال تعالى لَا أَقْسِمُ بِمَا لَهُ الْبَلَدُ وَلَيْسَ عَلَيَّ جَهْدُ الْأَرْضِ بَقْعَةٌ يَجِبُ عَلَى كُلِّ قَادِرٍ السَّعْيُ إِلَيْهَا وَالطَّوْفُ بِالْبَيْتِ الَّذِي فِيهَا غَيْرُهَا - وَلِذَلِكَ كَانَ شَدُّ الرِّحَالِ إِلَيْهِ فَرَضًا وَغَيْرُهُ مَا يَسْتَعْبُ وَلَا يَجِبُ وَمِنْ خَصَائِصِهَا كَوْنُهَا قِبْلَةً لِأَهْلِ الْأَرْضِ كُلِّهَا فَلَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ قِبْلَةٌ غَيْرُهَا وَمِنْ خَوَاصِّهَا أَيْضًا أَنَّهُ يَحْرُمُ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِدْبَارُهَا عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ دُونَ سَائِرِ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّهَا لَا يَجُوزُ دُخُولُهَا لِقَبْرِ أَحَدٍ مِنَ الْحَوَائِجِ الْمَتَكْرَةِ إِلَّا بِأَحْرَامٍ وَهَذِهِ خَاصِيَةٌ لَا يَشَارِكُهَا فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْبِلَادِ قَالَ وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّفْضِيلِ وَالْإِخْتِصَاصِ فِي الْجَذَابِ الْأَفْئِدَةِ وَهُوَ الْقُرْبُ وَانْخِطَافُهَا وَمَحَبَّتُهَا لِهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ فَجَذِبَهُ لِلْقُرْبِ اعْظَمَ مِنْ جَذِبِ الْمَغْنَطِيسِ لِلْحَدِيدِ فَهِيَ الْأَوَّلُ يَقُولُ الْفَائِزُ بِهِ عَمَّا سَنَدُ هِيَ بُولَى كُلِّ حَسَنٍ وَمَغْنَطِيسُ أَفْئِدَةِ الرِّجَالِ وَلِهَذَا أَخْبَرَتْ سَيِّدَاتُهَا أَنَّهُ مَثَابَةٌ لِلنَّاسِ مَا يَتَوَلَّوْنَ إِلَيْهِ عَلَى تَعَاتُبِ الْأَعْوَامِ مِنْ جَمِيعِ الْأَقْطَارِ وَلَا يَقْضُونَ مِنْهُ وَطَرًا بَلْ كَلِمًا أَرَادُوا لَهُ زِيَارَةً أَرَادُوا لَهُ اسْتِيفَاءً ثُمَّ قَالَ فَكُلُّ مَا أَضَافَهُ الرَّبُّ تَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ فَهُوَ مِنَ الْمَزِيَّةِ وَالْإِخْتِصَاصِ عَلَى غَيْرِهِ مَا أَوْجِبَ لَهُ الْأَصْطِفَاءُ وَالْإِجْتِبَاءُ ثُمَّ كَسَرَهُ بِهَذِهِ الْأَضَافَةِ تَفْضِيلًا آخَرَ وَتَحْصِيلًا وَجَلَالَةً زِيَادَةً عَلَى مَا لَهُ قَبْلَ الْأَضَافَةِ وَلَمْ يَفُتْ لِقَبْرِ هَذَا الْمَخْنُوعِ مِنْ سَوِيٍّ بِالْأَعْيَانِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ وَزَعَمَاتِهِ لَامَزِيَّةٍ لَشَيْءٍ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ وَانَّمَا هُوَ مَجْرَدُ الرَّجِيمِ بِالْمَرْجِ وَهَذَا الْقَوْلُ بِاطْلٍ بِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ وَجْهًا قَدْ كُرِثَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَيَكْفِي تَصَوُّرَ هَذَا الْمَذْهَبِ الْبَاطِلِ فِي فُسَادِهِ فَإِنْ مَزْهَبًا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَوَاتُ الرِّسْلِ كَذَوَاتِ أَعْدَائِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ وَأَمَّا التَّفْضِيلُ بِأَمْرٍ لَا يَرْجِعُ إِلَى إِخْتِصَاصِ الذَّوَاتِ بِصِفَاتٍ وَمُزَايَا لَا تَكُونُ لغيرها وكذلك نفس البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بقعة مزية البتة وانما هو لما يقع فيها من الاعمال الصالحة فلا مزية لبقعة البيت والمجد الحرام ومنى وعرفة والمشاعر على ما في بقعة سميتها من الارض وانما التفضيل باعتبار ما خارج عن البقعة لا يعود اليها ولا الى وصف قاض بها والله سبحانه وتعالى قد رد هذا القول الباطل بقوله تعالى فَإِذَا جَاءَ ثَوْرَانِيَّةٌ قَالُوا لَنْ نَبُوءَ مِنْ حَتَّى نُوْتَى

يُكَلِّمُ مَا أَوْثَقَ رُسُلُ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ أَيْ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ هَلْوَ وَلَا صَانِعًا لِقُلِّ رِسَالَتِهِ بَلْ لَهَا مَحَالٌ مَحْصُورَةٌ لَا تَلِيْقُ إِلَّا بِهَا وَلَا تَصِلُ إِلَّا لَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا الْحَالِ مِنْكُمْ وَلَوْ كَانَتْ الذَّوَاتُ مُتَسَاوِيَةً كَمَا قَالَ هَؤُلَاءُ لَمَكُنْ فِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِثْلُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ دَرَجَاتٌ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ أَيْ هُوَ سَجَانُهُ أَعْلَمُ مِنْ يَشْكُرُهُ عَلَى نِعْمَتِهِ فَيَخْتَصُّهُ بِفَضْلِهِ وَعَيْنٌ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَشْكُرُهُ فَلَيْسَ كُلُّ مَحَلٍّ يَصِلُ لِشُكْرِهِ وَاحْتِمَالِ مَنَّتِهِ وَالتَّخْصِصُ بِكَرَامَتِهِ فَذَوَاتُ مَا اخْتَارَهُ اصْطَفَاهُ مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْأَشْخَاصِ وَغَيْرِهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى صِفَاتٍ وَأُمُورٍ قَائِمَةٍ بِهَا لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا وَلَا جُلُهَا اصْطَفَاهَا اللَّهُ وَهُوَ سَجَانُهُ الَّذِي فَضَّلَهَا بِتِلْكَ الصِّفَاتِ خَصَّهَا بِالْإِخْتِيَارِ فَمِنْ خَلْقِهِ وَهَذَا إِيخْتِيَارُهُ وَبِكَيْفِ تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَبِإِيَابِنِ بَطْلَانِ رَأَى يَقْتَضِي بِأَرْكَانِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مَسَاحًا وَسَائِرَ الْأَمْكِنَةِ وَذَوَاتِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مَسَاحًا وَرِجَالِ الْأَرْضِ فَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَاحًا وَذَوَاتِ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا التَّفْضِيلُ فِي ذَلِكَ بِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنِ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِهَا وَهَذَا الْأَقْوَالُ وَاشْتِمَالُهَا مِنَ الْخِيَالِيَّاتِ الَّتِي بَيَّنَّهَا الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَنَسَبُهَا إِلَيْهَا وَهِيَ بَرِيَّةٌ مِنْهَا وَلَيْسَ مَعَهَا أَكْثَرُ مِنْ اشْتِرَاكِ الذَّوَاتِ فِي أُمُورٍ وَذَلِكَ لَا يُوْجِبُ تَسَاوِيًا فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْمُخْتَلِفَاتِ قَدْ اشْتَرَكَتْ فِي أُمُورٍ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَمَا سَوَّى اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ ذَوَاتِ الْمَسْكُوتِ وَذَوَاتِ الْمَبُولِ أَبَدًا أَوْ لَا بَيْنَ ذَوَاتِ الْمَاءِ وَذَوَاتِ النَّارِ أَبَدًا وَالتَّفَاوُتِ الْبَيْنِ بَيْنَ الْأَمْكِنَةِ الشَّرِيفَةِ وَاصْطِفَايَهَا وَالذَّوَاتِ الْفَاضِلَةِ وَاصْطِفَايَهَا اعْظَمَ مِنْ هَذَا التَّفَاوُتِ بِكَثِيرٍ فَبَيْنَ ذَوَاتِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِرْعَوْنَ مِنَ التَّفَاوُتِ اعْظَمَ مَا بَيْنَ الْمَسْكُوتِ وَالرَّجِيعِ وَكَذَلِكَ التَّفَاوُتِ بَيْنَ نَفْسِ الْكَعْبَةِ وَبَيْنَ بَيْتِ السُّلْطَانِ اعْظَمَ مِنْ هَذَا التَّفَاوُتِ أَيْضًا بِكَثِيرٍ فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْبَقْعَتَانِ سَوَاءً فِي الْحَقِيقَةِ وَالتَّفْضِيلِ بِاعْتِبَارِ مَا يَقَعُ هُنَاكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَذْكَارِ وَالدَّعَوَاتِ وَلَوْ تَقْصِدُ اسْتِيفَاءَ الرَّدِّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الْمُرْدُودِ وَالْمُرْذُولِ وَإِنَّمَا قَصْدُنَا تَصْوِيرَهُ إِلَى اللَّبِيبِ الْعَادِلِ الْعَاقِلِ الْخَاطِرِ لَا يَسْبِيحُ اللَّهُ وَعِبَادُهُ بِغَيْرِهِ شَيْئًا وَاللَّهُ سَجَانُهُ لَا يَخْصُصُ شَيْئًا وَلَا يَفْضِلُهُ وَيَرْجِعُهُ إِلَّا مَعَهُ يَقْتَضِي تَخْصِصَهُ وَتَفْضِيلَهُ نَعَمْ هُوَ مَعْطَى ذَلِكَ الْمَرْجِعِ وَوَاهِبُهُ فَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُ ثُمَّ اخْتَارَهُ بَعْدَ خَلْقِهِ وَرَبَّنَا تَخْلُقْ مَا يَشَاءُ وَتَخْتَارُ انْتِخَاؤُهُ مَا رَدَّاهُ مِنْ تَخْصِصِ كَلَامِهِ، وَإِذَا تَمَهَّلَ هَذَا فَقَوْلُكَ أَنَّ الْكَعْبَةَ الشَّرِيفَةَ هِيَ أَشْرَفُ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَأَفْضَلُهَا عَلَى الْأَطْلَاقِ بِحَسَبِ صِفَاتِهَا النَّفْسِيَّةِ كَمَا ذَكَرْنَا وَهَذَا لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ بَقْعَةٌ أُخْرَى مِنَ الْأَرْضِ أَفْضَلُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ مَا يَرْضَى لَهَا مِنْ أُمُورٍ وَأَحْوَالٍ خَارِجَةٍ عَنِ نَفْسِ ذَاتِهَا كَحَوَائِجِ أَفْضَلِ الْخَلْقَاتِ وَنَزُولِ أَشْرَفِ الْكَلِمَاتِ أَعْنَى رِسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا فَإِنَّ الْأَنْوَارَ وَالتَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي يَتَجَلَّى بِهَا الْحَقُّ سَجَانُهُ وَتَعَالَى لَا شَيْءَ خَلِيقَتُهُ عَلَى الْأَطْلَاقِ اعْظَمَ مَا عَلَى مَنْ سِوَاكَ التَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي يَتَجَلَّى بِهَا لِقَائِهِ كَأَنَّهَا مَا كَانَ وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَحَلٍّ حَلَّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ أَشْرَفُ وَأَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْبَقَاعِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ إِلَى أَنْ يَفَارِقَهُ وَأَمَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ فَروحه المقدسة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى مَعَ أَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا الْكَارِخِيَّةِ فِي قَبْرِ الشَّرِيفِ فَإِنَّ لُوحَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَفَ عَلَى بَدَنِهِ الْمُبَارَكِ الْحَالِ بِقَابْرِ الشَّرِيفِ لَا شَيْءَ فِيهِ غَيْرُهُ وَأَمَّا تَعَلُّقُ بَدَنِهِ فِي ضَرْبِهِ غَيْرِ مَفْقُودٍ وَإِنَّمَا سَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَلَوْ يَفَارِقُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى وَمِنْ كَثَرَةِ ادْرَاكِهِ وَغَلْظَتِ طِبَاعُهُ عَنْ هَذَا الْادْرَاكِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ فِي غُلُوقِهَا وَتَعَلُّقِهَا وَتَأْثِيرِهَا فِي الْأَرْضِ وَحَيَاةِ الْغَنَابَةِ الْحَيَوَانِ بِهَا هَذَا وَشَأْنُ الرُّوحِ فَوْقَ هَذَا فَلَهَا شَأْنٌ وَلِلْإِيدَانِ شَأْنٌ فَشَأْنُ الرُّوحِ وَلَا سِيَّمَا رُوحَ الْأَرْوَاحِ الْأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ وَالْطُّفْ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ اللَّهَ سَجَانُهُ وَتَعَالَى أَفْضَلُ وَأَخْصَا عَظِيمًا عَلَى رُوحِهِ الْكَرِيمَةِ الْمَشْرِفَةِ عَلَى بَدَنِهِ الْمُبَارَكِ الْحَالِ بِقَابْرِ الشَّرِيفِ لَا شَيْءَ فِيهِ غَيْرُهُ وَأَمَّا الْمَرْيَةُ الَّتِي تَحْصُلُ لِمَوْضِعِ قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ الْأَقْبَالِ الْأَلْفِي بِتِلْكَ الْوَسَائِطِ هَلْ هِيَ أَزِيدُ وَأَعْظَمُ مَا يَحْصُلُ لِلْعَرْشِ الْكَرِيمِ مِنَ التَّجَلِّيِ الرَّحْمَانِيِّ بِإِلَاسِطَةِ فَاتِي الْأَجْزَمِ نَفِيهِ وَلَا أَشْيَاءَهُ وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِعَقَائِدِ الْفَضْلِ وَتَفَاوُتِ مَا بَيْنَ الْأَنْوَارِ وَالتَّجَلِّيَّاتِ وَأَنْوَارِهَا نَعَمْ لَوْ كَانَ الْعَرْشُ مُسْتَوًى لَمْ يَكُنْ يُعْزِزُ أَنْ ذَاتَهُ سَجَانُهُ وَتَعَالَى تَدْحُلُ بِهِ حُلُولَ الْمَلِكِينَ بِالْمَكَانِ (تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَتَقْدَسُ) لِقِطْعَتَانِ بَيْنَ عَرْشِ أَفْضَلِ مَنْ سَائَرَ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ حَتَّى ضَرْبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَظْهَرُ أَنَّ شَيْءَ امْتِكَانِ عَلَى قَدْرِ شَرَفِ الْمَلِكِينَ وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَالْأَسْتَوَاءُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مَحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَتْوَحَاتِ أَنَّ اللَّهَ سَجَانُهُ وَتَعَالَى لِمَا كَانَ هُوَ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ لَا يَدُ الْمَلِكِ مِنْ مَكَانٍ يَقْصِدُ فِيهِ عِبَادَهُ لِحَوَائِجِهِمْ وَإِنْ كَانَتْ فَاتَهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْمَكَانَ قِطْعًا اقْتَضَتْ الْمَرْيَةُ لَهُ أَنْ يَخْلُقَ عَرْشًا وَإِنْ سَيَّرَ لِعِبَادِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَيْهِ لِيَقْصِدَ بِالْإِدْعَاءِ وَطَلَبِ الْحَرَامِ فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جِلَّةِ رَحْمَتِهِ لِعِبَادِهِ وَالتَّنَزُّلِ لِعُقُولِهِمْ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَبَقِيَ صَاحِبُ الْعَقْلِ حَاشِرًا لَا يَدْرِي أَيْنَ يَتَوَجَّهُ بِقَلْبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَبْدَ فَاجْهَةً مِنْ أَمْلِهِ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا كَانَ فِي جِهَةٍ مَا دَامَ عَقْلُهُ حَاضِرًا عَلَيْهِ فَإِذَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِالْكَمَالِ وَانْدَلَجَ نُورُ عَقْلِهِ فِي نُورِ إِيْمَانِهِ تَحَقَّقَتْ عِنْدَ الْجَهَاتِ فِي جَنَابِ الْحَقِّ تَعَالَى عِلْمُهُ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْحَقَّ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْجِهَةَ

ناصح بن حرب قال نا الزبدي عن الزهري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن وابى عبد الله الاغمرى والي محمد بن وكان من اصحاب
ابى هريرة انهما سمعا ابا هريرة يقول صلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا
المسجد الحرام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج الانبياء وان مسجده اخرج المساجد قال ابو سلمة وابو عبد الله لو نشك ان ابا هريرة
كان يقول عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنعنا ذلك ان نستثبت ابا هريرة عن ذلك الحديث حتى اذا توفي ابو هريرة
تلك كونا ذلك وتلاومنا ان لا نكون كلمنا ابا هريرة في ذلك حتى يسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان سمعه منه فبينما
نحن على ذلك جالسنا عبد الله بن ابراهيم بن قارظ فذكرنا ذلك الحديث والذي فرطنا فيه من نص ابى هريرة عنه فقال لنا
عبد الله بن ابراهيم بن قارظ اشهداني سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اخرج الانبياء وان مسجدي اخرج
المساجد **حل ثنا محمد بن مثني وابن ابي عمير جميعا عن الثقفى قال ابن مثني نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول سالت**
ابا صالح هل سمعت ابا هريرة يذكر فضل الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن اخبرني عبد الله بن ابراهيم
ابن قارظ انه سمع ابا هريرة يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدي هذا خير من الف صلوة او كالف صلوة
فيما سواه من المساجد الا ان يكون المسجد الحرام وحل ثنيه زهير بن حرب عبد الله بن سعيد ومحمد بن حاتم قالوا نا يحيى القطان
عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد وحل ثني زهير بن حرب محمد بن مثني قال نا يحيى وهو القطان عن عبد الله بن ابي
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدي هذا افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام
وحل ثناه ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابن نمير وابو اسامة ج قال وحل ثنا ابن نمير قال نا ابي ج قال وحل ثنا محمد بن مثني
قال نا عبد الوهاب كلهم عن عبد الله بن هذا الاسناد وحل ثني ابراهيم بن موسى قال اخبرني ابن ابي زائدة عن موسى الجهمي
عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله وحل ثناه ابن ابي عمير قال نا عبد الرزاق قال نا ابراهيم
عن ابيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله وحل ثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن زهير جميعا عن

ولا التحيز وان العلويات كالسفلية في القربى تعالى قال تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وقال صلى الله عليه وسلم ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد ام - فان قلت فما وجه الحكمة في كون الاستواء لمحمد في الكتاب السنة الا للاسم الرحمن فالحجاب كما قال الشيخ في الباب
الثامن والتسعين ومائة ان وجه الحكمة في ذلك اعلام الحق تعالى لنا انه لم يرد لنا بالاجابة لرحمة الموجودين كل احد بما يناسبه من رحمة الامداد
او رحمة الامهال او من العاجلة بالعقوبة لمن استحقها او بخودك فعل ان الاسم الرحمن من اعظم الاسماء حكما في المملكة ويليها الاسم الرب
ولذلك لم يرد لنا ان الحق تعالى ينزل الرساء الدنيا الا بالاسم الرب المحتوي على حضرات جميع المربين انتم وقال الشيخ صف الدين بن ابي
في رسالته يجب اعتقاد ان الله تعالى ما استوى على عرشه الا بصفتة الرحمانية كما يليق بجلاله كما قال تعالى الرحمن على العرش استوى ولا يجوز
ان يطلو على الذات العلم انه استوى على العرش وان كانت الصفة لا تفارق الموصوف في جانب الحق تعالى لان ذلك لم يرد لنا التصريح به
في كتاب ولا سنة فلا يجوز لنا ان نقول على الله ما لا نعلم كما انه تعالى استوى على العرش بصفتة الرحمانية كذلك العرش وما حواه به استوى
وقد انشد الشيخ الاكبر رحمه الله - العرش والله بالرحمن محمول وحامله وهذا القول معقول قال الحافظ واستدل به راى محمد بن
الباب على تضعيف الصلوة مطلقا في المسجدين وقد تقدم النقل عن الطحاوي وفيه ان ذلك مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم
افضل صلوة المرأ في بيته الا المكتوبة ويمكن ان يقال لا مانع من ابقاء الحديث على عمومته فتكون صلوة النافلة في بيت بالمدينة او مكة تضاعف
على صلاحها في البيت بغيرها وكذا في المسجدين وان كانت في البيوت افضل مطلقا ثم ان التضعيف كما ذكر يرجع الى الثواب لا يتعدى الى الاجزاء
باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلاتان فصل في احد المسجدين صلوة لم تجز الا عن واحدة والله اعلم ام قلت ولكن مضى
الاخرى في المسجدين لا تستلزم المضاعفة في البيوت والله اعلم وتخصيص الحديث بالفرائض هو مذهب الحنفية ومقتضى مشهور مذهب المالكية
قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج الانبياء الخ قال عياض ظاهر في تفضيل مسجده صلى الله عليه وسلم هذه العلة قال المقرئ لان ربط
الكلام بهذا التعليل يشير بان مسجد صلى الله عليه وسلم افضل على المساجد كلها لانه متأخر عنها ومنسوب الى نبي متأخر عن الانبياء كلهم
فتدبره فانه واضح قوله وتلاومنا ان لا نكون كلمنا الخ قال ابي ج رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ثبت بقول الصحابي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هو اعز من ان يكون سمعه منه صلى الله عليه وسلم او من صحابي غيره لان الجميع عدل والسمع انما ثبت بقوله سمعت النبي صلى

باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

مسجد الكعبة ومسجدى ومسجد ايلياء وحديث محمد بن حاتم قال نا يحيى بن سعيد عن محمد بن الحارث قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن قال مررت على عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري قال قلت له كيف سمعت اباك يذكر في المسجد الذي أسس على التقوى قال قال ابى دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه فقلت يا رسول الله انى المسجد الذي أسس على التقوى قال فاحذ كفاً من حصية فضر به الارض ثم قال هو مسجد كوهذا المسجد المدينة قال فقلت اشهد انى سمعت اباك هكذا يذكره **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن عمرو الاشعثي قال سئل انا وقال ابو بكر نا حاتم بن اسماعيل عن حميد عن ابى سلمة عن ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ولم يذكر عبد الرحمن بن ابي سعيد في الاسناد قوله ومسجد ايلياء الخ قال النوى واما ايلياء فهو بيت المقدس وفيه ثلاث لغات انصهر واشهرهن هذه الواقعة هنا ايلياء بكسر الهمزة واللام وباء والمد والثانية كذلك الا انه مقصور والثالثة ايلياء بفتح اليا وباء المد وسمى الاقصة لبعدها من المسجد الحرام وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة وفضيلة شدة الرجال اليها لان معناه عند جمهور العلماء لافضيلة في شدة الرجال الى مسجد غيرها وقال الشيخ ابو محمد الحلي من اصحابنا يحرم شدة الرجال الى غيرها وهو غلط وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع محرم الى الحج وغيرها **باب** بيان ان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة قوله فضر به الارض الخ قال النوى فضر به الارض بالخصة مبالغة في البيان ولا يضرك والمحصى بالمذاحة الصغار قال الكوفي ولا يقال فيه تأخير البيان لانه لم يبينه الا الآن لجواز تقدم البيان وانما تأخر بالنسبة الى هذا السائل الخاص وليس التأسيس على التقوى خاصاً بمسجد المدينة وانما سئل عنده من حيث ما المراد به في الآية قوله لمسجد المدينة الخ قال عياض نعم فانه مسجد المدينة ورد على من عوانه مسجد قباء ام - وقد ورد في حديث عائشة اطويل في الحجرة عند البخاري فلبث رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني عمر بن عوف بضع عشرة ليلة واسس المسجد الذي أسس على التقوى اى مسجد قباء وفي رواية عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن عروة قال الذين بنى فيهم المسجد الذي أسس على التقوى هو بنو عمر بن عوف وكذا في حديث ابن عباس عند ابن عائد ولفظه ومكث في بني عمر بن عوف ثلاث ليال واتخذ مكانه مسجداً فكان يصلي فيه ثرباء بنو عمر بن عوف فهو الذي أسس على التقوى وروى يونس بن بكير في زيادات المغازي عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم فنزل بقباء قال عمار بن ياسر ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من ان يجعل له مكاناً يستظل به اذا استيقظ ويصلي فيه فجمع حجارة في بني مسجد قباء فهو اول مسجد بني يعني بالمدينة وهو في التحقيق اول مسجد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه باصحابه جماعة ظاهرة واول مسجد بني جماعة المسلمين عامة وقد اختلفت في المراد بقوله تعالى لم يجعلنا اسس على التقوى من اول يومنا الجمهور على ان المراد به مسجد قباء وهذا هو ظاهر الآية وروى مسلم عن طريق عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجد كوهذا ولا حرج بالتردى من وجه آخر عن ابى سعيد اختلف رجلا في المسجد الذي أسس على التقوى فقال احدهما هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر هو مسجد قباء فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن ذلك فقال هو هذا وفي ذلك يعني مسجد قباء خير كثير ولا حرج عن سهل بن سعد نحوه واخرجه من وجه آخر عن سهل بن سعد عن ابى بن كعب مرفوعاً قال القرطبي هذا السؤال صدر من من ظهرت له المسألة بين المسجدين في اشتراكهما في ان كلا منهما بناء النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فأجاب بأن المراد مسجد وكان المزينة التي اقتضت تعيينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناؤه بأمر جبر من الله لنبية او كان رأياً رآه بخلاف مسجد او كان حصل له اول اصحابه فيه من الاحوال القلبية ما لم يحصل لغيره انهم ويجعل ان تكون المزينة لما اتفق من طول اقامته صلى الله عليه وسلم بمسجد المدينة بخلاف مسجد قباء فما اقامه الا اياماً قلائل وكفى بهذا مزينة من غير حاجة الى ما تكلفه القرطبي والحق ان كلا منهما اسس على التقوى وقوله تعالى في بقية الآية فيه رجال يحجرون ان يظهروا يؤيد كون المراد مسجد قباء وعند ابى داود باسناد صحيح عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت فيهم رجال يحجرون ان يظهروا في اهل قباء وعلى هذا فالسرف في جوابه صلى الله عليه وسلم وسلمان المسجد الذي أسس على التقوى مسجد رفع توهم ان ذلك خاص بمسجد قباء والله اعلم قال الداودي وغيره ليس هذا اختلافاً لان كلاهما اسس على التقوى وكذا قال المهدي وزاد غيره ان قوله تعالى من اول يوم يقتضى انه مسجد قباء لان تأسيسه كان في اول يوم حل النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وبدا له الهجرة والله اعلم وكذا قال الحافظ في الفقه قلت وما ذكره من رفع توهم الاختصاص بقباء نظيره ما قال بعض المحققين في آية التطهير تجليله

ابن دينار عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت كان يأتيه راكباً ومشياً قال
ابن دينار وكان ابن عمر يفعلوه وحل ثنيه عبد الله بن هاشم قال ناوكيع عن سفيان عن ابن دينار هذا الاسناد لمحمد بن سبت
من أول الأحكام بمصالح الأمة، أم - ومن حكمته أيضاً انعام اليهود واظهار مخالفتهم في ملازمة بيوتهم، قال الحافظ وفي حديث الباب
فضل قباء ومسجدها وفضل الصلوة فيه لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة وروى عمر بن شبة في اخبار المدينة
باسناد صحيح عن سعد بن ابى وقاص قال لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلي من أن أتي بيت المقدس مرتين لو يعلمون ما في قباء لضربوا
اليه أكباد الابل، أم - وعند الترمذي وابن ماجه والبيهقي من حديث أسيد بن ظهير الانصاري يرفعه صلوة في مسجد قباء كعمر اى
في الفضل قال الترمذي حسن غريب وقال المعرق رواه كلهم وثقات وقال المنذرى لا نعرفه لاسيد حديثاً صحيحاً غير هذا وبذلك جزم
الترمذي ورواه احمد وابن ماجه من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً بلفظ من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصل فيه صلوة كان له كاجر
عمره وصحة الحاكم قال العبد الضعيف لعل فيه إيماء الى ان تفاوت ما بين حضور المسجد النبوي وحضور مسجد قباء كالتفاوت بين الحج والعمرة
في العمر في الاجر والله سبحانه وتعالى اعلم، تو كتاب الحج والله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة، **كتاب النكاح**
قال العلامة الزبيدي رحمه الله في شرح الاحياء النكاح بالكسر في كلام العرب الوطى وقيل العقل له وهو التزويج لانه سبب للوطى
المباح وفي الصحاح النكاح الوطى وقد يكون العقد وفي الحكم النكاح البضع وذلك في نوع الانسان خاصة واستعمله ثعلب في الباب
وقال شيخنا في حاشية القاموس واستعماله في الوطى والعقد ما وقع فيه الاختلاف هل هو حقيقة في الكل ويجاز في الكل او حقيقة في احدهما
يجاز في الآخر قالوا لم يرد النكاح في القرآن إلا بمعنى العقد لانه في الوطى صريح وفي العقد كناية عنه قالوا وهو اوفق بالبلاغة والادب كما ذكره
المنحشي والراغب وغيرها وقال ابن فارس يطلق على الوطى وعلى العقد دون الوطى وقال ابن القوطية نكحتها اذا وطنتها وتزوجتها
واقره ابن القطايع ورافقهما السرقسطي وفي المصباح هو من نكحه الدواء اذا خامره وغلبه او من تناكحت الاشجار اذا انضم بعضها الى بعض
او من نكح المطر الارض اذا اختلط بثرها وعلى هذا يكون النكاح مجازاً في العقد الوطى جميعاً لانه مأخوذ من غيره فلا يستقيم القول بأنه
حقيقة فيما ذكره في احدهما ويؤيد انه لا يفهم العقد الا بقرينة نحوكم في بني فلان ولا يفهم الوطى الا بقرينة نحوكم زوجته وذلك من علامات المجاز
وان قيل غير مأخوذ من شئ فيعتان التواطؤ والاشراك واستعماله لغة في العقد اغلب، أم - وفي نسخة من الصحاح في ترجم الاشتراك لانه
لا يفهم من قسميه الا بقرينة قال شيخنا وهذا من المجاز اقرب وتول صاحب المصباح واستعماله لغة في العقد اغلب هو ظاهر كلامه جماعة وظاهر
سياق القاموس كالجوهري عكسه لانه قد مر الوطى ثم ظاهر الصحاح ان استعماله في العقد قليل ويجاز وكلام صاحب القاموس يدل على تساويهما
وفي موضع المختار لبعض اصحابنا النكاح يذكر ثلاث اشياء للعقد ما واطى الحلال وللمعنى الذي تترتب عليه احكام هذا العقد كملك متعة البضع
وفي القيد الاخير احتراز عن البيع ونحوه لان المعقود فيه ثمة الرتبة وملك المتعة داخل فيه ضمناً، وقال فخر الاسلام البرزوي النكاح اسم
للعقد الشرعي الذي تترتب عليه احكام ومقاصد قد يذكر يراد به الوطى وقيل انه حقيقة لهما لانه عبارة عن الضم والاجتماع وسعياً لضم
موجود في العقد والوطى فكان حقيقة لهما والاصح انه حقيقة للوطى خاصة لانه لما كان للضم لغة فجعله حقيقة لما فيه معنى الضم ابلغ وهو
الوطى اولى ولا يجوز ان يكون حقيقة لهما لانه يؤدي الى الاشتراك، أم - وفي شرح البخاري للقسطلاني اختلاف اصحابنا في حقيقة النكاح على
ثلاثة اوجه خالفها القاضي حسين في تعليقه اصحابنا انه حقيقة في العقد مجاز في الوطى وهو الذي صححه القاضي ابو الطيب قطع به المتولى وغيره
واخبره بكثرة ورود في الكتاب السنة للعقد والثاني انه حقيقة في الوطى مجاز في العقد وهو ذهب الحنفية والثالث انه حقيقة فيهما
بالاشراك ويتعين المقصود بالقرينة، أم - وفي الدر المختار وهو عند الفقهاء عقد يقيد ملك المتعة اى حلل ستمناع الرجل من امرأة لم يمنع
من نكاحها مانع شرعي فصلاً وعند اهل الاصول واللغة هو حقيقة في الوطى مجاز في العقد حيث جاء في الكتاب والسنة مجرداً عن القرائن يراد
به الوطى، أم - والله اعلم - ثم اعلنا ان النكاح هو اعظم اركان الحكمة المنزلية واساس الحياة الاجتماعية وهو معين على الدين هيز للشيطان
وحصن دون عدو الله حصين وسبب للتكثير الذي به مباحاة سيد المرسلين لسان النبيين فما احرأه بان يتجرى اسبابه وتحفظ سنته وآدابه
وتشرح مقاصد وآرابه وتفصل فصوله وابوابه فلنقدم قبل شرح احاديث الباب بيان بعض الاصول المهمة الكلية الجوهرية ليكون كالنوطنة
والتمهيد لاسيما في من الاحكام في تضاعيف احاديث خيرة لانام عليه الف الف تحية وسلام قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس
الله روحه ولا اصل في ذلك ان حاجة الجماع اوجب ارتباطاً واصطفاً بين الرجل والمرأة ثم الشفقة على المولود اوجب تعاؤناً بينهما

التي لفظ النكاح ومعناه لغة وشريعة

يجاز حكم النكاح ومقاصد وفوائده وأثاره

في حضانتها وكانت المرأة أهلاً لها للحضانة بالطبع وأخفها عقلاً وأكثرهما انجذاباً من المشاق وأنتهها حياءً ولزوماً للبيت وأخذتها سعيًا في محقرات الأمور وأوفرها انقياداً وكان الرجل أسدّها عقلاً وأشدّها ذماً عن الزمار وأجرأها على الاقتحام والمشاق وأتمتها تيتها وتسليطاً ومناقشةً وغيره فكان معاش هذه لا تتم إلا بذلك وذلك يحتاج إلى هذا وأوجبت من أبحاث الرجال على النساء وغيرتهم عليهن أن لا يصير أمرهم إلا بتصحيح اختصاص الرجل بزوجه على رؤس الأَشهاد وأوجبت رغبة الرجل في المرأة وكرامتها على وليتها وذية عنها أن يكون مهر وخطبة وتصديق من الولي وكان لو فتر رغبة الأولياء في المحارم انقضت ذلك الضرر عظيم عليها من عضلها عن ترغيب فيه وإن لا يكون لها من يطالب عنها حقوق الزوجية مع شدة احتياجها إلى ذلك وتكدير الرحم بمنارعات الضرات ونحوها مع ما يقتضيه سلامة المزاج من قلة الرغبة في التي نشأ منها أو نشأت منه أو كانا كخصني دوحه وأوجب الحياء عن ذكر الحاجة إلى الجماع أن تجعل مدسوساً في ضمن عروج يتوقع لهما كأنه الغاية التي وجد لهما وأوجب التلطف في التشهير وجعل الملاك المنزل عروجا أن تجعل وليمة يُلحى الناس إليها ودت وطرب وبالحيلة فلو جوة حجة ما ذكرنا وما حذفنا اعتماداً على ذهن الأذكاء كان السكاح بالهيئة المعتادة أعني سكاح غير المحارم وبمحض من الناس مع تقديم مهر وخطبة وملاحظة كفاءة وتصديق من الأولياء ووليمة وكون الرجال قوامين على النساء متكفلين معاشهن وكونهن خادعات حاضنات مطيعات سنة لازمة وأمرًا مسلماً عند الكافة وفطرة فطر الله الناس عليها لا يغيث في ذلك عرهم ولا يحجمهم ولا يمكن بذل الحمد منهما في التعاون بحيث يجعل كل واحد منهما الآخر ونفعه كالراجح إلى نفسه إلا بان يوطئها نفسها على ادامة السكاح ولا بد من ابقاء طريق الخلاص إذا لم يطاوعا ولم يتراضيا وإن كان من ابغض المباحات وجب في الطلاق ملاحظة قيود وعدة وكذا في وفاته عنها تعظيمًا لأمر السكاح في النفوس وإداء لبعض حق الأدامة ووفاء لعهد الصحبة ولئلا تشبه الأنساب، أم وقد عقدت الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي قدس الله روحه في الأحياء فصلًا نفيسًا جامعًا يحتوي على بيان حكم السكاح ومقاصده وفوائده وآفاته فأشيع فيه واتقنوها أنا المختص لك كلامه المتين حسبي لا يراوده في هذا المقام وهي قطرة من بحر قال رحمه الله وفي السكاح فوائد خمسة الولد وكسر الشهوة وتدريب المنزل وكثرة العشيق ومجاهدة النفس بالقيام بمن ألفائدة الأولى وهو الأصل وله وضع السكاح والمقصود ابقاء النسل إن لا يخلو العالم عن جنس الأنس وإنما الشهوة خلقت باعثة مستعثة كالموكل بالفحل في إخراج البذر ولا نشئ في التمكن من الحرث تلتقطًا بها في السياقة أو اقتناصا للولد بسبيل الوطئ كالتلطف بالطير في بث الحب الذي يشترطه ليساق إلى الشبكة وكانت القدرة الأزلية غير قاصرة عن اختراع الأشخاص ابتداءً من غير حرائث وأزدواج ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المسببات على الأسباب مع الاستغناء عنها إظهارًا للقدرة وإتمامًا للعجائب الصنعة وتحقيقًا لما سبقت به المشيئة وحققت به الكلمة وجرى به القلم وفي التوصل إلى الولد قريبة من أربعة أوجه هي الأصل في الترغيب فيه عند الأمن من غوائل الشهوة حتى لو يجب أحدهما أن يلقي الله عزاء الأول موافقة محبة الله بالسعي في تحصيل الولد لا بقاء جنس الإنسان الثاني طلب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكثير من به مباحاته والثالث طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعدة الرابع طلب الشفاعة بموت الولد الصغير إدامات قبله أما الوجه الأول فهو أدق الوجوه وأبعدها عن إقحام الجاهل وهو أحقها وأقواها عند ذوي البصائر النافذة في عجايب صنع الله تعالى ومجاري حكمه وبيانه أن السيد إذا أسلم الوعيد البذر وآلات الحرث وهباً له أرضاً مهتية للحراثة وكان العبد قادراً على الحراثة وكل به من يتقاضاه عليها فإن تكامل وعطل آلة الحرث وترك البذر ضائعاً حتى فسد ودفع المؤكل من نفسه بنوع من الحيلة كان مستحقاً للعقاب من سيده والله تعالى خلق الزوجين وخلق الذكر والأنثيين وخلق النطفة في الفقار وهي لما في الأنثيين عروفاً ومجاري وخلق الرحم قراراً ومستودعاً للنطفة وسلط متقاضى الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثى فرباه الأفعال والآلات تشهد لبسان ذوق في الأعراب عن مراد خالقها وتنادى أرباب الأبواب بتعريف ما عذبت له هذا أن لا يصير به اغترق تعالى على سائر رسله صلى الله عليه وسلم والمراد حيث قال تناكحوا تناسلوا فكيف وقد صرح بالأمر وبأباح بالسرف كما تمتنع عن السكاح معرض عن الحراثة مضيع للبذر معطل لما خلق الله من الآلة المعدة وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الحاجة المستوية على هذه الأعصاء بخصاصي ليس برقم حروف واصوات يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في ادراك دقائق الحكم الأزلية ولذلك عظم الشرع الأمر في القتل للأولاد في الوأد لأنه منع لتمام الوجود واليه أشار من قال العزل أحد الوادين فالنكاح سائر في تمام ما أحب الله تعالى تمامه والمعص معطل ومضيع لما كره الله ضياعه ولاجل محبة الله تعالى لبقاء النفوس أمر بالاطاعة وحش عليه وعبر عنه بعبارة القرص فقال عن ذلك الذي يُقرض الله قرضاً حسناً فأن قلت قولك إن بقاء النسل والنفس محبوب إليهم إن نكحها مكره عند الله تعالى وهو فرق بين الموت والحياة بالاضافة إلى إرادة الله تعالى

ومعلوم أن الكل بمشيئة الله وإن الله غني عن العالمين فمن أين يتميز عند لا موصوف عن حياتهم أو بقاؤهم عن قناعتهم فاعلم أن هذه الكلمة حق لا يريد بها باطل فإن ما ذكرناه لا ينافي إضافة الكائنات كلها إلى إرادة الله خيرها وشرها ونفعها وضرها ولكن المحبة والكراهة يتضادان وكلاهما لا يضادان الإرادة فرب مراد مكره ورب مراد محبوب فالمعاصي مكرهة وهي مع الكراهة مرادة والطاعات وهي مع كونها مرادة محبوبة ومرضية أما مرادة الكفر الشر فلا نقول أنه مرضى ومحبوب بل هو مراد وقد قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فكيف يكون الفناء بالاضافة إلى محبة الله وكراهته كالبقاء، اهـ. وإيضاح الحق في هذا يستدعي تحقيق معنى الإرادة والمحبة والكراهة وبيان حقائقها لكن المقام لا يحتمله وقد سبق منا الإشارة إلى بعض أجزاءه في كتاب الإيمان من هذا الشرح فليراجع، قال الغزالي رحمه الله ثم ولنقتصر على ما نبهنا عليه من الفرق بين الإقلام على النكاح والإجماع عنه فإن أحدهما مضيع نسلاً وأما الله وجوده من آدم صلى الله عليه وسلم عقباً بعد عقب إلى أن انتفى إليه فالمتنع عن النكاح قد حسم الوجود المستدام من لدن وجود آدم عليه السلام على نفسه فمات أبتر لا عقب له الوجه الثاني السبع في محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه بتكثير ما به مباحاته إذ قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ويدل على مراعات أمر الولد جملة بالوجه كلها ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يكلم كثيراً ويقول أنا أنكم للولد، الوجه الثالث أن يبقى بعد ذلك صالحاً يدعوله كما ورد في الخبر ما معناه أن جميع عمل ابن آدم منقطع إلا ثلاث فذكر الولد الصالح وقول القائل أن الولد ربنا لم يكن صالحاً لا يؤثر فانه مؤمن والصالح هو الغالب على أولاد ذوالدين الأسيما إذا عزم على تربيته وحمله على الصلاح وبالجملة دعاه المؤمن لأبويه مفيد بئراً كان أو فاجراً فهو مثاب على دعائه وحسناته فانه مكسبه وغير مأخذ بسبائنه فانه لا تزور أزرق وذراخى ولذلك قال تعالى أتحقنا بهم ذريتهم وما آلتناهم من عملهم من شيء أي ما نقصناهم من أعمالهم وجعلنا أولادهم منيراً في أحسابهم، الوجه الرابع أن يموت الولد قبله فيكون له شفعاً فقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الطفل يجزى أبويه إلى الجنة وفي بعض الأخبار يأخذ بثوبه كما أنا الآن أخذ بثوبك، اهـ. وللنسائي من حديث أبي هريرة يقال لهم ادخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل آباءنا فيقال ادخلوا انتم وآباؤكم قال العراقي واسناده جيد وقد ورد في الخبر أنه من مات له ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم قيل يا رسول الله وإثنان قال وإثنان قال قال العراقي رواه البخاري من حديث انس دُونَ ذكر الاثنين وهو عند أحمد هذه الزيادة من حديث معاذ وهو متفق عليه من حديث أبي سعيد بن مفضل إيا امرأة بنحوه، اهـ. قال الغزالي ج فقد ظهر من هذه الوجوه الأربعة أن أكثر فضل النكاح لأجل كونه سبباً للولد، الفائدة الثانية التخصيص عن الشيطان وكسر التوقان ودفع غوائل الشهوة وغرض البصر وحفظ الفرج. وهذا المعنى دُونَ الأول لأن الشهوة موكلة بتقاضى تحصيل الولد وليس من يحجب موكلة، رغبة في تحصيل رضا كمن يحجب لطلاب الخلاص عن غائلة التوكيل فالشهوة والولد مقدران وبنيهما ارتباط وليس يجوز أن يقال المقصود اللذة والولد لا زومها كما يلزم مثلاً فضاء الحاجة من الأكل وليس مقصوداً في ذاته بل الولد هو المقصود بالفطرة والحكمة والشهوة باعثة عليه ولعمري فالشهوة حكمة أخرى سوى الأرهاق إلى الأيلاد وهو ما في قضاءها من اللذة التي لا توازيها اللذة لو دامت فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان إذا الترغيب في لذة لو يحيد لها ذواقاً لا يمنع فلورغب العنين في لذة الجماع والصبي في لذة الملك والسلطنة لو ينفع الترغيب إحدى فوائد لذات الدنيا الرغبة فدوامها في الجنة ليكون باعثاً على عبادة الله فانظر إلى الحكمة ثم إلى الرحمة ثم إلى التعبية الأهلية كيف عبت تحت شهوة واحدة حيأتان حياة ظاهرة وحياة باطنة والحياة الظاهرة حياة المرء بقاء نسله فانه نوع من دوام الوجود والحياة الباطنة هي الحياة الآخروية فان هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصرام تحرك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة التدوام فتسقط على العبادة الموصلة إليها فيستفيد العبد بشدة الرغبة فيها تيسر المواظبة على ما يوصله إلى النعيم الجنان وما من ذرة من ذرات بدن الإنسان باطناً وظاهراً بل من ذرات ملكوت السموات والأرض إلا وتحتها من لطائف الحكمة ومعانيها ما يحار العقل فيها ولكن أنها يتكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاها وبقدر رغبها عن زهرة الدنيا وغورها فالحسب بسبب دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكن من لا يؤتى عن عجز وعنت وهم غالب الخلق فان الشهوة إذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرت إلى اتحام الفواحش واليه أشار بقوله عليه السلام عن الله تعالى ألا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير وإن كان يلجأ إلى التقوى فغايته أن يكف الجوارح عن إجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فأما حفظ القلب عن الوسواس الفكر فلا يدخل تحت اختياره بل لا تزال النفس تجاذبه وتحلثه بأمر الوقوع ولا يفتر عنه الشيطان الموسوس إليه في أكثر الأوقات وقد عرض له ذلك في أثناء الصلاة حتى يجري على خاطره من أمور الوقوع ما لو صرح به بين يدي أخس الخلق لا استحي منه والله مطلع على قلبه والقلب في حق الله كاللسان في حق الخلق ورأس الأمور للمهمل في سلوك طريق الآخرة قلبه

والمواظبة على الصوم لا تقطع مادة الوسوسة في حق أكثر الخلق إلا أن ينضات اليه ضغف في البدن وفساد في المزاج ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما لا يتم نسك الناسك إلا بالكساح وهذه محنة مامة قل من يتخلص منها، وهذه بلية غالبية إذا هاجت لا يقاومها عقل ولا دين وهي مع انها صالحة لأن تكون باعثة على الحيأتين كما سبق في اقوال آل الشيطان على بن آدم وإليه أشار عليه السلام بقوله ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذو الألباب متكن وإنما ذلك لهيجهان الشهوة وقال صلى الله عليه وسلم في دعائه اللهم اني أعوذ بك من شر سمعي وبصري وقلبي وشر مني وقال أسالك ان تطهر قلبي وتحفظ فرجي فما يستعيد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يجوز التساهل فيه لغيره وكان بعض الصالحين يكثر الكساح حتى لا يكاد يتحرك من اثنتين وثلاث فأنكر عليه بعض الصوفية فقال هل يعرف أحد منك أنه جلس بين يدي الله تعالى جلسة أو وقف بين يديه موقفاً في معاملة فخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لورضيت في عمري كله بمثل حالكم في وقت واحد لما تزوجت لكني ما خطر على قلبي خاطر يشغلي عن حالي إلا نفذته فاستريح وارجع إلى شغلي ومثلاً ربعين سنة ما خطر على قلبي معصية، وكان الجنيد يقول احتاج إلى الجوع كما احتاج إلى القوة فالزوجة على التحقيق قوت وسبب لطهارة القلب ولذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم كل من وقع نظرة على امرأة فتأقت إليها نفسه أن يجامع أهله لأن ذلك يبدف الوسواس عن النفس فاذل في الكساح فضل من هذه الوجه ولكن هذا لا يعبر لكل بل الكثرة في شخص فترت شهرته لكبر سن أو مرض أو غيره فينعلم هذا الباعث في حقه ويبقى ما سبق من أمر الولد فان ذلك عامر لا للمسحوق وهو نادور ومن الطبع ما تغلب عليها الشهوة بحيث لا تخصصه المرأة الواحدة فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع، الفائدة الثالثة ترويح النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر في الملاعبة اراحة للقلب وتقوية له على العبادة فان النفس ملول وهي عن الحق نفور لا تدرك على خلاف طبعها فلذلك كلفت المداومة بالأكراه على ما يخالفها بحيث وثابت إذا روت بالذات في بعض الأوقات قويت ونشطت وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما ينزل الكرب ويروح القلب وينبغي أن يكون لنفس المتقين استراحات بالمباحات ولذلك قال الله تعالى ليسكن إليهما وقال صلى الله عليه وسلم روي عن القلوب ساعة فاحها إذا أكرهت عمت في الخبر على العاقل ان يكون له ساعات ساعة ينام فيها ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يخلو فيها بمطعمه ومشربه فان هذه الساعات عورتا على تلك الساعات ومثله بل يفظ آخر لا يكون العاقل طامعاً إلا في ثلاث تزود لمعاد أو مرمة لمعاش أو لذة في غير محرم وقال عليه الصلاة والسلام لكل عمل شرة ولكل شرة فترة فمن كانت فترته إلى سنتي فقد أهدى الشرة الجحيم والمكابدة جحيم وقوة وذلك في ابتداء الأرادة والفترة الوقوف للاستراحة وكان أبو الدرداء يقول اني لا استجدر نفسي بشئ من اللهو إلا تقوى بذلك فيما بعد على الحق ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم حثب إلى من دنا كمر النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلوة قال الغزالي فهذه أيضاً فائدة لا ينكرها من جرتب اتعاب نفسه في الأفكار والأدكار وصنوف الأعمال وهي خارجة عن الفائدتين السابقتين حتى انها تطرد في حق المسحوق ومن لا شهوة له إلا ان هذه الفائدة تجعل للكساح فضيلة بالإضافة إلى هذه النية وقل من يقصد بالكساح ذلك وما قصد الولد وقصد دفع الشهوة ومثاله فهو مما يكثر ثمره يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة ومثاله ولا يحتاج الترويح النفس بمجادلة النساء ولا عمتن فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص فليتنبه، الفائدة الرابعة تفرغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل الطبخ والكساح والفرش وتنظيف الأواني وتهئية أسباب المعيشة فان الإنسان لو لم يكن له شهوة الوقوع لتعذر عليه العيش في منزله وحده اذ لو تكفل بجميع اشغال المنزل لضاع أوقاتة ولم يتفرغ للعلم والعمل فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عورت على الذين بهذه الطريق واختلال هذه الأسباب شواغل ومشوشات للقلب منغصات للعيش ولذلك قال أبو سليمان الداراني رحمه الله الزوجة الصالحة ليست من الدنيا فانها تفرغك للأخرة وإنما تفرغها بتدبير المنزل وقضاء الشهوة جميعاً وقال عمر بن كعب القرظي في معنى قوله رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً قَالَ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ وقال عليه الصلاة والسلام ليتخذ أحدكم قرانياً شاكراً ولساناً ذاكراً وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر والشكر وفي بعض التفاسير في قوله تعالى فلنجيئنه حياة طيبة قال الزوجة الصالحة وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ما أعطى العبد إلايمان بالله خير من امرأة صالحة وان منهن غفلاً لا يجدي منه ومنهن غفلاً لا يفدي منه، فهذه أيضاً من القواعد التي يقصد بها الصالحون إلا انها تخص بعض الأشخاص الذين لا كافل لهم ولا مدبر ولا تدعو إلى اسرأتين بل الجمع رتباً ينعصر المعيشة ويضطرب به أمور المنزل ويدخل في هذه الفائدة قصد الاستكثار بعشيرة كما يحصل من القوة بسبب تدخل العشائر فان ذلك ما يحتاج إليه في دفع الشرور وطلب السلامة ولذلك قيل ذل من كان صالحة ومن وجد من يدفع عنه الشرور سله حاله ووفر قلبه للعبادة ذل من كان مشوش

للقلب والعز بالكثرة واقع للذل، الفائدة الخامسة عبادتها بالنفس ورياضتها بالعبادة والولاية والقيام بحقوق الأهل والصبر على خلافاتهم واحتمال الأذى منهم والسعي في إصلاحهم وإرشادهم إلى طرق الدين والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهم والقيام بترتيبته لأولاده فكل هذه أعمال عظيمة الفضل فأما رعاية وولاية والأهل والولد رعية وفضل الرعاية عظيم وإنها يحترز منها من يحترز خيفة من القصور عن القيام بمحفظها ولا تفقد قال عليه الصلوة والسلام يوم من دال عادل فضل من عبادة ستين سنة ثم قال ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وليس من اشتغل بأصلاح نفسه وغيره كن اشتغل بأصلاح نفسه فقط وأمن صبر على الأذى كن رفقه نفسه وأراحها فقاساة الأهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله، قال وفي الصبر على ذلك رياضة النفس وكسر الغضب وتحسين الخلق فإن المنفرد بنفسه أو المشارك لمن حسن خلقه لا تترشح منه خبايا النفس الباطنة ولا تنكشف لواطن عيوبه فتحق على سالك طريق الآخرة أن يجرب نفسه بالتعرض لامثال هذه المحركات واعتياد الصبر عليها لتعتدل أخلاقه وترتاض نفسه ويصفو عن الصفات الذميمة باطنه والصبر على العيال مع انه رياضة وعجالة تكفل لهم وقيام بهم وعبادة في نفسها فهذه أيضاً من الفوائد ولكنه لا ينتفع بها إلا أحد رجلين إما رجل قصد المجاهدة والرياضة وتهذيب الأخلاق كقولنا في بداية الطريق فلا يبعد أن يرى هذا طريقاً في المجاهدة وترتاض به نفسه وإما رجل من العابدين ليس له سير بالباطن وحركة الفكر والقلب وإنما غله عمل الجوارح بصلوة أو حج أو غيره فعليه لأهله وأولاده بكسب الحلال لهم والقيام بترتيبته أفضل له من العبادات اللازمة لبدنه التي لا يتعدى خيرها إلى غيره فاما الرجل المهذب الأخلاق ما بكفاية في أصل الخلقة وبجاهدة سابقة إذا كان له سير بالباطن وحركة بفكر القلب في العلوم والمكاشفات فلا ينبغي أن يترجم لهذا الغرض فان الرياضة هو مكفه فيها وإما العبادة في العمل بالكسب لهم فالعلم أفضل من ذلك لأنه أيضاً عمل وفائدته أكثر من ذلك واعلموا مثل أسائر الخلق من فائده الكسب على العيال فهذه فوائد السكاح في الدين التي بها يحكم له بالفضيلة أما أمانات السكاح ثلاث الأولى وهي اقواما العجز عن طلب الحلال فان ذلك لا يتيسر لكل أحد لا سيما في هذه الاوقات مع اضطراب المعاش فيكون السكاح سبباً في التوسيع للطلب ولا طعم من الحرام وفيه هلاكه وهلاك اهله والمتغرب في أمن من ذلك وإما المترجم ففي الأكثر يدخل في مداخل السوء فيستع هو زوجته ويدبح آخرته بدنياً، فهذه آفة عامة قل من يتخلص منها الأمن لمسال موروث او مكتسب من حلال يفنى به وباهله وكان له من القناعة ما يمنعه من الزيادة، الآفة الثانية القصور عن القيام بحقوقهم والصبر على خلافتهم واحتمال الأذى عنهم وهذه دون الأولى في العموم فان القدرة على هذا أيسر من القدرة على الأولى وتحسين الخلق مع النساء والقيام بحظوظهن أهون من طلب الحلال وفي هذا أيضاً خطر لأنه راع مسئول عن رعيته، وقال عليه الصلوة والسلام كفى بالمرء إثماً أن يضع من يقوت وقال الله تعالى قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا أَمْرًا أَنْ نَقِيرَ النَّارَ كَمَا نَقَى أَنْفُسَنَا وَالْإِنْسَانُ قَدْ عَجَزَ عَنْ الْقِيَامِ بِحَقِّ نَفْسِهِ وَإِذَا تَرَوَّجَتْ ضَاعَتِ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَانْصَاغَتْ إِلَى نَفْسِهِ نَفْسٌ أُخْرَى وَالنَّفْسُ أَمَارَةٌ بالسَّوَاءِ إِنْ كَثُرَتْ كَثُرَ الْأَمْرُ بالسَّوَاءِ غَالِبًا وَلِذَلِكَ اعْتَدَ رُبْعُهُمْ عَنِ التَّرْيِيمِ وَقَالَ أَنَا مُبْتَلى بِنَفْسِي كَيْفَ أَضَيِّفُ إِلَيْهَا نَفْسًا أُخْرَى، فهذه آفة عامة أيضاً وان كانت دون عموم الأولى لا يسلم منها إلا حكيم عاقل حسن الأخلاق بصير يعاهدات النساء يصوب على لسانهن وقاف عن اتباع شهواتهن حريص على الوفاء بحقوقهن يتعافل عن الحسن ويردأ بعقله أخلاقهن ولا غلب على الناس السفه والفظاظلة والحدة والبطش وسوء الخلق وعدم الانصاف مع طلب تمام الانصاف ومثل هذا يزاد بالسكاح فساداً من هذا الوجه لا محالة فالوحدة اسلم له الآفة الثالثة وهي دون الأولى والثانية ان يكون الأهل والولد شاغلين عنه والله تعالى وجاذباً له إلى طلب الدنيا وحسن تدبير المعيشة للأولاد بكثر جمع المال وإدخاله لهم وطلب التفاخر والتكاثر بهم وكل ما شغل عن الله من أهل ومال وولد فهو شؤم على صاحبهم ولست أعني بهذا ان يدلعو إلى محذور فان ذلك مما اندرج تحت الآفة الأولى والثانية بل ان يدلعوه إلى التعود بالمباح بل إلى الإغراق في ملاعبة النساء وموانستنهن والإمعان في التمتع بهن ويشور من السكاح أنواع من الشواغل من هذا الجنس تستغرق القلب فينقض الليل والنهار ولا يتفرغ المرأفيتها للتفكير في الآخرة والاستعداد لها - قال رحمه الله فهذه عياص والآفات والفوائد فالحكمة على شخص واحد بان الأفضل له السكاح أو العزوبة مطلقاً قصور عن الاحتاط بجميع هذه الأمور بل تتخلل هذه الفوائد والآفات معتبراً ومحكما ويعرض المريد عليه نفسه فان انتفتت في حقه الآفات اجتمعت الفوائد بان كان له مال حلال وخلق حسن وجل في الدين تأمل لا يشغله السكاح عن الله وهو مع ذلك شاب محتاج إلى تسكين الشهوة ومنفذ يحتاج إلى تدبير المنزل والتحصن بالعشرة فلا يبارى في أن السكاح أفضل له مع ما فيه من السعي في تحصيل الولد فان انتفتت الفوائد واجتمعت الآفات فالعزوبة أفضل له وان تقابل الأمران وهو الغالب فينبغي ان يوزن بالميزان القسط حظ تلك الفائدة في الزيادة من دينه وحظ تلك الآفات والنقصان منه فانا غالب على الظن رجحان احد هما حكميه واظهر الفوائد الولد وتسكين الشهوة

باب استحباب النكاح لمن تأتت نفسه اليه ووجد مؤنة واشتغال من شغل عن المؤنة الصوم

حدثنا يحيى بن يحيى التميمي عن ابن العلاء العمري وابوبكر بن ابى شيبة جميعا عن ابى مغيرة واللفظ ليحيى قال اننا انما مؤنة عن الاعمال عن
عن ابراهيم عن علقمة قال كنت امشى مع عبد الله بن علقمة فقلنا له فقال له عثمان يا ابا عبد الرحمن الا تزوجت
جارية شابة لعلمها انك ترك بعض ما مضى من زمانك قال فقال عبد الله لئن قلت ذلك لقد قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
واظهر الاوقات الحاجة الى كسب الحرام والاشتغال عن الله فلتفر من تقابل هذه الامور فنقول من لم يكن في اذية من الشهوة وكانت فائدة النكاح في
السعي لتحصيل الولد وكانت الآفة الحاجة الى كسب الحرام والاشتغال عن الله فالعزوبة له أولى فلا خير فيما يشغل عن الله ولا خير في كسب الحرام ولا في
بنقصان هذين الأمرين امر الولد فان النكاح للولد سعى في طلب حياة الولد وهو موهومة وهذا نقصان في الدين ناجز فحفظه لحياة نفسه يصونها
عن الهلاك اهتد من السعي في الولد وذلك ربح والدين رأس مال وفي فساد الدين بطلان الحياة الآخرة وذهاب رأس المال ولا تقاوم هذه
الفائدة احدى هاتين الآفتين واما اذا انضاف الى امر الولد حاجة كسر الشهوة لتوقار النفس الى النكاح نظر فان لم يقربها والتقوى في رأسه
وخاف على نفسه الزنا فالنكاح له أولى لانه متردد بين ان يقتدر الزنا او يأكل الحرام والكسب احرام هذين الشرين وان كان شيق بنفسه انه لا يزني
ولكن لا يقدر مع ذلك على غض البصر عن الحرام وترك النكاح أولى لان انه نظر حرام والكسب من غير وجه حرام والكسب يقع دائما وفيه عصيان
وعصيان اهله والنظر يقع احيانا وهو محضته وينصرم على قرب والنظر زنا العين ولكن اذا الرصد في الفرج فهو الى العفو اقرب من اكل الحرام
الا ان يخاف افضاء النظر الى معصية الفرج فيرجع ذلك الى خوف العنت اذا ثبت هذا فالحالة الثالثة وهو ان يقوى على غض البصر لكن
لا يقوى على دفع الافكار الشاغلة للقلب الى ترك النكاح لان عمل القلب الى العفو اقرب واغاييراد فراغ القلب للعبادة ولا تتم عبادة مع كسب
الحرام واكله اطعمته فكذلك ينبغي ان توزن هذه الآفات بالفوائد ويجوز محسبها ومن احاط بهذا لم يشك عيشة ما نقلنا عن الشافعي من تشجيعه
في النكاح مرة ورغبة عنه اخرى اذ ذلك بحسب الاحوال صحيح فان قلت فمن آمن الآفات فما افضل له التخلي لعبادة الله اذ النكاح فاقرب
يجمع بينهما لان النكاح ليس مانعا من التخلي لعبادة الله من حيث انه عقد ولكن من حيث الحاجة الى الكسب فان قدر على الكسب الحلال فالنكاح
ايضا افضل لان الليل وسائر اوقات النهار يمكن التخلي فيه للعبادة والمواظبة على العبادة من غير استراحة غير ممكن فان فرض حونه
مستغرا في الاوقات بالكسب حتى لا يبقى له رقت سوى اوقات المكتوبة والنوم والاكل وقضاء الحاجة فان كان الرجل ممن لا يسلك سبيل
الآخرة الا بالصلاة النافلة او الحج او ما يجري مجراه من الاعمال البدنية فالنكاح له افضل لان في كسب الحلال والقيام بالاهل والسعي في
تحصيل الولد والصبر على اخلاق النساء انوارا من العبادات لا يقصر فضلا عن نوافل العبادات ان كان عبادة بالعلم والفكر واليطلق
والكسب يشوش عليه ذلك فترك النكاح افضل قال ومما كانت الاحوال منقمة حتى يكون النكاح في بعضها افضل وتركه في بعضها
افضل فحقنا ان نزل افعال الانبياء كسيدنا عيسى وسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم عن الافضل في كل حال والله اعلم ان يتقيا افاده
الغزالي رحمه الله حسبما اردنا تلخيصه وسياتي الكلام على بعض ما ذكره من تفصيل حكم النكاح واقوال الائمة في ذلك في شرح اول احاديث الباب
ان شاء الله تعالى **باب استحباب النكاح لمن تأتت نفسه اليه ووجد مؤنة واشتغال من شغل عن المؤنة الصوم قوله** عن الاعمال
عن ابراهيم بن ابي عمير عن طريق عمر بن حفص بن غصية التميمي في كتابه قال لما قال ابراهيم هو النكاح وهذا الاسناد وما ذكرناه اصح الاسناد
وهو ترجمة الاعمال عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود **قوله** مع عبد الله بن علقمة بن معوية بن ابي ابية بن كذا به يقرى
احسن الروايات وفي رواية زيد بن ابي اسية عن الاعمال عند ابن حبان بالمدنية وهي شذوذة قاله الحافظ **قوله** يا ابا عبد الرحمن ان شئ
كنية ابن مسعود **قوله** الا تزوجك انما لعل عثمان رأى بدت شفا وشدة هينته فحلف فيك على فقهه ان تزوجه التي ترضيه قاله الحافظ
قوله جارية شابة انما يؤخذ منه ان معاشر الزوجات الشابة تزيين في القوة والنشاط فلا تلبس عسها في عكس ان ترى لغيره وقال النووي
فيه استحباب نكاح الشابة لانه المحصلة لمقاصد النكاح فانها اذا استمتعا وطيب كتمت وارغب في استمتاعه لذاته مقصود النكاح
واحسن عشرة وافكه محادثة واجل منظر واللين طمسا واقرب الى ان يزوجها زوجها الاخلاق التي ترضيها **قوله** لعلمها انك ترك النكاح
اي تذكرها ما مضى من قوة شبابك فان ذلك يتعش البدن قلت يحتمل لعل انما على باها من الترجي ويشمل اذا استعبد واخبرت عن بعض
شيوخنا انه قال كنت اظن اني عجزت عن النساء فلما تزوجت الصغيرة وجدت في نفسي من النشاط ما كنت اعمده في الصغر قال القرطبي واما
قال له ذلك لانه كان قد قلت رغبته في النسك اما لاشتغاله بالعبادة وللمن اولها قلت فعلى انه للسق فنيذ جواز نكاح ذي السن البكر
وياي الكلام على ذلك في حديث جابر ان شاء الله تعالى كذا في شرح الابي رحمه الله **قوله** لئن قلت ذلك لقد قال لنا انما قال النبي صلى الله

يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن الفرج من لو استطاع فعليه بالصكو

المعنى لأن حاضنتي على ذلك فقد حضنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجوابه مطابق لما أرشد فيه وكان الشيخ يقول إنما هو رد عليه والمعنى
أنه يحض على ذلك من هو في سن الشبيبة، أم - وقال الحافظ أجابه بالحديث فاحتمل أن يكون كآرب فيه له فلم يوافقته واحتمل أن يكون وافقه
وأن لم يتقل ذلك، أم - قوله يا معشر الشباب الخ المعشر هم الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر والشيخوخة معشر والشباب جمع شابت
ويجمع أيضاً على شبيبة وشبان بضم أوله وتشديد الباء كفارس وفارسان وأصله الحركة والنشاط وقال النووي ر و الشاب عند أصحابنا هو
من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة وقال القرطبي يقال له حدث إلى ست عشرة سنة ثم شاب إلى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكره الزمخشري قال
ابن شمس المالكي في الجواهر إلى أربعين وأما حصر الشباب بالخطاب لأن الغالب جود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيخوخة وإن كان المعنى مقابلاً
إذا وجد السبب في الكهل والشيخوخة أيضاً - قوله من استطاع منكراً الباءة الخ الباءة بالهمزة تاء تانيث ممدودة وفيها لغة أخرى بخير هنر ولا مد
وقد يميز ويميل بالهاء ويقال لها أيضاً الباهة كالاول لكن بما يدل الهمزة وقيل بالمد القدر على مؤن النكاح وبالقصر الوطى قال الخطابي
المراد بالباءة النكاح وأصله الموضع الذي يتبوؤ ويأوى إليه وقال المازني اشتق العقول على المرأة من أصل الباءة لأن من شأن من يتزوج
المرأة أن يتوآها منذراً وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى المعنى واحداً صحيحاً أن المراد معناها اللغوي
وهو الجماع فتقديره من استطاع منكراً الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه
بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطعه الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء
ولا ينفكون عنها غالباً والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سمي باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكراً مؤن النكاح
فليتزوج ومن لم يستطع فليصم ليدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ما قاله قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز
عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن والفصل القائلون بالاول عن ذلك بالتقدير المذكور، استحق
والتعليل المذكور لما زنى وإجاب عنه عياض بأنه لا يبعد أن يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع الباءة أي بلغ الجماع
وقد عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع أي من لم يقدر على التزويج قلت وتهايله هذا الحد من المفعول في المنفى فيحتمل أن يكون
المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج، قال الحافظ ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطى
ومؤن التزويج والجواب عما استشكله المازني أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفظ حياء أو عد شهوة أو عنة مثلاً
إلى ما يهيأ له استمرار تلك الحالة لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة أن يستمر كسرها فلها
أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور قوله اغض للبصر الخ أي اشد غضاً واحصن أي اشد احصائاً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة
وما ألفت ما وقع مسلو حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رضي الله عنه إذا احداكم أعجبت المرأة فوكت في قلبه فليعمل إلى
أمراته فليواقعها فإن ذلك يرد ما في نفسه فإن فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد فيحتمل أن تكون الفعل على بابها
فإن التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون اغض و
احصن مما لم يكن لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي اندر من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون الفعل فيه لغير المبالغة بل إخبار عن
الواقع فقط، وفيه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن حظوظ النفس الشهوة
لا تقدم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها، كذا في الفهم، قوله فعليه بالصوم الخ قال عياض ليس فيه اغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين
الذين خاطبهم أولاً بقوله من استطاع منكراً فالهنا في قوله فعليه ليست لغائب وإنما هي للحاضر المجهم إذ لا يصح خطابه بالكافة نظير هذا
قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الخ إلى أن قال قَمِنْ عَفْوٍ كَمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ومثله لو قلت لاثنتين من قاتلتهما قلن دره
فالهاء للمجهول من الخاطبين لا لغائب أم ملخصاً وقد استحسنته القرطبي وهو حسن بالغ وقد تظن له الطيبي وفي الحديث إرشاد العاجز عن
مؤن النكاح إلى الصوم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه أعلنان المعنى إذا كثرت تولد في البدن صعد بخاره إلى الدماغ فحبب إليه
النظر إلى المرأة الجميلة وشغفت قلبه حبها ونزل قسط منه إلى الفرج فحصل الشبق واشتدت الغلبة وأكثر ما يكون في وقت الشباب وهذا
حجاب عظيم من حجب الطبيعة يمنعه من الأمعان في الأحسان ويهيجه إلى الزنا ويفسد عليه الأخلاق ويوقعه في مهالك عظيمة من فساد ذات
البين فوجب إمالة هذا الحجاب فمن استطاع الجماع وقدر عليه بأن تيسرت له مثلاً امرأة على ما تأمر به الحكمة وقدر على نفقتها

فأثبته وجه حل ثمان بن أبي شيبة قال ناجر بن العاش عن إبراهيم عن علقمة قال قال النبي لا تشبهوا
فلا احسن له من ان يتزوج فان التزوج اغض للبصر واحصن للفرج من حيث انه سبب لكثرة افراخ المني ومن لم يستطع ذلك فعليه
بالصوم فان سحر الصوم له خاصية وكسر سورة الطبيعة وكبحها عن غلوائها لما فيه من تقليل ماؤها فيتغير به كل خلق فاسد تشا من كثرة
الاخلاق قوله بالصوم الخ قال الأبي كان من الظاهر في الاصل ان يقول فمن لم يستطع فعليه بالجوع والاقلال عما يزيد في الشهوة طمأن
الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عيادة برأسه وليؤذن ان المطلوب من الصوم انما هو الجوع والاقلال عما يزيد في الشهوة طمأن
على جواز المعالجة لقطع شهوة السكاج بالأدوية وحكاية البغوي في شرح السنة وينبغي ان يحل على دعاء يسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه
قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بانه لا يكسر بالكا فور ونحوه والحجة فيه انهم اتفقوا على منع المحب و
الخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوي بالقطع اصلا وقال ابن بري في ما قاله الخطابي نظر فان لقائل ان يقول قطعه بالصوم فيقطع
عبادة بعبادة بخلاف قطعه بالعلاجات الطبية قال المحافظ واستدل بحديث الباب بعض المالكية على تحريم الاستمنا لانه ارشد عند
العجز عن التزويج الى الصوم الذي يقطع الشهوة ولو كان الاستمنا مباحا لكان الارشاد اليه اسهل وتعقب دعوى كونه اسهل لان التزويج
اسهل من الفعل وقلا بباح الاستمنا طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة ام قلت وقد عد صاحب
الدر المختار الاستمنا بالكف من المكروه تحريما وقال ولو خاف الزنا يرضى ان لا يزال عليه قال ابن عابدين رحمه الله وفي السراج ان اراد
بذلك تسكين الشهوة المفردة الشاغلة للقلب وكان عزرا لاندوجة له ولا امة او كان الا انه لا يقدر على الوصول اليها لعذر قال ابو الليث
ارجح ان لا يزال عليه واما اذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو اشهر ام بقى هنا شي وهو ان علة الاثم هل هي كون ذلك استمنا عا بالجزء او هي سفع
الماء وتحييم الشهوة في غير محلها بغير عذر لو اراد من صرح بشي من ذلك والظاهر الاخير ويدل على ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدلى على عدم
حلته بالكف بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على افواجهم او ما ملكت ايمانهم
الاستمنا اي قضاء الشهوة بخيرها هذا ما ظهر لي والله سبحانه اعلم ام وفي شرح الاحياء ناقلا عن كتاب اختلاف الفقهاء لابن جرير
الطبري رد علة من قال بقول الشافعي الاستدلال بقول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على افواجهم او ما ملكت ايمانهم
فانهم غير ملومين فمن يتبع ذلك فاولئك هم العادون فاخبر رجل ثناؤه ان من لم يحفظ فرج عذراء وجنته وملك يمينه فهو
من العادين والمستمنى عاد بفرجه عنهما ام وفي شرح الرسالة القدرانية للشيخ شيدى احمد زروق نفع الله به من قال مباشرة الفرج زنا
ولو اطواهما محرمان اجماعا واستمنا واختلف فيه فذهب الجمهور بالمنع وقال احمد هو كالنصادة ولما تكلم ابن العربي في احكام القرآن على هذه
الآية ذكر مذهب الامام احمد ثم قال وهذا من الخلاف الذي لا يجوز العمل به ولم يرد لو كان فيه نعت صريح بالجواز اكان ذوهمة يرضاه لنفسه
ما يذكر فيه من الاحاديث ليس فيها ما يبارى بسماحه وقد عله البلا في مختصر الاحياء من الصغائر والله اعلم ام وسئل ابن قيم الجوزي
عمن استمنى بكفة في رمضان فاجاب يلزمه القضاء والكفارة لفساد صومه والمشهور عندنا وجوب القضاء دون الكفارة كما في الدر المختار
والله اعلم قوله فانه له وجاء الخ بكسر الواو والمد اصله الغمز ومنه وجي في عنقه اذا غمزه وادخله وجاء بالسيف اذا طعن به وجاء
اشبه غمزها حتى رضها وتقع في رواية ابن حبان المذكورة فانه له وجاء وهو الاختصاص وهي زيادة مدرجة في الخبر لو تقع الا في طريق زيد
ابن ابي انيسة هذه وتفسير الرجاء بالاخصاء فيه نظر فان الرجاء رض الاثنيين والاختصاص سكتهم واطلاق الرجاء على الصياح من مجاز المشابحة
وقال ابو عبيد قال بعضهم وجابتم الواو مقصورا والاول اكثر وقال ابو زيد لا يقال وجاء الا فيما لم يرد وكان قريب العهد بذلك واستدل
بهذا الحديث على ان من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه ارشد الى ما ينافيه ويضعف دواعيه واطلق بعضهم انه يكره في
حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى اقسام الاول التائق اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له السكاج عند الجميع
وزاد الحنابلة في روايتانه يجب وبذلك قال ابو عوانة الاسفرايني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصنف في شرح مختصر الجويني
وجها وهو قول داود واتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين احدهما ان الآية التي احتجوا بها خيرت بين السكاج والتسري يعني قوله
تعالى فواحدة او ما ملكت ايمانكم قالوا والتسري ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذا لم يقع التحيير بين واجب مندوب هذا
الرد متعقب فان الذين قالوا بوجوبه قيل وده بما لا يندفع التوقان بالتسري فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال
وفرض على كل قادر على الوطئ ان وجلا يتزوج به او يتسرى ان يفعل احدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف

ذكر اقسام الرجل في التزويج وطلب العلم فان
من يجب عليه السكاج ومن يندب في حقهم

ابن مسعود يعني اذ لقيه عثمان بن عفان قال فقال هكؤيا يا ابا عبد الرحمن قال فاستحلاه فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة قال قال لي تعال يا علقمة قال

الوجه الثاني ان الواجب عند العقد لا الوطى والعقد بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال فما ذهبوا اليه لم يتناولوا الحديث وما تناولوا الحديث لم يذهبوا اليه كذا قال وقد صرح اكثر الخالفين بوجوب الوطى فاندفع الابرار وقال ابن بطال احق من لم يوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم من لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بديل له ليس بواجب فبديله مثله وتعقب بان الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة ان يقول القائل اوجبت عليك كذا فان لم تستطع فأنديك الى كذا والمشهور عن احمد انه لا يجب للقادر التائق الا اذا خشي العنت وعلى هذه المراتبة اقتصر ابن هبيرة وقال المازني الذي نطق به مذهب مالك انه مندوب قد يجب عندنا في حق من لا يملك من الزنا الا به وقال القرطبي المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه كذا في الفقه قال الزبيدي ونقله الاتفاق على ذلك مردودا لكن يقلد في نقل مذهبه في ذلك، وعند اصحابنا الحنفية يكون المكاح واجبا عند التوقان فان تيقن الزنا الا به فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة مع عدم خوف الجور اى الظل ولا فلا أثر بتركه ويكون سنة مؤكدة في الاصح حال الاحتال اى القدرة على الوطى ومهر ونفقة قيا ثم يتركه ويثاب ان نوى تحصيله ولذا ارجح في النهي وجوبه للمواظبة عليه والاكتفاء على من رغب عنه ويكون مكروها تحريم الخوف الجور فان تيقنه اى الجور حرمة ذلك، وقال النووي ان قصد به طاعة كاتباع السنة وتحصيل ولد صالح او عفة فرجه او عينه فهو من اعمال الآخرة يثاب عليه وهو للتائق له ولو خصيا القادر على مؤنه افضل من التخلي للعبادة تحصينا للدين ولما فيه من بقاء النسل والعاجز عن مؤنه يصوم والقادر غير التائق ان تحلى للعبادة فهو افضل من المكاح والا فالكحل افضل له من تركه لئلا تقص به البطالة الى القوا حش، ام - وقد تعقب الكمال بن الهمام من اصحابنا قولهم التحلى للعبادة افضل فقال حقيقة افضل تنفى كونه مباحا اذ لا فضل في المباح والحق انه ان اقترن بنية كان ذا فضل والتجرد عند الشافعي افضل لقوله تعالى وَسَيِّدًا وَحَصُورًا مَحْجِيًّا عليه السلام بعد ما تان النساء مع القدرة عليه لان هذا معنى الحضور وحينئذ اذا استدل عليه بمثل حديث الترمذي اربع من سنن المسلمين فذكر المكاح لسان يقول في الجواب لا انكر الفضيلة مع حسن النية وانما اقول التحلى للعبادة افضل فالاولى في جوابه التمسك بحاله عليه السلام في نفسه وردة على من اراد من امته التحلى للعبادة فانه صريح في عين المنازع فيه اعنى حديث من رغب عن شئ فليس منى فانه عليه السلام رد هذا الحال ردًا مؤكدا من تبرأ منه وبالجملة فالافضلية في الاتباع لا فيما تحيل المنفس انه افضل نظرا الى ظاهر عبادة او توجه ولم يكن الله عز وجل يرفع لاشرف انبيائه الا بأشرف الاحوال وكان حاله الى الوفاة المكاح فيستحيل ان يقره على تركه افضل مدة حياته كان حال يحيى عليه السلام افضل في شريعته وقد استخمت الرهبانية في ملتنا ولو تعارضنا قد التمسك بحال نبينا صلى الله عليه وسلم ومن تأمل ما يشتمل عليه المكاح من تهذيب الاخلاق وغيره من الفوائد لم يكذب يقف عن الجزم بانه افضل من التحلى بخلاف ما اذا عارضه خوف جورا ذا الكلال ليس فيه بل في الاعتدال مع اداء الفرائض والسنن وذكرنا انه اذا لم تقترن به نية كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة و صينة العبادة على خلافه ثم قال واقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمكنا من قضاءها بغير الطريق المشروع والعدل اليه مع ما يعطيه من انه قد يستلزم انقلا لافيه قصد ترك المعصية وعليه يثاب، ام - قال المحافظ وقد اختلفت في المكاح فقال الشافعية ليس عبادة ولهذا لو نذر لم ينقصد وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها المكاح كما تقدم بيانه تستلزم ان يكون حينئذ عبادة فمن نفى نظر اليه في حد ذاته ومن أثبت نظر الى الصورة المخصوصة، ام - وقال صاحب البدر من اصحابنا وما ذكره (اى الشافعي) من دلائل الاباحة والحل فنحن نقول بموجبها ان المكاح مباح وحلال في نفسه لكنه واجب لغيره او مندوب ومستحب لغيره من حيث انه صيانة للنفس من الزنا ونحو ذلك على ما بينا ويجوز ان يكون الفعل الواحد حلالا بجهة واجبا او مندوبا اليه بجهة اذ لا تنافي عند اختلاف المجتهدين والله اعلم - قوله فاستحلاه الم في دليل على استحبابه لا سرا في مثل هذا فانه ما يستحب من ذكره بين الناس قال النووي وفي صحيح البخاري فقال يا ابا عبد الرحمن ان لي اليك حاجة فخليا وفي رواية لا يصح فخلوا قال ابن التين وهو الصواب لا نكحوا وي معنى من الخلوة مثل دعوا قال الله تعالى فَمَا أَتَيْتُكَ دَعَا اللَّهَ اني قوله فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة لم زاد في البخاري الى هذا قال العيني فلما رأى عبد الله رفع عبد الله ان ليس له حاجة اى لعثمان الا هذا اى الترغيب في المكاح ويروى بنصب عبد الله اى فلما رأى عثمان عبد الله ان ليس له حاجة هذا اى التراج ومن هنا جاءت كلمة الا التي هي اداة الاستثناء وكلمة الى التي هي حرف الجر المخصوص في الاول على كلمة الا في الوجه الثاني على كلمة الى ام قلت في رواية زيد بن ابي انيسة عند ابن حبان ما يشرح هذا الكلام حيث قال فلقى عثمان فاخذ بيده فقاما وتحدثت عنهما فلما رأى عبد الله ان ليست

فجئت فقال له عثمان الانزوجك يا ابا عبد الرحمن جارية بكرا لك لعلك يرجع اليك من نفسك ما كنت تعهد فقال عبد الله لئن قلت ذلك فذكر بمثل حديث ابي معاوية حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا ابو مغوية عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واخفن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجلة حل ثنا عثمان بن ابي شيبة قال نا جريح عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت انا وعمي علقمة والاسود على عبد الله بن مسعود قال انا شاب يوصف فذكر حديثا رويته عنه حدث به من اجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابي مغوية وزاد قال فلم البث حتى تزوجت حل شني عبد الله بن سعيد الاشج قالنا وكيع قال نا الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال دخلنا على انا حدث القوم بمثل حديثهم ورويته عنه فلم البث حتى تزوجت وحديثي ابو بكر بن نافع العبدي قال نا جريح قال نا حماد بن سلمة عن ثابت عن انس ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عملهن في السر

له حاجة يسرها قال ادن يا علقمة فانهيت اليه وهو يقول الانزوجك ، فالظاهر ان عبد الله فاعل رآى والضمير في ليست له عائذ على عثمان يعني لما رأى عبد الله بن مسعود ان ليست لعثمان حاجة الا الترغيب في النكاح وهو ليس بحاجة الى الاسرار والتخفية قال ادن يا علقمة فكان هذا القول وقع في مقابلة قول عثمان حين استخلاه ان اليك حاجة والله اعلم - قوله فاجئت فقال له عثمان اني وهكنا هو في رواية زيد المذكورة انما ان مراجعة عثمان لابن مسعود في امر التزويج كانت بعد استدعائه لعلقمة ووقع في رواية البخاري فانهيت اليه هو يقول اما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب الحديث وهذا يشعر بان مراجعة عثمان كانت قبل استدعائه لعلقمة قال الحافظ ويحتمل في الجمع بين الروايتين ان يكون عثمان اعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد ان استدعى علقمة لكونه فهم منذ اراءة اعلام علقمة بما كان فيه ، ام - قلت ظاهر سياق البخاري لا يساعد هذا الجمع الا بالكلف والله اعلم - قوله وعمي علقمة والاسود الخ قال النوى هكنا هو في جميع النسخ وهو الصواب قال القاضى ووقع في بعض الروايات انا دعماى علقمة والاسود وهو غلط ظاهر لان الاسود اخو عبد الرحمن بن يزيد كاعمه وعلقمة عمهما جميعا وهو علقمة بن قيس قوله رويته انه حدث به من اجلي الخ قال النوى هكنا هو في كثير من النسخ وفي بعضها رايت وهما صحيحان الاول من الظن والثاني من العلم قوله ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كذا في رواية ثابت وفي رواية حميد الطويل عند البخاري جاء ثلاثة رهط الى بيت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة المذكورين هم علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدلى كان علي في اناس من اراذوا ان يحرموا الشهوات فنزلت الآية في المائدة ووقع في اسباب الراحى بغير اسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابو ذر وسالم مولى ابي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعتل بن مقرن في بيت عثمان ابن مظعون فاتفقوا على ان يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناسوا على الفرس ولا يأكلوا اللحم ولا يقر بجال النساء ويحبوا ما كبر هو فان كان هذا محفوظا احتمل ان يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشر السؤل فنسب ذلك اليهم بخصوص تارة ونسب تارة للجميع كاشدرا كرههم طلبهم ويؤيد انهم كانوا اكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسطور من طريق سعد بن هشام انه قد مر المدينة فاراد ان يبيع عقاره فيجعل في سبيل الله فيجاهد الموحدين حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة فتموه عن ذلك واخبروه ان رهطاً ستة ارادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فها هو فلما حدثوا ذلك راجع امراته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عبد الله بن عمرو معهم نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل ان يهاجر عبد الله فيما احسب قوله عن عمله في السرازم اى عيادته في البيت والمراد معرفة قد سعادة وظانقه في كل يوم ليلة حتى يفعلوا ذلك ، كذا في المرقاة ، زاد في البخاري طريق حميد الطويل فلما اخبروا كاهم تقالوهاى رأى كل منهم انها قليلة ، قال الاقبي انما تقالوها بالنسبة الى فهمهم اى قليلة عند شخص كثيرة في نفسها ، وفي البخاري ايضا فقالوا واين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر والمعنى ان من لم يعلم محطول ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادة عسى ان يحصل بخلاف من حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلازم فاشار الى هذا بانه أشد خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب البر بومية وشارف في حديث عائشة والمغيرة

فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنا على فراش فحمد الله وأثنى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكنني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني **وحدثنني أبو بكر** ابن أبي شيبه قال فاعيد الله بن مبارك قال وحدثننا أبو كريب محمد بن العلاء واللفظ له قال أنا ابن مبارك عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل إلى معنى آخر يقوله أفلا أكون عبدا شكورا أم - قال وفي الحديث من الفرائض تتبع أحوال الأبرار لكأنهم بأفعالهم وانما إذا تعذرت معرفتهم من الرجال جاز استكشافه من النساء **قوله** لا أتزوج النساء الخ قال الأبي يحتمل أن ذلك زهد منه لما يرى أنه شاغل عن كمال الجدة قال الجنيد ما رأينا من تزوج فيه على حاله **قوله** لا أكل اللحم الخ يحتمل أنه كناية عن الزهد عموما وفي المستلزمات فقط قاله الأبي **قوله** لا أنا على فراش الخ ولم يقل لا أنا **قوله** فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الخ وفي رواية البخاري فحياه اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا قال الحافظ ويجمع بأنه منع من ذلك عموما جازا مع عدم تعيينه خصوصا فيما بينه وبينهم فقاموا به **قوله** ولكنني أصلي الخ وفي رواية البخاري أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكنني أصوم وأفطر قال الحافظ فيه إشارة إلى رد ما يروى عليه أمرهم من أن المغفلة لا يحتج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره فأعلمهم أنه مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتق من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشقة دلايا من الملل بخلاف المقتصد فإنه يمكن لاستمراره وخير العمل ما دام عليه صاحبه قال وفيه أيضا إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم قال لقاري قوله لكنني أصوم إلى آخره في رواية البخاري استدراك عن محدث أو أيانا أخشاكم لله فينبغي على من عكروا في الحقيقة أن أقوم في الرياضة إلى أقصى مداه لكن اتصدت أنشطتها فأصوم في وقت أفطر في آخر وأصلي بعض الليل وأرق في بعضه وأتزوج النساء ولا أتهد فيهن وكمال الرجل أن يقوم بمحقق مع القيام بحقوق الله تعالى والتوكل عليه والتفويض إليه وهذا كله ليتقدي بي الأمة **قوله** وأصوم وأفطر الخ قال الأبي رم هو في جواب من قال لا أكل اللحم بيان مطابقتها أنه جعل قوله لا أكل اللحم كناية لادامة الصوم فقال في الرد عليه لكنني أصوم وأفطر والمطابقة في غيره واضحة **قوله** فمن رغب عن سنتي فليس مني الخ قال الحافظ المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض والرغبة عن الشيء الأعراض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولعمري ذلك إلى طريق الرهبانية فأنهم الذين ابتدوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأفهم ما وفوه بما أنتموه وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الحنيفية السخية فيفطر ليتقوا على الصوم وينام ليتقوا على القيام ويتزوج لكسر الشهوة وأعفاف النفس فكثير النسل قوله فليس مني أن كانت الرغبة بضرب من التأويل بعد صاحبه في معنى فليس مني أي على طريقي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كان أعراضا وتنطفا يفيض إلى اعتقاد ربحية عمله فمعنى فليس مني ليس على طريقي لأن اعتقاده ذلك نوع من الكفر **قوله** قال الأبي وهو يعني الرهط المذكورين أن لم يقصد إكلامهم بالخير لكنه صلى الله عليه وسلم أمرهم به فلهذا رغبته عن سنته فليس مني رجع إلى أبا عتبيا والظاهر لا باعتبار قصد وقال عياض تقدم أنه احتج بهم من أوجب النكاح ولا حجة فيه لأنه رد لقول كل واحد من الثلاثة وليس كل اللحم الصوم بواجب إنما يكون فيه حجة لو كان رد العدم النكاح فقط قلت أما الاحتجاج به للوجوب فلا ولو سلم أنه رد لعدم النكاح فقط لأنه أفاد دل على دق تركه إذا تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل على النكاح أفضل من الخل للعبادة فسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رده عليهم أكد ذلك بأن خلافة رغبة عن السنة وفي الفهم وقال الطبري في الحديث الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وأكثر غليظ الثياب وحسن المأكل قال عياض هذا ما اختلف فيه السلف فمنهم من عا إلى قال الطبري ومنهم من عكس أحجه بقوله تعالى أذْهَبُوا طَبِيبًا يَكْفُرُ فِي حَيَاتِهِ أَتَاكَ الدُّنْيَا قَالَ الْحَقُّ إِنَّ هَذِهِ آيَةٌ فِي الْكُفَرِ قَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَمْرِينِ قُلْتُ لَا يَدْخُلُ ذَلِكَ لِاحِلَّ الْفَرِيقَيْنِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْمَدَامَةُ عَلَى أَحَدِ الصَّفَتَيْنِ وَالْحَقُّ أَنَّ مِلَامُزَةَ اسْتِعْمَالِ الطَّبِيبَاتِ تَفْضِي إِلَى التَّرَفِّهِ وَالْبَطَرِّ كَمَا يَأْمُرُ مِنَ الْقَوَاعِدِ فِي الشَّهَادَاتِ لَأَنْ مِنْ مِلَامُزَاتِهِ ذَلِكَ قَدْ لَا يَجِدُ أَحْيَاءً ثَمًا فَلَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْتِقَالَ عَنْهُ فَيَقَعُ فِي الْمَحْظُورِ كَمَا أَنْ مَنَعَ تَنَاوُلَ خَلْكَ أَحْيَاءً يَفْضِي إِلَى التَّنَطُّعِ الْمُنَى عَنْهُ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ سِرِّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ كَمَا أَنْ أَخْذَ بِالتَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ يَفْضِي إِلَى الْمَلَلِ الْقَاطِعِ لِأَصْلِهَا وَمِلَامُزَةُ الْإِنْتِقَارِ عَلَى الْفَرَائِضِ مَثَلًا وَتَرْكُ التَّنَقُّلِ يَفْضِي إِلَى إِشَارَةِ الْبَطَالَةِ وَعَدَمِ النِّشَاطِ إِلَى الْعِبَادَةِ وَخَيْرُ الْأُمُورِ الْوَسْطُ فِي قَوْلِهِ إِنْ لَأَخْشَاكُمْ اللَّهُ مَعَ مَا أَنْفَعَكُمْ إِلَيْهِ إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ **قوله** روى رسول الله أي لم يأذن له في التبتل بل غناه عنه **قوله** على عثمان بن مظعون الخ كان عثمان من السابقين إلى الإسلام وكانت وفاته في ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع **قوله** التبتل الخ قال العلماء التبتل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعا إلى عبادة الله وصل التبتل القطع ومنه مخرج التبتل وقاطبة التبتل لا انقطاعها عن نسائها وإنما دينا وفضلا ورغبة في الآخرة ومنه صدقة بتلة أي منقطع

ولو اذن له لاختصينا وحل شئ ابو عمران محمد بن جعفر بن زياد قال نا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول رد على عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له لاختصينا حل شئنا محمد بن ابي قال نا حجين بن المثنى قال نا ليث عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني سعيد بن المسيب انه سمع سعد بن ابي وقاص يقول اراد عثمان بن مظعون يتبتل فقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اجاز له ذلك لاختصينا

عن تصرف ما لكما قال الطبري التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها ولا تقطاع الى الله تعالى بالتفرغ لعبادته وقوله رد عليه التبتل معناه نهاه عنه، قال تقى الدين نفي عن التبتل هنا وامره في قوله تعالى وَتَبْتَغِلْ إِلَيْهِ تَبْتَغِلْ ووجه الجمع ان المنى عنه غير المأمورية فلا تقارض فالمنى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين ما هو داخل في جنب التقطع والمأمورية ملازمة العبادة فلا كثر من قيام الليل وتبتل القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان الكناج موجودا مع ذلك، ام - وقد نشر الآية مجاهد فقال اخلص له اخلاصا وهو تفسير معنى والا فاصل التبتل لا انقطاع والمعنى انقطع اليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله انما تقع باخلاص العبادة له فشرها بذلك وامارة صلى الله عليه وسلم التبتل والاختصاص فقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم انه كانت الممانرية والمترهبة من النصارى يتقربون الى الله بترك الكناج وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله للناس هي اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها لا اسلخها عن مقتضاها، قال وليس الامر كما ظنه قوم فترروا الى الجمال وتركوا مخالطة الناس راسا في الخير والشر وصاروا بمنزلة الوحش ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتل وقال ما بعثت بالرهبانية وانما بعثت بالملحة الحنيفية السمحة لكن الانبياء عليهم السلام امروا بتعديل الارتفاقات وان لا يبلغ بها حال المستعظمين في الرفاهية كملوك العجم ولا ينزل بها الى حال سكان شواهد الجمال واللاحقين بالوحش وههنا قياسان متعارضان احدهما ان الترفه حسن ليعم به الزواج ويستقيم به الاخلاق ويظهر به المعاني التي امتاز به آدمي من سائر بني جنسه والعبادة والعجز ونحوهما تنشأ من سوء التدبير وثانيهما ان الترفه قيم لا احتياجه الى منازعات ومشاركات وكذا تعب اعراض من حجاب الغيب اهمال لسردير الآخرة ولذلك كان المرضي التوسط وابقاء الارتفاقات وضم الامور معها والآداب وانتهاز فرص للتوجه الى الحقايق ام وهذا هو الطريقة المثلى والسبيل التي هي قوم قوله ولو اذن له لاختصينا ان من الخصاء وهو الشق على الانثيين وانتزاعهما، والاختصاص في الآدمي حرام صغيرا كان او كبيرا واما في غير بني آدم فقال القرطبي ممنوع في الحيوان الا لمنفعة حاصلة في ذلك كتطبيب الجمل لقطع ضرره عنه وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير الماكول مطلقا واما الماكول فيجوز في صغيرة دون كبيرة، قال الحافظ وما اظن يدفع ما ذكره القرطبي من اباحة ذلك في الحيوان الكبير عند الالة الضرر واما قوله في حديث الباب ولو اذن له لاختصينا وكان الظاهر ان يقول لتبتلنا فقال الحافظ يحتل ان يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فعبر عنه الراوي بالتبتل لانه ينشأ عنه فذلك قال ولو اذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو ان المراد بقول سعد ولو اذن له لاختصينا لفعلا فعل من يختص وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري التبتل الذي اراده عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب كل ما يلدن به فلها نزل في حقه يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات مما آحل الله لكم وقد تقدم في الحديث السابق قبل هذا تسميته من اراد ذلك مع عثمان بن مظعون وموافقه وقال الطبري قوله ولو اذن له لاختصينا كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصينا لارادة المبالغة اي ليا لينا في التبتل حتى يفرض بنا الامر الى الاختصاص ولو يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ويؤيد توارده استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في هريقة وابن مسعود وغيرهما واما كان التعبير بالخصاء ابلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الالة يقتضي استمرار وجود الشهوة ووجود الشهوة يناق في المراد من التبتل فيتعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته ان فيه التاعظ في العاجل يغتفر في جنب ما يندفع به في الاجل فهو كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد لانه صيانة لبقية اليد وليس لهلاك بالخصاء محققا بل هو ادراك لشدة وجوده في اليها مع بقاءها على هذا فالحكمة في منعهم من الاختصاص ارادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار والا لو اذن في ذلك لا وشك توارده عليه فينقطع النسل فيقتل المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو خلاف المقصود من البعثة المجردة كما في النعم قلت والمتعين عندي في شرح الحديث هو الاحتمال الاول الذي ذكره الحافظ اعني ان الراوي قد عبر عن الاختصاص بالتبتل توسعا، وقد نقله العلامة العيني من عن الحافظ العلق حيث قال وقال شيخنا زين الدين رحمه الله بل الجواب الصحيح انه لو وقع اذن من النبي صلى الله عليه وسلم فيما سأل عنه عثمان بن مظعون من التبتل لجاز لهم الاختصاص لانه استئذان عثمان في التبتل كانت صورية استئذانا في الاختصاص كما هو مبين في حديث عائشة بنت قدامة بن مظعون عن ابيها عن اخيه

باب ندب من رأى امرأة فوقع في نفسه إلى أن يأتي أمرها أو يجاوزها

حل ثنا عمر بن علي قال نا عبد الله بن علي قال نا هشام بن أبي عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فأبى أن يزوجها حتى تمس منيئة لها فقص حاجته فخرج إلى أصحابه فقال إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدنس في صورة شيطان فإذا ابصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يبرئ ما في نفسه **حل ثنا** زهير بن حرب قال عثمان بن مظعون أنه قال يا رسول الله أنه ليسق علينا العزبة والمغازي أفأذن لي يا رسول الله في الاختصاص فاختص فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصيام فإنه يحفر ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، أم - وهكذا أخرجه الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال يا رسول الله إن رجل تشق على هذه العزبة والمغازي فتأذن لي في الاختصاص فأخصه قال لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصيام الحديث قال الهيثمي وفيه عبد الملك بن قدامة الحنفية وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات، ومن طريق سعيد بن العاصي أن عثمان قال يا رسول الله إني أذن لي في الاختصاص فقال إن الله قد أبد لنا بالرهبانة الحنفية السحرة، فهذه الرايات صريحة في طلب عثمان الاختصاص الحقيقي لكون العزبة تشق عليه في المغازي ولعل هذه قصة غير ما ذكرناها في الحديث السابق من إرادته تحريم الشهوات والانقطاع عن الملاذ في جماعة قد رادوا ذلك تركها والله تعالى أعلم - **باب ندب من رأى امرأة فوقع في نفسه** إلى أن يأتي أمرها أو يجاوزها فقها قوله تمس منيئة لها الخ قال أهل اللغة المعبر العين المحملة ذلك والمنيئة بهم مفتوحة ثمون مكسورة ثمرة مدودة ثوتاء تكتب هاء وهي على وزن صغيرة وكبيرة وذبيجة، قال أهل اللغة هي الجمل أو قل ما وضع في الدبغ وقال الكسائي يسمى منيئة ما دام في الدبغ وقال أبو عبيد هو في أول الدبغ منيئة ثم أبيض بغير الهزرة وكسر الفاء وجمعها فاق كقيل وقيل ثماديو والله أعلم كذا في الشرح، قوله فقص حاجته الخ قال النووي قال العلماء إنما فعل هذا بيانا لله وإشادة لما ينبغي له من أن يفعلوه فعلهم بفعله وقوله وفيه أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الوقوع في النهار وغيره وإن كانت مستحلة بما يمكن تركه لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة يتضرر بالتأخير في بدنه وفي قلبه وبصره والله تعالى أعلم، **قوله** فخرج إلى أصحابه فقال الخ قال القاضي أبو بكر بن العربي الحديث غريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يعلمه إلا الله تعالى وإنما إذا هه للتعليل وما وقع في نفسه من إعجاب المرأة غير مؤاخذ به ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الجميلة والشهوة الآدمية وغلبيتها بالعصمة فأبى أهله ليقضه حتى لا يعجب بالشهوة الآدمية ولا اعتصام بالعفة، أم - قلت وانظر هل ظاهرة أنه صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنها أعجبت به وأنه أتى أهله ولا يكون هذا من افشاء سر المرأة المنهي عنه فيما يأتي لأن ذلك تفسير يأتي ولا سيما مع ما ترتب على هذا الإخبار من المصلحة، كذا في شرح الأبي رحمه الله، قال العبد الضعيف عفا الله عنه قد روي أحمد بن حنبل في كشيبة الأمازي حين مرت به امرأة فوقع في قلبه شهوة والنساء فنزل فأتى بعض أزواجه وقال فذلك فافعلوا فإنه من أمثال أعمال الكراتيان المحلل قال العراقي وإسناده جيد، وهذا يشهد بما في حديث الباب وبطلان ما على أن الذي وقع في قلبه برؤيتها إنما هو الميل إلى جنس النساء لا إلى شخصها بعينها ولهذا عالج به مباشرة بعض أزواجه صلى الله عليه وسلم، والله تعالى أعلم - **قوله** وتدنس في صورة شيطان الخ قال العلامة الزبيدي رحمه الله في صفته شبه المرأة الجميلة به في صفته الوستة والاضلال يعني أن رؤيتها تنثر الشهوة وتقيم الهمة فتسببها للشيطان ككون الشهوة من جنس وإسبابه والعقل من جنس الملائكة قال الطبري جعل صورة الشيطان ظوفا لا قبا لها مبالغة على سبيل التجريد فإن اقتبالها داع للانسان إلى استراق النظر إليها كالشيطان الداعي للشرك وكذا في حالة أدبارها مع كون رؤيتها من جميع جهاتها داعية إلى الفساد ولكن خصها بالذكر لأن الإخلال فيها أكثروا وقد مر لا يقال لكونه أشد فسادا لحصول الموازنة به، أم - قال النووي ويستنبط منه أنه ينبغي لها أن لا تخرج إلا لضرورة ولا تلبس ثيابا فاخرة وينبغي للرجل أن لا ينظر إليها ولا إلى ثيابها، أم - **قوله** فليأت أهله الخ أي ليحاج حليلته **قوله** فإن ذلك يبرئ ما في نفسه الخ قال الزبيدي هكذا روي بثلاثة تحتية من ردة أي يعكسه ويغلبه ويقهره ورواه صاحب النهاية فإن ذلك يبرئ ما في نفسه بالموحدة من البرد أو رشد هو إلى أن أحدهما إذا تحركت شيئا واقع حليلته تسكينها وجمع القلب ودفع الوستة للعين وهذا من الطب النبوي، أم - وفي شرح الأبي رحمه الله عياض أرشد صلى الله عليه وسلم إلى مداواة ذلك الداء المحرك للشهوة والملاءمة يسكن النفس ويذهب بالشهوة ولا يظن بفعله ذلك صلى الله عليه وسلم مع زينب أنه وقع في نفسه ميل لما رأى لتزويجه صلى الله عليه وسلم عن ذلك قلت من تمام الحديث في الترمذي فليأت أهله فإن معها مثل الذي معها قال ابن العربي آخر النظر للمثير للشهوة الوطئ فإذا وجد المرء فقد أفضى الأمر إلى نهايته ولا فرق بين أن تقع الإصابة في ما رأى أو في مثلها لأن القصد واحد لو بسبب من السبب ما نبه عليه صلى الله عليه وسلم من المثال صواب يحج وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون أمارة الهمة حتى تصير المرأة كأنها جدار يضرب فيه ولا رهبانية في هذا الدين قلت ويلحق بالرؤية في ذلك من توصف له امرأة فتقع في نفسه وكان الشرح يحكي عن شق

ناجدا الصمد بن عبد الوارث قال نا حارب بن ابي العالى قال نا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فذكر مبعثه غير انه قال نا فى امراته زينب هي تمس منبئة ولم يذكر تدبر في صورة شيطان وحديث سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن اعين قال نا معقل عن ابي الزبير قال قال جابر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا احل لكم عجبته المرأة فوقع في قلبه فليعمل الى امراته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهذلي نا نا ابي ووكيع وابن بشر عن اسماعيل عن قيس قال سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا الا نستخصه فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا ان ننكح المرأة بالثوب

بصلاحه انه قال وصفت لي امرأة فوقع في نفسي فمهرت بها واما قال فتذكرت الحديث فملت بمدلوله فاذهب الله سبحانه ما وقع في نفسي منها والحديث يدل على راحة النكاح لان به تحصل المكنة من مدلول الحديث لعدم تحصيل المصاهرة ذلك وكان الشيع يقول اذا واقع الرجل اهله لذلك فلا ينبغي ان يستحضر الى رأى ولا يتخيلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث انه يذهب ما يجد في نفسه من الى رأى فافان تصورها وتخيّلها فربما نلذه تعلقا قوله عجبته المرأة الم اى استحسها لان غاية رؤية المتجيب منها استحسانه قوله فليعمل الم بكسر الميم اى فليقتصد باب نكاح المتعة وبيان انه ايج ثم نسخ ثم ايج ثم نسخ واستقر بحريمه الى يوم القيامة قوله عن اسماعيل الم هو ابن ابي خالد وقيس هو ابن ابي حازم وعبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه قوله ليس لنا نساء الم اى ونحن نستهيجن وهذا يدل على كمال شجاعتهم ورجولتهم وقوة قلوبهم وتوكلهم على ربهم قوله الاستخصام اى الا نستدعى من يفعل بنا الخصاء او نعالج ذلك بانفسنا اى حتى نتخلص من شهوة النفس وموسسة الشيطان قوله فنهانا عن ذلك الم هو نهي تحريم بلا خلاف في نهي آدم لما تقدم في الباب السابق قال الحافظ وفيه ايضا من المفاسد تعذيب النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد يقضى الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا ازال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال قوله ان نكح المرأة بالثوب الم يعنى المتعة فيه اطلاق النكاح على المتعة في الجملة وهكذا ورد اطلاق التزويج والنكاح عليها في غير حديث كما يظهر من مراجعة كثر العمال وفيرة والعلماء ايضا لا يتماشون عن التعبير بنكاح المتعة فالصواب عندي ان المتعة هو النكاح الموقت كما نبه عليه صاحب البدائع من اصحابنا حيث قال فلا يجوز النكاح الموقت وهو نكاح المتعة وانه نوعان احدهما ان يكون بلفظ التمتع والثاني ان يكون بلفظ النكاح والتزويج وابقوم مقامهما اما الاول فهو ان يقول اعطيك كذا علما ان اتمتع منك يوما او شهرا او سنة ونحو ذلك وانه باطل عند مائة العلماء واما الثاني فهو ان يقول اترزك عشرة ايام ونحو ذلك وانه فاسد عند اصحابنا الثلاثة والجمهور وقال زفر النكاح جائز وهو مؤيد بالشروط باطل وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا ذكرنا من المدة مقدار ما يعيشان الى تلك المدة فالنكاح باطل وان ذكرنا من المدة مقدار ما لا يعيشان الى تلك المدة في الغالب يجوز النكاح كأنهما ذكرنا الايد وجه قوله انه ذكر النكاح وشرط فيه شرطا فاسدا والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة فبطل الشرط وبقي النكاح صحيحا كما اذا قال تزوجتني الى ان اطلقك الى عشرة ايام ولنا انه لو جاز هذا العقد لكان لا يخلو لما ان يجوز مؤقتا بالمدة المذكورة واما ان يجوز مؤقتا لا سبيل الى الاول لان هذا معنى المتعة الا انه عبر عنها بلفظ النكاح والتزويج والمعتبر في العقود معانيها لا الالفاظ كالكفالة بشرط براءة الاصيل بانها حالة لوجود معنى الحوالة وان لم يوجد لفظها والمتعة منسوخة ولا وجه للثاني لان فيه استحسان البضع عليها من غير رضاها وهذا لا يجوز واما قوله اى بالنكاح شاذ دخل عليه شرطا فاسدا فهو نوع بل اى بنكاح مؤقت والنكاح الموقت نكاح متعة والمتعة منسوخة ام - وتعبه الشيخ ابن الحماور يرجح قول زفر حيث قال ومقتضى النظر ان يترجم قوله لان فاية الامر ان يكون الموقت متعة وهو منسوخ لكن نقول المنسوخ معنى المتعة على الوجه الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينتهي العقد فيه بانتهاء المدة وتلاشي وان لا اقول به كذلك وانما اقول يعقل مؤقتا ويلغو شرط التوقيت فحقيقة الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة واداء النكاح الصحيح المؤبد فانه لا يتحقق وان حضر الشهود لانه لا يفيد ملك المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعاما لا يملكه فلو صلح بها زاع عن معنى النكاح كما مر - ام ملخصا قلت لم يظهر الجواب عن قول البدائع ان فيه استحسان البضع عليها من غير رضاها وايضا قول الشيخ ابن الهمام ان الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ يرد قوله صلى الله عليه وسلم فمن كان عندة منهن شئ فيخل سبيلها في حديث الربيع بن سبرة عن ابيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان استمتاعهم رضي الله عنهم كان منحصرا في لفظ التمتع ونحوه بل حديث ابن مسعود ظاهر في ان المتعة التي باشرها من باشر من الصحابة انها كانت نكاحا الى اجل عني النكاح المؤقت وهكذا وقع في حديث سبرة عند ابن جريز بلفظ فترزجتا ببردى كما في الكنز وفي احكام القرآن للخصا ص باسناده من حديث سبرة والاستمتاع

باب نكاح المتعة وبيان انه ايج ثم نسخ ثم ايج ثم نسخ واستقر بحريمه الى يوم القيامة

اول الحل في النكاح الموقت انه فاسد او لا ينبغي محضا وبطلان الشرط

الترجيح عندنا، اللهم إلا أن يقال إن أثر النسخ المذكور وهو إلغاء شرط التوقيت إنما يظهر في الأحكام الموقرة التي تنعقد بعد نسخ المتعة لا قبله والله أعلم، قال صاحب العناية واستشكل هذه المسئلة يعني إبطال النكاح الموقت رأساً كما هو مذهب الجمهور بما إذا شرط وقت العقد أن يطلعا بعد شهر فإن النكاح صحيح والشرط باطل ولا فرق بينهما وبين ما نحن فيه وأجيب بأن الفرق بينهما ظاهر لأن الطلاق قاطع للنكاح فاشترطه بعد شهر لينقطع به دليل على وجود العقد مؤثراً ولهذا لم يضمن الشهر لم يطل النكاح فكان النكاح صحيحاً والشرط باطلاً وأما صورة التراجع فالشرط إنما هو في النكاح لا في قاطعه ولهذا لو صح التوقيت لم يكن بينهما بعد من المدة عقد كما في الإجارة، أم - فالإجارة عقد موقت بدليل أن المتأيد يبطلها والنكاح عقد مؤثراً بالتوقيت يبطله لأن انعقاد العقد بلفظ يتضمن المنع من الانتفاع متمتع كما أفاده صاحب البدائع وبالجملة فالمتعة التي أباحها الشارع في الأول ثم حرّمها تحريماً مؤثراً كان هو النكاح الموقت بخضرة الشهود كما يدل عليه حديث سليمان بن يسار عن أم عبد الله ابنة أبي خزيمة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في قصة له عند ابن جريح فيه فشارطها واشهدوا على ذلك عدلاً لا شراً قال في آخره فعلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يزل ينهاه عنه كما في كنز العمال، وذكر الأئمة في شرح صحيح مسلم في قضية عمر بن حريث أنه تمتع بامرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روي ذلك حتى لحقت به عمر فبلغه ذلك فدعاها فأسألتها فقالت نعم قال من شهد قال عطلها فأراها قالت أمها وأخاها فقال فهل غيرهما فنفى عن ذلك ومهر قليل كما يشير إليه قول ابن مسعود في حديث الباب أن نكح المرأة بالثوب وكذا وقع المتعة بالثوب في قصة سبرة بن معبد الآتية في الباب وسأقي أيضاً في حديث جابر كنا نستمع بالقبضة من التمر والديق، وهذا التقليل في المهر إنما هو مقتضى قلة الانتفاع بها، قال الأمام الحنابلة رحمه الله ولما كانت المتعة اسماً للنفع لقليل كما قال تعالى إنما هي الحياة الدنية ما تاتى من الثمن قليل لا يسمى الواجب بعد الطلاق متعة بقوله فَمَتَّعُوهُمْ وقال تعالى وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ لانه أقل من المهر علماً أن ما أطلق عليه اسم المتعة أو المتاع فقد أريد به التقليل وأنه نزل بسبب الإضافة إلى ما يقتضيه العقد يوجبه فالنكاح الموقت أو المتعة عند مرتبة بزرخية بين النكاح المطلق والسفاح المحض وإليه أشار فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الشريد سألت ابن عباس عن المتعة أسفلح هي أم يخلج فقال لا يخلج لا سفلح قلت فما هي قال المتعة كما قال الله تعالى قلت وهل عليها حيضة قال نعم قلت ويتوارثان قال لا، ويوافق في الاعتداد بالحيضة ما في مصنف عبد الرزاق عن جابر قال كنا نستمع بالقبضة من التمر والديق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نجي عمران من كنا نعتد من المستمتع منهن بحيضة وعلى هذا فالمتعة أو النكاح الموقت لم يكن سفاحاً محضاً وإن كان قريعاً منه ولا نكاحاً مطلقاً كما هو الظاهر فإن النكاح ما شرع لأقضاء الشهوة بل لأغراض ومقاصد يتوصل به إليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد وسر المسئلة كما قال بعض فضلاء عصرنا المصريين إن الفطرة تسوق كل ذكر بلهية النسل إلى الاتصال بالأنثى وكل أنثى إلى الاتصال بالذكر ليزدوجا وينتجبا والأحصان عبارة عن الاختصاص الذي يمنع هذا الداعية الفطرية أن تذهب كل مذهب فيتصل كل ذكر بأنثى امرأة وإتته وكل امرأة بأنثى رجل وأنها بان يكون غرض كل منهما المشاركة في سحر الماء الذي تفرزه الفطرة لا يشارك في المصلحة فإن مصلحة البشران تكون هذه الداعية الفطرية سالقة لكل فرد من أفراد الجنس لأن يعيش مع فرد من الجنس الآخر عبثة الاختصاص لتكون بذلك البيت ويتعاون الزوجان على تربية أولادها فإذا انتفى قصد هذا الإحصان انحصرت طاعة الداعية الفطرية في قصد سحر الماء وذلك هو الفساد العام الذي لا تنحصر مصائبه في مجموع الأمة نعم إن الرجل إذا عقد على امرأة خلية نكاحاً موقتاً وأقام معها ذلك الزمن الذي عيّنه ذلك أهون من تصديه للزنا بأية امرأة يمكنه أن يستعملها، فالمتتع بالنكاح الموقت لا يقصد الإحصان وذلك المسافحة بل يكون قصد الأول المسافحة فإن كان هناك نوع ما من إحصان نفسه ومنعها من التقليل في دمن الزنا فإنه لا يكون غير شيء ما من إحصان المرأة التي توجب نفسها كل طائفة من الزمن لرجل فتكون كما قيل به كرهة حذفت بصواب الحجة، فتلقها رجل رجل، أم - وحديث المتعة والنكاح الموقت كان نكاحاً محققاً قد حرّم تحريماً مؤثراً بعد الإباحة وكان لا يقيد الإحصان ولا يثبت به أحكام الطلاق والمواشيء المحقوق التي تثبت بالنكاح وإن كان له شبه بالنكاح من وجه وهكذا المرأة المستمتع منها كانت زوجة ناقصة لا يثبت لها جميع أحكام الزوجة الكاملة ومن هنا يظهر لك أن قوله عز وجل لا على الزنا عذاباً إنما هو في الزنا المحرم غير مكوّن من ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون لم يكن صريحاً في إبطال المتعة وتحريمها فإن المرأة المستمتع منها لا يمتنع أن تكون أختة في الأنفاج لبعض معاني الزوجية كما قرّرنا من إبطال النكاح والترجيح على المتعة وتلبسها بأمر تفارق بها الزنا المحرم وكيف يقال إن الآية المذكورة صريحة في تحريم المتعة مع أن الآية مكينة ولم يقل أحد من العلماء فيما بلغنا بتحريم المتعة قبل خيبر وإن اختلفت أقوالهم فيما بعد ما أمانا ما أخرجه الترمذي وغيره من طريق محمد بن كعب عن

إلى أجل ثور قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين
وحل ثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جريح عن اسماعيل بن أبي خالد بهذا الاسناد مثله وقال ثور قرأ علينا هذه الآية
 ولم يقل قرأ عبد الله **وحل** ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا وكيع عن اسماعيل بهذا الاسناد قال كنا ونحن شباب فقلنا
 يا رسول الله ألا نستخصي ولم يقل نعز و **وحل** ثنا محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن عمرو بن دينار قال
 سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال أخرج علينا منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن لكم أن تستمتعوا يعني متعة النساء **وحل** ثنا أمية بن بسطام العيشي
 قال نا يزيد يعني ابن زريع قال نا روه وهو ابن القاسم عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة **وحل** ثنا حسن الحلواني قال نا عبد المزيق قال نا ابن جريح قال
 قال عطاء قدم جابر بن عبد الله معتمرا فحشا في منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر **وحل** ثنا محمد بن رافع قال نا عبد المزيق قال نا ابن جريح قال نا ابن زبير قال
 سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا نستمتع بالقبضة من التمر والديق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نحمل
 عنه عمر في شأن عمرو بن حريث **وحل** ثنا حامد بن عمر البكري قال نا عبد الواحد يعني ابن زياد عن عاصم عن أبي نصرقة قال

ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة في تزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه بغير
 له شأنه حتى نزلت هذه الآية **ولا جناح عليكم أن تنكحوا أنفسكم أو ما ملكت أيمانكم** قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام فقال الحافظ اسناده ضعيف وهو
 شاذ مخالف لما سياتي من علة إباحتها أم - وأيضا هذه الروايات معارضة بالروايات الصحيحة في أن المتعة كانت في أو آخر سن الهجرة مع أن
 الآية التي أشار إليها مكية وأما تحريم المتعة فقد ثبت بأخبار صحيحة شهيرة تلقفتها الأمة بالقبول ووقع الإجماع عليه بعد وقوع الخلاف من
 البعض القليل كما سياتي والذي تحصل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى أعلم هو أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يخصص أصحابه
 فيها في بعض الغزوات ثمهاهم عنها غنيا مؤثرا متحكما وإن الرخصة كانت للعلم عشقة اجتناب الزنا مع البعد عن نساءهم قوة أمرتهم
 فكانت من قبيل ارتكاب أخف الضررين وأهون البليتين ويرى أهل السنة أن الرخصة في المتعة مرة أو مرتين يقرب من التدرج في منع
 الزنا منعاً باتاً كما وقع التدرج في تحريم الخمر كلنا الفاحشيتين كانتا في الجاهلية ولكن نشوا الزنا كان في الأمان دون الجوار فستلك
 الإباحة ثم التحريم المؤبد إنما هي من محاسن الشريعة المحمدية وكما حل حكمه شارعها والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** ثور قرأ عبد الله يا أيها الذين
 آمنوا الخ قال ابن القيم في الهدى قراءة عبد الله هذه الآية عقيب هذا الحديث تحتمل أمرين أحدهما الرد على من يحرمها وأما لو لم تكن من الطيبات
 لما أباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني أن يكون أماد آخر هذه الآية وهو الرد على من أباحها مطلقاً وأنه معتد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام إنما رخص فيها للضرورة وعند الحاجة في الغزو وعند عدم النساء وشد الحاجة إلى المرأة فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء
 وإمكان النكاح المعتاد فقد اعتدى والله لا يحب المعتدين قال الحافظ لم ظاهر استشهاده أن صعود هذه الآية هنا بشرطه كانت يرى بجواز
 فقال المقرطي لعله لم يكن حينئذ بلغه النسخ ثم بلغه فرج بعد قلت يؤيد ما ذكره الأسماعيلي أنه وقع في رواية أبي معاوية عن اسماعيل بن أبي
 خالد ففعله ترك ذلك قال وفي رواية لابن عيينة عن اسماعيل ثور جاء تخريمها بعد وفي رواية معمر بن اسمعيل ثم نسخ كذا في الغفر **قوله** قال
 سمعت الحسن بن محمد الخ أي ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه **قوله** من جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع الخ قال الحافظ وقد أدرهما الحسن بن محمد
 جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر **قوله** منادي رسول الله الخ يشبه أن يكون هو بلال قاله الحافظ ووقع هذا في بعض الغزوات كما في رواية سفيان بن
 البخاري قال كنا في جيش فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمية بن بسطام العيشي نا بسطام يكسر الباء وقد تفقر والعيشي بالشين المعجمة **قوله**
 عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر الخ قال المازري كذا لابن مهران وإنما سقط الحسن بن محمد عند الجلود في إسقاطه وهم لأن الحاشية
 حاشية الحسن **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة **قوله** وأبي بكر وعمر الخ هذا المحمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ كما
 سياتي **قوله** بالقبضة من التمر الخ بضم القاف وفتحها والضم انهم قال الجوزي القبضة ضم ما قبضت عليه من شيء يقال أعطاه قبضة من
 سويق أو تمر قال ودبها فخر **قوله** حتى نحمل عنها عمر في شأن عمرو بن حريث الخ وقصة عمرو بن حريث أخرجهما عبد المزيق في مصنفه بهذا الاسناد

عن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه سبرة أنه قال أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل من امرأته من بني عامر كانها بكرة عيطاء فصرختا عليها أنفسنا فقالت ما تعطيني ردائي وقال صاحبي - داني وكان رداء صاحبا جوارح من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت الي رداء صاحبا عجبها واذا نظرت الي عجبها ثوبت أنت رداءك بكفيسني فمكثت معها ثلاثا ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عند شيء من هذه النساء التي يتمتع فليخل سبيلها حل ثنا ابو بكر فضيل بن حسين الجهمي قال نا بشر بن عيسى بن مفضل قال نا عمار بن عازبة عن الربيع بن سبرة ان اباة غرام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاقمتنا بها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجمال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد وبردي خلق وأما برد ابن عتي فبرد جديد غص حتى اذا كنا بأسفل مكة او بأعلىها فتلقينا فتاة مثل البكرة العنطنة فقلنا هل لك ان يستمتع منك احدنا قالت ما ذابن لان فنشركل واحد برده فجعلت تنظر الى الرجلين ويراهما صاحبي ينظر الى عطفها فقال ان برد هذا خلق وبردي جديد غص فنقول برد هذا لابس به ثلاث مرار او مرتين ثوبا استمتع منها فلم اخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حل ثنا احمد بن سعيد بن صخر الدارمي قال نا ابو النعمان قال نا وهيب قال نا عمار ابن عازبة قال حدثني الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح الى مكة فذكر مثل حديث بشر زاد قالت وهل يصح ذلك وفيه قال ان برد هذا خلق ثم حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابي قال نا عبد العزيز بن عمر قال حدثني الربيع بن سبرة الجهمي ان اباة حدثنا انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس اني قد كنت آذنت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك اليوم القيامة فمن كان عند منهن شيء فليخل سبيلها على اجمعهم على تسخير المتعة اذ غير جائز حظرا اباة النبي صلى الله عليه وسلم الا من طريق النعم ام قوله من الربيع بن سبرة ان هو بفتح السين المهملة واسكان الياء الموحدة قوله كانها بكرة عيطاء اما البكرة في الفتية من الابل اي الشابة القوية واما العيطاء فبفتح العين المهملة واسكان الياء المثناة تحت وبطاء مهملة وبالمدة وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام والعيطاء بفتح العين والياء طول العنق قوله من النساء التي يتمتع بها فحذف بها للدلالة الكلام عليه او وقع يتمتع موقع يباشر اي يباشرها وحذف المفعول قال النووي قوله فليخل سبيلها ام قال السدي روى بالتذكير اي سبيله على اعتبار لفظ شيء وبالتأنيث على اعتبار ان المراد به المرأة قوله وهو قريب من الدمامة بفتح الدال المهملة وهي القبة والصورة قوله فبردي خلق ام بفتح اللام اي قريب من الياء قوله جديد غص ام بفتح الغين قوله العنطنة ام بعين مهملة مفتوحة وبوزن مفتوحين وبطائين مهملتين الاولى ساكنة قال عياض وفي مختصر العين في الطويلة العنق مع حسن قوام في عطف العيطاء قوله ينظر الى عطفها ام بكسر العين اي جانبها وقيل من رأسها الى وركها قوله عام الفتح ام صريح في ان تحريم المتعة قد وقع في عام الفتح وسياق بسط الكلام عليه فانظر قوله خلق ام بضم مفتوحة وحاء مهملة مشددة وهو الياء ومنه مخ الكتاب اذا بلى ودرس قوله وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة ام في هذا الحديث التصريح بالمسوخ والناسخ في حديث واحد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وفيه التصريح بتحريم تلحاح المتعة الى يوم القيامة وانه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق انهم كانوا يتمتعون الى عهد ابي بكر وعمر على انهم لم يبلغهم الناسخ كما سبق وقد اختلف السلف في تلحاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الاصل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم احل يحيزها الا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله واحجم المجيزون بظاهر قوله تعالى فما استمتعتم به منهن فأتوهن اجورهن فريضة ولا استدلال بها من ثلاثه اوجه احدها انه ذكر الاستمتاع ولم يذكر النكاح والاستمتاع واحد والثاني انه تعالى امر بايتاء الاجر وحققة الاجارة والمتعة عقد الاجارة على منفعة البضع والثالث انه تعالى امر بايتاء الاجر بعد الاستمتاع وذلك يكون في عقد الاجارة والمتعة فاما المهر فانهما يجب في النكاح بنفس العقل يؤخذ الزوج بالمهر ولا يشتركان في الاستمتاع فذلك الآية الكريمة على اجازة عقد المتعة وايدوا استدلالهم بما بها في قراءة آية فما استمتعتم به منهن فأتوهن اجورهن فريضة فاما الاستمتاع به منهن الى اجل مسمى وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم قال صاحب المبدائع ولنا الكتاب السنة والاجماع والعقول اما الكتاب الكريم فقوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على ارجاسهم او ما ملكت ايمانهم حرمتهم تعالى الجماع الا باحد شيئين والمتعة ليست بنكاح ولا بملك يمين فيبقي على التحريم والدليل على انها ليست بنكاح انها ترفع من غير طلاق ولا فرقة ولا يجري التوارث

في الحلال في الدليل على تحريم المتعة
والجواب عما تقدمت به الشيعة

بينهما فدل أنها ليست بمكاح فلو تكن من زوجة له وقوله تعالى وأخ الآية فمن أتبع ذلك فأولئك هم الفاحشون سمى عليه ما رواه ذلك
 عادياً فدل على حرمة الوطئ بدون هذين الشئين وقوله عز وجل ولا تفرحوا فتنيتكم على البغاء وكان ذلك منهم إجارة الأمان في الله
 عز وجل عز ذلك وسماه بغاء فدل على الحرمة وأما السنة فما روى عن علي بن ريسان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن منعة النساء يوم خيبر وعن
 أكل لحوم المحملات لانسية وعن سيرة الحمقى ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن منعة النساء يوم فتح مكة وعن عبد الله بن عمر أنه قال نهي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن منعة النساء وعن لحوم المحملات لاهلية وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائماً بين الركنين المقيماً
 وهو يقول إني كنت أذنت لكم في المتعة فمن كان عند شيء فليفرقه ولا تأخذوا منها شيئاً فإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة وأما
 الإجماع فإن الأئمة بأسرها امتنعوا عن العمل بالمتعة مع ظهور الحاجة إليها ذلك وأما المعقول فهو أن المكاح ما شرع لا تقتضاء الشهوة بل
 لأغراض ومقاصد يتوصل بها إليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد فلا يشرع وأما الآية الكريمة فيعني قوله فما استمتعتم به من
 أي في المكاح لأن المذكور في أول الآية وآخرها هو المكاح فإن الله تعالى ذكر اجناساً من المحرمات في أول الآية في المكاح وأباح ما وراءها
 بالمكاح بقوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم أي بالمكاح وقوله تعالى محصنين غير مسافحين أي متناكحين غير
 وقال تعالى في سياق الآية الكريمة ومن لم يستطع مثلاً طوطاً أن يتكلم المحصنات ذكر المكاح لا الإجارة والمتعة فيصير قوله فما استمتعتم به من
 به إلى الاستمتاع بالمكاح وأما قوله تعالى الواجب جراً فمهر المهرني المكاح يسمى إجماعاً قال الله عز وجل فأتوهن بأهلهن وأتوهن أجورهن
 أي مهرهن وقال سبحانه وتعالى يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وقوله أمر تعالى بآتياء الأجور بعد الاستمتاع
 بهن والمهر يجب بنفس المكاح ويؤخذ قبل الاستمتاع قلنا قد قيل في الآية الكريمة تقديم وتأخير كأنه تعالى قال فأتوهن أجورهن إذا استمتعتم
 بهن أي إذا أردتوا الاستمتاع بهن كقوله تعالى يا أيها النبي إنا طلقنا النساء فطلقوهن لعلكن هن أي إذا أردتوا تطليق النساء على أنه
 إن كان المراد من الآية الإجارة والمتعة فقد صارت منسوخة بما تلوها من الآيات وروينا من الأحاديث وأما القراءة التي ينقلونها عن
 تقدم من الصحابة فهي شاذة قال ابن جرير رحمه الله وقد للناس في المتعة على غير المكاح الصحيح حرام في غير هذا الموضع من كتبنا بما
 أخفى عن أعادته في هذا الموضع وأما ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما فما استمتعتم به منهن إلى أجل فسمى فقراءة بخلاف
 ما جلت به مصاحف المسلمين غير جائز لإحسان الحق في كتاب الله تعالى شيئاً لو آتت به الخبير القاطع العذر عن لا يجوز خلافه، ثم قال
 الشيخ أبو بكر الرازي لا يجوز أن يثبت الأجل في التلاوة عند أحد من المسلمين فالأجل إذا غير ثابت في القرآن ولو كان فيه ذكر للأجل لم يلدل الأئمة
 على متعة النساء لأن الأجل يجوز أن يكون داخل على المهر فيكون تقديره فما دخلتم به منهن بهر إلى أجل مسمى فأتوهن مهرهن عند حلول الأجل
 وفي نحو الآية من الدلالة على أن المراد المكاح دون المتعة كما تقدم وقال الشوكاني وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب سعيد
 ابن جبيرة فما استمتعتم به منهن إلى أجل فسمى فليست بقرآن عند مشرطي التواتر ولا شذوذاً ولا رواية قرآناً فيكون من قبيل التفسير للآية
 وليس ذلك بحجة وأما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة كما تقر في الأصول، قال عياض ثور وقع الإجماع من
 جميع العلماء على تحريمها (أي المتعة) إلا الرافض وأما ابن عباس فردى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال روى
 أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة عنه أصح وهو مذهب الشيعة لكن الإجازة
 عند ابن عباس عند الضرورة الشديدة كما حل الميتة للضطر كما سيأتي وقال الخطابي تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة ولا يصح على
 قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي بن ريسان وآل بيته نقلهم عن علي أنها نكحت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال
 هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكي عن ابن جرير جوازها، ثم وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جرير أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في
 إباحتها ثمانية عشر حديثاً وقال ابن دقيق العيد أحكام بعض الحنفية عن مالك بن أنس الجواز خطأ فقد بلغ المالكية في منع المكاح الموت حتى
 أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا لو على وقت لا ين من مجيئه وقع الطلاق الآن لأنه توقيت للحل فيكون في منع المكاح المتعة قال عياض
 واجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة فهو نكاحه إلا أن لا ينعى فأبطله، وقد سبق حكايته من
 الحنفية في مسألة المكاح بشرط الطلاق في أوائل الباب فخرج به وقال المقرئ الرليات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وإنما
 حرم ثلثا جمع السلف الخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الرافض وجزء جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس بإباحتها فهي من المسئلة
 المشهورة وهي نادرة المخالفة لكن قال ابن عبد البر أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على إباحتها ثم اتفق فقهاء الأمصار على تحريمها

ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد بن سليمان عن عبد العزيز بن عمر بن عبد الله قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا بين الركن والباب هو يقول مثل حديث ابن عمر وحل ثنا اسحق بن إبراهيم قال نا يحيى بن آدم قال نا إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه عن جده قال نا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفقه حين دخلنا مكة ثم خرج منها حتى ناعنا حل ثنا يحيى بن يحيى قال نا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد قال سمعت أبي الربيع بن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد نا بنو الله صلى الله عليه وسلم عام فقه مكة امر أصحابه بالمتعة من النساء قال فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكرة عطاء فخطبناها إلى أنفسنا وعرضنا عليها بردين فجعلت تنظر فترا إلى آخر من صاحبها وترى بر صا حبه أحسن من بردي فأمرت نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبها فكن معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهم من حل ثنا عمر بن الناقس وابن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه نا النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن شحاح المتعة حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا ابن علقمة عن معمر عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه نا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي يوم الفقه عن متعة النساء وحل ثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا أبي عن صالح قال نا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه نا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن المتعة زمان الفقه متعة النساء وإن أباه كان تمتع بردين أحمرين وحل ثنا حمزة بن يحيى قال نا ابن وهب قال نا خبرني يونس قال نا ابن شهاب نا خبرني عمرو بن الزبير نا عبد الله بن الزبير نا أم سبكة فقال نا نا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة يعرض برجل فتأذاه فقال نا لك لحلف جاف فلم يلق لك كانت المتعة تفعل في عهدا ما المتقين يريد به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ابن الزبير خرب نفسك فوالله لن فعلتها لا رجعتك بأحجارك

وقال ابن حزم ثبت على أبا احتما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طائفة وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة ثم ذكر الحافظ في الفقه بعد ما حكى عن ابن حزم كلامه هذا مناقشات فقال وفي جميع ما أطلقه نظر اما ابن مسعود إلى آخر كلامه فليراجع وقد سبق نقل بعضهم ثم قال في خاتمة كلامه وقد عرفت ابن حزم مع ذلك تجريمها (أي المتعة) لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم أنها حرام إلى يوم القيامة قال فأمنا بهذا القول من نسخ التحريم والله أعلم - قوله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا نا قال النووي فيه ان المهر الذي كان أعطاها يستقر لها ولا يحل أخذ شيء منه وإن فارقها قبل الأجل المسمى بما أنه يستقر في النكاح المعروف بالمهر بالوطئ ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعد قوله فأمرت نفسها إلا بغير مدودة أي شاورت نفسها وأفكرت في ذلك ومنه قوله تعالى إنكم لا تأخذون بك قوله وإن أباه كان تمتع بردين نا قال السدي نا عرض هو من معه عليها المتعة بردين أحمرين على البلية لا على الاحتجاج فلا ينافي ما سبق والله تعالى أعلم - قوله أعمى الله قلوبهم نا قال الأبي فيه انكار أحد الخصمين إذا كان ذا امرأة على مناصرة بمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والأمير أبو المعالي يغلف في الرد على المعتزلة اثر ما يرد عليهم بمقتضى الدليل والعلم فيقول أبو الحسين البصري المعتزلي في الجواب عن رد الامم الجواب كذا ثم يقول واما اغلاظه في الكلام وتحامله فهو مقار مسابة ومشائمة ولسناله فيكون تحجة الامم في اغلاظ القول على المعتزلة قبل ابن الزبير هذا بطريق آخر - قوله يعرض برجل نا قال ابن الهيثم لا ترد في ان ابن عباس هو الرجل المعروض به وكان رضي الله عنه قد كفت بصره فلذا قال ابن الزبير كما أعمى أبصارهم وهذا كان في خلافة عبد الله بن الزبير وذلك بعد وفاة علي فقد ثبت انه مستمر القول على جوازها ولم يرجع إلى قول علي فالأولى ان يحكموا به رجوع بعد ذلك ام - اي ان صح الرجوع عنه، قوله انك لحلف جاف نا الجلف بكسر الجيم قال ابن السكيت وغيره الجلف هو الجافي وعليه هذا قيل انما جمع بينهما توصيفا للاختلاف اللفظ والجافي هو الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والادب بعد غلظ ذلك قوله لا رجعتك بأحجارك نا قال النووي هذا يدل على انه بلغه الناسخ وانه لم يشك في تحريمها فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجعتك بأحجارك التي ترجوها الزناة قال المقرئ ويحقر به من يوجب حد نكح المتعة ويحتمل انه مبالغة في الترجيح كذا في شرح الأبي رم - وقد ذكرنا في بعض الرعايات فقال كما أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل لا رجعت له نا قال الجصاص رحمه الله فذكر عمر الرجم في المتعة وجائز ان يكون على جهة الوعيد والتحذير لينزع الناس عنها ام وفي روح المعاني

قال ابن شهاب فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري مهلاً قال أي والله لقد فعلت في عهد أئمة المؤمنين قال ابن أبي عمرة أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم وحرم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها قال ابن شهاب أخبرني ربيع بن سبرة عن الحسن بن أبيه قال قد كنت استمعت في عهد النبي صلى الله عليه وآله من بني عامر يردن حميرين ثم فانا رسول الله صلى الله عليه وآله عن المتعة قال ابن شهاب وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وأنا جالس وحديثي سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن أعين قال نا معقل عن ابن أبي عمرة عن عمر بن عبد العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن المتعة وقال ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيمة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه **حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن بن علي بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن متعة النساء يوم خيبر**

ونسب القول بجواز المتعة إلى مالك رضي الله تعالى عنه وهو افتراء عليه بل هو كغيره من الأئمة قائل بحرمها بل قيل أنه زاد على القول بالحرمية يوجب الحد على المستمتع ولو يوجب غيره من القائلين بالحرمية لمكان الشهامة أم قال الحافظ وماختلفوا هل يحد نكح المتعة أو يعزر على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم قوله خالد بن المهاجر بن سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي وتوفي بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام فيه سيف من سيوف الله سله الله على الكفار وتسميته بذلك مشهورة قاله عياض، قوله فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري أي قال لذلك الرجل الملقب وهو ابن عباس كحاضر به اليه في روايته قوله كالميتة أي ويؤتى ما أخرجه الخطابي في الفاكهي من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بفتيان الركب أن قال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أفقيت وما هي إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر وأخرجه اليه في وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره إلا أنها هي كالميتة والدم وحرم الخنزير وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الأخبار بأسناد حسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وقد أخرج ابن عبد البر من حديث سهل بن سعد بلفظ أنما رخص النبي صلى الله عليه وآله في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة نهى عنها، فهذا اختيار تقوى بعضها ببعض وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود لما نهي في أوائل الباب وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بأسناد حسن إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا، كذا في الفقه، وقال الشيخ أبو بكر الرازي ثوروى عنه أي ابن عباس أنه جعلها بمنزلة الميتة ولحم الخنزير والدم وأنها لا تحل إلا للمضطر وهذا محال لأن الضرورة المبيحة للحرمات لا توجد في المتعة وذلك لأن الضرورة المبيحة للميتة والدم هي التي يخاف معها تلف النفس أن لم يأكل وقد علمنا أن الإنسان لا يخاف على نفسه ولا على شيء من أعضائه التلوث بترك الجماع وفقد الوالد المحل في حال الرفاية والضرورة لا تقع إليها فقد ثبت حظرها واستحال قول القائل أنها تحل عند الضرورة كالميتة والدم فهذا قول متناقض مستحيل وأخلق بأن تكون هذه الرواية عن ابن عباس وهما من رواها لأنه كان رحمه الله أفقه من أن يخفى عليه مثله فالصحيح إذا ما روى عنه من حظرها وتحريمها وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها قوله عن عبد الله والحسن بن محمد أم أبو محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأما عبد الله فهو أخوه عبد الله بن محمد كنيته أبو هاشم وذكر البخاري في التاريخ عن ابن عبيدة عن الزهري أخيراً الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أو ثقفما ولاحمد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا وكان عبد الله يتبع السبئية، أم والسبئية بجملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سيار وهو من رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على ربه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الكاذب وكان من رأى السبئية مولاة محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المفضل وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم من أقرب بولده وزعم أن الأمر به صار إلى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان ابن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين **قوله يوم خيبر** قال الحافظ هكذا جميع الرواة عن ابن شهاب الزهري خبير بالجملة أوله والرواة آخوه إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال حين بملة أوله ونونين أخرجه النسائي والدارقطني ونسبها على أنه وهو تفرده به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب وأغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضاً، أم وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي وأما أخرجه الطبراني عن محمد بن الحنفية قال تخلف علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي أيها المرأة تأنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن متعة

وعن أكل لحوم الحرم بالنسبة وحديثنا عبد الله بن محمد بن أسامة الضبي قال ناجويرة عن مالك بهذا الإسناد
قال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان أنك رجل تأثرت بكفى رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث يحيى عن مالك حديثنا
أبو بكر بن أبي شيبة وابن مغيرة بن زهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير بن أسفيان بن عيينة عن الزهري عن حسن
عبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن علي بن النعمان عن الزهري عن حسن
وحديثنا محمد بن عبد الله بن مغيرة قال نا أبي قال نا عبد الله بن عيسى عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما
عن علي أنه سمع ابن عباس يلبس في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن علي بن النعمان عن الزهري عن حسن
وعن لحوم الحرم بالنسبة وحديثنا أبو الطاهر وحولته قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن
وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن متعة النساء يوم خير وعن أكل لحوم الحرم بالنسبة

النسب في حجة الوداع وإن كان رجاله رجال الصحيح لكن لا يصح لمعارضته ما ثبت عن علي عند الشيخين أنه كفى عنها يوم خير وكون رجال الحديث
رجالاً لا يقتضيه صحة الحديث من كل وجه فإن صحة الحديث متوقفة على نفي الشذوذ والعلّة والشذوذ موجود في حديث الطبراني كما
لا يخفى فتعين القول بصحة ما أخرجه الشيخان وعلموا لا لثقات إلى أخرجه الطبراني والله أعلم قوله وعن أكل لحوم الحرم بالنسبة الخ
قال النووي ضبطه بوجهين أحدهما كسر الهنزة واسكان النون والثاني فتحها جميعاً وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية أكثرين وفي هذا تحريم
لحوم الحرم بالنسبة وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا طائفة يسيرة من السلف فقد روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف أنها حرمته وروى
عنهم تحريمه وروى عن مالك كراهته وتحريمه قوله يقول لفلان الخ يعني ابن عباس رضي الله عنهما قوله رجل تأثرت بك كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الطريق المستقيم قال الحافظ تائيه بثناة فوقانية ويا أخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة وانما وصفه بذلك إشارة إلى أنه
تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ قوله في رواية ابن عيينة كفى من نكاح المتعة يوم خير الخ وفي رواية مالك بن اسمعيل عن ابن عيينة عند
البخاري بلفظ كفى عن المتعة وعن لحوم الحرم لأهلية زمن خير قال الحافظ م قوله زمن خير الظاهر أنه نظرت للأميرين وحكي البيهقي عن الحديث
أن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خير يتعلق بالحرم لأهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذا وما غيره فصرح
أن الظاهر يتعلق بالمتعة، أم - كما هو الواضح الجلي في أحاديث الباب من طريق مالك وابن عيينة وعبد الله بن يونس عن الزهري وكذا وقع لأحمد
من طريق معمر بن الدارقطني من طريق أسامة بن زيد عن الزهري مثله قال الحافظ وذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن
ابن عيينة أن النسي زمن خير عن لحوم الحرم لأهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خير ثم راجعت مسند الحميدي من طريق قاسم بن أصبغ عن
أبي أساميل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه كفى عن لحوم الحرم لأهلية زمن خير ولا يعني نكاح المتعة قال ابن عبد
وعل هذا أكثر الناس وقال البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم كفى عنها فلا يتم احتياج
علي إلا إذا وقع النسي أخيراً لتقرره بالحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه كفى يوم خير
عن لحوم الحرم وأما المتعة فسكت عنها وانما كفى عنها يوم الفتح، أم - والحامل لهذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خير كما أشار
إليه البيهقي لكن يمكن ألا انفصال عن ذلك بأن علياً لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النسي عنها عن قريب كما سبق بيانه ويؤيد ظاهر حديثنا
على ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال إن فلان يقول فيها فقال والله لقد
علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خير وما كنا سائحين قال الشيخ محمد عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم لمحمد بن المنجد
الابن عيينة فقد خالفنا إلى أنها لم تمنع يوم خير وتبعه ابن عبد البر وأئيد البيهقي وابن القيم في الهدى النبوي والحامل لهذا ما ذكرناه على ما ذكرناه
هو ما ثبت من استمتاع الصحابة يوم الفتح بمنعائه لو حرمت يوم خير بأساخ لمران يأتوا بحر يوم الفتح ولا يمكن أن يقال إن الصحابة لم تعلم
بالمنع يوم خير فإنه قد ورد من حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر وأطاس في المتعة ثلاثاً ثم كفى عنها
وقالوا وما جمع علي بن أبي طالب بين الأخبار بتحريمها وتحريم الحرم لأهلية لأن ابن عباس كان ينيهم بها فرى له على تحريمها عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان تحريم الحرم يوم خير بلا شك فذكر يوم خير ظاهراً لتحريم الحرم أطلق تحريم المتعة وقال ابن القيم وقصة خير لو لم يكن النسك
فيها مسلمات إنما هي يهوديات وإباحة نسك أهل الكتاب لو تكن ثبتت بعد وانما أجحز بعد ذلك في سررة المائدة بقوله والمحصنات من

المتعة متى حرمت وهل يقع
الاحتياط والتحريم فيما ذكرنا

المؤمنات والمحصات من الذين أوتوا الكتاب من قبلهم وهذا متصل بقوله اليوم أكملت لكم دينكم وما كان هذا إلا في حجة الوداع فلم يكن أباحه الكتابيات يوم خيبر ولا الصحابة رغبة اليهن ولا نقله أحد قط في هذه الغزوة ولا كان فيها للمتعة ذكر البتة لا فعلاً ولا تحريماً بخلاف غزاة الفتح فان قصة المتعة فيها فعلاً وتحريماً مشهورة ومن لم يتحقق ما ذكرناه لزم ان يقول ان المتعة حرمت يوم خيبر ثم ابيحت ثم حرمت لذلك قال الماوردي في الحاشيئة ما ابيحت مراراً ولهذا قال في المرة الأخيرة الى يوم القيامة "اشارة الى ان التحريم الماضي كان مشعراً بان الاباحة تعقبه بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه اباحة اصلاً وقال الماوردي والصواب ان تحريمها واباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم حرمت فيها ثم ابيحت عام الفتح وهو عام وطاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً قال ولا مانع من تكرير الاباحة ونقل غيره عن الشافعي ان المتعة سمحت مرتين وقال ولا اعلو شيئاً حرم ثم ابيح ثم حرم ثم ابيح الا المتعة قال ابن القيم ولزوم النسخ مرتين لا عهد بمثله في الشريعة ولا يقع مثله فيها وهذا خلاصة ما عارضوا به في النسخ من المتعة يوم خيبر ونقول وبالله التوفيق ان الحق ما ذهب اليه الشافعي وما قبل الاحاديث الصحيحة الشرعية مجرّد أدنى اشكال مما لا يليق بقول العلماء واما قولهم ان يوم خيبر هو ظرف للحرم الحتمية اهلية دون المتعة فكلام خال عن الامعان فان اكثر روايات حديث علي مطلقاً سواء كانت من رواية مالك او من رواية ابن عيينة انما هي بلفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحم الحمر الأهلية بل في رواية البخاري وفي المغازي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر وعن كل لحم الحمر الأهلية ومثل هذا لا يتشبه بشيء من تأويلهم وما كون نساء اهل الكتاب لتحل يوم خيبر بل الآية المائدة وهي انما نزلت في حجة الوداع فاما يتوجه ذلك اذا كان في الحشد ما يصرح بان تمتعوا بنساء اليهود ويمكن ان تكون مع الصحابة نساء يستمتعون بها في الاسفار على ان الآية ما تقتضي ان حل الكتابيات اشياء ما خردت حصول ذلك اليوم ذلك لا يقتضي ان تكون تلك الاشياء كلها او بعضها محرماً قبل ذلك اليوم بل انما هو نهي عن المتعة بتحليلها والله اعلم ولا فيقال ان في جملة الآية اليوم محل لكم الطيبات فهذا ايضا يشترط محلها في ذلك اليوم وهي لو تكن محرمة قبل ذلك وقد اخرج عبد الرزاق وابن المنذر عن جابر بن عبد الله انه سئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمن الفتح ونحن لا نكح نكاحاً جيداً المسلمات كثيرات فلما رجعنا طلقناهن قال ونسأوهن لئلا حلال ونسأوهن عليهم حرام وهذا صريح بان المسلمين كانوا يتزوجون الكتابيات في زمن الفتح ولا شك ان ذلك كان قبل حجة الوداع فبطل قولهم ولا الصحابة رغبة الى الكتابيات واما قولهم لو يكن للمتعة يوم خيبر ذكر فعلاً ولا تحريماً فمردود بما ثبت عن علي وعبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر ولا يكون التحريم الا بعد الاباحة والفعل فتأمل واما قولهم لم يعهد في الشريعة حصول النسخ مرتين فكلام خال عن الفائدة لان هذا الامر قد ثبت عريضاً بما ذكره الامام الشافعي من انه صلى الله عليه وسلم نهي عنها يوم خيبر ثم رخص بها يوم الفتح ثم حرمها تحريماً مؤبداً وهذه شرعية مصطفوية كفت للمؤمنين المؤمنين المؤمنين وكل شرعية لها نظائر متعددة وتبين ان القبلة سمحت مرتين كان صلى الله عليه وسلم يصل الى الكعبة ثم امر ببيت المقدس ثم صرّفت عنه الى الكعبة فان قلت لو كان تحريمها يوم الفتح لما سلغ علي ان يذكر تحريمها يوم خيبر ولا تقوم له حجة على عبد الله بن عباس فانه ربما يعارضه برخصة يوم الفتح ولو ذكر على ابتداء يوم الفتح لكان منجهاً قلنا لما كانت رخصة الفتح محصورة في ثلاثة ايام لم يطالع علي عليها وبقي في ذهنه المنع الا صلى فافهموا نكح كلام الشيخ السدي رحمه الله قال الشهرستاني وقد اختلفت في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ثم روايته الحسن ان ذلك كان في عمرة القضاء المشهورة في تحريمها ان ذلك كان في غزوة الفتح كما اخرج مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن ابيه وفي رواية عن الربيع اخرجها ابو داود انه كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة وطاس فهو موافق لمن قال علم الفتح ام يعني يحتمل ان يكون اطلاق علم الفتح عام الفتح عام وطاس لتقاربهما قال الحافظ فتح مصل ما اشار اليه ستة مواطن خيبر ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم وطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حين لا يخفى وقعت في رواية قد نهجت عليها قبل فاما ان يكون في كل واحد من هذه المواطن ثم وطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وحيزوا ثم قال بعد نقل الروايات والحكماء عليها واما تقرير ذلك فلا يصح من الروايات شيء بخلافه الا غزوة الفتح واما غزوة خيبر وان كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام اهل العلم ما تقدم واما عمرة القضاء فلا يصح الاثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لانه كان يأخذ عن كل واحد وعلى تفريقه فلهذا اراد ايام خيبر كلها كانه في سنة واحدة كما في الفتح ووطاس سواء واما قصة تبوك فليس في حديث ابي هريرة التصريح بانها استتمت من قبل فذلك الحالة فيحتمل ان يكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوبة مع منهن حينئذ والنبي او كان النبي وقت قديماً فلم يبلغ بعضهن فاستمر على الرخصة ذلك قرن النبي بالغضب لتقدم النبي في ذلك على ان حديث ابي هريرة مقالاً واما حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة والذين نهوا في الفتح اصح واشهر فان كان حفظه فليس في سياق ابي داود سوى مجرد النهي فلهذا صلى الله عليه وسلم

باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال نا ما لك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وأختها وحديثنا محمد بن عمار بن المهاجر قال أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن يجمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وأختها أراد إعادة النهي ليشيع ويجمع من لم يسمعه قبل ذلك والذي يظهر أنه وقع فيما انتهى مجرد أن ثبت الخبر في ذلك لأن الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزبة ولا فخرج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه في تعيينها والحديث واحد في قصته واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجها مسلم مصدرة بأنها في زمن الفتح أربع فتعين المصدرا اليها والله أعلم - قال ابن القيم روى من قال عام حجة الوداع وهم من بعض الرعاة سافروا وهم من فمكة إلى حجة الوداع كما سافروا وهم معاوية من عمر الجمرات إلى حجة الوداع حيث قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة على المرأة في حجته وقد تقدم في الحج وسفر الوهم من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن واقعة إلى واقعة كثيرا ما يعرض المحققون من ذوي عمارة - فليرى من المواطن كما قلنا صحيحا صريحا سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي غزوة خيبر من كل أهل العلم ما تقدم وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكان صلى الله عليه وسلم قد رخص في المنعة أياما ثم نهى عنها أما الترخيص - ولا فليكن حاجة تدعو إليه كما ذكره ابن عباس رضي الله عنه فيمن يقدم بلدة ليس بها أهله وأشار ابن عباس رضي الله عنهما إلى أن ذلك مغمور في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف ولا استيجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الإنسانية وقاحة يوجبها الباطن السليم وأما النهي عنها فلا يرتفع تلك الحاجة في غالب الأوقات وأيضا ففي جريان الرسم به اختلاط الأنساب لأنها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر بينها فلا يدرى ما إذا تصنع وضبط العدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غلبة العسر فما ظنك بالمنعة وأما النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فإن أكثر الراغبين في النكاح إنما غالب أعينهم قضاء شهوة الفرج ولا يربطون من الأمر الذي يتميز به النكاح من السفاح التوطن على المعاشرة الدائمة وإن كان الأصل فيه قطع المنازعة فيها على عين الناس والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح قوله لا يجمع بين المرأة وعمتها** قوله لا يجمع وكذا قوله في الرواية الآتية لا تنكح كل في الروايات الأربع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي قاله القرطبي، وقال النووي وهو أبلغ في النهي لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه والنهي قد وقع مخالفته فكان المعنى عالموا هذا النهي معاملة الخبر المتحتم وفي بعض الروايات عند ابن حبان في أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال الترمذي بعد تحريمه العمل على هذا عند عامة أهل العلم لا فلو بينهما اختلافاً أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها وأختها ولا أن ينكح المرأة على عمتها وأختها وقال ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج إذا ثبت الحكم بالسنة وانفق أهل العلم على القول به لوضوح خلاف من خالفه وكذا نقل الأجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان البقي وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد المثناة وتشديدهم لا يبعد بخلافهم لأنهم يرون من الدين - أم - وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الأخنتين غلط بين فأنهم فهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها الميثة وإنما يرون الأحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بنقلها وتحريم الجمع بين الأخنتين بنصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف، كما في الفتح قال العيني رحمه الله وذكر ابن حزم أن عثمان البقي أباحه وذكر الأسفريابي أنه قول طائفة من الشيعة محتمل بقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم قال أبو عبيد فيقال لهم لو قيل الله تعالى إن لست أحرر عليكم بعد وقد فرض الله تعالى طاعة رسوله على العباد في الأمر والنهي فكان ما نهى عن ذلك وهي سنة بأجماع المسلمين عليها - أم - قال النووي احتج الجمهور بهذا الحديث وخصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الأحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثلها، والله أعلم **قوله ولا بين المرأة وأختها** قال النووي هذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين أختها سواء كانت عمه وأختا حقيقة وهي أخت الأب وأخت الأم أو مجازية وهي أخت أبي الأب وأبي الجد وإن علا وأخت أم الأم وأخت أم الجد من جهة الأم

وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نا عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن مسلمة مدني من الانصار من ولد ابي امامة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة **وحدثني** حرملة قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع ابا هريرة يقول نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجتمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب فزنى خالة ابيها وعمه ابيها بتلك المنزل **وحدثني** ابو معن الرقاشي قال نا خالد بن الحارث قال نا هشام عن يحيى انه كتب اليه عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها **وحدثني** اسحق بن منصور قال نا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى قال حدثني ابو سلمة انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق اختها لتكتفي صحفها

والاب وان علت فكلهن باجماع العلماء يحرم الجمع بينهما قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه الاصل في هذا التحريم الاحتراز عن قطع الرحم بين الاقارب فان الضررتين تخاسدان ويحذر البغض الى اقرب الناس منها والمحسد بين الاقارب اخضع واشنع وذكر جماعات من السلف ابنتي عمك فاما طنك بامرأتين ايها فرض ذكر آخر مت عليه الاخرى كالاختين والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاصل في تحريم الجمع بين بنت النبي صلى الله عليه وسلم وبنت غيره فان المحسد من الضررة واستيثاقها من الزوج كثيرا ما ينجس الى بغضا وبغضا لهما وبغضا للنبي صلى الله عليه وسلم ولو بحسبه الامور المعاشية يفضي الى الكفر قوله قال ابن مسلمة مدني من الانصار من ولد ابي امامة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة **وحدثني** حرملة قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع ابا هريرة يقول نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجتمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب فزنى خالة ابيها وعمه ابيها بتلك المنزل **وحدثني** ابو معن الرقاشي قال نا خالد بن الحارث قال نا هشام عن يحيى انه كتب اليه عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق اختها لتكتفي صحفها

اذا تزوج احداهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزوجهما معا فان جمع بينهما بعقد بطلا او وصيا بطل الثاني قوله فزنى خالة ابيها وعمه النون اي نظن ونفتحها اي نعتقد قوله بتلك المنزل اي من التحريم قوله لا يخطب الرجل على خطبة الا ما حكم الخطبة فسبق في بابها قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك السور في كتاب البيع قوله ولا تسأل المرأة طلاق اختها وفي بعض الروايات لا يصح للمرأة ان تنكح طلاق اختها وفي بعضها لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها قال الحافظ هذا ظاهر في تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك مبدى يجوز ذلك كرسبة في المرأة لا ينبغي معها ان تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة او لضرر يحصل لها من الزوج او للزوج منها او يكون سؤا لها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الاجنبي الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب عالم هذا النبي على الذنب فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح وتعقبه ابن بطلان بان في الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وانما فيه التعليل على المرأة ان تسأل طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها قوله اختها اي قال النووي من معنى هذا الحديث هي المرأة الاجنبية ان تسأل طلاق زوجها وان يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومعروفه ومعاشته ما كان للمطلقة فغير عن ذلك بقوله تكتفي ماني بحفتها تارة ما روي اخبتها غيرها ساء كانت اختها من النسب الرضاع او الدين وليحق بذلك الكافرة في الحكم وان لم تكن اختها في الدين لان المراد الغالب انما اختها في الجنس لا دمي وحدثنا ابن عبد البر الاخت هنا على الضرر فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسأل المرأة زوجها ان يطلق ضررها لتتفرده به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها واما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انها في الاجنبية ويؤيد ذلك في النكح اي لتزوج الزوج المذكور من غير ان يشترط ان يطلق التي قبلها وعلى هذا المراد هنا بالاخت لاخت في الدين ويؤيد زيادة ابن حبان في آخره من طريق ابي كثير عن ابي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها لتستفرغ صحفها فان المسلمة اخت المسلمة قوله لتكتفي صحفها اي تكتفي بالهنر افتعال من كفات الاناء اذا قلبته وافرغت ما فيه وكذا يكفأ وهو يغمأ وله وسكون الحاف وبالهجرة وجاد الكفات الاناء اذا امتد وهو روي ابن المسيب يكتفي بضم اوله من الكفات وهو يغمأ املته وية ال يغمأ الكبتة ايضا والمراد بالصحفة ما يصل من الزوج كما تقدم من كاد النووي وقال صاحب النخبة الصحفة انا كالقصعة المبطونة قال وهذا مثل يريد الاستئثار عليها بخلها فكون كمن قلب اناء غيره في اناءه قال الطبيب هذه استنارة مستلحة تمثيلية شبه النصيب البخت بالصحفة وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة وشبه الافتراق السبب من الطلاق باستنارة الصحفة عن تلك الاطعمة ثم ادخل الشبه في جنس الشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعمل في المشبه

باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته

ولتكن فأنشأها ما كتب الله لها وحل ثني محرز بن عون بن أبي عون قال نا علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن نكح المرأة على عمتها أو خالتها أو تسال المرأة طلاقاً اختها لتكن في ما في صحفها فإن الله رازقها **حل ثني** ابن مشن وابن بشار وأبي بكر بن نافع واللفظ لابن مشن وابن نافع قالوا نا ابن أبي عدي عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها **حل ثني** محمد بن حاتم قال نا شبابة قال حل ثني ورقاء عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد مثله **حل ثني** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ثوبان بن وهب عن ابن عمر بن عبد الله أن نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال ابن عمر بنت شيبة بن جبير بن فارس إلى أبيان بن عثمان فحضره لك وهو أمير الحج فقال يا بن سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح **حل ثني** محمد بن أبي بكر المقدسي قال نا حماد بن زيد عن أبي

كذا في الفتح وقيل أنه كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الأولاد قوله ولتكن ثم كسر اللام واسكانها وبشكون الجاء على اللام ويحتمل النصب عطفاً على قوله لتكن فيكون تعليلاً لسؤال طلاقها ويتبين على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد لتكن ذلك الرجل من غير أن تعرض لأخراج الضر من عصمته بل تحل اللام في ذلك إلى ما يقدر الله ولهذا ختم بقوله فأنشأها ما قدر لها إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وأحت فيه واشترطته فإنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله فينبغي أن لا تعرض عن هذا المحرم والذي لا يقع منه شيء مجرداً رادتها وهذا ما يعقد أن الأخت من النسب الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد ولتكن غيره وتعرض عن هذا الرجل والمراد بالمثل الأمرين والمخنة ولتكن من تيسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتنكح الرجل المذكور وإن كانت اختها فلتنكح غيره والله أعلم، وكذا قال الحافظ في الفتح قوله فأنشأها ما كتب الله لها ثم أي المرأة التي تسال طلاقاً اختها ما قدر لها في الأزل إن سألت ذلك وأحت فيه واشترطته فإنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله تعالى قال ابن العربي في هذا الحديث من أصول الدين السلوك في مجاري القدر وذلك لا يناقض العمل في الطاعات ولا يمنع الخوف في الاستسباب والنظر لغوت غير أن كان لا يتحقق أنه يبلغه وقال ابن عبد البر هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم لما دل عليه من أن الزوج لو أجابها وطلق من تطلقا انحازا في رزقها فإنه لا يحصل لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجابها أو لم يجيبها وهو قول الله تعالى في الآية الأخرى قل كن نصيبنا إلا ما كتب الله لنا، وقال الشيخ ولي الله الدهلوي السرخسي (أي النبي عز وجل طلاقاً اختها) إن طلب طلاقها اقتضاب عليها وسعي في إبطال معيشتها ومن أعظم أسباب فساد المدنية أن يقتضب واحد على الآخر وجه معيشتها وإنما المراد عند الله أن يطلب كل واحد معيشتها بما يشاء الله له من غير أن يسع في إزالة معيشة الآخر **باب** تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته قوله بنت شيبة ابن جبير ثم قال النووي ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن نبيه قال لعثن عمر بن عبد الله بن معمر وكان يحط ب بنت شيبة بن عثمان على ابنه هكذا قال أحمد عن أيوب في رواية بنت شيبة بن عثمان وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمر القرشي زعم أبو داود في سننه أنه الضواب أن مالكاً وهروفيه وقال الجمهور بل قول مالك هو الضواب فأنشأ بنت شيبة بن جبير بن عثمان الحجي كذا حكاه الدارقطني عن رواية الأكاثرين، قال القاضي ولعل من قال شيبة بن عثمان نسبة إلى جد فلا يكون خطاباً للمرايتان صحيحتان أحدهما حقيقة والأخرى مجاز وذكر الزبير بن بكار أن هذه البنت تسمى أمة الحميد قوله لا ينكح المحرم بفتح الميم وكسر الحاء وتحريك الحاء بالكسر لا لتقاء الساكنين على الأصح من النسخ أو لا يزوج نفسه امرأة من نكح، قوله ولا ينكح ثم يضم الياء وكسر الحاء مجزوماً أي لا يزوج الرجل امرأة أماً بالولاية أو بالوكالة من أنكح، قوله ولا يخطب ثم يضم الطاء من الخطبة بكسر التاء أي لا يطلب امرأة لنكاح وروى الكلمات الثلاث بالنسخ والنسب وذكر الخطابي أنها على صيغة النسخ أي على أن النسخ بمعنى النسخ بالبلغ والأولان للتحريم والثالث للتنزيه عند الشافعي ثم فلا يصح نكاح المحرم ولا انحاحه عند الكل للتنزيه عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال الطبري رحمه الله أخرج هذا الحديث مسلم وأبو داود وأبو عيسى وأبو عبد الرحمن في كتبهم والذي وجدناه الأكاثر فيما يعتمد عليه من الروايات الأثبات وهو أن تقع في تلك الكلمات زاد ابن حبان في صحيحه ولا يخطب عليه، قال أصحابنا حل نكاح المحرم ولو كان المتزوج بها محرماً أو الولي المتزوج بها محرماً وهو قول ابن مسعود وابن عباس وأنس ومعاذ بن جبل كما ذكره ابن حزم وأبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق قال الزبيدي في شرح الأحياء وجهه التابيعين، وسيأتي ما احتجوا به من تزويجه صلى الله عليه وسلم بميمونة وهو محرر والبحث فيه وقال سعيد ابن المسيب يسألوا والقاسم وسليمان بن يسار والليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وأسمع لا يجوز للمحرمان نكح ولا ينكح غيره فإن فعل

عن نافع قال حدثني ثوبان بن وهب قال بعثني عمر بن عبد الله بن مكرم كان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنته فأتني
 إلى ابان بن عثمان وهو على الموسم فقال لا أراه أعرابياً أن المحرم لا يتكلم ولا يتكلم أنا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحديثي أبو عثمان الميموني قال ناعبد الله على ح قال وحديثي أبو الخطاب زياد بن يحيى قال ناعبد الله بن سواد قال
 جميعاً حدثنا سعيد بن مطر عن علي بن حكيم عن نافع عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يتكلم المحرم ولا يتكلم ولا يخطب وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبه وعمر الناقد وزهير بن حرب جميعاً
 عن ابن عيينة قال زهير بن أسفين بن عيينة عن أيوب بن موسى عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا يتكلم ولا يخطب وحديثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني أبي عن جدي
 قال حدثني خالد بن يزيد قال حدثني سعيد بن أبي هلال عن نبيه بن وهب عن عمر بن عبد الله بن مكرم عن ابان بن عثمان
 طلحة بنت شيبه بن جبير بن الحارث واثان بن عثمان يومئذ أمير الحاج فأتني قدامي أن أنكر طلحة بن عمر فأجبت
 أن تحضر ذلك فقال لثان بن عثمان أراك عراقياً جافياً أتني سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يتكلم المحرم ولا يتكلم ولا يخطب وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبه وأن نمير واسحاق الحنظلي جميعاً عن ابن عيينة قال بن نمير بن أسفين عن عمر
 ابن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس خيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم زاد ابن نمير فحدثت به الزهري
 فقال أخبرني يزيد بن الأصم أنه تكلم وهو حلال وحديثنا يحيى بن يحيى قال نادوا من عبد الرحمن عن عمر بن
 دينار عن جابر بن زيد بن أبي الشعثاء عن ابن عباس أنه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وحديثنا
 أبو بكر بن أبي شيبه قال ناعبد الله بن آدم قال ناعبد الله بن حازم قال ناعبد الله بن حازم قال ناعبد الله بن حازم قال ناعبد الله بن حازم
 الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال كان في خالتي وخالة ابن عباس

ذلك فالسكاج باطل وهو قول عمر بن عبد الله عنهما واحتجوا بحديث عثمان هذا وأجابوا بأن حديث عثمان قد ضعفه البخاري
 كما في شرح الأحياء وفي عمدة القاري قال ابن العربي ضعف البخاري حديث عثمان وصح حديث ابن عباس أي الآتي في الباب لأن سلمنا صحته
 كما هو المراد فقال الشيخ عمل عابد السند رحمه الله ما حديث عثمان فيحتمل أن يكون المراد من النهي نهي المحرم فيكون المراد من قوله لا يتكلم
 المحرم أي لا يجامع ولا يتكلم أي لا تكن المحرمه نفسها من الجماع زوجها والتكبير باعتبار الشخص وهذا وجه عجيب ألا أنه ينافيه قوله ولا يخطب
 فالأولى أن يقال السني للكرهية جمعا بين الدلائل وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود النكحة لأن ذلك يوجب شغل خاطر عما
 هو بصدده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم لذلك وإنما قلنا أنه الأولى لأنه لا قائل بعد جواز الخطبة للمحرم وذلك ما لو خطب محرم امرأة
 ثم جاء رجل وخطبها قبل أن يدل على المحرم خطبته وقبل أن يأذن فبالنظر إلى عدم جواز خطبة المحرم لا يكون هذا المخاطب الثاني أثبتنا أن ما
 في محل فارغ عن الخطبة وبالنظر إلى جوازها يكون الثاني أثبتنا أنه لا للكرهية فافهم والله تعالى أعلم قال الشيخ
 ابن الهمام ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باشرا لمكرهه (أي في قصة تزويج ميمونة محرماً) لأن المعنى المنوط به الكراهية وهو عليه الصلوة
 والسلام منزلة عنه ولا بعد في اختلاف حكمه في حقنا وحقه لاختلاف المناط فيها وفيه كالوصال فمما ناعنه ونقله، أم - قول حماد بن زيد
 عن أيوب عن نافع الخ قال النووي وقع فيه رواية أربعة تابعين بعضهم على بعض وهو أبو الخطاب الحنطلي ونافع وثوبان بن عثمان قد
 نهجت على نظائر كثيرة لهذا سبقت في هذا الكتاب وقد أفرغتها في جزء مع رباعيات الصحابة رضي الله عنهم قول لا أراك عراقياً
 جافياً الخ قال النووي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا عراقياً وذكر القاضى أنه وقع في بعض الروايات عراقياً وفي بعضها أعرابياً قال وهو الصواب
 أي جاهلاً بالسنة والأعرابي هو ساكن البادية قال وعراقياً هنا خطأ ألا أن يكون قد عرفت من مذهب أهل الكوفة حينئذ جواز نكاح المحرم في
 عراقياً أي أختلاف مذهبهم في هذا جاهلاً بالسنة والله أعلم - قول وهو محرم أم قد اتفقت المرأة عن ابن عباس في قوله وهو محرم أنه شاهد
 من حديث أبي هريرة وعائشة فاما حديث عائشة فقد أخرجه النسائي والطحاوي والبراز من حديث أبي عوانة عن مغيرة عن أبي الضحى عن مسروق
 عن عائشة قالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم قال الطحاوي ونقله هذا الحديث كله وثقات يحتمل بروايتهم
 قال الحافظ ابن حجر وهو شاهد غوى قال الشهابي إنما أراد ميمونة ولكنها لم تسمها قلت وروى لها الطبراني في الأوسط فسميها ميمونة
 كما في مجمع الزوائد وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الدارقطني من حديث كامل بن العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة قال تزوج رسول الله صلى

الله عليه السلام ميمونة وهو محرم قال الحافظ وكامل وان كان ضيقاً لكنه يتقوى بحديثي ابن عباس عائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر ان ابن عباس تفرد من بين الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي وعجلان بن سفيان مثله اخرج ابن ابي شيبة وقال العيني رحمه الله وروى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريح عن عطية قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم والطبق لابن سعد انبأنا ابو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال كنت جالساً عند عطاء فسأل رجل هل يتزوج المحرم فقال عطية ما حرم الله النكاح منذ أحلّه قال ميمون قد كرت له حديث يزيد بن الأصم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال قال فقال عطية ما كنت تأخذ هذا إلا عن ميمونة وكذا سمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وهذا سند صحيح، فظهر من هذه الأحاديث جواز نكاح المحرم وأول ما نعتون قول ابن عباس وهو محرم بأن المعنى في المحرم أو الشهر الحرام فإنه يقال أحل إذا دخل أرض نجد أحرم إذا دخل أرض الحرم قال الأعمش سقته قتلاوا كسرى ببليل محرم أي في الشهر الحرام، وقال آخره قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي في البلد الحرام، قال ابن الهمام وهذا تأويل بعيد ينفيه قول ابن عباس عند البخاري تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال، كما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى على أنه قد نقل الشيخ الأ نور قدس الله روحه من تاريخ الخطيب البنداري أن في مجلس الرشيد جمع الكسائي والأصم وحري الكلام في سقته قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، فقال الكسائي أنه بمحض الدخول في حرمة المدينة قال الأصم أنك لا تدري بل معناه قتله وهو ذو دم محزون ذي حرمة وأتى بشعره قتلوا كسرى ببليل محرمًا أم والأصم هو عبد الملك بن قريش من رواية مسلم وكان حافظ اللغة، أم - قلت وفي شرح القاموس وقال أبو عمر في قوله قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي صائمًا ويقال أراد لم يحل من نفسه شيئاً يقع به فهو محرم وقال ابن بري ليس محرمًا في البيت المذكور من الأحكام ولا من الدخول في الشهر الحرام وإنما يريدان عثمان في حرمة الإسلام وذمته لم يحل من نفسه شيئاً يقع به، أم - قال الشيخ الأ نور قدس الله روحه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس تزوجها وهو محرم زاد ابن مثير فحدثت به الزهري فقال أخبرني يزيد بن الأصم أنه تكلمها وهو حلال فأوقع الراوي المقلبة بين محرم وحلال ولم يثبت الحلال بمحض الدخول في الحرمة وأيضاً روى عن عائشة وأبي هريرة أيضاً بلفظ محرم فكيف اجتمع ابن عباس وعائشة وأبو هريرة على لغة غريبة أي المحرم بمحض الدخول في الحرمة والشهر الحرام، وما أجازهم إلى هذا التأويل البعيد إلا أن الأحاديث قد تعارضت في تزوجه صلى الله عليه وسلم ميمونة فحرم ابن عباس وعائشة وأبو هريرة أنه كان محرمًا يومئذ وحرم يزيد بن الأصم وميمونة بنفسها وأبو رافع أنه تزوجها وهو حلال وأما حديث يزيد بن الأصم فأخرجه مسلم عن الزهري قال أخبرني يزيد بن الأصم أنه تكلمها وهو حلال وأخرجه مسلم أيضاً من طريق جريش بن حازم عن أبي فرات عن يزيد بن الأصم قال حدثتني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وفي الترمذي بعد روايته مسنداً قال أبو عيسى هذا حديث غريب وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مسنداً، قال ابن حزم وأما ترجيحهم ابن عباس على يزيد بن الأصم والله لا يقرب يزيد بن عبد الله ولا كرامة وهذا تأويل منه لا يزيد أنها روى عن ميمونة وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس وعن أنس بن مالك عن ميمونة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تزوجها وهو حلال لكن نحل يزيد إلى أصحاب ابن عباس ولا تقطع بفضلهم عليه، قال وخبر يزيد عن ميمونة هو الحق وقول ابن عباس وهو لا شك فيه لأنها هي أعلم بنفسها منه وأنها كانت أذاك امرأة كاملة وكان ابن عباس يومئذ ابن عشرة أعوام وأشهر فين الضبطين فرق لا يخطئ، أم قال العلامة العيني رحمه الله ولما قلنا أن يقول ابن حزم أن يزيد روى عن خالته فأبى ابن عباس من الجائز غير المنكر أن يرويه عنه صلى الله عليه وسلم أو يرويه عن أبيه الذي ولي عقد النكاح بمشهد عنه ومضى أو يرويه عن خالته المرأة العاقلة وأياً ما كان فليس صخيلاً فروايتيه مقدّمة على روايتيه يزيد الأصم وكيف يحكم بأن ميمونة اعترف بالقضية من ابن عباس مع أنه لم يثبت حضورها عند العقد احتمال بلوغ الخبر إليها حين كونه صلى الله عليه وسلم حلالاً ولا لحق ميمونة ابن عباس في هذه القضية وفي غيرها، وإن لعبد الله بن عباس متابعاً عن ميمونة وهو عطية بقوله يستد صحيح ما كنا نأخذ هذا إلا عن ميمونة كما مر قريباً ولحديثه شاهد من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما وأما قول ابن حزم نحل يزيد إلى أصحاب عبد الله ولا تقطع بفضلهم عليه فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعادل بعطاء وميمونة وسعيد بن جبيل أو الشفاء وعكرمة في آخرين من أصحاب عبد الله الذين رَوَوْا عنه هذا الحديث، قال البخاري والذين رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أهل علم وثبت أصحاب ابن عباس سعيد بن جبيل وعطية بن أبي رباح وطائوس وعجلان بن سفيان وعكرمة وجابر بن زيد وزلاء كلهم فقهاء عجمية برواياتهم وآراءهم والذين نقلوا منهم فكل ذلك أيضاً منهم عمرو بن دينار ويونس بن ميمونة وعبد الله بن أبي نجيح فلهذا أيضاً أئمة يقتدوا برواياتهم وحديث ميمونة الذي أخرجه مسلم فيه يزيد بن الأصم وقد ضعفه عمرو بن دينار في خطابه الزهري وذاك الزهري الكبار عليه

وأخرجه من أهل العلم وجعله أعرابياً بوالا على عقبه وكيف يكون طعن أكثر من ذلك قصد من هذا الكلام نسبة إلى الجبل الشنت، ولو سلم صحته فيحتمل أن يراد بالتزويج في حديث يزيد عن ميمونة البناء بما عايناه من سببه فجاز إطلاقه على البناء كما قاله الزبيدي في شرح الأحياء، وأما حديث أبي رافع فأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والترمذي من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وبنى عليها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحداً أسند غير حماد بن زيد عن مطر قلت ومطر وإن كان صدقاً لكانت كثرة الخطأ قال الحافظ ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسلًا ورواه أيضاً سليمان ابن بلال عن ربيعة مرسلًا، قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وغير جائز ولا يمكن أن يسمع سليمان من أبي رافع فلا معنى لمرواية مطر ما رواه مالك أولى والعجب من البيهقي يعرف هذا المقدار فهذا الحديث ثم ليكت عنه ويقول مطر بن طهمان الوراق قد أحقره مسلم بن الحجاج ولكن تعقبه الحافظ في التهذيب بقوله وقال ابن أبي حاتم في المراسيل وأبو عمر بن عبد البر في التمهيد حديث سليمان بن يسار عن أبي رافع مرسل كذا قال، وحديثه عنه في مسطور صرح بسماعه منه عند ابن أبي خيثمة في تاريخه، وبالجملة فمطر الوراق الذي وصله ليس كرواية حديث ابن عباس ولا قريباً منهم وأما المرسل فقد روى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موكلاً ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج وهذا مرسل ومع ذلك يردّه ما ثبت أنه فوض أمرها إلى العباس وأحكمها فقد قال في المختصر من المختصر لشكل الآثار للطحاوي؟ فان قيل فيخفى عن ميمونة وقت تزويجها قيل له نعم لما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أمرها إلى العباس فزوجه أياها فيحتمل أنه ذهب عنها الوقت الذي عقد عليها عند فوضت إلى العباس أمرها فلم تشعر إلا في الوقت الذي بنى بها فيه وعلمه ابن عباس لحضوره وغيبته عنه ويردّه أيضاً ما رواه أبو داود بسند عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت فعلى هذا معنى قوله فزوجه ميمونة أي فبلغاه رضى ميمونة بتزويجها به بالمدينة، وقال الشيخ محمد عابد السندي رحمه الله فالحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة فمنها ما دلّت على أنه صلى الله عليه وسلم تزوجه وأخرى دلّت على أنه تزوجه وهو محرم وقد كثرت الروايات في كل من الحجتين فالشافعية والمالكية والحنبلية حكوا بين هذه الأحاديث المتعارضة حديث عثمان بن عفان فيما أخرجه مسطور وغيره عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح فمنعوا من تزويج من المحرمين وقالوا بطلان عقد وقد ثبت أن عمر علياً وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرمكم وبين امرأته وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمرو بن عثمان بن ثابت وقالوا يقدم القول على الفعل لاحتمال الخصوص في الفعل بخلاف القول فإنه نص في التشريع وذلك لأن الله تعالى قد نهي عن الرّفث لكونه من دواعي الجماع والعقد الجليل ما قوى دواعي الجماع وكان النبي صلى الله عليه وسلم أملك الناس لأربه فإمكان النكاح في حقّه صلى الله عليه وسلم من باب الرّفث بخلاف غيره وكذلك إذا تعارض الميم والمحرّم قد حصل الامتثال بقوله تعالى فلا رفث والحنفية حكوا الفتيان بين المتعارفين وقالوا لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمة للتسرى وغيره كما ذهب إليه انس فيما أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنساً عن نكاح المحرم فقال لا بأس وهل هو إلا كالبيع قال الحافظ وأسانة قوى ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الأحرار وما قول من قال أن هذا قياس في مقابلة النص وهو باطل فمد فروق بان القياس إنما احتجيم إليه هنا تقوية لاحد المتعارفين من النصوص فما هو إلا عمل بالنص لا مصدراً إلى القياس ولا الركون إليه وأما قوله بآيته من باب الرّفث فيقتضي منع المحرم شراء الجارية لأجل التسرى قصدًا في حال أحرامه ولا قائل به، وأما حديث عثمان فقد تقدم الكلام عليه والجواب عنه في أوائل الباب فليذكر وأما حديثنا المحمود قدس الله روحه في قصّة ميمونة أن تحقيق هذا الباب يحتاج إلى تعيين مكان النكاح وزمانه فالذي ثبت بالروايات الصحيحة الصريحة إنما هو وقوعه بسرت كما أخرجه النسائي من طريق قتادة ويعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم وفي حديث يعلى بسرت، وقال ابن سعد حدثنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان أخبرني ميمون بن مهران سألت صفية بنت شيبة فقالت تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بسرت وبنى بها في ثبّة لها وماتت بسرت ودقنت في موضع قبتهما وفي حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة عند أبي داود قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت وهذا الحديث مما عارض به المانعون حديث ابن عباس وبالجملة فقد اتفق الفقهاء على وقوع النكاح بسرت وسرت من المشاهير المشهورة بين الحرمين

قريب مكة دون الوادي المشهور بوادي فاطمة قال الطبري هو على عشرة اميال من مكة وقال القاري الصحيح انه على ستة اميال والله اعلم
والغرض انه خارج الحرم وداخل الميقات قطا وقد ثبت في صحيح البخاري مثله انشأ احرامه صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة في عمره الحادية
المتقدمة على عمره القضاء التي وقع فيها تزوجه صلى الله عليه وسلم بميمونة رضي الله عنها فهذا ظاهره ان توقيت المواقيت قد سبق عمره
القضاء خلا لما حكاه الاثر عن احرامه وقع عام حجة الوداع قال شيخنا وحيد الدين في حديث الباب على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم
ميمونة هل وقع بسرف ذاهبا الى مكة او آتيا منها فان ثبت الاول ثبت نكاحه في حالة الاحرام البتة ولو صح الثاني صح قول من قال انه تزوجها
وهما حلالان والذي يظهر من القرائن والمرايات ان النكاح وقع بسرف ذاهبا والبناء به اثبا فقد روى الطحاوي من طريق محمد بن اسحق
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حرام فاقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب بن عبد العزى في نفر من
قريش في اليوم الثالث فقالوا انه قد نقض اجلك فاخرج عنا فقال وما عليكم لو تركوني فعرست بين اظهركم فصنعنا لكم طعاما فحضرته
فقالوا الاحاجة لنا في طعامك فاخرج عنا فخرج نبي الله صلى الله عليه وسلم وخرج بميمونة حتى عرس بها بسرف ونقل ابن القيم في الهدى عن
منازي موسى بن عقبة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثا فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى
ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس انصار يتحدث مع سعد بن عبادة فصاح حويطب نأشرك الله والعقد المخرجت من ارضنا
فقد مضت الثلاث فقال سعد بن عبادة كذبت لامرك ليست بأرضك ولا أرض آبائك والله لا يخرج ثورادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حويطبا او هيبلا فقال الى قد نكحت منكم امرأة فما يضركم ان امكث حتى ادخل بها ونصنع الطعام فأتا كل وتأكلون معنا فقالوا اننا نشارك
الله والعقد المخرجت عنا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا رافع فادن بالرحيل وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بطرس
فاقام بها وخلصت ابا رافع ليحل ميمونة اليه حين يمسي فاقام حتى قدمت ميمونة ومن معها وقد لقوا اذى وعناء من سفهاء المشركين فصبوا
فبني بها بسرف ثورادى وسار حتى قد ما المدينة وقد الله ان يكون قبر ميمونة بسرف حيث بنى بها فهذا كله لا يستقيم الا على القول بوقوع
النكاح بسرف محرما ذاهبا الى مكة والبناء به حلالا راجعا منها واليه يشير ما مضى آنفا في حديث صفية بنت شيبة فان كلامها في صدر
التعجب يقتضي ان تكون الوقائع الثلاثة المتفرقة ازمنة من النكاح والبناء والموت اجتمعت في مكان واحد واقع في الطريق وقد اعترف
بظهوره الحافظ في الاصابة حيث قال وقد انشأ الخلاف في هذا الحكم بين الفقهاء ومنهم من جمع بانه عقد عليها وهو محرم وبني بها بعد
ان احل من عمرته بالنكاح وهو حلال في الحال وذلك بين من سياق القصة عند ابن اسحاق او - ولعله اطلق التعميم على سرف توسعا
للمقاربة وهذا التقرير يندفع كل ما قالوه في تأويل حديث ابن عباس وتوهمه فمن وجوه التأويل ما ذكره الترمذي من بعضهم ان معنى
قوله تزوجها وهو محرم اي ظهر امر تزويجها واشتهر حال كونه محرما وان كان وقوع العقد قبل الاحرام وهذا باطل بالبداية لما ذكرنا من
وقوعه بسرف ذاهبا الى مكة فهو واقع في حالة الاحرام لا محالة وحينئذ فالاقرب الى الصحة ان يقول حديث يزيد بن الاشم وميمونة بما
أوله به حديث ابن عباس اعني انه صلى الله عليه وسلم تزوجها محرما ولكن ظهر وفشا أمر تزويجها وهو حلال حين بنى بها بسرف راجعا من مكة
الى المدينة او حين اراد الوليمة بمكة وهكذا قول من قال ان معنى تزويجها وهو محرم اي داخل الحرم او في الشهر الحرام مع ابناء سياق الروايات
عنه ظاهر البطلان فان سرف ليس من الحرم والنكاح والبناء كلاهما قد رعا في موضع واحد اي سرف وشهر واحد وهو ذو القعدة الحرام فكيف
يستقيم قوله تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال كما في صحيح البخاري من باب عمره القضية ومن التأويلات البعيدة البين سقوطها ما حوز
الحافظ ان ابن عباس كان يرى ان من قلد الهدى يصير محرما والبنى صلى الله عليه وسلم كان قلدا الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة
فيكون اطلاقه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اي عقد عليها بعد ان قلدا الهدى وان لم يكن تلبس بالاحرام وقد علمت تعيين موضع
النكاح ووقته ولم نجد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم قد تجاوز الميقات من غير احرام في شيء من اسفاره للحج والعمرة وقد
صح احرامه من ذي الحليفة في عمرة الحديبية قبل عمره القضاء بعامة كما تقتل مرسل على ان الحافظ نفسه صرح في الفتح ان حدث ابن عباس
جاء مثله صحيحا عن عائشة والى هرة وجاء عن الشعبي وعبد الله بن مسعود مثله افيقال اقول كلهم اتفقوا على اثبات الاحرام بمجرد تقليد
الهدى واطلاق لفظ المحرم عليه من دون تلبسه بالاحرام قبل ذلك والله ما يردّه المؤول ايضا فان رجعا الى وجده وتنبه له ومن ههنا
يظهر ان نسبة الغلط او الذهول الى ابن عباس كما صدر عن سعيد بن المسيب وهو في سنن ابى داود حجة عظيمة لا يقبلها قلب
منصف عن خصوصنا على قاعدة الحديثين كما قاله صاحب بذل الجهد قدس الله روحه بل نسبة الوهم والغلط الى يزيد بن الاشم سهل

باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك

وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نايلث ح قال واحد ثنا محمد بن زعم قال ناالليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض **وحدثنا** زهير بن حرب محمد بن مشني جميعا عن يحيى القطان قال زهير نا يحيى عن عبيد الله اخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه

من نسبته الى ابن عباس كما نبت عليه عمر بن دينار في مجلس الزهري فلم ينكر الزهري عليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب** تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك **قوله** لا يبيع بعضكم على بيع بعض الخ قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو ان يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيل انتم لا تباعكم بأقصد أو يقول للبائع انتم لا تشترون منكم بأزيد وهو مجمع عليه كذا في الفقه وقد عده الحنفية مأكرا تحريما كما في رد المحتار في اقرب الى معنى التحريم **قوله** على خطبة بعض الخ بكسر الخاء بعد التوافق على الصداق كما في المراقبة وسياق الكلام عليه **قوله** على بيع أخيه الخ ظاهر التقيد بأخيه ان يختص ذلك بالمسلم وبه قال الاذراع ابو عبيد بن حريبه من الشافعية وأصح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن ابيه عن ابي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سوا المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الاخر خراج للغالب فلا مفهوم له **قوله** على خطبة أخيه الخ قال الحافظ قال الجمهور هذا النهي للتحريم وقال الخطابي هذا النهي للتأديب ليس بنهي تحريم يبطل العقد عند اكثر الفقهاء كذا قال ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عند الجمهور لا يبطل العقد بل حكم النوى ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شرطه فقال الشافعية والحنابلة محل التحريم ما اذا صرح بالخطبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون أذنها معتبرا بالاجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة لان الأصل الاباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتمريض كقولها لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم ايضا واذا لم ترد ولو تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خطبة معاوية وابو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما بل خطبا لأسامة وأشار النوى وغيره الى انه لا حجة فيه لاحتمال ان يكون خطبا معا ولا يعلم الثاني بخطبة الأول والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب على تقدير ان يكون خطب فكاكة لما ذكر لها في معاوية وابي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لأسامة وحكى الترمذي عن الشافعية ان معنى حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت اليه فليس لأحد ان يخطب على خطبته فاذا لم يعلم رضاها ولا ركنها فلا بأس ان يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها اجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى القولين ونصر الشافعي في البكر على ان سكوتها رضا بالخطاب عن بعض المالكية لا تمنع الخطبة ثم على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجدت شرطا للتحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتحاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور ان المنهني الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة وصرح بعض الشافعية بان محل التحريم اذا كانت الخطبة من الأول جائزة فان كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يفسخ الثاني بعد انقضاء العدة ان يخطبها وهو واضح لان الأول لم يثبت له بذلك حق واستدل بقوله على خطبة أخيه ان محل التحريم اذا كان الخطاب لمأخو خطب الذمي ذمية فاراد المسلم ان يخطبها جازله ذلك مطلقا وهو قول الاوّل ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيد قوله في اول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن اخو المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يتابع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذروا وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النبي بالمسلم وقال ابن المنذر الأصل في هذا الاباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيّد بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الاباحة وذهب الجمهور الى الحاق الذمي بالمسلم في ذلك وان التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وكقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي تحبوا ونحو ذلك ونحو ذلك وبناه بعضهم على ان هذا المنهني عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه او من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا البناء اختلاف في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك اثبت له ومن جعلها من حقوق المالك منعه وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك ان الخطاب الأول اذا كان فاسقا جاز للعفيف ان يخطب على خطبته ورثته ابن العربي منهم وهو متجه فيما اذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفولها فتكون خطبته كخطبة

له كذا في الأصل ولعل الصحيح فعل الثاني وكذا في قوله على الثاني يشبه ان يكون وعلى الأول ١٢

الآن يأذن له **وحد ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا علي بن مسهر عن عبيد الله هذا الاسناد **وحد ثنا** أبو كامل قال نا حماد قال نا أيوب عن نا فنج هذا الاسناد **وحد ثنا** عمرو السائد وزهير بن حرب ابن أبي عمر قال زهير نا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد

ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول وقد اطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ولحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن المخاطب الأول أهلاً في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب مولى بنت ملك وهذا يرجح إلى التكاثر واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى الحائزاً لحكم النساء بحكم الرجال وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فنجي امرأة أخرى فتدعوه وترغبه ونفسها وتزهد في التي قبلها وقد مر جواب استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزماً لا يتزوج إلا واحدة فأمّا إذا جمع بينهما فلا تحريم، **قوله** الآن يأذن له إنما يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ويحتمل أن يختص بالأخير ويؤيد الثاني رواية البخاري في المنكاح من طريق ابن جريح عن نا فنج بلفظ نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب من ثلث خلافات للشافعية هل يختص ذلك بالمنكاح أو يلحق به البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر قال الحافظ واستدل به على أن المخاطب الأول إذا أذن للمخاطب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له أو يتعدى لغيره لأن مجرد الأذن الصادر من المخاطب الأول دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعلم أنه يجوز لغيره أن يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز للمأذون له بالتصيص ولغيره بالمأذون له بالالحاق **قوله** أن يبيع حاضر لباد أي ببلد في بلد وفي الحاضر من كان من أهل الحضر خلاف البلد فالبادي من كان من أهل البادية أو البرية ويقال حضرته ببدوي نسبة إلى الحضر والبدو، قال أصحابنا وكروية بيع الحاضر للبادي وهذا في حالة قحط وعوز بتجربك الواو أي الحاجة والآلة لا انعدام الضرر، قيل الحاضر المالك والبادي المشتري، مثله في الهداية حيث قال وهو أن يبيع من أهل البدو طمعاً في الثمن الغالي لما فيه من الأضرار بهم، أم أي بآهل البلد قال البخاري الرمي ويشهد لصحة هذا التفسير ما في الفصول المعجمة عن أبي يوسف لو أن امرأة باءت الكوفة وأرادوا أن يبتاعوا منها وبضرة ذلك بآهل الكوفة قال منعه من ذلك قال لا ترى أن أهل البلد يمنعون عن الشراء للحكمة فهذا أولى، وأصح أن الحاضر السمسار والبادي البائع لموافقة آخر الحديث أي قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ولموافقة لتفسير راوي الحديث كما في الصحيحين قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً قال في فتح القدير قال الحلواني هو أن يمنع السمسار الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا أعلم بذلك فيتوكل له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لخص على الناس، وقال غير الحنفية صورته أن يجي غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه بلد فيقول له ضعه عندي لأبيعه لك على التدبير بأعلى من هذا السعر فحجوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه فمعناه قال وإنما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فأحق به من يشاركه في عدم معرفته السعر الحاضر أضار أهل البلد بالإشارة عليه بأن لا يباد بالبيع وهذا تفسير الشافعية والحنابلة وجعل للمالكية البداة قيداً وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه قال فأمّا أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النهي فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالنهي وأن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج إليه وأن يعرض الحضرى ذلك على البدوي فلو عرض البدوي على الحضرى لم يمنع وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وأن يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدوير بين اتباع المعنى أو اللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فحيث يظهر يخص المتص أو يعمر حيث يخفى فاتباع اللفظ أولى فأمّا اشتراط أن يتمس البدوي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فإن الضرر الذي على به النهي لا يفرق الحال فيه بين سؤال البدوي عدمه واما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فمتوسط بين الظهور وعدمه واما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضاً الاحتمال أن يكون المقصود مجرد تقويت الترم والرفق على أهل البلد واما اشتراط العلم بالنهي فلا اشكال فيه، قال العيني رحمه الله وقال الكرماني ولو كان النهي وباع الحاضر للبادي مع التحريم قلت هذا عجيب منه لو كان النهي عندهم يرفع الحكم مطلقاً فكيف يقولون صح البيع مع التحريم وهذا لا يمشي إلا على أصل الحنفية وقال أيضاً قال أبو حنيفة يحرم بيع الحاضر للبادي مطلقاً الحديث الذين النصيحة قلت ليس على الإطلاق بل إنما يجوز إذا لم يكن فيه ضرر لأحد المتعاقدين قال الحافظ وقد أجاز الأوزاعي أن يشير الحاضر على البادي وقال ليست الإشارة ببيعاً وعن النبي

او يتناجشوا او يخطب الرجل على خطبة اخيه او يبيع على بيع اخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي بما في ألتأها او ما في صحتها زاد عمر في روايته ولا يسير الرجل على سوم اخيه وحل شئ حرمة بن يحبه قال انا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب ان اباه هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتناجشوا ولا يبيع المرء على بيع اخيه ولا يبيع حاضر لباد ولا يخطب المرء على خطبة اخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي بما في ألتأها وحل شئ ابوبكر ابن ابي شيبة قال تابعه لا على امره قال وحديث محمد بن رافع قال قال لعبد المطلب جميعا عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد مثله غير ان في حديث معمر لا يزود الرجل على بيع اخيه حل شئ يحيى بن ايوب في قتيبة بن سعيد عن ابن حجر جميعا عن اسمعيل ابن جعفر قال ابن ايوب نا اسمعيل قال قال خبرني العلاء عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم المسلم على سوم المسلم ولا يخطب على خطبة وحل شئ احمد بن ابراهيم الدارقطني قال تابعه الصل

والى حنيفة لا يشير عليه لانه اذا اشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نهي عن البيع له ليست الاشارة بيعا وقد ورد الامر بصحة فدل على جواز الاشارة، ام قلت ولكن فيها ترك النظم لاهل البلد اذا تضرعوا بها والله اعلم قول يتناجشوا الخ من النجش بفتح النون والحجم وقيل بسكونها بعد هاء مجمة وهو في اللغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد يقال نجشت الصيد نجشته بالضم بالضم نجشوا وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غير فيها سمي بذلك لان الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطاة البائع فيثتركان في الأثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وفي الدر المختار وكبره النجش ان يزيد لا يريد الشراء او يمدح به باليس فيه ليروجه ويجري في النكاح وغيره قال ابن بطال اجمع العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صناعته والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياسا على المصرة والاصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول الحنفية ولفظ الشك في رحمه الله النجش ان يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشئ وهو لا يريد شراءها ليقصد به السوم فيعطون بها اكثر مما كانوا يعطون لولو ليسعوا سومه فمن نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالثمن والبيع جائز لا يفسد معصية رجل نجش عليه وقد اتفق اكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بالتقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلان رجلا رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي الى قيمتها لم يكن ناجشا عاصيا بل يؤجر على ذلك بنيته وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وكذا صرح به اصحابنا قال في الدر المختار ثم اني محمول على ما اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره الانتفاء الخلاف، ام بل نقل بعض الفقهاء عن شرح الطحاوي انه في هذه الصورة محمود، قال المحافظ وفيه نظر اذا لم يتعين النصيحة في ان يوهم انه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه ان يزيد على من يريد الشراء اكثر مما يريد ان يشتري به فلذلك يريد النصيحة مندوحة عن ذلك ان يعلم البائع بان قيمة سلعتك اكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك ويحتمل ان لا يتعين عليه اعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصر احدكم اخاه فليصحه والله اعلم قوله ولا تسأل المرأة طلاق أختها الخ تقدم بيانه قريبا في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها فراجع قوله لا يسم المسلم الخ قال المحافظ وذكر المسلم لكونه اقرب الى امثال الأمر من غيره وفي ذكره ايدان بانه لا يليق به ان يستأثر على مسلم مثله قوله على سوم المسلم الخ صورته ان يأخذ شيئا ليشتريه فيقول له ردّه لا يبيحك خيرا امنه بثمنه او مثله بل يخص ويقول للمالك استردّه لا اشتريه منك بأكثر مما عجله بعد استقرار الثمن وركون احدهما الى الآخر فان كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا فقيه وجهان للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ الحديث لا يدل عليه وتعقب بانه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقا نقله ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر اذا لم يكن المشتري مغتورا غبنا فاحشاد به قال ابن حزم واهتم بحديث الدين النصيحة لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله ان يعرفه ان قيمتها كذا وانك ان بعتهما بكلا مغتور من غير ان يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجرحه الى صحة البيع المذكور مع تأييد على ان المالكية والحنابلة في فساد روايتان وبه جزم اهل الظاهر والله اعلم وكذا في الفقه قال في الدر المختار والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستما ما ذكره الخ في الحديث ليس قيدا بل لزيادة التنفير وهذا بعد الاتفاق على صلب الثمن والا لا يكره لانه بيع من يزيد، ام قال ابن عابدين ج قوله بل لزيادة

انه سمع جابر بن عبد الله يقول نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار لخل ثنا يحيى بن ايوب قال نا هاشم قال و
حدثني ابن نمير قال نا وكيع قال وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو خالد الاحمر قال وحدثنا محمد بن مثنى قال نا يحيى
هو القطان عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد بن عبد الله الليثي عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان احق الشرط ان يوفى به

مثلاً اذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وان لم يذكر الصداق او نفق كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق وذهب اكثر الشافعية الى ان علة النفي
الاشتراك في البضع لان البضع كل منهما يصير مورد العقد وجعل البضع صدقاً فخالفاً لا يراو عقد النكاح وليس المقصود للبطلان ترك ذكر
الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما اذا لم يصح ما يذكر البضع فالأصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على
خلافه كما نقله الحافظرم وقال القفال العلة في البطلان التعليق والتوقيت فكانه يقول لا ينعقد لك نكاح بنتي حتى ينعقد لي نكاح بنتك
وقال الخطابي كان ابن ابي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضواً من اعضائها وهو ما لا خلا في فسادة وتقرير ذلك انه يزوج وليته
ويستثنى بضعها حيث يجعله صدقاً للآخرى ونقل الحزقي ان احمد نص على ان علة البطلان ترك ذكر المهر وتزويج ابن تيمية في الحرمان العلة
التشريك في البضع وقال ابن دقيق العيد ما نفق عليه احد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما فانه يشترطان جهة
الفساد ذلك وان كان يحتمل ان يكون في ذلك ذكر المهر بجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بان عدم الصداق له مدخل في النفي يؤيد
حديث ابن ربيعة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته فاجمعه على البطلان
وفي رواية عن مالك يفتي قبل الدخول لا بعد وكذا ابن المنذر من الانواع وذهب الحنفية الى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري
ومكحول والثوري والليث ورواية عن احمد واسحاق وابي ثور وهو قول من ذهب الشافعي لاختلاف الجهة لكن قال الشافعي ان النساء يحرمات الا
ما احل الله او ملك يمين فاذا ورد النفي من نكاح تأكد التحريم كذا في الفتح وقال ابن بطال لا يكون البضع صدقاً عند احد من العلماء وانما قالوا
ينعقد النكاح بمهر المثل انا اجتمعت شرطه والصداق ليس بركن فيه فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصارت ذكر البضع كذا ذكر
انتهى وهذا محصل ما قاله ابو زيد وغيره من ائمة الحنفية وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله ثم حكوا هذا العقد عندنا صحته في فساد التسمية
فيجب فيه مهر المثل وقال الشافعي رحمه الله بطل العقد بالمنقول والمعقول اما الحديث فحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي
عن نكاح الشغار والنفي يقتضيه فساد المهر عنده والفساد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقاً وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شغار في
الاسلام والنفي رفع لوجوده في الشرع واما الثاني فان كل بضع صداق حيثن ومنكوح فيكون مشتركاً بين الزوج وستحق المهر وهو باطل
والا طنباب في تقريره مستغنى عنه والجواب عن الاول ان متعلق النفي والنفي سمي الشغار وما اخذ في مفهومه خلوة عن الصداق وكوز البضع
صدقاً ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وايصدق عليها شرعاً فلا نشب النكاح كذا بل نبطله فيبقى نكاحاً سمي فيه ما لا يصلح مهرًا فينعقد
موجباً للمهر المثل كالنكاح السمي فيه خمر او خنزير فما هو متعلق النفي لو نشبهه وبناشبتنا لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته اعني
ما يفيد الانعقاد بمهر المثل عند عدم تسمية المهر وتسمية ما لا يصلح مهرًا فظهر اننا قائلون بموجب المنقول حيث نفينا له ولووجب البضع مهرًا
ام قال ابن عابد بن زاذ الزيلعي او هو ان النفي محمول على الكراهة ام اى الكراهة لا ترجح الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شغاراً حقيقة
وان سلم فالنفي على معنى الكراهة فيكون الشرع اوجب فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النفي والثاني من الادلة الدالة على ان ما سمي فيه لا يصلح
مهرًا فينعقد موجباً للمهر المثل وهذا الثاني دليل على حمل النفي على الكراهة دون الفساد وهذا التقرير اندفع ما اورد من ان حمله على الكراهة يقتضيه ان الشغار
الآن غير منفي عنه لا يجابنا فيه مهر المثل وجعل النفي على معنى الفساد فكونه غير منفي الآن اي بعد ايجاب مهر المثل سلم وان حمل على معنى الكراهة فالنفي باق
نافهم ام قال ابن الهمام الجواب عن الثاني ما المعقول تسليم بطلان الشركة في هذا الباب ونحن لو نشبهه اذ لا شركة بين الاستحقاق وقد ابطالنا
كونه صدقاً فبطل استحقاق مستحق المهر نصفه فبقى كله منكوحاً في عقد شرط فيه شرط فاسد ولا يبطل به النكاح بخلاف ما لو زوجت
نفسها من رجلين فان بطلان الاشتراك فيه لم يستلزم بطلان النكاح وانما استلزمه عدم موجب التعيين لعدم الاولوية ام قلت قد
النظر فيه ابن السمعاني من الشافعية فقال في بطلان نكاح الشغار من جهة المعنى انه يمنع تمام الايجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد
الا بايجاب كامل ووجه قولنا يمنع ان الذي اوجبه للزوج نكاحاً هو الذي اوجبه للمرأة صدقاً واذا لم يحصل كما لا يجاب لا يصح فانه جل
عين ما اوجبه للزوج صدقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فانه لا يكمل الجعل الاول ام يظهر الجواب

عنه بالتأمل والامعان في كلام ابن الهمام رحمه الله تعالى **باب الوفاء بالشرط في النكاح قوله** ما استعملت فيه الفروج الا اى الشرط
التي يشترطها الناس في معاملاتهم احققا بالوفاء بشرط النكاح لان امره أحوط وبإيه اضيق، قال القاضي المراد بالشرط ههنا المهر كانه
المشروط في مقابلة البضع وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والمنفعة وحسن المعاشرة فان الزوج التزمها بالعقد فكأنها
شرطت فيه وقيل كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح فالمرء لا يمكن محظوراً، قال الحافظ وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصلح
وبعضهم يسميه الحلوان فقل هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وابوعبيد وقيل هو لمن شرطه قال مسروق
وعلى بن الحسين وقيل يختص ذلك بالاب دون غيره من الأولياء وقال الشافعي ان وقع في نكاح العقد وجب للمرأة مهر مثلها وان وقع خارجاً عنه
لم يجزى وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملة المهر واخرجاه عنه فهو لمن وهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع اخرجه النسائي من
طريق ابن جريج عن عمر بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبايعة امرأة تكنت على صداق او
حباء او عدة قبل عصمة النكاح فهو لها فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما اكرم به الرجل ابنته او اخته واخرجه البيهقي
من طريق حجاج بن ارطاة عن عمر بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخريجه والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من
الصحابه منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرطان لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي واجوز بسحق كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي ومهما
بل الحديث عندهم محمول على الشرط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كالشرائط العشرة بالمعروف والاتفاق
الكسوة والسكنى وان لا يقصر في شيء من حقها من قيمة ونحوها وكشرطه عليها ان لا يخرج الاباذنه ولا تمنعه نفسها ولا تصرف في متاعه الا برضا
ونحو ذلك واما شرط ينافي بمقتضى النكاح كأن لا يقسم لها او لا يتسر عليها او لا ينفق او نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد
لغير وجه النكاح بغير المثل وفي وجهه يجب المسمى ولا اثر للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال احمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً
قال الترمذي وقال علي بن سفيان شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض اهل الكوفة والمراد في الحديث الشرط الجائز لا المنهي عنها -
وقد اختلفت عن عمر فروى ابن وهب بأسناد جيد عن عبيد بن السباق ان رجلاً تزوج امرأة فشرط لها ان لا يخرجها من دارها فان تفعلوا الى عمر
فوضع الشرط وقال للمرأة مع زوجها قال ابو عبيد تضادت الروايات عن عمر في هذا وقد قال بالقول الاول عمر بن العاص ومن التابعين
طاؤس بن ابي الشعثاء وهو قول الادراعي وقال الليث والثوري والجمهور يقول على حق لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمس عشرة علماً
لا يخرجها فله اخراجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الحنفية لها ان ترجع عليه بما انفسته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط
ويلزمه مهر المثل وعنده يصح وتستحي الكل وقال ابو عبيد الذي ناخذ به انا امره بالوفاء بشرطه من غير ان يحكم عليه بذلك قال قتادة جمعوا
على انها لو اشترطت عليه ان لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا وما يعقوى حمل حديث عقبة على الندب ماسياً في حديث
عائشة في قصة بريرة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طئ ولا سكان وغيرها من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط شيء منها
كان شرطاً ليس في كتاب الله فيبطل وفي الحديث المسلمون عند شروطهم الا شرطاً حل حراماً او محرماً حلالاً وايضاً ورد فيه المسلمون عند
شروطهم وافق الحق واخرج الطبراني في الصغير بأسناد حسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ام مبشرين بنت البراء بن معرور فقال
اني شرطت لزوجي ان لا تزوجه بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا لا يصلح - **باب استثنائات الثيب في النكاح بالنطق والبكر**
بالسكوت قوله حدثنا هشام بن ابراهيم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تنكح الايماء على صيغة الجمهور ولا يتربشدين الياء المكسورة املة لانكاحها
قال الحافظ وظاهر هذا الحديث ان الايماء هي الثيب التي فارقت زوجها بمرت او طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الايماء منه قوله
الغزو مأنيمة اي يقتل الرجال فتصير النساء اياماً وقد تطلق على من لا زوج لها اصلاً ونقله عياض عن ابراهيم الحربي واسماعيل القاض
وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة بكر كانت او ثيباً وحكى الماوردي القولين لاهل اللغة وقد وقع في رواية الاولى
عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارمي والدارقطني لا تنكح الثيب ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن ابي سلمة عن ابيه في هذا
الحديث الثيب تشاور، ام - قلت وهذا هو القوي عندي في شرح هذا الحديث الا انه محمول عندنا على البالغ في كلا الشقين من البكر والثيب

ابن شيبه قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال وحدثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن رافع جميعاً عن عبد الرزاق واللفظ لابن رافع قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يقول قال ذكوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها اهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذاها اذا هي سكنت حدثنا سعيد بن منصور وفتيبة بن سعيد قالنا لا نألفه قال وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لما لك حديثك عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تراحق بنفسها من ولها

فهو المتخصص على الرضا وما يجري مجراه نحو ان تقول رضيت او اجزوت ونحو ذلك، واما الفعل فتقول تمكن من نفسها والمطالبة بالمهر والنفقة ونحو ذلك لان ذلك دليل الرضا والرضا يثبت بالنص مرة وبالدليل أخرى وان كانت بكراً فان رضاها يعرف بهذين الطريقين بشانك هو السكوت ام لما في الأحاديث الصحيحة قال الحافظ والبكر البالغ يزوجه ابوها وكذا غيره من الأولياء واختلعت في استئمارها والحديث حال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاية الترمذي عن اهل العلم ام قال صاحب البدائع واما اذا زالت عذرتها بالزنا فانها تزوج كما تزوج البكر في قول ابن حنيفة وعند ابن يونس ومحمد بن الشافعي تزوج كما تزوج الثيب احتجوا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ابكر تستأمر في نفسها والثيب تشاور وقال صلى الله عليه وسلم والثيب يعرب عنها لسانها وهذه شيب حقيقة لان الثيب حقيقة من زالت عذرتها وهذا كذلك فيجري عليها احكام الثيب من احكامها انه لا يجوز نكاحها بنيرانها نصاً فلا يكتفى بسكوتها ولا في حنيفة ان علة وضع النطق شرعاً و اقامة السكوت مقله في البكر هو الحياء وقد وجد ودلالة ان العلة ما قلنا اشارة النص والمعقول اما الاول فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تستأمر النساء في ابضاعهن فقالت عائشة رضي الله عنها ان البكر تستحي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذاها صماها قال الاستدلال به ان قوله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذاها صماها خروجا لبقول عائشة رضي الله عنها ان البكر تستحي اي عن الاذن بالنكاح نطقاً والجواب بمقتضى عادة السؤال لان الجواب لا يتم بدون السؤال كانه قال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذا كانت البكر تستحي عن الاذن بالنكاح نطقاً صماها فهذا اشارة الى ان الحياء علة وضع النطق وقيام الصمات مقام الاذن علة منصوصة وعلة النص لا تنقيد بحمل النص كالطواف في الهرة ونحو ذلك واما المعقول فهو ان الحياء في البكر مانع من النطق بصريح الاذن بالنكاح لما فيه من اظهار رغبة في الرجال لان النكاح سبب الوطء والناس يستنجون ذلك منها ويذوقونها وينسبونها الى الوقاحة وذلك مانع لها من النطق بالاذن الصريح وهي محتاجة الى النكاح فلو شرط استنطاقها وهي لا تنطق عادة لغات عليها النكاح مع حاجتها اليه وهذا لا يجوز والحياء موجود في حق هذه وان كانت شيباً حقيقة لان زوال بكارتها لم يظهر للناس فيستنجون منها الاذن بالنكاح صريحاً ويعتدونه من باب الوقاحة ولا يزول ذلك فالمر بوجوب النكاح ويشهر الزنا فحينئذ لا يستقيم الاظهار بالاذن ولا يعد عيباً بل الامتناع عن الاذن عند استئمار الولي يعد عونة منها للحصول العلم للناس بظهور رغبة في الرجال واما الحديث فالمراد منه الثيب التي تعارفها الناس ثيباً لان مطلق الكلام ينصرف الى المتعارف بين الناس ولهذا لم يدخل البكر التي زالت عذرتها بالطفرة والوثبة والحيضة ونحو ذلك في هذا الحديث وان كانت شيباً حقيقة والله اعلم قوله عن الجارية ينكحها اهلها ام وقدم في البخاري هذا الحديث من طريق الليث مختصراً وفيه انها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال الحافظ ودلت رواية البخاري على ان المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب قوله اذا هي سكنت ام في الدر المختار فان استأذنها فسكنت عزه مختارة او ضحكك غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اذن فلو بصوت لم يكن اذاً ولا رداً حتى لو رضيت بعد انعقد قال ابن الهمام في الفهم بعد حكاية الروايات والمعول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احتيط، ام قال الحافظ واستدل بحديث الباب على ان البكر اذا أعلنت بالمنع لم يجز النكاح وان أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الأولى وشدت بعض اهل الظاهر فقال لا يجوز ايضاً وقولاً عند ظاهر قوله واذاها ان تسكت قوله الا تراحق ام اي من لا زوج لها بكراً كانت او ثيباً ذكره ابن الهمام ومع هذا لا بد من قبيل البلوغ والعقل كما هو الظاهر قال الشيخ بدر الدين العيني الا يرفع عام ويتناول البكر والثيب المطلقة والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بعموم العام وانه يوجب الحكم فيما يتناول له قطعاً وتخصيصه بالثيب هنا اخراج الكلام عن عمومته فان قلت جاءت الرواية بالثيب احق بنفسها وهذه تفسر تلك الرواية قلت لا اجمال فيها فلا يحتاج الى التفسير بل يعمل بكل واحدة منها فيعمل برواية الايمر على عمومها ورواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين، ام - واما مقابلة الايمر بالبكر فسيأتي توجيهه في كلام الشيخ ابن الهمام تحت قوله والبكر تستأذن في نفسها - وقال النووي قال الكوفي

مذهب العلماء في ان النكاح هل يقع بغير اذن النساء وبينوا في الكلام وسطاً الكلام في ان النكاح هل يقع بغير اذن النساء وبينوا في الكلام

وزفر الأبيرهناكل امرأة لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً كما هو مقتضاها في اللغة وكل امرأة بلغت فحق بنفسها من وليها وعقد هاعلى نفسها
 بالكناح صحيح وبه قال الشعبي والزهرى قالوا وليس الولي من أركان صحة الكناح بل من غلظه وقوله الحق بنفسها يحتمل أن يراد به من وليها في كل
 شئ من العقد وغيره كما قال أبو حنيفة وداود ويحتمل أنها الحق بالرضا حتى لا تزوج إلا أن تأذن بالنطق بجلات البكر ولكن لما صح قوله صلى الله
 عليه وسلم لا كناح إلا بولي مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعيين الاحتمال الثاني فإنه إذا تقر هذا فيحق وهو يقتضي المشاركة
 أن لها في نفسها في الكناح حقاً ولو لم يكن حقها كذا من حقه فإنه لو أراد تزوجها كفراً أو متنع لم تجب لواراد أن تزوج كفراً وامتنع الولي أجبر
 ولو أصرت زوجهما القاضي فدل على تأكيد حقها ورجحانه، أم - وقال الشيخ ابن الهيثم أنه صلى الله عليه وسلم أثبت لكل منها ومن الولي حقاً
 في ضمن قوله الحق ومعلوم أنه ليس للولي سوى مباشرة العقد إذا رضيت وقد جعلها الحق منه به، فدل على صحة عقد هاعلى نفسها بالكناح،
 والله أعلم - قال الإمام أبو بكر الرازي المخصص رحمه الله واختلفت الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي فقال أبو حنيفة لها أن تزوج نفسها
 كفراً وتستوفي المهر ولا امراض للولي عليها وهو قول زفر وإن زوجت نفسها غير كفراً فالكناح جائز أيضاً وللأولياء ما يفرقوا بينهما وروى عن عائشة
 أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فهذا يدل على أن من مذهبهما جواز الكناح بغير ولي
 وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهرى وقنادة، أم - قلت وقد روي ابن أبي شيبة عن الحكم قال كان على رءم إذا رفع إليه رجل تزوج امرأة
 بغير ولي فدخل بها مضاه كحافى كنز العمال يعني مع أنه رضى الله عنه كان ممن يشل دق الكناح بغير ولي حتى كان يضرب فيه أو سد الباب
 هذا لعقد المستحب عندنا إلا أنه كان يعضيه بعد الدخول فلو كان العقد باطلاً لم يكن لامضاه ولو بعد الدخول معناه وفي الموطأ من
 بلاغات مالك عن عمر بن الخطاب لا يصلم لامرأة أن تنكح الأباً ذن وليها أو ذى الرأى من أهلها أو السلطان، قال الإمام محمد رحمه الله فأمّا
 أبو حنيفة فقال إذا وضعت نفسها في كفاءة ولو تقصرت في نفسها في صداق الكناح جائز ومن حجة قول عمر في هذا الحديث أو ذى الرأى من
 أهلها أنه ليس بولي وقد جاز كفاه لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فافعلت في ذلك جازاً عليه بنى ابن القاسم قوله فإن بد السلطان
 أو ذى الرأى من أهلها أى مع وجود الولي فأنكحها ففي المدونة يحضه ورأى حديث عمر على السأوة وذكر أبو عمر اختلاف أصحابه المالكين
 في قول عمر هذا فقد حمله بعضهم على الترتيب وبعضهم على التخيير - وأما ما روى عن عكرمة بن خالد قال جمعت الطريقي ركباً فجعلت امرأة
 منهم ثيباً أمرها بيد رجل غير وليها فأنكحها فبلغ ذلك عمر فجلد الناكم والمنكورة نكاحاً وفرق بينهما كما في الكنز من مصنف ابن أبي شيبة
 وغيره فهذا مع كونه منقطعاً لأن عكرمة بن خالد لم يدرك ذلك كما في التخصيص خلاص إجماع المسلمين كما قال المخصص فان تزوجها نفسها
 ليس بزنا عند أحد المسلمين والوطي غير مذكوريه فان حملته على أنها زوجت نفسها ووطئها الزوج فهذا أيضاً اختلاف فيه أنه ليس بزناً
 لأن من لا يجيزه إنما يجعله نكاحاً فأسدلاً يوجب المهر والعدة ويثبت به النسب أفاوطي وقال أبو يوسف لا يجوز الكناح بغير ولي فان سلم
 الولي جاز وإن أبى أن يسلم والزوج كفراً جازة القاضي وإنما يتم الكناح عند حين يجيزها القاضي وهو قول محمد وقد روى عن أبي يوسف
 غير ذلك والمشهور عنه ما ذكرناه، قال في البذلح وأما ولاية الذنب والاستحباب فهي الولاية على الحرية البالغة العاقلة بكرة كانت أو ثيباً في
 قول أبي حنيفة وزفر قول أبي يوسف الأول وفي قول محمد وأبي يوسف الآخر ولاية عليها ولاية مشتركة وعند الشافعي هي ولاية مشتركة أيضاً
 لا في العيارة فانها للولي خاصة وشرط ثبوت هذه الولاية على أصل أصحابنا هو رضا المولى عليه لا غير وعند الشافعي هذا وعبارة الولي أيضاً
 وعلى هذا بينى الحرية البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها من رجل أو وكلت رجلاً بالتزويج فتزوجها أو زوجها فضولي فاجازت جاز في قول أبي حنيفة
 وزفر وأبي يوسف الأول سواء زوجت نفسها من كفراً أو غير كفراً بمهر وافر أو قصر غير أنها إذا زوجت نفسها من غير كفراً فلا وليه حق الاعتراض
 وكذا إذا زوجت بمهر قاصر عند أبي حنيفة خلافاً لهما وفي قول محمد لا يجوز حتى يجيزه الولي والحاكم فلا يحل للزوج وطؤها قبل الإجازة
 ولو وطئها يكون طأ حراماً ولا يقع عليها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ولو بات أحد هاتين لغيره الآخر سواء زوجت نفسها من كفراً أو غير كفراً
 وهو قول أبي يوسف الآخر روى الحسن بن زياد عنه وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنها إذا زوجت نفسها من كفراً ينفذ وتثبت سائر
 الأحكام وروى عن محمد أنه إذا كان للمرأة ولي لا يجوز نكاحها إلا بأذنه وإن لم يكن لها ولي جازاً نكحها على نفسها وروى عن محمد أنه رجح إلى
 قول أبي حنيفة وقول الشافعي مثل قول محمد في ظاهر الرواية أنه لا يجوز نكاحها بدون الولي إلا أنها اختلفنا فقال محمد بن عقيل الكناح بعبارة
 وينفذ بأذن الولي وإجازته وينعقد بعبارة الولي وينفذ بأذنها وإجازتها، أم - وقال ابن الهيثم حاصل ما في الولي من علمنا تسابع روايات
 روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله أحدهما تجوز مباشرة العاقلة البالغة عقد نكاحاً ونكاح غيرها مطلقاً إلا أنه خلاص المستحب وظاهر

المذهب ورواية الحسن عنه ان عقد بيت مخ كفؤ جاز مع غيره لا يصح واختيرت للفتوى لما ذكر من ان كومن واقع لا يرفع وليس كل ولي حسن المرافعة والخصومة وكل قاض يعدل ولو احسن الولي وعدل القاضي فقد يترك انفة للتردد على ابواب المحاكم واستثقالا لنفس الخصومات فيتقرب الضرر فكان منعه دفعا له وينبغي تقييد عدم الصحة المفتى به بما اذا كان لها اولياء احياء لان عدم الصحة انما كان على ما وجه به هذه الرواية دفعا للضررهم واما ما يرجع الى حقها فقد سقط برضاها بغير الكفو- ام- وعند الشافعي لاعتبار النسبة في باب النكاح اصلا حتى لو توصلت امرأة بنكاح امراة من وليها فزوجت لم يحز عند وكذا اذا زوجت بنتها باذن القاضي لم يحز، وقال الاوزاعي اذا ولت امرها رجلا فزوجها كفؤا فالنكاح جائز وليس للولي ان يفرض بينهما وذهب مالك الى انه لا يكون نكاح الا بولي وانما شرط في الصحة في رواية شبيب عنه كما قال الشافعي، قال ابن رشد يخرج على رواية ابن القاسم عن مالك في الولاية قول آخر ان اشتراطها سنة لا فرض وذلك انه روى عنه انه كان يرى الميراث بين الزوجين بغير ولي وانه لا يجوز للمرأة غير الشريفة ان تستخلف رجلا من الناس على النكاحا وكان يستحب ان تقدم الشيب عليها ليعقل عليها فكانت عند من شروط التمام لا من شروط الصحة بخلاف عبارة البغداديين من اصحاب مالك اعنى انهم يقولون انها من شروط الصحة لا من شروط التمام وقال الليث في المرأة تزوج بغير ولي ان غيره احسن منه يرفع امرها الى السلطان فان كان كفؤا اجازة ولم يفسخه وذلك في الشيب وقال في السوداء تزوج بغير ولي انه جائز قال والبيكر اذا زوجها بغير ولي والولي قريب حاضر فهذا الذي امر الى الولي ليفسخه له السلطان ان رأى لذلك وجها والولي من قبل هذا اولى من الذي انكحها وفرق داود بين البكر والشيب فقال باشتراط الولي في البكر وعدم اشتراطه في الشيب- قال عياض رحمه الله احاديث الباب رد داود فيها المطلق الى المقيد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقض اصله من وجهين الاول ان اصله في الظاهر اذا تعارضت ان يطرحا ويرجع الى استصحاب حال الاصل قبل ورود الشرع ولم يفعل ذلك هنا بل رد المطلق الى المقيد والثاني ان مذهبه في مسألة احداث قول ثالث انه لا يجوز لما فيه من خرق الاجماع وقوله بالفرق بين الشيب والبكر قول لم يقله غيره قبله ام- واحتمل الجصاص لابي حنيفة بقوله تعالى فلا اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن اذا تراءى بينهن ولم يكن لهن منهن ولا تمنعوهن ولا تضيقوا عليهن في التزويج قال وقد دلت هذه الآية من وجوه على جواز النكاح اذا عقدت على نفسها بغير ولي ولا اذن وليها، احدها اضافة العقد اليها من غير شرط اذن الولي، ام- قال ابن رشد اما اضافة النكاح اليهن فليس فيه دليل على اختصاصهن بالعقد لكن الاصل هو الاختصاص الا ان يقوم الدليل على خلاف ذلك، ام- فهذا استدلال بظاهر الآية على ما هو الاصل وسياتي الكلام على الحجج الدالة على خلاف ذلك، قال الجصاص والوجه الثاني نهي عن العضل اذا تراضى الزوجان فان قيل لولا ان الولي يملك منعها عن النكاح لما ناهى عنه كما لا ينهى الاجنبى الذي لا ولاية له عنه قيل له هذا غلط لان النهي يمنع ان يكون له حق فيما نهي عنه فكيف يستدل به على اثبات الحق، ام قلت ونظيره ما في النساء يا أيها الذين آمنوا لا تتركو النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن، افيقال انهم يملكون امرهن كرها وعضلن كرها لا تصوير المنهى عنه، كلا بل رد الله سبحانه عليه ما كانوا يزعمون وقوله من اصله ونفى ان يكون له حق في ذلك، وهكذا قوله فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن الآية رد على من عزم من ان الولي هو المالك لا من مطلقا كما يظهر من قول معقل الذي نزلت فيه الآية والله لا تعود اليك ابدا فادبهم الله سبحانه بانه ليس له حق في منعهن والتضييق عليهن اذا كن أزواجهن اى عقدن على أنفسهن بشرط التراضى بينهما بالمعروف اى في كفارة ومهر غير قاصر ولو كان فيه فعل الاولياء لكان الواضح ان يقال فلا تمنعوا من النكاحن، نعم لما نهي الولي عن العضل او التضييق والتشديد على تقدير افتيات المرأة عليه في مباشرة العقد واستبدادها برأيها فله تقدير عدم استبدادها وحالتها العقد على الولي هو اولى بالنهي عنه ولهذا لما سمع معقل الآية الكريمة من نبي الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام بادرا الى الامتنال وقال سمعنا لربي وطاعة فزوج أخته وقال الطحاوي يحتمل ان يكون عضل معقل كادته هيبا لاخته في المراجعة فتوقف عند ذلك فامر بترك ذلك وهذا التقرير يندفع كل ما اورده ابو بكر بن العربي في الاحكام وغيرها من المفسرين مما يناقض تقرير الجصاص رحمه الله- ولا يتوهم من هذا التقرير اننا نسحق ذلك الا فتيات والاستبداد من المرأة ونسحب به بل المقصود ان النظام الازدواجي لا يتم الا بمراعاة الجانبين، جانب النساء وجانب الاولياء واقامة الميزان بالقسط والعدل بينهما محبا لتفضيه الفطرة السليمة واعطاء كل ذي حق حقه وترجيح الحق على المستحق فهذا المسئلة عندنا على طراز خروج النساء الى المساجد حيث قال نبي الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن اخرجوه ابوداود في سننه فانظر كيف منع الرجال من منعهم الخروج ومع ذلك تجهن على ان الخير في قرارهن في البيوت لا في الخروج وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان الشارع قد منع الاولياء من عضل النساء في طرف على ما

ما ذكرناه آنفاً ولكن ارشاد النساء الى ترك الافتيات والاستبداد على الاولياء في طرف آخر واغلظ فيه القول حتى اطلق عليه لفظ الباطل كما
سيأتي والغرض تحصيل الاقتصاد وان لا يختل النظام الاجتماعي باهمال بعض المصالح والحقوق والتفريط في جنب احد الفريقين ولنعم ملحقه
العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه حيث قال بعد ذكر حديث النكاح الا يولي اعلو انه لا يجوز ان يحكم في النكاح النساء
خاصة لتقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيراً ما لا يمتدین المصلحة وعدم حماية الحسب منهن غالباً فرمياً رغبت في غير الكفو وفي ذلك عار
على قومها فوجب ان يجعل الاولياء شئ من هذا الباب ليسل المفسدة وايضاً فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة جبلية ان يكون
الرجال قوامين على النساء ويكون بيدهم الحل والعقد وعلمهم التفقات وانما النساء حوان يابدين يجر وهو قوله تعالى **الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى**
النِّسَاءِ بما فضّل الله بعضه على الآيه وفي اشتراط الولى في النكاح تنويه امهم واستبدال النساء بالنكاح وقاحة منهن منشأها قلّة الحياء
واقضاب على الاولياء وعدم احتراث لهم وايضاً يجب ان يميز النكاح من انصاف بالتشهير واحق التشهير ان يحضره اولياءها وقال
صلى الله عليه وسلم لا تنكح الشيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن واذا نكح الصموت وفي رواية البكر يستأذنها لربها اقول لا يجوز ايضاً ان
يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها ولان حات العقد وقارة راجعان اليها والاستيثار طلب ان يكون هي الامر صريحاً
ولا استئذان طلب ان تأذن ولا تمنع وادناه السكوت وانما المراد استئذان البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأي لها، ام قلت ولهذا
حلنا الاية في قوله صلى الله عليه وسلم الا يزوج الا ايماً حتى بنفسها من وليها على البالغة التي لا زوج لها شيئاً كانت ام بكر اصبحت تقدم ولفظ الا حتى يدل
على ان حق المرأة ازيد واربح من حق الولى والله اعلم - ولان مرجع الى كلام المحققين في توجيه عضل النساء، قال رحمه الله وايضاً فان الولى
يمكنه ان يمنعها من الخروج والمراسلة في عقد النكاح فجاز ان يكون النهي عن العضل منصرفاً الى هذا الضرب من المنع لاها في الغلب
تكون في يد الولى بحيث يمكنه منعها من ذلك ووجه آخر من كلاله الاية على ما ذكرنا وهو انه لما كان الولى منهيّاً عن العضل انا زوجت هي
نفسها من كفوف لا حتى له في ذلك كما لو نكح من الرأ والعقد الفلسفة لو يكن له حتى فيما قد نكح عنه فلم يكن له فسخه واذا اختصموا الى الحاكم فلو
منع الحاكم من مثل هذا العقد كان ظالماً مانعاً ما هو محظور عليه منعه فيبطل حقه ايضاً في الضم فيبقى العقد لاحقاً لاحد في فسخه فينفذ ويجوز
فان قيل انما نهي الله سبحانه الولى عن العضل اذا تراضوا بينهما بالمعروف فدل ذلك على انه ليس بمعروف اذا عقد غير الولى قيل له قد علمنا
ان المعروف مهما كان من شئ فخير جائز ان يكون عقداً لولى وذلك لان في نص الآية جواز عقد ها ونهى الولى عن منعها فخير جائز ان يكون
معرفاً المعروف ان لا يجوز عقد ها لما فيه من نهي موجب الآية وذلك لا يكون الا على وجه النسخ ومعلوم امتناع جواز النسخ والمنسوخ في خطا
واحد لان النسخ لا يجوز الا بعد استقرار الحكم والتمكن من الفعل ثبت بذلك ان المعروف المشروط في تراضيهما ليس هو الولى وايضاً فان البلاء
لقصص الابدال فانما انصرفت ذلك الى مقدار المهر وهو ان يكون مهر مثلها لا نقص فيه ولذلك قال ابو حنيفة انها اذا نقصت من مهر المثل
فللاولياء ان يفرقوا بينهما ام - قال العلامة ابن رشد في بداية المجتهد فاما قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجْلَهَا** فلا تعضلوهن فليس فيه اكثر من نهي
قربة المرأة وعصبتها من ان يمنعها النكاح وليس نهيهم عن العضل ما يفهم منه اشتراط اذ فهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً اعنى
بوجه من وجوه ادلة الخطاب الظاهر والنقل بل قد يمكن ان يفهم منه ضد هذا وهو ان الاولياء ليس لهم سبيل على من يلوهم ام - قال
المحقق رحمه ونظير هذه الآية في جواز النكاح بغير ولى قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجْلَهَا** فلا تعضلوهن فليس فيه اكثر من نهي
ان يترك اجعاه قد حو والدلالة من وجهين على ما ذكرنا احدهما اضافة عقد النكاح اليها في قوله **حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ** والثاني **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا**
اَنْ يَتَرَكَ جَعَاهُ فانسب التراجع اليهما من غير ذكر الولى ومن ذلك ان القرآن على ذلك قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجْلَهَا** فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَمَتَى قَعَلْنَ فِي اَنْفُسِهِنَّ
بالمعروف فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولى وفي اثبات شرط الولى في صحة العقد انفي لموجب الآية. فان قيل انما اراد بذلك اختيار الزوج
وان لا يجوز العقل عليها الا باذنها قيل له هذا غلط من وجهين احدهما عموم اللفظ في اختيار الزوج وفي غيره والثاني ان اختيار الزوج لا يحصل
لها به فعل في نفسها وانما يحصل ذلك بالعقل الذي يتعلق به احكام النكاح وايضاً فقد ذكر الاختيار مع العقد بقوله **اِذَا تَرَكَ زَوْجًا** بغيرهم
بالمعروف، قلت وفي الموطأ في قصة سبيعة الاسلمية فقالت ام سلمة ولدت سبيعة الاسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان
احدهما شاب والاخر كهل فخطت الى الشاب فقال الشيخ لم تحلى بعد وكان اهلها غيباً ورجا اذا جاء اهلها ان يؤثر بها فجاءت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال قد حلت فاكفى من شئت، وهذا من اوضح الادلة على اباحة عقد المرأة على نفسها بالمعروف من غير ان تنتظر حضور الولى
واذنه فكأنه تفسير لقوله عز وجل **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي اَنْفُسِهِنَّ** بالمعروف قال العلامة ابن رشد وانما اوجب بالفريق الآخر

من قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم فيما فعلن في أنفسكم فيما فعلن في أنفسكم فان المفهوم منه انما هو التثريب عليهم فيما استبدوا بفعله دون اولياءهم وليس ههنا شيء يمكن ان تستبدوا به المرأة دون الولي لا عقد النكاح فظاهر هذه الآية والله اعلم ان لها ان تعقد النكاح وللاولياء الفسخ اذا لم يكن بالمعروف وهو الظاهر من الشرع الا ان هذا لم يقل به احد، ام - قلت سبحان الله كيف ذهب عن مذهب ابي حنيفة وزفر هذا الذي ذكره ههنا شيء بعينه - ثوقا ولا جناح بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم من معروف، هو اظهر في ان المرأة تلي العقد من الاحتجاج بقوله ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا على ان الولي هو الذي يلي العقد قال وقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا هو ان يكون خطابا لاولي الامر من المسلمين او لجميع المسلمين احرى منه ان يكون خطابا للاولياء وبالجملة فهو متردد بين ان يكون خطابا للاولياء او لاولي الامر فمن احتج بهذه الآية فعليه البيان انه اظهر في خطاب الاولياء منه في اولي الامر فان قيل ان هذا عام والعام يشمل ذوي الامر الاولياء قيل ان هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوي فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة في الاذن، ام - وكذا يقال في قوله تعالى ولا تنكحوا الاكثاني فيكون الآية انه ليس خطابا للاولياء خاصة وقال صاحب البدائع واما الآية فالخطاب للاولياء بالنكاح ليس يدل على ان الولي شرط جواز النكاح بل على وفلق العرف والعادة بين الناس فان النساء لا يتولين النكاح بأنفسهن عادة لما فيه من الحاجة الى الخروج الى محافل الرجال وفيه نسبتهم الى الوقاحة بل الاولياء هم الذين يتولون ذلك عليهم برضا من فخرج الخطاب بالامر بالنكاح فخرج العرف والعادة على النكاح والاستحباب دون الحتم والايجاب والدليل عليه ما ذكر سبحانه وتعالى عقيب وهو قوله تعالى والقائلين من عبادة كثر واما انكوا ثم لم يكن الصلاح شرط الجواز ونظيره قوله تعالى فكاتبوهن ان علمتم فبينهم خيرا - ام - قلت وعلى هذا اي العرف والعادة يحل ما في حديث عائشة عند البخاري ان النكاح في الجاهلية كان على اربعة اشياء فنكاح منها نكاح الناس اليوم فخطب الرجل الى الرجل وليته وابنته فيصدقها ثم ينكحها الى ان قالت بعد ذكر الاشياء الاربعة فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله لان نكاح الناس اليوم فلا شك ان نكاح الجاهلية كله ممدوم ولم يبق من الاشياء المذكورة في الحديث الا النكاح المعروف اليوم وليس في الحديث تعرض لنحو ذلك من النكاح واشترط اذن الولي او عبادته لصحة العقد - والله اعلم واستدل صاحب البدائع لابي حنيفة ومن وافقه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها بان الآية الشريفة نص على انعقاد النكاح بعبارتها وانعقادها بلفظ الهبة قال فكانت حجة على المخالف في المسئلتين - ام - واما كونه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كما دل عليه قوله تعالى خالصت لك من دونه المؤمنين فهو باعتبار اسقاط المهر كما قرره ابن الهيثم في فتح القدير - قال الامام المجتهد رحمه الله وجميع ما قلنا من دلائل الآي الموجبة لجواز عقد ما تقض بصحة قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ومن حجة السنة حديث ابن عباس حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرحمن بن عوف قال حدثنا معمر بن صالح بن كيسان عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للولي مع الثيب امر قال ابو داود وحدثنا احمد بن يونس وعبد الله بن مسلمة قال حدثنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يباحق بنفسها من وليها فقله ليس للولي مع الثيب امر يسقط اعتبار الولي في العقد وقوله لا يباحق بنفسها من وليها يمنع ان يكون له حق في منعها العقد على نفسها (وان كان له حق في بعض متعلقات العقد) كقوله صلى الله عليه وسلم الجارح بصبقة وقوله لا امر الصغير انت احق به ما لم تنكح فتنى بذلك كلامه ان يكون له مع حق ويدل عليه حديث الزهري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم مالي في النساء من ارب فقام رجل فسأله ان يزوجهما فزوجها ولم يسألها هل لها ولي ام لا ولم يشترط الولي في جواز عقدها وخطب النبي صلى الله عليه وسلم امرسلة فقالت ما احسن من اوليائي شاهد فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن من اوليائك شاهد ولا غائب يكرهني فقالت لا بنها وهو غلام صغير فزوجها امك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها صلى الله عليه وسلم فغير ولي فان قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم كان وليها وولي المرأة التي وهبت نفسها له لقوله تعالى التي اولي المؤمنين من أنفسهن قيل له هو ولي بغير فيما يلزم من اتباعه وطاعته فيما امرهم فاما ان يتصرف عليهم في انفسهم واموالهم فلا - الا ترى انه لم يقل لها حين قالت له ليس احد من اوليائي شاهد وما عليك من اوليائك وانا اولي بك منهم يكرهني وفي هذا دلالة على انه لم يكن وليا لهم في النكاح، ام - حدثنا امرسلة اخرجها الطحاوي قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته يبكي فقلت يا رسول الله انه ليس احد من اوليائي شاهد فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت قريبا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها وفي رواية احمد

الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الجاهلية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد النكاح

والنساء فقالت لا ينها يا عمر ثم تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجته، قال الطحاوي رحمه الله فكان في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها إلى نفسها ففي ذلك دليل أن الأمر في التزويج إليها دون أوليائها فلما قالت له أنه ليس أحد من أوليائها شاهدًا قال أنه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت ثم يا عمر تزوج النبي عليه السلام وعمر هذا ابنها وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ لا يحتاج إلى النكاح قالت النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن امرأة ذات إتيان تبنى عمر ابنها وزينب بنتها والطفل لا ولا يتلوه فولته هي أن يعقد النكاح عليها ففعل فرآه النبي صلى الله عليه وسلم جائزًا وكان عمر تلك الوكالة عام مقام من وكله فصارت أمثلة رضي الله عنها كأنها عقلة الكناج على نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولما لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور أوليائها دل ذلك أن بضعها إليها ذوهم ولو كان لهم حق في ذلك وأمر لما أقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هولاء قبل إباحتهم ذلك له فان قال قائل إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه قيل له صدقت هو أولى بهم من نفسه يطيعه في أكثر ما يطيع فيه نفسه فأما أن يكون هو أولى بهم من نفسه في أن يعقد عليه عقدًا بغير أمر من بيع أو نكاح أو غير ذلك فلا وإنما كان سبيله صلى الله عليه وسلم في ذلك كسبيل الحكام من بعد ولو كان ذلك لكانت وكالة عمرًا تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لأن من قبل أمثلة لأنه هو وليها فلما لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة إنما كانت من قبل أمثلة فعقد بها النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان ملك ذلك البضع بتبليكه أمثلة أياه لا بحق ولاية كانت له في بضعها أو لا ترى أنها قد قالت له أنه ليس أحد من أوليائها شاهدًا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس أحد منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك ولو كان هو أولى بها منهم لم يقل لها ذلك ولقال لها أنا وليك ذوهم ولكنه لم ينكر ما قالت وقال لها أنت كرهت ذلك أم وقد ردت البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال ولو صح لم تكن فيه حجة لأنه لو كان جائزًا بغير ولي لا وجبت العقد بنفسها ولم تأمر غيرها، انتهى. قال العلامة الزبيدي رحمه الله في عقود الجواهر المنقذة ذكر ابن سعد في الطبقات أنه صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة سنة أربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير لا ولاية له وذكر ابن الأثير وغيره أن عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمته ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون وفي اختلاف العلماء للطحاوي يحتل أن تكون هي فعلت ذلك ابتداءً وقبوله عليه السلام العقد من عمر أمضاء منه له فلما ذلك على أن عقود الصبيان بأمر البالغين جائزة كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه وقلة اعتبر الشافعي وغيره فعل الصبي في بعض الأحوال فخير بين أبيه وأجاز مالك رحمه الله الصبي الذي لم يبلغ، انتهى. وقيل أما رواية قمر يا غلام فزوج أمك فلا أصل لها، وبعضهم أعل الحديث بأن عمر المذكور كان عند تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمته صغيرًا له من العمر سنتان ولعل إعلاله يرجع إلى الجملة الأخيرة من الحديث أي ثم يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم لا إلى سائر الحديث، قال الشوكاني ومن جملة ما يستدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول أم سلمة ليس أحد من أوليائي شاهدًا مع كونها حاضرة ولم ينكر عليها صلى الله عليه وسلم ذلك أمه فقام، ثم قال المحضاص ويدل عليه (أي جواز النكاح بغير ولي) من جهة النظر اتفاق الجميع على جواز النكاح الرجل إذا كان جائزًا في ماله كذلك المرأة لما كانت جائزة التصرف في ماله وجب جواز عقد نكاحها والدليل على إزالته في جواز نكاح الرجل ما وصفنا أن الرجل إذا كان مجنونًا فغير جائز التصرف في ماله لم يجز نكاحه فدل على صحة ما وصفنا، أم. قال ابن الهمام فثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو أنها تصرفت في خالص حقها وهونها وهي من أهلها كالمال فيجب تصحيحه مع كونه خلاصًا لأولي أم. وفصله صاحب البديع فقال وأما الاستدلال فهو أنها لما بلغت عن عقل وحرية فقد صارت ولية نفسها في النكاح فلا تبقى مولى عليها كالصبي العاقل إذا بلغ والجماعان ولاية النكاح إنما تثبت للاب على الصغيرة بطريق النياية عنها شرعًا لكون النكاح تصرفًا نافذًا متضمنًا مصلحة الدين والدنيا وحاجتها إليه حالًا ومآلًا وكونها عاجزة عن إحراز ذلك بنفسها وكون الابن قاصرًا عليه وبالبولغ عن عقل زال العجز حقيقة وقد رت على التصرف في نفسها حقيقة فتزول ولايتها الغير عنها وتثبت ولاية لها لأن النياية الشرعية إنما تثبت بطريق الضرورة نظرًا فتزول بزال الضرورة مع أن الحرية منافية لثبوت الولاية المحررة على الحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون إلا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح الصغير العاقل إذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع ولهذا زالت ولاية الابن عن التصرف في ماله وتثبت الولاية لها كذا هذا. أم. وقال ابن رشد ولما احتج الغريقين من جهة المعاني فصحتم ذلك أنه يمكن أن يقال إن الرشد إذا وجد في المرأة اكتفى به في عقد النكاح كما يكفي به في التصرف في المال ويشبه أن يقال إن المرأة مائلة بالطبع إلى الرجال أكثر من ميلها إلى تباير الأموال فاحتاط الشرع بأن جعلها محجورة في هذا المعنى على التأبيد مع أن ما يلحقها من العار في القاء نفسها في غير موضع كقاعة يتطرق إلى أوليائها

لكن يكفي في ذلك ان يكون الاولياء الضم او الحسبة والمسألة محتملة كما ترى، ام - وفي البدائع اما قول محمد ان الولي حقا في النكاح فنقول الحق في النكاح لها على الولي لا للولي عليها بدليل انها تزوج على الولي فانما غيبة منقطعة واذا كان حاضرا يجبر على التزويج اذا ابى وعضل تزويج عليه والمرأة لا تجبر على النكاح اذا ابى واداد الولي فدل ان الحق لها عليه ومن ترك حق نفسه في عقد له قبل غيره لم يوجب ذلك فساده على انه ان كان للولي فيه ضرب حق لكن اثره في المنع من التزويج اذا زوجت نفسها من غير كفوف في المنع من النكاح والجواز لان حق الاولياء في النكاح من حيث صيانة نهر عما يلحقهم من الشين والعار بنسبة ما عمل الكفو اليهم بالضرورة فان زوجت نفسها من كفوف فقل حصلت الصيانة فزال المانع من التزويج فيلزم وان تزوجت من غير كفوف في النكاح ان كان ضاربها وليا وفي عدم النكاح ضرب بما باطل اهليتها والاصل في الضربين اذا اجتمعا ان يدنعا ما يمكن وههنا امكن دفعهما بان نقول بنفاذ النكاح دفعا للضرر عنها وبعد من التزويج وثبوت ولاية الاعتراض للاب والابن دفعا للضرر عنهم - قال ابن رشد لكن الذي يغلب على الظن انه لو قصد الشارع اشتراط الولاية لتبين جنس الاب والابن واصنافهم ومراتبهم فان تأخر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فاذا كان لا يجوز عليه عليه الصلوة والسلام تأخير البيان عن وقت الحاجة وكان عموم البلوى في هذه المسألة يقتضي ان ينقل اشتراط الولاية عنه صلى الله عليه وسلم تواترا او قريبا من التواتر ثم لنقل فقد يجب ان يعتقد احد امرين اما انه ليست الولاية شرطا في صحة النكاح وانما الاولياء الحسبة في ذلك ولما ان كان شرطا فليس من صحتها تمييز صفات الولي واصنافهم مراتبهم ولذلك يصنع قول من يطل عقلا الولي الا بعد مع وجوده لا قريب، ام - وانجم من خالف في ذلك وقال باشتراط الولي لصحة النكاح بجواب ابن موسى مرفوعا لا نكاح الا بولي اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم واختلفت في وصله وارساله وبجرح الطحاوي وارساله لكن قال الترمذي بعد ذكر الاختلاف فيه وان من جملة من وصله اسرائيل عن ابي اسحق عن ابي بردة عن ابيه ومن جملة من ارسله شعبة وسفيان الثوري عن ابي اسحاق عن ابي بردة ليس فيه ابو موسى رواية ومن رواه موصولا احمد كاهن سمعوه في اوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن ابي اسحاق لكنهما سمعا في وقت واحد ثورساق من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل ابا اسحاق ابا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال واسرائيل ثبت في ابي اسحق ثورساق من طريق ابن مدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن ابي اسحاق الا لما سئلت به على اسرائيل لانه كان ياتي به اتم واخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مدي قال اسرائيل في اسحاق أثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهما أنهم صححوا حديث اسرائيل، كذا في الفقه - وقال ابن قدامة في المغني قال المروزي سألت احمد ويحيى عن حديث النكاح الا بولي فقال لا يصح، ام - وفي نيل الاوطار قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن اروج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ثم سرد ثمانية اثنين صحابيا وقد جمع طرقه الدمياطي من المتأخرين، ام - ومن تأمل ما ذكرته عرفت ان الذين صححوه لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل للقارئ المذكورة المتضمنة لترجيح رواية اسرائيل الذي وصله عن غيره، قال الحافظ على ان الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بخير ولي نظر الانما تحتاج الى تقدير فمن قدرنا نفيا لصحة استنفاذه ومن قدرنا نفيا للكمال عكر عليه، ام - قلت وكيف لنا بيب الاحتمال الثاني وترجيحه ما قدمنا من الأدلة على عدم اشتراط الولي وقد اخترنا بعض الحنفية هذا الاحتمال اي تأويل الحديث بأرادة نفى الكمال والسنة وحمل الولاية على ولاية النكاح والاستحباب واحسن منه ما قال الشيخ ابن الهمام ان المراد بالولي في قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي (دون قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة ايتها امرأة تكنت بغير اذن وليها الحديث كما سألني من له ولاية اي نفاذ قول فيجوز نكاح العبد والامة والمجنونة والمعتوهة والصغيرة اذا لم يكن بأذن من يتوقف صحة النكاح على اذنه عن الصحة اذ لا ولاية لهم ويدخل في الصحة نكاح الحرة البالغة العاقلة لان لها ولاية واذ دل الادلة السابقة الصحيحة على صحة مباشرة الحرة المذكورة للنكاح لزوم كون الحديث اي لا نكاح الا بولي لاخراج الامة والعبد والمراهقة والمعتوهة وغاية ما يلزمه تخصيص العاصر وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة وكيف ما من عام لا وقد خص منه البعض ولا سيما وقالوا لاجل الدليل فيتعين، قلت كذا احترام الشيخ بن الهمام في تحريم وقررا تلميذا ابن امير الحاج في تقريره ولكن الذي يظهر للعبد الضدي - والله اعلم ان التأويل المذكور ليس من باب تخصيص العام فان اول كلامها ظاهر في ان المراد بالولي من له ولاية سواء كان على غيره او على نفسه فلم يصح نكاح من لا يملكه الا بولي واداد الولي ونفاذ قوله ولهذا قال المجتصن وقوله لا نكاح الا بولي لا يعترض على موضع الخلاف لان هذا عندنا نكاح بولي لان المرأة ولي نفسها كمال الرجل ولي نفسه لان الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه والمرأة تستحق الولاية والتصرف على نفسها في مالها فذلك في بعضها، ام - وفي كلام المجتصن تنبيه على ان عموم الحديث على هذا الشرح

تبيين حديث لا نكاح الا بولي وحديث
ايتها امرأة تكنت بغير اذن وليها الخ

أزيد من عمومهم على شرح الشافعية ومن وافقهم لأن شرحنا يعم الرجال والنساء جميعاً دون شرحه فإنه يختص بالنساء كما لا يخفى واحتجوا
أيضاً بما أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي عن عائشة مرفوعاً ايئاماً امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فمكاحها باطل الحديث
حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأخرجه ابن عدي كلهم من طريق سليمان بن موسى عن ابن جريح عن الزهري عن عروة عن عائشة قال
في رواية ابن عدي قال ابن جريح فلقيت الزهري فسأله فقال اخشى أن يكون سليمان وهو وأخرجه أحمد لكن قال فيه لقيت الزهري فسأله
فلم يعرفه وذكر الترمذي أن ابن معين طعن في هذا الكلام المحكي عن ابن جريح وقال لم يذكر هذا عن ابن جريح إلا ابن علية وسماع ابن علية عن
ابن جريح فيه شيء لأنه صححه كنيته على كتب ابن أبي رواد قال الترمذي وصنع يحيى بن معين رواية سماعيل هذه وقال ابن حبان ليس
ما يقدم في صحة الخبر لأن الضابط قد يحدث ثم يسيئ فإذا سئل عنه لم يعرفه فلا يكون نسيانه والاعلى بطلان الخبر قال ابن المهيمل لكن
قوله في رواية ابن عدي اخشى أن يكون وهم على تصحيح الزهري على الأثر ومثل هذا اللفظ في عهد المتكلمين من أهل العلم بخار من
روايته لا شك فيها لا يقدم في الحديث قال العلامة ابن أمير الحاج فينتفي ما ذكر الترمذي فإن ابن علية أمارحة حافظة فقيه كبير القدر
وقال أبو داود ما أحل من الحديثين إلا وقد أخطأ ابن علية وبشر بن الفضل إلى غير ذلك من الثناء عليه فكيف يجوز عليه أن يقول لقيت
الزهري فسأله عن هذا الحديث كذا يابل ما في الميزان قال ابن معين كان ابن علية ثقة ورعاً ثقاتاً يبعد هذا عن ابن معين وابن جريح
أحد الأعلام الثقات مجمع على ثقته كما لا يقدم في هذا أيضاً ما عن أحمد أنه ذكر هذه الحكاية فقال ابن جريح له كتب مذونة ليس هذا
فيها فإن عدم ذكره فيها لا يمنع صحته عنه في نفس الأمر ثقة الراوي عنه فليست أملاً نعم لا يجدان يقال الأشبه أن اخشى أن يكون وهم
على ليس جزماً بتكذيبه كما أن مجرد نفي معرفته ليس صريحاً فيه فلا يجري فيه ما يجري في الخبر الصريح بل ما يجري في النسيان على أنه تابع
سليمان عن الزهري فيه الحاجة بن أرطاة عنه عند ابن ماجه وابن طيبة عن جعفر بن ربيعة عنه عند أبي داود وهما وإن ضعفاً متتابعهما
لا تقرى عن تأييد لكون ذلك الأثر نسياً والله سبحانه وتعالى أعلم - وقد عد أبو القاسم بن منة عدة من رواة عن ابن جريح
فبلغوا عشرين رجلاً وذكر أن معمر بن عبيد الله بن زهر بن زهر بن جريح عن روايته إياه عن سليمان بن موسى وإن قرأ وموسى بن عقبة و
محمد بن اسحاق وإيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري قال ورواه أبو مالك الجني ونوح بن دراج و
مندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأعل بعض الحنفية هذا الحديث بأن الزهري وهو راوي الحديث
ليكن يشترط الولاية ولا اشتراط الولاية من مذهب عائشة كما تقدم قال البيهقي في المعرفة وأعله بعض الناس بأن عائشة زوجت حفصة
بنت عبد الرحمن أخوها عن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فلما قدم فضب ثم أجاز ذلك أخرجه مالك بأسناد صحيح وأجاب البيهقي عن ذلك
بأن قوله في هذا الأثر زوجت أي تمهدت أسباب التزويج لأنها وليت عقد النكاح واستدل لتأويله هذا بما أسنده عن عبد الرحمن بن القاسم
قال كانت عائشة تحطب إليها المرأة من أهلها فتشولها فإذا بقيت عقد النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقد النكاح قلت
ولكن سياق الطحاوي بظاهرة يأتي هذا التأويل فإنه قد روي من طرق أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن
غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلي يصنع به هذا ويفتات عليه فكلت عائشة المنذر فقال المنذر إن ذلك بيد عبد الرحمن
فقال عبد الرحمن ما كنت أريد أمراً قضيته فقرت حفصة عندا ولم يكن ذلك طلاقاً فالأخبار بقرار حفصة عند المنذر مع رد توهم الطلاق
لا يستقيم إلا إذا كان الطلاق محتملاً وهو لا يتصور إلا بعد انشاء العقد فدل على وقوع العقد قبل قدوم عبد الرحمن وبولسما أنها ألقت
مباشرة العقد على رجل من رجال أهلها فلا يفيد القائلين بأشراط الولي شيئاً فإن هؤلاء الرجال لم يكونوا أولياء وكلامنا في الأولياء -
والله أعلم وقال بعض الحنفية يحمل قوله صلى الله عليه وسلم ايئاماً امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل على الصغيرة والامة والمكاتبة
ومن جرى مجراهن أو يقال أن قوله باطل معناه على شرت البطلان وصحة كافي قول لبيد الأكل شيء ما خلا الله باطل (أي قال نأبذ)
أي يؤل إلى البطلان غالباً لا اعتراض الولي بما يؤجبه من عدم كفاءة أو نقص فاحش عن مهر المثل أو الباطل بحجة مالا فائدة فيه (بكار) كما في
رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا - قال المحقق ابن أمير الحاج في شرح التحرير وأعلم أن ظاهر هذا كما مشى عليه المحقق التفتازاني أنه قال لول
أما يحمل عموم ايئاماً امرأة على خصوص منه وهو الامة فإنه كانت أومدبرة أو مولداً أو مكاتبة أو حرة الصغيرة والمعتوهة والمجنونة
مع إبقاء باطل على حقيقتهم وأما بإبقاء عموم ايئاماً امرأة على ما هو عليه مع حمل باطل على ما يؤل إليه لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وتعقب بأن نكاح الامة بأصنافها والصغيرة العاقلة ليس باطلاً عند الحنفية بل موقوف فالوجه أن يكون باطلاً على هذا التقدير محمولاً

والبكر تستأذن في نفسها

أيضا على ما يؤول اليه وهو نافر فيما عدا المجنونة والمحتومة لافيها لان عقدهما باطل حقيقة فيلزم منه الجمع بين الحقيقة والحجاز المهر منه كما يلزم ايضا في ابقاء ايما امرأة على العموم وابقاء باطل على حقيقته، ام - والشيخ ابن الهيثم قد مال الى ان يترك حديث عائشة ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها الحديث لمعارضته ما هو اصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا يراحق بنفسها من وليها ويترجم هذا بقوة السند والاتفاق على صحته وتأيد بأدلة أخرى كما قررنا سابقا ونخص حديث ايما امرأة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالبطل حقيقة على قول من لو يصح ما بشرته من غير كفؤ او حكمه على قول من يصححه ويثبت للولي حق الخصومة فيفسخه كل ذلك شائع في اطلاقات النصوص ويجب ان يكتب له دفع المعارضة بينها - وقال الشيخ العلامة الانور قدس الله روحه مجيبا عن حديث ابي موسى وعائشة رضي الله عنهما ان حديث النكاح الا بولي صادق على مذهب ابي حنيفة فانها ان نكحت في غير كفؤها او بتقصير المهر والحكم من ان نكحت في كفؤها وتكمل المهر ولم يأذن لها الولي فيجبر الولي على ان يأذن لها وأما امره الشرعية بالاذن لحديث علي بن ربيعة والايما اذا وجدت لها كفوا لم ولا يترد ولا تعضلوهن ان يتكهنن انما يجمع فان اذن الولي فيها فصدق انه نكاح باذن ولي وان كان الاذن لاحقا ولاضير في هذا فاننا نعم الاذن وان لم يأذن فما فقد خالف امر الشارع فالسلطان ولي من لا ولي له فحاصل الحديث استرضاء الولي واستئذنه ، وما يدل على ان القصور هو رضا الولي بل عدم كراهيته فقط ما تقدم في حديث ابي سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم ليس احد من اوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك فالحديث لا يدل على ما ادعاه الحجازيون من ان النكاح لا يصح بعبارة النساء بل هو يدل على انه لا بد من اذن الولي وهذا مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله - وحديث عائشة كالصريح في ان القصور هو اذن الولي فقط فاذا ثبت ان الحديث يدل على اذن الولي فينظر الفقيه ان اذن الولي هل يكون اذنه حق الولي او لاحقه له واذنه انما هو نظر اليها فزعموا الشافعية ومن تبعهم ان استئذان الولي لكونه حقا له وقلنا انه نظر الى المولية لتحصيل النفقة والكفاة والمهر كما تقدم في كلام محمد رحمهما الله في الموطن من قوله فاما ابو حنيفة فقال اذا وضعت نفسها في كفاة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالكناح جائز، ثم ان قيل ان تخصيص الحديث العام بالرأي قصر على من خاص ابتداء غير جائز قلت او لا ان تخصيص النص بالرأي جائز اذا كان الوجه جليا كما قال ابن دقيق العيد في احكام الاحكام ولذا تجد اكثر احاديث الاخلاق تخصص بالرأي الوجه ان الوجه فيها يكون جليا واقول ثانيا ان التخصيص ليس بالرأي بل بالنص كما سبق في اوائل هذا البحث والله اعلم - ونافع صاحب المغني من الحنابلة فيما ذكرنا وقال التخصيص ههنا (اي في حديث عائشة) خرج مخرج الغالب فان الغالب انما لا تزوج بها الا بغير اذن وليها والعلة في منعها هي انها غير متبررة ما يشعربوتاحتها وعونها وصيها الى الرجال وذلك ينشأ في حال اهل الصيانة والمروءة والله اعلم - ام - وبعد للفتيا والتي فالذي يظهر للعبدا الضعيف بالنظر في مجموع الادلة بعين الانصاف من غير تعسف وتكلف هو الفرق بين الصغيرة والكبيرة باثبات الاجبار في الاولى دون الثانية وبين البكر والثيب البالغتين باشتراط اذن الولي في البكر لصحة النكاح دون الثيب كما قال به داود وان المراد باذن الولي هو رضاه اى عدم كراهيته ويحصل هذا الرضا بصريحه او بما يقوم مقامه من قرائن الاحوال بحيث يغلب على الظن ذلك وله نظائر في الشريعة ولو لا اني من المقلدين القاصرين الذين لا يوثقون بأراهم في الدين ولا يسعهم مخالفة الامم المجتهدين وان هذا القول لم يسبق اليه احد من السالفين لقلت به واخبرته ولكني اسأل الله التوفيق والسلامة من الشذوذ عتيا عليه السلف الصالح واتباع غير سبيل المؤمنين هو سبحانه وتعالى ولي التوفيق قوله والبكر تستأذن في نفسها ثم ظاهرا حديث الباب بالبكر البالغة اذا زوجت بغير اذن الولي يحرم العقد اذ وجوب الاستئذان والاستئذان على ما يفيد لفظ الخبر من ان الاجبار لانه طلب الامر والاذا لم وفاء الظاهر ليست الا ليستعلم رضاها او علمه فيعمل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان فيجب البقاء معه واليذهب الاوراعي والثوري والحنفية وحكاة الترمذي عن اهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن ابي ليلى واجل اسحاق الى انه يجوز للاب ان يزوجه بغير استئذان ويرد عليهم في حديث الباب من قوله والبكر يستأمرها ابوها ويرد عليهم ايضا حديث عبد الله بن بريقة، عن ابيه قال جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابي زوجني ابن اخيه ليرفع بي خبيسته قال فجعل الامر ليها فقالت قد اجزيت ما صنع ابي ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس الى الاباء من الامر شيء، رواه ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصيحة واخرجه النسائي ايضا ويؤيده حديث ابن عباس ان جارية بكرا أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها زوجها وهي كارهة فخبرها النبي صلى الله عليه وسلم رواه احمد وابوداود وابن ماجه والدارقطني ورواه الدارقطني ايضا عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وذكر انه أحسن، قال الشوكاني وأخرجه ايضا ابن ابي شيبة قال الحافظ ورجاله ثقات وأعل بالاسناد وتقدم جريه بن حازم عن ايوب وتقدم حسين

باب جواز بيع الاب البكر الصغيرة

وأذنها صماتها قال نعم وحديثنا قتيبة بن سعيد قال ناسفیان عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جابر يخبّر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للثيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر إذا سئلتها وحديثنا ابن أبي عمير قال ناسفیان بهذا الاسناد وقال الثيب احق بنفسها من وليها والبكر يستأذنهما أبوها في نفسها وإذا سئلتها ورعا قال وصمتها أقرها محل ثنا أبو كريب محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة حم قال وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال وجدني كتابي عن أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزجني رسول الله صلى الله عليه وسلم الست سنين

عن جرير وأجيب بن أيوب بن شريك رواه عن الثوري عن أيوب موصولة وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصولة وإذا اختلفت في وصل الحديث وارساله حكروا من وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني بن جرير توبع عن أيوب كما ترى وعن الثاني بن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير وانفصل باليه بقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجه من غير كفؤ، أ- قال الحافظ وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يشبث الحكم فيها تعميما وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طريقة تقوى بعضها ببعض، أ- وهذا هو الجواب عندهم عن حديث ابن بريقة المذكور فان قولها فيه ليرفع بي خبيثته مشعر بأنه غير كفؤ لها ولهذا أورده صاحب المنقح في باب الكفاءة والله اعلم وأما احتجاجه من مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الثيب احق بنفسها من وليها فدل على أن ولي البكر احق بها منها فيجيب عنه بان المفهوم لا ينتهض للممتك به في مقابلة المنطوق، قال الحافظ في الدرر ايتروا جواب بعض من لا يقول بالأجبار بان الدلالة منه بطريق المفهوم وفي الاحتجاج به اختلاف وعلى تقديره فالمفهوم لا عموم له فيحمل على من دون البلوغ وايضا فقد خالفه المنطوق فانه قال ان البكر تستأذن فلو كانت تجبر لم يجز الاستئذان وما يحتمل ان يكون التقريب بينهما بسبب ان الثيب تخطب الى نفسها فتأمر وليها ان يزوجهما والبكر تخطب الى ابائها فتجبر الى استئذانها فمن اين وقع لهما ان التفرقة لاجل الاجبار وعدمه، أ- قال ابن الهمام والحاصل حينئذ من اللفظ اثبات الاحقية للثيب بنفسها مطلقا ثم اثبات مثله للبكر حيث اثبت لها حق ان تستأمر وغاية الأمر انه نص على احقية كل من الثيب والبكر بلفظ يحضها كما أنه قال الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها ايضا فايرانه أنا واحقية البكر بأخراجه في ضمن اثبات حق الاستئثار لها وسببه ان البكر لا تخطب الى نفسها عادة بل الى وليها بخلاف الثيب فلما كان الحال انها احق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بإيجاب استئثارها إياها فلا يفتات عليها بتزوجها قبل ان يظهر رضاهما بالخطاب، أ- قال الحافظ ورد النكاح اذا كانت ثيبا فتزوجت بغير رضاها اجازع الاما نقل عن الحسن والنخعي (وفيه حديث خنساء) بنت خدام هذا البخاري وغيره) واختلفوا اذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية ان اجازته جازع عن المالكية ان اجازته عن قريب جاز ولا ولا ورده الباقون مطلقا قوله صماها ثم بضم الصادى سكوتها وتقدم المسألة فريفا بقوله يسأذنها أبوها ثم قال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر القاسم وسالم بن زجر الابكار لا يستأمر ونهن قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة تستأمر وكذلك رواه ابو بردة عن ابى موسى ومحمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة فدل على ان المراد بالبكر اليتيمة قلت وهذا لا ينافي زيادة الثقة الحفظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد باليتيمة البكر لم يردفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الاب وغيره فلا تعارض بين المزايا وبين النظر في ان الاستئثار هل هو شرط في صحة العقد او مستحب على معناه استطابة النفس كما قال الشافعي كل من الامرين محتمل، كذا في فخر الباري باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة قوله وجدت في كتابي عن أسامة ثم قال النووي معناه انه وحده في كتابه ولم يذكره سمعه ومثل هذا تجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغية، أ- قال الأبي رحمه الله لم يذكره في الاتباع بل صدر به قوله تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم اى عقد على قوله لست سنين اى اخرى لا اعلى من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن ابيه انه كتب الى الوليد انك سألتنى متى توفيت خديجة وانها توفيت قبل عترة النبي صلى الله عليه وسلم من مكاة بثلاث سنين او قريب من ذلك ونكر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بعد متوفى خديجة وعائشة بنت ست سنين ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها بعد تأخر المدينة وهي بنت تسع سنين قال الحافظ بعد الكاثر الكثير واذا ثبت انه بنى بها في شوال من السنة الاولى من الهجرة قوى قول من قال انه دخل بها بعد الهجرة بسبعة اشهر وقد وهاه النووي في تهذيبه ولبس رواه اذا عد دناه من ربيع الاول وحزمه بن دخوله بها كان في السنة الثانية يخالف ما ثبت انه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين وقال الدريماطي في السيرة له ماتت خديجة في رمضان وعقد على سودة في شوال ثم على عائشة ودخل بسودة قبل عائشة، أ- قال النووي هذا

وبني أبي وأنا ابنة تسع سنين قالت فقد منا المدينة فوعلت شهرًا فوفى شعري جيمته فأتيتني امرؤمان وأنا على أرجوحة ومعى صواحي فصهرحت بي فأتيتها وما أدري ما تريد بي فأخذت بيدى فأوقفتني على الباب فقلت هذه

الحديث صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذن لها والجد كالأب عندنا، أم قال المصنف اجتمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فمين لا توطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقًا أن الأب لا يزوجه بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصهم قال صاحب التلويح وهذا لم يقل به أحد غيره ولا يلتفت إليه لشذوذه ومخالفته دليل الكتاب السنة ومقابلته تجوز الحسن م والصح م للأب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرا كانت أو ثيبًا قال ابن المهنا م ويجوز تزويج الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي لقوله تعالى والآتي لم يحضن فثبت العدة للصغيرة وهي فرع تصور نكاحها شرعًا فيبطل به منع ابن شبرمة وأبو بكر الأصم معه وتزويج أبي بكر عائشة وهي بنت ست سنين قريب من المعتاد وتزويج قدامة بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة بنص في فهم الصحابة عدم الخصوصية في نكاح عائشة رضي الله عنها قال النووي واجمع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث وأبطلت فلا خيار لها في فسخه عند مالك والشافعي والحجازيين وقال أهل العراق لها الخيار إذا بلغت وأما غير الأب والجد من الأهل فلا يجوز أن يزوجهما عند الشافعي ومالك والثوري وغيرهم وقال الأوزاعي أبو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الأولياء ولها الخيار إذا بلغت إلا أبا يوسف فقال لا خيار لها كذا في المرقاة وقال في الدار المختار والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبًا ولزم النكاح لأي بلا ترقى على إجازة أحد بلا ثبوت خيار ولو بنين فاحش بنقص مهرها وزيادة مهره أو بغير كفوان كان الولي أبا أو جدًا الرعيث منها سوء الاختيار وإن عرفت لا يصح النكاح وإن كان المزوج غيرها لا يصح النكاح من غير كفوا وبغير فاحش أصلاً وإن كان من كفوا وبمهر المثل صح ولكن لهما أي صغير وصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعد، أم قوله وبني أبي أي دخل معي وزوت بي، في المرقاة قال الجوهري يقال بني على أهله بناءً أي زفها والعامة تقول بني بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة خلو بها فقبل لكل داخل بأهله بأن وعليه كلام الشيخ التورثي والقاضي وأبنا في التخطئة حتى تجاوزنا إلى تخطئة الراوي قال الطبيب أن استعمال بني عليها بمعنى زفها في بدع الأعراس كناية فلما كثر استعماله في الزفات فهو منه معناه الزفات وإن لم يكن ثم بناء فأى بعد في قول من المعنى الثاني إلى ثالث فيكون مجزئاً عن بني ويوضح هذا ما قال صاحب المغرب وأهله أن المعسر كان يبنى على أهله ليلة الزفات خبله ثم كثر حتى كفى به عن الوطء، أم - وفيه أن كلام الشراح إنما هو في صحة تعدية البناء بالباء وهو لا ينقرون تعدية قرادفه بها فالأولى أن يقال بالتضمن نعموا نقل عن ابن دريد بني بامرأته بالباء كأعرس بها الوصح من غير المولدين ففيه لغتان ويؤيده ما في القاموس بنحو الرجل على أهله وبها زفها وفي مختصر النهاية للسيوطي بعد قول الجوهري وفيه نظر فقد تكرر في الحديث وغيره واستعمله هو أيضاً قوله وأنا ابنة تسع سنين الخ واختلف العلماء في الوقت الذي تدخل فيه المرأة على زوجها إذا اختلف الزوج وأهل المرأة فقالت طائفة منهم أحمد وأبو عبيد يدخل وهو بنت تسع أتباع الحديث عائشة وعن أبي حنيفة تأخذ بالتسع غير أننا نقول بأن بلغت التسع ولو تقدرا على الجماع كان لأهلها منعها وإن لم تبلغ التسع وقويت على الرجال لم يكن لهم منعها من زوجها وكان مالك يقول لا نفقة لصغيرة حتى تدرك أو يظن الرجال وقال الشافعي إذا قاربت البلوغ وكانت جسمته تحتل الجماع فلزوجها أن يدخل بها ولا يمنعها أهلها حتى تحتل أي الجماع، كذا في عمدة القاري - قوله فوعلت الخ على صيغة المجهول أي حميت من الوعك وهو الخلق زاد في رواية البخاري بعد قوله فوعلت فتمزق شعري بالزاي أي تقطع وفي رواية فتمزق بالراء أي انتف قوله فوفى شعري الخ أي كثر وفي الكافر حدث تقديره ثم نصلت من الوعك فترى شعري فكثرت قوله جيمته الخ مصغرة بجمة بتشديد الميم والجمجمة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين وإذا كان إلى الشحمة الذين يسمون وفرة أي صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض قوله فأتيتني امرؤمان الخ هي كنية أم عائشة واسمها زينب بنت عامر بن عويمر قال الذهبي م وقال أبو عمر امرؤمان يقال بفتح الراء وضمها بنت عامر ولم يذكر لها اسمًا ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة فنزل النبي صلى الله عليه وسلم قبرها واستغفر لها وقال اللهم لم يخف عليك ما لقيت امرؤمان فيك وفي رسولك قوله وأنا على أرجوحة الخ بضم الهضرة هو خشبة يلعب عليها الصبيان والجوارى الصغار يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفيها ويجزكونها فيرتفع جانب منها وينزل جانب قال النووي قوله فقلت هذه الخ بآسكان الهاء الثانية فهي هاء السكت وهذه كلمة يقولها المبهور أي منقطع النفس لاجل التبرج

حتى ذهب نفسي فأدخلتني بيتاً فاذا نسوة من الأنصار فقلن على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتني اليهن فغسلن رأسي
وأصلحنني فلحقني محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمتني إليه وحل ثنائي يحيى بن يحيى قال أنا أبو مغوية عن هشام
ابن عروة ح قال حدثنا ابن عمير واللفظ له قال ناعبة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا
بنت ست سنين وبني لي وأنا بنت تسع وحل ثنائي عبد بن حميد قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة
أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزقت اليه بنت تسع سنين ولعبت معها ومات عنها وهي بنت
ثمان عشرة وحل ثنائي يحيى بن يحيى وإسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب قال يحيى الأسدي أنا وقال الآخر
على الأرواح حتى يتراجع إلى حال سكونه وفي رواية البخاري أوقفني على باب الدار فاني لا أفيج أي أنفسي تنفست عالياً قوله حتى ذهب
نفسى أي بفتح الفاء أي ذهب غلبة النفس من الأعياء وفي البخاري حتى سكن بعض نفسي قوله فاذا نسوة من الأنصار أي سمى منهن أسماء بنت
زيد بن السكن الأنصارية في ما أخرجه المستغفر وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليهن ثمراً وليناً قوله على الخير والبركة في هذا
الدعاء يشمل المرأة وزوجها وفي بعض طرق حديث عائشة أن أمها لما جلست في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء أهلك يا رسول الله
بارك الله لك فيهم قوله على خير طائر أي كناية عن الفأل وطائر الإنسان عمله الذي قلده وقال ابن الأثير طائر الإنسان ما حصل له في علم الله عز
وجل ما قدر له وقيل الطائر المحظ ويطلق على المحظ من الخير والشر والمراد هنا أي من حظ وأفضله وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل
واحد من الزوجين ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف بركة الله لك قال عياض وفي حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه شهد أملاك أنصار
فقال له على الألفة والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق بركة الله لك قوله فغسلن رأسي وأصلحنني أي قال النوى في استحباب
تنظيف العروس وتزيينها للزواج واستحباب اجتماع النساء لذلك ولأنه يتضمن إعلان النكاح ولا تمن يؤانسها ويؤدبها ويعلمن آدابها
حال الزفاف وحال لقائهما الزوج قوله فلم ير عني أي بضم الراء وسكون العين أي لم ير عني شيء إلا دخوله علي وكنت بذلك عن المفاجأة
بالدخول على غير عالم بذلك فانه يفرح غالباً قوله إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البخاري بغير الواو بعد إلا قال السدي أي ما رأيت
شيئاً وما خطر ببالى خطرة في حال إلا في حال حضوره صلى الله عليه وسلم وقت الضحى أي كنت غافلة إلى هذه الحال والله تعالى أعلم - والحاصل
أن قاعل يرعى ضمير فيه راجع إلى اسم الفاعل من الروع ولما كان ذلك ما دل عليه الفعل صرح جميع الضمير إليه وإسناد الفعل إلى اسم الفاعل منه
شائع ومنه قوله تعالى قال قائل منهم وحدثنا لا يسزني الزاني ونحوه وقولها إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم مستثنى من أعم
الأحوال كما يظهر من التقرير الذي ذكرناه - أم - قال النوى وفيه جواز الزفاف والدخول بالعرس نهاراً وهو جائز لئلا يؤخر واجتهب البخاري في
الدخول نهاراً وترجم عليه باباً قوله ضحى أي قال العين في أبواب النكاح ضحى بالضم والقصر فرق الضحوة وهو ارتفاع أول النهار ومعنى ضحى
أي وقت الضحى أرادت أن دخوله عليها كان وقت الضحى وقال في باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقد ومها المدينة قوله ضحى أي
ظهر ويروى تدحى وهكذا ذكره ابن الأثير فقال فلم ير عني إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضحى أي ظهر قلت فلهذا ضحى فعل ما ضى
يقال ضحى ضحواً إذا ظهر ويقال أيضاً ضحواً الظل إذا صار شمساً والله أعلم - قوله بنت سبع سنين أي قال النوى كذا في رواية وفي
أكثر الروايات بنت ست سنين فاجمع بينهما أنه كان لها ست وكسرت في رواية اقتضت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله
أعلم - وقال القرطبي يمكن أن يكون ذلك منها على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن أن يقال أنه في أول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست
أي انقضت وقولها بنت سبع أي هي فيها - وقال العين ست سنين هو الضراب قيل سبع سنين وهو ضعيف قوله وزفت اليه أي
بصيغة المجهول من الزفات أي أرسلت إلى بيته عليه الصلوة والسلام قوله ولعبت معها أي بضم اللام وفتح العين جمع لعبة وهي ما
يلعب به قال الترمذي اللعب جمع لعبة كركب أرادت ما كانت تلعب به وكل ملعوب فهو لعبة وإذا فتم اللام فهو المرة الواحدة من اللعب
وإذا كسرت فهي الحالة التي عليها اللاعب وقال النوى المراد هذه اللعب المسماة بالبنات التي تلعب بها الجوارى الصغار معناه
التنبيه على صغر سنّها قال القاضي رحمه الله وفيه جواز اتخاذ اللعب وإباحة لعب الجوارى بهن وقد جاء أنه عليه الصلوة والسلام
رأى ذلك ولم ينكره قالوا وسببه تدريسهم لتربية الأولاد واصلاح شأنهم وبوقتهن - أم - ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النبي
عن اتخاذ الصور لما ذكر من المصلحة ويحتمل أن يكون قضية عائشة رضي الله عنها هذه في أول الهجرة قبل تحريم الصور قوله
وهي بنت ثمان عشرة أي وقد ماتت هي رضي الله عنها بالمدينة سنة سبع وخمسين باب استحباب التزويج والتزويج في شوال

نا أبو مغوية عن الأعشى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وثني
بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة **حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللفظ لزهير قالنا وكيع**
ناسفيا عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عمر عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ونحوه
في شوال فأتى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظ عنده مني قال وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال
وحدثنا ابن غير قال نا أبي قالنا نسفين بهذا الإسناد ولم يذكر فعل عائشة **حدثنا ابن أبي عمير** قال نسفين عن يزيد بن
كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فاخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها

واستجاب الدخول فيه **قوله** تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ثم قال عياض كانت العرب تكرر أن تزوج فيه ويتطيرون به
لقوله شالت نعمته وشالت النوق بأذنابها قال القرطبي تطيرون بذلك لأن شوال أهنر الشول وهو الرفع والانتالة ومنه شالت النوق
بأذنابها أي رفعت وتدل جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا شالت نعمته فمعناه هلكوا عن آخرهم فكانوا يتوهمون أن المتزوجين فيقع
بينهم البغضاء وترفع أي تزول حظوتها من عند الزوج **قوله** كان أحظ عنده مني أي اقرب إليه وأسعد به وأكثر نصيبا مني قال
القرطبي قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكمره وتطير من الزواج فيه فالمعنى أني تزوجت فيه ولم يضرني ذلك بل كنت عند أحظ
من غيري، أم - وفي شرح النقاية لأبي المكارم كرم بعض الروافض الكناج بين العيدين وقال السبوطي في حاشيته علم مسلم روى ابن عبد
في طبقاته عزالي حاتم قال إنما كره الناس أن يتزوجوا في شوال لطافون وقع في الزمن الأول، أم **قوله** وكانت عائشة تستحب أن قال
النووي فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال وقد نص أصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا الكلام
رد ما كانت الجاهلية عليه وما يخيله بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزوج والدخول في شوال وهذا باطل لا أصل له وهو من آثار
الجاهلية كانوا يتطيرون بذلك لما في اسم شوال من الانتالة والرفع، أم قلت نعم قصد عائشة رضي الله عنها صحيح وأنا استحباب التزويج البناء
في شوال مطلقا فقال الشوكاني الحديث إنما يدل على ذلك إذا تباين إن النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك الوقت لخصوصية له لا توجد في
غيره لا إذا كان وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم على طريق الاتفاق وكونه بعض أجزاء الزمان فإنه لا يدل على استحباب لأنه حكم شرعي
يحتاج إلى دليل وقد تزوج صلى الله عليه وسلم نساءه في أوقات مختلفة على حسب الاتفاق وليرتفع وقتا مخصوصا ولو كان مجرد الوقوع فييد
الاستحباب لكان كل وقت من الأوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وسلم يستحب البناء فيه وهو غير مسلم، أم - وقريب منه ما نقل الأبي
عن أبي بكر بن العربي رحمه الله - والله سبحانه وتعالى أعلم **باب** ندب من أراد أن يدخل المرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل خطبتها **قوله**
أنه تزوج امرأة من الأنصار **قال** السدي ثم كان المراد أنه خطبها وأراد تزويجها ونحو ذلك إذا لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق
قبل الدخول وذلك بعيد والله تعالى أعلم ثم الظاهر أن هذه الرواية والمرآة الآتية محمولتان على الوقتين لرجلين والله تعالى أعلم -
قوله فانظر إليها ثم قال القرطبي هذا أمر شاذ أي مصلحة لا أمر وجوب وقال الشوكاني الأمر هنا لا بأية بقرينة قوله في حديث أبي حميد عند
أحمد فلا جناح عليه أن ينظر منها وفي حديث محمد بن مسلمة عند أحمد وابن ماجه فلا بأس أن ينظر إليها، أم - وقيل أنه امر ندب للأحد فيشأنه
به وقيل ذلك بما إذا رجا الأجابة وأما لو لم يرجها فلا - وأما في البأس والجناح فأنها لو لم تأسر أن يتوهم متوهف فيه البأس والجناح لكونها
امرأة اجنبية فلا ينافي الاستحباب وورد في حديث جابر عند أبي داود ومروعا إذا خطب أحدكم المرأة فاستطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى
نكاحها فليفعل وفي حديث المغيرة عند أحمد والترمذي وغيرهما فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال القاري في المرقاة فإنه مندوب
لأنه سبب تحصيل النكاح وهو سنة مؤكدة والتحسين المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالرغبة في المنكحة والنهي أن يكون المقصود الجمال
فقط كذا ذكره ابن الملك وفيه أن قصد الجمال مباح والنهي لأنه خلاف الأولى لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة قال
الطبري قد مر أن الداعي إلى النكاح أما المال أو الحساب أو الجمال أو الدين فمن غرضه الجمال فليحتر في النظر إلى ما قصد بان ينظرها احتفاء
بنفسه أو بان يبحث من نفعها له وهذا معنى الاستطاعة ويمكن أن يحمل الداعي على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم فحينئذ يكون الجمال
مطلوبه أذبه يحصل التحسين والطبع لا يكتف بالدقيقة غالباً كيف والغالب أن حسن الخلق والخلق لا يفترقان وإن ما روى أن المرأة
لا تنكح لجمالها ليس زجراً عن رعاية الجمال بل هو زجر عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدين، أم - وقال الشيخ ولي الله الدهلوي

باب استحباب التزويج والتزوج في شوال واستحباب الدخول فيه

فان في اعيان الانصار شيئا وحديثي يحيى بن معين قال نامروان بن معاوية الفزاري قال تاييز بن كيسان عن ابي حاتم
عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كم تزوجتها قال على اربع اواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على اربع اواق كأنما تختون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى ان يبعثك في بعث تصيب منه قال
فبعث بعثا الى بني عيس بعث ذلك الرجل فيهم رجل ثناقتية بن سعيد الثقفي قال تاييعوب يعني ابن عبد الرحمن القاري
عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال وحدثنا قتيبة قال تاييعوب يعني ابن عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي
قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهب لك نفسي فنظر اليها رسول الله صلى
قدس الله روحه السبب في استحباب النظر الى المخطوبة ان يكون التزويج على روية وان يكون بعد من التام الذي يلزمه ان اقتصر في النكاح و
لم يوافق فله يرد واسهل للتلافي ان ارد وان يكون تزوجا على شوق ونشاط ان وافقه والرجل الحكيم لا يلزم موثقا حتى يتبين خيره وشره قبل ولوجه
ام - قال الحافظ في الفقه قال الجمهور لا بأس ان ينظر المخطوب الى المخطوبة قالوا ولا ينظر الى غير وجهها وكفيها وقال لا ولا داعي يجتهد وينظر الى ما
يريد منها الا العورة وقال ابن حزم ينظر الى ما قبل منها وما اظهر منها وعن احمد ثلاث روايات الاولى كالجمهور والثانية ينظر الى ما يظهر غالباً
والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور ايضا يجوز ان ينظر اليها اذا اراد ذلك بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل الطحاوي عن قوم انه
لا يجوز النظر الى المخطوبة قبل العقد بحال لا فها حينئذ اجنبية ورد عليه رواية الاحاديث المذكورة، ام - قال النووي قال اصحابنا يستحب ان يكون
نظره اليها قبل الخطبة حتى ان كرهها تركها من غير ابداء بخلات ما اذا تركها بعد الخطبة والله اعلم - قال اصحابنا واذا لم يمكنه النظر استحباب ان
يبعث امرأة يشق بها تنظر اليها وتخبره ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه، وقال وانما يباح له النظر الى وجهها وكفيها فحسب لاهما ليسا بعورة في
حقه فيستدل بالوجه على الجمال وضد بالكفين على سائر اعضائها باللبس والخشونة قوله فان في اعيان الانصار شيئا اي في اعيان
بعضهم شيئا مما يفر عنه الطبع ولا يستحسنه لانه رآه في الرجال فحسب النساء عليهم ولا من شقائق الرجال ولذلك اطلق الانصار او
لتحديث الناس به اذ انهم علموا بالوحى قوله شيئا الخ قيل عمن قيل صنف قيل رقة قال الحافظ الثاني وقع في رواية ابى عوانة في مستخرجه
فهو المعتمد، قال عياض وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وايضا هو من النصيحة المأمور بها قوله على اربع اواق
جمع اوقية والاوقية اربعون رهما قوله كأنما تختون الفضة الخ بكسر الحاء اي تقشرون وتقطعون قوله من عرض هذا الجبل الخ العرض
نظم العين واسكان الراء هو الجانب والناحية، قال عياض وعرض الجبل والحائط ما واجهك منه واما العرض بفتح العين فهو ضد الطول ام
قال القرطبي في هذا الكلام منه صلى الله عليه وسلم ليس بالخيار في المغالاة في الصداقات مطلقا فانه صلى الله عليه وسلم اصدق نساءه خمسمائة
درهم ولا اربع اواق انما هي مائة وستون رهما وانما هو انكار بالنسبة الى هذا الرجل فانه كان فقيرا في تلك الحالة وادخل نفسه في مشقة
يتعرض للسؤال بسببها ولهذا قال ما عندنا ما نعطيك ثم انه صلى الله عليه وسلم لكرمه اخلاقه جابر انكسار قلبه بقوله ولكن عسى ان يبعثك في بعث
اي سرية للغزو وتصيب منه فبعثه فاصاب ببركته صلى الله عليه وسلم باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك
من قليل وكثير واستحباب كونه خمس مائة درهم لمن لا يحجب به قوله عن ابي حازم عن سهل بن سعد الخ هذا الحديث ملالة على ابي حازم سلمة
ابن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الائمة عنه قوله جاءت امرأة الخ لم اقف على اسمها قوله جئت اهب لك نفسي الخ قال
الحافظ فيه حلفت مضاف تقديره امر نفسي او نحوه ولا لا حقيقة غير مرادة لان رتبة العز لا تملك فكأنها قالت اترجك من غير عرض قال
وفيان الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل رزقيها ولم يقل هبها لي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على
ذلك فدل على جواز له خاصة مع قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة ودون غيره
من الامة على احد الوجهين للشافعية والاخر لا بد من لفظ النكاح او التزويج وسيأتي البحث فيه اي تحت قوله فقد ملكتها بما مدك من القرآن
وقال السدي رحمه الله هبة الحررة نفسها لا تصح فتعمل على التزويج بنفسها منه بلامه رجاء او تفويض الامر اليه والثاني اظهر وانسب بتزويجه
صلى الله عليه وسلم اياها من غيره، ام قُنت وليؤيده المعنى الثاني ما وقع في رواية حماد بن زيد انما قد وهبت نفسها لله ولرسوله، فجعل الهبة على
معنى التزويج لا على زيادة قوله الله كما هو الظاهر وفي روح المعاني استدلال الشافعية رحمهم الله بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت
نفسها للمؤمنين ان اراد النكاح ان يشككها خالصة لك من دون المؤمنين على ان النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة لان اللفظ تابع للمعنى وقد خص

من قليل وكثير واستحباب كونه خمس مائة درهم لمن لا يحجب به
باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك

الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقال رجل من أصحابه فقال يا رسول الله ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء

عليه الصلوة والسلام بالمعنى فيختص باللفظ وقال بعض أجلة أصحابنا في ذلك ان المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بلا عوض بأي لفظ كان لا تمليكها بلفظ وهبت نفسى فحيث لم يكن ذلك نصا في التمليك بهذا اللفظ لم يصح ان يكون مناطا للطلاق في انعقاد النكاح بلفظ الهبة ايجابا وبسبب وصفه خلوص الاحلال المذكور له صلى الله عليه وسلم من دون المؤمنين كونه متحققا في حقه غير متحقق في حقهم اذ لا بد في الاحلال لهم من عمل المثل وظاهر كلام العلامة ابن الهمام اعتبار لفظ الهبة حيث قال في الفتح قد ورد النكاح بلفظ الهبة وساق الآية ثم قال ولا اصل لعدم الخصوصية حتى يقوم دليلها وقوله تعالى خالصته لك يرجع الى عدم المهر بقرينة اعتقابه بالتعليل بنفى الحرج فان الحرج ليس في ترك لفظ الى غير خصوصية بالنسبة الى قسم العرب بل في لزوم المال وبقرينة وقوعه في مقابلة المولى اجور من نصارى الحاصل لك الا زواج المولى مهوون والى وهبت نفسها لك فلم تأخذ مهر خالصته هذه الخصلة لك من دون المؤمنين اما هم فقد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم من المهر وغيره وأبدي صدقنا الشريعة جواز كونه متعلقا باحلالنا قيدنا في احلالنا انما هو له صلى الله عليه وسلم لا فائدة عدم حلهم لغيره صلى الله عليه وسلم انتم، ويفهم من الحديث ان من رغب في تزويج من هو على قدر ما منه لا لو عليه لانه بصد ان يحجب الا ان كان مما تقطع العادة برودة كالسوق في خطبة السلطان بنته او اخته وان من رغب في تزويج من هو على منها لا عار عليها اصلا ولا سيما ان كان هناك غرض من صحيح او قصد صالح اما الفضل حتى في الخطبة او لم هو فيه فيخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور قوله فصعد النظر فيها وصوبه الم هو تشديد العين من صعد والواو من صوب والمراد انه نظر اعلاها واسفلها والتشديد اما للمبالغة في التأمل لما للتكرير وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لارادة تزويجها وان لم تقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم تقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولو لم يقصد انما اذا رأى منها ما يحببه انه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن الاتصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل العصمة والذي تحرر عننا انه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر الى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلما آخر فقال يحتمل ان ذلك قبل الحجاب او بعد لكنها كانت متلفعة وسياق الحديث يوجب ما قال كذا في الفتح، قوله ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه الم هو مجيء قوله فصمت في رواية معمر بن الثوري وقال في رواية فضيل بن سليمان فلم يردوها وفي بعض الروايات فلم يجيبها شيئا ووقع في رواية سفينان عند البخاري انها اعادت الطلب ثلاثا ووقع في رواية حماد بن زيد انها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال مالي في النساء حاجة قال الحافظ ويجمع بينهما وبين ما تقدم انه قال ذلك في آخر الحال فكأنه صمت أو لا لتفهونه لم يردوها فلما اعادت الطلب افصح لها بالواقع ووقع في حديث ابى هريرة عند النسائي جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسي بارك الله فيك اما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفور ادب المرأة مع شدة رغبة الا انها لم تنال في الاحراج في الطلب وفصمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لما لم تيسر من الرد جلست تنتظر الفرج وسكوته صلى الله عليه وسلم انا حياء من مواجعتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديد الحياء وجلالها ورد في صفته انه كان اشد حياء من العذراء في خدرها واما انتظار اللوحى واما تفكرا في جواب يناسب المقام وفيه ان الهبة لا تتولا بالقبول لانها لما قالت وهبت نفسك ولو قبل قبلت لم يتر مقصودها ولو قبلها الصارت زوجا له لذلك لم يتكر على القائل زوجنيها قال المزوى وفيه انه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاءها ان يسكت سكوتا يفهم السائل منه ذلك ولا يفجله بالمنع الا اذا حصل الفهم الا بصريح المنع فيصريح قوله فقال رجل الم قال الحافظ لم اقف على اسمه وكان من الانصار كما في رواية الطبراني قوله ان لم تكن لك بها حاجة الم ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لا حاجة لي لجواز ان تتجده الرغبة فيها بعد ان لم تكن وفيه ان الصحابي لو فهم ان للنبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها فكذلك من فهم ان له رغبة في تزويج امرأة لا يصح لغيره ان يراحمه فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها انا بالتصريح او ما في حكمه قوله فزوجنيها الم فيه ان الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به اذا كان واجدا للمهر و كان عاجزا عن غيره من الحقوق لان المراجعة وقعت في وجلان المهر وفقد لا في قدر زائد قاله المباحي وتعقب باحتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم الماطع من حال الرجل على انه يقدر على اكتساب قوته وقوت امرائه ولا سيما مع ما كان عليه اهل ذلك العصر من قلة الشيء القنأ باليسير قوله فهل عندك من شيء الم زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود مالك قال الحافظ وفيه ان النكاح لا بد فيه من الصديق لقوله هل عندك من شيء تصدقها وقل جمعوا على انه لا يجوز لاحد ان يطأ فرجا وهب له دون المربة بغير صديق وفيه ان الاول

فقال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فعتال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر لو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد لكن هذا اراي

ان يذكر الصداق في العقد لانه اقسط للزواج وانفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل العقد وجه كونه انفع لها انه يثبت لها نصف المهر ان لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر ام - قوله لا اراي زاد في رواية هشام ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية الثوري عند الاسماعيلية عند شيء قال لا قال انه لا يصح ووقع في حديث ابى هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ولكن تملكيني امرئ قالت نعم فنظرت في وجه القوم فوجدت رجلا فقال الى اريد ان ازوجك هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي فقد رضيت وهذا ان كانت القصة مستحقة فيكون يقع نظره في وجه القوم بعد ان سأل الرجل ان يزوجه فاسترضاها او لا ثم تكلم معه في الصداق وان كانت القصة مستحقة فلا اشكال قوله والله ام فيه جواز الحلف بغير الاستحلاف للتأكيد لكنه يكره بغير ضرورة قاله الحافظ ثم قوله اذهب الى اهلك ام ووقع في حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئا والمراد بالنساء اهل الرجل كما دل عليه رواية الباب قوله ولو خاتم من حديد ام - وفيه تقليدية قاله الحافظ وقال النووي قوله ولو خاتم هكذا هو في النسخ خاتم من حديد وفي بعض النسخ خاتما وهذا واخوه الاول صحيح ايضا اي ولو حضر خاتم من حديد ثم قال وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد وفيه خلاف للسلف حكمه القاضي ولا صحابته في كراهته وجهان اصحهما لا يكره ام - وفي الدار المختار ولا يتختم الا بالفضة فيحرم غيرها كالحجر والذهب وحديد ام - قال ابن عابدين وفي الجوهرة والذهب والحديد والفضة والخامس الرصاص مكروه للرجال والنساء وفي التتارخانية لا بأس بان يتخذ خاتم حديد قد اوى عليه فضة والبس بفضة حتى لا يرى ام - قال الحافظ واستدل بحديث الباب على جواز لبس خاتم الحديد ولا حجة فيه لانه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس فيحتل انه اراد وجوده لتشفيع المرأة بقيته ام - وقال فقهاؤنا فان ثبت كراهة لبسها للفقهاء ثبت كراهة لبسها لما فيه من الاغانة على ما لا يجوز قال ابن عابدين الا ان المنع في البيع اخف منه في اللبس فيمكن الانتفاع في غيره لك ويمكن سبكه وتغيير هيئته ام - واخرج ابو داود والنسائي من طريق اياس بن الحارث بن معقيب عن جده قال كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوئا عليه فضة فرمى كان في يدي قال وكان معقيب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهذا يدل على الاباحة قال الحافظ ولما ما اخرجنا اصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بري عن ابيه ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال مالي اجد منك ربح الاصنام فطره ثوبا وعليه خاتم من حديد فقال الى ارى عليك حلية اهل النار فطره فقال يا رسول الله من اتي شيء اتخذ قال اتخذ من ورق ولا تمه مشقلا وفي سنده ابريطية بفتح المهلة وسكون التثنية بعد هامو حدة اسمه عبد الله بن مسعود المروزي قال ابو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحقره وقال ابن حبان في الثقات يخطئ ويخالف فان كان محفوظا حل المنع على ما كان حديثا صراقا وقد قال التتارخاني في كتاب الاحبار خاتم الفولاذ مطرقة للشيطان اذا لوى عليه فضة فهذا يؤيد المغيرة في الحكم ام - قلت والظاهر لا حوط تقدم الاباحة على التحريم ما لم يجعل التاخير بغير الله اعلم قال النووي وفي هذا الحديث انه يجوز ان يكون الصداق قليلا وكثيرا ما يتول اذا تراضى به الزوجان لان خاتم الحديد في نهاية من القلة ام - قلت ليس حاله كالحال في البيوعات بل هو متردد بين ان يكون عوضا من الاعراض يعتبر فيه التراضي بالقليل كان او بالكثير وبين ان يكون عبادة فيكون موقتا وذلك انه من جهة انه يملك به على المرأة منافعا على الدوام يشبه العرض ومن جهة انه لا يجوز التراضي على اسقاطه يشبه العبادة فيجوز التوقيت فلهذا ينبغي قبل الخوض في هذا البحث ان نتفكر في حكمة مشروعية المهر في النكاح وما ورد في ذلك من الايات والاخبار قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكانوا (اي اهل الجاهلية) لا يأنكحون الا بصداق لا مور بعثتهم على ذلك وكان فيه مصالح منها ان النكاح لا يتم فائده الا بان يوطن كل واحد نفسه على المعاونة الدائمة ويتحقق ذلك من جانب المرأة بزوال أمرها من يدها ولا جائز ان يشترع زوال امرها ايضا من يده والا استدباب الطلاق وكان اسيرا في يدها كما انها عانية بيده وكان اصل ان يكونوا قواوين على النساء ولا جائز ان يجعل امرها الى القضاة فان مراعاة القضية اليهم فيها حرج وهو لا يعرفون ما يعرف هو من خاصة امر فتعنين ان يكون بين عينيه خسارة مال ان اراد فك النظم لئلا يجترئ على ذلك الا عند حاجة لا يجد منها بل ان كان هذا نوعا من التوطن وايضا فلا يظهر الاهتمام بالنكاح الا بما يكون عوض البضع فان الناس لما تشاءوا بالاموال شحوا لم يشاءوا به في غيرها كان الاهتمام لا يتم الا ببذل لها والاهتمام تقرر اعين الاولياء حين يملك هو فلهذا احكامه ووجهه يتحقق التميز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ان تبذروا ما مولا لكم فمحوين غير

اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتم الحديد

اقوال العلماء في ان اقل المهر هل هو موقت من الشايع
اعلا بسل مفض الى اراي التزوج

رضي الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ولا مهر اقل من عشرة من الحريف الطويل قال الحافظ انه بهذا الاسناد حسن ولا اقل منه ، ام - وقد حسنته المحقق ابن امير الحاج في شرح التحرير ولعله هو المراد بقوله بعض اصحابنا والله اعلم وقال محمد رحمه الله بلغنا ذلك عن علي وعبد الله بن عمر عامر ابراهيم ورواه باسناد الى جابر في شرح الطحاوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من المقدمات لا يردك الاسماء واخرج الدارقطني في سننه عن داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق قال ابن حبان داود الاودي ضعيف ثوران الشعبي لم يسمع من علي قلت وهذا الاسم اي داود الاودي يطلق على اثنين احدهما داود بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ليس بقوي في الحديث بل خلاف الا ان ابن عدي قال لم أر له حديثا منكرا اجاز الحد اذا روى عنه ثقة وان كان ليس بقوي في الحديث فانه يكتب حديثه ويقبل اذا روى عنه ثقة والاثر المذكور في اة عنه محمد بن ربيعة وعبد الله بن موسى وهما ثقتان ، والثاني داود بن عبد الله الاودي وثقه احمد وابن معين واود داود وابن شاهين وغيرهم من الائمة وقال النسائي ليس به باس ولم يتحقق لي الى الآن ايهاا اريد في الاسناد المذكور وقد اشار الشوكاني ايضا الى التردد ثم بعد كتابة هذه الشطور رأيت فيما نقله العيني من كلام ابن حزم انه زعم انه داود بن يزيد والله اعلم ولما اسال الشعبي فلا يضرنا ، قال العجلي مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل الا صحيحا وقال ابو داود مرسل الشعبي احب الي من مرسل الفخيم ، وذكر المزي ان الشعبي سمع من علي بن ابي طالب ، قال الحافظ لم يروى حديث الباب ان لا حد لا قل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم ان اقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار قال لان خاتما من حديد لا يساوي ذلك قال المازني تغلق به من اجاز السكاح باقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة قال عياض تفرد بهذا مالك عن الحجازيين لكن مستندة الالتفات الى قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وبقولته تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فانه يدل على ان المراد ماله بال من المال واقله ما استبيح به قطع العضو المحترم قال واجازه الكفاة بما تراضى عليه الزوجان او من القدر اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل وان كانت قيمته اقل من درهمين قال يحيى بن سعيد الانصاري وابو الزناد وربيعة وابن ابي ذئب وغيرهم من اهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جريج ومسلم بن خالد وغيرهما من اهل مكة والاوراع في اهل الشام والليث في اهل مصر والثوري وابن ابي ليلى وغيرهما من العراقيين غير يحيى بن علف ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء اصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال ابو حنيفة اقله عشرة وابن شبرمة اقله خمسة ومالك اقله ثلاثين او ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراودي لما ملك لما سمعه يذكر هذا المسئلة تعرت يا ابا عبد الله اي سلكت سبيل اهل العراق فقياسهم مقلدا للصدقات على مقدار نصاب السرقة وقال القرطبي استدل من قاسه بنصاب السرقة بانز عضو آدمي محترم فلا يستباح باقل من كذا قياسا على السارق وتعقبه الجمهور بانه قياس في مقبل النص فلا يصح وبان اليد تقطع وتبين وكذلك الفرج وبان القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع وكذلك الصدقات وقد ضعف جماعة من المالكية ايضا هذا القياس فقال ابو الحسن الغنوي قياس قدر الصدقات بنصاب السرقة ليس بالبين لان اليد انما قطعت في ربع دينار كالا للعضوية والسكاح مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبيح الله بن الفخار منهم قتل جزء بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة وهو اقوى من قياسه على نصاب السرقة واقوى من ذلك ردة الى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو ما لا جواب عنه ولا عذر فيه فالظاهر عدم التحديد في المهر وانفصل بعض العلماء عن هذا الايراد باجوبة منها ما تقدم قريبا من ان قوله رة خاتما من حديد خرج مخرج المبالغة ولم يرد عين خاتم الحديد ولا قدر قيمته ومنها انه طلب منه ما يعجل نقده قبل الدخول لان ذلك جميع الصداق وهذا جواب ابن القصار من المالكية ، قال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله وما حديث سهل بن سعد (اي حديث الباب) فان النبي صلى الله عليه وسلم امره بتججيل شيء لها وعلى ذلك كان مخرج كلامه لانه لو اراد ما يصح به العقد من التسمية لاكتفى بأشباته فذمتهم ما يجوز به العقد عن السؤال عما يجمل فدل ذلك على انه لم يرد به ما يصح معزا الا ترى انه لما لم يجد شيئا قال زوجتكها بما معك من القرآن وما معه من القرآن لا يكون مهر فذلك ذلك على متحذ كرفنا ، ام وقال الشيخ ابن الهيثم بعد بسط الأدلة من الحنابلة في وجوب الجمع فيجمل كل ما افاد ظاهر كونه اقل من عشرة دراهم على انه المجمل وذلك لان العادة عندهم كانت تجليل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها فنقل عن ابن عباس وابن عمر والزهرى وقتادة تمسكا بمنعهم صلى الله عليه وسلم عليا فيما رواه ابن عباس ان عليا لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يدخل بها فمنعه صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال اعطها صدقك فاعطاها درعه ثم دخل بها لفظا الى داود ورواه النسائي ومعلوم ان الصداق كان اربعائة درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها

قال سهل ماله رداء فلها نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بأزارك ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لو كان عليك منه شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤثرا فامر به فدعى له فلما جاء قال ما ذامعك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا فقال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتها شيئا رواه ابو داود فيمن المتع المذكور على الندب اي ندب تقديم شيء ادخالا للستر عليها تألقا لقلبها واذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما يخالف ما روينا عليه جمعا بين الاحاديث وكذا يحمل امره صلى الله عليه وسلم بالتمس من حديثه على انه تقديم شيء تألقا لما عجز قال قوم فلما عشرين آية وهي امرائك رواه ابو داود وهو محمل رواية الصحيح زوجتها بما معك من القرآن فانه لا ينافيه وبه تجتمع الروايات، ام قال القاري في شرح المشكوة اي حيث تعذر البذل الحقيقي اجاز العوض السبي صورة والبذل الحقيقي ذمة، ام فان تعلم القرآن امر ذوبال يرغب فيه يطلب كما ترغب وتطلب الاموال ولا سيما في ذلك الزمان فحاز ان يقوم مقامها صورة قال ابن الهمام واحتمل التمس خاتمة في المحمل وان قيل انه خلاف الظاهر لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعد زوجتها بما معك من القرآن فان حمل على تعليمه اياها مامعه ونفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى بعد عن المحرمات واجل لكم ما وراء ذلكم ان يبتغوا بما هو لكم من خصال من قبل الله تعالى ولا لم يقبل له ولا لم يقبل ما لم يبلغ رتبة التواتر وهي قطعية في دلالتها لانه نسج للقطعة فيستدعي ان يكون قطعا فاما اذا كان خبر واحد فلا فكيف واحتمال كونه غير تمام المهر ثابت بناء على ما عهد من ان لزوم تقديم شيء او ندبه كان واتعا فوجب الحمل على ذلك، ام ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره وتعقب بأن الخصوصية تحتاج الى دليل خاص ومنها احتمال ان تكون قيمته اذا كان ثلاثة دراهم او ربع دينار على مذاق المالكية او عشرة دراهم على مذاق الحنفية وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن ابي حازم عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا بغلام من حديد فضة، واقرب الاجوبة هو الجواب الثاني والله اعلم قال ابن الهمام والحق ان ما ينبغي بحسب الظاهر تقدير المهر بشعر في السنة كثير الا انها كلها مضتعة ماسوى حديث التمس خاتمة، ام قلت ولا يغرنك تعميم الترمذي حديث عامر بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز كساح امرأة على النعلين لان فيه فاسم من عبدي الله قال ابن معين ضعيف لا يحجج وقال ابن حبان فاحش الخطأ فترك، وقد مدد الحافظ ايضا من الاحاديث التي لا تثبت مع احتمال كون تينك النعلين تساويا وعشرة دراهم وحديث التمس محمول على جزء المهر المحمل كما بينا وهكذا في غيره من الاحاديث ان ثبت - والله اعلم قوله فلها نصفه الخ الذي قال فلها نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداء فقط وهي جملة معترضة وتقدير الكلام ولكن هذا لا يري فلها نصفه وقد جاء ذلك صريحا في رواية ابي غسان محمد بن مطرف ولفظه ولكن هذا لا يري ولها نصفه قال سهل ماله رداء - قوله ان لبسته لو كان عليها منه شيء الخ قال الحافظ م اي ان لبسته كاملا ولا فمن المعلوم من ضيق حاله وقلة الثياب عند هراغها لو لبسته بعد ان تشقه لم يسترها ويحمل ان يكون المراد بالنفي نفى الكمال لان العرب قد تنفي جملة الشيء اذا انتفى كماله والمخنة لو شققته بينكما نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند الطبراني والله ما وجدت شيئا غير ثوبي هذا اشتقه بيني وبينها قال مافي ثوبك فضل عنك، وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وارشاده الى ما يصلح به قوله ما ذامعك من القرآن الخ يحتمل ان يكون هذا بعد قوله كافي رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستفهمه حينئذ عن كميته ووقع الامران في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ما ذاق سورة كذا وعرف بهذا المسراد بالمعية وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه كما سيأتي التصريح به قوله سورة كذا وسورة كذا الخ وفي حديث ابي ثمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من اصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهرها وادخلها عليه وقال عليها وفي حديث ابي هريرة فعلها عشرين آية وهي امرائك قوله فقد ملكتها الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وكذا نقله القاضي عن رواية اكثر من ملكتها يضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله وفي بعض النسخ ملكتها بكافين وكذا رواه البخاري وفي الراية الاخرى زوجتها، ام قال الحافظ واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ الكساح والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينا وغيره والمشهور عن المالكية جواز بطل لفظ دل على معناه اذا قرن بذكر الصداق او قصد الكساح كالتملك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عند هؤلاء لفظ الاجارة ولا انسا ريت ولا الوصية واختلف عند في الاحلال والاباحة واجازة الحنفية بكل لفظ يقتضيه التأيد مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورد ايضا بلفظ زوجتها قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلفت فيها مع اتحاد مخرج الحديث فالظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم احلال اللفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن السارقيني ان الصواب رواية من روى

بما معك من القرآن هذا حديث ابن أبي حازم وحديث يعقوب يقاربه في اللفظ وحديثه خلف بن هشام قال ناخدا
ابن زيد ح قال وحديثه زهير بن حرب قال قال أسفيان بن عيينة ح قال وحديثنا اسحاق بن ابراهيم عن الدراوردي ح قال وحديثنا
ابو بكر بن ابي شيبة قال نا حسين بن علي عن زائدة كلهم عن ابي حازم عن سهل بن سعد بهذا الحديث يزيد بن بعض
زوجتكها وانهما كانوا حافظا قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزييم والا ثم قال اذهب فقد ملكتها
بالتزييم السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لان سياق الحديث يقتضي تعيين لفظة قيلت لا تعدوها وانما هي التي انعقد بها النكاح وما
ذكره يقتضي وقوع امر آخر انعقد به النكاح والذي قاله بعيد جدا وايضا فخصه ان يعكس يدعي ان العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتكها
بالتملك السابق قال ثم انه لم يتعرض لرواية أمكنها مع ثبوتها وكل هذا يقتضي تعيين المصير الى الترجيم ام - وأشار الى المتأخر الى التورق فانه
كذلك قال في شرح مسلم وقال العلائي القليل ترجيم رواية التزييم اميل لكونها رواية الأكتارين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجتها يا رسول الله
وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه اللفظة ائمة فلو ان هذه الالفاظ عند مترادفة ما عبروا بها فدل على ان كل لفظ منهما
يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظة منها الا ان ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل المحصر للفظين
مع الاتفاق على ايقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى ان النكاح ينقذ بكل لفظ يدل عليه وهو قول
الحنفية والمالكية وأحمدى الرازيين عن احمد واختلف الترجيم في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد اتباعه
الراية الاخرى الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم بصحة الراية الاولى بحديث اعققت صفيه وجعل عتقها صداقها فان احمد منقضى
عليه من قال اعققت امق وجعلت عتقها صداقها انه ينقذ نكاحها بذلك واشترط من ذهب الى الراية الاخرى بانه لا بد ان يقول في مثل هذه
الصورة تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص احمد واصوله يشهد بان العقود تنقذ بما يدل على مقصودها من قول او فعل قولها
بما معك من القرآن الخ قال الشيخ بدر الدين العيني ح حجة به الشافعية واحمد في رواية والظاهرية على ان الترجيم على سورة من القرآن مسماة جائز
وعليه ان يعلم وقال الترمذي عقيب الحديث المذكور قد ذهب الشافعية الى هذا الحديث فقال ان لم يكن شيء يصدقها وتزوجها على سورة من
القرآن فالنكاح جائز ويعلمها السورة من القرآن وقال بعض اهل العلم النكاح جائز ويجعل لها صداق مثلها وهو قول اهل الكوفة واحمد
اسحق قلت وهو قول الليث بن سعد ابي حنيفة وابي يوسف وعبد مالك واحمد في اصح الراياتين واسحاق وقال ابن الجوزي في هذا الحديث دليل
على ان تعليم القرآن يجوز ان يكون صداقا وهو احد الراياتين عن احمد والاخرى لا يجوز وانما جاز لذلك الرجل خاصة واجابوا عن قوله قد
زوجناكها بما معك من القرآن انه ان حمل على ظاهره يكون تزويجا على السورة لا على تعليمها فالسورة من القرآن لا تكون مهرًا بالاجماع فحينئذ
يكون المعنى زوجتكها بسبب ما معك من القرآن وبكرته فيكون الباء للسببية كما في قوله تعالى لا تلو ظلماتكم انفسكم باحقاؤكم العجل
وقوله تعالى فكلوا مما آتاكم الله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من ثمره الا مما آتاكم الله على ما هدىكم والمعنى لهذا المعنى اي اكرم ويكون المعنى
من القرآن قلت اما على فانه يحتمل للتعليل ايضا كالباء كما في قوله تعالى ولتذكرن الله على ما هدىكم والمعنى لهذا المعنى اي اكرم ويكون المعنى
زوجتكها لاجل ما معك من القرآن يعني لاجل حرمة وبركته ولا ينافي هذا ايضا تسمية المال اما مع فانه للبصاحبة والمعنى زوجتكها
لمصاحبتك القرآن فالكل يعود الى معنى واحد وهو ان الترجيم انما كان على حرمة السورة وبركتها لا انها صارت مهرًا لان السورة من العتقات
لا تكون مهرًا بالاجماع كما ذكرنا فان قلت الاصل في الباء ان تكون للمقابلة في مثل هذا الموضع كما في نحو قولك بعثك ثوبي بدنيا رقلت لا نسلم
ان الاصل في الباء ان تكون للمقابلة بل الاصل فيها انما موضوعه لا لصاق حتى قيل انه معنى لا يفرقها ولو كانت للمقابلة ههنا للزم ان تكون
تلك المرأة كالموهوبة وذلك لا يجوز الا للنبي صلى الله عليه وسلم لان في احدي روايات البخاري فقد ملكتها بما معك من القرآن فالتملك هبة
والهبة في النكاح اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالص لك من دون المؤمنين فان قلت معنى قوله صلى الله عليه وسلم
زوجتكها بما معك من القرآن بان تعلمها ما معك من القرآن او مقلداً منه ويكون ذلك صداقها اي تعليمها آية والدليل على ذلك ما جاء في رواية
لمسلم انطلق فقد زوجتكها فدلها من القرآن وجاء في رواية عطاء فعلمها عشرين آية قلت هذا عدول عن ظاهر اللفظ بغير دليل ولئن سلمنا
هذا فلهذا لا ينافي تسمية المال فيكون قد تزوجها منه مع تحريضه على تعليم القرآن ويكون ذلك المهر مسكوتاً عنه اما لانه صلى الله عليه وسلم
قد اصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان اذ لم يكن عنده شيء وودي المقتول بخيار اذ لم يصليت اهله كل ذلك رفقاً بأمته ورحمة لهم
او يكون ابقى الصداق في ذمته وانكحها نكاح تفويض حتى يتفق له صداق اذ حتى يكسب بما معه من القرآن صداقاً فاعل جميع التقدير لم يكن فيه

هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقاً اختلف العلماء في ذلك

حجة على جواز النكاح بغير صداق من المال، أو يؤيد الأخير ما في حديث ابن مسعود قد أنكحها علياً أن تقرها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضها فتزوجها الرجل على ذلك، هكذا ذكره الحافظ في الفتح من مسند ابن مسعود ثم قال بعد وقتين وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فإذا رزقك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت، أو - والظاهر أنه حديث ابن مسعود كما أخرجه الدارقطني ونسبته إلى ابن عباس من أغلاط النسخين والله أعلم - وأما وقوع قوله صلى الله عليه وسلم فقد ملكتها بما موك من القرآن بعد سؤاله هل عندك من شيء أي مال تصدقها فقد تقدم توجيهه على هذا التقدير قريباً في شرح قوله ولونخات من حديد ولئن سلمنا أن تعليم القرآن كان صدقاً في هذه القصة فنقول أنه محمول على خصوصية ذلك الرجل للدالة الدالة على أن الصداق إنما يكون ما لا متقوماً ونظيره قصة أبي طلحة مع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك يرزقك لكنت كافراً وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فإن تسلف ذلك مهرى ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام فذكر القصة وقال في آخره فكان ذلك صداق ما بينهما تزوج عليه النسائي التزويج على الإسلام ثم ترجم على حديث سهل التزويج على سورة من القرآن فكانت مالاً إلى تشابه القصة من حيث أن كلا من الإسلام والقرآن لا يصح أن يكون مهرًا في قواعد الشرع فالحال في الثاني كالحال في الأول والله أعلم ويقال كما قال الطحاوي والداودي وغيرهما إن النكاح كان بلا مهر وهو خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الوأمة فذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير صداق والأول أقرب ويؤيده ما أخرجه سعيد بن منصور من مهمل أبي النعمان الأزدي قال رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون لأحد بعدك مهرًا لكن قال الحافظ وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه، قال الحافظ وفي حديث الباب جواز كون الأجرة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة فتقوم بالمنفعة من الأجرة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحاق وإسحاق بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وإجازه في العبد إلا في الأجرة في تعليم القرآن فمنعه مطلقاً بناءً على أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال رزقه على أن يعلمها من القرآن فكانت أجرة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال في الصحيح جازة بالتعليم وقد روي يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وبالحجيين قال الشافعي وإسحاق وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجازه مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيزه من الجهة الأخرى، أو - قال الإمام الحصاص رحمه الله وأما التزويج على تعليم سورة من القرآن فانه لا يصح مهرًا من وجهين أحدهما ما ذكرنا من أنه لا يستحق بتسليم مال كخدمة الحر وقوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم قد اقتضه أن يكون بدل البضع ما يستحق به تسليم مال لأن قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم يحتمل معنيين أحدهما تمليك المال بدلًا من البضع والآخر تسليمه لاستيفاء منفعته فدل ذلك على أن المهر الذي يملك به البضع ما أن يكون مالاً أو منافع في مال يستحق بها تسليمه إليها إذا كان قوله أن تبتغوا بأموالكم يشتمل عليهما ويقتضيها والوجه الآخر أن تعليم القرآن فرض على الكفاية فكل من علم إنساناً شيئاً من القرآن فأنما قام بفرض وقد روي عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بلغوا عني ولو آية فكيف يجوز أن يجعل عوضاً للبضع ولو جاز ذلك لجاز التزويج على تعليم الإسلام وهذا باطل لأن ما أوجب الله تعالى على الإنسان فعله فهو موقوف فعله فعله فرضاً فلا يستحق أن يأخذ عليه شيئاً من أعمار الدنيا ولو جاز ذلك لجاز للحكام أخذ الرشي على الحكم وقد جعل الله ذلك سحتاً محرماً، أو - وفي الدر المختار لكن في المهر ينبغي أن يصح على قول المتأخرين، أو - قال ابن عابدين وأصله لصاحب البحر حيث قال وسيأتي إن شاء الله تعالى في الأجازات أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقهاء فينبغي أن يصح تسميته مهرًا لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقاً كما قد مناه عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا أنه لما جاز الشافعي أخذ الأجر على تعليم القرآن صح تسميته مهرًا فكذلك نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقاً وأما من تعرض له والله الموفق للصواب - أو - وفي فتح القدير وأختلف الروايات في رعي غنمها وزراعتها أرضها للتردد في تحضها خدمة وعدمه وكون الأوجه الصحة لفتح الله سبحانه قصة شعيب وموسى عليهما السلام من غير بيان نفيه في شرعنا إنما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهو منتف، أو - قلت وهذا لا منتفأ هو مقتضى الظاهر ولا فيجتمل أنه إنما أضاف المنافع إلى نفسه في قوله على أن تأجرني فمأني بحج لأنه هو المتولى للعقد ولأن مال الولد منسوب إلى الوالد كقوله صلى الله عليه وسلم

غير أن في حديث زائدة قال إنطلق فقد زوجتها نكاحاً من القرآن حل ثلثاً إسحاق بن إبراهيم قال أنا عبد العزيز بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادح قال حدثني محمد بن أبي عمير المكي واللفظ له قال أنا عبد العزيز بن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقة لا زواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمس مائة درهم فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه وحل ثلثاً يحيى بن يحيى التميمي أبو الربيع سليمان بن داود العتكي وقتيبة بن سعيد واللفظ ليحيى قال يحيى أنا وقال الأخران نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أشر صفره قال ما هذا قال يا رسول الله أني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب

انت ومالك لا بيلك والله أعلم - قوله فقد زوجتها الخ فيه أن الإمام يزوجه من ليس لها ولي خاص لمزيراء كفوا لها ولكن لا بيلك من رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى أَلَيْسَ أَوْلَىٰ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ يعني فيكون خاصاً به صلى الله عليه وسلم أنه يزوجه من شاء من النساء بغير استئذانها لمن شاء وبخبره قال ابن أبي زيد وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي لك كان كالأذن منها في تزويجها لمن أراد لأنها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك أن تصرف في تزويجي، أم لا لورا جعاً حدثني أبي هريرة لما احتاج إلى هذا التكلف فإن فيه كما قد متهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن أنفكك هذا إن رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقديم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوله لا تشهد ولا غيرها من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو عروانة فترجم في صحيحه باب جواز الخطبة عند العقد واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامرؤى من لا ولي له، هذا كله في الفقه فليتأمل

قوله ثنتي عشرة أوقية الخ الأوقية بضم الهنزة وتشديد الياء والمراد أوقية الحجاز وهو أربعون درهماً **قوله** ونشأ الخ بنون مفتوحة ثلثين معجمة مشددة **قوله** فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال المنوي استدلى أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم والمراد في حق من يجمل ذلك فإن قيل فصداق امر حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان أربعة آلاف درهم وأربع مائة دينار فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله أكراماً للنبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أراه أو عقد به والله أعلم - **قوله** لأزواجه الخ قال الشوكاني ظاهره أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كلهن كان صداقهن ذلك المقدار وليس الأمر كذلك وإنما هو محمول على الأكثر فإن امر حبيبة اصدقتها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم المقدار المتقدم وقال ابن إسحاق عن أبي جعفر أصدقتها أربع مائة دينار أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه وأخرج الطبراني عن أنس أنه اصدقتها مائتي دينار وأسنادها ضعيف وصنفية كان عتقها صداقها وخديجة وحويصة لم يكونا كذلك كما قال الحافظ - **قوله** أشر صفره الخ أي الطيب الذي يستعمل عند التزافات وفي رواية في البخاري وعليه وضرب من صفره بفتح الواو والضاد المعجمة هو التلطيخ بخلق أو طيب له لون وقد صرح به في بعض الروايات بأنه أشر صفره فإن قلت جاء النهي عن التزعفر فما الجمع بينهما قلت كان يسيراً فلم يذكره وقيل إن ذلك علق من ثوب المرأة من غير قصد وقيل كان في أول الإسلام إن من تزوج لبس ثوباً مصبوغاً لسرويه وزواجه وقيل كانت المرأة تكسوه أياه وقيل أنه كان يفعل ذلك ليعان على الوليمة وقال ابن عباس أحسن الألوان الصفرة وقال غيره دخل صفره فارتفع لونها تشبهاً للتأطيرين قال فخر السمر بالصفرة وما سئل عبد الله عن الصبغ بها قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ فانا أصبغ بها وأصبغها وقال أبو عبيد كانوا يربصون في ذلك للشباب أيام صباه وقيل يجمل أن ذلك كان في ثوبه دون بطنه ومذهب مالك جوازها وحكاها عن علماء بلده وقال الشافعي أبو حنيفة لا يجوز ذلك للرجال كذلك في عمدة القاري **قوله** ما هذا الخ فيه سؤال الإمام والكبير أصحابه واتباعه عن أحوالهم ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يعهد وجواز خروجه عن العرف وعليه أشر العرب من خلوق وغيره **قوله** على وزن نواة من ذهب الخ في المرقاة قال القاضي النواة اسم خمسة دراهم كما أن النش اسم عشرين درهماً والأوقية اسم أربعين درهماً وقيل معناه على ذهب يساوي قيمته خمسة دراهم وهو لا يساعد اللفظ وقيل المراد بالنواة نواة التمر - والأخير هو الظاهر المتبادر مقلداً لها من الذهب وهو سدس مثقال تقريباً وقد يوجد بعض النوى أن يكون ربع مثقال أو أقل وقيمه تساوي عشرة دراهم ويمكن أن يحمل على المعنى الأول فمعناه على مقدار خمسة دراهم وزناً من الذهب يعني ثلاثة مثاقيل

قال فبارك الله لك أولم

ونصف ذهباً، ام - وهذا بعيد كما في الفتح - قال الحافظ واستدل به على استحباب تقبيل الصديق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من أصحاب
 الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن نواة من ذهب وتعقيب ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل ذلك ليس
 بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات واشتهر بذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له **قوله فبارك**
الله لك ام فيه استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة وهو المشرع ولا شك انما لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره وفي بعض
 الروايات قال عبد الرحمن فلقد رأيتني ولورفت حجر الرجوت ان أصيب ذهباً أو فضة فكانه قال ذلك إشارة إلى اجابة الدعوة النبوية
 بأن يبارك الله له، وفي رواية معمر بن ثابت قال نس فلقد رأيتني قسراً لكل امرأة من نساءه بعد موته مائة ألف قلت مات عز أربع نسوة فيكون
 جميع تركته ثلاثاً آلاف مائة الف والى الله والدعاء بالبركة للمتزوج قد ورد في حديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان
 الحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أنا نساء قال بارك الله لك وبارك
 عليك وجمع بينهما في خير قوله رافع بن رافع الرازي وتشديد اللفظ معناه دعاءه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها اهل الجاهلية
 فورد النبي عنها ودل حديث أبي هريرة ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى شئ كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علة النبي عن ذلك فيقول
 لانه لا حمد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر واما الرفاء فمعناه الالتئام من رفات الثوب
 ورفوته رفوا ورفاء وهو دعاء للزوج بالالتئام والامتنان فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه
 من موافقة الجاهلية لا تخم كانوا يقولونه تفاؤلاً لدعاء فيظهر انه لوقيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكرهه كان يقول اللهم ائت بيننا وارزقها
 بنين صالحين مثلاً او ائت الله بينكما وبرزقكما ولداً ذكرًا ونحو ذلك، كذا في الفتح - **قوله اولم** قال اللوزي قال العلماء من اهل اللغة و
 الفقهاء وغيرهم الوليمة الطعام المختل للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره وقال الأنباري
 اصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أو لم قال أصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية انواع الوليمة للعرس والخمس بضم الخاء المعجمة ويقال
 الخرس ايضاً بالصاد المعجمة للولادة والاعدا بكسر الهمزة وبالياء المعجمة والمهملة والذال المعجمة للختان والوكيرة للبناء والنقعة لقدم المسافر
 مأخوذة من المنقع وهو الغبار ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره وله والعقيقة يوم سابع الولادة والوصيمة بفتح الواو وكسر
 الضاد المعجمة الطعام عند المصيبة والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المختل ضيافة بلا سبب والله اعلم، ام قال الحافظ وقد فاقهم
 ذكر الحدائق بكسر الميملة وتخفيف الذال المعجمة وآخرة قات الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصبان في الشامل وقال
 ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الختم وختم القرآن كذا قيد ويحتمل ختم قد مقصود منه ويحتمل ان يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة، قال
 وفي حديث عثمان بن أبي العاص عند احمد في وليمة الختان لم يكن يدعى لها، ام - وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً عند الطبراني في الاوسط
 الوليمة حتى وسنة فمن دعى فلم يجب فقد عصى قال ابن بطال قوله الوليمة حتى اي ليست بباطل بل ينذب اليها وهي سنة فضيلة وليست
 بالحق الوجوب ثوقال ولا اعلم احداً أو جيباً كذا قال وغفل عن رواية في مذهبه بوجوب نقلها القريظي وقال ان مشهور المذهب انما
 مندوبة وابن التين عن احمد لكن الذي في المغني انها سنة بل وافق ابن بطال في نفى الخلات بين اهل العلم في ذلك قال وقال بعض
 الشافعية هي واجبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولأن الاجابة اليها واجبة فكانت واجبة واجاب بان
 طعام لسرير حادث فأشبهه سائر الاطعمة والامر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه وكونه امره بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً
 وبالوجوب قال اهل الظاهر كما صرح به ابن حزم واختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضي ان الاصح عند مالك وغيره انه يستحب
 فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد والدخول واختلفت
 السلف في تكرارها أكثر من يومين فكرهته طائفة ولم تكرهه طائفة قال واستحب أصحاب مالك للموسر كونها اسبوعاً، قال القاري
 والمختار انه على قدر حال الزوج، ام - وعلى القول بالكراهة في اليوم الثالث قال العمراني انما تكرهه اذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في
 الأول والله اعلم - اما المصلحة في مشروعية الوليمة فقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قد مر الله روحه وكان الناس يجتادون
 الوليمة قبل الدخول بها وفي ذلك مصالح كثيرة منها التلطف باشاعة النكاح وانه على شرف الدخول بها اذا لم يكن من الاشاعة لئلا يفتن
 محل لو هو الواهم في النسب ليمتيز النكاح عن السفلح بأدى الرأي وتحقيق اختصاصه بها على أعيان الناس ومنها شكر ما اولاه الله تعالى

ولوبشة وحل ثنا محمد بن عبد الله بن عوف قال نا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لور لوبشة وحل ثنا اسحق بن ابراهيم قال انا وكيع قال ناشبة عن قتادة وحديث عن انس ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له أو لور لوبشة وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابو داود ح قال وحل ثنا محمد بن رافع وهارون بن عبد الله قال نا وهب بن جريح قال وحل ثنا احمد بن خراش قال نا شبابة كلهم عن شعبة عن حميد بهذا الاسناد غير ان في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تزوجت امرأة وحل ثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن قدامة قال نا النضر بن شميل قال ناشبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس يقول قال عبد الرحمن بن عوف راى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بشاشة العرس فقلت تزوجت امرأة من الانصاء فقال كرا صدقتها فقلت نواة في حديث اسحاق من ذهب وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابو داود قال ناشبة عن ابى حمزة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب وحل ثنيه ابن رافع قال نا وهب قال ناشبة بهذا الاسناد غير انه قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن بن عوف من ذهب لحل شنى زهير بن حرب قال نا اسماعيل يعني ابن علية عن عبد العزيز عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر قال فصلينا عندها صلوة الغداة بغلس فركبني النبي صلى الله عليه وسلم وركب ابو طلحة انا ركب الى طلحة

باب فضيلة اعتناقه امته ثم يزوجه

من انشطار تدبير المنزل بما يصرفه الى عبادة وينفعهم به ومنها البر بالمرأة وقومها فان صرف المال لها وجمع الناس في امرها يدل على كرامتها عليه وكونها ذات بال عندنا ومثل هذه الامور لا بد منها في اقامة التاليف فيما بين اهل المنزل لا سيما في اول اجتماعهم ومنها ان تجود النعمة حيث ملك مالو يكن مالكه يورث الفرج والنشاط والشورى ويهتج على صرف المال وفي اتبع تلك الداعية التمرن على السخاوة وعصيان داعية الشح الى غير ذلك من الفوائد والمصالح فلما كان فيها جملة صالحة من فوائد السياسة المدنية والمنزلية وتهدى النفس الى احسان وجب ان يبقيا النبي صلى الله عليه وسلم ويرغب فيها ويحث عليها ويعمل هو بها ولم يضبطه النبي صلى الله عليه وسلم بحل بمثل ما ذكرنا في المهر والحد الوسط الشاة والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله ولوبشة الخ لتقليدية، واستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ عن الموصوف لولا ثبوت انه صلى الله عليه وسلم أو لم على بعض نسائه باقل من الشاة لكان يمكن ان يستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ في الوليمة ومع ذلك فلا بد من تقييد بالقادر عليها وايضا فيعكر على الاستدلال انه خطاب احد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم او لا وقد اشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه امر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه انه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستندا في كون الوليمة ليست بحتم ويستفاد من السياق طلب تكثير الوليمة لمزيجهم قال عياض واجمعوا على ان لا حد لاحتثها واما اقلها فكذا لك ومهما تيسر اجزا والمستحب انما على قدر حال الزوج وقد تيسر على الموصوف الشاة فما فوقها، قوله وعلى بشاشة العرس الخ قال الحافظ بشاشة العرس اثره وحسنه وفرجه وسرويه يقال بش فلان اي اقبل عليه فرحابه ملطفا به - قوله كرا صدقتها الخ استدل به على ان النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه عن الكمية ولم يقل هل اصدقها او لا - باب فضيلة اعتناقه امته ثم يزوجه قوله غزا خيبر الخ يعني غزا بلدة تسمى خيبر وخبير بلغة اليهود حصن وقيل اول ما سكن فيها رجل من بني اسرائيل يسمى خيبر فسميت به وهي بلدة عترتهم في جهة الشمال والشرق من المدينة النبوية على ستة مراحل وكانت لها نخيل كثيرة وكانت في صدر الاسلام دارا لبني قريظة والنضير كذا في عدة القاري قوله فصلينا عندها الخ اي خارجا منها قوله بغلس الخ يغتم الغين واللام وهو ظلمة آخر الليل وتقدم الكلام على استحباب التخليس او الاسفار بالفجر في كتاب الصلوة مبسوطا وفي حديث الباب اشارة الى تعيين المباداة الى الصلوة في اول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدة قوله فركب النبي صلى الله عليه وسلم ام اي ركب مركوبه وعن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة والنضير على حمار ويوم خيبر على حمار مخطوم بر من ليف تحتة اكان من ليف روابه البيهقي والترمذي وقال ابن كثير والذي ثبت في الصحيح عند البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجري في زقاق خيبر حتى انهم لا زار عن فخذة فالظاهر انه كان يومئذ على فرس لا على حمار ولعل هذا الحديث ان كان صحيحا فهو محمول على انه ركب في بعض الايام وهو محاصر لها - قوله وركب ابو طلحة الخ وكان انس ربيبة قوله وانا رديت ابى طلحة الخ فيه جواز الروايات ومحلها ما اذا كانت الدابة مطيقة

فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وان ركبتى لتمش فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وانحسر الأزار عن
فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وانى لأرى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم

قوله فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم من الأجر أى أجرى مركوبه، قال النووي دليل الجواز ذلك وأنه لا يسقط المروعة ولا يخل بمبدأ
اهل الفضل لا سيما عند الحاجة للقتال أو رياضة الدابة أو تدريب النفس ومعاونة أسباب الشهادة قوله في زقاق خيبر أى بضم الزاى و
بالقافين وهو السكة يذكر ويؤث والجمع ازقة وزقان بضم الزاى وتشديد القاف وبالتون قوله وانحسر الأزار أى هكذا وقع في رواية
مسلم وانحسر فى البخارى من طريق يعقوب بن ابراهيم عن اسمعيل بن عليه ثم حسر الأزار عن فخذة قال العيني رحمه الله صيغة المجهول والدليل
على صحة هذا ما وقع في رواية احمد في مسنده من رواية اسمعيل بن عليه فانحسر هكذا وقع في رواية مسلم وكذا رواه الطبري لا وفي الفقه الطبراني
عن يعقوب بن ابراهيم شيخ البخارى في هذا الموضع وروى الاسماعيلى هذا الحديث عن القاسم بن زكريا عن يعقوب بن ابراهيم ولفظه فأجرى نبي
الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر اذ خرا الأزار ولا شك ان الخرو هنا بمعنى الوقوع فيكون لازماً وكذلك الانحسار في رواية مسلم وهذا هو
الأصوب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكشف الأزار عن فخذة قصداً وإنما انكشف عن فخذة لاجل الزحام وكان ذلك من قوة أجرائه صلى الله عليه وسلم
وقال بعضهم الصواب انه عند البخارى بفختين يعنى ان حسر على صيغة الفاعل، ثوابت على ما ذكره البخارى في أوائل باب ما يذكر في
الفخذ تعليقا قال انس حسر النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذة قلت اللان بجاله الكرمية ان لا ينسب اليه كشف فخذة قصداً مع ثبوت قوله صلى
الله عليه وسلم الفخذ عورة، ثم قال ويحتمل ان أنس لما رأى فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مكشوفاً ظن انه صلى الله عليه وسلم كشفه فأسند
الفعل اليه وفي نفس الأمر لم يكن ذلك إلا من اجل الزحام ومن قوة الجرى على ما ذكرناه، او - وقال السندى الاقرب رواية مسلم ولعل رواية
البخارى من تصريف بعض الرواة قلت ولكن ورد في حديث أبي موسى عن البخارى في المتأخر في قصة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قائداً في
مكان فيه ما قد انكشف عن ركبتيه اوركبتيه فلما دخل عثمان غطاهما وقد روى مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مضطجعا في بيتي كاشفاً عن فخذيه اوساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عند احمد بلفظ كاشفاً عن فخذ من غير تردد وله من
حديث حفصة مثله وأخرجه الطحاوى والبيهقى من طريق ابن جريح قال اخبرني ابو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذيه فدخل ابوبكر الحديث ففهما قصتان متغايرتان في أحدهما
كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ والاولى من رواية ابى موسى والأخرى من رواية عائشة ووافقتا حفصة وهذا كله يؤيد ما ثبت
في حديث انس من كشف الفخذ وان وقوعه عن عمد غير مستبعد نعم روى عن ابن عباس مرفوعاً الفخذ عورة أخرجه الترمذى قال هذا حديث
حسن غريب في اسناده ابراهيمي القات وهو ضعيف روى عن جرهد ان النبي صلى الله عليه وسلم مكشوف عن فخذة وهو كاشف عن فخذة فقال النبي صلى الله
عليه وسلم غط فخذك فانها من العورة وهذا موصول عند مالك في الموطأ والترمذى وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه البخارى في الاستيعاب
للانصطراب في اسناده وروى احمد والبخارى في تاريخه والحاكم في المستدرک كلهم من طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابى كثير
مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش قال مر النبي صلى الله عليه وسلم وانام معه على معبر فخذاه مكشوفتان فقال يا معمر غط عليك فخذيك فان الفخذ
عورة رجاله رجال الصيحر غير ابى كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم يجد فيه تصريحاً بتعديل ومعر المثار اليه هو عمر بن عبد الله بن فضالة
القرشي العدنى وقد اخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه ايضاً ووقع لي حديث محمد بن جحش مسنداً بالحسين بن زيد ثم الى انتهائهم وقد
أمليت في الأربعين المتبينة، قال البخارى في الصحيح وحديث انس (المذكور قبل) أسند الى صحاح اسناداً وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من
اختلافهم قال القرطبي حديث انس ومعه انما ورد في قضايأ معينة فإوقات مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل
الاباحة ما لا يتطرق الى حديث جرهد ومعه لا يتضمن اعطاء حكم كلي واظهار شرع عام فكان العلل به أولى - واختلف العلماء في كون الفخذ
عورة اما القوم الذين ذهبوا الى ان الفخذ ليس بعورة فهو محمد بن عبد الرحمن بن ابى ذئب واسماعيل بن عليه وداود الظاهري واحمد في رواية ربيعة
ذلك ايضاً عن الاصطخري من اصحاب الشافعي حكاه الرافعي عنه وقال ابن حزم في المحلى والعورة المفروض سترها عن الناظر في الصلاة من
الرجال الذكر وحلقه الذكر وليس الفخذ منه عورة وهو من المرأة جميع جسد لها حاشا الوجه والكفين فقط الحرة والعبد الحرة والامة سواء
في ذلك ولا فرق ثم قال بعد ان روى حديث انس الذي اخرجنا البخارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فيه ثم حسر الأزار عن فخذة حتى
انى انظر الى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم فصم ان الفخذ من الرجل ليس بعورة ولو كان عورة لما كشفها الله تعالى من رسول لم يطهر المعصوم

فلما دخل القرية قال الله اكبر خربت خيبر انا انا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاث مرات قال وقد خرج القوم الى اعمالهم فقالوا لمحمد قال عبد العزيز وقال بعض اصحابنا والخميس قال اصحابنا عتوة وجمع السبي فجاءه دحية فقال يا رسول الله اعطني جارية من السبي فقال ذهب فخذ جارية

من الناس في حال النبوة والرسالة ولا اراها انس بن مالك ولا غيره وهو تعالى عصمه من كشف العورة في حال المصيا وقبل النبوة واما الاخرى الذين هم خالفوه قالوا الفخذ عورة فهو جمهور العلماء من التابعين ومن بعدهم منهم ابو حنيفة ومالك في صحة اقوالهم والشافعي احمد في اصح روايته وابو ثوبان وعبد زهر بن الهذيل وقال في الهداية ان الركبة ملقطة عظم الفخذ والساق واجتمع الحرم والمبهم وفي مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السواة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه كاشف السواة يؤذي ان لم يجره قال العيني واما الجواب عن حديث انس فهو انه محمول على غير اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بسبب ازدهام الناس يدل عليه مشرركية انس فخذ صلى الله عليه وسلم ام - ونظر فيه المحافظ فقال ظاهرة ان المس كان بين الحائل ومشر العورة بدنه حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في ان الازار لم ينكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم لا يمكن الاستدلال على ان الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض ان ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لمكان ممكنا لكن فيه نظر من جهة انه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلوة ام قلت ولكن الفرق بين قضية السهو في الصلوة وبين انحصار الازار يظهر اذ في تأمل والله اعلم قوله فلما دخل القرية اى خيبر وهذا مشعر بان ذلك الزقاق كان خارج القرية قوله قال الله اكبر اى قال المحافظ انا التكبير فلا نه ذكر ما ثور عند كل امر مهول وعند كل حادث سرور شكر الله تعالى وتبرئ له من كل ما نسب اليه عداؤه ولا سيما اليهود فيجهروا الله تعالى ام - وقال النووي فيه دليل لاستحباب الذكر والتكبير عند الحرب وهو موافق لقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قُيِّمْتُمْ فِرْقَةٌ فاقْتُلُوا اَوْ ذَكِّرُوا الله كثيرا ولهذا قالها ثلاث مرات ويؤخذ من هذه الثلاث كثير قوله خربت خيبر اى صارت خرابا وهل ذلك على سبيل الخبرية فيكون ذلك من باب الاخبار بالغيب او يكون ذلك على جهة الدعاء عليهم او على جهة التفاضل لما رآهم خرجوا بمساحيهم وبمكائهم وذلك من آلات الحراث والهدم ويجوز ان يكون اخذ من اسمها وقيل ان الله اعلم بذلك قوله بساحة قوم قال الجوهري ساحة الدار باحتوائها واصل الساحة الفضاء بين المنازل ويطلق على الباحة والجهة والبناء - كذا في عمدة القارى قوله وقد خرج القوم الى اعمالهم اى قال لكرمانى اى مواضع اعمالهم قلت بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة الى تأتي بمعنى الامر كذا في عمدة القارى وحكى الواقدي انها هل خيبر سمعوا بقصد لهم فكانوا يخرجون في كل يوم متسلحين مستعدين فلا يرون احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم يتحرك لهم دابة ولم يصيح لهم ديك وخرجوا بالمساحي طالبين مزارعهم فوجدوا المسلمين قوله فقالوا لمحمد اى جاء محمد وارتفاعه على انه فاعل لفعل محذوف ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى هذا محمد قوله قال عبد العزيز اى هو عبد العزيز ابن صهيب احد رواة الحديث عن انس قوله وقال بعض اصحابنا اى اشار بهذا الى انه لم يسمع هذه اللفظة من انس انما سمعه من بعض اصحابه عنه وهذه رواية عن الجمهور اذ لم يعين هذا البعض من هو والحاصل ان عبد العزيز قال سمعت من انس قالوا جاء محمد فقط وقال بعض اصحابه قالوا لمحمد الخميس ثوبان عبد العزيز في بعض الروايات الخميس بقوله يعنى الجيش ويجوز ان يكون التفسير من دونه وعلى كل حال هو مدحج كذا في عمدة القارى قوله والخميس اى بفتح الخاء وسمى الجيش خميسا لانه خمسة اقسام مقدرة وساعة وقت وجناح ويقال ميمنة وميسرة وقلب وجناحان وقال ابن سيدة لانه خمس ماذج وقال الازهرى الخمس انما ثبت بالشعر وكانت الجاهلية يسمونه بذلك ولم يكونوا يعرفون الخمس ثوارتفاع الخميس بكونه عطفا على محمد ويجوز ان تكون الواو فيه بمعنى مع على معنى جاء محمد مع الجيش قوله عتوة اى بفتح العين وهو القهر يقال اخذته عتوة اى قهرا وقيل اخذته عتوة اى عن غير طاعة وقال ثعلب اخذت الشئ عتوة اى قهرا في عنف واخذته عتوة اى صلحا في رفق وقال ابن التين ويجوز ان يكون عن تسليم من اهلها وطاعة بلا قتال ونقله عن القزاني جامعته قلت فحينئذ يكون هذا اللفظ من الاضداد وقال ابو عمر الصحيح في ارض خيبر كلها عتوة وقال المنذرى اختلفوا في فتح خيبر كانت عتوة او صلحا او جلاء اهلها عنها بغير قتال او بعضها صلحا وبعضها عتوة وبعضها جلاء اهلها عنها قال وهذا هو الصحيح وهذا ايضا يندفع التضاد بين الاقوال قوله فجاءه دحية اى بفتح الدال وكسر ها اى ابن خليفة بن فرقة الكلبي وكان اجل الناس وجها وكان جبريل عليه الصلوة والسلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته قوله فخذ جارية اى قال لكرمانى فان قلت كيف جاز للرسول صلى الله عليه وسلم اعطاءها لدحية قبل

فأخذ صفية بنت حيي فحيا رجل إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أعطيت دحية صفية بنت حيي سيدة قريظة والنضير ما تصلي إلا لك قال أذعوه بها قال فحيا بها فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ جارية من الصبي غيرها قال واعتقها وتزوجها فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفسها اعتقها وتزوجها

القصة قلت صفية المغمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فله ان يعطيه لمن شاء صلى الله عليه وسلم قلت هذا غير متفق لانه صلى الله عليه وسلم قال له ذلك قبل ان يعين الصفية وقال الحافظ يحتل ان يكون اخذ له في اخذ الجارية على سبيل التسهيل له لما من اصل الغنية او من خيل من بعد ان ميز او قبل على ان تحسب اذا ميز او اذن له في اخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه قوله فأخذ صفية بنت حيي ثم بفتح الصاد المهملة وحيي بضم الحاء المهملة وكسرها وفتح الياء الاولى الخففة وتشديد الثانية بن اخطب بن سحبة بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة وفتح الياء آخر الحروف بن ثعلبة وهي من بنات هارون عليه الصلوة والسلام وكانت تحت كنانة بن ابي الحقيق بضم الحاء المهملة وفتح القاف الاولى قتل يوم خيبر وسب قتله ما أخرجه البيهقي باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم ما ترك من ترك من أهل خيبر على ان لا يكفوه شيئا من اموالهم فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد قال نعيم بن مسكان في مال دخل على يحيى بن اخطب كان اخذته معه الى خيبر فسألهم عنه فقالوا اذهبته النقات فقال العهد قريب والمال اكثر من ذلك قال فوجد بعد ذلك في خربة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ابني ابي الحقيق واحدهما زوج صفية قوله اعطيت دحية الخ قال السدي كذا صلى الله عليه وسلم فممن من كلامه ان الناس ما يحبهم اختصا من دحية تلك الجارية فلعل ذلك يؤدي الى التباغض والتعادي بينهم فأراد دفع ذلك بالله تعالى اعلم قوله سيدة قريظة والنضير الخ قريظة بضم القاف فتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وبالظلمة المعجمة والنضير بفتح النون وكسر الصاد المعجمة وهما قبيلتان عظيمتان من يهود خيبر وقد دخلوا في العرب على نسبهم الى هارون عليه الصلوة والسلام قوله ما تصلي الا لك الخ قال الأبي هو من باب النصيحة للثلاثة لدحية لانها كانت من بيت النبوة والرياسة فقد تأتت عن دحية فلا تحسن العشرة معه وانما تصلي لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ليس وراءه وراؤه ونظر صلى الله عليه وسلم اليها لم يكن بمقتضى الشهرة وانما وجه النصيحة للنبي صلى الله عليه وسلم وصفية فوجه بين لا يخفى قوله خذ جارية من السبي غيرها الخ اي غير صفية وقال الكرواني فان قلت لما وهبها من دحية فكيف رجع عنها قلت انا لانه لم يتم عقد الهبة بعد واما لانه ابا المؤمنين وللوالدان يرجع عن هبة الولد واما لانه اشتراها منه قلت اجاب بثلاثة أجوبة الاول فيه نظر لانه لو جرح عقد هبته حتى يقال انه رجع عنها وانما كان اعطاها اياه بوجه من الوجوه التي ذكرناها عن قريب الثاني في نظر الضم لانه لا يمشي ما ذكره في مذهب غيره الثالث ذكر انه اشتراها منه اي من دحية ولم يرجع بينهما عقد بيع ولا فكيف اشتراها منه بعد ذلك فان قلت وقع في رواية مسلمان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية منه بسبعة ارؤس قلت اطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز لانها لما أخذها منه على الوجه الذي ذكره الآن وعوضه عنها بسبعة ارؤس على سبيل التكرم والفضل اطلق الراوي الشراء عليه لوجود معنى المبادلة فيه واما وجه الأخذ فهو انه لما قيل له انها لا تصلي لك من حيث انها من بيت النبوة فانها من ولد هارون اخي موسى عليها الصلوة والسلام ومن بيت الرياسة فانها من بيت سيد قريظة والنضير مع ما كانت عليه من الجلال الباعث على كثرة الحاج المؤدية الى كثرة النسل الى جبال الولد لا للشهوة النفسانية فانه صلى الله عليه وسلم لم يعصوم منها وعن المازني يحمل ما جرى مع دحية على وجهين احدهما ان يكون رد الجارية برضاه واذن له في غيرها الثاني لانه انما اذن له في جارية من خشع السبي لا في اخذ افضلهم ولما رأى انه اخذ نفسه وجودهن نسباً وشرافاً وجمالاً استرجعها لثلاث تميز دحية بها على باقي الجيش مع ان فيهم من هو افضل منه فقطع هذا المفسد وعوضه عنها وفي سير الوافدي انه صلى الله عليه وسلم اعطاه أخت كنانة بن الربيع بن الحقيق وكان كنانة زوج صفية فكان صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما استرجع منه صفية بان اعطاه أخت زوجها وليس في قوله سبعة ارؤس ما ينافي قوله هنا خذ جارية اذ ليس هناك دلالة على زيادة قوله فقال له الخ اي لأنس وثابت هو البناني وابو حمزة كنية اشترى قوله نفسها اعتقها وتزوجها الخ بان جعل نفس العتق صداقاً وقد اخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب ابراهيم النخعي وطاوس والزهري ومن فقههم الامامان الثوري وابو يوسف واحداً اسحاق قالوا اذا اعتق امته على ان يجعل عتقها صداقاً صح العقد والعق والعتق ظاهر الحديث قال ابن الجوزي فان قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوته حيث جعله مهر او كان يمكن جعل المهر غيره فالجواب ان صفية بنت ملك ومثلها لا يقع الا بالمهر الكثير ولم يكن عند صلى الله عليه وسلم اذ ذاك ما يرضيها به لم يزل يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عند ما اشترى من المال الكثير وأجاب الباقر وهو الاكثر عن ظاهر الحديث بأجوبة فقال بعضهم نعم

انما انما العتق في انه على وجه جعل عتق الامه صلاتاً او لا بل الواجب مهر مثلها اذا فاضل ذلك

حتى اذا كان بالطريق جهزها له امره سليم

انه جعل نفس العتق المهر لكنه من خصائصهم ومن جزم بذلك المأورى وقال بعضهم يحتمل ان يكون اعتقها بشرط ان يتكسها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وغيره، وقال كثير منهم انه اعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه ان العتق يجعل محل الصداق وان لم يكن صلتا قال وهذا كقولهم الجورج نداء من لا زاد له قال وهذا الوجه اصح الاول وأقربها الى لفظ الحديث وتبعه النووي في الرخصة ومن المستغربات قول الترمذي بعد ان اخرج الحديث وهو قول الشافعي واحمد وصالح قال وكرم بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهر أو اسرى العتق والمقول الاول اصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمحدثين عند الشافعية ان ذلك لا يصح قاله الحافظ - وهكذا قال الليث بن سعد ابن شبرمة وجابر بن زيد ابو حنيفة ومحمد بن زفر مالك ليس لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل هذا فتم له الكساح بغير صداق وانما كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لان الله تعالى لما جعل له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق ثم ان فعل هذا وقع العتاق ولها عليه مهر المثل فان ابتات تزوجه تسعة لم يفي قيمتها عند أبي حنيفة ومحمد بن زفر لا شيء له عليها، وقال ابن دقيق العيد الظاهر مع احمد ومن وافقه والقياس مع الآخرين في تزوجه الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما احتمله الواقعة من الخصوصية وهي وان كانت على خلاف الاصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في الكساح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية ومن جزم بان ذلك كان من الخصائص يصحى بن اكتم فيما اخرج به البيهقي قال وكذا نقله المزني عن الشافعي قال وموضع الخصوصية انه اعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر لا في الاصل ولا في غيره، ام وسيأتي ما يعكر على بعضهم من رواية الطبراني في فانتظره منقضا، قال الشيخ ابوبكر الرازي قوله تعالى ان يشتقوا باموالكم يبدل على ان عتق الامة لا يكون صداقا لها اذ كانت الآية مقضية لكون يبدل البضع ما يستحق به تسليم مال اليها وليس في العتق تسليم مال وانما فيه اسقاط الملك من غير ان يستحق به تسليم مال اليها الا ترى ان المرق الذي كان المولى يملكه لا ينتقل اليها وانما يتلف به ملكه فاذا حصل لها به مال او لم تستحق به تسليم مال اليها لم يكن مهر او ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم اعتق صفيه وجعل عتقها صداقها فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يتزوج بغير مهر وكان مخصوصا به دون الامة قال الله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنيحها خالص صدك من دوق المؤمنين فكان صلى الله عليه وسلم مخصوصا بجواز ملك البضع بغير بدل كما كان مخصوصا بجواز تزويج التسعة دون الامة وقوله تعالى واتوا النساء صدقتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا يدل ايضا على ان العتق لا يكون صداقا من وجه احدها انه قال وآؤهن وذلك امر يقتضيه الاجابة اعطاء العتق لا يصح والثاني قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا والعتق لا يصح فتحه بطيب نفسها عن شيء منه والثالث قوله تعالى فكلوه هنيئا مريئا، وذلك محال في العتق، ام - قال الشيخ ابن الهمام وقول الرازي وجعل عتقها صداقها كناية عن عدم المهر يعني اعتقها وتزوجها ولو كان شيء غير العتق والتزويج بلا مهر جائز للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وغاية ما فيه ان ما ذكرناه محتمل لفظ الرازي فيجب حمل عليه دفعا للعارضة بينه وبين الكتاب، ام - والالطف عند المبد الضيف عفا الله عنه ان يجعل قوله جعل عتقها صداقها من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم في صلة الابل معها حذامها وسقائها اراد انها تقوى على المشي وقطع الارض وعلى قصد المياه وعلى ورودها ورعى الشجر والامتناع عن السبلع المفترسة شبهها بمن كان معه حذاء وسقائي سفره وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان قوله جعل عتقها صداقها محمول على التشبيه فكانت شبهة نكاحه صلى الله عليه وسلم بعد الاحسان اليها بالاعتاق بالكساح على الصداق العظيم فان هذا العتق كان عندها اشرف وافضل من المال الكثير والله اعلم وروى عن جابر انه صلى الله عليه وسلم ان بصفية يوم خير وانه قتل اباها واخاها وان بلاا مريها بين المقتولين وانه صلى الله عليه وسلم عليه خيرها بين ان يعتقها فترجى الى من بقي من اهلها او تسلم فينخذها لنفسه فقالت اختار الله ورسوله خروجه في الصفة واخرج عام في فواته من حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها هل لك في قالت يا رسول الله لقد كنت أتمنى ذلك في الشراء فكيف اذا امكن الله في الاسلام واخرج ابو حاتم من طريق ابن عمر راي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعين صفيه خضرة فقال ما هذه الخضرة فقالت كان ذاك في حجر ابن ابي الحقيق وانا نائمة فرأيت قد رقع في حجرى فاخبرته بذلك فلطمني وقال عنيين ملك يثرب، قال ابن رقان وم اوله بخصم وهو النبي صلى الله عليه وسلم لانه الظاهر عندهم ظهور القمر الباهر ان حجروه في الظاهر ظلموا وعلوا الامر مستيقنون بنبوته والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله جهزها له امره سليم** ان يضم السين المهملة وهو امر انش رضى الله عنهما، اي زينتها وحملتها على عادة العروس بما ليس يبغي عنده من رشم

ووصل وغير ذلك من المنهى عنه **قوله** فاهدتها له أي أهدت امرئ سليم صفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه زفتها **قوله** علم ساء على وزن فعول يستوى فيه الرجل والمرأة ما دام في اعراسها **قوله** فليجئ به أي فيه ادلال الكبير لأصحابه وطلب طعامهم في نحو هذا ويستحب لأصحاب الزوج وجيرانه مساعدته في الوليمة بطعام من عندهم **قوله** وبسط نطقاً أي فيه أربع لغات مشهورات فتح النون وكسرها مع فتح الطاء واسكانها أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء وجمعه نطوع وانطاع **قوله** فحاسبوا حيساً أي الحيس هو الأقط والتمر والسمن يخلط ويعجن ومعناه جعلوا ذلك حيساً ثم أكلوه وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق فقولهم حاسبة حيساً أي خلطوا قال الشاعر
هـ وإذا تكون كرمية أدعى لها : وإذ يحاسب الحيس يدعى جندب : **قوله** فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الحاشية الثلاثة التي اتخذ منها الحيس فيه أن الوليمة تحصل بأي طعام كان ولا يتوقف على شاة والسنة تقوم بخير لحم - قال العيني وفيه دلالة على مطلوبة الوليمة للعرس وانما بعد الدخول وقال الثوري ويجوز قبله وبعد والشهور عندنا أنهما سنة وقيل واجبة وعندنا اجابة الدعوة سنة سواء كانت وليمة أو غيرها وبه قال أحمد ومالك في رواية وقال الشافعي اجابة وليمة العرس واجبة وغيرها مستحبة وبه قال مالك في رواية **قوله** له اجران أي هذا الخبر في سبقي بيانه وشرحه واضحاً في كتاب الإيمان حيث ذكره مسلم وإنما أعاده هنا تنبيهاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في صفة لهذه الفضيلة الظاهرة وفي رواية عند أبي داود الطيالسي إذا عتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرًا جديدًا كان له اجران واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران وليس قيداً في الجواز - **قوله** فأتيناهم حين بزغت الشمس أي بقوم الباء والزاي ومعناه عند ابتداء طلوعها ، وقع في رواية عند البخاري فلما أصبح خرجت يهود خيبر يسألهم ويجمع باهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا ففصلوا فتوجهوا وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم فرسه حينئذ في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى خيبر ليلاً أي قرب منها وذكر ابن أبي عمير أنه نزل بوادي يقال له الرجيع بينهم وبين غطفان لئلا يمددوا وهم وكانوا حلفاءهم قال فبلغني أن غطفان تجهزوا وقصدوا خيبر فسمعوا أحسنًا خلفهم فظنوا أن المسلمين خلفهم في ذاريمو فرجعوا فأقاموا وخذلوا أهل خيبر **قوله** بنفوسهم أي بهنزة ممدودة على وزن فعول جمع فأس بالهمزة وهي معرفة **قوله** ومكانهم أي جمع مكمل وهو القفة الكبير (المنزلة) التي يحول فيها التراب وغيره **قوله** ومروهم أي المرورجع متر بفتح الميم وهو معروف نحو المجرفة وأكبر منها يقال لها المساحي هذا هو الصيغ في معناه وحكي القاضى قولين أحدهما هذا والثاني المراد بالمرورجع الحبال كانوا يصعدون بها إلى الخيل قال واحداهم مَرَجَج الميم وكسرها لأنه يمر حين يقتل وعند أحمد من حديث أبي طلحة في نحو هذه القصة حتى إذا كانت المحرور ذهب ذو النزع إلى

ووقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتختبئها قال وأحسبه قال وتعتد في بيتها وهي صنفية بنت جحش قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليمتها الثمر والأقط والشمن فحصرت الأرض أفاحيص وجى بالانطاع فوضعت فيها وجى بالأقط والشمن فشبع الناس قال وقال الناس لا ندرى أن تزوجها أم اتخذها أم ولد قالوا انجبها فهي امرأته وان لم يجبها فهي أم ولد فلما أراد ان يركب جحبها فقعدت على عجز البعير فعرفوا أنه قد تزوجها فلما دنوا من المدينة دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعنا قال فعثرت الناقة العصباء ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذرت فقام فسترها وقد اشرفت النساء يقلن يا لعلاء الله اليهودية قال قلت يا أبا حمزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والله

زرعه وذو الضرع إلى ضمره أغار عليهم قولهم وقعت في سهم دحية الإسبق في شهر ربيع الأول من سنة ١٢٠٠ هـ كان بأذنهم صلى الله عليه وسلم قبل القسور فالاول في طريق الجمع بين الروايات ان المراد بسهمه هنا نصيبه الذي اختاره لنفسه وذلك انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه جارية فاذا نلته ان يأخذ جارية فاخذ صنفية فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انها بنت ملك من ملوكهم ظهر له انها ليست من توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صنفية في نفاستها ولو خصه بها لا يمكن تغير خاطر بعضهم فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها فان ذلك رضا الجميع وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء وأما اطلاق الشراء على العرض فعلى سبيل المجاز ولعله عوضه عنها بنت عمها او بنت عم زوجها فلم تطب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس اصله في مسلم

صارت صنفية لدحية فجعلوا يمدحونها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى بها دحية ما رضى قولهم واحسبه قال تعتد في بيتها أي في بيت أم سليم وفي رواية أخرى حتى بلغنا سد الر وحاء حلت فبني بها قال الحافظ المراد بقوله حلت أي طهرت من حيضها وقد روي البيهقي بأسنادين انه صلى الله عليه وسلم استبرأ صنفية بحيضة وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن انس انه صلى الله عليه وسلم ترك صنفية عند أم سليم حتى انقضت عدتها فقد شك حماد راويه عن ثابت في رفعه وفي ظاهرة نظرا لانه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرفه من خير بعد قتل زوجها ببسير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلوا انها كانت حاملا فتقبل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب والضريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا لا توطنها حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة قاله في سبيل

أو طاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح فاطلاق العدة عليها في حديث الباب مما روي عن الاستبراء والله اعلم قولهم خصت الأرض أفاحيص أي هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة الخففة أي كشفت التراب من أعلاها وحفرت شيئا يسيرا ليحبل الانطاع في الخفوف

ويصوب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها وأصل الفحص الكشف وفحص عن الأمر وفحص الطائر لبيضه الأفاحيص جمع افحوص

قولهم لا ندرى أن تزوجها أم اتخذها أم ولد أي يدل على ان الوليمة عندهم حتى في التسترى لان هذه الوليمة كانت وقعت فلو كانت خاصة بالكناح لاكتفوا في انها زوجة بذلك قال عياض واحتمر به بعضهم على انها بغير صداق كالموهوبة ولو كنحها على ان عتقها صداقها

كما يقوله الخالف ظنه انس لم يخف عليهم انها زوجته حتى يقولوا ذلك قال القرطبي وهذا ايضا يدل انه لم يبين لهم امرها ولا اشهد على نكاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انقضاء النكاح بغير شهود اذا اعلن وقال الشافعي وأبو حنيفة

واحمل لا يصح الا بشاهدين الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدالة ام - فهو يحملون القصة على خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم ولكن روي الطبراني باسناد جيد عن حسن بن حرب انه صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه ما تقولون في هذه الجارية قالوا نقول انك اولو الناس بها وأحقهم

قال فاني اعتقها واستنكحها وجعلت عتقها مهرها، وحينئذ قولهم لا ندرى أن تزوجها أم اتخذها أم ولد أي صدر من البعض وهم الذين لم يقفوا على جليلة الحال والله اعلم قولهم وان لم يجبها فهي أم ولد أي سريّة وفي رواية فهي ما ملك يمينه لان ضرب الحجاب انما هو على الحرائر

لا على الاماء قولهم فعرفوا انه قد تزوجها أم اتخذها أم ولد أي عرفوا الخاص والعامة انها زوجته قولهم دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أسرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمطيقته وأسرعنا بطاينا قولهم فندرس رسول الله صلى الله عليه وسلم أي معناه السقوط قال عياض وأصل الندوس الخروج ومنه

نوادير الكلام قال الأبي وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كما نزل الامراض البدنية التي هو فيها كخير فلا وجه لقول ثابت ان نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يكون فخرنا لنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قولهم فقلت يا أبا حمزة ان القائل هو ثابت البناني وابو حمزة كنية انس

لقد وقع قال انس وشهدت وليمة زينب فاشبع الناس خبزاً ولحمًا وكان يبعثني فأدعو الناس فلما فرغ قام وتبعته
فتخلف رجالان استأنس بهما الحديث لم يخرجوا فجعل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلاماً عليكم كيف انتم
يا اهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت اهلك فيقول بخير فلما فرغ رجعت معه فلما بلغ الباب
اذا هو بالرجلين قدام استأنس بهما الحديث فلما راياه قد مرجع قاما فخرجا فوالله ما درى انا اخبرته امر انزل عليه الوحي
بانهما قد خرجا فرجع ورجعت معه فلما وضع رجله في اسكفة الباب ارخى الحجاب بيني وبينه وانزل الله هذه الآية
لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ حُلًّا أَوْ يُؤْذَنَ لَكُمْ مِنْ خَلْفِهَا وَمَنْ تَجَسَّسَ فِي بُيُوتِهِمْ لَعَنَ اللَّهُ تَجَسُّسَهُمْ وَالْمُسْتَسْتَفِيسِينَ عَنْهَا وَمَنْ يُؤْمَرْ بِالْعَنَاءِ فَلْيُؤْمَرْ بِهِ وَالْمُنْأَمَرُونَ بِالنَّهْيِ فَلْيَنْهَوْا
قال وحديثه عبد الله بن هاشم بن حيان واللفظ له قال ناجم قال ناسيلمان بن المغيرة عن ثابت قال ناس قال
صارت صفيية لدحية في مقسمه وجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون ما رأينا في السبي مثلاً
قال فبعث الى دحية فاعطاه بها ما اراد ثم دفعها الى امي فقال صلى الله عليه وسلم قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى
اذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما اصبحت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فليأتنا به
قال فجعل الرجل يحيي بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواداً احسن فاجعلوا ياكلون من ذلك الحيس يشربون
من حياض الى جنبهم من ماء السماء قال فقال انس فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقت
حتى اذا رأينا جدر المدينة هشنا اليها فرعنا مطيئنا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيته قال وصفيية خلفه قد اردفها
قال فعثرت مطية رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس احد من الناس ينظر اليه ولا اليها حتى قام
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فاستناه فقال لم نضمر قال قد خلتا المدينة فخرج جوارى نسائه يترائيهما ويشتمن
بصرعتها **حل شئ** محمد بن حاتم بن ميمون قال ناجم قال وحديثي محمد بن رافع قال نا ابوا النضر هاشم بن القاسم
قالا جميعاً ناسيلمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وهذا حديث بهز قال لنا انقضت عدة زينب

قول استأنس بها الحديث الخ يقال استأنس به أي انس به ومعناه الفه وسكن قلبه به ولم ينفر منه قوله فيسلم على كل واحد منهم
قال النووي ر في هذه القطعة فوائد منها أنه يستحب للإنسان أن يأتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله وهذا ما يتكرر عنه كثير من الجاهلين
المترفعين ومنها أنه إذا سلم على واحد قال سلام عليكم أو السلام عليكم بصيغة الجمع قالوا ليتنا وله وملكيه ومنها سؤال الرجل أهله عن حالهم
فربها كانت في نفس المرأة حاجة فتسبحي أن تبدي شي بها فإذا سألتها انبسطت لذكر حاجتها ومنها أنه يستحب أن يقال للرجل عقب خوله
كيف حالك ونحو هذا - قوله في أسكفة الباب الخ بضم الهنة وسكون السين وضم الكاف تشديد الفاء وهو العتبة التي يوطأ عليها قوله
وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الخ كذا اتفق عليه الرواة وخالفهم عشرين على الفلاس عن معتمر فقال فانزلت لا تدخلوا بيوتا
غير بيوتكم حتى تستأنسوا اخرجوا السامع عليه وأشار إلى شد هذه فقال جاء بآية غير الآية التي ذكرها الجماعة قوله سواد أحبسا الخ السواد
بفتح السين وأصل السواد الشخص ومنه في حديث الاسراء أي آدم عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة أي أشخاضا والمراد هنا حتى جعلوا من
ذلك كوما شاخصا مرتفعاً فخلطوه وجعلوا أحبسا قوله هشنا إليه الخ قال النووي هكذا هو في النسخ هشنا بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة
ثم نون وفي بعضها هشنا بشينين الأولى مكسورة مخففة ومحنها نشطنا وخفطنا وانبعثت نفوسنا إليها يقال منه هششت بكسر الشين
في الماضي وفتحها في المضارع وذكر القاضى الروايتين السابقتين قال والرواية الأولى على الأول فام لا لتقاء المثليين وهولغة من قال هزت سفي
وهولغة بكوين وأغل قال ورواه بعضهم هشنا بكسر الهاء واسكان الشين وهو من هاش بهيش بمعنى هش قوله فصرع الخ بالبناء للمفعول قوله
ينظر إليه ولا إليها الخ اجلا لا واحتراما قوله فقال لم تضرا الخ أي ما أصابنا ضرر قوله تخرج جوارى نسائه الخ أي صغريات الاسنان من نسائه،
قوله يترائنها الخ أي ينظرن إليها قوله ويشمتن الخ بفتح الياء والميم أي يفرحن بسقوطها - باب زينب بنت جحش ونزول الحجاب
وأشبات وليمة العرس قوله لما انقضت عدة زينب الخ قال في المواهب شرحه وأما المؤمنون زينب بنت جحش وأما اميمة بالتصغير
بنت عبد المطلب بن هاشم عمته صلى الله عليه وسلم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها من حبه ومولاة زيد بن حارثة وقد روى الطبراني
بسند صحيح عن قتادة وابن جريج عن ابن عباس قال لا خطب النبي صلى الله عليه وسلم زينب وهو يريد ها لزيد فظنت انه يريد ها لنفسه فلما علمت
انه يريد ها لزيد ابت واستنكفت وقالت انا خير منه حسبا فانزل الله وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ألاية كلها فرضيت وسلمت فمكثت عنده

باب زلفه زینب بنت جحش و زوال الحجابی اثباتی مع بیعتہ المری

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد فاذا ذكرها علي قال فانطلق زيد حتى اتاها وهي تخشع عجزها قال فلما رايتها عظمت في صدرى حتى ما استطيع ان انظر اليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها فوليتهما ظهري ونكصت على عقبي فقلت يا زينب ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك قالت ما انا بصانعة شيئا حتى اوامر ربي فقامت الى مسجد ها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بغير اذن قال فقال ولقد ابتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة والقي الله في قلبه كراهتها فجاء يشوها اليه صلى الله عليه وسلم فقال له امسك عليك زوجك واتق الله فنزلت ونخفت في نفسي ما الله مبدي به اى علمك بالوحى انه سيطلقها وانك تتزوجها كما قاله على بن الحسين والزهرى وغيرهما وعليه اهل التحقيق ثم طلقها، لكراهته لها لتعاطفها عليه بشرفها لا لرغبة المصطفى في نكاحها كما زعمه من وهو فلما انقضت مدتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد ما هو منكور في حديث الباب قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد اظها للمزيد حبه له وقوة ايمانه حيث اطمانت نفسه الى خطبة من فارقهاله عليه السلام قال البيضاوى وذلك ابتلاء عظيم وشاهد بين على قوة ايمانه قوله فاذا ذكرها اى فاخطبها الى من نفسها فيه دليل على انك يا بن ان يبعث الرجل لخطبة المرأة له من كان زوجها اذا علم انه لا يكره ذلك كما كان حال زيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى انه قال له ما اجد في نفسي اولئك منك فاخطب زينب علي قوله فلما رايتها عظمت في صدرى اى قال النوى معناه انه ها بها واستجلبها من اجل راحة النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها فلما معاملته من تزوجها صلى الله عليه وسلم في الاعظام والاجلال والمهابة وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها هو بفتح الهنزة من "ان" اى من اجل ذلك وقوله نكصت اى رجعت وكان جاء اليها ليخطبها وهو ينظر اليها على ما كان من عادته هو هذا قبل نزول الحجاب فلما غلب عليه الاجلال تأخر وخطبها وظهر اليها لئلا يسبقها النظر اليها، ام - وقال القرطبي توليته اياها ظهره مع ان الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من التعلق بها، ام - فهذا من مزيد ورعه ورضى الله عنه قوله حتى اوامر ربي اى بضم الهنزة وفتح الواو وبهذين مضارع امر اى استخير قوله فقامت الى مسجد ها اى موضع صلاتها من بيتها وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر سواء كان ذلك الامر ظاهرا خيرا ام لا وهو موافق لحديث جابر بن صيحه البخارى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها يقول اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة الى آخره ولعلها استخارت نحوها من تقصير في حقه صلى الله عليه وسلم قوله ونزل القرآن اى وهو قوله تعالى قلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها اى جعلناها لك زوجة بلا واسطة عقد على الصواب الذى لا يجوز فيه فانها كانت تفر بان الله هو الذى زوجها وقول بن اسحاق زوجها اخوها ابو احمد يمكن تأويله بانه لما راه اتي منزلها رضية وفرح به اذ لا كلام له ولا غيره مع الله قوله فدخل عليها بغير اذن اى لان الله تعالى زوجة اياها بالآية المذكورة واقى كلمة من كلمات الله التى يستعمل بها النساء كما في خطبة حجة الوداع اعلى واقوى واوثق من كلمة خاطب الله تعالى بها اشرف انبيائه في اعظم كتبه وهو قوله زوجناكمها وعند ابن سعد بسند مرسل بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدث عند عائشة اذ اخذت غشيته فصرقته وهو يتبشر ويقول من يذهب الى زينب فيبشرها وتلا واذا تقول للذي ألعنم الله عليه الآية قالت عائشة فآخذني ما قرب وما بعد لما يبلغنا من حالها واخرى هي اعظم واشرف ما صنع لها زوجها الله من السماء وعند بسند ضعيف عن ابن عباس لما اخبرت زينب بتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سجدت وقال المنافقون حرم محمد نساء الولد وقد تزوج امرأة ابنة لانه كان تبناه فانزل الله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم الآية قال ابن عطية اذهب الله سبحانه بهذه الآية ما وقع في نفوس المنافقين وغيرهم من تزوجه زوجة دعيه فنفى تلك البتة واعلم انه في حقيقة امره لم يكن ايا احد من المعاصرين له ولم يقصد بالآية انه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد فيحتاج في امر بنيه انهم كانوا ماتوا ولا في امر الحسن والحسين بأنهما ابنا بنته ومن قال ذلك تأول معنى البتة على غير ما قصد بها انتح وهو حسن نفيس وقد صرح بان القول ليس من المنافقين فقط واخرج الترمذي عن عائشة لما تزوج صلى الله عليه وسلم زينب قالوا تزوج حليلة ابنه فنزل ما كان محمد الآية، وكانت زينب تفر على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لم تقول زوجك آباءك وزوجني الله من فوق سبع سموات رواه الترمذي وصححه من حديث انس وفي رواية غيره انها كانت تقول ان آباءك انكحوك وان الله انكحنى اياه من فوق اى وليس هذا من الفخر المنهى عنه بل من التحدث بالنعمة وقد سمعها صلى الله عليه وسلم واقراها فروى ابن سعد عن عبد الواحد بن ابى عون قالت زينب يا رسول الله انى والله ما انا كاحد من نسائك، ليست امرأة من نسائك الا زوجها ابوها واخوها او اهلها غيرى زوجنيك الله من السماء وعز الشعي كانت زينب تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا دل عليك بثلاث من نسائك

أطعمنا الخبز واللحم حين امتد النهار فخرج الناس بقي رجال يتخئون في البيت بعد الطعام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعته فجعل يتبع حجر نساءه يسلم عليهن ويقول يا رسول الله كيف وجدت أهلك قال فما أدري أنا أخبرته ان القوم قد خرجوا واخبرني قال فانطلق حتى دخل البيت فذهبت أدخل معه فالتقوا الستين بي بيته ونزل الحجاب قال وعظ القوم ما وعظوا به زاد ابن رافع في حديثه لا تشد خلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه إلى قوله والله لا ينجيني من الحشر حل شئ أبو الربيع الزهراني وأبو كميل فضيل بن حسين وقتيبة قالوا نأحمد وهو ابن زيد عن ثابت عن أنس في رواية إلى كامل سمعت أنسا قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم على امرأة وقال أبو كميل على شئ من نساءه ما أو لم على زينب فانه ذبح شاة وحل ثنا محمد بن عمرو بن عبيد بن جبلة بن أبي رواد محمد بن بشير قال أنا محمد وهو ابن جعفر قال ناشبة عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك يقول ما أولع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نساءه أكثر أو أفضل مما أو لم على زينب فقال ثابت البناني بما أولعوا قال طعمهم خبزاً ولحم حتى تركوه حل ثنا يحيى بن حبيب الحارثي وعاصم بن النضر التيمي ومحمد بن عبد الله على كلهم عن معتمر اللفظ لابن حبيب قال سمعت ابن سليمان قال سمعت أبي قال أنا أبو جابر عن أنس بن مالك قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدثون قال فأخذ كأنه يتهنأ للقيام فلم يقوموا فلما رأى ذلك قام فلما قام من وسم

امرأة تدل بمن ان جدتي وجدك واحد وان الله انكحك أيا من السماء وان الساعي في ذلك جابر بن زيد عبد المطلب لأنه أبو أمها فهو نحو رواية أنا بنت عمتك قوله حين امتد النهار الخ أي ارتفع هكذا هو في النسخ حين بالنون قوله يسلم عليهن الخ سبق شرحه في الباب قبله وفي رواية حميد بن ثور خرج إلى أمهات المؤمنين كما يصنع صبيحة بناءهم فيسلم عليهن ويسلمن عليه ويدعون له ويدعون له وفي رواية عبد العزيز انهن قلن له كيف وجدت أهلك برك الله لك قوله إذا خبرني الخ يعني إذا أخبر هو صلى الله عليه وسلم أيا من أخبار الله سبحانه وتعالى أياه وفي رواية عبد العزيز فما أدري أخبرته أو أخبر وهو مبني للجهول أي أخبر بالوحى، هكذا وقع في هذه الروايات بالشك وسيأتي في الروايات آتية في الباب الجوزم بأنه الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخروجه قال الحافظ وهذا الشك قريب من شك أنس في تسمية الرجل الذي سأل الدعاة بالاستفتاء فان بعض أصحاب أنس جزم عنه بأنه الرجل الأول وبعضه ذكر أنه سأل عنه ذلك فقال لا أدري كما تقدم في مكانه وهو محمول على أنه كان يذكره ثم عرض له الشك فكان يشك فيه ثم تدكر فيجزم قوله ونزل الحجاب الخ وروى البخاري عن أنس قال عمر قلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب وأخرج الطبراني بسند صحيح عن عائشة كنت آكل مع النبي صلى الله عليه وسلم في قعب فمر عمر فدهاه فأكل فاصاب اصبعه اصبع فقال أوه لو أطلع فيكن ما رأيتك عين فنزلت آية الحجاب وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم فأطال الجلوس فخرج صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ليخرج فلم يفعل فدخل عمر فرأى الكراهية في وجهه فقال عمر لعلي أذيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لقد قسمت ثلاثاً لكى يتبعني فلم يفعل فقال عمر يا رسول الله لو اتخذت حجاباً فإن نساءك لسن كسائر النساء وذلك أظهر لقلوبهم فنزلت آية الحجاب قال الحافظ يمكن الجمع بان ذلك وقع قبيل قصة زينب فلقرية منها أطلق نزول آية الحجاب بهذا السبب ولما منع من تعدد الأسباب والمراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى يدين عليهن من جلابيقهن وأما ما وقع من الإشكال في قصة خروج سودة أم المؤمنين لحاجتها وقول عمر لها قد عرفناك يا سودة كما في البخاري فراجع لحمل الفتح من باب خروج النساء إلى البراز مائة ٢١ ومن تفسير الأخراب مائة قوله ما أو لم على زينب الخ أي شكراً لله حيث زوجه أياها بالوحى كما قال الكرمانى أو وقع اتفاقاً لا قصداً كما قال ابن بطال وأبى الجواز كما قال غيرهما قوله حتى تركوه الخ يعني شبعوا وتركوه لشبعهم قوله حدثنا أبو جابر الخ هو بكسر الميم واسكان الجيم وفتر اللام وبعد ها زاي وحكى بفتح الميم المشهور الأول واسمه لاحق بن حميد قيل وليس في الصحيحين من أدل اسمه لأم الف غير قوله كأنه يتهنأ للقيام الخ أي ليتفطنوا لمرادهم فيقوموا للقيام قوله فلما رأى ذلك قام الخ قال لا بنى ناقلاً عن عياض وفي خروجه صلى الله عليه وسلم ودولته على نساءه حتى يقوم المجلس حسن الأدب واحتمال الأذى وما كان عليه من حسن الخلق لأنه كره جلوسهم فلم يأمرهم بالقيام بل تلمظ فآوهم بالخروج فتلمظت أولاً بالتهنؤ للقيام لم يقوموا فلما رأوه لم يتهنؤوا تلمظت بالخروج وفيه كراهية تطويل الجلوس عند العرس وعند من يعلم أن له شغلاً قوله فلما قام قام من قام من القوم قال ابن بطال في هذا الحديث أنه لا ينبغي لأحد أن يدخل بيت غيره إلا بأذنه وإن المأذون له لا يبطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه

من القوم زاد عاصم وابن عبد الأعلى في حديثهما قال فقعد ثلاثة وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم جاء ليدخل فاذا القوم جلوس
ثم انهم قاموا فانطلقوا قال فبحثت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم انهم قد انطلقوا قال فجاء حتى دخل فلهبت اذ دخل
فالتقى بالحجاب بنبي وبيته قال وانزل الله يا أيها الذين آمنوا لا تكلوا أموالكم التي هبوت الشئب إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير
ناظرين إناؤه إلى قوله إن ذلكم كان عندك الله عظيمًا وحديثي عمر الناقدا قال نايعقوب بن ابراهيم بن سعد قال نا
ابي عن صالح قال ابن شهاب ان انس بن مالك قال نا اعلم الناس بالحجاب لقد كان ابي بن كعب يستلئ عنه قال انس اصبح
رسول الله صلى الله عليه وسلم عرسا بزينب بنت جحش قال كان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار
فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى فمشيت
معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثوطين انهم قد خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هو جلوس مكانهم فرجعت الثانية حتى
بلغ حجرة عائشة فرجعت فاذا هم قد قاموا ف ضرب بنبي وبيته الست وانزل آية الحجاب وحديثنا قتيبة بن سعيد
قال نا جعفر يعني ابن سليمان عن الجعد ابي عثمان عن انس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله
قال فصنعت أقمي أمر سليم حيسا فجعلته في ثوب فقالت يا انس اذهب بهذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت بهذا
اليك أقمي وهي ثقب ثيابك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله قال فذهبت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت ان أقمي ثقب ثيابك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل فقال صنعه ثوب قال اذهب فادع لي فلا ناؤا ولا ناؤا ولا ناؤا
وسمى رجلا قال فدعوت من سمى ومن لقيت قال قلت لانس

لثلاث يؤذي أصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم وفيه ان من فعل ذلك حتى تصربه صاحب المنزل ان لصاحب المنزل ان يظهر
التشاغل به وان يقوم بخير اذن حتى يتفطن له وان صاحب المنزل اذا خرج من منزله لم يكن للأذون له في الدخول ان يقيم الا باذن جديد
والله اعلم قولي فقعد ثلاثة اثم تقدم في رواية حماد بن سلمة اذ هو بالرجلين قد استأنس بها الحديث قال المحافظ ويجمع بين الروايتين بانهم
اول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخر ما رجع توجه واحد منهم في اثناء ذلك فصاروا اثنين وهذا اول من جزم بين التين بان احد
الروايتين وهو حماد الكرماني ان يكون الحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكتا فمن ذكر الثلاثة تحت الاشخاص من ذكر
الاثنين تحت سبب القعود ولم اقف على تسمية احد منهم قولي غير ناظرين انا ان معنى ناظرين منتظرين وانه بكسر الهنزة وفتحها وقت حضور
ومستأنس من الناس والتأنس بالحديث ومعنى لا يستحي من الحق لا يمتنع من اظهاره وبيانه والمتنع ما يمتنع به من العوارى ذكر اظهر
لقلوبكم وقلوبهم اي انفي للهمة والريبة ولا ان تنكروا زواجه قيل نزلت لما قال بعضهم وقد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم
لا تزوجن بما بعد فلان الآية وقد حكى هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة وحاشاهم من ذلك وانما الكذب في نقله وانما يليق هذا
بالمذنفين كما في اكمال اكمال المعلم للأبي رحمه الله قولي انا اعلم الناس بالحجاب ان اي سبب نزوله واطلاق مثل ذلك جائز لا علام
للإعجاب قولي لقد كان ابني بن كعب يسألني عنه ان فيه اشارة الى اختصاصه بمعرفة لان ابني بن كعب اكبر من علماء وسنا وقد رآه قولي
فصنعت امي ام سليم حياء ثم وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من ان الوليمة بزينب بنت جحش كانت من الحيس الذي اهدته
ام سليم ان المشهور من الروايات انه اولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه اشيع المسلمين خبزا ولحماء وذكر
في حديث البخاري ان انس قال لي اجمع رجلا مما هو وادع من لقيت وانه ادخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وتكلم
بما شاء الله ثم جعل يد عشرين عشرين حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهو من روايه وتركيب قصة على اخرى تعقب
المقرطبي بانه لا مانع من الجمع بين الروايتين ولا ولي ان يقال لا وهم في ذلك فلعن الذين دعوا الى الخبز واللحم فاكلوا حتى شبعوا وذهبوا الى
ولما بقى النفر الذين كانوا يتحدثون جاء انس بالحيسة فامر بان يدعوا ناسا آخرين ومن لقي فدخلوا فاكلوا ايضا حتى شبعوا واستمروا تلك النفس
يتحدثون وهو جمع لا بأس به واولى منه ان يقال ان حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم فاكلوا كلهم من ذلك وعجبت من انكار عياض وقوع
تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع ان انس يقول انه اولم عليها بشاة ويقول انه اشيع المسلمين خبزا ولحماء وان الذي يكون قدر الشاة
حتى يشبع المسلمين جميعا وهو يومئذ نحو الالف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام قولي في تواريخ بناء مشاة
فوق مفتوحة ثمروا وساكنة انا مثل القدح سبق بيانه في باب الرضوء قولي ان هذا لك منا قليل ان قال النووي فيه انه يستحب لا صدق

عددكم كانوا قال زهاء ثلاث مائة وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس هات التور قال قد خلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتخلى عشرة عشرة وليأكل كل انسان مما يليه قال فاكلوا حتى شبعوا قال فخرجت طائفة ودخلت طائفة حتى اكلوا كلهم فقال لي يا انس ارفع قال فرفعت فما أدري حين وضعت كان اكثر ام حين رفعت قال وجلس طوائف منهم يتحدثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وزوجته مولىة وجهها الى الحائط فنقلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على نسائه ثم رجع فلما راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع ظنوا انهم قد ثقلوا عليه قال فابتدروا الباب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ارخى الستر ودخل انا جالس في الحجرة فلم يلبث الا يسيرا حتى خرج علي ونزلت الآية فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأهن على الناس يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتهم فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشروا ولا مستنابسين الحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي الى آخر الآية قال البجلي قال انس انا حدثت الناس عهدا بهذه الايات ونجبن نساء النبي صلى الله عليه وسلم حل شي محمد بن رافع قال ناعبد الرزاق قال ناعم عن ابي عثمان عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت له ام سليم خيسا في تور من حجارة فقال انس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادعني من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجعلوا يدخلون عليه فياكلون ويخرجون ووضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه ما شاء الله ان يقول ولم ادع احدًا لقيته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا ولقي طائفة منهم فاطوا عليه الحديث فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يستحيي منهم ان يقول لهم شيئا فخرج وتركهم في البيت فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه قال قتادة غير متحينين طعاما ولكن اذا دعيتهم فادخلوا

المتزوج ان يبعثوا اليه بطعام يساعده تنبيهه على وليته وقد سبق هذا في الباب قبله وسبق هناك بيان الحيس وفيه الاعتذار الى المبعوث اليه وقول الانسان نحو قول ام سليم هذا لك منا قليل وفيه استحباب بعث السلام الى صاحب وان كان افضل من الباعث لكن هذا يحسن اذا كان بعيدا من موضعه اوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام قوله زهاء ثلاث مائة في بضم الزاي وفتح الهاء وبالمد ومعناه نحو ثلاث مائة وفيه انه يجوز في الدعوة ان يأذن المرسل في ناس معينين وفي مهيمن كقوله من لقيت من اردت وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكثير الطعام كما اوضحه في الكتاب قوله هات التور في بكسر التاء من هات كسرت الامر كما تكرر الطاء من اعطاء قوله الصفة والحجرة في الصفة السقيفة والحجرة الدار قوله ليتخلى عشرة عشرة في فيه من آداب الأكل ان اكثر ما يدور على القصبة عشرة والاكل مما يليه اذا كان الطعام نوعا واحدا، قاله الا في رم قوله وزوجته مولىة وجهها الى الحائط قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وزوجته بالتاء وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر المشهور حذوها قوله انهم قد ثقلوا عليه في ثقلوا بضم القاف المخففة قوله فابتدروا الباب في اخرجوا مسرعين، قال الحافظ وعصل القصة ان الذين حضروا والوليمة جلسوا يتحدثون واستحيى النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمرهم بالخروج فنهتوا للقيام ليفطنوا المراده فيقوموا بقيامه فلما اظهر الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجه الا الثلاثة الذين لم يفتنوا لذلك لشدة شغلهم بالهم بما كانوا فيه من الحديث وفي غضون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان يقوموا من غير مواجعتهم بالامر بالخروج لشدة حياءه فيطيل الغيبة عنهم بالتشاغل بالسلام على نسائه وهو في فعل بالهم وكان احدهم في أثناء ذلك افاق من غفلته فخرج ونحو الاثنان فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم الى منزله قراها فخرج فراه لما رجع فحينئذ فطنا فخرجنا فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وانزلت الآية فأرخى الستر بينه وبين انس خادمه ولم يكن له عهد بذلك قوله ونجبن نساء النبي صلى الله عليه وسلم فيه مشروعية الحجاب لامهات المؤمنات قال عياض فرض الحجاب ما اختصن به فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهن كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا اظهار شعرهن وان كن مستترات الا ما دعت اليه ضرورة من براز ثم استدل بما في الموطأ ان حفصة رد لما توفي عمر بنتها النساء عن ان يرى شخصها وان زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها، انتهى، وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن وقد كن بعد النبي صلى الله عليه وسلم يحجبن ويطنن وكان الصحابة ومن بعدهم يهيمون متهم الحديث وهن مستترات الايدان كالاشخاص وقد تقدم في الحج قول ابن جريم لطاء لما ذكر له طوائف عائشة ربه اقبل الحجاب او بعدة قال قد ادركت ذلك بعد الحجاب، كذا في فتح الباري،

حتى بلغ لقلوبكم وقلوبهم **حل** ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الوليمة

باب الأمر بأجابة الداعي إلى دعوة قول إذا دعى أحدكم إلى الوليمة أم تقدم معية الوليمة وأقسامها في قصة عبد الرحمن بن عوف تحت قولهم صلى الله عليه وسلم أولو بشاة وفي الغم قال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو ختان وغيرها لكن الأشهر استماعها عند الإطلاق في النكاح وتفيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهري الوليمة مأخوذة من الولد وهو الجمع وزنا ومحنة لأن الزوجين يجتمعان وقال ابن الأعرابي أصلها من تميم الشيء واجتماعه وجزم المأوردى ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرب إلا بقريية وأما الدعوة فهي اعتراف من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور وضمتها قطرب في مثلثته وغلطوه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بتوهم الرباب ففتح الدال دعوة النسب وكسر الدال دعوة الطعام انتهى ومانسبه لبيت تميم الرباب نسبة صاحبنا الصحيح والمحكم لبيت عدى الرباب فالله أعلم وقد نقل ابن عبد البر ثريا من ثمر النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة للوليمة العرب وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب صرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر النجاشي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضا كما عرفت من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية وحكي ابن دقيق العيد في شرح الامام ان محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تتعين قال الحافظ وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفا حرا رشيدا وأن لا يخص الأغنياء دون الفقراء كما سيأتي وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه وأن يكون الداعي مسلما على الأصح وأن لا يسبق من سبق تعينت الإجابة له دون الثاني وأن جاء آمقا قدم الأقرب رحما على الأقرب جوارا على الأصح فإن استويا أقرع وأكبر يكون هناك ما يثاذي بحضوره من منكر وغيره وأن لا يكون له عذر وضبطه المأوردى بما يرخص به في ترك الجماعة، أم - وقال العلامة ابن عابدين وفي الهداية عن التمر تاشيختلف في إجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة ولا فضل أن يجيب إذا كانت وليمة وآلة فهو مخير والإجابة أفضل لأن فيها إدخال السرور في قلب المؤمن وإذا أجاب فعل ما عليه كل أولا ولا فضل أن يأكل لو غير صائم وفي البناء إجابة الدعوة سنة وليمة أو غيرها وأما دعوة يقصد بها التطاول أو إنشاء الحمد وما أشبهه فلا ينبغي إجابتها إلا سيما أهل العلم فقد قيل ما وضع أحد يده في قصعة غيره إلا ذل له، أم - لمخصا - وفي الاختيار وليمة العرب سنة قديمة أن لم يجبهما أثر لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فإن كان صائما أجاب ودعا وإن لم يكن صائما أكل ودعا وإن لم يأكل ولم يجب أكل وجفا لأنه استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لو دعيت إلى كراع لأجبت، أم - ومقتضاها أنها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التتارخانية عن النبي صلى الله عليه وسلم لو دعيت إلى دعوة فالواجب الإجابة أن لم يكن هناك معصية ولا بدعة ولا امتناع أسلم في زماننا إلا إذا علم يقينا أن لا بدعة ولا معصية، أم - والظاهر حمله على غير الوليمة انتهى وفي الدر المختار دعوى إلى وليمة وثمة لعباء وغناء تعد وأكل لو المنكر في المنزل فالمراد على المائدة لا ينبغي أن يفعل بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين قال ابن عابدين م أي يجيب عليه قال في الاختيار لأن استماع اللقمة حرام والإجابة سنة والامتناع عن المحرام أولى، أم - وكذا إذا كان على المائدة قوم يغتابون لا يفعل فالغيبة أشد من اللغو واللعب، أم - قال في الدر المختار فإن قدر على المنع فعل وإن لا يقدر صبر أن لم يكن ممن يقتدى به فإن كان مقتدى ولم يقدر على المنع خرج ولم يفعل لأن فيه شين الدين وإن علم أولا باللعب لا يحضر أصلا سواء كان ممن يقتدى به أولا لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله، أم - قال ابن عابدين م قوله صبر أي مع الإحسان لقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان، أم - أي أضعف أحواله في ذاتها أي إنما يكون ذلك إذا اشتد ضعف الأيمان فلا يجد الناهي أعوانا على إزالة المنكر، أم - وهذا لأن إجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البلية من غير كسالة الجنان واجبة الإقامة وإن حضرها نياحة (هداية) وقاسها على الواجب لأنها قريبة منه لو ردد الوعيد بتركها، انتهى - قال البخاري في صحيحه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين أي لم يجعل الوليمة وقتا معينًا يختص به الإيجاب والاستحباب وأخذ ذلك من إطلاق الأحاديث وقد انفرد بمراعاة في تاريخه فأداه في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقف عن رجل من ثقيف كان شقي عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقول فتأداه

باب الأمر بأجابة الداعي إلى دعوة

أقوال العلماء في أن إجابة دعوة الوليمة واجبة أو سنة

فليأتها حل ثنا محمد بن مثنى قال ناخالد بن الحارث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب قال خالد فاذا عييدا لله ينزله على العرس حل ثنا ابن نمير قال نا ابي قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى وليمة عرس فليجب حل ثنا ابو الربيع وابو كامل قالانا حماد قال نا ايوب ح قال وحده ثنا قتيبة قال نا حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دُعيتُم وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبيد الرزاق قال نا ميمون عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه وحل ثنا اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر قال نا بقية قال نا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دُعي الى عرس ونحوه فليجب حل ثنا حميد بن مسعدة الباهلي قال نا بشر بن المفضل قال نا اسمعيل بن أمية عن نافع عن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دُعيتُم وحل ثنا هارون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال نا خبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبيد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجيبوا هذه الدعوة اذا دُعيتُم لها قال وكان عبيد الله ياتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائر وحل ثنا يحيى بن عبيد الله قال نا ابن هب قال حل ثنا عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دُعيتُم الى كراع فاجيبوا وحل ثنا محمد بن مثنى قال نا عبيد الرحمن بن مهدي ح قال وحل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابي قال نا سفيان عن ابي الزبير عن جابر قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة اول يوم حق والثاني معروف والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح اسناده ولا يصح صحبه يعني لزهير قال الحافظ وقد جدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد، ثم قال بعد ذكر تلك الشواهد وهذه الاحاديث وان كان كل منها لا يخلو عن مقال فيجوزها يدل على ان الحديث اصلا، ثم قال بعد البحث واذا حملنا الامر في كراهة الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعد كذلك فيمكن حل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الامن من ذلك وانما اطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله اعلم قوله فليأتها الخ اي فليات مكانها والتقدير اذا دعى الى مكان وليمة فليأتها ولا يصير عادة الضيعة مؤثرا قوله ينزله على العرس اي على وليمة العرس كما ياتي في الرواية التي بعدها والعرس باسكان الراء وضمها لغتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالتذكير قال النووي قوله الى وليمة عرس الخ قال النووي قد يحتج به من يخص وجوب الاجابة بوليمة العرس ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية التي بعد هذا اذا دعى احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه ويحتمل هذا على الغالب او نحوه من التاويل، ام قلت ويمكن حمل الروايات للقيدة على زيادة تأكيد الاجابة فيها والله اعلم قوله استأوا الدعوة الخ والذي يظهر ان الامر في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة اولاً وقد تقدم ان الوليمة اذا اطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فانها تقيد ويحتمل ان تكون الامر للعموم وهو الذي فهمه داود والحديث فكان ياتي الدعوة للعرس اخيراً كما سيحيى قوله الى عرس او نحوه الخ هذا يؤيد ان الامر بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد اخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة الى الدعوة مطلقاً عرساً كان او غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن ابي العاص هو من مشاهير الصحابة انه قال في وليمة المختار لم يكن يدعى لها لكن يمكن الانفصال عندئذ ذلك لا يمنع القول بالوجوب لودعوا وعند عبد الرزاق بأسناد صحيح عن ابن عمر انه دعا لطعام فقال رجل من القوم اعفني فقال ابن عمر انه لا عافية لك من هذا فقم واخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس ان ابن صفوان دعا له فقال اني مشغول وان لم تعفني جنته وخزير عديم الوجوب في غير وليمة الكعاج المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حتى والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى اليها رجل وليمة فلا اخص لاحد في تركها ولو تركها لم يثبت له في انه عاص في تركها حكما تبين لي في وليمة العرس، كذا في الفقه، قوله اذا دُعيتُم الى كراع الخ بضم الكاف وتخفيف الراء واخره عين مهملة هو مستدق الساق من الرجل ومن حل الرسخ من اليد وهو من البقر الغنم بمنزلة الوظيف من الفرس البعير قال النووي والمراد به عند جماهير العلماء كراع الشاة وغلطوا من حمله على كراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة، ام قال الحافظ واغرب الغزالي في الاحياء فذكر الحديث بلفظ ولو دُعيت الى كراع الغنم ولا اصل لهذه الزيادة وقد اخرج الترمذي من حديث انس وصححه مرفوعاً لواهدى الى كراع لقبلت ولو دُعيت لمشله لاجبت والمقصود بالمبالغة في الاجابة مع حقارة الشئ وفيه دليل على حسن خلقه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك ولم يذكر ابن مثنى إلى طعام وحديثنا
ابن نمير قال نا أبو عامر عن ابن جريح عن أبي الزبير بهذا الاسناد مثله **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حفص بن غياث
عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل
وإن كان مفطراً فليطعم **حديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على ذلك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان
يقول بشر الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الأغنياء ويترك المساكين فمن لم يأت الدعوة فقد عصا الله ورسوله **حديثنا**
ابن أبي عمير قال نا سفيان قال قلت للزهري يا أبا بكر كيف هذا الحديث شر الطعام طعام الأغنياء فصحك فقال ليس هو شر
الطعام طعام الأغنياء قال سفيان وكان أبي غنياً فافترعتني هذا الحديث حين سمعت به فسألت عنده الزهري قال حدثني
عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة يقول شر الطعام طعام الوليمة ثم ذكر مثل حديث مالك **حديثنا** محمد بن رافع وعبد
ابن حميد عن عبد الرزاق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن الأعرج عن أبي هريرة قال شر الطعام طعام الوليمة
خو حديث مالك **وحديثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو ذلك **وحديثنا**

صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعوه إليه شيء قليل قال
المهلب لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة ومن لا داعي باكل المدعو من طعامه والتجيب إليه بالمواكلة وتوكيد الزمان معه بها فلذلك
حضر صلى الله عليه وسلم على الاجابة ولو نزل المدعو اليه وفيه الحضر على المواصلة والتحاب والتألف قوله وان شئت ترك الخ قال النووي وفي الرواية الاخرى فليجب
فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم والمنظر في الرواية الثانية أمر بالاكل في الاولى مخير واختلف العلماء في ذلك ولا يصح في مذهب أصحابنا انه لا يجب
الاكل في وليمة العرس ولا في غيرها فمن اوجه اعتد الرواية الثانية وتأول الاولى على من كان صائماً ومن لم يوجب اعتد التصريح بالتحخير في الرواية الاولى
وحمل الامر في الثانية على الندب واذا قيل بوجوب الاكل فأقله لقمة ولا تزمه الزيادة لانه يسمى اكلاً ولهذا لو حلف لا ياكل حنث بلفظة وكان قد يتخيل
صاحب الطعام ان امتناعه لشبهة يعتقدها في الطعام فاذا اكل لقمة زال ذلك التحيل هكذا صرح باللقمة جماعة من أصحابنا واما الصائرون فلا خلاف انه
لا يجب عليه الاكل لكن ان كان صائراً فرضاً لم يجز له الاكل لان الفرض لا يجوز التحريم منه وان كان مفطراً فليطعم وتركه فان كان يشق على صاحب الطعام
صومه فالأفضل الفطر الا فأتاها الصوم والله اعلم ام - وقد اخرج الطيالسي الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل إلى طعام فقال
رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم اخوكم وتكلف لكم افطرومهم يوماً مكانه ان شئت في اسناده رايه ضعيف لكنه توبع والله اعلم
قوله فليصل الخ وفي حديث عند أبي داود وان كان صائماً فليطعم قال الصلوة في حديث الباب هو الدعاء قال الحافظ وحمله بعض الشراح على ظاهره
فقال زكاً صائماً فليست تغل بالصلوة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والحاضرين بركاتها وفيه نظر لعدم قوله لا صلوة بحضرة طعام لكن يمكن
تخصيصه بغير الصائرين وقد تقدم في باب حق اجابة الوليمة ان أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائراً شق ودعا وعند أبي عوانة من طريق عمر بن محمد
عن نافع كان ابن عمر اذا دعى اجاب فان كان مفطراً اكل وان كان صائماً دعا لهم وبرك ثم انصرف وفي الحضور فوائداً اخرى كالتبرك بالمدعو والتجمل به
والانتفاع باشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر في الاخلال بالاجابة تقويت ذلك ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش
وعرف من قوله فليطعم لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وان المدعو لا يجب عليه الاكل ام - قال القاري وروى مسلم وابوداود والترمذي
وابن ماجه بلفظ اذا دعى أحدكم وهو صائراً فليقل اني صائم واجمع بين الحديثين انه يعتذر اولاً فان ابى فليحضر وليدع له بالبركة ام وفي الفتح
نعم لو اعتذر به المدعو قبل الداعي عذره لكونه يشق عليه ان لا ياكل اذا حضر ولغير ذلك كان ذلك عذراً له في التأخر قوله عن أبي هريرة انه
كان يقول بشر الطعام الخ قال النووي ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة ومرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق ان الحديث اذا روي
موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح لانما زيادة الثقة ومعنى هذا الحديث الاخبار بما يقع من الناس بعدة صلى الله عليه وسلم من مراعاة
الأغنياء في الولائم ونحوها وتخصيصهم بالدعوة واشارهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديرهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان
قوله يدعى إليه الأغنياء الخ الجملة في موضع الحال لطعام الوليمة اي انما تكون شر الطعام اذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود
اذا حضر الغني وترك الفقير أمرنا ان لا نجيب قال ابن بطال واذا ميز الداعي بين الأغنياء والفقراء فاطعم كل واحد على قدر ما يمكن به بأساً وفعله
ابن عمر قوله شر الطعام طعام الوليمة الخ قال البيضاوي من مقدم كما يقال شر الناس من أكل وحده اي من شهم وانما ساءه شر الساء
ذكر عقبه فكانت قال شر الطعام الذي شأنه كذا، قوله سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج الخ هو عبد الرحمن الأعرج،

ابن ابي عمر قال ناسفیان قال سمعت زياد بن سعد قال سمعت ثابتاً الا عرج يحدث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتيا ويديها من ياباها ومن لم يحب الدعوة فقد عصي الله ورسوله وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد اللفظ لعمر قال ناسفیان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءت امرأة رفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلقتني فبنت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانا معه مثل هذبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريد ان ترجعي لي رفاعة لا حتى تنزقي عسيلتك ويزني عسيلتك

قوله سمعت ثابتاً الا عرج الا حنف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل مولى عمر بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب وقيل اسمه ثابت بن الاحنف بن عياض والله اعلم كذا في الشرح **قوله** من لم يحب الدعوة الخ ولفظ البخاري شر الطعام طعام الوليمة يدعى بها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الطيبي الا في الوليمة للعهد الخارجي اذ كان من عداة الجاهلية ان يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى الى آخره استئناف وبيان لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك الى آخره حال والعامل يدعى اي يدعى الاغنياء والحال ان الاجابة واجبة فيكون دعاءه سبباً لا كمال للدعوة شر الطعام ويشهد له ما ذكره ابن بطال ان ابن حبيب روى عن ابي هريرة انه كان يقول انتم العاصون والدعوة تدعون من لا ياتي وتدعون من ياتي يعني بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء، ام قلت كون قوله صلى الله عليه وسلم ومن ترك حالاً انما يستقيم اذا كان الرأية بالوؤا واما اذا كان بالفاء كما تقدم في رواية مالك فمن لوايات الدعوة الخ فعدم صحته ظاهر والله اعلم **قوله** فقد عصى الله هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب، قاله الحافظ **باب** لا تحل المطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثرياً رقيقاً وتنقض عدتها **قوله** جاءت امرأة رفاعة الخ سماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه قيمة بنت وهب هي بمشاة واختلت هل هي بفتحها او بالتصغير والثاني ارجح، **قوله** كنت عند رفاعة الخ هو رفاعة القرظي ابن سمؤال بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعد هاء هزة ثم لام **قوله** فبنت طلاق الخ قال الحافظ هذا ظاهر في انه قال لها انت طالق البتة ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه وهو ام من ان يكون طلقها ثلاثاً مجموعة او مفرقة ويؤيد الثاني ما في البخاري من كتاب الادب انما قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات، **قوله** فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير الخ هو بفتح الزاي وكسر الباء بالاخلاق وهو الزبير بن باطاء ويقال باطياء وكان عبد الرحمن صحابياً والزبير قتل يومنا في غزوة بني قريظة وهذا الذي ذكرنا من ان عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعة القرظي هو الذي ذكره ابو عمر بن عبد البر والمحققون، كذا في الشرح، **قوله** مثل هذبة الثوب الخ بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج خذ من هذب العين وهو شعر الجفن وأرادت ان ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار، وقال الدارودي يحتمل تشبيهها بالهدية بتا كساره وانه لا يتحرك وان شئت لا تشدد ويحتمل انها كانت بذلك عن خافته او وصفته بذلك بالنسبة للاول قال ولهذا يستحب نكاح البكر لانها تظن الرجال سواء بخلاف الشيب **قوله** فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الحافظ وتبسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجباً منها انما لتبسم بما تستحي النساء من التصريح به غالباً واما الضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع الى الزوج الاول ويستغاد منه جواز وقوع ذلك **قوله** لا الخ اي لا ترجين اليه، وفي بعض الروايات لا تحلين لزوجك الاول، واخرج البخاري في اللباس من طريق ابوب عن عكرمة ان رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة وعليها خمار اخضر فتكثرت اليها وأرقها خضرة بجلدها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء ينصرون بعضهم بعضاً قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقى المؤمنات لجلدها اشد خضرة من ثوبها، قال وتمح انما قد أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجماء معه ابنا له من غيرها قالت الله مالي اليه من ذنب الان ما ليس بأغنى عني منهن، واخذت هذبة من ثوبها فقالت كذبت والله يا رسول الله اني لا انفصها لنفسي الا في كنفها ما شئت تريد رفاعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ذلك لم تحلي له او لم تصلي له حتى يذوق من عسيلتك قال وأبصر معه ابنتين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذي تزعمين ما تزعمين فواته كهمراً شبه به من الغراب بالغراب، قال الحافظ في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لم تحلي له او لم تصلي له الخ وعرفت بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها ما معه الا مثل الهذبة وبين قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسيلته وحاصله انه رد عليها دعواها اما أولاً فليطريق صدق زوجها فيما زعم انه ينفضها لنفسي الا في كنفها فلا استدلال على صدقه بولديه اللذين كانا معه، ام - وقال قبل ذلك في كتاب الطلاق سياق الخبر يعطى بانما شكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق لانه علقه على الامكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك وان تفارقا فلا بد لهما من ارادة الرجوع الى رفاعة من زوج آخر يحصل لهما منه ذلك **قوله** حتى تذوق عسيلته الخ بضم العين

باب لا تحل المطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثرياً رقيقاً وتنقض عدتها

وقم السنين المهملتين تصغير عسلة وفي العسل لغتان التأنيث والتذكير فأنث العسيلة لذلك لأن المؤنث يرد إليها الهاء إذا صغر كقولك شمسة يدرية
وقيل إنما أنث لأنه أراد النطفة وضيقه النوى لأن الأنث لا يشترط وإنما هي كناية عن الجماع شبه لذلك العسل وحلاوته وقال الجوهري صنعت
العسلة بالهاء لأن الغالب على العسل التأنيث قال ويقال إنما أنث لأن أريد به العسلة وهو القطة منه كما يقال للقطة من الذهب ذهبية والمسرد
بالعسيلة هنا الجماع لأن الأنث لا تزاوج من حيث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العسيلة الجماع رواه الدارقطني وفي أسناده أبو عبد
القهي يرويه عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقال ابن التين يري الوطء وحلاوة مسلك الفرج في الفرج ليس الماء، كذا في عدة القاري من كتاب الشهاد
وفيه من كتاب لطلاق أن حديث عائشة في تفسير العسيلة أخرجه أحمد والدارقطني من طريق أبي عبد الملك المكي والمكي مجهول، أم - قال جمهور العلماء
ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تعقيب حشفة الرجل في فرج المرأة وإذا لم يكن البصر حصول الأنزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله
ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطال شد الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال
الصدوق ويفسد الحج والصوم قال أبو عبد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذ عسلاً وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في
الرخصة قال ابن المنذر راجع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل الأول الأسعيد بن المسيب، قال وهذا القول لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من
الخوارج ولعله لم يبلغنا الحديث فأخذ بظاهر القرآن قلت سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي قد
نبه عليه النسائي ثم كما في الفتح وحكي ابن الجوزي عز واداه وافق سعيد بن المسيب على ذلك قال العيني ثم وذكر في كتاب القنية لأبي الرجا فمختار بن محمد هذا
أن سعيد بن المسيب رجح عن من عساه هذا فلو قضى به قاض لا يفتد قضاءه وإن افتى به أحد عز، أم - قال ابن حزم أخذ المحنفية بالشرط الذي في هذا
الحديث عن عائشة وهو زائد على ظاهر القرآن ولم يأخذوا بمحدثيها في اشتراط خمس رضعات لأن زائداً على ما في القرآن فيلزمهم الأخذ به أو ترك
حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق لظاهر القرآن، كذا في الفتح - قال العيني ثم وفيه نظر لأن لفظ النكاح
في الآية أسند إلى المرأة فلا أريد به الوطء لأن المعنى حتى تطأ زوجاً غيره وهذا فاسد لأن المرأة موطوءة لا واطئة والرجل واطئ بل معناه أيضاً العقد
ووجب الوطء بمثل العسيلة فانه خبر مشهور يجوز به الزيادة على النص، أم - وأفاد الحافظ أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن أصانته نسخاً و
لا زيادة أي فليس المقام من باب الزيادة على ما في القرآن بخبر الواحد والله أعلم - قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق
بأقل ما ينطلق عليه الاسم خلافاً لمن قال لابد من حصول جميعه وفي قوله حتى تذوق عسيلته إلى غيره أشعاراً بامكان ذلك، واستدل به على جواز رجوعها
لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها
للاول فقال الأكثر أن شرط ذلك في العقد فسد ولا فلا، والتفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحلل وشد الحكم فقال يكفي، وفي عدة القاري قال ابن بطال
اختلفوا في عقد نكاح المحلل فقال مالك لا يحلها إلا بنكاح رغبة فان قصد التحليل لم يحلها وسواء علم الزوجان بذلك أو لم يعلما ويفسخ قبل الدخول بعد
وهو قول الليث وسفيان بن سعيد والأوزاعي أحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي النكاح جائز وله أن يقيم على نكاحه أولاً وهو قول عطاء والحكم وقال
القاسم وسالم وعروة والشعبي لا بأس أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم بذلك الزوجان وهو مأثور بذلك وهو قول ربيعة ومحيي بن سعيد وذهب الشافعي إلى أن
إلى أن النكاح الذي يفسد هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ومن لم يشترط ذلك فهو عقد صحيح وروى بشر بن
الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثله وروى أيضاً عن محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة أنه إذا نوى الثاني تحليلها للاول لم يحل له ذلك وهو قول أبي يوسف
ومحمد وروى الحسن بن زياد عن زفر عن أبي حنيفة أنه أن شرط عليه في نفس العقد أنه إنما يتزوجها ليحلها للاول فانه نكاح صحيح ويحصن به ويبطل
الشرط وله أن يمسهما فان طلقها حلت للاول، فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال في الد المختار وكرة التزويج للثاني تحريم
لحديث لعن المحلل والمحلل له (كما أخرجه الترمذي وغيره) بشرط التحليل كترجوتك على أن أحلك وإن حلت للاول لصحة النكاح وبطلان الشرط،
أم - أي لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويصح بخلاف البيع، قال العلامة ابن عابد بن قوله وكرة التزويج للثاني ثم كذا في البحر، لكن
في القهستاني وكرة للاول والثاني وعزاه عن مشي مسكين إلى الحوى عن الظهيرية ويبين أن نكاح المرأة بل هي أولى من الأول في الكراهة لأن العقد بشرط
التحليل إنما جرى بينها وبين الثاني والأول سلع في ذلك ومنسب المباشرة أولى من المنسب لفظ الحديث يشمل الكل فان المحلل له يصدق على
المرأة أيضاً، أم - ثم قال في الد المختار ما إذا ضمما ذلك لا يكره وكان الرجل ماجراً لقصد الأصلح، أم - أي إذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء
الشهوة ونحوها وأورد السرخسي أن الثابت عادة كالثابت نعتاً أي فيصير شرط التحليل كأنه منصوص عليه في العقد فيكره وأجاب في الفهم بأنه لا يلزم
من قصد الزوج ذلك أن يكون معزاً به بين الناس إنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهراً به، أم - كذا في رد المختار، قلت والفرق بين شرط

أقول العلماء في عقد نكاح المحلل هل يصح أم لا وهل يثبت به التحليل
للاول ويشترط له النكاح العقداً ودون رغبة

التحليل في العقد بين اضراره عند العقد يشبه الفرق بين التبرع بنحو طية المعتدة او الاكثان في النفس بين المراجعة سراً او عزم عقد النكاح قبل بلوغ
الاجل فان الاول مباح والثاني حرام كما نص عليه في القرآن الكريم والله اعلم قال في الفقه وهنا قول آخر وهو انه ما جاز ان شرط لقصد لا صلاح وتأويل اللعن
عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك ام قلت واللعن على هذا المحل الظاهر لانه كلف الاجرة على سبب التيس وهو حره ويقر به انه على الصلوة والسلام سماء التيس المستعار
(في حديث ابن ماجه) وورد على التأويل الاول انه مع اشتراط التحليل مكره تحريماً وفعالاً لحرمة الاسترجاع لللعن ففعل المكره اولى، ام قال المحدثان عابد بن
حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم تجز على معين لم يعلم موته على الكفر بليل وان كان فاسقاً مشهوراً كيزيد على المعتمد
بخلاف نحو ابليس ابى لهب ابى جهل فيجوز بخلاف غير المعين كالظالمين الكاذبين فيجوز ايضاً لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافراً فيكون اللعن لبيان
ان هذا الوصف وصف الكافرين للتفريق عن التحذير منه لا لقصد اللعن على كل فرد من هذه الجنس لان لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من
افراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير والتحذير لا يلزم ان تكون تلك المعصية حراماً من الكبار خلافاً لمن ناط اللعن بالكبائر فانه ورد اللعن في
غيرها كلعن المصورين ومن امر قوماً وهرله كارهون ومن سل بنمته اى تعوط على الطريق والمرأة السليخة اى التي لا تخضب يديها والمرء اى التي لا تكحل والمرأة
اذا خرجت من دارها بغير اذن زوجها ونكح اليك زائرات القبور ومن جلس سدا الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن يشكل على منع لعن المعين
مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم عجب بانه معلق على تقدير كونه كاذباً لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الاصل الطم
وشراً في حق الكفار لا بعد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الايمان ام وفي لعان الجوفان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت
قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود انه قال من شاء ياهلته والمباهلة الملاعبة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شئ بجملة الله على الكاذب منا قالوا
هي مشروعة في زماننا ايضاً ام وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطم عن منازلة الابرار لعن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبهان حقيقة اللعن
هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعوا اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال فيه كلام فامل
ام ولعل وجهه انه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكرهاً تحريماً، انتم كلام ابن عابد بن رم، وفي فقه القدير قال الزيلعي في التحريم المصنف (اى صاحب الهداية)
استدل بهذا الحديث (اى حديث اللعن) على كراهة النكاح المشروط به التحليل وظاهره التحريم كما هو من
احمد لكن يقال لما سماء محلاً دل على صحة النكاح لان المحلل هو المثلث للحل فلو كان فاسداً لما سماء محلاً، انتم
وظاهره انه اعتراض ثم جوابه اما الاعتراض فنشئوه عدم معرفة اصطلاح اصحابنا وذلك انهم لا يطلقون اسم الحرام الا على منع مثبت بقطع فاذا ثبت بظن
سموه مكرهاً وهو مع ذلك سبب للعقاب اما الجواب فكلامه فيه يقتضي تلازم الحرمة والفساد ليس كذلك وقد يحكم بالصحة مع لزوم الاثر في العبادات فضلاً
عن غيرها خصوصاً على ما يعطى كلامه من تسمية المنع الثابت بظن حراماً، ام قلت واما الاستدلال بتسمية محلاً وحمل حادث اللعن على المحلل المشار كما زعمه
الحنفية فقد ناقش فيه الحفاظ ابن تيمية بوجه في مصنف فنفى افرد لهذه المسئلة فقال اما تسمية وجعله محلاً فلا تصد التحليل ونواه ولو قصد حقيقة النكاح
مع ان الحل لا يحصل بهذه النية ولانه حلل الحرام ايجله يستحل كما يستحل الحلال ومن باب الحرامات وحلها بقوله او فعلم يقال له محلل الحرام ذلك لان
التحليل والتحريم في الحقيقة هو الى الله وانما يضاف علم وجوب الحل الى من فعل سبباً يجعل الشارع الشئ به حلالاً او محرماً ولكن لما كان التحريم جعل الشئ محرماً اى محظوراً
والتحليل جعله محلاً اى مطلقاً كان كل من اطلق الشئ واباحه بحيث يطاع في ذلك يسمى محلاً ومنه قوله سبحانه انما اللئيم زيادة في الكفر فيضل به الذين كفروا
يحيونهم عاماً ويحرمونهم عاماً ليوطئوا عداة ما حرّم الله فيعملوا ما حرم الله لما اطلقوه لمن اطاعهم تارة وحظره عليه خرى كانوا محليين محرمين وكذلك قوله سبحانه
ايايها النبي لما تحرموا حل الله لك لما منع نفسه من الامة او الصل باليمين بالله او بالحرام صادك تحريماً وكذلك قوله سبحانه قل ارايتوما اتزل الله تكفرون
رذق فجعلتم منه محرماً او حلالاً، وقوله سبحانه وقا لوانا في بطون هذه الاثام خالصة لذكورنا ونحرم على اذواجنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يأت من ربه
اني خلقت عبادي حنفاً فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما احللت لهم قوله صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم في قوله اخذوا اخبارهم وذهبوا بهم ارباباً
من ذوق الله قال اما انهم ما عبدوا الله لكنهم احلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال لقوله صلى الله عليه وسلم لا تركبوا ما ارتكبت اليه فتسحلوا محارم الله بأدنى التحيل
وقول ابن مسعود يتلونه حتى يتلاوتهم يحرمون حرمانه ويحلون حلاله وهذا باب واسع فلما كان هذا الرجل قصداً يحلها للاول وقد يجعلها في ظن من اطاعه
حلالاً وهو حرام يسمى محلاً لذلك بين ذلك ان لعنته صلى الله عليه وسلم للمحلل طيل علم ان الحل اذا ثبت لم يطلق على صاحبه محلل والا فيكون كل نكاح للمطلقة ثلاثاً
محلاً وان كان النكاح حاج رغبة فيدخل في اللعنة وهذا باطل قطعاً فعلم ان المحلل اسم لمقصود التحليل وجعلها حلالاً وليست بحلال لانه حلل ما حرّم الله بتدليس
وتبليس وقصد ان يجعلها فليس له ان يترجها قاصداً للتحليل ثم قال والكلام هنا في معنيين احدهما ان اسم المحلل يعم القاصد المشار في العقد قبله فيجوز ان
لفظ المحلل يقع على هذا كله والثاني انه يجب اجراء الحديث على عموميه وان عمومه مراد اما المقام الاول فالدليل عليه من وجوه احدها ان السلف كانوا يستعملون

القاصد للتحليل محلاً وان لم يشترطه والاصل في الاطلاق الحقيقة فان لم يكن المحلل عاماً لكل من قصد التحليل كان اطلاقاً على غير الشارط بطريق الاشتراك والمجاز
وهذا لا يجوز المصير اليه لا لوجوبه لا موجب مثل ما سأل عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن المحلل والمحلل له قال لا يزالان زانيين ان مكثا عشرين سنة اذا علم
الله سبحانه انها اراد ان يحلها ومعلوم انه انما سئل عن يقصد التحليل وان لم يشترط فانه اجاب عن ذلك وقد سئل محلاً وفي لفظ عندنا فاعلم الله انهما محللان
لا يزالان زانيين فاطلق على القاصد اسم المحلل وفي رواية عندنا سئل عن رجل تزوج امرأة ليحلها الزوج فقال لعن الله المحلل والمحلل له هما زانيان فسئل عن
قصد التحليل فاجاب بلجنة المحلل والمحلل له فاعلم دخول القاصد في اسم المحلل والا لكان قلنا جاب وهذا موجود في كلام غير واحد ومن تأمل لفاظ السلف علم
بالاضطرار انهم كانوا يسمون القاصد للتحليل محلاً ويدخل عندهم في الاسم ان كان هو الذي يسمونه محلاً لعدم الشارط في العقد عندهم اولئك الثاني انه قد قال
اهل اللغة منهم الجوهري المحلل في النكاح الذي يزوج المطلقة ثلاثاً حتى تحل للمزيج الاول فحطوا كل من تزوجها لتحل الاول محلاً في اللغة، الثالث استعمال الخاصة العامة
الزوج فانه يسمون كل من تزوج المرأة ليحلها محلاً وان لم يشترط التحليل في العقد قال كذلك هو في عرف الفقهاء فان منهم من يقول نكاح المحلل باطل ومنهم من يقول نكاح
المحلل باطل اذا شرط التحليل في العقد ومنهم من يقول هو صحيح وهذا اتفاق منهم على ان المحلل ينقسم الى قاصد وشارط وليس يصح بعضهم نكاح القاصد انما من ان يسميه محلاً
كما ان من صح نكاح الشارط فانه يسميه ايضاً محلاً اذا افقه انه انما اختلفوا في حكم النكاح لا في اسمه ثبت بالنقل استعمال الخاص العام ان هذا يسمي محلاً، قال اما المقام الثاني
فنقول للدليل على ان الحد يعني به كل محلل ظهر التحليل واصرره وان لا يجوز قصره على شرط التحليل وحده وجوه عشرة، منها انه صلى الله عليه وسلم لو قصد التحليل المشروط
في العقد خاصة والتحليل الذي تواطوا عليه من المقتصر للعن الزوج والولي كالعن اكل الربا وموكلة شاهد في كتابه ولعن في الخمر عاصراً ومعتصراً وحاملها والمجترمة
اليه بائعها واكل ثمنها وشارعها وساقها بل كانت المرأة احق باللعن من الزوجين لانها شاركت كلاهما فيما يفعله فصارتا بمنزلة اسمها جميعاً واذا كان يلغى الشاهد
المكاتب فالولي العاقل والى فلما خص باللعنة الزوجين علم انه عن التحليل المقتصر المكتوم عن المرأة ووليها وهو ما كان يفعله الصديق مع صديقته عند الطلاق من تزوجه
بالمطلقة ليحلها له وهما قد علمنا ذلك والمرأة وأهلها لا يعلمون ذلك ومنها انه لعن شاهدها الربا وكاتبته وقد تقدم هذا الحديث انه لعن شاهدها الربا وكاتبته اذا علموا به لعن
المحلل والمحلل له مع ان الشاهدين في النكاح اوكد فلو كان التحليل ظاهراً للعن الشاهدين فعلوا التحليل لم يعلم بان المحلل لو لم يكن يظهر تحليله لأحد ومنها ان التحليل المشروط
في العقد لا يتم بين المسلمين لا سيما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فانه حينئذ يشهد بالشهود فيظهر للناس فينكرون ذلك ويحولون بين الرجل وبين هذا النكاح كما لو اراد
ان يتزوج امرأة يقول هي أختي او ابنتي او ربيبة فانه قد اراد ان يكم نكاحاً فاسداً وظهر فساد له لم يتم له ذلك فلما لعن المحلل زوجاً اعترف ذلك علناً من الاموال حتى تخفى على
العامة كاسترق والزنا وغير ذلك يبين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل عنه انه لعن من تكلم بنكاحاً محلاً الا المحلل والمحلل له سائر النكحة المحرمة مثل نكاح ذوات المحارم
ونحوهن مثل نكاح المحلل اقل ذلك (والله اعلم) لان القصد اظهر اللعن بآثار العقوبة لتزجر النفس بذلك وسائر النكحة المحرمة لا يمكن مريها من فعلها لان
شاهد العقد الولي وغيرهم يطلعون على السبب المحرم فلا يمكنونه بخلاف المحلل فان السبب المحرم في حقه باطن ثوبك المنكح قد ظهر تخريمها فلا يشبه حالها بخلاف
نكاح المحلل فانه قد يشبه حاله على كثير من الناس لان صورة صورة النكاح الصحيح وهذا يبين انه انما قصد باللعنة من اسم التحليل ثم يكون هذا تنبيهاً على من اظفرو
ومنها ان الاشتراط في العقد نادر جداً او للفظ العام الشامل لصورة كثيرة تعم بها البلوى لا يجوز قصره على الصور القليلة دون الكثيرة فان هذا فرع من العمى واللبس
الشارع منه ومنه انه لو كان التحليل هو المشروط في العقد فقط لكان انما لعن لانه بمنزلة نكاح المتعة من حيث انه نكاح مؤقت او مشروط بنية اله او
الفرقة وحينئذ لكان يجب ان يباح لما كانت المتعة مباحة وان يكون في التحريم بمنزلة المتعة ولما لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ولم يذكر عنه لعن المتع
ولم يقل عنه انه ابهم التحليل في الاسلام قطيل هذا ابن عباس وهو من يروي ابا حنيفة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن المحلل والمحلل له و
يلعن هو من فعل ذلك ولفظي بتجريده ويقول ان التحليل المكتوم معادة لله وانه من يخادع الله يخادع الله علم ان التحليل حرم لقل زائل على المتعة وما ذاك
الا لان المستمتع له رغبة والمرأة وقصدان كانت الى اجل والمحلل لا رغبة له في النكاح اصلاً وانما هو كما جاء في الحديث بمنزلة التيس المستعار فان صاحب التيس
لا يستعير التيس الا لاجل الملك والقنية ولكن لينزير على غنمه قلنا ذلك المحلل لا رغبة للمرأة ووليها في مصاهرته ومنكحته واتخاذ حنتاً وانما يستعيره لينزونه
على فتاهه واذا كان كذلك فهذا المعنى موجود سواء شرط في العقد او لم يشترط فان قيل تميمته تيساً مستعاراً دليل على مشاركة التحليل لان غيره انما يكون
استعارة اذا اتفقا جميعاً على التحليل وهذا لا يكون في النية المجردة قلنا المستعيرة هو المطلق فان المطلق كان يهيئ الى بعض الناس فيطلب
منه ان يحلل له المرأة فيكون هذا بمنزلة التيس الذي استعير لينزونه على الشاة لان المطلق الاول هو الذي له غرض في مراجعة المرأة فهو بمنزلة
صاحب الشاة الذي له غرض في انزاد التيس على شاة فينبغي منه الوطئ كما ينبغي من التيس الزواجا اذا كانت العادة ان المستعير له انما هو
المطلق لم يلزم من ذلك ان تكون المرأة قد شارطته فان المرأة مشبهة بالشاة والشاة لا تستعير وانما يستعار لها ولهذا لعن رسول الله صلى
الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وهما المستعير والمستعار فلعن ان هذا الاستعارة انما صدرت منهما والله اعلم انتهى ما اردنا تلخيصه

من كلام الحافظ ابن تيمية في هذا السياق، ويترجم في نظري محتته فالذي يغلب على الظن والله سبحانه وتعالى أعلم ان المراد بالتحليل في
احاديث اللعن قاصدا لتحليل وتأويله دون الشارط فقط ولا اقل من ان يكون نكاح التحليل مكرها قهرميا وهذا هو محل حديث ابن مسعود
وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجة الا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا
رسول الله قال هو المحلل الحديث ان صح، قال الحافظ ابن تيمية روى ابو اسحاق الجوزجاني ثنا ابن ابي مريوننا ابراهيم بن اسحق
ابن ابي حبيب عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال لا الا نكاح رغبة
الا نكاح دلست ولا استهزاء بكتاب الله ثم يذوق العسيلة ورواه ابن شاهين في غرائب السنن والدلست من التدليس هو الكتمان
والتغطية للعيوب والمدلست الخادعة يقال فلان لا يدل السك اي لا يخادعك ولا يخفي عليك الشيء فكأنه ياتيك في الظلام والدلست
بالتحريك الظلمة وذلك لان من قصد التحليل فقد دلست مقصوده الذي يبطل العقد وكنتم النية الردية بمنزلة النكاح المدبر الذي
يكنم الشر ويظهر الخير واسناد هذا الحديث جيد الا ابراهيم بن اسماعيل فانه قد اختلف فيه فقال يحيى بن معين في رواية الدارمي هو
صالح وقال الامام احمد في رواية ابي طالب هو ثقة من اهل الذممة وقال محمد بن سعد كان مصليا عابدا اصام وستين سنة وقال ابن
في رواية الدارمي ليس بشيء وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ضعيف قال ابو اسحق بن عدي هو صالح في باب الرأية وتكتب
حديثه على ضعفه وهذا الذي قاله ابن عدي عدل من القول فان في الرجل صنعته الاعماله وضعفه انما هو من جهة الحفاظ وعدم الالتقا
ه من جهة التهمة وله عدة احاديث بهذا الاستناد روى منها الترمذي وابن ماجة فمثل هذا يكتب حديثه للاعتبار به وقد جاء حديث
سهل يوافق هذا قال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن موسى بن ابي الفرات عن عمر بن دينار انه سئل عن رجل طلق امرأته
فجاء رجل من اهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئا من ماله فترجها ليعلمها له فقال لا ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن مثل ذلك فقال لا حتى يتكلمها مرتعبا لنفسه حتى يترجها مرتعبا لنفسه فاذا فعل ذلك لم تحل له حتى تذوق العسيلة وهذا المرسل
حجة لان الذي أرسله احقر به ولو لا ثبوته عند لما جاز ان يحتج به من غير ان يسنده واذا كان التابعي قد قال ان هذا الحديث ثبت
عندي كفى ذلك لانه اكثر ما يكون قد سمعه من بعض التابعين عز صحابي او عن تابعي آخر عن صحابي وفي مثل ذلك يسهل العلم بثقة
الراوي وموسى بن ابي الفرات هذا ثقة ذكره عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه وروى عن يحيى بن معين انه قال هو ثقة
وذكر عن ابيه ابي حاتم انه قال هو ثقة وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تركيتهما ولا اعلم احدا جرحه واما ابن ابي شيبة وحميد
ابن عبد الرحمن الذي روى عنه ويعرف بالرازي من مشاهير العلماء والثقة وابن ابي شيبة احدا لاثمة فهذا المرسل حجة جديفة في
المسئلة ثرا الحديثان اذا كان فيهما ضعف قليل مثل ان يكون ضعفهما انما هو من جهة سوء الحفاظ ونحو ذلك اذا كانا من طريقتين
مختلفتين عضدا احدهما الآخر فكان في ذلك دليل على ان الحديث اصلا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد ذلك هنا ان عمر اكثر
علمه من جهة اصحاب ابن عباس وذلك المسند عن ابن عباس فيكون الحديث اصل عن ابن عباس وان يكون ابن ابي حبيب
حفظ هذا الحديث عن داود بن الحصين كما رواه عمر مرسل لا سيما وقول ابن عباس وفتياه توافق هذا وقد روي عن نافع عن ابن عمر
ان رجلا قال له امرأة تزوجتها احلها لزوجها ليرامني ولم يعلم قال لا الا نكاح رغبة ان اعجبتك امسكتها وان كرهتها فادقتها قال
واذ كننا نعد هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا لعن الله المحلل والمحلل له ذكره ابو اسحاق الفخري والامام ابو محمد
المفتي سي يعنى واحد واللفظ فيه اختلاف وهذا الحديث ايضا نص في المسئلة لكن له اتم على اسناده ثم وقفت على اسناده روى في كيع
ابن الجراح عن ابي غسان المدني عن عمر بن نافع عن ابيه ان رجلا سأل ابن عمر عن طلبة امرأته ثلاثا فزوجهما هذا السائل عن
غيره وامرأة منه اتحل لمطلقها قال ابن عمر لا الا نكاح رغبة كنا نعد سفاحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاسناد
جيد رجاله مشاهير ثقات وهو نص في ان التحليل المكتوم كانوا يعدونه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا، انتهى ما ذكره
ابن تيمية ثم قلت قوله لا في حديث ابن عباس وفي مرسل عمر بن دينار محمول على النهي من نكاح التحليل او نفى الانبعاث عنه وهذا
لابنا في انعقاد النكاح وصحته على اصول الحنفية كما مر في كلام ابن الهمام بل اجتماع الصحة مع الكراهة له نظائر عند غيرهم ايضا
كما لا يخفى على المنتسب، وهكذا كراهة التحليل لا تمنع عن صحة نكاح التحليل وحل المرأة لزوجها الاول بعد ذوق العسيلة ثم ايقاع
الطلاق ومضى العدة لوجود اركان العقد وشرطه وخلوه عن الموانع الشرعية، قال الشوكاني وقد روى عبد الرزاق ان امرأة أرسلت

قالت وابوبكر عنده وخالد بن سعيد بالبواب ينتظران يؤذنه فنادى يا ابا بكر الا تسمع هذا ما تخبر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثني ابو الطاهر حمزة بن يحيى واللفظ حمزة قال ابو الطاهر نادى فقال حمزة انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب
 قال حدثني عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رافة القرظي طلق امرأته فبث طلاقها
 الى رجل فزوجته نفسها ليحملها الزوجان فامرهم بن الخطاب ان يقيم معها ولا يطلقها وأوعده ان يعاقبه ان طلقها فصيح نخاحه و
 لم يأمره باستينافه ام - وفي فتاوى ابن تيمية قد روى ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فندم وكان بالمدينة رجل من الاعراب
 عليه رقعتان رقعة يوارى بها عورته ورقعة يوارى بها سوائه فقال له هل لك تتزوج امرأة فتبيت عندها ليلة ونجعل لك جعلا قال
 نعم فزوجها منه فلما دخل فبات عندها قالت له هل عندك من خير قال هو حيث تحبين جعله الله فلما طلقها قالت لا تطلقني فان
 عمر لن يجبرك على طلاق فلما اصبحا لم يفهم البواب حتى كادوا يكسر الباب فلما دخلوا قالوا له طلقها قال لا امر اليها فقالوا لها فقالت
 اني اكره ان لا يزال يدخل علي الرجل بعد الرجل فارتفعوا الى عمر بن الخطاب اخبروه القصة فرفع يده وقال اللهم انت رزقت ذالرقعتين
 اذ جعل عليهما فقال له لئن طلقها فأوعده رواء سعيد بن منصور وحرب عنه بهذا اللفظ ولفظه في سنن سعيدان رجلا من اهل البادية
 طلق امرأته ثلاثا وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فعيل له ما نظر رجلا يحلها لك وكان رجلا من اهل البادية له حسب اتحم الى مكانة
 وكان محتاجا ليس له شيء يتوارى به الا رقتين رقعة يوارى بها فرجه ورقعة يوارى بها دبره فارسلوا اليه فقالوا له هل لك ان
 تزوجك امرأة فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها ثم تطلقها ونجعل لك على ذلك جعلا قال نعم فزوجوه فدخل عليها وهو شاتٍ صبح
 الحسب فلما دخلت المرأة فاصابها فاعجبها فقالت له عندك خير قال نعم هو حيث تحبين جعله الله فلما طلقها فذكر الحديث ورواه ابو
 العكبري في كتابه عن ابن سيرين قال قد ورد رجل مكة ومعه اخوة له صغار وعليه ازار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة
 فسأل عمر فلم يعط شيئا فبينما هو كذلك اذ نزع الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك ان تعطيني
 ذالرقعتين شيئا ويحك لي قالت نعم ان شئت فاذخره ذلك قال نعم فزوجها فدخل بها فلما اصبحت ادخلت اخوتها الدار فاجاء القرشي
 يحوم حول الدار ويقول يا ويله غلب على امرأته فاقى عمر فقال يا امير المؤمنين غلبت على امرأتك قال من غلبك قال ذالرقعتين قال رسلوا
 اليه فلما جاء الرهول قالت له المرأة كيف موضعك قال ليس بموضع بأس قالت ان امير المؤمنين يقول لك انطلق امرأتك
 فقل والله لا اطلقها فانه لا يكرهك والبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحمد لله الذي شرف ذالرقعتين فدخل عليه فقال له
 انطلق امرأتك قال لا والله لا اطلقها فقال له عمر لو طلقته لأوجعت رأسك بالسوط ام - وفي رواية لابن جرير كما في كنز العمال عن
 ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته وأمر رجلا يقال له ذوالخرقتين ان يتزوجها ليحملها له فبكت ثلاثا لا يخرج ثم خرج وعليه ثوب فقال له
 الرجل اين ما قالوا لك عليه فاني ان يطلقها فاني في ذلك عمر بن الخطاب فقال الله رزق ذالخرقتين وامضه نخاحه فهذا صريح في صحة
 نخاح التحليل وانعقاده عند عمر رضي الله عنه وان يطلقها نخاح التحليل ليس مما اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما ادعاه ابن تيمية
 وفيه دليل على ان ما روي عنه انه قال لا ارق بجلل ومحلل له الا رجسهما هو محمول على الزجر والتشديد في التعليل كقولهم يسيئ نار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يحرق على من تخلف عن الجماعة بيوهم كما قاله الطحاوي وكذا ما روى عن ابنه عبد الله رضي الله عنهما من اطلاق
 السفاح على نخاح التحليل وقد اجاب الحافظ ابن تيمية عن قصة ذالرقعتين من ستمت اوجه كلها مدخولة او مشكوفة سوى الوجه
 الاول منها ان اسناده منقطع لان ابن سيرين وان كان مأمونا لم ير عمر ولم يركه قاله ابو عبيد الله الى اشار احمد فيما روى ابو حفص عن
 ابى النصر قال سمعت ابا عبد الله يقول في المحلل والمحلل له انه ينفخ نخاحه في الحال قلت اوليس يروى عن عمر حديث ذالرقعتين حيث
 أمره عمر ان لا يفاقها قال ليس له اسناد ام - قلت اي اسناد متصل والسؤال يشعربان القصة مع ارسالها كانت مشهورة فيما بينهم
 والله اعلم قول ما تخبر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زاد البخاري في اللباس من طريق شعيب فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على التبسم قال الحافظ وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو على من خالف ذلك فاعلم
 او قوله لقول خالد بن سعيد لا يكره الصديق وهو جالس الا تشبه هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة فاحتمل عنده ان
 يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نفسه فامر به ابا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا لصورة الحال ولذلك
 لما رأى ابا بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتبسم عند مقالها لم يزوجها قول ما ان رافة القرظي ام اي من بني قريظة قال ابن عبد البر

فترجعت بعد ذلك عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انما كانت تحت رفاعة فطلقها
آخر ثلاث تطليقات فترجعت بعد ذلك عبد الرحمن بن الزبير وانه والله مامعه الا مثل الهدية فأخذت بهدبة من
جليبها قال فتيسر رسول الله صلى الله عليه وسلم فها حكما فقال لعليك تريد ان ترجعي الى رفاعة لا حتى يذوق عسيلة
وتذوق عسيلة وابوبكر الصديق جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة
لم يؤذن له قال فطلق خالد ينادي ايا بكر الا شجر هذه عمتا تجريه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثنا
عبد بن حميد قال انما عبد الرزاق قال انما سمع عن الزهري عن عروة عن عائشة ان رفاعة طلق امرأته فترجعت
عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقها آخر ثلاث تطليقات بمثل حث
يونس حل ثنا محمد بن العلاء الهمداني قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيطلقها قبل ان يدخل بها اتحل لزوجها الاول قال لا حتى يذوق
عسيلتها حل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة قال نا ابن فضيل ح قال وثنا ابوكريب قال نا ابو مغوية جميعا عن هشام
بهذا الاسناد وحل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة قال نا علي بن مشهور عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة
قالت طلق رجل امرأته ثلاثا فترجعتا رجل ثم طلقها قبل ان يدخل بها فأراد زوجها الاول ان يتزوجها فسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها ما ذاق الاول وحل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير
قال نا الجح قال وحل ثنا محمد بن مثنى قال نا يحيى يعني ابن سعيد جميعا عن عبيد الله بهذا الاسناد مثله وفي حديث يحيى
عن عبيد الله قال نا القاسم عن عائشة وحل ثنا يحيى بن يحيى واسحاق بن ابراهيم واللفظ ليحيى قال نا انا جريما عن
منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان احدكم اذ ان ياتي أهله
قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا

ما يستحب ان يقوله عند الجماع

ويقول رفاعة بن رفاع وهو احد عشر الذين يهمل نزلت ولقد رزقناه القرآن الآية كما رواه الطبراني في معجمه وابن مردويه في تفسيره
من حديث رفاعة باسناد صحيح قوله فأخذت بهدبة من جليبها ثم قال في الفهم استدلل به على ان المرأة لا تحل لها في الجماع لان هذه المرأة شككت
ان زوجها لا يطؤها وان ذكره لا ينشروا انه ليس معه ما يغني عنها ولم يفهم النبي صلى الله عليه وسلم كما حبا بذلك ومن ثم قال ابراهيم بن عبد الجليل
ابن علي وداود بن علي لا يفهم بالعنة ولا يضرب للعنين اجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تقابل الرجل بالجماع فقال الاكثر ان وطئها
بعد ان دخل بها مرة واحدة لم يؤجل اجل العنين وهو قول الاوزاعي والثوري وابي حنيفة ومالك والشافعي واسحاق وقال ابو ثور ان ترك
جماعها لعله اجل له سنة وان كان لغيره فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان للمرأة حقا في الجماع فيثبت الخيار لها اذا
تزوجت المجبوب المحسوس جاهلة بهما ويضرب للعنين اجل سنة لاحتمال زوال ما به واما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة
رفاعة فلا حجة فيها لان في بعض طرقه ان الزوج الثاني كان ايضا طلقها كما وقع عند مسلم صحيحا من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي
أو اخر هذا الباب قوله فتيسر رسول الله صلى الله عليه وسلم فها حكما الخ اي منهية الى الضحك قال اهل اللغة التيسر مبادى الضحك
والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الاسنان من السرور فان كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعد فهو القهقهة والا فهو الضحك وان
كان بلا صوت فهو التيسر وتسمى الاسنان في مقدار الفم الضواحك وهي الثنايا والانياب وما يليها وتسمى النواجذ قوله طلق رجل امرأته
ثلاثا الخ هذا الحديث ان كان مختصرا من قصة رفاعة فقد ذكرت توجيه المراد بقوله ثلاثا انها كانت مفارقة وان كان في قصة
أخرى فهو ظاهر في كونها مجموعة وقد ثبت في الاحاديث ان غير رفاعة وقع له مع امرأته ما وقع لرفاعة فليس التعدد في ذلك ببعيد ياب
ما يستحب ان يقوله عند الجماع قوله اذا اراد الخ هذه الراية منسوبة لغيرها من الرايات التي فيها حين ياتي أهله دالة على ان القول
قبل الشروع قال القاري وقد مرى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود موقوفا انه اذا انزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقته نصيبا
ولعله يقولها في قلبه او عند انفصاله لكرهه ذكر الله باللسان في حال الجماع بلاجماع قوله ان ياتي أهله الخ اي يجامع امرأته او جارية اي
جماعا مباحا كما هو ظاهر قاله القاري في المرقاة قوله بسم الله اللهم الخ اذا ذكرنا في انه رأى في نسخة (من صحيح البخاري) قرئت على القاري
فيل كابي عبد الله يعني البخاري من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية قال نعم قوله جنبنا الشيطان الخ اي يبعدنا عن ما رزقنا الخ اي

قبلها من دبرها لما رواه النسائي عن علي بن عثمان التميمي عن سعيد بن عيسى عن الفضل بن فضالة عن عبد الله بن سليمان الطويل عن كعب بن علقمة عن أبي النصر أنه أخبره أنه قال لنا نافع مولى ابن عمر أنه قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر أنه أفتى أن تؤتي النساء في أديارهن قال كذبوا علي ولكن سأحدثك كيف كان الأمر ابن عمر عرض المصنف يوما وأنا عنده حتى بلغ نسأوكم حرثكم كذا فأنكرتموه أني شئتكم فقال يا نافع هل تعلم من أمر هذه الآية قلت لا قال أنا كنا معشر قرش نجبي النساء فلما دخلنا المدينة ونكحنا نسائهن أنصرا ردتنا منهن مثل ما كنا نريد فاذا هن قد كرهن ذلك وأعظمه وكانت نسائهن أنصرا قد أخذن بحال اليهود اسمها يوتين على جنوبهن فانزل الله نسأوكم حرثكم كذا فأنكرتموه أني شئتكم وهذا اسناد صحيح وقد رواه ابن مردويه عن الطبراني عن الحسين بن إسحاق عن زكريا بن يحيى كاتب العمري عن مفضل بن فضالة عن عبد الله بن عباس عن كعب بن علقمة فذكره وقد روي عن ابن عمر خلاف ذلك صريحا وأنه لا يباح ولا يحل، وهو ثابت بلا شك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه يحرمه قال أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي في مسنده حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار أبي الحجاب قال قلت لابن عمر يقول في الجوارح يحض لمن قال وما التحميص فذكر الدبر فقال وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين وكذا رواه ابن وهب وقتيبة عن الليث به وهذا اسناد صحيح ونص صريح منه بتحريم ذلك فكل ما ورد عنه مما يحتل ويحتل فهو مردود إلى هذا المحكم قلت ويرد التأويل المذكور ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك عن ابن عمر أنه لما قرأ قوله تعالى نسأوكم حرثكم كذا فقال ما تدري يا نافع فيما أنزلت هذه الآية قال قلت لا قال لي في رجل من أنصار أصاب امرأة في دبرها فأعظم الناس ذلك فانزل الله تعالى نسأوكم حرثكم كذا قال نافع فقلت لابن عمر من دبرها في قبلها قال لا إلا في دبرها روى نحوه ذلك عنه الطبراني والحاكم وابن نعيم وروى النسائي والطبراني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر نحوه ولم يذكر قوله لا إلا في دبرها - ورواية الدارقطني المذكورة إنما هي من طريق عبد العزيز الدارمي وهو أن كان ثقة لكتبه سمي الحفظ كما قال أبو زرعة كثير الوهم كما قال النجاشي كثيرا الحديث يغلط كما قال ابن سعد وبالجمل فقلنا اختلف عن عبد الله بن عمر في هذه المسئلة والأصح عند الجواز كما جزم إليه الحافظ والممنوع كما صرح به العيني رحمه الله والله سبحانه وتعالى علم وإلى الجواز ما لبعض السلف كابن أبي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم وعبد بن كعب القرظي وسعيد بن يسار ومن الأئمة مالك بن النضر رحمه الله مع اختلاف عنه قال أبو بكر الجصاص في كتابه أحكام القرآن المشهور عن مالك إباحة ذلك وأصحابه ينفون عنه هذه المقالة لقبحها وشنعائها وهي عند أشهر من أن تدفع بنفيهم عنه وقد روي محمد بن سعد عن أبي سليمان الجوزجاني قال كنت عند مالك ابن أنس فسئل عن المكاح في الدبر فضرب بيده إلى رأسه وقال الساعة اغتسلت منه - ورواه عنه ابن القاسم ما ذكرت أحدا أقدمي به في ديني يشك فيه أنه حلال يعني وطئ المرأة في دبرها ثم قرأ نسأوكم حرثكم كذا فأنكرتموه أني شئتكم قال فأتى شئ أبين من هذا وما أشك فيه، أم - وروى الخطيب في المرأة عن مالك من طريق إسرائيل بن روح قال سألت مالك عن ذلك فقال ما أنت قومه عرب هل يكون الحرث إلا موضع الزرع وعلى هذه القصة اعتماد المتأخرين من المالكية فلعل مالك يرجع عن قوله الأول أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلا يعمل به وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه أنه روى الجواز عن مالك أهل مصر وأهل المغرب ورواه عنه أيضا ابن رشد في كتاب البيان والتحصيل وأصحاب مالك العراقيون لم يشبهوا هذه الرواية وقد مرجع متأخرو أصحابه عن ذلك وافتوا بتحريمه. وإلى الإباحة ذهب بعض الأمامية لأصلهم كما يظنه بعض الناس ممن لا خبرة لهم بمذاهبهم قال في روح المعاني والبيت شعري كيف يستدل بالآية على الجواز مع ما ذكرناه فيها ومع قياها بالاحتمال كيف ينتهض الاستدلال لا سيما وقد تقدم قبل وجوب الاعتزال في المحيض وعلى ما تقدم في مستند تنفير الطبع الإمامية عنه وهو يقتضيه وجوب الاعتزال عن الآيات في الأدب لا يشترط العلة ولا يقاس ما في المحاش من الفضل بدو الاستحاضة ومن فاس فقد أخطأت استه المحقرة لظهور الاستفاد والنفرة ما في المحاش دون الاستحاضة وهو دم انفجار العرق كدم الجرح وعلى فرض تسليم أن آي "تدل على تعميم مواضع الأنبياء كما هو الشائع يجاب بأن التقييد بمواضع الحرث يلزم فذلك فقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال بينا أنا ومجاهد جالسان عند ابن عباس إذ أتاه رجل فقال لا تشفييني من آيتي المحيض قال بل اقرأ ويسألوك عن المحيض إلى فأقول من حيث أمركم الله فقال ابن عباس من حيث جاء الدم من ثأمت أن تأتي فقال كيف بالآية نسأوكم حرثكم كذا فأنكرتموه أني شئتكم فقال ويحك وفي الدبر من حرث لو كان ما تقول حقا لكان المحيض منسوخا إذا شغل من ههنا جئت من ههنا ولكن

[illegible]

باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

ح قال وحدثني سليمان بن معبد قال نا معلى بن اسد قال نا عبد العزيز وهو ابن المختار عن مهيل بن ابي صالح كل هؤلاء عن محمد بن المنكدر عن جابر بهذا الحديث وزاد في حديث النعمان عن الزهري ان شاء محبة وان شاء غير محبة غير ان ذلك في صام واحد وحل ثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن زكريا بن اوفى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبر وحل ثنيه يحيى بن حبيب قال نا خالد يعني ابن الحارث قال نا شعبة بهذا الاسناد قال حتى ترجع حل ثنا ابن ابي عمر قال نا مروان عن يزيد يعني ابن كيسان عن ابي حازم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ما من رجل يدع امرأته الى فراشها فتأني عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قال نا ابو معوية ح قال وحدثني ابو سعيد الاشج قال نا وكيع ح قال وحدثني زهير بن حرب واللفظ له قال نا جريهم عن ابي حازم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولنا وزاد في حديث النعمان عن الزهري ان قال الحافظ وهذا الزيادة يشبه ان تكون من تفسير الزهري لخلوها من رواية غلاة من اصحاب ابن المنكدر مع كثرة قولنا محبة الخ مبهم مضمومة ثم جم مفتوحة ثم ياء موحدة مشددة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت اي مكبوتة على وجهها قاله النووي قولنا في صام واحد الخ بكسر الملهمة والتخفيف هو المنفذ اي ثقب واحد والمراد به القبل باب تحريم امتناعها من فراش زوجها قولنا هاجرة الخ وفي البخاري هاجرة قال الحافظ فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة بل المراد انها هي التي هجرت وقد تأني لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذا بدأت هي بالهجر فغضب هو لذل لك او هجرها وهي ظالمة فلم تستصل من ذنبها وهجرته اما لو بدأ هو هجرها ظالما لها فلا قولنا لعنتها الملائكة الخ قال المصنف هذا الحديث يوجب ان منع الحقوق في الامكان كانت او في الاموال مما يوجب سخط الله الا ان يتغمد بها بعفوه وفيه جواز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه لئلا يواقع الفعل فاذا واقع فاما على له بالتوبة والهداية قلت ليس هذا التقيد مستغادا من هذا الحديث بل من ادلة اخرى وقد ارتضى بعض مشائخنا ما ذكره المصنف من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر الحق ان من منع اللعن اراد به معناه اللعوى وهو الا يعاد من الرجعة وهذا لا يليق ان يدعى على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي اجازته اراد به معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يخفى ان محله اذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر واما حديث الباب فليس فيه الا ان الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جواز على الاطلاق وفيه ان الملائكة تدعو على اهل المعصية ما داموا فيها وذلك يدل على انهم يدعون لاهل الطاعة ما داموا فيها كذا قال المصنف وفيه نظر ايضا قال ابن ابي جرة وهل الملائكة التي تلعنهم الحفظة او غير هو يحتمل الامرين قلت يحتمل ان يكون بعض الملائكة مؤكلا بذلك ويرشد الى التعميم قوله في رواية مسلم الذي في السماء ان كان المراد به سكاها كذا في الفتح - ونقدم بعض ما يتعلق بلعن المعين في بحث سماح التحليل قريبا فليراجع - قولنا حتى تصبر الخ وفي الرواية التي تليها حتى ترجع وهي احسن فائدة والاولى بحمولته على الغالب وقال النووي في هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشها غير قد شرعي وليس الجحيز بعد في الامتناع لان له حقا في الامتناع بما فوق الارز ومعه الحديث ان اللعنة تستمر عليها حتى تنزل المعصية بطول الفجر والاستغناء عنها او توبتها ورجوعها الى الفراش ام - قال ابن ابي جرة وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما اذا وقع منها ذلك لئلا لقوله حتى تصبر وكان السر تاكد ذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه ولا يلزم من ذلك انه يجوز لها الامتناع في النهار وانما خطر الليل بالذكر لانه المظن لذلك وسياق في رواية ابن كيسان ما يدل على التعميم قولنا الى فراشها الخ قال السدي اي الى موضع اضبطها معها او الى ما هو موضع اضبطها من فراشها فسمى ذلك فراشها وقال ابن ابي جرة الظاهر ان الفراش كناية عن الجماع ويقويه قوله الولد للفراش اي لمن يطأ الفراش والكناية عن الاشياء التي يستحب منها كثرة في القرآن والسنة قوله فتأني عليه الخ وفي الرواية التي بعدها فلما تأنت فبأت غضبان عليها قال الحافظ وهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن لانها حينئذ يتحقق ثبوتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانه يكون مالا لانه عذر لها واما لانه ترك حقه من ذلك قولنا الا كان الذي في السماء الخ قال السدي في كناية عن الملائكة كما هو مقتضى الروايات الاخرى والافراد والتذكير بأداة النوع اي الا كان النوع الذي في السماء من المخلوقات ساخطا ويحتمل انه كناية عن الله تعالى فالمراد اي الذي في العلو والجلال والرفعة والكمال وهذا كما سأل جارية فقال ابن الله فاشارت الى السماء والله تعالى اعلم قولنا حتى يرضى عنها الخ اي الزوج عن امرائه ولا ين خزيمة وابن حبان من حديث جابر رفعه ثلاثة لا تقبل لهم

إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح
 قال ناسروان بن معوية عن عمر بن الخطاب قال قال ناسروان بن معوية قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أشد الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفض إلى امرأته وتفرض اليه ثم ينشر
 سرها وحل ثنا محمد بن عبد الله بن غير وابوكريب قال أنا أبو أسامة عن عمر بن حفص عن عبد الرحمن بن سعد قال سمعت
 أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أعظم الآثام أن يفض إلى امرأته وتفرض
 اليه ثم ينشر سرها وقال ابن غير أن أعظم **وَحَلَّ ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَلَى بْنِ جَرَّاقٍ أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ**
جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي رُبَيْعَةُ عَنْ مَجْلٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ مُحَازٍ أَنَّهُ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو الْيَظَرِ مَعَهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ
فَسَأَلَهُ أَبُو الْيَظَرِ فَقَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ هَلْ تَمَعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ الْعَزْلَ فَقَالَ نَعَمْ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ بَلَدٍ مُصْطَلَقٍ فَسَبَّكُنَا كَرَامُ الْعَرَبِ

صلوة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة العبد الابن حتى يرجع والسكران حتى يصح والمرأة الساخطة عليها زوجها حتى يرضى، قال ابن ابي حنبة فيه الارشاد الى مساعدة الزوج وطلب مرضاته وفيه ان صبر الرجل على ترك الجماع اضعف من صبر المرأة قال وفيه ان اقوى المشويات على الرجل اعية المكاح ولذلك حقل الشارع النساء على مساواة الرجال في ذلك، ام - والسبب فيه الحوض على التماسل ويرشد اليه الاحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في اوائل النسخ، وكذا في الفهم، قوله غضبان عليها الخ وفي بعض النسخ غضباناً عليها، قاله النووي باب تعميم انشاء صبر المرأة قوله ان من اشترى الناس الخ قال القاضي هكذا وقعت الراية اشرب بالاعت واهل الخو يقولون لا يجوز اشتر واخير وانما يقال هو خير منه وشتر منه قال فاجابت الاحاديث الصحيحة بالاعتين جميعاً وهي حجة في جوازها جميعاً وانما لغتان **قوله الرجل يفيض** قال السدي الظاهر ان تعريف الرجل للجنس به يقصد به معين فهو في حكم النكوة لذلك وصف بالجمه له المصدرة بالمضارع وشاهد قوله تعالى حكمتل الخمار يحل اسماء لا قول الشاعر ولقد امرت على اللثيم يستنى، والله تعالى اعلم **قوله يفيض الى امراته** اي يصل اليها ويأشهرها قال تعالى وقد افترى بعضكم على بعض قوله ثم ينشر سرها الخ قال النووي وفي هذا الحديث تعميم انشاء الرجل ما يجري بينه وبين امراته من امور الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول او فعل ونحوه فاما مجرد ذكر الجماع فان امرتان فيه فائدة ولا اليه حاجة محرومة لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً او ليحمت وان كان اليه حاجة او ترتيب عليه فائدة بان يتكر عليه امره عندها او تدعى عليه العجز عن الجماع او نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وسلم اني لأفعله ان فعله ان فعله وقال صلى الله عليه وسلم لا ي طلبة امر سم الليلة وقال لجا بر الكيس الكيس والله اعلم - ام - قال البخاري ومن الضميمة ما تقدم من رأى امرأة فاعجبته فليات اهله **قوله** ان من اعظم الامانة الخ اي من اعظم نقض الامانة وهتكها وقوله الرجل اي هتك امانته الرجل قاله السدي **باب حكم العزل** **قوله** عن ابن محيرز الخ بحاء محملة ثوراء شوز - من غير اسمه عبد الله اي الجعفي وهو مكنى سكن الله له وعبد بن ابوز هو ابن جنادة بن وهب وهو من ربه ابى محمد ورة المؤذن وكان يتيم الى تجرة **قوله** و ابو الصرمة الخ بكسر الميم لانه يكون الراء اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الانصار قاله الحافظ ز المنكائي ثم قال في القدم مختلف في محبة قوله ياك العزل الخ اي حكمه وهو النزح بعد الايلاج لينزل خارج الفرج، **قوله** غزوة بله مصطلق الخ اي بنى المصطلق وهي غزوة المريسيع والمصطلق بضم الميم وسكون الميم، لانه رفع الطاء وكسر اللام بعد هاقا وبنا المصطلق بطن شهيد من خزاعة قال ابو جهم غزوة المريسيع كانت سنة ست، **قوله** كراهة العرب الخ اي انتفيسات منهم، قال الحافظ استدل بالحديث لمن احب استترقات العرب ولمن اجاز وطئ الشراكات بملك اليمين وان لم يكن من اهل الكتاب لان بنى المصطلق كانوا اهل اهل اوتان وقد انفصل عنه من منع باحتمال ان يكونا متين وان يد بينهما الكتاب وهو باطل وباحتمال ان يكون في لك في اول الامر ثم نسخ وفيه نظارذ النسخ لا يثبت بالاحتمال وباحتمال ان تكون المسببات اسلمة - **قوله** وهذا لا يتم مع قوله في الحديث واحبنا الفداء فان المسلمة لا تتعد للمشرک فعم يمكن حل الفداء على معواخص وهو ان يفدين انفسهم فيعتقن من الرق ولا يلزم منه اعادتهم للمشرکين وحمله بعضهم على ارادة الثمن لان الفداء المتخوف من قوته هو الثمن ويؤثر هذا الحمل قوله في الراية الاخرى فقال يا رسول الله انا اصبنا سبياً ونحب الاثنان فكيف ترى في العزل وهذا اقوى من جميع ما تقدم والله اعلم - ام - قال القرطبي ويحتمل انهم انما سألوا عن وطئ من اسلم منهم ولو ابقى الحديث على ظاهره

فطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فاردنا ان نستمع ونعزل فقلنا نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا
لانسأله فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا عليكم ان لا تفعلوا

في الاقلام على الوطئ قبل الاسلام لا يبق ايضا على ظاهرة في القدر وعليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقا فلا بد من التأويل في الجميع
وذكر عبد الرزاق ما يدفع الاشكال عن الامرين فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نغزو مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انلاد
احدهم ان يصيب الجارية من النوى امرها ففعلت ما بها ثم اغتسلت ثم علمها الاسلام وامرها بالصلاة واستبرأها بحبضة ثم اصابتها فتال
عياض وفيه حجة للجمهور في منع بيع ام الولد لان الفداء بيع وقد امتنعوا منه لاجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيعها وهي حامل من السيد
وهو مجمع عليه خوف ارقاق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع - قول فطالت علينا العزبة الخ بضم العين اي قلة الجماع اي تعدد علينا
التكاح لتعدد اسبابه وليس المراد انه طالت العزبة لطول اقامته فان غيبته عن المدينة لم تطل قاله القرطبي قول فطالت علينا العزبة الخ
اي رغبتنا في اخذ الفداء وخفنا ان وطئنا ان تحمل النساء فيتعدن الفداء لاجل الحمل فسالوا هل يجوز لهم العزل قول فقلنا نفعل الخ هذا
بتقدير حررت الاستقها ما اي نفعل ولعل هذا كان بعد ان فعل بعضهم فلا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية والله تعالى اعلم
ويحتمل ان يكون معنى قلنا نعزل في الرواية الآتية عزما على ذلك فيرجع معناها الى الاول قوله فسألنا الخ قال الماتري سألوه لانه وقع
في نفوسهم ان ذلك من جنس الموطوءة كما في الامر بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك الوأد الخفي لانه كالفرار من القدر قوله لا
عليكم ان لا تفعلوا الخ وسياق المؤلفات من طريق اخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد لا عليكم ان لا تفعلوا اذا كنتم فلتما
هو القدر قال محمد يعني بن سيرين وقوله لا عليكم اقرب الى النوى وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال
ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لكأت هذا زجبر قال القرطبي كأن هؤلاء فهموا من لا النوى عما سألوه عنه فكان عندهم
بعد لا حذفا تقديره لا تعزلوا وعليكم ان لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ تأكيد للنهي وتعقب بأن الاصل عند هذا التقدير
وانما معناه ليس عليكم ان تتركوا وهو الذي نساوه ان لا تفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم ان لا تفعلوا اي لا حرج عليكم ان لا تفعلوا
ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال لا عليكم ان تفعلوا الا ان
ادعى ان لا زائدة فيقال الاصل عدم ذلك وفي رواية مجاهد الآتية عند المؤلف في الباب ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فاشار الى انه لم يصحح لهم بالنهي وانما اشار الى الاول ترك ذلك لان العزل انما
كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله تعالى ان كان قد خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماد ولا يشعر العازل
فيحصل العلق ويحقق الولد ولا راد لما قضى الله والفرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علق الزوجة الامة لتلاصير
الولد رقيقا وخشية دخول الضرب على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه او فرارا من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلدا
فيرغب عن قلة الولد لتلاصير بتحصيل الكسب وكل ذلك لا يغني شيئا وفي العزل ايضا ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تقويت
لذتها وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه راجحا سوى الصورة الآتية في رواية عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد
وهو خشية ان يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما حرج فضرر غالبا لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم ان العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال
ان يقع الحمل بغيا لا اختيارا كما ثبت وقوعه في بعض الاحاديث الآتية فالذي يترجم من مجموع الأدلة كراهية العزل وكونه غير مرضي من
غير تحريم قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسبب في ذلك ان المصالح متعارضة فالمصلحة الخاصة بنفسه
في السبي مثلا ان يعزل والمصلحة النوعية ان لا يعزل ليتحقق كثرة الاولاد وقيام النسل والنظر الى المصلحة النوعية ارجح من النظر الى
المصلحة الشخصية في عامة احكام الله تعالى التشريعية والتكوينية علم ان العزل ليس فيه ما في اتيان الدبر من تغيير خلق الله ولا الاعراض
من التعرض للنسل ونبه صلى الله عليه وسلم بقوله لا عليكم ان لا تفعلوا على ان الحوادث مقدرة قبل وجودها وان الشئ اذا قلد لم يكن
له في الارض الا سبب ضعيف فمن سنة الله عز وجل ان يبسط ذلك السبب الضعيف حتى يفيد الفائدة النامة فالانسان اذا قارب
الانزال واداد ان ينزع ذكره كثيرا ما يتقاطر من احليله قطرات تكفي في مادة ولدا وهو لا يدري وهو سر قول عمر رضي الله عنه بالحاق الولد
بمن اقترانه مشما لا يمنع من ذلك العزل، ام - وقد اختلفت السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن
الزوجة الحرة الا بأذنها لان الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالمال بلحقه عزل ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة

ما كتب الله خلق نَسَمَةٍ هي كائنة الى يوم القيامة **حدثني** محمد بن الفرج مولى بني هاشم قال نا محمد بن الزبير قال قال ناموسى بن عقيب عن محمد بن يحيى بن حبان بهذا الاسناد في معنى حديث ربيعة غير انه قال فان الله كتب من هو خالق الى يوم القيامة **وحدثني** عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي قال نا جويرة عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز عن ابي سعيد الخدري انه اخبره قال اصبتنا سبائا فكنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا هي كائنة **وحدثنا** نصر بن علي الجهضمي قال نا بشر بن المفضل قال نا شعبة عن انس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن ابي سعيد الخدري قال قلت لابي سمعته من ابي سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم ان لا تفعلوا فأنتمأ هو القدر **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار قالنا نا محمد بن جعفر قال **وحدثني** يحيى بن جبيب قال نا خالد بن عيسى ابن الحارث قال **وحدثني** وتعقب بان المعروف عند الشافعية ان المرأة لاحق لها في الجماع اصلا ثم في خصوص هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المصحح عند المتأخرين واتفقت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا بأذنها وان الامه يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المروجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعنه بأذنها وعنه بباح العزل مطلقا وعنه بالمنع مطلقا والذي اجمعه من جنح الى التفصيل الا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الامه السرية فان كانت امه تحت حر فعليه ان يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعا لم يجز العزل عنه وفي الباب حديث عن عمر اخرج احمد وابن ماجه بلفظ نهي عن العزل عن الحرة الا بأذنها وفي اسناده ابن لهيعة، وجوز ابن حزم بتحريم العزل واستند الى حديث جدامة بنت وهب وسيأتي الكلام عليه في باب جواز الغيلة ان شاء الله تعالى واختلفوا في علة النهي عن العزل فقول لتقويت حق المرأة وقيل لمعانة القدر وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامه وقال امام الحرمين موضع المنع انه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلوق ومتى فقد ذلك لم يمنع وكأنه لا يبيح سبب المنع فاذا فقد بقي اصل الاباحة فله ان ينزع متى شاء حتى لو نزع فانزل خارج الفرج اتفاقا لم يتعلق به النهي والله اعلم وينزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فمن قال بالمنع هناك ففي هذه اولى ومن قال بالجواز يمكن ان يلحق به هذا ويمكن ان يفرق بانه أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب ويلحق بهذا المسئلة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من اصله وقد افق بعض متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بأباحة العزل مطلقا والله اعلم كذا في فتح الباري، وقال في الدر المختار ويعزل عن الحرة بأذنها لكن في الخانية انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر هذا مسقطا لأذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن الزوج، ام قال العلامة ابن عابد بن قال في النهي هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضيه انهم ارادوا بالتخليق نفخ الروح والا فهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح واطلاقهم لفيقيد عدم توقفت جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفي كراهة الخانية ولا اقول بالحل اذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا اقل من ان يلحقها اثره هنا اذا سقطت بغير عذر ام قال ابن وهبان ومنه العذر ان ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الالقاء قبل مضى زمن ينفع فيه الرحم هل يباح لها ذلك ام لا؟ اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماء يعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرية قال ابن وهبان فأباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر وانها لا تأثر أثم القتل، ام قول خلق نسمة الخ النسمة بفتحات هي النفس اي ما من نفس قد كونها الا وهي تكون سواء عزلتم او لا اي ما قدر وجوده لا يمنع العزل، قول هي كائنة الى يوم القيامة الخ اي تقديرا وقوله الاستكون اي وجودا، قول جويرة عن مالك الخ جويرة هو ابن اسماء الضبي يشارك مالك في الراية عن نافع وتفرغ عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الاثبات قول وانكم لتفعلون الخ قالها ثلاثا وظاهر الانكار كما قاله الا في قول لا هي كائنة الخ اي كل نسمة كائنة تقديرا كائنة وجودا فلا إشكال قول لا عليكم ان لا تفعلوا فانما هو القدر الخ قال الا في معناه عند المجيز لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل ولا يكون ولد

عجل بن حاتم قال ناعبد الرحمن ويجز قالوا جميعاً أنا شعبه عن انس بن سيرين بهذا الاسناد مثله غير ان في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا ذلك فأنما هو القدر وفي رواية بهز قال شعبة قلت له سمعته من ابي سعيد قال نعم **حل شئ** ابو الربيع الزهراني وابو كامل الجهمري والنفظ لابي كامل قالوا نأحماد وهو ابن زيد قال نأيتوب عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر بن مسعود رده الى ابي سعيد الخدري قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال لا عليكم الا تفعلوا ذلك فأنما هو القدر قال محمد بن وهب لا عليكم اقرب الى النبي **حل شئ** محمد بن مثنى قال نأمعاذ بن معاذ قال نأابن عون عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر الانصاري قال فرد الحديث حتى رده الى ابي سعيد الخدري قال ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وماذا كره قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ويكره ان تحمل منه والرجل تكون له الامه فيصيب منها ويكره ان تحمل منه قال فلا عليكم ان لا تفعلوا ذلك فأنما هو القدر قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال لا الله لك ان هذا زجر **حل شئ** حجاج بن الشاعر قال نأسليمان بن حرب قال نأحماد بن زيد عن ابن عون قال حدثت محمداً عن ابراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن بشر يعني حديث العزل فقال اي شيء حدثه عبد الرحمن بن بشر **حل شئ** محمد بن مثنى قال ناعبد الله على قال نأهشام عن محمد بن معبد بن سيرين قال قلنا لابي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر في العزل شيئاً قال نعم وساق الحديث يعني حديث ابن عون الى قوله القدر **حل شئ** عبيد الله بن عمر القواريري واحمد بن عبيد قال ابن عبيدة نأسفيان وقال عبيد الله نأسفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن قزعة عن ابي سعيد الخدري قال ذكر العزل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل فلا يفعل ذلك احدكم فانه ليست نفس مخلوقة الا الله خالقها **حل شئ** هارون بن سعيد لا يلي قال ناعبد الله بن وهب قال اخبرني مغيرة يعني ابن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابي الوالد عن ابي سعيد الخدري سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال ما من كل الماء يكون الولد واذا اراد الله خلق شيئاً لم يمنعه شيء **حل شئ** احمد بن المنذر البصري قال نأيزيد بن الحباب قال نأمعاذ بن ابي طلبة قال اخبرني علي بن ابي طلحة الهاشمي عن ابي الوالد عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل شئ** احمد بن عبد الله بن يونس قال نأزهير قال نأابو الزبير عن جابر بن جلال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وسأنيثنا وانا اطوف عليها وانا اكره ان تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قدر لها فلبث الرجل ثم اتاه فقال

وانما ذلك القدر فما اراد الله سبحانه كونه فلا بد منه وان عزلم لان الماء قد ينقلب او يسلب الواطي ارادة العزل فيكون الولد ما لا يريد كونه لا يكون ان لم تعزلوا فالخاصل اعزلوا ولا تعزلوا فليس الا القدر وبعبارة اخرى لا ضرر عليكم في ترك العزل لانكم انما تعزلون خوف الولد والولد انما الامر فيه للقدر فاعزلوا ولا تعزلوا وقد مر تقريره على قول من فهم منه الكراهة التحريمية والله اعلم **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر الخ قال عياض بن محمد هو ابن سيرين وفي بعض النسخ عن محمد بن عبد الرحمن هو خطا **قوله** ويكره ان تحمل منها فيه اشارة الى ان سبب العزل شيئان احدهما كراهة محي الولد من الامة وهو ما انفقه من ذلك واما الثاني فيعذر به الامة اذا صارت أم ولد واما الثاني فيعذر به كما ذكرته قبل والثاني كراهة محي الولد من الامة وهي ترضع فيضرك بالولد الموضع **قوله** ولم يقل فلا يفعل ذلك الخ اي لم يصحح له بالنبي انما اشارة الى ان الولي ترك ذلك **قوله** ليست نفس مخلوقة الخ اي مقدرة الخلق او معلومة الخلق عند الله لا بد من ابرازها الى الوجود قال ابن بطال الخالق في هذا الباب يراد به المبدع المنشي لاعميان المخلوقين وهو معنى لا يشاؤك الله فيه احد قال ولم ينزل الله مستمياً نفسه خالقاً على معنى انه سبحانه لا يستحال قدر الخلق **قوله** ما من كل الماء يكون الولد الخ يل من بعض الماء فلعل ذلك البعض من الماء ينزل في اثناء الجماع فلا يفيد العزل شيئاً والله تعالى اعلم قاله السدي م - وقال القاري ما من كل الماء يحصل الولد فكم من صب لا يحدث منه الولد ومن عزل محدث له فقدم خبر كان ليدل على الاختصاص وان تكوين الولد بمشيئة الله تعالى لا بالماء وكذا عدمه بما لا بالعزل وهذا معنى قوله واذا اراد الله خلق شيئاً لم يمنعه شيء اي من العزل وغيره **قوله** وسأنيثنا الخ اي التي تسق لنا شبهها بالبعير في ذلك **قوله** وانا اطوف عليها الخ اي اجامعها **قوله** اعزل عنها ان شئت الخ قال ابن الملك فيه جواز العزل وانه في الامة بمشيئة الواطي م - قال الحافظ ولكن السياق يشعر انه خلاف الاولى م - وتقدم تفصيل المذهب فيه وقال الطيبي قوله ان شئت اي ان لا تحبل ذلك لا ينفك

أن الجارية قد حبلت فقال قدا خبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها حل ثنا سعيد بن عمرو الأشعثي قال تأسفين بن عيينة عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض عن جابر بن عبد الله قال سألت رجلاً النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن عندى جارية لي أنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك لم يمنع شيئاً أراد الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حبلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا عبد الله ورسوله وحل شئى يحتاج بن الشاعر قال أنا أبو حمزة الزبيري قال تأسفين بن حسان قاض أهل مكة قال أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن النخيار النوفلي عن جابر بن عبد الله قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث شقيان حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحاق بن إبراهيم قال إسحاق أنا وقال أبو بكر تأسفين بن عروة عن عطاء عن جابر قال كنا نغزل القرآن ينزل زاد إسحاق قال شقيان لو كان شيئاً ينفى عنه لأنها ناعنه القرآن وحل شئى سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن عاتق قال نا معقل عن عطاء قال سمعت جابراً يقول لقد كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل شئى أبو غسان المشمعي قال نا معاذ يعني ابن هشام قال حدثني أبي عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يثنها عنه حل شئى محمد بن مثنى ومحمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن يزيد بن خمير قال سمعت عبد الرحمن بن جابر يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم

كما يظهر من التعليل بقوله فانه سيأتيها ما قدر لها الخ قوله فانه سيأتيها ما قدر لها الخ أي من الحمل وغيره سواء عزلت أو لا وفيه مؤشرات أن "وخمير الشأن" وسين الاستقبال، قوله قد حبلت الخ كفرح على ما في القاموس وغيره، قوله قدا خبرتك أنه سيأتيها الخ في المرفوعة قال النووي فيه دلالة على الحاق النسب مع العزل، أم - لان الماء قد يسبق قال ابن الهمام ثم إذا عزل بأذن أو بغيره فظن بها حبل هل يحل نفية قالوا ان لم يعزلها أو عاد فمكن بال قبل العزل نفية وان لم يعزل لا يحل، كذا روى عن علي رضي الله عنه لان بقية الهن في ذكره يسقط فيها وكذا قال أبو حنيفة فيما إذا اغتسل من الجنابة قبل البول ثم بال فخرج المني وجب إعادة الغسل وفي فتاوى قاضيان رجل له جارية غير محصنة وتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد وأكبر ظنهم أنه ليس منه كان في سعة من نفية وان كانت محصنة لا يسعه نفية لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتدل على العزل قوله أنا عبد الله ورسوله الخ معناه هنا أن ما أقول لكم حق فاعقلوه واستيقنوه فانه يأتي مثل فلو الصبر، كذا في الشرح، قوله أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن النخيار النوفلي الخ قال المازري كذا هو عروة ابن عياض فذكر عروة وقال البخاري أخشى أن لا يكون عروة محفوظاً لان عروة هو ابن عياض بن عبد القاري ورواه أبو نعيم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يسمه، قوله عن عروة عن عطاء عن جابر الخ هذا ما نزل فيه عمر بن دينار فانه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة، قوله والقرآن ينزل الخ جملة حالية يعني ولم يمنعنا والله تعالى أعلم بأحوالنا فيكون كالنكير لا فعالنا، قوله لأنها نا عنه القرآن الخ قال الحافظ هذا ظاهر في أن شقيان قاله استنباطاً وأوهو كلام صاحب العمدة ومن تبعه ان هذه الزيادة من نفس الحديث فأدراجاً وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواة عن شقيان لا يذكر هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بحله بذلك الخ، وكيف في علم به قول الصحابي انه فعله في عمدة والمسئلة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند لاكثر لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك واقرو لتوقروا عليهم على سؤالهم آية عن الأحكام وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابراً صرح بوقوعه في عمدة صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصريح باطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو شقيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعظم من المتعبد بتلاوته أو غيره ما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقرأ عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كنا نتقى الكلام ولا نسبنا إلى نساءنا هيبة أن ينزل فينا شئى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وانسبنا أخرجه البخاري وفي طرق الباب السابقة واللاحقة ما أغنى عن الاستنباط فان في بعضها التصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي أخرى أنه في ذلك وان كان مرجوحاً، والله أعلم، قوله فلم يثنها عنه الخ أي لم يصح لنا تحريمه باب تحريم وطئ الحامل المسبية قوله عن يزيد ابن عبد الله بن خمير الخ خير هذا بضم الخاء المجهة هو خير الرجي بفتح الراء والخاء المهملة بعد ها ياء موحدة من أسفل منسوب إلى بنو ربيعة

انه أتى بامرأة فحج على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلومها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان
ألعنه لعنايد خل معه قبرة كيف يؤثره وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة**
قال يزيد بن هارون **قال** وثنا محمد بن بشار قال نا ابوداود جميعا عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثنا خلف**
ابن هشام قال نا مالك بن انس **قال** وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن
نوفل عن عروة عن عائشة عن جلالة بنت وهب الاسدي أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هممت ان
أخفي عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضروا اولادهم واما خلف فقال عن جلالة الاسدي
قال مسلم والصحيح ما قاله يحيى بالدال غير منقوطة **حدثنا** عبيد الله بن سعيد ومحمد بن أبي عمر **قالا** نا المقرئ
قال نا سعيد بن أبي أيوب **قال** حدثني ابو الاسود عن عروة

بطن من حمير وهو رجة بن زرعة بن سبأ الاصغر بن كعب بن زيد بن شهل قال عياض وجدت هذا الاسود مضبوطا بالشين المعجمة
وأراه الصحيح **قوله** أتى بامرأة الخ **قال** الأبي ضبطناه بفتح الهزئة أي بامرأة **قوله** فحج الخ **بضم** الحيم وكسر الجيم بعد ما حاء بمهمل مشددة
هي القرية الوضع وترك التاء فيه لأنها من الصفات المخصوصة بالنساء كحائض وطاره حامل ونحوها **قوله** على باب فسطاط الفسطاط
الخباء وهو بيت الشعر فيه ست لغات فسطاط بطاين وباب الدال الأولى تاء وبجاء فها حلة لكن مع شد السين بضم الفاء وكسر هاء
الثلاث **قوله** ان يلومها الخ أي يطؤها وكانت حاملا مسببة لا يحل جماعها حتى تضع وقد وقع في حديث أبي سعيد مر فوفا عند أبي داود **قال**
في سبأيا وطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة **قوله** لقد هممت ان الغنه الخ وإنما لم يوقع ما هم به لأنه لا يمكن
تقدم منه في ذلك واما بعد هذا فالفاعل متعرض للعن مدخل معه قبرة حتى يوصله الى جهنم **قوله** يدخل معه قبرة الخ أي يوصله الى جهنم
العياذ بالله **قوله** كيف يؤثره وهو لا يحل الخ **قال** النورى معناه انه قد تأخر ولا دتماسته اشهر حيث يحتمل كون الولد من هذا السبأى ويحتمل
انه كان ممن قبله فعلى تقدير كونه من السبأى يكون ولد له ويتوارثان وعلى تقدير كونه من غير السبأى لا يتوارثان هو ولا السبأى لعدم القرابة
بل لما استخدمه لانه مملوكه فتقدير الحديث انه قد يستلحقه ويجعله ابنا له ويؤثره مع انه لا يحل له تورثه لكونه ليس منه ولا يحل تورثه
ومزاحمته لباقي الورثة وقد استخدمه استخدام العبيد ويجعله عبدا يملكه مع انه لا يحل له ذلك لكونه منه اذا وضعت لمدة محتملة كونه
من كل واحد منها فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفا من هذا المحذور وهذا هو الظاهر في معنى الحديث **قوله** ثم ذكر ما قاله عياض في شرح
الحديث ورد عليه **باب** جواز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل **قوله** عن جدانة بن وهب الخ ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها
هل هي بالدال المعجمة أم بالدال الججمة **قال** والصحيح انها بالدال يعني المهمل وهكذا قال جمهور العلماء ان الصحيح انها بالمهمل والجيم مصنوعة بالفتحة
وقال الدارقطني جدانة بالدال المعجمة تصحيف **قوله** لقد هممت ان أخفي عن الغيلة الخ **قال** اهل اللغة الغيلة هنا بكسر الخين ويقال لها
الغيل بفتح الغين مع حذف الهاء والفتحة بكسر الخين كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة **وقال** جماعة من اهل اللغة الغيلة بالفتح المرة الواحدة
واما بالكسر فهي الاسوس الغيل وقيل ان أريد بها وطئ الموضع جاز الغيلة والغيلة بالكسر الفتح واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث
وهو الغيل فقال مالك في الموطأ والأصح وغيره من اهل اللغة ان يجامع امرأته وهي مريض يقال مريض يقال مريض يقال مريض اذا فعل ذلك
وقال ابن السكيت هو ان ترضع المرأة وهي حامل يقال منه غالت واغيلت وعلى الاول فرجة كراهة خوف مضرت لان الماء يكثر اللبن وقد اغيره
والاطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب تنقيه ولانه قد يكون عندها ولا يظن له ان لا يفرج الى ارضاع الحامل المتفق على مضرت
قال ابن جبيب سواء انزل الرجل او لم ينزل لان ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب ذلك باللبن **قال** عياض وفي الحديث من الفقه جواز ذلك
أي وطئ الموضع لانه لم يضره لانه رأى الجمهور لا يضرة وان اضرت بالقليل واخذ الجواز ايضا من قوله في الآخر لو كان ضاراً الضر فإس
والروى **قال** الأبي ووجه الاجتهاد فيه انه لما علم برأى او استفاضة انه لا يضرة فإس والعرب عليهم للاشتراك في الحقيقة لم
وقال الشيخ ولي الله الدهلوى قدس الله روحه بعد ذكر حديث الباب وحدثنا لا تقتلوا اولادكم سراً فان الغيل يدرك الفارس فيدثره
اقول هذا اشارة الى كراهية الغيلة من غير تحريم وسببه ان جماع الموضع يفسد لبنها وينتقل الولد وضعفه في أول نماءه يدخل في جداره
مزاجه وبين النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا التحريم لكونه مظنة الغالب للضرر ثم انه لما استقر وجدان الضر غير مطرد وان لا يصلح
للمظنة حتى يدرك عليه التحريم وهذا الحديث احد دلائل اثبتناه من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتمل وان اجتمعا مع معرفة المصالح

عن عائشة عن جدامة بنت وهب اخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس وهو يقول لقد هممت أن أخفي عن الخيلة فنظرت في الرم وفارس فاذا هم يغفلون أولادهم فلا يضرون أولادهم ذلك شيئاً ثم سألوها عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفي زاد عبداً لله في حل شريح عن المقرئ وهي وإذا المؤودة سئلت وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نايجي بن اسحاق قال نايجي بن أيوب عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل المقرئ عن عروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب الأسدية إنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر بمثل حديث سعيد بن أبي أيوب العزل والخيلة غير أنه قال الغيال حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير قال لا ثنا عبد الله بن يزيد قال نا حيوة قال حدثني

والمطمان وإدارة التخيير والكراهية عليها، أم قوله جدامة بنت وهب اخت عكاشة أم قال عياض قال بعضهم أنها اخت عكاشة على قول من قال أنها جدامة بنت وهب بن محسن وقال آخرون هي اخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس بعكاشة بن محسن المشهور وقال الطبري هي جدامة بنت جندل هاجرت قال والمحدثون قالوا فيها جدامة بنت وهب هذا ما ذكره القاضي والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية اخت عكاشة بن محسن المشهور الأسدي وتكون اخته من أمه وفي عكاشة لغتان سبقتا في كتاب الإيمان تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر وكذا في الشرح، قوله فاذا هم يغفلون الم هو يغم البلاء لأنه من اغال يغفل كما سبق قوله ذلك الواد الخفي في المرفقة قال اللخوي الواد دفن البنت حية وكانت العرب تفعل ذلك خشية الاملاق والعارام شبه صلى الله عليه وسلم أضاع النطفة التي أعدها الله تعالى ليكون الولد منها بالواد لأنه يسرى في ابطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله أم - قال الحافظ واستند ابن حزم في تحريم العزل إلى حديث الباب أي حديث جدامة بنت وهب وهذا معارض بحديثين عند النساء وغيره ففي حديث جابر قال كانت لنا جوارى كنا نعزل فقالت اليهوديات تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود لو أراد الله خلقة لم تستطع رده وجمع بينه وبين حديث جدامة بحمل حديث جدامة على التنزيه ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعد معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحمل أن يكون حديث جدامة على وفق ما كان عليه الأمر أو لا من موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحسب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكتب اليهود فيما كانوا يقولون لعقبة ابن رشد ثور ابن العربي بأنه لا يجوز مني تبعاً لليهود ثم يصرم بتكذيبهم فيه وخرج ابن حزم العمل بحديث جدامة بأن أحاديث غيرها موافق أصلاً بالإباحة وحديثها يدل على المنع قال فمن ادعى أنه آيم بعد أن منع فعليه البيا وتعب بان حديثها ليس صريحاً في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأد أخفياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً، قال القاضي وإنما جعل العزل وأد أخفياً لأنه في أضاعة النطفة التي هتأها الله لأن تكون ولدًا شبه اهلاك الولد ودفنه حياً لكن لا شك في أنه دونه فلذلك جعله خفياً واستدل به من حرم العزل وهو ضعيف إذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقة حرمة ما يضاهايه بوجه ولا يشاركة فيما هو علة الحرمة وهي إزهاق الروح وقتل النفس التي حرم الله ألا بالحق ولكنه يدل على الكراهة، وهذا التشبيه كقوله الرأى الشرك الخفي قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالواد فأكذبهم أخبرنا لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأد حقيقة وإنما سماه وأد أخفياً في حديث جدامة لأن الرجل إذا أعزل هرباً من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الواد لكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بلباشرة اجتماع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صراً فلا ذلك وصفه بكونه خفياً، قال ابن الهيثم وصح عن ابن مسعود أنه قال هو المؤودة الصغرى وصح عن أبي أمامة أنه سئل عنه فقال ما كنت أرى مسلماً يفعلها وقال نافع عن ابن عمر ضرب عمر على العزل بعض بنيه وعن عمرو عثمان أنها كانتا يهينان عن العزل، أم - وعند عبد الوارث عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد وقال المنى يكون نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم عظمها ثم يكسى لحماً قال والعزل قبل ذلك كله وذكر ابن الهيثم أن عمر علياً اتفقا على أنها لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع أسند أبو يعلى وغيره عن عبيد بن رفاع عن أبيه قال جلس إلى عمر علي والزبير وسعد في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا العزل فقالوا لا بأس به فقال رجل منهم أنهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى فقال علي لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع حتى تكون سلاله من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقه ثم تكون مضغة ثم تكون عظمًا ثم تكون لحماً ثم تكون خلقاً آخر فقال عمر صدقت أطال الله بقاءك قوله وهي وإذا المؤودة سئلت أم معناها أن العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية قوله نا حيوة الخ قال بعضهم حيوة هذا هو حيوة بن شريح التميمي كني أبا ذر

عباش بن عباس ان ابا النصر حدثه عن عامر بن سعد ان اسامة بن زيد اخبر والده سعد بن ابي وقاص ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اعزل عن امرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها وعلى اولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً فاضراً فارس والروم قال زهير في روايته ان كان لذلك فلا ماضاً ذلك فارس ولا المروم

قوله حدثني عباس بن عامر الاول بالشين المجمة وابوه بالسين الممثلة وهو عباس بن عباس القتيبي بكسر القاف منسوب الى قتيان بطن من رعين قوله اشفق الخ بضم الهزرة وكسر الفاء اي اخاف قوله على ولدها الخ قال القاري اي الذي في البطن لثلاً يصير توأماً فيضعف كل منهما او على ولدها الذي ترضعه لما سبق ان الجماع يضرم، ام وهذا الثاني هو الرابع وقيل اخاف ان لو اعزل عنها الحلت وحينئذ يضرم الولد الارضاع في حال الحمل قوله ضراً فارس والمروم الخ اي اولادها والواقع ليس

كذلك قوله ماضاً ذلك فارس الخ هو تخفيف الراعي ماضاً هو يقال ضاراً يضرم يضرم ضراً وضراً، والله تعالى اعلم

ثم بفضل الله وعونه الجزء الثالث من كتاب فتح الملهم ويليه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى اوله كتاب الرضا

صورة ما كتبه فضيلة الشيخ العلامة الحبيب المحقق الناقد صاحب التصانيف والماثر الشهيرة مولانا محمد زاهد بن حسن بن علي الكوثري نزيل القاهرة اطال الله بقاءه واحسن اليه في دنياه وآخرته افاض علينا من شأبيب علمه وفضله

” الى حضرة العلامة المحدث الناقد الفقيه البار العالم الرباني فخر المذهب النعماني مولانا الشيخ شبيب احمد العثماني اطال الله بقاءه في صحة وعافية وفقه لكل خير ونفع بعلمه المسلمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد كان من حسن حظي

ان اتعرفت الى الاستاذين الجليلين المنتدبين من قبل المجلس العلمي

الموقر لطبع كتب خاصة بمصر القاهرة فانتشر صدرى جدياً فاعلمت

من حضراتهما من احوال اخواننا في الهند في سبيل احياء معالم العلم

بما يرضى الله ورسوله وكنا نعلم شيئاً من ذلك قبل ولكن اينما كنا نعلمه

ما استفدنا من حضراتهما في هذا الصدد وبلا من شرفنا منزلي وقدم

الى فتح الملهم في شرح صحيح مسلم من مؤلفاتكم الزاخرة فعظم مردى

وابتهجى بذلك جداً وكنت قد كنت عجباً بكتبه راتته

اي مولانا فخر العنقية في هذا العصفاء ابد يتوسل شرح صحيح مسلم هذا

لقلبي، ونظرة عجلي في الكتاب اظهرت لي عن كنز ثمين وكما كان سروري عظيماً من تلك المقدمة النفيسة في مصطلح الحديث وفي شرح مقدمة صحيح مسلم فانها ما لواء مسطرة في موضع واحد بهذا الجمع وهذا التحقيق وطريقته البديعة في شرح الكتاب مما يخضع لبالغ استقامته كيار اهل العلم سلفاً وخلفاً فماذا يكون قول مثلي من المتطفلين على العلم سوى الاكبار والاجلال، اطال الله بقاءه في عافية كاملة وصحة تامة ونفع بعلمه المسلمين، وفي الختام أرجو من مولانا الداعى بحسن الخاتمة،

من الداعى المخلص

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

خادم العلم والادب بالخلافة العثمانية

سابقاً، المقيم بالمنزل رقمه بشارع

العباسية بمصر القاهرة

ثم قرظ حضرة العلامة الممدوح في مجلة الاسلام المصرية بكلمات حليلة مانها

” فتح الملهم في شرح صحيح مسلم ”

لاهل العلم بالحدث عناية خاصة بصحيح مسلم علماء منهم غير نزلنا تعلياً بين اصول الاسلام الستة فمنهم من الف مستخرجات عليه ومنهم من الف في رجاله خاصة، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض اهل النقد سنداً ومثلاً، ومنهم من سخط في ايضاح مخبرات معانيه وشرح وجوه دلالاته وكشف ما غلق في اسانيد، فمن جملة الشارحين لهذا الكتاب الجليل الامام ابو عبد الله محمد بن علي المازري صاحب المعلم

في شرح صحيح مسلم و منهم القاضي عياض بن موسى الجصبي أثبت
 أكمال المعلم في شرح صحيح مسلم و منهم أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي
 مصنف المفهر ليا الشكل من تلخيص كتاب مسلم و منهم أبو زكريا
 يحيى الدين يحيى النوري صاحب المنهاج في شرح صحيح مسلمين المحتاج
 وهو استمد من الكتب الثلاثة التي ذكرناها ومن الأعلام ومعال
 السان الخطابي، وشرح النوري هذا هو أول شرح برز في عالم المطبوعات
 من شرح صحيح مسلم إلا أنه ليس مما يشفي غلة الباحث في جل المطالب
 ثورظهر في عالم الوجود أكمال أكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خليفة
 الأبي الذي طبع قبل نحو ثلاثين سنة ومعه مكمّل أكمال أكمال لأبي عبد الله
 محمد بن محمد السنوسي وقد جمعا فيهما صفة ما في الشروح السابقة من الغل
 مع استدراكها ما تيسر لها وكان سرمد أهل العلم عظيمًا بالقوانين
 من نوع من البسط بالنظر إلى شرح النوري المطبوع فيما سبق ولكن الحق
 يقال أنه لو كان شرح من تلك الشروح يعني صحيح مسلم حقه من الشرح
 ولا يضاهج من جميع النواحي التي تهمل الباحثين المتعطشين إلى الكثرة
 ما في الكتاب من الخبايا فإن أجاد أحل الشرح في الفقهيات أو
 الاعتقادات على مذاهب من المذاهب مثلاً تجد يغفل شرح
 ما يتعلق بسائر المذاهب عللاً واعتقادات وهذا لا يروى ظلاً الباحث أو
 تراه يهمل شرح مقدمته مع أنها من أقدم ما سطر أئمة الحديث في
 التمهيد لقواعد المصطلح للكتاب التمييز لمسلم وحق مثلها أن يشرح شرحاً
 وافياً، وغد بين الشراح من يترك الكلام على الرجال بالمرّة مع أن
 الباحث في حاجة شديدة إلى ذلك في مواضع النقد المحرقة، فإذا
 أعجبك أحد تلك الشروح من بعض الوجوه تجد لا يشفي غلتك من وجوه
 أخرى وهكذا سائر الشروح، وهذا فراغ ملوس كنا في غاية الشوق إلى
 ظهور شرح صحيح مسلم في عالم المطبوعات يملأ هذا الفراغ وهاتين أولاه
 قد ظفرا بضاللتنا المنشودة ببرز فتح الملهم في شرح صحيح مسلم بثوبه
 القشيب حلله المستباحة في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر
 إلى الآن مجلدات ضخمة منه عدد صفحات كل مجلد منها خمسة عشر صفحة
 وعدد أسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطرًا ولو كان الكتاب طبع بمصر
 لكان كل مجلد منه مجلدين بالقطع الكبير وتما. الكتاب في خمسة مجلدات
 هكذا، والمجلد الثالث على شرف الصدور وقد اغتبطنا جِدَّ الاغتباط
 بهذا الشرح الضخم الفخم صورة ومعنى حيث وجدناه قد شفي وكفى من

كل ناحية وقد لا بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشدنا إليه
 فيجد الباحث مقدمة كبيرة في أوله تجمع شتات علوم أصول
 الحديث بتحقيق بأمر يصل آراء المحدثين المنقلة في هذا الصدد
 بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب غير مقتصر على فريق
 دون فريق، فهذه المقدمة البديعة تكفي للمطالع مؤتمراً البحث في
 مصادره لا نهاية لها، وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة يلي الباحث
 شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً ينشرح له صدر الفاحص حيث لو كان
 الشارح المحبذ موضع أشكال منها أصلاً بل بأن ما لها وما عليها
 بكل انصاف ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من الأتزان فلم يترك
 بحثاً فقهياً من غير تحصيله بل سرد أدلة المذاهب في المسائل وقارن
 بينها وقوى القوي ووهن الواهي بكل نصفه، وكذلك لم يهمل
 الشارح المفضل أمراً يتعلق بالحديث في الأبواب كلها بل وفادته
 من التحقيق والتوضيح، فاستوفى في ضبط الأسماء وشرح الغريب و
 الكلام على الرجال وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن
 وجوهاً من النقد من حيث الصناعة غير مستعيناً بتأذول من قال
 "كل من أخرج له الشيخان فقد قفر القنطرة" ذريعة للتقليد لا على
 وكرره في شرحه هذا على صنوف أهل الزيف، وله نزاهة بالغة في
 دونه على المخالفين من أهل لفقة والحديث، وكره آثار من ثناباً
 الأحاديث المشرحة فواشداً شاردة وحقائق عالية لا ينتبه إليها
 إلا إذا الرجال وأرباب القلوب ولا عجب أن يكون هذا الشرح كما
 وصفناه وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف، ومؤلفه ذلك المحبذ
 الحجة الجامع لأشتات العلوم محقق العصر المفسر الحديث الفقيه
 البارز النقاد الغواص مولانا شبير أحمد العثماني شيخ الحديث
 بالجامعة الإسلامية في دابيل سورت (بالهند) ومدير دار العلوم
 الديوبندية (أزهر لا قطار الهندية) وصاحب المؤلفات المشهورة في
 علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين أطال الله بقاءه
 في خير وعافية وفقه لا تمار طبع هذا الشرح الثمين وثنايف كثير
 من أمثاله مما فيه سعادة الدارين ونفع بعلمه المسلمين في مشارق
 الأرض ومغاربها، أنه قريب بحبيب.

محمد زاهد الكوثري

طبع بالمطبعة الشهيرة بمآنة بريس الواقعة ببلدة جالندهر

غلام صادق سنان

كتبه الفقير محمد عبد السلام البرقي عفا الله عنه (شوال 1387هـ)

18/1

